الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف – ميلة
معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

مجلـــة
اقتصاديات المال والأعمال

مجلـــــة دوريـــــة علميـــــة محكمـــــة

تصدر عن معهد العلوم الاقتصادية، التجارية

العدد السادس / جوان 2018
3784-2543

ص-ب رقم RP.26 ميلة 43000 الجزائر
الهاتف : 24 23 01 57 031(213)
البريد الالكتروني للمجلة : fbej@centre-univ-mila.dz

مجلة اقتصاديات المال والأعمال
مجلة علمية محكمة دورية يصدرها معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف-ميلة-

Finance and Business Economies Review

Specialized Academic Journal, Published By:

The institute of Economics Commercial and Management Sciences

The University CenterAbdelhafidboussouf – MILA- ALGERIA

العدد السادس / جوان 2018

ربيع الثاني 1438هـ

رئيس تحرير مجلة إقتصاديات المال والأعمال
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف-ميلة-
الجزائر
ص.ب رقم RP. 26 ميلة 43000 الجزائر
(213) 031 57 01 23- 24

مجلة اقتصاديات المال والأعمال

مجلة علمية محكمة دورية يصدرها معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف–ميلة-

الرئيس الشرفي للمجلة:
أ.د. شمام عبد الوهاب
مدير المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف–ميلة

مدير المجلة:
أ. محمد بوطلاعة
مدير معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

مدير النشر ورئيس التحرير:
د. أبوبكر بوسالم

هيئة التحرير:
أ. جمال لطرش
أ.هشام مزهود
أ.فواز واضح
أ.رملي حمزة
د. عقون شراف
د. حراق مصباح

الهيئة العلمية:

أ.د. شمام عبد الوهاب المركز الجامعي ميلة–الجزئر–

أ.د. محمد بن بوزيان جامعة تلمسان –الجزائر-

أ.د. وسيلة العشعاشي جامعة تلمسان –الجزائر-

أ.د. سليمان بلعور جامعة غرداية-الجزائر-

أ.د.جوزيف فالزون جامعة مالطا–مالطا-

أ.د. زكريا مطلك الدوري جامعة الإسراء –الأردن-

أ.د. فرانك بوزينة جامعة مالطا–مالطا–

أ.د.عبد الوهاب بلمهدي جامعة سطيف –الجزائر-

د. أبوبكر بوسالم المركز الجامعي ميلة–الجزائر-

د. مصباح حراق المركز الجامعي ميلة–الجزائر-

د. شراف عقون المركز الجامعي ميلة–الجزائر-

د. محمود بولصباع المركز الجامعي ميلة–الجزائر-

د. واضح فواز المركز الجامعي ميلة-الجزائر-

د. فريدة كافي المركز الجامعي ميلة –الجزائر-

د. محمد بولصنام جامعة المدية –الجزئر–

د.مجدوب بحوصي جامعة بشار–الجزائر-

د.مصطفى طويطي جامعة البويرة–الجزائر-

د. فاتح مجاهدي –جامعة الشلف–الجزائر-

د. زبير عياش –جامعة أم البواقي–الجزائر-

د. جبار بوكثير –جامعة أم البواقي–الجزائر-

د. مصطفى بورنان-جامعة الأغواط–الجزائر-

د.أحمد نصير –جامعة الوادي–الجزائر-

قواعد النشر في المجلة

يطلب من السادة الباحثين الذين يرغبون في نشر مقالاتهم وبحوثهم في المجلة إعطاء العناية الكاملة للنقاط أدناه، وعدم إرسال بحوثهم إلا إذا تم توفر جميع الشروط في بحوثهم.

1- أن يتناول البحث موضوعا من المواضيع الاقتصادية الوصفية أو التحليلية التي تشغل الفكر الاقتصادي وتطوراته خاصة في الجزائر والشمال الإفريقي إضافة إلى التطورات الاقتصادية العربية والدولية.

2- المجلة مفتوحة لنشر البحوث الاقتصادية لكافة الأساتذة والباحثين من الجزائر ومن خارجها شريطة أن يتعهد الباحث بأن لا يكون البحث منشورا من قبل و أن لا يكون قدم للنشر في مجلة أخرى، وأن يتحمل تبعات الإخلال بقواعد وأخلاقيات البحث العلمي، من خلال الإمضاء على **إقرار** خاص ممضي من طرف الباحث أو الباحثين.

3- أن لا يتجاوز البحث 25 صفحة عادية (A4) مكتوبة بالوارد وبخط Traditinal Arabic بحجم 14 بالنسبة للنص و بحجم 12 بالنسبة للأرقام في عرض النص وبالأبعاد التالية بالسنتمتر:

علوي **2.5:H**، سفلي **2.5:B**، يمين **3.5:D**، يسار **1.5:G**.

النص الفرنسي أو الانجليزي يكون بخط **T.NEW ROMAIN** بحجم **12** والهوامش بحجم **10**.

4- أن ترسل البحوث عن طريق الإيميل الوحيد:

5- أن يقدم البحث وفق الأصول العلمية المتعارف عليها ويراعي في ذلك خاصة:

- التقديم للبحث بتحديد أهدافه ومنهجيته، والعمل على تنسيق مختلف عناصره.

- التوثيق الكامل للمراجع والجداول والرسومات البيانية.

- أن ينتهي البحث بخاتمة تتضمن النتائج والتوصيات.

- أن يشار إلى الهوامش في نهاية البحث وليس أسفل الصفحة (حجم**12** بالنسبة للعربية وحجم **10**بالنسبة للاتينية)، كما ترقم الجداول والرسومات بأرقام متتالية، كما يستحسن إدراجها في نهاية البحث وقبل المراجع عندما يكون عددها كبيرا، وأن يتم ترتيب بنود البحث على النحو التدرجي: المحور، أولا، ثانيا، 1،2، أ، ب، - - **

6- أن يكون نص الورقة البحثية خاليا من أي خطأ لغوي أو مطبعي، وأن يكون قد تم إمراره على المدقق اللغوي والنحوي.

7- تنشر المواضيع باللغة العربية أساسا، مع إرفاق ملخص باللغة الفرنسية أو الإنجليزية، وعندما يكون الموضوع بالفرنسية أو الإنجليزية يرفق بملخص باللغة العربية (الملخص لا يتجاوز 150كلمة) مع إظهار العنوان ضمن الملخص.

8- تخضع البحوث للتحكيم العلمي من طرف باحثين من جامعات ومراكز بحث جزائرية وأجنبية.

9- في حالة طلب تعديل في البحث على الباحث أن يعيد البحث المعدل في فترة لا تتجاوز 15 يوما.

10- على الباحث تحمل تبعات عدم احترام قواعد وأخلاقيات البحث العلمي.

11- تحتفظ المجلة بكافة حقوق النشر، وإعادة نشر موضوع الباحث يتطلب موافقة كتابية من المجلة.

12- النتائج والاقتراحات والآراء التي يعبر عنها الباحثين لا تلزم سوى أصحابها.

13- تحتفظ المجلة بحقها في حذف أو إعادة صياغة بعض الجمل لتتلاءم مع أسلوبها في النشر.

14- أي بحث لا يلتزم بالشروط والمواصفات المطلوبة كلها لا يؤخذ بعين الاعتبار، ولا يعتبر مستلما.

15- في حالة وجود أكثر من مؤلف يتم مراسلة الاسم الذي يرد أولا في ترتيب الأسماء في حالة تساوي الدرجات العلمية، والأعلى درجة في حالة اختلاف الدرجات العلمية.

16- على الباحث أن يعرف بنفسه ونشاطاته العلمية في أول ورقة من البحث.

تطبيق منهجية المقاربة متعددة المعايير EVAMIX لقياس مستوى جودة الخدمات في المؤسسة الصحية

-دراسة حالة مستشفى أحمد مدغري عين تموشنت-

د. بن عامر عبد الكريم

أستاذ محاضر صنف "ب " معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت الجزائر.

E-mail benameurabdelkrim@gmail.com

د. زيان التاج

أستاذ محاضر صنف "أ" المدرسة العليا لإدارة الأعمال تلمسان. الجزائر

mezianetadj@yahoo.fr

Received: Avril 2018 *Accepted: Mai 2018* *Published: Juin 2018*

ملخص: سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية البرهنة على الدور الكبير الذي تلعبه طرق التحليل متعدد المعايير في تبسيط الصعوبة التي تتميز بها غالبا عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بمشكل الجودة في المؤسسات الصحية، وتم دعم هذه الورقة بدراسة حالة بأحد المؤسسات الصحية الجزائرية (مستشفى أحمد مدغري بعين تموشنت) بحيث نبرز من خلالها كيفية تطبيق منهجية التحليل متعدد المعايير EVAMIX لترتيب مصالح المستشفى من حيث مستوى الجودة.

الكلمات المفتاحية: الجودة، القرار، البديل، التحليل متعدد المعايير، المؤسسات الصحية.

Abstract:

In this paper, we will attempt to demonstrate the great role played by multi-standard analysis methods in simplifying the difficulty of quality decision making in health institutions. This paper consolidated by a case study at one of the Algerian health institutions, (Ahmed Medeghri Hospital of Ain-Temouchent), we show how to apply the EVAMIX multi-standard analysis method in order to arrange hospital interests in terms of quality.

Key words: Quality, decision, alternative, multi-standard analysis, health institutions.

مقدمة:

تشهد الجزائر في الفترة الأخيرة تطورا كبيرا في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، وصاحب ذلك تطورا متزامنا في قطاع الخدمات الصحية والرعاية الطبية من خلال المجهودات التي تبدلها الدولة في سبيل تحسين الخدمات الصحية التي تقدمها القطاعات العامة والخاصة لتخفيض شكاوى المواطنين من سوء المعاملة داخل المستشفيات والعمل بالموازاة مع ذلك لزيادة رضاهم. مما قد يترتب عن ذلك تحسن ملحوظ في العديد من المؤشرات الصحية.

لكن ورغم المجهودات المبذولة، إلا أن هذه المؤسسات لا زالت تعاني من العديد من المشاكل ترتب عنها انخفاض في ثقة المريض، فكان عليها انتهاج مسار الجودة والعمل على ترقية الخدمة الصحية المقدمة لاسترجاع الثقة المفقودة وتعزيز التواصل مع المرضى والحفاظ عليهم وبالتالي تحقيق الرضا المرغوب لدى المرتفقين. ان جودة الرعاية الصحية لا تقوم فقط في تقديم الخدمة أو اقتناء معدات أو بناء هيكل فقط، وإنما تقوم على الالتزام بالمعايير الصحية المقدمة للمرضى لما يترتب عنها من نتائج مرتبطة بتوفير وسائل الراحة لهم، كما أقرت ذلك منظمة الصحة العالمية.

أهداف الدراسة:

إن الهدف الأساسي من وراء هذه الدراسة هو تسليط الضوء على منهجية التحليل متعددة المعايير EVAMIX وكيفية تطبيقها عند تعدد المعايير المستعملة في عملية تقييم جودة الخدمة في المؤسسة الصحية. وبالتالي توفير لهذه الأخير نظرة تساعدها على اتخاذ قرارات صائبة.

منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الرياضي القياسي والذي يبرز كيفية تطبيق الطرق والنماذج الرياضية لحل المشكلات الاقتصادية، حيث تحاول الدراسة محاكاة الحقائق وإعادة تركيبها في إطار رياضي حسابي بغرض فهم الطريقة التي تسهم بها المقاربة متعدد المعاييرEVAMIX في دعم القرارت المتعلقة بمشكل جودة الخدمة في المؤسسة الصحية.

مرجعية الدراسة:

على الرغم من وفرة الدراسات التي عالجت التحليل متعدد المعايير بمختلف أنواعه، إلا أنه تقل الدراسات التي عالجت كيفية تطبيق مقاربة EVAMIX لحل مشكل جودة الخدمة في المؤسسة الصحية ومن بين هذه الدراسات نجد. دراسة فييرا ورافيبودي وراو[1]، ودراسة براسونجي وفيجاي ماريانو وشاكرابورتي[2]، حيث حاولت الدراستين تقديم مساعدة لصانع القرار في عملية ترتيب بدائل القرار المختلفة في المؤسسة من الأفضل إلى الأسوأ، حيث يعتمد الترتيب على جملة من معايير القرار التي يعتمد عليها المقرر في حساب النتيجة الإجمالية لكل بديل في التصنيف النهائي للبدائل. وخلصت هتين الدراستين إلى أن منهجية EVAMIX تقدم نظرة لمتخذ القرار أو تدعم القرار في المؤسسة الاقتصادية.

الإطار النظري

I– 1- المؤسسة الصحية:

تعد المؤسسة الصحية أحد أهم المرافق التي تقوم عليها صحة الأفراد والمجتمعات، ويختلف تعريفها باختلاف الأطراف والاستراتيجيات التي تتعامل معها كل حسب نظرته وحسب العلاقة بين هذه الأطراف والمؤسسة.

I– 1- 1- تعريف المؤسسة الصحية: من بين المفاهيم المرتبطة بصحة الساكنة والأفراد نجد:

الحكومة: إحدى مؤسساتها الخدمية المسؤولة عن تقديم كل ما يحتاجه المجتمع للنهوض بالواقع الصحي نحو الأمان.

إدارة المؤسسات الصحية: مؤسسة مفتوحة على البيئة المحيطة بها، والمتفاعلة مع متغيراتها المختلفة في ضوء ما حدد لها من أهداف وواجبات مسؤولة عن تنفيذها بشكل كفؤ وفعال.

الإطار الطبي: المكان الذي يمارسون فيه أعمالهم.

المرضى: الطرف والجهة المفترض تقديم العلاج، الاستشفاء والرعاية الطبية لهم.

شركة الأدوية وباقي المؤسسات المعنية: سوق واسع يضمن الإمداد بالأدوية والمستلزمات الطبية وشبه الطبية والأجهزة.

الطلبة والجامعات ومؤسسات التكوين والتدريب: مواقع تدريبية وعملية لاكتساب التكوين، المهارات والمعرفة الميدانية والمهنية لإجراء البحوث والتجارب.

I– 1- 2- الجودة في المؤسسة الصحية: تحتل الجودة مكانة مرموقة في المؤسسات الصحية، وذلك بتولي هذه الأخيرة الاهتمام لجملة من المتغيرات التي تساهم برفع كفاءة وتحسين جودة الخدمات بها. حيث تعد تكلفة الرعاية الصحية والاعتماد المتزايد على التقنيات الطبية المتطورة بالإضافة إلى الضغوط الخارجية التي تمارسها جهات التمويل والترخيص أهم المتغيرات التي تحكم هذا الطرح.

I– 1- 2-1- مفهوم الجودة: يرجع مفهوم الجودة (quality) إلى الكلمة اللاتينية (qualitas) والتي تعني طبيعة الشخص أو طبيعة الشيء ودرجة الصلابة، وقديما كانت تعني الدقة والإتقان من خلال قيامهم بتصنيع الآثار والأوابد التاريخية والدينية من تماثيل وقلاع وقصور لأغراض التفاخر بها، أو لاستخدامها لأغراض الحماية، وحديثا تغير مفهوم الجودة بعد تطور علم الإدارة وظهور الإنتاج الكبير والثورة الصناعية والشركات الكبرى وازدياد المنافسة، إذ أصبح لمفهوم الجودة أبعاد جديدة متشعبة[3].

تعرفها الجمعية الأمريكية لمراقبة الجودة كما يلي " الجودة هي مجموعة من الخصائص المتعلقة بالمنتج أو الخدمة والتي يؤدي تفعيلها إلى إرضاء الحاجات المتعلقة أو المرغوبة"[4]

كما تعرفها الجمعية الفرنسية للمعايير وفق المعيار 120-50x كما يلي "الجودة هي مجموعة الخصائص والمميزات للمنتج أو الخدمة والتي تعطيه القدرة على تلبية الاحتياجات المعبر عنها أو الضمنية".

I– 1- 2- 2- جودة الخدمة الصحية: يمكن تعريف الجودة الخدمة الصحية على أساس منظورين مختلفين هما:

أولا: من المنظور المهني والطبي: تعرف على أنها تقديم أفضل الخدمات وفق أحدث التطورات العلمية والمهنية ويحكم ذلك ثلاث نقاط أساسية هي أخلاقيات الممارسة الصحية، الخبرات ونوعيتها، والخدمة الصحية المقدمة. الاتهام للعاملين في المهن الصحية بتدني المستوى أو الجودة ينطلق من عدم الكفاءة، وعدم القدرة على التعامل المثالي مع

بعضهم البعض ومع المريض والإداري، وكذا عدم الالتزام بالمعايير والأخلاقيات التي تحكم المهن الصحية إضافة إلى ضعف التأهيل والممارسات والخبرة.

ثانيا: من منظور المستفيد أو المريض

تختلف عن المفهوم المهني بالتركيز على طريقة الحصول على الخدمة ونتيجتها النهائية، وهنا لا يكفي النظام المتقدم على فرض التنظيمات والسن التشريعات التي تبنى على أسس مهنية أو تنظيمية محددة دون الالتفات الى احتياج ورغبة وطموح وآمال المستفيد النهائي من كل ذلك.

I– 1- 3- ضمان تحقيق مستوى جودة:

إن مفهوم ضمان مستوى الجودة أوسع نطاقا وأشمل من مجرد المجهودات التي تبذلها المنظمة لتحقق من مستوى الجودة المخطط، وتحليل أسباب انخفاض مستوى الجودة، ووضع إجراءات تلافي ظهورها مرة أخرى في المستقبل، فضمان الجودة يمتد ليشمل كل الإجراءات التي من شأنها أن تعزز قدرات المنظمة على إنتاج المستويات المحددة من الجودة.[5]

I– 2- المقاربة متعددة المعايير:

تعتبر المقاربة متعددة المعايير أداة فعالة في يد صناع القرار في حل مشاكل اتخاذ القرارات المتشعبة التي تواجههم والتي تشتمل على عدة معايير للتقييم كمية أو كيفية أو كلاهما معا، كما تكون في الغالب ذات طبيعة معقدة ومختلفة عن بعضها البعض.

I– 2-1-تعريف المقاربة متعدد المعايير:

يمكن أن نعرف المقاربة متعددة المعايير لاتخاذ القرار، بأنها مختلف الإجراءات والطرق والأدوات التي تسمح في الأخير بحل المشكل المطروح، وهذا بالأخذ في الاعتبار عدة معايير قد تكون متناقضة أحيانا، حيث أنه قبل ظهور الطرق المتعددة المعايير، مشاكل اتخاذ القرار كانت في الغالب تعتمد على معيار واحد أو دالة هدف، تعظم من الأرباح أو تقلل من التكاليف، ولكن في الحقيقة أن

المشاكل الاقتصادية لا تعتمد على هدف واحد فقط، بل تتعداه إلى أكثر، لذا كان من الأنسب اللجوء إلى طرق تشمل عدة جوانب وعدة قيود وهي الطرق متعددة المعايير[6]

I– 2- 2- مستويات المقاربة متعددة المعايير:

اقترحB.ROYالخطوط العريضة لمنهجية نمذجة المشكل القراري متعدد المعايير، والذي يتضمن أربع مستويات أساسية والتي نوجها كما يلي:

المستوى الأول: الهدف من القرار، تحديد مجموعة الإجراءات المحتملة للبدائل **A** وتحديد المعايير.

المستوى الثاني: النمذجة المتسقة للمعايير، حيث هذه المعايير لا تخفض دالة القيمة، وتكون شاملة للمشكل القراري وغير زائدة عن الحاجة.

المستوى الثالث: تطوير نموذج التفضيل العام، بتجميع التفضيلات الحدية بالنسبة للمعايير.

المستوى الرابع: مساعدة القرار أو دعم القرار، استنادا على نتائج المستوى الثالث وبيان المشكلة للمستوى الأول.

I– 2- 3- تقديم المقاربة متعددة المعايير[Voogd 1983]EVAMIX:

"مقاربة EVAMIX هي طريقة مصممة للتعامل مع تأثير مصفوفة E مكونة من عناصر eij، مع (i=1,2,….I)تمثل بدائل، و (j=1,2,…..J)مجموعة معلومات حول معيار التقييم"[1]. "وتستند هذه الطريقة على مبدأ تحليل المعلومات التي لديها كل من الخصائص الكمية والنوعية. وتعتبر هي الأخرى شكل عام من تحليل التوافق إلا أنها تقسم المؤشرات إلى نوعين، معايير كيفية أو نوعية O (ordinal) ومعايير كمية C (cardinal). الفرق بين خيارين محتملين يمكن التعبير عنه بطريقة مختصرة من خلال مقياسين للسيطرة. نتيجة السيطرة في المعايير الكيفية ونتيجة السيطرة في المعايير الكمية[7].

تتكون طريقة الحل حسب هذه الطريقة من المراحل التالية[8]:

المرحلة الأولى: في مصفوفة القرارات، يجب التفريق بين المعايير الكمية والنوعية.

المرحلة الثانية: بالنسبة للخصائص المرغوبة (حيث القيم العليا مرغوب فيها)، أي المعايير المراد تعظيمها يتم توحيد مصفوفة القرار باستخدام المعادلة التالية:

$$r_{ij} = [x_{ij} - \min(x_{ij})]/[\max(x_{ij}) - \min(x_{ij})] (i=1,2,3,\ldots..,m/j=1,2,3\ldots..n).$$

حيث:

x_{ij}: هو مقياس الأداء للبديل iالمتعلق بالمعيارj

r_{ij} : هي القيمة المطبعة من x_{ij}

بالنسبة للخصائص غير المرغوب فيها (حيث القيم الدنيا مرغوب فيها)، أي المعايير المراد تدنيتها المعادلة أعلاه تصبح على الشكل التالي:

$$r_{ij} = [\max(x_{ij}) - (x_{ij})]/[\max(x_{ij}) - \min(x_{ij})] (i=1,2,3,\ldots..,m/j=1,2,3\ldots..n).$$

المرحلة الثالثة: حساب الفروق التقييمية للبديل **i** على كل المعايير الكمية والنوعية فيما يتعلق بالبدائل الأخرى، هذه المرحلة تنطوي على حساب الاختلافات في قيم المعايير بين البدائل المختلفة (الزوج المثالي).

المرحلة الرابعة: حساب نتيجة الهيمنة لكل زوج بديل (i , i') في المعايير النوعية والكمية عن طريق المعادلات التالية:

$$\alpha_{ii'} = \left[\sum_{j\in 0}\{w_j\, SGN(r_{ij} - r_{i'j})\}^c\right]^{1/A}$$

حيث:

$$SGN(r_{ij} - r_{i'j}) = \begin{cases} +1 & \Rightarrow r_{ij} > r_{i'j} \\ 0 & \Rightarrow r_{ij} = r_{i'j} \\ -1 & \Rightarrow r_{ij} < r_{i'j} \end{cases}$$

$$\gamma_{ii'} = \left[\sum_{j \in c} \{ w_j \, SGN(r_{ij} - r_{i'j}) \}^A \right]^{1/A}$$

حيث

A : هو معلمة القياس وتأخذ أي عدد فردي موجب كيفي، يمكن أي الأرقام الفردية **1، 3، 5.**

O و **C:** هي مجموعة من المعايير النوعية والكمية و على التوالي، $\alpha_{ii'}$ و $\gamma_{ii'}$ هي نواتج الهيمنة للزوج البديل (i, i') والمتعلق ب المعايير النوعية و الكمية على التوالي، و w_j هو الوزن **(الأهمية المتعلقة)** بـ المعيار **j.**

المرحلة الخامسة: حساب نواتج الهيمنة الموحدة

اقترح [Martel and Matarazzo (2005)] طريقة المجال الإضافي لاستخلاص نواتج الهيمنة النوعية $(\delta_{ii'})$والهيمنة الكمية $(d_{ii'})$ الموحدة للزوج البديل (i, i') كالتالي:

نتيجة الهيمنة النوعية الموحدة $(\delta_{ii'}) = \frac{(\alpha_{ii'} - \alpha^-)}{(\alpha^+ - \alpha^-)}$

مع α^+ وα^- هي أعلى وأدنى نتيجة للهيمنة النوعية بالنسبة للزوج البديل(i, i').

نتيجة الهيمنة الكمية الموحدة $(d_{ii'}) = \frac{(\gamma_{ii'} - \gamma^-)}{(\gamma^+ - \gamma^-)}$

مع γ^+ وγ^- هي أعلى وأدنى نتيجة هيمنة الكمية بالنسبة للزوج البديل**(i, i').**

المرحلة السادسة: تحديد نتيجة الهيمنة الإجمالية

نتيجة الهيمنة الإجمالية $(D_{ii'})$ لكل زوج من البدائل (i, i')، يحسب لقياس الدرجة التي يهيمن بها البديل **i** على البديل **i'.**

$$D_{ii'} = w_0 \delta_{ii'} + w_c d_{ii'}$$

حيث: w_0 هو مجموع الأوزان بالنسبة للمعايير النوعية $(w_0 = \sum_{j \in O} w_j)$، و w_c هو مجموع الأوزان للمعيار الكمية $(w_c = \sum_{j \in O} w_j)$.

المرحلة السابعة: حساب نتيجة التقييم

نتيجة التقييم (Si)هي:

$$S_i = \sum_{i'} \left(\frac{D_{i'i}}{D_{ii'}} \right)^{-1}$$

نتيجة التقييم للبديل **i (Si)**يتم حسابها لإعطاء الأفضلية النهائية للبدائل، كلما ارتفعت نتيجة التقييم كلما كان أداء البديل أفضل.

II-الدراسة التطبيقية:

بعد تطرقنا إلى جملة المفاهيم النظرية الخاصة بالجودة وخاصة في المؤسسات الاستشفائية، سوف نحاول في هذا الجزء المهم من الدراسة تطبيق منهجية EVAMIXلترتيب مصالح المؤسسة الاستشفائية أحمد مدغري من حيث مستوى الجودة. وإبراز دورها كأداة من أدوات التحليل متعدد المعايير الترتيبية المساعدة على اتخاذ القرار.

II- 1- تحديد مؤشرات الدراسة:

II- 1- 1- المشكل المطروح:

إن الدور الكبير الذي تلعبه إدارة المستشفى أحمد مدغري في تلبية متطلبات مصالح المستشفى بشكل يومي ودقيق لخدمة المرضى، حتم عليها مراعاة جودة الخدمات المقدمة لزبائنها من خلال توفير الجو والمكان الملائم لهم داخل المستشفى. ومحاولة منا لدراسة مشكل الجودة سنحاول تطبيق مقاربة EVAMIX لترتيب المصالح حسب مستوى الجودة اعتمادا على جملة من المعايير المستعملة في عملية التقييم.

N	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
R.i	0	0	0.52	0.89	1.11	1.25	1.35	1.40	1.45	1.49

II-1-2- معايير الدراسة: قمنا باستعمال خمسة معايير لتحديد مستوى الجودة هي:

- معيار الملموسية(C1)
- معيار الاعتمادية(C2)
- معيار الثقة(C3)
- معيار الاستجابة(C4)
- معيار التعاطف(C5)

II- 1-3- أوزان المعايير:

بما أن أوزان المعايير لها أهمية بالغة رأينا أن نعتمد على طريقة علمية لتحديد هذه الأوزان، هذه الطريقة هي طريقة التحليل الهرمي (AHP)، سنقوم بعقد مقارنات ثنائية بين المعايير، لتحديد الأفضلية النسبية لكل معيار، وعليه سيتم إجراء $\frac{n(n-1)}{n}$ مقارنة، على أساس عينة من المرضى حسب مقياس الأهمية المقدم من طرف **(saaty,1980).**

مقياس الأهمية لـ **saaty** هو:

قمنا بتحديد مصفوفة قيم الأهمية النسبية للمعايير، والتي تمثل جميع أنواع الهيمنة بين المعايير محل الدراسة والنتائج كما يظهره الجدول التالي:

الجدول 01: الأهمية التفضيلية للمعايير

C5	C4	C3	C2	C1	
5	8	½	2	1	C1
4	7	1/3	1	½	C2
6	9	1	3	2	C3
1/4	1	1/9	1/7	1/8	C4
1	4	1/6	¼	1/5	C5

لاستخراج أوزان الأهمية النسبية الخاصة بالمعايير قمنا بعقد مقارنات زوجية (pairwise comparisons) بالاعتماد على البرنامج المتخصص (super decision)[9]. كما يظهر الشكل التالي:

الشكل 01: ترميز المقرنات الزوجية لبرنامج super decision

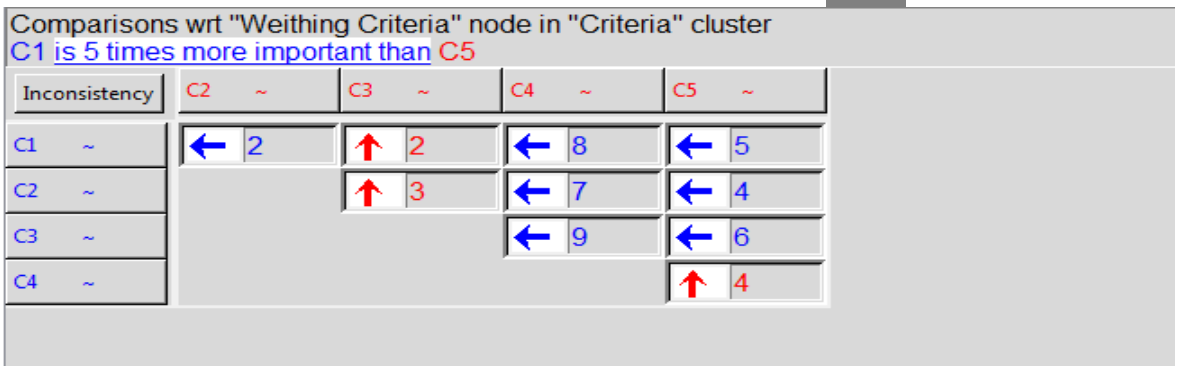

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج **super decision.**

بعد هذه الخطوة يمكن الحصول مباشرة على نتائج الحل وفق المقارنات الزوجية **(pairwise comparisons)** كما في الشكل التالي:

الشكل 02: أوزان الأهمية النسبية للمعايير.

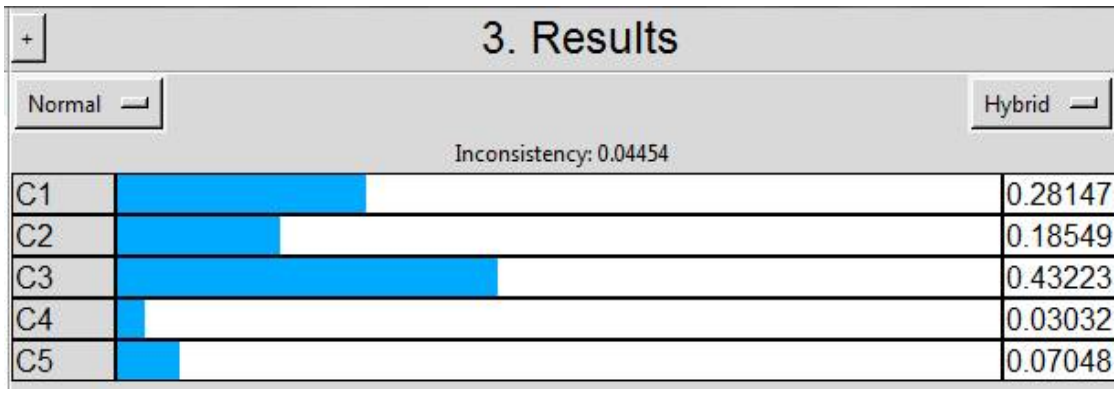

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج. **Super decision**

II - 1-4- عينة الدراسة:

معايير الدراسة هي معايير نوعية غير قابلة للقياس الكمي ويعبر عنها غالبا بمستوى الأهمية. ولتحديد مؤشرات هذه المعايير بطريقة عقلانية ارتأينا أن نعتمد على طريقة المقابلة لعينة قصدية متكونة 360 مريض، 30 مريض من كل مصلحة وذلك من المرضى الذين يتوافدون على المؤسسة والتي تمثل الأساس المناسب للبحث. وكانت النتائج المتوصل إليها والخاصة بهذه المعايير كالآتي:

ملاحظة: قمنا بتحديد مستوى المعيار بالنسبة لكل مصلحة على أساس رأي أغلبية المرضى.

المعيار		الاعتمادية	الملموسية	الثقة (التوكيد)	الاستجابة	التعاطف
طبيعة المعيار		نوعي	نوعي	نوعي	نوعي	نوعي
وزن المعيار		0.28	0.19	0.43	0.03	0.07
A1	الطب العام	متوسطة	جيدة	قوية	ضعيفة	متوسطة
A2	الجراحة العامة	جيدة	جيدة	قوية جدا	ضعيفة	متوسطة
A3	الجراحة العظام	جيدة	جيدة	قوية جدا	ضعيفة	جيدة
A4	الطب الداخلي	جيدة	جيدة جدا	قوية	ضعيفة جدا	متوسطة
A5	أمراض العقلية	ضعيفة جدا	ضعيفة جدا	ضعيفة جدا	ضعيفة جدا	جيدة
A6	كشف الأشعة	جيدة	جيدة جدا	قوية جدا	ضعيفة	متوسطة
A7	(أولياء الموتى) الطب الشرعي	متوسطة	ضعيفة	قوية	ضعيفة جدا	ضعيفة جدا
A8	الأمراض الصدرية	متوسطة	متوسطة	متوسطة	ضعيفة	متوسطة
A9	امراض النساء والتوليد	ضعيفة جدا	ضعيفة	ضعيفة	متوسطة	ضعيفة جدا
A10	الاستعجالات	ضعيفة	ضعيفة جدا	ضعيفة	ضعيفة جدا	ضعيفة جدا
A11	مكافحة مرض السل	جيدة	متوسطة	قوية جدا	متوسطة	جيدة
A12	كشف تحاليل الدم	جيدة	جيدة جدا	قوية جدا	ضعيفة	متوسطة

II- 2- تحديد أسبقية المصالح من حيث مستوى الجودة بالاعتماد على طريقة EVAMIX

بما أن مصفوفة القرار تتكون من المعايير النوعية فقط فإن التحليل سيتكون من ثلاث مراحل فقط.

II- 2-1- حساب مؤشرات الهيمنة وذلك بين كل الأزواج بالاعتماد على أوزان المعايير أعلاه.

	A1	A2	A3	A4	A5	A6	A7	A8	A9	A10	A11	A12
A1	--	-0.71	-0.78	-0.44	0.86	-0.90	0.29	0.62	0.94	1.00	-0.62	-0.90
A2	0.71	--	-007	0.27	0.86	-0.19	1.00	0.90	0.94	1.00	0.09	-0.19
A3	0.78	007	--	0.34	0.93	-0.12	1.00	0.97	0.94	1.00	0.16	-0.12
A4	0.44	-0.27	-0.34	--	0.83	-0.46	0.54	0.87	0.94	0.97	-034	-0.43
A5	-0.86	-0.86	-0.93	-0.83	--	-0.86	-0.83	-0.86	-0.58	-0.64	-0.93	-0.86
A6	0.90	0.19	0.12	0.46	0.86	--	1.00	0.90	0.94	1.00	0.09	0.00
A7	-029	-1.00	1.00	-0.54	0.83	-1.00	--	0.14	0.68	0.90	-1.00	-1.00
A8	-0.62	-0.90	-0.97	-0.87	0.86	-0.90	-0.14	--	0.94	1.00	-0.81	-0.90
A9	-0.94	-0.94	-0.94	-0.94	0.58	-0.94	-0.68	-0.94	--	-0.06	-0.97	-0.94
A10	-1.00	-1.00	-1.00	-0.97	0.64	-1.00	-0.90	-1.00	0.06	--	-1.00	-1.00
A11	0.62	-0.09	-0.16	0.34	0.93	-0.09	1.00	0.81	0.97	1.00	--	-0.09
A12	0.90	0.19	0.12	0.43	0.86	0.00	1.00	0.90	0.94	1.00	0.09	--

II- 2-2- توحيد القياس لمؤشرات الهيمنة: بما أن كل المعايير نوعية فإن توحيد القياس الكلي يجمع كل المعايير.

ملاحظة: القيم مضروبة في 10^{-3}

	A1	A2	A3	A4	A5	A6	A7	A8	A9	A10	A11	A12
A1	--	-7.98	-8.77	-4.95	9.67	-10.12	3.26	6.97	10.57	11.24	-6.97	-10.12
A2	7.98	--	-0.79	3.03	9.67	-2.14	11.24	10.12	10.57	11.24	1.01	-2.14
A3	8.77	0.79	--	3.82	10.45	-1.35	11.24	10.90	10.57	11.24	1.80	-1.35
A4	4.95	-3.03	-3.82	--	49.3	-5.17	6.07	9.78	10.57	10.90	-3.82	-4.83
A5	-9.67	-9.67	-10.45	-9.33	--	-9.67	-9.34	-9.67	-6.52	-7.19	-10.45	-9.34
A6	10.12	2.14	1.35	5.17	9.67	--	11.24	10.12	10.57	11.24	1.01	0.00
A7	-3.26	-11.24	-11.24	-6.07	9.34	-11.24	--	1.57	7.64	10.12	-11.24	-11.24
A8	-6.97	-10.12	-10.90	-9.78	9.67	-10.12	-1.57	--	10.57	11.24	-9.10	-10.12
A9	-10.57	-10.57	-10.57	-10.57	6.52	-10.57	-7.64	-10.57	--	-0.67	-10.90	-10.57
A10	-11.24	-11.24	-11.24	-10.90	7.19	-11.24	-10.42	-11.24	0.67	--	-11.24	-11.24
A11	6.97	-1.01	-1.80	3.82	10.45	-1.01	11.24	9.10	10.90	11.24	--	-1.01
A12	10.12	2.14	1.35	4.83	9.34	0.00	11.24	10.12	10.57	11.24	1.01	--

II-2 -3- حساب النتيجة النهائية: وهي تعتبر المجموع للصفوف

ACTION	SCORES FINAL
A1	$-7.8 * 10^{-3}$
A2	$59.79 * 10^{-3}$
A3	$66.88 * 10^{-3}$
A4	$30.94 * 10^{-3}$
A5	$-101.3 * 10^{-3}$
A6	$72.63 * 10^{-3}$
A7	$-36.86 * 10^{-3}$
A8	$-37.2 * 10^{-3}$
A9	$-86.68 * 10^{-3}$
A10	$-92.14 * 10^{-3}$
A11	$58.89 * 10^{-3}$
A12	$71.96 * 10^{-3}$

II- 2- 4- الترتيب النهائي للمصالح: من خلال النتيجة النهائية نلاحظ أن

A6>A12>A3>A2>A11>A4>A1>A7>A8>A9>A10>A5

الجدول أعلاه يعطي الترتيب النهائي لمصالح المؤسسة الاستشفائية أحمد مدغري من حيث مستوى الجودة بالاعتماد على معايير التحليل سالفة الذكر. ونفسر النتائج أعلاه أن مصلحة كشف الأشعة (A6) هي الأحسن من حيث مستوى الجودة، ثم تأتي بعده مصلحة كشف تحاليل الدم (A12)، ثم تأتي بعدهما مصلحة جراحة العظام(A3) وهكذا إلى أن نصل إلى المصلح الأخيرة وهي مصلحة الأمراض العقلية (A5) والتي تعتبر المصلحة الأدنى من حيث الجودة في هذه المؤسسة الاستشفائية.

خاتمة: حاولنا من خلال هذه الدراسة تبيان كيفية استخدام التحليل متعدد المعايير المتمثل في المقاربة EVAMIX لمساعدة المؤسسات الصحية ومنها مستشفى أحمد مدغري عين تموشنت موضوع الدراسة(والذي تركنا له نسخة من نتائج الدراسة) على اتخاذ قراراتها المتعلقة بجودة الخدمات الصحية المقدمة للمرضى. فصانع القرار كثيرا ما يجد نفسه مجبرا على اتخاذ قرارات صعبة ومعقدة، ويزيد من تعقيدها الغموض الذي يميز بيئة القرار وسرعة تغيرها، وحتمية فهم المستقبل يفرض عليه تبسيط القرار بصورة سهلة وفعالة ومنطقية. والقرارات المرتبطة بجودة الخدمات الصحية لا تعتمد على معيار واحد وواضح، وبالتالي يتعين على صناع القرار الأخذ بعين الاعتبار عددا كبيرا من المعايير الكمية أو النوعية، بالإضافة إلى حاجتهم لطرق بسيطة، ومنهجية، أو أدوات رياضية لتوجيه صناع القرار إلى النظر إلى عدد من معايير الاختيار والعلاقات فيما بينهم. وبالتالي النقطة الأولى في عملية التحليل هي تحديد معايير الاختيار المناسبة أو الحصول على أنسب مزيج من المعايير.

ما يجب التنويه به، أن البحث المقدم لم يشمل كل أبعاد التفكير الخاص بالمعايير المستعملة في تقييم جودة الخدمة الصحية، لذا فإن التعمق في مبادئ التقييم يعتبر من الضروريات الأساسية حتى يحتل هذا التقييم مكانه الصحيح.

الهوامش والمراجع:

1 Veera P. Darji, Ravipudi V. Rao, Application of AHP/EVAMIX Method for Decision Making in the Industrial Environment.American Journal of Operations Research, 2013, 3, 542-569. https://file.scirp.org/pdf/AJOR_2013111917132863.pdf

2 Prasenjit Chatterjee, Vijay Manikrao Athawale, Shankar Chakraborty, Materials selection using complex proportional assessment and evaluation of mixed data methods, journal homepage, Materials and Design, 14 July 2010, 32 (2011) 851–860.
https://www.sciencedirect.com/science/article

[3]مأمون سلمان الدرادكة، *إدارة الجودة الشاملة وخدمة العملاء*، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى2006م-1426 هـ،17-18

[4]مريزق محمد عدمان، *مداخل في الإدارة الصحية*، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2011، ص56.

5 Philippe Vincke, l'aide multicritère à la décision, Ed de l'université de Bruxelles, Belgique 1988,p ; 18

6 José Figueira, Salvatore Greco, Matthias, Ehrgott, Multiple criteria decision analysis, State Of The Art Surveys, Created in the United States of America, Boston, 2005, P.298.

7Merlina N. andalecio, Multi-criteria decision models for management of tropical coastal fisheries. A review, INRA, EDP Sciences, Agron. Sustain. Dev. 30 (2010) 557–580, P568. www.agronomy-journal.org.

8Peter Nijkamp Gabriella Vindigni, impact assessment of qualitative policy scenarios a Comparative Case Study on Land Use in Sicily, Research Memorandum 1999 - 4 ,P.7

10-زكريا محمد عبد الوهاب طاحون، إدارة الإنتاج والعمليات بالجودة الشاملة، مكتب جادو، مدينة نصر،2010

12 -Prasenjit Chatterjee، Vijay Manikrao Athawale، Shankar Chakraborty، Materials selection using complex proportional assessment and evaluation of mixed data methods، journal homepage، Materials and Design, 14 July 2010, 32 (2011)

[13] -Jean marie chatelat، méthodes productique et qualité، édition marketing، s.a paris, 1996.

[14] -Ph kotler et b. debois، marketing management، public-union, 10eme édition، paris, 2000.

الأورو وسياسة سعر الصرف في الدول المغاربية

دراسة حالة الجزائر باستعمال متجه الانحدار الذاتي var

للفترة 2000-2015.

ط.د. سعادي رشيدة -جامعة وهران2 – الجزائر rachidasaadi91@yahoo.com

أ.د.دربال عبد القادر -جامعة وهران2- الجزائر derbalaek@yahoo.fr

***Received**: Avril 2018* ***Accepted**: Mai 2018* ***Published**: Juin 2018:*

ملخص:

تهدف الدراسة إلي معرفة آثار تغيرات سعر صرف الأورو مقابل الدولار علي سياسات سعر الصرف في الدول المغاربية خاصة وأن هذه الدول قامت بتوقيع اتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي في إطار الشراكة الأورومتوسطية والتي زادت من نسب التبادل التجاري بينهما ، وخلصت الدراسة إلي وجود علاقة طردية بين سعر صرف الأورو و سعر صرف كل من الدرهم المغربي و الدينار التونسي،علي عكس الجزائر حيث أظهرت نتائج الدراسة القياسية أن آثار تقلبات الأورو علي سعر صرف الدينار الجزائري تعد محدودة بسبب ما تملكه الجزائر من احتياطات نقدية التي سببها ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية.

الكلمات المفتاحية: الأورو، سياسة سعر الصرف،متجه الانحدار الذاتي ،دوال استجابة النبضة.

Abstract:

The study aims at identifying the effects of changes in the Euro-Dollar exchange rate on the exchange rate policies in the Maghreb countries, especially as these countries have signed agreements with the EU in the framework of the Euro-Mediterranean Partnership, which increased the terms of trade between them, the study revealed a positive relationship between the euro and the Moroccan dirham and the Tunisian dinar, whereas Algeria faced where the results of the econometric study showed that the effects of fluctuations of the euro is limited because it has a lot of foreign exchange reserves.

Keywords: euro, exchange rate policy, vector autoregressive.

مقدمة:

لم تستطع الخيارات الاقتصادية التي تبنتها دول المغرب العربي الكبير بعد الاستقلال خلق شروط تنمية مستدامة لتنتهي في الثمانينات إلي تبني سياسات التعديل الهيكلي و سيل من الإصلاحات الاقتصادية التي أملاها صندوق النقد الدولي بدرجات متفاوتة، إذ تبين أن هذه الدول تشترك في كثير من خصائصها الاقتصادية ،كما أنها تعاني من غياب الروابط البنيوية بين مختلف الأنشطة الاقتصادية ووجود خلل بين القطاعات ،ما أدى إلي ارتباط الاقتصاد المغاربي بالسوق العالمية وتعميق التبعية للخارج في المجال التقني والتجاري.[1]

حيث سارعت معظم الدول المغاربية بدءا بتونس والمغرب ثم الجزائر إلي توقيع اتفاقيات شراكة منفردة مع الاتحاد الأوروبي من أجل التفتح علي العالم الخارجي إلا أن هذه الاتفاقيات لم تحقق ما توقعته الدول المغاربية وذلك بسبب ضعف وزنها التفاوضي لدخولها في مفاوضات منفردة أمام الاتحاد الأوروبي ككتلة واحدة .

وبعد ظهور الأورو في سنة 1999 والذي منح الدول المغاربية فرصة القضاء علي هيمنة الدولار الأمريكي وكذا إعادة ترتيب سياسات الصرف الخاصة بها مقارنة بالأورو الذي أصبح ينافس الدولار علي مختلف الأصعدة من جهة وارتفاع نسب التبادل التجاري بينها و الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى ولهذا أصبح من الضروري معرفة أثر الأورو علي الاقتصاديات المغاربية و خاصة علي أسعار الصرف والتي تمثل أحد مظاهر الاستقرار النقدي للدول.

الاشكالية: ما هو أثر الأورو علي سياسة سعر الصرف في الدول المغاربية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة؟

الهدف من الدراسة: تهدف الدراسة إلي تسليط الضوء علي سياسات سعر الصرف في الدول المغاربية منذ استقلالها إلي يومنا هذا ومدى تأثرها بالتقلبات في سعر صرف الأورو في إطار شراكتها مع الاتحاد الأوروبي.

أهمية الدراسة:يعد سعر الصرف أحد متغيرات الاستقرار النقدي للدول ومن الواجب معرفة مدى تأثره بالتغيرات في العملات الأجنبية الأخرى و خاصة تلك التي يتم التعامل بها بكثرة في ضل قلة الدراسات التي تعرضت إلي هذا الجانب من الموضوع.

منهج الدراسة :من أجل الإجابة علي الإشكالية و الإلمام بمختلف جوانب الموضوع ،نستخدم كل من المنهج التاريخي من أجل إظهار التطور الذي حدث في سياسات أسعار الصرف في الدول المغاربية و المنهج التحليلي لإثبات العلاقة بين الأورو ومختلف أسعار الصرف في الدول المغاربية و أخيرا المنهج الإحصائي القياسي لإظهار ردة فعل الدينار الجزائري لحدوث أي صدمة في الوحدة النقدية الأوروبية باستعمال نموذج متجه الانحدار الذاتي var.

خطة الدراسة: سيتم تغطية الدراسة من خلال المحاور التالية:

- **المحور الاول:الدراسات السابقة**
- **المحور الثاني:تطور سياسات الصرف في بعض الدول المغاربية**
- **المحور الثالث:آثار الأورو علي أسعار الصرف في بعض دول المغرب العربي**
- **المحور الرابع:الدراسة القياسية لأثر الأورو علي سعر صرف الدينار الجزائري**

المحور الأول:الدراسات السابقة

إن معظم الدراسات التي أجريت حول أثار الاورو كانت تخص الدول الأوروبية التي انضمت إلي الاتحاد الأوروبي أو التي لم تنضم بعد،إن الدراسات القليلة التي درست أثار الوحدة النقدية الأوروبية علي المنطقة العربية استهدفت معظمها التجارة الخارجية خاصة للدول التي تربطهم علاقات تجارية واسعة مع الاتحاد الأوروبي مثل دول المغرب العربي و فيما يلي عرض لأهم الدراسات التي أجريت حول آثار الاورو علي اقتصاديات الدول المغاربية:

من بين الدراسات الأجنبية نجد :دراسة loukas stemitsiotis (1999)[2] قام الباحث بدراسة بعنوان " l'euro et les pays partenaires méditerranéens" **حيث خلصت الدراسة أن إدخال الأورو من المحتمل أن يكون لها تأثير ايجابي علي المنطقة حيث تصبح البيئة أكثر قابلية للتنبؤ وشفافة وتمكن الدول المتوسطية من استغلال أفضل لميزاتها علي المدى الطويل وذلك أن أوروبا ستكون أقوى مما سبق بوجود الاورو ،بحيث يمكن للدول المتوسطية من تعديل سياسات سعر صرفها اتجاه الاورو و الذي لا شك سيكون له أثر ايجابي علي منطقة البحر المتوسط.**

بينما دراسة Roman Arjona and Alfred Steinherr (1999)[3] تبحث عن النتائج المترتبة عن الأورو في الإطار العالمي وبشكل رئيسي علي منطقة البحر المتوسط لأن الأورو سيكون له آثار ملحوظة علي المناطق المجاورة بشكل خاص، وخلص المقال أن عملية التكامل قد تحفز دول البحر المتوسط من أجل التحرير التجاري والمالي، يتوقع أن الأورو تحل تدريجيا محل الدولار الأمريكي في منطقة الحوض المتوسط كأداة مالية و كعملة مرجعية مثلا في سياسة سعر الصرف و كعملة لفوترة المبادلات التجارية كأقل تقدير.

أما عن Marie-Noélle Calés[4] (1999) فقامت بدراسة تحليلية لبعض التحديات التي تواجه الاستراتيجيات النقدية في المغرب العربي،ميلاد الأورو من جهة و آفاق منطقة التبادل الحر من جهة أخرى ،حيث يتوقع هذه الأحداث تسمح للاقتصاديات المغاربية بمراجعة سياسات سعر الصرف،وتوصلت الدراسة من خلال تحليل مختلف تجارب الربط أنه من الممكن تبيان معوقات ربط عملات المغرب العربي بالاورو، والذي يمكنه أن يأخذ شكل الربط الاسمي والذي يمكن من اتباع الانضباط النقدي و المالي دون مساس قوي بالتجارة الخارجية.

وقام sabri nidal rachid and all[5] (2012) بدراسة قياسية لأثر التغيرات في سعر الصرف علي التجارة شمال و جنوب حوض المتوسط مستعملين نموذج الانحدار الذاتي بمتغير مستقل واحد (VARX) من اجل معرفة ردة فعل الصادرات و الواردات للإشارة إلي تأثير العملات علي حجم التجارة بين الشمال و الجنوب في حوض المتوسط و ذلك لثلاث دول هي مصر،الأردن و المغرب.

و خلص الباحثون الى أن ارتفاع سعر الدرهم المغربي مقابل الاورو ب10% يؤدي إلي ارتفاع الواردات من الاتحاد الأوروبي ب20% بينما التغيرات في سعر صرف الجنيه المصري تؤدي إلي انخفاض الصادرات اتجاه الاتحاد الأوروبي ب3% لأن تكلفتها تصبح غالية، أما بالنسبة للدينار الأردني فارتفاعه ب10% مقابل الاورو يؤدي إلي تراجع صادرات الأردن بنسبة كبيرة.

كما قام كل من Ahmed Abutaleb and Micheal G Papioannou (2002)[6] بتحليل كمي لأثر التغيرات في سعر صرف الدولار مقابل الاورو علي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و الميزان التجاري لثلاث دول و هي مصر،الأردن و المغرب ،والنتائج توضح أن ارتفاع قيمة الدولار مقابل الاورو و زيادة التقلبات في هذا المعدل تؤدي إلي انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وكذا تدهور الميزان التجاري لمصر والأردن علي عكس المغرب ،ويختم الدراسة أنه ينبغي علي هذه الدول أن تكون علي استعداد لإعادة النظر في ترتيبات أسعار الصرف و كذا مستوياتها من أجل ربطها مع عملات أخرى.

أما عن الدراسات المحلية القليلة التي تبنت الأورو والدول المغاربية فنجد دراسة محمد بن بوزيان والطاهر زياني (2005)[7] حيث حاولا الباحثان أن يتوصلا إلي ما هو النظام الأمثل للدول المغاربية مقارنة بالاورو أي ما مدى درجة ثبات أسعار صرف الدول المغاربية مقارنة بالاورو و بالأخص ثلاث دول مغاربية تتمثل في:الجزائر، تونس والمغرب، معتمدين على أعمال سابقة في حساب درجة عدم المساعرة النقدية بالمقارنة مع العملات الأوروبية .

أما دراسة وافي ميلود ،جديدن لحسن ،جناس مصطفي(2005)[8] فتبحث عن آثار الاورو بصفة عامة بداية من آثاره علي الاقتصاد الأوروبي ثم الاقتصاد الأمريكي ، ثم انتقلوا إلي إبراز آثاره علي بعض الدول المغاربية و المتمثلة في تونس ليبيا و المغرب و في الأخير قاموا بدراسة تطبيقية للجزائر و بالأخص علي معرفة مدى وجود علاقات في المدى الطويل بين معدل صرف الدولار بالأورو و نسبة المبادلات الخارجية مع دول الاتحاد باستعمال تقنية التكامل المتزامن cointegration.

و أخيرا دراسة بوعتروس عبد الحق و قارة أمال (2007)[9] التي تهدف إلي تحليل أثر تقلب قيمة الاورو مقابل الدولار الأمريكي علي الاقتصاد الجزائري، من خلال دراسة العلاقة بين التغيرات الحادثة في سعر صرف الاورو مقابل الدولار ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر و المتمثلة في سعر صرف الدينار الجزائري ،الواردات الجزائرية،الصادرات الجزائرية، المديونية الخارجية وتوصل الباحثان إلي أن الآثار السلبية لتقلب الاورو/دولار بقيت محدودة بسبب الاحتياطي الذي تملكه الجزائر والناتج عن تحسن أسعار النفط في العالم ،ومن توصيات الباحثان تنسيق سياسات سعر الصرف علي المستوى الدولي وتدعيم التعاون المالي تجنبا لمخاطر تقلب أسعار صرف العملات الدولية بالنسبة للاقتصاديات العالمية.

المحور الثاني:تطور سياسة سعر الصرف في بعض الدول المغاربية

تتمثل سياسة سعر الصرف في مختلف الإجراءات التي يمكن للسلطات النقدية أن تتخذها في ظل أي نظام تتبعه قصد توجيه عملتها المحلية خدمة لاقتصادها وبرامجها التنموية،حيث تعتبر أداة مهمة من اجل تحقيق الاستقرار النقدي في البلاد.

إن معظم الدول المغاربية اتبعت سياسة تعديل سعر الصرف و الذي يعتبر كأداة من أجل انعاش اقتصادياتها و ذلك منذ سنة 1980حيث كان سعر الصرف أقل مرونة و أقل ملائمة لتنمية التجارة و ذلك بسبب المغالاة في أسعار صرف العملات،و فيما يلي سنقوم بعرض أهم المراحل التي مر بها سعر الصرف في بعض دول المغرب العربي.

1. الجزائر:

بعد الاستقلال وجدت الجزائر نفسها تابعة لمنطقة الفرنك الفرنسي(1962) إذ سمحت بعملية تحويل و نقل عملتها داخل المنطقة ما أدى إلى هروب الأموال إلي الخارج ،ما دفعها للقيام بمراقبة الصرف علي كل العمليات و مع مختلف دول العالم ثم التخلي عن منطقة الفرنك الفرنسي (1963) ثم إنشاء العملة الوطنية في أفريل 1964و الذي تم تحديده ب 180غ من الذهب الخالص،حيث تم تثبيت سعر الصرف إلي سلة واسعة من العملات و ذلك في إطار المخطط الرباعي الأول 1970-1973[10].

بعد ذلك تم تغيير تسعير الدينار الجزائري حيث تم التخلي عن نظام أسعار الصرف الثابتة و تبني أسعار الصرف المعومة في إطار المخطط الرباعي الثاني1974-1977[11].

ومع قدوم الأزمة البترولية 1986التي أدت إلي تضخم مواعيد استحقاق الديون الخارجية و دخول الجزائر في أزمة حادة، أدت إلي إدخال إصلاحات جذرية على مختلف مجالات الاقتصاد الوطني.[12]

و في عام 1990 تم تعديل سعر صرف الدينار من خلال نظام الانزلاق التدريجي المراقب و الجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم 1:تعديل سعر صرف الدينار الجزائري 1987-1991

السنة	1987	1988	1989	1990	1991
القيمة	4.9	5.91	7.61	10	17.7

source :rapport de banque d'Algérie ,évolution économique, et monétaire en Algérie juillet,2002,p97

وفي سنة 1994 بدأ البنك المركزي الجزائري بتحديد سعر الصرف عن طريق جلسات التسعير ،بواسطة لجنة مشتركة من البنك المركزي و البنوك التجارية و هذا ما كان تمهيدا لسوق الصرف ما بين البنوك (1996)، كما تم السماح بالقيام بمكاتب صرافة للصرف الأجنبي[13]، حيث ترك المجال لسوق الصرف في تحديد قيمة الدينار وذلك في إطار تبني برامج التعديل الهيكلي (رغم أن عرض العملات ضل حكرا علي بنك الجزائر) أي تم الانتقال من التسيير الإداري لسعر الصرف إلي نظام التعويم المدار، وظل ذلك إلي يومنا هذا ويتمثل التعويم في المدار في نظام يسمح لسعر الصرف أن يتحدد بقوى العرض والطلب ولكن في حدود معينة.

الشكل رقم (1):تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل كل من الدولار الأمريكي و الأورو علي الترتيب

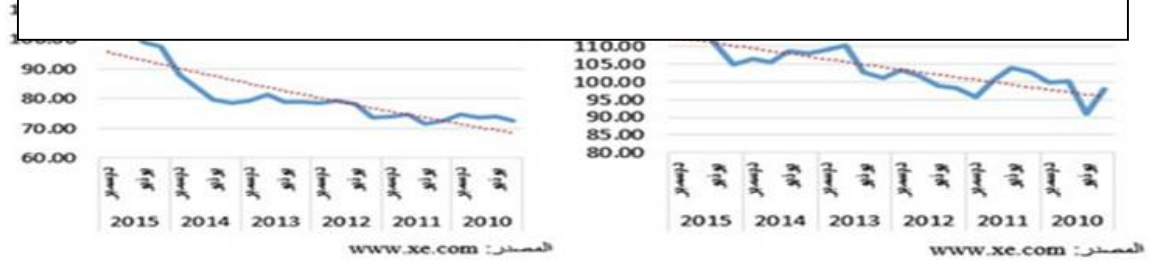

ومن الشكلين أعلاه نلاحظ أن هناك تطور في سعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملتين حيث التغير في سعر صرف الثنائي ينعكس علي سعر صرف الدينار الجزائري بحكم أن الأورو تمثل عملة الواردات بينما تمثل الدولار عملة الصادرات الجزائرية ،و يعود السبب في ذلك إلي تخفيض الدينار الجزائري من أجل الحد من الطلب علي الواردات و تشجيع الصادرات خارج المحروقات.

2. تونس:

انتهجت تونس منذ **1978** سياسة ربط الدينار التونسي وفق سلة تتكون من سبعة عملات أوروبية(الفرنك الفرنسي،الليرة الايطالية، الفلورين الهولندي،البسي طاس الاسباني،الليرة البريطانية، الفرنك البلجيكي، المارك الألماني) أي **94 %** عملات أوروبية،**4%** دولار و **2%** ين ياباني، ومع تخفيض الدينار التونسي **1986** تم الانتقال نحو سعر الصرف الوسيط من أجل تعزيز تنافسية الصادرات و كذا التحرير التدريجي للواردات.[14]

حيث فرض صندوق النقد الدولي علي تونس تطبيق برامج التعديل الهيكلي و التي من نتائجها إنشاء سوق ما بين البنوك في **1991** وتم الوصول إلي التحويل الجاري لسعر الصرف في **1992**، وفي مارس **1994** أصبح سعر صرف الدينار التونسي يتحدد بواسطة المعتمدين وليس بواسطة البنك المركزي مما يجعله يتمتع بمرونة أكبر[15].

ومنذ**2001** أتبعت تونس نظام التعويم المدار حسب تقارير صندوق النقد الدولي حيث كان الغرض من هذا النظام هو تحسين القدرة التنافسية للصادرات من أجل تحسين وضعية ميزان مدفوعاتها في إطار برامج التصحيح الهيكلي المفروضة من طرف صندوق النقد الدولي.

وفي عام **2012** أصبحت تونس تعتمد علي نظام سعر صرف أكثر مرونة و دون مسار محدد مسبقا أو سعر صرف مستهدف، وتؤثر السلطات النقدية التونسية علي سعر الصرف دون أن تضع مسار معين أو سعر صرف مستهدف حيث تؤدي متغيرات عديدة كوضعية ميزان المدفوعات و الاحتياطات الأجنبية و تطورات السوق الموازية إلي تعديل سعر الصرف.[16]

الشكل رقم(2): منحني تطور سعر صرف الدينار التونسي مقابل الأورو و الدولار علي الترتيب

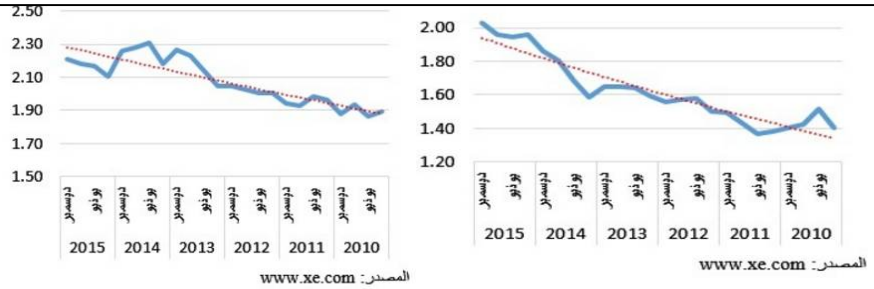

المصدر: www.xe.com

ويتضح من المنحنيات أعلاه أن الدينار التونسي مستقر نسبيا بينما سعر صرف الدينار التونسي مقابل الدولار في تطور مستمر وذلك راجع إلي تخفيض الدينار التونسي بسبب العجز في الميزان التجاري الراجع إلي انخفاض عائدات السياحة إلي نصف سنة **2015**.[17]

3. المغرب:

في ديسمبر 1958 تم إنهاء نظام التكافؤ لسعر الفرنك بين فرنسا و المغرب حيث لم تلتزم المغرب تخفيض القيمة التي قررتها فرنسا في 1959 تم إنشاء هيئة وطنية للإصدار هو بنك المغرب و بعد ذلك تم إصدار عملة وطنية هي الدرهم و كان ذلك بمثابة الخروج من منطقة الفرنك .[18]

وفي 1973 تم ربط الدرهم بسلة من العملات بواسطة أوزان يتم تحديدها وفق لأهميتها في لأهميتها في عمليات التبادل و السداد الخارجي (38% للفرنك الفرنسي،15 %للدولار الأمريكي ،15% للبيسطاس الاسباني و الباقي لباقي العملات)[19].

ابتدءا من 1980 تم تخفيض القيمة الاسمية للدرهم المغربي تدريجيا مقابل العملات الرئيسية المرجعية ،حيث بين 1980-1985 تم تخفيض الدرهم ب55% مقابل الدولار الأمريكي (حيث مر من 1درهم =0.23 دولار لسنة 1980 إلى 1درهم= 0.10دولار لسنة 1985)و في سنة 1990 تم تخفيض الدرهم بنسبة أكبر من 11%مقارنة بالفرنك الفرنسي[20].

وفي 21 جانفي 1993وافق المغرب علي المادة الثامنة من النظام الأساسي لصندوق النقد الدولي و بذلك أصبح الدرهم عملة قابلة للتحويل في العمليات الجارية و في مايو 1996 تم إنشاء سوق الصرف[21].

ومع ظهور الأورو سنة 1999 أصبح هو عملة القياس بالنسبة للدرهم المغربي ، حيث في أفريل 2001 قامت السلطات المغربية بتخفيض قيمة الدرهم المغربي ب 5% مع تغيير أوزان مختلف مكونات السلة و ذلك بإعطاء أكبر أهمية للأورو مقارنة بالدولار و ذلك من أجل تجهيز المغرب للدخول إلي منطقة الأورو.[22]

وبعد إصدار الأورو في 2002 أصبح هذا الأخير يحل محل عملات الدول الأعضاء في منطقة الأورو علي قائمة العملات المسعرة من قبل بنك المغرب.[23]

وفي 2015 قرر البنك المركزي المغربي تغيير أوزان الأورو و الدولار من 80-20 علي التوالي إلي 60-40 علي التوالي،و حسب تقرير صادر عن بنك الإمارات دبي الوطني فإن قيمة الدرهم المغربي قد تراجعت بنسبة 15% مقابل الدولار عام 2015 في حين تراجعت بنسبة 3% فقط أمام الأورو،و بشكل عام يتمتع المغرب بوضع متين بالنسبة لتأرجح سعر الصرف ،و بحسب صندوق النقد الدولي يمكن أن يكون لخفض قيمة الدرهم أثر ايجابي علي المصارف المغربية التي تحوز علي مراكز صرف أجنبي ايجابية و الشكل التالي يبين تطور سعر صرف الدرهم المغربي مقارنة بالأورو و الدولار[24].

الشكل رقم(3): منحني تطور سعر صرف الدرهم المغربي مقابل الأورو و الدولار علي الترتيب

أما في الوقت الحالي فيحاول بنك المغرب التحرير التدريجي للدينار المغربي من خلال مرحلتين،حيث سيضع حدودا عليا و دنيا ويتدخل في حال تجاوزها في مرحلة أولي ثم ترك سعر صرف الدرهم المغربي يتحدد وفق قانون العرض و الطلب أي التحرير الكامل في مرحلة ثانية،و يتوقف ذلك علي قدرة الاقتصاد المغربي علي مواكبة هذه الخطوة و التي قد تؤدي إلي الزيادة من تنافسية السلع المغربية الموجهة للخارج.

المحور الثالث: آثار الأورو علي أسعار الصرف في بعض الدول المغاربية

إن معظم الاقتصاديات المغاربية تعاني من هيمنة قطاع واحد علي باقي القطاعات حيث يعد قطاع المحروقات هو القطاع المهيمن علي الاقتصاد الجزائري بنسبة 98% من مجموع الصادرات،وبنسبة 72% من الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للاقتصاد الليبي بينما تعتمد تونس علي قطاع الخدمات بنسبة 60.4% من الناتج المحلي الإجمالي ونفس الشيء بالنسبة للمغرب بنسبة 56.3% هذا ما جعلها دوما تعاني من تبعية للعالم الخارجي ،ويعد الاتحاد الأوروبي دوما الشريك الرئيسي للدول المغاربية بنسبة 47.47% واردات ،57.95% صادرات بالنسبة للجزائر سنة 2015 و بنسبة 56% صادرات و 47.3% واردات بالنسبة للمغرب سنة 2012 و أخيرا بنسبة 76.74% صادرات و68.35% واردات لتونس سنة 2016، و ذلك في إطار الشراكة الاورومتوسطية.

يمثل سعر الصرف عدد العملات من العملة المحلية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية أي يمثل الوسيلة التي تمكننا من تسوية المعاملات التجارية وبالتالي و في ضل زيادة حجم التبادل التجاري مع الاتحاد الأوروبي فالتقلبات التي تحدث في سعر صرف الوحدة النقدية الأوروبية سيكون لها آثار إما سلبية أو ايجابية علي أسعار الصرف في هذه الدول ، والجدول التالي يمثل تطور أسعار صرف الدول المغاربية مقابل الأورو و بالتزامن مع التطور في سعر صرف الأورو مقابل الدولار للفترة 2000-2014.

الجدول رقم (2):تطور أسعار صرف الدول المغاربية مقابل الأورو بالتزامن مع سعر صرف الأورو مقابل الدولار

	dza/euro	dtn/euro	mad/euro	eur/usd
2000	68.1731	1.2639	9.8000	0,92131
2001	67.3011	1.2860	10.1255	0,894
2002	73.0825	1.3442	10.4028	0,9411
2003	79.2962	1.4669	10.8522	1,1286
2004	87.3279	1.5477	11.0021	1,24177
2005	89.6350	1.6092	11.0109	1,2435
2006	90.3527	1.6761	11.0621	1,2545
2007	95.1804	1.7558	11.2302	1,3687
2008	93.9597	1.8020	11.3108	1,4649
2009	101.1664	1.8794	11.2462	1,389
2010	97.5985	1.8990	11.1506	1,324
2011	101.8108	1.9639	11.2750	1,39
2012	100.2769	2.0144	11.1142	1,284
2013	105.7362	2.1669	11.1811	1,3277
2014	106.807	2.2475	11.1511	1,32678

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد علي إحصائيات البنوك المركزية للدول و إحصائيات البنك الدولي.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الأورو في بداياته كان أقل من الدولار حيث سجل مستويات متدنية من **2000** حتى **2002** مسجلا **0.92** ،**0.89**، **0.94** علي التوالي و هذا راجع إلي التخوف من ظهور الأورو و مدى استقراره و كذا المكانة التي سيأخذها علي المستوى العالمي ،ليرتفع بعد ذلك و يأخذ مستويات أكبر من الدولار حيث بلغ أوجه سنة **2008** حيث أصبح **1**يورو=**1.46** دولار و ذلك بسبب تداعيات أزمة الرهن العقاري التي عصفت بالاقتصاد الأمريكي.

كما نلاحظ من الجدول أن أسعار صرف كل من المغرب و تونس في انخفاض مستمر مقارنة بالأورو مهما تغير الأورو مقابل الدولار علي عكس الدينار الجزائري ، فكلما ارتفع الأورو مقابل الدولار انخفض الدينار مقابل الأورو، مثلا في سنة **2001** لما انتقل **1** يورو من **0.92** دولار إلي **0.89** دولار انتقل الدينار الجزائري من **68.17** إلي **67.30** وواصلت هذه العلاقة العكسية حتى سنة **2008** لما سجل الأورو اعلي نسبة له و رغم ذلك فالدينار مقابل الأورو لم ينخفض بل ارتفع و السبب في ذلك هو وصول أسعار النفط إلي مستويات خيالية ، حيث أصبح سعر البرميل الواحد يقارب **114.69** دولار خلال الثلاثي الثالث من سنة **2008** ،لينخفض مرة أخرى بسبب انخفاض هذه الأخيرة وكذا تداعيات أزمة الرهن العقاري **2008** .

ونستنتج مما سبق أن سعر صرف الدرهم المغربي و كذا الدينار التونسي مستقر نسبيا بالمقارنة بالدينار الجزائري و الذي يتأثر كثيرا بالتقلبات في سعر صرف الثنائي و ذلك راجع لكون الدولار عملة الصادرات الجزائرية و الأورو عملة الواردات الجزائرية ،فارتفاع الأورو يؤدي إلي زيادة تكلفة الواردات و انخفاض الدولار يؤدي إلي انخفاض القيمة الاسمية للصادرات كون الجزائر تعتمد علي **98%** صادرات محروقات و التي يتم تسعيرها بالدولار و بالتالي فانخفاض الأورو مقابل الدولار هو الذي يخدم الاقتصاد الجزائري علي عكس المغرب و تونس فارتفاع الأورو يجعل السلع المغربية أكثر تنافسية في السوق الأوروبية كما يجعل تكاليف السياحة في تونس تبدو منخفضة مقارنة بالدول الأوروبية التي تتبنى الأورو.

المحور الثالث :الدراسة القياسية لأثر الاورو علي سياسة سعر الصرف في الجزائر

سنقوم فيما يلي بدراسة أثر الأورو علي سعر صرف الدينار الجزائري مستعملين نموذج متجه الانحدار الذاتي var و الذي يتكون من مجموعة من الدوال التي يتعامل معها بشكل متماثل ،حيث إن كل متغير يكتب علي شكل دالة في نفسه بالإضافة إلي المتغيرات الأخرى بفترات إبطاء أي يمكن تحديد نفس المتغيرات لكل دالة.

1/المدى الزمني للدراسة:

لقد تم تحديد فترة الدراسة من سنة 2000 إلي 2015 حيث تم استعمال بيانات فصلية لجميع المتغيرات و التي حصلنا عليها من مصادر رسمية دولية كالبنك الدولي صندوق النقد الدولي و مصادر محلية كالديوان الوطني للإحصائيات و مديرية الجمارك ، وقد تم اختيار سنة 2000 كبداية لفترة الدراسة لأنها تزامنت مع بداية إصدار الاورو ودخوله في المعاملات الدولية.

2/النموذج العام للدراسة: من أجل دراسة أثر الاورو علي سياسة سعر الصرف في الجزائر، قمنا باستعمال الشكل الدالي التالي:

$$Tcn_t=f(eur_{us},exp_t,imp_t,\ \mu_t).....(1)$$

حيث يمثل:

Tcn_t: سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار في السنة t

eur_{us}:سعر صرف الأورو مقابل الدولار في السنة t

eur_{dz}: سعر صرف الاورو مقابل الدينار الجزائري في السنة t

imp_t: مجموع الواردات في السنة t

exp_t : مجموع الصادرات في السنة t

μ_t : حد الخطأ العشوائي في السنة t.

و بالنسبة للصيغة الدالية لنموذج فقد تم استعمال الصيغة اللوغاريتمية لما لها من مزايا في القضاء علي مشكل عدم تجانس السلاسل الزمنية من جهة وتفادي الصيغة اللاخطية من جهة أخرى خاصة إذا تعلق الأمر بالصادرات الواردات و أسعار الصرف وبالتالي تصبح الصيغة كالتالي:

$$lTcn_t=f(leur_{us},lexp_t,limp_t,\ \mu_t).....(4)$$

3/اختبارات جذر الوحدة:

- **اختبار adf:**

السلسلة الزمنية	المستوى		الفرق الأول	
	ثابت	ثابت و اتجاه	ثابت	ثابت و اتجاه
$leur_{us}$	1.94-	0.30-	(***)5.44-	(***) 4.86-
limp	1.81-	1.84-	(***)9.04-	(***)9.28-
lexp	1.72-	0.53-	(***)6.40-	(***)6.57-
ltcn	-0.33	-0.15	(***)-3.62	(***)-4.19

***معنوية عند مستوى 1% و 5% حسب القيم الجدولية (Mackinnon: 1996)

المصدر: من إعداد االباحثين بالاعتماد على مخرجات افيوز**8**

- اختبار **pp:**

السلسلة الزمنية	المستوى		الفرق الأول	
	ثابت	ثابت و اتجاه	ثابت	ثابت و اتجاه
$leur_{us}$	1.40-	0.70-	(***)5.56-	(***)5.74-
$leur_{dz}$	1.13-	2.16-	(***)5.72-	(***)5.66-
limp	2.23-	1.69-	(***)9.28-	(***)10.59-
lexp	1.63-	0.69-	(***)6.29-	(***)6.49-
ltcn	0.34	0.30	(***)5.11-	(***)5.54-

*****معنوية عند مستوى 1% و 5% حسب القيم الجدولية (Mackinnon: 1996)**

المصدر: من اعداد االباحثين بالاعتماد على مخرجات افيوز**8**

تشير نتائج اختبارات جذر الوحدة لكل من دكي فولر و فليب بيرون لكل من السلاسل الزمنية سعر صرف الأورو مقابل الدولار ،سعر صرف الدينار مقابل الدولار ،الصادرات ،الواردات الموضحة في الجدول أعلاه في المستوى level علي قبول فرضية العدم القائلة بوجود جذر الوحدة و ذلك لأن tالمحسوبة أقل من t الحرجة.

أي أن السلاسل الزمنية مستقرة أو متكاملة من الرتبة 1 حيث أثبتت الاختبارات أن t المحسوبة أكبر من الحرجة عند مستوى معنوية 1% و 5% و بالتالي فكل متغيرات الدراسة متكاملة من نفس الدرجة مما يستدعي دراسة التكامل المشترك بين هذه المتغيرات و ذلك بعد تحديد فترة التباطؤ الملائمة لكل نموذج.

- **تحديد فترة التباطؤ الزمني في النموذج var:**

قبل القيام باختبار التكامل المشترك نقوم بتحديد فترات الإبطاء التي يتضمنها النموذج حيث يتم تحديدها بواسطة عدة معايير نذكر منها:

- ✓ **معيار خطأ التنبؤ النهائي** FPE (Final Predictor Error Criterion)
- ✓ **معيار المعلومات** HQIC (Hannan & Quinn Information Criterion) **(**
- ✓ **معيار معلومات اكياكي** Akaike (AIC : 1973)

✓ **معيار معلومات شوارز** Schwarz (SC ; 1978

حيث يتم اختيار الفترة الملائمة التي تملك أقل قيمة من المعايير الإحصائية المذكورة أعلاه و يمكن عرض النتائج:

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	342.0239	NA	1.02e-10	-11.65600	-11.51390*	-11.60065
1	368.1134	47.68083	7.20e-11	-12.00391	-11.29341	-11.72716*
2	384.1696	27.12940	7.25e-11	-12.00585	-10.72695	-11.50769
3	402.6874	28.73456*	6.79e-11*	-12.09267*	-10.24538	-11.37311
4	413.0391	14.63506	8.58e-11	-11.89790	-9.482207	-10.95694
5	419.5516	8.309137	1.27e-10	-11.57075	-8.586656	-10.40838

المصدر:مخرجات افيوز8

من الملاحظ أعلاه إن فترة الإبطاء الملائمة لنموذج سعر الصرف هي ثلاث فترات كونها معنوية لأكثر عدد من معايير المفاضلة (AIC، FPE،LR).

- **التكامل المشترك: بعد دراسة الإستقرارية وجدنا أن السلاسل الزمنية المكونة لدالة سعر الصرف و كذا الصادرات متكاملة من الدرجة الأولى I(1) هذا يستدعي منا إجراء اختبار التكامل المشترك الذي اقترحه جهانسن** Johannsen **والنتائج موضحة في الملحق رقم (1)،حيث تشير النتائج إلى أن القيم المحسوبة أقل من القيم الحرجة عند مستوى 5% و بالتالي نقبل فرضية العدم أي عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات دالة سعر الصرف.**
- **اختبار السببية لجرانجر:** granger causality

من أجل تحديد اتجاه العلاقة بين متغيرات الدراسة نقوم باستعمال سببية جرانجر و كانت نتائج التقدير كما يوضحه الملحق رقم (2) ،حيث عند مستوى معنوية 5% يمكننا رفض فرضية العدم و قبول الفرضية البديلة بالنسبة لعدد من المتغيرات التي تسبب الأخرى و التي قيمها الاحتمالية أصغر من5% و يمكن تفسير ذلك كما يلي: لقد أثبتت نتائج تقدير دالة سعر الصرف وجود علاقة سببية تتجه من سعر صرف الاورو/دولار نحو الصادرات و الواردات و يفسر ذلك كون الاورو عملة الواردات حيث تمثل الواردات المتأتية من الاتحاد الأوروبي ما يقارب 50% من إجمالي الواردات الجزائرية في حين تمثل المحروقات ما يقارب 93% من الصادرات الإجمالية و المقومة بالدولار.

-أما بالنسبة لوجود سببية بين سعر صرف الدينار الجزائري و كل من الصادرات و الواردات فهذا يتوافق و النظرية الاقتصادية (حيث ارتفاع سعر الصرف في دولة ما له أثر ايجابي علي الواردات حيث تتناقص القيمة الاسمية لفاتورة الواردات بينما له أثر سلبي علي صادرات الدولة حيث يؤدي إلي ارتفاع أسعار السلع المحلية في الأسواق الأجنبية و بالتالي قلة الطلب عليها)[25] .

- **اختبارات صلاحية النموذج:**

1.استقرارية النموذج: من اجل التأكد من استقرارية النموذج نقوم بتطبيق اختبار توزيع الجذور المقلوبة في نموذج الانحدار الذاتي (AR root graph **) فإذا وجدت جميع النقاط داخل الدائرة فنقول إن النموذج مستقر مثلما يوضح الشكل التالي:**

الشكل(1):اختبار توزيع الجذور المقلوبة

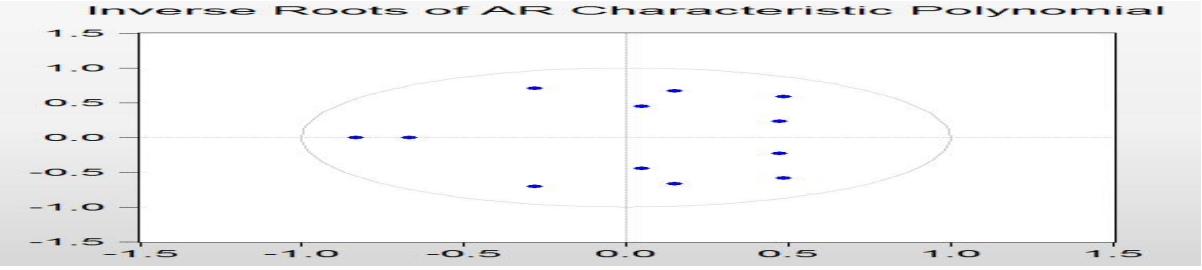

المصدر:مخرجات افيوز**8**

بما أن جميع النقاط داخل الدائرة فان نموذج سعر الصرف يتمتع بشروط الاستقرار في نموذج VAR.

2.اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي : normality test

يعتمد اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي على الصيغة الإحصائية لاختبار Jarque-bera حيث:

H_0 : سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي H_1 : سلسلة البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي

Component	Jarque-Bera	Df	Prob.
1	7.461340	2	0.0240
2	2.524592	2	0.2830
3	1.655363	2	0.4371
4	1.018373	2	0.6010
Joint	12.65967	8	0.1241

مخرجات افيوز**8**

من نتائج الجدول نجد أن جميع القيم الاحتمالية أكبر من 5% و بالتالي لا نستطيع رفض فرضية العدم أي أن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

3.اختبار الارتباط بين البواقي lm test : من اجل التأكد من جودة النموذج علينا التأكد من عدم وجود ارتباط بين البواقي حيث:

H_0 :لا يوجد ارتباط بين سلسلة البواقي H_1 :يوجد ارتباط بين سلسلة البواقي

ومن مخرجات افيوز نجد أن جميع القيم الاحتمالية أكبر من 5 % و بالتالي يتم قول الفرض العدمي و رفض الفرض البديل أي لا يوجد ارتباط بين سلسلة البواقي.

Lags	LM-Stat	Prob
1	17.26141	0.3689
2	11.66537	0.7667
3	10.83127	0.8198
4	20.20691	0.2110
5	11.95204	0.7473
6	14.49484	0.5619
7	15.05160	0.5209
8	16.35990	0.4281
9	11.86393	0.7533
10	14.75195	0.5429
11	23.18968	0.1088
12	22.92861	0.1157

مخرجات افيوز 8

- دوال استجابة النبضة (Impulse Reponse functions (ifrs

من اجل التعرف علي أثر الاورو علي سعر الصرف، الصادرات، الواردات سنقوم بتقدير دوال استجابة النبضة من خلال نموذج var والتي تمكننا من تتبع المسار الزمني لمختلف الصدمات المفاجئة للاورو وكيفية استجابة كل متغير من المتغيرات الأخرى.

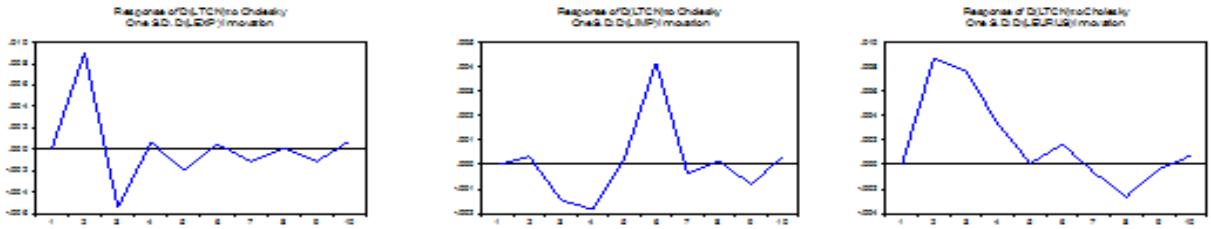

المصدر:مخرجات افيوز8

يتم قياس سعر صرف الدينار الجزائري وفق سلة من العملات يمثل فيها الدولار **40%** و الاورو **40%** وتبقي النسبة المتبقية بين باقي العملات الرئيسية المتمثلة في الين الياباني و الجنيه الإسترليني (صندوق النقد العربي **2015**) و أي تغيرات في هذه العملات تؤدي بدورها إلي التغير في سعر صرف الدينار الجزائري ، حيث نلاحظ من المنحنى الأول أن حدوث أي صدمة في سعر صرف الأورو مقابل الدولار نتج عنه استجابة فورية وموجبة لسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار أي انحراف سعر صرف الاورو مقابل الدولار ب**1%** نتج عنه ارتفاع أيضا في سعر صرف الدينار مقابل الدولار في الفترة الأولي ليصل أوجه في الفترة الثانية بقيمة **0.0087%** لينخفض في الفترة الثالثة مسجلا **0.0076%** ثم يتأرجح بين الصعود والهبوط علي خط كالتوازن إلي نهاية فترة الدراسة ،و يرجع السبب في ذلك إلي انخفاض الدولار في حد ذاته و ليس إلي ارتفاع الدينار، حيث تبقى آثار التقلبات في سعر صرف الاورو علي سعر صرف الدينار الجزائري محدودة بسبب ما تملكه الجزائر من احتياطات الصرف والتي أصبحت مبالغها تثير الجدل في السنوات الأخيرة بسبب ارتفاع أسعار النفط حيث بلغت **194** مليار دولار سنة **2013** و **195** مليار دولار سنة **2014** لتنخفض سنة **2015** إلي **143** مليار دولار و ذلك بسبب انخفاض العائدات البترولية نتيجة انخفاض أسعار البترول في الأسواق الدولية.

- مكونات التباين: Décomposition variance :

يهتم تحليل التباين بمعرفة نسب التباين أو الاختلاف التي تسببها الصدمات لمتغير ما في نفسه، وفي المتغيرات الأخرى[26] ،ما يمكن من تحديد الأهمية النسبية للصدمات المفسرة لسعر صرف الدينار الجزائري و ترتيبها وفقا لتأثير كل منها وفيما يلي نتائج تحليل مكونات التباين لسعر صرف الدينار الجزائري:

كما نلاحظ من مخرجات افيوز (ملحق قم 3) أن التغير في سعر صرف الدينار الجزائري يعزي إلي المتغير نفسه بنسبة 100 % في المدى القصير ليتناقص فيما بعد حيث سجل في الفترة العاشرة نسبة 72 % للمتغير نفسه و بنسبة 12.5% لكل من الصادرات وسعر صرف الأورو مقابل الدولار .

خاتمة:

إن التغيرات التي تحدث في سعر صرف الأورو مقابل الدولار تأثر علي أسعار الصرف في الدول المغاربية و ينعكس ذلك علي تجارتها إما بالسلب أو بالإيجاب، ووجدنا أن هذا الأثر ليس نفسه علي جميع الدول المغاربية مما يوضح عدم تجانس السياسات الاقتصادية في دول المغرب العربي و التي تعد من معوقات التكامل المغاربي .

حيث خلصت الدراسة إلي النتائج التالية:

- ارتفاع سعر صرف الأورو مقابل الدولار يؤدي إلي انخفاض سعر صرف الدرهم المغربي مقابل الأورو وبالتالي هذا يزيد من تنافسية السلع المغربية في السوق الأوربية.
- ارتفاع سعر صرف الأورو مقابل الدولار يؤدي إلي انخفاض سعر صرف الدينار التونسي مقابل الأورو بالتالي جعل السياحة في تونس تبدو اقل تكلفة من البلدان التي تتبنى الأورو .
- تأثر الدينار الجزائري بالتقلبات في سعر صرف الأورو دولار كان محدودا خاصة و أن الجزائر تمللك احتياطات نقدية ضخمة تستعمل من اجل التدخل في سوق الصرف للمحافظة علي سعر صرف الدينار الجزائري في حدود معينة.
- عدم التطابق فيما يصرح به مع ما هو علي أرض الواقع مثلا الجزائر، تصرح بإتباع نظام الصرف المرن إلا أن الواقع يثبت تعاملها بنظام سعر الصرف الثابت.

وفي الأخير يمكننا الخروج بالتوصيات التالية:

- يجب إعادة مراجعة سياسة سعر الصرف فيما يخص الأورو خاصة تونس والمغرب.
- علي الجزائر القيام بتنويع موردية من اجل التقليل من مخاطر التقلب في سعر صرف الثنائي.
- يجب علي الدول المغاربية محاولة التنسيق في السياسات الاقتصادية من أجل المضي قدما نحو إحداث التكامل المغربي والذي منه شأنه تعظيم مكاسب الوحدة النقدية الأوروبية وتقليل مخاطرها.

الملاحق:

الملحق(1):اختبار التكامل المشترك

Unrestricted Co integration Rank Test (Trace) اختبار الأثر

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.266262	29.49469	47.85613	0.7444
At most 1	0.092022	10.91848	29.79707	0.9631
At most 2	0.080768	5.126359	15.49471	0.7953
At most 3	0.001222	0.073363	3.841466	0.7865

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue) اختبار القيم المميزة العظمى

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.266262	18.57622	27.58434	0.4480
At most 1	0.092022	5.792120	21.13162	0.9867
At most 2	0.080768	5.052996	14.26460	0.7351
At most 3	0.001222	0.073363	3.841466	0.7865

المصدر: مخرجات افيوز8

الملحق(2):اختبار السببية

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
D(LEURUS) does not Granger Cause D(LTCN)	60	2.34923	0.0829
D(LTCN) does not Granger Cause D(LEURUS)		0.46357	0.7089
D(LIMP) does not Granger Cause D(LTCN)	60	0.32277	0.8089
D(LTCN) does not Granger Cause D(LIMP)		**4.15169**	**0.0103**
D(LEXP) does not Granger Cause D(LTCN)	**60**	**7.35571**	**0.0003**
D(LTCN) does not Granger Cause D(LEXP)		1.92116	0.1373
D(LIMP) does not Granger Cause D(LEURUS)	60	0.70382	0.5540
D(LEURUS) does not Granger Cause D(LIMP)		**3.16569**	**0.0318**
D(LEXP) does not Granger Cause D(LEURUS)	60	2.60146	0.0616
D(LEURUS) does not Granger Cause D(LEXP)		**3.33262**	**0.0262**
D(LEXP) does not Granger Cause D(LIMP)	60	1.11567	0.3510
D(LIMP) does not Granger Cause D(LEXP)		0.84129	0.4774

مخرجات افيوز 8

الملحق (3):مكونات التباين

Period	S.E.	D(LTCN)	D(LIMP)	D(LEXP)	D(LEURUS)
1	0.023034	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000
2	0.030368	83.01616	0.126474	12.33671	4.520663
3	0.032248	76.32065	0.170338	12.19948	11.30953
4	0.032473	75.26551	0.394341	12.20909	12.13106
5	0.032531	74.99980	0.398620	12.49015	12.11143
6	0.032863	73.62590	2.091794	12.29085	11.99146
7	0.032898	73.51189	2.104767	12.40248	11.98085
8	0.033004	73.05596	2.091826	12.34303	12.50918
9	0.033039	72.92642	2.153427	12.43666	12.48349
10	0.033059	72.84540	2.164782	12.49794	12.49188

المصدر:مخرجات افيوز8

الإحالات و الهوامش:

[1] فيصل بهلولي ،إقامة منطقة التجارة الحرة المغاربية كمدخل لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي في ضل التحديات الاقتصادية الدولية الراهنة ،مجلة الباحث،العدد الرابع،**2014** ،متوفرة علي الموقع الالكتروني Dz. www.revues.univ-ouargla.

[2] Loukas stemitsiotis « **l'euro et pays partenaires méditerranéens** », revue d'économie financière, 1999 ,p75-97.

[3] Roman Arjona and Alfred Steinherr, l'impact de l'union monétaire européenne sur la zone méditerranéenne", revue d'économie financière, (1999), no52, p55-74.

[4] Marie-Noélle Calés « **les enjeux du rattachement des monnaies du maghreb à l'euro** », revue d'économie financiere, ,(1999), no52, p147-161

[5] Sabri nidal rachid and all, « **the impact of exchange rate volatility on trade integration among north and south Mediterranean",net herland institute for advanced study**», birzeit university, Ramallah, (2012),

[6] Ahmed Abutaleb and micheal G papioannou , "**Assessing the Impact of the EURO on the Economies of Some MENA Countries**: An Empirical Investigation Utilizing a Time-Varying Model to Forecast the Level and Volatility of the US Dollar / EURO Exchange Rate" EFMA London metting,(2002),

[7] محمد بن بوزيان ،الطاهر زياني،**(2004)** ،"الاورو وسياسة سعر الصرف في الجزائر" دراسة مقارنة مع تونس والمغرب، الملتقى الدولي حول الأورو و اقتصاديات الدول العربية **18-20** أفريل جامعة الأغواط ،**2004** ،ص **410-423.**

[8] وافي ميلود،جديدن لحسن،جناس مصطفي ،"آثار الأورو علي الاقتصاديات العربية –دراسة حالة الجزائر-، الملتقى الدولي حول الأورو و اقتصاديات الدول العربية **18-20** أفريل جامعة الأغواط ،**(2004)**،ص**466-452.**

[9] بوعتروس عبد الحق وقارة أمال ،"آثار تغير سعر صرف الاورو مقابل الدولار الأمريكي على الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية ،عدد **2**،**2007**،ص **206-226.**

[10] شعيب بونوة،خياط رحيمة،سياسة سعر الصرف في الجزائر نمذجة قياسية للدينار الجزائري ،الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية،**5-** ،**2011** ،ص**122.**

[11] بن بوزيان و لطاهر زياني،مرجع سابق،**415.**

[12] شعب بونوة ،خياط رحيمة،مرجع سابق،ص **123.**

[13] بن بوزيان ، الطاهر زياني،مرجع سابق،ص**416.**

[14] A.Marouani and all, « **l'euro et la méditerranée** », seconde conférence du femise, marseille ,(2001), ،page 12.

[15] Fatma marrekchi charfi, (2008)« taux de change réel d'équilibre et mis alignement: Enseignements d'un modèle VAR-ECM pour le cas de la Tunisie, PANOECONOMICUS 4, (2008) « , p444.

[16] أسعار الصرف في الدول العربية التحديات والفرص،اتحاد المصارف العربية، إدارة السياسات و البحوث، علي الموقع www.vabonline.org تاريخ الاطلاع **2017/05/31.**

[17] أسعار الصرف في الدول العربية التحديات والفرص،اتحاد المصارف العربية ،مرجع سابق.

[18] بشير حمدوش ،التجربة المغربية في إدارة سعر الصرف،مداخلة مقدمة في ندوة "نظم و سياسات سعر الصرف"،معهد السياسات الاقتصادية –صندوق النقد العربي و بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي **16-17** ديسمبر،**(2002)**،ص**242.**

[19] Abdelhamid Elbouhadi et autre, « **Les déterminants du taux de change au Maroc : une étude empirique entre 1975** : I et 2006 : III, p 04, www.tn.refer.org/CEAFE/orale.presentation/Elbouhadi.pdf.

[20] Marouani, opcit, page 14.

[21] بشير حمدوش،مرجع سابق،ص**242.**

[22] Jamel Bouoiyour et all,(2004), **taux de change réel d'équilibre et politique de change au Maroc une approche non paramétrique**, Economie internationale,1, ,(2004)،page87.

[23] بشير حمدوش،مرجع سابق،ص**116.**

[24] أسعار الصرف في الدول العربية:التحديات و الفرص،مرجع سابق.

[25] عبد السلام رضا، العلاقات الاقتصادية الدولية، القاهرة: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، ص**122.**

[26] جيهان محمد السيد و إيناس فهمي حسين،أثر الصدمات الاقتصادية الكلية في سوق العمل في الاقتصاد المصري، بحوث اقتصادية عربية،العدد **71**، **2015**،ص**62.**

محددات النمو الاقتصادي بدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
(دراسة تجريبية خلال الفترة 2001-2015)

د.جلولي نسيمة
جامعة مستغانم؛ الجزائر
dje_nassima@yahoo.fr

د.عبدلي لطيفة
جامعة سعيدة ؛الجزائر
abdelli.latifaa@gmail.com

Received: *Avril 2018* ***Accepted:*** *Mai 2018* ***Published:*** *Juin 2018*

ملخص : نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحديد العوامل التي تساهم في استدامة النمو الاقتصادي بدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، من خلال دراسة تجريبية على الفترة **2001-2015** ، وباستخدام تحليل الانحدار لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية **(**بيانات البانل**)** ، وباعتماد على تقديرات **PCSE**، كشفت نتائج دراستنا إلى أن من أهم محددات النمو الاقتصادي بالمنطقة هو الإنفاق الحكومي والصادرات اللذان تبين أن لهما تأثير إيجابي ومعنوي إحصائيا وحجم هذا التأثير يفوق باقي المحددات، كما اتضح من النتائج أيضا أن كل من الاستثمار المحلي، القوى العاملة، السياحة والتطور المالي يساهمون إيجابيا على النمو الاقتصادي، لكن للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير سلبي على النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي؛ بيانات البانل؛ تقديرات **PCSE**؛ دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

Abstract: : This study analyzes the determinants of economic growth in the Middle East and North Africa (MENA) using panel data analysis, taking annual data covering the period 2001-2015, our empirical results based on panel corrected standard errors (PCSE estimator) showed that the government finale consumption expenditure and exports are the key determinants of economic growth in the investigated countries. Furthermore, the estimated growth regression indicates that domestic investment, labor force, tourism and financial development significantly contribute to the MENA's growth. However, the results revealed that the foreign direct investment negatively impacted growth and cannot boost the economic growth of examined countries

Key words: economic growth; panel data; PCSE estimator; Middle East and North Africa

مقدمة:

تسعى الدول خاصة الدول المتقدمة إلى تحقيق تقدما في مجال التنمية المستدامة من خلال سعيها إلى تجسيد أهداف التنمية المستدامة، ومفهوم التنمية المستدامة حسب الباحثين يرتبط بعدة جوانب، انطلاقا من الجانب الاقتصادي، ثم الجانب الاجتماعي، والجانب البيئي، بالإضافة إلى جوانب أخرى كالحوكمة والجانب الأمني..الخ.و التنمية المستدامة هي نموذج شامل حيث عرفتها الأمم المتحدة "بالتنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة عن تلبية احتياجاتها الخاصة"، ويضع هذا التعريف في الحسبان الاعتبارات البيئية، الاجتماعية و الاقتصادية. كما تتمثل أولويات التنمية المستدامة في :1/ تحقيق النمو الاقتصادي المستدام،2/ محاربة الفقر والبطالة،3/ مجتمع أمن يتمتع فيه الجميع بالمساواة والعدالة، 4/ توفير خدمات البنية التحيتية،5/ حماية البيئة والإدارة المستدامة للأراضي. ودول شمال إفريقيا والشرق الأوسط على غرار باقي الدول تسعى هي كذلك إلى التحسن في مجالات التنمية المستدامة، لذلك جاءت هذه الدراسة للبحث في العوامل التي من شأنها أن تزيد من النمو الاقتصادي بالمنطقة، حيث يقيس النمو الاقتصادي الجانب الاقتصادي الذي يعد المحرك الأساسي للجوانب الأخرى الخاصة بالتنمية المستدامة، فحسب Kuznets(1955)[1] الذي شرح لنا العلاقة ما بين الجانب الاقتصادي (النمو الاقتصادي) والجانب الاجتماعي (عدم المساواة في الدخل)، فإن توزيع الدخل يكون غير متساوي في المراحل المبكرة من نمو، لكن هذا التوزيع لا يلبث إلا أن يتحرك نحو المساواة في نهاية المطاف مع استمرار النمو الاقتصادي، وبالتالي فإن هذه العلاقة تأخذ شكل معكوس U[i].

وكما يساهم النمو الاقتصادي المستدام في العدالة الاجتماعية في نظر Kuznets(1955)، فإنه يساهم كذلك في تحسين النوعية البيئية في نظر Grossman and Krueeger(1991)[2]، الذي افترض هو الأخر أن العلاقة ما بين النمو الاقتصادي والتلوث البيئي تكون كذلك على شكل معكوس U ، وأطلق علي هذه العلاقة في الأدبيات الاقتصادية بمنحى Kuznets البيئي، وأهمية النمو الاقتصادي المستدام كانت محل اهتمام العديد من الباحثين اعتقادا منهم أنه يعد المحور الأساسي للتنمية المستدامة، ولذلك جاءت إشكالية دراستنا كالتالي:

ماهي العوامل التي تساهم في زيادة النمو الاقتصادي بدول شمال إفريقيا والشرق الأوسط؟

فرضيات الدراسة: انطلاقنا أثناء إعدادنا لهذا البحث من الفرضيات التالية:

- من أهم محددات النمو الاقتصادي بدول شرق الأوسط وشمال إفريقيا هو الصادرات، باعتبار أن أغلبية الدول بالمنطقة تعتمد على ثرواتها الطبيعية كالنفط والغاز.

- قد يكون للإنفاق الحكومي والاستثمار المحلي أهمية بالغة في النمو الاقتصادي للدول محل الدراسة مقارنة بالاستثمار الأجنبي المباشر الذي لا يزال يعد عقدة المنطقة بالنظر إلى مفهومه الاستعماري.

[i] **Inverted U-Shaped relationship**

- السياحة كذلك تعد من العوامل التي قد يكون لها تأثير إيجابي في تحفيز النمو الاقتصادي بالمنطقة.

أهمية وأهداف البحث:

تهتم هذه الدراسة بتحليل العوامل التي تساهم في تحفيز النمو الاقتصادي لدى دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، باعتبار أن النمو الاقتصادي يعد من أهم محددات التنمية المستدامة من جهة، والنمو الاقتصادي المستدام يساهم في تحقيق باقي محددات التنمية المستدامة من جهة أخرى، لذلك تحاول هذه الدراسة إيجاد تلك القنوات التي تزيد من النمو أو تلك التي تحد من النمو بالدول قيد الدراسة، كما تهدف هذه الدراسة إلي الاطلاع على مختلف الدراسات التجريبية السابقة التي بحثت في مختلف نماذج النمو الاقتصادي ، واستخلصت لنا أهم محددات النمو الاقتصادي بمختلف الدول.

منهجية البحث:

اعتمادنا في تحرير هذه الورقة على منهجية **IMRAD** من خلال عرضنا الأدبيات الاقتصادية، ثم منهجية القياس، ثم النتائج ومناقشة النتائج وأخيرا الخاتمة وأهم النتائج، وبالتالي فإن هيكل الورقة سيكون كما يلي: **أولا:** الدراسات السابقة، **ثانيا:** منهجية القياس، **ثالثا:** العينة والمتغيرات، **رابعا:** النتائج، **خامسا:** مناقشة النتائج، وتم اختيار هذه المنهجية لأنها تتناسب وطبيعة الإشكالية، حيث تسهل علينا معالجة تلك الإشكاليات التي تعتمد في الإجابة عليها على القياس الاقتصادي من خلال مراجعة مختلف الدراسات التجريبية السابقة وتلخيص أو التعرف على مختلف المتغيرات وطرق قياسها ، ومن إيجابيات هذه الطريقة كذلك هو شرح المنهجية القياسية المعتمدة في الدراسات مع الإشارة إلى سبب اختيار هذه المنهجية عن باقي المنهجيات في القياس الاقتصادي، بالإضافة إلى مناقشة نتائجنا ومقارنتها مع النتائج المتحصل عليها من الدراسات السابقة.

أولا: الدراسات السابقة:

1. التطور المالي:

القطاع المالي في نظر العديد من الباحثين يساهم بطريقة أو بأخرى في زيادة النمو الاقتصادي لدى الدول، فحسب **Levine(1997)**[3] فان النظام المالي له خمس وظائف في الاقتصاد وهي تسهيل الحد من المخاطر، تحصيل المعلومات حول الاستثمار وتخصيص الموارد، يعمل على مراقبة المشاريع الممولة (مراقبة المؤسسات)، تعبئة المدخرات، وتسهيل التبادل، كل هذه الوظائف تسهل الاستثمار والذي يحفز بدوره النمو الاقتصادي، وبالعكس، هناك دراسات أشارت إلى أن التطور المالي ليس له أهمية في ترقية النمو الاقتصادي. ومن بين الدراسات التي بحثت في هذه الإشكالية، نرد دراسة **Hassan et al.(2011)**[4] التي درس فيها **168** دولة نامية ومتقدمة خلال الفترة **1980-2007**، أين أظهرت نتائج متجه الانحدار الذاتي وسببية **Granger** على بيانات السلاسل الزمنية المقطعية أن التطور المالي يساهم في النمو الاقتصادي لدى الدول النامية عكس الدول المتقدمة،إفريقيا وخلال الفترة **1965-2008** استخدم **Menyah et al.(2014)**[5] سببية **Granger** ، وأشارت النتائج أن التطور المالي لا يسبب النمو الاقتصادي إلا في حالة البنين،

سيراليون، وجنوب إفريقيا ، أما في حالة زمبيا فتبين أن هناك علاقة في اتجاه متبادل ما بينهما ، ولا يوجد تأثير معنوي للتطور المالي على النمو الاقتصادي ب15 دولة الباقية ، وفي دراسة أخرى من إعداد Durusu-Ciftci et al.(2016) [6] استخدم فيها منهجية ARDL[i] على بيانات السلاسل الزمنية المقطعية لـ40 دولة وخلال الفترة 1989-2011، واتضح من النتائج أن التطور المالي يؤثر ايجابيا وعلى المدى الطويل على النمو الاقتصادي بالدول محل الدراسة.

أما الدراسات التي ركزت على دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط، نجد دراسة Ghali(1999) [7]على تونس خلال الفترة 1963-1993، فباستخدام التكامل المشترك لـJohansen وسببية Granger ، كشفت النتائج على أن التطور المالي قد يكون محرك النمو الاقتصادي ، ونذكر دراسة Abu-Bader et al.(2008) [8] على ست دول من دول MENA ، فباستخدام متجه الانحدار الذاتي (مقاربة Toda & Yamamoto) أكدت النتائج أن التطور المالي يؤدي إلى النمو الاقتصادي بخمس دول من أصل ستة دول، وأشارت دراسة Kar(2011) [9] خلال الفترة 1980-2007 ، التي استخدمت ست مؤشرات تقيس التطور المالي، حيث أشارت نتائج سببية Granger إلى أنه لا يوجد أي من المؤشرات المعتمدة في الدراسة تسبب النمو الاقتصادي في كل من الجزائر، مصر، إيران، وسودان، بالإضافة إلا أنه يوجد مؤشر واحد فقط يسبب النمو الاقتصادي في كل من البحرين، الأردن وتونس، أما باقي الدول ، فتبين أن هناك أكثر من مؤشر واحد يسبب النمو الاقتصادي بها، بينما أوضحت دراسة Sassi et al.(2013) [10] خلال الفترة 1960-2009 ، وبالاعتماد على تقديرات طريقة العزوم المعممة GMM[ii]، أن للتطور المالي تأثير سلبي مباشر على النمو الاقتصادي بدول MENA ، ولا يمكن للدول قيد الدراسة أن تستفيد من التطور المالي إلا إذا حققت مستوى متقدم من التطور في تكنولوجيا المعلومات ICT[iii] ، وأكد Ben-Jedidia et al.(2014) [11] أن التطور المالي يؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي من خلال دراسته حالة تونس واستخدامه منهجية الفجوات الزمنية الموزعة ، وبالسعودية استخدم Samargandi et al.(2014) [12] نفس المنهجية على بيانات الفترة 1968-2010، واستنتج أن النمو الاقتصادي بالسعودية يتأثر إيجابيا بالتطور المالي بالقطاعات خارج المحروقات عكس قطاع المحروقات ،في حين توصل Omri et al.(2015) [13] من خلال استخدامه المعادلات الآنية خلال الفترة 1990-2011 إلى أن للتطور المالي تأثير إيجابي بـ06 دول من أصل 12 دولة من دول MENA وهي الجزائر، مصر، إيران، الأردن، المغرب وتونس، وكشفت نتائج

[i] Autoregressive Distributed Lag

[ii] Generalized Method of Moments

[iii] Information and Communications Technology

مقدرات وسط المجموعة المدمجة PMG[i] بدراسة Kenza et al.(2016)[14] خلال الفترة 1980-2012، أن الوساطة المالية لها تأثير سالب في الأجل القصير والطويل على اقتصاديات دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وبدراسة أخرى أعدها Boukhatem et al.(2017)[15]خلال الفترة 2000-2014 وبالاعتماد على تقديرات طريقة المربعات الصغرى المعدلة FMOLS[ii] ، كشفت النتائج أن التأثير الإيجابي للبنوك الإسلامية على النمو الاقتصادي مرتبط بالنوعية المؤسساتية الجيدة.

2. السياحة:

القطاع السياحي يُعوَل عليه من طرف العديد من الدول كأحد مصادر النمو الاقتصادي، خاصة تلك الدول التي لا تتميز بثرواتها الطبيعية، أو تلك التي حافظت على أصالة تاريخها من عمران أو أثار حضاراتها، لكن الدراسات التجريبية باختلاف فتراتها ونماذجها القياسية بالإضافة إلى عيناتها اختلفت في نتائجها بخصوص دور السياحة في النمو الاقتصادي، بداية بدراسة Balaguer et al.(2002)[16] على حالة اسبانيا خلال الفترة 1975-1997 ، فباستعمال منهجية Johansen للتكامل المشترك و سببية Granger، أوضحت النتائج النمو الاقتصادي باسبانيا يستفيد إيجابيا من السياحة الدولية، لكن بسنغفورة توصل Lee(2012)[17] من خلال استعمال منهجية ARDL أثناء الفترة 1980-2007 أن السياحة ليس لها تأثير مباشر على النمو الاقتصادي، لكن لها تأثير غير مباشر من خلال الواردات، وباستعمال نفس المنهجية خلال الفترة 1972-2011 توصل Jalil et al.(2013)[18] أن بباكستان السياحة الدولية تؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي، نفس الشيء بماليزيا، توصل Tang et al.(2015)[19] باعتماده على نتائج منهجية Johansen للتكامل المشترك ومتجه نموذج تصحيح الخطأ VECM[iii] أن النمو الاقتصادي بماليزيا يتأثر إيجابيا بالسياحة .

بخصوص دراسات شمال إفريقيا و الشرق الأوسط نرد دراسة Orturk et al.(2009)[20] على تركيا خلال الفترة 1987-2007 ، فباستخدام كلا من VECM ومنهجية ARDL ، استنتجوا أنه لا توجد علاقة تكامل المشترك ما بين السياحة والنمو الاقتصادي بتركيا، وأكد Katircioglu(2009)[21] ذلك من خلال استخدامه نفس المنهجيتين على الفترة 1960-2006.كذلك درس Bouzahzah et al(2013)[22] حالة تونس والمغرب خلال الفترة 1980-2010 وباستخدام منهجية Johansen للتكامل المشترك وسببية Granger، كشفت نتائج دراستهم أنه توجد علاقة على المدى القصير في اتجاه واحد تتجه من السياحة إلى النمو الاقتصادي، وبالتالي ووفق استنتاجاتهم أن السياحة لا

[i] Pooled Mean Group

[ii] Fully modified least squares

[iii] Vector error correction model

تعتبر كمحرك للنمو الاقتصادي على المدى الطويل بالدول محل الدراسة، لكن توصل Al-Mulali et al.(2013)[23] إلى وجود علاقة تكامل مشترك مابين النمو الاقتصادي والسياحة، وأن السياحة تؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي ، كما أكد سببية السياحة نحو النمو الاقتصادي بدول شرق الأوسط خلال الفترة 1985-2012 و ذلك باعتماد منهجية التكامل المشترك لPedroni، تقديرات المربعات الصغرى الديناميكية DOLS[i]، بالإضافة إلى سببية Granger، وأكد Tang et.al(2014)[24] من خلال دراسته 24 دولة من منطقة MENA واستخدامه كل من منهجية السلاسل الزمنية المقطعية والساكنة على الفترة الممتدة من 2001 إلى 2009 أن السياحة تقود إيجابيا النمو الاقتصادي بالمنطقة.

3. الانفتاح التجاري:

لطالما حاولت نظريات التجارة الخارجية توضيح مكاسب الدول الناتجة عن التبادل التجاري ما بينها من خلال التخصص في الإنتاج والانفتاح التجاري، و تسلسلت الدراسات التطبيقية منذ ذلك الحين إلى اختبار ما إذا كان فعلا الانفتاح التجاري يعود بالنفع على الدول أم لا، واختلفت أوجه النظر باختلاف حالات الدول والفترات بالإضافة إلى نماذج القياس، ومن بين الدراسات التي اطلعنا عليها بخصوص هذه الفرضية نجد دراسة Fosu(1990)[25] على الدول الإفريقية الأقل تطورا خلال الفترة 1960-1980، حيث كشفت نتاج الانحدار المجمع أن الصادرات لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي بهذه الدول، كما أوضحت نتائج دراسة Awekuse(2005)[26] على كوريا خلال الفترة 1963-2001 ، أنه توجد علاقة في اتجاه متبادل ما بين الصادرات والنمو الاقتصادي بناءا على نموذج VECM و سببية Granger، وأكد Awokuse(2007)[27] أن الانفتاح التجاري يحفز النمو الاقتصادي من خلال دراسته كل من بلغاريا، جمهورية التشيك وبولندا بناءا على منهجية Johansen للتكامل المشترك و سببية Granger، بينما لم يجد Pistorsi et al.(2012)[28] دلائل قوية حول فرضية الصادرات تقود النمو الاقتصادي بإيطاليا بناءا على نفس المنهجية، في حين أكد Shabaz et al.(2011)[29] من خلال اعتمادهم على منهجية ARDL خلال الفترة 1990-2008 أن الصادرات ترتبط إيجابيا بالنمو الاقتصاد بباكستان، و بناءا على نفس المنهجية أشارت نتائج Hye et al.(2013)[30] على ست دول أسيوية أن الصادرات تقود النمو الاقتصادي بكل الدول قيد الدراسة عدا باكستان، وبكرواتيا استخدم Drisaki et al.(2014)[31] نفس المنهجية خلال الفترة 1994-2012، وكشفت نتائج دراساتهم وجود علاقة سببية في اتجاه متبادل على المدى القصير والبعيد ما بين الصادرات والنمو الاقتصادي، أما Were(2015)[32] توصل إلى أن تأثير الانفتاح التجاري يختلف باختلاف مستوى الطور، حيث استخدم تحليل الانحدار على بيانات مقطعية خلال الفترة 1991-2011 (متوسط الفترة)، وكشفت نتائج دراسته أن الانفتاح التجاري يؤثر إيجابيا ومعنويا على النمو الاقتصادي بالدول المتقدمة، والدول النامية ، لكن هذا التأثير الايجابي غير معنوي بالدول الأقل تطورا، أما بأفريقيا (جنوب

[i] Dynamic least squares

الصحراء)، توصل Zahonogo (2016)[33] إلى أن العلاقة ما بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي هي علاقة غير خطية وتأخذ شكل معكوس U بناءا على نتائج مقدرات وسط المجموعة المدمجة خلال الفترة 1980-2012، بينما أوضحت نتائج تقديرات المربعات الصغرى المعدلة والديناميكية أن تأثير الصادرات إيجابي على النمو الاقتصادي بالمنطقة بناءا على دراسة أخرى من إعداد Ee(2016)[34] خلال الفترة 1985-2014.

أما الدراسات التي اهتمت بمنطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط نرد دراسة Husein(2010)[35] على 08 دول، وبناءا على نموذج VECM وسببية Granger اتضح أن الصادرات تؤدي إلى النمو لاقتصادي بكافة دول قيد الدراسة عدا السودان، ودرس Karam et al.(2015)[36] 21 دولة خلال الفترة 1960-2011 ، وأشارت تقديرات GMM إلى أن الانفتاح التجاري يؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي بالمنطقة ، وأكدت تقديرات GLS[i] ذلك بدراسة Hozouri (2017)[37] على 17 دولة.

4. الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI):

يعد في بعض الدراسات من أهم محددات النمو الاقتصادي، بل و حتى يوجد من يعتبره بأنه يمكن أن يحل محل التجارة الخارجية ، لأن البلد المضيف يمكن أن يستفيد منه من عدة زوايا، كنقل التكنولوجيات، والمعارف الإدارية والتسويقية ، بالإضافة إلى إمكانية هذا النوع من الاستثمار الدولي في ترقية صادرات البلد المضيف، كما توجد بعض الدراسات التي أجمعت على الآثار السلبية التي تصاحب الاستثمار الأجنبي المباشر كتدمير الصناعات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، إذ يصعب أن تنافس منتجات هذه الأخيرة المنتجات الأجنبية التي يعتمد في صناعتها على تكنولوجيات متطورة، والدراسات التي بحثت في تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي هي عديدة ومتعددة، فبماليزيا و باستخدام المعادلات الآنية مع تقديرات طريقة العزوم المعممة GMM على فترة زمنية تمتد من 1970 إلى 2007، استنتج Anwar et al.(2011)[38] أن الزيادة في مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في ارتفاع النمو الاقتصادي بماليزيا، و في دراسة أخرى أعدها Saqib et al.(2013)[39] على باكستان خلال الفترة 1981-2010، استخلص فيها أن النمو الاقتصادي بباكستان يتأثر بالاستثمار الأجنبي المباشر. بخصوص كرواتيا، اختبر Dristaki et al.(2014)[40] العلاقة السببية الديناميكية خلال الفترة 1994-2012، وكشفت النتائج أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يؤدي إلى النمو الاقتصادي سواء على المدى القصير أو على المدى الطويل. وبالدول الإفريقية وخلال الفترة 1980-2009 ، استخدم Gui-Diby(2014)[41] تقديرات GMM على بيانات السلاسل الزمنية المقطعية ، توصل الباحث إلى أن تأثير FDI كان سلبي أثناء الفترة 1980 حتى 1994، وإيجابي أثناء الفترة 1995-2009. أما بسلوفاكيا وخلال الفترة 2001-2010 ، استخدم Szkorupova(2014)[42] متجه تصحيح الخطأ VECM وتوصل إلى أن لـFDI تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي.

[i] Generalized least squares

وبتونس وباستخدام منهجية الفجوات الزمنية الموزعة **ARDL** خلال الفترة **1970-2008** من طرف **Beloumi(2014)** [43]، أوضحت نتائج **Granger** أن **FDI** لا يسبب معنويا النمو الاقتصادي في المدى القصير بتونس ،وبدراسة**Abdouli et al.(2016)** [44] على دول **MENA (17**دولة) ، وباستخدام متجه الانحدار الذاتي لكل دولة على حدا، ثم كافة الدول مجتمعة خلال الفترة **1990-2012**، استنتجوا أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي ومعنوي إحصائيا على كل اقتصاد الدول قيد الدراسة عدا لبنان، تركيا، واليمن ، كما أوضحت النتائج الخاصة بمجموع الدول أن له تأثير إيجابي ومعنوي إحصائيا على النمو الاقتصادي**.** كذلك توصل **Roy et al(2016)** [45] إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم إيجابيا في اقتصاديات المنطقة من خلال دراسته **18** دولة واستعماله تحليل الانحدار لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية أثناء الفترة **2006-2012.** في حين توصل **Gammoudi et al.(2016)** [46] من خلال تحليله للمنطقة اعتمادا على تقديرات طريقة العزوم المعممة خلال الفترة **1985-2009**، أن فقط دول مجلس التعاون الخليجي من بين باقي دول **MENA** من تستفيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وارجع سبب عدم استفادة باقي الدول من هذا النوع من الاستثمار إلى ضعف الإطار المؤسساتي بها كسياسة الانفتاح المالي**.**

ثانيا : منهجية القياس

تتضمن عينة الدراسة **09** دول، وتمتد فترة الدراسة من **2001** إلى **2015** ، ويطلق على هذا النوع من البيانات بالسلاسل الزمنية المقطعية ، حيث يعتمد هذا النوع من البيانات على بعدين، البعد الأول يشير بعد السلاسل الزمنية، والبعد الثاني يشير إلى البيانات المقطعية، و سيتم تقدير ثلاث نماذج ، الأول يشير إلى نموذج الانحدار المجمع **POLS**[i]، الثاني يشير إلى نموذج الآثار الثابتة **FEM**[ii]، بينما يشير النموذج الثالث إلى نموذج الآثار العشوائية **REM**[iii]، وسيتم الاختيار ما بين نتائج النماذج بإجراء اختبارات إحصائية ، الأول هو اختبار **Wald** (إحصاءة **F**) الذي نهدف من خلاله إلى الاختيار ما بين نموذج **POLS** ونموذج **FEM** ، والاختبار الثاني هو اختبار **LM** الذي نهدف من خلاله إلى الاختيار ما بين نموذج **POLS** و نموذج **REM** ، والثالث هو اختبار **Hausman** الذي يستعمل للاختيار ما بين نموذج **FEM** ونموذج **REM**، بعد ذلك يتم تشخيص الأخطاء العشوائية (البواقي) للنموذج المختار باعتماد مجموعة من الاختبارات الإحصائية والتي تهدف إلى الكشف عن وجود أو عدم وجود مشاكل الانحدار والمتمثلة في مشكل الارتباط الذاتي **Autocorrelation**، مشكل عدم ثبات التباين **Heteroscedasticity** ، ومشكل عدم استقلالية البيانات المقطعية **Cross-sectional dependence**، وإذا تبين أن النموذج المختار يعاني من هذه

[i] **pooled least squares**

[ii] **Fixed effect model**

[iii] **Random effect model**

المشاكل سيتم إعادة تقدير النموذج المختار بطريقة PCSE[i] التي تأخذ في الاعتبار هذه المشاكل، والشكل التالي يوضح الاختبارات الإحصائية للاختيار ما بين نماذج البانل:

الشكل رقم (01): الاختبارات الإحصائية

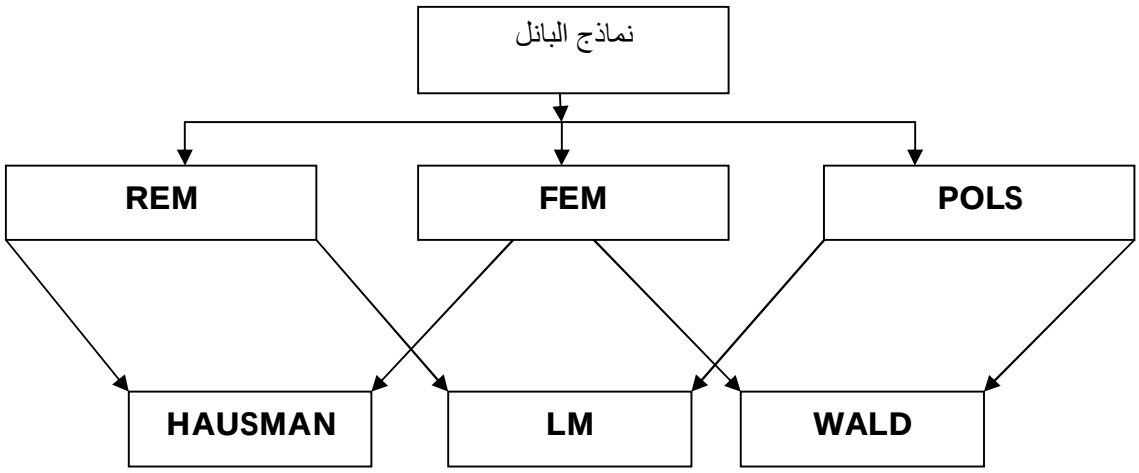

المصدر: من إعداد الباحثين

ثالثا: العينة والمتغيرات:

وقع الاختيار على 09 دول من دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط MENA التي توفرت فيها المشاهدات خلال فترة الدراسة والتي تمتد من سنة 2001 إلى سنة 2015 ، وهذه الدول هي الجزائر، مصر، الأردن، لبنان، المغرب، عمان، المملكة السعودية، تركيا والإمارات، أما المتغيرات ومصدر جمع بياناتها هي موضحة بالجدول التالي:

الجدول (01) : متغيرات الدراسة

المتغير	المؤشر	المصدر
PGDP	الناتج الداخلي الخام للفرد (بالأسعار الثابتة 2010)	البنك العالمي
PEXP	الصادرات للفرد(بالأسعار الثابتة 2010)	البنك العالمي
PGCFC	إجمالي تكوين رأس المال الثابت للفرد (بالأسعار الثابتة 2010) لقياس الاستثمار المحلي	البنك العالمي
PGFCE	النفقات النهائية لاستهلاك العام للحكومة للفرد لقياس الإنفاق الحكومي (بالأسعار الثابتة 2010).	البنك العالمي

[i] **Panel corrected standard errors**

PFDI	مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر للفرد	البنك العالمي
PTRS	إيرادات السياحة الدولية للفرد (بالأسعار الجارية)	البنك العالمي
LAB	القوى العاملة	البنك العالمي
DVF	القروض الممنوحة من القطاع المالي كنسبة من الناتج المحلي لقياس التطور المالي	البنك العالمي

المصدر : من إعداد الباحثين

والملحق رقم **(01)** يشير إلى الإحصاء الوصفي للمتغيرات المعتمدة في الدراسة ، حيث يشير إلى المتوسطات والانحرافات لكل الدول مجتمعة ، وكل دولة على حدا ،وبناءا على الملحق بلغ المتوسط الكلي لنصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام **12805.79** دولار، وتحقق أعلى نصيب بالإمارات العربية المتحدة بمتوسط **46837.73** دولار، و أدنى نصيب بمصر بمتوسط **2356.465** دولار ، كما بلغ متوسط نصيب الفرد من الصادرات بالدول محل الدراسة **7311.683** دولار، حيث حققت الإمارات أعلى متوسط قدر بـ **34229.8** دولار، وحققت مصر أدنى متوسط قدر بـ**452.567** دولار، أما متوسط نصيب الفرد من الاستثمار المحلي فبلغ **2857.115** دولار، وتحقق أعلى نصيب بالإمارات بمتوسط **9376.136** دولار وأدنى نصيب بمصر بـ**414.505** دولار، بينما بلغ متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي **1869.616** دولار، أعلى متوسط حققته الإمارات وبلغ **4471.424** دولار، وأدنى متوسط حققته مصر وبلغ **285.365** دولار، في حين بلغ متوسط نصيب الفرد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة **3162.327** دولار، أعلى نصيب حققته لبنان بمتوسط **8100.049** دولار، وأدنى نصيب حققته الجزائر متوسط **419.366** دولار، بخصوص المتوسط الخاص بنصيب الفرد من العائدات السياحية بلغ **446.083** دولار، حيث حققت لبنان أعلى نصيب بمتوسط **1395.568** دولار، وحققت الجزائر أدنى نصيب بمتوسط **8.419** دولار ، أما نسبة التطور المالي **(**نسبة القروض الممنوحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي**)** فبلغ متوسطها **71.94**، حققت لبنان أعلى نسبة قدرت بـ**182.535** ، وحققت الجزائر أقل نسبة قدرت بـ**10.71.**

وبناءا على ما جاء في الدراسات السابقة، فإن نموذج الدراسة سيكون من الشكل التالي:

$$PGDP = f(PEXP, PGCFC, PGFCE, PFDI, PTRS, LAB, DVF)$$

وبافتراض أن العلاقة ما بين المتغير المتابع و المتغيرات المستقلة هي على شكل كوب دوغلاس، سيتم إدخال اللوغاريتم النيبيري لحساب المرورنات ، وبالشكل التالي:

$$lnPGDP = \alpha + \beta_1 lnPEXP + \beta_2 lnPGCFC + \beta_3 lnPGFCE + \beta_4 lnFDI + \beta_5 lnPTRS + \beta_6 LAB + \beta_7 DVF + \varepsilon_t \dots (01)$$

$$lnPGDP_{it} = \alpha + \beta_1 lnPEXP_{it} + \beta_2 lnPGCFC_{it} + \beta_3 lnPGFCE_{it} + \beta_4 lnFDI_{it} + \beta_5 lnPTRS_{it} + \beta_6 LAB_{it} + \beta_7 DVF_{it} + \varepsilon_{it} \dots (02)$$

$$lnPGDP_{it} = \alpha + \beta_1 lnPEXP_{it} + \beta_2 lnPGCFC_{it} + \beta_3 lnPGFCE_{it} + \beta_4 lnFDI_{it} + \beta_5 lnPTRS_{it} + \beta_6 LAB_{it} + \beta_7 DVF_{it} + \varepsilon_{it} .., \varepsilon_{it} = \mu_{it} + \upsilon_{it} \dots (03)$$

حيث تشير العلاقة (01) هي نموذج الانحدار المجمع، والعلاقة (02) إلى نموذج الآثار الثابتة، أما العلاقة(03) فتشير إلى نموذج الآثار العشوائية.

رابعا: النتائج

إن نتائج التقديرات الخاصة بالعلاقة (01) ، والعلاقة(02)، والعلاقة (03) هي موضحة في الملحق (02)، الذي يشير إلى تقديرات كل من نموذج الانحدار المجمع POLS، نموذج الآثار الثابتة FEM، ونموذج الآثار العشوائية REM، بالإضافة إلى تقديرات PCSEs، كما يوضح هذا الجدول كذلك نتائج كل من اختبار Wald، اختبارLM، واختبار Hausman، ونتائج اختبارLM، واختبار Hausman هي موضحة بالتفصيل في الملحق (03) و الملحق (04) على التوالي، وبناءا على نتائج Wald فلا يمكن لنا قبول الفرض العدم الذي يشير إلى أن النموذج المناسب هو POLS ، وبالتالي سنقبل بالفرض البديل الذي يشير إلى أن النموذج المناسب هو FEM، ويتضح كذلك من نتائج اختبار LM أنه سنرفض الفرض العدم الذي يشير إلى أن النموذج المناسب هو POLS ، وسنقبل الفرض البديل الذي يشير إلى أن النموذج المناسب هو نموذج REM، ويبقى لنا الاختيار ما بين نموذج FEM ونموذج REM ، فبعد إجراء اختبار Hausman، تبين أن النموذج المناسب هو نموذج FEM ، بعد ذلك تم تشخيص النموذج بإجراء اختبار Wooldridge لاختبار مشكل الارتباط الذاتي من الرتبة AR(1) ، واختبارModified Wald لاختبار مشكل عدم ثبات التباين ، ثم اختبار B-P/LM لاختبار مشكل وجود التبعية المقطعية في البيانات (الارتباط التسلسلي) ، ونتائج الاختبارات الثلاث هي مبينة في الملحق (05) ، والملحق(06) ، والملحق (07) على التوالي،حيث يشير الفرض العدم في اختبار Wooldridge إلى عدم وجود ارتباط ذاتي مقابل وجود ارتباط ذاتي في الفرض البديل، بينما يشير الفرض العدم في اختبار Modified Wald إلى ثبات التباين مقابل عدم ثبات التباين في الفرض البديل، في حين يشير الفرض العدم في اختبار B-P/LM إلى عدم وجود ارتباط البواقي ما بين الوحدات مقابل ارتباطها في الفرض البديل، ومن النتائج يتضح أن النموذج يعاني من المشاكل الثلاث ،بمعنى أخر، سيتم عدم قبول الفرض العدم في الاختبارات الثلاث ، لذلك تم إعادة تقديره باستخدام طريقة PCSEs .والملحق رقم (02) يوضح نتائج التقدير.ويتضح من نتائج PCSEs أن كل معاملات المتغيرات معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية 1% ، إلا معامل التطور المالي الذي تبين أنه معنوي إحصائيا عند 5 %، كما يتضح كذلك من النتائج أن كل المتغيرات تؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي إلا الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يتضح أنه يخلف أثرا سلبيا على النمو الاقتصادي للدول محل الدراسة.

خامسا: مناقشة النتائج:

بناءا على نتائج تقديرات PCSEs تبين أن الإنفاق الحكومي له دور إيجابي وكبير في النمو الاقتصادي مقارنة بباقي المحددات بدول شمال إفريقيا و الشرق الأوسط ، حيث وحسب النتائج اتضح أن له تأثير إيجابي ومعنوي إحصائيا عند مستوى معنوية 1%، فإذا ازداد الإنفاق الحكومي بـ1% مع ثبات العوامل الأخرى، يزداد معه النمو الاقتصادي بـ0.372%، تليه الصادرات التي اتضح أنها ثاني أهم محدد بالمنطقة ، حيث أشارت النتائج إلى أن تأثير الصادرات

على النمو الاقتصادي بدول محل الدراسة إيجابي ومعنوي عند مستوى معنوية **1%**، فإذا ارتفعت الصادرات بنسبة **1%**، مع ثبات العوامل الأخرى، يزداد النمو الاقتصادي بنسبة **0.303 %**، وهذه النتائج تؤكد نتائج دراسة كل من **Karam et al.(2015)** و **Hozouri (2017)**. كما كشفت النتائج عن أهمية الاستثمار المحلي في النمو الاقتصادي عند مستوى معنوية **1%**، وأشارت إلى أنه إذا ارتفع الاستثمار المحلي بـ**1%**،مع ثبات العوامل الأخرى، يرتفع النمو الاقتصادي بـ**0.247%**، نفس التأثير الإيجابي على النمو الاقتصادي أظهره كل من القوى العاملة، السياحة والتطور المالي، فحسب تقديراتنا إذا ارتفعت القوى العاملة بـ**1%**، مع ثبات العوامل الأخرى، يرتفع الدخل الحقيقي للفرد بـ**0.0609%** ، أما إذا ارتفعت السياحة الدولية بـ**1%** ، مع ثبات العوامل الأخرى، يرتفع النمو الاقتصادي بـ **0.0441%**، وأهمية السياحة في النمو الاقتصادي بالمنطقة استنتجها كل من **Al-Mulali et al.(2013)** و **Tang et.al(2014)** ، عكس نتائج كل من **Orturk et al.(2009)** ، **Katircioglu(2009)** و **Bouzahzah et al(2013)** . بخصوص التطور المالي ، اتضح أنه إذا ارتفع بـ**1%**، مع ثبات العوامل الأخرى، يرتفع النمو الاقتصادي **0.0103%**، لكن وبناءا على نتائج دراسة كل من **Ghali(1999)**، **Abu-Bader et al.(2008)** ، **Omri et al.(2015)** ، يتضح أن تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي يختلف من دولة إلى أخرى بالمنطقة، حيث يتضح أن بعض الدول من دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط تستفيد إيجابيا من قطاعها المالي، والأخرى لا تستفيد منه، وهذا راجع إلى التباين ما بين الدول في مدى تطور هذا القطاع ، بالإضافة إلى اختلاف درجة اعتماد دول المنطقة على القطاع المالي بما فيه الأسواق المالية في تحفيز واستدامة نموها الاقتصادي ، لأن حجم التأثير المقدر بهذه الدراسة يتضح أنه ضعيف **(0.0103%)** . واعتمادا على تقديراتنا، يتضح من النتائج أن النمو الاقتصادي بالمنطقة لا يستفيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، عكس نتائج دراسة كل من **Abdouli et al.(2016)** و **Roy et al(2016)** حيث كشفت النتائج عن التأثير السلبي والمعنوي لهذا المتغير على النمو الاقتصادي، فإذا ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر بـ**1%**، مع ثبات العوامل الأخرى، ينخفض النمو الاقتصادي بـ**0.046%** ، لكن وبالرغم من هذا التأثير السلبي المباشر، قد يكون للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير إيجابي بشكل غير المباشر على اقتصاديات دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط، من خلال تأثيره على مستوى الصادرات أو من خلال تأثيره على مخزون رأس المال البشري اللذان تبين بناءا على العديد من الدراسات النظرية والتجريبية أن لهم دور فعال في استدامة النمو الاقتصادي ، كما يمكن إرجاع عدم استفادة دول المنطقة من هذا النوع من الاستثمار إلى ضعف الإطار المؤسساتي بالمنطقة كما أظهر **Gammoudi et al.(2016)** بدراسته.

سادسا: الخاتمة وأهم النتائج

انطلاقا من فكرة أهمية النمو الاقتصادي في التنمية المستدامة، جاءت هذه الدراسة للتعرف عن مصادر النمو الاقتصادي بدول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا،باستخدام أحد منهجيات القياس الاقتصادي وهي تحليل الانحدار على بيانات السلاسل الزمنية المقطعية ، فبعد تقدير نماذج البانل المتمثلة في كل من الانحدار المجمع، نموذج الآثار الثابتة ،

ونموذج الآثار العشوائية، ثم إجراء بعض الاختبارات الإحصائية للاختيار ما بين النماذج الثلاث، وأشارت نتائج الاختبارات الإحصائية إلى ضرورة اختيار نتائج نموذج الآثار الثابتة حيث خضعت بواقي هذا النموذج إلى اختبارات التشخيص والمتمثلة في اختبار الارتباط، عدم ثبات التباين، واختبار الارتباط التسلسلي ، وتبين من نتائج هذه الاختبارات الإحصائية أن النموذج يعاني من هذه المشاكل، بعد ذلك تم إعادة تقدير النموذج باعتماد على تقديرات PCSEs ،وكانت أهم النتائج المتوصل إليها كالتالي:

1. كل معاملات المتغيرات معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية **1%** ، إلا معامل التطور المالي الذي تبين أنه معنوي إحصائيا عند **5 %.**

2. من أهم العوامل التي تساهم في زيادة النمو الاقتصادي بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هي الإنفاق الحكومي والصادرات، وهذه النتيجة تؤكد توقعاتنا بخصوص أهمية هذين المحددين في اقتصاديات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لأن معظم هذه الدول تتميز بالموارد الطبيعية .

3. يساهم الاستثمار المحلي، القوى العاملة، السياحة والتطور المالي إيجابيا في تحفيز النمو الاقتصادي بالمنطقة محل الدراسة، ونتيجة أهمية القطاع السياحي في النمو الاقتصادي خاصة بدول الشرق الأوسط تتوافق مع فرضيتنا ، حيث أن أكثر الدول زيارة من طرف الأجانب بمنطقة الشرق الأوسط هي لبنان، تركيا، السعودية، مصر والإمارات.

4. تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة لا جدوى منها، لأن نتائج دراستنا أشارت إلى التأثير السلبي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهذا ما يؤكد توقعاتنا بخصوص إشكالية مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي.

وبناءا على هذه النتائج، يمكن تقديم جملة من التوصيات، نذكر منها:

1. رفع العوائق أمام التجارة الخارجية ، و محاولة إيجاد أسواق جديدة لتسويق منتجات هذه الدول بالشكل الذي يزيد من حجم صادراتها وبالتالي نموها الاقتصادي.

2. تكثيف الجهود في تطوير القطاع المالي من خلال تحسين خدمات القطاع المصرفي وتوسيع دور الأسواق المالية في تمويل الاستثمارات بهذه الدول.

3. تحسين مناخ الاستثمار بهذه الدول بما يساعد المستثمر الأجنبي المباشر في ممارسة عمله الاستثماري بالشكل الذي يساهم في تحفيز النمو الاقتصادي، ومحاولة استقطاب تلك الاستثمارات التي تستهدف التجارة الخارجية و تشجع الصادرات، وإيجاد سبل الاستفادة المباشرة وغير المباشرة من هذا النوع من الاستثمار الدولي.

4. العمل على تعزيز القطاع السياحي من خلال تقديم خدمات سياحية حديثة تهدف إلى استقطاب المزيد من السائحين للرفع من الناتج الداخلي الخام الخاص بالقطاع السياحي وذلك في إطار التنويع الاقتصادي.

5. تكوين اليد العاملة عن طريق الاستثمار في الرأس المال البشري الذي له دور فعال في تعلم تكنولوجيات الإنتاج الجديدة، خاصة تلك المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر أو تلك التي تهدف إلى المحافظة على البيئة، وكل ذلك بهدف تحسين الإنتاجية، من خلال اكتساب المعارف الإنتاجية، الإدارية والتسويقية.

الملاحق:

الملحق رقم (01) : وصف المتغيرات

```
Variable      |     Mean    Std. Dev.     Min         Max    |  Obse
        ----------------+--------------------------------------

PGDP  overall |  12805.79  13969.81   1982.112   60434.67 | N =  135
      between |            14311.65   2356.465   46837.73 | n =  9
      within  |            3425.148   1017.206   26402.73 | T =  15
PEXP  overall |  7311.683  10438.24    226.213    40322.44 | N =  135
      between |            10923.94    452.567    34229.8  | n =  9
      within  |            1446.406   319.6413   13404.32 | T =  15
PGCFC overall |  2857.115  2798.84     306.2211   11974.63 | N =  135
      between |            2833.6      414.508    9376.136 | n =  9

      within  |            801.9334    580.9364   5455.607 | T =  15
PGFCE overall |  1869.616  1644.996    266.2087   5915.121 | N =  135
      between |            1679.972    285.3655   4471.424 | n =  9
      within  |            422.5806    543.288    3313.313 | T =  15
PFDI  overall |  3162.327  3127.788    142.1865   11902.46 | N =  135
      between |            2732.692    419.366    8100.049 | n =  9
      within  |            1759.446   -2948.948   8          T =  15
PTRS  overall |  446.083   455.5843    3.165343   1850.528 | N =  132
      between |            434.7759    8.419142   1395.568 | n =  9
      within  |            190.7352   -700.3677   1099.68  | T = 14.67
LAB   overall |  1.01e+07  9165187     801628     3.10e+07 | N =  135
      between |            9518770     1308859    2.62e+07 | n =  9
      within  |            1691172     4679105    1.50e+07 | T =  15
DVF   overall |  71.94045  52.30785   -12.69827   206.1281 | N =  135
      between |            52.60232    10.71037   182.5359 | n =  9
      within  |            16.06852    36.23566   110.4202 | T =  15
```

الملحق رقم (02): نتائج التقدير

VARIABLES	(POLS) lnPGDP	(FEM) lnPGDP	(REM) lnPGDP	(PCSEs) lnPGDP
lnPEXP	0.308***	0.216***	0.254***	0.303***
	(0.0438)	(0.0314)	(0.0326)	(0.0391)
lnPGCFC	0.397***	0.229***	0.300***	0.247***
	(0.0636)	(0.0401)	(0.0455)	(0.0410)
lnPGFCE	0.261***	0.296***	0.275***	0.372***
	(0.0633)	(0.0493)	(0.0529)	(0.0425)
lnPFDI	-0.115***	0.0406**	-0.0262	-0.0460***

	(0.0298)	(0.0190)	(0.0201)	(0.0162)
lnPTRS	0.0980***	0.0207	-0.00568	0.0441***
	(0.0242)	(0.0210)	(0.0222)	(0.00981)
lnLAB	0.0771***	-0.360***	-0.170***	0.0609***
	(0.0182)	(0.0399)	(0.0322)	(0.0178)
lnDVF	0.0217*	0.00623	0.000349	0.0103**
	(0.0125)	(0.00489)	(0.00570)	(0.00519)
Constant	0.706*	8.575***	5.588***	1.163***
	(0.375)	(0.666)	(0.590)	(0.320)
Observations	132	132	132	132
R-squared	0.973	0.816		0.996
Number of ID		9	9	9
	LM TEST chibar2(01) = 350.75***	WALD TEST: F(8, 116) = 121.12***	HAUSMAN TEST chi2(7) = 47.72***	AR(1) Wald chi2(7)= 3192.88***

Standard errors in parentheses
*** p<0.01, ** p<0.05, * p<0.1

الملحق (03): اختبار LM

```
Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects
  lnPGDP[ID,t] = Xb + u[ID] + e[ID,t]
  Estimated results:
                    |       Var     sd = sqrt(Var)
           ---------+-----------------------------
             lnPGDP |    .948711        .974018
                  e |   .0031431       .0560637
                  u |   .0187458       .1369152
     Test:   Var(u) = 0
                        chibar2(01) =   350.75
                     Prob > chibar2 =   0.0000
```

الملحق رقم(04): اختبار Hausman

```
      |      (b)          (B)            (b-B)    sqrt(diag(V_b-V_B))
      |     fixed        random       Difference          S.E.
  -------------+----------------------------------------------------------
lnPEXP  |    .2157417     .2542894       -.0385477               .
lnPGCFC |    .2293783     .300332        -.0709537
lnPGFCE |    .2956065     .2749372        .0206693               .
lnPFDI  |    .0406249    -.0261866        .0668115
lnPTRS  |    .0206833    -.0056789        .0263622               .
lnLAB   |   -.3596903    -.1696766       -.1900137        .0236627
lnDVF   |    .0062302     .0003492         .005881               .
   ------------------------------------------------------------------------
    b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg
    B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg
   Test:  Ho:  difference in coefficients not systematic
              chi2(7) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
                      =       47.72
            Prob>chi2 =      0.0000
```

الملحق (05): اختبار الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى

```
    Wooldridge test for autocorrelation in panel data
    H0: no first-order autocorrelation
    F(  1,       8) =    111.166
           Prob > F =      0.0000
```

الملحق (06) : اختبار عدم ثبات التباين

```
  Modified Wald test for groupwise heteroskedasticity in fixed effect regression
model
  H0: sigma(i)^2 = sigma^2 for all i
  chi2 (9)  =      143.57 Prob>chi2 =      0.0000
```

الملحق (07): عدم استقلالية البيانات المقطعية

```
Correlation matrix of residuals:
       e1        e2       e3       e4       e5       e6       e7       e8      e9
e1    1.0000
e2    0.1270   1.0000
e3    0.2570   0.6449   1.0000
e4    0.0765   0.2733   0.8525   1.0000
e5   -0.0588   0.9517   0.5652   0.1925   1.0000
e6   -0.6156   0.0208  -0.3351  -0.3306   0.1144   1.0000
e7   -0.3598   0.6261  -0.0225  -0.2458   0.6674   0.2459   1.0000
e8    0.1493   0.8598   0.5743   0.2483   0.8704  -0.1575   0.6069   1.0000
e9   -0.0267  -0.7163  -0.8751  -0.6068  -0.6734   0.1188  -0.1785  -0.5508   1.0000
Breusch-Pagan LM test of independence: chi2(36) =   117.362, Pr = 0.0000
Based on 12 complete observations over panel units
```

الهوامش والمراجع:

[1] Kuznets, S. (1955). Economic growth and income inequality.*The American economic review*, *45*(1), 1-28

[2] Grossman, G. M., & Krueger, A. B. (1991). Environmental impacts of a North American free trade agreement (No. w3914). National Bureau of Economic Research

[3] Levine, R. (1997). Financial development and economic growth: views and agenda. *Journal of economic literature*, *35*(2), 688-726

[4] Hassan, M. K., Sanchez, B., & Yu, J. S. (2011). Financial development and economic growth: New evidence from panel data. *The Quarterly Review of economics and finance*, *51*(1), 88-104

[5] Menyah, K., Nazlioglu, S., & Wolde-Rufael, Y. (2014). Financial development, trade openness and economic growth in African countries: New insights from a panel causality approach.*Economic Modelling*, *37*, 386-394

[6] Durusu-Ciftci, D., Ispir, M. S., & Yetkiner, H. (2017). Financial development and economic growth: Some theory and more evidence. *Journal of Policy Modeling*, *39*(2), 290-306

[7] Ghali, K. H. (1999). Financial development and economic growth: the Tunisian experience. *Review of Development Economics*,*3*(3), 310-322

[8] Abu-Bader, S., & Abu-Qarn, A. S. (2008). Financial development and economic growth: empirical evidence from six MENA countries. *Review of Development Economics*, *12*(4), 803-817

[9] Kar, M., Nazlıoğlu, Ş., & Ağır, H. (2011). Financial development and economic growth nexus in the MENA countries: Bootstrap panel granger causality analysis. *Economic modelling*, *28*(1), 685-693

[10] Sassi, S., & Goaied, M. (2013). Financial development, ICT diffusion and economic growth: Lessons from MENA region.*Telecommunications Policy*, *37*(4), 252-261

[11] Jedidia, K. B., Boujelbène, T., & Helali, K. (2014). Financial development and economic growth: New evidence from Tunisia.*Journal of Policy Modeling*, *36*(5), 883-898.

[12] Samargandi, N., Fidrmuc, J., & Ghosh, S. (2014). Financial development and economic growth in an oil-rich economy: The case of Saudi Arabia. *Economic Modelling*, *43*, 267-278

[13] Omri, A., Daly, S., Rault, C., & Chaibi, A. (2015). Financial development, environmental quality, trade and economic growth: What causes what in MENA countries. *Energy Economics*, *48*, 242-252

[14] Kenza, M., & Eddine, G. N. S. (2016). The Effect of the Financial Sector development on Growth: The case of the MENA Countries. *Arab Economic and Business Journal*, *11*(1), 72-85

[15] Boukhatem, J., & Moussa, F. B. (2017). The effect of Islamic banks on GDP growth: Some evidence from selected MENA countries. *Borsa Istanbul Review*

[16] Balaguer, J., & Cantavella-Jorda, M. (2002). Tourism as a long-run economic growth factor: the Spanish case. *Applied economics*, *34*(7), 877-884

[17] Lee, C. G. (2012). Tourism, trade, and income: Evidence from Singapore. *Anatolia*, *23*(3), 348-358

[18] Jalil, A., Mahmood, T., & Idrees, M. (2013). Tourism–growth nexus in Pakistan: Evidence from ARDL bounds tests.*Economic Modelling*, *35*, 185-191

[19] Tang, C. F., & Tan, E. C. (2015). Does tourism effectively stimulate Malaysia's economic growth?. *Tourism Management*,*46*, 158-163

[20] Ozturk, I., & Acaravci, A. (2009). On the causality between tourism growth and economic growth: empirical evidence from Turkey. *Transylvanian Review of Administrative Sciences*, *5*(25), 73-81

[21] Katircioglu, S. T. (2009). Revisiting the tourism-led-growth hypothesis for Turkey using the bounds test and Johansen approach for cointegration. *Tourism Management*, *30*(1), 17-20

[22] Bouzahzah, M., & El Menyari, Y. (2013). International tourism and economic growth: the case of Morocco and Tunisia. *The Journal of North African Studies*, *18*(4), 592-607

[23] Al-mulali, U., Fereidouni, H. G., Lee, J. Y., & Mohammed, A. H. (2014). Estimating the tourism-led growth hypothesis: A case study of the Middle East countries. *Anatolia*, *25*(2), 290-298

[24] Tang, C. F., & Abosedra, S. (2014). The impacts of tourism, energy consumption and political instability on economic growth in the MENA countries. *Energy Policy*, *68*, 458-464

[25] Fosu, A. K. (1990). Exports and economic growth: the African case. *World Development*, *18*(6), 831-835

[26] Awokuse, T. O. (2005). Exports, economic growth and causality in Korea. *Applied Economics Letters*, *12*(11), 693-696

[27] Awokuse, T. O. (2007). Causality between exports, imports, and economic growth: Evidence from transition economies.*Economics Letters*, *94*(3), 389-395

[28] Pistoresi, B., & Rinaldi, A. (2012). Exports, imports and growth: New evidence on Italy: 1863–2004. *Explorations in economic history*, *49*(2), 241-254

[29] Shahbaz, M., Azim, P., & Ahmad, K. (2011). Exports-led growth hypothesis in Pakistan: further evidence. *Asian Economic and Financial Review*, *1*(3), 182

[30] Hye, Q. M. A., Wizarat, S., & Lau, W. Y. (2013). Trade-led growth hypothesis: An empirical analysis of South Asian countries. *Economic Modelling*, *35*, 654-660

[31] Dritsaki, C., & Stiakakis, E. (2014). Foreign direct investments, exports, and economic growth in Croatia: A time series analysis.*Procedia Economics and Finance*, *14*, 181-190

[32] Were, M. (2015). Differential effects of trade on economic growth and investment: A cross-country empirical investigation. *Journal of African Trade*, *2*(1), 71-85

[33] Zahonogo, P. (2017). Trade and economic growth in developing countries: Evidence from sub-Saharan Africa. *Journal of African Trade*

[34] Ee, C. Y. (2016). Export-led growth hypothesis: empirical evidence from selected sub-saharan African countries. *Procedia Economics and Finance*, *35*, 232-240

[35] Husein, J. (2010). Export-Led Growth Hypothesis in the MENA Region: A Multivariate Cointegration, Causality and Stability Analysis. *Applied Econometrics and International Development*,*10*(2), 161-174

[36] Karam, F., & Zaki, C. (2015). Trade volume and economic growth in the MENA region: Goods or services?. *Economic Modelling*,*45*, 22-37

[37] Hozouri, N. (2016). The Effect of Trade Liberalization On Economic Growth: Selected MENA Countries. *International Journal of Economics and Finance*, *9*(1), 88

[38] Anwar, S., & Sun, S. (2011). Financial development, foreign investment and economic growth in Malaysia. *Journal of Asian Economics*, *22*(4), 335-342

[39] Saqib, D., Masnoon, M., & Rafique, N. (2013). Impact of foreign direct investment on economic growth of Pakistan, Advances in Management & Applied Economics, vol.3, no.1, 2013, 35-45

[40] Dritsaki, C., & Stiakakis, E. (2014). Foreign direct investments, exports, and economic growth in Croatia: A time series analysis.*Procedia Economics and Finance*, *14*, 181-190

[41] Gui-Diby, S. L. (2014). Impact of foreign direct investments on economic growth in Africa: Evidence from three decades of panel data analyses. *Research in economics*, *68*(3), 248-256

[42] Szkorupová, Z. (2014). A causal relationship between foreign direct investment, economic growth and export for Slovakia.*Procedia economics and finance*, *15*, 123-128

[43] Belloumi, M. (2014). The relationship between trade, FDI and economic growth in Tunisia: An application of the autoregressive distributed lag model. *Economic Systems*, *38*(2), 269-287

[44] Abdouli, M., & Hammami, S. (2017). Investigating the causality links between environmental quality, foreign direct investment and economic growth in MENA countries. *International Business Review*, *26*(2), 264-278

[45] Roy, S., & Roy, S. (2016). Foreign Direct Investment, Institution and Economic Growth: Evidence from MENA Region. *Journal of Economics*, *4*(1), 39-49

[46] Gammoudi, M., Cherif, M., & Asongu, S. A. (2016). FDI and Growth in the MENA countries: Are the GCC countries Different?

نظم المعلومات التسويقية وأثرها على تطوير خدمات البنوك
بالتطبيق على بنك فيصل الإسلامي

د مهند احمد عثمان يوسف
كليات بريده الأهلية -المملكة العربية السعودية
Mohannedosman60@hotmail.com

Received: *Avril 2018* ***Accepted:*** *Mai 2018* ***Published****: Juin 2018*

Abstract:
The purpose of this study is to identify the impact of marketing information systems in providing banking services to banks, identify the role of marketing information systems in developing customer services, and attract new customers. We study from the Faisal Islamic Bank where it was number 60 to identify and analyze 50 identification is obtained and complete study data to the following results***:***
.1.Marketing information system affect the performance of bank services**.**
.2.Marketing information systems help to achieve goals**.**
3.The computerization of the banking system leads to provide good services
.4.Marketing information system application helps to take the right decision at the right time**.**
Key words: Marketing, information management, Bank

مقدمه:

ان التطور المستمر في الحاجات لماليه والائتمانية للأفراد والمؤسسات المصرفية ناتج عن سرعه التطور الحضاري بالبيئة المحيطة بالمصارف والذى يتعكس بدوره على أداء الخدمات المصرفية.

وفى العقود الماضية وفى إطار مخرجات عمليه الحوسبة شهدت نقلات نوعيه كبيره في نظم المعلومات التسويقية وذلك في ظل الانفتاح الاقتصادي وهذا الوضع جعل الجهاز المصرفي شريكا في إدارة المال والاعمال والاقتصاد القومي وبالتالي أصبحر كيزة اقتصاديه لها تأثيرها على الدولة والمجتمع وتناول هذا البحث بالدراسة والتحليل نظم المعلومات التسويقية بالدراسة والتحليل على بنك فيصل الإسلامي السوداني ومعرفه أثرها على جوانب خدمات البنك.

مشكله البحث:

في ظل التغييرات الاقتصادية وفى ظل اقتصاد السوق أصبحت البنوك مجبره على مراعاه هذه التغييرات في محيطها وان تتفاعل معها ان ارادت البقاء فهذا الاهتمام بمحيط البنك يكون عن طريق جمع المعلومات التي تسمح بمتابعه كل التحولات التي تحدث في السوق وهذا يكشف له عده حقائق لها انعكاس إيجابي حول قدره البنك التنافسية .بنك فيصل الإسلامي يعتمد على المعلومات الناتجة عن نظام المعلومات الادارية في اتخاذ القرارات الإدارية فيما يختص بالتسويق،ولأن القرارات الصادرة عن البنك تمس وتؤثر على شريحة عريضة من المجتمع السوداني خاصة عملاء البنك لارتباطه بمنظومه المصارف الموجودة،فأن هذه الدراسةتحاول الإجابةعلى التساؤلات التالية:

1-ما هو دور نظم المعلومات التسويقية في تطوير البنوك؟

2-ما مدى مساهمه نظم المعلومات التسويقية في زيادة أداء الاعمال المصرفية؟

اهميه البحث:

تتلخص اهميه البحث في التالي:

1- التعريف بنظم المعلومات التسويقية ومعرفه تطبيقاتها على الجهاز المصرفي.

2-المساهمة في مساعده متخذي القرارات في الجهاز المصرفي في وضع السياسات والتخطيط التسويقي المصرفي.

اهداف البحث:

يسعى البحث الى:

1-التعرف إثر نظم المعلومات التسويقيةفي تقديم الخدمات المصرفية بالبنوك.

2-التعرف على دور نظم المعلومات التسويقية في تطوير خدمات العملاء وجذب عملاء جدد.

فرضيات البحث:

1-هنالك علاقةترابطيه ذات دلاله إحصائية بين تطبيق نظام المعلومات التسويقية وزيادة زيادة كفاءه الأداء.

2- نظم المعلومات التسويقيةيساهم في تحقيق الأهداف.

منهج البحث:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع واجراء المسوحات الميدانية للحصول على البيانات من مصادرها من خلال الاعتماد على اداه الدراسة وهى الاستبانة باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية الspss.

ادوات جمع البيانات:

الملاحظات الشخصية والوثائق الرسمية والاستبانة والمقابلات.

حدود البحث:

1- الحدود المكانية: بنك فيصل الإسلاميالسوداني(الرئاسة)

2-الحدود الزمانية: من *2012*م – *2017* م

الدراسات السابقة:

1) دراسة فؤاد وفادى (2004) حاول الباحث فيها ان يحدد العلاقة بين نظم المعلومات والميزة التنافسية في قطاع الأدوية الأردني ، وقد وضع نموذجا افتراضيا للدراسة، تضمن النموذج متغيراته الكلية، بدأ بمستوى استخدام نظم المعلومات بوصفه متغيرا مستغلا والميزة التنافسية بوصفها متغيرا تابعا وخلصت الدراسة الى ان نظم المعلومات تساهم في تحقيق الميزة التنافسية لشركات الأدوية الأردنية من خلال تأثيرها على جوده المنتجات والأداء المالي والسيطرة على الأسواق والابداع والتطوير والكفاءة كما أوضحت الدراسة نتائج تحليل الارتباط وجود علاقه ارتباط معنويه موجبه بين المتطلبات التنظيمية والتقنية لنظم المعلومات وتحقيق الميزةا لتنافسية لشركات الأدويةالأردنية.

2) دراسة بشار القوطجى (2006)م

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور نظم المعلومات التسويقية في مواجهة الأزمات التسويقية لمجموعة من المنظمات الحكومية الصناعية في مدينة الموصل لما تقدمه نظم المعلومات التسويقية من معلومات لإدارة التسويق لإتمام وظائفها وأهدافها توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها:

1-وجود تباين في توافر مكونات نظم المعلومات التسويقية في المنظمات المبحوثة والمتمثلة ب (نظام التقارير (السجلاتالداخلية)، نظام الاستخبارات التسويقية، نظام بحوث التسويق، نظام دعم القرار التسويقي).

2-وجود تباين في الأزمات التسويقية من حيث (النوع،الأسباب،المتطلبات،المراحل، ومراحل إدارتها)فيما بين المنظمات محل الدراسة. .

3-وجود علاقة ارتباط معنوية بين نظم المعلومات التسويقية ومتغيرات الأزمات التسويقية مجتمعة، مما يدل على ان لنظم المعلومات التسويقية ارتباطاً بمواجهة الأزمات التسويقية من خلال متغيرات الأزمات التسويقية

4-هناك تأثير معنوي لنظم المعلومات التسويقية في متغيرات الازمات التسويقية مما يؤكد وجود الأثر الواضح لنظم المعلومات التسويقية في مواجهة الأزمات التسويقية للمنظمات المختارة .

وفي ضوء الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة .فقد اختتمت الدراسة ببعض التوصيات المنسجمة مع هذه الاستنتاجات. فضلاً عن التوصيات المعتمدة للباحثين مستقبلاً في موضوعات الدراسة الحالية.

3) دراسة علمي لزهر (2006) :هدفت الدراسة الى ابراز اهميه المعلومات في عصرنا الحاضر ودور نظم المعلومات في التعرف على على أسس بناء نظم المعلومات يكتسي صفه الفعالية .

- ابراز اهميه القرارات لتسويقيه في حل المشكلات التي تتعرض لها المؤسسة في الجانب التسويقي ومدى مساهمه نظام المعلومات التسويقى في توفير المعلومات اللازمه توصلت الدراسةللنتائجالتالية:

ان عمليه اتخاذ القرارات تتم بصوره مستمرة في اطار نشاط المؤسسة .

ان عمليه اتخاذ القراراتهي مفاضله بين بديلين او اكثر .

ضعف الكفاءات المختصة بين بالتسويق حيث انهم يعتبرون التسويق مجرد عباره عن اعلان او اشهار فقط ولا يفرقوا بين بحوث التسويق ونظم المعلومات التسويقية .

4) دراسة غشام(2007) ، حاول فيها الباحث التعرف على أنواع نظم المعلومات التسويقية المستخدمة في تسويق خدمه النقل الجوي في اليمن ودورها في دعم قرارات المزيج التسويقي لخدمه النقل الجوي، ومعرفه اثر هذه النظم على كفاءه وفعالية قرارات المزيج التسويقي . وخلصت الدراسة الى ان اهم أنواع نظم المعلومات التسويقية الأكثر استخداما هي :نظام التقارير الداخلية ، نظم معالجه عمليات المبيعات والتسويق ، نظم اتمته المكاتب والشبكات ، كما، أوضحت الدراسة بان هنالك فروق ذات دلاله إحصائية في اتجاهات عينه الدراسة حول نظم المعلومات التسويقية في دعم العلوم الاقتصادية والإدارية .

5) دراسةالضلاعيين (2013م)، هدفت الدراسة لمعرفه نظم المعلومات التسويقية على وتأثيرها على بيئة شركات صناعات النسيج في الأردن . شملت الدراسة 180مديرا من اصل 240 مدير .

توصلت الى النتائج التالية:

1. العائد من الاستفادة من نظم المعلومات اكبر من تكلفتها .
2. اثبتت الدراسة وجود علاقه ذات دلاله إحصائية بين كفاءه الأجهزةالمستخدمة في نظم المعلومات وفعالية اتخاذ القرار.

الدراسات الأجنبية :

1) دراسة*Raymond L,2001*بعنوان ممارسه نظم المعلومات التسويقية في الشركات الصغيرة .

هدفت الدراسة الى التعرف على ممارسه نظم المعلومات التسويقية في الشركات الصناعيةالصغيرة ، كما تم التوصل الى ان التركيز في هذه الشركات يتم بشكل كبير على المستهلكين من خلال تحديد احتياجاتهم ومن ثم معايير اختيارهم وعلاقتهم طويله الأمد مع الشركة كما تهتم هذه الشركات بالمنافسين بصوره كبيره يضاف لهذا اهتمام 20%من هذه الشركات بنشر المعلومات التسويقية في ادارتها ، بالإضافة للتركيز على استخدام الانترنت بصوره اكبر .

2) دراسة *Jober and Watts2003*

تم اجراء الدراسة على 84 مستخدما بنظم المعلومات التسويقية في 33 شركه لتحديد العلاقةبين استخدام انظمتهم وكل العوامل الخاصة بالاتجاهات والعوامل التنظيمية والابعاد الشخصية وتوصلت الدراسة لوجود علاقة ذات دلاله إحصائية بين مستوى الاستخدام وكل العوامل الخاصة بالاتجاهات والعوامل التنظيمية، بينما لم توجد هذه العلاقة مع متغير شخصي.

التعقيب على الدراسات السابقة:

تبين منا لدراسات السابقة أنها تتفق في دراسة موضوع نظم المعلومات التسويقية وتأثيراته المختلفة على أداءالمؤسسات،ومن الواضح أنهذه الدراسات قد أجريت في مجتمعات مختلفةمما يستدعي مراعاة نوعا منالاختلاف بينتائج هذه الدراسات،وهدفت الدراسات السابقة إلى دراسة نظم المعلومات التسويقية من زوايا مختلفة وجاءت هذه الدراسة كتكملة لما سبق وعرض لقطاع معتبر وهو القطاع المصرفي.

المبحث الأول: نظم المعلومات

مدخل إلى نظم المعلومات:

يمثل نظام المعلومات الإطار المتكامل للتدفق المعلومات من مصادرها المختلفة إلى مراكز استخدامها لاتخاذ القرارات، ويتم تصميم نظام المعلومات بطريقة تسمح للمعلومات الناتجة في جزء من التنظيم بالتدفق إلى أجزاء التنظيم الأخرى التي تحتاج إليها، وذلك بالشكل والتوقيت المناسبين، كذلك يضمن نظام المعلومات الفعال وصول المعلومات من مصادرها خارج التنظيم، ولكنها ذات تأثير على عملية اتخاذ القرارات بنفس الشرطين، أي تناسب الشكل والتوقيت مع احتياجات متخذ القرار.

وفي هذا المحور نتناول مفهوم نظام المعلومات ومكوناته وخصائصه، ودور هذا النوع من الأنظمة في المؤسسات.

أولا: مفهوم نظام المعلومات.

إن اختلاف تعريف نظام المعلومات راجع إلى اختلاف الخلفية العملية والعلمية لمقدميها فظهرت عدة تعاريف نذكرمنها:

التعريف الأول: "على أنه نظام متكامل من العنصر البشري والآلات، ويهدف إلى تقديم معلومات لدعم عمليات اتخاذ القرارات في المؤسسة، ويستخدم النظام في ذلك أجهزة وبرمجيات الحاسب الآلي والإجراءات اليدويةونماذج اتخاذ القرار وقواعد البيانات"(الصباح ،1999م، ص162).

التعريف الثاني: "هو عملية مزج كل المواد البشرية والمعلوماتية من أجل جمع، تخزين، بحث اتصال واستعمال المعطيات بشكل يسمح بتسيير ناجح للعمليات داخل المؤسسة [2]" (النجار ،1998م ،ص160).

التعريف الثالث :مجموعه من الافراد والأجهزة والإجراءات اللازمة لتجميع وتصنيف وتحليل زتقييم وتوزيع المعلومات الدقيقةوالمتزامنة والتي يحتاجها صانعوا القرارات التسويقية(أبو النجا 2011م ،ص7)

من خلال التعاريف السابقة، يمكن أن نعرف نظام المعلومات على أنه نظام متكامل يتكون من أفراد ومعدات وآلات تضمن تبادل داخل المنظمة، ويربط المنظمة ببيئتها الخارجية، كما يزود صانعي القرار بالمعلومات الضرورية اللازمة لذلك، إضافة إلى التنبؤ بمستقبل المؤسسة وهذا بالاستغلال الجيد والاستعمال الأمثل للمعلومات المتوفرة لديها.

كما نستنتج أن نظام المعلومات من العناصر التالية[4](حيدر ،2002 ،صص35-36)

1. -الأجهزة والمعدات: وتشمل الحاسبات ووسائل التخزين الثانوية أو المساعدة وأجهزة الاتصالات.

2. -البرمجيات: ويمكن تقسيمها إلى برمجيات نظم وتختص بعمليات التشغيل الأساسي للحاسبات، وبرمجيات تطبيقات.

3. العنصر البشري: يقوم بأنشطة تحليل وتخطيط البرامج والإشراف على توجيه النشاطات الفنية والإدارية المتعلقة بأفضل استغلال ممكن لإمكانيات الحاسبات ونظمها للوفاء بالأهداف المطلوب تحقيقها.

4. قاعدة البيانات: تحتوي على بيانات عن كافة المعاملات المرتبطة بنشاط المنظمة بالإضافةإلى البيانات الأساسية، الإجراءات والقواعد وخطة العمل والتعليمات الواجب إتباعها.

ثانيا: أهداف نظام المعلومات: هناك عدة مزايا تتحقق للمنظمة من توافر نظام جيد للمعلومات بها من أهمها[5]

1-تحقيق الكفاءة: *تشير الكفاءة إلى أداء المهام* بصورة أسرع أو بأقل تكلفة، مثال ذلك تقليل تكاليف العمالة من خلال إحلال الحاسب الآلي محل الأفراد، وأيضا في مجال الرقابة على المخزون يمكن تخفيض تكاليف التخزين من خلال استخدام النماذج الرياضية التي تحدد المستويات المثلي للمخزون أو من خلال تحميل المورد بتكاليف التخزين من خلال ربط الموردين بشبكة اتصالات خاصة وإعطاء أوامر الشراء عند الحاجة.

2-الوصول إلى الفعالية: تشير الفعالية إلى مدى تحقيق أهداف المنظمة، وتتحقق الفعالية من خلال مساعدة المديرين في اتخاذ قرارات ذات جودة أفضل.

لعملاء المنظمة وليس هناك مثال أفضل من استخدام آلات الصرف السريع في البنوك، حيث يمكن للعملاء السحب من أرصدتهم على مدار اليوم.

4-تطويرالمنتج: تلعب المعلومات دورا هاما في خلق وتطوير المنتجات خاصة في بعض الصناعات مثل البنوك وشركات التامين والوكالات السياحية.

5 -التعرف على الفرص واستغلالها: تعيش المنظمات في مناخ سريع التغير الأمر الذي يتطلب منها ضرورة التكيف مع هذا التغيير، وليس هناك وسيلة أفضل من الحاسب الآلي لتحديد التغيرات الطفيفة أو الاتجاهات غير المرئية في البيئة، ومساعدة المنظمة في اتخاذ القرارات التي تمكنها من استغلال الفرص الجديدة بسرعة

6 -ربط العملاء بالشركة: يمكن لكل من الشركة وعملائها الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات، فيمكن للشركة جعل عملائها اكثر قربا وارتباطا بها من خلال تحسين مستوى الخدمات التي تقدمها لهم ومن ثم كسب رضاهم عن خدماتها وبالشكل الذي يجعل من الصعب على هؤلاء العملاء التحول إلي الشركات المنافسة، فعلى سبيل المثال أقامت شركة» سنجر» نظام للمعلومات يسمح لعملائها الاتصال بالحاسب الآلي للشركة ووضع الأوامر عليه والتحقق من تنفيذ أوامرهم ومراجعة الأسعار وغيرها من المعلومات التي يحتاجها العملاء .

عناصر مزيج الترويج المصرفي:

يتكون المزيج الترويجي من العناصر الآتية:

* الإعلان.
* البيع الشخصي.
* الإعلام.

أ-الإعلان: يمثل الإعلان أحد العناصر المهمة في المزيج الترويجيالذي يعتمد عليه المصرف في تقديم المعلومات عنه وعن خدماته إلى زبائنه في السوق، والإعلان كذلك أحد وظائف التسويق الرئيسية وأداة من أدواته المهمة التي تساهمفي تحقيق أهداف الخطة التسويقية للمصرف والتي يجب أن يكون هناك تنسيق سليم وارتباطفعال بينها وبين عناصر التسويق المختلفة ويعني مفهوم الإعلان الوسيلة غير الشخصية لتقديم الأفكار والسلع والخدمات وترويجها بواسطة جهةمعلومة مقابل أجر مدفوع وهناك عدة أنواع الإعلان وهي:

* الإعلان الإعلامي وهو إمدادالزبون بالمعلومات والبيانات عن المصرف وخدماته.
* الإعلان التعليمي: تعريفالزبائن بالخدمات التي يقدمها المصرف وخصائصها.
* الإعلان الإرشادي: تعريفالزبائن بأماكن الحصول على الخدمة المصرفية وتكلفتها.
* الإعلان التنافسي: وهويعنى إظهار الخدمات التي يقدمها المصرف تجاه المصارف المنافسة.
* الإعلان التذكيري: وهو يتعلق بتذكير الزبائن بالخدمات التي يقدمها المصرف ومميزاتها حتى يكون الزبائن على صلة بالمصرف.

أما وسائل الإعلان فيمكن الإعلان عن الخدماتالمصرفية من خلال عدة وسائل منها:

* الصحف والمجلات.
* التلفزيون والإذاعة.
* البريد المباشر.
* الملصقات في الشوارع.
* اللوحات المضيئة.

إن علاقته الإعلان بأهداف المصرف تكمن في أن الإعلان السليم يقتضى دراسة جيدة وواعية للزبائن والسوق المصرفية التي يعمل فيها المصرف والظروف المحيطة به، وأنواع الخدمات التي يقدمها، ومستوى تقديمها، سواء بالنسبة للمصرف نفسه أو المصارف المنافسة وتصميم الحملة الإعلانية، واختيار وسيلة الإعلان المناسبة، بحيث تنجح في تحقيق أهدافها التي خطط لها المصرف وهى توصيل الرسالة الإعلانية، وحث العميل على التعامل مع المصرف، أو زيادة استخدامه لخدماته، بالإضافةإلى التثقيف وزيادة الوعي لدى الزبائن.

ب- البيع الشخصي: يمثل البيع الشخصي أحد العناصر الأساسية في المزيج الترويجي لأي مصرف من المصارف ويعتمد تقديم الخدمات المصرفية على الأفراد الذين يتم تدريبهم وإعدادهم لتقديم هذه الخدمات، ومقابلةالزبائن والرد على استفساراتهم والتعرف على رغباتهم، وشرح المزايا التي تعود عليهممن استخدامهم لهذه الخدمات، ويقوم نظام الخدمات الشخصية أو البيع الشخصي علىإعداد الموظفين الذين يتعاملون مع الجمهور إعداداً جيداً، ويقوم رجل البيع بالتعرف على حاجة الزبون ومشكلاته، وإمكانية إشباع هذه الحاجات وحل تلك المشكلات وتقديم الرأي والنصيحة له.

إن طبيعة وظيفة رجل أو مندوب البيع وأهميتها تكمن في أنه واجهة المصرف أمام الغير، وهو يقوم بتنفيذ وظيفته بكل جوانبها ومتطلباتها، ويتوقف نجاح عملية البيع على مهارات وقدرات رجل البيع، ولمندوب البيع مسؤولية كبيرة في تحسين صورة وسمعة

المصرف وخلق انطباع جيد في ذهن الزبائن، ولمندوب البيع أهمية كبيرة في التعرف على احتياجات السوق والزبائن وبيع الخدمات المصرفية، والتحصل على زبائن جدد كما يعتبر مندوب أو رجل البيع الأساس في مواجهة المنافسة وتحسين سمعة وصورة المصرف لدى الغير، إن الأطراف الذين يتعامل معهم مندوب البيع تتمثل فيمايلي:

* المصرف: من حيث سياساته وأهدافه وخططه البديعية.
* الزبائن:حيث يقوم بتنفيذ وظيفة البيع والترويج للزبائن الحاليين والمرتقبين.
* المنافسون:حيث يتعرف على سياساتهم ونقاط قوتهم وضعفهم.
* المحيط العام في السوق: حيث إن الظروف الاقتصادية والاجتماعية وغيرها تؤثر في قيام رجل البيع بوظيفته، ويجب عليه أن يدرك هذه الظروف.

ومن هنا فإن واجبات مندوب البيع تتعدد وتشكل ما يلي:

* المساهمة في إعداد تقديرات المبيعات من الخدمة المصرفية في المصرف.
* تحديد أهداف البيع عن الفترات القادمة.
* القيام بمقابلة الزبائن والاتصال بهم لبيع خدمات المصرف.
* توفير المعلومات الكافية عن المنافسين والزبائن.
* المساهمة في تطوير خدمات المصرف.

إن مقومات رجل البيع الناجح تتضمن مجموعة من الخصائص والمقومات المعينة التي يجب توافرها في مندوب أو رجل البيع الناجح منها:

* ضرورة تفهم رجل البيع لطبيعة وأهمية وظيفة البيع في المصرف.
* ضرورةإلمامه بالمعلومات عن الزبائن والخدمات وظروف العمل الداخلية في المصرف.
* ضرورة توافر صفات ومقومات شخصية، كالولاء لكل من المصرف وخدماته والخدمةالتي يقدمها. الثقة بالنفس الثقة في المصرف الذي يعمل فيه، المظهر الجيد لرجل البيع، الحماس والإخلاص في العمل، قدرتة على التفاوض والإقناع والشخصية الجذابة، القدرة على التعرف على حاجات الزبائن والاتصال بهم وعرض خدمات المصرف، إلمامه بالأساليب المختلفة لفن البيع، حيث إن للخدمة المصرفية طبيعة خاصة.

ج: الإعلام: يستخدم الإعلام كوسيلة لترويج الخدمات المصرفية باستخدام وسائل الإعلام ووسائل النشر كالصحف والمجلات والإذاعة والتلفزة التي من خلالها تتم إذاعة معلومات تأخذ الطابع الإخباري عن المصرف وأوعيته وقدرته دون مقابل مادي مدفوع من المصرف بطريقة مباشرة، وينظر الزبون المصرفي للمعلومات والأخبار المنشورة على أنها حقيقة كاملة الصدق، وليس على أنها إعلان مدفوع الأجر، خاصة أن الإعلام لا يتحكم المصرف في صياغته أو محتواه، بل يقوم بصياغته محرر الخبر في وسيلة الإعلام، وإن من أساليب توجيهالإعلام:

* اختيار وسيلة الإعلان، ومن ثم اختيار الجمهور الذي ستتم مخاطبته وتسريب المعلومات والأخبار إليه.
* اختيار الوقت المناسب للقيام بالنشاط الإعلامي.

* إثارة الاهتمام لدى أجهزة الإعلام المختلفة عن طريق تصميم مزيج خدمات مصرفية يلاقى اهتماماً كبيراً من جانب الجمهور.

إن مستلزمات النجاح في الإعلام تتطلب توفر ما يلي:

* المعلومات والتي يشترط أن تكون حقيقية وحديثة.

* الإقناع بأن يقنع رجل التسويق رجل الإعلام، بأهمية الخبر الذي قام بتزويده به، ويمكن القول إن للإعلام أهمية خاصة بالنسبة لعملية ترويج الخدمات المصرفية، حيث تكون المعلومات التي تم إرسالها للزبون المصرفي عن طريق وسائل الإعلام مصوغة في شكل خبر إعلامي، ومنثم يكون قابلاً أكثر للتأثير.

د: الإعلام الإلكتروني: "ويعتبر القطاع المصرفي من أهم القطاعات لاستخدام واعتماد حلول إدارة علاقات العملاء لكونه يتسم بحدة التنافس إلى حد بعيد، لذا تعمد البنوك على التوفير بالنفقات من خلال الاعتماد على قنوات جديدة للتواصل مع عملائها، إذ إن كلفة الاتصال مع العميل بشكل مباشر وجهًا لوجه أعلى بكثير من التواصل معه عبر الأجهزة الإلكترونية كالصرف الآلي والهاتف المصرفي والبريد الإلكتروني والإنترنت، علاوة على ذلك تتيح قنوات الاتصال الجديدة هذه الكثير من المرونة والراحة للعملاء في الحصول على الخدمات البنكية خارج أوقات الدوام الرسمي للمصرف وفرعه، وتشير الدراسات الحديثة إلى أن 60% من العملاء في العالم يستخدمون أجهزة الصرف الآلي، وحلول CRM الجديدة ستتركز على جعل أجهزة الصرف الآلي المرتبطة بالإنترنت وكذلك الأجهزة الداعمة لبروتوكول التطبيقات اللاسلكية «الواب»، لإتاحة العديد من الخيارات وتوفير المزيد من الحرية لعملاء البنك، وهو ما سيوفر الكثير منالجهد والتكلفة التشغيلية للبنوك في الوقت ذاته، وأيضًا سيوفر أدوات متكاملة لإدارة فريق المبيعات والتسويق." (العترى،20016).

الاستراتيجية التسويقية المصرفية:

الاستراتيجية التسويقية تعني التطلع نحو المدى البعيد في إعداد الخطط ورسم معالم المصرف على عدد طويل من السنوات القادمة "وتعرف الاستراتيجية على أنها تلك القرارات الخاصة بتوجيه النشاط ورسم إطار العمل وتوجيه الإدارات والفروع والإجابة عن التساؤلات المختلفة المطروحة في كافة الأحوال، هناك دور للبنك يتعين عليه ممارسته والقيام به في سبيل وضع استراتيجية تسويقية، وتختلف المصارف في القيام بهذا الدور باختلاف القائمين عليها، وعليه فإن إعداد أي استراتيجية في المصرف ترتبط بشكل كبير بمدى التنسيق والتماسي مع الهداف الكلية للمصرف، لذا فإن الاستراتيجية التسويقية تعتبر جزءا من الاستراتيجية العامة ومن ثم فالمصرف يعتمد عليها في إعداد الخطة العامة له بشكل عام والخطة التسويقية بشكل خاص." (الخضري، 1999م، ص31)

الخطة المصرفية: تقوم هذه الخطة على البرمجة والتخطيط المالي لمصادر وموارد وإمكانيات البنك لتحقيق الأهداف خلال فترة زمنية معينة وبما يحقق احتياجات الإدارة العامة من خلال العمليات المصرفية وتحقيق أهداف البنك في السوق المصرفي، وبصفة عامة فإن الخطة المصرفية هي خطة عامة محكمة يجب أن تحتوي على العناصر الثلاث التالية:

أ-المهام الاقتصادية: وهي المهام التي تشكل نوع النشاط المصرفي الخاص بالبنك.

ب-إعداد الخطة المصرفية: إن إعداد الخطة المصرفية تعني القيام بمجموعة من الخطوات كتحديد وتشكيل أهداف التسويق وذلك وفق عدة عوامل كالمزيج الخدمات المصرفية، أنواع العملاء، البدائل المتاحة، تحديد الاحتياجات الحقيقية للسوق المصرفي، ويتم تحديد هذه الخطة وفق لهدف الربحية وتحقيق الحجم والنمو المناسب وزيادة حصة السوق.

ج-تخصيص الموارد التسويقية: ونعي بذلك المزيج التسويقي للمصرف بتحديد الموارد المتاحة بشرية كانت أو مادية والكفاءات الإدارية....الخ، حيث يتم تخطيط الموارد في المصرف لجل تطوير الجهاز التسويقي للمصرف وكذا نظام المعلومات ونظام التخطيط بالشكل الذي يفي باحتياجات تحقيق الأهداف التسويقية، إذ أنه يجب إيجاد تركيبة متوافقة من المزيج التسويقي للخدمات المصرفية بالتعامل مع الأنشطة التسويقية بشكل يحقق أهداف المصرف.

أنواع الاستراتيجية التسويقية: هناك ثلاث أنواع من الاستراتيجيات التسويقية في المجال المصرفي وهي:

أ-الاستراتيجية الهجومية: وتستخدمها البنوك الطموحة التي ترغب بأن يكون موقع القيادة ومركز الصدارة في السوق المصرفي، وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تحقيق التوسع والانتشار والتحكم والسيطرة على السوق المصرفي بشكل يحقق مصالح المصرف الحالية والمستقبلية، وتشمل على الاستراتيجية على عدة استراتيجيات فرعية وهي:

* استراتيجية التوسع الجغرافي: وتعني توسيع شبكة الفروع العاملة في مجال تقديم الخدمات المصرفية ونشرها.

* استراتيجية اختيار السوق: وتهدف هذه الاستراتيجية منافسة المصارف الأخرى بجذب زبائنهم، والعمل على الحصول على نصيب من حصتها السوقية إضافة إلى جذب عملاء جدد في السوق الذي يعمل فيه المصرف حاليا.

* استراتيجية السوق الجديدة: وتعني جذب زبائن من أسواق جديدة لم يكن المصرف مهتما بها من قبل عن طريق تنمية السواق وفتح الفروع الجديدة لدى العملاء المرتقبون.

* استراتيجية قيادة السوق: تستعمل هذه الاستراتيجية البنوك ذات الحجم الكبير والتي تستطيع أن تؤثر في السوق المصرفي والقادرة على التأقلم مع ردود أفعال البنوك الأخرى المنافسة له.

مفهوم نظم المعلومات التسويقية

يمكن تحديد مفهوم نظام المعلومات التسويقية من خلال الابعاد التالية:

1- يتمثل الهدف الجوهري لنظام المعلومات التسويقية بتوفير المعلومات الضرورية للإدارة التسويقية.

2-لتوفير المعلومات لابد من قيام المعلومات التسويقية بتجميع البيانات من المصادر الداخلية(انشطه النظم وتشكيلاتها) ومن المصادر الخارجية من بيئتها الخارجية.

3-تصميم نظم المعلومات التسويقية من خلال توفر المعلومات الضرورية في تفريغ قدره الإدارة التسويقية على تحقيق الأهداف.(العجارمةواخرون،2000م، ص ص15-17)

المبحث الثاني

الدراسةالميدانية : بنك فيصل الإسلامي

بدأت فكرة نشأة بنوك إسلامية في منتصف السبعينات حيث كانت البداية بإنشاء البنك الإسلامي للتنمية بجدة وهو بنك حكومات وتبع ذلك جهد شعبي وخاص نحو إنشاء بنوك إسلامية كان لسمو الأمير محمد الفيصل فيها الريادة بدعوته لإنشاء

بنوك إسلامية كما قامت دار المال الإسلامي وهى شركة قابضة برأسمال قدره بليون دولار بالسعي نحو إقامة بنوك إسلامية في عدد من الأقطار.

و لم يكن السودان بعيد عن تلك الجهود ، بل أن فكرة إنشاء بنك إسلامي بالسودان قد برزت لأول مرة بجامعة أم درمان الإسلامية عام 1966م إلا أن الفكرة لم تجد طريقها للتنفيذ . وفى فبراير 1976م أفلحت جهود الأمير محمد الفيصل ونفر كريم من السودانيين في الحصول على موافقة الرئيس الأسبق جعفر محمد نميري على قيام بنك إسلامي بالسودان وقد تم بالفعل إنشاء بنك فيصل الإسلامي السوداني بموجب الأمر المؤقت رقم 9 لسنة 1977م بتاريخ 1977/4/4م الذي تمت إجازته من السلطة التشريعية (مجلس الشعب آنذاك) وفى مايو 1977م اجتمع ستة وثمانون من المؤسسين السودانيين والسعوديين وبعض مواطني الدول الإسلامية الأخرى ووافقوا على فكرة التأسيس واكتتبوا فيما بينهم نصف رأس المال المصدق به آنذاك والبالغ ستة مليون جنيه سوداني . وفى 18 أغسطس 1977م تم تسجيل بنك فيصل الإسلامي السوداني كشركة مساهمة عامة محدودة وفق قانون الشركات لعام 1925م. هذا وقد باشر البنك أعماله فعلياً اعتبارا من مايو 1978م.

وقد حدد قانون إنشاء البنك على أن يعمل البنك وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية على تدعيم تنمية المجتمع وذلك بالقيام بجميع الأعمال المصرفية والمالية والتجارية وأعمال الاستثمار ، كما يجوز له لتحقيق أغراضه إنشاء شركات تأمين تعاوني أو أي شركات أخرى ، يجوز له كذلك وفق القانون الخاص المذكور المساهمة في مناشط التنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل السودان وخارجه ، وقد حدد القانون أن يكون للبنك رأس مال لا يقل عن ستة ملايين جنيه سوداني ، وترك لعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك توزيع رأس المال آلي أسهم ونسبة المساهمة ونص صراحة أن تدفع مساهمة الجانب غير السوداني بعملة قابلة للتحويل .

وأستثنى القانون الخاص المشار إليه البنك من القوانين المنظمة للخدمة وفوائد ما بعد الخدمة على ألا تقل المرتبات والأجور وفوائد ما بعد الخدمة التى يحددها البنك عن الحد الأدنى المنصوص عليه في تلك القوانين وكذلك أستثنى البنك من القوانين المنظمة للتأمين وقانون ديوان المراجع العام لسنة 1970م أو أي قانون آخر يحل محله ، كما أعفى كذلك من المواد 32، 44، 45 من قانون بنك السودان وذلك دون المساس بسلطة بنك السودان بالإشراف على السياسة الائتمانية للبنك وتوجيهها . أما أموال البنك وأرباحه فقد أعفيت من جميع أنواع الضرائب وكذلك الأموال المودعة بالبنك للاستثمار ومرتبات وأجور ومكافآت ومعاشات جميع العاملين بالبنك ورئيس وأعضاء مجلس إدارته وهيئة الرقابة الشرعية.

بالإضافة للإعفاءات المنصوص عليها أعلاه فقد جوز القانون للبنك أن يتمتع بأي إعفاءات أو امتيازات منصوص عليها في قانون آخر ، أما فيما يتعلق بمسألة الرقابة على النقد الأجنبي فقد خول القانون لمحافظ بنك السودان أن يعفى البنك من أحكام القوانين المنظمة للرقابة على النقد الأجنبي في الحدود آلتي يراها مناسبة ، ونص القانون صراحة كذلك أنه لا تجوز مصادرة أموال البنك أو تأميمها أو فرض الحراسة أو الاستيلاء عليها وكذلك لا تحجز بموجب أمر قضائي.

إلا أنه وبعد انقضاء خمس سنوات من عمر البنك فإن قانون البنك تم تعديله بحيث سحبت الميزات والإعفاءات الممنوحة للبنك

بموجب الأمر المؤقت الخاص بقانون بنك فيصل الإسلامي السوداني عند تأسيسه وذلك بعد ثبات ورسوخ التجربة وانتشـــارها ونموها.

أهداف البنك وأغراضه:-

حدد البند الرابع من بنود عقد التأسيس أهداف البنك وأغراضه في الآتي:

1. القيام بجميع الأعمال المصرفية والتجارية والمالية وأعمال الاستثمارات والمساهمة في مشروعات التصنيع والتنمية الاقتصادية والعمرانية والزراعية والتجارية والاجتماعية في أي إقليم أو منطقة أو مديرية بجمهورية السودان أو خارجها.
2. قبول الودائع بمختلف أنواعها.
3. تحصيل ودفع الأوامر وأذونات الصرف وغيرها من الأوراق ذات القيمة والتعامل في النقد الأجنبي بكل صوره.
4. سحب واستخراج وقبول وتظهير وتنفيذ وإصدار الكمبيالات والشيكات سواء أكانت تدفع في جمهورية الســـودان أو في الخارج وبوالص الشحن وأي أوراق قابلة للتحويل أو النقل أو التحصيل أو التعامل بأي طريقة في هذه الأوراق شريطة خلوها من أي محظور شرعي.
5. إعطاء القروض الحسنة وفقاً للقواعد آلتي يقررها البنك.
6. الاتجار بالمعادن النفيسة وتوفيرها وتوفير خزائن لحفظ الممتلكات الثمينة.
7. العمل كمنفذ أمين للوصايا الخاصة بالعملاء وغيرهم وتعهد الأمانات بكل أنواعها والعمل على تنفيذها والدخول كوكيل لأي حكومة أو سلطة أخرى أو لأي هيئة عامة أو خاصة.
8. تمثيل الهيئات المصرفية المختلفة شريطة عدم التعامل بالربا ومراعاة قواعد الشريعة الإسلامية فى معاملاته مع هذه المصارف.

أولاً:النظام الإداري:

التزم بنك فيصل الإسلامي السوداني نظام الإدارة بالجودة الشاملة برؤيا : (مصرف إسلامي الوجهة ، سوداني السمات ، يلتزم الجودة والامتياز في أعماله ، إسعاداً للعملاء ، ثقة في الموردين ، تنمية للمجتمع ، عناية بالعاملين ، وتعظيماً لحقوق المساهمين) وبرسالة : (مصرف يزاوج وجهته الإسلامية وسماته السودانية ، ويستهدف بالتطوير الامتياز ، وبالكفاءة الأفضل مركزاً مالياً مليئاً سليماً، ومنتجات مصرفية شرعية معاصرة ، وعلاقات خارجية متنامية ، ونظم وتقنيات مستحدثة ، يقوم عليها العاملون فريقاً محرضاً خلقاً ، ملتزماً أمانة ، مدرباً مهارة ، مؤهلاً معرفة ، ويلتزم الشفافية منهجاً ، ليسعد المتعاملون والمالكون والمجتمع.

كما حدد البنك عوامل النجاح الأساسية في الآتي:

1. استخدام نظم وتقنيات حديثة تحقق كفاية وكفاءة الأداء ضبطاً وسرعة.
2. اختيار عاملين مؤهلين واعتماد خارطة لترقيتهم علماً ومهارةً واستقراراوولاءً.
3. استقطاب الموارد رأسمال وودائع.
4. تطوير وتنويع صيغ الخدمة المصرفية والامتيازفيها، والتدقيق في تنفيذ الشرعية.

5. تنفيذ سياسة ائتمانية نشطة تستوعب متطلبات العملاء وتجذب عملاء جدد وتعيد السابقين.

6. بناء علاقات خارجية منتشرة ومتطورة.

ثانيا: التحول التقني الشامل :ظل البنك منذ تأسيسه رائداً للعمل المصرفي والآن يحتل الصدارة فى إدخال أحدث ما توصلت إليه الصناعة المصرفية وتقنية المعلومات لبناء نظام مصرفي يعتمد أحدث التقنيات فى مجال الحواسيب والبرمجيات ووسائل الإتصال ، ويعتبر بنك فيصل الإسلامي السوداني أول مصرف تحول فعلياً الى بنك إلكتروني مما أتاح له توفير خدمات ومنتجات مصـــرفية تماثل نظيراتها العالمية ومن تلك التقنيات:

1. تم إنشاء شبكة داخلية تربط كل فروع البنك برئاسته وذلك تمهيداً لربط شبكة البنك بشبكة واسعة تتيح التعامل بين فروع البنك والمصارف والعمل فيما بينها بيسر.

2. تم استخدام خدمات الربط الإلكتروني مع المصارف العالمية من خلال شبكة الأسوفت(*Swift*)لتنفيذ عمليات التحاويـــل المالية بصورها المختلفة.

3. تم تركيب النظام المصرفي الأساسي بنتابانك (*PentaBank*) لكل الفروع ، وهو يتيح للبنك إجراء كافة العمليـــات المصرفية إلكترونياً وبالتالي يكون البنك الأول الذي طبق هذا النظام بنجاح على مستوى الجهاز المصرفي السوداني.

4. تم إدخال نظام البنتاسنك ونظام إدارة عمليات الرئاسة وهما نظامان متطوران من خلالهما يمكن للبنك متابعة كل العمليات التي تتم بالفروع المربوطة إلكترونياً والتحكم في شجرة الحسابات والصلاحيات وعمليات الاستثمار المحلي والأجنبي.

5. تم إدخال نظام الـــ *VBS* أو نظام ما بين الفروع وهو نظام يمكن الزبائن من التعامل الفوري مع حساباتهم من أي فـــرع مربوط إلكترونياً دون التقيد بالفرع المفتوح فيه الحساب، كما أنه يتيح خدمة التحويلات الفورية للأشخاص الذين ليس لديهم حسابات.

6. تم إدخال نظام البنك الإلكتروني المرتبط بموقع البنك الإلكتروني.

7. تم إدخال نظام الخدمة المصرفية عبر الهاتف.

8. تم ربط فروع البنك بمشروعات التقنية المصرفية والتي تتمثل في مشروع المحول القومي ومشـــروع المقاصـــة الإلكترونيـــة ومشروع الرواجع الإلكترونية ويعتبر البنك من أوائل البنوك المشاركة فيها.

9. تم تنفيذ عدد كبير جدا من الصرافات الآلية.

10. تم إنشاء نقاط البيع في عدد كبير من المحال التجارية، لتسهيل التعاملات التجارية على عملاء البنك.

نبذه تاريخيه عن بنك فيصل الإسلامي السوداني

- تم إنشاء بنك فيصل الإسلامي السوداني بموجب الأمر المؤقت رقم 9 لسنة 1977م بتاريخ4/4/1977م .
- في مايو 1977م اجتمع ستة وثمانون من المؤسسين السودانيين والسعوديين وبعض مواطني الـــدول الإســـلامية الأخـــرى ووافقوا على فكرة التأسيس واكتتبوا في نصف رأس المال المصدق به آنذاك.
- في 18 أغسطس 1977م تم تسجيل بنك فيصل الإسلامي السوداني كشركة مساهمة عامة محدودة وفق قانون الشـــركات لعام 1925م .

- باشر البنك أعماله فعلياً اعتبارا من مايو 1978م .
- راس المال المصرح بـــــه 1,000 مليون جنيه سوداني
- رأس المال المدفوع 600 مليون جنيه سوداني

نشاط البنك :

القيام بجميع الأعمال المصرفية والمعاملات المالية والتجاريـــة والاســـتثمارية والحرفيـــة والمســـاهمة في المشـــروعات التنمويـــة الاقتصاديةوالاجتماعية وتنشيط التعامل في مجال التجارة الخارجية وذلك على هدى الشريعة الإســـلامية وبتقنيـــات حديثـــة ومتطورة. ([1])

معدل النمو :

جدول رقم (1)

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد الفروع	*29*	*31*	*31*	*31*	*32*	*34*	*35*
عدد الصرافات الآلية	*72*	*80*	*91*	*112*	*118*	*136*	*143*
عدد العاملين	*805*	*886*	*907*	*942*	*1.063*	*1.238*	*1.288*
نسبة توزيع الأرباح للمساهمين	*45.5%*	*55.1%*	*73%*	*67%*	*46.1%*	*38.7%*	*39.5%*
نسبة التوزيع لأصحاب الودائع	*10%*	*10%*	*10%*	*11.5%*	*12.0%*	*12.0%*	*12.0%*
معدل نمو الموجودات	*57%*	*40.1%*	*25%*	*46.2%*	*25.7%*	*24.0%*	*43.0%*
معدل نمو الودائع	*60.6%*	*40%*	*24%*	*48.6%*	*22.3%*	*28.0%*	*46.0%*
معدل نمو الدخل	*57%*	*48.6%*	*40%*	*28%*	*37%*	*28.0%*	*21.0%*
معدل العائد على الموجودات	*3%*	*3.1%*	*4%*	*4%*	*3.2%*	*3.0%*	*3.0%*
معدل العائد على رأس المال	*64.4%*	*75.1%*	*73%*	*66.7%*	*64%*	*52.4%*	*44.0%*
معدل العائد على حقوق الملكية	*41%*	*42.8%*	*39.1%*	*33%*	*38%*	*35.0%*	*35.0%*
معدل التكلفة التشغيلية	*22.6%*	*22.8%*	*24.7%*	*21.9%*	*23.7%*	*32.0%*	*32.0%*

المصدر: الصفحة الرسمية لبنك فيصل الإسلامي على الشبكة الدوليه للمعلومات: *http://www.fibsudan.com/ar2/index.php*

المبحث الثالث

عرض وتحليل نتائج الاستبيان والنتائج والتوصيات

قام الباحث بعد عرض الاستبانة على مجموعه من المحكمين بتوزيعاستبانة على عدد 60 من المبحوثين الا انه تم استلام عدد 54 استبانة وتم استبعاد4 لتبقى عدد الاستبانات التي اعتد عليها الباحث 50

جدول رقم (2): يوضح الإجابات على الفرضيةالأولى وهى" هنالك علاقة ترابطيه ذات دلاله إحصائية بين تطبيق نظام المعلومات التسويقية وزيادة زيادة كفاءه الأداء"

الإجابة	التكرار	النسبة
نعم	42	%84
لا	8	%16
المجموع	50	%100

المصدر الباحث :اعداد الباحث تحليل الاستبانة 2016م .

من الجدول عالية اتضح ان نسبه 84% أجاوب بنعم على ان تطبيق نظام المعلوماتالتسويقية يوثر على كفاءه الأداء ببنك فيصل الإسلامي ، بينما نسبه 16% اجاب بلا ..

شكل رقم (1)

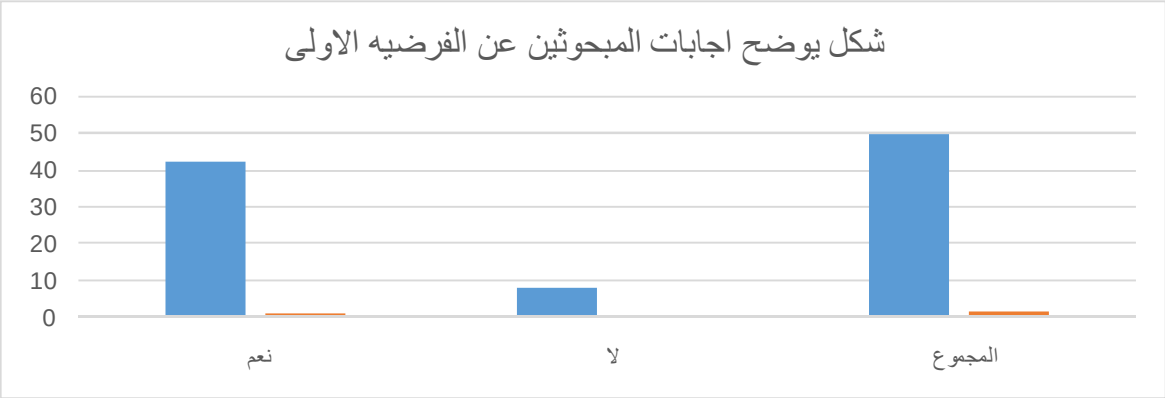

المصدر الباحث :اعداد الباحث تحليل الاستبانه2016م .

جدول رقم (3)

يوضح الإجابات عن الفرضيةالثانية " نظم المعلومات التسويقية تساهم في تحقيق الأهداف " .

الإجابة	التكرار	النسبه%
نعم	32	%64
لا	18	%36
المجموع	50	%100

المصدر الباحث :اعداد الباحث تحليل الاستبانة 2016م .

شكل رقم (2):يوضح الإجابات عن الفرضيه الثانيه" نظم المعلومات التسويقية تساهم في تحقيق الأهداف "

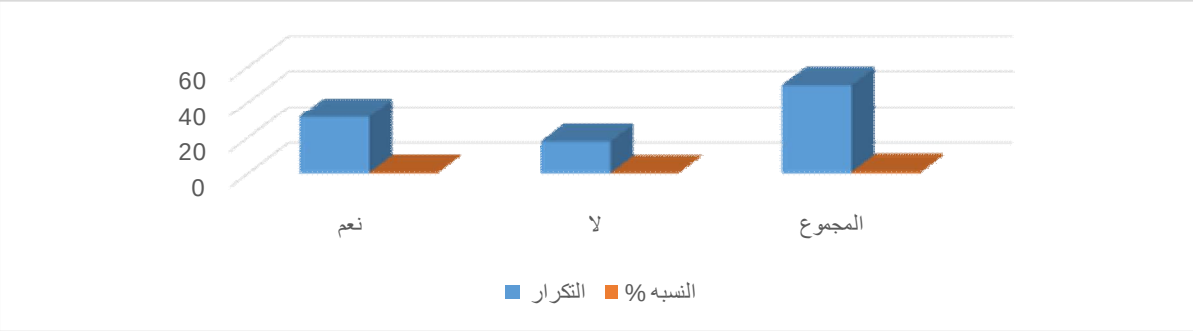

المصدر الباحث : اعداد الباحث تحليل الاستبانة 2016م .

من الجدول (3) والشكل (2) يتضح ان نسبه الذين وافقوا على ان نظم المعلومات التسويقية تساهم في تحقيق الأهداف بلغت 64% وان نسبه الغير موافقين بلغت نسبه 36%

النتائج والتوصيات: من خلال الإطار النظري وجمع المعلومات وتحليلها توصل الباحث للنتائج والتوصيات التالية: -

أولا :النتائج

1- نظم المعلومات التسويقية يساعد يؤثر على أداء الخدمات البنكية.

2- نظم المعلومات التسويقية يساعد على تحقيق الأهداف.

3- حوسبه النظام المصرفي يؤدى الى تقديم خدمات جيده.

4- تطبيق نظام المعلومات التسويقية يساعد على اتخاذ القرار السليم في الوقت المناسب.

ثانيا :التوصيات

1- تدريب العاملين بالجهاز المصرفي على الاستفادة من التقنيات الحديثة في عمليه الحصول على المعلومات.

2- العمل على تطبيق نظم المعلومات التسويقية في الجهاز المصرفي لتعم الفاده منه على العملاء والعاملين.

3- تنشيط البحوث التيلها علاقه بأنظمة المعلومات التسويقية لمواكبه المتغيرات العالميه.

المراجع والمصادر:

قائمة المراجع العربية

1. أبو النجا: 2011، أسس التسويق الحديث،الإسكندرية، الدار الجامعية.
2. عبد الرحمن الصباح،1999 نظم المعلومات الإدارية، الأردن، دار زهران.
3. فريد النجار،1998، دارة منظومات التسويق العربي والدولي، الاسكندرية، مؤسسه سباب الجامعية.
4. معالي فهمي حيدر،2002م، نظم المعلومات مدخل لتحقيق ميزه تنافسيه، الإسكندرية، الدار الجامعية
5. محسن أحمدالخضري،1999م، التسويقالمصرفيالقاهرة ،دارابتراكللنشروالتوزيع،القاهرة.

المجلات العلمية والرسائل الجامعية :

1. فؤاد نجيب الشيخ، فادي محمد بدر،2004م، العلاقة بين نظم المعلومات والميزة التنافسية في قطاع الادوية الاردنية، دورية الادارة العامة، المجلد 44، العدد30.

2. علمي لزهر .2006م، اهميه نظام المعلومات التسويقية في اتخاذ القرارات التسويقية، رساله ماجستير، جامعه الجزائر.
3. بشار صالح القوطجى، 2006، دور نظم المعلومات التسويقية في اداره الازمات التسويقية،دراسة لبعض الظواهر السلبية في منظمات انتاجيه مختاره، رسالةماجستير، جامعه بابل.
4. عبدالله احمدغشام،2007م، دورنظم المعلومات التسويقية في دعم قرارات المزيج التسويقي في قطاع النقل الجوي بالجمهورية اليمنية ،رسالة ماجستير،جامعةاليرموك.
5. الضلاعين راكان عاطف، 2013م ، اثر نظم المعلومات التسويقيه على فاعليه اتخاذ القرارات ،رساله دكتوراه ، جامعه السودان للعلوم والتكنولوجيا .

شبكه المعلومات الدولية (الانترنت) :

1. فايز العتري" إدارة علاقات العملاء". برمجيات. واستثمار. وثقافة" ***www.bab.com*** ،20016/01/09.
2. الموقع الرسمي لبنك فيصل الإسلامي السوداني 2016/7/1م http://www.fibsudan.com/ar2/index.php

الدراسات الأجنبية

1) **Jober and Watts. 2003, Behavioral Aspect of Marketing Information System.**
2) **Raymond, L.2001, Marketing Information System, International A62/10NOAA, 772.**

الخيارات الإستراتيجية للخروج من التبعية للمحروقات وتحقيق التنمية المستدامة

د. عبد القادر بلخضر

جامعة الاغواط؛ الجزائر

bellakhdar.aek@gmail.com

ا. ادم رحمون

جامعة الجزائر2 ***rahmouneadem80@gmail.com***

ا. سعد مقص

جامعة الاغواط؛ الجزائر

saadmeg17@gmail.com

Received: *Avril 2018* ***Accepted:*** *Mai 2018* ***Published:*** *Juin 2018*

ملخص :

إن الطبيعة الريعية التي يتميز بها الاقتصاد الجزائري واعتماده على مورد وحيد مدر للدخل (النفط)، جعله حبيسا لهذا المورد الطبيعي الناضب، فالإمكانيات النفطية التي تزخر بها الدولة أصبحت مع مرور الوقت لعنة ظهرت تجلياتها في الأزمات الاقتصادية التي تعرضت لها الجزائر وما نتج عنها من اختلالات اقتصادية على غرار تذبذب أسعار الصرف، تراجع قطاعي الصناعة والفلاحة وغيرها من الأعراض السلبية و تهدف هذه الدراسة إلى تبيان أهمية التنمية المستدامة و توضيح البدائل الطاقوية التي تمتلكها الجائر من طاقات متجددة و البدائل غير طاقوية.

الكلمات المفتاحية : التنمية المستدامة ؛السياسة الطاقوية ؛ الأزمة البترولية.

Abstract:

The renty nature of the Algerian economy and its dependence on a single source of income (oil) has made it a staple of this depleted natural resource. The oil potential of the country has become, over time, a curse manifested in the economic crises in Algeria and the resulting imbalances The decline of the industrial and agricultural sectors and other negative symptoms. The aim of this study is to demonstrate the importance of sustainabl\development and to clarify the energy alternatives that are acquired by the non-renewable energies and non-energy alternatives

Keywords: sustainable development, energy policy, oil crisis

مقدمة:

لطالما شكل تحقيق التنمية المستدامة مطلبا ملحا أملته ضرورات العصر وتحديات العولمة، وما أنتجه الفكر الاقتصادي من مفاهيم ومصطلحات أكاديمية شكل محركا للبحث، فأصبح يعرف تداولا في الأوساط الأكاديمية والحكومية بغية الوصول إلى تحقيقه والإيفاء بمتطلباته، فاتجهت أغلب دول العالم إلى تسخير كافة قدراتها وإمكانياتها من أجل تحقيق ذلك. بيد أن الأغلب منها عرفت تحديات وعوائق وقفت حائلا دون ذلك.

ويعتبر ارتباط اقتصاديات الدول بالمتغير الأساسي والمتمثل في الطاقات التقليدية كطاقة وحيدة، عاملا من عوامل غياب مطلب استدامة التنمية نتيجة لما يعرفه من عدم استقرار السوق وتذبذب الأسعار وتقلباتها الحادة، مما يجعل اقتصادياتها تحت طائلة مادة آيلة إلى الزوال، لها مخلفات وآثار سلبية على البيئة وتحد من تحقيق متطلبات التنمية المستدامة. وهذا ما يستدعى التوجه نحو إحلال هذه المصادر التقليدية للطاقة بمصادر جديدة ومتجددة ونظيفة تحقق إشباعا للأجيال الحالية وتضمن نصيب الأجيال القادمة، كما تحقق متطلبات السياسة الطاقوية الناجحة بما تشمله من استدامة النمو الاقتصادي وزيادة فرص فقراء العالم في الحصول على الطاقة النظيفة وتعزيز الأمن الطاقوي والحفاظ على البيئة.

وعليه يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

"ما هي البدائل المتاحة للخروج من التبعية المطلقة لقطاع المحروقات، وتحقيق التنمية المستدامة؟"

ومن أجل الإجابة على هذه الإشكالية سنتناول في هذه الورقة البحثية العناصر التالية:

أولا: مفهوم التنمية المستدامة

ثانيا: أهمية النفط في تحقيق التنمية.

ثالثا: الخيارات الإستراتيجية البديلة للسياسة الطاقوية التقليدية.

أولا: مفهوم التنمية المستدامة

يعتبر مفهوم التنمية المستدامة بمعناه الحالي نتاجا تطوريا لمفهوم التنمية، إذ شهد هذا المفهوم جدلا واسعا في الأوساط الأكاديمية والعملية، فتقليديا وفي عقد التنمية الأول خلال الستينيات، أين عرفت أغلب دول العالم مرحلة البناء الاقتصادي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية واستقلال غالبية الدول النامية أخذ مفهوم التنمية مدلولا اقتصاديا يرتبط بالنمو وفقا لمؤشرات اقتصادية بحتة، كالدخل القومي والناتج الإجمالي المحلي ودخل الفرد وغيرها من المؤشرات التي تدل على مستوى النمو الاقتصادي، ومع بداية السبعينيات أخذ مفهوم التنمية المستدامة يكتسب أبعادا سياسية واجتماعية وثقافية إلى جانب البعد الاقتصادي، وبهذا تطور المفهوم من النمو الاقتصادي إلى التنمية أين اتسعت مؤشرات التنمية وأصبح تأخذ معايير متعددة تعبر عن التغيرات الهيكلية التي تسود المجتمع[1]، ونوقشت مسألة التنمية إلى غاية نهاية السبعينيات كمسألة تتعلق بالاستغلال والاستخدام الأقصى للموارد الاقتصادية من أجل الوفاء بالاحتياجات الإنسان المتعددة دون الأخذ بعين الاعتبار التأثيرات السلبية والإضرار التي يلحقها النمو والاستنزاف الاقتصادي بالمحيط الحيوي نتيجة للتلوث الصادر عن ذلك النشاط وهلاك للموارد الطبيعية، إلا أنه وفي بداية الثمانينات عرفت

مناقشات التنمية نقلة نوعية إذ تبنت وجهات نظر أكثر تعمقا لمسألة النمو والتنمية، فلم يعد مفهوم التنمية محصورا في أبعاده التقليدية، اذ جرى تحليل أثر السياسات الاقتصادية على المسائل الاجتماعية والبيئية على غرار الفقر والعدالة التوزيعية ونضوب الموارد وحرمان الأجيال القادمة والتلوث، ففي ظل تزايد المؤشرات التي تبين الخطر البيئي الناتج عن النمو الاقتصادي أخذ البعد البيئي يتجذر في مفهوم التنمية ومن ثم بروز مطلب الاستدامة للحفاظ على نصيب الأجيال القادمة[2].

يرجع أول استخدام لمصطلح التنمية المستدامة من طرف ناشطين في المنظمة غير الحكومية **World wildlife fund** سنة **1980**م، وترجم إلى العربية تحت عدة مسميات على غرار التنمية القابلة للإدامة، المتواصلة، القابلة للاستمرار...وغيرها من المصطلحات المرادفة، بينما استخدم المصطلح لأول مرة بشكل رسمي من طرف رئيسة وزراء النرويج **Gro Harlem Bruntland** سنة **1987**م في تقرير مستقبلنا المشترك للتعبير عن السعي نحو تحقيق نوع من العدالة التوزيعية بين الأجيال الحالية والأجيال القادمة[3].

وقد عرفت في أول ظهور لها في هذا التقرير على أنها: "هي التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون مساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم، وهي تحتوي على مفهومين أساسيين هما: مفهوم الحاجات، وخصوصا الحاجات الأساسية للفقراء التي ينبغي أن تعطى أولوية، وفكرة القيود التي تفرضها حالة التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي على قدرة البيئة للاستجابة لحاجات الحاضر والمستقبل."[4] وبالتالي تركز التنمية المستدامة من هذا المنطلق على الاستمرارية والأخذ بالبعد البيئي كبعد أساسي لذلك.

وفي تقرير الموارد العالمية الذي نشر سنة **1992** المختص بدراسة التنمية المستدامة أحصى ما يقارب **20** تعريف للتنمية المستدامة وتم تصنيفها إلى أربع مجاميع أساسية هي:

1. تعريفات ذات طابع اقتصادي:

إذ تعتبر التنمية المستدامة بالنسبة للدول المتقدمة إجراء لتقليص مستديم لاستهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، أما بالنسبة للدول المتخلفة فالتنمية المستدامة تعني توظيف الموارد من أجل التخفيف من حدة الفقر ورفع المستوى المعيشي.

2. تعريفات ذات طابع اجتماعي وإنساني:

ووفقا لهذا المجال تتجه التنمية إلى استقرار في النمو السكاني ورفع مستوى الرعاية الصحية وإنشاء المدارس وتوفير الشغل.

3. تعريفات متعلقة بالبيئة:

التنمية المستدامة تمثل الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية (الأرض والماء) لزيادة الإنتاج العالمي من الغذاء.

4. تعريفات متعلقة بالجانب التقني:

التنمية المستدامة هي التي تعتمد على التقنيات النظيفة وغير المضرة بالبيئة والمحيط في الصناعة، وتستخدم أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد الطبيعية وتنتج أقل انبعاث غازي ملوث وضار بطبقة الأوزون[5].

انطلاقا من هذا التعريف يتبين أن للتنمية المستدامة أبعاد.

5. تعريف البنك الدولي:

يعرف التنمية المستدامة على أنها تنمية تلبي احتياجات المجتمعات في الوقت الحالي دون المساس بقدرة أجيال المستقبل على تحقيق أهدافه، وبما يسمح بتوفير فرص أفضل من المتاحة للجيل الحالي لإحراز تقدم اقتصادي واجتماعي وبشري والتنمية المستدامة حلقة الوصل التي لا غنى عنها بين الأهداف القصيرة الأجل والأهداف الطوية الأجل" [(6)].

6. تعريف الأستاذ كمال مصطفى طلبة: "إن من أهم شروط التنمية المستدامة القدرة على تصميم تدابير في مجال السياسات تستطيع استغلال التآزر المحتمل بين أهداف النمو الاقتصادي الوطني وبين السياسات التي ترتكز على البيئة كما أن التنمية المستدامة تحتاج إلى تغيرات جذرية في مجال التكنولوجيا وما يتصل بها، فالابتكارات التكنولوجية والنقل والتنفيذ السريعين للخيارات التكنولوجية والنظم الشاملة، تمثل عناصر رئيسية في الاستراتيجيات العالمية لتحقيق تثبيت المناخ والتنمية المستدامة معا."[(7)]

7. تعريف المفكر" جون بيار هوي" "التنمية المستدامة تعني تلبية حاجيات الأجيال الحالية دون المساس بإمكانية تلبية حاجيات الأجيال القادمة، تحدث نتيجة تفاعل مجموعة من أعمال السلطات العمومية والخاصة بالمجتمع من أجل تلبية الحاجات الأساسية والصحية للإنسان، وتنظم التنمية الاقتصادية لفائدته، والسعي لتحقيق انسجام اجتماعي في المجتمع، وذلك بغض النظر عن الاختلافات الثقافية واللغوية والدينية للأشخاص ، ودون رهن مستقبل الأجيال القادمة على تلبية حاجياتها"[(8)].

ب- أبعاد التنمية المستدامة:

من خلال جملة التعاريف السابقة يتضح أن التنمية المستدامة عملية متكاملة وشاملة تسعى لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية، كما أنها عملية واعية ومستمرة ترتكز على الإنسان في ظل المحافظة على البيئة التي يعيش فيها، مما تحقق تغيرات جوهرية في البنى التحتية والفوقية للمجتمع دون الإضرار بعناصر البيئة المحيطة، وبناءً على ذلك فالتنمية المستدامة تقوم على ثلاث أبعاد رئيسية وهي:

1- البعد الاقتصادي:

يعنى هذا البعد بالانعكاسات الحالية والمقبلة للاقتصاد على البيئة، وهو يتطلب اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية، فالنظام الاقتصادي المستدام هو الذي يسمح بإنتاج السلع والخدمات لإشباع الحاجات الإنسانية وتحقيق الرفاهية بشكل مستمر دون أن يؤدي ذلك إلى الأضرار بالبيئة.

ينبع المنظور الاقتصادي لهذا النوع من التنمية من فكرة مفادها تعظيم الرفاهية الاقتصادية لأطول فترة ممكنة، يقاس هذا البعد في غالب الأحيان بمؤشرات التنمية البشرية كالمستوى المعيشي والصحي والتعليمي، كما ينصب الاهتمام على رأس المال الطبيعي من خلال بعض الموارد الطبيعية ذات القيمة الاقتصادية مثل التربة والنبات والحيوان وخدمات النظام البيئي، وتنظيف الهواء وتنقية المياه...الخ[(9)].

2- البعد الاجتماعي:

يشير هذا العنصر إلى العلاقة بين الإنسان والطبيعة وكيفية تحقيق الرفاهية من خلال الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية ووضع المعايير الأمنية واحترام حقوق الإنسان وإعطاء أهمية لدور المرأة في التنمية، كما آن هذا البعد يتطلب الموازنة بين النمو الديمغرافي والموارد والإمكانيات المتاحة من اجل القدرة على تحقيق احتياجات السكان من الخدمات والرعاية.

3- البعد البيئي:

نتيجة لزيادة ردود فعل البيئية عن الممارسات العشوائية من اجل تحقيق النمو والتنمية، أصبحت مطالب إدارة البيئة بشكل سليم ومتوازن مطالب رئيسية لتحقيق التنمية المستدامة على اعتبار أن الندرة البيئية وشحة الموارد وما ينجم عنها من تبيعات الفقر والتلوث وانعدام الأمن الغذائي تعتبر من ابرز العوامل المسببة في تهديد وتخريب التنمية في الدول النامية وهذا ما أدى إلى الربط بين البيئة ولتنمية المستدامة، وذلك على اعتبار أن كل استنزاف لهذه الموارد يعني تدهور النظام البيئي، لهذا فمفهوم التنمية المستدامة يستند على المتوازنة بين النظام الاقتصادي والنظام البيئي أي تلبية حاجات الأجيال الحالية وفي حدود القدرة الإنتاجية والاستيعابية للبيئة وبمراعاة العدالة التوزيعية للموارد بين الأجيال الحالية والأجيال المقبلة[10].

ج- أهداف التنمية المستدامة:

انطلاقا من الأبعاد الرئيسية للتنمية المستدامة يتضح أن هذه الأخيرة تهدف إلى تحقيق ثلاث أهداف رئيسية وهي:

- تحسين الفعالية الاقتصادية: أي تشجيع الادارة المثلى للموارد البشرية والطبيعية والمالية من أجل تلبية مطالب واحتياجات البشرية للأجيال الحالية ضمان استمرارية تدفقها للأجيال القادمة، ويتوقف ذلك على السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق الكفاءة في استغلال الموارد وخلق مخرجات بقيم مضافة بمداخلات وتكاليف أقل.

- تحقيق العدالة الاجتماعية: من حيث تكافؤ الفرص من أجل ضمان مشاركة كل أطياف المجتمع في تحقيق التنمية واتخاذ القرارات وتحقيق مستوى معيشي يليق بحرية كرامة الإنسان، من خدمات و وإمكانيات السكن اللائق والعيش الكريم.

- إدماج البعد البيئي في الخطط التنموية: من أجل ضمان حقوق الأجيال القادمة واستدامة التنمية على اعتبار البيئة مصدر للموارد فهو مصدر لحمايتها من النضوب والتدهور وبالتالي فحماية البيئة يؤدي إلى حماية الموارد سواء كانت مادية أو بشرية وضمان ديمومة واستمرار نشاطها[11].

ثانيا: الثروة النفطية وأثرها على التنمية المستدامة:

لطالما اكتسى النفط أهمية بالغة واحتل الدور المهيمن في السوق العالمية باعتباره مصدر رئيسي للطاقة في العالم وتحض صناعته بتسجيل نمو قياسي مما يجعل منه في أغلب دول العالم التي تتوفر عليه المصدر الرئيسي والوحيد للطاقة والثروة والمحرك الأساسي للاقتصاد والتنمية، ورغم الاعتراف بأن النفط ليس العامل الوحيد للتنمية إلا أنه لا يزال يشكل أهم الموارد الاقتصادية التي تتحكم في عملية التنمية في الدول المنتجة لهذه المادة ، وقد مارس ولا يزال يمارس

آثار مباشرة وغير مباشرة على العوامل التي تؤثر في التنمية، إذ يساهم بصورة فعالة في التنمية الاقتصادية من خلال ما توفره العوائد البترولية في تطوير مستوى المعيشة وتعزيز القدرات الحكومية لتنفيذ المشاريع التنموية وتعزيز القطاعات البديلة كالصناعة والسياحة والزراعة وإنتاج الطاقات المتجددة، فيمكن من خلالها تحويل عائداته إلى أصول منتجة قادرة على تحريك عجلة التنمية[12].

كما أن لهذا المصدر من الطاقة فضلا عن دوره في دفع عجلة التنمية ميزات ذاتية تكمن في ارتفاع قيمته الحرارية على بقية المصادر الأخرى وضعف كلفته الإنتاجية، وتوفره بإمكانيات كبيرة رغم خاصية النضوب الذي تعتريه، ويشكل مصدر للعديد من المنتجات السلعية التي يحتاجها الإنسان وكمصدر لجزء كبير من الصناعات[13].

بيد أن لهذا المصدر الأساسي للطاقة سلبيات عدة؛ ففي اتجاه معاكس لذلك يعرف تقلبات في أسعاره مما يؤثر ذلك على مستويات التنمية بالسلب، ويزيد من التردد في اتخاذ القرارات المالية وكثرة إلغاء المشاريع التنموية، كما أن له آثار سلبية على البيئة يخلفها في مختلف مراحل تصنيعه سواء خلال استخراجه أو تصنيعه أو بنقله.

وقد أصبح يطلق على التناقض الموجود بين زيادة الموارد الطبيعية غير المتجددة وقلة النمو والتنمية الاقتصاديين بمصطلح لعنة الموارد نتيجة لكونه يقلل من الإنتاجية وتنافسية القطاعات غير النفطية، كما أنه عامل لسوء الادارة الحكومية لباقي الموارد وعدم استغلالها على وجه امثل، بما يؤدي إلى الفساد في المؤسسات المالية بسبب وفرة الموارد السهلة.

وتلجأ أغلب الدول النفطية في ظل إنتاج البترول وتزايد حجم إيراداته إلى تحويل جزء كبير من هذه الإيرادات وصرفها على المشاريع الاجتماعية مما يؤدي إلى اندثار بعض الحرف التقليدية والوظائف القديمة والتوجه نحو العمل التجاري المزدهر والوظائف المكتبية والحكومية المضمونة، وبروز علاقات الأجر القائم على التعاقد الفردي أو الجماعي مما يترتب عنه انفصال رأس المال عن العمل وتكدس القوى العاملة في القطاع الحكومي من ذوي الوظائف التنفيذية والكتابية، فتتحمل الدولة أعباء مالية، ويتضاءل دور القوى العاملة في الإنتاج السلعي، مما يجعل الإنتاجية العامة للمجتمع مرهونة ومحدودة باستخراج النفط وبيعه، وعمل القطاعات الأخرى مرهون بصرف الدولة لإيراداته على الرواتب الحكومية وعلى المشتريات والخدمات من القطاع الخاص[14].

ولكن مسار الاعتماد على الوقود الأحفوري ليس حتميا من أجل تحقيق التنمية المستدامة، فبعمل عالمي متضافر لتبني سياسات الصحيحة والتكنولوجيا المنخفضة الكربون، ستتوافر الوسائل اللازمة للتحول لمسار أكثر استدامة يقلل من المشكلات البيئية ويحقق منافع ضخمة من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ومن خلال تحقيق وفورات الطاقة وخلق الوظائف.

ويتطلب هذا المسار إحداث تحول هائل في مزيج الطاقة من الاعتماد على الوقود الأحفوري إلى الاعتماد على الطاقات البديلة المتجددة والنظيفة، والتحول من القطاع الريعي إلى القطاعات المنتجة الأخرى التي تراعي البعد البيئي في تحقيق التنمية.

ثالثا: الخيارات الإستراتيجية البديلة للسياسة الطاقوية التقليدية.

يتعين على السياسة الطاقوية أن توازن بين أربعة أهداف متنافسة وهي استدامة النمو الاقتصادي وزيادة فرص فقراء العالم في الحصول على الطاقة وتعزيز أمن الطاقة وتحسين البيئة، وهذه الأهداف متساوية الأهمية، [15]

وإذا ما اعتمدنا على هذه الأهداف الأربعة وبالتركيز على البعد البيئي في تحديد أبرز البدائل الإستراتيجية للنفط في تحقيق التنمية المستدامة يمكن أن نركز على كل من الطاقات المتجددة والسياحة على اعتبارهما آليتين هامتين ترتبط بالتنمية المستدامة وتأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي كبعد هام وضروري لضمان استدامة التنمية.

أ- دور الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة:

لقد ظهرت إلى جانب الطاقة الأحفورية عدة أنواع أخرى للطاقة تتميز بكونها متجددة ونظيفة على غرار طاقة الرياح والطاقة الشمسية وجريان الماء وتتميز هذه الأنواع من الطاقة كونها طاقة بديلة للطاقة الأحفورية صديقة للبيئة متجددة وغير قابلة للنفاذ.

وقد أصبح هذا النوع من الطاقة ضرورة تمليها الاعتبارات البيئية المتدهورة ومتطلبات التنمية المستدامة التي تقوم على مبدأ ضمان نصيب الأجيال القادمة من إمدادات الطاقة وكذا الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي خلفتها وتخلفها بوادر نضوب البترول وتدهور أسعاره، مما يجعل الجهود تتزايد لاستعمال هذه الطاقة واللجوء إليها كبديل مناسب للطاقة الأحفورية، كونها تتولد بصورة طبيعية وتتجدد ولا تنضب بما يتوافق مع مبدأ الاستدامة كما أنها نظيفة تراعي البعد البيئي، ومن بين هذه الأنواع من الطاقات المتجددة نجد ما يلي:

1- الطاقة الشمسية:

تعتبر الطاقة الشمسية طاقة دائمة، متجددة ونظيفة وغير قابلة للنفاذ، وتكون هذه الطاقة على شكل إشعاعات كهرومغناطيسية بحوالي **47%** منها أشعة مرئية ونحو **45%** منها أشعة تحت الحمراء وما يقارب حوالي **8%** منها أشعة فوق البنفسجية وتنبعث الطاقة الشمسية بمعدل ثابت تقريبا يسمى الثابت الشمسي يقدر بنحو **1.35** كيلو واط/م^2، ولا يصل من هذه الطاقة إلى الأرض إلا حوالي **70%** وينعكس الباقي على شكل موجات وإشعاعات [16]

يتميز هذا النوع من الطاقات كونها نظيفة غير ملوثة ومتجددة وغير قابلة للنضوب يتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري كما أنها متوفرة في جميع الأماكن بحيث يمكن إقامة مشاريع في أي مكان قرب التجمعات السكنية والمناطق الصناعية مما يقلل تكاليف نقل الطاقة إلى هذه الأخيرة.

كما أن هذا النوع من الطاقة لا يتطلب تكنولوجيا معقدة أو بالغة الخطورة على العاملين بها، ولا تخضع لقيود سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو حتى بيئية لاستغلال أي كمية منها، إلا أن هذا النوع من الطاقة يشوبه خلل التقطع وعدم التركيز الدائم أو المؤقت لذا لابد من اختيار المواقع اللازمة والملائمة لذلك بدقة، كما أنها تستدعي تكاليف عالية لتوليد الكهرباء مقارنة مع باقي الأنواع الأخرى للطاقات المتجددة، [17]

2- طاقة الرياح:

تنشأ الرياح من تسخين الشمس غير المتساوي للغلاف الجوي للأرض ومن دوران الأرض حول محورها وتعتبر الرياح مصدر من مصادر الطاقة، إذ توفر إمكانية واسعة لتوليد الطاقة الكهربائية، وقد استعملت فيما سبق لدفع الأشرعة

للتنقل فوق الماء ومن ثم تأثيرها على الطواحين لطحن الحبوب وضخ المياه، [18] وفي ظل الأزمات والتذبذبات التي تعرفها أسعار البترول وكذا بوادر زوال الطاقات غير المتجددة تظهر الرياح كطاقة نظيفة وآمنة وخالية من الآثار السلبية على البيئة، كما أنها متجددة غير قابلة للنفاذ بما يحقق مبدأ الاستدامة، لذا أصبح من الضروري التوجه للاستثمار في هذا النوع من الطاقات خاصة في إنتاج الكهرباء، فالرياح طاقة مجانية غير مكلفة ، إلا أنها تعرف جملة من الصعوبات في مجال استخداماتها، فهي متوقفة على وجود الرياح ولا تتوفر كل المناطق في الأرض على هذه الطاقة، كما ان سرعتها غير ثابتة في مستوى محدد إذ تعرف رياحا عاتية في بعض الأحيان وتوقف في أحيان أخرى. إلا أنه مقارنة مع المصادر الأخرى للطاقة خاصة الأحفورية ضعيفة، كما أن العدد الكبير من الطواحين الهوائية تشوه المنظر[19].

3- الطاقة المائية (الكهرباء المائية):

إن الاعتماد على المياه كمصدر للطاقة يعود إلى ما قبل اكتشاف الطاقة البخارية في القرن الثامن عشر ، إذ كانت تستخدم لتشغيل بعض النواعير التي كانت تستخدم لإدارة مطاحن الحبوب وآلات النسيج، وقد أصبحت في عصرنا الحالي تشكل أحد المصادر الهامة لتوليد الكهرباء، إذ تحول طاقة الأنهار والجداول إلى طاقة كهربائية قابلة للاستخدام بشكل كهرباء متولدة عن المياه وتعتبر هذه الأخيرة أكبر مصدر للطاقات المتجددة في العالم.

تمتاز الكهرباء المتولدة عن طريق السدود المائية كونها من السهل تخزين الطاقة وتحويل القدر القليل منها في حال الطلب المنخفض وتبقى المياه الراكدة وراء السدود طاقة كامنة ومخزنة يتم توليدها حال وجود طلب عليها، كما تكمن أهميتها في كونها مصدر متجدد للطاقة وأقل خطرا على البيئة مقارنة بمعامل الكهرباء الحرارية التي تعمل بالوقود الأحفوري أو النووي [20]، إذ يمكن إن توفر إمدادا بالطاقة أقل تكلفة بانبعاثات صفرية من الكربون فهي الأخرى طاقة متجددة مجانية ونظيفة.

إلا أن سدود الكهرباء المائية تخلف مشكلات بيئية، إذ تخرب عادة الينابيع وتجفف الشلالات وتتداخل بالحياة المائية، فالأنهار التي تحتوي سدودا تتغير طبيعتها الجغرافية والإحيائية كما أن العديد من المعامل التي تدار بالطاقة المياه تكون مهددة بالطمي والتغيرات في معدل سقوط المطر الناتج عن التغير المناخي العالمي، كما تعتبر الأماكن الملائمة لإنتاج هذه الطاقة محدودة تتوقف على مساقط الأنهار والسدود والينابيع [21].

كما تعتبر طاقة المد والجزر الناتجة عن الانخفاض والارتفاع في منسوب المياه مصدرا كامنا من مصادر الطاقة متجدد ونظيف، إذ تستخدم هذه الحركة من أجل إنتاج الطاقة الكهربائية وتتشابه بالطاقة الكهرومائية التي تنتج عن الشلالات والسدود، إلا أن المناطق الملائمة لإنتاج هذه الطاقة قليلة في العالم، والطاقة الناتجة عن هذا المصدر متقلبة بتقلب الأمواج، فقد تعرف ارتفاعا كبير يصل إلى **60**قدما وقد تهدأ لمدة أسابيع وأيام فيتعذر إنتاجها[22].

4- طاقة الكتلة الحيوية:

تتوافر الكتلة الحيوية باعتبارها مصدر لتوليد الوقود القديمة التي تساهم في إنتاج الطاقة الكهربائية والتدفئة والإنارة كما تستخدم لصنع أحد أنواع الوقود تعمل عليها وسائل النقل وهو من المصادر الرئيسية للطاقة، يأتي من الأخشاب وبقايا الزراعة والغابات، أو من محاصيل مخصصة لإنتاج الطاقة.

إلا أن هذه المصادر الإحيائية لتوليد الطاقة تواجهه عدة مشكلات، إذ تعتبر أن تكاليف جمع الوقود الحيوي وإنتاج محاصيل الطاقة إن لم يمكن إدارتها بشكل جيد قد تزاحم إنتاج الغذاء، كما أن إحراق الكتلة الإحيائية يؤدي إلى تلويث الهواء كما يساهم في إطلاق بعض الغازات الدفيئة التي تؤدي إلى إحداث التغيرات المناخية والزيادة من حدتها على غرار غاز ثاني أكسيد الكربون إضافة إلى غازات سامة كأكسيد النيتروجين وأحادي أكسيد الكربون وغازات عضوية أخرى.[23]

تكمن أهمية ودور الطاقات المتجددة في إمكانية مساهمتها في تحسين أمن الطاقة كثيرا، إذ أنها تقلل من تذبذب الأسعار أو التعرض للاضطرابات في إمدادات الطاقة، كما أن كفاءة استخدامها تقلل من الطلب على الطاقة، كما أن الطاقات المتجددة تنوع مزيج الطاقة وتقلل التعرض لصدمات أسعار الوقود الأحفوري، كما تعتبر الطاقات المتجددة طاقات وفيرة بالقرب من الكثير من المناطق إذ توفر إمدادات من الطاقة منخفضة التكلفة وآمنة مما تزيد من فرص فقراء العالم للحصول عليها، وهي في عين الوقت طاقة نظيفة تحافظ على البيئة، لذا فإن هذا النوع من الطاقة يعتبر بديلا استراتيجيا للطاقة قادر على الإيفاء بالأهداف الأربع للطاقة المستديمة ما إن تم استخدامها بصورة جيدة.

وبما أنها هذه المصادر للطاقة متجددة، فإن إعادة بناء الرصيد المستهلك منها يتم بصورة طبيعية ذاتية دون حاجة إلى تدخل الإنسان، إلى أن عملية إعادة بناء هذا الأصل تحدث بصورة تلقائية إذا ما توافرت الظروف المواتية لذلك، لذا فإن تدمير النظام البيئي ومكوناته الذي يعتبر مصدرا لكل الثروات بمخلفات التلوث والغازات السامة من شأنه أن يحدث آثار جانبية تتحكم في تجدد هذه الموارد وإمكانية الاعتماد عليها إذ تؤدي بدورها إلى تغير الفصول وتغير المناخ وعدم القدرة على معرفة وقت ومكان إنتاج هذه الطاقة وكذا تقلباتها إضافة إلى ندرة البعض منها، كالمياه وتساقطاتها.

ب- البدائل الإستراتيجية غير الطاقوية:

إن التحضير لمرحة ما بعد البترول يستدعي الاهتمام بكل مصادر الثروة وعدم الاقتصار على مصادر الطاقة فحسب، وبالموازاة مع مطلب التنمية المستدامة أصبح من الضروري إدراج البعد البيئي في جل الخيارات الإستراتيجية المعتمدة كبدائل للطاقة الأحفورية. ومن خلال هذا العنصر سوف يتم التركيز على أكثر البدائل الإستراتيجية محافظة على البعد البيئي ومنتجة للثروة والمتمثل في البديل السياحي.

1- تعريف السياحة:

لقد عرف جوير فرولر السياحة على أنها:" ظاهرة من ظواهر العصر التي تنبثق من الحاجة المتزايدة للحصول على الراحة والاستجمام، وتغيير الجو والإحساس بجمال الطبيعة وتذوقها والشعور بالبهجة والمتعة في الإقامة ومناطق ذات طبيعة خاصة وهي ثمرة تقدم وسائل النقل"[24] ، اهتم الباحث الألماني جوير في هذا التعريف على الجوانب النفسية التي يشعر بها الفرد حتى يمكن القول عنه سائح أو في سياحة، وقد ركز على الذوق الجمالي للسائح.

وقد عرفها العالم النمساوي هيرمان فون شوليرون من الجانب الاقتصادي على أنها:" كل العمليات المتداخلة وخصوصا العمليات الاقتصادية المتعلقة بدخول الأجانب وإقامتهم المؤقتة وانتشارهم داخل حدود منطقة أو دولة معينة.[25]

أما جلاكسمان فقد عرف السياحة على أنها مجموعة من العلاقات المتبادلة التي تنشأ بين الشخص الذي يتواجد بصفة مؤقتة في مكان ما وبين الأشخاص الذين يقيمون في هذا المكان" [26]. وقد ركز جلاكسمان في هذا التعريف للسياحة على جانب العلاقات الإنسانية التي تنشأ من جراء السياحة.

أما المنظمة العالمية للسياحة، فقد وضعت مجموعة من المفاهيم التي تتشابه مع مفهوم السائح، في مؤتمر نظمته حول السياحة الدولية عام **1963**م، ومن بين هذه المفاهيم نجد: السائح والمتنزه، وقد ميزت السائح عن المتنزه على أنه، من تكون أسباب زيارته هي الترفيه والراحة وقضاء العطل، الصحة والدراسة، والرياضة أو زيارة الأقارب ويمكث على الأقل مدة **24** ساعة في البلد الذي يزوره ولا يكون ذلك مقابل أجر، بينما المتنزه فلا تتجاوز مدة إقامته **24** ساعة"[27].

انطلاقا من هذه التعاريف لمفهوم السياحة يمكن تحديد تعريف شامل، يعتبرها على أنها:" هي مجموعة النشاط الحضاري والاقتصادي والتنظيمي الخاص بانتقال الأشخاص إلى بلد غير بلدهم والإقامة فيه لمدة لا تقل عن **24** ساعة بأي قصد عدا العمل الذي يدفع أجره داخل البلد المزار"، وانطلاق من هذا التعريف فالسياحة لا تقتصر على البعد الانساني أو النفسي أو الاقتصادي وإنما لها عدة أثار ولها أهمية بالغة في شتى المجالات[28].

2- أهمية السياحة:

تكتسي السياحة أهمية بالغة على مستوى كافة الميادين والمجالات وتتجلى هذه الأهمية فيما يلي:

2-1: على المستوى الاقتصادي: نظرا لأهمية قطاع السياحة في النشاط الاقتصادي للدولة يطلق عليها البعض صناعة القرن الحادي والعشرين، و الصناعة المركبة نظرا لتعدد النشاطات التي يعتمد عليها المجال السياحي، وقد يسميها البعض بترول القرن الحادي والعشرين، ونتيجة لهذه الأهمية البالغة عرفت السياحة العالمية نموا سريعا خلال هذه الحقبة وأصبحت من أسرع الصناعات نموا في العالم، يتشابه النشاط السياحي مع القطاعات الإقتصادية الأخرى كما تمتد آثاره إلى كافة القطاعات الاقتصادية الأخرى كزيادة فرص العمل وزيادة الناتج المحلي الإجمالي وزيادة إرادات الدولة من العملة الصعبة، إضافة إلى ذلك فإن احتياجات قطاع السياحة من الواردات أقل من احتياجات القطاعات الأخرى كونها تسعى إلى تدعيم المقومات المحلية للدولة بما يجذب السائح الأجنبي إليها، وبالتالي غالبا ما تكون الواردات منها من العملة الصعبة قيمة مضافة لا تتسرب في شكل واردات [29].

2-2: على المستوى الاجتماعي: تكتسي السياحة أهمية على المستوى الاجتماعي انطلاقا من الآثار التي تخلفها على المجتمع، فالسياحة تعمل على رفع المستوى المعيشي للمجتمع وتحسين نمط حياتهم، كما تساعد على توفير مناصب شغل جديدة، كما تساعد السياحة على تطوير الأماكن والخدمات العامة بالدولة المضيفة، فضلا عن تنمية الشعور بالانتماء للوطن.

2-3: على المستوى الحضاري والثقافي: من الناحية الثقافية تمثل السياحة عاملا مؤديا إلى تنمية الوعي الثقافي لدى المواطنين، كما تساعد على الاتصال الحضاري والثقافي بين المجتمعات، وباعتبار السياحة تساعد على تنمية المقومات المحلية للدولة، فهي تساعد على الحفاظ على الآثار التاريخية والعادات والتقاليد الوطنية والارتقاء بها على المستويات الدولية، وتساعد في نفس السياق على تشجيع الحوار بين الحضارات التي تعمل على تنمية عملية تبادل الثقافات والخبرات والمعلومات بين السائح والمجتمع[30].

3- مفهوم السياحة البيئية:

انطلاقا من الأهمية التي تكتسبيها السياحة في كافة الميادين والمجالات فليس في القول مبالغة أن لها ارتباطا وثيقا بالبيئة على اعتبار هذه الأخيرة تشتمل على عوامل جذب أو طرد للسائح إلى مكان ما، إذ تعتمد المواقع السياحية الأكثر نجاحا في الوقت الحاضر على المحيط المادي النظيف والبيئات المحمية والأنماط الثقافية المميزة للمجتمعات المحلية وبانعدام هاته المواصفات تصبح تلك المناطق غير قادرة على جذب السياح، وفي اتجاه آخر نجد أن السياحة يمكن أن تكون عاملا بارزا في حماية البيئة عندما بتم تكييفها مع البيئة المحلية والمجتمع المحلي، وانطلاقا من ذلك يمكن تعريف السياحة البيئية على أنها: " تعني السياحة البيئية مزاولة أنشطة رشيدة من أجل البحث والدراسة أو استكشاف مناطق نائية ولتعميق المعرفة بالبيئات الطبيعية ومكوناتها الإحيائية وغير الإحيائية وكيفية التعامل السليم معها وبعناية خاصة وبدرجة عالية من الأمانة والوعي والإحساس بخصائصها ومتطلباتها وتستثمر السياحة البيئية نتائج المحافظة على البيئة والطبيعة في قالب جديد يعطي الفرصة لدعم الدخل الوطني وتنويع مصادره وضمان استمرار النظم البيئية والتنوع الإحيائي والمحافظة على جمال الطبيعة ورونقها بكامل محتوياتها"[31].

انطلاقا من هذا التعريف فالسياحة البيئية هي التي تأخذ على عاتقها مهمة الكشف والحفاظ على البيئات الطبيعية وتعريف السياح بها.

وقد عرفها الصندوق العالمي للبيئة على أنها: " السفر إلى مناطق طبيعية لم يلحق بها التلوث ولم يتعرض توازنها الطبيعي إلى الخلل، وذلك للاستمتاع بمناظرها ونباتاتها وحيواناتها البرية وحضاراتها في المضي والحاضر" [32].

يحمل هذا التعريف تداخلا بين السياحة الطبيعية التي تستهدف الكشف والتعرف على المناطق الطبيعية بينما قد تؤثر على الموارد المتوفرة في هذه المناطق ولا تأخذ بعين الاعتبار مسالة الحفاظ على البيئة، والسياحة البيئية التي تعتبر الحفاظ على البيئة أحد المسؤوليات الملقاة على عاتق السائح البيئي، وهذا ما ذهب إليه تعريف الجمعية الدولية للسياحة الإيكولوجية التي تعتبرها على أنها:

"السفر المسؤول إلى المناطق الطبيعية الذي يحافظ فيها على البيئة لغايات تحسين حياة السكان المحليين." ومن هذا التعريف تتبين المسؤولية البيئية للسائح وكذا الآثار الايجابية للسياحة البيئية على السكان المحليين.[33]

فالسياحة البيئية تتشكل من معادلة تتركب من الحرية السياحية للفرد، أي حرية اختيار المناطق التي يمكن زيارتها والاستمتاع بها، مقابل المسؤولية عن عدم الإخلال بالأنظمة البيئية لتلك المناطق السياحية بما يجعلها آمنة بيئيا

قادرة على جذب أكبر عدد من السياح، وبالتالي فالسياحة البيئية عبارة عن سلوك حضاري يتقيد به السائح في استكشافه للمناطق المختلفة، وهي تعمل على محورين أساسيين هما[34]:

- معالجة التلوث القائم والحفاظ على جمال البيئة وسلامتها وصحتها في مكان معين يجعله مقصدا سياحيا، يتجه إليه سياح يتميزون بالاهتمام بصحة وحيوية وسلامة البيئة.

- الارتقاء بعناصر ومعدلات وقياسات الصحة البيئية ومقومات الجمال في ذات المكان مما يجعلها تدر عائدا ودخلا مناسبا بحيث تبني علاقة بين الاستثمار والتنمية والاستغلال الاقتصادي للموارد من جهة و الحفاظ على البيئة من جهة أخرى وتضع نماذج سليمة لكل منها.

4- خصائص السياحة البيئية

انطلاقا من هذه التعاريف التي تناولت السياحة البيئية يمكن القول أنها تتميز بجملة من الخصائص تتمثل فيما يلي[35]:

- السياحة البيئية هي سياحة خضراء تستند إلى البيئة والطبيعة أساسا، تخلق نشاط السياحي، دون أن تكون ضارة أو مخربة أو مفسدة على المستويات الإيكولوجية والاجتماعية والثقافية؛

- سياحة مسؤولة وواعية وراشدة يحكمها الاستغلال العقلاني والحس بالمسؤولية، تحافظ على البيئة وما يزيد من عناصر الجمال الطبيعي من مكوناتها؛

- وتحمل في طياتها نفس أهمية السياحة وعائداتها الاقتصادية والاجتماعية والحضارية الثقافية إلا أنها تزيد عنها بالوعي والإدراك للمتغير البيئي كعامل يزيد من جذب السياح؛

- تحمل السياحة البيئية مجموعة من القيم الأخلاقية فهي تعكس مستوى الرقي والحضاري والثقافي للمجتمع، وتعبر عن إلتزام أخلاقي وأدبي أكثر منها التزام قانوني وتعاقدي؛

- السياحة البيئية هي سياحة مستدامة لتجدد مواردها وعدم نضوبها بالاستعمال الكثيف.

تكتسي السياحة البيئية أهمية بالغة تتجاوز الأهمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للسياحة إلى الأهمية البيئية وما يترتب عنها وآثار إيجابية على الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، وتبرز الأهمية البيئية للسياحة البيئية في كونها كغيرها من قطاعات التنمية الأخرى تلعب دورا هاما في حماية البيئة عن طريق حماية السمات المادية للبيئة والمواقع والمعالم التاريخية وكذا إنشاء المناطق المحمية والحدائق والمساحات الخضراء، كما أن حماية البيئة قد يكون هدفه تعزيز وتنمية السياحة في بلد ما، وهذا ما يطلق عليه اسم السياحة البيئية [36].

وتلعب السياحة البيئية دورا هاما في المحافظة عل التوازن البيئي ومن ثم حماية الحياة الطبيعية البرية والبحرية والجوية من التلوث، وبالتالي فإنها تستخدم كمنهج للوقاية بدلا من المعالجة البيئية مما يحافظ على آليات تحقيق التوازن والصحة البيئية، وزيادة على ذلك فهي تمثل من الناحية الاقتصادية أداة ووسيلة رئيسية لتحقيق التنمية المستدامة، كما أنها تخلق تغيرات ايجابية على المستوى السياسي يساهم في التقليل من حدة النزاعات الناشئة عن التدهور البيئي، أما على المستوى الاجتماعي والثقافي فهي تؤدي إلى زيادة الوعي والفهم للقضايا البيئية، بما يشكل مرجعية لحماية البيئة.

وبهذا فإن التوجه إلى القطاع السياحي كبديل استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة يمكن أن يؤثر على مختلف أبعاد التنمية فله قيمة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية تمكن الدول من توسيع خياراتها خارج قطاع المحروقات وتعزيز قدراتها الإنتاجية وطاقتها الخدماتية.

خاتمة:

من خلال ما سبق التطرق إليه يمكن القول إنه وبالرغم من أهمية الطاقات غير المتجددة ودورها الريادي في دفع عجلة التنمية وتحريك الاقتصاد العالمي لحقبة طويلة من الزمن؛ إلا أن ما يعتريها من عيوب النضوب وعدم الاستدامة والإضرار بالبيئة يجعل منها طاقات غير قابلة للبقاء في العالم مما يستدعي الاعتماد على بدائل نظيفة ومتجددة للطاقة تضمن الاستدامة والحفاظ على البيئة، كما يتطلب ذلك إعادة بعث الاقتصاد العالمي فيما بعد البترول والتوجه نحو بناء اقتصاد بيئي مستدام تحركه الشمس والرياح والمياه كمصدر للطاقة والسياحة والزراعة والخدمات كمصدر للثروة من أجل تسيير وضمان استدامة التنمية.

الهوامش والمراجع:

(1): عبد الحكيم ميهوبي، التغيرات المناخية: الأسباب والمخاطر ومستقبل البيئة العالمي ، الجزائر: الدار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2011، ص253.

(2): عماري عمار، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ، الجزائر: جامعة فرحات عباس- سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، أيام 08/07 أفريل 2008، ص4.

(3): المرجع نفسه، نفس الصفحة.

(4): اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، (تر: محمد كامل عارف)، سلسلة كتب ثقافية، العدد 142، الكويت: عالم المعرفة، أكتوبر 1989، ص69

(5) : منور أوسرير، محمد حمو، الاقتصاد البيئي، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2011، ص 158.

(6): مصطفى يوسف كافي، اقتصاديات البيئة والعولمة، دمشق: دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، 2014، ص 73.

(7): قادري محمد الطاهر، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق، بيروت: مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2013، ص 54.

(8): نفس المرجع، ص 55.

(9): منور اوسرير، المرجع السابق، ص 161.

(10):نفس المرجع، ص162.

(11): بوغليطة الهام، بوعفار أمال، اقتصاد البيئة وأدوات تحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة واثره على التنمية المستدامة 11-12 نوفمبر 2008، الجزائر: جامعة 20 أوت 1955- سكيكدة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ص6.

(12) موري سمية ، أثر تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر ، رسالة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، الجزائر: جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان، 2010/2009، ص 87،89.

(13) مخلفي أمينة، النفط والطاقات البديلة المتجددة وغير المتجددة، مجلة الباحث، العدد: 09، الجزائر: جامعة ورقلة،2011، ص231.

(14) المرجع: محمد رمضان، تقلبات أسعار النفط ولعنة الموارد والحاجة إلى الميزانية الصفرية، جويلية 2012، ص8 على الرابط

www. world-economic.com

(15) البنك الدولي ،تقرير على التنمية في العالم2010، التنمية وتغير المناخ، القاهرة: مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، 2010، ص 191.

(16) تكواشت عماد، واقع وأفاق الطاقات المتجددة ودورها في التنمية المستدامة في الجزائر ، رسالة ماجستير، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة قسم العلوم الاقتصادية، 2012/2011، ص31.

(17) المرجع نفسه، ص 33.

(18) ريتشارد هانبرغ، انتهت الحفلة، سراب النفط، النفط والحرب ومصير المجتمعات الصناعية ، (تر: أنطوان عبد الله)، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2005، ص 216.

(19) عبد الحكيم ميهوبي، المرجع السابق، ص 223.

(20) مخلفي أمينة، المرجع السابق، ص 226.

(21) ريشارد هاينبرغ، المرجع السابق، ص232.

(22) نفس المرجع، ص 238.

(23) البنك الدولي، المرجع السابق، ص 205.

(24) عامر عيساني، الأهمية الاقتصادية للتنمية السياحية المستدامة، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، الجزائر: جامعة الحاج لخضر - باتنة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2010/2009، ص12.

(25) ماهر عبد العزيز، صناعة السياحة، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، د س ن، ص23.

(26) المرجع نفسه، نفس الصفحة.

(27) هدير عبد القادر،واقع السياحة في الجزائر وأفاق تطورها، رسالة ماجيستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006/2005.ص10.

(28) ماهر عبد العزيز، المرجع السابق، ص23.

(29) سعيد عبد العزيز على عثمان، محمد جابر حسن السيد فراج، تداعيات الأزمة المالية العالمية على قطاع السياحة المصري (السيناريوهات المحتملة والحلول المقترحة)، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد2، المجلد رقم 46، الأسكندرية: جامعة الاسكندرية، جويلية 2009، ص10.

(30) : زيد سلمان عبوي، السياحة في الوطن العربي دراسة لأهم المواقع السياحية العربية، عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2008، ص 47.

(31) نفس المرجع، ص 48.

(32) خان أحلام، زاوي صورية، السياحة البيئية وأثرها على التنمية في المناطق الريفية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، جوان 2010، جامعة محمد خيضر بسكرة ، ص 228.

(33)مصطفى يوسف الكافي، السياحة البيئية المستدامة تحدياتها وآفاقها المستقبلية، دمشق: دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، 2014، ص40.

(34) نفس المرجع، ص38-39.

(35) خان أحلام زاوي صورية، المرجع السابق، ص 228،229.

(36) زيد سلمان عبوي،المرجع السابق ، ص 48.

إشكاليَّة تمويل المقاولات الصُّغرى والمتوسِّطة بالمغرب
بين واقع التَّمويل المصرفّي التَّقليدي وآفاق التَّمويلِ المصرفّي التَّشاُركيِّ

د. رشيدة الخير المملكة المغربية *marocfinance17@gmail.com*

د. عبد العزيز وصفي منسِّق مركز البصائر للبحوث والدراسات – المغرب *wasfi22@gmail.com*

Received: *Avril 2018* ***Accepted:*** *Mai 2018* ***Published:*** *Juin 2018*

Resumé: Plusieurs sont les sujets qui ont traité de l'étude et de l'analyse, les raisons constituant un obstacle devant la qualification des petites et moyennes entreprises (P.M.E) pour jouer le rôle de réalisation du développement économique et social.

Le problème du financement de ces constitutions a été un problème majeur dans ces études, en tant qu'obstacle majeur à leur développement et à leur croissance.

En dépit des efforts pour faciliter leur accès au financement bancaire traditionnel (comme les banques sont la principale source de financement de ces entreprises), en offrant, à cet égard, une gamme de programmes et de mécanismes, les petites et moyennes entreprises dans notre pays continuent de souffrir d'une série de contraintes financières. Le financement participatif apparaît ainsi comme une solution de financement, adaptée à ses besoins et spécificités.

Ce document vise à rechercher d'une part, dans la réalité du financement bancaire traditionnel pour les PME, et les raisons qui ont rendu le financement limité et ne leur convient pas, et d'autre part, la recherche sur les horizons ouverts par le financement participatif pour surmonter les problèmes de leur financement, ce qui nous permet d'en déduire les principaux éléments suivants:

***** Etendre le bilan du financement traditionnel des PME au Maroc.

***** Identifier les raisons du financement bancaire limité de cette catégorie de sociétés.

***** Perspectives pour surmonter le problème du financement des petites et moyennes entreprises au Maroc, avec l'adoption d'une loi des banques participatives dans le pays. Ce qui contribuera à la réalisation de hauts objectifs, notamment: mettre en évidence la réalité et l'efficacité de la finance participative et les défis auxquels elle est confrontée**.**

Mots-clés : Petites et moyennes entreprises - Financement bancaire traditionnel - Financement bancaire participatif - les empêchements financiers.

ملخص: تعدَّدت المواضيع التي تناولت بالدِّراسة والتَّحليل الأسباب التي تقف حاجزًا أمام تأهيل المقاولات الصغرى والمتوسطة لكي تلعبَ دور تحقيق التنميَّة الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة المنوط بها.

وقد شغل موضوع إشكالية تمويل هذه المنشآت حيِّزا هامًّا ضمن هاته الرِّاسات، باعتباره عائقًا أساسيًا يُحدُّ من تطوّرها ونموّها.

فرغم الجهود المبذولة لتسهيل ولوجها للتَّمويل البنكي التقليدي (باعتبار البنوك المصدر التمويلي الرئيسي لهذه المقاولات)، عبر توفير مجموعة من البرامج والآليات في هذا الصدد، ما زالت المقاولات الصغرى والمتوسطة ببلادنا تعاني مجموعة من المعيقات التَّمويلية. لذا يبرز التمويل التشاركي كبديل تمويلي، يلائم حاجياتها وكذا خصوصياتها.

وتهدف هذه الورقة إلى البحث من جهة في واقع التمويل البنكي التقليدي للمقاولات الصغرى والمتوسطة، والأسباب التي جعلته تمويلًا محدودًا وغير ملائم لها، ومن جهة أخرى البحث في الآفاق التي يفتحها التمويل التشاركي لتجاوز إشكالات تمويلها، وهو ما جعلنا نقف على:

- **بسط واقع حصيلة التَّمويل التقليدي للمقاولات الصغرى والمتوسطة بالمغرب.**
- **التعرف على الأسباب المتحكمة في محدودية التمويل البنكي لهذه الفئة من المقاولات.**
- **استشراف آفاق تجاوز إشكالية تمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة بالمغرب، في ظلِّ اعتماد قانون للبنوك التشاركية بالبلد. وهو ما سيشكّل إسهامًا في تحقيق مقاصد سامية، منها: إبراز واقعية وفاعلية التَّمويل التشاركي والتَّحديات التي تواجهه.**

الكلمات المفتاحية: المقاولة الصغرى والمتوسِّطة - التَّمويل البنكي التَّقليدي - التمويل البنكي التَّشاركي - المعيقات التَّمويلية.

مقدمة:

يرى كثيرٌ من الاقتصاديين المعاصرين أن تطوير المؤسسات ذات المشاريع الصغيرة، وتشجيع إقامتها، وكذلك المشاريع المتوسطة، هو رافدٌ من أهمِّ روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في الدول بشكلٍ عام، والدول النامية بشكلٍ خاصٍّ؛ وذلك باعتبارها منطلقًاأساسيًا لزيادةالطَّاقة الإنتاجية من ناحية، والمساهمة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة من ناحية أخرى. ولذلك أولت دولٌ كثيرةٌ هذه المشاريع اهتمامًا متزايدًا، وقدَّمت لها العون والمساعدة بمختلفالسُّبُل والإمكانيات المتاحة.

ونظرًا لأهّمية هذه المشروعات أخذت معظم الدولالنّامية تركّز الجهود عليها، حيث أصبحت تُشجِّع إقامة الصّناعات الصغيرة والمتوسّطة، وخاصّة بعد أن أثبتت قدرتها وكفاءتها في معالجة المشكلات الكبيرة.

ويأتي الاهتمام المتزايد - على الصّعيدين الرسمي والأهلي- بالمشروعات الصغيرة والمتوسّطة؛ لأنها - بالإضافة إلى قدرتها الاستيعابية الكبيرة للأيدي العاملة - يقلُّ حجم الاستثمار فيها كثيرًا بالمقارنة مع المشروعات الكبيرة، كما أنها تُعدُّميدانًا لتطوير المهارات الإدارية، والفنية، والإنتاجية، والتسويقية، وتفتح مجالًاواسعًا أمام المبادرات الفردية والتوظيف الذاتي؛ ممايُخفّف الضغط على القطاع العام من خلال توفير فرص العمل والاستقرار الاجتماعي.

والذي لا يختلف حوله اثنان، أنَّ المقاولات الصُّغرى والمتوسِّطة تعيش اليوم العديد من الصعوبات والعقبات التي تقفُ سدًّا منيعًا أمام نُمّوها وازدهارها، وعلى قائمتها صعوبة الولوج إلى التَّمويلات البنكيَّة، إضافة إلى ضَعف القُدرات الذاتيَّة، وارتفاع معدَّل المخاطرة، وعدم كفاية الضَّمانات.

والذي يُجمع عليه الباحثون والدّارسون المتخصِّصون أنَّ قضيَّة تطوير وتنمية المقاولات الصُّغرى والمتوسِّطة، تُعتبر إحدى الرِّهانات الكبرى الملقاة على كاهلصُنّاع القرار داخل مختلف الاقتصاديات المتقدِّمة منها والنّامية؛ وذلك لما تلعبه من دور هامٍّ وحيويٍّ في النُّموِّ الاقتصادي، وخَلق فُرص الشُّغل، والتَّماسك الاجتماعي، وخلق الثروات وزيادة النَّخل المحلّي، بل يمكن أن نقول: إنَّ مساهمتها ووجودها هو بمثابة العمود الفقري لأيِّ اقتصاد في عالمنا المعاصر، نظرًا لفعاليتها ونشاطها الكبير، وسهولة تكيُّفها بفضل حجمها.

ومن خلال تركيزنا في دراستنا على الواقع المغربي المعاصر، لا حظنا أنَّ المقاولات الصُّغرى والمتوسِّطة أصبحت تحتلُّ مكانة مهمَّة ضمن المنظومة الاقتصاديَّة للبلد، فهي تمثّل حوالي 95 في المائة من النَّسيج المقاولاتي المغربي[1].

غير أنَّ هذه الأهمِّية العددية، لا تُخفي من ورائها مجموعة من الصُّعوبات والمعيقات التي تواجهها، وتُحول بالتالي دون تفعيلها وتنميتها. وتبقى صعوبات التَّمويل[2] أهّمها. هذه الأخيرة هي التي شكّلت مادَّة أساسية لإشكالية بحثنا، والتي نوردها فيما يلي:

أولًا: إشكاليَّة البحث:

في ظلّ اقتصاد المديونيَّة الذي يعتمد بالدرجة الأولى على القروض باعتبارها مصدرًا رئيسيًا للتَّمويل، انخرط المغرب في مسلسل إصلاحٍ لنظامه البنكي، حظيت ضمنه المقاولات الصغرى والمتوسطة باهتمامٍ تبلور عبر اعتماد مجموعة من البرامج والآليات، والتي من صلب غرضها واهتمامها تسهيل ولوج هذه المقاولات إلى القروض البنكية. وهو هدفٌ ما زال يعرف مجموعة من المعيقات والتعثُّرات التي تُترجِم جانبًا من إشكاليَّة تمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة بالمغرب، الأمر الذي يجعل التَّساؤل في هذا الموضوع الجوهري مشروعًا وبإلحاح وهو:

إلى أيِّ مدى يمكن أن يكون التَّمويل التَّشاركي الحلُّ الأمثل لمعالجة إشكاليَّة تمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة ببلادنا؟

وفي ارتباطٍ وثيق بهذا السؤال، تفرَّعت عنه مجموعة من الأسئلة الجزئيّة والتي تُشكِّلُ وحدة موضوعيَّة لبحثنا، نوردها في الآتي:

1- هل نَجَحَتْ المقاربة المعتمدة في الإصلاحات التي عرفها النِّظام المصرفّي، والقائمة على تبسيط شروط التَّمويل وتوفير أقصى ما يمكن من آلياته لفائدة تمويل الاقتصاد عمومًا- والمقاولات الصغرى والمتوسطة خصوصًا - في تحقيق الولوج السَّهل والكافي لهذه الأخيرة إلى التَّمويل المصرفّي كأحد أهمِّ أهداف هذه الإصلاحات؟

2- إذا كان الجواب بالسَّلب، فماهي الأسباب التي حالت دون نجاح هذه المقاربة؟

3- كيف يُمكن أن نستثمر تحديدنا لهذه الأسباب في اقتراح مقاربة أخرى، نستشرف من خلالها آفاقًا جديدة لتجاوز إشكاليَّة تمويل المقاولات الصغرى والمتوسِّطة ببلادنا، خصوصًا في ظلّ المتغيِّرات التي يعرفها المحيط المالي الوطني، والتي من أهمُّها: اعتماد قانون للبنوك التَّشاركية؟[3].

ثانيًا: أهمِّية الموضوع:

تتجلَّى أهمِّية الموضوع، كونه يُسهم في تسليط الضَّوء على جانب من البحث الدائر حاليًا حول سُبُل إيجاد نوافذ لمعالجة المشاكل المتحكِّمة في إفرازإشكالية تمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة بالمغرب، خصوصًا ما تعلَّق منها بصعوبة الولوج إلى التَّمويل البنكي، والآفاق التي يمكن أن يوفِّرها التَّمويل التَّشاركي لهذه المنشآت.

ثالثًا: أهداف الموضوع:

نظرًا لأهمية الموضوع المبحوث وأثره في واقعنا المعاصر، جاء البحث ليحقِّق أهدافًا موضوعية كبرى تتماشى مع أهميته وراهنيته، وهي تتجلّى بالأساس في الآتي ذكْره:

1- بسطُ واقع حصيلة التَّمويل التَّقليدي للمقاولات الصغرى والمتوسطة بالمغرب.

2- التَّعرُّف على الأسباب المتحكِّمة في محدوديَّة التَّمويل البنكي لهذه الفئة من المقاولات.

3- استشرافُ آفاق تجاوز إشكالية تمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة بالمغرب، في ظلّ اكتمال الصيغة النهائية لقانون البنوك التَّشاركية بالبلد، من خلال المصادقة على قانون التأمين التَّكافلي، والذي لا زالت اللجنة المكلفة به منكبَّةٌ على إعداده وضبط صياغته.. والذي من المفروض أن يرى النور قبل تمِّ 2018.

4- بيانُ الحالة الرَّاهنة المتعلّقة بتمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة بالمغرب، والآفاق المستقبلية لتنميتها وتحسين أوضاعها، في ظلّ التَّحكُّم والهيمنة الاقتصاديَّةالعالميّة الكاسحة.

رابعًا: محدِّدات البحث:

إنَّ معالجتنا لإشكالية البحث، اقتضت منا أولًا تحديد إطارها الموضوعّي والمكانّي بشكلٍ يضمن تفادي الغموض والاستطراد في المعالجة، وهذا ما عملنا على توضيحه وَفْق الآتي:

1- فيما يتعلَّقُ بالنسبة للإطار الموضوعي، أشرنا إلى أنَّ دراستنا همَّت المقاولات الصغرى والمتوسطة بمفهومها الشُّمولي، وكما يُعرِّفُها ميثاقها الوطني، باعتباره التَّعريف الرَّسمي المعتمد حاليًا[4].

2- تحدَّدت دراستنا للموضوع في إطار بحثِ مشاكل تمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة في علاقتها مع البنوك، باعتبار هذه الأخيرة، تستأثر بنسبة كبيرة ضمن هذا التَّمويل، بالمقارنة مع باقي المصادر[5].

3- من خلال ما أشرنا إليه في عنوان البحث، فإننا بصدد مقاربة نوعين من التمويل البنكي: التَّمويل البنكي التَّقليدي، والتَّمويل البنكي التَّشاركي.

4-فيما يتعلَّق بالإطار المكاني: فإنَّ بحثنا انصبَّ على مقاربة إشكالية تمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة بالمغرب، وما يمكن أن تُقدِّمه البدائل التَّمويلية المنصوص عليها في قانون البنوك التشاركية. ولن تمنعنا هذه المقاربة من التَّحرُّر من الحدود المكانية للموضوع (المغرب)، من خلال الاستئناس بتجارب دول سبقتنا في مجال التعامل بالتَّمويل التَّشاركي (الإسلامي).

5- بالنسبة للإطار الزَّماني: إنَّ بحثنا لواقع وآفاق تمويل المقاولات الصُّغرى والمتوسطة، انسحب على واقع التمويل البنكي لهذه الشريحة قبل صدور قانون البنوك التشاركية، وبالضبط في ظل الإصلاحات[6] التي عرفها النظام البنكي بمقتضى قانون 1993[7] و2006[8] ، ثم آفاق تمويلها في ظلّ الإصلاح الأخير الذي تمَّ من خلاله التأطير القانوني للمالية التشاركية بالمغرب[9].

خامسًا: منهج البحث:

اعتمدنا فيحثنا لمعالجة هاته الإشكالية المنهج الوصفي التّحليلي، وذلك تماشيًا مع طبيعة الموضوع وأهدافه، فاستقرأنا عددًا من الكتب والأبحاث والدراسات المعاصرة، كما استأنسنا ببعض الدراسات والأبحاث الغربيَّة للمقارنة أحيانًا ولإغناء الموضوع، ثم قمنا بتحليلٍ الآراء حسبما دعت الضرورة العلميّة.والمنهجيّة إلى ذلك، كما وظَّفنا - في هذا السياق - مجموعة من الإحصائيات الرسمية المستمدَّة من تقارير ودراسات متنّوعة، وقد أفادتنا في تجميع عددٍ من المعلومات الضروريَّة لإثراء الموضوع وجمع أطرافه بعضها إلى البعض.

ونظرًا لأن دراستنا تكتسي - في جزءٍ منها - صبغة قانونيَّة محضة، فقد استدعى ذلك استخدامًا - بين الفينة والأخرى - لأدوات المنهجية القانونية، ومنها على الخصوص: النُّصوص القانونية المنظِّمة والدَّوريات.

سادسًا: خُطَّة البحث:

انطلاقًا من الإشكالية المحوريَّة للبحث، وبناءً على محدِّداتها والمنهج المتَّبع اعتمدنا خطَّة قوامها مبحثان:

- **المبحث الأول: وقفنا فيه على مظاهر وأسباب محدودية التَّمويل البنكيِّ للمقاولات الصغرى والمتوسطة، فتطرَّقنا إلى بيان قضيَّة واقع محدوديَّة ولوج المقاولات الصغرى المتوسطة إلى التَّمويل البنكي (المطلب الأول)، وهذا التَّحليل شكّل لنا معلَما أساسياً في استشراف آفاق تجاوز سلبيات ومحدودية التمويل البنكي التقليدي، ودراسة ما يمكن أن يقدّمه التَّمويل التشاركي كبديلٍ تمويليٍّ لمقاولاتنا من شأنه مصاحبتها في عملية التأهيل وتقوية تنافسيتها وتطوير أدائها (المطلب الثاني)، ثم تطرَّقنا إلى بيان مسألة مهمة تشكّلتحدياً أمام المقاولات الناشئة اليوم، وهي قضية ارتفاع تكلفة التَّمويل البنكي للمقاولات الصغرى والمتوسطة (المطلب الثالث).**
- **المبحث الثاني: تناولنا من خلاله مظاهر وأسباب محدوديَّة التَّمويل البنكي التَّقليدي للمقاولات الصغرى والمتوسِّطة، باعتبار أن النظام البنكي المغربي قد عَرَف مجموعة من الإصلاحات، كان من بين أهدافها وضع نظام عصريٍّ حرٍّ وقادرٍ على تأمين تعبئة أفضل للادّخار، وتخصيص للأموال بفعالية أكثر.. هذه الحركية بالإضافة إلى تقليصها لتكلفة الأموال، من شأنها - أيضًا - تحسين ظروف استثمار المقاولات، خاصّة الصغرى منها والمتوسطة، التي تم الحرص على تخصيصها بمجموعة من الآليات.**

غير أنَّه بتقييم آثار الإصلاحات التي عرفها النظام بالمغرب على التمويل البنكي للمقاولات الصغرى والمتوسطة، يمكن الوقوف عند مظاهر حدود هذه الإصلاحات وعجزها عن توفير التَّمويل الكمِّي والنَّوعي لهذه الشريحة من المقاولات (المطلب الأول).

إنَّ الحدود الإصلاحيَّة المشار إليها راجعة بالأساس إلى مجموعة من الأسباب، عملنا على إبراز بعضها - حسبما يسمح به مقام البحث والتَّحليل - من خلال بيان وتحليل للعلاقة التَّمويليَّة الرابطة بين الطرفين (المطلب الثاني).

إنَّ التَّوجه النَّفعي للمؤسسات البنكية عبر مغالاتها في مطالبة زبنائها بتقديم ضمانات، خصوصًا تلك التي لها ارتباط باللِّمَّة المالية للمقاولة، من شأنه أن يؤثِّر على ارتفاع تكلفة التَّمويل الموجَّه للمقاولات الصغرى والمتوسطة (المطلب الثالث)

المبحث الأول: مظاهر وأسباب محدوديَّة التَّمويل البنكي للمقاولات الصغرى والمتوسطة بالمغرب.

وتناولنا من خلاله المطالب التالية:

- **المطلب الأوَّل: واقع محدوديَّة ولوج المقاولات الصُّغرى والمتوسطة إلى التَّمويل البنكي.**
- **المطلب الثاني: هشاشة العلاقة بين المقاولة الصغرى والمتوسطة وبين البنوك، أو الأسباب المفسِّرة لمحدودية التَّمويل البنكي.**
- **المطلب الثالث: ارتفاع تكلفة التَّمويل البنكي للمقاولات الصغرى والمتوسطة.**

المطلب الأوَّل: واقع محدوديَّة ولوج المقاولات الصُّغرى والمتوسطة إلى التَّمويل البنكي

في إطار النَّشاط التَّمويليِّ للبنوك، نجدُ أن هناك قطاعات وفاعلون اقتصاديُّون يحظون بنصيبٍ وافرٍ ضمن التمويلات الموزَّعة[10]. وتبقى مقاولاتنا الصغرى والمتوسطة خارج هذه الشريحة، وهو ما تبَّين لنا من خلال قراءة فاحصة في حصيلة تمويلها البنكي، سواء ًالمتعلق منها بالقروض التقليدية وقروض دعم التشغيل الذاتي، أو ذلك المتعلِّق بصيغ تمويل التأهيل وصناديق الضمان، يمكن من خلالها الخروج بالملاحظات الآتية:

- **أولًا: ضعف حجم وفعالية القروض المخصصة لتمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة.**

يمكننا أن نتأكَّد من ذلك من خلال الدراسة التي قامت بها مديرية التوقعات الاقتصادية التابعة لوزارة المالية، في شأن تقييم حصيلة تمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة بالمغرب، وذلك خلال الفترة الممتدَّة ما بين (1996 - 2003)[11]، والتي يتبيَّن من خلالها أنَّ سياسة إنعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة بالمغرب تعاكسها تعبئة ضعيفة للقروض البنكية.

وعلى الرغم من نموِّ تسهيلات البنوك خلال هذه الفترة بنسبة (7,3) في المائة، فإنَّ تمويل هذه الفئة من المقاولات على المدى الطويل قد عرف تراجع ًا ملحوظًا خلال الفترة المدروسة، وذلك بنسبة (22,1–) في المائة، وبذلك لم تبلغ حصَّتها سوى (7,7) في المائة من الجاري الإجمالي للقروض ذات المدى المتوسط مقابل (49,7) في المائة المسجَّلة سنة 1996[12]، هذا في الوقت الذي ارتفع فيه توزيع القروض ذات المدى المتوسط خلال نفس الفترة، بنسبة (6,4) في المائة كمتوسِّط سنويٍّ.

ورغم ما عرفته نسبة القروض البنكية المقدَّمة للمقاولات الصغرى والمتوسطة ضمن مجموع القروض المقدمة للمقاولات من نمو مطَّرد خلال العشر سنوات الأخيرة، حيث بلغت نسبة (35) بالمائة سنة 2012، و(36) بالمائة سنتي (2014 - 2015)، إلَّا أنَّ هذا لا يحجُب الرُّؤية عن حقيقة غلبة التَّمويل قصير الأجل، حيث تُمثِّل قروض الخزينة أزيد من (40) بالمائة مقابل (31) بالمائة بالنسبة لقروض التجهيز، و(10) بالمائة بالنسبة لقروض العقار الممنوحة للمقاولين[13].

إنَّ ضعفَ التَّمويل ذي الأجل المتوسط والطويل، يدفع بالمقاولات الصغرى والمتوسطة نحو الاستدانة قصيرة الأمد "السهلة"، لكنها ثقيلة التكاليفحيث تُشكِّل ُ تسهيلات الصندوق أكثر من نصف الديون الإجمالية لهذه المقاولات، وهو ما من شأنه التأثير سلب ًا على بنيتها المالية التي تتَّخذُ البنوك من هشاشتها ذريعة لرفض مدِّها بالقروض اللازمة لكي يبقى بذلك تمويل مقاولاتنا الصغرى والمتوسطة يدور في فلك هذه الحلقة المفرغة من التَّنمية ومواكبة التَّطوُّر[14].

- **ثاني ًا: ضَعف فعالية قروض دعم التشغيل الذاتي (نموذج برنامج مقاولتي).**

من أجل تشجيع الشباب على خلق مقاولاتهم، وبالتالي تحقيق اندماجهم في الحياة المهنية وسوق الشغل، والتقليص من نسبة البطالة[15]، تم وضع أشكال من القروض البنكية الهادفة إلى دعم التشغيل الذاتي، بدأت بقروض المقاولين الشباب وقروض المنعشين الشباب، اللذان تم تعويضهما بصيغة قروض خلق المقاولة الشابة، بعدما عرفا مجموعة من المشاكل، انتهاء ببرنامج مقاولتي، هذا الأخير الذي اعتمدناه نموذجًا للتَّدليل على ضعف إسهام قروض التَّشغيل الذاتي في دعم استثمارات الشباب.

حسب آخر الإحصائيات الصادرة عن وزارة التشغيل، لم يُمكّن هذا البرنامج من خلق سوى (5900) مقاولة صغيرة ما بين سنتي (2007 - 2014)، وقد أرجعت الوزارة هذا الأمر إلى تقاعس البنوك التي لم تسهم في تمويل سوى ثمانية عشر (18)مشروعًا سنة 2013، مقابل أزيد من خمسمائة (500) سنة 2009، ثم إنَّه منذ بداية اعتماد البرنامج لم تُموِّل البنوك سوى (32 بالمائة) من مجموع الشباب الحاملين للمشاريع[16] ، والتي ما فتئت تبدي حذَرًا متزايدًا، مبرِّرة رفضها بعدم تقديم الشباب لمشاريع قابلة للتَّمويل!![17].

➢ ثالثًا: محدوديَّة استغلال ضعف استغلال صناديق الضمان والخطوط الأجنبية لتمويل وتأهيل المقاولات الصغرى والمتوسطة.

إنَّ البحثَ عن مصادر جديدة لتمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة، كان وراء إنشاء مجموعة من صناديق الضمان، وكذا صناديق الضمان المشترك، هدفها مرافقة هذه الأخيرة في مجهودات التَّأهيل.

إلى جانب ذلك، جاءت خطوطٌ تمويليَّةٌ أخرى ذات مصدرٍ خارجيٍّ، إما عن طريق الاتِّفاقيات الموقَّعة في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوربي أو العلاقات التي تربط بلادنا بدول أخرى، لتصاحب المقاولات الصغرى والمتوسطة من أجل التأهيل وأخرى تم الإعلان عنها في إطار برامج الإقلاع الصناعي عن تدبيرين أساسيين للنهوض بالمقاولات الصغرى والمتوسطة، فالبرنامج الأول يهدف إلى مواكبة المقاولة في جهودها للتحديث ولتحسين مردوديتها (برنامج مساندة)، أما الثاني فيرمى إلى مساعدتها في الحصول على الدعم المالي من طرف الأبناك المغربية (برنامج امتياز).

لكن بدراسة آخر حصيلة[18] لمختلف هذه الآليات، نستخلص محدودية دعمها لتمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة، والتي تتجلَّى في الآتي:

➢ أولًا: تواضع حَصائِل صناديق الضمان والتمويل المشترك[19]:

بالنسبة للصندوق الوطني لتأهيل المقاولات: فقد بلغ عدد المشاريع المستفيدة منه سبعة وستون (67) مشروعًا، بينما لم يتم استغلال، وإلى حدود أكتوبر 2007 سوى (37,67) بالمائة من أصل الميزانية المرصدة.

أما بخصوص "فوديب":فقد تمَّ تمويل ثلاثة وأربعين مشروعًا، ولم يتم استغلال - وإلى حدود نهاية 2005- سوى حوالي (49,9) في المائة من مجموع مبلغ الهبة.

أما صندوق تحديث الوحدات الفندقية: فقد تمَّ الالتزام بنسبة (54)في المائة، مُوِّلَ بمقتضاها تسعة عشر (19)مشروعًا تمَّ قبوله، أما حصة التَّمويل البنكي فقد بلغت نسبة واحد (1 في المائة)، وذلك إلى حدود 13 يناير 2009.

أما فيما يخصُّ صندوق هيكلة الديون البنكية (استمرار): فقد تمَّ ضمان خمسة وعشرين مليون وستمئة ألف (25,6) من الالتزامات لفائدة ستة عشر مقاولة إلى حدود الواحد والثلاثين من دجنبر 2006.

وبالنسبة لصندوق الدعم المالي للمقاولات الصغيرة جدًّا والصغرى والمتوسطة، والذي تمَّ إطلاقه بمبادرة من بنك المغرب والمجموعة المهنية لبنوك المغرب وصندوق الضَّمان المركزي في يونيو 2014، بهدف تعزيز التَّوازن الماليِّ للمقاولات الصغيرة جدًّا والصغرى والمتوسطة، وتمكينها من المساهمة في النمو الاقتصادي، فقد عرف في بداية انطلاقه مساهمة

ملموسة في ضمان القروض الممنوحة لهذه المنشآت، فاقت المليار درهم لفائدة (167) مقاولة، لكن سرعان ما عرف هذا النَّشاط تراجعًا ملحوظًا بنسبة (- 37 في المائة)، فيما يخصُّ تمويل صندوق الضَّمان المركزي، وبنسبة (- 37 في المائة) بالنسبة للقروض الممنوحة من طرف البنوك التِّجارية[20].

ومما سلف يتَّضح أنَّ مجموع تحمُّلات الصندوق المركزي للضمان في علاقته مع مختلف صناديق الضمان متواضعة، بالقارنة مع حاجيات تقوية ودعم النسيج المقاولاتي، والذي يبقى جزءٌ كبيرٌ منه على هامش مسلسل التأهيل. ونأخذ هنا على سبيل المثال "صندوق الدعم المالي للمقاولات الصغيرة جدًّا والصغرى والمتوسطة"، الذي يتبيَّن من خلال شروطه، أنَّه يعيد دعم المقاولات القويَّة والتي تواجه صعوبات مالية عابرة، مستبعدًا بذلك شريحة كبيرة من المقاولات التي توجد في طور النموِّ، والتي قد تحتاج إلى دعم ماليٍّ للرَّفع من مستواها، وثباتها في عالم الاقتصاد والتَّغيُّرات الإقليميّة والدوليّة.

وبالتالي يبقى هذا دليلٌ ملموسٌ على تحفُّظ البنوك في التَّعامل مع نظام الضمان من أجل تمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة، خصوصًا تمويل حاجيات الاستثمار ودعم تنافسية المقاولات، والتي تحتاج بالطبع إلى تمويل طويل الأجل.

هذا، وبالرغم مما عرفته القروض المضمونة من طرف صندوق الضمان المركزي من نموٍّ مُطَّردٍ يكشف عنه زيادتها بنسبة 47 في المائة ما بين سنة 2013 و2014 ، فإن هذا الارتفاع تحكمت فيه بالدرجة الأولى النتائج الإيجابية التي حقَّقها صندوق ضمان الاستغلال [21]؛ وهو صندوقٌ غرضه ضمان عمليات تمويل متطلبات رأس المال العامل للمقاولات المعنية بالدرجة الأولى.

ثانيًا: ضَعف استغلال اعتمادات خطوط التمويل الأجنبيَّة.

إلى حدود نهاية سنة 2005 لم يتم الالتزام سوى بنسبة (61,8) في المائة من مجموع الميزانية الخاصَّة بهذه الخطوط[22].

ويمكن تفسير ضعف استعمال خطوط الاعتماد الأجنبية إلى مجموعة من الأسباب، ولعلَّ أبرزها ما يلي:

- السبب الأول: يكمن في ضعف الوساطة، خصوصًا قبل تأسيس الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولات الصغرى والمتوسطة.
- السبب الثاني: يتمثَّل في غياب التحفيز للبنوك المغربية التي تفضل تقديم منتجاتها التمويلية التي تتقن استعمالها، وتجني وراء ذلك أرباحًا مهمَّة عوض الانخراط في مساطر ثقيلة وضعيفة المردودية.
- السبب الثالث: يتجلَّى في ثقل المساطر، وطابع الشروط الخاصة بالقروض الممنوحة في إطار هذه الخطوط.

من خلال ما سبق، يتَّضح ما يلي:

1- إنَّ حدودَ التَّمويل البنكي للمقاولات الصغرى والمتوسطة، لا يجد سببه في قلة الآليات التمويلية، لكن المشكل يكمن في صعوبة الولوج إلى هذا التمويل من أجل الاستفادة من هذه الموارد، والتي يعاب عليها أيضًا، عدم مواكبتها لمختلف مراحل تطوُّر المقاولة، وما تفرزه من حاجيات تمويلية خاصَّة.

2- إنَّ مظاهَر محدوديَّة التَّمويل هاته ليست بمحض الصُّدفة، وإنَّما هي ناجمةٌ عن مجموعةٍ من الأسباب والعوامل المتحكِّمة في رسم علاقة المقاولة الصغرى والمتوسِّطة بالبنوك، وما ينجُم عنها من آثارٍ على تحديد وتيرة ونوع التَّمويل البنكيِّ الذي تستفيد منه هاته المقاولات.

المطلب الثاني: هشاشة العلاقة بين المقاولة الصغرى والمتوسطة، وبين البنوك، أو الأسباب المفسِّرة لمحدودية التَّمويل البنكي.

إنَّ صعوبةَ ولوج المقاولات الصُّغرى والمتوسِّطة إلى التَّمويل البنكي، كانت - وما زالت - موضوع نقاشات وحوارات جادّة بالمغرب. فمن جهة تشتكي المقاولات من حذر البنوك، وضعف اهتمامها بتمويلها، بينما تجيب البنوك بأنَّ السبب هو ضَعف جودة ملفات الاستثمار وطلبات القروض. إن هذه المظاهر الناجمة عن هاته الوضعيَّة تكشف عن مدى هشاشة العلاقة الائتمانية الرَّابطة بين المقاولة الصغرى والمتوسِّطة، ويتبيَّن لنا الأمر أكثر، إذا ما علمنا الظُّروف التي يتمُّ في إطارها مَنْح القروض من طرف البنوك، وما تتميَّز به هذه الأخيرة من ارتفاع في التكلفة. ويَجدر بنا - في هذا السياق - أن نُبيِّن هذا الإشكال من خلال الوقوف على الأسباب الجوهريّة التاليّة:

- **أولًا: حذر وتخوُّف البنوك من تمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة: الأسباب المتحكِّمة.**

غالباً ما تتخوَّفُ البنوك من منح قروض، خصوصًا للمقاولات ذات البنية المالية الهشَّة، نظرًا لما يمكن أن ينجم عن ذلك من مخاطر التَّقصير في الأداء، وهذه الرؤية مبنية على أسباب، منها:

أ- ضعف بنية المقاولات الصغرى والمتوسِّطة:

ممَّا هو معلومٌ في عالم المال والاقتصاد، أن هناك مصدران للتمويل، وهما: التمويل الدائم المكون من الرَّساميل الذاتية وديون التمويل، ثم الديون ذات المدى القصير التي يمكن أن تكون من مصدر تجاري على شكل تسهيلات في الأداء، ممنوحة من طرف الممونين أو من مصدر بنكي.وتُعدُّ الرساميل الذاتية مرادفًا لتحقيق المقاولة لاستقلالها المالي، مع ما ينجم عن ذلك من تقليص لمخاطر الائتمان[23]، غير أنه بتحليلنا لتركيبة البنية الماليَّة لهذه المقاولات، يلاحظ ضعف نسبة هذه الأموال، مقابل ارتفاع نسبة المديونية قصيرة الأجل، وهو ارتفاعٌ تتحكَّم فيه مجموعة من الأسباب الظاهرة، ومن بينها:

1- غلبة الودائع لأجل داخل موارد البنوك، التي تدفعها إلى الحرص على القيام بمعاملات قصيرة الأجل.

2- أهمية حاجيات رأس المال العامل والتمويل الدوري داخل المقاولات الصغرى والمتوسطة.

ونظرًا لتواجد - في الغالب- فارقٌ بين فترة إنفاق المقاولة وتوافر الموارد لتغطية هذه النفقات، تلجأ المقاولة الصغرى والمتوسطة، في ظل عدم قدرة موارد الاستغلال على سدِّ هذه الحاجيات، إلى القروض البنكية قصيرة الأجل، والذي يشكِّل كل من الخصم والحساب المكشوف ضمنها أهم موارد التمويل المستعملة.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه القروض، لا تستعمل فقط كموارد آنية، ولكن كموارد دائمة لتمويل حاجيات رأس المال العامل، وهو الأمر الذي من شأنه الإسهام في ارتفاع الاستدانة ذات المدى القصير بشكل مفرط.

المقاربة البنكية التي تعتمد اللّمة الماليَّة للمقاولة كمعيار مهمٍّ في تعاملاتها مع هذه الأخيرة. فمن وجهة نظر اقتصادية لموظفي القطاع البنكي، يبقى مدُّ المقاولات الصغرى والمتوسطة بقروض طويلة الأجل، عملًا يحمل في طياته مخاطر كبيرة؛ نظرًا لضَعف أموالها الذَّاتية بالمقارنة مع ديونها[24].

ب- ارتفاع درجة مخاطر تمويل المقاولة الصغرى والمتوسطة من وجهة نظر بنكية.

غالبًا ما تتذرع البنوك بالمخاطر المتعلقة بتمويل المقاولة الصغرى والمتوسطة، لكي تبرر ضعف تمويلاتها لفائدة هذه الشريحة من المقاولات.

فضعف التدبير المالي لهذه الشريحة من المقاولات ذات الطابع العائلي المنغلق، بالإضافة إلى عدم توفر معظمها على الضمانات اللازمة، يبرران حذر وتحفظ البنوك - في غالب الأحيان - من هذا التمويل.

إن البنك باعتباره مقاولة من المقاولات، يخضع في تسييره لمجموعة من الضوابط الأساسية. فعندما يهم بتوزيع الموارد المالية المتاحة على مختلف الاستخدامات، فهو يحاول أن يختار أفضل الاستعمالات الممكنة والاستخدام الأفضل للموارد المالية - من وجهة نظر البنك - هو ذلك الاستخدام الذي يستجيب للعديد من الاعتبارات المالية وغير الماليَّة[25].

فأما الأولى: فهي ترتبط أكثر بمعايير الربحية، المردودية والسيولة، وأما الثانية: فهي تشكل في الواقع، واحدة من مصادر التهديدات بالنسبة للبنك، تتمثل في التغييرات التي يمكن أن تحدث ما بين لحظة منح القرض ولحظة استرداده.

إنَّ مخاطَر تمويل المقاولة الصغرى والمتوسطة بالنسبة للبنك، ذات تسمية واحدة، تتمثل - في غالب الأحيان - في الانخفاض أو الضياع النهائي للمردوديَّة، خصوصًا وأن هذا النوع من المقاولات يبقى ضعيفًا أمام مواجهة التَّغيرات التي يمكن أن تحدث في محيطها العام، وما يمكن أن تعرفه السياسة الاقتصاديَّة من تحوُّلاتٍ اقتصاديَّة عميقة على أكثر من صعيد (أنماط الإنتاج الاقتصاديَّة، القيم الثَّقافية، والتَّقاليد الاجتماعيَّة... إلخ)[26].

والملاحظ أن المخاطر هنا ترتبط أكثر بالمردودية، وبدرجة توازن البنية المالية، وكذا بالتَّغييرات التي يمكن أن تمسَّهما، وهو ما لا يُحبِّذه كثيرٌ من المهتمِّين الذين يرون إمكانية فشل مشروعٍ استثماريٍّ قائمٍ على بنيةٍ ماليَّةٍ مبدئيًا - جيّدة[27].

إنَّ توقُّع ارتفاع درجة مخاطر تمويل المقاولات الصغرى والمتوسِّطة من طرف البنوك، يؤثِّر - بدون شكٍّ - على طُرق دراستها وقبولها لملفات القروض المقدَّمة من طرف هذه الأخيرة، وهذا ما تناولناه في المحور التالي.

ثانيًا: عدم فعالية الأساليب المعتمدة لقبول منح القروض للمقاولات الصغرى والمتوسطة.

إنَّ البنك مهما كانت مصادر موارده المستعملة، فإنه يريد توظيف هذه الأخيرة بالشكل الذي يحافظ عليها ويضمن سلامتها. وهذا الأمر يصبح لزاما عندما يتعلق الأمر باستعمال موارد الغير. غير أن ما يعاب على البنوك التجارية المغربية، هو اعتمادها لمقاربة تقليديَّة (كلاسيكية) في دراسة ملفات القروض، ومبالغتها في طلب الضمانات.

أ- اعتماد المقاربة التقليدية في دراسة ملفات القروض البنكيَّة.

مما جرت به العادة في مجال المال والأعمال، أن البنوك التجاريَّة، لا بدّ أنتفحص يوميًا عددًا مهمًّا من طلبات القروض، وتتَّخذ مجموعة من القرارات التي تراها مناسبة لعملها، وقد تكون في جزء كبير منها هذه الطَّلبات غير ملائمة. فإذا كان من المقبول الحكم بضرر قرار منح قرض لمقاولة "سيئة"، فإنَّ هناك أيضًا قرارات أخرى قد تضرُّ بالمقاولة "الجيدة"، ترجع - في كثير من الأحيان - إلى عدم اعتماد تشخيصات جيِّدةومنطقيّة لوضعيتها الماليَّة للمقاولة.

وللتَّفصيل فيهذه الإشكاليّة، اعتمدنا على خلاصات دراسة، قام بها أحد الباحثين الأكاديميين حول موضوع: "استراتيجية توزيع القروض وتشخيص توقف المدينين عن الدفع"[28]، حاول من خلالها دراسة المعايير المعتمدة في قرارات منح القروض للمقاولات من جهة، وتفسير محددات توقف هذه الأخيرة عن الدفع من جهة أخرى. وهكذا تم التَّمييز بين نوعين من المعاملات والنِّسَب المالية المعتمدة، أحدهما: متعلق بنشاط الاستغلال (معامل الإنتاجية، معامل المردودية)، أما الآخر: فهو متعلِّقٌ بالبنية المالية (معامل نصيب المصاريف المالية في النتائج، معامل القدرة على التسديد، معامل المديونية، ثم معامل الملاءة)[29].

ومن خلال المقارنة بين هذه العوامل والأخرى المتحكمة في تقصير المقاولات، تبيَّن أنَّ:

من بين الخمس عوامل التي تمَّ اعتمادها بمناسبة دراسة ملف القرض، نجد فقط "معامل المديونية"، و"معامل الملاءة"، هما المؤثران في منحه، في حين أنهما لم يكونا المتحكمين في تقصير المقاولات المعنية. وهوما يمكن أن يشكل إجحافا في حق مجموعة من المقاولات السليمة التي لم تستفد من تصنيف جيد، نتيجة تقدير خاطئ لمخاطر التقصير في الأداء، في حين كان "معامل المردودية" و"معامل المصاريف المالية"، هما المتحكّمين الرئيسيين في تقصير تلك المقاولات، غير أنَّهما لم يؤثِّرا في اتِّخاذ قرار منح التَّمويل.

إنَّ اعتماد درجة "الملاءة" ومستوى "المديونية" بصفة أساسية، يمكن أن يؤدِّي بالبنك، إما إلى المبالغة والإفراط في تقدير خطر التقصير أو تقديره بأقل من الحقيقة، وتصنيفه بالتالي "المقاولات السليمة" ضمن تلك التي يحمل تمويلها مخاطرة كبيرة، والعكس صحيح، مساهمًا بذلك (البنك نفسه) في تحقيق مخاطر الائتمان.

ب- تشدُّد البنوك في طلب الضمانات البنكيَّة:

تلجأ البنوك المغربية إلى طلب الضمانات، باعتبارها أحد معايير تخصيص وتقييد توزيع مواردها بين زبنائها[30]، لكن نجد أن ذلك يتم على حساب المقاولات الصغرى والمتوسطة، المطالبة دائمًا برهن مجموع أموالها من أجل البرهنة على الوفاء بالتزاماتها مستقبلًا.

وتبقى الضمانات المبالغ في طلبها من طرف البنوك، أحد أهم الانتقادات الموجهة لهذه الأخيرة.

ولعل الأمر سيتَّضح أكثر، مع معطيات تقرير البنك الدولي حول "تقييم مناخ الاستثمار بالمغرب"، التي تفيد بأنَّه ضمن نسبة المقاولات التي طلبت قرضًا وتمَّ رفض ملفاتها؛ لأن **(69** بالمائة**)** منها لا يملك ضمانات[31].

أما فيملخِّصُّ أنواع الضَّمانات التي غالبًا ما تطلبها البنوك، تلعب الضَّمانات العقارية دور "بطاقة الدخول" إلى سوق الائتمان[32]. وهكذا تبقى ملكية الأرض - في الواقع المغربي - شرطًا مهمًّا للحصول على القروض البنكية، وهو ما يضرُّ بالمقاولات الصغرى والمتوسطة التي لا تتوفَّر غالبًا - على هذا النَّوع من الضَّمانات[33]، وبالإضافة إلى هذه الضَّمانات، فإن البنوك المغربية تتَّجه إلى تعبئة ضمانات أخرى، كالرهن الحيازي للأصول التجاريَّة، والرَّهن الحيازي للمُعدَّات[34].

إنَّ التَّوجُّهَ النَّفعي للمؤسَّسات البنكيَّة، عبر مغالاتها في مطالبة زبنائها بتقديم ضمانات، خصوصًا تلك التي لها ارتباط باللِّمَّة الماليَّة للمقاولة، من شأنه التَّأثير على ارتفاع تكلفة التمويل الموجَّه للمقاولات الصغرى والمتوسطة.

المطلب الثالث: ارتفاع تكلفة التَّمويل البنكي للمقاولات الصغرى والمتوسطة

لقد ظلَّت المقاولات الصغرى والمتوسِّطة تتحمَّل أسعار فائدة جدّ مرتفعة، دون أن يكون لها نصيب في الاستفادة من شروط التَّمويل الأكثر امتيازًا كمثيلتها الكبرى، مجبرة بذلك على أداء تعويضٍ مرتفعٍ عن المخاطر.

إنَّ هشاشةَ المقاولة الصغرى والمتوسطة، لا تفسِّر وحدها اكتواء هذه الأخيرة بارتفاع أسعار الفائدة، بل إن "عدم تناسب المعلومات"بين الطَّرفين من جهة، وضعف الوضع التفاوضي للمقاولة من جهة أخرى، أمران مؤثِّران على ارتفاع تكلفة هذا التَّمويل.

- أولًا: عدم تناسب المعلومات.

غالبًا، ما يستعمل "عدم تناسب المعلومات"، من أجل البرهنة على وضعية تكون فيها المعلومة غير مدركة بنفس الطريقة من طرف مختلف الفاعلين. فقد يمتلك هؤلاء نفس المعلومة، لكن يكون بعضهم مدركًا لها بطريقة أحسن وأفضل من الآخرين[35].

ويبقى "عدم تناسب المعلومات" إشكالًا عامًّا بالنسبة لكل تمويل خارجي، والذي يمكن أن يؤدي بالبنك إلى منح قرض على أساس نفس معدل الفائدة إلى مقاولات تمثل مخاطر مختلفة. كما يمكن أن يؤدي إلى انتقائية جد متشددة في مجال منح قروض إلى المقاولات الصغرى والمتوسطة، وكذا ارتفاع تكلفتها. ولكي نفهم هذا الوضع أكثر، نأخذ مثال مقاولة تحتاج في وقت من الأوقات إلى تمويل، هكذا تقرر الحصول على قرض بنكي، يتوجه مسيرها نحو وكالته البنكية، يقدم طلب القرض، يدرسه البنكي لقياس مدى قدرة المقاولة على الوفاء، وذلك بالاعتماد على مجموعة من المعايير، والتي كلما اتخذت الاتجاه السليم، كلما قلت أسعار الفائدة المطبقة؛ ذلك أن مخاطر الائتمان تكون أقل. لكن نجد البنك يقترح على المقاولة نسبا ثابتة، وأيضًا أنماط ضمانات ثابتة، لماذا؟ لأن هناك - دائما- ذلك الاعتقاد لدى البنكي، كون المقاول يخفي معطيات يمكن أن تكون مفاتيح أساسية للوضعية الحقيقية لذمة المقاول أو مشروعه؛ إنَّه

"عدم تناسب المعلومات" بكل بساطة، والذي يؤدِّي إلى سلوك طرق للانتقاء، تقييدية بشأن البعض دون الآخر وبروز "نظام المفضلين" (كما هو الشأن بالنسبة للمقاولات الكبرى بالمغرب)، وتطبيق تعويض على الآخرين (كما هو الشأن بالنسبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة بالمغرب). فما يكون على المقاول سوى اختيارين: إما قبول هذه الشروط باهظة الثمن، أو الامتناع ومغادرة، بذلك، سوق القروض[36].

بالمغرب، تبقى مجموعة من المقاولات الصغرى والمتوسطة مُقصاة من سوق القروض طويلًا؛ لأن علاقتها مع البنك لا تقوم على أساس معلومات جيدة وضرورية بالنسبة لهذا الأخير من أجل توقع المخاطر، طالما أنها تبقى غير متحمسة لجعل حساباتها أكثر شفافية، فلا يمكن المجازفة بالتكلفة الضريبية من أجل الحصول على قرض بنكي[37].

- ثانيًا: ضعف الوضع التفاوضي للمقاولة الصغرى والمتوسطة في علاقتها مع البنوك.

في ظلّ ضعف قنوات التَّمويل البديلة، تبقى المقاولة الصغرى والمتوسطة مرتبطة إلى حدٍّ كبير بالتمويل البنكي. مع هذا الوضع تبقى ملزمة بأداء جزء كبير من المصاريف البنكية الثابتة المرتبطة بتدبير أدوات الأداء وخدمات الاستشارة.

فانخفاض الإنفاق الحكومي من جهة، وانحلالتمويل البنكي من جهة ثانية، أنتج وضعًا ماليًا صعبًا بالنسبة إلى مؤسسات القطاع الخاص التي تحاول تنظيم أمورها المالية لمواجهة الوضع الجديد في السوق.

ومن جهة أخرى أثبت الواقع أن ارتفاع تكلفة القروض يرجع بالأساس إلى الممارسات البنكية غير "المشروعة" التي تضرُّ بهذه المقاولات.

هكذا - مثلًا - فإنَّ العمل بالسنة البنكية المكونة من **360** يومًا عوض **365** يومًا، فيما يخصُّ خَصم الفوائد يؤدي إلى ارتفاع نسب هذه الأخيرة. ومن تم فإنَّ فائدة بنسبة (**12** المائة) ستصبح (**12% × 366 ÷ 360 = 12,2** في المائة)، وهو ما يؤدِّي - في نفس الوقت - إلى تحويل نسب فائدة عادية إلى أخرى رِبوية. فإذا كان بنك المغرب قد أوجب عدم تجاوز سقف (**14,19** في المائة)، فإنَّه باعتماد السَّنة البنكية المكونة من (**360**)يومًا سترتفع هذه النّسبة إلى (**14,335** في المائة).

والذي نخلُص إليه من خلال ما تمَّ تناوله فيما سبق، أنهيتَّضح لنا أن إشكاليّة تمويل المقاولات الصغرى والمتوسّطة في علاقتها مع البنوك التّجارية التّقليدية، مرتبطة بإشكالين أساسيين:

- الأول: إشكال صعوبة ولوج هذه المقاولات إلى التمويل البنكي (والمتحكمة فيه مجموعة من العوامل).

- الثاني: إشكال عدم ملاءمة بعض صيغه لواقع هذه الأخيرة وعدم تكيفه مع حاجياتها. فهو تمويل - في غالب الأحيان- قصير الأمد، لا يتَّجه لدعم دورة استثمار المقاولات الصغرى والمتوسطة وتقوية أموالها الذاتية، وهو إشكال يفرض أهميته بقوة، خصوصًا في ظلّ أزمة مالية، بدأت تتضح آثارها السلبية على مجموعة من القطاعات، خصوصا تلك المتجهة للتصدير.

إنَّ هذا الوضع كان سببً ا في اتِّخاذ مجموعة من المبادرات، كان آخرها أنَّ بنك المغرب وضع نظامًا تحفيزيًّا لإعادة تمويل القروض الموجهة لهذا الصِّنف من المقاولات، وإحداثه "صندوق الدَّعم المالي للمقاولات الصغيرة جدًّا والمقاولات الصغرى والمتوسطة" بغرض تعزيز مساهمتها في النمو الاقتصادي.

ومن وجهة نظرنا إنَّ تجاوز إشكالية تمويل المقاولات الصغرى لا ترتبط بإحداث وتنويع آليات التَّمويل، بقدر ما ترتبط بطبيعة هذه الآليات وصعوبة الولوج إليها؛ وهو ما يستدعي ميلاد علاقة دائمة بين الطرفين، أساسها الثقة، تعتمد في منحها للتمويل الضمانات المعنوية (الجودة، خصائص التسيير، المراقبة...) إضافة إلى مقاربة انتقاء تأخذ بعين الاعتبار تلاؤم المشروع مع المخطط العام للتنمية الاجتماعية للبلاد، وذلك بتقنيات تبتعد عن إرهاق كاهل المقاولة النَّاجم عن تطبيق الفوائد (الخصم التِّجاري أنموذجًا).

إنَّ مثَل هذه الخصائص وغيرها تمثل أساس التَّمويل المصرفي الإسلامي، وهو ما يجعلنا نتساءل عما يمكن أن تقدِّمه المصارف التشاركية بالمغرب من بدائل تخدم إشكالية تمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة.

المبحث الثاني: إمكانيات تجاوز إشكالات تمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة في ظل قانون البنوك التشاركية

يكشف الواقع التَّمويليِّ للمقاولات الصغرى والمتوسطة بالمغرب، في علاقته مع البنوك التجارية وما يعرفه من معوِّقات، مدى الحاجة إلى تجاوز هذه الأخيرة والعمل على علاجها. وتبدو هنا أهمية منتجات المالية التشاركية بما تحمله من خصائص وسمات متميِّزة، في إيجاد وتقديم بدائل تساهم في حلِّ مشاكل تمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة (المطلب الأول)، شريطة رفع مجموعة من العراقيل والتَّحديات التي تواجه اعتمادها (المطلب الثاني).

المطلب الأول: مدى قدرة منتجات الماليَّة التَّشاركية في الاستجابة لحاجيات المقاولات الصغرى والمتوسطة التَّمويلية

إنَّ ما يُميزُ البنوك التَّشاركية في مجال التَّمويل المصرفي، هو استبدال علاقة القرض بعلاقة المشاركة، وعلاقة الفائدة بعلاقة الربحهاته العلاقة هي التي تُحدث تغييرًا جذريً ا في أنواع المنتوجات التَّمويلية.

هكذا تقوم أدوات التمويل في البنوك التَّشاركية، على مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر، كالمضاربة والمشاركة. وإلى جانبها أدوات تعتمد على مبدأ الهامش الرِّبحي، كالبيوع والإجارة، وأدوات لا تعتمد على أيِّ ربحٍ، كالقرض الحسن، والمضاربة.

وقد أنشأ القانون البنكي الجديد منتوجات تمويليَّة تهمُّ على وجه الخصوص: المرابحة، المشاركة، المضاربة"، الإجارة، السَّلَم والاستصناع، كما يسمح ذات القانون للبنوك التشاركية بتمويل عملائها بواسطة أي منتوج آخر، والذي تُحدَّد مواصفاته التقنية، وكذا كيفيات تقديمه إلى العملاء بعد الرَّأي بالمطابقة الصادر عن المجلس العلمي الأعلى[38].

مبدئيًا، ومن خلال خصائص هذه المنتجات، يتبيَّنُ لنا إمكانية ملاءمتها لحاجيات المقاولات، حيث إنَّها تحمل في طيَّاتها من الخصائص، ما يمكن أن تستجيب به لحاجيات المقاولات الصغرى والمتوسطة، وهو ما يمكن التَّحقُّق منه بالاعتماد على تجارب بعض البنوك الإسلامية في تمويل هذه الأخيرة[39].

الفرع الأول: مدى ملاءمة منتجات المالية التشاركية لحاجيات تمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة.

- **أولًا: صيغة التمويل بالمرابحة ومدى ملاءمتها للمقاولات الصغرى والمتوسطة.**

عرَّف قانون البنوك التشاركية المرابحة في المادة (58)، الفقرة (أ) بأنها: «كل عقد يبيع بموجبه بنك تشاركي، منقولًا أو عقارًا محدَّدًا وفي ملكيته لعميله بتكلفة اقتنائه، مضاف إليها هامش ربح متفق عليهما مسبقًا»[40].

وتكمن أهمِّية هذا العقد (أي: المرابحة) في كونه غير ربويّ، ورغم كون هذه العملية مكلِّفة نسبيًا، إلَّا أنَّها خالية من الربا، ومرونتها، وتغطيتها لمختلف المجالات والقطاعات، فضلًا عن كون البنك ينضبط لنظرية المخاطرة[41]، وقاعدة ((الغُنْم بالغُرْم))[42]، وهو ما ليس موجودًا في الأبناك الرِّبويَّة.

وبذلك يتَّضح أنَّ هذه المعاملة المبنيَّة على المرابحة نوعٌ من بيوع الأمانة[43]؛ التي تتمُّ بين البائع والمشتري، مع الأخذ بعين الاعتبار الثمن الأصلي، وإيضاح الرِّبح المضاف إلى الثمن، على أن يكون البيع حاضرًا...[44]، وهي بذلك تتميَّز بمجموعة مزايا قادرة على التَّغلب على معوّقات تمويل المقاولات موضوع البحث، ونورد بعضها في الآتي:

1- الحدِّ من مشكلة نقص التمويل الكافي والملائم لاحتياجات هذه المقاولات، فالمتعاملون بصيغة المرابحة يتمكنون من الحصول على السلع التي يحتاجونها والتي لا يتوافر ثمنها لديهم وبالمواصفات التي يُحدِّدونها[45].

2- إنَّ هذه الصيغة تمكِّن البنك من استغلال الودائع تحت الطلب أو الحسابات الجارية، باعتبارها قصيرة الأجل وسريعة الطلب من توسيع إمكانيتها التمويلية بواسطة المرابحة، وهو ما يخفف من المخاطر المرتبطة بهذه الصيغة التَّمويلية.

3- تساهم هذه المعاملة في مواجهة صعوبة انتظام التَّدفقات المالية للمقاولات، وذلك لما تتميز به المرابحة من سعة نطاق تمويليٍّ، لا يشمل فقط تمويل الأموال الإنتاجية (عقار، تجهيزات...إلخ)، وإنما أيضًا السلع والخدمات الاستهلاكية التي تحتاجها المقاولة طيلة دورة حياتها.

- **ثانيًا: صيغة التمويل بالإجارة ومدى ملاءمتها للمقاولات الصغرى والمتوسطة.**

الإجارة - كما عرفها قانون البنوك التشاركية - هي: «كل عقد يضع بموجبه بنك تشاركي، عن طريق الإيجار، منقولًا أو عقارًا محددًا وفي ملكية هذا البنك تحت تصرف عميل قصد استعمال مسموح به قانونًا»[46].

وبالنظر إلى مميِّزات هذه الصِّيغة، فإنه يلاحظ مبدئيًا - أنها قادرةٌ على الحدِّ من مجموعة من المعوِّقات التَّمويلية للمنشآت الصغيرة، وذلك مثل:

أ- التَّغلُّب على مشكلة الضمانات التي تفتقر إليها المقاولات الصغرى والمتوسطة.

تَحُدُّ صيغة الإجارة من مخاطر الائتمان المتعلقة بعدم إمكانية تحصيل الأقساط، وذلك لاقتران البيع بصيغة التأجير، فقانونًوشرعً ا تظل ملكية العين المستأجرة في يد المؤجِّر، ومن تم إذا توقَّف الزَّبون عن السَّداد أو أفلس يستردُّ المؤَجِّرُ العين المؤجَّرة.

ويُعدُّ تملُّك البنك التَّشاركي للوحدة الإنتاجية أحد أهمِّ أشكال الضَّمانات، وهو ما يُسهم في التَّغلب على أهمِّ معوِّقات المقاولات التي لا يتوافر لديها ضمانات[47].

ب- سدُّ الحاجيات التمويلية لدورة الاستغلال الخاصة بالمقاولات الصغرى والمتوسطة.

يتُيح عقد الإجارة للمقاولة تخصيص الأموال المتاحة لديها في تمويل دورة استغلالها خلال مدة تكون عموما أطول من تلك التي تسمح بها طرق التمويل الأخرى. وهو بذلك يلبي حاجات أصحاب المقاولات الصغرى والمتوسطة غير الراغبين في ولوج التمويل البنكي التقليدي، إما لرغبتهم في الحصول على تمويل لأطول أجل، مع تقسيطه حسب توقعاتهم الربحية أو لعدم قدرتهم الحصول على هذا التَّمويل[48].

- **ثالثًا: صيغة التَّمويل بالمشاركة ومدى ملاءمتها للمُقاولات الصُّغرى والمتوسِّطة:**

حسب مقتضيات القانون الجديد للبنوك التشاركية، فإنَّ عقد المشاركة هو: « كلُّ عقدٍ يكون الغرض منه مشاركةُ بنك تشاركيٍّ في مشروعٍ قصد تحقيقِ ربحٍ»[49].

ويشارك الأطراف في تحمُّل الخسائر في حدود مساهمتهم، وفي الأرباح حسب نِسَبٍ محدَّدةٍ مسبَقًا بينهم. وقد تكتسي المشاركة أحد الشَّكلين التاليين:

- الأول: المشاركة الثابتة[50]: يبقى الأطراف شُركاء إلى حين انقضاء العقد الرابط بينهم.وقد بُحثت هذه المعاملة في العديد من المؤتمرات، ومنها مؤتمر المصرف الإسلامي الأول بدبي، الذي حضره تسعة وخمسون عالًما في تخصُّصات مختلفة، في الفترة 23 - 25 جمادى الآخرة 1399هـ الموافق: 22- 24 مايو 1979م وقد أجمعوا أن هذه الشركة تُقرُّها الشريعة الإسلامية بإلزام َوفقًا لأحكام الفقه المالكي، وديانة طبقًا لأحكام المذاهب الأخرى... وذلك بضوابط محدّدة، منها: إذا ما كان نشاطها حلالًا،ها يُ رزق منها من ربح يُ وزَّع بين الشريكين أو الشركاء بنسبة رأس مال كل منهم، وأن تكون الخسارة بالتساوي، ونحوها من الضَّوابط التي قرَّروها في الموضوع[51].

- الثاني: المشاركة المتناقصة[52]:ينسحب البنك تدريجيً ا من المشروع َوفْقَ بنود العقد[53].

والذي يظهر من خلال الاطلاع على هذه الصيغة، أنها تُبرز فكرة أن البنك التشاركي ليس مجرد مموِّل، ولكنه مشارك للمتعاملين معه، وأن العلاقة التي تربطه بهم هي علاقة شريك بشريكه وليست علاقة دائن بمدين. وتتمتع هذه الصيغة بالمرونة التي تظهر في إمكانية تمويلها لأيِّ منشأة، سواء كانت صغيرة أو كبيرة، لا سيما المشاركة المتناقصة حيث تُمكِّن الشَّريك من تملُّك الُمنشأة بعد الانسحاب التَّدريجي للبنك.

إنَّ طُرقَ تسيير مجموعة من المقاولات تجعلها بعيدة عن كسب ثقة البنك، بينما هذا النوع من التَّمويل يقوم على أساس خلق علاقة بين الطرفين طويلة الأمد، يلعب فيها البنك دوًرا فعالًا في تسيير المشروع، كما أنَّه يبقى وسيلة لتمويل طويل

الأمد للمقاولات الصغرى والمتوسطة (كتمويل تحتاج إليه لتأسيس أو رفع رأس المال، وأيضًا اقتناء وتجديد التجهيزات)، وهو ما يجعل صيغةالمشاركة العقود طلبً ا من طرف المقاولين الرَّاغبين في تأسيس مقاولات صغرى ومتوسطة (شركات ذات المسؤولية المحدودة، شركات تضامن)[54].

- **رابعًا: صيغة التَّمويل بالمضاربة ومدى ملاءمتها للمقاولات الصغرى والمتوسطة.**

عرَّف قانون البنوك التشاركية عقد المضاربة بأنه: «كل عقد يربط بين بنك أو عدة بنوك تشاركية (ربُّ المال) تقدم بموجبه رأس المال نقدا أو عينا أو هما معا، ومقاول أو عدة مقاولين (مضارب) يقدمون عملهم قصد إنجاز مشروع معين. ويتحمل المقاول أو المقاولون المسؤولية الكاملة في تدبير المشروع. يتم اقتسام الأرباح المحققة باتفاق بين الأطراف ويتحمل رب المال وحده الخسائر إلا في حالات الإهمال، أو سوء التدبير، أو الغش، أو مخالفة شروط العقد من طرف المضارب»[55].

إنَّ هذه الصيغة هي شكلٌ من أشكال إقامة وتنظيم المشروعات الاستثمارية، بحيث يقوم فيها المضارب بالإدارة، بينما يؤمن البنك التشاركي الموارد المالية والمادية اللازمة لإقامة المشروع، وتوزع الأرباح بين البنك ورب العمل بنسبة، متَّفق عليها، وإذا حدثت خسارة فإن البنك يتحمَّلها في حالة عدم تقصير المضارب وعدم إخلاله بشروط المضاربة المتفق عليها.

وبالتالي، فإنَّ هذه الصيغة بميزاتها العديدة تكون قادرة على مواجهة معوقات التمويل التقليدي للمقاولات الصغيرة والمتوسطة ويتجلى ذلك من خلال ما يلي:

1- الحدُّ من مشكلة الضمانات، حيث إنَّ هذه الأخيرة هنا ليست ضمانات عينية أو شخصية، بقدر ما هي ترتبط أكثر بالمنتج والسوق وشخصية المقاول، والتي يتوجَّبُ الحرص على مراعاتها.

2- التغلُّب على مشكلة نقص التمويل الكافي للمقاولة. فأسلوب المضاربة يتعدى كونه شراكة مالية بين الطرفين، ذلك أنه يشكل في الواقع، شراكة فعلية تساهم في تأهيل وارتقاء هذه المقاولات، تتحقق من خلال المزج بين المال والخبرة، حيث يمكن للطرفين أن ينجحا معً ا أو يخسران معً ا، وذلك وفق قاعدة (الغنم بالغرم)، وهذا ما يجعل البنك حريصًا على اختيار المقاولة المضاربة، كما يجعل هذه الأخيرة حريصة على تحقيق الربح مقابل ما تبذله من مجهودات، ثم إن الطبيعة الاستثمارية التي تتَّسُم بها العلاقة الرابطة بين الطرفين تجعل هذه الأخيرة بعيدة كل البعد عن علاقة الدائن بالمدين، كما هو الحال في البنوك التقليدية، وما يترتب على ذلك من نتائج تسلهم في التَّغلُّب على المعيقات التمويلية للمقاولات الصغرى والمتوسِّطة[56].

- **خامسًا: صيغة التَّمويل بالسَّلَم ومدى ملاءمتها للمقاولات الصغرى والمتوسطة.**

عرَّف القانون البنكي السَّلَم بأنَّه: «كل عقد بمقتضاه يعجل أحد المتعاقدين، البنك التشاركي أو العميل، مبلغا محددا للمتعاقد الآخر الذي يلتزم من جانبه بتسليم مقدار معين من بضاعة مضبوطة بصفات محددة في أجل»[57].

وبناء على التعريف، فإن السَّلَـم عقد من عقود الاستثمار، يتم بموجبه الشراء المسبق لإنتاج المؤسسة أو للمحصول الزراعي المتوقع مقابل حصول المقاولة البائعة على التمويل المسبق الذي بواسطته يقوم بنشاطها الإنتاجي أو التجاري. ويظهر أن هذه الصيغة تلائم بصفة أكثر المشروعات الزراعية لصغار الفلاحين، وكذا تمويل الحرفيين والصناعات الصغيرة[58].

ويمكن أن تلعب هذه الصيغة بمميزاتها هاته، دورًا كبيرًا في توفير السيولة النقدية لهذه المنشآت، عن طريق شراء البنك إنتاج المقاولة بعقد السَّلَـم الأصلي (دفعٌ نقديٌّ واستلام مؤجَّل)، أو عقد اتفاقيات مع الشركات التي تستخدم إنتاج المقاولات الصغيرة كمكونات لمنتجها النهائي وبيعها لهم عن طريق عقد السَّلَـم الموازي أو الاتفاق مع بعض عملائه (الموزعين)على بيعهم المنتجات النهائية للمقاولات إما سلَمًا موازيًا أو مرابحة. وهو ما يبرز الدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه هذه الصيغة في تمويل رأس المال العامل لهذه المقاولات[59].

- **سادسًا: صيغة التَّمويل بالاستصناع ومدى ملاءمتها للمقاولات الصُّغرى والمتوسطة.**

عرَّف قانون البنوك التشاركية "الاستصناع" بكونه: «كل عقد يشتري به مما يصنع يلتزم بموجبه أحد المتعاقدين، البنك التشاركي أو العميل، بتسليم مصنوع بمواد من عنده، بأوصاف معينة يتفق عليها وبثمن محدد يدفع من طرف المستصنع حسب الكيفية المتفق عليها بين الطرفين».

ويمكن تمويل المقاولات بهذه الصيغة، من خلال صورتين:

- الأولى: يقوم بمقتضاها البنك بالتعاون مع الجهات المعنية بالمقاولات الصغرى والمتوسطة، بدراسة للأسواق المحلية والخارجية لتحديد السلع التي يكثر رواجها والأكثر ملاءمة لأذواق المستهلكين ومتطلباتهم، وكذا البحث عن إيجاد سلع جديدة أو سلع موجودة مع إدخال تحسينات علها والترويج لها لجذب المستثمرين وتمويلهم من خلال عقد الاستصناع يقضي بإسناد البنك تصنيع هذه السلع إلى العديد من المقاولات الصغرى والمتوسطة.

- أما الثانية: فيقوم بمقتضاها البنك باستصناع السلعة عن طريق إحدى المقاولات ثم تأجيرها تأجيرًاتمويليًا لمنشآت صغيرة[60].

إنَّ التمويلَ بصيغة الاستصناع له من المزايا ما يجعله قادرًا على مدِّ المشروعات بالأموال اللازمة قصيرة، متوسطة أو طويلة المدىمغطِّيًا بذلك كافة الدورات الإنتاجيَّة للمقاولة، أضف إلى ذلك تخليص أصحابها من معظم المشاكل التنظيميَّة والثقافيَّة والتسويقية دون التعرض لمخاطر الديون وفوائدها ومشاكلها القانونية والاقتصادية، كما تظهر أهمِّية هذه الصِّيغة التَّمويلية في الدَّور الذي يمكن أن تلعبه في خلق وحدات جديدة.

وبناء على ما سبق، يتَّضح أنَّ التمويل التشاركي(طريًا)، يظل تمويلًا متلائمًا مع الحاجيات التَّمويلية لنسيج المقاولات الصغرى والمتوسطة ببلادنا، سواءٌ عبر منتجات التمويل بهامش ربحي، أو منتجات التمويل بالمشاركة، ويمكن لهذه الصِّيَغ أن تُحقِّقَ الآتي:

1-يمكن أن تلعب دورًا أساسيًا في حلّ مشكل ضعف رأس المال العامل الذي تعاني منه هذه المقاولات مقارنة مع المنشآت الكبرى، مما ينجم عنه نقص دائم في السيولة الناجم عن هشاشة بنيتها المالية.

2- أن تعالج مشكل الاستدانة الزائدة، الناجمة عن ضعف أموالها الذاتية، والتي تخلق تكاليف مالية مهمة تتحملها المقاولة وتخلخل توازنها المالي. بينما هذه المنتجات لا تقوم على فوائد ثابتة، وإنما تقوم على مبدأ توزيع الأرباح والخسارات.

3- أن تسهم في حل مشكل الضمانات كمعيق أساسي للمقاولات الصغيرة للولوج إلى التمويل الكافي، باعتبار أن خصائصها لا تستلزم الضمانات التقليدية المعمول بها.

4- أن تخرج هذه المقاولات من مأزق توزيع الموارد التمويلية المتاحة، على أصحاب الملاءة المالية فقط.

ونأتي هنا للتَّحقق من هذه الفرضيات، انطلاقًا من حقيقة وواقع تطبيق هذه المنتجات، اعتمادًا على تجارب بعض البنوك الإسلامية، وكذا اعتمادًا على دراسات ميدانية قام بها بعض الباحثين والمهتمين في مجال التمويل التشاركي ببلادنا.

الفرع الثاني: واقع استجابة التمويل التشاركي لحاجيات المقاولات الصغرى والمتوسطة.

من بين آثار ضعف الأموال الذاتية للمقاولات الصغرى والمتوسطة، عدم قدرتها على تمويل رأس المال الثابت.

هكذا، فصعوبة التجاء هذه المقاولات للسوق المالية - من جهة-، وكذا صعوبة حصولها على الأشكال التمويلية البنكية التقليدية (حيث تظل إما عاجزة عن تمويل رأس المال الثابت بالكامل، أو واقعة في شباك مديونية قد لا تستطيع الوفاء بها....) من جهة أخرى يكشف عن أهمية عمليات التأجير أو عمليات المشاركة المتناقصة، وأيضًا المرابحة.

فمن الجهة العملية الخاصة بتمويل المشاريع خصوصًا الصغرى والمتوسطة: نجد أن المرابحة قد تمكنت من خدمة الآلاف من أصحاب هذه المشاريع الذين استطاعوا عن طريقها الحصول على تمويل يرتبط بنشاطهم الإنتاجي مباشرة، وبشروط أفضل مئات المرات، بل لا تقارن بشروط التمويل التَّقليديِّ[61].

بالنسبة للإجارة: فقد أثبتت التجربة مرونتها - وإن كانت نسبيَّةً-، وقدرتها على الاستجابة لحاجيات المشروعات الصغرى والمتوسطة، هذا بالرغم من ارتفاع تكلفتها.

نأتي الآن إلى ما يمكن أن تقدِّمه هذه المنتجات من حلولٍ بشأن مشكل الضمانات، وكما يُلاَحظ أنه بدراستنا لهذا الجانب تمَّ التَّحقُّق من باقي الفرضيات المقدَّمة.

معلوم أن قضية الضمان ترتبط بعملية التوظيف وطبيعة المخاطر التي يحتمل التعرض لها. فطبيعة المخاطر التي يتعرض لها البنك في حالة التمويل بواسطة القروض التقليدية، تختلف عن تلك التي يتعرض لها في حالة التمويل بالمنتجات البديلة المذكورة.

إنَّ المخاطر التي تواجه البنك في الحالة الأولى، هي مخاطر عدم الالتزام بالتسديد، وبالتالي يجب توفير الضمانات اللازمة. إن نوعية الضمان يجب أن تكفل له استرداد حقوقه (ضمانات عينية وشخصية). فالعلاقة هنا بين الطرفين (المقاولة والبنك)، علاقة دائن بمدين. بالمقابل، نجد طبيعتها في ظل التمويل التشاركي، علاقة مشاركة في الربح

والخسارة (خصوصا في ظل عقد المشاركة)، وفي ضوء ذلك، لا ترجع المخاطر هنا فقط، لاحتمالات عدم التزام العميل بالتَّسديد، وإنما ترتبط أيضا بنوعية العملية الاستثمارية.

فأوَّلهاته المخاطر التي يمكن أن يتعرَّض لها البنك في هذا الصدد، تأتي من قبل العميل المستثمر طالب التّمويل. حيث يمثّل عنصرًا أساسيًا لنجاح أو فشل العملية الاستثمارية، إذ يرجع بعضها إلى عدم كفاءته الفنّية والإدارية، بينما يرجع البعض الآخر إلى عدم أمانته ومحاولة تزويره الوثائق. ومن تمَّ فطبيعة الضَّمانات التي يجب توافرها هنا، يلزم أن تكون ملائمة لطبيعة المخاطر[62].

ويتَّضح مما سبق أن الضمانات اللازمة لمواجهة هذا النوع من المخاطر تتركز حول نوعين: ضمانات أساسية تتمثل في توافر الكفاءة الأخلاقية والعملية في الزبون، وضمانات تكميلية تتمثل في الضمانات الشخصية والضمانات الحقيقية.

فهذا هو الإطار النظري للضمان المفترض العمل به في ظل هذا النوع من التمويل، وهو ما من شأنه حلُّ إشكالين، وهما:

1- إشكال اعتماد تقنيات اختيار الملفات المستفيدة من التمويل على أساس معيار الملاءة المالية، دون الأخذ بعين الاعتبار قدرة المشروع على تدبير مسلسل التمويل في اتجاه خلق القيم والاستثمارات.

2- حلُّ إشكال عدم توفر المقاولات الصغرى والمتوسطة على الضمانات الكافية، خصوصًا في الشِّقِّ المتعلِّق بالضمانات الحقيقية. لكن باطِّلاعنا على تجارب مجموعة من البنوك الإسلامية في استخدام هذه الصيغ التمويلية، لاحظنا ما يلي:

في ظل عدم توافر عناصر الضَّمان الملائمة لطبيعة هذه المنتجات البديلة (عدم توافر النَّوعية الملائمة من المتعاملين لطبيعة هذه التَّمويلات، بصرف النَّظر عن كونه راجعٌ إلى واقع طبيعة البيئة، قصور أجهزة استعلام هذه البنوك حول الزبناء، قصور أجهزتها في دراسة وتقييم واختيار تنفيذ العمليات الاستثمارية)[63]، أدَّت في النهاية إلى انحراف في التَّطبيق العمليِّ عن الإطار النَّظريِّ الصَّحيح المفترض له والذي ترتَّبت عنه آثارٌ، ويجدر بنا أن نذكر أهمِّها فيما يلي:

1- الاعتماد على الضَّمانات التَّقليدية بصورة أساسيَّة.

2- تفضيل المرابحة والبيع الآجل، كصيغ تقترب من أساليب التمويل التقليدية في تنفيذها على المشاركة[64]، حيث يحصل البنك على ربح مقطوع محدد مسبقًا، ويتحمل الزبون بمفرده مخاطر وخسائر العملية تقريبا. ويتضح أن أسلوب المرابحة قد استحوذ على نصيب الأسد[65]، من جملة استثمارات هذه البنوك. بينما لم تحصل المشاركة إلا على نسب قليلة جدًّا. فبتقييم مجموعة من تجارب البنوك الإسلامية في مجال تمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة، يلاحظ اعتمادها على عقد المرابحة فقط في أسلوب التمويل، دون عقد المشاركة والمضاربة، بنسب تصل إلى أزيد من النصف[66].

3- تحوّل هذه المصارف عن تمويل غير القادرين على دفع الضمانات وأصحاب الصناعات الصغرى، إلى تمويل أرباب الأموال القادرين على تقديم الضمانات، خصوصًا ذوي المشاريع الكبرى[67].

وعلى سبيل المثال، نشير إلى تجربة "البنك الإسلامي الأردني"، وتجربة "بنك البركة الجزائري"، حيث يلاحظ تشدُّد البنكين المذكورين في مطالبة هذه المنشآت بضمانات حقيقية، قد تصل إلى (120 في المائة) من قيمة التمويل[68].

4- التَّركيز على العمليات الاستثمارية ذات الأجل القصير، عوض الاستثمارات طويلة الأجل، مع ما ينجم عن ذلك من انعكاس على محدودية استفادة المقاولات من تمويل استثماراتها؛ مما يوضِّح سقوط هذه المنتجات أيضا، في الاعتماد على التمويل قصير الأجل، وهو ما لا يتلاءم مع حاجيات تنمية المقاولات الصغرى والمتوسطة، التي تستوجب سياسة تمويلية قائمة على موارد طويلة الأمد، من شأنها الإسهام في خلق استقرار لبنيتها المالية.

من هنا يتَّضح أن مختلف الإشكالات المساهمة في بلورة إشكالية ولوج المقاولات الصغرى والمتوسطة إلى التمويل البنكي التقليدي تبقى واردة، أيضًا، في ظل التمويل بواسطة المنتجات البديلة "الإسلامية". صحيح أن صيغ التمويل البديلة هاته يمكن أن تساهم في تجاوز إشكال الأموال الذاتية الذي تعاني منه المقاولة الصغرى والمتوسطة (عبر عقد المشاركة)، وسد حاجياتها التمويلية الخاصة برأسمالها الثابت (عقد الإجارة وعقد المشاركة المتناقصة)، ورأسمالها العامل (عقد المرابحة)، لكن إشكال أهمِّية الضمانات لمواجهة مخاطر التمويل والتصدي لإشكال "عدم تناسب المعلومات "، وعدم كفاءة المتعاملين، مع ماله من انعكاس على إمكانات استفادة هذه المقاولات من هذه الصيغ، غلبة التمويل قصير الأجل من جهة، وارتفاع تكلفته من جهة أخرى، كل هذا يبقى حاضرًا أيضًا في ظل اعتماد صيغ المالية التَّشاركية.

المطلب الثاني: تحدِّيات البنوك التَّشاركية في مواجهة انتظارات المقاولات الصغرى والمتوسطة

مقابل الصعوبات والعقبات التي يقدّمها التمويل البنكي التقليدي، فإن المقاولات الصغرى والمتوسطة تبدي اهتماما واسعا بخصوص المنتجات التشاركية، بالرغم من فشل تجربة المنتجات البديلة[69].

وهذا ما كشفت عه مجموعة من الدراسات الميدانية، التي بحثت على أرض الواقع انتظارات وتطلُّعات هذه المقاولات من عملية ولوج البنوك التشاركية للسُّوق البنكية المغربية. وقبل الانتقال إلى رصد جانب من التَّحديات التي يجب على البنوك التشاركية رفعها لربح رهان الإسهام في تنمية المقاولات موضوع البحث، نبيِّن أوَّلًا أبرزها بإيجازٍ.

الفرع الأول: انتظارات المقاولات الصغرى والمتوسطة من ولوج البنوك التشاركية للسوق البنكية ببلادنا:

اعتمادًا على معطيات الدراستين الميدانيتين اللتين همَّتا رصد انتظارات المقاولات الصغرى والمتوسطة من التَّمويل التَّشاركي ببلادنا، خرجنا بهذه الخلاصة المركَّزة والمبيَّنة بالأرقام في الجدول التالي:

انتظارات المقاولات الصغرى والمتوسطة	الدِّراسة رقم (1)[70]			الدراسة رقم (2)[71]		
تخفيض كلفة التمويل	٪ 96			٪ 57,6		
أنواع التمويلات المرغوب فيها	مرابحة	مشاركة	مضاربة	مرابحة	مشاركة	مضاربة
	.....	.....	٪ 83	.....	٪ 56	٪ 31
تركيب بياني موجز من إعداد الباحثَين؛ اعتمادًا على معطيات ونتائج الدِّراستين الميدانيتين						

من خلال قراءة فاحصة لمعطيات هـاتين الدِّراستين، يقف الباحث على جُملةٍ من الصُّعوبات التي لا زالت تتخبَّط فيها المقاولة الصغيرة والمتوسِّطة، في المقابل هناك طموحات وتطلُّعات تودُّ المقاولةٍ المعنيَّة تحقيقها، ويمكن رصد بعضها - بناءً على المعطيات المتوفّرة- في الآتي:

1- إنَّ رغبةَ المقاولات الصُّغرى والمتوسِّطة في التَّسريع بالعمل بالمنتجات التَّشاركية ليس مرتبطًا فقط بالجانب العقائدي (الشَّرعي)، ولكنه مرتبط أيضًا بالرَّغبة في الحصول على تمويلٍ بتكلفة مناسبة، والتي يمكن أن تفرزها المنافسة المتوقَّع خلقها من خلال التَّعدُّد المرتقب للمتدخلين في السوق البنكية المغربية (بنوك إسلامية - خليجية، نوافذ إسلامية مغربية، البنوك التِّجارية...).

ولعلَّ البحث عن تكلفة منخفضة لهذه الصِّيَغ التَّمويلية، يُفسِّر حجم الصُّعوبات التَّمويلية التي تعاني منها مقاولاتنا والمرتبطة أساسًا - كما سبقت الإشارة- بارتفاع التَّكلُفة النَّاجم عن ارتفاع نسب الفائدة، وكذا الطَّابع التَّعجيزي للضَّمانات المُطالَب بها من طرف البنوك التَّقليدية.

2- تُفضِّلُ المقاولات الاستفادة من التَّمويل بواسطة المشاركة والمضاربة اللتان تأتيان في المرتبة الأولى وتأتي بعدها المرابحة والإجارة في المرتبة الموالية، وهو ما ينمُّ عن رغبة المقاولات الصغرى والمتوسطة في تمويل تحل فيه المشاركة محل الضمانات وفوائد الائتمان المكلفة. وهو ما يجعل البنوك التشاركية مدعوة لتقديم تمويل تشاركي قائم بالدرجة الأولى على تقاسم الأرباح، تقوم فيه بدور الشريك المستثمروأيضًا المستشار المالي والإداري الذي يَسهرُ على مُواكبة المشروع في مختلف مراحله.

وبناء على ما سبق، يتَّضح أن هذه الطّموحات هي أهمّ ما تنتظره المقاولات الصغرى والمتوسطة ببلادنا من البنوك التَّشاركية لتحقيقها.. فما هي التَّحديات التي يجب أن ترفعها - أوَّلًا- للاستجابة لها؟

الفرع الثاني: التَّحدِّيات الواقعيَّة للبنوك التَّشاركية:

أ- ضرورة تغليب الدور التَّشاركي للبنوك الإسلاميَّة على دور الوساطة:

إنَّ أهمَّ تحدٍّ يجب رفعه من طرف البنوك التشاركية بالمغرب، هو الابتعاد عن "تقليد" البنوك التقليدية التجارية في كيفية تعاملها مع المقاولات الصغرى والمتوسطة، من خلال رفضها تحمل المخاطر، والبحث الدائم عن "الأمان"، فيما يخص توظيف أموالها.

إنَّ هذه البنوك يجب أن تركز على دورها التشاركي، والتأسيس لعلاقة قوامها الثقة وتبادل المعلومات بين كلا الطرفين، والتي تعد أهم عوامل الحد من تقييد الائتمان الذي تعاني منه هذه الشريحة من المقاولات، إلى جانب التقليص من تكلفة التمويل. ومن أجل أن تكون هناك ثقة وتبادل المعلومات، يجب أن ينظر إلى البنك كشريك، يعتمد على فهم مشخص لزبونه، وليس على إجراءات ذات طابع عام.

إنَّ التعاونَ بين هذا الأخير وبين المقاولة، يمكن من مصاحبتها خلال جميع مراحل حياتها، من خلال تمويل إقلاعها عبر قروض طويلة الأجل، وتوجيهها نحو أهم القرارات التي يمكن أن تتخذها على مستوى سياستها المالية وخطّتها

(استراتيجيتها) الشُّمولية (نظرًا لأن البنك يتوفَّر على معلومات مهمة حول القطاع الذي تنشط فيه)، إعلامها بالمساعدات المالية المتوفرة وباقي الامتيازات الممنوحة من طرف الدولة، مدها بقروض لتمويل استغلالها، مساعدتها على حل المشاكل المالية (استشارة، إعادة جدولة الديون، خفض أسعار الفائدة، إسقاط من الديون...)، كل هذا من شأنه التَّصدِّي لمجموعة من الأسباب التي تتحكم في ضعف ولوج المقاولات الصغرى والمتوسطة إلى التمويل البنكي، ويبقى أبرزها مشكل غلبة المديونية قصيرة الأجل "عدم تناسب المعلومات"، ضعف الوضع التفاوضي لهذه المقاولات...

إنَّ إنجاح تجربة البنوك التشاركية، يبقى رهينً ا - في نظرنا -أيضًا بالعناية بتكوين موظَّفي البنوك خاصة فيما يتعلَّقُ بالجانب الشَّرعي، وأيضًا الاهتمام بالتَّكوين المستمرِّ لهؤلاء لمواكبة كل النوازل والمستجدَّات في المجال المالي/الاقتصادي.

ب- الاهتمام بتأهيل الموارد البشرية للبنوك الإسلاميَّة:

يعتبر التَّوقُّر على الكفاءات للبشرية المؤهلة، تحدِّيً ا كبيرًا أمام قطاع التَّمويل التَّشاركي عمومًا، فصيغ هذا الأخير تحتاج في تطبيقها إلى نوعية خاصة من العاملين، لدرجة تجعل توافر هذه النوعية عقبة رئيسة تَحُول دون إمكانية تطبيقها؛ وذلك لأن أنظمة عمل هالصِّيغ يُمثِّلبنُاء ً فكريً ا خاصًّا مصدره التَّشريع الإسلامي في ارتباطه بالعقيدة والمعاملات والفقه الإسلامي في ارتباطه بالأحوال والمستجدّات، كما أنَّ آليات العمل بها، تختلف عن آليات العمل في الأنظمة التي تعتمد سعر الفائدة منطلقًا أساسيً ا في معاملاتها، الأمْر الذي يستدعي ضرورة توافر كفاءات مُؤهَّلة تُحيط بالقواعد والضَّوابط الشَّرعية الكلِّية التي تَحكُم عمل هذه الصِّيغ المعاملاتية المعاصرة[72]، مع الحرص على التكوين المستمر لها - كما ذكرنا- ؛ لأن هناك دائمًا مستجدَّات عربية وعالمية تنزل بالمكلّفين بين الفية والأخرى؛ مما يستدعي بحثً ا متواصلًا واجتهادًا مستنيرًا بروح العصر يُواكبُها.

خاتمة: من خلال معالجتنا لهذا الموضوع المعاصر، خلصنا إلى مجموعة من النتائج، ومن أهمها ما يلي:

1- تتحكم مجموعة من العوامل في إفراز إشكالية تمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة، أبرزها إشكال ضعف المعلومات والتواصل بين الطرفين، إشكال المبالغة في طلب الضمانات من طرف البنوك، إشكال ارتفاع تكلفة التمويل البنكي الموجه للمقاولات الصغرى والمتوسطة... فرغم مجيء الإصلاحات بالشروط والآليات التمويلية اللازمة لتقوية القدرات المالية لهذه الأخيرة، وإعدادها لمواجهة تحديات الانفتاح المتزايد للاقتصاد المغربي، فإنه لم يستطع التأثير على سلوك الطرفين في اتجاه نسج علاقة تشاركية تخدم مصلحة كليهما.

من هنا تظهر الأهمِّية التي يمكن أن تلعبها البنوك التَّشاركية على مستوى المساهمة في علاج إشكالية التَّمويل هاته.

2- إلزامية تغليب البنوك التَّشاركية عند اعتمادها بالمغرب للمقاربة التَّشاركية في تعاملاتها التَّمويلية؛ لتجاوز سلبيات الإصلاحات السَّابقة، والتأسيس لظروف ائتمانية جديدة، يتحول من خلالها الاهتمام من إدارة الإقراض إلى إدارة

الاستثمار، ومن التَّركيز على الضَّمانات - بمختلف أنواعها - إلى التَّركيز على البحث عن الجدوى الاقتصادية، ومن منح الائتمان للحصول على فائدة إلى تحفيز الادِّخار والاستثمار.

3-اعتمادُ المقاربة التَّشاركية من لدن البنوك الإسلامية، يظلُّ رهينًا برفع مجموعة من المعيقات التي ستمسُّ - بدون شك - مجال المنافسة المشروعة المفترضة بينها وبين البنوك التِّجارية عبر إعادة النَّظر في السياسة النقدية.

ويمكن أن نأخذ هنا - على سبيل المثال - آلية سعر الخصم أو سعر الفائدة الذي يعتمده البنك المركزي في عملية مدِّ البنوك بالسُّيولة، والتي ستجد فيه البنوك التشاركية نفسها غير مستفيدة من هذه الآلية، لاعتماد هذا الإقراض على الفائدة، وستكون بذلك مجبرة على الاحتفاظ بمعامل سيولة مرتفعة، الأمر الذي ينعكس على قدرتها الاستثمارية بطبيعة الحال، وهو ما يستلزم معالجة هذا الإشكال القانوني، وذلك بالسعي لاستحداث أسلوبٍ يتوافق مع العمل البنكي الإسلامي، حتى يصبح البنك المركزي ملاذًا آمنًا - أيضًا- لهذه البنوك.

5- أبانت مجموعة من الدِّراسا ت التي همَّت النُّظُم المالية، أنَّ صعوبات الولوج للائتمان ترتبط في جُزءٍكبيرٍ منها بعدم توافر معلوماتٍ صادقةٍ وحديثةٍ حول الوضعية المالية للمَدينين، وحول مستوى استدانتهم، وهو ما يدفع بالبنوك إلى مزيدٍ منالحذر وإلى تقييد الائتمان، وهو مشكلٌ يُعاني منه التَّمويل البنكي الإسلامي عمومًا.ومن تمَّ يُعدُّ تحسين الإعلام المالي حول المقاولات المغربية، أحد التَّدابير المهمَّة والجوهريَّة من أجل تأسيس محيطٍ ملائمٍ لتمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة، ونُثمِّن - هنا - مجهودات بنك المغرب بخصوص إنشاء مرصد حول المقاولات الصغرى والمتوسطة، بشراكة مع الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولات الصغرى والمتوسطة، والذي يهدف إلى بلورة مؤشِّراتٍ ذات طبيعة نوعية، تتعلق بشروط ولوج هذه المقاولات للتَّمويلات البنكية، وكذا آليات للملاكبة؛ مما يُفضي إلى بلورة رؤيةٍ شاملةٍ ومشتركةٍ على الصَّعيد الوطني حول إشكاليَّة تمويل هذه المقاولات.

الهوامش والمراجع:

1- تمَّت هذه الإحصائية بناءًعلى معطيات رسميَّة من وزارة التجارة والصناعة المغربية.

2- بالإضافة إلى الصُّعوبات الماليَّة، تعاني المقاولات الصغرى والمتوسطة بالمغرب من مجموعة من الإكراهات الحقيقيَّة مثل: إكراه الولوج إلى العقار، ضعف مستوى تعليم وتكوين اليد العاملة، وضعف بنيتها التنظيمية، المنافسة غير المشروعة للقطاع غير المهيكل، العوائق الجبائية والعوائق الإدارية.

3-صدر النصُّ القانونيُّ المنظِّم لعمل هذه البنوك التَّشاركية، بناءً على ظهير شريف رقم 1.14.193، صادر في فاتح ربيع الأول 1436 (24 ديسمبر2014)، بتنفيذ القانون رقم 103.12 المتعلِّق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها. انظر: الجريدة الرسمية عدد 6328، فاتح ربيع الآخر 1436 (22 يناير 2015).

4- قلنا: "بمفهومها الشُّمولي"؛ لأننا نُميِّز داخل المقاولات الصغرى والمتوسطة بين صنف الصناعات الصغرى والمتوسطة، وصنفٍ آخر مشكلٍ من الأنشطة الحرة، مثل: المدارس الحرة، المصحات، ونحوها.

5- بالإضافة إلى البنوك كمصدر رسميٍّ لتمويل هذه المقاولات، هناك مصادر تمويل غير رسمية، كالاقتراض من الأهل والأصدقاء، والمرابين ومداينو الرهون...، ومصادر تمويل شبه الرسمية، كالمؤسسات المالية التعاونية...

6- مكنت مراجعة القانون البنكي في سنة**1993**، من تدعيم التَّوجُّه نحو تحرير النَّشاط البنكي، من خلال استحداث أدوات مالية جديدة، سواء في مجال تعبئة الموارد أو فيما يتعلَّق بطرق التمويل.

7- ظهير شريف رقم **147 .93. 1**، صادر في **15** من محرم **1414 (6** يوليو **1993)**، معتبر بمثابة قانون يتعلق بنشاط من مؤسسة الائتمان ومراقبتها. انظر: الجريدة الرسمية، عدد **(4210)**، **1993/07/07**، ص **1156.**

8- ظهير شريف رقم **1.05.178** صادر في **15** من محرم **1427 (14** فبراير **2006)** بتنفيذ القانون رقم **34.03** المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها، الجريدة الرسمية، عدد **(5397)**، بتاريخ **2006/02/20**، ص **435.**

9- ظهير شريف رقم **1.14.193** صادر في فاتح ربيع الأول **1436 (24** ديسمبر **2014)** بتنفيذ القانون رقم **103.12** المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها. انظر: الجريدة الرسمية، عدد **(6328)**، بتاريخ فاتح ربيع الآخر **1436(22** يناير **2015).**

10- راجع - إن شئت - في هذا السِّياق: النظام البنكي بالمغرب وإشكالية تمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة، ص **93**، **94.**

11- ***Enquête sur le climat de l'investissement***, Maroc, 2004, p. 32.

12- LOUALI (Hind), "***Evaluation du financement de la PME au Maroc"***, direction de la politique économique général, août 2003, N° 9.

13- انظر تقرير بنك المغرب، بعنوان: "التَّقرير السنوي حول الإشراف البنكي"، السنة المالية **2014**، ص **89**.

14- انظر: رشيدة الخير، النظام البنكي بالمغرب وإشكالية تمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة، مرجع سابق، ص: **157.**

15- من خلال تصريح رسمي لوزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة أحمد رضا الشامي، أنه رغم البرامج الكثيرة التي فُتحت في وجه الشباب من أجل خَلق مقاولات، إلَّا أن نسبتها في المغرب لا تزال جدُّ ضعيفة، حيث لا يتعدَّى المتوسط **(7.52)** شركات لكلِّ عشرة آلاف نسمة، في حين نجد هذه النِّسبة في تونس - مثلًا - تصل إلى **(39)** شركة لنفس العدد، وفي فرنسا **(33.8)** شركة، بينما ترتفع النسبة بدولة إسبانيا، إذ وصلت إلى **(73)** شركة.

انظر: سعيد الطواف، المقاولات الصغرى والمتوسطة.. العديد من الإجراءات لكن النتائج متواضعة، صحيفة المساء، بتاريخ: **2011/11/22**م.

16 - Voir: BENEZHA (Hajar), ***«Emploi: L'échec des programmes d'insertion»***, L'Economiste, édition 4375, du: 09 /10/201**4.**

En ligne: http://www.leconomiste.com/article/960181-emploi-l-echec-des-programmes-d-insertion. (Date d'entrée: 02/05/2019).

17- انظر: النظام البنكي بالمغرب وإشكالية تمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة، مرجع سابق، ص: **165.**

18- قلنا آخر الحصائل؛ لأنه سوف يلاحظ أنَّ هناك اختلافًا في تواريخ الإحصائيات المعتمدة، وهو أمْر راجعٌ إلى التَّباين في تواريخ آخر الحصائل التي استطعنا الحصول عليها. ولكن مع ذلك فليست هناك فروق شاسعة بينها، وهو الأمر الذي لن يؤثِّر كثيرًا على الاستنتاجات التي خرجنا بها من خلال دراستنا لهذه الإحصائيات.

19- من أجل حلّ مشكل تمويل وتأهيل المقاولات الصغرى والمتوسطة، تمَّ خلقُ ما يسمى بـ: "صناديق الضمان"، وكذا "صناديق التمويل المشترك" ، وهي صناديقٌ غرضُها الجوهري: هو تسهيل وُلُوج هذه المقاولات إلى التَّمويل البنكيِّ من خلال ضمان القروض الممنوحة من طرف البنوك (صندوق ضمان قروض تأهيل المقاولات، صندوق هيكلة الديون "استمرار")، أو الاشتراك مع البنك المعني بالأمر في تمويل مقاولة من المقاولات المستجيبة لشروط الاستفادة من هذه الصناديق (الصندوق الوطني لتأهيل المقاولات، صندوق إعادة هيكلة مقاولات قطاع النسيج والألبسة، صندوق تحديث الوحدات الفُندُقية، صندوق إزالة التَّلوُّث الصِّناعي... إلخ).

20- تمَّ سنة **2017**م إطلاق برنامج "التأهيل اللوجيستيكي" للمقاولات الصغرى والمتوسطة، لفائدة حوالي **600** مقاولة صغرى ومتوسطة بغلاف مالي بلغ **63** مليون درهم..

ويندرج هذا البرنامج - الذي بادرت الوكالة المغربية لتنمية "الأنشطة اللوجيستيكية" بإعداده بشراكة مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب - في إطار تفعيل "الاستراتيجية اللوجيستيكية" الوطنية، وخاصة المحور المتعلق بتنمية "فاعلين لوجيستيكيين" ناجعين ومندمجين.. وهو يمتدُّ من الفترة (2017-2021) مع مرحلة تجريبية أولى (2017-2018)، وكما أخبر المسؤولون عنه، أنه يترجم الإرادة المشتركة للفاعلين من القطاعين العام والخاص من أجل جعل "اللوجيستيك" دعامة ورافعة لتحسين القدرة التنافسية العامة للمقاولات المغربية الصغرى والمتوسطة، في محيط دولي يتَّسم بمنافسة اقتصادية كبيرة...

21- بالإضافة إلى "ضمان إكسبريس" الموجَّه إلى تمويل المقاولات الصغيرة جدًّا.

Caisse centrale de garantie , Communiqué Activité CCG, Octobre 2014, 2.419 TPME et 19.160 ménages bénéficiaires de la garantie de la CCG au cours des 10 premiers mois de 2014.

22- جاء ذلك على لسان مديرة الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولات الصغرى والمتوسطة، انظر:

ECHIHABI (Latifa), ***"stratégie nationale de modernisation et compétitivité des entreprises au Maroc"***, Tunis 16 Mai 2006, pp. 4 - 34.

23 - BLUNDEN, Katherine: ***"L'appréciation du risque bancaire"***, La revue Analyse financière (SFAF), n° 54, 3ème trimestre, 1983, p. 45.

24- نظرًا لتخبُّط المقاولة الصغيرة والمتوسطة في جانب التّمويل البنكي، ركّزت الكتابات المعاصرة على الاهتمام بها، ومساندتها، والمضيِّ قُدُمًا في تشجيعها باعتبارها أداة فعّالة تقود قاطرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالبلد. راجع: أبحاث ومناقشات المناظرة الوطنية السادسة للجماعات المحلية، تحت شعار: "تكوين وإعلام المنتخبين"، توصيات وتقرير لجان العمالات والأقاليم، تكوين من: **28** إلى **30** يونيو **1994**م، المملكة المغربية، وزارة الداخلية، المديرية العامة للجماعات المحلية، منشورات مركز التوثيق للجماعات المحلية، ط. الأولى **1994**م، الجزء الثالث، وخطب وندوات صاحب الجلالة الملك محمد السادس، **23** يوليوز **1999- 18** يوليوز **2000**، منشورات وزارة الاتصال، ط. الأولى **2000**م، ص **101** و**249**، والنظام البنكي بالمغرب وإشكالية تمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة، مرجع سابق، ص ص: **190-202**.

25 -Institut de Développement, ***«le financement de la petite entreprise en Afrique»,*** préface de Robert Arzano, l'Harmato (1995); p. 46 - 47.

26- Ibn Abdeljalil (Najib), ***«L'entreprise et son environnement, Recueil des publications»***, Editions Consulting, Casablanca (1999); p. 74.

27- Ibn Abdeljalil, op. cit., p. 74.

28 -MASMOUDI (Hicham), ***«stratégies d'octroi des prêts et analyse de la défaillance des emprunteurs. Application de modèles sur données d'entreprises»***, mémoire de fin d'études pour l'obtention du diplôme d'études supérieures approfondies en économétrie (DESA), UFR «d'économétrie appliquée à la modélisation macro et microéconomique», université Hassan II, Faculté des Sciences Juridiques, Economiques et Sociales de Casablanca - Aïn Chock, Avril 2006.

29- انظر: عائشة الشرقاوي المالقي، **البنوك الإسلامية: التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق**، ص ص: 125 - 126.

30- ABOUCH (M), MAAROUF (A), ***"la banque dans la nouvelle dynamique financière: Une analyse rétrospective du cas Marocain",*** REMALD, N° 65, Novembre, Décembre, 2005, p.101.

- Séminaire sur «***Les modes de financement des PME/PMI***» organisé par l'association Marocaine d'appui à la promotion de la petite entreprise, avec le concours de la fondation Frederich Ebert, 25 novembre 1994, in ***«La banque dans la nouvelle dynamique financière…»***, op. cit., p. 102.

31- يفيد نفس التقرير بأن متوسط قيمة الضمان يقارب (250٪) من متوسط قيمة القرض الذي تم الحصول عليه، وهو أيضًا من أعلى المتوسِّطات الحسابية بعد جمهورية جورجيا وغالبًا ما يتمُّ تفسير ذلك بصعوبة، وكذا طول مسطرة تحقيق الضمانات البنكية.

32- على الرغم بما يقوم به صندوق الضمان المركزي، باعتباره مؤسسة ماليَّة عمومية في حكم المؤسسات البنكية، أحدثت سنة 1949، يساهم بصفته آلية من آليات الدولة، في تحفيز المبادرة الخاصة عبر تشجيع خلق المقاولات وتطويرها وتحديثها، بالإضافة إلى دعم الولوج للسكن، وضمان قروض الاستثمار والاستغلال وإعادة الهيكلة المالية، ونحوها من الخدمات..

ورغم وصفه شريكًا طبيعيًا للبنوك، أبرم مع هذه الأخيرة اتفاقيات للتعاون في مجال استخدام منتجات الضَّمان والتَّمويل المشترك، فإنَّ هذه الجهود تبقى ضئيلة وغير ومواكبة للتطوّر الاقتصادي المنشود الذي يشهده العالم.

33- تعدُّ نسبة (22٪) فقط من المقاولات الصغرى، هي التي تمتلك أرضًا حسب معطيات التقرير الخاص بتقييم مناخ الاستثمار بالمغرب.

34- من خلال المعطيات المسلّم بها، نجد أن (69٪) من المقاولات قدَّمت رهنًا حيازيًا لأصلها التجاري، و(65٪) حسب معطيات التقرير السابق. وللتَّوسع في معرفة هذه الضَّمانات، والتَّمييز بين أنواعها، راجع:

وليد العايب، لحلو بوخاري، اقتصاديات البنوك والتِّقنيات البنكيَّة، ص 124 وما يليها.

35-Voir: MENARD (L) et collaborateurs, ***Dictionnaire de la comptabilité et de la gestion financière***, anglais- français, imprimé au CANADA, 2éme édition, 2004; p. 615.

36 -BENLAANAYA (Mohammed), ***le fonctionnement du marché du crédit et le financement de l'investissement des PME au Maroc : Analyse Micro économétrique***, Thèse pour l'obtention de Doctorat en Sciences Économiques, Université Hassan II, Faculté des Sciences Juridiques, Economiques et Sociales, Casablanca, 2005-2006; P. 41.

37- تقرير البنك الدولي حول مناخ الاستثمار بالمغرب. مرجع سابق. ص: 36.

38- المادة 58 من القانون رقم 103.12 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها.

39- منالنَّاحية العمليّة التطبيقيّة، لا زال في بداية تعاملات المصارف التشاركية تعثُّركبيٌر، وتخوُّف من تمويل هذا النَّوع من المقاولات، وذلك بشهادة خبراء الاقتصاد في المجال...

40- انظر: القانون رقم 103.12 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها.

41- لاستيعاب تأصيل هذه النَّظرية وتطبيقاتها في موضوعنا، انظر: عدنان عبد الله محمد عويضة، نظرية المخاطرة في الاقتصاد الإسلامي: دراسة تأصيلية تطبيقية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا، ط. الأولى 1431هـ - 2010م، ص ص: 47 - 136.

42- وردت هذه القاعدة في كثير من كتب الفقه وعند الحديث على الشركات. انظر على سبيل المثال: السَّرخسي، المبسوط"، 13/80.

وأصل هذه القاعدة: حديث نبوي شريف وهو قوله صلى الله عليه وسلم في شأن زيادة الرهن ونمائه: (له غُنْمُه وعليه غرمه)، يعني - والله أعلم - له زيادته وعليه نقصانه.

43- سُمِّيت ببيوع الأمانة؛ لأنها مبنيَّةٌ على الثِّقة والاطمئنان في التَّعامل بين الطَّرفين: البائع والمشتري. انظر: الموسوعة الفقهية (الكويت)، 9/50 و20/ 186.

44- انظر: محمد الوردي، أساسيات الاقتصاد الإسلامي وتطبيقاته المعاصرة، طوب بريس، الرباط، 2011، ص ص: 288-290.

45- مصطفى عبد المقصود أبو عجيلة (علاء)، التمويل الإسلامي ودوره في تمويل المنشآت الصغيرة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط. الأولى،2017، ص: 242.

46- المادة 58، الفقرة (ب) من القانون رقم 103.12 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها.

47- حسين عبد المطلب الأسرج، البديل الإسلامي لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ط. الأولى 2017م، (بدون بيانات)، ص: 34.

48- أبو عجيلة، التمويل الإسلامي ودوره في تمويل المنشآت الصغيرة، مرجع سابق، ص: 259.

49- المادة 58 من القانون رقم103.12 الصادر بالجريدة الرسمية؛ عدد 6328، فاتح ربيع الأول 1436 (20 يناير 2015).

50- وتسمَّى هذه المشاركة أيضًا بـ "المشاركة الدَّائمة "أو "المشاركة في رأس مال المشروع" ، وفيها يشارك المصرفُ شخصًا واحدًا أو أكثر في تمويل جزءٍ من رأس مال مشروعٍ معيَّن لا يقلُّ على (15 في المائة) من رأس مال المشروع.. انظر: قادري محمد الطاهر وآخران، المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، ص 40.

51- انظر: بنك دبي الإسلامي، فتاوى شرعية في الأعمال المصرفية، ص ص: 19 - 20، وأحمد علي السالوس، المعاملات المالية المعاصرة في ميزان الفقه الإسلامي، مكتبة الفلاح بالكويت والاعتصام بالقاهرة، الطبعة الأولى، 1986م، يوسف القرضاوي، بيع المرابحة للآمر بالشراء كما تجريه المصارف الإسلامية، المقدمة، وص ص: 27 - 31.

52- المساهمة المتناقصة في البنك الإسلامي: هي صيغة بديلة عن التَّمويل بالقروض طويلة الأجل في البنوك الرِّبوية؛ ذلك أن المساهمة تعني:استمرارية المشاركة المتناقصة التي توحي بأنَّ البنك سيخرج بعد مدَّةٍ معيَّنة في شكلٍ تدريجيٍّ في إطار ترتيب منظَّمٍ ومتَّفقٍ عليه. انظر: جمال لعمارة، المصارف الإسلامية، ص 93.

53- انظر: المادة 58، الفقرة (ج) من القانون رقم 103.12 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها.

54- انظر: رشيدة الخير، آفاق تمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة في ظل مشروع قانون البنوك التشاركية، مجلة الفقه والقانون، ع (15)، 2014، ص: 299.

55- المادة 58، الفقرة (د) من القانون رقم 103.12 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها.

56- أبو عجيلة، التمويل الإسلامي ودوره في تمويل المنشآت الصغيرة، مرجع سابق، ص: 224.

57- المادة 58، فقرة (هـ)، من القانون رقم 103.12 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها.

58- الوردي، أساسيات الاقتصاد الإسلامي وتطبيقاته المعاصرة، مرجع سابق، ص: 310.

59- أبو عجيلة، التمويل الإسلامي ودوره في تمويل المنشآت الصغيرة، مرجع سابق، ص ص: 280-283.

60- المادة 58، فقرة (و) من القانون رقم 103.12المتعلّق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها.

61- عائشة المالقي، البنوك الإسلامية: التجربة بين الفقه والقانون والتَّطبيق، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ص: 520.

62- انظر: رشيدة الخير، آفاق تمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة في ظل مشروع قانون البنوك التشاركية، مجلة الفقه والقانون، ع (15)، 2014، ص: 301.

63- الحمود (تركي راجي)، التَّحديات التي تواجه المصارف الإسلامية في دولة قطر: دراسة ميدانية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، العدد (76)، ط. الأولى، 2002، ص ص: 29-30.

64- المالقي، البنوك الإسلامية، مرجع سابق، ص ص: 396-397.

65- من التجارب التي أثبتت نجاحها، نذكر - مثلًا - تجربة بنك "فيصل الإسلامي السوداني" في مجال تمويل الصناعات الصغيرة، أن استخدام صيغة المرابحة يتمُّ بطريقة أكبر مما هو عليه الشأن بالنسبة للمشاركة والإجارة، كصيغة لتقديم التمويل المضمون، ذلك بنسبة تصل إلى **(90 ٪).** راجع: بابكر أحمد **(**عثمان**)**، تمويل القطاع الصناعي وفق صيغ التمويل الإسلامي، تجربة بعض المصارف السودانية، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ط. الثانية، **2004**، ص: **70.**

وهو ما يلاحظ أيضًا في التجربة الوحيدة بالمغرب الخاصة بتسويق المنتجات البديلة، والتي تمثلها مؤسسة "دار الصفاء"، التابعة لمؤسسة "التجاري وفا بنك"، حيث تنحصر منتجاتها في صيغة المرابحة. انظر في هذا الصَّدد موقع المؤسسة على الشبكة العنكبوتية **(**الأنترنت**):** **www.darassafaa.com**

66- بوقرة **(**زهر الدين**)**، دور البنوك الإسلامية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكّرة لنيل شهادة الليسانس في علوم الاقتصاد، جامعة فرحات عباس، سطيف، الموسم الجامعي: **2012-2013**م، ص ص: **61 -70** و**99 - 101** بتصرف.

67- ونوغي **(**فتيحة**)**، "أساليب تمويل المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الإسلامي"، بحث مقدَّم إلى الندوة الدولية: "تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الاقتصاديات المغاربية"، جامعة سطيف **1**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف، الجزائر، والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، **25 - 28** ماي **2003**م، ص: **15.**

68- بوقرة، دور البنوك الإسلامية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سابق، ص ص: **102 - 105**، عبد الله أحمد الدعاس، خالد جمال الجعارات، "دور المصارف الاسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأردن"، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الانسانية، المجلد الرابع عشر، العدد الثاني، **2014**م، ص: **189.**

69- كشف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي "أن مساهمة هذا النوع من المنتوجات في إجمالي الودائع البنكية لم يتجاوز **(0.1)** بالمائة أواخر سنة **2013.**

وحسب دراسة ميدانية لأحد الباحثين همَّت ولوج المقاولات الصغرى والمتوسطة ببلادنا للمنتجات البنكية البديلة، فإن فقط **(13** بالمائة**)** من العيِّنة المعتمدة هي التي استعملت هذه المنتجات.

مقتطف عن: "رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول نص القانون رقم **103.12** المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها، الإحالة رقم **2014/08**، ص: **15.**

وانظر في هذا الصدد:

Lotfi BOULHARIR, ***Les défis de financement participatif face aux contraintes financières des PME, quel apport et quelle réalité?*** "Une enquête sur les entreprises marocaines, Researches and Applications in Islamic Finance, Volume 1, N° 1, février 2017, p. 52.

70- EL OUAZZANI Hindet ROUGGANI Khalid, **«Attentes des dirigeants des PME vis à vis de l'introduction des institutions financières islamiques au Maroc: Cas des PME de la région Doukkala-Abda», 1ère Edition** du Congrès International de l'Economie et de la Finance Islamique14 – 15 Décembre 2016, FSJES Ain Chock, Casablanca.

71- Lotfi BOULHARIR, ***«Les défis de financement participatif face aux contraintes financières des PME, quel apport et quelle réalité?»***, op. cit, p. 52.

72- الأسرج، حسين عبد المطلب، "دور التمويل الإسلامي في تنمية المشروعات الصغرى والمتوسطة"، بحث مقدم إلى مؤتمر "المصارف الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، بني ملال **(**المغرب**)**، **21-22** مايو **2012**، ص **16** بتصُرف.

أثر رأس المال الفكري على الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية للشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية –دراسة تطبيقية-

د.لمى فارس سعود القاضي -جامعة جرش- المملكة الأردنية الهاشمية، *Lamaalqadi771@yahoo.com*
د.نوفان حامد العليمات - جامعة ال البيت- المملكة الأردنية الهاشمية، *Nofanjo@yahoo.com*

Received: *Avril 2018* ***Accepted:*** *Mai 2018* ***Published:*** *Juin 2018*

Abstract:
This study aimed to identifying the intellectual capital and its impact on accounting disclosure in the financial statements of the Jordanian industrial public shareholding companies through studying the dimensions of intellectual capital efficiency (human capital efficiency, structural capital efficiency, and capital adequacy efficiency) on the level of accounting disclosure of Jordanian Industrial public shareholder Companies. The sample of the study consisted of 39 Jordanian industrial public shareholding companies listed on the Amman Stock Exchange for the year 2016. The disclosure indicators were obtained through financial reports for the year ended at 31/12/2016. In order to analyze the data obtained from financial reports simple and multiple linear regressions analysis was performed to test the hypotheses.
The study recommended the adoption of a clear strategy related to the development of intellectual capital and its components in industrial companies and executes it because of its strategic role in achieving the objectives of companies. Industrial companies need to increase their expenditures allocated to the scientific research and development to improve the company's production and operational operations, and increase administrative efficiency and productivity of workers. Industrial companies need to pay more attention to increase the level of investment in human capital, and to the process of developing competencies, skills ,abilities, and stimulating creativity and innovation among employees, through providing incentives in various forms.
Keywords: Intellectual Capital, Accounting Disclosure, Financial Statements, Public Industrial Shareholder Companies.

ملخص: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر رأس المال الفكري على الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية للشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية ، وذلك من خلال دراسة أبعاد كفاءة رأس المال الفكري (كفاءة رأس المال البشري، كفاءة رأس المال الهيكلي، رأس المال العلائقي) على مستوى الإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة العامة الصناعية الاردنية.

ولتحقيق هدف الدراسة واختبار الفرضيات فإن تعامل الباحثان مع نوعين من البيانات هما البيانات الثانوية والبيانات الأولية، وتكونت عينة الدراسة من39 شركة صناعية أردنية مساهمة عامة و مدرجة في بورصة عمان للعام 2016 ، وللحصول على المعلومات المالية والبيانات الخاصة بمؤشرات الإفصاح فقد تم الاعتماد على التقارير المالية لهذه الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية للسنة المنتهية في 31 /2016/12 . ولاختبار فرضيات الدراسة تم إجراء تحليل الانحدار الخطي البسيط و المتعدد.

أوصت الدراسة بضرورة تبني إستراتيجية واضحة تتعلق بتنمية رأس المال الفكري، ومكوناته، في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية، والعمل على تنفيذ هذه الإستراتيجية لا لها من دور استراتيجي في تحقيق أهداف الشركات. وضرورة أن تقوم الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية، بزيادة النفقات المخصصة لعمليات البحث العلمي والتطوير، واللازمة لتحسين عمليات الشركة الإنتاجية والتشغيلية، وزيادة الكفاءة الإدارية وإنتاجية العاملين.والاهتمام بزيادة مستوى الاستثمار في رأس المال البشري، والاهتمام بتوفير وتطوير الكفاءات والمهارات والقدرات، وتحفيز الإبداع والابتكار لدى العاملين، من خلال تقديم الحوافز الدعم بأشكاله المختلفة.

الكلمات المفتاحية: رأس المال الفكري، الافصاح المحاسبي، قوائم مالية، الشركات المساهمة العامة الصناعية.

مقدمة:

يعتبر رأس المال الفكري من المفاهيم الحديثة جدا والتي أصبح الاهتمام بها متزايدا من يوم إلى أخر سواء من حيث مفهومه أوالية قياسه، حيث يعتبر رأس المال الفكري مفهوم دائم التجدد ومتغير باستمرار نظرا للبيئة المحيطة به. وتواجه الكثير من الشركات إشكالات حقيقية وبارزه في قياس وتقويم والإفصاح عن رأس لمال الفكري، خصوصاً تلك الشركات ومنها الصناعية التي تعتمد على مؤشرات كمية مادية في القياس، على سبيل المثال قياس التكاليف والأرباح والمبيعات والحصة السوقية والأصول المادية والالتزامات المادية. وتبرز أهمية القياسوالإفصاح خصوصاً عند حدوث عملية الاندماج أو الاستحواذ حيث أن مسألة دقة تحديد قيمة رأس المال الفكري للشركات المندمجة أو المكتسبة سوف تؤدي إلى تحديد دقيق لقيمة الحصص الجديدة لأصحاب الشركات الجدد فالخطأ في عملية القياس والتقديرو الإفصاح يؤدي إلى خلل في الحصص والقيم الجديدة لأسهمها في الأسواق المالية , من هذا المنطلق تنفق الشركات الاقتصادية كثير الأموال في سبيل تطوير وتنمية رأس المال الفكري ليواكب التطور التكنولوجي . غير أن القوائم المالية التقليدية لا تفي بالإفصاح عن التكلفة الحقيقة لرأس المال الفكري بعناصره المختلفة فيما يظهر المركز المالي على غير الحقيقة عليه سوف يتم الإفصاح عن تكلفة رأس المال الفكري بالقوائم المالية لشركات المساهمة بسوق الأردن للأوراق المالية لبيان المركز المالي الحقيقي لفائدة المستخدمين لاتخاذ القرارات . لذلك ستحاول هذه الدراسة دراسة اثر تكلفة راس المال الفكري في على الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية لشركات المساهمة الصناعية الأردنية.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

يعتبر رأس المال الفكري من المفاهيم التي تزامن ظهورها مع التقدم الكبير في الصناعات وتطور أدوات الحصول على المعرفة، حيث بات الحصول على المعرفة من أهم مقومات بقاء واستمرار المنظمات الحديثة، وذلك لتمكينها من مواكبة التطورات والتغيرات في بيئة الأعمال التي تمتاز بمنافسة قوية، وهذا ما جعل الكثير من المنظمات تهتم بمواردها البشرية، والحصول على التقنيات الحديثة، وبناء علاقات وثيقة مع العملاء والموريدين، كما لجأت المنظمات لزيادة مستوى الافصاح عن معلوماتها المحاسبية اللازمة لمستخدمي هذه المعلومات في عمليات اتخاذ القرارات المتعلقة بالمنظمة، ولهذا يمكن صياغة مشكلة الدراسة على النحو التالي:

هل يوجد أثر لكفاءة مكونات رأس المال الفكري (رأس المال البشري، ورأس المال الهيكلي، ورأس المال العلائقي) على الإفصاح المحاسبي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة؟

ويتفرع من هذا السؤال، الأسئلة الفرعية التالية:

1. **هل يوجد أثر لكفاءة رأس المال البشري على الإفصاح المحاسبي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة؟**
2. **هل يوجد أثر لكفاءة رأس المال الهيكلي على الإفصاح المحاسبي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة؟**
3. **هل يوجد أثر لكفاءة رأس المال الزبوني على الإفصاح المحاسبي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة؟**

أهمية الدراسة:

تعتبر الدراسة اسهاما علميا في أروقة المكتبة العربية من خلال:

الأهمية العملية : تتمثل الأهمية العلمية للبحث في مساعدة شركات المساهمة العامة في قياس تكلفة رأس المال الفكري والإفصاح عنه بالقوائم المالية . حيث أن معظم الدراسات السابقة اهتمت برأس المال الفكري من جوانب عديدة غير انها لم تتوصل الى معيار لقياس وتقييم رأس المال الفكري بالمنشات الاقتصادية وإظهار ذلك بالقوائم المالية لمعرفة المركز المالي الحقيقي .وستحاول هذه الدراسة بمحاولة المساهمة في الإفصاح عن تكلفة رأس المال الفكري بالقوائم المالية لشركات المساهمة لمعرفة الثروة الحقيقية بأكثر من دقة واقعية لفائدة المستخدمين . كما تتبع أهمية هذه الدراسة بالإفصاح عن الإنفاق الحقيقي لرأس المال الفكري بالقوائم المالية لشركات المساهمة بسوق الأردن للأوراق المالية . حيث سابقا يعتبر الإنفاق إنفاقا ايراديا غير أنه إنفاق رأسمالي على عناصر رأس المال الفكري لبيان المركز المالي الحقيقي لشركات المساهمة بما تمتلك من رأس مال فكري فعال له المقدرة على الابتكار والتطوير .

أهداف الدراسة:

1. **تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :**
2. **صياغة تعريف متكامل لرأس المال الفكري لعناصره الأساسية**
3. **دراسة وتحليل النماذج المحاسبية التي تناولت الإفصاح عن رأس المال الفكري**
4. **بيان مساهمة الفكر المحاسبي في المحاسبة عن عناصر رأس المال الفكري من حيث الإفصاح بالقوائم المالية**
5. **الوقوف على الإفصاح عن تكلفة رأس المال الفكري بالقوائم المالية لشركات المساهمة العامة بسوق الأردن للأوراق المالية على جودة المحتوى الإعلامي**
6. **التعرف على أثر الإفصاح عن تكلفة رأس المال الفكري بالقوائم المالية لشركات المساهمة على فائدة المستخدمين.**

فرضيات الدراسة:

استناد إلي مشكلة الدراسة تمت صياغة الفرضية الرئيسية التالية، والفرضيات المتفرعة عنها،والتي سيجرى اختبارها واستخلاص النتائج والتوصيات

***H0*: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لأبعاد كفاءة رأس المال الفكري (كفاءة رأس المال البشري، رأس راس المال الهيكيلي، رأس رأس المال العلاقاتي) على مستوى الافصاح المحاسبي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة.**

ويتفرع من الفرضية الرئيسية، الفرضيات التالية:

***H01*: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لكفاءة رأس المال البشري على مستوى الافصاح المحاسبي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة.**

***H02*: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لكفاءة رأس المال الهيكلي على مستوى الافصاح المحاسبي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة.**

***H03*: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لكفاءة رأس المال الزبوني على مستوى الافصاح المحاسبي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة.**

أنموذج الدراسة:

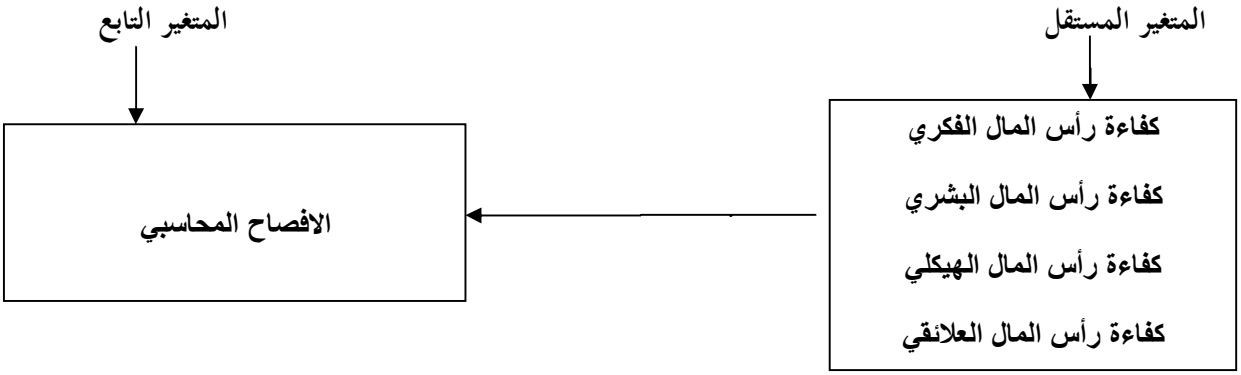

الدراسات السابقة.

اولا : الدراسات العربية

1. دراسة (لويزة، 2016)، بعنوان: "رأس المال الفكري ودوره في تحقيق الميزة التنافسية في ظل اقتصاد المعرفة.

حيث تناولت هذه الدراسة رأس المال الفكري ودوره في تحقيق الميزة التنافسية في ظل اقتصاد المعرفة، وهدفت الدراسة الحالية إلى تحديد دور رأس المال الفكري بأبعاده المتمثلة في رأس المال البشري، رأس المال العلائقي، رأس المال الهيكلي وتحقيق الميزة التنافسية بأبعادها المتمثلة في (الجودة، الكفاءة، الإبداع، الاستجابة) في شركة الاسمنت عين التوتة محل الدراسة، ومن خلال تصميم استبيان من أجل التحقق من المقاربات في الأطرالنظرية للمتغير المستقل وعلاقته بالمتغيرالتابع وهوالميزة التنافسية . وقد أظهرت النتائج توفر أبعاد كلا من رأس المال البشري والهيكلي بدرجة كبيرة وتفوق توفرأبعاد رأس المال العلائقي، حيث يسهم كل منهما في تحقيق الميزة التنافسية أكثر من رأس المال العلائقي . كما قسمت الدراسةإلى أربعة فصول : تناول الفصل الأول اقتصاد المعرفة، والفصل الثاني : رأس المال الفكري أطيرنظري،الفصل الثالث : الميزة التنافسية : أطيرنظري، الفصل الرابع دراسة حالة لشركةالاسمنت -عين التوتة - . ومن أهم ما أوصت به الدراسة زيادة الاهتمام برأس المال الفكري وإدارته كما يجب أن يدارلأنه مصدرهام لتحقيق التميز،وضرورةالتعامل مع رأس المال الفكري على أنه أهم مورد استراتيجي تحوزعليه الشركة، والمحافظةعليه باستمرارلأنه العنصر الفعال في نجاحها خاصة في ظل التطورالتكنولوجي الهائل الذي تعرفه بيئة الأعمال .

2. دراسة (أبو سويرح، 2015)، بعنوان: "العناصر والمكونات الأساسية لرأس المال الفكري: دراسة تحليلية"

هدفت الدراسة إلى دراسة وتحليل وتنسيق وفهم وتحديد عناصر رأس المال الفكري والتعرف عليها نظرا لأهميته من أجل الوصول إلى إطار أو نموذج مقترح، يستطيع تحديد وتقسيم وتوضيح عناصر رأس المال الفكري وذلك لتمكين أصحاب العلاقة من قياس أو تطوير أو تقييم لعناصر رأس المال الفكري عند الحاجة، حيث اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج التحليلي الاستنتاجي من خلال جمع ودراسة كل ما هو متاح من أدبيات الموضوع لبناء الإطار النظري العام

المقترح ومفاهيمه ونظرياته لتوضيح مكونات وعناصر رأس المال الفكري وبناء توصيات موضوعية بناء على ذلك، وكان من أهم نتائج هذه الدراسة أن هناك شبه اتفاق بين معظم الباحثين على مكونات رأس المال الفكري والتي تنحصر في رأس المال البشري والهيكلي والعلاقاتي مع وجود بعض الفروقات في محتوى المكونات وهذا الأمر يعكس مدى الاهتمام العلمي والنضج البحثي الذي وصل اليه رأس المال الفكري والأهم من ذلك قيام الباحث ببناء نموذج لعناصر رأس المال الفكري على مستوى المؤسسات الحكومية وشركات الأعمال، حيث أوصت هذه الدراسة على أن هذا النموذج والذي يشتمل على أكثر مكونات رأس المال الفكري لهو أكثر تكرارا واتفاقا بين الباحثين والذي يمكن الاعتماد عليه لتحديد مكونات وعناصر رأس المال الفكري وبالتالي إمكانية قياسه وإدارته وتطويره عند الحاجة.

3. دراسة (الكثيري، 2013)، بعنوان "طرق قياس رأس المال الفكري بجامعة الملك سعود بالرياض"

هدفت الدراسة إلى البحث في إمكانية قياس رأس المال الفكري في الجامعات بشكل عام وجامعة الملك سعود بشكل خاص من خلال فهم رأس المال الفكري وماهيته وكيفية تطبيق إدارته والكشف عن وجوده في الجامعات فعلا نظرا لأهميته ومساهمته التي لا يستهان بها في رفع مستوى المؤسسات بأنواعها وأثر ذلك على الاقتصاد بشكل عام، حيث استخدم الباحث المنهج الوصفي في معالجة إشكالية الدراسة، واستعرض مفهوم رأس المال الفكري وأشكاله وخصائصه وقياسه، ثم عرض الواقع التقويمي العملي لقياسه والتوصل إلى نتائج تمثل خدمة موضوع الدراسة، وتتطلب الدراسة أيضا التحليل المرتكز على مسار رأس المال الفكري وطبيعة التحول الذي طرأ عليه وكان من أهم نتائج هذه الدراسة أن هناك العديد من التحديات التي تواجه قياس رأس المال الفكري، وهي تحديات تتعلق بقياس رأس المال الفكري ذاته، مثل التحديات الفكرية والمالية والفنية ومضمونه ومعناه، وتحديات ناتجة عن طبيعة وظروف عمل الجامعة، سواء التحديات الناجمة عن البئية الداخلية أم التحديات الناجمة عن البيئة الخارجية، حيث يحتاج القياس إلى العديد من المتطلبات العلمية والثقافية والفنية والادراية وأوصت الدراسة بضرورة العمل وتطوير وتحديد مفهوم رأس المال الفكري، والاتفاق على عدد ونوعية المؤشرات المستخدمة في عملية قياس رأس المال الفكري، والاعتماد على المؤشرات الكمية أيضا، إضافة إلى مراعاة التوازن بين جميع المؤشرات ومن جميع جوانبها.

4. دراسة (طه، 2014). بعنوان: تأثير الحوكمة ورأس المال الفكري على الأداء المالي وقيمة الشركة.

فقد هدفت الى اختبار ما اذا كان التفاعل ما بين آليات الحوكمة ورأس المال الفكري هو ما يؤثر ايجابيا على الاداء المالي للشركة وعلى قيمة الشركة، وعلى تحسين الاداء، حيث استخدم الباحث المنهج الوصفي على الشركات السعودية. وقد اظهرت نتائج الدراسة إلى وجود تفاعل بين آليات الحوكمة القوية ورأس المال الفكري المتضمن في الشركة وهو بالتالي يعمل على تحسين الاداء المالي، حيث اظهرت ايضا وجود أثر ايجابي لنظام الحوكمة على رأس المال الفكري وعلى قيمة الشركة.

5. دراسة (الشمري، 2013)، بعنوان "أثر رأس المال الفكري في إدارة قطاع الاتصالات في ظل بيئة الأعمال الخارجية: دراسة تطبيقية في دولة الكويت"

هدفت الدراسة إلى تفسير وقياس أثر رأس المال الفكري في أداء صناعه الاتصالات الكويتية، في ظل تأثير عوامل البيئه الخارجيه للأعمال من خلال تقصي وجهات نظر وآراء المديرين حول مدى تأثير رأس المال الفكري ومكوناته في رفع مستويات الاداء في شركات الاتصالات الكويتية. وقد قام الباحث بقياس رأس المال الفكري بمكوناته: رأس المال البشري (*HC*) ورأس مال العلاقات (*RC*)، ورأس المال الهيكلي (*SC*) في أداء الاعمال لشركات الاتصالات الكويتيه التي يبلغ عددها ثلاث شركات وهي: شركه زين للاتصالات، والشركه الوطنية، وشركة فيفا للاتصالات. وقام الباحث بإجراء الدراسه الميدانيه على وحدة التحليل والمعاينه في تلك الشركات. وقد تم توزيع استبانه على 500 مدير تقريبا، وبلغ عدد أفراد العينه التي استجابت 118 مديرا. وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن هناك علاقه إيجابيه بين رأس المال الفكري وأداء الأعمال لشركات الاتصالات الكويتية، حيث تبين أنه بمقدور المديرين إدارة رأس المال الفكري في هذه الشركات لرفع مستوى الأداء في شركاتهم في المستقبل، كما أوضحت الدراسه بأن هناك علاقة بين مكونات رأس المال الفكري الثلاثه (رأس المال البشري، رأس المال الهيكلي، ورأس مال العلاقات) مع بعضها وتبين بأن (رأس مال العلاقات) له الأثر الأكبر من بين مكونات رأس المال الفكري، يليه رأس المال البشري، ثم رأس المال الهيكلي. وأوصت الدراسة بضرورة اهتمام شركات الاتصالات برأس المال الفكري بمكوناته الثلاثة: (البشري والهيكلي والزبائن) المكملة لبعضها بعضا؛ لما له من دور كبير في رفع كفاءه تلك الشركات ومستوى منافستها محليا وعالميا

ثانيا : الدراسات الاجنبية:

1. دراسة *(Qian Long Kweh, Yee Chuann Chan and Irene Wei Kiong Ting, 2015)* , *INTELLECTUAL CAPITAL EFFICIENCY AND ITS DETERMINANTS*

هدفت الدراسة إلى طرح نموذج تحليلي للعلاقة بين القيادة ورأس المال الفكري (البشري، الهيكلي، والعلاقاتي / الزبائني)، وإسهاماتهما في عملية التجديد الاقتصادي. حيث قامت هذه الدراسة على تطبيق تجربة قائمة على البحث المتعمق في مسببات وسوابق هذه المشكلة في إدارة الأدب والتعليم العالي، وبنيت هذه الدراسة على تطبيق نموذج المعادلة الهيكلية القائم على التباين باستخدام نموذج أقل المربعات الجزئية (*partial least square*) على عينة مكونة من 195 أكاديميا من 52 دولة. وتظهر النتائج أن القيادة تؤثر تأثيرا ايجابيا ومباشرا على رأس المال الفكري (البشري، الهيكلي، والعلاقاتي / الزبائني)، وأن رأس المال البشري له ذات التأثير الإيجابي والمباشر على رأس المال الهيكلي، والعلاقاتي / الزبائني الخاص بالإدارات التعليمية التي طبقت عليها هذه الدراسة، وبالتالي وجد الباحثون أن رأس المال الهيكلي، ورأس المال العلاقاتي / الزبائني - فقط - هما من يعزى إليهما الإسهام الإيجابي والمباشر في التجديد الاقتصادي على مستوى الإدارات التعليمية.

2. دراسة **(*Al Zaman, et 2015*)** بعنوان: ***Corporate Governance and Firm Performance: The Role of Transparency & Disclosure in Banking Sector of Pakistan.*** **"**

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في العلاقة بين الشفافية والإفصاح وأداء الشركات وتسلط الضوء على أهمية ودور وأثر الحاكمية المؤسسية على أداء القطاع المصرفي الباكستاني. وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية بين الأداء المالي للقطاع المصرفي الباكستاني والشفافية والإفصاح. وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل وتطبيق سياسات الشفافية والإفصاح لتقليل التباين في المعلومات والنهوض بالحاكمية المؤسسية وتحسين أداء القطاع المصرفي في باكستان. وتشير هذه الدراسة إلى ضرورة أن يكون الحد الأدنى للإفصاح في الشركات أعلى من المستوى الذي يحدده المشرع وذلك للوصول إلى الفوائد المرجوة من الإفصاح.

4. دراسة **(*Haji, 2015*)** بعنوان **"** ***The role of audit committee attributes in intellectual capital disclosures: Evidence from Malaysia Article Options and Tools*****".**

هدفت إلى التحقق من دور معايير لجنة التدقيق في توفير المعلومات غير المالية والكشف عن أثر رأس المال الفكري في ضمان جودة التقارير المقدمة للشركات. أجريت الدراسة في ماليزيا، وقد استخدمت المنهج التحليلي الوصفي، حيث تكونت العينة من الشركات الماليزية الرائدة المعتمدة على القيمة السوقية خلال الفترة 2008-2010. وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن معايير لجنة التدقيق الداخلي لها دور ايجابي في تقديم المعلومات الأساسية التي تحتاجها الشركات لتعزيز قيمتها السوقية ومن أهم هذه المعلومات رأس المال الداخلي والخارجي ورأس المال الفكري، كما تبين أن لرأس المال الفكري تأثير واضح على جودة عمليات ونتائج التدقيق والتقارير المالية المقدمة للشركات الذي يمكنها من اتخاذ التدابير اللازمة والتطوير من أدائها. وقد أوصت الدراسة إلى ضرورة تعزيز دور معايير التدقيق الداخلي في الشركات الماليزية من خلال التحسين من رأس المال الفكري.

3. دراسة **(*Ahmad, saaribin, Mushraf, abbas Mezeal, (2011),*** بعنوان

The Relationship between Intellectual capital and Business Performance: An empirical study in Iraqi industry

حيث هدفت الدراسة الى فحص كفاءة راس المال الفكري في شركات البرمجة الماليزية والمدرجة في السوق المالي ، وذلك من خلال استخدام نموذج القيمة المضافة لرأس المال الفكري (*UAIC*) ولتحقيق هذا الغرض تم اختيار (25) شركة للبرمجيات واستخدام البيانات المالية لهذه الشركات من اجل تحليلها. حيث تم استخراج متغيرات حجم المبيعات ، حجم الاصول ونسبة المديونية ، نسبة الاصول الثابتة الى اجمالي الاصول ونسبة التدفقات النقدية وعلاقة هذه النسب بكفاؤة راس المال الفكري وذلك من خلال اجراء تحليل الانحدار للبيانات . ولقد خلصت الدراسة الى ان نسبة حجم المبيعات (النمو) هي التي تؤدي الى رفع كفاءة راس المال الفكري لشركات البرمجة الماليزية ، كما تبين ان العوامل الاخرى ذات تأثير سلبي وتشير الدراسة الى ان السبب في ذلك يعود الى ان نمو المبيعات يلبي عوامل نفسية لدى الموظفين في تحقيق ذاتهم ورفع مستوى التحدي لديهم ليصبحو اكثر اجتهادا" وذكاء في عملهم . ولقد توصلت الدراسة ايضا الى ان 20 شركة من العينة ليست كفؤة في تحويل راس مالها الفكري – عدم قدرتها على استغلاله – الى

قيمة مضافة او قيمة ملموسة. وأوصت الدراسة انه يجب على شركات البرمجة الماليزية القيام باستغلال راس مالها الفكري بافضل صورة وخصوصا راس مالها البشري والهيكلي من خلال تطوير المهارات الادارية واستقطاب الخبرات الجديدة للشركة.

5. دراسة *(Suciu, et al., 2011)* بعنوان: " *Reporting on intellectual capital: value driver in the Romanian knowledge based society*".

هدفت إلى الكشف عن أثر كل من رأس المال الفكري، وعمليات الإبداع والابتكار كعوامل ومحركات أساسية للتنمية على المستويين الجزئي والكلي للأفراد، والشركات، والمجتمعات، وقد أجريت هذه الدراسة في رومانيا وقدمت تحليلا لقيمة رأس الفكري بأبعاده (رأس المال البشري، رأس المال الهيكلي).واستخدمت الدراسة استثمار رأس المال البشري بهدف خلال تقييم أثره وعلاقته بالسياسات التعليمية الحاضرة. وأجرت الدراسة تحليلا لتقارير صادرة من (65) دولة تناولت دور رأس المال الفكري وعمليات الإبداع والابتكار كعوامل ومحركات أساسية للتنمية. وقد أظهرت النتائج إلى التأكيد على وجود علاقة مباشرة بين أبعاد رأس المال الفكري لاسيما بعد رأس المال البشري والإنتاجية، حيث أن الموظفين الذين يتمتعون بمستوى عال من التدريب يتميزون بمستوى أعلى من الإبداعية في العمل والإنتاجية، وبالتالي المنافسة.

تتميز هذه الدراسة بأنها قد عرضت مفهوم رأس المال الفكري بصورة كمية وبالاستعانة بالنماذج القياسية، وتم تطبيقها على الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة، كما امتازت بالبنود المتنوعة المستخدمة في بناء مؤشر الافصاح المحاسبي، بالإضافة إلى ما امتازت به الدراسة من ربط للمتغيرات، وبناء نموذج الدراسة. ذلك أن غالبية الدراسات التي تناولت موضوع رأس المال الفكري في الشركات الصناعية في بلدانهم العامة قد اتبعت منهجية مختلفة عن منهجية هذه الدراسة التي تعتمد على نموذج *VIACTM* لقياس مكونات رأس المال الفكري، والتي تعتمد أيضاً على تحديد مستوى الافصاح بالاعتماد على مؤشر الافصاح المحاسبي.

منهجية الدراسة:

إعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في جمع واستخراج البيانات اللازمة لقياس كل من كفاءة رأس المال الفكري والافصاحات.

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان وذلك حسب دليل الشركات من الموقع الرسمي لبورصة عمان والبالغ عددها 63 شركة صناعية موزعة على 11 قطاع فرعي.

عينة الدراسة:

تمثلت عينة الدراسة بعدد شركات بلغت 39 شركة وذلك بعد أستبعاد 24 شركة لمخالفاتها شروط أختيار العينة. ومن ضمن هذه الشروط مايلي:

- **أن تكون الشركة متداولة في السوق المالي خلال العام 2016.**
- **تتوفر للشركة جميع البيانات اللازمة لاحتساب متغيرات الدراسة.**

- **ألا تكون الشركة قد أدمجت أو أوقفت عن التداول خلال العام 2016.**
- **ان لا تكون الشركة قد تعرضت لخسائر لأكثر من فترة زمنية، أومهدد بالفشل المالي.**
- **أن تنتهي السنة المالية للشركة في 31-12 من كل عام.**

مصادر جمع البيانات:

المصادر الثانوية: تم الاعتماد على الدراسات السابقة،الدوريات،الكتب،المراجع المتوفرةفى المكتبات،المواقع الإلكترونية للجامعات، المجلات العلمية، ومراكز الدراسات.

المصادر الأولية: واشتملت على المواقع الالكترونية والتقارير السنوية والقوائم المالية المنشورة للشركات الصناعية المدرجة أسهمها في بورصة عمان،للحصول على المعلومات المتعلقة بمتغيرات الدراسة المستقلة والتابعة، وذلك في العام 2016.

طرق قياس المتغيرات المستقلة والتابعة:

أولا:المتغير التابع (الافصاح المحاسبي)

وقد تم قياس هذا المتغير من خلال تحديد عدد البنود التي تقوم الشركة بالافصاح عنها، والبالغ عددها (40) بنداً، والمعروضة في الجدول التالي:

جدول رقم (1) بنود الافصاحات الخاصة بقياس الافصاح المحاسبي

الرقم	البند المفصح عنه	الرقم	البند المفصح عنه
1	قائمة الدخل للعام الحالي	21	تقرير رئيس مجلس الادارة
2	الميزانية العمومية للعام الحالي	22	اسماء اعضاء مجلس الادارة
3	قائمة التدفقات النقدية للعام الحالي	23	اسماء اكبر 5-10 اشخاص من حملة الاسهم
4	قائمة التغير في حقوق الملكية للعام الحالي	24	النسب المالية المختلفة
5	تقرير مدقق الحسابات للعام الحالي	25	ملخص عن النسب المالية عن 5 اعوام ماضية
6	التقارير الدورية للعام الحالي	26	سهولة الحصول على المؤشرات المالية للشركة
7	ملاحظات عن القوائم المالية للعام الحالي	27	معلومات عن حملة الاسهم
8	نسخة عن القوائم المالية باللغة الانجليزية	28	تقارير عن المسؤولية الاجتماعية
9	قائمة الدخل للعام الماضي	29	عنوان الشركة
10	صفحة web باللغة الانجليزية	30	توقيع المدير التنفيذي على التقارير
11	السياسات المحاسبية	31	اجتماعات مجلس الادارة
12	الميزانية العمومية للاعوام الماضية	32	رابط للوصول الى سوق عمان المالي من خلال الشركة
13	قائمة التدفقات النقدية للاعوام الماضية	33	معلومات عن مشاريع الشركة
14	التقارير الدورية للاعوام الماضية	34	اسعار الاسهم التاريخية
15	تقرير مدقق الحسابات للاعوام الماضية	35	مستجدات بيئة العمل
16	ملاحظات عن القوائم المالية للاعوام الماضية	36	ارقام هواتف خاصة بادارة العلاقات مع المستثمرين

17	معلومات عن توزيعات الارباح	**37**	خرائط لاسعار الاسهم
18	تحليلات عن المخاطر الرئيسية للشركة	**38**	معلومات عن الموظفين
19	معلومات عامة عن الشركة	**39**	المبيعات الاسبوعية او الشهرية للشركة او معلومات تشغيلية
20	تقارير الادارة التحليلية للعام الحالي	**40**	قائمة التغيرات في حقوق الملكية للاعوام السابقة

المصدر: المواقع الإلكترونية والتقارير السنوية للشركات عينة الدراسة

وتم تحديد مستوى الافصاح المحاسبي، بالاعتماد على مؤشر الافصاح، الذي يحسب على النحو التالي:

مستوى الافصاح المحاسبي = عدد البنود المفصح عنها/جميع البنود *100%

المتغيرات المستقلة : كفاءة رأس المال الفكري

يتمثل المتغير التابع في الدراسة بالقيمة المضافة لرأس المال الفكري و مكوناته.

لقد قام (*Pulic*,1998)، بتطوير مؤشر يسمح بقياس رأس المال الفكري بطريقة غير مباشرة من خلال المساهمة التي يمنحها لخلق قيمة مضافة للشركة يعرف بمعامل القيمة المضافة لرأس المال الفكري (*VAIC*) *Value Added Intellectual Capital Coefficient* وهي القيمة المتولدة من كفاءة رأس المال (الفكري، والهيكلي، والمادي)، وقد إعتمد على هذه الطريقة عدد كبير من الباحثين في دراساتهم مثل دراسة *(Puntillo,2009)*، و*(Nazari,2010)*، و*(Nogueira,et al ,2010)*، (*Whiting,2011*)، و *(Clarke et al,2010)* ، و*(Zhang, 2014)*، والتي يمكن تفصيلها من خلال الخطوات التالية :

الخطوة الأولي :هي حساب قدرة الشركة على خلق قيمة مضافة، وبمعنى أخر ما مدى قدرة جميع موارد الشركة على خلق قيمة مضافة، ويتم حساب إجمالى القيمة المضافة للشركة (*VA*)*Value Added* على النحو التالي:

$$VA = OUT - INP$$

حيث :

VA **= القيمة المضافة للشركة.**

OUT **= مخرجات الشركة وتتكون من دخل العمليات التشغيلية للشركة.**

INP **= مدخلات الشركة وتتكون من جميع التكاليف التشغيلية عدا مصاريف الأجور والرواتب التي لا تعتبر تكاليف لهذا الغرض.**

الخطوة الثانية : هي تقدير العلاقة بين إجمالى القيمة المضافة (*VA*) ورأس المال البشري*Human Capital* (*HC*)، من خلال قياس كفاءة رأس المال البشري (*HCE*)، بمعنى اَخر ما مقدار خلق القيمة المضافة نتيجة إستثمار وحدة نقدية واحدة فى الموارد البشرية، وتقاس كما يأتي:

$$HCE = VA/HC$$

حيث :

HCE **= كفاءة رأس المال البشري.**

VA **= القيمة المضافة للشركة.**

HC = قيمة رأس المال البشري (إجمالي الرواتب والأجور للشركة) .

الخطوة الثالثة : هي لإيجاد العلاقة بين إجمالي القيمة المضافة (VA) ورأس المال الهيكلي Structural Capital (SC)، من خلال قياس كفاءة رأس المال الهيكلي (SCE)، بمعنى اَخر ما مقدار خلق القيمة المضافة نتيجة الإستثمار فى رأس المال الهيكلي، فوفقا لدراسة (Pulic,1998) يحسب رأس المال الهيكلي كما يلي:

$$SC = VA - HC$$

حيث:

SC = قيمة رأس المال الهيكلي.

VA = القيمة المضافة للشركة .

HC = قيمة رأس المال البشري.

وهذه المعادلة تشير إلى أن رأس المال الهيكلي ليس مؤشر مستقل وإنه يعتمد على مساهمة رأس المال البشري في خلق القيمة المضافة، فكلما زادت مساهمة رأس المال البشري في خلق القيمة المضافة كلما قلت مساهمة رأس المال الهيكلي في خلق القيمة المضافة، وبالتالي يتم حساب كفاءة رأس المال الهيكلي (SCE) على النحو التالي:

$$SCE = SC / VA$$

حيث :

SCE = كفاءة رأس المال الهيكلي.

SC = قيمة رأس المال الهيكلي.

VA = القيمة المضافة للشركة.

الخطوة الرابعة : هي تقدير العلاقة بين إجمالى القيمة المضافة (VA) ورأس المال العلائقي Relational Capital (RC)، من خلال قياس كفاءة رأس المال العلائقي (الزبوني) (RCE)، بمعنى اَخر ما مقدار خلق القيمة المضافة نتيجة إستثمار وحدة نقدية واحدة فى العلاقات مع العملاء، وتقاس كما يأتي :

$$HCE = VA/RC$$

حيث :

RCE = كفاءة رأس المال العلائقي.

VA = القيمة المضافة للشركة.

RC = قيمة رأس المال العلائقي(إجمالي مصاريف الدعاية والاعلان وخدمة العملاء) .

نتائج التحليل الاحصائي:

فيما يلي عرض لنتائج تحليل البيانات الخاصة بمتغيرات نموذج الدراسة، وهي الافصاح المحاسبي، وكفاءة رأس المال الفكري، كما يعرض نتائج اختبار فرضية الدراسة الرئيسة والفرضيات المتفرعة عنها.

أولاً: وصف المتغير التابع

وصف الافصاح المحاسبي:

تم قياس هذا المتغير بالاعتماد على مجموعة من البنود المفصح عنها من قبل الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة، حيث تم استخدام النسب المئوية وعلى النحو التالي:

جدول (2) وصف الافصاح المحاسبي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة

المقياس	الافصاح المحاسبي
المتوسط الحسابي	***69.5***
الانحراف المعياري	***26.1***
القيمة العليا	***95.0***
القيمة الدنيا	***22.5***

يلاحظ من الجدول (2) أن المتوسط الحسابي لمستوى الافصاح المحاسبي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة بلغ (69.5%)، وبانحراف معياري (26.1%)، كما بلغت قيمة أكبر مشاهدة تم تسجيلها (95.0%)، في حين كانت قيمة أقل مشاهدة (22.5%).

وتشير قيمة المتوسط الحسابي إلى أن مستوى الافصاح العام اقترب من (70%)، وبالاعتماد على قيمة الانحراف المعياري والقيم القصوى، نجد أن هنالك تباين واضح بين الشركات في مستوى الافصاح المحاسبي. وهذا قد يعود لاسباب كثيرة تتعلق بالشركة، كما يعود لاهتمام الإدارة بتقديم المعلومات لمتخذي القرارات بالاعتماد على المعلومات المحاسبية، مما يجعل هنالك اختلاف في المحتوى المعلوماتي المقدم لمستخدمي المعلومات المحاسبية بشكل عام.

ثانياً: وصف المتغير المستقل

وقد تمثل المتغير المستقل بأبعاد كفاءة رأس المال الفكري، وهي كفاءة رأس المال البشري، وكفاءة رأس المال الهيكلي، وكفاءة رأس المال العلائقي، وقد تم وضع هذه الأبعاد على النحو التالي:

كفاءة رأس المال البشري

جدول (3) وصف كفاءة رأس المال البشري في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة

المقياس	كفاءة رأس المال البشري
المتوسط الحسابي	***3.21***
الانحراف المعياري	***1.68***
القيمة العليا	***6.97***
القيمة الدنيا	***1.00***

يلاحظ من الجدول (3) أن المتوسط العام لكفاءة رأس المال البشري في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة بلغ (3.21)، وبانحراف معياري (1.68)، كما بلغت قيمة أكبر مشاهدة تم تسجيلها (6.97)، في حين كانت قيمة أقل مشاهدة (1.00).

وتشير قيمة المتوسط الحسابي إلى أن إلى أن كل دينار تم انفاقه على الموارد البشرية في الشركات الصناعية ساهم في قيمة مضافة مقدارها (3.21) دينار، كما تشير القيم القصوى إلى وجود اختلاف بين الشركات في مساهمة رأس المال البشري في اضافة قيمة لدى الشركات الصناعية، وهذا قد يعود إلى اختلاف في سياسات الموارد البشرية في الشركات المبحوثة.

كفاءة رأس المال الهيكلي

جدول (3) وصف كفاءة رأس المال الهيكلي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة

المقياس	كفاءة رأس المال الهيكلي
المتوسط الحسابي	***0.54***
الانحراف المعياري	***0.23***
القيمة العليا	***0.85***
القيمة الدنيا	***0.01***

يلاحظ من الجدول (3) أن المتوسط العام لكفاءة رأس المال الهيكلي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة بلغ (0.54)، وبانحراف معياري (0.23)، كما بلغت قيمة أكبر مشاهدة تم تسجيلها (0.85)، في حين كانت قيمة أقل مشاهدة (0.01).

وتشير قيمة المتوسط الحسابي إلى أن كل دينار تم انفاقه على المخازن غير البشرية في الشركات الصناعية ساهم في قيمة مضافة مقدارها (0.54) دينار، كمل تشير القيم القصوى إلى وجود اختلاف بين الشركات في مساهمة رأس المال الهيكلي في اضافة قيمة لدى الشركات الصناعية، وهذا قد يعود إلى اختلاف في اهتمام الادارات بقواعد البيانات والهياكل التنظيمية والاستراتيجيات والسياسات المتبعة في الشركات المبحوثة.

كفاءة رأس المال العلائقي

جدول (4) وصف كفاءة رأس المال العلائقي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة

المقياس	كفاءة رأس المال العلائقي
المتوسط الحسابي	***8.70***
الانحراف المعياري	***10.54***
القيمة العليا	***46.70***
القيمة الدنيا	***0.44***

يلاحظ من الجدول (4) أن المتوسط العام لكفاءة رأس المال العلائقي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة بلغ (8.70)، وبانحراف معياري (10.54)، كما بلغت قيمة أكبر مشاهدة تم تسجيلها (46.70)، في حين كانت قيمة أقل مشاهدة (0.44). وتشير قيمة المتوسط الحسابي إلى أن كل دينار تم انفاقه على ادارة العلاقات مع العملاءوالموردين في الشركات الصناعية ساهم في قيمة مضافة مقدارها (8.70) دينار، كمل يشير الانحراف المعياري، والقيم القصوى إلى وجود اختلاف بين الشركات في مساهمة رأس المال العلائقي في اضافة قيمة لدى الشركات الصناعية، وهذا قد يعود إلى اختلاف قدرة الشركات في إدارة العلاقات مع العملاء والموردين، ومستوى تقييم الاطراف في البيئة الخارجية لأعمال الشركة.

ملائمة نموذج الدراسة للأساليب الإحصائية المستخدمة:

لاختبار مدى ملاءمة بيانات الدراسة لتحليل الانحدار الخطي والاختبارات المعلمية، فقد تم اختبار الارتباط الخطي المتعدد والارتباط الذاتي، وذلك على النحو التالي:

. اختبار الارتباط الخطي المتعدد *Multicollinearity*

وتشير هذه الظاهرة إلى وجود ارتباط خطي شبه تام بين متغيرين أو أكثر، يعمل على تضخيم قيمة معامل التحديد *R2* ويجعله أكبر من قيمته الفعلية، ولهذا تم احتساب معامل ارتباط بيرسون، وقيمة معامل تضخم التباين عند كل متغير حسب الفرضية التي يتم اختبارها، وقد كانت النتائج كما يلي:

الجدول (5): مصفوفة الارتباط للمتغيرات المستقلة

المتغير	كفاءة رأس المال البشري	كفاءة رأس المال الهيكلي	كفاءة رأس المال العلائقي
كفاءة رأس المال البشري	***1.000***		
كفاءة رأس المال الهيكلي	***0.782****	***1.000***	
كفاءة رأس المال العلائقي	***0.834****	***0.653****	***1.000***

(**) عند مستوى دلالة *0.01*

يبين الجدول (5) أن أعلى ارتباط بين المتغيرات المستقلة هو (*0.834*) بين المتغيرين (كفاءة رأس المال البشري) و(كفاءة رأس المال العلائقي)، وهذا قد يدل على وجود ظاهرة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة، حيث أن قيم معامل الارتباط تزيد عن(*0.80*)، تعتبر مؤشراً على أن العينة تعاني من مشكلة الارتباط الخطي العالي المتعدد للمتغيرات المستقلة *(Guajarati, 2004, 359)*.

وللتأكيد من خلو العينة من مشكلة الارتباط المتعدد، تم احتساب معامل تضخم التباين *Variance Inflation Factor (VIF)* عند أبعاد المتغير المستقل للتأكد من عدم وجود ارتباط خطي متعدد بين جميع المتغيرات المستقلة، وكانت النتائج كما يلي:

الجدول (6): نتائج اختبار الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة

المتغير	معامل تضخم التباين VIF	Tolerance
كفاءة رأس المال البشري	4.842	0.207
كفاءة رأس المال الهيكلي	2.575	0.388
كفاءة رأس المال العلائقي	3.278	0.305

يبين الجدول (6) أن قيم معامل تضخم التباين كانت جميعها أكبر من العدد 1 وأقل من العدد 10، كما كانت قيمة Tolerance محصورة بين 0.1 و1 مما يؤكد عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين جميع متغيرات الدراسة المستقلة (Gujarati, 2004, 253).

اختبار الارتباط الذاتي *Autocorrelation*

من شروط الانحدار خلو البيانات من مشكلة الارتباط الذاتي، والتي تعرف بوجود ارتباط بين حدود الخطأ العشوائي في نموذج الانحدار، مما ينتج عنه تحيز في قيمة المعلمات المقدرة estimated parameters، وبالتالي ضعف قدرة النموذج على التنبؤ. ويتم التأكد من ذلك باجراء اختبار (Durbin-Watson Test) الذي يعد الأكثر شيوعاً واستخداماً، وتتراوح قيمة هذا الاختبار بين العددين (0 و 4). ويتم رفض وجود ظاهرة الارتباط الذاتي إذا كانت قيمة (D-W) تساوي العدد 2، أو يقترب منه. (Gujarati, 2004) والجدول التالي يبين نتائج اختبار (Durbin-Watson Test) لفرضيات الدراسة، كما يلي:

جدول رقم (7): اختبار مشكلة الارتباط الذاتي

الفرضية	قيمة D-W المحسوبة	النتيجة
H01	2.116	لايوجد ارتباط ذاتي
H02	1.640	لايوجد ارتباط ذاتي
H03	1.939	لايوجد ارتباط ذاتي
H0	1.899	لايوجد ارتباط ذاتي

نلاحظ ان قيم D-W للمتغيرات في الفرضيات المذكورة جميعها تقترب من العدد 2، مما يشير لخلو البيانات من مشكلة الارتباط الذاتي أي عدم وجود ارتباط بين حدود الخطأ العشوائي في نموذج الانحدار.

اختبار فرضيات الدراسة:

في هذا الجزء من الدراسة نستعرض اختبار الفرضيات، حيث تم اخضاع الفرضية الرئيسية لتحليل الإنحدار الخطي المتعدد Multiple linear regression، في حين تم إخضاع الفرضيات المتفرعة من الفرضية الرئيسية لتحليل الانحدار الخطي البسيط Simple linear regression،وقد كانت النتائج كما يلي:

الفرضية الرئيسية:

لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($\alpha \leq$ 0.05) لأبعاد كفاءة رأس المال الفكري (كفاءة رأس المال البشري، وكفاءة رأس المال الهيكلي، وكفاءة رأس المال العلائقي) في الافصاح المحاسبي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة.

ولاختبار الفرضيات المتفرعة من الفرضية الرئيسية الأولى، تم تطبيق تحليل الانحدار الخطي البسيط، وكانت النتائج كما يلي:

***H01* لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq$ *0.05*) لكفاءة رأس المال البشري في الافصاح المحاسبي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة.**

الجدول (8): *نتائج اختبار أثر (كفاءة رأس المال البشري) في الافصاح المحاسبي

المتغير التابع	ملخص النموذج *Model Summery*		تحليل التباين *ANOVA*		جدول المعاملات *Coeffecient*				
	r معامل الارتباط	r^2 معامل التحديد	*F* المحسوبة	*Sig F** مستوى الدلالة	البيان	*B*	الخطأ المعياري	*T* المحسوبة	*Sig t** مستوى الدلالة
الافصاح المحاسبي	*0.784*	*0.614*	*57.384*	*0.000*	كفاءة رأس المال البشري	*0.122*	*0.016*	*7.575*	*0.000*

*** يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq$ *0.05*)**

تشير نتائج الجدول (8) أن قيمة (*r = 0.784*)، وهذا يعني أن هناك علاقة موجبة بين بعد (كفاءة رأس المال البشري) و(الافصاح المحاسبي). ويتبين أن قيمة معامل التحديد (*r2=0.614*)، وهذا يعني أن بعد (رأس المال البشري) قد فسّر ما مقداره (*61.4%*) من التباين في (الافصاح المحاسبي)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.كما يتبين أن قيمة (*F*) قد بلغت (*57.384*) عند مستوى ثقة(*Sig = 0.000*) وهذا يؤكد معنوية الانحدار عند مستوى (*$\alpha \leq$0.05*). كما يتبين من جدول المعاملات أن قيمة (*B= 0.122*) وكانت قيمة (*t= 7.575*) عند مستوى ثقة (*Sig = 0.000*) وهذه تؤكد معنوية المعامل عند مستوى($\alpha \leq$ *0.05*). وبناء على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية الأولى ونقبل الفرضية الفرعية البديلة القائلة:

"يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq$ *0.05*) لكفاءة رأس المال البشري في الافصاح المحاسبي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة"

ويمكن كتابة النموذج القياسي لهذه الفرضية على النحو الآتي:

$$AD = a1 + 0.122HCE + e1$$

***H02* لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq$ *0.05*) لكفاءة رأس المال الهيكلي في الافصاح المحاسبي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة.**

الجدول (9): *نتائج اختبار أثر (كفاءة رأس المال الهيكلي) في الافصاح المحاسبي

المتغير التابع	ملخص النموذج Model Summery		تحليل التباين ANOVA		جدول المعاملات Coeffecient				
	r معامل الارتباط	r^2 معامل التحديد	F المحسوبة	Sig F* مستوى الدلالة	البيان	B	الخطأ المعياري	T المحسوبة	Sig t* مستوى الدلالة
الافصاح المحاسبي	0.826	0.683	77.542	0.000	كفاءة رأس المال الهيكلي	0.866	0.098	8.806	0.000

*** يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)**

تشير نتائج الجدول (9) أن قيمة ($r = 0.826$)، وهذا يعني أن هناك علاقة موجبة بين بعد (كفاءة رأس المال الهيكلي) و(الافصاح المحاسبي). ويتبين أن قيمة معامل التحديد ($r2=0.683$)، وهذا يعني أن بعد (رأس المال الهيكلي) قد فسّر ما مقداره (68.3%) من التباين في (الافصاح المحاسبي)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (77.542) عند مستوى ثقة($Sig = 0.000$) وهذا يؤكد معنوية الانحدار عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). كما يتبين من جدول المعاملات أن قيمة ($B= 0.866$) وكانت قيمة ($t= 8.806$) عند مستوى ثقة ($Sig = 0.000$) وهذه تؤكد معنوية المعامل عند مستوى($\alpha \leq 0.05$).وبناء على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية الثانية ونقبل الفرضية الفرعية البديلة القائلة: "يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لكفاءة رأس المال الهيكلي في الافصاح المحاسبي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة"

ويمكن كتابة النموذج القياسي لهذه الفرضية على النحو الآتي:

$$AD = a2 + 0.866SCE + e2$$

***H03* لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لكفاءة رأس المال العلائقي في الافصاح المحاسبي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة.**

الجدول (10): *نتائج اختبار أثر (كفاءة رأس المال العلائقي) في الافصاح المحاسبي

المتغير التابع	ملخص النموذج Model Summery		تحليل التباين ANOVA		جدول المعاملات Coeffecient				
	r معامل الارتباط	r^2 معامل التحديد	F المحسوبة	Sig F* مستوى الدلالة	البيان	B	الخطأ المعياري	T المحسوبة	Sig t* مستوى الدلالة
الافصاح المحاسبي	0.574	0.330	17.696	0.000	كفاءة رأس المال العلائقي	0.014	0.003	4.207	0.000

*** يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)**

تشير نتائج الجدول (10) أن قيمة ($r = 0.574$)، وهذا يعني أن هناك علاقة موجبة بين بعد (كفاءة رأس المال العلائقي) و(الافصاح المحاسبي). ويتبين أن قيمة معامل التحديد ($r2=0.330$)، وهذا يعني أن بعد (رأس المال

العلائقي) قد فسّر ما مقداره (33.0%) من التباين في (الافصاح المحاسبي)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (17.696) عند مستوى ثقة(Sig = 0.000) وهذا يؤكد معنوية الانحدار عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). كما يتبين من جدول المعاملات أن قيمة (B= 0.014) وكانت قيمة (t= 4.207) عند مستوى ثقة (Sig = 0.000) وهذه تؤكد معنوية المعامل عند مستوى($\alpha \leq 0.05$). وبناء على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية الثالثة ونقبل الفرضية الفرعية البديلة القائلة: "يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لكفاءة رأس المال العلائقي في الافصاح المحاسبي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة"

ويمكن كتابة النموذج القياسي لهذه الفرضية على النحو الآتي:

$$AD = a3 + 0.014RCE + e3$$

ولاختبار الفرضية الرئيسية، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد، وكانت النتائج كما يلي:

الجدول (11): *نتائج اختبار أثر أبعاد كفاءة رأس المال الفكري في الافصاح المحاسبي

المتغير التابع	ملخص النموذج Model Summery		تحليل التباين ANOVA		جدول المعاملات Coeffecient				
	R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	F المحسوبة	Sig F	البيان	B	الخطأ المعياري	T	Sig t
الافصاح المحاسبي	0.868	0.753	34.482	0.000	كفاءة رأس المال البشري	0.089	0.029	3.049	0.004
					كفاءة رأس المال الهيكلي	0.576	0.143	4.018	0.000
					كفاءة رأس المال العلائقي	0.006	0.004	1.697	0.099

*** يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)**

تشير نتائج الجدول (11) أن معامل الارتباط (R = 0.868) يشير إلى العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، كما أن أثر المتغيرات المستقلة (ابعاد كفاءة رأس المال الفكري) على المتغير التابع (الافصاح المحاسبي) هو أثر ذو دلالة إحصائية، حيث كانت قيمة F المحسوبة هي (34.482)، وبمستوى دلالة (Sig = 0.000) وهو أقل من 0.05، حيث ظهر أن قيمة معامل التحديد(R2= 0.753) وهي تشير إلى أن (75.3%) من التباين في (الافصاح المحاسبي) يمكن تفسيره من خلال التباين في (كفاءة رأس المال الفكري) مجتمعة.

أما جدول المعاملات فقد أظهر أن قيمة B عند بعد (كفاءة رأس المال البشري) قد بلغت (0.089) وأن قيمة t عنده هي (3.049)، وبمستوى دلالة (Sig=0.004)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد معنوي. أما قيمة B عند بعد (كفاءة رأس المال الهيكلي) قد بلغت (0.576) وأن قيمة t عنده هي (4.018)، وبمستوى دلالة (Sig = 0.000)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد معنوي. وقد بلغت قيمة B عند بعد (كفاءة رأس المال العلائقي)(0.006) وقيمة t عنده هي (1.697)، وبمستوى دلالة(Sig=0.099)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد غير معنوي. وبناء على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية الرئيسية ونقبل الفرضية البديلة القائلة:

"يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لأبعاد كفاءة رأس المال الفكري (كفاءة رأس المال البشري، وكفاءة رأس المال الهيكلي، وكفاءة رأس المال العلائقي) في الإفصاح المحاسبي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة" ويمكن كتابة النموذج القياسي لهذه الفرضية على النحو الآتي:

$$AD = a0 + 0.089HCE + 0.576SCE + 0.006RCE + e$$

وتشير نتائج الفرضية الرئيسة إلى أن أثر أبعد القيمة المضافة لرأس المال الفكري كان أثراً معنوياً، وقد ساهم كل من رأس المال البشري ورأس المال الهيكلي في هذا الأثر، في حين لم يظهر الأثر المعنوي لرأس المال العلائقي وذلك عند دراسة أثر الأبعاد مجتمعة، مما لا ينفي أثر كفاءة رأس المال العلائقي ومساهمته في زيادة مستوى الإفصاح المحاسبي، إلا أن نتائج الفرضية تلغي أثره بوجود كل من رأس المال البشري ورأس المال الهيكلي.

ولبيان أي من أبعاد كفاءة رأس المال الفكري، كان له الأثر الأبرز في الافصاح المحاسبي، تم اجراء تحليل الانحدار التدريجي *stepwise regression*، وكانت النتائج على النحو التالي:

جدول ( ) نتائج تحليل الانحدار المتدرج للفرضية الرئيسية

النموذج	الافصاح المحاسبي	*B*	قيمة *t* المحسوبة	*Sig** مستوى الدلالة	R^2 معامل التحديد	*F* المحسوبة	*Sig** مستوى الدلالة
الأول	كفاءة رأس المال الهيكلي	*0.866*	*8.806*	*0.000*	*0.683*	*77.542*	*0.000*
الثاني	كفاءة رأس المال الهيكلي	*0.576*	*3.910*	*0.000*	*0.732*	*47.721*	*0.000*
	كفاءة رأس المال البشري	*0.055*	*2.522*	*0.016*			

يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

تبين نتائج تحليل الانحدار التدريجي ترتيب دخول المتغيرات في نموذج الانحدارالذي يمثل أثر أبعاد كفاءة رأس المال الفكري في الافصاح المحاسبي، حيث تبين أن (كفاءة رأس المال الهيكلي) جاء في المرتبة الأولى، وفسر ما نسبته (68.3%) من التباين في المتغير التابع (الافصاح المحاسبي)، وعند اضافة بعد (كفاءة رأس المال البشري) في النموذج الثاني، ارتفعت نسبة التفسير لتصل إلى (73.2%).كما تبين أن أثر المتغيرين كان أثراً معنوياً عند مستوى دلالة أقل من 0.016. كما تم استثناء (كفاءة رأس المال العلائقي) من نماذج تحليل الانحدار المتدرج.

الاستنتاجات:

1. بالاعتماد على تحليل البيانات واختبار الفرضيات، فقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

2. تقوم الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة بالافصاح المحاسبي، وبنسبة مرتفعة، كما أن الشركات الصناعية تتباين فيما بينها من حيث مستوى الافصاح المحاسبي.

3. أظهرت نتائج الدراسة ارتفاع معدل كفاءة رأس المال البشري لدى الشركات الصناعية الأردنية، ما يدل على أن مردود الاستثمار في رأس المال البشري لدى الشركات يفوق مقدار ما تم استثماره في هذا المورد، ووهذا يشير إلى سعي الشركات الصناعيةإلى استثمار القدرات والمعارف والمهارات لدى الأفراد العاملين لديه وتوجيهها نحو تحقيق أهداف

الشركة من خلال توفير الحوافز والمكافآت لهم ومنحهم الرواتب المناسبة لما يقدمونه من خدمات وما يقومون به من أعمال.

4. أظهرت نتائج الدراسة انخفاض معدل كفاءة رأس المال الهيكلي لدىالشركات الصناعية الأردنية، ما يدل على أن مردود الاستثمار في رأس المال الهيكلي لم يصل إلى مستوى أن يسترد مقدار ما تم استثماره في هذا المورد، ولعل هذا عائد إلى وجود ضعف لدىالشركات الصناعية الأردنيةفي تحسين طرق وأساليب عملياتها في تقديم المنتجات، من خلال الاستثمار في عمليات البحث والتطوير والسعي للتجديد ومواكبة التقدم والتطور مما يحقق له ميزة تنافسية تسهم في دفعه نحو تحسين أدائه.

5. أظهرت نتائج الدراسة ارتفاع معدل كفاءة رأس المال الزبوني لدى الشركات الصناعية الأردنية، ما يدل على أن مردود الاستثمار في رأس المال الزبوني لدى الشركات يفوق مقدار ما تم استثماره في هذا المورد، ولعل هذا عائد إلى كفاءة الشركات الصناعية الأردنية في المحافظة على عملائها واستقطاب شرائح متعددة منهم من خلال إجراء التحسين والتطوير على عملياته ومنتجاتها، وتقديم كل ما يتناسب مع رغباتهم ويتوافق مع احتياجاتهم وإيصال المنتج لهم من خلال الترويجالمناسب، والإعلان عنه لدى وسائل الإعلام المختلفة.

6. أظهرت نتائج اختبار الفرضيات المتفرعة عن فرضية الدراسة الرئيسية، وجود الأثر المعنوي مكونات رأس المال الفكري (كفاءة رأس المال البشري، رأس راس المال الهيكيلي، رأس رأس المال العلاقاتي) على مستوى الافصاح لدى الشركات الصناعية الأردنية، وذلك عند دراسة أثر كل منها منفرداً.

7. أظهرت نتائج اختبار فرضية الدراسة الرئيسية، وجود الأثر المعنوي لكفاءة مكونات رأس المال الفكري (رأس المال البشري، رأس المال الهيكلي) على مستوى الافصاح لدى الشركات الصناعية الأردنية، وذلك عند دراسة أثرها مجتمعة، في حين غاب الأثر المعنوي عند كفاءة رأس المال العلائقي، وهذا لا ينفي وجود أثر لهذا المكون على الافصاح المحاسبي، كما تبين في النتيجة السابقة، وانما يظهر أهمية أثر كل من كفاءة رأس المال البشري، رأس راس المال الهيكيلي، عند دراسة أثر المكونات الثلاثة مجتمعة.

التوصيات:

بالاعتماد على ما تم التوصل إليه من نتائج، فإن الباحثين توصي بما يلي:

1. ضرورة تشجيع الجهات الاشرافية علىالاستمرار بالافصاح المحاسبي لدى الشركات، وتحديد البنود التي لا تقوم الشركات عادة بالافصاح عنها، خاصة إذا كانت هذه البنود تتعلق بقرارات المتعاملين مع الشركة.

2. تبني استراتيجية واضحة تتعلق بتنمية رأس المال الفكري، ومكوناته، في الشركات الصناعية، والعمل على تنفيذ هذه الاستراتيجية لا لها من دور استراتيجي في تحقيق أهداف الشركات.

3. ضرورة أن تقوم الشركات الصناعية، بزيادة النفقات المخصصة لعمليات البحث العلمي والتطوير، واللازمة لتحسين عمليات الشركة الانتاجية والتشغيلية، وزيادة الكفاءة الإدارية وانتاجية العاملين.

4. زيادة مستوى الاستثمار في رأس المال البشري، والاهتمام بتوفير وتطوير الكفاءات والمهارات والقدرات، وتحفيز الإبداع والابتكار لدى العاملين، من خلال تقديم الحوافز الدعم بأشكاله المختلفة.

5. ضرورة أن تقوم جميع الشركات الصناعية بتبني الطرق والوسائل التي من شأنها أن تحافظ على العملاء الحاليين واستقطاب عملاء جدد، وذلك من خلال التركيز على رأس المال العلائقي.

6. إجراء دراسات مستقبلية ذات علاقة بموضوع تنمية راس المال الفكري و اثره على كفاءة الانظمة المحاسبية المتبعة في جميع قطاعات الشركات المختلفة.

المراجع:

المراجع باللغة العربية

1. أبو سويرح، أيمن سليمان **(2015).** العناصر والمكونات الأساسية لرأس المال الفكري: دراسة تحليلية. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد **23**، العدد **1**، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين

2. الشمري، ناصر ساجد الناصر **(2013).** اثر رأس المال الفكري في اداره قطاع الاتصالات في ظل بيئة الأعمال الخارجية: دراسة تطبيقية في دولة الكويت. رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

3. طه، نصر **(2014).** تأثير الحوكمة ورأس المال الفكري على الأداء المالي وقيمة الشركة، أدلة عملية من الشركات السعودية المسجلة. متاح على الموقع الالكتروني بوابة الأبحاث. ***https://www.researchgate.net/publication/289045661***.

4. الكثيري، عبدالله. **(2013).** طرق قياس رأس المال الفكري، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

5. لويزة، فرحاتي. **(2016).** دور رأس المال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية في ظل اقتصاد المعرفة دراسة حالة، شركة الاسمنت عين التوتة، باتنة. أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضرة، بسكرة، الجزائر.

المراجع باللغة الاجنبية:

1. Ahmad, saaribin, Mushraf, abbas Mezeal, (2011), The Relationship between Intellectual capital and Business Performance: An empirical study in Iraqi industry", International Conference on Management &Artificial Intelligence IPEDR, vol6, p. 105.

2. -Haji, A. (2015). The role of audit committee attributes in intellectual capital disclosures: Evidence from Malaysia. Managerial Auditing Journal, 30(8/9):.

3. -Qian Long Kweh, Yee Chuann Chan and Irene Wei Kiong Ting, (2015) , INTELLECTUAL CAPITAL EFFICIENCY AND ITS DETERMINANTS , Kajian Malaysia, Vol. 33, Supp.1, 2015,. PenerbitUniversitiSains Malaysia, 2015

4. -Suciu, M.; Bratescu, A.; Pocoprus, L. &Lmbrisca, C. (2011). Reporting on intellectual capital: value driver in the Romanian knowledge based society, International Journal of Education and Information Technologies, 5 (2)

5. Zaman, Rashid & others (2015). Corporate Governance and Firm Performance: The role of transparency and Disclosures inBanking Sector of Pakistan. International of letters of Social and Humanistic , Pakistan.

الملاحق

ملحق رقم 1: اسماء الشركات عينة الدراسة

الأدويه و الصناعات الطبيه
الأردنية للأدوية
دار الدواء
الحياة الدوائية
المركز العربي /دوائي
الصناعات الكيماويه
الموارد الصناعية
الانتاج
العربية للمبيدات
الوطنية للكلورين
البتروكيماويات
المتكاملة للمشاريع المتعددة
الطباعة و التغليف
الاقبال للطباعة
الأغذية و المشروبات
الوطنية للدواجن
تسويق الدواجن
سنيورة
دار الغذاء
العالمية للزيوت
الاردنية للزيوت
الآلبان الأردنية
التبغ والسجائر
الاتحاد للسجائر
الصناعات الاستخراجية والتعدينية
البوتاس العربية
الفوسفات

الاسمنت
الشمالية
حديد الأردن
المناصير للحديد
الوطنية للالمنيوم
الألمنيوم/آرال
الصخر الزيتي
ترافكو
الصلب
صناعات السيليكا
الصناعات الهندسية و الانشائيه
الباطون الجاهز
الأساس
جوايكو
الأنابيب الأردنية
الصناعات الكهربائيه
الكابلات المتحدة
الوطنية للكوابل
صناعات الملابس و الجلود و النسيج
الآجواخ الأردنية
الزي لصناعة الألبسة

حوكمة المياه والإدارة المتكاملة للموارد المائية

-دراسة التجربة الفرنسية-

د بلعايش ميادة

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

د . بركات سارة

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة الجزائر

Barkat.sara@gmail.com

Received: Avril 2018 ***Accepted: Mai 2018*** ***Published: Juin 2018***

Abstract:

Il y a assez d'eau sur la planète pour tous, y compris dans des territoires souffrant de sécheresse ponctuelle ou chronique. La « crise de l'eau » à laquelle la communauté internationale fait face actuellement est avant tout une « crise de gouvernance ».

Sécuriser l'eau pour tous, en particulier pour les populations vulnérables, ne se résume pas simplement une question d'hydrologie (quantité, qualité de l'eau et ressources et besoins en eau) et de financement. Il s'agit également d'un problème de bonne gouvernance.Cette étude aborde la question de la gouvernance de l'eau en générale puisque La bonne gouvernance de l'eau constitue une condition de succès essentielle pour garantir le bien-être de tous, contribuer au développement économique et maintenir la planète bleue, mais également pour promouvoir la paix et la stabilité et le cas de la France du point de vue de la gestion de la ressource au plan global et au plan local. Elle examine comment résoudre les conflits d'usage d'une ressource plus rare.

ملخص:

يتوفر كوكب الأرض على نسبة مياه ما تكفي الجميع بما في ذلك المناطق التي تعاني من الجفاف العابر أو المزمن. فالأزمة المائية التي يواجهها المجتمع الدولي هي قبل كل شيء أزمة حوكمة. فتأمين المياه للجميع وخاصة الفئات الضعيفة والمهمشة هي ليست ببساطة مسألة هيدرولوجية (كمية،نوعية الموارد المائية والاحتياجات المائية) وتمويلية ولكن تعتبر مسألة حوكمة جيدة.

ومنه تهدف هذه الدراسة الى طرح مشكلة حوكمة المياه بصفة عامة باعتبارها شرط نجاح أساسي لضمان الرفاهية للجميع وتحقيق النمو الاقتصادي والحفاظ على الكوكب الأزرق بالإضافة الى تعزيز السلام والاستقرار ،ودراسة التجربة الفرنسية من وجهة نظر ادارة الموارد المائية على المستوى العالمي.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة المائية، الإدارة المتكاملة، الأحواض الهيدروغرافية.

مقدمة:

لقد استخدم مصطلح الحوكمة بشكل كبير منذ حوالي عشرين عاما والذي يعتبر من بين أسسه المعلومات والتشاور والمشاركة والشفافية، حيث قام بتغيير العلاقة بين الجهات الفاعلة وحد من دور الدولة وذلك من أجل التنسيق بين المجتمع المدني والمؤسسات الخاصة والإدارة.

كما أن الحوكمة الجيدة تعزز التوزيع العادل للمياه بين المستخدمين مع ضمان حماية "التراث المشترك للأمة"(قانون المياه لسنة 1992) حيث ينبغي أن تسمح لجميع الأطرف للتعبير عن آرائهم والإستماع اليهم وفي نفس الوقت يجب أن تكون اطار لحماية البيئة. ففي غياب حوكمة عامة فعالة لإدارة الترابط بين مجال السياسة ومستويات الحوكمة يواجه صناع القرار العديد من العقبات في تنفيذ وتطوير الإصلاحات في قطاع المياه.

ومن اجل الإجابة على مشاكل تلوث المياه وادارة الموارد قامت فرنسا في بداية الستينات بوضع ادارة المياه عن طريق الأحواض الهيدروغرافية حيث تبنت 40 سنة من السياسات المائية (1964-2006) والتي تعرض في كثير من الأحيان كرمز للنموذج الفرنسي للإدارة المتكاملة على مستوى الأحواض الهيدروغرافية.

ومن خلال هذه الأهمية التي حضي بها مفهوم الحوكمة وخاصة الحوكمة المائية ونظًرا للتجربة الفرنسية المتقدمة في هذا المجال جاءت إشكاليتنا على النحو التالي:

ما هي مبادئ الحوكمة التي اعتمدتها فرنسا لإدارة مواردها المائية؟

أولا:حوكمة المياه

بازدياد المنافسة على المياه يزداد تعقد مهمة الساعين لإيجاد حلول تقنية ناجعة لمشكلات المياه وهذا ما يدعوهم الى البحث عن حلول كفيلة بذلك وهو ما دعانا الى دراسة الحوكمة المائية كحل لهذه المشاكل.

1. مقدمة ومفاهيم أساسية حول الحوكمة المائية:

الحوكمة بصفة عامة تعني "الإدارة الرشيدة" وهي أحد المجالات الاقتصادية التي تبحث في كيفية تعزيز وتحفيز الإدارة وزيادة كفاءتها من خلال مجموعة من المبادئ والخطوط الإرشادية والآليات التي ترمي في مفهومها العريض الى العمل على تخفيف حدة الفقر وتحسين نوعية الحياة. ومن هنا يمكن القول ان هناك العديد من نقاط الالتقاء بين حوكمة الكيانات الاقتصادية وحوكمة المياه كمورد اقتصادي. [1]

كما يعتبر مصطلح "حوكمة المياه " جديداً نسبياً في السياق العالمي في الإدارة المائية .وقد تم التركيز على "حوكمة المياه " خلال المنتدى العالمي الثاني للمياه في مدينة لاهاي الهولندية عندما شددت "الشراكة العالمية للمياه " على أن "الأزمة المائية هي بشكل أساسي أزمة حوكمة ". [2]

ولقد عرفت الشركة العالمية للمياه Le Global Water Partnership (GWP) "حوكمة المياه" على أنها " مجموعة من الأنظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإدارية التي يتم وضعها لتنظيم تنمية وإدارة الموارد المائية وتوفير خدمات المياه في مستويات مختلفة من المجتمع ".وقد اعتمدت العديد من المنظمات الأخرى نفس التعريف ، بما في ذلك البنك الدولي و لقد اقترحت (GWP) مجموعتين رئيسيتين من المبادئ التي تقوم عليها الإدارة الفعالة للمياه: [3]

- **يجب أن تكون المناهج شفافة ،شاملة، عادلة، متسقة ومتكاملة.**

➢ **المردودية والعمليات يجب أن تكون قابلة للقياس الكمي وفعالة وسريعة الاستجابة ومستديمة.**

وبذلك فإن حوكمة المياه هي مجموعة من الأنظمة التي تحكم و تراقب اتخاذ القرارات المتعلقة بالموارد المائية وإدارتها ، أو بالأحرى هي عبارة عن الكيفية التي تم بواسطتها اتخاذ القرارات (أي كيف، على يد من، وتحت أي ظروف)، و هذا يتعلق بكيفية أخذ الأدوار والمسؤوليات (لتصميم والتنظيم والتنفيذ) الممارسة في مجال إدارة المياه والتي تشمل العديد من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي يمارس من خلالها السلطة.

كما يندرج تحت حوكمة المياه مجموعة من المفاهيم:

- **حوكمة توزيع المياه"Gouvernance distribuée de l'eau ":هي مزيج من الهيئات الرسمية والغير الرسمية الذين يتواجدون من أجل إدارة الموارد المائية مع التركيز على الصلة بين المجتمعات المحلية والمؤسسات الحكومية".**
- **فعالية حوكمة المياه "Gouvernance de l'eau efficace ":هيكل حوكمة المياه التي تكون مفتوحة وشفافة ،تكاملية وتواصلية، متماسكة وموحدة و عادلة وأخلاقية".[4] وهي تعتبر المبادئ اللازمة لحوكمة مياه جيدة والتي تساعد على اتخاذ القرار السليم.**

كما يمكن تعريفها على أنها :

"مجموعة النظم المؤثرة في عملية اتخاذ القرارات الخاصة بإدارة المياه وخدمة التزويد المائي أو ببساطة هي تحديد من يحصل على المياه ومتى يحصل عليها وكيف، وغالبا ما تنطوي هذه القرارات على عنصر سياسي هام خاصة في المناطق التي تتسم بوجود تنافس حول موارد مائية محدودة .وبالتالي فإن نظم حوكمة المياه تعكس عادة الواقع السياسي والثقافي على المستوى الوطني والمتوسط والمحلي"[5].

2. علاقة حوكمة المياه بالإدارة المتكاملة للموارد المائية

أما عن العلاقة بين "حوكمة المياه" والإدارة المتكاملة للمياه" فيبدوا أن هناك علاقة واضحة ، حيث يتضمن المفهومان أربعة أبعاد وهي الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والبيئية ، كما هو موضح في الشكل رقم 1 ويوفر مفهوم الإدارة المتكاملة للموارد المائية توجهاً شمولياً لتنمية وإدارة الموارد المائية ويعالج إدارة المياه كونها مورداً وكذلك إطاراً لتوفير الخدمات المائية.

ويوفر مفهوم "حوكمة المياه " الإطار الذي يمكن من خلاله تطبيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية، ويتعامل مع الطريقة التي يتم من خلالها تنفيذ الأبعاد السياسية المتعلقة بتحديد مخصصات وتنظيم إدارة الموارد المائية (الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية).[6]

الشكل رقم 1: العلاقة الموجودة بين حوكمة المياه والإدارة المتكاملة للموارد المائية

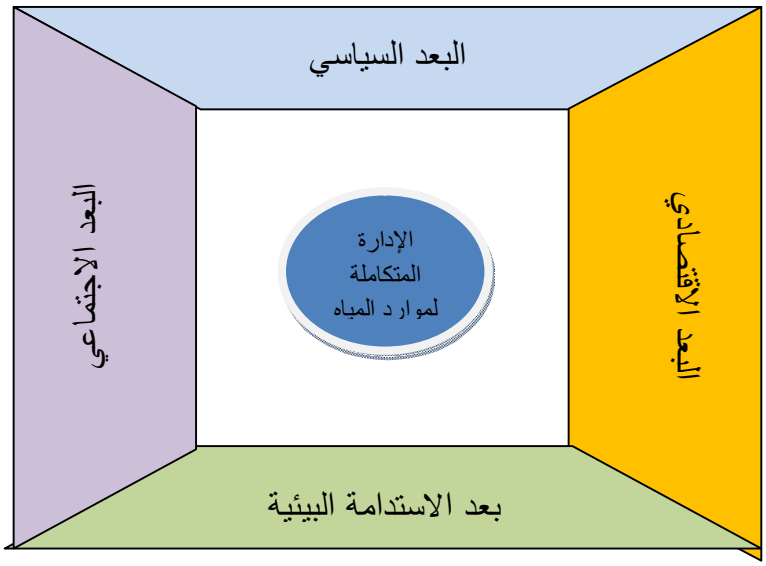

المصدر: صفوت عبد الدايم ، نانسي عودة،مرجع سابق،ص **2.**

- **فالبعد الإجتماعي : الذي يرى ضرورة الاستخدام العادل لموارد المياه للمنتفعين كافة حتى وإن كانت محدودة.**
- **البعد الاقتصادي: والذي يركز على الإستخدام الكفء للمياه ودورها في النمو الاقتصادي.**
- **البعد السياسي: الذي يشير الى ضمان وصول المياه وخدماتها للمنتفعين على مستوى متساو.**
- **البعد البيئي: الذي يؤكد دوما تعزيز استدامة الموارد المائية وسلامة الأنظمة البيئية.[7]**

3. أسباب ودواعي الحوكمة المائية:

هناك عدد من دواعي الحوكمة المائية التي لها أهمية خاصة وفيما يلي نعرض لها بالتفصيل:

الشكل رقم (2): دواعي الحوكمة المائية

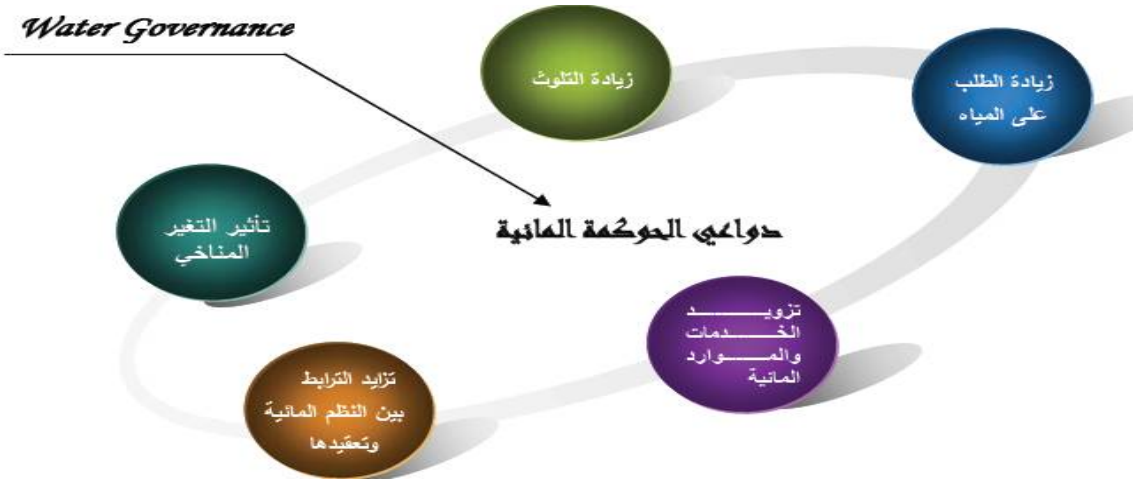

المصدر:وفاء لطفي،الحوكمة المائية،متاحة على الموقع:

http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/m-24042012.pdf ,le 23/03/2013, à 16:31

أ. زيادة الطلب على المياه

يعتبر النمو السكاني السريع والتنمية الاقتصادية والتغير المجتمعي من أهم الأسباب التي تؤدي الى شح المياه والحاجة الى حوكمة محسنة حيث أنها تمارس ضغطا متزايدا على المياه والموارد الطبيعية الأخرى.

ب.زيادة التلوث:

تزداد أهمية قضايا مثل التلوث عندما يكون هناك شح في المياه(زيادة الطلب على العرض)،ومن وجهة نظر حوكمية يعتبر التلوث من نتائج تزايد الطلب، وينبغي مليا قبل استخدام تلك الملوثات ومناقشتها في ضوء الاحتياجات الاستهلاكية والمتطلبات البيئية الملحة.

ج.تزايد الترابط بين النظم المائية وتعقيداتها:

قد تتضاعف تحديات الحوكمة الفعالة ،عندما تصبح الموارد المائية أكثر تطورا ،ويزداد التعقيد في الروابط بين مختلف استخدامات المياه ومستخدميها ونظمها. فارتفاع مستوى الشك والتغير في وجود المياه والطلب عليها والمرتبطين بالهيكليات المجتمعية والسياسية المعقدة التي نمت حول المياه ،أديا الى نظم معقدة ذات خصائص جديدة لا يمكن التنبؤ بها.

كما يعتبر هذا التعقيد دافع مهم للمزيد من الحوار والتفاوض بين مستخدمي المياه، وذلك لأنه يحد من فعالية نماذج القيادة والتحكم من أعلى الى أسفل.

د. تزايد الشك المتعلق بتغير المناخ:

للتغيرت المناخية تأثير على الموارد المائية وذلك من خلال حدوث أحداث كارثية مثل الفيضانات وموجات الجفاف وحدوث تغيرات زمنية ومكانية في أنماط هطول الأمطار كل هذا ينعكس على أنماط معدلات توافر الموارد المائية.كما سيكون هناك زيادة في عدم القدرة على التبؤ بتوافر الموارد المائية. ومن وجهة نظر الحوكمة فإن مواجهة تحدي التغيرات المناخية يمكن من خلال أخذ تزايد الشك بالحسبان عند التخطيط للخدمات المائية وادارة الموارد المائية.

4. مبادئ إدارة الموارد المائية والحوكمة المائية الفعالة:

أ. مبادئ إدارة الموارد المائية :

لا توجد وصفة عالمية، فبعض المبادئ الأساسية التي تعتمد عليها إدارة الموارد المائية يمكن تطبيقها على نطاق واسع، فبغض النظر عن ظروف السوق ومستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة ،و مع ذلك يبقى تطبيق هذه المبادئ بعيدة كل البعد لتكون عالمية لأن العوامل تختلف حسب الدول أو المناطق، ففي الممارسة العملية يجب أن يأخذ بعين الاعتبار المتغيرات التالية في تطبيق النهج المستمد من المبادئ الأساسية: طبيعة وشدة المشكلة المرتبطة بالماء، الموارد البشرية، القدرات، الطبيعة الثقافية، الظروف الطبيعية..... ، ومنه يأخذ أشكال مختلفة ومتنوعة:

أ. مبادئ دبلن (Dublin) :

لقد تم تحديد العديد من المناهج والمبادئ التوجيهية العامة الخاصة بإدارة الموارد المائية ،كل واحدة منها تطبق في مجال محدد ،وتعتبر مبادئ دبلن مفيدة بشكل خاص. ولقد قدمت بعد دراسة معمقة ضمن عملية تشاور دولية بلغت أقصاها في المؤتمر الدولي حول المياه والبيئة الذي عقد في دبلن في عام 1992.حيث كانت تهدف إلى تشجيع تطوير

المفاهيم والممارسات التي تعتبر أساسية لتحسين إدارة الموارد المائية. ولكن هذه المبادئ هي أبعد من أن تكون غير قابلة للتغيير، بالعكس يجب تحديثها بانتظام والاستفادة أكثر في ضوء الدروس المستخرجة من تفسيرها وتنفيذها.[8]

- المبادئ الأربعة ل .Dublin :

1. المياه العذبة هي مورد محدود، وأساسي للحياة ،للتنمية والبيئة.
2. يجب أن تستند التنمية وإدارة المياه على مقاربة تشاركية تشمل المستخدمين ، المخططين ،متخذي القرار على جميع المستويات.
3. للمرأة دور مركزي في ادارة والاحتفاظ بالمياه.
4. بالنسبة لجميع الاستخدامات المتنافسة ،للماء بعد اقتصادي ولهذا يجب اعتباره كسلعة اقتصادية.

كما من المهم معرفة الفرق بين القيمة والسعر للماء ،قيمة الماء تتبلور في الاستخدامات المختلة والذي يعتبر أمر هام لترشيد تخصيص هذا المورد النادر (في إطار مفهوم "تكلفة الفرصة البديلة" ،سواء من خلال وسائل تنظيمية أو اقتصادية، كما أن تحديد سعر المياه يعود إلى تطبيق أداة اقتصادية من أجل توجيه السلوك إلى الحفاظ والاستخدام الرشيد للمياه[9].

ب.مبادئ الحوكمة المائية الفعالة:

تقتضي الحوكمة المائية الفعالة وجود التزام مشترك من قبل الدوائر الحكومية ومختلف الناشطين في مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص حيث تم تقسيم المبادئ الى المنهجيات الواجب اتباعها وكيف يجب أن يكون الأداء والتشغيل:[10]

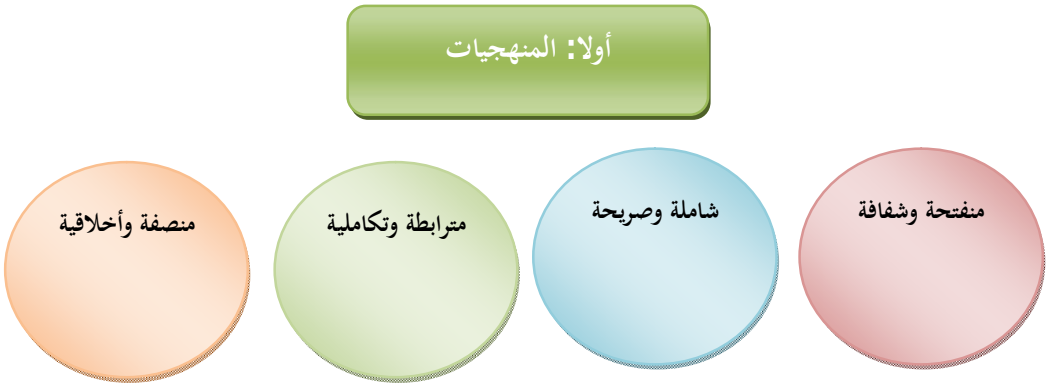

1. منفتحة وشفافة:

يجب على المؤسسات المائية ان تعمل بطريقة منفتحة و شفافة، مستعملة لغة يفهمها عامة الشعب. ويجب أن تكون قرارات السياسات المائية شفافة ،وخصوصا فيما يتعلق بالصفقات المالية.

2. شاملة وصريحة:

يجب أن تكفل مشاركة واسعة من خلال كافة مراحل دورة ادارة مشروع المياه، من تشكيل الرؤية الى التنفيذ والتقييم، ويجب على الجهات المعنية الرئيسية الإبقاء على حوار أفقي(من نفس المستوى الحوكمي كالتخطيط داخل وحدة ما)

وعمودي (بين المستويات المختلفة أي بين المعنيين من المجتمع المحلي والبلديات وربما الحوض المائي أو حتى على مستوى الدولة).

3. مترابطة وتكاملية:

يجب على المؤسسات المائية عند تخطيط وتنفيذ المشاريع والبرامج أن تأخذ في الحسبان جميع مستخدمي المياه رجالا أو نساءا والمحتملين والعوامل الخارجية.

4. مُنصفة وأخلاقية:

حيث يجب الإنصاف بين جميع الجهات المعنية والمستخدمين وايلاء عناية خاصة بالحقوق والاحتياجات للفئات المحرومة والمهمشة من المجتمع ويجب أن تهدف الاستراتيجيات للتخفيف من الفقر كما ينبغي الإنصاف في تطبيق العقوبات المتعلقة بسلوك فاسد أو ممارسات ضارة، ومن الضروري أن تستند نظم الحوكمة المائية الى المبادئ الأخلاقية للمجتمع المعني والى حكم القانون.

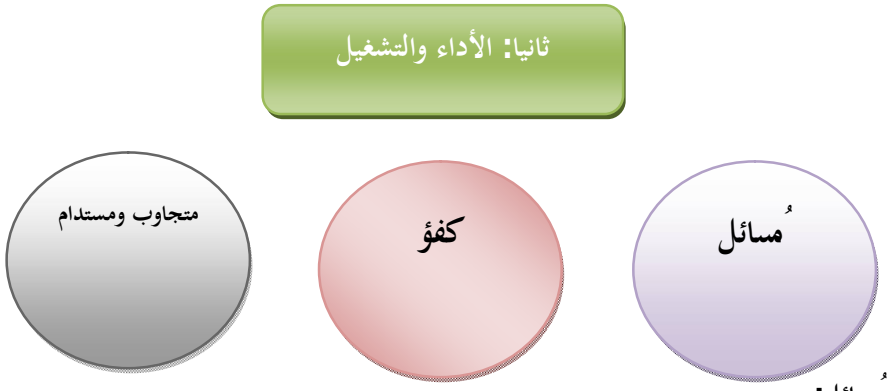

1. مُسائل:

حيث ينبغي أن تكون المؤسسة المعنية بالمياه متحملة للمسؤولية وتشرح أفعالها ،كما يجب أن تكون الادوار التشريعية والعمليات التنفيذية واضحة وفي حالة خرق القواعد يجب تحديد العقوبات وآليات تنفيذ التحكيم لضمان الوصول الى حلول مرضية لقضايا المياه.

2. كُفؤ:

أي يجب تحقيق التوازن بين مفاهيم الكفاءة السياسية والإجتماعية والبيئية المتعلقة بالموارد المائية من ناحية والكفاءة الإقتصادية البسيطة من ناحية أخرى كما لا يجوز أن تعيق النظم الحكومية الأفعال الضرورية.

3. متجاوب ومستدام:

يجب أن تكون السياسة المائية قائمة على الطلب المائي وتقييم الأثر المستقبلي والخبرة السابقة .كما يجب ان تكون السياسات المائية مبنية على حوافز لضمان تحقيق مكاسب اجتماعية واقتصادية عند اتباعها. وينبغي أن ينظر لإستدامة الموارد المائية على المدى البعيد كمبدأ موجه.

كما أنه من أجل تحقيق الحوكمة الرشيدة يجب مراعاة تطوير بيئة تمكينية مناسبة كما هو موضح في الشكل التالي:

حيث يجب أن تكون الأطراف المعنية متقبلة لضرورة الإلتزام باتخاذ القرار جماعيا كما يجب تطوير المؤسسات الفعالة ويجب أن تكون الأطر السياسية والتشريعية والتخطيطية مناسبة للأهداف التي يتم السعي الى تحقيقها للمنفعة العامة.[11]

الشكل رقم (3): مفاتيح الحوكمة الرشيدة

المصدر: صفوت عبد الدايم ، نانسي عودة ،مرجع سابق،ص**5**

5. تحديات الحوكمة المائية:

تختلف تحديات الحوكمة في طبيعتها منها :

- **التجزئة الإقليمية والمؤسسية لقطاع المياه.**
- **حوكمة متعددة المستويات.**
- **تدني قدرات مختلف الفاعلين على المستوى المحلي.**
- **عدم وضوح الأدوار والمسؤوليات.**
- **تحدي توزيع الاستعمالات.**

وكما هو مبين في تقرير منظمة التعاون والتنمية "إدارة المياه للجميع" « Gérer l'eau pour tous » سنة 2009 بأن قلة الإدارة المالية وعدم وجود تخطيط استراتيجي طويل الأمد تعتبر في غالب الأحيان مشكلة، هذا بالإضافة الى ضعف التنظيم الاقتصادي وأجه القصور المتعلقة بتطبيق الأطر القانونية والتنظيمية.

فلا يوجد قانون أو معيار وحيد قابل للنقل بين الدول ولا علاجا لتحسين الحوكمة في قطاع المياه فبالعكس فمن الأهمية أن يتم تعزيز حلول محلية التي تأخذ بالاعتبار الخصوصيات المحلية .[12]

ثانيا: حوكمة المياه في فرنسا

1. إدارة المياه في فرنسا:

يعتبر نظام إدارة المياه في فرنسا معقدًا ، وذلك لتنوع العوامل المتدخلة على عدة مستويات (المستوى المركزي للحوض، المنطقة، القسم ، البلدية)، حيث تلعب وزارة تهيئة الاقليم و البيئة (المستوى المركزي)دورًا أساسيًا في إدارة المياه و تقوم بالتحليل عن طريق ثلاث وظائف:[13]

- **فهي مكلفة بالتنسيق بين الوزارات في مجال المياه.**
- **ضمان حماية وكالات المياه.**
- **لديها مهمة فعالة كشرطة للمياه الجوفية و السطحية، و كذا محاربة الفيضانات.**

- كما تهتم بالبحث والمعلومات، والتعاون على المستوى الدولي.

أما الجماعات المحلية (أو الاقليمية) تعتبر مسؤولة عن الخدمات المرتبطة بالمياه في فرنسا ، و لديهم الاختيار بين طريقة الادراة المباشرة أو المفوضة

2. تشريعات وقوانين المياه بفرنسا :

أ- القوانين الفرنسية للمياه:

يخضع تنظيم إدارة المياه في فرنسا لقانونين أساسيين ،تم صياغتهما على التوالي عامي **1964** و**1992**.ولكن إصلاح القانون الفرنسي للماء لديه مخطط لعام **2001**: فهي تهدف أساسا لموائمة أنظمة إدارة المياه على المستوى الأوروبي .علاوة على ذلك فنوعية مياه الحنفية منظمة بموجب مرسوم صادر عام **1989**.وفي الأخير ، قوانين أخرى تكمل هذه القواعد: فهي تخص بصفة أساسية معلومة المستهلكين (قانون Barnier لسنة **1995**) والعلاقات التعاقدية بين البلديات وشركات خدمات المياه (قانون **Barnier , Sapin** و **Mezeaud** عام **1995**).[14]

❖ **قانون 16 ديسمبر 1964:**

يعتبر أول أكبر قانون فيما يخص الماء، ينظم إدارة المياه من خلال **6** أحواض فرنسية، فيروج داخل كل حوض ،مفهوم "الإدارة العامة للماء" في مصلحة الجميع. وينص كذلك على مبدأ " الملوث – يدفع" التي تهدف إلى الحفاظ على نوعية المياه .كما أن إدارة الماء مخصصة لوكالة مياه داخل كل حوض.[15]

❖ **قانون 3 جانفي 1992:**

هو امتداد وتكملة للقانون الأول كما أنه يشكل نقطة تحول:حيث أن الماء يصبح " تراثا مشتركا للأمة".حمايته،تعزيزه وتطوير استخدام موارده هو من المصلحة العامة.

فهو يعزز قانون **1964** في الجوانب التالية " احترام البيئة الطبيعية" .كما يعزز مبدأ حماية النظم البيئة المائية ،كمية ونوعية الموارد المائية .وبوجه الخصوص يصبح من الضروري حتى عام **2005** جمع ومعالجة مياه الصرف الصحي ،بالإضافة إلى ذلك،يعزز هذا القانون مبدأ التعاون بين المستخدمين وأصحاب المصلحة وتوسيع صلاحيات السلطة المحلية للصرف الصحي وإدارة المياه.كما يهدف أيضا إلى تسهيل الحصول على المعلومة ،وضمان وصول نتائج المراقبة الصحية الى رئيس المجلس الشعبي البلدي " حيث أنها تكون مفهومة للجميع" ويتم إعلانها. كما يسمح هذا القانون للجمعيات بأن يصبحوا طرفا في مجال شرطة المياه.[16]

كما يقدم هذا القانون على مستوى كل حوض، نظام تخطيط شامل جديد لموارد المياه:

❖ **المخطط الرئيسي لتنمية وادارة المياه (SDAGE : (Schéma Directeur d'Aménagement et de gestion des Eaux**

يعتبر المخطط الرئيسي لتنمية وادارة المياه **SDAGE** هو الأداة الرئيسية لتنفيذ الخطة الفرنسية في مجال المياه وهو بمثابة اداة تخطيط التي تحدد لكل هيدروغرارفي التوجهات الرئيسية لإدارة متوازنة للموارد المائية بين كل المستخدمين (المواطنين ،المزارعين والصناعيين) .

فمن بين الأهداف العامة لهذا المخطط هو تحقيق "حالة جيدة" بحلول عام **2015** كما يحدد أيضا الترتيبات والأحكام اللازمة لمنع التدهور وضمان حماية وتحسين وضع المياه والبيئات المائية من أجل تحقيق الاهداف البيئية.

ولقد اعتمد SDAGE مع نهاية 2009 ويغطي الفترة 2010-2015 ثم تعاد دورة الإدارة مرة أخرى لمدة ستة سنوات وهكذا .[17]

وعلى وجه التحديد تطرق SDAGE الى ثلاث نقاط:[18]

- التشخيص Diagnostic:تحديد حالة البيئة ،وتحليل الآثار المترتبة على الإجراءات المعتمدة سابقا لتحديد القضايا في كل حوض.

- الأهداف Objectifs : في ضوء هذه القضايا يتم تحديد الأهداف التي يجب تحقيقها من خلال أحكام SDAGE.

- التدابير Mesures: حيث يحدد SDAGE التدابير الملموسة الواجب اتخاذها لتحقيق الاهداف وتحديد متطلبات الأداء.

كما أنه يحدد أيضا 5 مبادئ توجيهية أساسية:[19]

- ادارة المياه كمصلحة للجميع وتطوير التضامن بين المستخدمين.

- مكافحة التلوث لاستعادة والحفاظ على التراث الطبيعي من أجل الصحة العامة ونوعية المياه.

- تغيير العادات وتعزيز ممارسات المواطنين اتجاه البيئة.

- تطوير المعارف حول البيئات المائية.

- السيطرة والوقاية من المخاطر.

❖ مخططات تنمية وإدارة المياه SAGE : (Schéma d'Aménagement et de gestion des Eaux).

لقد عٌرفت مخططات تنمية وإدارة المياه" SAGE" في قانون المياه لسنة 1992 على أنها "أدوات تخطيط مصممة لأن تأخذ في الاعتبار بشكل أفضل الظروف المحلية والاقتراب من الجهات الفاعلة الإقليمية ،حيث تعرف القضايا الرئيسية، الاستخدامات ذات الأولوية ،قواعد الإدارة وخطة العمل "[20]

ولقد تم تطوير " SAGE" من قبل لجنة المياه المحلية (CLE) التي تضم ممثلين عن الدولة والسلطات المحلية والمستخدمين والتي تسيطر عليها وكالة المياه.

فهو يحدد الأولويات التي ينبغي معالجتها مع الأخذ بعين الإعتبار ما يلي:[21]

- حماية البيئة المائية.

- احتياجات تنمية الموارد المائية.

- التطور المحتمل للمناطق الريفية.

- البيئة الحضرية والإقتصادية.

- التوازن الواجب تحقيقه بين الإستخدامات المختلفة للمياه.

- المعوقات والقيود الإقتصادية.

❖ مرسوم 3جانفي 1989: " المتعلق بالمياه المخصصة للاستهلاك البشري" ،يضع المعايير الفرنسية لنوعية مياه الحنفية. كما يحدد المرسوم 89-03 شروط مراقبة نوعية مياه الحنفية ،معايير نوعية المياه الخامة المستخدمة لإنتاج مياه الشرب، قواعد النظافة المطبقة على منشآت توزيع مياه الشرب وقواعد حماية مستجمعات المياه.

لوائح أخرى تتعلق بالمياه المعدنية ومياه الشرب المعبأة مسبقا:

- قانون الصحة العمومية: يتضمن أحكاما تتعلق بالمسؤولية في إطار امتثال المياه المستعملة في الغذاء لمراقبة النوعية، ونظام الحماية.

- قانون Barnier لـ 02 فيفري 1995: يطور معلومات المستهلك: فهو يضع شرط للبلديات لإعداد تقرير سنوي عن السعر ونوعية الخدمات العامة في مجال المياه.

- قوانين Sapin لـ 29 جانفي 1993 و Mazeaud لـ 08 فيفري 1995

ينظم العلاقات التعاقدية بين البلديات والشركات المنظمة للخدمات العامة للمياه ،وعلى وجه الخصوص تهتم بمضمون ونماذج العقود.[22]

❖ قانون 21 أفريل 2004: نقل التوجيه الأوروبي(DCE) إلى القانون الفرنسي.

❖ قانون 30 ديسمبر 2006: حول الماء والأوساط المائية لقد جدد السياسة المائية بأكملها فمن بين أهدافه: توفير الوسائل لتحقيق أهداف التوجيه الأوروبي(DCE)،تحسين فرصة الحصول على المياه ،تحقيق المزيد من الشفافية في سير الخدمات العامة للمياه ، كذلك تجديد تنظيم الصيد في المياه العذبة ،كما قدمت تطورين هامين والمتمثلان في: - الاعتراف بحق الجميع في الماء والأخذ بعين الاعتبار تكيف ادارة الموارد المائية مع التغيرات المناخية كما قامت بإصلاح نظام التمويل لوكالات المياه وانشأت الديوان الوطني للماء والأوساط المائية(ONEMA).[23]

ب- تحولات السياسة المائية:

في إطار تحولات السياسة المائية، تم دارسة مشروع قانون من طرف البرلمان في 2001-2002 ،يستجيب لأهمية و مواءمة التشريعات المتعلقة بالمياه في أوربا ، وكذا ثلاثة أهداف رئيسية هي:

- تعزيز الشفافية و الديمقراطية، وتلبية توقعات المستهلكين الذين يرغبون في المزيد من التضامن و الإنصاف في تحديد أسعار المياه.

- تعزيز تطبيق مبدأ " الملوث يدفع- Polleur ,Payeur " ، وذلك بإصلاح نظام رسوم و كالات المياه.

- و أخيرًا، زيادة فعالية عمل الدولة و مؤسساتها العامة، و هذا من شأنه بين الحين و الآخر تعزيز رقابة البرلمان على نظام رسوم وكالات المياه و برامجه للتدخل كل خمس سنوات، وتعزيز قدرات شرطة المياه.

ج- دور أوروبا في صياغة القوانين الفرنسية:

التوجيه الأوربي حول الماء 23 أكتوبر 2000 (DCE) La Directive-Cadre Européenne sur l'eau

يضع إطار استراتيجي للسياسة المائية ويهدف إلى وضع جدول زمني وأسلوب عمل مشترك لـ 27 عضوا في الاتحاد الأوروبي كما يضع الزامية الحصول على النتائج التالية:

- تحقيق حالة جيدة بحلول عام 2015 لجميع المياه :السطحية، الجوفية و الساحلية.

- المطالبة بتحسين النوعية الكيميائية للمياه وذلك بالحد من تدهور نوعية المياه الجوفية والتقليل من طرح فضلات المواد الأولية في المياه السطحية بحلول عام 2020. [24]

وهناك جزء كبير من القانون الفرنسي حول المياه مستوحى من العديد من توجيهات اللجنة الأوربية ، و على وجه الخصوص مايلي:[25]

- التوجيه المؤرخ في 16 جوان 1975 الذي و ضع معايير نوعية المياه السطحية الموجهة لانتاج المياه الصالحة للشرب.

- التوجيه المؤرخ في 08 ديسمبر 1975 المتعلق بالنوعية المطلوبة لمياه السباحة.

- التوجيه المؤرخ في 17 ديسمبر 1979 المتعلق بحماية المياه الجوفية ضد التلوث الذي تسببه بعض المواد الخطرة.

- التوجيه المؤرخ في 15 جويلية 1980 المتعلق بنوعية المياه الموجهة للاستهلاك البشري.

- التوجيه المؤرخ في 21 ماي 1991 المتعلق بمعالجة المياه المستعملة في المناطق الحضرية.

- التوجيه المؤرخ في 14 جوان 1991 المتعلق بحماية المياه ضد التلوث الناتج عن النترات ذات المصدر الزراعي.

- التوجيه المؤرخ في 03 نوفمبر 1998 الذي يعالج نوعية المياه الموجهة للاستهلاك البشري.

هذه التوجيهات ليست موجهة مباشرة للدول الأعضاء لكن يجب أن تترجم في الحقوق الوطنية في الشروط والآجال المحددة في النصوص.

3. حوكمة المياه في فرنسا :

تدور حوكمة المياه في فرنسا حول ستة (06) أحواض ايدروغرافية ويعرف لحوض المنحدر ويسمى ايضا المستجمع المائي ,هو جزء من اقليم محدود بخطوط قمة اين المياه تغذي مصب مشترك : مجرى مائي ,بحيرة , بحر ,محيط.

يعتبر التنظيم في قطاع المياه في فرنسا وطنيا ولكن سياسات المياه تعتبر غير مركزية على مستوى الأحواض المنحدرة " Bassins versants".

كما يخضع الماء الى العديد من الأنظمة في فرنسا أين نجد تطبيقها تحت رقابة وزرات مختلفة: وزارة البيئة ،التنمية المستدامة ،النقل والسكن ،وزارة الزراعة ،التغذية ،الصيد ،الشؤون الريفية والتخطيط المكاني، وزارة العمل، التوظيف والصحة، وزارة المالية.[26]

الأنهار في فرنسا مقسمة إلى ستة (06) مناطق جغرافية تسمى "الأحواض المنحدرةBassins Versants " أو " الأحواض الايدروغرافية"، هذه الأحواض الستة هي : أحواض الرون- البحر الأبيض المتوسط- كورس ، الراين- ميوز ، اللوار- بريتان، السين- نورماندي ،أدور – غارون ، و أرتوا – بيكرادي.

و هي تتوافق تمامًا خمسة أنهار كبيرة هي : الرون ، الراين، اللوار، السين ، وغارون ، والتي تضاف إليها مجموعة الأحواض ومجموعة الأراضي المسقية من خلال نفس النظام الايدروغرافي : النهر مع جميع روافده ، و كل تيارات المياه التي يغذيها . ، هذه الأراضي تجمع مياه الأمطار المترسبة و تساهم في تدفق النهر، ويكتسب الماء تركيبته الكيمائية ، و يعكس العمليات و الأنشطة البشرية التي تحدث هناك في داخل نفس الحوض ، جميع المياه المجتمعة تتبع بفعل التضاريس انحدارًا طبيعيًا مشتركًا نحو نفس البحر.

يشكل الحوض الايدروغرافي نظاًما بيئيً ـا متماسكًا يتكون من عدة عناصر هي : الماء، الأرض، المواد المعدنية،النباتية و الحيوانية. ولهذا كان من المنطقي أن تكون سياسة إدراة المياه في فرنسا منظمة حول هذا الإطار الطبيعي: فمنذ **1964** يمثل الحوض الايدروغرافي حجر الزاوية لسياسة المياه في فرنسا.

ويتوافق مع كل حوض جهتين : لجنة الحوض و وكالة المياه (أنظر إلى جهات الحوض: لجان الحوض ووكالات المياه) وهما المسؤولتان عن إدارة و حماية المائية على مستوى هذا الحوض.[27]

فحوكمة كل حوض هيدروغرافي يمكن ايجازها على النحو التالي:

الشكل رقم **(4):** حوكمة الأحواض عن طريق وكالات المياه

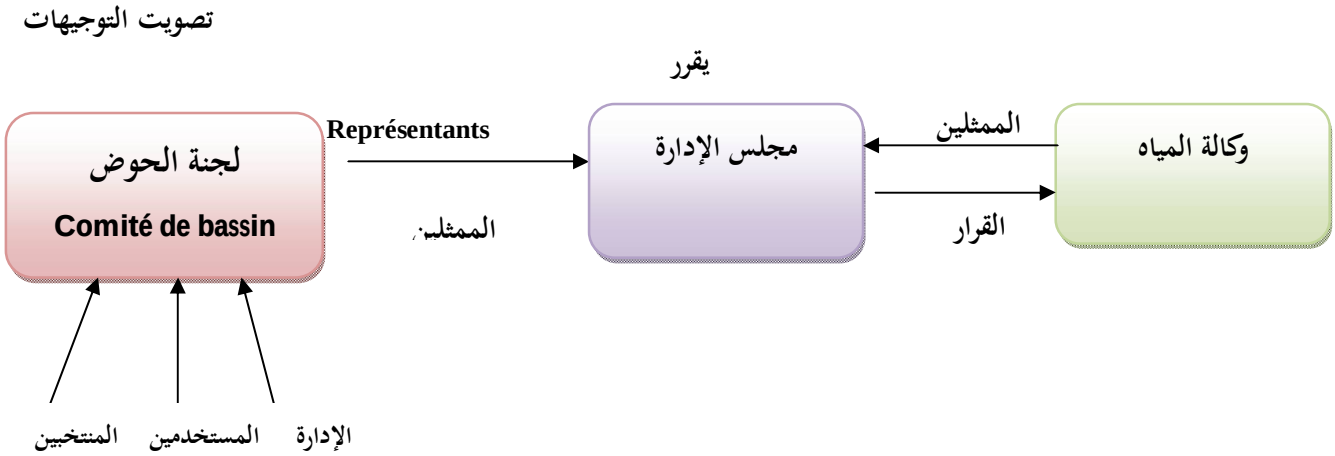

المصدر: Moriarty (IRC) et autres,opcit,p10

حيث أن المناقشات تجرى على مستوى لجنة الحوض والتي غالبا ما تسمى "برلمان الماء" وذلك لأنها الهيئة التداولية « l'organe délibératif » حيث يتم اضفاء الطابع الرسمي للقرارات من قبل مجلس الإدارة والتي تنبثق من لجنة الحوض والتي تضم ممثلي الوكالات ويتم تنفيذ هذه القرارات عن طريق وكالة المياه والتي تعتبر نوع من السلطة التنفيذية.[28]

أ. التنظيم المؤسسي لقطاع المياه:

- الدولة : فيما يتعلق بسياسة المياه ،يكون للدولة دور المنظم "**régulateur** " ، وتمارس دور شرطة المياه وتحرص على احترام معايير نقاوة المياه الصالحة للشرب الموزعة، ومعايير رفض محطات التصفية و التطهير، كما تحرص على احترام قوانين إسناد العقود من طرف الجماعات المحلية أو الاقليمية إلى المؤسسات الخاصة ، و الشفافية مع المستخدمين ، فالدولة تكفل التضامن بين المستخدمين، و التناسب بين الأحواض ، و الحصول على المياه للجميع.
- الديوان الوطني للمياه و الأوساط المائية : **(L'ONEMA)**

الوزارة المكلفة بالبيئة تعتمد على L'ONEMA الذي هو عبارة عن هيئة وطنية مسؤولة عن دراية وحراسة الدولة للمياه و الأوساط المائية ، وقد أنشأت هذه المؤسسة بموجب قانون المياه و الأوساط المائية لعام **2006** (ويطلق عليه

أيضًا LEMA) ،كما استرجع هذا الديوان أيضاً المهام القديمة للمجلس الأعلى للصيد، وقد تم تنظيمه على ثلاث مستويات : المديرية العامة على المستوى الوطني، التفويضات بين المناطق، خدمات الأقسام.

ويؤمن الديوان الوطني للمياه و الأوساط المائية المهام الأربعة التالية :[29]

- تطوير المعارف حول أنظمة الري"hydro-systèmes " و توجيه برامج البحث.

- توفير المعلومات حول الموارد المائية و الأوساط المائية و استخداماتها: حيث يؤمن الديوان القيادة الوطنية للنظام الوطني حول المعلومات المتعلقة بالمياه ,(SIE)

- النشاط الاقليمي:حيث ينسق الديوان تشخيصات الدولة للمياه و الأوساط المائية ، ويساهم في تخطيط السياسات الاقليمية للمياه (SDAGE, SAGE programmes de surveillance) ، ويوفر مساعدة تقنية لأعمال إدراة المياه داخل الاقليم ، على سبيل المثال المطاعم في الأوساط المائية.

- **اللجنة الوطنية للحوض: [30]**

تمثل اللجنة الوطنية للحوض (CNE) مكان مشاركة الجهات المرتبطة بمجال المياه على المستوى الوطني يرأسها أحد أعضاء البرلمان يسمى الوزير الأول ، و يجمع بين ممثلي المستخدمين، الجمعيات، و تعاونيات الاقليم والدولة، وكذا الأشخاص ذوي المهارة ، ورؤساء لجان الأحواض، وتستجيب لتوجيهات السياسة الوطنية للحوض ، وتقوم اللجنة بإعطاء أرائها حول المشاريع و النصوص القانونية (قوانين ، و توجيهات) ، وحول مشروعات الإصلاح ، ومشروعات مخططات العمل الحكومية.

أنشأت هذه اللجنة خلال عام 1964 ، وعرفت اللجنة توسعات بموجب قانون المياه لعام 2006 (LEMA) مع انشاء لجنة تشاورية لاقتراح الآراء حول أسعار المياه، ونوعية خدمات المياه و التتطهير،وانشاء اللجنة المتعلقة بنظام المعلومات حول المياه (SIE) ، وقد ارتفع عدد الأعضاء استجابة للتكيف مع تطور التحديات و المهام الجديدة.

- **وكالات المياه :**

بموجب قانون 1964 أنشأت 6 وكالات مالية للحوض تسمى "وكالات المياه"، وذلك على مستوى كل حوض ايدروغرافي ، وهي عبارة مؤسسات عامة مكلفة بتمويل سياسة المياه تحت وصاية الوزارة الكلفة بالبيئة، وتمتع هذه الوكالات باستقلالية مالية ، ولديها وسائل مالية خاصة بها تتحصل عليها من الرسوم المفروضة على مستخدمي المياه ، ومجال تدخلها يغطي الادارة الكمية و النوعية للمياه السطحية والجوفية.

وتتمثل أعمال الوكالة في :[31]

- الضريبة البيئية : الرسوم، الضرائب على اقتطاعات المياه والتلوث.

- المساعدات المالية: و تتمثل في الإعانات والقروض الموجهة للأعمال و الاستثمارات، مع وضع سياسة المياه الموجهة من طرف(SDAGE) حيز التطبيق والمسجلة في برنامج مقاييس الحوض و برنامج التدخل الخماسي للوكالة.

- تحريك حكومة المياه في الحوض: وذلك بالانتاج، وادماج المعارف (شبكات المقاييس و المعطيات، الدراسات ، الخبرات، التنؤ، والبحث، ...) ، مع الأخذ بعين الاعتبار عمل جهات المسؤولة عن بالأحواض (لجان الأحواض، اللجان الجغرافية، اللجان المحلية).

4. المبادئ السبعة الأساسية لإدارة المياه في فرنسا:

- إدارة لا مركزية على مستوى منحدرات الأحواض (Bassins Versants):

السياسة الفرنسية للمياه معرفة و منسقة على المستوى الوطني، وهي تمثل سياسة الجماعات المحلية للمياه نفسها، لكن تنفيذها منظم بطريقة لامركزية على مستوى منحدرات الأحواض السبعة الكبرى للادارة المتكاملة للموارد " وهنا نتحدث عن الدورة الكبرى للمياه" وعلى المستوى البلدي أو بين البلديات ، و بالنسبة لخدمات المياه الصالحة للشرب والتطهير "دورة المياه الصغرى" فإن الحوض يمثل الوحدة الأساسية لإدارة المياه الذي يتبع الإقليم الجغرافي للموارد و ليس الحدود الإدارية .[32]

وهي إدارة لامركزية على مستويين، المستوى الأول للادارة اللامركزية يكون عل مستوى الأحواض الايدروغرافية الكبرى،أين نجد فروع الأحواض المكلفة بالتمويل (وكالات المياه)، و التشاور (لجان الأحواض)، مع تخطيط و برمجة سنوية لكل حوض (SDAGE ، و برامج تدخل وكالات المياه) ، مع تنسيق محافظ منسق للحوض، أما المستوى الثاني للادارة اللامركزية للموارد المائية فهو يتعلق بالدورة الصغرى للمياه (المياه الصالحة للشرب والتطهير)، وكذا ادارة الخدمات المؤمنة من طرف البلديات.

- مقاربة متكاملة:

ما يهدف إلى الأخذ بعين الاعتبار كل استعمالات المياه ،و احتياجات النظم الايكولوجية (البيئية) المائية، وتفادي التلوث، وكذا مراقبة المخاطر الطبيعية و العرضية.

- تنظيم التشاور و تنسيق الاجراءات :

بدءً ا من لجنة الحوض – مقارنة البرلمان للماء- و صولا إلى الرئيس المنسق للحوض،هذا بالنسبة للدورة الكبيرة، و رئيس البلدية بالنسبة للدورة الصغيرة .

- تسعير الحجم المقاس للاقتطاعات و الاستهلاكات: كل مستعمل يملك عدادًا أو جهاز معين يقيس الكميات المقتطعة.

- تجنيد الموارد المائية الخاصة بالحوض:.

تقوم فرنسا بتطبيق مبادئ " الملوث يدفع- Payeur, Polleur " و " المستخدم ، يدفع – "L'utilisateur Payeur,، و يعطي كل من الاقتطاعات والتلوث مجالا للرسوم ،و هذا في إطار فاتورة المياه لدى وكالة المياه الخاصة بكل حوض ايدروغرافي، فكل وكالة للمياه تخصص مبالغ لصالح الدراسات و الإجراءات الرامية إلى تحسين الموارد المائية والأوساط المائية.

- تخطيط الموارد و برمجة متعددة السنوات :

تتبع إدارة المياه تخطيطًا يسمح بتحديد أهداف و أولويات الإجراءات على نطاق الأحواض الايدروغرافية من خلال الخطط الرئيسية للتهيئة و إدارة المياه. (SDAGE) وعلى نطاق الأحواض الفرعية (Sous Bassins) عبر خطط التهيئة و إدارة المياه.

وتضع وكالات المياه أهداف هذه المخططات الرئيسية في برامج مالية لستة (6) سنوات مصادق عليها من قبل لجان الحوض و مجالس الإدارات ، ثم يتم انتخابها من طرف البرلمان و تسجل في قانون المالية. و تقوم الوكالات الآن بتحضير برنامجها العاشر للاستثمار خلال الفترة (2013-2018).

- تقسيم واضح للمسؤوليات بين السلطات العامة والقطاع الخاص من أجل إدارة خدمات البلدية للمياه الصالحة للشرب و الصرف الصحي:

تعتبر خدمات المياه الصالحة للشرب و مياه الصرف الصحي خدمات عامة لامركزية على مستوى البلديات المسؤولة عن اختيار طريقة الادارة (مباشرة أو مفوضة)، ففي حالة الادارة المباشرة تكون البلديات هي التي تتحمل المسؤولية الكاملة حول استثمارات وعمل خدمات المياه، وكذا العلاقات بين المستخدمين .ويكون موظفو الادارة المباشرة من أعوان البلدية ،وهي تتعلق بالمدن الكبرى التي لديها خدمات تقنية جد هيكلية، أوبالتجمعات الريفية الضغيرة.

أما في حالة الادارة غير المباشرة أو المفوضة فإن الجماعات المحلية تفوض كل أو جزء من خدمات المياه لمؤسسة صناعية عامة أو خاصة في إطار اتفاق تفويض أو إنابة لمدة زمنية محددة بأجل أقصاه 20 سنة .

خاتمة:

من خلال دراستنا هذه توصلنإلى أن نظم الحوكمة غالبًا ما تعكس الواقع السياسي و الاقتصادي و الثقافي على المستويات الوطنية و الاقليمية و المتوسطة، و التطبيق الجيد للحوكمة المائية يقتضي وجود صلات عمل وثيقة بين مجموعة من المؤسسات المحلية والوطنية و الدولية ،فالحوكمة المائية الفعالة تتطلب مشاركة جميع المعنيين و المنتفعين وعلى جميع المستويات بشكل تكاملي ما يتطلب جهودًا خاصة تكفل شمول جميع المهمشين، و أنه لا يوجد نموذج وحيد للحوكمة المائية الفعالة تنسجم مع الخصوصيات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لكل بلد و مع ذلك وبعد دراستنا للتجربة الفرنسية يمكن ادراج بعض التوصيات:

- ✓ **ينبغي تطوير الحوكمة بما يتناسب مع الظروف المحلية وبما يتيح المرونة الضرورية لإدخال التحسينات ولا يجوز استيراد مخططات حوكمة من خارج البلد أو المنطقة.**
- ✓ **يجب أن تراعي نظم الحوكمة المائية استدامة الموارد المائية على المدى البعيد.**
- ✓ **انشاء وتحديث وموائمة نظم المعلومات وقواعد البيانات المائية من أجل تبادل احتياجات سياسات المياه على المستوى الدولي والوطني وعلى مستوى مستجمعات المياه.**
- ✓ **تشجيع اتباع نهج شامل لتطوير السياسات المائية من خلال اشراك المواطنين في وضع وتنفيذ المخططات.**
- ✓ **تقييم مدى ملائمة أدوات الحوكمة المتبعة من أجل مواجهة التحديات التي تم تحديدها وتشجيع تنسيق السياسات المائية على مستويات أفقية وعمودية، مع ايجاد حلول و أدوات قابلة للتطبيق من خلال البحث و العمل التشاركيين.**
- ✓ **تشجيع اتخاذ القرارات التي تتضمن العناصر الفاعلة على الصعيد الدولي ، الوطني والمحلي، وعلى مستوى الحوض والأحواض الفرعية.**
- ✓ **تحسين الإدارة المتكاملة للموارد المائية على أساس الأطر الوطنية المحددة ، وتنفيذ مختلف المستويات الهيدرولوجية، ودمج رؤية واضحة للاستخدامات، والتطورات، الكمية ونوعية موارد المياه.**

- ✓ **تطوير الوسائل المناسبة لتشخيص الأمن المائي من حيث القضايا الديموغرافية والبيئية والجغرافية والحضرية.**
- ✓ **دعم تعزيز النزاهة بتحديد مخاطر الفساد المحتملة وتبادل الخبرات الوطنية والمحلية لمحاربة هذه الأخيرة.**
- ✓ **تشجيع تبادل المعلومات والتوعية العامة في قطاع المياه وتنفيذ عملية الميزانية الشفافة.**
- ✓ **تطوير قدرات المعنيين من مختلف المستويات لتمكينهم من المشاركة في التخطيط لموارد المياه و إدارتها.**
- ✓ **اعتبار المعلومات المائية ملكية عامة و إتاحة امكانية الوصول إليها من قبل جميع المواطنين بهدف الانتفاع منها.**
- ✓ **إيلاء المزيد من الاهتمام بالتوعية العامة من أجل خلق مشاركة مدروسة في حوكمة المياه .**
- ✓ **المواءمة بين جهود جميع المعنيين خاصة الحكومة و الشركاء في التنمية و المجتمع المدني بحيث تسهم هذه الجهود في تحقيق الرؤى والاستراتجيات المتفق عليها من قبل الجميع.**

الهوامش والمراجع:

[1] **مرغاد لخضر وآخرون،حوكمة الموارد المائية ومدى فعاليتها في البلدان النامية،مداخلة مقدمة الى الملتقى الوطني الأول حول اقتصاديات المياه ، جامعة محمد خيضر – بسكرة-، يومي : 30 نوفمبر و 01 ديسمبر2011،ص 9.**

[2] **صفوت عبد الدايم ، نانسي عودة، حوكمة المياه، متاحة على الموقع:**

http://www.afedonline.org/Report2010/pdf/Ar/ch11arabic.pdf , le 23/03/2013 ,à 16 :24.

[3] Aziza Akhmouch, **Condition de succès 1 « La bonne gouvernance »,**12-17 mars 2012,Marseille,France,p5

[4] Stef Smits, **Termes clés et définitions**, LoGo Water – Vers une participation efficace des gouvernements locaux à la Gestion intégrée des ressources en eau (GIRE) dans les bassins fluviaux de la Communauté de développement d'Afrique australe (SADC), Mai 2005,p1

[5] **فراس طلعت عبد الهادي وآخرون،دليل منهجية امباورز لحوكمة المياه:ارشادات وأساليب وأدوات،الأردن،2006،ص 14**

[6]**صفوت عبد الدايم ، نانسي عودة ،مرجع سابق،ص2**

[7] **مرغاد لخضر وآخرون،مرجع سابق،ص 10**

[8] Moriarty (IRC) et autres. **La gestion intégrée des ressources en eau.**Thematic Overview Paper. Juin 2007. P14

[9] ,Opcit,p 22

[10] **وفاء لطفي،مرجع سابق،ص 10،11**

فراس طلعت عبد الهادي وآخرون، دليل منهجية امباورزز لحوكمة المياه،الشبكة الإسلامية لتنمية وادارة مصاددر المياه،2007،ص7

[11]**صفوت عبد الدايم ، نانسي عودة ،مرجع سابق،ص5**

[12] OCDE, **LA GOUVERNANCE DE L'EAU DANS LES PAYS DE L'OCDE: UNE APPROCHE PLURI NIVEAUX,**disponible sur le site **:** www.oecd.org/dataoecd/42/18/50066410.pdf ,le 26/04/13.

[13] : Mohamed Larbi Khrouf **, Etude sur L'economie D'eau Chez Le Consommateurs,Cas D'Etude: Espagne,France , Maroc Et Tunisie**, Institut Méditerranéen de l'Eau (IME),sur le site http://www.ime-eau.org **,** consulté le : 02/10/2011 à 10h42

[14] **Les lois françaises sur l'eau,** disponibles sur le site Internet : **http://www.cnrs.fr/cw/dossiers/doseau/decouv/france/05_lois_eau.htm**

[15] Coralie Noël , **Organisation de la gestion de l'eau en France**, Office International d e l ' E a u**,** juin 2009,p5

[16] **Les lois françaises sur l'eau**,Opcit

[17] http://www.eaufrance.fr/agir-et-participer/planifier-et-programmer/schemas-directeurs-d-amenagement,le 20 /04/2013,à 08 :40

[18]http://www.actu_environnement.com/ae/dictionnaire_environnement/definition/schema_directeur_d_amenagement_et_de_gestion_des_eaux_sdage.php4,le 21/04/2013

[19] http://www.observatoire-eau-martinique.fr/gestion-des-milieux-aquatiques/le-sdage, le 21/04/2013,à 10 :10

[20] Moriarty (IRC) et autres,Opcit,p11

[21]http://www.actuenvironnement.com/ae/dictionnaire_environnement/definition/schema_d_amenagement_et_de_gestion_des_eaux_sage.php4,le 20/04/2013, à 22 :30

[22] Opcit

[23] Coralie Noël , Opcit ,p5

[24] Opcit

[25] : La gestion de l'eau en France **, La Revue France nature Environnement**, OpCit , P 26.

[26] François Laurent et Emmanuelle Hellier , **La Gestion Intégrée**,juin 2011,p9

[27] :www.cnrs.fr consulté le 25/09/2011 à 21h48.

[28] Moriarty (IRC) et autres,opcit,p10

[29] : Olivier BOMMELAER Et Autres, OpCit , P 11.

[30] : La gestion de l'eau en France **, La Revue France nature Environnement**, OpCit , P 12.

[31] : Olivier BOMMELAER Et Autres, OpCit , P 13.

أثر تبني إستراتيجية التنويع على أداء المؤسسات الإعلامية الجزائرية

د.علي جقريف جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة ***djekrifali@yahoo.fr***
د.زهرة جقريف جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة ***djekrifsarah@gmail.com***
د.حلوز فاطمة جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة ***hlz_fatima@yahoo.fr***

Received: Avril 2018 ***Accepted: Mai 2018*** ***Published: Juin 2018***

Abstract: L'étude vise à déterminer l'impact de la stratégie de diversification sur la performance des entreprises médiatiques algériennes et leur expansion sur de nouveaux marchés et l'émergence de ce qu'on appelle des « les groupes de médias» grâce au développement des nouvelles technologies de l'information et de la communication et la croissance de l'industrie médiatiques.

L'étude a été menée sur un échantillon de trois entreprises médiatiques: El Khabar, Elchorouk et El Bilad. L'étude a révélé que les entreprises médiatiques ont adopté une stratégie de diversification liée au secteur des médias correspond à un développement vers de nouvelles activités qui présentent des points communs avec les activités existantes, sans entrer dans un nouveau domaine d'activité très différent de l'ancien tels que l'hôtellerie et le tourisme (la diversification conglomérale), ce qui reflète négativement sur leur performance.

Mots clés :la stratégie de diversification , performance des entreprises médiatiques, les activités.

ملخص: هدفت الدراسة إلى التعرف على الأثر الذي أفرزه تبني إستراتيجية التنويع على أداء المؤسسات الإعلامية الجزائرية وتمددها نحو أسواق جديدة وظهور ما يعرف بـ"المجمعات الإعلامية" في ظل التطور التكنولوجي السريع في مجال تكنولوجيات الإعلام والإتصال الحديثة ونمو الصناعات الإعلامية. أجريت الدراسة على عينة تتكون من ثلاث مؤسسات إعلامية وهي "الخبر"، "الشروق" و"البلاد". وتوصلت الدراسة إلى أن المؤسسات الإعلامية تبنت استراتيجة التنويع المرتبط في قطاع الإعلام دون اللجوء إلى التنويع غير المرتبط والدخول إلى أسواق جديدة مثل الفندقة والسياحة وهو ما انعكس سلبا على آدائها وأدخلها في أزمات مالية أدت بمؤسسات إلى غلق فروعها كما حصل مع مؤسسة "الخبر" وإرتفاع معدلات المديونية بالنسبة لمؤسسات أخرى وهو حال مؤسسة "الشروق".

الكلمات المفتاحية: إستراتيجية التنويع ، آداء المؤسسات الإعلامية الجزائرية، الأسواق

مقدمة:

لا يكمن الفرق بين مؤسسة إعلامية ناجحة وأخرى في توفر الموارد المالية والمادية والبشرية للأولى مقارنة بالثانية، بل يتعدى ذلك بكثير، فالفشل والنجاح في الوصول إلى الأهداف تحكمه عوامل متعددة ومتباينة ترتبط أساسا بأداء المؤسسات الإعلامية التي تنتج موادا تتميز بمدة حياة قصيرة وتكاليف إنتاج كبيرة، وذلك في عصر جديد تعتبر فيه المنافسة حقيقة أساسية تحدد نجاح أو فشل المؤسسات.

أصبحت المؤسسات الإعلامية، من هذا المنظور، مطالبة باكتساب ميزات تنافسية من أجل تحسين موقعها في مختلف الأسواق المرتبطة بالنشاط الإعلامي، أو على الأقل المحافظة عليه في مواجهة ضغوط المنافسين الحاليين والمحتملين، وتحسين آدائها في ظل المحيط الذي تعمل فيه، وذلك باختيارها للاستراتيجيات المناسبة لظروفها وإمكانيتها.

توجهت المؤسسات الإعلامية الغربية، بعد أن اكتسحت التكنولوجيا جميع المجالات، والتقدم العلمي الهائل في وسائل الإعلام والاتصال، إلى دمج الوسائط المتعددة من أجل النمو والتوسع ومواجهة التحديات والمتغيرات الجديدة التي أفرزتها العولمة، فظهرت مجموعات الاتصال الدولية التي تحتكر سوق الإعلام والصناعات الثقافية العالمية.

وفي الجزائر عرفت المؤسسات الإعلامية بارزة منذ سنة 2012، بعد تحرير قطاع السمعي البصري من احتكار الدولة، حيث لجأت المؤسسات الإعلامية إلى تبني إستراتيجية التنويع من خلال الاستثمار في قطاعات أخرى وإنشاء قنوات تلفزيونية، مواقع إلكترونية، وغيرها، في سياق إعلامي يواجه الكثير من التحديات المرتبطة بأزمة الصحافة المكتوبة، سعر الورق، تراجع المقروئية، تراجع مداخيل الإشهار، وذلك بحثا عن مداخيل جديدة تحسن من أداء هذه المؤسسات وتحقق لها مداخيل جديدة.

أولا: إشكالية الدراسة

لجأت المؤسسات الإعلامية الجزائرية بسبب الأزمة الاقتصادية التي تعرفها الجرائد المطبوعة للاستثمار في القنوات التلفزيونية من خلال إطلاق قنوات خاصة، وفي الصحافة الالكترونية، من خلال إطلاق مواقع اخبارية في إطار التنويع عبر "الوسائط المتعددة".

وجاء هذا التوجه نحو الأنترنت في ظل تزايد المواقع الالكترونية الإخبارية ومواقع التواصل الاجتماعي التي تتميز بـ"المجانية"، وأصبحت تمثل تحديا أساسيا للمؤسسات الصحفية، ومنافسا قويا لها. ودفعت التحديات الاقتصادية التي تواجهها الصحف المكتوبة، خاصة بعد فتح مجال السمعي البصري للخواص سنة 2012، وإطلاق الجيل الثالث من الهواتف الذكية في سنة 2014، ثم الجيل الرابع في سنة 2016، العناوين الصحفية للدخول في أسواق جديدة وتقديم منتوجات جديدة.

بدأ استخدام كلمة "مجمع" للتعبير عن المؤسسات الإعلامية الجزائرية التي تضم العديد من الفروع. وهي حالة مؤسسة "الخبر"، التي تصنف اليوم كأحد أكبر المجمعات الاعلامية في الجزائر وحالة مؤسسة "الشروق" التي تحولت إلى مجمع إعلامي يضم عدة فروع وكذلك مؤسسة "البلاد"، ومؤسسة "النهار" ومؤسسة "دزاير" التي أطلقت قنوات تلفزيونية عامة ومتخصصة ومواقع الكترونية ومجلات.

تتمحور إشكالية الدراسة حول الأثر الذي أفرزه تبني إستراتيجية التنويع على أداء المؤسسات الإعلامية الجزائرية وتمددها نحو أسواق جديدة وظهور ما يعرف بـ"المجمعات الإعلامية" في ظل التطور التكنولوجي السريع في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة ونمو الصناعات الإعلامية. وعليه يمكننا طرح التساؤل التالي:

ما هو مدى تأثير تبني إستراتيجية التنويع على أداء المؤسسات الإعلامية الجزائرية؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة

- **التعرف على أثر تبني المؤسسات الإعلامية لإستراتيجية التنويع على آداءئها.**
- **إبراز مجالات الاستثمار التي تتوجه نحوها المؤسسات الإعلامية الجزائرية، والدوافع التي جعلتها تتبنى إستراتيجية التنويع وما مدى تأثير ذلك على أدائها ونجاحها في تحقيق مداخيل مالية جديدة.**
- **فهم ظاهرة "المجمعات الإعلامية" التي بدأت تظهر في الجزائر بعد قيام العديد من المؤسسات الإعلامية الجزائرية بتبني إستراتيجية التنويع، بحثا عن تحسين أدائها وتحقيق مداخيل جديدة. بالإضافة إلى ذلك فإن الدراسة تتناول عينة من المؤسسات الإعلامية الخاصة، التي تبقى المعطيات الاقتصادية المتعلقة بها نادرة جدا.**

منهجية الدراسة

تستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، من خلال دراسة لإستراتيجية ثلاث مؤسسات إعلامية خاصة تتمثل في مؤسسة "الخبر"، "الشروق" و"البلاد". ويستخدم المنهج الوصفي التحليلي في وصف خصائص الظواهر الاقتصادية المرتبطة بالمؤسسات الإعلامية مثل استراتيجياتها وأدائها وخصائصها الاقتصادية. وتعتمد الدراسة على الملاحظة التي تم من خلالها مراقبة تطور ونمو المؤسسات الإعلامية والتحولات التي تعرفها.

عينة الدراسة:

تشمل عينة الدراسة ثلاث مؤسسات إعلامية وفروعها المختلفة في مجال الصحافة المطبوعة العامة والمتخصصة، الصحافة الالكترونية والقنوات التلفزيونية. هذه المؤسسات هي: مؤسسة "الخبر"، مؤسسة "الشروق" ومؤسسة "البلاد". تم اختيار هذه المؤسسات الإعلامية الثلاث كعينة لدراستنا لأنها تتبنى استراتيجية التنويع وتملك فروعا من صحف مكتوبة، قنوات تلفزيونية ومواقع الكترونية.

تعتبر المؤسسات الإعلامية مؤسسات مثلها مثل باقي المؤسسات الأخرى، تملك بنية داخلية توزع من خلالها مهامها المتعلقة بالانتاج، وبنية خارجية تعلق بالأسواق التي توزع بها منتوجها وتروج لها في ظل منافسة المؤسسات الأخرى، وهي بهذا الشكل معرضة لمخاطر السوق، وبالتالي فهي تبحث عن التوازن بين مصاريفها ومداخيلها، وتسعى لتحقيق أرباح والتوسع للاستثمار في قطاعات أخرى. وتركز دراستنا الميدانية على فروع المؤسسات الإعلامية الثلاث في مجال الصحافة المكتوبة، الصحافة الالكترونية والقنوات التلفزيونية. تحولت المؤسسات الإعلامية الجزائرية من مؤسسات صحفية تصدر صحف يومية إلى مؤسسات تملك عدة فروع في مجال الصحافة المكتوبة، القنوات التلفزيونية، الأنترنت،

الطباعة والتوزيع، بحيث يكون كل فرع من هذه الفروع منفصل عن الآخر ولكنه تابع لنفس المؤسسة، التي أصبح يطلع عليها اسم "المجمع".

1. توجه المؤسسات الإعلامية للتنويع في الأنترنت:

تأثرت المؤسسات الإعلامية بانعكاسات الأزمة التي تعرفها الجزائر منذ سنة 2014، على مداخيل الصحافة المكتوبة، وهو ما دفعها لرفع سعر بيع الجرائد اليومية إلى 15 ثم 20 دج ما بين سنة 2014 و2016 من أجل تحقيق التوازن المالي عن طريق رفع مداخيل المبيعات غير أنها عجزت في ذلك ولجأت إلى تنويع منتوجاتها وأسواقها. وقد فرض استخدام الجماهير الواسع للانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي والتكنولوجيات الحديثة، على المؤسسات الإعلامية التوجه نحو الانترنت وأصبح ضرورة ملحة ومن أولويات كل مؤسسة إعلامية ترى في هذه التكنولوجيا قيمة كبيرة يمكن استغلالها لتقليص الفجوة الكبيرة بينها كمؤسسة وبين جمهورها المستهدف الذي تحول إلى الأنترنت. وأظهرت الدراسة أن توجه المؤسسات الاعلامية نحو الصحافة الالكترونية، جاء كحتمية تكنولوجية أكثر منه استثمار الحقيقي في مجال الصحافة الالكترونية، من خلال تطوير المواقع الالكترونية الخاصة بها، وتحويلها إلى مواقع اخبارية "أون لاين" التي تضمن تغطية مستمرة للأحداث.

تبنت المؤسسات الإعلامية الثلاثة التوسع في الأنترنت، عن طريق إطلاق "بوابة" تضم العديد من فروع مؤسسة إعلامية واحدة، بقنواتها التلفزيونية وجرائدها المطبوعة وملاحقها الإلكترونية بالإضافة إلى فضاءات أخرى مثل "أسواق" للبيع والشراء ومنتديات. ومنحت المؤسسات الإعلامية أهمية كبيرة للمواقع الالكترونية وصفحاتها عبر الفيسبوك واستخدامها لخدمة الدفع من أجل الرعاية التي تعرضها مؤسسة "الفيسبوك" للحصول على معجبين بالصفحة. وتخصيص قسم "الميلتي ميديا" الذي يوجد على مستوى مقر القنوات التلفزيونية من أجل الإشراف على موقع القنوات وصفحاتها على اليوتوب.

وتقوم المؤسسات الإعلامية برقمنة منتوجاتها الإعلامية في الصحافة المكتوبة وتحويل المقالات الصحفية في النسخة الورقية إلى مقالات الكترونية تنشر عبر مواقعها الإلكترونية، إلى جانب تحويل البرامج التلفزيونية إلى فيديوهات يتم عرضها عبر المواقع الإلكتروني الخاص بها وإطلاقها لقنوات عبر "اليوتوب". وبهذه الطريقة فالمؤسسات الإعلامية تبحث عن الوصول إلى جمهور الأنترنت عن طريق تكيفها مع هذا الفضاء الاستهلاكي والتنافسي الجديد. وتقدم المؤسسات الإعلامية في الأنترنت من خلال مواقع الإلكترونية الإخبارية، محتوى إعلامي يحظى بتفاعل المتصفحين، يتمثل في المواضيع الدولية التي تتميز بالغرابة والطرافة، والقضايا الإجتماعية. وتركز المؤسسات الإعلامية في مجال الصحافة الالكترونية، على تقديم محتويات إعلامية تهم الشباب.

ورغم أن التوجه نحو المواقع الالكترونية كان يفترض أن يحقق للمؤسسات الإعلامية مداخيل جديدة وتحسين أدائها غير أن هذه المواقع تواجه تحديات تمويل، بسبب انخفاض أسعار المساحات الاشهارية عبر المواقع الالكترونية، التي تعمل بنفس مبادىء الصحافة المكتوبة فيما يخص أسعار الإعلانات، التي تختلف بإختلاف المساحة الاشهارية المخصصة

لها، تماما كما تختلف من موقع الكتروني إلى آخر. وذلك حسب عدد الزوار والمتصفحين والمتفاعلين. رغم ذلك يبقى اقبال المعلنين على هذا النوع من الإشهار الالكتروني محدود جدا.

2. دخول المؤسسات الإعلامية إلى سوق التلفزيون:

لجأت المؤسسات الإعلامية للتنويع من خلال الدخول لسوق التلفزيون، وإطلاق قنوات تلفزيونية غير أن هذا الأمر لم يحسن من أدائها المالي، لكون شبكة أسعار الإشهار الذي يعتبر المدخول الوحيد في هذه القنوات منخفضة جدا مقارنة بتكاليف الانتاج السمعي البصري الباهظة، حيث لا تتجاوز أسعار الومضة الإشهارية وقت الذروة 300 ألف دينار جزائري. كما أن هذه القنوات التلفزيونية تعمل في فضاء يتميز بغياب المنافسة الصحية القائمة على معطيات دقيقة حول نسبة المشاهدة التي يفترض أن تخضع لها أسعار الإشهار، وذلك بسبب بعدم وجود أجهزة قياس المشاهدة في الجزائر، وعدم وجود قانون ينظم مهنة مراكز دراسات سبر الآراء، التي تطرح إشكالية حول مدى مصداقية نتائجها.

تعتمد القنوات التلفزيونية مثل الجرائد، على تقديم عروض تنافسية من أجل جذب المعلنين وتتمثل هذه العروض في تخفيضات يستفيد منها المعلنون الدائمون أو الزبائن الدائمون كما يسمون. من خلال عرض الومضة الإشهارية عدة مرات مقابل سعر معين. تعتمد قناة "البلاد تي في" على قائمة بالعروض التحفيزية، للمعلنين الذين يعرضون ومضاتهم الاشهارية لأكثر من 60 مرة. ومن بينها عرض الومضات الإشهارية 60 مرة، منها 20 مرة في وقت الدروة (من الساعة 19.00 إلى 22.00)، مقابل مبلغ مالي يقدر بـ900.000.00 دج، بينما يكلف عرض الومضات الإشهارية لـ300 مرة عبر القناة، منها 100 مرة في وقت الدروة، 2100.000.00 دج. تعتمد قناة الخبر"كي بي سي"، على قائمة من العروض الموجهة للمعلنين الذين يعرضون ومضات اشهارية لأكثر من 100 مرة. عرض ومضات اشهارية لـ100 مرة عبر قناة الخبر "كي بي سي" منها 10 مرات خلال فترة الذروة (من الساعة 20.00 إلى 23.00)، يقدر بسعر اجمالي قدره: 1.300.000.00 دج. بينما يقدر سعر عرض الومضات الاشهارية لـ300 مرة منها 150 مرة خلال فترة الدورة، بـ7.000.000.00 دج.

3. إنتاج وتسويق المنتجات الإعلامية

إن الاستثمار في مجال السمعي البصري، يكون على المدى البعيد، كون المؤسسة الإعلامية تحتاج إلى وقت طويل من أجل كسب المشاهدين، فعلى غرار سوق الصحافة المكتوبة، فإن مجال الإعلام السمعي البصري، أي القنوات التلفزيونية، تعتمد هي الأخرى في تمويلها على الإشهار. في القنوات العامة مثل قناة "كي بي سي" و"الشروق تي في" وقناة "البلاد تي في"، فإن الشبكة البرامجية يتم وضعها بطريقة تسمح بجذب أكبر عدد ممكن من المشاهدين.

توجهت المؤسسات الإعلامية والقنوات التلفزيونية الجزائرية الخاصة للاستثمار في برامج التسلية والسخرية، مثل "جرنان القوسطو"، "قهوة القوسطو"، "ألو وي"، "مول السطح"، "النوي". وغيرها من البرامج التي اكتسبت شهرة ومشاهدة واسعة. ورغم أنه لكل قناة استراتيجيتها الخاصة لجذب المشاهدين عن طريق بث نوع معين من البرامج بشكل أكبر من الآخر، وهذا الاختلاف يتحدد أيضا بتوجه كل قناة من بين القنوات الثلاث، ونظرة كل واحدة منها إلى الجمهور

المستهدف. غير أن القنوات الثلاثة تستثمر بشكل واسع في برامج التسلية والترفيه التي تحظى بنسبة كبيرة من البث خلال "وقت الذروة".

تعتمد القنوات التلفزيونية الخاصة، على تناول مواضيع مثيرة من أجل جذب المشاهدين، مثل مواضيع الفضائح والظواهر الاجتماعية، والقضايا الأمنية كانت من قبل من الطبوهات والمحظورات التي لا يتم تناولها إعلاميا في المجتمع الجزائري.

إن استهلاك وسائل الإعلام يتغير بنمو عدد الناقلات (عناوين جديدة، قنوات إذاعية وتلفزيونية جديدة، قواعد، صور، إنترنت)· سوق وسائل الإعلام يعرف تغيرات ترتبط بالاستهلاك (عادات) حسب الساعات، الأيام، الشهور والفصول.[1] أصبح هذا التوجه نحو المنافسة في مجال برامج الترفيه والتسلية، أو ما يطلق عليه بـ"صناعة التسلية" توجها عالميا للمؤسسات الإعلامية، ويعتبر الباحث Francis BALLE أن المنافسة والصراع بين مختلف القوى في وسائل الإعلام على المستوى الدولي لا يقتصر على مجال المعلومات، أي القصص والصور المتعلقة بالأخبار ومستجدات الفورية، وإنما يمارس هذا الصراع أيضا في مجال التسلية، أفلام، موسيقى،... مضامينها ومحتوياتها يتم انجازها بشكل يجعلها تعجب أكبر عدد ممكن من الجماهير.[2]

في الدول المتقدمة وقت التسلية أصبح أكبر من وقت العمل، ويتم تقسيمه إلى 3 فترات، نهاية اليوم أي المساء، نهاية الأسبوع أي عطلة نهاية الأسبوع ونهاية حياة العملية أي فترة التقاعد. ظهر أول مرة مصطلح التسلية عند (Strumlin) سنة 1924، ثم عند Hlynd سنة 1925 في الولايات المتحدة الأمريكية، وبعد ذلك عند Lundberge et Komaravsky في سنة 1934. يقضي الأشخاص هذه الفترات في الاستجمام والتسلية والترفيه بصفة أكبر، وخاصة في مجال الصناعات الثقافية والاعلامية[3]. يرى الباحث الأمريكي في علم الاجتماع Max KAPLAN 1965 أن التسلية تشمل الأنشطة التي تخلق المتعة بما في ذلك تطبيق الطقوس الدينية.[4] بالنسبة للاقتصاديين فان التسلية أو وقت الفراغ تشمل كل الأنشطة خارج مجال العمل، وعلى هذا الأساس تقدم وسائل الإعلام منتوجاتها الإعلامية الموجه للترفيه والتسلية خلال هذه الفترات بشكل أكبر، وخاصة في نهاية اليوم.

ترتبط المنافسة الشديدة بخصوصية المنتوجات الإعلامية التي تتميز بسرعة التلف، كما وصفته الباحثة توسان، التي ترى أن في أغلب الحالات فإن المحتوى الإعلامي يفقد قيمته بسرعة كبيرة، لهذا يجب أن ينشر ويوزع بأسرع ما يمكن، وليس من المبالغة التأكيد اليوم على أن المعلومة ليست فقط منتوج سريع التكلف ولكنه المنتوج الأكثر عرضة للتلف على الإطلاق. مدة حياة وسائل الإعلام متغيرة تخضع للمعلومة التي تبث في الراديو أو الأنترنت أو التلفزيون أو الصحافة المكتوبة أين تصبح القيمة التجارية مثلا للجريدة اليومية صالحة لمدة أقل من 24 ساعة وأقل من 7 أيام في الجرائد الأسبوعية.[5] نتيجة لهذه الخصوصية، تقوم القنوات أيضا بالمنافسة من أجل مواكبة المستجدات والحصول على السبق على مستوى الأنترنت من خلال الموقع الالكتروني الخاص بالقنوات، صفحاتها الفيسبوكية وقناتها عبر اليوتوب، ويشرف على هده العملية قسم اليملتي ميديا.

4. التنويع المرتبط كخيار استراتيجي:

تستخدم استراتيجية التنويع من أجل زيادة اتساع فرص المؤسسة وذلك عن طريق إضافة ميادين عمل جديدة، وإن الغرض من التنويع هو السماح للمؤسسة بالتوسع في أعمالها وزيادة انتشارها عما هي عليه في الوضع الحالي. هذه هي الإستراتيجية المسيطرة اليوم في المؤسسات الإعلامية التي تتوجه نحو التحول إلى مجموعات اتصال متعددة الوسائط، بالاعتماد على نفسها، وذلك من خلال الاستعانة بمواردها المتاحة، كدخول المؤسسة مجالات جديدة بنفس نشاطاتها الحالية عندما ترغب في الانتشار وتوسيع نطاقها الجغرافي ليشمل جماهير جدد.

5. التنويع في القواعد والمنتجات

قامت المؤسسات الاعلامية الثلاث قيد الدراسة بالتنويع. مؤسسة "الخبر"، اعتمدت استراتيجية التنويع في القواعد (صحافة مكتوبة، الأنترنت، التلفزيون والاذاعة...)، لتتحول إلى مجمع "الخبر للاعلام"، الذي يضم 7 فروع، حيث استثمرت في مجال الطباعة، عن طريق انشاء مطبعة خاصة مع جريدة الوطن، وهو الأمر الذي أتاح لها الحصول على مداخيل جديدة من خلال طباعة صحف أخرى وتخفيض تكاليف الطباعة بالنسبة لها. ثم عملت على التوسع الجغرافي في مجال الطباعة والتوزيع، عند انشاء مؤسسة للتوزيع، وبعدها توجهت للاستثمار في مجال الدراسات، وأطلقت مركز الخبر للدراسات، وكذلك جريدة "الخبر الرياضي"، وبعد ذلك قامت المؤسسة بالتوجه نحو الانترنت ودخول السمعي البصري واطلاق قناة الخبر "كي بي سي". حسب المدير العام للقناة علي جري فان تخطيط مؤسسة "الخبر" للاستثمار في السمعي البصري كان مبكرا موضحا: "سنة 2006 كنا نناقش مشروع انشاء قناة تلفزيونية، لأننا كنا نتوقع فتح القطاع وتحريره من احتكار الدولة، وتأخر انطلاق قناة كي بي سي، الى غاية سنة 2014، مقارنة ببعض القنوات التي بدأت البث في سنة 2011، كان الهدف منه رغبتنا في العمل في اطار القانون الجزائري، أي اننا كنا ننتظر صدور المراسيم التكميلية من أجل قانون الاعلام لأننا لم نكن نرغب بالعمل كقناة أجنبية، ولكن بسبب تأخر الأمر كثيرا قررنا الدخول".[6]

مؤسسة "الشروق" أيضا، اعتمدت استراتيجية التنويع كخيار، من أجل التحول إلى مجمع "الشروق للاعلام"، فأطلقت عدة ملاحق الكترونية في موقع "الشروق أون لاين"، بالاضافة الى انشاء وكالة إعلانات، واطلاق اذاعة الكترونية، ثم التوجه نحو السمعي البصري، وظهر التنويع في مجال القنوات التلفزيونية، بشكل سريع وكبير، حيث قامت مؤسسة "الشروق" باطلاق ثلاث قنوات تلفزيونية خلال 4 سنوات. عندما قامت أولا باطلاق قناة "الشروق نيوز"، مستغلة امكانياتها ومواردها المادية والبشرية في قناة "الشروق تي في"، ثم اطلاق قناة "البنة تي في"، وتعتبر القناتين عبارة عن فروع للقناة الأساسية وهي قناة "الشروق تي في". مؤسسة "البلاد" هي الأخرى بعد عملها سنوات في قطاع الصحافة المكتوبة، توجهت للاستثمار في السمعي البصري وقامت باطلاق قناة "البلاد نيوز"، وبعد أشهر فقط تم التحول إلى قناة "البلاد تي في"، بسبب غياب الاشهار في القنوات الاخبارية. كما توجهت مؤسسة "البلاد" إلى اطلاق موقع "البلاد نت" وتطويره، ليصبح من أبرز المواقع الالكترونية في الجزائر. أي أن المؤسسات الإعلامية اتبعت استراتيجية التنويع المرتبط، من خلال عملها على إضافة أنشطة لها ارتباط بعملياتها الحالية والمتمثلة في الصحافة والاعلام، دون التوجه إلى التنويع

غير المرتبط، أي عدم التنويع في مجالات ليس لها علاقة بالاعلام وبالتالي فالقواعد والمنتجات الجديدة التي تعتمد عليها المؤسسات الاعلامية قيد الدراسة لها علاقة بمثيلتها القديمة.

يتضح من التحليل السابق أن التنويع المرتبط في المؤسسات الاعلامية الثلاث، قائم على توسيعها لعملياتها بشكل يتماشى مع خطوط عملياتها السابقة في مجال الصحافة والإعلام. يعرف هذا التنويع بالتنويع الداخلي، حيث تقوم هذه الاستراتيجية على إعتماد المؤسسة على نفسها، وذلك من خلال الاستعانة بمواردها المتاحة، من أجل الدخول في بعض مجالات الأعمال الجديدة، والتي غالبا ما تكون مترابطة مع مجالات العمل الحالية لها، وذلك عن طريق تنمية هذه المجالات بنفسها[7]. تقوم هذه الإستراتيجية على الجمع بين الجرائد، المجلات، والقنوات التلفزيونية في طريق تجميع الأنشطة التكميلية كما تسمى وخلق سلسة من الفروع المتخصصة والمستقلة لكنها تعمل في اطار المجموعة. من مميزات هذه الإستراتيجية أنها تسمح للمجمع على تركيز الموارد البشرية على الأنشطة الإستراتيجية التي تهمه، وبالتالي تطوير الكفاءة في المجال الذي ينشط به وتوفير شبكة إدارية مميزة والحد بشكل كبير من التكاليف والقدرة على التكيف مع الأسواق المختلفة.

نلاحظ أن هذه المؤسسات التي يتركز عملها الأساسي في مجال الصحافة والإعلام، قد تبنت استراتيجية التنويع، من خلال خلق أسواق جديدة للسلع الحالية، وهذا يظهر مثلا في توجهها نحو سوق الأنترنت من أجل نشر وترويج لمنتجاتها الحالية والمتمثلة في الجريدة المطبوعة ونشر محتوياتها الإعلامية عبر مواقعها الالكترونية وصفحاتها عبر مواقع التواصل الاجتماعي، بالإضافة إلى قيامها بانتاج سلع جديدة للأسواق الحالية، ويمكن أن نأخذ هنا مثالا بسيطا عن "الملاحق" التي تصدرها كمنتوجات جديدة لسوق النشر الحالي. توجهت المؤسسات الإعلامية أيضا، إلى التنويع المرتبط المتعلق بالنشاط الأساسي وهو الإعلام من خلال تقديم منتوجات جديدة في أسواق جديدة.

تواجه المؤسسات الإعلامية في ظل الإعتماد على التنويع المرتبط، تحدي عدم الاستقرار، لأن الوعود بتطوير أنشطة معينة قد يؤدي إلى عدم الاستقرار في المؤسسات، في وقت يكون التوسع يستند على وعود بتطوير العناوين والاستمرارية. وهذه الحالة ظهرت بشكل كبير في المؤسسات الإعلامية الثلاث التي في الوقت الذي توجهت نحو اطلاق قنوات تلفزيونية، تراجع سحب ومبيعات جرائدها المطبوعة بدل تطويرها. ووصل الأمر إلى درجة أن أصبحت هذه العناوين مهددة بالغلق، وهو ما حصل بالنسبة لجريدة "الخبر" التي دخلت في أزمة مالية خانقة، وجاء قرار البيع المفاجئ للمؤسسة بجميع فروعها لرجل الأعمال ربراب بسبب تراجع مداخيل الإعلانات، بعد فترة قصيرة من تأكيد المؤسسة على نجاحها في تبني استراتيجية التنويع في قطاع الإعلام وإطلاقها لقناة تلفزيونية وتحولها إلى مجمع إعلامي. جريدة "الشروق اليومي" أيضا واجهت سنة 2014، تهديد بعدم الطبع من مطبعة الوسط العمومية بسبب الديون المتراكمة عليها في وقت مازالت المؤسسة الرغم من الأزمة المالية التي تعرفها، تتوجه نحو التنويع بشكل قوي، من خلال إقدامها على إطلاق 3 قنوات تلفزيونية، وأصبح يطلق عليها ما يعرف بـ"مجمع الشروق للإعلام".

تعتمد المؤسسات الإعلامية على التنويع في المنتجات في إطار المنافسة في الأحداث المتعلقة بالمهرجانات الوطنية والدولية والمعارض والصالونات مثل الصالون الوطني للسيارات، والمعرض الدولي للكتاب وغيرها. علينا الإشارة إلى أن

سوق الاشهار الخاص بالسيارات يعرف أعلى مستوياته في المناسبات الخاصة كالصالونات الدولية وهو ما يعد فرصة للمؤسسات الإعلامية من أجل الحصول على موارد مالية بحيث يصل عدد صفحات الجرائد الإشهارية الخاصة بالسيارات فيها إلى 12 صفحة، كما تتوجه بعض الصحف إلى إصدار ملحقا أسبوعيا خاصا بالسيارات في ظل تزايد سوق السيارات في الجزائر. أنشأ عام 2012، نادي لصحفي السيارات متكون من 19 صحفيا مختصا في عالم السيارات الهدف منه متابعة أهم المستجدات عالم السيارات ونشر تصنيفات دورية لأكثر السيارات مبيعا، بإضافة الى اختيار سيارة السنة، وتعتبر العلامات التالية: رونو، بيجو، فولسفاكن، سيتروان، فورد وشوفرولي من أكثرها استثمارا في الإشهار في الصحافة الخاصة. من جهتها قامت قناة الخبر "كي بي سي" بادخال برنامج يومي يعرض لمدة 15 دقيقة في شبكتها البرامجية لشهر مارس خاص بالصالون الوطني للسيارات. غير أن هذه المؤسسات الإعلامية مازالت غير قادرة على المنافسة في الأحداث الدولية الكبرى، ولا سيما في مجال كرة القدم التي من الصعب الحصول على حقوق بث المقابلات التي يحتاج شراؤها إلى مبالغ مالية كبرى لا تتماشى مع ميزانية القنوات التلفزيونية الجزائرية التي مازالت تعاني من أجل تغطية تكاليف الانتاج، خاصة في ظل الأزمة المالية التي تمر بها الجزائر، حتى التلفزيون العمومي الجزائري الذي تعود على شراء حقوق البث المباريات، لم يتمكن من شراء حقوق بث مباريات كأس افريقيا لسنة 2017، التي جرت بالغابون بمبلغ 150 مليون دولار، بعد فشل مفاوضاته مع قناة "الجزيرة" التي تحتكر حقوق البث. من أجل كسر هذا الاحتكار، صادق رؤساء دول وحكومات إفريقيا في جانفي 2017، على لائحة تنظيم سوق حقوق بث المنافسات الرياضية الكبيرة عبر التلفزيون، وذلك خلال انعقاد الجمعية العامة العاشرة لإتحاد إذاعات الدول الإفريقية، لتوحيد السوق من أجل التصدي للجهات المحتكرة لحقوق البث،على أن تقوم الحكومات الإفريقية لاحقا بصياغة النصوص القانونية التي تسمح بشراء حقوق البث بِأسعار معقولة. وذلك حسب ما صرح به توفيق خلادي المدير العام للتلفزيون العمومي الجزائري، يوم 25 فيفري 2017. [8] من جهة أخرى فهذه القنوات التلفزيونية لا يمكنها المنافسة في الأحداث المتعلقة بالمهرجانات الدولية التي تقام في مجال الموسيقى والفن والسينما، والتي تكلف أيضا مبالغ مالية باهضة. يعتبر هذا الأمر منطقي، كون القنوات التلفزيونية الخاصة تعتمد في تمويلها على الإشهار فقط، بينما عرض مثل هذه البرامج المكلفة والتي تحظى بشعبية كبيرة يحتكر عادة من قبل القنوات التلفزيونية التي تعتمد في مداخيلها إلى اشتراكات المشاهدين، عن طريق بطاقات الاشتراك وهذا ما يساعدها على تغطية التكاليف الضخمة لهذه البرامج المرتبطة بالرياضة والسينما بشكل خاص. من القنوات التلفزيونية التي تحتكر هذا المجال قناة "بين سبورت" والمنافسة القوية التي تواجهها من قبل "+ Cannal". اليوم المنافسة القوية تمس الرياضة والسينما، المشتركين مستعدين للدفع لاشتراكات من أجل الرياضة وبالتحديد كرة القدم، والمهرجانات السينمائية.

تشير الاحصائيات إلى أن رقم أعمال القنوات الفرنسية بنسبة 72.8 % تأتي من السينما. من الصعب أن تتمكن القنوات التلفزيونية من تمويل نفسها، بما في ذلك القنوات العمومية، حيث تظهر الاحصائيات أن نفقات مؤسسة التلفزيون العمومي أكبر من مداخيله. هذا يرجع إلى تكاليف الإنتاج العالية جدا للمواد السمعية البصرية، ففي حين

تطورت نفقات انتاج البرامج في المؤسسة من 312 مليون دينار جزائري سنة 2000 إلى 1373 مليون دينار جزائري سنة 2005، منذ سنة 2001 كانت دائما موارد المؤسسة أقل من النفقات، وخاصة سنة 2002. [9]

6. دراسات السوق والجمهور

تفرضها خصوصية المؤسسة الإقتصادية بصفة عامة والمؤسسة الإعلامية بصفة خاصة، لأنه بناء على هذه الدراسات يتم تحديد الاستراتيجية المناسبة التي يجب على المؤسسة الإعتماد عليها من بين الخيارات الاستراتيجية المتوفرة. وحياة المؤسسة مثل حياة المنتوج تمر بعدة مراحل أهمها مرحلة البداية، مرحلة النمو، مرحلة النضج، وأخيرا مرحلة التراجع. [10] هذه المرحلة الأخيرة، يمكن بصعوبة كبيرة إلغاءها وتجاوزها ومنع وصول المؤسسة إليها، حيث يتعين على المؤسسة في مرحلة معينة وضع وتبني استراتيجية تسمح لها بتمديد عمر المنتوج وبالتالي المؤسسة، لأنه من المستحيل بداية من المرحلة الثالثة أي مرحلة "النضج" أن نمنع مرحلة التراجع دون الاستغلال الأمثل لما كسبته المؤسسة خلال مرحلة النضج. وهذا من خلال إعادة الاستثمار في شركات ومؤسسات أخرى أو منتوجات وخدمات جديدة. هنا تظهر قدرة المسيرين من خلال مرافقة نمو المنتوج والاستفادة بشكل جيد من مرحلة النضج. غير أن هذا الأمر والتوجه نحو خيار التنويع في القواعد والمنتجات من قبل المؤسسات الإعلامية، يحتاج إلى دراسات سوق، وتحديد احتياجات الجمهور، وبالتالي تحديد المجال والسوق الذي يجب التوجه للاستثمار به، ويتم التوجه عادة نحو الأسواق غير المشبعة، مثلا في مجال السمعي البصري في الجزائر، نجد من بين الأسواق غير المشبعة، سوق برامج الأطفال، وبالتالي يمكن من خلال دراسات الجمهور والسوق تحديد امكانية الاستثمار بها من خلال اطلاق قناة لـ"الأطفال"، أو في سوق الرياضة إطلاق قناة لـ"لرياضة"، أو قناة موجهة للمرأة أو الفن أو الألعاب والتسلية ...إلخ. هنا يجب أن نوضح أن المؤسسة الإعلامية هي نظام مفتوح تؤثر وتتأثر بالمحيط لذلك يجب دراسة هذا الأخير حتى تتمكن من التفاعل والتكيف مع متغيراته. ويتمثل المحيط في مختلف العوامل الداخلية والخارجية للمؤسسة، والتي تشمل السياسية، الإقتصاد، الثقافة، المجتمع، البيئة وغيرها من الأنظمة التي تؤثر في المؤسسة الإعلامية، حيث يمكن أن تمثل هذه الأنظمة فرصا للمؤسسة يمكن استغلالها في تسويق منتجاتها الإعلامية والوصول إلى جماهير أكبر، ويمكن أيضا أن تمثل تهديدا لها، خاصة فيما يتعلق بالثقافة والمجتمع بخصوص المنتوجات الإعلامية، حيث تكون المؤسسات الإعلامية مطالبة بالحذر في التعامل مع هذه الأنظمة، التي تفرض عليها سلوكا معينا وتحدد نماذج أو طرق التصرف اللازمة لبقاء المؤسسة وتحقيق أهدافها.

تحتاج المؤسسات الإعلامية أيضا إلى دراسات شاملة من أجل تحديد خياراتها الاستراتيجية، وضرورة مسايرة التطورات التكنولوجية والمعرفية لإحداث التغيرات اللازمة ولايجاد الميزة التنافسية الخاصة بها، والتعرف على ما يحمله المحيط من التهديدات والفرص لها، وبالتالي تحديد الاستراتيجية اللازمة للتكيف معها، خاصة في ظل عدم الإستقرار الذي يتميز به هذا المحيط، من عدم الإستقرار السياسي، الحوادث الإقتصادية غير المتوقعة والأزمات المالية المتكررة، التغير في الطلب والتجديد والإبداع المتكرر في المنتوجات والمضامين الإعلامية، وتغيير الجماهير لأنماطهم الإستهلاكية وعادات التعرض لوسائل الإعلام. المؤسسات الإعلامية تحتاج إلى جانب دراسات الجمهور والتعرف على موقعها كمؤسسة مقابل المنافسين، إلى دراسة سوق الاشهار وأهم المعلنين وكم بلغة قيمة هذه الاعلانات، غير أن الدراسات الوحيدة المقدمة

في هذا المجال حول السوق الجزائرية هي التي تعدها مراكز سبر الآراء، مثل مركز "سيغما" حول سوق الاشهار، الذي نشر سنة 2006 دراسة عن سوق الاشهار في الجزائر تتضمن أهم المعلنين، وحصتهم السوقية من الاعلانات وكانت مؤسسة اوراسكوم تيليكوم أكثرهم باستثمار 565 مليون دينار جزائري.

7. تحليل استثمارات المؤسسات الإعلامية

مؤسسة "الخبر" مثلا خلال سنة 2005 وحتى سنة 2007 ثم سنة 2010، عرفت مرحة تطور ونضج وسجلت زيادة في السحب والمبيعات ومداخيل الاشهار، هذه المداخيل قامت باستغلالها في استثمارات عديدة، لكن هل كانت هذه الاستثمارات حقا مربحة؟ قامت المؤسسة بتبني التنويع المرتبط كخيار استراتيجي من خلال التنويع في المنتوجات عن طريق إطلاقها لجريدة "الخبر الأسبوعي"، وتحويلها إلى جريدة مستقلة عن "الخبر" اليومي بعدما كانت تصدر كملحق لها منذ جانفي 2006، وقيام هذه الجريدة في حد ذاتها بإصدار ملاحق أسبوعية ونصف شهرية. يعتبر هذا الخيار مهم جدا من خلال تحويل الملحق إلى مؤسسة مستقلة. تعتبر هذه القرارات من الخيارات الاستراتيجية المهمة في المؤسسة الإعلامية التي يجب دراستها بشكل جيد، أي أن قرار تحويل ملحق إلى إصدار مستقل قد يحقق مكاسب كما يمكن أن يحقق خسائر. وكانت مؤسسة "الخبر" قد درست الخيار جيدا على ما يبدو، وهو مابرز من خلال النجاح الذي حققته جريدة "الخبر الأسبوعي" بعد انفصالها وتحولها إلى جريدة مستقلة.

تمكنت جريدة "الخبر الأسبوعي" من تحقيق نجاح ووصل سحبها إلى 350 ألف نسخة، قبل التراجع الذي عرفته خلال سنة 2010 في السحب وهو ما أدى إلى غلقها نهائيا بسبب أزمة مالية. يوضح علي جري: "غلق أسبوعية "الخبر الأسبوعي" كان بسبب سوء تسيير المؤسسة الإعلامية، في البداية كانت الجريدة الأسبوعية تنشر محتوى إعلامي ذو نوعية فحققت نجاحا كبيرا، وبعدها بدأت في مرحلة التراجع بسبب التراجع في نوعية المواضيع إلى أن أصبحت تعرض أسبوعيا ملخصا لما جاء في الجريدة اليومية، ففقدت قراءها وتراجع سحبها وفي النهاية تم غلقها"[11]. خلال نفس السنة التي تم فيها غلق جريدة "الخبر" قامت المؤسسة بإطلاق جريدة أخرى "الخبر الرياضي" يومية رياضية، وتزامن اطلاقها مع كأس العالم لسنة 2010 والذي عرف مشاركة المنتخب الجزائري. يتضح من هنا أن المؤسسة حاولت استغلال الحدث من أجل دعم تواجدها في السوق واستقطاب الجمهور الرياضي، والتي تعتمد بصفة كبيرة على المبيعات في مداخيلها بسبب قلة المعلنين الذين يتوجهون للصحف الخاصة منذ نشاتها في ماي 2010، لم تستفد الخبر الرياضي من الاشهار العمومي وحصة الاشهار الخاص كانت ضئيلة جدا بها.

قامت مؤسسة "الخبر" أيضا بانشاء "مركز الخبر للدراسات الدولية" سنة 2006، الذي يختص في اعداد الدراسات وتنظيم المحاضرات حول القضايا الدولية بمشاركة باحثين. يعتبر محمد بغالي رئيس تحرير جريدة "الخبر" أن اطلاق المركز لم يكن ناتج عن استراتيجية واضحة للمؤسسة وانما كان كنتيجة فقط للبحبوحة المالية التي كانت تتمتع بها المؤسسة خلال تلك الفترة.

قامت مؤسسة "الخبر" سنة 2007، بشراء مطبعة جديدة بالشراكة مع جريدة "الوطن" الناطقة باللغة الفرنسية، وتدعيم شبكتها في مجال الطبع. يظهر من خلال نوعية الاستثمارات التي قامت بها مؤسسة "الخبر"، أنها اقتصرت

وانحصرت في مجال الصحافة والإعلام، ولم تكن حقيقة مربحة خاصة فيما يتعلق باطلاق "مركز الخبر للدراسات"، والذي يعتبر غير مربح، فإذا نظرنا إلى الوظيفة الأساسية لمراكز الدراسات فهي انتاج دراسات وأبحاث علمية قيمة حول مواضيع مهمة، يتم بيعها للجهات والمؤسسات التي تعنيها ويمكنها الاستفادة منها، وهذا النوع من المنتوجات من الصعب بيعه وتسويقه في الجزائر بسبب عدم وجود مؤسسات كبرى يمكن أن تشتري مثل هذه الدراسات والاستعانة بنتائجها من أجل تحسين أدائها أو استراتيجيتها. باستثناء توجه مؤسسة "الخبر" إلى شراء المقرات والمكاتب التابعة لها في العاصمة وفي باقي ولايات الوطن والذي يعتبر نقطة قوة يضمن للمؤسسة استقرارها وكذلك استثمارها في مجال الطباعة وتوزيع الصحافة، فإن المؤسسة لم تتبنى خيار التنويع غير المرتبط، أي خارج مجال الصحافة وظلت منحصرة به، رغم كونها كانت بمرحلة "النضج"، ولكن المؤسسة وقعت في خطىء استراتيجي جعلها لا تنفتح على مجالات أخرى للاستثمار مثل مجال مثل الفندقة والسياحة والعقارات والاستفادة من تجربة مؤسسة الأهرام المصرية، التي توسعت إلى خارج مجال الصحافة، التي لا تمثل إلى ما نسبته 30 بالمئة من استثمارات المؤسسة. "الاستثمار الحقيقي لا يكون في مجال الصحافة، لتنجح المؤسسة الاعلامية وتحقق الاستقرار فهي مطالبة بتنويع مصادر أموالها والتوسع للاستثمار في قطاعات أخرى"[12]. قامت مؤسسة "الخبر" سنة 2014 بإطلاق قناة تلفزيونية "كي بي سي"، في مرحلة التراجع والانخفاض الذي عرفته المؤسسة بسبب تراجع مقروئية وسحب جريدة "الخبر" اليومية، فجاء توجه المؤسسة نحو سوق السمعي البصري في فترة تعاني فيها المؤسسة من تراجع مداخيل الإشهار. هذا الخيار الاستراتيجي في التوجه نحو السمعي البصري في هذه المرحلة بالذات عزز من أزمة المؤسسة، التي وجدت نفسها في حاجة لدعم القناة وتغطية تكاليف انتاجها من مداخيل الجريدة التي كانت تعرف في حد ذاتها تراجعا سريعا، خاصة أن تكاليف الانتاج في السمعي البصري جد مرتفعة مقارنة بالصحافة المكتوبة.

إن الاستثمار في السمعي البصري يكون على المدى البعيد وبالتالي، وبالتالي فإن توجه المؤسسة للاستثمار بهذا المجال يتطلب أن تملك مصادر تمويل كافية لاطلاق القناة وتمويلها في السنوات الأولى لعملها، وهذا ما أدخل مؤسسة "الخبر" في أزمة بعدما عجزت عن تغطية تكاليف القناة أمام تراجع مداخيل الجريدة من الاشهار والمبيعات. صرح شريف رزقي سنة 2014، أنهم يتوقعون أن قناة الخبر "كي بي سي"، ستبدأ في تحقيق التوازن بعد ثلاث سنوات،[13] أي بداية من سنة 2017. وعلى هذا الأساس فإن التساؤل الذي كان سيطرح هو هل يمكن تمويل القناة خلال هذه الفترة في ظل الأزمة التي تمر بها المؤسسة؟ وبالفعل لم تتمكن مؤسسة "الخبر" من تغطية تكاليف انتاجها ما دفعها نحو بيع جميع أسهمها بسبب الأزمة التي تمر بها لرجل الأعمال ربراب قبل أن يتم الغاء الصفقة، وتلجأ المؤسسة مرة أخرى إلى الإشهار العمومي من أجل تحقيق توازنها المالي بعد سنوات طويلة من حرمانها منه بسبب صراعها مع السلطة. بالرغم من انتعاش سوق الإشهار في السمعي البصري مقارنة بالصحافة المكتوبة في السوق الجزائرية خلال سنة 2013 ، فإن استثمارات الإشهار تبقى غير كافية لتغطية تكاليف الانتاج المرتفعة في السمعي البصري مقابل الأسعار المنخفضة للومضات الإشهارية والتي لا تتعدى 300.000 دج كأقصى سعر للومضة الإشهارية.

توجهت المؤسسات الاعلامية نحو سوق التلفزيون من أجل استغلال حصة سوقية جديدة تضمن لها مداخيل إشهارية جديدة في السمعي البصري مع المحافظة على تواجدها في سوق الصحافة المكتوبة، لكن هذا الاستثمار يتطلب أيضا تحمل تكاليف التلفزيون الباهضة، فتكاليف البث عبر الساتيليت فقط تقدر بـ30.000 دولار شهريا.

مؤسسة "الشروق" عرفت تطورا ملحوظا ما بين انطلاقها في سنة 2000 وسنة 2010، أي خلال الحرب الإعلامية بين مصر والجزائر بسبب تصفيات المونديال والتي حقق خلالها سحب جريدة "الشروق اليومي" أرقاما قياسية، تصل إلى ما يقارب مليون نسخة يوميا. كانت مؤسسة "الشروق" تبنت التنويع المرتبط كخيار استراتيجي، من خلال قيام بالاستثمار في دفع بالمؤسسة بالاستثمار في مجالات أخرى مثل الانترنيت وغيرها إلى أن استثماراتها في مجال الإشهار وانشاء وكالة إعلانية سنة 2008، بالإضافة إلى تحويل "الشروق العربي" إلى مجلة شهرية منذ سنة 2013. توجهت مؤسسة "الشروق" مبكرا أي خلال سنة 2011، إلى الإستثمار في مجال السمعي البصري، أي قبل صدور قانون الإعلام لسنة 2012. المدير العام لمجمع "الشروق" علي فضيل: "كان توجهنا نحو الاستثمار في السمعي البصري مغامرة، قلنا نقتحم الميدان ونرى، طبعا كنا نعلم أن الاستثمار في هذا المجال يكون على المدى البعيد". [14] بدأت مؤسسة "الشروق" بإطلاق قناة تلفزيونية عامة، ثم قناة اخبارية "الشروق تي في"، وبعدها اطلاق قناة مختصة في الطبخ "بنة تي في". في الوقت الذي تمكنت فيه قناة "الشروق تي في" من استقطاب عدد كبير من المشاهدين، لم تتمكن قناة "بنة تي في" من فرض نفسها أمام المنافسة القوية لقناة "سميرة تي في" المختصة بالمرأة والتي تحظى بنسبة مشاهدة عالية وتستحوذ على سوق بث برامج الطبخ والديكور والأزياء الخاصة بالجزائريات. توجه مؤسسة "الشروق" نحو سوق القنوات الخاصة وبالتحديد مجال الطبخ، ظهر كمغامرة غير مدروسة ولا تستند إلى استراتيجية واضحة وأن المؤسسة لم تكن تملك دراسات ومعطيات حول هذه السوق، وانعكس هذا من خلال الشبكة البرامجية للقناة، التي تبث القناة "بنة تي في" عدد قليل جدا من حصص الطبخ التي تعاد باستمرار وتحولها بعد شهور من انطلاقها إلى بث أغاني ومسلسلات التي تبث في "الشروق تي في".

إن مؤسسة "الشروق" تبنت خيار التنويع المرتبط كخيار استراتيجي غير أن هذا التنويع الذي اقتصر على الصحافة لم يكن في حقيقة الأمر حول مشاريع مربحة تحقق للمؤسسة الاستقلالية والتطور والنمو، كون المؤسسة مازالت مرتبطة بشكل قوي بمطابع الدولة وتعاني من تراكم الديون، ففي الوقت الذي توجهت مؤسسة "الخبر" للاستثمار في الطباعة وأنشأت مطابعها الخاصة ظلت "الشروق" تطبع في مطابع الدولة، كما أن المؤسسة اليوم يبدوا نموها غير متوازن من خلال الديون المتراكمة عليها، كونها مازالت لا تملك حتى مقراتها التي تؤجرها بينما مازال مقر جريدة "الشروق اليومي" بدار الصحافة بالقبة. من جهة أخرى قامت مؤسسة "الشروق" في سنة 2014 بانشاء "مركز الشروق للدراسات والأبحاث"، بينما لم تتوجه المؤسسة نحو التنويع غير المرتبط ولم تدخل مجالات أخرى مثل العقارات، السياحة، الفندقة، وغيرها من المجالات الحيوية لتنويع مصادر أموالها وبالتالي ضمان استمرارها. مؤسسة "البلاد" اعتمدت أيضا على التنويع المرتبط كخيار استراتيجي، لكن هذا الخيار لم يكن مبنيا على استراتيجية واضحة وعلى دراسات سوق وانما كان مغامرة، فبعد نشاطها لسنوات في مجال الصحافة المكتوبة من خلال جريدة "البلاد"، توجهت المؤسسة سنة

2014 إلى إطلاق قناة "البلاد نيوز" كقناة تلفزيونية اخبارية، لكن بعد ففترة قصيرة لم تتجاوز 3 أشهر قامت المؤسسة بتحويل القناة من اخبارية إلى عامة "البلاد تي في"، وكان خيار اطلاق قناة اخبارية غير مبني على دراية بسوق الإشهار، أين اكتشف القائمون على القناة بعد اطلاقها بأن المعلنون لا يتوجهون نحو القنوات الاخبارية بشكل كاف وهو ما دفعهم للتحول إلى قناة عامة، يفترض أن يحصل أصحاب القرار في المؤسسة على مثل هذه المعطيات قبل إطلاق المشروع. يظهر أن تبني المؤسسات الإعلامية الثلاث لخيار التنويع المرتبط وخاصة في مجال التلفزيون بعد تواجدها في سوق الصحافة المكتوبة لسنوات، لم يستند إلى دراسة جدية. "من أجل تبني خيار التنويع، يجب أن ألا تكون تكلفة التطوير الداخلي أو الخارجي للمنتجات الجديدة عالية جدا بحيث تتجاوز الأرباح التي تحققها السلع والخدمات الموجودة حاليا".[15] إن تكاليف الانتاج التلفزيوني باعتبارها مجال التنويع الجديد تتجاوز الأرباح التي تحققها الصحف، التي تعتبر الخدمات والمنتوجات الموجودة حاليا، أي أن شرط نجاح تبني خيار التنويع لم تكن متوفرة في هذه الحالة.

يعتبر اقتحام سوق السمعي البصري مغامرة إلى حد الآن لأن القنوات الخاصة مازالت تعمل كقنوات أجنبية في ظل عدم تنظيم القطاع بعد 5 سنوات من فتحه وتحريره من احتكار الدولة. علي جري: "المؤسسة الإعلامية في النهاية تملك سجل التجاري فهي اذن خاضعة للقانون التجاري ويحكمها مبدأ الربح والخسارة، لكن في هذه الظروف لا يمكن للقنوات التلفزيونية أن تحقق أرباحا، لأنها تعمل كشركات انتاج لقنوات أجنبية، وبهذا يكون دور هذه الشركات هو الانتاج الذي من المفروض يتم بيعه لقنوات البث، فنحن ننتج مواد اعلامية لنبيعها مثلا لقناة "كي بي سي" الأجنبية التي هي في الحقيقة شركة بث تخضع لقانون دولة أجنبية، وهذا الأمر غير طبيعي من المفروض القناة التلفزيونية تكون شركة انتاج وبث".[16] في الوقت الذي شهد فيه سوق التلفزيون اقبالا من قبل المؤسسات الإعلامية، لم يعرف سوق الإذاعة استثمارا، باستثناء مؤسسة "الشروق" التي قامت باطلاق "راديو الشروق" قبل أن يتم غلقه بعد مدة من اطلاقه، فبالرغم من أن الاستثمارات الإشهارية في الإذاعة تظهر من خلال الدراسات أنها أقل من الاستثمارات الموجهة للتلفزيون والصحافة المكتوبة، غير أن سوق الإذاعة من حيث استقطاب المستمعين في الجزائر تعتبر حيوية، حيث تشير الدراسات أن معدل الاستماع إلى الراديو عبر الانترنت شهريا قدر بمتوسط 11 مليون مستمع، ووصل إلى 12 مليون مستمع خلال شهر أكتوبر سنة 2014 ، كما تحظى إذاعة القناة الثالثة الناطقة بالفرنسية بنسبة استماع كبيرة بالإضافة إلى إذاعة "البهجة". وإلى جانب الاستماع الذي تحظى به الإذاعة فإن تكاليف الانتاج في هذا المجال تعتبر منخفضة وغير مكلفة عكس الانتاج في التلفزيون. من جانب آخر مازال سوق الإذاعة لم يتم تنظيمه قانونيا، حيث صرح وزير الاتصال أن فتح المجال للإذاعات سيتم بعد الانتهاء من ملف التلفزيونات الخاصة، مؤكدا بأن خمس مكاتب تلفزيونات فقط حاصلة على الاعتماد بالجزائر، يوم 24 مارس 2016 على هامش الدورة التكوينية التي نظمتها وزارة الاتصال لفائدة الصحفيين حول موضوع "الإذاعة في المستقبل". يفترض أن تقوم كل مؤسسة إعلامية على مبدأ التخطيط، الذي يشكل عنصرا رئيسا في استخدام وسائل الاعلام بنجاح و فعالية وحيث أن المؤسسات الاعلامية ذات أنشطة من طبيعة خاصة يتم من خلالها التأثير في الجمهور، المجتمع والحكومة و بما أن هذه المؤسسات تعمل في ظل المجتمع وداخل إطاره وفي ظل تغير سريع في تكنولوجيا الاتصال فإن التخطيط يصبح ضرورة لا غنى عنها لنجاح المؤسسات لإعلامية وتفرض طبيعة

العمل لإعلامي نوعين من التخطيط، وهما التخطيط للرسالة لإعلامية، والتخطيط للمؤسسات لإعلامية. ويعتبر هذان النوعان من التخطيط في غاية لأهمية للمؤسسات لإعلامية في ظل التنافس لإعلامي و في ظل الظروف لإتصالية التي تستدعي قوة الحركة ولإبداع والمتابعة المستمرة للاحداث سواء في المجتمع المحلي أوالدولي. يشمل التخطيط وضع خطة سنوية للبرامج التي يتم انتاجها والدراسات التفصيلية المتعلقة بالانتاج.[17] يشمل التخطيط تحديد نوع الجمهور المستهدف، والذي ينقسم بدوره إلى نوعين، جمهور عام، وهو الجمهور الذي توجه اليه الرسالة الاشهارية دون اعتبار إلى السن أو المهنة، والجمهور الخاص والذي يتم فيه توجيه الرسالة الإعلامية إلى فئة محددة من الجمهور، تصنف على أساس الجنس، أو من خلال تقسيمه إلى فئات عمرية، مهنية أو حسب مناطق جغرافية. يقوم التخطيط على نظرة مستقبلية عن طريق تقييم البدائل أي الخطط المقترحة وبالتالي يمكن تحديد البديل الأنسب الذي يمكن تطبيقه في المستقبل بناء على الموارد المتاحة والمتوقعة والحصول على المعلومات عن أداء المؤسسة في الماضي والحاضر وكذلك التنبؤ بما سيحدث في المؤسسة والظروف المحيطة بها في المستقبل واتخاذ القرارات اللازمة لمواجهة التغيرات المحتملة. [18]

تحرير وخصخصة أسواق وسائل الإعلام في أجزاء كثيرة من العالم، ساهم في زيادة التوجه نحو الاستثمار في الاعلام وانشاء المؤسسات الاعلامية، بداية من سوق الصحافة المكتوبة، ثم السمعي البصري والصناعات الثقافية والرقمية. وفي الجزائر بدأت بعض المؤسسات الصحفية الناشرة للجرائد مع نهاية التسعينات في الاعتماد على استراتيجية التنويع وانشاء فروع لها في مجال الطباعة والتوزيع، كما ظهر ذلك التحالف الاستراتيجي بين مؤسسة "الخبر" ومؤسسة "الوطن" في مجال النشر والتوزيع. استخدمت المشاريع المشتركة للحد من المخاطر الاستثمار والحد من المنافسة، وزيادة الأرباح مثل ما هو الحال بالنسبة لجريدة "الخبر" وجريدة "الوطن" في مشروع المطابع. منذ سنة 2005 بدأت عملية التنويع في مجال الصحافة والاعلام في المؤسسات الإعلامية الجزائرية تظهر بشكل أكبر من خلال استراتيجية مؤسسة "الشروق" ومؤسسة "الخبر"، وتحول الحديث من مؤسسات صحفية ناشرة للصحف إلى مؤسسات إعلامية تملك ملحقات، مصالح ومؤسسات توزيع، وأكثر من جريدة. ولكن ومع فتح مجال السمعي البصري وتوجهها نحو اطلاق قنوات تلفزيونية، ظهر ما يعرف بالمجمعات الإعلامية وأصبح مصطلح مجمع "الخبر" للصحافة والإعلام، مجمع "الشروق" ومجمع "البلاد" وغيرها، يطلق على المؤسسات الإعلامية للتعبير عن جميع الفروع التي تضمها بمختلف وسائطها ومنتجاتها في مجال الصحافة والإعلام.

النتائج:

1. لجأت المؤسسات الاعلامية إلى تتبنى استراتيجية التنويع المرتبط كخيار استراتيجي للمنافسة من خلال التنويع في القواعد والمنتجات والإعتماد على الوسائط المتعددة (صحافة مكتوبة، الأنترنت، التلفزيون) لتتحول إلى مجمعات إعلامية متعددة الوسائط، بالاستعانة بمواردها المتاحة.

2. اتبعت المؤسسات الإعلامية استراتيجية التنويع المرتبط، من خلال عملها على إضافة أنشطة لها ارتباط بعملياتها الحالية والمتمثلة في الصحافة والاعلام، دون التوجه إلى التنويع غير المرتبط، أي عدم التنويع في مجالات ليس لها علاقة بالاعلام وبالتالي فالقواعد والمنتجات الجديدة التي تعتمد عليها المؤسسات الاعلامية لها علاقة بمثيلتها القديمة.

3. وتواجه المؤسسات الإعلامية في ظل تبني استراتيجية التنويع تحدي عدم الاستقرار. في الوقت الذي توجهت فيه نحو اطلاق قنوات تلفزيونية، تراجع سحب ومبيعات جرائدها المطبوعة التي أصبحت هذه العناوين مهددة بالغلق.

4. تعتمد أيضا المؤسسات الإعلامية على التنويع في المنتجات في إطار المنافسة في الأحداث المتعلقة بالمهرجانات الوطنية والدولية والمعارض والصالونات، غير أن هذه المؤسسات الإعلامية مازالت غير قادرة على المنافسة في الأحداث الدولية الكبرى، ولا سيما في مجال كرة القدم.

5. تبني المؤسسات الإعلامية لاستراتيجية التنويع من خلال اطلاقها للمشاريع، لم تستند فعليا إلى دراسات السوق والجمهور وهو ما جعلها تقع في أخطاء استراتيجية، من خلال تحديد المجال والسوق التي يجب التوجه للاستثمار بها وقد اقتصر التنويع على مجال الصحافة والإعلام، وبالتالي عدم التنويع في مصادر التمويل والمداخيل وبقاء هذه المؤسسات رهن تقلبات سوق الصحافة والإعلام المرهون بالإعلان الذي يتميز باقتصاد هش من خلال عدم توجهها للاستثمار في مجال العقارات، الفندقة والسياحة وغيرها من المجالات.

التوصيات:

- على المؤسسات الإعلامية التوجه نحو التنويع غبر المرتبط، أي العمل على إضافة أنشطة جديدة والدخول إلى أسواق أخرى غير مرتبطة بقطاع الإعلام وبالتالي ضمان مداخيل جديدة يمكنها أن تضمن لها الاستقرار في حال حدوث أزمة أو إضطراب في سوق الإشهار، وبالتالي تحول هذه المؤسسات الإعلامية إلى مجمعات صناعية تضم عدة فروع أخرى مثل الفندقة والسياحة والعقارات عملا بمبدأ "لا تضع البيض كله في سلة واحدة" وبالتالي التنويع في مصادر الأموال.

- على المؤسسات الإعلامية التي تحافظ على التنويع المرتبط الإندماج في مجمعات صناعية تضمن لها تغطية نفقاتها وتكاليف انتاجها من أجل مواجهة الأزمة المالية والتحرر من تبعيتها لسوق "الإشهار" ما يجعلها رهينة لتقلباته بصفته اقتصاد يتسم بالمخاطر، وبدلا من ذلك الاستمرار في أداء نشاطها في إطار المجمع الصناعي كما هو حال جريدة "ليبارتي" التي يملكها رجل الأعمال يسعد ربراب وتعتبر فرع من مجمعه الصناعي.

- على المؤسسات الإعلامية العمل على الخروج من أزمة الصحافة المكتوبة من خلال التنويع في المضامين ورفع عدد المبيعات أو التخلي عن النسخ المطبوعة للصحف التي تصدرها نهائيا وتحولها إلى نسخة الكترونية عبر الأنترنت في

حال ظهور امكانية دفع إشتراكات القراء الكترونيا مستقبلا، أوالاكتفاء بصدور العدد مرة واحدة أو مرتين في الأسبوع، لمواجهة الأزمة والتخلص من تكاليف الطباعة مثل ما فعلت جرائد عالمية على غرار جريدة "واشنطن بوست".

الهوامش والمراجع:

1 Nadine TOUSSAINT, **L'économie des médias**, Presses Universitaires de France, 6ème édition, Paris, 2006., P16.

2 Francis Balle, **Médias et société, Montchrestien lextenso**, 15ème édition, France,2011, P623

3 Madeleine GRAWITZ, **Lexique des sciences sociales**, 8eme edition, edition DALLOZ, Ttalie, 2004,P258

4 Ibid, P259

5Francis Balle,Op.cit, P474

[6] علي جري، مدير عام لقناة كي بي سي، نشر في جريدة "الخبر" يوم 24 ماي 2014، متوفر على الرابط /http://www.elkhabar.com/press/article/43361

[7]Philip KOTLER, **Marketing management**, Publi union editions, 10eme édition, Paris, 2001, p107.

[8] توفيق خلادي، **مساعي الجزائر لكسر احتكار نقل المباريات الإفريقية ستتجسد قريبا**، نشر يوم 25 فيفري 2017، بموقع الإذاعة والتلفزيون. متوفر على الرابط التالي: http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20170225/104253.htm

[9] عاشور فني، **اقتصاد وسائل الإعلام المرئية والمسموعة في الجزائر**، منشورات Anep، الجزائر، 2013، ص102

[10] Belkacem Ahcene-Djaballah, **Economie de la presse et des médias**, Office des publications universitaires, Alger, 2014, P88

[11]علي جري، مرجع سابق

[12]علي جري، مرجع سابق

[13] Yazid Taleb**, El Khabar veut renforcer un modèle économique solide,** maghreb emergent**,** 14/5/2014. http://www.maghrebemergent.info

[14]علي فضيل، المدير العالم لمؤسسة "الشروق"، تصريح عرض في برنامج "نقاط على الحروف" على قناة "الشروق نيوز"، يوم 27. 5. 2016. متوفر على الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=uz5NQy6_XBs

[15]محمد ابراهيم عبيدات، **استراتيجية التسويق: مدخل سلوكي**، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، الأردن، 2002، ص44.

[16] علي جري، مرجع سابق

[17] ليث بدر يوسف، **التخطيط الإعلامي الأسس النظرية والتطبيقية**، دار الشباب الجامعي، بيروت، 2016، ص77.

[18] أحمد عطشان النبهاني، عمي عبودي، **اقتصاديات الإعلام**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان،2016، ص205

الأداء البيئي كمدخل حديث لاكتساب مزايا تنافسية للمؤسسات الصناعية

-شركة نوكيا نموذجا -

أ.عمارة سلمى
مخبر البحوث والدراسات الاقتصادية
جامعة محمد الشريف مساعدية – سوق اهراس
amaraselma20@yahoo.fr

د.بارك نعيمة
جامعة محمد الشريف مساعدية
سوق اهراس
naimauniver8@yahoo.fr

Received: Avril 2018 ***Accepted: Mai 2018*** ***Published: Juin 2018***

Abstract:

Industrial institutions seeking to achieve competitive advantages based on several strategic criteria, the environmental dimension has become the standard of achieving sustainable competitive under the globalization of markets and rival unit in the world today, this led to the institutions seek to Achieve environmental performance in various activities, the study discusses how the environmental performance to gain competitive advantages for industrial enterprises through integration of environmental considerations into its strategies and objectives in the long term, with reference to Nokia corporation as a model for environmental performance.

key works : Performance environnementale, Competitive advantage, Industrial Foundation Nokia Corporation

ملخص:

تسعى المؤسسات الصناعية إلى تحقيق مزايا تنافسية بالاعتماد على معايير استراتيجية عديدة، وقد أصبح البعد البيئي معيار من معايير تحقيق تنافسية مستدامة، في ظل عولمة الأسواق وحدة المنافسة التي يشهدها العالم اليوم، هذا أدى بالمؤسسات إلى السعي إلى تحقيق الأداء البيئي في مختلف نشاطاتها، وتناقش هذه الدراسة كيف يمكن للأداء البيئي أن يكسب المؤسسات الصناعية مزايا تنافسية من خلال دمجها للاعتبارات البيئية ضمن استراتيجيات أعمالها وأهدافها على المدى الطويل، مع الاشارة إلى شركة نوكيا كنموذجا للأداء البيئي.

الكلمات المفتاحية:الأداء البيئي، ميزة تنافسية، مؤسسة صناعية، شركة نوكيا

مقدمة: تزايد اهتمام المؤسسات الاقتصادية بشتى أنواعها بتحقيق وممارسة أداء بيئي متميز بالتحكم بتأثير أنشطتها ومنتجاتها أو خدماتها على البيئة مع الأخذ في الاعتبار سياساتها وأهدافها البيئية وهي تباشر ذلك في إطار التشريعات المتشددة المتزايدة، وتطوير السياسات الاقتصادية والمعايير الأخرى لتأكيد حماية البيئة، والاهتمام المتنامي العام في اهتمام الأطراف المعنية بخصوص المسائل البيئية شاملة التنمية المستدامة.

وقصد تحسين ادائها البيئي وتحقيق ميزة تنافسية واستدامتها في هذا المجال قامت العديد من المؤسسات الاقتصادية بتقييم ورقابة أداءها البيئي، الا انه ومع ذلك قد لا تتوفر للمؤسسات ما يؤكد أن أداءها كافي، وسوف يستمر في الوفاء بمتطلبات سياسة حماية البيئة والتشريع، كما أنه لتحقيق الفعالية فإن المؤسسات الاقتصادية تحتاج لان تعتمد على منظومة إدارية متكاملة مع المنظومة الإدارة العامة، ومن خلال ماسبق يمكن طرح السؤال الجوهري التالي:

- **كيف يساهم الاداء البيئي الفعال في تحقيق ميزة تنافسية للمؤسسات الصناعية؟**

أهداف البحث:تتمثل فيما يلي:

- تسليط الضوء على مفهوم الاداء البيئي والميزة التنافسية.

- ابراز اهمية ودور الاداء البيئي في تحقيق وتعزيز الميزة التنافسية للمؤسسة الصناعية بصفة عامة ومؤسسة نوكيا بصفة خاصة.

- الوقوف على تجربة نوكيا في تبنيها الادارة البيئية وتحسينها لادائها البيئي.

منهجية البحث: و للإجابة على إشكالية البحث وتحليل أبعاده اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي والذي يعبر عن الظاهرة موضع الدراسة.

تفسيم البحث: سنتطرق للمحاور التالية :

- **أولا/ ماهية الأداء البيئي؛**
- **ثانيا/ مفاهيم حول تنافسية المؤسسة؛**
- **ثالثا/ المزايا التنافسية المحققة في ظل تبني الإدارة البيئية؛**
- **رابعا/ شركة نوكيا وريادتها في المجال البيئي.**

أولا- ماهية الأداء البيئي

1- تعريف الأداء: يعود الأصل اللغوي لكلمة الأداء إلى الكلمة الإنجليزية to performe **وتعني أنجز عملا ضخما، قام بوظيفة مهمة معينة، أدى واجبا.[1]**

وقد قدم الباحثون عدة تعاريف للأداء أهمها تعريف الذي قدمه نيكولاس F.W Nicolas **والذي عرف الأداء على أنه: "نتاج السلوك، فالسلوك هو النشاط الذي يقوم به الأفراد، أما نتاجات السلوك فهي النتائج التي تمخضت عن ذلك السلوك".[2]**

كما عرف الأداء أيضا بأنه: "محصلة قدرة المؤسسة في استغلال مواردها كافة وتوجيهها نحو تحقيق أهدافها، فالأداء هو دالة لأنشطة المؤسسة كافة وهو المرآة التي تعكس وضع المؤسسة من جوانبها المختلفة، وهو الفعل الذي تسعى أطراف المؤسسة لتعزيزه، وبالتالي فإن الأداء يعكس نجاح أو فشل المؤسسة ومدى قدرتها على تحقيق أهدافها".[3]

ومنه يمكن القول أن الأداء هو مزيج من الفعالية والكفاءة، الفعالية والتي تعني انجاز العمل المطلوب ومدى تحقيق المنظمة لأهدافها، في حين تعني الكفاءة انجاز العمل بالطريقة السليمة ومدى توفير الموارد المادية والبشرية عند القيام بالمهام اللازمة لتحقيق الأهداف المرجوة.

2- تعريف الأداء البيئي: إن مصطلح الأداء ليس حديثا بل توجد دراسات وأبحاث عديدة من الناحيتين النظرية والتطبيقية، تهدف تدقيق مفهومه غير أنه لا يوجد اتفاق عام حول تعريفه إضافة إلى الاختلاف في المصطلحات المستخدمة للدلالة على مفهوم الأداء.

حيث عرفت منظمة الإيزو الأداء البيئي على أنه: "مجموعة النتائج القياسية لنظام الإدارة البيئية (SME) ذات العلاقة بالأبعاد البيئية والتي تم وضعها على أساس السياسات والأهداف البيئية للمنظمة".[4]

فالأداء البيئي هو أحد الطرق العملية التي يمكن للمؤسسة الاعتماد عليه من أجل وضع وتحقيق أهدافها في مجال أدائها البيئي. وهو طريقة في التسيير تعمل على تشجيع المؤسسة أن تكون أكثر تنافسية وأكثر ابتكارا وأكثر مسؤولية على المستوى البيئي. إن الاهتمام بالأداء البيئي يكون بأن تنتج أكثر بموارد[5].

3- مصفوفة الأداء البيئي: قدم Henri et Giasson (2006) مصفوفة لتحليل الأداء البيئي والموضحة في الشكل التالي:

شكل رقم 1: مصفوفة الأداء البيئي

محور داخلي– خارجي / محور العمليات والنتائج	داخلي	خارجي
العمليات	تحسين المنتجات والعمليات	تحسين العلاقات مع أصحاب المصالح
النتائج	احترام القوانين والتشريعات وتحقيق عوائد مالية	أثار بيئية إيجابية وتحسين صورة وسمعة المؤسسة

source : Angèle Renaud, Les Outils D'evaluation de la performance environnementale, audits et indicateurs environnementaux, congrès de l'association francophone de comptabilité, "la place de la dimension européenne de la comptabilité, contrôle et audit", du 27 au 29 mai 2009, Strasbourg, France, p 3

من خلال المصفوفة أعلاه للأداء البيئي يتضح لنا أن هناك انعكاسات داخلية وأخرى خارجية تطرأ على كل من العمليات والنتائج. بالنسبة للمحور الداخلي، فهو ينعكس إيجابيا على كل من جودة المنتجات والعمليات وينتج عن ذلك احترام

القوانين والتشريعات، كما يساعد على تحقيق وفورات مالية للمؤسسة. أما بالنسبة للمحور الخارجي، فبالإضافة إلى تحسين العلاقة مع أصحاب المصالح فهو يؤثر تأثيرا إيجابيا على البيئة من جهة، ويدعم الصورة الإيجابية للمؤسسة في بيئة أعمالها من جهة أخر.

4- أبعاد الأداء البيئي: لا يمكننا فهم الأداء البيئي إلا إذا حددنا أبعاده المختلفة وهي:[6]

1.4.الكفاءة البيئية: إن الكفاءة البيئية من المواضيع بالغة الأهمية لأنه لا يمكن الحديث عن مؤسسة متطورة ومستمرة دون أن تتحدد بدقة درجة كفاءة الأسس والقواعد التي بنيت عليها، كما تعد مؤشرا هاما لنجاح النظام المطبق في المؤسسة.

ولهذا فقد قدم العديد من الباحثين تعريفات مختلفة لها من بينها:

عرفها Etzioni "قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها، وتعتمد على القدرة والمعايير المستخدمة في على النموذج المستخدم في دراسة المنظمات، وغالبا ما يستخدم هذا المتغير بوصفه متغيرا تابعا لمتغيرات مستقلة أخرى مثل بناء السلطة وأنماط الإتصال وأساليب الإشراف والروح المعنوية والإنتاجية".

أما Cenzo & Roblins فيعرفانها على انها : "التأكد من إستخدام الموارد المتاحة قد أدى إلى تحقيق الغايات والأهداف المرجوة منها".

2.4.الفعالية البيئية: لقد ظهر مفهوم الفعالية البيئية من خلال مؤتمر ريو سنة 1992، والمتعلق بجانب توريد السلع والخدمات وفق أسعارها التنافسية، والتي تلبي الحاجات الإنسانية وتحسن نوعية الحياة وكذلك تخفض حجم التأثيرات البيئية، واستهلاك الموارد على مدى دورة الحياة، إذا فالفعالية البيئية تعمل على تحسين الأداء البيئي والاقتصادي معا.

ولهذا فقد قدم العديد من الباحثين تعريفات مختلفة لها من بينها :

عرفت الفعالية البيئية حسب مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة WBCSD على انها: "تقديم سلع وخدمات بأسعار تنافسية، تلبي حاجات المستهلكين وتحسن نوعية الحياة، وهذا بالحد من الآثار البيئية تدريجيا، مع المحافظة على كمية الموارد الطبيعة اللازمة طوال دورة حياة المنتج، وصولا إلى مستوى منسجم، يحمي الأرض بشكل مستدام".

وإن من شأن تبني المؤسسة للفعالية البيئية يمكنها من الحصول على قيمة مضافة أكبر، وقد حددها مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة في العناصر التالية:

- تخفيض إستخدام المواد في المنتجات والخدمات؛
- تخفيض الكثافة الطاقوية (تخفيض الوحدات المدخلة من الطاقة لإنتاج وحدة واحدة من الإنتاج)؛
- تخفيض الإنبعاثات السامة؛
- تعظيم إسترجاع المواد المستخدمة؛
- تعظيم الإستخدام المستدام للموارد الطبيعية؛

- تدعيم إستدامة المنتجات (زيادة دورة حياة المنتج)؛
- رفع حجم المنافع التي تقدمها المنتجات والخدمات.

5- مؤشرات الأداء البيئي

مؤشر الأداء البيئي هو أداة توفر معلومات عن التقدم البيئي للشركة، وفيما يلي عرض موجز لبعض المؤشرات المستخدمة في مختلف الشركات:[7]

- تطور الاستهلاك السنوي للمياه مقارنة مع هدف ثابت، ...
- عدد الأهداف "البيئة" التي تحققت في السنة بالنسبة للأهداف المحددة،
- تطور حمولة النفايات التي تم إرسالها إلى المكب في السنوات الأخيرة،

ويمكن عرض فائدة استخدام مؤشرات الأداء البيئي خارج وداخل المؤسسة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 1: فائدة استخدام مؤشرات الأداء البيئي خارج وداخل المؤسسة

داخليا	
للإدارة العليا	إعطاء الإدارة لمحة عامة عن الوضع البيئي للشركة (التكاليف البيئية الرئيسية، والالتزام التنظيمي، وما إلى ذلك)، توفير الإدارة أداة لمساعدتهم على اتخاذ القرارات الاستراتيجية مساعدة الإدارة على متابعة النتائج البيئية (الاستثمارات، ...)، السماح للمقارنة مع الشركات الأخرى في نفس القطاع.
للمديرين التنفيذيين	تقديم مراقبة منتظمة من الإعدادات الرئيسية (استهلاك المياه، وإنتاج النفايات ...)، توفير أداة صنع القرار، تحسين الكفاءة العملية.
للعمال	زيادة الوعي وتمكين العمال في مناصب العمل، ضبط تنفيذ أساليب العمل الجديدة
خارجيا	
للسلطات	تقديم صورة للوضع التنظيمي للشركة،
البنوك، والمستثمرين وشركات التأمين	- تقديم صورة اصطناعية عن الوضع البيئي للشركة (الخصوم، والتكاليف البيئية، ...) والمخاطر، - إظهار التزام الشركة للإدارة البيئية،
السكان، الزبائن	إعطاء صورة شاملة للإدارة البيئية للشركة بفضل المعلومات المفهومة والواقعية.

	إظهار التزام الشركة بالإدارة البيئية

source : Eddy Bauraing, Jacques Nicolas, Marianne von Frenckell, les indicateurs de performances environnementales, Avenue de Longwy 185, 6700 Arlon, decembre 2000, p 4.

ثانيا/ مفاهيم حول تنافسية المؤسسة

1-مفهوم التنافسية: هناك عدة مفاهيم للتنافسية معايير معينة وهي كالتالي:[8]

- **تعريف التنافسية حسب المؤسسات : يتمحور تعريف التنافسية للشركات حول قدرتها على تلبية رغبات المستهلكين المختلفة، وذلك بتوفير سلع وخدمات ذات نوعية جيدة تستطيع من خلالها النفاذ إلى الأسواق الدولية، فالتعريف البريطاني للتنافسية ينص على أنها : "القدرة على إنتاج السلع والخدمات بالنوعية الجيدة والسعر المناسب وفي الوقت المناسب وهذا يعني تلبية حاجات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة من المنشات الأخرى.**
- **تعريف التنافسية حسب قطاع النشاط :تعني التنافسية لقطاع ما قدرة المؤسسات المنتمية لنفس القطاع الصناعي في دولة ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدولية دون الاعتماد على الدعم والحماية الحكومية، وهذا ما يؤدي إلى تميز تلك الدولة في هذه الصناعة.**
- **تعريف التنافسية على مستوى الدول : اهتم الكتاب والاقتصاديين وكذا المنظمات والهيئات الدولية بتعريف التنافسية على مستوى الدول أكثر من تعريف التنافسية على مستوى المؤسسات وقطاع النشاط.**

بالاضافة الى ما سبق توجد المفاهيم التالية:

على أنها تقاس من خلال أداء المؤسسة في السوق مقارنة بنظيراتها[9] ،كما يعتبر مفهوم التنافسية من المفاهيم التي لا تزال غير مفهومة تماماً إذ لا يوجد لها تعريف واحد من خلال ارتباطها مع كل المؤشرات الاقتصادية فبعض الاقتصاديين يعتمدون لقياس القدرة التنافسية على الناتج المحلي الإجمالي وبعضهم على أسعار الصرف المعتمدة أو تكلفة الوحدة المنتجة أو تكلفة وحدة العمل أو حجم الصادرات إلى إجمالي الإنتاج أو إنتاجية العمل[10] .

بناء على ما سبق يمكن تقديم صورة شاملة للتنافسية رغم تعدد أبعادها على أنها اجتهاد مؤسساتي في تحقيق ما يلي[11].

- **التحسين المستمر للمنتجات.**
- **منتجات ذات جودة عالية مع التحكم في حجم التكاليف.**
- **التميز مقارنة المنافسين وتقديم الأحسن، قصد احتلالها موقع تنافسي يضمن لها الاستمرارية في السوق، ويدفع بها إلى التفكير في إيجاد طرق تجعلها تحافظ وتطور من موقعها التنافسي لضمان بقاءها أطول فترة ممكنة.**

2- خصائص التنافسية: من أهم خصائصها مايلي:[12]

- **أن تكون مستمرة ومستدامة وتحقق للمؤسسة السبق على المدى الطويل وليس على المدى القصير فقط؛**
- **أن تتسم بالنسبية مقارنة بالمنافسين أو مقارنتها في فترات زمنية مختلفة؛**

- أن تكون متجددة وفق معطيات البيئة الخارجية من جهة وقدرات وإمكانيات المؤسسة الداخلية من جهة أخرى؛
- أن تكون مرنة بمعنى يمكن إحلال ميزات تنافسية جديدة وفق اعتبارات التغيرات الحاصلة في البيئة الخارجية أو تطور موارد وقدرات المؤسسة؛
- أن يتناسب استخدام هذه الميزات مع الأهداف والنتائج التي تريد المؤسسة تحقيقها.

3- مصادر التنافسية: تتعدد مصادر التنافسية ونذكر منها[13]:

أ الابتكار: إن التزايد الكبير في عدد المؤسسات والذي صاحبه انفجار تنافسي على المستوى الوطني والعالمي أدى إلى اهتمام المؤسسات بالابتكار واعتباره من الأسبقيات التنافسية إلى جانب التكلفة والسعر الأقل وأصبحت القدرة على الابتكار مصدرا متجددا للتنافسية بين المؤسسات.

ب الزمن: يعتبر الوقت سواء في إدارة الإنتاج أو في إدارة الخدمات ميزة تنافسية أكثر مما كان عليه في السابق فالوصول إلى الزبون أسرع من المنافسين يمثل ميزة تنافسية، وتظهر أهمية الزمن هنا من خلال:

- تخفيض زمن تقديم المنتجات الجديدة إلى الأسواق من خلال اختصار دورة حياة المنتج
- تخفيض زمن دورة تصنيع المنتجات؛
- تخفيض زمن الدورة للزبون (الفترة الفاصلة بين طلب المنتج و التسليم)؛

ج المعرفة: أصبحت هذه الأخيرة المورد الأكثر أهمية في خلق الميزة التنافسية ومنه فالمؤسسات الناجحة هي التي تخلق بشكل مسبق المعرفة الجديدة وتجسدها من خلال تكنولوجيا وأساليب وسلع وخدمات جديدة.

4- مفهوم الميزة التنافسية

4-1 تعريف الميزة التنافسية: لقد تباينت التعاريف للميزة التنافسية بين الكتاب والباحثين، وسنحاول استعراض مجموعة من التعاريف لمجموعة من الباحثين أهمها:

تعريف Igor Ansoft (1965) على أنها: "خصائص الفرص المميزة ضمن مجال معرف بثنائية منتج-سوق يتجه للنمو، فهي تهدف إلى تعريف بصفات خاصة لمنتج قابل للتسويق والذي يمنح للمؤسسة وضعية تنافسية قوية."[14]

وحسب شارل هيل وجاريت جونز نقول: " أن المؤسسة تستحوذ على ميزة تنافسية عندما يكون معدل ربحها أعلى من المتوسط السائد في الصناعة".[15]

وكتعريف أخر نقول أن الميزة التنافسية هي: "مجال تتمتع فيه المنظمة بقدرة أعلى من منافسيها في استغلال الفرص الخارجية أو الحد من أثر التهديدات، وتنبع الميزة التنافسية من قدرة المنظمة على استغلال مواردها المادية أو البشرية، فقد تتعلق بالجودة أو التكنولوجيا أو القدرة على خفض التكلفة أو الكفاءة التسويقية أو الابتكار والتطوير أو وفرة الموارد المالية، أو تميز الفكر الإداري، أو امتلاك موارد بشرية مؤهلة".[16]

2-4 أنواع الميزة التنافسية: لقد أشار Porter إلى أن هناك شكلين للميزة التنافسية هما الريادة بالتكلفة والتمايز، ومن ثمةَ فالمؤسسة تستطيع التفوق على منافسيها من خلال تخفيض تكاليف الإنتاج وبالتالي تحقيق ميزة السعر المنخفض أو من خلال تمييز المنتج.

أ.ميزة التكلفة الأقل[17] يمكن لمؤسسة ما أن تحقق ميزة التكلفة الأقل إذا كان هيكل تكاليفها المتعلقة بالأنشطة المنتجة للقيمة أقل من تلك المحققة عند المنافسين، بمعنى تحقق المؤسسة ميزة التكلفة الأقل في حالة ما إذا كانت تكاليف أنشطتها المنشئة للقيمة أدنى من تلك المحققة عند منافسيها.

وحتى يمكن الحيازة على ميزة التكلفة الأقل يتم الاستناد إلى مراقبة عوامل تطور التكاليف؛ بحيث أن التحكم الجيد في هذه العوامل مقارنة بالمنافسين يكسب المؤسسة ميزة التكلفة الأقل، وتتمثل هذه العوامل في: مراقبة الحجم، مراقبة التعلم، مراقبة الروابط، مراقبة الإلحاق، مراقبة الرزنامة، مراقبة الإجراءات، مراقبة التموضع.

ب.ميزة التميز[18] يمكن أن تتميز المؤسسة عن منافسيها عندما يكون بمقدورها الحيازة على خصائص فريدة تجعل الزبون يتعلق بها، بمعنى أن تحقيق المؤسسة للتميز يتم عندما تكون قادرة على تقديم منتج أو خدمة بمواصفات متمايزة من خلالها يدرك العملاء والمنافسين أن المنظمة تقدم شيئا متفردا يصعب تقليده، سواء من خلال المواصفات الفنية أو التصميم الفني أو الاسم التجاري أو العلامة الجارية وغيرها من الأمور التي تستحوذ على تصور وإدراك العميل.

وحتى تتم الحيازة على هذه الميزة يجب الاستناد إلى عوامل تدعى عوامل التفرد؛ بحيث أن التحكم الجيد في هذه العوامل مقارنة بالمنافسين يكسب المؤسسة ميزة التمايز، والمتمثلة في الإجراءات التقديرية، الروابط، الرزنامة، التموقع، الإلحاق، التعلم وآثار بثه، التكامل، الحجم.

ثالثا/ المزايا التنافسية المحققة في ظل تبني الإدارة البيئية حسب مايكل بورتر إن الحد من التلوث في المجتمع، يؤدي الى محاربة الهدر ويؤدي الى الاستغلال الأمثل لموارد المجتمع، واجراءات الحد من التأثير السلبي لأنشطة المؤسسة على البيئة مفيدة لها، لأنها فرصة لتحديث العمليات وتحسين صورة المؤسسة واستغلال أسواق جديدة، وتؤدي الى الحد من التبذير والاهدار... الخ، هذا ما قد يحسن من الوضعية التنافسية للمؤسسة.

1/ الإستراتيجيات البيئية في المؤسسة الصناعية: هي استراتيجيات تصمم لإيجاد فرص النجاح الاقتصادي طويل الأجل، والمنسجم مع النظام البيئي وهدفها ليس تحقيق الربح فقط، وانما العمل لتجنب الضرر والأذى الممكن وقوعه في النظام البيئي، وبالتالي فإنها تهدف لتقديم الفوائد التنافسية المتعلقة بتحقيق التوفير بالتكاليف، أو اختلاف السوق أو تنويعه، أو كليهما معا.

وتصمم هذه الاستراتيجيات بهدف تقديم الفوائد التنافسية التي تحقق توفير في التكاليف، تغيير السوق أو تنويعه أو كليهما معا، وذلك في اطار توجه المؤسسة في حماية البيئة، مما يعني أن الاستراتيجية البيئية تتناسب بشكل واضح

مع القيادة التقليدية بالتكلفة والفوائد التنافسية لاختلاف السوق والمحددة من قبل مايكل بورتر، وتتمثل الاستراتيجيات البيئية التي تحاول المزاوجة بين حماية البيئة واكتساب مزايا تنافسية في نوعين هما:[19]

أ. استراتيجيات مقادة بالسوق: يمكن أن تتمتع المؤسسة في ظل هذه الاستراتيجية بمزايا تنافسية، وذلك عن طريق:

- اعادة تصميم المنتجات بحيث تكون حساسة بيئيا، أو تطوير سلع جديدة حساسة بيئيا.
- الدخول الى أسواق جديدة حساسة بيئيا.
- اعادة تصميم غلاف المنتجات حتى يكون صديقا للبيئة.
- التكامل بين الجهود البيئية ونشاطات التسويق.

ب. استراتيجيات مقادة بالعمليات: تطبق هذه الاستراتيجية من خلال تخفيض التكاليف عن طريق التحسين في العمليات الانتاجية للمؤسسة بتوفير الطاقة، والاقتصاد في استعمال الموارد، وتخفيض التلوث والنفايات، وتشتمل:

- تحسين الرقابة على التلوث وتنظيم وترتيب الاهدار والنفايات، بالإضافة الى نظم معالجة المياه؛
- استعمال الموارد التي يعاد انتاجها من مصادر داخلية وخارجية(اعادة التدوير)؛
- اعادة تصميم عمليات الانتاج حتى تكون أقل تلوثا، وأكثر كفاءة في استعمال المورد والطاقة؛
- استعمال مصادر الطاقة القابلة للتجديد في عمليات الانتاج.ويمكن أن نوضح المزايا التنافسية التي يمكن أن تجنيها المؤسسة من استراتيجيات حماية البيئة في الشكل التالي:

الشكل رقم **2:** المزايا التنافسية الممكنة في اطار استراتيجيات حماية البيئة.

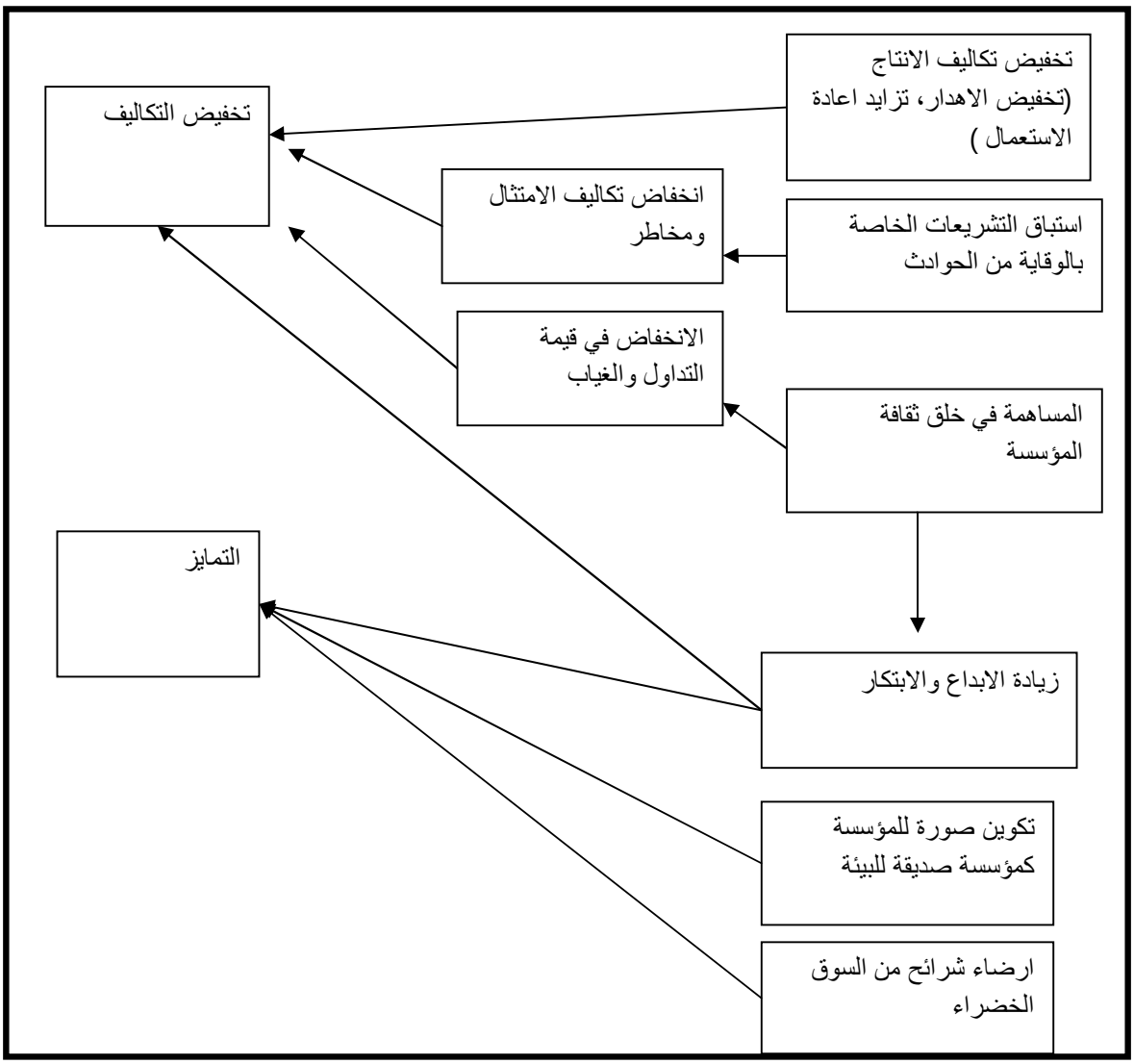

المصدر: خالد أعراب، الأبعاد التسويقية للمسؤولية البيئية وانعكاساتها على تنافسية المؤسسة الصناعية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تسويق، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2014-2015، ص 177.

من خلال الشكل السابق، يمكن القول أن الاستراتيجيات البيئية يمكن أن تؤدي الى اكتساب المؤسسة لميزة التكلفة الأقل أو ميزة التمايز، وكل مستوى في تخضير المؤسسة يكون نتيجة تفاعل حوافز محيط المؤسسة و دوافعها وقدراتها.

2/ المزايا التنافسية المحققة في ظل تبني الادارة البيئيةان التطبيق الناجح للإدارة البيئية في المؤسسة الصناعية، يمكن أن يؤدي دورا ايجابيا في تحسين قدرتها التنافسية من أبرزها[20]:

أ. رفع الانتاجية وتخفيض التكاليف: تساعد الإدارة البيئية المؤسسة على تخفيض تكاليفها وتساهم في زيادة الانتاجية من خلال تحقيق التالي:

- **ترشيد استخدام الموارد وتقليل هدر الطاقة؛**
- **تقليل نسبة المعيب من المنتجات؛**
- **زيادة كفاءة العاملين بفضل البرامج التدريبية وانتقاء الكفاءات؛**
- **ضبط العلاقة مع الموردين وتحسينها؛**
- **زيادة انتاجية العاملين بجعل محيط العمل مناسب بيئيا، اذ أشارت بعض الدراسات مؤخرا أن الأبنية المناسبة بيئيا يمكن أن تزيد انتاجية العاملين الى 15%؛**
- **خفض أعباء النقل والتخزين نتيجة الاقلال من المدخلات الأولية والطاقة؛**
- **خفض النفايات وإعادة استخدامها وتدويرها وبالتالي خفض نفقات التخلص منها؛**
- **الوفرات المتأتية من بيع الانتاج العرضي والمخلفات؛**
- **انخفاض الأعباء المالية والجزاءات المفروضة بسبب التلوث نظير التقليل من الأثار السلبية للنشاط والذي يقود بدوره الى انخفاض مصاريف التأمين والتعويضات عن الأضرار البيئية.**

ب.تحقيق مزايا تسويقية: يمكن أن تمتلك المؤسسات التي تنتج منتجات صديقة للبيئة، حصة سوقية أكبر لكونها تحقق للزبائن أهدافهم البيئية، اذ أن المنتجات التي يمكن اعادة تصنيعها بعد الاستخدام أو التي تنتج بإتباع تكنولوجيا نظيفة ومبادئ الادارة البيئية، تزيد من قوة المؤسسة التنافسية في سوق حساس بيئيا، وهنا يأتي دور الملصقات البيئية والإعلان والإفصاح البيئيين، في نشر المعلومات حول الجوانب البيئية لمنتجات المؤسسة، الأمر الذي يؤدي الى تحسين صورة المؤسسة، ومن ثم زيادة الاقبال على منتجاتها، ويساهم في فتح منافذ تسويقية جديدة لها فيزداد حجم المبيعات وربحية المؤسسة مقارنة مع المؤسسات التي لاتأخذ بالحسبان الاعتبارات البيئية.

ج.تحسين الأداء التسييري: تعتبر الرهانات البيئية مصدر للضغوطات الاجتماعية التي يجب على المؤسسة أن تعرفها تحللها وتتوقعها، هذه الضغوطات لن تعرض صورة المؤسسة فقط للخطر، وانما أيضا تؤدي الى التضييق في مجال مناورتها بسبب القيود التنظيمية، احتجاجات الجمهور، الحملات الاعلامية أو عمليات المقاطعة التي تنظمها مجموعات الضغط البيئي.

وفي هذا السياق نقول أن تطبيق مدخل الادارة البيئية يحقق جملة من المنافع تؤثر بشكل ايجابي في مجال تحسين أداء الوظائف الادارية بالمؤسسة ومن أبرز مظاهر هذا التحسين:

- **زيادة رضا العاملين: ان اشراك العاملين في تنفيذ متطلبات الادارة البيئية يزيد من وعيهم بأهمية الشأن البيئي ويرفع من معنوياتهم مما ينعكس على رضاهم الوظيفي وتفاعلهم مع مجتمعاتهم.**
- **تحسين الإجراءات المتبعة والتوثيق وتقليل الهدر الاداري.**

- **الاستفادة من مراجعة أنظمة البيئة داخليا كآلية ادارية متميزة تسهم في التحسين المستمر لأداء المؤسسة.**
- **تشجيع التعاون والتنسيق بين الإدارات المختلفة في المؤسسة وتحسين الاتصالات الداخلية.**
- **تعرف العاملين الجدد على الأعمال المطلوبة منهم بسرعة بفضل التوثيق الواضح للمسؤوليات والصلاحيات وتعليمات العمل.**
- **تكامل الأنظمة الادارية: حيث يزود تنفيذ الادارة البيئية المؤسسة بمدخل نظمي يؤثر على بقية**
- **أقسامها ويسهم في بقائها وثباتها.**

رابعا/ شركة نوكيا وريادتها في المجال البيئي

1/ تقديم شركة نوكيا: هي شركة اتصالات وتكنولوجيا معلومات فنلندية متعددة الجنسيات مقرها في إسبو، فنلندا، منتجها الرئيسي هو الهواتف النقالة، تقدم الشركة أيضا خدمات الإنترنت ومنها التطبيقات، الموسيقى، الوسائط الرقمية والرسائل، تقدم نوكيا خدمات الخرائط الرقمية والملاحة المجانية من خلال شركتها الفرعية المملوكة بالكامل، نافتك، وخدمات ومعدات شبكات الإتصال لمزودي الخدمة من خلال شبكات وحلول نوكيا. [21]

لدى نوكيا 97,798 موظف في 120 دولة، ومبيعات في أكثر من 150 دولة، وعوائد سنوية تبلغ حوالي 30 مليار يورو، نوكيا هي ثاني أكبر مصنع للهواتف النقالة بعدد الوحدات المباعة بعد سامسونج بحصة 22.5% من السوق في الربع الأول من 2012، نوكيا هي شركة عمومية محدودة مدرجة في بورصة هيليسينكي وبورصة نيويورك، وهي الشركة 143 قياسا بأرباح 2011 حسب تصنيف شركات فورتون العالمية الـ 500.

كانت نوكيا أكبر بائع للهواتف النقالة من 1998 حتى 2012. لكن حصتها من السوق عانت خلال السنوات الخمس الماضية من التراجع نتيجة لتزايد استخدام الهواتف الذكية من باعة آخرين (آيفون من أبل والأجهزة التي تعمل بنظام أندرويد من غوغل بشكل رئيسي). منذ فبراير 2011 أصبحت لنوكيا شراكة استراتيجية مع مايكروسوفت. كجزء من هذه الشراكة ستتضمن جميع أجهزة نوكيا الذكية نظام التشغيل ويندوز فون (مستبدلة سيمبيان). المنتج القيادي الحالي لنوكيا هو نوكيا.

2/ الاستراتيجية البيئية لشركة نوكيا: تعد نوكيا شركة رائدة على مستوى العالم في مجال صناعة الأجهزة المحمولة، ومع الريادة تعظم مسؤوليتها، ولذا فهي تتطلع إلى أن تحتل الريادة كذلك في المجال البيئي تأمل الشركة في أن تتواجد في عالم يمكن للجميع فيه الإسهام في تحقيق تنمية مستدامة. إن حيازة الريادة البيئية إنما يتضمن تقليل الأثر السلبي على البيئة، ومع زيادة انتشار الاتصالات اللاسلكية والمحمولة، زادت أهمية هذا الهدف إلى حد كبير. وعليه تبذل الشركة قصار جهدها للحد من التأثير البيئي لمنتجاتها وعملياتها، كما انها تتعاون مع مورديها لتحسين الأداء البيئي لسلسلة الإمداد الخاصة بها.

ويقوم العمل البيئي لشركة نوكيا على التفكير على مستوى دورة الحياة، وهو ما يعني أنها تستهدف تقليل التاثير البيئي لمنتجاتها على مدار عملياتها، بدءا من استخراج المواد الأولية ونهاية بعملية إعادة التدوير ومعالجة النفايات واستعادة المواد المستخدمة، وعموما ينصب تركيز جهود شركة نوكيا البيئية على ثلاثة محاور أساسية نوردها تباعا كما يلي:

أ. إدارة الموارد: تعمل شركة نوكيا مع مورديها وتطالب بإيضاح شامل للمواد التي تستخدمها في أجهزتها، إذن فعملها يقوم على المبدأ الوقائي، كما أنها تهدف إلى مواصلة التقليل من كمية المواد التي تثير قلقها، أضف إلى ذلك عملها على استكشاف الفرص المواتية لاستخدام مواد جديدة أكثر ملائمة للبيئة، مثل المواد البلاستيكية الحيوية أو المعادن والمواد البلاستيكية المجددة.

ب. فعالية استهلاك الطاقة: تحرص الشركة على استخدام أقل قدر ممكن من الطاقة، كما أنها تعمل على تقليل استهلاك عملياتها للطاقة، وذلك من خلال اتفاقها مع مورديها على أهداف فعالية استهلاك الطاقة.

ج. الاسترجاع وإعادة التدوير: وذلك من خلال زيادة وعي المستهلكين بإعادة التدوير، حيث حيث تشجع على إعادة تدوير الأجهزة المستخدمة من خلال مبادرات وحملات خاصة، إن الأساس الذي تقوم عليه برامج الاسترجاع المقدمة من نوكيا هي مراكز تجميع الأجهزة المستخدمة والمتواجدة في 5000 مركز عناية لشركة نوكيا في 85 بلدا.[22]

وقد أعلنت نوكيا عن إطلاق حملتها البيئية في المملكة العربية السعودية من خلال نقاط استعادة الهواتف القديمة حيث يمكن لمستخدمي أجهزة نوكيا وملحقاتها إعادة تدوير أجهزتهم التي لا يرغبون باستعمالها مما سيساهم في حماية البيئة.

وقال مدير خدمة العملاء في نوكيا السعودية واليمن هاني غيبه: «أوضح الاستبيان أنه عند وصول الهواتف المتحركة إلى نهاية أعمارها الافتراضية فإن عدداً قليلاً جداً يتم إعادة تدويره. لذا تعمل نوكيا جاهدة على تسهيل هذه العملية من خلال برامج إعادة تدوير الأجهزة المنتشرة في كافة أنحاء العالم».[23]

3/ انجازات شركة نوكيا نموذج ريادي في مجال الأداء البيئي:

من أهم الانجازات التي قامت بها شركة نوكيا في مجال تدعيمها للأداء البيئي نذكر ما يلي:

أ. نوكيا وعضوية منظمات حماية البيئة: تعزيز لدورها في مجال حماية البيئة: إسهاما منها في زيادة الوعي العام، قامت نوكيا بالتوقيع على الإعلان العالمي مع اكثر من 150 منظمة عالمية على رأس مؤتمر الأمم المتحدة المتعلق بتغير المناخ الذي عقد في ديسمبر 2007 في بالي العاصمة الإندونيسية، ولقد حث المؤتمر زعماء العالم على وضع سياسات وإجراءات خاصة بقطاع الأعمال للمساهمة في بناء اقتصاد منخفض الاستهلاك الكربوني للمساعدة على مواجهة مشكلة التغير المناخي، ولقد عكست مشاركة نوكيا رغبتها الصادقة في أن تكون شركة رائدة على الصعيد البيئي، كما أوضحت دعم الشركة التام للاتجاه بأن ثمار اتخاذ إجراء حاسم ومبكر حيال مشكلة التغير المناخي تفوق كثيرا تكلفة عدم القيام باي شيء على الاطلاق، ومنذ يناير 2008، أصبحت نوكيا عضوا في برنامج غنقاض المناخ التابع للصندوق العالمي للبيئة حيث يتعاون من خلال الصندوق العالمي للبيئة مع رجال الأعمال لمواجهة تغير المناخ. إن إنضمام نوكيا لعضوية هذا البرنامج يعزز من التزامها تجاه توفير الطاقة في عملياتها وسبل عملها ومنتجاتها.

ب.نوكيا ونشر مفهوم إعادة التدوير: تتعاون شركة نوكيا مع مجموعة من الشركات المنتقاة بعناية والتي تقوم باستخلاص المواد من أجهزة الهاتف والاكسسوارات التي ترسل إليها، وتخضع هذه الشركات للتقييم على نحو منتظم للتاكد من قيامها بمهامها على النحو الصحيح وأن كل ما يسلم إليها يتم إعادة تدويره على نحو مسؤول.

ج.الابتكار في أجهزة وإكسسوارات نوكيا: إن نهج شركة نوكيا يكمن في التحسين المستمر لتكون منتجاتها صديقة للبيئة، فبدلا من تقديم أجهزة "صديقة للبيئة" مرة واحدة، فهي تتبع مجموعة من الخطوات الإبداعية تنتقل تدريجيا إلى مجموعة منتجاتها. حيث تعتمد انشطتها البيئية على التفكير في دورة حياة المنتج وهذا يعني أن نستخدم ما يحصل على اعتماد، واختبار، ويكون صديقا للبيئة من الخدمات والموارد في منتجاتها. وذلك من أجل تحسين فعالية إستهلاك الطاقة لاجهزتها، تطبيقاتها، وتعزيزاتها التي تشتمل على أجهزة الشحن ، هذا فضلا على تطور ما يتصف بالأصغر حجما واكثر ذكائا من العبوات لمنتجاتها، ويعتبر الهاتف النقال Evolve Nokia.3110 محمول تلبي فيه التقنية المتطلبات البيئية من حيث:

- **الأغلفة الحيوية مصنعة من 50% من الخامات الأولية المتجددة؛**
- **تتسم العبوات بالصغر، والقابلية للتدوير بالكامل وهي مصنعة من 60% من محتوى معاد تدويره؛**
- **احتواء الجهاز مع شاحن نوكيا الأكثر فعالية في استهلاك الطاقة AC-8**

د. الابتكار في المواد واللوازم: تعد كافة المواد المستخدمة في منتجات وعمليات نوكيا أمنة على الافراد والبيئة، ومن ثم يعد الإيفاء بالمتطلبات الصحية والبيئية التنظيمية من أهم أولويات الشركة ومتطلب جوهري لها، وبذلك تعد نوكيا رائدة صناعيا في مجال إدارة المواد.

تشمل قائمة نوكيا للمواد تلك المواد التي قامت نوكيا بحضر أو تقييد استخداماتها أو قررت التقليل منها سعيا لإيقاف استخدامها في منتجاتها، وهي تعمل بالتعامل مع مواردها للبحث عن بدائل وتقديمها، ولقد استخدمت نوكيا مواد قابلة للتجديد بالكامل في Nokia 3110 Evolve كما أن 50% من المواد البلاستيكية الموجودة في الغطاء مصنعة من مواد بلاستيكية حيوية منتجة من موارد قابلة للتجديد.

هـ.الابتكار في الخدمات والبرامج: أن تكون الحيات المعاصرة متوافقة مع البيئة فذلك يعد أمرا عسيرا لاكن تسعى شركة نوكيا لتحقيق هذا التعايش من خلال الأجيال المتعاقبة لهواتفها النقالة، فمع إمكانية الوصول إلى Ecozone من على هاتفك النقال من نوكيا، سيتوفر لديك معلومات مختارة بعناية حول المنظمات والجمعيات والتطبيقات والحركات البيئية، تدعم نوكيا المنظمات التي تؤمن بها وتقوم في أحيانا كثيرة بالمساعدة على الدفع بتأثيرها في تغيير العالم،وجميع منتجات Ecozone متوفر مجانا ويتم تحديثها كل ثلاثة أشهر، ويتضمن المحتوى الحالي على سبيل المثال:

- **خلفيات مستوحات من الحياة البرية وأفلام فيديو من صندوق البيئة العالمي؛**
- **روابط إلى معلومات خاصة بالبيئة والجمعيات البيئية.**

و. الابتكار في التغليف: تتمثل أهمية الغلاف في أنها تحمي المنتج خلال إنطلاقه من مصانع نوكيا إلى المستخدم، تعمل شركة نوكيا جاهدة للحد من تاثيراتها البيئية من خلال مراعاة نوعية المواد التي نستخدمها في العبوات من خلال تقليل حجم المواد التي تستخدمها وبواسطة تقدير ما الذي سيحدث للعبوة عند انتهاء الحاجة إليها.

تعمل نوكيا على مدار عدة سنوات على استبدال البلاستيك بمواد قائمة على الورق، كما أنها تستخدم المزيد من مواد العبوات المجددة وكمثال على ذلك تستخدم عبوة الهاتف Nokia Evolve 3110 في أوروبا 60% من مكونات العبوة مواد معاد تدويرها، وتعد العبوات دوما من المجالات التي يستهدف فيها التوفير، ليس فقط لصالح البيئة ولكن لصالح الشركة كذلك، فمنذ فبراير 2006، عندما قامت الشركة بإيداع عبوات أصغر حجما للمرة الأولى.

4/ دور الأداء البيئي لشركة نوكيا في تحقيق المزايا التنافسية :إن المؤسسات يمكن أن تحقق منفعة تنافسية من الأداء البيئي، والإستراتيجية المستدامة تعني أخذ البيئة بعين الإعتبار في تصميم الإستراتيجية، وهي تصمم لإيجاد فرص النجاح الإقتصادي طويل الأجل والمنسجم مع حماية هدف تقديم الفوائد التنافسية التي تحقق التوفير في التكاليف وتحديث العمليات لتحسين صورة النظام البيئي المؤسسة وإستغلال أسواق جديدة.

وشركة نوكيا عملت جاهدة في السنوات الأخيرة لتبني الإدارة البيئية في مختلف نشاطاتها، فهي كانت من الشركات الاولى التي نجحت في هذا المسعى نجاحا باهرا والاولى التي حظيت بشعبية طاغية، ولقد برعت نوكيا لأكثر من جيل كامل قادت خلاله البشر خطوة بخطوة على طريق ثورة الاتصالات المحمولة ، وكانت نوكيا هي الرائدة والاسم الأقوى في عالم الهواتف الذكية، حيت انتشرت مبيعاتها في كل القارات وكانت الخيار الأول لكل المشترين بسبب اتجاهاتها نحو الادارة البيئية ونشر فكرة الاسترجاع وإعادة التدوير بالإضافة إلى سياساتها المطبقة في مجال المحافظة على البيئة من خلال محاولتها للتقليل من انبعاثات غاز ثنائي الكربون، واستبدال البلاستيك بمواد قائمة على الورق، وبذلك أدخلت نوكيا فكرة المنتجات الصديقة للبيئة وحققت مزايا تنافسية مقارنة بمنافسيها في تلك الفترة واستطاعت بهذه الاستراتيجيات أن تهيمن على سوق المحمول بشكل شبه كامل.

خاتمة:

من خلال ما سبق يتضح لنا أن الأداء البيئي هو إتجاه حديث ترجع له اغلب المؤسسات الصناعية لتحقيق المزايا التنافسية وكسب ثقة العميل في منتوجاتها، فهي أمام تحدي قائم على تحسين صورتها والرفع من قدراتها وكفاءاتها وزيادة الأفضلية التنافسية لها في قطاع نشاطها، لذلك تسعى المؤسسات الصناعية على توفير سلعا وخدمات ذات كفاءات تحدث من جهة أقل أثر بيئي ممكن تحقيقه ومن جهة أخرى أقصى قيمة ممكنة لجودة الحياة، وقد استوعبت العديد من المؤسسات الصناعية ضرورة الاهتمام وإدراج مفهوم الأداء البيئي في نشاطها الاقتصادي وتطويره وتجديده بما يتماشى مع القرن الحالي، فتطبيق المؤسسات الصناعية لمعايير البيئية تحت مفهوم الأداء البيئي في نشاطها أمر ضروري وحتمي في القرن الحالي، إذ تعتبر عملية قياس الأداء البيئي في المؤسسات عملية أساسية من العمليات الإدارية المتخذة، لا تقل أهمية عن العمليات الإدارية الأخرى كاتخاذ القرار وغيرها.

الاقتراحات والتوصيات: على ضوء ما سبق وسعيا منا لإثراء بحثنا يمكن تقديم جملة من الإقتراحات والتوصيات كما يلي:

- **لابد من مراجعة إستراتيجية المؤسسة للحد من التلوث واستخدام تقنيات الإنتاج الأنظف وترشيد استخدام الطاقة وتقليل الفاقد وتدوير المياه والمخلفات بما في ذلك المباني الإدارية التابعة للمؤسسة؛**
- **ينبغي تقييم الواجبات والمسؤوليات المنوطة بالإدارات والمستويات المختلفة بالمؤسسة لتخفيف الأهداف البيئية؛**
- **يجب مراجعة الإجراءات الخاصة بزيادة الوعي البيئي لدى الإدارة والعاملين وتعريفهم بالمتطلبات القانونية كل في مجال تخصصه؛**
- **دراسة مدى التقدم في تنفيذ خطة تدريب عملي على تقنيات الإنتاج الأنظف وتشغيل الإدارة ونظم معالجة المخلفات ورصد الانبعاث؛**
- **لابد من تحديد الإجراءات التي يجب اتخاذها في حالة إشارة الرصد البيئي إلى تجاوز المعايير القانونية أو حدوث تلوث غير مقبول للبيئة المستقبلية؛**
- **لابد من استخدام علامات العنونة البيئية؛**
- **يجب دراسة المؤثرات البيئية للمواد الخام واقتراح البدائل عند الضرورة**

المراجـع والهوامش:

1: وائل محمد صبحي إدريس وطاهر محمد منصوري الغالبي، أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، **2009**، ص **39.**

2: بعجي سعاد، تقييم فعالية نظام تقييم أداء العاملين في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة اعمال، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، **2006-2007**، ص **9.**

3: بوقابة زينب، التدقيق الخارجي وتأثيره على فعالية الأداء في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر **3**، **2011/2010**، ص **74.**

4: Angèle Renaud, Les Outils D'evaluation de la performance environnementale, audits et indicateurs environnementaux, congrès de l'association francophone de comptabilité, "la place de la dimension européenne de la comptabilité, contrôle et audit", du 27 au 29 mai 2009, Strasbourg, France, p 3**.**

5 : عبد الرحمان العايب، الشريف بقة، قراءة في دور الدولة الداعم لتحسين الأداء البيئي للمؤسسات الاقتصادية،من الموقع الالكتروني: **https://manifest.univ-ouargla.dz** ، في **2017/11/05**، **16:22**، ص **84.**

6 : زين الدين بروش، جابر دهيمي، دور نظام الإدارة البيئية في تحسين الأداء البيئي للمؤسسات، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، يومي **22-23** نوفمبر **2011**، ص ص **656-657.**

7: Eddy Bauraing, Jacques Nicolas, Marianne von Frenckell, les indicateurs de performances environnementales, Avenue de Longwy 185, 6700 Arlon, decembre 2000, p 3**.**

8 محمد دويس، براءة الاختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات والدول حالة الجزائر ، مذكرة قدمت لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية بجامعة ورقلة سنة **2005**، ص **4**

9 Percer, Entreprise: Gestion et compétitivité. et Econmic, 1984, p. 53

10 عبد الكريم صالح حمران، مفهوم التنافسية ومؤشراتها، من الموقع الإلكتروني: http://www.grenc.com/show_article_main.cfm?id=12726، 2017/11/07، 17.59.

11 العربي تيقاوي، دور حاضنات الأعمال في بناء القدرات التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -كنموذج للمقاولاتية -من وجهة نظر العاملين المقاولاتية: التكوين وفرص الأعمال" والذي نظمته جامعة محمد خيضر بسكرة – الجزائر خلال المدة: 6 – 7 – 8 / ابريل / 2010، ص13.

12 طاهر محسن منصور الغالبي و اخرون، الادارة الاستراتيجية منظور منهجي متكامل، دار وائل للنشر، ط2، عمان، الاردن، 2009، ص309.

13 نوري منير، بارك نعيمة: مداخلة بعنوان ادارة العلاقة مع الزبائن كاداة لتحقيق ميزة تنافسية لمنظمات الأعمال المتطلبات والتوصيات، مقدمة للملتقى الدولي بعنوان: إدارة منظمات الإعمال: التحديات العالمية المعاصرة،27-29-أفريل 2009،كلية العلوم الإدارية – الجامعة التطبيقية – الأردن

14 بوازيد وسيلة، مقاربة الموارد الداخلية والكفاءات كمدخل للميزة التنافسية، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، تخصص إدارة إستراتيجية، جامعة سطيف 1، 2011-2012، ص 3.

15 شارل هيل؛ جاريث جونز، الإدارة الإستراتيجية مدخل متكامل، ترجمة :محمد أحمد سيد عبد المتعال؛ إسماعيل علي بسيوني، دار المريخ، الرياض، 2008 ، ص 183.

16 هلالي الوليد، الاسس العامة لبناء المزايا التنافسية ودورها في خلق القيمة، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، تخصص علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2009/2008، ص 24.

17 بوازيد وسيلة، مرجع سبق ذكره، ص 12.

18 نفس المرجع، ص 13.

19 الرفع من تنافسية المؤسسات الاقتصادية، من الموقع الالكتروني: سليمة غدير، أحمد سلمى، كيحلي عائشة دور الأداء البيئي في https://manifest.univ-ouargla.dz/index.php/seminaires، 2017/11/8، 23:11.

20 خالد أعراب، الأبعاد التسويقية للمسؤولية البيئية وانعكاساتها على تنافسية المؤسسة الصناعية، مذكرة لنيل شهادة الماجسستير، تخصص تسويق، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2014-2015، ص 178-179.

21 نوكيا، من الموقع الالكتروني: https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%86%D9%88%D9%83%D9%8A%D8%A7، 2017/11/8، 23.20.

22 الطيب الوافي، الريادة في الأداء البيئي: شركة نوكيا أنموذجا، مجلة الباحث، العدد 11، 2012، ص 144.

23 «نوكيا» تطلق حملة إعادة تدوير الهواتف في السعودية، من الموقع الالكتروني، http://www.almustaqbal.com/v4/Article.aspx?Type=np&Articleid=386582، 2017/11/09، 14:34.

الجزائر في التصنيفات الاقتصادية الدولية

د.عبد الفتاح داودي
المركز الجامعي أحمد زبانة غليزان؛ الجزائر
abdelfettahd@yahoo.fr

Received: *Avril 2018* ***Accepted:****Mai 2018* ***Published****: Juin 2018*

Abstract:

Many international organizations have specialized in the classification of countries according to certain economic statistical indicators, and accordingly, comparisons are made between the countries of the world. These indicators are continuously developed and revised in view of developments in the global economic arena. This article tackles the problem: Algeria's location in these economic classifications International.

After addressing the conceptual framework of these classifications, the most important international organizations and their indicators were examined, and then the status of Algeria in these international classifications.

The paper concluded that Algeria had achieved moderate results in some indicators, but there is still a great effort to improve its classification and to achieve advanced levels that reflect the great material and human resources it enjoys compared to some emerging and even developing countries.

Keywords: economic classifications, statistical indicators, assessment methodology, classification criteria and Algeria ranking.

ملخص:

إن العديد من الهيئات الدولية تخصصت في تصنيف البلدان وفق مؤشرات إحصائية اقتصادية معينة، وبناء عليه يتم إجراء مقارنات دول العالم، وهذه المؤشرات تُطور وتُنقح باستمرار نظرا للتطورات التي تشهدها الساحة الاقتصادية العالمية، وقد عالج هذا المقال إشكالية مفادها: موقع الجزائر في هذه التصنيفات الاقتصادية الدولية.

بعد تناول الإطار المفاهيمي لهذه التصنيفات، تم التطرق إلى أهم هذه المنظمات الدولية ومؤشراتها، ثم التعرف على مركز الجزائر هذه التصنيفات الدولية.

فخلصت الورقة إلى أن الجزائر حققت نتائج متوسطة في بعض المؤشرات، لكن مازال جهد كبير ينتظرها لتحسين تصنيفها وبلوغ مراتب متقدمة تعكس الإمكانيات الكبيرة المادية والبشرية التي تحظى بها مقارنة ببعض الدول الناشئة وحتى النامية.

الكلمات المفتاحية: التصنيفات الاقتصادية، المؤشرات الإحصائية، منهجية التقييم، معايير التصنيف وترتيب الجزائر.

مقدمة:

إن نجاحالتنمية الاقتصادية يُقاس بما تستند عليه من البيانات والمعلومات والمؤشرات الإحصائية التي تلعب دورا عمليات التخطيط والمراقبة والتحليل للتطورات الاقتصادية، وتعتبر هذه المؤشرات ركائز أساسية لاتخاذ القرارات وعاملا أساسيا لمعرفة مدى التطور الحاصل على مستوى المؤسسات والقطاعات والبلدان.

لقد تخصصت منظمات دولية في تنقيط دول العالم وفق مؤشرات إحصائية اقتصادية معينة حسب طبيعة كل منظمة، وتُصدر تبعا لذلك تقارير دورية شهرية أو فصلية أو سنوية، وبناء عليها يتم إجراء مقارنات بين دول العالم في إطار التعاون الدولي، لكن هذه المهمة تواجه صعوبات عدة بدءا من الاتفاق على مجموعة من المؤشرات المناسبة، مرورا بوضع تعاريف لهذه المؤشرات ووصولا إلى إقناع دول العالم على اختلاف مستويات تطورها بإتباع منهجيات معيارية دقيقة في جمع اللازمة لهذه المؤشراتالتي تُطور وتُنقح باستمرار نظرا للتطورات السريعة التي تشهدها الساحة الاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة، ناهيك عن مصداقية هذه المنظمات المتخصصة وحيادية تصنيفاتها.

وبناء على ذلك يمكن طرح التساؤل التالي:

ماهو وضع الجزائر في التصنيفات الاقتصادية الدولية؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- **التأكيد على أهمية التصنيف الدولي للاقتصادات العالمية؛**
- **معرفة أهم المنظمات المتخصصة في التصنيف الاقتصادي الدولي؛**
- **التعرف على أهم مؤشرات التصنيف الاقتصادي الدولي؛**
- **الاطلاع على موقع الجزائر في التصنيفات الاقتصادية الدولية.**

منهج الدراسة:

يتوقف تحديد منهج البحث على الهدف الذي تسعى الدراسة التوصل إليه وعلى طبيعة الموضوع في حد ذاته، ومن أجل الإحاطة بإشكالية البحث تم اختيار المنهج الوصفي والمنهج التحليلي.

وتجدر الإشارة إلى أن الأدوات المستخدمة في الدراسة تتمثل في مختلف المراجع المتعلقة بالموضوع، بالإضافة استخدام التقارير المتخصصة والبيانات المستقاة من منظمات دولية ذات العلاقة بالموضوع البحث كتقارير البنك الدولي، تقارير التنمية البشرية للأمم المتحدة، تقارير التنافسية العالمية، مؤشر الابتكار العالمي وتقارير الاتحاد الدولي للاتصالات بالرجوع إلى مواقع الأنترنت الخاصة بها.

محاور الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة.

المحور الثاني: تقارير بعض هيئات الأمم المتحدة.

المحور الثالث: تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي والمنظمة العالمية للملكية الفكرية.

المحور الرابع: مؤشرات بعض الهيئات المستقلة.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

ستتطرق هذه الدراسة إلى تعريف التصنيف وأهميته ومفهوم المؤشرات الإحصائية والغرض منها.

أولا- ماهية التصنيفات والمؤشرات الإحصائية:

لقد تعددت التعاريف للتصنيفات والمؤشرات الإحصائية، لكن سيقتصر البحث على مايلي:

1- مفهوم التصنيف:

إن كلمة تصنيف تعني مجموعة من العناصر المتشابهة في خصائص معينة، أي تجميعها وفق تشابهها أو اختلافها، أسلوب علمي منظم يقوم على أساس جمع معلومات عن الدول والمؤسسات من خلال مجموعة من الإحصائيات أو أو الاستبيانات، للتعرف على مستواها ووضعها التنافسي بين الدول أو المؤسسات، كما تعتبر التصنيفات نظاما من اللغات يُستعمل في التخاطب بشأن الظواهر المعينة وفي إعدادها إحصائيا.

2- الغرض من التصنيف:

عند دراسة الظواهر الاقتصادية لا يمكن أخذ كل المعطيات بعين الاعتبار في وقت واحد، ولأغراض التحليل يتعين اختيار عناصر معينة وتجميعها وفقا لخصائص محددة، ولهذا فإن جميع هذه العناصر التي يُراد بحثها تتطلب تصنيفا منهجيا، خلال هذه المؤشرات القابلة للمقارنة تُوضع السياسات الملائمة في القطاعات المختلفة، وتُعرف الفجوة بين مختلف البلدان وتُصمم استراتيجيات النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية.

3- تعريف المؤشرات الإحصائية:

هي رقم إحصائي يمثل ظاهرة معينة خلال فترة زمنية محددة، وهي إحدى أدوات الدراسات الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية والديمغرافية وأي دراسات أخرى، وتنقسم إلى نوعين هما[1]:

- مؤشرات تقيس متغيرات كمية؛

- مؤشرات تقيس متغيرات نوعية.

والمؤشرات بصفة عامة بيانات إحصائية تُجمع لاختبار أو تقييم مسألة من المسائل، ويمكن للمؤشر أن يكون دالة لمتغيرات مختلفة تتصل بجانب معين من الموضوع المراد قياسه، وتبين خصائصه في لحظة معينة.

4- أهمية المؤشرات الإحصائية:

تكتسي المؤشرات الإحصائية أهمية بالغة لرسم السياسات والاستراتيجيات الخاصة بالمؤسسات والقطاعات والبلدان ولقياس درجة التطور الحاصل فيها، وبصفة عامة يمكن حصر أهمية المؤشرات في النقاط التالية[2]:

- معرفة التطورات الحاصلة في تنفيذ البرامج والمخططات على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي؛

- المساعدة على تحقيق الأهداف الإنمائية؛

- المقارنة بين المؤسسات والقطاعات والبلدان والاستفادة من التجارب الدولية ومعرفة مواطن القوة وجوانب الضعف.

ثانيا- تصنيف البلدان وأهم المؤشرات الدولية:

تعتمد الكثير من المنظمات على معايير معينة في تصنيف الدول إلى مجموعات، وعلى مؤشرات اقتصادية محددة من خلالها هذه البلدان.

1- تصنيف دول العالم إلى عدة مجموعات:

تراعى عدة اعتبارات في تقسيم البلدان والمناطق في العالم، منها تصنيف الأمم المتحدة للدول حسب فئات الدخل ذات الدخل المرتفع، ودول ذات الدخل المتوسط الشريحة العليا والشريحة الدنيا، ودول ذات الدخل المنخفض، أما البنك فيصنف العالم إلى المناطق التالية[3]:

- **أوربا وآسيا الوسطى وتضم ثمانية وخمسين بلدا؛**
- **شمال أمريكا وتضم ثلاثة بلدان؛**
- **أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ومجموع دولها اثنان وأربعون بلدا؛**
- **إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وهي ثمانية وأربعون بلدا؛**
- **الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وهي واحد وعشرون بلدا؛**
- **شرق آسيا والمحيط الهادي وتضم ثمانية وثلاثين بلدا؛**
- **جنوب آسيا وهي ثمانية بلدان.**

كما يقسم البنك الدولي البلدان حسب الدخل إلى عدة مستويات هي:

- **المجموعة المنخفضة الدخل: 1005 دولار أمريكي أو أقل (تضم 31 بلدا)؛**
- **الشريحة الأدنى من الدخل المتوسط: 1006 دولار- 3955 دولار (تضم 52 بلدا)؛**
- **الشريحة الأعلى من الدخل المتوسط: 3956 دولار- 12235 دولار (تضم 56 بلدا)؛**
- **المجموعة المرتفعة الدخل: 12236 دولار أو أكثر (تضم 79 بلدا).**

2- أهم التصنيفات الاقتصادية الدولية:

توجد العديد من المنظمات المتخصصة في تنقيط الدول من أهمها الأمم المتحدة ومؤسساتها كبرنامج الأمم الإنمائي والبنك الدولي، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، المنتدى الاقتصادي العالمي، المعهد العالمي لريادة الأعمال الشفافية العالمية وغيرها.

وهذا الجدول يتضمن أهم منظمات التصنيف الاقتصادي الدولي مع التقارير التي تُصدرها وترتيب الجزائر فيها.

الرقم	الجهة الُمصدرة للتقرير	اسم التقرير	سنة الإصدار	الدول	درجة	الترتيب
1	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	*Human development report*	2016	188	1/0,745	83
2	مجموعة البنك الدولي	*Doing business*	2018	190	100/46,71	166

3	المنتدى الاقتصادي العالمي	*Global competitiveness report*	2017-2018	137	10/4,07	86
4	المنتدى الاقتصادي العالمي	*Global competitiveness report.* *Higher education, training index.*	2017-2018	137	7/4	92
5	المنتدى الاقتصادي العالمي وجامعتا يال وكولومبيا الأمريكيتان	*Environmental performance index.*	2016	180	100/57,18	88
6	المنظمة العالمية للملكية الفكرية ومعهد INSEAD	*The global innovation index.*	2017	127	100/24,34	108
7	الاتحاد الدولي للاتصالات	*Measuring the information society report*	2017	193	10/4,67	102
8	منظمة الشفافية العالمية	*Corruption perceptions index*	2018	176	100/33	112
9	المعهد العالمي لريادة الأعمال	*Global entrepreneurship and development index*	2017	137	100/24,7	80
10	معهد ليجاتوم Legatum	*Legatum prosperity index*	2017	149	100/50,28	116
11	Sustainable development solutions network (UN)	*World hapiness index*	2017	155	10/5,872	53

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير المنظمات والهيئات الدولية المصدرة للتقارير.

المحور الثاني: تقارير بعض هيئات الأمم المتحدة.

يركز هذا المحور على بعض هيئات الأمم المتحدة المتخصصة في تنقيط الدول، منها برنامج الأمم المتحدة البنك الدولي حول ممارسة أنشطة الأعمال، تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات وشبكة الحلول المستدامة المتخصصة في سعادة البلدان.

أولا- تقرير التنمية البشرية:

منذ عام 1990، يُصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كل سنة تقريرا سنويا يسمى تقرير التنمية البشرية ، ويركز قضايا التنمية في العالم، ويعمل على توفير أدوات قياس وحلول مبتكرة ويقترح سياسات عامة للدول 2016، وقد كان شعار تقرير عام 2016: تنمية للجميع، والذي حلت فيه الجزائر في المركز 83 من مجموع 188 دولة شملها التقرير- محققة

0,745/1 -مُصنفة ضمن الشريحة المتقدمة (تنمية بشرية مرتفعة)[4]، والعمر المتوقع عند الولادة تقريبا: 77 سنة، كما استطاعت تحقيق مستويات عالية في مراحل التعليم المختلفة خاصة التعليم الابتدائي، وكذلك المساواة بين الجنسين في

ثانيا- تقرير ممارسة أنشطة الأعمال:

يُصدر البنك الدولي العديد من التقارير، منها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الذي بدأ بإصداره عام 2003، وقد صدر التقرير الأخير2018 منذ ما يقارب شهرين، وغطى 190 بلدا، ويعتمد على معايير خاصة في تصنيف الدول، هي[5]:

- **بدء النشاط التجاري؛**
- **استخراج تراخيص البناء؛**
- **توصيل الكهرباء؛**
- **تسجيل الملكية؛**
- **الحصول على الائتمان؛**
- **حماية المستثمرين ؛**
- **دفع الضرائب؛**
- **التجارة عبر الحدود؛**
- **إنفاذ العقود؛**
- **تسوية حالات الإعسار؛**
- **توظيف العمال.**

وقد كان ترتيب الجزائر في هذا التقرير 166 من 190 بلدا، محققة علامة قدرها: 46,71/100، متراجعة ب10 مقارنة بالسنة الماضية 2017.

ثالثا- مؤشرات الاتحاد الدولي للاتصالات:

يعتبر الاتحاد الدولي للاتصالات أحد المنظمات المتخصصة في الأمم المتحدة، وقد أظهرت الإحصائيات استمرار في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، خاصة في الهاتف النقال الذي تجاوزت الاشتراكات فيه 7,74 مليار عام 2017، أي أكثر من عدد سكان العالم، على الرغم من أن العديد من الأفراد في الدول النامية لا يزالون غير مستخدمين للهاتف النقال، واستمر عدد الاشتراكات في الهاتف الثابت في الانخفاض، حيث بلغ 972 مليون شخص في نفس السنة في مختلف بلدان العالم، وهو متدن جدا خاصة في أقل البلدان نموا، وقد نمت خدمات النطاق العريض المتنقل نموا 50 اشتراكا لكل 100 نسمة)، مما يتيح تحسين الأنترنت والنفاذ إلى خدماتها المتاحة، وأما استعمال الأنترنت فقد بلغ 3,5 مليار شخص أي نصف سكان العالم تقريبا[6].

وبالنسبة للترتيب العالمي في مؤشرات الاتصالات لعام 2017، فقد احتلت المركز الأول إيسلندا ثم كوريا الجنوبية وتليها سويسرا، أما الجزائر فقد جاءت في المركز 102 متقدمة ب4 مراكز مقارنة بعام 2016، وقد بلغ عدد المشتركين الهاتف الثابت 3,4 مليون شخص عام 2016 وفي الهاتف النقال 47 مليون مشترك، وفي الأنترنت 29,54 مليون شخص[7]،

وهي أرقام مهمة إذا قيست مع المعدلات العالمية لا تعكس حقيقة التصنيف الذي وضعت فيه الجزائر، لكن ما يبرر ذلك هو التقدم المتسارع في أغلب دول العالم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومؤشراتها.

رابعا- مؤشر السعادة العالمي:

يقوم بإصدار هذا المؤشر شبكة الحلول المستدامة التابعة للأمم المتحدة منذ عام 2012، ويجري المسح معهد ويتكون من 7 معايير يتفرع عنها 38 مؤشرا، وهذه معايير المؤشر:

- **المساعدة الاجتماعية؛**
- **حرية الفرد في اتخاذ القرارات؛**
- **الكرم والعطاء الخيري؛**
- **الصدق والأمانة؛**
- **متوسط العمر المتوقع؛**
- **مستوى الدخل الفردي؛**
- **مستوى الفساد في الدولة.**

ومن الجدير بالذكر أن مؤشر السعادة لعام 2017 شمل 155 دولة، كان أسعد 5 دول فيها أوروبية كلها وهي على النحو التالي: النرويج، الدانمارك، إيسلندا، سويسرا وفنلندا.

وأما الدول الأكثر تعاسة في العالم فهي على الترتيب أيضا: أفريقيا الوسطى، جمهورية بورندي، تنزانيا، سوريا

وبالنسبة للجزائر فقد حلت في المركز53 عالميا و السادسة عربيا والأولى مغاربيا، متراجعة ب15 مركزا عن السابق الذي كانت فيه في المرتبة 38 عالميا سنة2016[8].

المحور الثالث: تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي والمنظمة العالمية للملكية الفكرية.

يتناول هذا المحور تقرير التنافسية العالمي وتقرير الأداء البيئي ومؤشر الابتكار العالمي.

أولا- تقرير التنافسية العالمي:

هو تقرير سنوي شامل يُعدّه المنتدى الاقتصادي العالمي The world economic forum، وقد استند على تصور مايكل بورتر في تقييم تنافسية الدول بناء على 12 معيارا رئيسيا يتفرع عنه 114 مؤشرا فرعيا، وهذه المعايير تقابل ثلاث مراحل رئيسية من التنمية، وهذه هي معايير مؤشر التنافسية العالمي[9] The global competitiveness index .

1- المتطلبات الأساسية:

- **المؤسسات؛**
- **البنية التحتية؛**
- **بيئة الاقتصاد الكلي؛**
- **الصحة والتعليم الأساسي.**

2- عوامل تعزيز التنافسية:

- **التعليم العالي والتدريب؛**
- **كفاءة سوق السلع؛**
- **كفاءة سوق العمل؛**
- **تطور سوق المال؛**
- **مستوى الجاهزية التكنولوجية؛**
- **حجم السوق.**

3- عوامل تعزيز الابتكار

- **مدى تطور الأعمال؛**
- **الابتكار.**

وقد تصدرت تقرير هذه السنة كالعادة سويسرا منذ عام 2010 بعد أن أزاحت الولايات المتحدة الأمريكية - بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية منذ عام 2008 وعدم استقرار اقتصادها الكلي- التي حلت ثانيا وسنغافورة ثالثا، أما عربيا جاءت الإمارات المتحدة في المركز 17 وقطر 25 عالميا، وبالنسبة للجزائر فكانت في المركز86 من مجموع 137 بلدا نقاط 4,07/10.

ومن نقاط قوة الاقتصاد الجزائري في هذا التقرير بعض المؤشرات المتعلقة بأساسيات الاقتصاد الكلي على غرار نسبة الادخار الوطني إلى الناتج الداخلي الخام (المرتبة 18 عالميا)، ونسبة الدين العام إلى الناتج الداخلي الخام (المرتبة 10 وساهمت مؤشرات التربية والتعليم في تحسين مركز الجزائر(نسبة الأطفال الملتحقين بالمدارس في المركز 51 عالميا ونسبة الملتحقين بالتعليم الثانوي في المرتبة 47 عالميا)، وحجم السوق (36 عالميا)، أما تنافسية الاقتصاد الجزائري فمؤشراته خاصة في الشفافية والسياسات المنتهجة (121 عالميا)، وفعالية مجالس إدارة المؤسسات (135 عالميا)، ونوعية المنشآت (107 عالميا)، وعجز الموازنة (127 عالميا)، والقواعد المطبقة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة (131 عالميا)، كما أن الخدمات والمؤسسات المالية ضعيفة مثل توفر الخدمات المالية (126 عالميا)، أما جودة مناخ الأعمال فقد جاء على رأس المشاكل التي يعاني منها المستثمرون وأصحاب المؤسسات خاصة عدم كفاءة الإدارة العمومية.

وما يلفت الانتباه في هذا التقرير مؤشر التعليم العالي والتدريب والذي يركز على كمّ التعليم وجودته والتدريب الوظيفي إذ حلت الجزائر في الرتبة 92 عالميا، أما المراتب العشرة الأولى فكانت من نصيب الدول التالية بالترتيب: فنلندا، الولايات المتحدة الأمريكية، هولندا، سويسرا، الدانمارك، نيوزلندا، النرويج، أستراليا، إيرلندا.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الجامعات الجزائرية غائبة عن أشهر مؤشرات التصنيف للجامعات العالمية، تصنيف شنغهاي الدولي للجامعات (Shanghai ranking) لأفضل 500 جامعة على المستوى العالمي الذي يعتمد على مركب من مؤشرات متنوعة، منها الأداء الأكاديمي للبحوث العلمية وحجم الدراسات والأبحاث المنشورة في أشهر حيث يعطي صورة شاملة على موقع الجامعة ومكانتها، في حين قامت مؤسسة تايمز هاير إيديكيشن (Times higher

education) البريطانية المتخصصة بإسقاط جميع الجامعات الجزائرية من تصنيف أفضل 800 جامعة في العالم، بينما يهتم تصنيف ويب متريكس(Webmetrics) بالحضور العالمي للجامعات على شبكة الأنترنت ويرتبط ببعض مؤشرات تصنيف شنغهاي، وهو يصدر عن المجلس العالي للبحث العلمي بإسبانيا ويغطي 25 ألف جامعة في العالم، وهذا تصنيفه الأخير الجامعات الجزائرية لشهر جانفي 2018[10]:

- جامعة العلوم والتكنولوجيا هواري بومدين – باب الزوار- 2250؛

- جامعة جيلالي اليابس – سيدي بلعباس- 2370؛

- جامعة الإخوة منتوري – قسنطينة- 2469؛

- جامعة أبوبكر بلقايد – تلمسان- 2577؛

- جامعة عبد الرحمن ميرة – بجاية- 2686.

وقد اعتمدت هذه المراكز المتخصصة في التصنيف العالمي للجامعات على عدة معايير منها: جودة المنهج العلمي، المرجع العلمي، جودة أعضاء هيئة التدريس، جودة أسلوب التقييم، جودة النظام الإداري، جودة التسهيلات المادية، جودة الأبحاث العلمية ومدى الاستعانة بها والنظرة الدولية لها.

أما مراكز التفكير Think tanks المسؤولة عن إعداد الدراسات ورسم الخطط والاستراتيجيات في كل المجالات والمتواجدة بقوة في الدول المتقدمة وحتى الناشئة، فهي تعد على أصابع اليد في الجزائر وحتى إن وجدت فأثرها قليل.

ثانيا- تقرير الأداء البيئي:

خلال منتدى دافوس الاقتصادي تم إطلاق مؤشر الأداء البيئي لسنة 2018 وهو الثامن في سلسلة تقارير تقييم الأداء البيئي لبلدان العالم، وكان التقرير التجريبي الأول في سنة 2006 وتُعده جامعتا يال وكولومبيا الأمريكيتان العريقتان الاقتصادي العالمي بالتعاون مع عدد من المؤسسات العلمية العالمية، وتقوم فكرة هذا المؤشر على تقييم أداء الدول وتصنيف مؤشراتها البيئية ضمن مجموعتين أساسيتين هما:

- الصحة البيئية: تتضمن الآثار على صحة الإنسان، نوعية الهواء، مياه الشرب والصرف الصحي؛

- حيوية النظم البيئية: تتضمن الموارد المائية، الزراعة، الغابات، الثروة السمكية، التنوع الحيوي والموائل، المناخ والطاقة.

يتم تقييم هذه القضايا في شكل موزون وفق الأهمية، استنادا إلى مؤشرات فرعية تزيد عن 20 مؤشرا، ويستند إعطاء القيم الرقمية لهذه المؤشرات إلى معطيات التقارير التأشيرية الوطنية وتلك الصادرة عن المنظمات الدولية كمنظمة الصحة العالمية وغيرها، حيث توضع العلامات وفق مقاربة الدول في أدائها للأهداف المحددة عالميا، أما في حالة غياب أهداف متفق فيتم وضع العلامات بالمقارنة بين الدول.

إن مؤشر الأداء البيئي مهم لوضع مصفوفة رقمية تتيح تقييم السياسات المتبعة عالميا لتحسين الأداء البيئي لكوكبنا المهدد بكثير من الأخطار الحقيقية، ويعطي فرصة للمقارنة بين البلدان ووضع ترتيب تنافسي لها، ويسمح بتقييم السياسات الوطنية بشكل معمق لتتمكن كل دولة من تشخيص مواطن القوة والضعف في معالجة كل قضية على حدة.

ومن الملاحظ في ترتيب الدول وفق مؤشر الأداء البيئي لعام 2018 [11] أن معظم الدول التي احتلت المراكز الثلاثين الأولى هي أوروبية أو من منطقتي شمال أمريكا وأوقيانوسيا، وقد حلت سويسرا في رأس القائمة التي ضمت 180 دولة، فرنسا والدانمارك ومالطا والسويد، أما المراتب المتأخرة فكانت من نصيب دول جنوب آسيا وإفريقيا جنوب الصحراء، وبالنسبة لدول الجوار فقد تصدرت المجموعة المغرب بوجودها في المركز 54 عالميا، وحلت الجزائر في المرتبة 88 وحصولها على 57,18نقطة /100 وكانت الثالثة مغاربيا بعد المغرب وتونس، وقد تراجعت عن المركز 42 عالميا في عام 2010، وقد حققت الجزائر مراتب متقدمة في بعض المؤشرات البيئية كالمحافظة على الثروة السمكية وفي مصادر المياه نوعية الهواء.

ثالثا- مؤشر الابتكار العالمي:

يعتبر مؤشر الابتكار العالمي- الذي تُصدره المنظمة العالمية للملكية الفكرية ومعهد INSEAD الأوروبي ومعهد Cornell SC Johnson college of business الأمريكي بجنيف السويسرية- من أهم المؤشرات التي تقيم أوضاع الدول والاقتصادات المختلفة حول العالم من حيث الابتكار، ويبين مؤشر العام الحالي 2017 أثر السياسات الموجهة نحو الابتكار على النمو الاقتصادي والتنمية، فجميع الدول -سواء كانت دولا متقدمة أو نامية- تبحث عن النمو القائم على الابتكار من خلال الاستراتيجيات المختلفة، فهناك دول نجحت في خططها الرامية إلى الانتقال من اقتصاد معتمد على الأولية إلى اقتصاد قائم على الكفاءة التشغيلية ثم إلى اقتصاد قائم على الابتكار ودول أخرى لا زالت تراوح مكانها خاصة هذا المؤشر قد تجاوز المعايير التقليدية واعتمد معايير حديثة مثل مستوى البحث والتطوير، وتجدر الإشارة إلى أن مؤشر شمل 127 دولة تمثل 92.8% من سكان العالم و98% من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) العالمي.

يركز مؤشر الابتكار العالمي على سياسات الابتكار الفعالة من أجل التنمية، ويبين السبل الجديدة التي تمكن من الابتكار وتحفيز النمو من خلال الاعتماد على القوى المحلية وضمان تطوير بيئة ابتكار وطنية متينة.

وهذه مؤشرات الابتكار:

1- مدخلات الابتكار:

أ- المؤسسات؛

ب- رأس المال البشري والبحوث؛

ت- البنية التحتية؛

ث- تطور السوق؛

ج-تطور بيئة الأعمال.

2- مخرجات الابتكار:

أ- المخرجات المعرفية؛

ب- المخرجات الإبداعية.

إن الملاحظة الأولى التي تشدّ الانتباه في مؤشر هذا العام هي تصدر البلدان الصناعية للقائمة في المراتب العشرة فكانت سويسرا هي الاقتصاد الأكثر ابتكارا لتنتزع المركز الأول للمرة السادسة على التوالي، كما أن الدول الأوربية حققت مراكز عالية بدء من فاعلية الحكومة إلى تطور بيئة الأعمال، مرورا بالسلع والخدمات الإبداعية، وفي المركز الثاني جاءت السويد حيث تقدمت مركزا واحدا عن العام الماضي، ويأتي تفوقها بسبب تحقيقها مراكز متقدمة إلى حد كبير في البنية ورأس المال البشري والبحوث، وتم تتويج المركز الثالث لدولة أوربية أخرى هي هولندا لتهيمن بذلك الدول الأوربية على المراكز الثلاثة الأولى، وقد سجلت هذه المرتبة لتحقيقها مستويات عالية في البنية التحتية أيضا وتطور السوق والمخرجات الإبداعية، أما المركز الرابع فعاد إلى الولايات المتحدة الأمريكية، والمركز الخامس لبريطانيا والسادس للدانمارك، ومن الدول الأوربية وأمريكا احتلت دولة من نمور آسيا هي سنغافورة المرتبة السابعة، أما المراكز الثامنة والتاسعة والعاشرة من نصيب الدول الأوروبية التالية: فنلندا، ألمانيا وإيرلندا.

إن أهم ما يستخلص من صدارة هذا التقرير هو تربع نفس الدول تقريبا خلال السنوات القليلة الماضية على عرش المراتب الأولى، وهي بلدان مرتفعة الدخل ينتمي أغلبها إلى قارة أوربا باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية التي بقيت على مركزها الريادي ودويلة من نمور آسيا هي سنغافورة، وهذا التفوق لم يأت صدفة بل يرجع إلى اهتمام هذه الدول بالابتكار والإنفاق على البحث والتطوير والتعاون الكبير بين المؤسسات العمومية والخاصة والجامعات ومراكز البحث

أما الدول العربية فقد حلت الإمارات المتحدة في المركز35 عالميا، قطر 49، المغرب 72 و تونس 74، وبالنسبة للجزائر التي جاءت في المرتبة 108 عالميا في تقرير الابتكار العالمي لعام 2017 متقدمة ب5 مراكز عن ترتيب العام الذي لكن رغم هذا التقدم النسبي إلا أنها نتيجة جد ضعيفة لا تعكس الإمكانيات الكبيرة التي تتمتع بها الجزائر بشريا وماديا، من تحقيق نتائج أفضل في مجال الابتكار مقارنة مع الكثير من الدول الأخرى، ففي مؤشر مدخلات الابتكار جاءت في 105 عالميا، وكان أداؤها جيدا في مؤشر البنية التحتية العامة إذ حلت في المركز8 ومؤشر التعليم المركز 83 والتعليم 63، أما مؤشر مخرجات الابتكار فقد كانت في المركز 117وحققت في مؤشر تأثير المعرفة تقدما نوعاً ما مقارنة مع المؤشرات الفرعية إذ حلت في المركز 81 عالميا[12].

المحور الرابع: مؤشرات بعض الهيئات المستقلة.

يتناول هذا المحور تقارير بعض الهيئات المستقلة كمؤشر ريادة الأعمال، مؤشر الرخاء العالمي، مؤشرات التصنيف الائتماني ومؤشر الشفافية للفساد العالمي.

أولا- مؤشر الريادة في إدارة الأعمال:

يصدر هذا المؤشر عن المعهد العالمي لريادة الأعمال والتنمية والذي يقع مقره بالولايات المتحدة الأمريكية، وقد هذا المعهد مجموعة من علماء الاقتصاد من أمبريال كوليدج بلندن، بورصة لندن وجامعة بيكس بالمجر، والغرض الرئيسي المعهد هو إصدار مؤشر يعطي تصنيفا لدول العالم وقد بلغت 137 بلدا عام 2018، ويستند على 14 مؤشر أداء - كالابتكار، المنافسة، رأس المال البشري، شبكة الأعمال، العولمة واستيعاب التكنولوجيا وغيرها- تم قياسها وتقييمها من مجموعة من الخبراء ورواد الأعمال من أرقى المؤسسات الأكاديمية والتمويلية والشركات الكبرى حول العالم.

كانت أفضل دول العالم في مؤشر 2018 الولايات المتحدة الأمريكية ثم سويسرا وبعدها كندا، وقد حلت الجزائر في 80 عالميا[13]، وسجلت معدل تطور مؤشر ريادة الأعمال بالنسبة لفرص المقاولات الناشئة، رأس المال البشري، المنافسة وسيرورة الابتكار.

ثانيا- مؤشر الرخاء العالمي:

يُصدر هذا المؤشر معهد ليجاتوم بلندن، وقد بدأ في نشر تقاريره منذ 11 سنة حتى عام 2017، ويقيس الازدهار في 149 دولة شملتها الدراسة، كما أنه يعتمد على 9 معايير أساسية في تصنيف الدول هي[14]:

- الجودة الاقتصادية؛
- بيئة الأعمال؛
- الحوكمة؛
- التعليم؛
- الصحة؛
- السلامة والأمن؛
- الحرية الشخصية؛
- رأس المال الاجتماعي؛
- البيئة الطبيعية.

وقد حلت النرويج، نيوزلندا وفنلندا في المراتب الثلاثة الأولى في مؤشر عام 2017، أما الجزائر ففي المركز 116

ثالثا- مؤشرات التصنيف الائتماني:

يُعرّف التصنيف الائتماني بأنه عملية تهدف إلى توفير المعلومات والتقييم المستقل بشأن مدى ملاءة المؤسسة المالية وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية أو جودة الأوراق أو المنتجات المالية، ولقد ازدهر نشاط التصنيف الائتماني أنواعه في السنوات الأخيرة، لاسيما بعد انفتاح الأسواق المالية واندماجها وإصدارها للمنتجات المالية المركبة ذات المرتفعة، وأصبح هناك العديد من الوكالات المتخصصة في صناعة التصنيف الائتماني والتي من أبرزها:

- وكالة موديز لخدمة المستثمرين ؛
- وكالة ستاندر أند بورز؛
- وكالة فيتش للتصنيف.

وكل من هذه الوكالات يمارس نشاطه في تقويم قدرة الدول والمؤسسات المالية على الوفاء بالتزاماتها المالية دورية فيما يزيد عن 100 دولة، حيث تنتشر فروع هذه الوكالات التي تتمتع بتأثير قوي في عالم المال، واكتسبت ثقة الحكومات والمستثمرين في كثير من بلدان العالم، كما أن لها دورا أساسيا في دعم عنصر الشفافية في الأسواق عن طريق المساهمة في حل مشكلة القصور في كفاءة المعلومات والبيانات بين المقرضين والمقترضين، والمقرضين والمستثمرين

قراراتهم بثقة أكبر، وفي الكشف عن الملاءة المالية وتحديد درجة المخاطر المرتبطة بالشركات من خلال ما تصدره من ائتمانية في شكل درجات ومستويات محددة.

ولكن بعد حدوث العديد من الأزمات المالية العالمية كأزمة تسعينيات القرن الماضي وأزمة 2008 اُتهمت هذه الوكالات بدخولها كأحد الأطراف المتسببة فيها لعجزها عن منح بعض المؤسسات المالية التقييمات التي تستحقها أو منحها تصنيفات عالية، وهذا ما جعل الكثير من الدول تفكر في إنشاء وكالات تصنيف ائتمانية أخرى مستقلة عن الهيمنة المالية العالمية التي تمارسها بعض الأطراف الفاعلة في النظام الاقتصادي العالمي، ومنها الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف وكالة متخصصة في تصنيف المصارف والمؤسسات ا لمالية الإسلامية، وقد انطلقت من البحرين عام 2006 وقام بتأسيسها من البنوك الإسلامية ومؤسسات التصنيف الائتماني بقيادة البنك الإسلامي للتنمية، وهدفها خدمة القطاع المالي والمصرفي الإسلامي، وذلك عبر توفير تقويم مستقل عن فعاليات ومنتجات هذا القطاع لمصلحة المستثمرين من مؤسسات وأفراد، هذه الوكالة نوعين من التصنيف هما[15]:

- تصنيف فني ائتماني: الغاية منه إبراز القوة والملاءة المالية للمصرف الإسلامي ومنتجاته؛
- تصنيف شرعي: الغرض منه إبراز مدى موافقة المصرف الإسلامي أو منتجاته للمتطلبات الشرعية والتزامه بتوجيهات هيئاته الشرعية.

وهناك وكالة التصنيف الماليزية الخاصة بتصنيف الشركات الإسلامية الماليزية، والهيئة الشرعية للرقابة والتصنيف حديثة التأسيس من طرف الجمعية العمومية للمجلس العام للبنوك الإسلامية بجدة.

رابعا- مؤشر الشفافية الدولية للفساد:

إن منظمة الشفافية حركة عالمية يقع مقرها في برلين بألمانيا، ويقيس هذا المؤشر- الذي ظهر عام 1995- معدلات الفساد في الدول محل الدراسة، كما يحلل أسباب انتشار الفساد.

وقد أظهر مؤشر عام 2017 أنه لا توجد دولة في العالم خالية تماما من الفساد، فيما أحرزت ثلثا دول العالم أقل من 50 نقطة، كما أن 6 مليارات من سكان العالم يقطنون في دول تعاني من الفساد، وزاد عدد الدول التي انحدرت في تلك الدول التي تقدمت فيه، وكسف المؤشر أن الفساد الممنهج وأوجه انعدام المساواة الاجتماعية يعزز أحدهما الآخر في أنحاء العالم.

أما المراتب الأولى في محدودية الفساد فكانت من نصيب نيوزلندا، ثم الدانمارك وتليها فنلندا، وعلى العموم قارة أوروبا على صدارة ترتيب المؤشر بوجود 7 دول ضمن العشر الأوائل، بالإضافة إلى 3 دول من خارج أوروبا هي: نيوزلندا من وأوقيانوسيا وسنغافورة من آسيا وكندا من أمريكا الشمالية، وبحسب المؤشر فإن العوامل المشتركة التي تتمتع الدول التي تتصدر القائمة هي وجود حكومات شفافة، حرية صحافة، حريات مدنية ونظم قضائية مستقلة، وبالنسبة للجزائر فقد خسرت 4 مراكز مقارنة بسنة 2016 وأصبحت في المرتبة 112 عالميا ب33 نقطة/100[16].

خاتمة:

لقد وضعت المنظمات الاقتصادية الدولية المتخصصة في تنقيط البلدان وتصنيفها منهجية علمية ومعايير موحدة أداء الاقتصادات الدولية، واعتمدت على مؤشرات إحصائية كمية ونوعية لمعرفة مدى نجاح الخطط التنموية على كافة الأصعدة والمجالات، ومهما قيل عن هذه المؤشرات فإنها تبقى أداة مهمة لقياس تقدم البلدان وتخلفها، وبناء عليه تكون المقارنات وتُرسم السياسات والاستراتيجيات، وقد خلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- تقدم الجزائر في بعض المؤشرات كمؤشر السعادة العالمي لعام 2017 الصادر عن شبكة الحلول المستدامة التابعة للأمم المتحدة، بوجودها في المركز53/155 دولة؛

- تحقيق نتائج معتبرة في تقرير التنمية البشرية 2016الذي يُصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتصنيفها في المرتبة دولة مع مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة، وكانت مؤشراتها في القيد الإجمالي للتعليم والصحة والعمر المتوقع الولادة جيدة؛

- تبوأ الجزائر المركز 86/137 دولة في تقرير التنافسية العالمي لعام 2017 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي؛

- وجود الجزائر في مركز متوسط 88/180 دولة في مؤشر الأداء البيئي لسنة 2018 والذي يصدر عن نفس المنتدى وجامعتي يال وكولومبيا الأمريكيتين؛

- تصُنيفها في الرتبة 108/127 دولة في مؤشر الابتكار العالمي لسنة 2017 الصادر عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية ومعهد الإدارة والأعمال بأوروبا؛

- تموقعها في المركز 112/176 دولة في مؤشر الفساد العالمي لعام 2017 الصادر عن منظمة الشفافية العالمية؛

- وفي مؤشر ريادة الأعمال والتنمية لسنة2017الذي يُصدره المعهد العالمي لريادة الأعمال احتلت المركز80/137 دولة؛

- ترتيبها كان متأخرا جدا في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2018 بوجودها في الرتبة 166/190 دولة الصادر عن البنك الدولي متأخرة ب10 مراكز مقارنة بالسنة الماضية؛

- تقدمها بعدة مراكز مقارنة بالسنوات الأخيرة بوجودها في الرتبة 102/193 دولة حسب تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات لعام 2017.

وبناء على ما تقدم أصبح من الضروري القيام بما يلي:

- تثمين الجهود المبذولة في بعض القطاعات التي حققت فيها الجزائر نتائج معتبرة، كما ورد في تقرير التنمية البشرية لعام 2016 وكانت نتائجها إيجابية في مؤشرات التعليم والصحة والخدمة الاجتماعية والاتصالات، وأيضا الأداء البيئي ومؤشرات السعادة العالمي وبعض المؤشرات الكلية؛

- مضاعفة الجهود من أجل تحسين مركز الجزائر في مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال بضرورة تفعيل القوانين الضابطة والانفتاح أكثر على الاستثمار الأجنبي بإزالة كل العراقيل والمعوقات، وإيلاء القطاع الخاص اهتماما خاصا للاندماج أكثر المجهود التنموي مع القطاع العام؛

- استغلال الإمكانات الكبيرة البشرية والمادية التي تتمتع بها الجزائر للارتقاء بها في سُلّم التصنيفات في باقي المؤشرات كالتنافسية والابتكار وريادة الأعمال والتنمية؛

- العمل على تلافي مظاهر الفساد وإزالة أسبابه للخروج من المنطقة السوداء في مؤشر الفساد العالمي، وذلك بنشر العدالة وتكافؤ الفرص والقضاء على ظاهرة الرشوة والمحسوبية والإفلات من العقاب.

الهوامش والمراجع:

[1] **- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (**ESCWA**)، دليل قياس مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، 2007، ص 10.**

[2] **- داودي عبد الفتاح، دور الابتكار في تفعيل أداء قطاع الاتصالات، أطروحة دكتوراه، كلية العلو م الاقتصادية ، جامعة .**

[3] **- متاح على موقع البنك الدولي:**http://datahelpdesk.worldbank.org/knowledgebase/articles. last visit:12/03/2018 **.**

[4] **- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية2016، نيويورك، الأمم المتحدة، 2017، ص23.**

[5]- World bank group, Doing business 2018, Washington, USA, 2018, PP 2-4**.**

[6]- UTI, Measuring the information society report 2017, volume1,Geneva, Switzerland, 2017, PP 5-31**.**

[7]- ARPT, Rapport annuel 2016, Alger, 2017, PP 27-36**.**

[8] - Sustainable development solutions network(UN), World happiness report 2017, New york, USA, 2017, PP 20-22**.**

[9] -World economic forum **,**The global competitiveness report 2017-2018,Geneva, Switzerland, 2017, PP 44-45.

[10] - www**.**webometrics**.**info/en/africa/algeria **.**last visit 20/03/2018**.**

[11]- World economic forum – Columbia and Yale universities, 2018 Environmental performance index, 2018, P4**.**

[12] - Cornell University, Insead And The World Property Organization (WIPO), The Global Innovation Index 2016, Geneva, Switzerland, 2016, P 186.

[13]- https://thegedi.org/global-entrepreneurship-and-development-index/ **.**last visit 20/03/2018**.**

[14]- Legatum institute, The legatum prosperityindex 2017, London, UK, 2017, PP 10-11**.**

[15] **- مدني أحمد، دور وكالات التصنيف الائتماني في صناعة الأزمات في الأسواق المالية ومتطلبات إصلاحها، مجلة الأكاديمية للدراسات والإنسانية، كلية العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة الشلف، العدد10 جوان2013، ص 60.**

[16] - https://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_2017 **.**last visit 20/03/2018**.**

الصفقات العمومية في ظل المرسوم الرئاسي 15-247

المفهوم ،المبادئ و الأحكام التشريعية الخاصة بها

ط.د. عبود ميلود جامعة أحمد دراية -أدرار *E-mail:atikkaoui@yahou.com*

د. تيقاوي العربي جامعة أحمد دراية -أدرار *E-mail :abboudmiloud@gmail.com*

Received: Avril 2018 ***Accepted: Mai 2018*** ***Published: Juin 2018***

Abstract: Les marchés publics sont d'une grande importance en raison de la elation étroite entre le trésor public et les énormes coûts financiers que cela implique en raison de la multiplicité et de la diversité des administrations et de la multiplicité des transactions publiques. législation, jurisprudence et jurisprudence, et normes législatives pour les Les marchés publics . et les principes généraux qui la régissent.

Mots clés*:* Trésorerie générale, Les marchés publics, Organes administratifs.

ملخص: إن للصفقات العمومية أهمية كبرى تتضح بالنظر لصلتها الوثيقة بالخزينة العامة للدولة، وما تكلفه من اعتمادات مالية ضخمة تعدد وتنوع الهيئات الإدارية من جهة وتعدد أنواع الصفقات العمومية من جهة أخرى، وقد قدمنا في هذه الورقة البحثية ثلاث محاور عالجت تعريفا لمصطلح الصفقات العمومية من ناحية التشريع واجتهادات القضاء والفقه، والوقوف على المعايير التشريعية للصفقات العمومية، والمبادئ العامة التي تحكمها.

الكلمات المفتاحية : الخزينة العامة، الصفقات العمومية، الهيئات الإدارية.

مقدمة:

تكتسي حماية المال العام في الصفقات العمومية أهمية بالغة بما تتضمنه من الحماية من الفساد بشتى أنواعه: الرشوة، الاختلاس، تبديد المال العام، جنحة المحاباة،... حيث أن استخدام المال العام من قبل أعوان الدولة يتطلب منا استخدامه في كنف الشفافية وفي حدود ما نص عليه القانون.

وبحكم أن الصفقات العمومية لها علاقة قوية بالخزينة العامة، وجب إخضاع الإدارة لطرق خاصة تتعلق بإبرام الصفقة العمومية، كما ينبغي إخضاعها لإطار رقابي محدد ومتنوع. بهدف ترشيد النفقات العامة والحد قدر الإمكان من الممارسات السلبية وهدر المال العام.

ومما سبق نطرح الإشكالية التالية: ما مفهوم الصفقات العمومية من الناحية التشريعية، القضائية والفقهية وما هي المبادئ التي تحكمها؟ وما المعايير التشريعية الخاصة بها في التشريع الجزائري؟

ولقد رأينا معالجة الإشكالية المطروحة في ثلاثة محاور:

المحور الأول: تعريف الصفقات العمومية؛

المحور الثاني: المعايير التشريعية للصفقات العمومية؛

المحور الثالث: المبادئ التي تحكم الصفقات العمومية

المحور الأول: تعريف الصفقات العمومية

1.1- التعريف التشريعي: عرفها المشرع الجزائري عبر قوانين الصفقات العمومية. نعرض هده التعريفات حسب التدرج الزمني.

1.1.- تعريف الصفقات العمومية حسب قانون الصفقات الأول أمر 67-90.

عرفت المادة الأولى من الأمر 67-90 الصفقات العمومية كما يلي " إن الصفقات العمومية هي عقود مكتوبة تبرمها الدولة أو العمالات أو البلديات أو المؤسسات والمكاتب العمومية قصد انجاز أشغال أو توريدات أو خدمات ضمن الشروط المنصوص عليها في هذا القانون".[1]

2.1.1- تعريف الصفقات العمومية حسب المرسوم المتعلق بصفقات المتعامل العمومي 82-145.

عرفت المادة الرابعة من المرسوم 82-145 المؤرخ في 10 أفريل 1982 المتعلق بالصفقات التي يبرمها المتعامل العمومي الصفقات العمومية على أنها:" صفقات المتعامل العمومي عقود مكتوبة حسب مفهوم التشريع الساري على العقود، ومبرمة وفق الشروط الواردة في هذا المرسوم قصد انجاز الأشغال أو اقتناء المواد والخدمات".[2]

3.1.1- تعريف الصفقات العمومية حسب المرسوم التنفيذي 91-343.

عرفت المادة الثالثة من المرسوم التنفيذي رقم 91-343 المؤرخ في 09 نوفمبر 1991 الصفقات العمومية على أنها" الصفقات العمومية عقود مكتوبة حسب التشريع الساري على العقود ومبرمة وفق الشروط الواردة في هذا المرسوم قصد انجاز الأشغال واقتناء المواد والخدمات لحساب المصلحة المتعاقدة".[3]

4.1.1- تعريف الصفقات العمومية حسب المرسوم الرئاسي 02-250.

عرفت المادة الثالثة من المرسوم الرئاسي 02-250 تعريفا للصفقات العمومية بقولها "الصفقات العمومية عقود مكتوبة في مفهوم التشريع المعمول به. تبرم وفق الشروط المنصوص عليها في هذا المرسوم قصد انجاز الأشغال واقتناء المواد والخدمات والدراسات لحساب المصلحة المتعاقدة".[4]

5.1.1- تعريف الصفقات العمومية حسب المرسوم الرئاسي 10-236.

عرفت المادة الرابعة من المرسوم الرئاسي 10-236 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية بقولها "الصفقات العمومية عقود مكتوبة في مفهوم التشريع المعمول به. تبرم وفق الشروط المنصوص عليها في هذا المرسوم قصد إنجاز الأشغال واقتناء اللوازم والخدمات والدراسات لحساب المصلحة المتعاقدة"[5].

6.1.1- تعريف الصفقات العمومية حسب المرسوم الرئاسي 15-247.

عرفت المادة الثانية من المرسوم الرئاسي 15-247 الصفقات العمومية بأنها "الصفقات العمومية عقود مكتوبة في مفهوم التشريع المعمول به، تبرم بمقابل مع متعاملين اقتصاديين وفق الشروط المنصوص عليها في هذا المرسوم، لتلبية حاجات المصلحة المتعاقدة في مجال الأشغال واللوازم والخدمات والدراسات"[6].

2.1- التعريف القضائي.

رغم أن المشّرع الجزائري عّرف الصفقات العمومية في مختلف قوانين الصفقات، إلاّ أنّ القضاء الإداري الجزائري، حال فصله في بعض المنازعات قدّم تعريفا للصفقات العمومية.

ولا مانع أن تبادر الجهة القضائية المختصة في المادة الإدارية إلى إعطاء تعريف لمصطلح قانوني ما، خاصة إن كانت هذه الجهة تتموقع في قّمة هرم القضاء الإداري، وهذا هو الدور الطبيعي لجهة القضاء.

إنّ القضاء الإداري وهو يفصل في بعض المنازعات، وإن كان ملزم بالتعريف الوارد في التشريع والمتعلّق بالصفقات العمومية وأن لا يخرج عنه، غير أنّ الوظيفة الطبيعية للقضاء تفرض عليه إعطاء تفسير وتحليل لهذا التعريف إن كان ينطوي على مصطلحات ومفاهيم غامضة ومحاولة ربطه بالوقائع محل الدعوى. ومن هنا وجب علينا تتبع اجتهادات القضاء وإضافاته.

وحتى نربط اجتهادات القضاء الإداري الجزائري بالقضاء المقارن تعيّن الاستدلال بقرارات قضائية لأنظمة مقارنة. وهو ما سنفصّله فيما يلي:

✓ **<u>تعريف القضاء الإداري الجزائري:</u>**

ذهب مجلس الدولة الجزائري في تعريفه للصفقات العمومية في قرار له غير منشور مؤرخ في 17 ديسمبر 2002 قضية رئيس المجلس الشعبي لبلدية ليوة ببسكرة ضد (ق.أ) تحت رقم 6215 فهرس 873 إلى القول :' ...وحيث أنه تعرف الصفقة العمومية بأنها عقد يربط الدولة بالخواص حول مقاولة أو إنجاز مشروع أو أداء خدمات..."[7].

3.1- التعريف الفقهي.

لقد أجمع فقه القانون الإداري أنّ نظرية العقد الإداري هي نظرية من منشأ قضائي أرسى مبادئها وأحكامها القضاء الإداري الفرنسي ممثلا في مجلس الدولة عبر اجتهاداته من خلال القضايا والمنازعات المعروضة عليه.

ورغم الطابع القضائي لنظرية العقد الإداري ومع محاولة المشّرعين في غيلة النّظم تقنين جوانب في النّشاط التعاقدي للإدارة، إلا أنّ دور الفقه في تحليل الأجزاء المختلفة لهذه النّظرية يظل بارزا في كل الدول. وإذا كان العقد الإداري يلتقي مع العقد المدني بالنظر أنّ كل منهما يعبّر عن توافق إرادتين بقصد إحداث الأثر القانوني المترتّب على العقد، إلا أنّ تميّز العقد الإداري عن العقد المدني يظّل واضحا في كثير من الجوانب والأجزاء. وهو ما تولّى الفقه الإداري توضيحه وتحليله.

ولقد عّرف الفقه العقد الإداري على أنه: " العقد الذي يبرمه شخص من أشخاص القانون العام بقصد إدارة مرفق عام أو بمناسبة تسييره وتظهر نيته في الأخذ بأسلوب القانون العام وذلك بتضمين العقد شرطا أو شروطا غير مألوفة في عقود القانون الخاص".[8]

2- المعايير التشريعية للصفقات العمومية.

بالرجوع إلى المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 20 سبتمبر 2015 والمتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويض المرفق العام يمكننا حصر معايير أو شروط إبرام الصفقات العمومية فيما يلي: المعيار العضوي، المعيار الشكلي، المعيار الموضوعي، المعيار المالي، إضافة إلى معيار خامس محل اختلاف وهو معيار الشرط غير المألوف.

1.2- المعيار العضوي: طرفا الصفقة العمومية لا يخرجان عن واحد من الوصفين التاليين:

1.1.2- المصلحة المتعاقدة: يتمثل الشرط أو المعيار العضوي لصحة الصفقة العامة في كون الدولة أو الجماعات الإقليمية (الولاية، البلدية) أو المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، أو المؤسسات العمومية الخاضعة للتشريع الذي يحكم النشاط التجاري، عندما تكلف بإنجاز عملية ممولة كليا أو جزئيا بمساهمة مؤقتة أو نهائية من الدولة أو من الجماعات الإقليمية طرف في العقد، أو بمعنى آخر وجوب كون أحد أطراف الصفقة العامة شخصا من أشخاص القانون العام وذلك لكون العقد الذي لا يكون أحد أطرافه شخصا من أشخاص القانون العام، وذلك لكون العقد الذي لا يكون أحد أطرافه شخصا من أشخاص القانون العام، المحددين بموجب القانون لا يعد عقدا إداريا[9]".

وقد اصطلح المشرع على شخص القانون العام الذي يجب أن يكون طرفا في العقد حتى يدخل في إطار الصفقات العمومية بمصطلح المصلحة المتعاقدة وتتمثل هذه الأخيرة حسب قانون الصفقات العمومية الجزائري في: الإدارات العمومية، الهيئات الوطنية المستقلة، الولايات، البلديات، المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري ومراكز البحث و التنمية، المؤسسات العمومية الخصوصية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي، المؤسسات ذات الطابع العلمي والثقافي والمهني، المؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والتقني،...

2.1.2- المتعامل الاقتصادي: من نصوص قانون الصفقات العمومية نجد أن المشرع الجزائري حصر طرفي الصفقة العامة في شخص معنوي عام كطرف أول والذي يسمى – كما سبق و ذكرنا- "مصلحة متعاقدة" وشخص أو عدة أشخاص كطرف ثاني والذي اصطلح عليه بمصطلح " المتعامل الاقتصادي" مع الإدارة العامة (بمفهومها الواسع) وهو غالبا شخص من أشخاص القانون الخاص. والظاهر أن المشرع الجزائري عمد إلى تغيير المسمى من المتعامل المتعاقد إلى المتعامل الاقتصادي وفي ذلك توحيد للمصطلح مع قانون المنافسة. وللتوضيح أكثر فإن المشرع الجزائري عمد إلى تحديد المعيار العضوي بشكل أدق بالاعتماد على العضو فاستثنى العقود التالية:

- العقود المبرمة من طرف الهيئات والإدارات العمومية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري فيما بينها؛

- العقود المبرمة مع المؤسسات العمومية الخاضعة للتشريع الذي يحكم النشاط التجاري عندما تزاول نشاطا لا يكون خاضعا للمنافسة؛

- العقود المبرمة مع بنك الجزائر؛

- العقود المبرمة بموجب إجراءات المنظمات والهيئات الدولية أو بموجب الاتفاقات الدولية، عندما يكون ذلك مطلوبا؛

- العقود المبرمة مع المحامين بالنسبة لخدمات المساعدة والتمثيل؛

- العقود المبرمة مع هيئة مركزية للشراء خاضعة لأحكام المرسوم الرئاسي 15-247 ، وتتصرف لحساب المصالح المتعاقدة[10].

2.2- المعيار الموضوعي: يقصد بالمعيار المادي أو الموضوعي الرجوع إلى محل أو موضوع العقد، ويقصد بمحل الصفقة العمومية، موضوع الخدمة التي يقدمها المتعاقد مع الإدارة لهاته الأخيرة المتعاقدة معه، ولا يقصد به موضوع أو محل الالتزامات كما هو وارد في القانون الخاص، ويشمل موضوع الصفقات العمومية: الأشغال، اللوازم، الخدمات والدراسات.

وبحكم أن الإدارة تبرم عقودا كثيرة، فلا يمكن بأي حال من الأحوال اعتبار جميع ما تبرمه من عقود مختلفة بمثابة عقود إدارية، بحيث أن الشرط الأساسي لاعتبار العقد إداريا هو أن تسلك الإدارة فيه طريق القانون العام، لذلك كان لزاما علينا إبعاد جملة من العقود التي تبرمها الإدارات العمومية وعدم إطلاق وصف الصفقة العمومية عليها ومن أمثلتها: عقود التأمين، عقود النقل وغيرها من العقود الخاصة، ولمعرفة موضوع الصفقة العمومية فما علينا سوى الرجوع إلى النصوص التشريعية كون الصفقات العمومية هي عقود إدارية محددة في التشريع من حيث موضوعها والدليل على ذلك أن المادة 01 من الأمر 67-90 قد ذكرت كل من عقد انجاز الأشغال، التوريدات والخدمات على أنها صفقات عامة، في حين أشارت المادة 04 من المرسوم رقم 82-145 إلى عقود انجاز الأشغال، اقتناء المواد والخدمات وهي نفس الصفقات المشار إلها في المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 91-434، في حين نجد أن المرسوم الرئاسي رقم 15-247 إضافة إلى ذكره لعقود الأشغال، اللوازم والخدمات فإنه أضاف عقود الدراسات كنوع من أنواع الصفقات العمومية وهو نفس المنهج الذي انتهجته في المرسوم الرئاسي رقم 10-236 الملغى[11].

3.2- المعيار الشكلي:

- وجوب اشتراط عنصر الكتابة في الصفقة:

رجوعا لتعريف الصفقات العمومية الوارد في المادة الأولى من الأمر 67-90 والمادة 4 من المرسوم 82-145 والمادة 3 من المرسوم التنفيذي 91-434. والمادة الثالثة أيضا من المرسوم الرئاسي 02-250 نجد المشّرع الجزائري ثبت على مبدأ واحد وهو أنّ الصفقات العمومية عبارة عن عقود مكتوبة.

ولم تخرج المادة 4 من المرسوم الرئاسي 10-236 عن من سبقتها من النصوص فجاءت هي الأخرى معرفة الصفقات العمومية على أنها عقود مكتوبة طبقا للتشريع الجاري به العمل. وجاء المرسوم الرئاسي 15-247 في نص المادة 2 منه مثبتا القاعدة مرة أخرى من أن الصفقات العمومية عقود مكتوبة[12].

- الحكمة من الشرط

لعلّ سر اشتراط الكتابة والتأكيد عليها في مختلف قوانين الصفقات العمومية في الجزائر، وفي كل المراحل منذ 1967إلى 2015 يعود إلى:

- إنّ الصفقات العمومية أداة لتنفيذ مخططات التنمية الوطنية والمحلية وأداة لتنفيذ مختلف البرامج الاستثمارية لذا وجب وبالنظر لهذه الزاوية أن تكون مكتوبة؛

- إن الصفقات العمومية عقود ملزمة للجانبين، ومن عقود المعاوضة، لذا وجبت كتابتها للوقوف عند المركز التعاقدي لكل طرف في العقد ماله وما عليه؛

- إنّ الصفقات العمومية تتحمل أعبائها المالية الخزينة العامة، فالمبالغ الضخمة التي تصرف بعنوان الصفقات العمومية لجهاز مركزي أو محلي أو مرفقي أو هيئة وطنية مستقلة تتحّملها الخزينة العامة.

لذا وجب أن تكون الصفقات العمومية مكتوبة إلى جانب أنها تتضمن شروطا استثنائية وغير مألوفة في العقود المدنية والتجارية كما سنفصل ذلك حقا.

- وجوب إبرام الصفقة قبل أي الشروع في التنفيذ:

إذا كان المشّرع الجزائري قد شدد على عنصر الكتابة في مختلف قوانين الصفقات العمومية كما رأينا للأسباب المذكورة، فإنه تشدد أيضا بموجب أحكام المرسوم الرئاسي 15-247 في مرحلة الإبرام وأرسى قاعدة عامة حملتها المادة 3 والتي جاء فيها:"تبرم الصفقات العمومية قبل أي شروع في تنفيذ الخدمات".

من النص أعلاه تبين لنا أن المشرع جعل التنفيذ عملية لاحقة على الإبرام وهذا الأخير مرهون بالكتابة، فلا تنفيذ إلا بعد توقيع الصفقة من الجهة المخولة قانونا بذلك. وتتماشى والمنطق القانوني فلا يعقل بدء عملية التنفيذ في حين إجراءات تحرير الصفقة أو توقيعها لم يعتمد بعد.

- وجوب توقيع الصفقة من قبل السلطة المختصة:

تكملة للمادة 3 أعلاه، جاءت المادة 4 من المرسوم الرئاسي 15-247 لتبين السلطة الإدارية المخولة بالتوقيع على الصفقة العمومية بالنظر لأهمية هذه الوثيقة وقيمتها المالية والقانونية، حيث ورد فيها ما يلي" لا تصلح النفقات العمومية ولا تكون نهائية إلا إذا وافقت عليها السلطة المختصة المذكورة أدناه حسب الحالة:

- مسؤول الهيئة العمومية؛

- الوزير؛

- الوالي؛

- رئيس البلدية؛

- المدير العام أو مدير المؤسسة العمومية.

ويمكن لكل سلطة من هذه السلطات أن تفوض صلاحيتها في هذا المجال إلى المسؤولين المكلفين بأي حال بإبرام وتنفيذ الصفقات العمومية طبقا للأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول به"[13].

4.2- المعيار المالي: إن ارتباط الصفقات العمومية بالخزينة العامة يستلزم ضبط حد مالي أدنى لاعتبار العقد صفقة عمومية. ذلك لأنه من غير المعقول إلزام جهة الإدارة على التعاقد بموجب أحكام قانون الصفقات العمومية في كل الحالات وأيا كانت قيمة مبلغ الصفقة، لما ينطوي عليه إبرام الصفقة من مراحل وإجراءات طويلة، وكون المشرع قد وضع لتعاقد المصلحة المتعاقدة جملة من الإجراءات المعقدة فإنه من غير المنطقي أن تخضع المصلحة المتعاقدة في كل عقودها لهذا النظام لذلك وتسهيلا لتعاملات المصلحة المتعاقدة وضع المشرع قيمة مالية محددة للجوء إلى إبرام صفقة عامة، إذ تلزم المصلحة المتعاقدة بإجراء صفقة عامة في الحالات التالية:

- في مجال الأشغال واللوازم: إذا تجاوز (زاد، فاق) المبلغ التقديري لحاجات لمصلحة المتعاقدة عن اثني عشر مليون دينار (12.000.000دج).

- في مجال الدراسات والخدمات: إذا تجاوز (زاد، فاق) المبلغ التقديري لحاجات لمصلحة المتعاقدة عن ستة ملاين دينار(6000.000دج).[14]

5.2- معيار الشرط الاستثنائي غير المألوف: يذهب القضاء الإداري في كل من فرنسا ومصر إلى أن العقد لا يعتبر إداريا رغم إبرامه من طرف شخص معنوي عام واتصاله بمرفق عام إلا إذا تضمن شرطا أو شروطا استثنائية غير مألوفة في القانون الخاص، ويقصد بالشرط الاستثنائي غير المألوف "إدراج بند أو قاعدة في العقد يعطي للطرفين أو أحدهما حقوقا أو يحملها التزامات لا يمكن أن يسلم بها بحرية وإدارة المتعاقد في ظل القانون الخاص، ويعتبر مجلس الدولة الفرنسية إن مجرد الإحالة في العقد إلى دفتر من دفاتر الشروط الإدارية ليس شرطا استثنائيا إلا إذا كان الدفتر يشمل فعلا يشتمل فعلا على شرط استثنائي"[15].

3- المبادئ التي تحكم الصفقات العمومية في المرسوم الرئاسي الجديد

لعل من أبرز محاسن تنظيم الصفقات العمومية الجديد أنه تضمن في نص المادة 5 منه المبادئ العامة التي تحكم الصفقات العمومية على اختلاف أنواعها. وهي الشفافية والتي تستوجب إعلان المنافسة كأصل عام. والمساواة بين العارضين، والحرية في الترشح، وحرية الاستعمال الأحسن للأموال العمومية.

ومن منطلق أنها مبادئ عامة، فإن المساس بها يعرض الإدارة المتعاقدة للمسؤولية سواء من جانب سلطة الوصاية أو أي جهاز رقابة داخلية وخارجية بحسب ما سنفصله في المبحث الخاص بالرقابة على الصفقات العمومية.

وسنتولى فيما يلي تقديم شرح وجيز لهذه المبادئ وسنتناولها عمليا في كل أجزاء هذا الكتاب ومحاوره. لأن تنظيم الصفقات العمومية كرس مجموع هذه المبادئ في أحكام متنوعة.

1.3- مبدأ حرية الاتصال بالطلب العمومي: يفرض مبدأ اللجوء للمنافسة تنظيما اقتصاديا قائما على اقتصاد السوق قوامه تعدد العروض أمام الطلب. فلا يمكن تصوره في منظومة تنكر الحرية الفردية.

مفهومه:

- **يقضي هذا المبدأ الهام في نطاق إجراء المناقصات إفساح المجال لجميع الأفراد والأشخاص الذين يهمهم أمر المناقصات، و الذين تتحقق فيهم و تنطبق عليهم شروط المناقصات[16].**
- **يقصد به فسح المجال للمشاركة أو المنافسة للعارضين ومنح الفرصة لكل من توفرت فيه شروط المشاركة حسب الإعلان المنشور وبالشروط والكيفية الواردة أيضا في دفتر الشروط المتعلق بالصفقة من أجل تقديم عروضهم وترشيحاتهم أمام المصلحة المتعاقدة.**

ولا يعني حرية الاتصال بالطلب العمومي أن يكفل حق المشاركة للجميع، بل يجوز للإدارة المتعاقدة أن تفرض ما تراه مناسبا وصالحا للصفقة، غاية ما في الأمر أن المشاركة مرتبطة أساسا بالشروط المعلن عنها والواردة اختصارا في الإعلان وتفصيلا في دفتر الشروط.

وتقتضي حرية الوصول للطلبات العمومية أن تتبع الإدارة المعنية إجراءات الإشهار، فلا تكون صفقاتها سرية. إذ كيف يتسنى للعارض تقديم العرض إذ لم يتم الإفصاح من جانب الإدارة عن موضوع الصفقة، والعرض محل المنافسة. وهو ما قد يترتب عليه تقديم أكثر من عرض أمامها على الوضع الغالب لتتولى تقييم كل عرض. ولقد أثبتت الدراسات أن للمنافسة فوائد عدة سواء بالنسبة للسوق أو للعارضين ولها أيضا فائدة بالنسبة للإدارة المتعاقدة[17].

وتأسيسا على ما تقدم ارتبط مبدأ حرية الوصول للطلبات العمومية بمبدأ فرعي هو وجوب الإشهار. وهدا يستلزم إقرار مسؤولية الإدارة الجزائية والإدارية في حال إخلالها بقواعد الإشهار والمنافسة النزيهة والشريفة. فمسؤوليتها الجزائية مقننة بموجب المادة 9 من القانون 06-01 المؤرخ في 20 فبراير 2006 والمتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته العدل والمتمم بموجب الأمر 10-05 المؤرخ في 26 أوت 2010. حيث جاء فيها:"يجب أن تؤسس الإجراءات المعمول بها

في مجال الصفقات العمومية على قواعد الشفافية والنزاهة والمنافسة الشريفة وعلى معايير موضوعية، ويجب أن تكرس هذه القواعد على وجه الخصوص:

- **علانية المعلومات المتعلقة بإجراءات إبرام الصفقات العمومية؛**
- **الإعداد المسبق لشروط المشاركة والانتقاء؛**
- **إدراج التصريح بالنزاهة عند إبرام الصفقات العمومية؛**
- **معايير موضوعية ودقيقة لاتخاذ القرارات المتعلقة بإبرام الصفقات العمومية؛**
- **ممارسة كل طرق الطعن في حالة عدم احترام قواعد إبرام الصفقات العمومية.**

2.3- مبدأ المساواة بين المترشحين أو العارضين[18]: يقف المتعامل العمومي حيال الطلبات والعروض المقدمة موقف الحياد فلا يجوز له كأصل عام التفضيل والتمييز بين العارضين إلا ضمن الأطر التي حددها القانون. وهذا يفرض تطبيق مبدأ المساواة.

ويعد مبدأ المساواة عموما من أهم مبادئ القانون عامة، ثابت في المادة 7 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ثابت في كل النظم القانونية والدستورية، ومكرس أمام القانون الوطني والدولي، ويكرس فيما تعلق بتحمل الأعباء العامة من خدمة وطنية ومن ضرائب ورسوم.

كما أن لمبدأ المساواة وجودا في المادة 9 من القانون 06-01 أعلاه والتي فرضت أن تؤسس الإجراءات المعمول بها في مجال الصفقات العمومية على قواعد الشفافية والمنافسة الشريفة وعلى معايير الموضوعية. فلا يجوز للمصلحة المتعاقدة أن تضع دفترا للشروط يناسب على مقاس مترشح واحد بهدف توجيه الصفقة إليه، أو أن تقبل عرضا وتستبعد آخر خارج القواعد المعلن عنها. فهدا لاشك يخل بمبدأ المساواة ويحق لكل مترشح ممارسة كل طرق الطعن في حالة الإخلال بمبدأ المساواة وعدم احترام قواعد إبرام الصفقات العمومية.

ولا يعمل بمبدأ المساواة في الصفقات العمومية بصفة مطلقة، بل ترد عليه استثناءات تضمنها المرسوم نفسه يمكن الإشارة لبعض منها في ما يلي:

تخصيص هامش الأفضلية الوطنية: من باب حماية المنتوج الوطني وفق المشرع الجزائري في الموازنة بين مبدأ حرية المنافسة وحماية المنتوج الوطني، فخصص لهدا الأخير عامل إضافي في التقييم بعنوان هامش الأفضلية. فجاء القسم السابع من الفصل الثالث بعنوان: "ترقية الإنتاج الوطني والأداة الوطنية للإنتاج". والهدف طبعا من هدا التحفيز هو أن تكون الفرص متكافئة بين المتعامل والمتعامل الأجنبي.

ومن باب أيضا تشجيع الاستثمارات الوطنية ومساعدتها على إثبات وجودها في المجال الاقتصادي. ويأتي هذا التوجه انسجاما وتماشيا مع قانون المالية التكميلي لسنة 2009. وهو إجراء قديم ومعتمد في عديد النظم القانونية. حيث نصت المادة 83 من المرسوم الرئاسي لسنة 2015 على منح المنتجات ذات المنشأ الجزائري أو للمؤسسات الخاضعة للقانون الجزائري التي يحوز أغلبية رأسمالها جزائريون مقيمون فيما يخص أنواع الصفقات هامش أفضلية بنسبة

25 بالمائة. فلا يعقل إخضاع المؤسسات الأجنبية بما تملك من قدرات بشرية ومادية وتقنية ومنحها فرصا واحدة مع المؤسسات التي تنشط في الجزائر ويحوز جزائريون رأسمالها.

- **تخصيص أحكام خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

من باب تشجيع هدا النوع من المؤسسات لإثبات وجودها أيضا في المجال الاقتصادي رغم قلة إمكاناتها، وربما تجربتها، حمل المرسوم بعض التحفيزات لهده المؤسسات وردت صراحة في المادة 85 الفقرة 03 فتم النص على ضرورة مراعاة إمكانات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حال وضع شروط التأهيل، وكدا السماح لها بالمشاركة في إجراءات إبرام الصفقات العمومية. وما ورد أيضا في المادة 87 من إعفاء المؤسسات المصغرة المنشأة حديثا من تقديم الحصيلة السنوية ويكفي أن تقدم وثيقة من البنك تبرر وضعيتها المالية. وتعفى أيضا من تقديم المؤهلات المهنية المماثلة للصفقة المعنية.

فلا يجوز طبقا للأحكام الواردة المرسوم الرئاسي للمصالح المتعاقدة أن ترفع سقف المنافسة فتضع شروطا استثنائية، وفي جميع الحالات، وفي ما يخص كل المشاريع والعمليات. لأن مثل هده الشروط ستؤدي حتما إلى اختفاء هدا النوع من المؤسسات من الواقع الاقتصادي. لدا فرض المشرع النظر إلى إمكاناتها وظروفها، وهو إجراء نباركه لمقاصده النبيلة الهادفة.

3.3- مبدأ شفافية الإجراءات: إن تكريس الشفافية في إجراءات الصفقات العمومية نابع من مبدأ ديمقراطي الذي يعترف به الدستور كلما زادت نسبة الشفافية كلما قلت نسبة الفساد.

كما يدل على الفصل بين السلطات الإدارية والسلطات القضائية التي تنظر في المواد الإدارية باعتبار أن القضاء الإداري مختص في حالة وجود إخلال بشروط وإجراءات تنظيم الصفقة العمومية، أو اختصاص القاضي الجزائي في حال ارتكاب جريمة من بداية القيام بإجراءاتها وبعد تنفيذها عملا بنص المادة 01 من قانون العقوبات على أنه:" لا جريمة ولا عقوبة ولا تدابير أمن بدون نص"، لهذا تبرز أهمية الشفافية في إظهار الجريمة ومرتكبيها.

يعد هذا المبدأ حتمية أساسية يجب على الإدارة المتعاقدة أن تكرسه عبر مختلف المراحل التي تمر بها الصفقة العمومية كما يعد هذا المبدأ آلية من آليات الحكم الراشد.

إن العمل بالشفافية وحرية الترشح والمساواة بين المترشحين هو في حد ذاته حماية وضمان من قبل الإدارة الراشدة، التي تتعامل بمرونة وحكمة والخضوع للقانون. وإشراكها لجميع المتعاملين الفاعلين في هذه العملية، وإلا تتعرض لمساءلة قانونية على أساس نظرية عيب في الإجراءات أو إساءة استعمال السلطة أو الانحراف في استعمال السلطة، ومن ثمة تلغى الصفقة وتعاد من جديد وفقا للقانون[19].

وها هو قانون تنظيم الصفقات العمومية لسنة 2015 يكرس مبدأ الشفافية في مواد عديدة منها المادة 61 والتي أوجبت الإشهار الصحفي في الحالات التالية (طلب العروض المفتوح، طلب العروض المفتوح مع اشتراط قدرات دنيا، طلب العروض المحدود، المسابقة، التراضي بعد الاستشارة-عند الاقتضاء)، وحددت المادة 62 البيانات التي يجب أن تحتويها إعلان طلب العروض وتتمثل في :

- تسمية المصلحة المتعاقدة عنوانها ورقم تعريفها الجبائي؛
- كيفية طلب العروض (طلب العروض المفتوح، طلب العروض المفتوح مع اشتراط قدرات دنيا، طلب العروض المحدد؛ المسابقة، التراضي بعد الاستشارة عند الاقتضاء)؛
- شروط التأهيل أو الانتقاء الأولي؛
- موضوع العملية،
- قائمة موجزة بالمستندات المطلوبة مع إحالة القائمة المفصلة إلى أحكام دفتر الشروط ذات الصلة؛
- مدة تحضير العروض ومكان إيداع العروض؛
- مدة صلاحية العروض؛
- إلزامية كفالة التعهد إذا اقتضى الأمر؛
- تقديم العروض في ظرف مغلق بإحكام تكتب عليه عبارة "لا يفتح إلا من طرف لجنة فتح الأظرف وتقييم العروض" ومراجع طلب العروض؛
- ثمن الوثائق عند الاقتضاء.

وألزمت المادة **65** أن يتم تحرير إعلان طلب العروض باللغة العربية وبلغة أجنبية واحدة على الأقل و يتم نشر الإعلان إجباريا في النشرة الرسمية لصفقات المتعامل العمومي (ن.ر.ص.م.ع) وجريدتين يوميتين موزعتين على المستوى الوطني على الأقل.

وتكريسا لمبدأ الشفافية أيضا ألزم المرسوم الرئاسي في المادة **64** و**66** و **7**منه الإدارة بإخطار العارضين بتاريخ وساعة فتح الأظرف، ويتم هذا في جلسة علنية بحضور كافة المتعاهدين والممثلين عنهم ويتم إعلامهم مسبقا.

وعلى مستوى النصوص الجزئية ثبت القانون المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته في المادة **9** التي تنص على مبدأ الشفافية كأحد مبادئ الصفقة العمومية حيث جاء فيها " يجب أن تؤسس الإجراءات المعمول بها في مجال الصفقات العمومية على قواعد الشفافية والمنافسة الشريفة وعلى معايير موضوعية[20] .

- دور البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية في تكريس مبدأ الشفافية:

أعلنت وزارة المالية بموجب قرار صدر عن الوزير عن محتوى البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية وهذا بموجب قرار صدر بتاريخ **17**نوفمبر**2013** يحدد محتوى البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية وكيفيات تسييرها وكيفيات تبادل المعلومات بالطريقة الإلكترونية ونشر في الجريدة الرسمية العدد **21** لسنة **2014**.

وبينت المادة **2** من القرار الهدف الأساس من إنشاء البوابة والمتمثل في السماح بنشر ومبادلة الوثائق والمعلومات المتعلقة بالصفقات العمومية و كذلك إبرام الصفقات العمومية بالطريقة الإلكترونية. وعن محتوى البوابة أشارت المادة **3** أنها تتضمن ما يلي:

- النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالصفقات العمومية ومثل هذا الإجراء يكرس بحق الثقافة القانونية في مجال الصفقات ويطلع المتعاملين الاقتصاديين وطنيين أو أجانب بالمنظومة القانونية للصفقات بما احتوت عليه من تشريعات وتنظيمات. وهذا أيضا يخدم الباحثين والقضاة والمحامين وكل مهتم بالقانون.

- تمارس البوابة الاستشارة في مجال الصفقات العمومية؛

- تتضمن البوابة قائمة الممنوعين من المشاركة من الصفقات العمومية؛

- تتضمن البوابة قائمة المقصيين من الصفقات العمومية؛

- تتضمن البوابة تقارير المصالح المتعاقدة بشأن تنفيذ الصفقات العمومية؛

- تتضمن الأرقام الاستدلالية و الأسعار؛

- وبصفة عامة تحتوي على كل وثيقة ومعلومة تتعلق بالصفقات العمومية؛

- تحتوي أيضا على قائمة المؤسسات التي سحبت منها شهادة التأهيل.

وتتضمن البوابة ممارسة الوظائف التالية طبقا للمادة 4 من القرار:

- تسجيل المصالح المتعاقدة؛

- تسجيل المتعاملين الاقتصاديين؛

- تاريخ وتوقيت الوثائق؛

- التمرن على التعهد الإلكتروني؛

- تحميل وترميز الوثائق.

وتحتوي أيضا على قاعدة معلومات و بيانات تتعلق:

- المصالح المتعاقدة؛

- المتعاملين الاقتصاديين؛

- الصفقات العمومية؛

- الإحصاء الاقتصادي للطلب العمومي؛

- منشورات خاصة بالبوابة.

ونصت المادة 203 من المرسوم الرئاسي 15-247 عن تأسيس بوابة إلكترونية للصفقات العمومية غير أنها أشارت بوضوح أن تسييرها منوط بوزارة المالية والوزارة المكلفة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال[21].

خاتمة:

إن الصفقات العمومية بمختلف أنواعها من علاقة تربطها بالخزينة العمومية، ولتكريس المبادئ الكبرى للتعاقد كمبدأ الشفافية وحرية الوصول للطلبات العمومية والمساواة بين العارضين أو المتنافسين الخاصة بالصفقات العمومية. وبما يحافظ على حقوق الخزينة العامة والمال العام، ويحد من درجة الفساد بأشكاله المتعددة المالية والإدارية فإنه أضحى من الضرورة إخضاعها لصور شتى من الرقابة تلازم مختلف مراحلها سواء قبل إبرام الصفقة أو دخولها حيز التنفيذ أو بعد

التنفيذ. وهذا ما يتجلى من تكثيف آليات الرقابة على الصفقات العمومية من طرف المشرع الجزائري، حيث قد خصص لها 47 مادة من المادة156 إلى المادة 202 .

التوصيات:

إن تطوير قانون الصفقات العمومية أصبح ضرورة حتمية لمواكبة جميع التحولات السياسية والاقتصادية، وهذا ما سعى له المشرع الجزائري من خلال سنه للعديد من القوانين الخاصة بقانون الصفقات العمومية منذ الاستقلال والعمل بكل شفافية وجدية وصرامة على تجسيدها في مختلف مراحلها والتشديد على كل مخالف ومعاقبة كل مزور لها وسد جميع الثغرات القانونية الموجودة بها، وهذا لما لها من الأهمية الكبرى والتي يتمتع بها قانون الصفقات العمومية في تسيير وضمان حفظ الأموال العمومية للدولة والاستغلال الأمثل لها وترشيد وفعالية النفقات العمومية، وتجسيد المشاريع التنموية على كل الأصعدة.

الهوامش والمراجع:

[1]**المادة الأولى من الأمر رقم 67-90 مؤرخ في 09 ربيع الأول عام 1387 الموافق ل 17 جوان 1967 المتضمن قانون الصفقات العمومية، الجريدة الرسمية العدد 62 المؤرخة في 19 ربيع الأول عام 1387هـ لسنة 1967.**

[2]**المادة الرابعة من المرسوم رقم 82-145 مؤرخ في 16 جمادى الثانية عام 1402 الموافق 10 أبريل سنة 1982 ينظم الصفقات التي المتعامل العمومي، الجريدة الرسمية العدد 15 المؤرخة في 23 أفريل 1982.**

[3]**المادة الثالثة من المرسوم التنفيذي 91-434 مؤرخ في 2 جمادى الأولى عام 1412 الموافق ل 09 نوفمبر 1991 يتضمن تنظيم العمومية، الجريدة الرسمية العدد 57 المؤرخة في 06 جمادى الأولى عام 1412هـ لسنة 1991.**

[4] **المادة الثالثة من المرسوم الرئاسي رقم 02-250 مؤرخ في 13 جمادى الأولى عام 1423 الموافق 24 جويلية 2002، يتضمن تنظيم العمومية، الجريدة الرسمية العدد 52 المؤرخة في 28 جويلية سنة 2002، ص 04.**

[5]**المادة الرابعة من المرسوم الرئاسي 10-236 مؤرخ في 28 شوال عام 1431 الموافق 7 أكتوبر 2010، يتضمن تنظيم الصفقات العمومية، الجريدة الرسمية العدد 58 المؤرخة في 7 أكتوبر 2010،ص 05.**

[6]**المادة الثانية من المرسوم الرئاسي 15-247 مؤرخ في 2 ذي الحجة عام 1436 الموافق 16 سبتمبر 2015، يتضمن تنظيم الصفقات تفويض المرفق العام، الجريدة الرسمية العدد 50 المؤرخة في 30 سبتمبر 2015، ص05.**

[7]**محاضرات الأستاذ الدكتور عمار بوضياف، مادة القانون الإداري، المحور العقود الإدارية، الصفقات العمومية، ص 3.**

[8] **محاضرات الأستاذ الدكتور عمار بوضياف، نفس المرجع السابق، ص 8.**

[9]**لعور بدرة، الإطار المفاهيمي للصفقات العمومية حسب التشريع الجزائري، اليوم الدراسي التنظيم الجديد للصفقات العمومية و تفويض المرفق كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 17 ديسمبر 2015، ص5.**

[10]**لعور بدرة، الإطار المفاهيمي للصفقات العمومية حسب التشريع الجزائري، مرجع سابق، ص 6.**

[11]**لعور بدرة، الإطار المفاهيمي للصفقات العمومية حسب التشريع الجزائري، مرجع سابق، ص 7.**

[12]عمار بوضياف، شرح تنظيم الصفقات العمومية طبقا للمرسوم الرئاسي15-247 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015، القسم الأول، جسور للنشر التوزيع، 2017، ص 122.

[13]عمار بوضياف، شرح تنظيم الصفقات العمومية طبقا للمرسوم الرئاسي15-247 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015، مرجع سابق، ص 125.

[14] لعور بدرة، الإطار المفاهيمي للصفقات العمومية حسب التشريع الجزائري، مرجع سابق، ص 8.

[15]لعور بدرة، الإطار المفاهيمي للصفقات العمومية حسب التشريع الجزائري، مرجع سابق، ص 9.

[16]فريد كركادن، طرق وإجراءات إبرام الصفقات العمومية، الملتقى الوطني السادس حول دور قانون الصفقات العمومية في حماية المال الحقوق، جامعة يحي فارس المدية،20 ماي 2013.

[17]عمار بوضياف، شرح تنظيم الصفقات العمومية طبقا للمرسوم الرئاسي15-247 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015، مرجع سابق، ص 79.

[18]عمار بوضياف، شرح تنظيم الصفقات العمومية طبقا للمرسوم الرئاسي15-247 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015، مرجع سابق، ص 81.

[19]مراد بلكعيبات، مجال تطبيق قانون الصفقات العمومية في التشريع الجزائري، الملتقى الوطني السادس حول دور قانون الصفقات العمومية في المال العام، كلية الحقوق، جامعة يحي فارس المدية، 20 ماي 2013.

[20]عمار بوضياف، شرح تنظيم الصفقات العمومية طبقا للمرسوم الرئاسي15-247 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015، مرجع سابق، ص 75.

[21][21]عمار بوضياف، شرح تنظيم الصفقات العمومية طبقا للمرسوم الرئاسي15-247 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015، مرجع سابق، ص 90-91.

المزيج التسويقي السياحي في ظل تكنولوجيا الانترنت

د. شليحي الطاهر
أستاذ محاضر أ بجامعة الجلفة
proftahar@yahoo.fr

أ. علي عزالدين
أستاذ مساعد أ بجامعة الجلفة
Aliazzedine3@gmail.com

Received: Avril 2018 ***Accepted: Mai 2018*** ***Published:Juin 2018***

Abstract:

Internet technology has produced new marketing communications which changed the nature of the marketing mix of services, especially tourism services.

In the age of the Internet, Tourists are the ones who determine the information they need and offers that respond to their needs and desires, as well as the prices that suit them.

They also search through websites for services with high quality, reasonable prices, faster and better services.

Marketers are working to satisfy the needs and desires of customers by offering a variety of commodity and service packages with added value.

Keywords: Internet technology, tourism marketing, tourist marketing mix

ملخص:

انتجت تكنولوجيا الانترنت وسائل اتصالية تسويقية جديدة فغيرت طبيعة المزيج التسويقي للخدمات وخاصة الخدمات السياحية. ففي عصر الإنترنت أصبح السواح هم الذين يحددون المعلومات التي يحتاجونها، والعروض التي تستجيب لحاجاتهم ورغباتهم،وكذا الأسعار التي تلائمهم.كما أنهم يبحثون من خلال المواقع الإلكترونية عن الخدمات ذات جودة عالية وبأسعار مناسبة وخدمات أسرع وأفضل. في حين أصبح المسوقون يعملون على إشباع حاجات ورغبات الزبائن من خلال تقديم حزم سلعية وخدمية متنوعة ذات قيمة مضافة يدركها الزبائن.

الكلمات المفتاحية: تكنولوجيا الانترنت؛ التسويقي السياحي؛ المزيج التسويقي السياحي.

مقدمة:

تعتبر السياحة صناعة تجارية وقطاع إقتصادي واعد ومتفاوت الأهمية من بلد لآخر وهذا تبعا لحجم الموارد السياحية التي تتوفر بها والإمكانية المادية المالية والبشرية والتكنولوجية المسخرة لتأهيلها في المستقبل و جعلها مقصدا سياحيا، ونظرا لأهمية هذا القطاع تطلب الأمر ضرورة البحث عن الوسائل المناسبة لتسويقها بغية تحقيق الإستفادة منها، حيث يعد التسويق الآداة الرئيسية في تطوير السياحة من خلال تقديم مزيج تسويقي يبدأ بالمنتج السياحي بأنواعه الجذابة إلى الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية، وتسعير هذه المنتجات السياحية بأسعار تنافسية، وتوفير للسائح ما يريده من منافع مكانية وزمنية بالشكل والوقت المناسب، وأخيرا توضيح الصورة السياحية للدولة للتأثير على السائحين وإثارة دوافعهم للقيام برحلة سياحية إلى الدولة لإشباع رغباتهم وتحقيق أهدافهم السياحية.

في سياق آخر ساهمت ثورة الإتصال وتكنولوجيا الانترنت في تطوير الأعمال التسويقية للمؤسسات المختلفة، حيث أدى التطور السريع و المتلاحق الى إنتشار الشركات العابرة للقارات وزيادة معدلات إنتقال روؤس الأموال إلى حدوث ثورة عارمة في مجال الأعمال و قد فرضت تلك التطورات التكنولوجية على منظمات الأعمال ضرورة دمج العمليات الإلكترونية في جميع أعمالها ومنها التسويق حتى تستطيع مجاراة تلك التطورات، حيث إهتم رجال التسويق بتنشيط وإعداد شبكات معلومات متقدمة للإعتماد عليها في عمليات التسويق الفعال وتحولت منشآت الأعمال إلى التركيز على النواحي الفنية المرتبطة بالشبكة حتى يتم إستخدامها تسويقيا على أفضل وجه مما يفيد العملية السياحية المقدمة، وهنا يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

كيف أثرت تكنولوجيا الانترنت على المزيج التسويقي السياحي؟

سنحاول الإجابة على التساؤل المطروح وفق المحاور التالية:

أولا: مفاهيم عامة حول تكنولوجيا الانترنت.

ثانيا: مفاهيم عامة حول التسويق السياحي

ثالثا: المزيج التسويقي السياحي.

رابعا: تأثير تكنولوجيا الانترنت على المزيج التسويقي السياحي

أولا: مفاهيم عامة حول تكنولوجيا الانترنت

تعتبر الإنترنت أو شبكة الشبكات أهم إفرازات تكنولوجيا المعلومات، فهي أكبر الشبكات شمولية للمعلومات من ناحية، ومن ناحية أخرى فهي أكثر الشبكات استخداما وانتشارا. فهي وعلى نحو ما تغطي كل الأرض عن طريق عشرات الأقمار الصناعية، ونظرا لما تتسم به الإنترنت من قدرات وخصائص وما توفره من تكنولوجيا سهلة الاستعمال فقد أحدثت تغييرات كبيرة في عالم الأعمال، ومن خلال هذا المحور سنتطرق إلى تاريخ الإنترنت، وخصائصها، بالإضافة إلى خدماتها.

1 تاريخ الإنترنت ومراحل تطورها[i]

من الناحية التاريخية يرجع ظهور الإنترنت كفكرة إلى نهاية خمسينيات القرن الماضي أي في أوج الحرب الباردة، حيث كان غزو روسيا للفضاء عن طريق إرسالها أول قمر صناعي يدور حول الأرض مؤشرا لخطر كبير قد تتعرض له أمريكا، خاصة في ما يتعلق بشؤون الدفاع والمتمثلة في مراكز البحث ووسائل الاتصال في حالة وقوع أي هجوم نووي محتمل. هنا طالبت وزارة الدفاع الأمريكية بضرورة وجود شبكة آمنة ومسيطرة وقادرة على الصمود أمام أي هجوم نووي. وقد قسم

بعضهم أهم مراحل التطور في تاريخ الإنترنت إلى ثلاث مراحل هي: من **1960** إلى **1970:** الصبغة العسكرية، من **1970** إلى **1980:** الجامعات، من **1980** إلى يومنا هذا**:** التطور والارتقاء، وسنحاول تلخيص أهم المعالم الرئيسية لكل مرحلة كما يلي**.**

المرحلة الأولى**:**بدأت فكرة إنشاء شبكة معلومات من قبل إدارة الدفاع الأمريكية في عام **1962**م **.** عن طرق تمويل مشروع من أجل وصل الإدارة مع متعهدي القوات المسلحة ، وعدد كبير من الجامعات التي تعمل على أبحاث ممولة من القوات المسلحة ، وسميت هذه الشبكة باسم (أربا ***ARPA*** (اختصار الكلمة الإنجليزية ***The Advanced Research Project Administration*** وكان الهدف من هذا المشروع تطوير تقنية تشبيك كمبيوتر تصمد أمام هجوم عسكري ، وصممت شبكة " أربا " عن طريق خاصية تدعى طريقة إعادة التوجيه الديناميكي ***Dynamic rerouting*** وتعتمد هذه الطريقة على تشغيل الشبكة بشكل مستمر حتى في حالة انقطاع إحدى الوصلات أو تعطلها عن العمل تقوم الشبكة بتحويل الحركة إلى وصلات أخرى**.** بعد ذلك وفي عام **1969** وكالة مشاريع الأبحاث المتقدمة***(ARPA)*** التي أسندت إليها وزارة الدفاع الأمريكية مسؤولية إيجاد آلية تستطيع من خلالها ربط الحواسيب الرئيسية التابعة لها، وبالتعاون مع جامعة ***Los Angeles*** بكاليفورنيا تنشأ شبكة ***(ARPANET)*** وهي أول شبكة سمحت بربط حاسبين يبعدان عن بعضهما بمئات الكيلومترات؛

المرحلة الثانية**:** أهم ما ميز هذه المرحلة هو توسع هذه الشبكة بحيث أصبحت تربط بين العديد من المواقع، ففي سنة **1971** أصبحت تربط بين **20** موقع بحث جامعي وفي **1972** أصبحت تربط بين **40** موقعا مختلفا، وفي نفس السنة تم عقد مؤتمر دولي في العاصمة واشنطن حول الاتصالات والمعلوماتية تم الإعلان فيه عن بروتوكول بإمكانه التعامل مع الشبكات المختلفة هو برتوكول ***TCP/IP***[2] والذي شكل انطلاقة هامة في نهوض وتطور الشبكات؛

المرحلة الثالثة**:** تم تعميم استخدام بروتوكول***TCP/IP*** سنة **1983.** ثم ظهور شبكة جديدة عام **1984** سميت باسم***(MILNET)*** تخدم المواقع العسكرية فقط، وتتولى***(ARPANET)*** أمر الاتصالات غير العسكرية، والتي تم تحويل تسييرها إلى مؤسسة العلوم الوطنية الأمريكية ***NSF*** سنة**1985**، والتي قامت بالتحديد عام **1989**بإنجاز شبكة أخرى أسرع سمتها ***NSFNET*** تم فيها فصل ***ARPANET*** بعد **20** سنة من الخدمة**.** وتجدر الإشارة إلى أنه في عام**1990** قام المركز الأوروبي للبحوث النووية بسويسرا ***(CERN)*** بإنشاء نظام تصفح يسمح بتصفح الوثائق تحت اسم الشبكة العنكبوتية العالمية، قائم على ما يسمى بالنصوص التشعبية، وهو يسمح بالربط بين الصفحات المكونة لموقع الويب، ويسمح في نفس الوقت بالربط بين المواقع المختلفة للشبكة**.** وفي**1993** ابتدأ الابحار من خلال إصدار أول برنامج مستعرض الشبكة***(MOASIC)***، ثم نظام الإبحار***(NETSCAPE)*** سنة **1994**، ثم أصدرت شركة***Microsoft*** برنامج ***(Internet Explorer)*** سنة **1995** وتوسعت منذ ذلك الحين آفاق خدمات الإنترنت في المجال العلمي والتجاري**.** حتى بلغ عدد مستخدمي الإنترنت في ديسمبر**2000** إلى **361** مليون مستخدم أي بنسبة **5.8**٪من سكان العالم، و**1093** مليون مستخدم أي بنسبة **16.7**٪ من سكان العالم في ديسمبر**2006**، و**3611** مليون مستخدم أي بنسبة **49.2**٪ من سكان العالم في نهاية جوان **2016**[3]**.**

2 خصائص الانترنت

يمكن رصد أهم خصائص الإنترنت فيما يلي[4]:

- **الإنترنت هي الشبكة الأوسع والأكثر استخداما في العالم. وذلك لأنها شبكة مفتوحة وليست شبكة مغلقة كالتي تملكها مؤسسات الاتصالات الهاتفية، كما لا توجد في قاموس الإنترنت قواعد أو شروط أو قوانين تحظر على المؤسسات أو الأفراد إنشاء مواقع عليها؛**
- **تتصف الإنترنت بالمرونة العالية، فإذا ما أضيفت شبكات جديدة أو أزيحت شبكات عنها فإن البقية مستمرة في عملها و أدائها؛**
- **الإنترنت وسيلة تفاعلية، وليست مثل الوسائل الجماهيرية كالتلفزيون والإذاعة والصحف والمجلات، فالإنترنت تحقق اتصالات ذات اتجاهين؛**
- **يمكن للمؤسسات والأفراد أن يستخدموا الإنترنت لغرض تبادل المعاملات التجارية، الرسائل، الرسومات، الصور...الخ؛**
- **الإنترنت تجعل المستخدمين شركاء فاعلين في العمليات الاتصالية وليسوا سلبيين أو متلقين بغير إراداتهم؛**
- **تعتبر الإنترنت كقاعدة انطلاق تقنية لتطور الاتصالات الإلكترونية نتيجة النمو الهائل للأنشطة التجارية والمالية؛**
- **تعتبر الإنترنت الوسيلة المثلى لتنفيذ أنشطة الأعمال وتلبية حاجات الزبائن المختلفة.**

3 خدمات الإنترنت: خدمات الإنترنت مرتبطة بما يسمى بتكنولوجيا الإنترنت التي ظهرت مع بداية نشأت الإنترنت وبرزت نتيجة لتطور تكنولوجيا المعلومات.تُعَرَّف تكنولوجيا الإنترنت على أنها "تلك المجموعة المترابطة والمتكاملة من الأدوات التقنية، التي تتفاعل مع بعضها البعض في توفير واستغلال وتطوير خدمات الإنترنت"[5].

تطورت هذه التكنولوجيا خلال ثلاث موجات متتابعة، تميزت الموجة الأولى بظهور بروتوكولات *TCP/IP*، أما الموجة الثانية فتميزت بظهور متصفحات الويب، في حين تميزت الموجة الثالثة باعتماد تقنية الند للند في عملية الاتصال بين مختلف الحواسيب المتواجدة بالإنترنت.أما الموجة الرابعة فتميزت بظهور الشبكات الاجتماعية. وسنقوم بذكر الخدمات التي وفرتها كل موجة كما يلي.

1.2 خدمات الموجة الأولى: سمحت تكنولوجيا الإنترنت الموجة الأولى بتوفير مجموعة من الخدمات أهمها[6]:

- **خدمة البريد الإلكتروني: ظهرت هذه الخدمة في بداية التسعينات من القرن الماضي. وتعتبر أول خدمة ظهرت في شبكة الإنترنت، وهي أساس الشبكة في أيامها الأولى. وتعتمد خدمة البريد الإلكتروني على ما يسمى بخادم البريد الإلكتروني الذي يسمح بتخزين البريد المُرسَل وتوفيره عند الطلب؛**
- **خدمة نقل الملفات: ظهرت هذه الخدمة في بداية التسعينات من القرن الماضي، وهي تسمح بتحميل الملفات من خوادم *FTP* إلى حواسيب مستخدمي الإنترنت أو العكس، وتسمح لهم كذلك باستعراض الخوادم وما تحويه من ملفات. علما أنه مع ظهور نظم تصفح الويب لاحقا، أصبح من الممكن تحميل الملفات بدون الحاجة إلى برامج *FTP*؛**

- **خدمة مجموعة الأخبار: تعرف هذه الخدمة باسم *UseNet* وقد ظهرت سنة 1980؛ وقد أصبحت في السنوات الأخيرة تُشكّل أكبر جريدة عالمية للأخبار لكونها تتشكل من ملايين الحاسبات وأكثر من 5000 موقع، ويتصل بها يوميا حوالي 20 مليون شخص عبر الإنترنت أو عبر الشبكات الأخرى كشبكة *CompuServe* الأمريكية؛**
- **خدمة قوائم النشر: ظهرت هذه الخدمة في بداية الثمانينات من القرن الماضي، وهي تسمح لمستعمل الإنترنت بالحصول على المعلومات بصفة منتظمة عن موضوع أو سلعة ما عن طريق البريد الإلكتروني، وذلك بمجرد التسجيل بالموقع المُرسِل. وقد تطورت هذه الخدمة في السنوات الأخيرة، حيث أصبحت توفر أشكال جديدة من المعلومات مثل: رسائل الأخبار، مذكرات المعلومات، الكتب البيضاء، المجلات المصورة والمجلات؛**
- **خدمة الدردشة عبر الإنترنت: ظهرت هذه الخدمة سنة 1988، وتعتبر شكل من أشكال الاتصال الآني. وتتم بين عدد من الأشخاص من خلال الرسائل النصية. وتعتمد على ما يسمى بشبكات *IRC*، التي يمكن لمستخدم الإنترنت الاتصال بها.**

2.2 خدمات الموجة الثانية: سمحت تكنولوجيا الإنترنت الموجة الثانية بتوفير مجموعة من الخدمات أهمها[7]:

- **خدمة الدردشة عبر الويب: هي شكل من أشكال الاتصال الآني تُستخدم لتقديم العديد من الخدمات المفيدة، مثل الدعم الفني للموظفين أو لمستخدمي برنامج أو منتج ما، ويمكن أن تستخدم للتعليم ولنشر الأخبار والكثير من الأغراض الأخرى. وهي تتم بين عدد من الأشخاص، من خلال الرسائل النصية أو بالاعتماد على كاميرا الويب، وتعتمد على بروتوكول خاص يسمى بروتوكول الدردشة عبر الإنترنت *IRC*؛**
- **خدمة البريد الفوري: ظهرت هذه الخدمة في نهاية التسعينات كتطور لخدمة الدردشة عبر الإنترنت ويتم تبادل البريد الآني بين شخصين اثنين؛**
- **خدمة الاجتماعات المرئية عبر الويب: طبقت هذه الخدمة لأول مرة بالإنترنت سنة 1995. وهي تستخدم حصريا لغرض تنظيم الاجتماعات المرئية عن بعد عبر الويب، مع إمكانية المشاركة في إنجاز الملفات وكذلك تبادلها عن بعد؛**
- **خدمة الهاتفية عبر الإنترنت: ترتكز على نفس التكنولوجيا التي يرتكز عليها الصوت عبر الإنترنت، لكنها تختلف عنه في الأهداف. حيث تهدف إلى تعويض الهاتفية التقليدية التماثلية فالهاتفية عبر الإنترنت تسمح للمستعمل تلقي المكالمات عبر الشبكة الهاتفية العادية من خلال رقمه الهاتفي وجهاز هاتف عادي. ولكن للقيام بطلب مستعمل آخر يكفي استعمال هاتف عادي مرتبط بالإنترنت عن طريق علبة خاصة أو هاتف خاص مرتبط مباشرة بالإنترنت عن طريق الحاسوب ومنفذ *USB*، أو هاتف محمول ذو برنامج خاص، أو برمجية خاصة متواجدة بداخل الحاسوب تدعى بالبرمجية الهاتفية. ومن ثم طلب رقم خط ثابت أو محمول ومهما كانت الدولة وبتكلفة تكاد تكون معدومة. فهي تتم إذا بين هاتف وهاتف أو بين حاسوب وهاتف. وهناك العديد من الشركات التي تهتم بتوفير هذا النوع من الخدمات، وتأتي على رأسها شركة *Skype*؛**
- **خدمة البحث عن المعلومات: تعد هذه الخدمة من أهم خدمات الويب. وتشتمل على حقل واسع من المعلومات المختلفة في شتى الميادين، تمتد من معلومات المؤسسة والهيئات المحلية والعالمية إلى المعلومات الخاصة بالأفراد للتعريف بقدراتهم وتخصصاتهم. وتتم عملية الولوج إلى خدمة الويب من خلال استخدام متصفحات الويب، التي تسمح**

كذلك بتحميل الملفات المتواجدة بخادمات الويب. أما عملية البحث عن المعلومة فتتم بالاعتماد على محركات البحث؛

- خدمة الُمدوَّنات: المدونات هي مواقع إلكترونية تستخدم من قبل منشئيها كمفكرة تخص هيئة ما أو كمفكرة شخصية، وتسمح هذه الخدمة لزائر الُمدَّونة بالمشاركة والتعليق على محتوى الُمدوَّنة، ويتم نشر مشاركته مباشرة. كما تسمح الُمدَّونة لمنشئها باستخدام صور أو مقاطع فيديو أو أي وسيلة إعلامية أخرى بالإضافة إلى المحتوى الكتابي. بدأت هذه الخدمة بالانتشار سنة **2004**؛
- خدمة منتديات الحوار على الويب: هي ساحات للنقاش، تسمح بطرح أسئلة علنية متعددة المجالات عبر الويب والحصول على مختلف الأجوبة لاحقا؛
- خدمة المكتبية على الخط: تسمح هذه الخدمة بتوفير إمكانية القيام بمختلف الأعمال المكتبية كمعالجة النصوص والجداول الإلكترونية مباشرة عبر الإنترنت وذلك انطلاقا من مواقع خاصة؛
- خدمة الترجمة على الخط: تسمح هذه الخدمة بتوفير إمكانية ترجمة الكلمات والنصوص وصفحات الويب بلغات مختلفة مباشرة عبر الإنترنت وذلك بالاعتماد على مواقع ويب خاصة؛
- خدمة القاموس على الخط: تسمح هذه الخدمة بتعريف معنى كلمة ما وتقديم الطريقة الصحيحة في كتابتها مباشرة عبر الإنترنت وذلك بالاعتماد على مواقع ويب خاصة؛
- خدمة محطات البث: تسمح هذه الخدمة بإعطاء الفرصة للأشخاص والهيئات بإنتاج وبث أفلام وحصص وندوات وغيرها من المواد التلفزيونية والإذاعية على مواقع الويب، المسماة بمواقع ***Web TV*** و***WebRadio***، وذلك على شكل تدفقات مستمرة.

3.2 خدمات الموجة الثالثة: سمحت تكنولوجيا الإنترنت الموجة الثالثة بتوفير مجموعة من الخدمات أهمها:[8]

- خدمة تشارك ونقل ملفات شبكات ***P2P****العمومية: تسمح هذه الخدمة لمستخدمي شبكات ***P2P*** العمومية، كشبكة ***eDonkey2000*** وشبكة ***Bitorrent*** بتشارك ونقل الملفات. علما أن مختلف هذه الشبكات هي شبكات تابعة لشركات خاصة، وأنه مسموح لكل مستخدم من مستخدمي الإنترنت الارتباط بها، بشرط تثبيت البرمجية التي تسمح بالارتباط بالشبكة والسماح لمستخدمي الشبكة الآخرين بالولوج إلى جزء من القرص الصلب المتواجد بحاسوب هذا المستخدم؛
- خدمة تشارك ونقل ملفات شبكات ***P2P***الخاصة: تسمح هذه الخدمة لمستخدمي شبكات ***P2P*** الخاصة بتشارك ونقل الملفات. ويمكن لمستخدمي الإنترنت إنشاء هذا النوع من الشبكات من خلال تثبيت برمجيات خاصة بحواسيبهم، مثل: برمجية ***Freenet*** وبرمجية ***TribalWeb*** على سبيل المثال. وتعطي برمجيات شبكات ***P2P*** الخاصة للمستخدم إمكانية اختيار مستخدمي الشبكة اللذين يمكنهم الارتباط به انطلاقا من عناوين ***IP*** الخاصة بهم، وتسمح له بمنع نفوذ المستخدمين غير الموثوق بهم من خلال كلمة المرور، كما تسمح بتشفير الملفات المنقولة؛
- خدمة البحث عن المعلومات المتواجدة بالويب المخفي الشخصي: تسمح هذه الخدمة بالبحث عن المعلومات المخفية المتواجدة بالويب المخفي الشخصي أي المعلومات المتواجدة بصفحات الويب المخزنة بالحواسيب المرتبطة

بشبكة ***P2P***، وذلك بالاعتماد على برمجيات خاصة مثل: برمجية ***Human-links***. علما أن محركات البحث مثل ***google.com*** و ***yahoo.fr*** تساعد على البحث في الويب المرئي فقط أي البحث عن المعلومات المتواجدة بصفحات الويب الساكنة المخزنة بخوادم الويب. أما المحركات المستعملة في البحث مثل ***incywincy.com*** و ***katroo.com*** و***metacrawler.com*** و ***mamma.com*** وأعوان البحث مثل ***copernic*** فهي تساعد على البحث بالويب المخفي العمومي أي البحث عن المعلومات المتواجدة بصفحات الويب الديناميكية المخزنة بخوادم الويب. بالإضافة إلى البحث عن المعلومات المتواجدة بصفحات الويب الساكنة؛

- خدمة الحساب عبر***P2P***: تسمح هذه الخدمة باستخدام معالجات الحواسيب المرتبطة بشبكة ***P2P*** مجتمعة، بغرض القيام بالعمليات المعلوماتية المعقدة، عوض استخدام معالج حاسوب وحيد؛
- خدمة تخزين البيانات عبر***P2P***: تسمح هذه الخدمة باستخدام أقراص الحواسيب المرتبطة بشبكة ***P2P*** مجتمعة، بغرض القيام بالتخزين؛
- خدمة الهاتفية***P2P***: تسمح هذه الخدمة بتبادل الهاتفية مباشرة عبر الإنترنت دون الحاجة للخادم كوسيط إلا لمجرد فهرسة المعلومات الخاصة بمستعملي الخدمة مما يرفع من نوعية المكالمة ويخفض من تكلفتها. وكمثال على البرمجيات التي توفر هذه الخدمة نذكر برمجية ***Skype***؛
- خدمة البريد الفوري***P2P***: تسمح هذه الخدمة بتبادل البريد الفوري مباشرة عبر الإنترنت دون الحاجة للخادم كوسيط إلا لمجرد فهرسة المعلومات الخاصة بمستعملي الخدمة مما يرفع من سرعة الولوج إلى هذا النوع من الخدمات. وكمثال على هذه البرمجيات التي توفر هذه الخدمة نذكر برمجية ***Google talk***.

4.2 خدمات الموجة الرابعة: سمحت تكنولوجيا الإنترنت الموجة الرابعة بتوفير مجموعة من الخدماتتسمى بخدمات الشبكات الاجتماعية، وهي خدمات تؤسسها وتبرمجها شركات كبرى لجمع المستخدمين والأصدقاء ولمشاركة الأنشطة والاهتمامات، وللبحث عن تكوين صداقات والبحث عن اهتمامات وأنشطة لدى أشخاص آخرين. وهي شبكات أحدثت تغيّر كبير في كيفية الاتصال، والمشاركة بين الأشخاص والمجتمعات، وتبادل المعلومات. تجمع هذه الشبكات الملايين من المستخدمين في الوقت الحالي، وتنقسم تلك الشبكات الاجتماعية حسب الأغراض، نذكر أهمها[9]:

- خدمة ***Facebook***
- خدمة ***Twitter***
- خدمة ***Google Plus***
- خدمة ***Linkedin***
- خدمة ***Viadeo***
- خدمة ***Instagram***
- خدمة ***Youtube***

ثانيا: التسويقي السياحي

يُعتبر التّسويق السّياحي عاملاً أساسياً لتحقيق التّنمية السّياحية نظراً لما يقوم به من دور هام للخدمات السّياحية، ومن هذه المنطقة فإنّ التّسويق السّياحي وخاصةً خلال الدّعاية والإعلان يُشكلأمراً ضرورياً من أجل خلق رغبات ودوافع استهلاك المنتج السّياحي وتوسيع السّوق السّياحية وجذب أكبر عدد ممكن من طالبي هذه الخدمات، ومن المؤكد أنّ المنتج التّسويقي النّاجح هو الذي يخلق الاتصال المستمر بين صناعة السّياحة ومستهلكيها، فالتّسويق السّياحي يلعب دوراً هاماً في استقطاب السياح وتنشيط حركة السّياحة من خلال ترغيب السُّياح للتوافد على المناطق السّياحية وإعطاء صورة حقيقية للمنطقة وهؤلاتها والخدمات المـُقدمة والامتيازات الممنوحة، مما يخلق فُرص للانطلاق نحو الأسواق الدّاخلية والخارجية[10].

1 مفهوم التسويق السياحي

يعتبر التسويق السياحي جزء من التسويق بشكل عام، ومن تسويق الخدمات بشكل خاص. فالكثير من المؤسسات الخدمية في المجال السياحي تتبع آليات التسويق في عرض خدماتها في ظل المنافسة. ويعرف التسويق السياحي على أنه يمثل " كافة الجهود والأنشطة المنظمة والتي يتم تأديتها بتناغم مدروس من قبل كافة مقدمي الخدمة السياحية بعناصرها أو أجزائها المختلفة، والتي تهدف إلى إشباع أذواق المتلقين أو الراغبين في السياحة بشتى صورها.[11]

كما يعرف التسويق السياحي على أنه التنفيذ العلمي والمنسق لسياسة الأعمال من قبل المشاريع السياحية، سواء كانت عامة أم خاصة أو على مستوى محلي أو إقليمي أو عالمي، لغرض تحقيق الإشباع الأقل لحاجات مجموعات المستهلكين المحددين، وبما يحقق عائد ملائم.[12]

ولا يقتصر التسويق السياحي على مجرد تقديم الخدمات أو البرامج السياحية وعرضها في الداخلوالخارج، بل يجب أن يبدأ بدراسة الأسواق السياحية المصدرة وتحديد احتياجاتها من المنتج السياحي، والتعرف على الفرص المتاحة إلى دراسة خصائص العملاء وتلبية رغباتهم واحتياجاتهم بأعلى مستوى ممكن على أن لا ينتهي التسويق عند هذه المرحلة، بل يجب أن يمتد إلى متابعتهم أثناء الرحلة السياحية ومعرفة درجة رضاهم عنها وانطباعاتهم والمشكلات التي واجهتهم فيها.

و عرّفه *Kolter et Armstrong* بأنّه"العملية التي يُمكن من خلالها التّوازن بين احتياجات السّائحين وأهداف المؤسسة أو المنطقة السّياحية "[13].

وقد عرّفه (*Bartles*)يُختص في مجال التّسويق السّياحي أنّ التّسويق السّياحي هو : " عملية موجهة نحو السّائحين وتهدف إلى تأمين وتلبية احتياجاتهم الاستهلاكية من خلال القنوات التّوزيعية المختلفة المؤلفة من المنظمات و المؤسسات السّياحية المختلفة والتي تتفاعل مع هؤلاء السّائحين تحت ضغط أو قيود البيئة الخارجية التي تتم فيهاعملية التّفاعل مثل: القيود الاقتصادية، والتكنولوجية والأخلاقية والاجتماعية، والتي تهدف إلى تسهيل تدفق المبادلات إلى السّوق المستهدف وبما ينعكس على تحسين عمليات التّبادل والاستهلاك .

ويرى (*Jobber*) بأنّ مفهوم التّسويق السّياحي يتطلب الاهتمام بثلاثة عناصر أساسية تتمثل في: التوجه نحو الزّبائن وتوفر المنظمة التي تقوم بترجمة وتنفيذ التّوجه السّابق وأخيراً تحقيق الرّفاه الاجتماعي لهؤلاء الزبائن على المدى الطّويل [(14)].

2أهمية التّسويق السياحي:

تظهر أهمية تسويق الخدمات السّياحية في العناصر التالية:

- ✓ **التّسويق السّياحي يُساعد على دراسة سلوك المستهلك السياحي.**
- ✓ **يُساعد المؤسسات في زيادة الفعّالية التّنظيمية.**
- ✓ **التّسويق يُساعد على زيادة حدّة التّنافس ومنه زيادة الجودة.**
- ✓ **يُسهل في عملية تحديد الأسعار.**

كما تظهر بنية التسويق السّياحي في أوجه عديدة منها:

- ✓ **التسويق السّياحي عبر القنوات الإعلامية المطلوبة والتي تستمد إقبالاً جماهيرياً يُشكل أحد المرتكزات الإستراتيجية التي يعتمد عليها القطاع والحركة السياحية الخاصة، فالسياحة بكل أشكالها لا تستغن عن تسويقها وترويجها إعلامياً .**
- ✓ **سرعة وصول المعلومة وسرعة أثرها وصداها أخذت مكانة مرموقة الآن وتُؤكد أنّ بزيادة وسائل التّسويق تزيد من حجم السّياحة الدّاخلية والخارجية وبالتالي المُساهمة غير المباشرة في الاقتصاد المعاصر.**
- ✓ **تخلق المزيد من فرص العمل لمختصين في شؤون التسويق والتّرويج السّياحي ومندوبين لمؤسسات متخصصة في هذا المجال وآخرين مندوبين في مؤسسات السياحة[15].**

ثالثا: المزيج التسويقي السياحي

يقصد بمزيج التسويق السياحي مجموعة مختلفة من العناصر الرئيسية التي تلعب دور مهما في نجاح العمل التسويقي في القطاع السياحي، نتيجة للتفاعلات التي تتم بين المتغيرات المتعددة السنوات في السوق السياحي والمنتجين. فهذه المتغيرات تؤثر بشكل مباشر في تصميم وتطوير المنتج السياحي، بالإضافة إلى دور الوظائف التسويقية في الرفع من قيمة المنتج. أي تحقيق التوافق بين احتياجات العملاء السياحيين مع المنتجات السياحية المعروضة في الأسواق.[16] كما يعرف المزيج التسويقي السياحي على أنه مجمل التغيرات التي يراقبها منتج السلع والخدمات، والتي تمكن من تطوير عرض منتجاته على الزبائن المستهدفين، ونقصد بذلك مجمل الوسائل العملياتية التي تطبق على السوق.[17]

ويتكون المزيجالتسويقي السياحي من: المنتج السياحي، التسعير السياحي، التوزيع السياحي، الترويج السياحي، الأفراد، التسهيلات المالية وعمليات الإدارة. أما عن قنوات المزيج التسويقي السياحي فتمثل في مختلف وكالات السفر والسياحة. وفيما يلي شرح لأهم عناصره[18]

1 المنتج السياحي

يمثل المنتج السياحي العنصر الأول من عناصر المزيج التسويقي السياحي فهو مزيج من الظروف الطبيعية والمقومات الصناعية كالآثار التاريخية القديمة والمعالم الحضارية الحديثة والمرافق والتسهيلات والخدمات.

ويعرف المنتج السياحي على انه مجموعة متكاملة من عناصر الجذب السياحي والتسهيلات والخدمات المتوفرة بالمقصد السياحي وطرق الوصول إلى المقصد السياحي.

ووفقا لهذا التعريف فإن العميل (السائح) عندما يقوم بشراء منتج معين هو في الحقيقة يقوم بشراء عرض سياحي كامل يشمل جميع المراحل ابتداء من لحظة مغادرته بيته إلى أن يعود إليه.

ومما تقدم يتبين أن المنتج السياحي يتكون من ثلاث مركبات متمثلة في جاذبية المنطقة المقصودة شاملة للفكرة التي يحملها السائح لها في ذهنه والخدمات والمزايا في هذه المنطقة من إقامة وأكل وترفيه وتسلية وسهولة الوصول لهذه الوجهة المقصودة.

وتتميز الخدمات السياحية بعدة خصائص تميزها عن الخدمات الأخرى، بحيث يؤدي فهم وإدراك هذه الخصائص إلى تنشيط العملية التسويقية للمنتج السياحي بشكل عام وأهم هذه الخصائص ما يلي:

أ-المنتج السياحي غير الملموس:

المنتجات أو الخدمات السياحية على اختلاف أنواعها غير ملموسة ولذلك فيتطلب تسويقها قدرات ومهارات خاصة من رجال التسويق تفوق في بعض الأحيان القدرات والمهارات التسويقية التي يطلبها التسويق المادي حتى يستطيع رجل التسويق دفع العميل السياحي للتعامل معها ووفقا لها من خلال إقناعه بمزاياها الضمنية وخصائصها المعنوية.

ب-تكامل الخدمة السياحية:

تتكون الخدمة السياحية من عدد من الخدمات السياحية الفرعية المترابطة والمتكاملة والتي تتصف بصعوبة قابليتها للتجزئة والتقسيم والانفصال. فهي كل متكامل في أجزائه وعناصره أي أنها مزيج متكامل حتى يحقق الهدف منها خاصة أن الاهتمام الرئيسي لرجال التسويق السياحي هو تحقيق وخلق المنافع التي هي محور النشاط التسويقي وركيزته الأساسية.

ج-الاعتماد على العناصر الطبيعية والبشرية:

يعتمد المنتج السياحي على عنصرين أساسيين هما العناصر الطبيعية والمتمثلة في الموقع الجغرافي والمنافع وجمال الطبيعة وكذلك طبيعة الأرض. أما العنصر الثاني فهو العنصر البشري ويشمل الخدمات المختلفة التي يقدمها المقصد السياحي مثل خدمات الإقامة والإعاشة والنقل والإرشاد السياحي والترفيه و غيرها. لذلك فإن معرفة طبيعة وخصائص المنتج السياحي تساعد على إعداد وتوفير الخدمات السياحية التي تتفق مع رغبات وقدرات السائحين من خلال برنامج سياحي يحقق كل هذه الأهداف.

د- تنوع المنتج السياحي:

نتيجة لتعدد رغبات واتجاهات السائحين المختلفين تبعا لميولهم و احتياجاتهم فإن المخططين السياحيين يسعون دائما إلى وضع وتصميم البرامج السياحية التي تلائم كل شريحة من شرائح السوق السياحي لتحقق الإشباع الكامل الذي من أجله قرر السائحون زيارة الدولة بشرط عدم تعارض هذا الإشباع مع القانون والقواعد والتقاليد السائدة في المجتمع [19].

2- التسعير السياحي

يعتبر السعر العنصر الوحيد من عناصر المزيج التسويقي الذي يدر ربعا بينما العناصر الأخرى تمثل تكلفة يحتاج منتجو الخدمات السياحية وكذلك الأجهزة المسؤولة عن إدارة المواقع السياحية إلى تحديد أسعار مناسبة لتلك الخدمات وفقا لأهداف معينة، وأخذا في الاعتبار مجموعة من العوامل التي تؤثر في تحديد السعر.

- يعرف التسعير السياحي حسب كوتلر وارمسترونغ (*Armstrong&Kotler*) على أنه: " مجموع كل القيم (النقود) التي يستبدلها المستهلك (العميل) مقابل فوائد أو امتلاك أو استخدام المنتج ".

- العوامل المؤثرة في تسعير المنتج السياحي:

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في تسعير المنتج أو الخدمة السياحية ومن أهم هذه العوامل ما يلي: (التكلفة، المركز التنافسي، خصائص العملاء، المنافسة، الطلب السياحي، الموسمية).

أ- التكلفة:

التكلفة التي يتحملها منتج ومقدم الخدمة السياحية من أهم العوامل المؤثرة على تحديد أسعار تلك الخدمات، حيث يتم تحديد إجمالي التكاليف و يضاف إليها هامش ربح عند تقرير السعر للخدمات السياحية.

ب - المركز التنافسي:

فكلما كان المركز التنافسي للمنتج أو مقدم الخدمة السياحية قويا في السوق و منتجاته متميزة ة ذات قيمة كبيرة كلما تمكن من تحديد سعر أعلى من غيره من المنافسين.

ج- خصائص العملاء:

حيث تؤثر شريحة العملاء الذين تقدم لهم الخدمات السياحية في تحديد أسعارها، فهناك نوعية من العملاء ينتمون إلى الشرائح المرتفعة الدخل ينظرون إلى السعر على أنه مقياس للجودة والتميز، ويعتقدون أن انخفاض السعر إنما يتم على حساب مستوى جودة المنتج أو الخدمة السياحية، ولجذب هؤلاء السائحين فإنّه يتم طرح برامج سياحية تتضمن مستويات عالية من الرفاهية و المتعة، تجعلهم يقبلون عليها مهما ارتفع سعرها.

كما أن هناك قطاعا عريضا من السائحين يمثل السعر بالنسبة لهم عنصرا محددا للاختيار، خاصة إذا ما كان هناك بدائل مماثلة للمنتج أو الخدمة السياحية، وهم أصحاب الدخول المتوسطة أو المنخفضة.

د- المنافسة:

تمثل أسعار المنافسين عاملا مؤثرا على تحديد السعر فلا يستطيع منتج أو مقدم الخدمة السياحية تجاهل الأسعار التي يعرضها المنافسون خاصة إذا ما كان هناك تماثل في الخدمات المقدمة. ولابد أن يتم مجاراة المنافسين في حالة تخفيضهم لأسعار الخدمات التي يقدمونها لجذب العملاء في السوق السياحية.

هـ- الطلب السياحي:

يعتبر الطلب السياحي من أهم العوامل المؤثرة في تحديد أسعار الخدمات السياحية، ويختلف تأثير الطلب باختلاف الحجم والمرونة والموسمية كما يلي:

- **حجم الطلب: فعند زيادة حجم الطلب تزيد قدرة منتج الخدمات السياحية و مقدمها على تحديد سعر مرتفع، وتزيد هذه القدرة إذا زاد حجم الطلب على حجم المعروض من المنتجات السياحية.**
- **المرونة : يتميز الطلب السياحي في أغلب جوانبه بأنه طلب مرن ذو حساسية عالية للتغيرات في الأسعار فأي تخفيض في السعر قد يؤدي إلى زيادة الطلب السياحي، وأي رفع في السعر قد يؤدي إلى انخفاض في حجم الطلب وخاصة في تلك الخدمات التي تقدم للسائح العادي أولأفراد السياحة الجماهيرية، وهنا تكون قدرة المنتج أو مقدم الخدمة على رفع السعر محدودة، ولكن في بعض الأحيان يكون الطلب السياحي غير مرن مثل الطلب على المنتجات أو الخدمات**

السياحية المتميزة الفريدة، والطلب على السياحة العلاجية إلى بعض المناطق وسياحة الاهتمامات الخاصة وهنا تكون قدرة منتج الخدمات السياحية ومقدمها أكبر في تحديد سعر مرتفع .

ج- الموسمية: فمن خصائص الطلب السياحي أنه يتميز بالموسمية فيكون من السائغ تحديد أسعار عالية للخدمات السياحية في قمة الموسم ، وتخفيض تلك الأسعار عندما يقل الطلب أو خارج الموسم السياحي.

3- الترويج السياحي

الترويج أو التنشيط السياحي، هو تلك الجهود المبذولة التي تهدف إلى توضيح الصورة السياحية للدولة للتأثير على السائحين وإثارة دوافعهم للقيام برحلة سياحية إلى الدولة لإشباع رغباتهم وتحقيق أهدافهم السياحية.[20]

كما يعرف أيضاً على أنه كافة أنواع الاتصالات والمجهودات الشخصية وغير الشخصية التي يقوم بها البائع من أجل إعلام المشترين الحاليين والمرتقبين وإخبارهم بالمنتج وإقناعهم به ودفعهم على شرائه[21] .

- **أهمية الترويج السياحي:**

تنبع أهمية وضع سياسة للتنشيط السياحي من دورها في تحقيق الأهداف والتطلعات التي يسعى إلى تحقيقها التنشيط بشكل عام، من خلال مخاطبة الأحاسيس والمشاعر الوجدانية للأفراد لتوجيه الدوافع الغريزية في نفوسهم وإيقاظ الجوانب المختلفة في شخصياتهم للوصول بهم إلى درجة الإقناع الكامل بشراء البرنامج السياحي.

فالتنشيط السياحي لا يمكن اعتباره من الأنشطة الساكنة أو المؤقتة، ولكنه يجب أن يكون نشاطا متحركا *Dynamik* مستمرا قائما على استخدام الوسائل التنشيطية التي تتلائم مع طبيعة السوق السياحي، التي تميل إلى التغير والتطور كالدعاية والإعلان وإقامة جسور قوية من العلاقات العامة المتبادلة بين الأجهزة والهيئات والشركات السياحية وبين الأسواق السياحية المصدرة.

- **أشكال الترويج السياحي:[22]**

البيع الشخصي: يعرف البيع الشخصي على أنه العملية المتعلقة بتوفير المعلومات للعميل وإثارة رغبته وإقناعه بشراء السلع والخدمات من خلال الاتصال الشخصي .

وتكمن أهمية الوسيلة الترويجية بما تحققه من تعاقدات وزيادة الطلب على الخدمات السياحية وذلك لوجود ميزة الاتصال المباشر وجها لوجه ضمن البرنامج السياحي وذلك من خلال التركيز على المنافع والفوائد العائدة على المستهلك (السّائح) في حالة انضمامه وشرائه البرنامج السياحي .

ويعتبر البيع الشخصي من أكثر طرق الترويج فاعلية وأكثرها تكلفة في نفس الوقت وتظهر فاعلية البيع الشخصي كنتيجة لاعتماده على الاتصال بشخص واحد في لحظة واحدة وبالتالي لمندوب البيع العمل على صياغة الرسالة لكي تتلاءم مع احتياجات هذا الشخص، كما أنّ هذه الوسيلة تتيح فرصة كبيرة أمام متلقي الرسالة للحصول على المعلومات المرتدة و الإيضاحات اللاّزمة من رجل البيع كما يتمكن رجل البيع من تطويع أو تغيير الرسالة طبقا للظروف السائدة في لحظتها.

الإعلان: يعرف الإعلان على أنّه تلك المساحة المدفوعة في الصحف اليومية أو المجلات الأسبوعية أو الشهرية العامة والمتخصصة وكذلك في الشوارع والميادين العامة بالإضافة إلى أنه يمثل الوقت المدفوع الأجر بالنسبة للإذاعة والتلفزيون لتحقيق هدف معين والتّأثير في الجمهور وحثه على اتخاذ قرار شراء المنتج السياحي.

كما يعرف على أنه مزيج من الجهود غير الشخصية التي تهدف إلى تعريف الجمهور المستهدف بالخدمات المراد الترويج لها من خلال التأثير ذهنيا على هذا الجمهور للحصول على استجابة سلوكية متمثلة في الانضمام والتعاقد وشراء البرامج السياحية.

ويهدف الإعلان إلى تحقيق السياسة العامة للترويج ويمكن تلخيص الأهداف الرئيسية للإعلام في الآتي:

أ- التقديم والتّعريف بالخدمات السياحية والمواقع السياحية.

ب- خلق صورة ذهنية إيجابية.

ت- تذكير السياح بالخدمات السياحية والمواقع السياحية.

ث- زيادة المبيعات وتوسيع الحصة السوقية.

ج- تدعيم عملية الاتصال الشخصي.

تنشيط المبيعات: وهي العنصر الثالث من عناصر المزيج التّرويجي حيث يلاقي هذا الأسلوب اهتمام ملحوظ مقابل الإدارات التّسويقية لما يحققه من زيادة في المبيعات وتحقيق حصص سوقية عالية وبذلك يمكن الاستعانة به في مواجهة انخفاض المبيعات بسبب الظروف الموسمية أو تقاد البرامج السياحية المتاحة لظهور أماكن ووسائل أكثر حداثة أو تغير أذواق السائحين.

العلاقات العامة: تُعرف ا لعلاقات العامّة على أنّها نشاط إداري وفني يقوم على تحقيق العلاقة القوية بين الدّولة أو الشّركة السّياحية من جهة وجمهور المتعاملين معهم داخلياً وخارجياً بشكل يُحقق الأهداف المنشودة للطّرفين من جهة أخرى.

حيث تُساعد العلاقات العامّة السّياحة في ترسيخ صورة المنظمة السياحية الذهنية في أذهان السياح المستهدفين وتشمل وظيفة العلاقات العامّة على العديد من النشاطات التي تهدف بالدّرجة الأولى إلى تحسين صورة المنظمة السياحية في أذهان السوق المستهدف، كما تهدف إلى استمرارية الاتصال بين المنظمة السياحية مع جمهورها الدّاخلي والخارجي وكذلك بناء المصداقية من خلال إعطاء صورة حسنة تطبع في ذهن المستهلك.

4 التوزيع السياحي:

التوزيع أحد عناصر المزيج التسويقي الذي يجعل السلع و الخدمات في تصرف المستفيد مكانيا و كميا و زمنيا أي انتقال المنتج إلى المستهلك أو المستفيد، إلا أن نظام التوزيع في الخدمات السياحية يختلف عن نظام التوزيع في الصناعات الأخرى. ويمكن تحديد منافذ التوزيع في النقاط الآتية:

- **قنوات التوزيع المباشر:**

وهي الاتصال المباشر بين السائح ومقدم الخدمة ويتم عند حجز غرفة أو طاولة طعام أو صالة مؤتمر وتتم إما عن طريق اتصال هاتفي أو الفاكس أو رسالة إلكترونية أو عن طريق الحضور الشخصي.

- **قنوات توزيع غير مباشرة:**

هناك عدة أشكال لقنوات التوزيع غير المباشرة وهي:

✓ **وكالات السفر والسياحة:**

تلعب وكالات السفر والسياحة دورا كبيرا في أنها تعتبر وسيط بين المسافرين وشركات النقل الجوي، وذلك بين السياح والمؤسسات الفندقية المختلفة حيث تعتمد المنشأة السياحية بشكل كبير على هذه الوكالات في الترويج لمنتجاتها السياحية.

✓ منظمو الرحلات:

تتمثل طبيعة عمل منظمي الرحلات في القيام بعملية تجميع الخدمات لإعداد رحلة شاملة موجهة إلى سوق المتعة لأغراض التسلية والترفيه وتتضمن هذه الرحلة النقل الجوي أو البري أو البحري والخدمات الترفيهية وبعد إتمام جميع الإجراءات اللازمة من قبل منظمي الرحلات تقوم بالاتصال بتجار التجزئة والمتمثلة في وكالات السياحة لمباشرة بيع هذه الرحلة الشاملة للسياح لقاء عمولة.

وهنا لابد من الإشارة إلى أن نسبة كبيرة من السياح يفضلون الانتفاع من هذه الرحلات الشاملة لكونها أقل تكلفة وأقل جهدا إضافة لكونها ممتعة من خلال البرامج الترفيهية التي تتخللها.

✓ مندوبو مبيعات الفنادق:

يتركز دور مندوب مبيعات الفندق في تمثيل الفندق في سوق معينة قد تكون داخل أو خارج البلد الذي يتواجد به الفندق والعمل على بيع غرف الفندق والخدمات الأخرى التي يمتلكها الفندق.

✓ الاتحادات أو الجمعيات السياحية الحكومية:

هي التي تلعب دورا هاما في عمليتي الترويج والتوزيع داخل وخارج البلد نظرا لما تمتلكه من بيانات ومعلومات تفصيلية عن مقومات الجذب السياحي للبلد وذلك الخدمات الفندقية.

رابعا: تأثير تكنولوجيا الانترنت على المزيج التسويقي السياحي

لقد أثرت تكنولوجيا الانترنت على المزيج التسويقي بصفة عامة و على المزيج التسويقي للخدمات السياحية من خلال[23]:

- **المنتج: وفر التسويق الإلكتروني كم هائل من المعلومات لكل زبون حول المنتجات السياحية المختلفة وأصبح بإمكانه المقارنة بينها بكل سهولة مما أدى إلى حدة التنافس في الجودة والأسعار والمواصفات، مما اضطر المؤسسات المنتجة لإجراء تعديلات في العملية التقليدية لتطوير المنتجات، حيث بادرت بعض المؤسسات إلى ابتكار ما يسمى بالعملية المرنة لتطوير المنتجات. تتضمن العملية المرنة لتطوير المنتجات القدرة على الاستثمار الأمثل لكل المتغيرات المتعلقة بالمنتج وما حوله من عوامل بيئية وتضمينها في المنتج نفسه حتى يستجيب لكافة التغيرات التي تحدث من حوله من جراء التغير المستمر في عوامل البيئة؛**
- **التسعير: بدأ التسعير يأخذ منحى آخر جديد في عصر الإنترنت وهو ما يطلق عليه بالتسعير المرن حيث يجد تطبيقاته من خلال الإنترنت التي أضافت قناة تسويقية جديدة لعالم الأعمال والتسويق، حيث توفر تطبيقات متطورة وهائلة تمكن**

المشتري من استخدام تقنية أو برامج تساعده على البحث عن أفضل الأسعار المتوفرة، بالإضافة إلى المناقصات والمزادات العلنية عبر الإنترنت التي أحدثت ثورة في عالم التسعير؛

●التوزيع:ـ قدم التسويق الإلكتروني منظورا جديدا للسوق الإلكترونية يكون التفاعل فيها بين طرفي عملية التبادل دون الحاجة إلى وسطاء، الأمر الذي أدى إلى بروز مصطلح عدم التوسط. كما قدم التسويق الإلكتروني نوعا مبتكرا من الوسطاء يطلق عليهم اسم وسطاء المعرفة الإلكترونية وهي مؤسسات تعمل لتسهيل عملية التبادل بين المنتجين والزبائن حيث يقومون بدور مزودي خدمة تجارية؛

●الترويج: يعتمد مدخل التسويق الإلكتروني على وجود نوع من الاتصال المباشر والمستمر الذي يولد الاستجابات مع الزبائن الحاليين والمرتقبين، وقد ساعدت التطورات التكنولوجية وثورة المعلومات في دعم وتفعيل العناصر الترويجية للتسويق. ويعتبر الإعلان الإلكتروني عبر الإنترنت من أكثر وسائل الترويج جاذبية وانتشارا في ظل الاتجاه نحو التسويقي الإلكتروني.

ويري البعض أنه قد أثرت تكنولوجيا الانترنت على المزيج التسويقي السياحي من خلال ظهور المزيج التسويقي الالكتروني للخدمات السياحية و الذي يتكون من: [24]

▪الخدمة الالكترونية: جميع الفوائد التي يحصل عليها السائحين (المستهلكين) من خلال الوقت المتاح للتبادل بين السائح والموقع بطريقة الكترونية.

▪السعر الالكتروني: القيمة التي يتم تحديدها للخدمة المقدمة للسائحين من حيث المال مقابل حصول السائحين على الخدمة الموعودة. وسيتم قياسها من خلال درجة يحققها السائح على فقرات مقياس التسويق الإلكتروني.

▪الترويج الالكتروني: جميع المعلومات التي تبث بين جميع الأطراف في العملية التسويقية...

▪ الموقع الالكتروني: كل شيء يتم من خلاله عملية التبادل الالكتروني وضروري لإتمام العملية التفاعلية بين أطراف العملية دقة المعلومات: حيث تكون عمليات اختيار السوق المستهدف (التجزئة المستهدفة)، وتحديد موقع السوق ضمن محتوى رقمي بالاستناد إلى نظم إدارة قواعد البيانات ذات دقة عالية، وإعطاء معلومات صحيحة صادقة.

▪ الدفع الالكتروني: أن تكون نظم الدفع آمنة لاستخدام السائحين وسهلة التفاعل معها.

▪ إضافة الصفة الشخصية: أن تكون واجهة الموقع مرنة وقادرة على التكييف مع احتياجات السائحين ورغباتهم.

خاتمة:

انتجت الانترنت وسائل اتصالية تسويقية جديدة فغيرت طبيعة المزيج التسويقي للخدمات و خاصة الخدمات السياحية حيث هدفت دراستنا الى تعرف على الدور الذي تلعبه الانترنت في المزيج التسويقي السياحي، فقدأصبحت الأعمال الإلكترونية في عالم اليوم أداة لا غنى عنها، وخيار تكنولوجي حتمي قادر على مواجهة فرص وتحديات عولمة الأعمال، وعولمة المنافسة، بالإضافة إلى قدرتها على ابتكار أنماط وأساليب عمل جديدة، وخلق نماذج جديدة للأعمال من خلال بناء وجود فاعل ومتميز للمؤسسة في بيئة الأعمال المعاصرة،مما أدى إلى تسارع خطى المؤسسات لإعادة هندسة عملياتها بما يتناسب مع متطلبات هذه التكنولوجيا، باعتبار أنه لا يمكن للمؤسسات أن تنمو وتتطور دون أن تستجيب للتطورات الحاصلة في بيئته.

أحدث التطورات الهائلة التي شهدتها تكنولوجيا الانترنت تغييرا كبيرا على مسار التسويق وتطبيقاته وفلسفته، ففي عصر الإنترنت أصبح السواح هم الذين يحددون المعلومات التي يحتاجونها، والعروض التي تستجيب لحاجاتهم ورغباتهم،وكذا الأسعار التي تلائمهم.كما أنهم يبحثون من خلال المواقع الإلكترونية عن الخدمات ذات جودة عالية وبأسعار مناسبة وخدمات أسرع وأفضل. في حين أصبح المسوقون يعملون على إشباع حاجات ورغبات الزبائن من خلال تقديم حزم سلعية وخدمية متنوعة ذات قيمة مضافة يدركها الزبائن.

الهوامش والمراجع:

[i] . أنظر كل من:حديد نوفيل، "تكنولوجيا الانترنت وتأهيل المؤسسة للاندماج في الاقتصاد العالمي"، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر،2007، ص67-70.

-عدنان أبو عرفة وأخرون، "مقدمة في تقنية المعلومات"، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2010. ص141-142.

*- Eric Willems, "**Informatique de gestion**" ,Editions Berti, Alger, Algérie,2007. p.223-226.*

[2]. Transmission control protocol\Internet protocol.

[3]. http://www.internetworldstats.com/stats.htm.

. أنظر كل من:[4]

- بن عناية جلول، حواسني يمينة، مداخلة بعنوان "مفاهيم أساسية حول الإنترنت والتجارة الإلكترونية"، الملتقى الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر، المركز الجامعي خميس مليانة عين الدفلى، 26-27 أفريل 2011.

- عمرو أبو اليمين عبد الغني،مداخلة بعنوان "دور الانترنت في تغيير الاستراتيجيات التسويقية وتوجه العملاء نحو السوق الإلكترونية"، الملتقى الإداري الثالث حول إدارة التغيير ومتطلبات التطوير في العمل الإداري، الجمعية السعودية للإدارة، 2005.

[5]- حديد نوفيل، مرجع سابق، ص79.

[6]- نفس المرجع، ص86-87.

[7]- نفس المرجع السابق، ص96-98.

[8]- نفس المرجع السابق، ص104-106.

*. Peer-to-Peer.

[9].http://www.webmarketing-conseil.fr/liste-reseaux-sociaux/

[10]- حميد الطائي، المفهوم المجتمعي للتسويق في صناعة السياحة، الملتقى الأول للتّسويق في الوطنالعربي ، الواقع وآفاق التّطوير ، الشارقة ، الإمارات العربية المتحدة ،15-16 أكتوبر 2002م، ص 44.

[11]- محمد عبيدات، التسويق السياحي، مدخل سلوكي، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2000، ص 18.

[12]- خالد مقابلة، علاء السرابي، التسويق السياحي الحديث، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2001، ص 12.

[13]- لمياء السيد حنفي ، التسويق السياحي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 2008م ، ص 32.

[14]- إبراهيم إسماعيل الحديد ، إدارة التسويق السياحي ،مكتبة المجتمع العربي للنشر والتّوزيع ، ط1، الأردن عمان ، 2010م،ص 84، 85.

[15]- علاء حسين السرابي،خالد متابلة ، التسويق السياحي الحديث ، دار وائل للنشر والطباعة ، ط1، عمان ،2001م، ص 16.

[16]- عبد السميع صبريالتّسويق السّياحي والفندقي ، المنظمة العربية للتّنمية الإدارية، مصر ، القاهرة ، 2006م، ص 216.

[17]- كاترين قبو، التسويق، ترجمة وردية راشد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت لبنان، ط1- 2008، ص 137.

[18]- أحمد الطاهر عبد الرحيم ، تسويق الخدمات السياحية، دار الوفاء الاسكندرية، 2012، ص 74

[19]- أحمد الطاهر عبد الرحيم ، مرجع سابق ، ص 74.

[20]- عبد السميع صبري، مرجع سابق ، ص 243.

[21]- أحمد طاهر عبد الرحيم ،مرجع سابق ، ص 93.

[22]- أحمد طاهر عبد الرحيم ، مرجع سابق ، ص 95.

[23]- انظر إلى:

-علي عبدالله، العيداني الياس، مداخلة عنوان "التسويق الإلكتروني في الجزائر وسبل تفعيله في ظل التطورات التكنولوجية وتحديات المنافسة العالمية"، الملتقي العلمي الدولي الرابع حولعصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر-عرض تجارب دولية، المركز الجامعي خميس مليانة عين الدفلى،26-27 أفريل 2011.

- عمرو أبو اليمين عبد الغني، "دور الإنترنت في تغيير الاستراتيجيات التسويقية وتوجه العملاء نحو السوق الإلكترونية"، الملتقى الإدارى الثالث للجمعية السعودية للإدارة (إدارة التغيير ومتطلبات التطوير فى العمل الإدارى) جدة – السعودية 2005 .

[24]- الحديد انس أحمد، أثر المزيج التسويقي الالكتروني على اتجاهات السائحين نحو السياحة في الأردن، مجلة ادارة الاعمال العدد7، الاردن، 2013

تحليل استراتيجيات التسويق الموجه للنساء باستعمال SWOT

-دراسة حالة مؤسسة فنيوس لمواد التجميل(venus)-

د . بن علي أمينة جامعة طاهرى محمد بشار الجزائر amina22benaliste@yahoo.fr
د . عبد الجليل مقدم جامعة طاهرى محمد بشار الجزائر mokaddemabdeldjalil@yahoo.com
أ شناق سميحة المدرسة العليا للتجارة بمنوبة - تونس samo.chenag@yahoo.fr

Received: Avril 2018 *Accepted: Mai 2018* *Published: Juin 2018*

Abstract:

The SWOT model is a successful strategic analytical model and many writers and specialists had agreed on it. This model applied in several fields, including marketing. When Marketers are considered it as a good tool to understand and analyze the situation of the environment.

In this paper, we try to apply this model form a new type of marketing" the pink marketing" drop it on the Algerian firm VENUS Specialized in the production and distribution of cosmetics and perfumes.

Keywords: SWOT, strategic analysis, pink marketing, VENUS firm.

ملخص:

يعتبر نموذج **SWOT** من النماذج التحليلية الاستراتيجية الناجعة ، وقد اعتبره المسوقون على انه اداة جيدة لتفهم اوضاع البيئة وتحليلها وفي هده الورقة نحاول تطبيق هدا النموذج على نوع جديد من التسويق هو التسويق الوردي بإسقاطه على مؤسسة **venus** الجزائرية المختصة في انتاج و توزيع مواد التجميل النسائية .

فعملية تجزئة السوق و فقا للجنس لها وزنها في التحليل الاستراتيجي للنشاطات التسويقية.

وتوصلت الورقة الى ضرورة الاستفادة اكثر من التجزئة السوقية و التموقع في السوق الجزائري من طرف شركة فنيوس مستغلة بدلك جميع الفرص المتاحة في سوق مواد التجميل النسائية في الجزائر بما انه سوق له جاذبية عالية و ميز متاحة عديدة.

الكلمات المفتاحية : **swot**، التحليل الاستراتيجي، التسويق الوردي، مؤسسة **venus** .

مقدمة:

جمع الكثير من الكتاب أن عام 2015، هو عام تحدي لفهم كيفية التسويق للنساء (marketing to women) وسمي بعام البحث عن الاختلافات بين النساء على الصعيد العالمي وقد اعترفت الكثير من المنظمات والمؤسسات الدولية منذ فترة طويلة بأن النساء يشكلن حصة أساسية من أسواقها المتعددة (أسواق الصناعات الكبرى، السيارات ،الخدمات المالية والسياحية، الأجهزة الإلكترونية والالكترو منزلية).

لكن المؤسسات التي اخذت حصة الأسد من سوق النساء هي التي حاولت تفهم طبيعة هذا النوع الاجتماعي والتقرب منه أكثر عن طريق استراتيجيات التسويق الوردي، وفي هذه الورقة نحاول التمعن في الاستراتيجيات التي تمتهنها المؤسسات الناجعة في استهداف النساء كزبونات، وكيف تمكنت هذه المؤسسات من تطبيقها على أرض الواقع، وماهية النتائج المتحصل عليها ؟ كما أن الورقة المقدمة اهتمت بمفهوم swot باعتباره من أنجع النماذج المعتمدة عالميا في الميدان الاستراتيجي، وكيف يمكن تطبيقه في هذا السوق؟ مع إسقاط هذا النموذج على حالة مؤسسة venus لمستحضرات التجميل والتي تستهدف أكثر النساء الجزائريات.

تطرقت الورقة إلى:

- **ميادين التعاريف:**

تعريف الاستراتيجية التسويقية

تعريف الاستراتيجية التسويقية الموجهة للنساء

- **نموذج swot:**

مفهوم نموذج swot

تحليل البيئة النسائية وفقا لنموذج swot

- **دراسة الحالة**

التعريف بالمؤسسة venus

تطبيق نموذج swot على مؤسسة venus لمستحضرات التجميل النسائية

أهمية الورقة: تكمن أهمية الورقة في إبراز الدور الفعال لتحليل البيئة الخاصة بالنساء، كون أن هذه الأخيرة لهن خصوصيات خاصة لا يمكن تجاهلها، فتوجد العديد من الفرص في هذا السوق بالموازاة مع العديد من التهديدات التي يمكن أن تُنجح أوْ تُخسر المؤسسة الآلاف من المبيعات إذا لم تنجح في صياغة استراتيجياتها التسويقية.

ميدان التعاريف: تُعرف الاستراتيجية على أنها الطريق الملكي لتحصيل الأهداف المسطرة و الذي يروي كيف يمكن تحقيق هذه الأهداف (Malcom MC Donald، 2004 :275).

مفهوم الاستراتيجية التسويقية: الاستراتيجية التسويقية هي استراتيجية فرعية من الاستراتيجية العامة للمؤسسة وتهدف أساسا إلى (Marc van Ducarmen, 2006) : (كما هو موضح في الشكل I)

تحليل الفرص المتاحة في السوق: يعد تحليل البيئة عامل نجاح لهذه المرحلة فالمؤسسة تطور نظام يقظة للبيئة التي تعمل فيها مما يساعدها على ضمان الاستمرارية وفعالية المعلومة، وبذلك تستطيع توقع الأحداث وإجراء التعديلات في

الوقت المناسب. ومن بين جميع الفرص المتاحة في البيئة الخارجية تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار الفرص التي توفر لها ميزة تنافسية.

تحديد نقاط القوة والضعف للمؤسسة: لا تستطيع المؤسسة أن تقرر بدون أن تحلل مواردها الداخلية وإمكانياتها المتاحة، والتي يجب أن تكون كافية لتحقيق الأهداف المسطرة.

تحديد الأهداف العامة الواجب الحصول عليها وفقا لمهام المؤسسة، هذه الأهداف يمكن تعريفها من حيث ربحية المؤسسة، رقم أعمالها، نموها، اختراقها للسوق ...الخ.

ويجب أن تحتفظ هذه الأهداف بطابع واقعي يأخذ بعين الاعتبار القيود المالية للمؤسسة، القانونية، التقنية والبشرية.

تحديد الأهداف التسويقية الناجمة عن التجزئة الاستراتيجية العامة: و تصاغ هذه الأهداف لتطوير الاستراتيجية التسويقية والخطة العملية. في هذه المرحلة، ووفقا لتحليل محفظة النشاطات للمؤسسة، تحدد الاستراتيجية التسويقية والملائمة للمزيج التسويق المتبنى.

الشكل 1 : مراحل استراتيجيات التسويق .

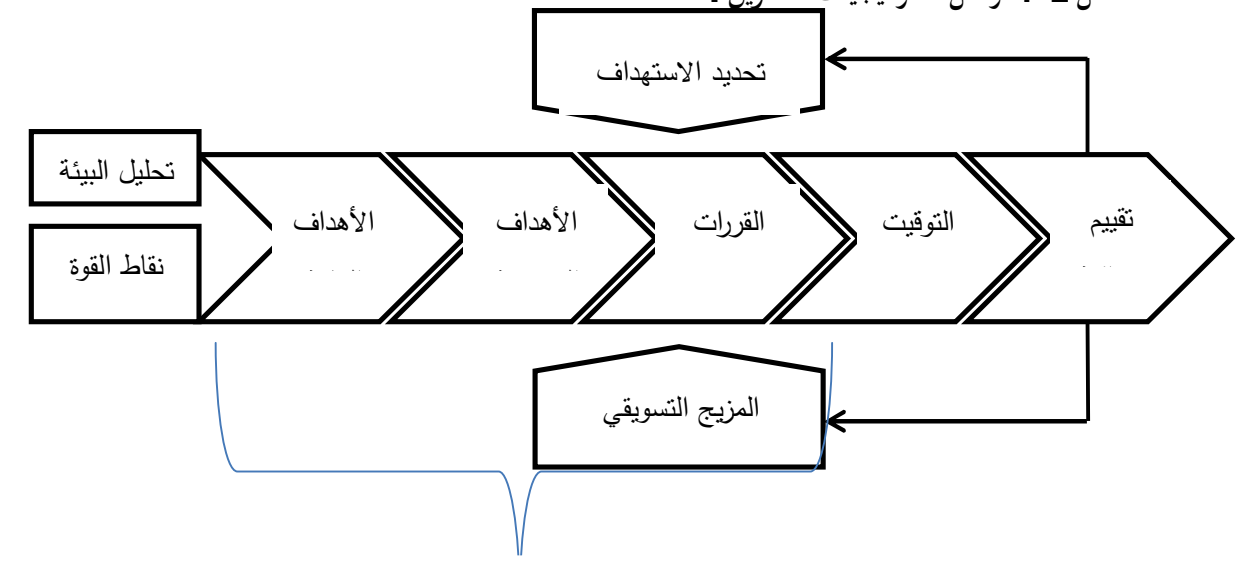

المصدر :

.P209 supérieur, 2006, Marc van Ducarmen, marketing : l'essentiel pour comprendre, décider, agir, Boeck

- **تطوير الوسائل الضرورية الاستراتيجية التسويقية بتحديد القطاعات المستهدفة وعناصر المزيج التسويقي الممكن استعمالها مع صياغة خطط العمل، يجب على المؤسسة أن تحدد طبيعة الميزة التنافسية وتتوقع مقارنة مع المنافسين (استراتيجية القائد، التابع أو المختص والمتحدي). فالمؤسسة تحدد القطاعات المستهدفة، الأهداف المسطرة على**

أساس النمو (قيمة المبيعات المحققة، الحصة السوقية، الربح المحقق لكل قطاع، حجم المؤسسة، تطور المنتجات أو الأسواق...الخ)، ثم تترجم هذه الأهداف إلى خطط العمل أين تندمج كافة عناصر المزيج التسويقي.

- وضع خطط العمل وتحقيقه على أرض الواقع في حدود الفترة المسطرة.
- مراقبة النتائج المحققة: جميع الأعمال توضع تحت المراقبة الدائمة لضمان فعاليتها.

تعريف الاستراتيجية التسويقية:

تعرف الاستراتيجية التسويقية على أنها انعكاس لأفكار المؤسسة التي من خلالها تريد تحقيق أهدافها بطريقة مربحة في السوق وفقا لإمكانياتها ومواردها، إذن هي واسعة التنفيذ (MC Donald, 2004)

تعريف الكاتب الصميدعي نقلا عن Thompson: الاستراتيجية التسويقية هي الطريقة التي من خلالها يتم الوصول إلى الأهداف التسويقية على الأمد الطويل والقصير(الصميدعي محمود جاسم ،2004 :119).

و يرى DAVID Philip وBARON بأن الاستراتيجية التسويقية هي نمط متناغم من الأفعال التي تتخذ في بيئة السوق لخلق القيمة وبذلك تحسين الأداء.(1995)

حيث أن استراتيجية التسويق تهدف إلى تحقيق مجموعة من المبادئ التي يمكن حصرها في:

مواجهة عدم التأكد في البيئة التسويقية: ويعتمد مبدئ العمل هنا على (عبد الحفيظ محمد الأمين ، 2009):

- ✓ جمع المعلومات التي تصف وتقيم البيئة التي تعمل بها المؤسسة.
- ✓ تطوير إمكانيات المؤسسة مما يساعدها على استغلال الفرص ومواجهة التهديدات الموجودة في البيئة.
- ✓ تدعيم قدرة المؤسسة في تحديد نشاط الفوة وأوجه الضعف لديها.
- ✓ توفير المرونة لدى المؤسسة للتكيف مع التغيرات غير المتوقعة في الأسواق وفي اتجاه المنافسين.

- تحديد وتوجيه المسارات الاستراتيجية لنشاط التسويق: ويعتمد مبدئ العمل على:

- ✓ صياغة وتطوير رسالة وظيفة التسويق وأهدافها.
- ✓ تحديد وتوجيه مسار العمل في المؤسسة بشأن وظيفة التسويق.
- ✓ تحديد وتوفير متطلبات تحسين الأداء وتحقيق نمو الحصة الوقية للمؤسسة والمحافظة عليها من خلال المحافظة على ولاء الزبون.

- تحديد وتوجيه قرارات الاستثمار في المؤسسة حسب احتياجات السوق: ويكمن مبدا العمل هنا على:

- ✓ تعميق إحساس أعضاء المؤسسة بأهمية وحتمية دراسات جدوى القرارات والتأكد من فعاليتها.
- ✓ وضع المؤهلات والأسس لتحديد وتنويع مجالات أعمال المؤسسة من خلال تنويع الأنظمة أو الأدوار أو الزبائن.... أو غيرها.
- ✓ التعرف على فرص الاستثمار الجديدة في السوق و تحديد سبل الاستفادة منها.

- تطوير و تحسين اداء المؤسسة من خلال ادارة التسويق : ويكمن مبدئ العمل هنا على:

- ✓ تحديد الخصائص الرئيسية لبيئة العمل الداخلية مما يدعم الأداء المرتفع للأفراد.
- ✓ توفير علاقات عامة جيدة خاصة مع الزبون.

✓ **تعريف الاستراتيجية التسويقية الموجهة للنساء:**

تمثل النساء 48% من سكان العالم، وهذا يعني أن واحد من أصل اثنين هم من زبائن المؤسسة المحتملين وهم نساء، لذلك نجد أن معظم الاستراتيجيات التي تبنتها المؤسسة وخاصة التسويقية منها يكون جانب كبير منها موجه للنساء. بالإضافة إلى أن 85% من مشتريات العالم، اتخذت قرار شراءها نسوة أيضا، وتشمل هذه السلع: منازل، سيارات، مواد تجميل والنظافة، أجهزة الكترونية، أجهزة الكتر ومنزلية.و يُعرف جُل الكتاب التسويق الموجه للنساء بالتسويق الوردي ويضم هذا النوع من التسويق جميع خطط العمل التي يمكن وضعها لاستهداف المرأة كزبون.

إذ يعرف التسويق الوردي على أنه استراتيجية تسويقية تقوم على استهداف المرأة بمنتجات الشركة او المؤسسة، بحيث تكون التقنيات التسويقية المستخدمة من قبل الشركة أكثر تأثيرا في المرأة من تأثيرها في الرجل فالطبيعة السيكولوجية لمرأة تختلف عن الطبيعة السيكولوجية للرجل، وهذا يعني أن دوافع الشراء لدى المرأة تختلف عند دوافع الشراء لدى الرجل وبالتالي فإن السلوك الشرائي للمرأة يختلف عن السلوك الشرائي للرجل (محمد غريب ،2015)

كما خرج كتاب آخرون إلى تعريف التسويق الوردي على أنه الجهود التسويقية المنفذة بمعرفة المرأة أو المستهدفة للعملاء من النساء. أو بتعريف آخر، التسويق من أو إلى النساء لكن الأغلبية من الكتاب اتفقوا على أن الشق الأول (التسويق إلى النساء)هو الأنسب للتسويق الوردي.

أي أن التسويق الوردي هو استراتيجية تسويقية راعى فيها المؤسسة متطلبات العملاء من النساء من خلال مسوقين من الجنسين، والنجاح يكون في مدى إدراك قيمة التفرقة بين كل من المرأة والرجل على مستوى العملاء.

وتبدأ الاستراتيجية التسويقية الموجهة للنساء منذ منطلق تجزئة السوق على أساس التركيبية السكانية كالجنس والعمر والعرق، ونتيجة ذلك تنقسم السوق على أساس النوع الاجتماعي. ثم تحاول المؤسسة التعرف أكثر على جاذبية كل فطاع . فالقطاع النسوي يتميز على بعدة ميزات تنافسية يمكن المنظمات استغلالها والدخول إلى السوق بقوة وأهمها :

- المرأة وهي الأكثر تأثيرا على قرار الشراء داخل الأسرة في العديد من المجتمعات، ونجدها أيضا في الكثير من المواقف هي المؤثر والمشتري و المستخدم حيث أكدت الاحصائيات العالمية لسنة 2014 أن 85% من قرارات الشراء المنزلية تتخذها نساء (Jenny darroch ،2015) وهذا ما يترجم الاهتمام الكبير لمجال التسويق للنساء في سنة 2015.

- الحاجة الملحة للمرأة لخدمات مرافقة ومسهلة للحياة اليومية المهنية (أجهزة و تطبيقات جديدة) منزلية (أجهزة منزلية مساعدة كآلات الغسيل والشفط) الترفيهية (الرياضية و حتى التجميلية) بالإضافة إلى المنتجات الجاهزة (المواد الغذائية الجاهزة، الأكل الجاهزو مواد التنظيف المسهلة)

ولذلك يترتب على المؤسسات القيام بـ:

- وضع استراتيجية بقيادة المعلومات المناسبة: و دلك بالتركيز على البيانات الخاصة بتأثير النوع الاجتماعي على قرارات الشراء و على حسب طبيعة المنتوج إذ أن 85% من المنظمات الدولية الكبيرة غير قادرة على

استغلال قاعدة بيانات النوع الاجتماعي مما تفوتها فرص تنافسية سهلة المنال، مثلا قد نجد المرأة هي المشتري الرئيسي لأطفالهن الأقل من **18** سنة في معظم المجتمعات.

- تمكين المؤسسة من موارد كبيرة في تكنولوجيا المعلومات، لأن المؤسسات التي تعمل في مجال تكنولوجيا المعلومات سوف يكون لها مراتب عليا في الجداول الاستراتيجية عن طريق نظم المعلومات الخبيرة.

- التركيز على مبادئ تجزئة السوق و ربطه بدور كل جنس في صنع قرار الشراء للمنتجات والخدمات المسوقة وفقا لنمط الحياة ومراحل الحياة، مثلا على حسب قاعدة بيانات الولايات المتحدة الامريكية لسنة **2014** :النساء بدون أطفال من عمر **22** سنة إلى **30** سنة تنفق أكثر من نظيرها الرجل و **37%** من النساء المتزوجات يكسبن أكثر من أزواجهن.

- الأخذ بعين الاعتبار ايضا التغيرات الرئيسية والمستمرة التي تمس قطاع النساء، ففي عام **2012** مثلا انخفضت نسبة النساء الماكثات في البيت(عالميا) إلى **29%** وارتفعت نسب التعليم والدخل للمرأة، وتولت المرأة مناصب قيادية أعلى في المنظمات، مما يجعل المرأة بحاجة ماسة إلى المزيد من الخدمات لجعل حياتها أسهل (على سبيل المثال: المساعدة المنزلية) وسف تسعى أيضا لطلب المزيد من خدمات الراحة و الاسترخاء (الاجازات، اللياقة الصحية والبدنية).

- الأخذ بعين الاعتبار أن النساء ليست مثيلات بعضها، وذلك وفقا للمرجعية الدينية، الثقافية والتعلمية وحتى البيئة الاجتماعية مما يولد ردور متباينة بين النساء في الأولويات والمواقف والتصورات. ويمكن ان نطبق نموذج "**l.e.t.s.e.p** " للبيئة التي تعيش فيها المرأة المستهدفة.

- عدم التركيز على جنس النساء والاستغناء تماما على جنس الرجال، فيمكن للمؤسسة انتهاج سياسة التنويع أو تصميم علامة نمطية للجنسيين ، مثال على ذلك شركة **Apple** التي هي رائدة في تطبيق هذه الاستراتيجية للعلامة، بجمال تصاميمها وخيارات الألوان وسهولة الاستخدام، وهي ميزات بديهية لجدب النساء دون تنفير الرجال، كذلك إعلانات **Apple** تعني بجذب كافة الأعمار من الجنسين دون محايدة مع التركيز على سهولة الاستخدام والقدرة على التكيف للمنتجات.

-تعريف نموذج SWOT:

نموذج **SWOT** او ما يطلق عليه التحليل الرباعي هو أسلوب تحليلي لمعرفة نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات لدى المؤسسة ووضعها موضع الدراسة والتحليل، حيث يعتمد على فكرة بديهية وهي النظر إلى مصادر القوة والفرص المتاحة لدى المؤسسة. و يضم اربعة عناصر اساسية هي :

S = Strengths وهى تلك العناصر والعوامل التي تمثل نقاط قوة وميزة عن المنافسين.

W = Weaknesses وهى نقاط الضعف التي قد تخفض الميزات مقابل المنافسين في نفس القطاع.

O = Opportunities وتمثل تلك الفرص الموجودة في البيئة التي تنشط بها المؤسسة و التي يمكن استغلالها.

T = Threats تمثل التهديدات التي تقف حائلا لتحقيق اهداف المؤسسة.

-تحليل البيئة النسائية و فقا لSWOT:

يضم تحليل البيئة جميع النقاط الاساية التي تتميز بها النساء و التي يمكن للمؤسسة استغلالها كفرص للوصول الى اهدافها في استهدافهن وبذلك تحقق ميزة تنافسية او حتى عدم الاغفال عنها (ادا لم يكن لديها امكانيات لاستغلالها على اكمل وجه) لأنها قد تصبح بذلك تهديد للمؤسسة. و تتجلى هده النقاط في :

- استغلال الجانب العاطفي الايجابي للمرأة: فالنساء هن أكثر انجذابا للماركات والعلامات التي لها أثر عاطفي في السوق أو البيئة التي تنشط فيها، فمشاركة المؤسسة في أعمال خيرية مثلا أو التكفل بحدث خيري يعطي عند المرأة تموقع إيجابي للماركة وذلك بالتأثير العاطفي عند طريق الترويج بالحملات الإعلانية لذلك الفعل الخيري .فليس من قبيل المصادفة أن العلامة التجارية المفضلة للمرأة الأمريكية وفقا لتقرير "Buyology" هي (johnson and johnson) جونس أند جونس: صانع المنتجات الصحية والعاملة في مجال العمل الخيري، هذه النقطة يمكن للمؤسسة استغلالها في السوق الأمريكي والمشاركة أكثر في الحملات الخيرية وفقا لإمكانياتها حتى تجلب زبونات أكثر.

– النساء أكثر إنجدابا لرسائل احترام الذات مثال على دلك مؤسسة DOVE:حيث نجحت حملة دوف التي بدأت في عام 2004، باسم حملة دوف للجمال الحقيقي والتي غيرت من وجه صناعة الإعلان للجمال وذلك بإطلاقها للافلام القصيرة (الحائزة على عدة جوائز) كفيلم تطور الجمال، وإعلاناتها التجارية التي تضم نساء كبيرات في السن أو النساء من الحجم والجمال العادي، حيث حيث سعت دوف الى ايصال رسالة الى النساء المستهدفات محتواها ان "المرأة في الواقع جميلية، والجمال لا يمكن العثور عليه كاملا" مما رفع من مبيعات دوف في تلك السنة إلى 51% من المبيعات العالمية. و يمكن القول أن دوف استغلت نقطة أنه المرأة تحبذ رسائل احترام الذات وطبقت بناءا على ذلك استراتيجية تسويقية ناجحة.

– المرأة أكثر تأثرا بالكلمة المنطوقة: فالكلمة المنطوقة الايجابية أداة تسويقية قوية يمكن الاستفادة منها كفرصة في السوق، فكسب رضا إمراه واحدة هو كسب مضاعف من خلال الكلمة المنطوقة حيث أثبتت جل الدراسات أن للكلمة المنطوقة تأثير كبير على السلوكيات النسوية وخاصة التي تصدر من إمراه أخرى (يعني النساء فيما بينهم) بالإضافة إلى تبادل الخبرات والتجارب والآراء بين أفراد الأسرة و تبادل المعارف بين الزملاء يسهل للمرأة اتخاذ القرار. إذ تَعتبر المرأة ان المعلومات التي يمكن الحصول عليها من المصادر المذكورة تكون أكثر مصداقية من تلك المعلومات التي تحصل عليها من الجهات الرسمية (كالمؤسسة نفسها)، كما تعتبر المرأة هذه المصادر أهم مصادر المعلومات التي تلجأ إليها في الحلات التالية:

- **عندما يصعب عليها تقييم المنتوج باستخدام معايير موضوعية.**
- **عندما ما تكون علاقة اجتماعية قوية بين الناطق والمستقبل (مثلا المرأة وجارتها).**
- **عندما تكون للطرف الثاني تجربة في طبيعة المنتوج أو العلامة محل النقاش.**

أما إذا غدت الكلمة المنطوقة سلبية في سوق استهداف النساء فيعد ذلك تهديدا كبيرا على المؤسسة تداركه والعمل على إصلاحه في الآجال القصيرة جدا ، لأنها مصدر قوي لنشر عدم الرضا عن منتجات المؤسسة مما يتسبب حتما في إحداث خسائر عظيمة يصعب تجنبها.

-النساء هي اكثر الاعضاء الاسرية تأثيرا في قرار الشراء سوآءا لأطفالهن او لأزواجهن فمثلا عندما أدركت **Nivea** للرجال **(Nivea for men)** مدى قوة تأثير المرأة في قرار الشراء لأسرتها وبيئتها الاجتماعية واستغلت هذه النقطة الاستراتيجية، عند اطلاقها لأول مرة منتوج "الحلاقة نيفيا" للرجال، حيث نظمت الشركة حملة لمدة ستة أشهر تستهدف أكثر من **42000** امرأة بهدف تثقيفهم حول عادات العناية بالبشرة لشركائهم وأزواجهم وسلمت لهن عينات، وكان هذا حبلا واحدا من الاستراتيجية التسويقية الوردية الموجهة للنساء والمنتوج رجالي وكان ناجحا بشكل كبير في إقناع الرجال. وكانت النتائج المحققة مذهلة إذ أن **55%** من الزبائن يقومون بشراء منتوج واحد على الأقل من ماركة نيفا للرجال، **20%** من الزبائن يشترون اثنين أو أكثر من المنتجات لهذه العلامة و **58%** من الزبائن يوصون الأصدقاء والعائلة باقتناء هذا المنتوج (WALTER EKATERINA،2015).

- تستجيب النساء بشكل سريع من الرجل لوسائل الإعلام والترويج والرسائل الإلكترونية واللغوية وحتى الصور فمثلا نجد مشاركة المرأة على صفحات الفيس بوك اكثر من الرجل فوفقا لنتائج استطلاع قام باجرائه مركز هاريس انترا كتيف ، فان **95** بالمئة من النساء اللاتي شملهن الاستطلاع يدخلن إلى موقع فيسبوك مقابل **6** بالمئة من الرجال فقط. وبالإضافة إلى ذلك، **67** بالمئة من هؤلاء النساء يدخلن الى موقع فيسبوك على الأقل مرة واحدة في اليوم، في حين أن **54**٪ فقط من الذكور يفعلون الشيء نفسه، أي أن المؤسسة التي تريد الاستحواذ على حصة كبيرة من محفظة المرأة لديها الفرصة باستغلال هذه الوسائل.

-تطبيق نموذج SWOT على مؤسسة Venus:

انطلقت شركة **venus** في السوق الجزائري سنة **1982**، ودخلت السوق الدولية منذ **2008**، تختص شركة **venus** في مستحضرات التجميل عن طريق مجموعة من المخابر التابعة لها: وتقوم الشركة بالإنتاج بالتعبئة والتغليف. ولها عقد ترخيص خاص لإنتاج منتجات العناية بالبشرة مع الشركة الفرنسية لمستحضرات التجميل **SOFIA** أهم منتجاتها هي: منتجات العناية بالشعر؛ منتجات العناية بالجسم؛ منتجات العناية بالأطفال؛ عطور، منتجات رجالية.

تحليل swot لمؤسسة فينوس: من 2000 إلى 2015

نقاط القوة :

- مخابر تابعة لها.
- قيامها بالتعبئة والتغليف الذاتية على مستوى المنظمة الصناعية الأطلس منذ مارس **2010**.
- تطو خبراتها الابتكارية.
- أسعار منخفضة مقارنة بالمنافسة
- الدراية بالسوق الجزائري ومتطلباته نتيجة للخبرة.

- **حصولها على نظام إدارة الجودة iso 9001 منذ شهر أبريل 2003.**
- **حصولها على شهادة ISO140011 للمنتجات الصديقة للبيئة في ماي 2008.**
- **حصولها على عدة جوائز وطنية (جائزة الابداع الجزائري) سنة 2003، جائزة تنمية الصادرات نسبة 2011 وجائزة الابداع سنة 2012**
- **إمكانية التصدير إلى المغرب منذ 2007 والى المالي منذ 2008 فرنسا منذ 2009 ،مدغشقر و جزر موريس منذ 2013 وتونس وسوريا منذ 2014.**
- **تعاونها مع جامعة البليدة في تخصص التدريب منذ 2007. مخابر تابعة لها.**
- **قيامها بالتعبئة والتغليف الذاتية على مستوى المنظمة الصناعية الأطلس منذ مارس 2010.**
- **تطو خبراتها الابتكارية .**
- **أسعار منخفضة مقارنة بالمنافسة**
- **الدراية بالسوق الجزائري ومتطلباته نتيجة للخبرة.**

- **حصولها على نظام إدارة الجودة iso 9001 منذ شهر أبريل 2003.**
- **حصولها على شهادة ISO140011 للمنتجات الصديقة للبيئة في ماي 2008.**
- **حصولها على عدة جوائز وطنية (جائزة الابداع الجزائري) سنة 2003، جائزة تنمية الصادرات نسبة 2011 وجائزة الابداع سنة 2012**
- **إمكانية التصدير إلى المغرب منذ 2007 والى المالي منذ 2008 فرنسا منذ 2009 ،مدغشقر و جزر موريس منذ 2013 وتونس وسوريا منذ 2014.**

نقاط الضعف:

- **تغليف بلاستيكي بسيط مقارنة بالمنافسة**
- **عدم تنميتها لفروع تسويقية في الجزائر.**
- **عدم قدرتها على مواجهة التقليد و التزييف.**
- **حضورها المحتشم في الصالونات المتخصصة للعناية بالمرأة .**

الترويج الضعيف للمؤسسة في ظل المنافسة الشرسة

الفرص:

- **طلب مرتفع في سوق النساء لمستحضرات التجميل إذ تكون سوق الجزائري من 16.5 مليون امرأة.(سنة 2014)**
- **سرعة تأثر المرأة الجزائرية للانفتاح والحداثة.(يمكن للمؤسسة استغلاله كفرصة و الا اصبح تهديد)**
- **ارتفاع طلب العناية (ما نكير باد يكير إزالة الشعر ...) عند الطبقة متوسطة الدخل،**

ارتفاع عدد الصالونات الخاصة بالتجميل مما يزيد في جاذبية السوق الجزائرية لمؤسسة فينوس كفرصة لبيع منتجاتها (ولكن قد تصبح تهديد إذا استغلتها المؤسسات المنافسة بطريقة أفضل)

التهديدات:

- خطر التقليد: تعرضت ومازالت شركة فينوس تتعرض لمشكلة التقليد والتزييف من طرف مخابر أخرى على رأسها VENUSIA

- انفتاح السوق الجزائرية على الخارج ا ذ بلغت الواردات الجزائرية من العطور ومستحضرات التجميل ب 91 مليون دولار يورو في 2008

- المنافسة القوية خاصة من المنتجات الفرنسية التي لها تموقع إيجابي على المرأة الجزائرية

التموقع الايجابي للمنتجات المستوردة الاجنبية لدى المرأة الجزائرية.

خاتمة:

توصلت الورقة الى ابراز الاهمية البالغة لتفهم المرأة كزبونة و كفرصة في السوق لا يمكن تجاهلها و إلّا تحولت الى تهديد حتمي للمؤسسة سواء كانت المنتوجات تستعملها نساء ام لا , كون أن هذه الاخيرة تمثل 85% من مقرري الشراء لجميع افراد الاسرة (على الصعيد العالمي).

فعملية تجزئة السوق و فقا للجنس لها وزنها في التحليل الاستراتيجي للنشاطات التسويقية. و على مؤسسة venus الجزائرية الاستفادة اكثر من التجزئة السوقية و التموقع في السوق الجزائري مستغلة بدلك جميع الفرص المتاحة في سوق مواد التجميل النسائية في الجزائر بما انه سوق له جاذبية عالية و ميز متاحة عديدة.

- **الهوامش والمراجع :**

- BARON, David p integrated strategy : market and non-market component, California management review, vol 37, n 02, winter 1995.p15.
- EKATERINA WALTER , marketing to women, how to get it right,
- Jenny darroch, the marketing to women ,handscape for 2015 : trends, challenges and implications متاح على الرابطwww.herffing tonpost.com jenny-dorrch/the marketing-to-women-ta -b- 6397784.html
- Malcom MC Donald, les plans marketing : comment établir ?comment les utiliser? Boeck supérieur, 2004, p275.
- Marc van Ducarmen, marketing : l'essentiel pour comprendre, décider, agir, Boeck supérieur, 2006, 209. ،pp .210-208
- **الصميدعي محمود جاسم، استراتيجيات التسويق مدخل كمي وتحليلي، عمان، الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2004، ص 119.**
- **عبد الحفيظي محمد الأمين: دور إدارة التسويق في كسب الزبون، دراسة حالة مؤسسة مولاي للمشروبات الغازية، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص 37-38**
- **محمد غريب ، تعرف على التسويق الموجه للجنس اللطيف، سبتمبر 2015، متاح على الرابط: /** www.fastcompany.com **1825231/marketing –women-how-get-it-right. 26/11/2015 14 :43. يوم التصفح 2015/11/25 على الساعة 21:11.**

تصنيف النماذج المفسرة للضغوط المهنية

ا.وعواع صلاح الدين
الجامعة؛ ورقلة

E-mail: ***Salah.ouaoua@gmail.com***

Received: Avril 2018 ***Accepted: Mai 2018*** ***Published: Juin 2018***

ملخص:
الضغوط المهنية تشكل خطرا على صحة الأفراد، وفي المقابل على صحة المؤسسات. فالضغوط من منظور مؤسساتي هي ظاهرة جد مهمة؛ فصحة الأفراد يُمكن أن تتعرض للخطر نتيجة لها مما يؤدي إلى حدوث خلل على المستوى الجسدي والنفسي، وحتى الاجتماعي. تكتسي الضغوط المهنية أهمية بالغة في أبحاث علم النفس وقد تم تقديمها على أنها واحدة من الوعكات الصحية التي تصيب الأفراد في القرن العشرين (21) من قبل المنظمة العالمية للصحة؛ ثم تم تصنيفها لاحقا على أنها إحدى الوبائيات المتفشية من نفس المنظمة. في هذه الورقة البحثية سوف نقدم بنية مفاهيمية للضغوط، ثم نستعرض أهم خمسة تصنيفات لنظريات رئيسية للضغوط المهنية. التصنيفات هي أدوات مفيدة لتبسيط وتنظيم تفكيرنا حول القضايا والأحداث. التصنيف يوفر لنا بنية فكرية لفرض هيكل ومعنى على التعقيد. وعند القيام بذلك، ينبغي أن تبسط التصنيفات الأمور فقط بقدر ما هو مطلوب ولا مزيد من ذلك، وينبغي أن تظل مفتوحة للمراجعة والتعديل.

الكلمات المفتاحية: الضغوط المهنية، النماذج المفاهيمية، النماذج المفسرة، أماكن العمل.

Abstract*:*
Occupational stress poses a threat to people's health and in the same time on institution's health. Stress from an institutional perspective is a very important phenomenon that can jeopardize the health of individuals and lead to physical, psychological and even social dysfunction. Occupational stress is of paramount importance in psychological research and has been presented as one of the health concerns of individuals in the 20th century by the World Health Organization (WHO); it was later classified as one of the most prevalent epidemics of the same organization. In this paper we will present a conceptual structure of stress, and then review the five major theories of occupational stress (Taxonomy of Stress Theories). Classifications are useful tools to simplify and organize our thinking about issues and events. Classification provides us a thinking structure to impose framework and meaning of the complexity. In so doing, the classifications should simplify matters only as much as they are required and no more, and should remain open for review and amendment.
Keywords: occupational stress, conceptual models of stress, models of stress, workplace.

مقدمة:

لقد أصبح من غير الممكن اليوم أن نقرأ على نطاق واسع في العلوم البيولوجية أو الاجتماعية إلا وصادفتنا كلمة الضغوط (stress). فمفهوم الضغوط أضحى أكثر نقاشا في حقول عدة سواء كان في الصحة، الاقتصاد والمال، العلوم النفسية والتربوية بعدما كان محض تداول مخبري بيولوجي.

النماذج المفاهيمية للضغوط

الضغوط مفهوم معقد وديناميكي، إنها إحدى مصادر الشدة والإحباط. لا أحد يستطيع أن يجزم على وجه اليقين لماذا اكتسبت الضغوط اهتمام جمهور الباحثين والدارسين على نطاق واسع. فمن المألوف أن نعزو هذا إلى التغير الاجتماعي السريع، إلى التغير المتنامي في المجتمع الذي فقدنا فيه بعضا من إحساسنا بالهوية والثوابت والتقاليد لدينا والمعنى. أو ميل المجتمعات إلى أن تكون أكثر ثراء والذي من شانه أن يحرر الكثير من الأفراد من المخاوف بشأن البقاء ويسمح لهم باللجوء إلى البحث عن نوعية حياة أفضل.

الضغوط من منظور مؤسساتي هي ظاهرة جد مهمة بسبب ما تشهده المؤسسات من ثورة معرفية ومعلوماتية نتيجة للتقدم التكنولوجي. وينعكس كل ذلك عموما على الفرد بأعراض حيوية سواء منها الفسيولوجية، أو النفسية، أو السلوكية. تحديد النماذج المفاهمية التي تناولت الضغوط بالدراسة من شأنه أن يسمح بوضع مسار محدد يساعد على حسن توضيح الإطار المفاهيمي الذي سوف تقوم عليه الدراسات التي تتناول ظاهرة الضغوط دون غيره من المفاهيم.

عموما يمكن التمييز بين ثلاثة مفاهيم للضغوط:

- **مفهوم المثير [المحفز] (Stimulus Concept)؛**
- **مفهوم الاستجابة [ردة الفعل] (Response Concept)؛**
- **مفهوم التفاعل [التفاعلات] (Transactional Concept).**

مفهوم المثير

النموذج القائم على المثير له جذور في الفيزياء و الهندسة. قياسا، فإن الضغوط يمكن تعريفها على أنها قوى ُممارسة على سطح ما؛ والتي تظهر في الثقل أو الحِمل ُ الذي يُحدث ضررا. فالأفراد تتلاحق عليهم الأحداث (المثيرات) من البيئة التي يعشون فيها، ولكن واحدة غير ذات بال أو غير ضارة يمكن أن تغير التوازن بين مصادر الفرد (قدراته على التحمل) والمتطلبات التي يواجهها؛ ممايُحدث استنزافا لمصادر الفرد ويتسبب بذاك في اختلال النظام ككل. نموذج المثيرللضغوط يُنظِّر أن الفرد يقع تحت طائلة مثيرات البيئة التي يعيش فيها؛ ويتعلم الفرد التعامل مع هذه المثيرات، المشكلة تقع حين يحدثُ ظرفٌ معين كفاً لعملية التكيف.

الظروف الفيزيقية لبيئة المؤسسة كالتعرض للحرارة، البرودة، مستويات الإضاءة، الضوضاء، موقع المؤسسة الجغرافي، والظروف التي تترافق وأداء المهمات كعبء العمل، غموض الدور، وطبيعة المنظمة داخليا كالثقافة التنظيمية. كل هذا وغيره تم استكشافه وفهمه ضمن نموذج المثير (Antoniou &Cooper, 2005).

ويركز هذا المفهوم على الظروف الموقفية أو الأحداث. ضمن هذا النموذج تعتبر بعض الظروف على أنها ظروف ذات طابع ضاغط، على سبيل المثال، السلامة في أماكن العمل، إدارة المسار المهني، مشاكل التسيير، العلاقات مع

الآخرين. الأفراد العاملين يختلفون في قدرتهم على تحمل الضغوط، والتي يمكن التغاضي عنها إلى حد ما. ومع ذلك، عندما تصبح الضغوط فوق قدرة الأفراد على التحمل فإن ضررا جسديا أو نفسيا قد يكون عاقبة لذلك. الاستناد على هذا النموذج المفاهيمي لدراسة الضغوط يتحتم تعيين الظروف أو الخصائص التي تميز المواقف الضاغطة (Feuerstein et al, 2013).

يُعتبر نموذج المثير كمجموع اضطرابات بيولوجية ونفسية (المثيرات) والتي يسببها أي عدوان على كائن حي. استنادا لفهم نموذج المثير الضغوط يُمكن وصفها على أنها " موضوعية "، وتُعد مثيرا مسببا للمرض (causative stimulus). أهم الإجابات التي قدمها هذا النموذج هي بخصوص الأسئلة المطروحة حول أي المواقف هي أكثر ضغطا من غيرها؟ وتبعا لذلك فإن البيئة المُوهقة أو عوامل الضغوط الخارجية يمكن أخذها كأساس لتعريف أو تفسير الضغوط. التغير الذي اعترى المجتمعات ونقلها بسرعة من مجتمعات بسيطة إلى مجتمعات صناعية أعطى دفعة لهذا النموذج. فجزء كبير من الأبحاث المبكرة حول الضغوط قامت على نموذج المثير لتحديد مصادر الضغوط في بيئة العمل (Weinberg et al., 2010).

مفهوم الاستجابة

يركز مفهوم الاستجابة (ردة الفعل) ستنادا لما قدمه (Selye 1956) حول الردود الفسيولوجية التي تصدر عن الكائن الحي كمكون أو مقوم أساسي للضغوط. وفقا لهذا المفهوم فإن الضغوط تتأكد من خلال إظهار الأفراد لاستجابة وفقا لنمط معين بغض النظر عن الخصائص الظرفية، أو الموقفية التي جرت فيها. الضغوط حسب سيلي (1976)، هي استجابة غير محددة للكائن الحي لكل المتطلبات. وهذا، بغض النظر عن الساق الموقفي أو الظرفي، أو التفسير النفسي للطلب (Fitzpatrick & Kazer, 2012).

النموذج القائم على الاستجابة يعتبر الضغوط استجابةً الكائن الحي لظروف مؤذية أو مهددة. وفقا لأحكام هذا النموذج فإن الضغوط تتم أجرأتها على أنها متغير تابع في شكل استجابة الفرد لبعض المثيرات المختلفة. وتبعا لهذا النموذج فإن الضغوط تُعرف على أنها "استجابة يحدثها الفرد عندما يواجه ويُستثار من عامل ضغط معين". وبالتالي يمكن أخذ هذا النموذج على انه نموذج " الضغوط الشخصانية" (subjectives stress) .

مفهوم التفاعلات

فئة أخرى من المفاهيم التي تُشير إلى التفاعل بين الفرد والموقف (البيئة). نموذج مفهوم التفاعلات والذي قدمه لازاروس (Lazarus, 1966) يفترض أن الضغوط هي نتيجة لتفاعل الفرد مع البيئة، بما في ذلك إدراك الفرد، توقعاته، تفسيراته، وأساليب المواجهة.

من وجهة نظر تفاعلية، الضغوط هي عملية من خلالها تكون قدرة الفرد على التكيف إما تحت وطأة المتطلبات البيئية أو المواقف و الأحداث. النموذج التفاعلي يفسر الضغوط على أنها عدم تطابق أو عدم تناسب بين البيئة (المتطلبات البيئية)، والفرد (القدرات الشخصية لتلبية تلك المتطلبات). في هذه الشروط الضغوط تقع بين عوامل سابقة (مثيرات) وآثارها (استجابة). الضغوط هنا يمكن أن تُفهم على إنها نظام دينامكي من التفاعل بين الفرد والبيئة والذي يتكون من

ظواهر إدراكية فردية تظهر في عدم التوازن بين ما هو خارجي (الذي ينشا خارجيا من البيئة)، وما هو داخلي (الذي ينشأ من حاجات نفسية وفسيولوجية) والتي تلقى على عاتق الفرد وقدراته عبء المواجهة (Friedman, 2002).

التعريفات التي تمكن الباحث من الاطلاع عليها من خلال القواميس المتاحة تضمنت تعريفات للضغوط انطلاقا من مفهوم المثير وكذلك مفهوم الاستجابة عندما تقدم توجيهات حول التعريفات المختلفة للضغوط.

مصطلح الضغوط يتم استعماله لبيان معنى ردة الفعل الصادرة عن الفرد (مفهوم الاستجابة) أو قوة البيئة التي تُحدثُ مثل هكذا تفاعل (مفهوم المثير) أو كلاهما معا؛ أي قوة البيئة وردة فعل الفرد (مفهوم التفاعلات). لأجل الاستجابة الحاصلة جراء الضغوط التي من الممكن أن يُعايشها الأفراد اقترح كوبر (Cooper, L. 1998) أن يتم استخدام مصطلح الإجهاد (Strian) للدلالة على الشدة التي تنتج عن استجابة الأفراد وتفادي الارتباك الحاصل بخصوص استعمال مصطلح الضغوط. وعلى كل حال فإن العلاقة بين البيئة والفرد هي القاسم المشترك في الخطاب العلمي بشان الضغوط (Sinokki, 2011).

على العموم فإن الضغوط ترتبط بالمتطلبات، والموارد (أو المصادر). المتطلبات هي المسؤوليات، المواقف الضاغطة، الالتزامات، الظُنُون التي تواجه الأفراد في أماكن العمل. الموارد هي الأشياء التي تقع ضمن نطاق تحكم الفرد، والتي يستطيع استخدامها لتسوية المتطلبات. الأبحاث تشير أن كفاية الموارد تسمح بالتقليل من الطبيعة الضاغطة للمتطلبات عندما تكون الموارد و المتطلبات متطابقة (Robbins, Langton, 2014).

النماذج النظرية لتحليل الضغوط في أماكن العمل

أدى تنوع المقاربات في دراسة الضغوط (مدخل طبي، مدخل نفسي، مدخل إداري) وكثرة الدراسات والبحوث التي تناولت ظاهرة الضغوط خلال العقود الثلاثة الأخيرة إلى تعدد النماذج النظرية التي تفسر هذه الظاهرة أو ما اصطلح على تسميته بالنماذج التفاعلية المعاصرة. وفي ما يلي عرض للأهم النماذج الأكثر تأثيرا في دراسة الضغوط (Arnold et al, 2005).

1- نموذج الموائمة (التناسب) فرد – بيئة Person – Environment (Fit)

الكثير من نماذج الضغوط المعاصرة تجد لها نقطة منشأ في عمل مجموعة بحث العلوم الاجتماعية لجامعة ميتشغان، وعلى وجه الخصوص في أعمال خان، فرنش، كابلان، وفان هرسون (Kahn, French, Caplan, and van Harrison). معا طوروا نموذجا إبداعيا سُمي نموذج الموائمة (تناسب) فرد – بيئة [Person–Environment Fit (P–E Fit) model] عبر سنوات من البحث الإمبريقي (Cox & Griffiths, 2010).

نموذج الموائمة يجعل من أهمية تفاعل الأفراد العاملين مع بيئتهم موضوعا محوريا، واثر ذلك في تشكيل استجابة الأفراد العاملين للمواقف والأحداث في العمل فحسب؛ ولكن أهمية إدراك الأفراد العاملين للبيئة، لأنفسهم، والتفاعل بينهما. هذا النموذج يفرق بين الموائمة (P-E) الموضوعي، والشخصاني. مفهوم الموائمة يشير إلى وجود آلية توازن أو تطابق بين متطلبات البيئة والاحتياجات الفردية من جهة، ومن جهة أخرى إمدادات البيئة وقدرات الأفراد العاملين (على المواجهة). هذا النموذج يميز بين الواقع الموضوعي والإدراك الشخصاني للواقع، وما بين الفرد الموضوعي (المهارات والحاجات الفعلية) والبيئة الموضوعية (مطالب فعلية ومكافآت)، وعدم وجود الموائمة بين أي مركب من هذه العوامل من

شأنه أن يخلق بيئة ضاغطة تعود على الأفراد العاملين بالشدة **(Strain)**. عدم الموائمة الشخصاني مثل: الإنكار، إعادة تقييم الاحتياجات، المواجهة (التأقلم)والتي تُعرف على أنها: "محاولة الحد من عدم التناسب الموضوعي كالحاجة لتعلم مهارات جديدة". ومن خلال هذا النموذج تم وصف ما يسمى "عدم الموائمة الايجابي" الذي يمكن أن يحدث عندما يتعيُن أن الأفراد العاملين يملكون مهارات وقدرات أكثر مما هو مطلوب **(Edwards, 2008)**.

من الناحية التنظيمية، يأخذ نموذج الموائمة **(FIT)** بعين الاعتبار ميزتان أساسيتان هما:

(أ) ــ إلى أي درجة مواقف الأفراد العاملين وقدراتهم تستجيب لمتطلبات العمل؛

(ب) ــ مدي تحقيق بيئة العمل لحاجات الأفراد العاملين فيها وتشجيعهم على استخدام معارفهم ومهاراتهم في إطار العمل.

نموذج الموائمة **(P – E FIT)** قدم طرحا مفاده أن الضغوط يمكن أن تنشأ بسبب فقر في التناسب. منطقيا، هذا يمكنه أن يظهر في ثلاثة أشكال:

- حيث بيئة العمل تتجاوز قدرات الأفراد العالمين؛
- فشل بيئية العمل في إشباع حاجة الأفراد العاملين؛

مزيج بين هاتين الحالتين موجود، مثل: عدم تلبية حاجات الأفراد العاملين **(Robbins, Judge, Millett & Jones, 2014)**.

تمشيا مع المعطيات المتاحة ومع النظريات المعاصرة الأخرى، نموذج الموائمة **(P-E)** يشير إلى أن فقر التناسب قد يؤدي إلى ظهور الأعراض النفسية (كالقلق، نوبات الذعر، اضطرابات النوم، انخفاض المزاج، الأرق) وأعراض جسدية (كارتفاع ضغط الدم، ارتفاع نسبة الشحوم الضارة، انخفاض في المناعة). مثل هكذا آليات للتناسب، التوازن، التطابق أبانت عن شعبية كبيرة في مجالات علم النفس، فمفهوم الموائمة يعترف أن هناك دورا مهما لإدراك الأفراد العاملين في المؤسسات للعملية ككل**(Arnold et all, 2005)**.

الانتقادات التي طالت هذا المفهوم شملت الأبعاد المحورية التي تضمنها النموذج وبالخصوص "المتطلبات" على أنها مفهوم واسع لا يمكن الإحاطة به، ويصعب قياس مفهوم الموائمة. وفي سياق متصل انتقد لازاروس **(Lazarus, 1991)** نموذج الموائمة **(P-E)** من حيث أن التناسب بين الفرد والبيئة مفهوم ستاتيكي (ثابت) مع التركيز على علاقات مستقرة بدلا من الفعل والتفاعل في سياق العمل. غير انه أكد أن هذا النموذج يمثل تقدما في الفكري العلمي بخصوص الضغوط**(Kristof-Brown & Billsberry, 2013)**.

2- نموذج عدم التوازن الجهد - المكافأة Effort-Reward Imbalance (ERI)

نموذج عدم التوازن الجهد في مقابل العائد (المكافأة) **Effort-Reward Imbalance (ERI) Model** والذي صممه سيجريست **(siegrist, 1996)** هو نموذج ذائع الصيت فيما يخص دراسة الضغوط في أماكن العمل، جنبا إلى جنب مع نموذج **(DC)** لكرساك. فهو يشكل الأساس النظري لكثير من البحوث التنظيمية، وقد تم تطوير نموذج **(ERI)** من نفس المنطلق لنموذج **(DCS)** وهو الأمراض القلبية والأوعية. فنموذج **(ERI)** لديه بعض خصائص التعاملات أو التبادلات القاعدية كما اشرنا إليها في المفاهيم المختلفة للضغوط)، لكن أيضا مع وجهات نظر تفاعلية، في

حين يركز هذا النموذج على المدركات الشخصانية للبيئة ودور الفروق الفردية، وشرح العمليات الداخلية فإنه اقل تطورا من النماذج الأخرى كنموذج لازاروس وفلكمان **(1980)** ونموذج كوكس **(1987).** المفهوم الرئيسي لنموذج **(ERI)** هو واحد من العمليات التبادلية؛ حيث أن العمل جزء في إطار عملية تبادل اجتماعي معيدا بذلك صدى نموذج التناسب **(P-E fit)** بخصوص الاتجاه نحو التوازن **(fransh, 1982)** حيث أن عدم التناسب بين قدرات الأفراد العاملين ومتطلبات العمل هي التي تُشكل الضغوط في المؤسسات**(Cox & Griffiths, 2010).**

الافتراض الأساسي لنموذج **(ERI)** أن الجهد المبذول في العمل يجب أن يتم تعويضه بعائد ملائم، وعدم التطابق بين الجهد المبذول في العمل والعائد سيؤدي إلى معايشة خبرات ضاغطة **(Siegrist, 1999).** والوضعية الأكثُر ترجيحا في ذلك عندما تكون الجهود المبذولة عالية والعائد منخفض. العائد يمكن أن يكون في أشكال مختلفة مثل: المكافأة المالية، الاحترام والتقدير، الفرص في ترقية المسار المهني، السلامة الأمان. الجهد تم اقتراحه على انه يحوي مركبين هما: الجهد الجوهري والتحفيز الخارجي.

❖ الجهد الجوهري وينبع من تحفيز الفرد لنفسه: مثل الحاجة للتحكم والالتزام (مثل بذل مجهود مفرط، الالتزام بأهداف غير واقعية).

❖ التحفيز الخارجي أو ضغوط خارجية مثل: عبء العمل.

ويقترح النموذج أن المتطلبات الخارجية على أنها ذات صلة بسوق العمل ومدى سهولة توفر البديل بخصوص مناصب الشغل. لذلك، فإن نموذج **(ERI)** يجمع بين المفاهيم الأساسية لنموذج الملائمة **(P-E fit)** والعائد والمتطلبات المهنية من مركب الجهد الخارجي ومتغير الفروق الفردية في الجهد الجوهري **(Weinberg et al., 2010).**

نموذج **(ERI)** مشتق من نظرية المساواة ويرتكز على الجهود المبذولة في العمل والعائد الممنوح لهذا الجهد. فمن الممكن أن هذا النموذج إلى جانب نموذج **(DCS)** يتقاطعان في دراسة نفس الموضوع غير أنهما يعتمدان على مناهج وأدوات مختلفة. ومن هذا المنطلق بإمكانهما عكس تطلعات مختلفة وأفاق حول نفس النظام، مثل ما هو الحال بشأن مفهوم المثير، والاستجابة (النماذج الأولى). يشير سيجريست إلى أن الضغوط المتعلقة بالخلل بين الجهد والعائد لا يمكن أن تنشأ في ضل ثلاث شروط، حيث الأفراد العاملين:

♦ يملكون عقود عمل غير واضحة، وبالتالي لديهم قلة اختيارات بخصوص بدائل العمل المحتملة (انخفاض مهارات، سوق عمل غير مستقرة)؛

♦ قبول هذا الخلل لأسباب إستراتيجية مثل احتمال تحسن الظروف بخصوص العمل مستقبلا (استثمارات استكشافية)؛

♦ يتأقلم الأفراد العاملون مع متطلبات العمل من خلال الالتزام الزائد. الإفراط في الالتزام يجعل الأفراد العاملين يعانون من مدركات خاطئة لمتطلبات العمل مصادرهم للتأقلم من نظرائهم الأقل التزاما.

تشير الدراسات المختلفة التي اعتمدت على نموذج **(ERI)** إلى قدرة هذا الأخير التنبؤية، وأن دور الفروق الفردية يقتصر على بعد الجهود الجوهرية، وبما أن العوامل التي تأثر على الإدراك الشخصاني للجهد والعائد ليست محددة. هناك آليات مقترحة والتي من خلالها يمكن للفروق الفردية أن تأثر على إدراك سيرورة الضغوط **(Cooper, Johnson & Holdsworth, 2012).**

الانتقادات التي وجهت لنموذج (ERI) في أنه لا يوفر تصميما مفصلا للافتراضات الأساسية التي انطلق منها، لكنه يُدمج مبادئ التدخلات الأولية؛ بمعنى مكافأة الجهد المبذول بعائد عادل، أو أنظمة ذات تغذية راجعة، علاوات، واحتمالات ترقية. كما أظهرت الأبحاث أن هناك مجالا كبيرا لدمج نموذج (ERI) مع نموذج (DCS)، كما يكمن لأي إضافة تراكمية تفسير التباين في النتائج التي توفرها بخصوص الصحة الجسدية والنفسية. نموذج الموائمة (PE-FIT) تم تطويره وأفضى إلى ظهور نماذج جديدة كنموذج كرساك (Karessek, 1979) متطلب العمل-التحكم، ونموذج سيجريست (Sigeresste, 1996) عدم التوازن الجهد-العائد، وكلا النموذجين سجلا حضورا للتفاعل بين الأفراد العاملين والبيئة التي يتواجدون فيه (Jex & Britt, 2008).

3- نموذج متطلبات العمل – التحكم Job Demands-Control model (DC)

أحد النماذج الأكثر تجديدا من غيره من النماذج؛ والمعروف بنموذج متطلبات/ التحكم (Job Demands-Control model) والذي اقترحه روبرت كرساك (Robert Karasek, 1979). ويجمع نموذج (DC) بين وجهات النظر الوبائية حول العلاقة بين مطالب العمل من ناحية، والشكاوى الصحية من ناحية أخرى، مع دراسات حول الرضا الوظيفي والدافعية من ناحية أخرى. نموذج (DC) يفترض أن الأوضاع التي تتضمن ضغوطا اكبر في العمل هي تلك التي يواجه فيها الأفراد العاملون مطالب لعمل الثقيلة ولكن في نفس الوقت لا تُعطي سوى القليل من التحكم في العمل (Weinberg, Sutherland, Cooper, 2010).

استعمل كرساك مصطلحا جديدا هو حيز القرار في العمل (Job Decision Latitude) للدلالة على التحكم (Control). ويتمثل المحور الرئيسي لهذا النموذج في التفاعل بين مجموعة معينة من خصائص العمل: مطالب العمل/ والتحكم في العمل. وعادة ما يتم عرض النموذج في شكل تخطيطي كمصفوفة 2×2 بطريقة مبسطة، هذا يسمح لأربعة أنواع مختلفة من العمل:

- ♦ وظائف عالية الضغوط: متطلبات عالية مع انخفاض في التحكم (الأكثر خطورة على الصحة)؛
- ♦ وظائف نشطة: متطلبات عالية مع تحكم عالي (أقل ضررا على الصحة، ومستوى متوسط من الضغوط)؛
- ♦ وظائف منخفضة الضغوط: انخفاض في المتطلبات مع ارتفاع في التحكم (أقل من المتوسط في الضغوط).
- ♦ الوظائف السلبية: انخفاض المتطلبات مع انخفاض في التحكم (الطبيعة المثبطة لهذا النوع من الوظائف قد يؤدي إلى مستويات متوسطة من الضغوط في العمل).

نموذج (DC) يتم التعبير عنه من خلال مفهومين قابلين للاختبار:

1- يرتبط مزيج من متطلبات العمل العالية مع انخفاض السيطرة على العمل، مع الضغط النفسي والجسدي (وظائف عالية الضغوط)؛

العمل الذي تكون فيه المتطلبات والتحكم على حد سواء يؤديان إلى الرفاه، والتعلم، والتطوير الشخصي (وظائف نشطة) (Cox & Griffiths, 2010; Feuerstein et al, 2013).

تم تطوير نموذج (DC) ليشمل مفهوما ثالثا إضافة إلى المتطلبات وحيز القرار هو الدعم الاجتماعي (Social support) ويتم استعمال هذا النموذج كإطار نظري لفحص الصحة والنتائج الفسيولوجية لمخرجات ضغوط العمل في

المؤسسات. يجب الإشارة إلى أن الاختبارات التي تمت باستخدام نموذج (DC) أظهرت أن التفاعل بين المطالب والتحكم قد تكون أكثر تعقيدا مما اقترحه كرساك. فالأبحاث حاولت التنبؤ بأمراض ارتفاع ضغط الدم في العمل، غير أن التفاعل بين المطالب والتحكم الذي تنبأ به النموذج تم ملاحظته لدى الأفراد العاملين الذين أبلغو عن كفاءة عالية (Weinberg, Sutherland & Cooper, 2010).

4- نموذج الضغوط المهنية Institute for Social Research (ISR)

نموذج الضغوط المهنية (ISR) هو واحد من أوائل النماذج المفسرة للضغوط المهنية، وهو وليد برنامج البحث الذي أطلقته جامعة ميتشغان خان وكاتز (Kahn & Katz, 1978). يبدأ هذا النموذج بالبيئة الموضوعية، والتي تحوي أي شي يوجد في بيئة العمل التي يتواجد بها الأفراد العاملون، عدد ساعات العمل، مقدار المسؤولية، ومدى الحاجة للتفاعل مع الآخرين،...

الخطوة الثانية في نموذج الضغوط المهنية (ISR) هي البيئة النفسية؛ في هذه الخطوة وتبعا لهذا النموذج، فان الأفراد العاملين يدركون البيئة الموضوعية فيقومون بتقييم مختلف نواحي العمل فيها. وعليه، يتخذون بعض الأحكام بخصوص أي العناصر فيها أكثر تهديدا. وحسب هذا النموذج فان التقييم يعد من المفاتيح الرئيسية لفهم الضغوط في المؤسسات (Cox & Griffiths, 2010).

ما إن يتم تقييم البيئة يقترح نموذج الضغوط المهنية (ISR) أن النتائج التي تلي عملية التقييم يمكن أن تكون فسيولوجية، سلوكية، أو انفعالية من طرف الأفراد العاملين. وتشمل التغيرات الفسيولوجية التي تحدث عادة عن طريقة مثيرات ذات طبيعة ضاغطة كزيادة معدل ضربات القلب، ارتفاع ضغط الدم. وتشمل الاستجابات السلوكية الفورية انخفاضا في الجهد المبذول، عدم القدرة على التركيز. ويمكن أن تشمل الاستجابات الانفعالية زيادة في من أعراض القلق، الاكتئاب، أو كلاهما معا، وتدني في الرضا عن العمل. فالأفراد العاملون الذين تكون استجابتهم الأولى للضغوط (مواعيد التسليم لمهمة طارئة، أو حالة صيانة طارئة...) هو زيادة القلق، قد ينتهي بهم الأمر بالشعور بالقلق طوال الوقت. من الجانب العضوي الأفراد العاملين الذين تكون استجابتهم بارتفاع في ضغط الدم المؤقتة للضغوط، في نهاية المطاف يتطور لديهم ارتفاع ضغط الدم المزمن، وأمراض القلب تاجية (Arnold et all, 2005).

المكونان الآخران لنموذج الضغوط المهنية (ISR) هما الخصائص الثابتة لدى الفرد العامل (الوراثة، الخلفية الاجتماعية، الشخصية) والعلاقات الشخصية، ويهدفان إلى توضيح اثر الفروق الفردية على جميع العمليات المبينة في النموذج. وعلاوة على ذلك، فإن أي جهد من هذه العوامل أو كلاهما قد يؤثر على الطريقة التي ينظر بها الأفراد العاملين إلى البيئة الموضوعية، واستجاباتهم الفورية للضغوط المدركة. وفي نهاية المطاف تنعكس بالسلب على الصحة في شقيها الجسدي والنفسي (Griffin & Moorhead, 2014).

من الانتقادات التي وجهت لنموذج (ISR) انه يقوم على مفاهيم تتسم بالعمومية والبساطة. ولا يقدم النموذج تفاصيل عن كل خطوة من الخطوات العملية. ويمكن للنقاد أن يجادلوا بان المتغيرات والعمليات الهامة قد تُركت في هذا النموذج. فنموذج الضغوط المهنية (ISR) لا يأخذ في الحسبان جهود الأفراد العملين في تعاملهم مع الضغوط، أو الإقرار بأن الضغوط يمكنها أن تمسهم من خارج المؤسسة. غير أنه لا يمكن الإنكار أن نموذج الضغوط المهنية (ISR)

كان بمثابة دليل مفاهيمي لجزء كبير من البحوث حول الضغوط التي أجريت على مر السنين، وبالتالي كان مؤثرا جدا (Jex & Britt, 2008).

5- نموذج الواجهات العامة لبيهر ونيومان General Facets model (GF)

بالإضافة إلى تقديم مراجعة شاملة لأدبيات الضغوط في أماكن العمل، اقترح بيهر ونيومان (Beehr & Newman, 1978) نموذجا جديدا للضغوط هو نموذج الواجهات العامة (General Facets model) وكان السبب الرئيسي لاقتراح هذا النموذج أن يكون دليلا تصنيفيا للأدبيات حول الضغوط، بدلا من أن يكون نموذجا للاختبار التجريبي. يقترح هذا النموذج أن الضغوط في أماكن العمل يمكن تقسيمها إلى عدد من الواجهات "Facets"، والتي تمثل فئات من متغيرات الدراسة. وحسب النموذج فإن كل واجهة تمثل خصائص معينة:

- واجهة الشخصية: تمثل خصائص ثابتة لما يحمله الأفراد العاملون معهم إلى أماكن العمل كالخصائص الديمغرافية (السن، الجنس، الجندر) والشخصية؛

- واجهة البيئة: تمثل المثيرات داخل بيئة العمل التي يجب على الأفراد العاملين موجهتها وتشمل خصائص العمل المُنجز (مثل مستوى التعقيد) فضلا عن طبيعة العلاقات الشخصية المتصلة بالعمل؛

- واجهة سيرورة العمليات: وتشمل خصائص الأفراد العاملين والوضعية التي يتواجدون فيها حيث يكون التفاعل. في هذه النقطة، والتي يقيم فيها الأفراد العاملون بيئة العمل ويقررون في نهاية المطاف إن كانت البيئة ضارة أو مزعجة؛

- إذا أدرك الأفراد العاملون عوامل الضغوط على أنها موجودة بعد تقييم البيئة، قد يكون هناك مجموعة متنوعة من العواقب على كل من الأفراد العاملين والمؤسسة على حد سواء.

- واجهة العواقب البشرية: تمثل السبل المختلفة التي من خلالها يستجيب الأفراد العاملون للضغوط، والمواقف الضاغطة التي لها آثار على الفرد العامل في المقام الأول (مشاكل صحية، سلوكيات غير صحية).

- واجهة العواقب التنظيمية: على النقيض من العواقب البشرية تمثل هذه الواجهة ردة فعل الأفراد العاملين التي لها آثار على الأداء التنظيمي في المقام الأول (مثل معدلات أعلى من الغياب، دوران العمل، وضعف الأداء الوظيفي).

واعتمادا على العواقب النسبية للأفراد العاملين والمؤسسة، قد تكون هناك حاجة إلى بعض الاستجابات، الاستجابة التكيفية تمثل جهود الأفراد العاملين والمؤسسات لعوامل الضغوط. الاستجابة التكيفية للأفراد العاملين قد تكون حينما يشعرون بالتوتر والقلق، المؤسسة قد تستجيب لزيادة الغيابات بتصميم مواقيت عمل أكثر مرونة.

- واجهة الوقت: وتمثل الواجهة الأخيرة لهذا النموذج، فهذه الواجهة تؤثر على جميع الواجهات الأخرى. فهي تسلط الضوء على حقيقة أن عملية تقييم الأفراد للبيئة، وتحديد ما هي الجوانب التي تكون أكثر ضغطا من غيرها، والاستجابة في نهاية المطاف لتلك الضغوط المُدركة؛ حيث أنها جزء لا يتجزأ من السياق الزمني. في بعض الحالات قد تكون هذه العملية قصيرة جدا وفي أوقات أخرى، قد تحدث على مدى سنوات (Arnold et all, 2005; Cox & Griffiths, 2010).

حوصلة عامة للنماذج المعروضة:

وصف نماذج الضغوط الخمسة مع بعض المقارنة للمزايا بالنسبة لكل منها من حيث الفائدة لكل النماذج المعروضة لها بعض المزايا أو الاستحقاق. ومع ذلك، على مر السنين نموذج (SRI) الذي اقترحه خان وكاتز استحوذ على الجزء الأكبر من البحوث بخصوص الضغوط في أماكن العمل. وهذا يشير إلى أن كلا النموذجين (SRI) و(E-P FIT) قد عملا كخارطة طريق لتوجيه جهود الباحثين في موضوع الضغوط في أماكن العمل. إنه من السهل استعمال إحدى هذه النماذج لتوجيه بحث محدد، أو توضيح تركيز معين لتدخل تنظيمي مرتبط بالضغوط. ومن بين جميع نماذج التي تناولت الضغوط في أماكن العمل، كان نموذج المتطلبات/ التحكم لكرساك (1979) قد تلقى الفحص الأكثر تجريبية وكانت النتائج مختلطة. ذلك، أن الظروف التي تتفاعل فيها المتطلبات والتحكم أكثر تعقيدا من تلك التي اقترحها كرساك أصلا. في حيت أن نموذج الملائمة (E-P fit) تلقى قدرا لا بأس به من الدراسات التجريبية على الرغم من أن البحوث التي اعتمدته لم تكون كلها في السياق المهني (Jex & Britt, 2008).

خاتمة: نظريات الضغوط المتعلقة بالعمل يمكن تقسيمها إلى نماذج المثير المبكرة، والاستجابة الأولى والنماذج النفسية المعاصرة. في إطار المجموعة المعاصرة من النماذج. وقد اعتمد الباحث في عرضة للنماذج الأربعة السابقة اعتمادا على ما قدمه كل من جريفين وكلارك (Griffin & Clarke, 2011)، كوكس وآخرون Cox, griffiths, Rial, (2000)، جاكس وبريت (Jex & Britt, 2008) في مصنفاتهم حول النظريات القديمة، والنظريات الحديثة قدمنا من خلال هذه الورقة البحثية المفاهيم المختلفة للضغوط، وأكثر النظريات تأثيرا على الدراسات العلمية بخصوص الضغوط المهنية؛ وبطريقة توضح أصولها، والأرضية المشتركة التي تتقاسمها، مع نقد لكل نظرية على حدة وهي بذلك تحيدنا نحو فهم مشترك لماهية الضغوط.

الهوامش والمراجع:

1. Antoniou, A. S., Cooper, C. L. (Eds.). (2005). A Research Companion to Organizational Health Psychology. Cheltenham: Edward Elgar Publishing Ltd.
2. Cox, T., griffiths, A., & Rial-gonzales, E. (2000). research on workrelated stress. Luxembourg: european agency for safety and health at work.
3. Feuerstein, M., Labbé E. E., & Andrzej R. Kuczmierczyk. (2013). Health Psychology: A Psychobiological Perspective. New York: Springer Publishing.
4. Fitzpatrick; J. J., Kazer, W. M. (2012). Encyclopedia of nursing research (3rd ed.). New York: Springer Publishing.
5. Griffin, MA. & Clarke S. (2011). Stress and well-being at work. In S. Zedeck (Ed.), APA handbook of industrial and organizational psychology, vol. 3: 359-397. Washington, DC: American Psychological Association
6. Jex, M. S., Britt, W. T. (2008).Organizational Psychology A Scientist-Practitioner Approach, 2ed, USA: John Wiley & Sons, Inc.
7. Robbins, P. S., Langton, N. (2014). Fundamentals of Organizational Behaviour. Canada, Pearson Education, LMTD.
8. Sinokki, M. (2010). Social factors at work and the health of employees. Journal of American College of Occupational and Environmental Medicine, V 52, Number 1, 133-150.
9. Weinberg, A., Sutherland, j. V., Cooper l. C. (2010). Organezational stress management. UK: Palgrave Macmillan.
10. Friedman, H. S. (2002). Health Psychology (2nd edn). Upper Saddle River, USA: Prentice Hall.

دراسة تحليلية لواقع توزيع الخدمات التأمينية في الجزائر

أ. توينار رمضان، أستاذ وباحث بمخبر الأنظمة المالية والمصرفية والسياسات الاقتصادية الكلية في ظل التحولات العالمية – جامعة حسيبة بن بالشلف

r.taouinar@univhb-chlef.dz

د. حساني حسين، أستاذ محاضر، مدير مخبر الأنظمة المالية والمصرفية والسياسات الاقتصادية الكلية في ظل التحولات العالمية – جامعة بوعلي بالشلف مستشار في المجلس الوطني للتأمينات.

h.hassani@univhb-chlef.dz

Received: Avril 2018 ***Accepted: Mai 2018*** ***Published: Juin 2018***

Abstract:

La distribution des produits d'assurance est l'un des éléments les plus importants de Marketing mix pourle service d'assurance, Cette importance accrue après la libéralisation financière et l'intensification de la concurrence entre les sociétés d'assurancea conduit à la recherchedes différents canaux de distribution qui aident les compagnies d'assurance pour perfectionner leurs activités.

L'Algérie a essayé de diversifier les canaux de distribution des services d'assurance par la promulgation de la loi 06-04 du 20/20/2006 relative à l'assurance qui modifie et complète l'ordonnance 95-07du 25/01/1995 et ces décrets d'applications, ainsi le décret 07-153 relatif à la distribution des produits d'assurance par les banques (la bancassurance).

Le but de notre travail de recherche c'est d'analyser l'impact de cette nouvelle tendance de diversification des canaux de distribution sur le développementde ce secteur en Algérie.

Mots clés :assurance, les canaux de distributions, agent général, courtier, bancassurance.

ملخص: يعتبر توزيع الخدمة التأمينية من أهم مداخل تطوير قطاع التأمين، وازدادت أهميته بعد التحرير المالي وانفتاح الأسواق حيث في تنامي حدة المنافسة بين شركات التأمين، مما دفع هذه الشركات إلى البحث عن تنويع القنوات التوزيعية التي يمكن أن تزيد من السوقية.

وقد سعت السلطات الوصية لقطاع التأمين في الجزائر إلى وضع الإطار التشريعي لإدارة أحسن لمختلف القنوات التوزيعية للخدمات من خلال توضيح حقوق والتزامات الأطراف المعنية بهدف تعزيز أداء قطاع التأمينات وبذلك المساهمة أكثر في دعم دوره في التنمية الاقتصادية للبلاد. أهم هذه التشريعات نذكر القانون 06-04 المعدّل والمتّمم للأمر 95-07، والمراسيم التنظيمية له، إضافة إلى 95-341 والمرسوم 95-340 المتضمنة القانون الأساسي للوكيل العام للتأمين، وشروط منح الاعتماد لوسطاء التأمين، والمرسوم 153 الخاص بتوزيع التأمينات عن طريق خدمة بنك التأمين.

الهدف من هذه الدراسة هو تبيان واقع توزيع الخدمات التأمينية في الجزائر والبحث في كيفية تحسين وتفعيل دور المعنيين في المجال من المداخل المهمة لتطوير القطاع.

الكلمات الدالة : التأمين، ، قنوات التوزيع، وكيل عام، سمسار، بنك التأمين.

مقدمة:

لم يحظ موضوع التأمين بنفس القدر من الاهتمام الذي حظي به المجال الخاص بالسلع والخدمات الملموسة، ويرجع ذلك إلى أن التأمين يعتبر كوعد بخدمة مستقبلية غير ملموسة على عكس ما هو معروف عن السلع المادية والخدمات الأخرى التي ارتبط بها مفهوم الترويج والدعاية والتسويق. فالبحث عن الأمان والادخار للمستقبل وما ينطوي عليه من مخاطر والتباين الكبير في توفر المعلومات، والبحث عن الفهم الصحيح لطبيعة الأخطار وحجم التغطية التأمينية أصبحت من المحدّدات الرئيسية لقرار شراء أوالطلب على وثيقة التأمين.

فشركات التأمين تشهد تغييرات وتطّورات على المستوى المحلي والإقليميوالعالمي تجعلها عرضة لتحديات مختلفة، فالانفتاح العالمي وتخفيف القيودالنظامية وتطّور التكنولوجيا والتخصص تعتبر من أهم التحديات التي تؤثربصورة مباشرة على شركات التأمين، كما أن حدّة المنافسة بين شركات التأمين أدت بها إلى البحث عن كل الطرق الممكنة لتسويق الخدمة التأمينية لأكبر قدر ممكن من العملاء.

من خلال ما سبق، الإشكالية التي سنحاول الإجابة عليها في هذه الدراسة هي: ما هو واقع توزيع الخدمات التأمينية في الجزائر؟

وينبثق عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية كما يلي:

- فيما تتمثل القنوات التوزيعية التي تعتمدها شركات التأمين لتسويق منتجاتها التأمينية؟

- هل عمل قنوات توزيع الخدمات التأمينية يقوم على الاستشارة وتحصيل الأقساط فقط؟ أم يتعدى ذلك إلى تعويض المؤمنين لهم عن الأخطار إن تحققت؟

- ما هو دور قنوات التوزيع في تحقيق كفاءة قطاع التأمين في الجزائر؟

أهداف البحث:

نهدف من خلال هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- تبيان قنوات توزيع الخدمات التأمينية وأهمية كل قناة في سوق التأمين؛

- الكشف وتوضيح الإطار القانوني والتنظيمي المسير لتوزيع الخدمات التأمينية في السوق الجزائري؛

- تبيان الاختلافات، الإيجابيات والسلبيات التي تميز عمل كل قناة.

حدود الدراسة:

يخص هذا البحث توزيع الخدمات التأمينية بمختلف قنواتها والتي حدّدها المشرع الجزائري، أما التوزيع الالكتروني للخدمات التأمينية فلم يصدر بشأنه أي تنظيم يحدد آليات وكيفية تطبيقه في الجزائر، كما أن هذه الدراسة تشمل فقط مجموع الأقساط المجّمعة خلال فترة الدراسة دون الحديث عن التعويضات كونها متغيرّ لا يؤثّر على طبيعة متغيّر قنوات توزيع الخدمات التأمينية. مع الإشارة كذلك إلى أنّ هذا البحث يخص القنوات التوزيعية لشركات التأمين الجزائرية، خلال الفترة الزمنية من 2008 إلى 2015.

منهج البحث:

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الاستنباطي باستخدام أداتي الوصف والتحليل المناسب لمثل هذا النوع من التحليل لمحاولة الإجابة على الإشكالية المطروحة.

محاور البحث:

تم معالجة موضوع الدراسة من خلال محورين أساسين، المحور الأول الذي نحاول من خلاله الكشف عن مختلف قنوات توزيع الخدمة التأمينية أما المحور الثانيفبيّنا فيه واقع التجربة الجزائرية في توزيع الخدمات التأمينية.

أولا. القنوات التوزيعية للخدمات التأمينية

تلعب الصناعة التأمينية دورا كبيرا في النشاط الاقتصادي من خلال المشاركة في تعبئة مدخرات الأفراد والمؤسسات بالإضافة إلى توفير أدوات الحماية للفاعلين الاقتصاديين من المخاطر التي يمكن أن يتعرضوا لها مقابل أقساط تمثّل حقوق شركات التأمين عن التغطية التأمينية المقدمة، ونظرا لخصوصيات هذا النشاط الذي يعتمد أساسا على البحث وباستمرار عن أكبر عدد من المؤمن لهم، فإن مشكلة الوصول إلى هذا العدد الكبير يعتبر تحديا هاما بالنسبة للإدارة التسويقية.

1. قنوات توزيع الخدمات التأمينية

يعّرف التوزيع بأنه مختلف العمليات التي يقوم بها المنتج مع أو بدون منافسة مع مؤسسات أخرى، التي تهدف إلى إيصال السلعة أو الخدمة إلى العميل المرتقب في المكان والوقت المناسبين[1].

ويعرف توزيع الخدمات التأمينية بأنه عملية إيصال الخدمات التأمينية من شركة التأمين إلى طالبيها عن طريق منافذ التوزيع المختلفة، وتعد هذه العملية من العمليات المهّمة في شركات التأمين، وبواسطتها يمكن إيصال الحماية التأمينية التي تحقق الأمان للمؤمن لهم من الأخطار التي قد تعترضهم والتي ينشأ عنها خسارة مالية[2].

يتم توزيع الخدمة التأمينية بالنسبة لشركة التأمين بواسطة عديد الطرق تختلف بين كونها تقليدية أو حديثة تماشيا مع التطورات التي تشهدها تكنولوجيات الاتصال والإعلام، أهمها:

-الوكالة المباشرة، وتتمثّل في التوزيع المباشر للخدمات التأمينية عن طريق وكالات شركة التأمين على مستوى إقليم الدولة التي تعمل فيها والمستخدمون فيها موظفون مباشرون من قبل شركة التأمين ويعملون لتحقيق مصالحها.

- وسطاء التأمين، تشمل هذه القناة الوكيل العام للتأمين، السماسرة وبنك التأمين. وما يميزّ وسطاء التأمين هو تركيزهم على البحث في تعظيم المداخيل على شكل أقساط باعتبار أنهم يتحصلون مباشرة منها على عمولاتهم، على أن تتكفّل شركة التأمين بدفع التعويض حال تحقّق الأخطار المؤمن عليها.

2. جوانب الاختلاف بين الوكيل العام وسمسار التأمين

الوكيل العام للتأمينهوشخص طبيعي يمثّل شركة تأمين بموجب عقد التعيين المتضمن اعتماده بهذه الصفة [3].

حسب القانون الجزائري يجب عليه تخصيص إنتاجه لشركة التأمين التي يمثلها، ولا يجوز له تمثيل أكثر من شركة تأمين بالنسبة لعملية تأمين أو فرع تأمين واحد[4]، مهمته البحث عن أكبر قدر من المؤمن لهم لجمع أكبر حصة من الأقساط، بالإضافة إلى استقبال طلبات التعويض.

يضع الوكيل العام للتامين كفاءته التقنية تحت تصرف الجمهور قصد البحث عن عقد تأمين يلائم احتياجات عملائه، كما يضع خدماته الشخصية وخدمات الوكالة العامة تحت تصّرف الشركة التي يمثلها بالنسبة للعقود التي توكل إليه إدارتها.يتقاضى الوكيل العام للتأمين عن ممارسته مهامه عمولات[5].

ويختلف الوكيل عن مندوب البيع والذي يكون عادة موظف لدى الشركة نفسها، والذي يقوم ببيع وثائق التأمين لصالح الشركة مقابل راتب وعمولة، وعقد الوكالة الذي تمنحه شركة التأمين يعطي الحق لوكيل التأمين العام بقبول التأمين مباشرة من المستفيد واستلام قسط التأمين المستحق على وثيقة التأمين دون الرجوع إلى شركة التأمين التي يمثلها[6].

ويعتبر سمسار التأمين والذي يمكن أن يكون شخص طبيعي أو اعتباري وهو يخضع لجميع التزامات التجار، يمارس لحسابه الخاص مهنة التوسط بين طالبي التأمين وشركات التأمين بغرض اكتتاب عقد التأمين، ويعد سمسار التأمين وكيلا للمؤمن له ومسؤولا تجاهه[7].

يخضع سمسار التأمين في الجزائر للقانون التجاري باعتبار أن مهنة السمسرة هي نشاط تجاري، ويحصل السمسار على ترخيص العمل من هيئة الإشراف والرقابة على التأمين، ويتحصل على أتعابه على شكل عمولة تحسب عن القسط الصافي دون الحقوق والرسوم[8].

يقوم سمسار التأمين بمجموعة من المهام،أهمها[9]:

- تحليل احتياجات المؤمن لهم وإيجاد الحلول المثلى لمواجهة الأخطار؛

- تنفيذ الخيارات المتوافق عليها بخصوص القسط والشركة المؤمنة والضمانات المقدمة بين المؤمن له وشركة التأمين؛

- مساعدة المؤمن له في إدارة عقود التأمين وتبعات تحقق الخطر.

فسمسار التأمين يساعد على اتخاذ القرار الصحيح والمناسب لشراء الضمان، فهو يعمل كمستشار للمؤمن له تشمل الجوانب القانونية، التقنية والتعويضية في حال تحقّق الأخطار المؤمن عليها[10].

والجدول الموالي يوضّح أهم جوانب الاختلاف بين سمسار التأمين والوكيل العام للتأمين.

الجدول 1. جوانب الاختلاف بين سمسار التأمين والوكيل العام للتأمين.

جوانب الاختلاف	سمسار التامين	الوكيل العام للتامين
الصفة	شخص طبيعي أو اعتباري.	شخص طبيعي فقط.
طبيعة النشاط	تاجر	وكيل معتمد.
الاعتماد	الاعتماد من وزارة المالية بعد استشارة المجلس الوطني للتأمينات.	الاتفاقية بينه وبين شركة أو شركات التأمين.
طبيعة الالتزام	حر من أي التزام اتجاه شركات التأمين.	يعمل بناءا على توكيل يقدم من شركة التامين.
عمولة الأتعاب	نسبة من القسط الصافي الخال من الحقوق والرسوم.	عمولة التسيير وعمولة الإنتاج.

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مختلف المراسيم التنفيذية الخاصة بتنظيم عمل سمسار التأمين والوكيل العام للتأمين في الجزائر.

3. بنك التأمين، مدخل جديد لتوزيع الخدمات التأمينية

نعني ببنك التأمين مختلف استراتيجيات الشراكة والتعاون بين البنوك وشركات التأمين (إنشاء فرع مشترك، توزيع الخدمات، اتفاقيات تقديم خدمات مالية متكاملة...)[11].

والمفهوم التقليدي لبنك التأمين يقوم على توزيع الخدمات التأمينية عن طريق منافذ وقنوات توزيع البنوك[12]، وهنا يجب أن نحدد أن هذا المصطلح (*bancassurance*) ينطوي على مفهوم آخر يتمثل في تأمين بنك (*assurbanque*) أو تأمين مالي (assurfinance) والذي يعني توزيع الخدمات البنكية بواسطة المنافذ التوزيعية لشركات التأمين[13].

حسب (*Jean Pierre Daniel*)، يمثل بنك التأمين توزيع منتجات التأمين من خلال الفروع البنكية، كما تشكّل أداة مهمة لتوزيع المنتجات المالية[14].

وحسب (*Alain Leach*) في كتابه "بنك التأمين في أوروبا: آفاق وتحديات لسنة 2000" عرفه على أنه: "مشاركة البنوك ومؤسسات التمويل العقاري في صناعة وتوزيع المنتجات التأمينية"[15].

وحسب (*Nick Goulder & Rodney LesterSerap O.Gonulal,*) فإن بنك التأمين هو عملية استخدام فروع البنوك وشبكات المبيعات والعلاقات لتطوير المبيعات من منتجات التأمين[16].

فبنك التأمين هو مصطلح جديد من أصل فرنسي باعتبارها من أول البلدان التي خاضت هذه التجربة في السبعينيات من القرن العشرين وتطّور فيها نتيجة لنضج السوق التأمينية الفرنسية الذي تتميز بالجودة والقدرة التنافسية العالية، فمصطلح بنكالتأمين يستعمل ليعبّ ر عن الجهود التي تبذلها البنوك للدخول في سوق التأمين.

أهم الأسباب التي أدّت إلى ظهور بنك التأمين يمكن إيجازها فيما يلي:

- الطبيعة التكاملية للمنتجات المالية للبنك والمؤسسة التأمينية؛

- البحث عن تخفيض التكاليف المرتبطة بالإنتاج والتوزيع خصوصا؛

- تحقيق اقتصاديات الحجم والتنافسية في السعر عن طريق إدخال وتوسيع حجم المنتجات المعروضة[17]؛

- زيادة ولاء العملاءبتقديم خدمات مالية متكاملة لهم؛

- إطار مساعد للتقارب بين البنوك وشركات التأمين ونمو مفهوم ما يعرف بالبنوك الشاملة[18]؛

- بنك التأمين هو أداة إضافية لتحقيق دخل إضافي على شكل عمولات وأجور ناتجة من بيع خدمات التأمين[19]؛

- تحسين المردودية الإجمالية للبنك في ظل تقلص هوامش الفائدة[20].

- التغيير الملاحظفي سلوك العملاء من حيث الاستثمار في الأجلين المتوسط والطويل الأجل، وتفضيلهم لمنتجات التأمين على الحياة، حيث العائد عادة ما يكون أعلى من العائد على حسابات الودائع التقليدية[21].

- زيادة الإخلاص والولاء للعملاء من خلال توزيع مجموعة من الخدمات المتعددة[22]؛

- الامتيازات الضريبية المرتبطة بمنتجات التأمين على الحياة[23]؛

فالتقارب بين البنك وشركة التأمين يمكن أن يأخذ عدّة أشكال، أهمها:

- اتفاقيات التوزيع من خلال توزيعالمنتجاتوفق تعاون تجاري بين الطرفين وهي من أبسط أشكال صيرفة التأمين[24]؛

- التحالف الاستراتيجي بهدف تحقيق منافع متبادلة بين أطراف هذا التحالف[25]؛

- المشاريع المشتركة، حيث يمكن لكلا الطرفين إقامة مشروع مشترك من خلال المساهمة في رأسالمال[26]؛

- التكامل من خلال إنشاء شركة جديدة فرعيةتقدم خدمات مالية متكاملة

- الاندماج بين المصارف و شركات التأمين في عملية التوزيع في شكل مؤسسة واحدة[27]؛

- التأمين البنكي بحيث تتوجه شركة التأمين إلى تقديم خدمات مصرفية[28].

اختيار النموذج المناسب لبنك التأمين يخضع لمجموعة من العوامل أهمها، الرغبةفيالمخاطرة، طبيعة المنتجات محل التوزيع وفق نموذج بنك التأمين، بالإضافة إلى طبيعة ونوع الاستراتيجية التنافسية المراد تنفيذها[29]، فلابد من البحث عن النموذج المناسب والذي يتوافق مع حاجيات العملاء وطبيعة البيئة الاجتماعية والاقتصادية للبلد.

ويتوقف نجاح بنك التأمين على مجموعة من العوامل الخارجية المرتبطة بالبيئة الاقتصادية والإجتماعية للبلد بالإضافة إلى عوامل داخلية مرتبطة بتنظيم هذه العلاقة وبنموذج بنك التأمين الذي تم تبنيه، أهمها:

- التشريعات والتنظيمات المساعدة أو المعيقة لمثل هذا التوجه؛
- الامتيازات الضريبية الممنوحة في حالة تبني هذا التوجه نحو بنك التأمين[30]؛
- مكانة البنك أو شركة التأمين في السوق والصورة المكونة عليهما؛
- توجهات المستهلك وسلوكه؛
- كثافة الشبكة البنكية وانتشارها بشكل متناسب وما يتطلّبه العملاء؛
- يعتبر التكوين عامل مهم لنجاح صيرفة التأمين بهدف تقديم خدمات تلبي تطلعات العملاء، بحيث يفرض القانون في الجزائر ضرورة تكوين لمدة **96** ساعة فيما يخص توزيع منتجات التأمين عبر البنوك[31]؛
- البساطة والشفافية التي يمكن أن تميز المنتجات التأمينية؛

تعدّد قنوات التوزيع بين البيع المباشر والوكلاء وسماسرة التأمين بالإضافة إلى دخول البنوك في هذا التوجه الجديد ساهم في تسهيل ودعم تسويق خدمات التأمين خصوصا تلك المرتبطة بتأمينات الاحتياط، حيث تظهر الإحصائيات في المجال دور البنوك كأكبر قناة توزيع في العالم حسب ما يوضّحه الشكل الموالي:

الشكل **1.** قنوات توزيع منتجات تأمينات الاحتياط لبعض الدول في العالم.

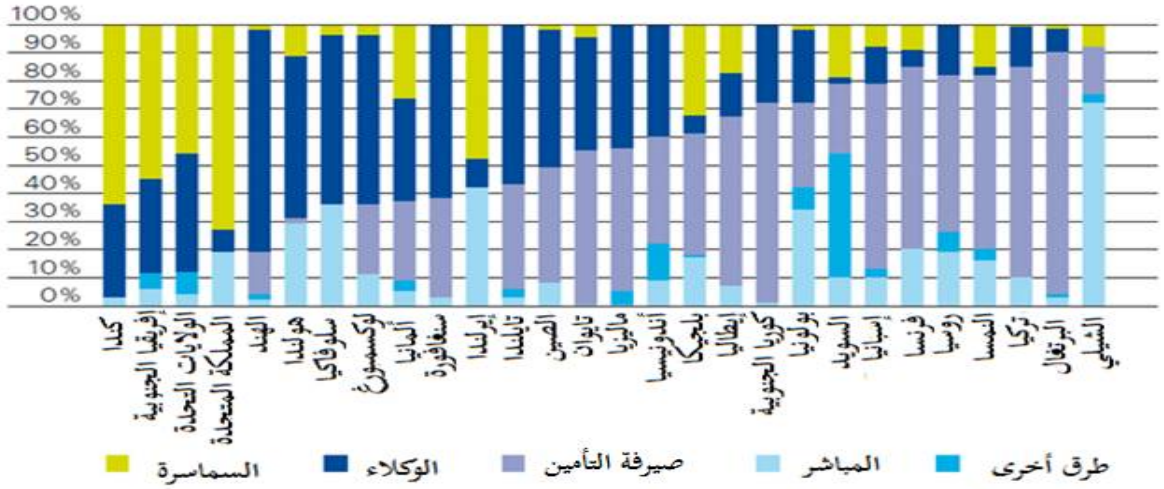

Source : sigma, ***Assurance Prévoyance : une approche centrée sur le consommateur***, SwissRe, N° 06/2013, p 25.

4. الشبكات الإلكترونية لتوزيع الخدمات التأمينية

مع تطوّر تقنيات تكنولوجيا الاتصال، أصبحت تستخدم الوسائط والشبكات الالكترونية في توزيع منتجات التأمين، دون تحمل عناء التوجه لشركة التأمين أو البحث عن وسطاء لاكتتاب عقد التأمين، ونفس الشيء بالنسبة لعملية التعويض والخبرة في حالة تحقّق الخطر المؤمن عليه.

فظهور شبكة الأنترنيت والتطوّر الهائل الذي صاحبها في مجال التجارة الالكترونية أدى إلى استحداث وسيلة توزيع حديثة تعتمد على التوزيع الالكتروني **(e-distribution)** للخدمة التأمينية.

يعّرف التوزيع الالكتروني للخدمات التأمينية بأنه كل الأنشطة الالكترونية التي تستعمل لإشباع رغبات وحاجات العملاء، أو هو تداول خدمات التأمين عن طريق الانترنيت، وتشمل بيع وثائق التأمين وتحصيل الأقساط واستقبال طلبات التعويض ومعالجة الشكاوى[32].

كل هذه العمليات تتم بالتزامن مع:

- انتشار وتعميم استخدام البيانات الالكترونية بين المصالح؛
- أرضية تشريعية وقانونية مواكبة لتنظيم العمل وتحديد حقوق والتزامات طرفي التعاقد في جميع الحالات؛
- آليات تقنية تضمن سلامة وأمن المعلومات، وكذا آليات تضمن انتقال الأموال بين طرفي التعاقد؛
- التنسيق الالكتروني بين مختلف المصالح ذات العلاقة مع طرفي التعاقد؛
- الخبرة والتكوين لممتهني القطاع للتعامل بالتوزيع الالكتروني للخدمة التأمينية؛

وينطوي توزيع الخدمات التأمينية الكترونيا مجموعة من الصعوبات والمخاطر يمكن إيجازها في النقاط التالية[33]:

- صعوبة التنبؤ بتكاليف التوزيع الالكتروني للخدمة التأمينية؛
- شبكة الانترنيت أصبحت أكثر تطورا وشمولية وهذا ما يسهل عملية القرصنة واختراق الأنظمة؛
- لا يصل التوزيع الالكتروني إلى جميع العملاء؛
- صعوبة تبرير تكلفة الجهود المرتبطة بتوزيع التأمين بواسطة الانترنيت؛
- إمكانية ارتكاب الأخطاء على شبكة الانترنيت من جانب كل أطراف العملية التأمينية.

ثانيا. دراسة لواقع توزيع الخدمات التأمينية في الجزائر

يحتل قطاع التأمين في الجزائر المركز **69** عالميا من حيث مجموع الأقساط المحصّلة لسنة **2015** بمجموع أقساط تجاوز **1.2** مليار دولار، بحصة **0.03%** من الإنتاج العالمي للتأمين، تشكل فيها تأمينات الأضرار حصة **93%** والمتبقي **7%** لتأمينات الحياة، بمعدل كثافة تأمينية[34] **31.8** دولار للفرد الواحد (**2.5** دولار للفرد بالنسبة لتأمينات الحياة و**29.3** دولار للفرد بالنسبة لتأمينات الأضرار)، إضافة إلى معدل اختراق[35] **0.82%** من الناتج الداخلي الخام (**0.07** من بالنسبة لتأمينات الحياة، وبنسبة **0.76** لتأمينات الأضرار)[36].

وقد أدى تحريرسوق التأمين في الجزائر سنة **1995** بمقتضى الأمر **07/95** [37]إلى ظهور قنوات خاصة لإنتاجوتوزيع منتجات التأمين عبر الشبابيك المباشرة لشركات التأمين أو الوكلاء العامين و سماسرة التأمين الأمر الذي أدّى إلى إحداثديناميكية تجارية تميزت بتعدّد عروض التأمين.

ومواصلة للإصلاحات التي تبنتها الجزائر منذ ذلك الوقت قامت بمراجعة الأمر **07/95** بإصدارقانون جديد رقم **04/06** والذي كان يهدف إلى تحفيز أكثر لنشاط التأمين من خلال تنويع أساليب توزيع المنتج التأميني وبالأخص توزيع المنتجات عن طريق البنوك وظهور نموذج بنك التأمين مع تعزيز الأمن المالي للشركات وتعزيز نظام الرقابة والإشراف عليها.

1. شركات التأمين العاملة في الجزائر

تتكّونسوق التأمين في الجزائر من **24** شركة تأمين،منها **09** شركات عمومية، **08** شركات خاصة، **04**شركات مختلطة و**03** تعاونيات بوكالاتها المتواجدة والمنتشرة عبر التراب الوطني سنة **2015**[38]، وهي تشمل:

- شركات متخصصة في مجال التأمين على الأضرار:أربعة شركات تأمين عمومية: الشركة الوطنية للتأمين، الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين، الشركة الجزائرية للتأمينات، شركة التأمين على المحروقات، إضافة إلى سبعة شركات تأمين خاصة؛

- تعاونيتان: تعاضدية التأمين الجزائرية لعمال التربية والثقافة والصندوق الوطني للتعاون الفلاحي؛

- ثلاث شركات متخصصة: الشركة المركزية لإعادة التأمين، الشركة الجزائرية لضمان الصادرات فيما يتعلّق بالتأمين على قروض التصدير، وشركة ضمان القروض العقارية.

- شركات متخصصة في مجال التأمين على الأشخاص: وتشمل كارديف الجزائر و هي شركة تابعة لبنك "بي أن بي - باريبا"، شركة التأمين "أمانة لتأمينات الحياة التي أنشأتها الشركة الوطنية للتأمين بالشراكة مع المجمع الفرنسي "تعاونية تأمين التجار و الصناعيين في فرنسا و "بنك التنمية المحلية" و "بنك الفلاحة و التنمية الريفية"، شركة "تأمين لايف الجزائر" التي أنشأتها الشركة الجزائرية للتأمينات بالشراكة مع بنك الجزائر الخارجي والصندوق الوطني للاستثمار، شركة " كرامة لتأمينات الحياة " التي رأسمالها بالكامل ملك للشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين، شركة "مصير الحياة للتأمين على الحياة التي رأسمالها بالكامل ملك "للشركة الدولية للتأمين و إعادة التأمين"، شركة أكسا الجزائر للتأمين على الحياة التي أنشأت بالشراكة مع المجمع الفرنسي أكسا وبنك الجزائر الخارجي والصندوق الوطني للاستثمار، شركة "التعاضدي" و هي شركة تابعة للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، شركة " أغليك لتأمينات الحياة" التي أنشأت بموجب شراكة جزائرية كويتية (شركة التامين على المحروقات والبنك الوطني الجزائري بالشراكة مع الجانب الكويتي الخليج لتأمينات الحياة).

هذا العدد المتزايد من شركات التأمين بمختلف تخصصاتها ساعده شبكة توزيع متنوعة تتكون من 1133 وكالة مباشرة،1097 وكيل عام و31 وسيط للتأمين معتمدين و موزعين عبر كافة التراب الوطني، بالإضافة إلى مجموع الوكالات البنكية العاملة في إطار بنك التأمين.

2. إنتاج شركات التأمين الجزائرية خلال الفترة 2008 – 2015.

تسيطر الشركات العمومية للتأمين على أكثر من 60 % من حجم الأقساط المصدرة في الجزائر سنة 2015، وتتوزّع باقي الحصة على الشركات الخاصة والمختلطة والتعاونيات. لكن دخول فاعلين جدد في السوق نتيجة انفتاح سوق التأمين سيؤدى إلى تقوية المنافسة خصوصا في مجال التوزيع، حيث يظهر الجدول الموالي تزايد حصة وسطاء التأمين من إجمالي حجم الإنتاج الكلي.

الجدول 2. الإنتاج الكلي وحصة وسطاء التأمين منها

الوحدة: مليون دج

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الإنتاج الكلي	67884	77339	81713	86675	99630	113995	125505	127900
حصة الوسطاء	15467	20442	21982	24039	28388	31736	35934	37606
نسبة إنتاج الوسطاء من الإنتاج الكلي	%22.8	%26.4	26.9%	%27.7	28.5%	%27.8	%28.6	%29

المصدر: بالاعتماد على تقارير مديرية التأمينات، وزارة المالية الجزائرية للسنوات المعنية.

الشكل 2. التمثيل البياني لإنتاج شركات التأمين الجزائرية وحصة الوسطاء منه خلال الفترة **2008-2015**

الوحدة: مليون دينار

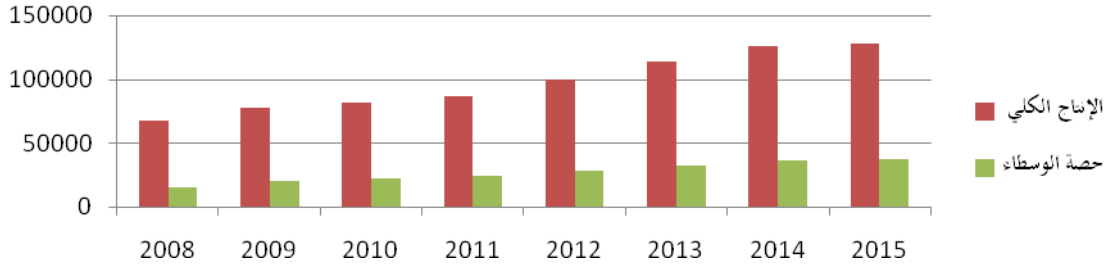

المصدر: بالاعتماد على تقارير مديرية التأمينات، وزارة المالية الجزائرية للسنوات المعنية.

من خلال الجدول والشكل السابقين، نلاحظ تطّور أقساط التأمين المحصلة، بحيث ارتفعت من **67884** مليون دينار سنة **2008** إلى **127900** مليون دينار سنة **2015**، بالمقابل كانت حصة وسطاء التأمين الذين يمثلون الوكيل العام للتأمين وسماسرة التأمين وقنوات التوزيع من خلال الشبكة البنكية تتراوح بين **22%** و**29%**خلال نفس الفترة.

3. حصيلة الإنتاج مقسمة حسب شركات التأمين الجزائرية

يمثل الجدول المواليإنتاج شركات التأمين الجزائرية لسنة **2015**عن طريق مختلف قنواتها التوزيعية (التوزيع المباشر عن طريق وكالاتها المباشرة، إضافة إلى التوزيع بواسطة وسطاء التأمين الذي يتضمن الوكيل العام، السماسرة وبنك التأمين).

بحيث يمثل عدد الوكلاء العامون عدد الاعتمادات أو التوكيلات التي قدمتها مختلف شركات التأمين للأشخاص الطبيعيين الذين يمارسون مهنتهم لصالح شركة التأمين. ويمثل الإنتاج مجموع إنتاج وسطاء التأمين لسنة **2015**. وتمثل الحصة لسنة **2015** أو لسنة **2014** نسبة إنتاج وسطاء التأمين بالمقارنة مع الإنتاج الكلي لشركة التأمين فقط، خلال سنة **2015** أو خلال سنة **2014**.

الجدول 3.إنتاج شركات التأمين مبوبة حسب الإنتاج المباشر للشركات وحسب نشاط وسطاء التأمين لسنة **2015**.

الوحدة: مليون دج.

	إنتاجالشركة	نشاط الوسطاء			الحصةلسنة
		عدد الوكلاء العامون	الإنتاج	الحصة لسنة 2015	2014
الشركة الوطنية للتامين	27413	219	9558	35%	34%
الشركة الجزائرية للتامين وإعادة التامين	16 638	55	3466	21%	23%
الشركة الجزائرية للتامين الشامل	21160	61	2 072	10%	10%
الشركة الجزائرية للتامين على المحروقات	9946	3	1 457	15%	11%
شركة غام للتأمينات	3203	62	1 375	43%	35%
شركة سلامة للتأمينات	4 707	138	3 562	76%	81%
تريست للتأمينات	2152	38	1059	49%	34%
أليانس للتأمينات	4 432	119	2899	65%	62%
الشركة الدولية للتامين وإعادة التامين	9079	178	8284	91%	89%
شركة2a	3594	45	1442	40%	39%
شركة أكسا لتأمينات الأضرار	2496	6	172	7%	1%
تعاضدية عمال التربية والثقافة	553	0	0	0%	0%

الصندوق الوطني للتامين الفلاحي	12452	0	0	0%	0%
شركة مصير لتأمينات الحياة	1358	96	1020	75%	70%
شركة تالا لتأمينات الحياة	2131	29	293	14%	23%
شركة أمانة لتأمينات الحياة	1479	32	909	61%	51%
شركة كرامة لتأمينات الحياة	1784	3	21	1%	2%
شركة كارديف لتأمينات الحياة	1565	0	0	0%	0%
شركة أكسا لتأمينات الحياة	1 290	6	17	1%	1%
التعاضديات	467	0	0	0%	0%
أغليك لتأمينات الحياة	1	0	0	0%	%0
المجموع الكلي	127900	1090	37606	29%	29%

المصدر: بالاعتماد على تقرير مديرية التأمينات، وزارة المالية الجزائرية لسنة **2015.**

ظهور 0 في الجدول دلالة على عدم اعتماد وسطاء تأمين لشركة التأمين، وبالتالي الإنتاج والنسبة المئوية تكون 0 %.

والجدول يبين أن عدد الوكلاء العامون الناشطين في الجزائر وصل إلى1090 وكيل للسنة المالية 2015، حصة إنتاج الوساطة التأمينية لسنة 2015 كانت 29% بنفس الحصة لسنة 2014، ويمثل أكبر إنتاج لوسطاء التأمين في الجزائر للشركة الوطنية للتأمين بإنتاج يقدر ب9558 مليون دج مجمعة عن طريق 219 وكيل عام للتأمين، تمثل نسبة 33% من الإنتاج الإجمالي للشركة المقدر ب 27413 مليون دج .

يمثل إنتاج الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين 9079 مليون دج، 91% منها مجّمعة عن طريق 178 وسيط للتأمين وهي ثاني أكبر شركة من حيث عدد الوكلاء العامون الناشطون في سوق التأمين الجزائري.

والجدول الموالي يوضح إنتاج سماسرة التأمين حسب فرع التأمين.

الجدول 4. إنتاج وسطاء التأمين حسب فرع التأمين لسنة 2015. الوحدة مليون دج.

	التغير		51	20	41	20	
نسبة التغير%	قيمة التغير	النسبة المئوية%	قيمة الإنتاج	النسبة المئوية%	قيمة الإنتاج	فرع التأمين
%9	128	19%	5781	%91	1451	تأمين السيارات
%9	500	%37	6020	%27	5521	تأمين الممتلكات
% 4718	2	% 0	2	----	0.04	تأمين الأخطار الفلاحية
%-1	-6	%6	497	%7	504	تأمين النقل
% -100	17-	% 0	----	----	17	تأمين القرض
5%	8	2%	181	%2	172	تأمينات الحياة
%8	615	100%	8279	100%	7664	المجموع

المصدر: بالاعتماد على تقرير مديرية التأمينات، وزارة المالية الجزائرية لسنة **2015.**

من خلال الجدول السابق يمكن استنتاج أن معظم إنتاج وسطاء التأمين وبنسبة تفوق 73 % موجه إلى تأمينات الممتلكات، وبنسبة إنتاج 19% موجه لتأمين السيارات، وهذا بسب كون تأمين السيارات هو تأمين إجباري، بحيث يتوجه مالك السيارة مباشرة لشركة التأمين دون البحث عن الوسيط، إضافة إلى أن نسبة العمولة في تأمينات السيارات قليلة نظرا لاحتمالات الخطر الكبيرة وبالتالي يكون توجه الوسطاء البحث عن عقود تأمين الممتلكات ذات احتمالات الخطر القليلة نسبيا ونسب عمولة مرتفعة.

أما الجدول الموالي فيبين إنتاج وعمولات سماسرة التأمين خلال السنة المالية **2015.**

الجدول 5. إنتاج سماسرة التأمين والعمولات المستحقة لهم (**31** سمسار تأمين) لسنة المالية **2015.** الوحدة مليون دينار

النسبة%	عمولة سمسار التامين	نسبة الإنتاج	الأقساط المجمعة	
7%	44	%7	557	الشركة الوطنية للتأمين
%41	68	13%	491 0	الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين
45%	482	%44	6033	الشركة الجزائرية للتأمين الشامل
%2	11	%2	177	الشركة الجزائرية للتأمين على المحروقات
%5	29	%4	318	شركة غام للتأمينات
%1	6	%1	62	شركة سلامة للتأمينات
%1	8	%1	39	تريست للتأمينات
%2	14	%2	116	أليانس للتأمينات
%18	114	%18	1150	الشركة الدولية للتامين وإعادة التامين
%0	1	%0	18	شركة2a
%0	1	%0	11	شركة أكسا لتأمينات الأضرار
%3	22	%7	578	شركة مصير لتأمينات الحياة
1%	6	1%	61	شركة تالا لتأمينات الحياة
%1	7	%1	70	شركة أمانة لتأمينات الحياة
0%	1	0%	8	شركة كرامة لتأمينات الحياة
%0	1	%0	13	شركة أكسا لتأمينات الحياة
100%	635	100%	8279	المجموع الكلي

المصدر: بالاعتماد على تقرير مديرية التأمينات، وزارة المالية الجزائرية لسنة **2015.**

الشكل 3.إنتاج وسطاء التأمين والعمولات المستحقة حسب نوع الشركة (عمومية أو خاصة) سنة **2015**

الوحدة مليون دج

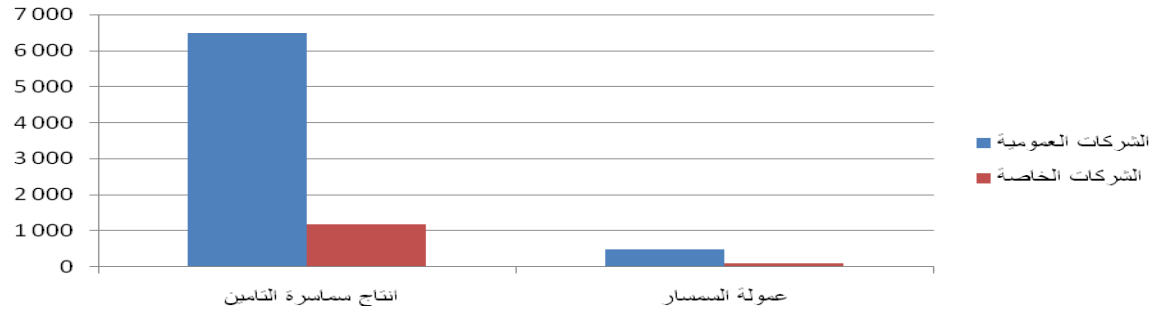

المصدر: بالاعتماد على تقرير مديرية التأمينات، وزارة المالية الجزائرية لسنة **2015.**

بحيث يمكن استنتاج أن إنتاج سماسرة التأمين **5386** مليون دج وهو ما يمثل أكثر من **66%** موجّه بصفة كبيرة إلى شركات التأمين العمومية، المتمثلة في الشركة الجزائرية للتأمين الشامل، الشركة الجزائرية للتأمين على المحروقات، الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين، وبدرجة أقل الشركة الجزائرية للتأمين. وهذا لما تملكه تلك الشركات العمومية من قدرات مالية ويبين سيطرتها على القطاع. أما المتبقي من إنتاج السماسرة فهو خاص بشركات التأمين الخاصة.

عمولة سماسرة التأمين الناشطين في سوق التأمينات بالجزائر وهم **31** سمسار وصلت إلى **635** مليون دج مع كافة الحقوق والرسوم، وهو ما يمثل بالمتوسط حوالي **3** مليون دينار للسمسار الواحد، وهو رقم ضخم جدا كعمولة لسنة مالية واحدة مع العلم أن تعويضات الأضرار تكون من التزامات شركات التأمين.

4. بنك التأمين كأحد قنوات التوزيع الجديدة في الجزائر

حدد المرسوم التنفيذي **07-153** الصادر سنة **2007** مختلف منتجات التأمين التي يمكن تسويقها بواسطة البنوك وباقي المؤسسات المالية الجزائرية [39]، والتي حددت بفروع تأمينات الأشخاص وتأمينات الحياة، تأمين القروض، تأمين أخطار السكن، التأمين الإلزامي لأخطار الكوارث الطبيعية والأخطار الزراعية. كما تضّمن هذا المرسوم:

- إمكانية توزيع المنتجات التأمينية عبر المصارف والمؤسسات المالية وما شابهها وغيرها من شبكات التوزيع؛
- تكون عملية التوزيع للمنتجات التأمينية على أساس اتفاقية أو عدّة اتفاقيات توزيع؛
- تحديد مضمون اتفاقية التوزيع النموذجيةوالتي تتضمن أساسا الوكالات أو مراكز البيع المؤهّلة لاكتتاب عقود التأمين، منتجات التأمين المراد توزيعها، تحديد عمولة التوزيع وكيفية دفعها، المقاطعة الإقليمية المرخّص للوكيل بالعملضمنها،الجهات القضائية المختصة في الحكم في حالة نزاع، آجال تحويل الأقساط للمؤمِّن والتسيير وضبط الحوادث؛
- اعتبار الهيئات المودِعة لمنتجات التأمين وكلاء لشركات التأمين؛
- تنظيم شركات التأمين لتربص تكويني خاص بموظفي وكلاء التأمين المتمثل في **96** ساعة تكوين فعليةحول العمليات التأمينية؛
- يخضع نشاط توزيع منتجات التأمين عن طريق البنوك والمؤسسات المالية وغيرها من شبكات التوزيع إلى مراقبة لجنة الإشراف على التأمينات.

وبالمقابل تستفيد البنوك والمؤسسات المالية في إطار توزيع الخدمات التأمينية من مكافأة تدفع في شكل عمولة توزيع تحسب بنسبة مئوية على أساس القسط المحصّل الصافي من الحقوق والرسوم محدّدة وفقا للجدول التالي:

الجدول 5. العمولة المستحقة لموزع الخدمة (البنك أو المؤسسة المالية)

فرع التأمين	العمولة المستحقة لموزع الخدمة (البنك أو المؤسسة المالية)
تأمينات الحياة فرع الرسملة	**40%**من القسط الأول لفرع الرسملة، و**10%**من الأقساط السنوية الموالية.
تأمينات الأشخاص	عمولة بنسبة **15%** لتأمينات الأشخاص.
تأمين القرض	عمولة بنسبة **10%**عن فرع تأمين القرض.
تامين أخطار السكن	تأمين أخطار السكن عمولة بنسبة **32%.**
التأمين الإلزامي لأخطار الكوارث الطبيعية	عمولة بنسبة **5%.**
التأمين الزراعي.	عمولة بنسبة **10%.**

المصدر: بالاعتماد على المرسوم التنفيذي رقم 153/07 المؤرخ في 22 /05/2007، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 35، الصادر في 23/05/2007.

فالجدول يحدّد مختلف فروع التأمين الممكن توزيعها عن طريق الشبكة البنوك، كما يبين مختلف النسب المئوية من قسط التأمين الخالي من الرسوم والحقوق التي حدّدها المشرع كمكافأة للبنك عن تقديمه للخدمة التأمينية. وما يمكن

استخلاصه من الجدول أن نسبة مكافأة فرع تأمين الرسملة وفرع تأمين أخطار السكن، هي نسب مرتفعة مقارنة بباقي فروع التأمين وذلك تشجيعا للبنوك ببذل جهود كبيرة للوصول إلى أكبر قدر ممكن من المؤمن لهم، بالإضافة إلى كون هذه الفروع من التأمين مربحة واحتمال تحقق الأخطار فيها ضئيل.

والجدول الموالي يبيّن إنتاج خدمات بنك التأمين للسنة المالية **2015.**

الجدول 6. إنتاج قناة توزيع الخدمات التأمينية بواسطة المنافذ البنكية لسنة **2015.**

الوحدة مليون دج.

التغير		2014-2015	51	20	41	20	
نسبة التغير%		قيمة التغير	النسبة المئوية	قيمة الإنتاج	النسبة المئوية	قيمة الإنتاج	
%53		169	%22	489	%61	320	الشركة الوطنية للتأمين
%-33		-2	0%	4	0%	6	الشركة الجزائرية للتامين وإعادة التأمين
% 344		17	%1	22	0%	5	شركة أكسا لتأمينات الأضرار
%52		22	%3	46	%2	42	شركة أمانة لتأمينات الحياة
%-31		-77	%7	169	%31	246	شركة كرامة لتأمينات الحياة
%12		156	%66	4871	%68	1331	شركة كارديف لتأمينات الحياة
%051		14	1%	27	%1	13	شركة أكسا لتأمينات الحياة
%51		892	100%	2261	100%	9631	المجموع

المصدر: بالاعتماد على تقرير مديرية التأمينات، وزارة المالية الجزائرية لسنة **2015.**

بحيث يمكن استنتاج أن مجموع إنتاج خدمة بنك التأمين خلال السنة المالية **2015** قارب **2.2** مليار دج، تملك منه شركة كارديف لتأمينات الحياة حصة قاربت **66%** بقيمة إنتاج فاقت **1.5** مليار دج، وهذا كون اتفاقية توزيع خدمة التأمين تجمعها ببنك "بي أن بي – باريبا" المالك الرئيسي للشركة، إضافة إلى أن العمولات التي يستفيد منها البنك من خلال توزيع خدمات تأمينات الحياة تقترب من **40 %** من القسط الصافي من الرسوم والحقوق، وذلك ما يمكن اعتباره محفّز لقبول اتفاقيات توزيع مع شركات تأمين الحياة وبالتالي الاستفادة من العمولات.

من الأسباب التي ستساعد في تطّور التوزيع عن طريق الشبابيك البنكية في الجزائر نذكر:

- كثافة الشبكة البنكية مقارنة بشبكة شركات التأمين؛
- الصورة الجيدة التي تكونت عن البنوك مقارنة بشركات التأمين؛
- توضيح الإطار القانوني والتنظيمي لدخول البنوك في توزيع المنتجات التأمينية؛
- استغلال التحفيزات الضريبية الممنوحة خصوصا ما تعلق منها بتأمينات الحياة، بحيث يمكن أن يستفيد الأشخاص الذين يكتتبون عقد تأمين الأشخاص لمدة أدناها **8** سنواتمن تخفيض الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG)، يقدر بـ **25%** من قيمة القسط الصافي المدفوع سنويا في حدود **20000** دج[40].

خاتمة (النتائج والتوصيات):

بالرغم من الإصلاحات الكبيرة التي شهدها قطاع التأمين في الجزائر منذ **1995** كمرحلة أولى ثم **2006** كمرحلة ثانية التي كان الهدف منهاتفعيل دور قطاع التأمين أكثر ليلعب دوره في التنمية الاقتصادية للبلاد وتوسيع نشاط السوق على فاعلين جدد أجانب ومحليين بالإضافة إلى تنويع أساليب توزيع المنتجات التأمينية، إلا أنه لايزال لم يصل بعد إلى الهدف المنشود.

أهم النتائج التي توصلنا إليها:

- تتمثل القنوات التوزيعية للخدمة التأمينية في سوق التأمين الجزائري في الوكالة المباشرة، إضافة إلى وسطاء تأمين محددين في الوكيل العام وسمسار التأمين، بالإضافة إلى بنك التأمين؛

- تدفع عمولات ضخمة لوسطاء التأمينكونها تحسب فقط بالاعتماد على نسبة مئوية من القسط الصافي؛

- لا تزال نتائج وسطاء التأمين في جمع الأقساط ضعيفة مقارنة بشبكة التوزيع المباشرة؛

- يعتبر نظام المكافآت لوسطاء التأمين المعتمد في الجزائر ضعيف ولا يعكس فعلا كل العناصر المشجعة على العمل؛

- لا يسمح التشريع الجزائري بالتوزيع الالكتروني للخدمة التأمينية بالرغم من كل التطور في المجال؛

- تبقى المنتجات المسموح بتوزيعها عن طريق الشبابيك البنكية محدودة رغم إمكانيات هذا النوع من التوزيع في الجزائر؛

على ضوء ما سبق وبهدف تعزيز وتفعيل أكثر دور قنوات التوزيع للمساعدة في تطوير قطاع التأمين في الجزائر، نقترح التوصيات التالية:

- فتح المجال أكثر لقنوات توزيعية أخرى يمكن أن تساعد في تطوير قطاع التأمين بحيث يمكن استغلال التطورات الحاصلة في تكنولوجيات الإعلام والاتصال وبذلك إدراج التوزيع الالكتروني للخدمات التأمينية كقناة توزيعية مهمة؛

- ضرورة توسيع قائمة المنتجات التأمينية القابلة للتوزيع بواسطة خدمة بنك التأمين من خلال تعديل المرسوم التنفيذي رقم 07-153 المؤرخ في 22 مايو 2007؛

- ضرورة تعديل المرسوم التنفيذي رقم 95-340 المؤرخ في 30 أكتوبر 1995، الذي يحدّد شروط منح وسطاء التأمين، الاعتماد والأهلية المهنية وسحبه منهم ومكافأتهم ومراقبتهم، وخاصة المادة 22 منه والتي تحدد مكافأة سمسار التأمين، وذلك بإدراج معايير أكثر موضوعية لتحديد أتعابه؛

- البحث في كيفية تفعيل دور بنك التأمين كقناة توزيعية فعالة من خلال التركيز على تكوين المعنيين وتحفيزهم وتوسيع قائمة المنتجات المسموح بتسويقها، بالإضافة إلى فتح المجال للبنوك نحو التوجه إلى نماذج أكثر تطورا تسمح بتوزيع خدمات مالية متكاملة وليس الاكتفاء فقط بتوزيع ببعض المنتجات التأمينية؛

- تفعيل دور الرقابة على القنوات التوزيعية لتجنب بعض العمليات المشبوهة التي يمكن أن تمس بمصداقية الفاعلين في قطاع التأمين.

الهوامش و الاحالات:

[1]Marc VANDERCAMMEN et autres, la distribution, 2e édition, de BOECK Edition, Belgique, 2007, p2.

[2]أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، إدارة الخطر والتامين، دار حامد للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، **2007**، ص **214.**

[3]**Julien molard, dictionnaire de l'assurance, 3e édition, Edition SEFI, France, 2014, p65.**

[4]الأمر **95-07** المؤرخ في **25** يناير **1995**، والمعدّل والمتّمم بالقانون **06-04** المؤرخ في **30** فبراير **2006**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد **13**، **1995.**

[5]العمولة **(la commission)** هي نسبة من القسط المحصل الخالي من الحقوق والرسوم المحّصل عليها من قبل وسطاء التأمين، تكون مكافأة لهم على استقطاب وجذب وثيقة التأمين.

[6]أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، إدارة الخطر والتأمين، دار حامد للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، **2007**، ص **215.**

[7]Laurence MARTIN, **actualité et devenir du courtier d'assurance en France**, presses universitaires d'aix-Marseille, France, 1991, p16.

[8]المرسوم التنفيذي رقم **95-340** المؤرخ في **30** أكتوبر **1995**، الذي يحدّد شروط منح وسطاء التأمين، الاعتماد والأهلية المهنية وسحبه منهم ومكافأتهم ومراقبتهم، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد **65**، **1995.**

[9]Robert Leblanc, **le courtage d'assurance**, revue d'économies financière N 80, 2005, p 180.

[10]http://www.ibac.ca/Why-Use-A-Broker/The-Broker-Advantage.aspx, consulté le 15/03/2017.

[11]Julien MOLARD, **dictionnaire de l'assurance**, 3e édition, Edition SEFI, France, 2014, p65.

[12]Alain borderie et autres, **la bancassurance**, revue banque edition, France, 2004, p47.

[13]Bernard de gryse, **la bancassurance en mouvement**, édition larcier, Belgique, 2005, p2.

14Jean pierre Daniel, **les enjeux de la bancassurance**, 2eme édition, édition de Verneuil, paris,France**,1995, p109.**

2015Yiannis Violaris , Bancassurance in Practice, Munich Ré groupe, Germany, 2001, p

16Serap O.Gonulal, Nick Goulder & Rodney Lester, **Bancassurance A Valuable Tool for Developing Insurance in Emerging Markets**, policy Research Working Paper, N°6196, The World Bank Working Papers, Washington , september2012, p 8**.**

[17]حساني حسين، التحالفات الاستراتيجية بين البنوك ومؤسسات التأمين الجزائرية، أي نموذج للشراكة؟ وما دورها في تحسين الأداء؟، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد**3**، الشلف، **2010**، ص **7.**

[18]حسين حساني، المرجع السابق ، **2010**، ص**8.**

[19]عبد اللطيف عبود، صيرفة التأمين بين التطاول والتكامل، مجلة التأمين والتنمية، العدد **30**، دمشق، سوريا، مارس **2005**، ص **6.**

[20]أسامة عزمي سلام و شقيري نوري موسى، مرجع سبق ذكره، ص **76.**

[21] Yiannis Violaris, **op.cit**,p 6.

[22] Cesare Ravara, **la Bancassurance un Concept Promoteur sans être nouveau**, Economic Briefings, n°12, édition crédit Suisse, Research Munich, 1999, p3.

[23]Cesare Ravara, Ibid, p 08.

[24] Mark Teunissen, **Bancassurance: Tapping into the Banking Strength**, the Geneva paperson Risk & Insurance – issues and practice, volume 33, issue N°3, United Kingdom, 1 July 2008, p 409.

[25] مرقاش سميرة، التحالف الاستراتيجي كأداة لتحسين وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية في ظل تحديات العولمة دراسة حالة شركات التأمين، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير تخصص إدارة أعمال، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، **2016**، ص **76.**

[26] ERNEST& YOUNG, **Bancassurance: A winning formula**, Insurance Agenda, Australia, September 2010, p3.

[27] Emilia CLIPICI, Catalina BOLOVAN, **Bancassurance- main insurance distribution and sale Channel in Europe**, Scientific Bulletin-Economic Sciences, volume 11, Special Issue, Faculty of economic Sciences, University of Pitesti, Romania, 2012, p 56.

[28] P.Trainar**,la bancassurance : généralisation ou déclin du modèle ?** Revue d'économie financière, N°92 les nouvelles frontières de la finance, France, juin 2008, p 54.

[29] ERNEST& YOUNG, **Bancassurance: A winning formula,** Ibid, pp 4.5.

[30]Sigma, **La bancassurance : tendances émergentes, Opportunités et défis**, Swiss Re, Compagnie Suisse de Réassurance, Economic Research & Consulting, Suisse, 05/2007, p 7.

[31] المادة 6 من المرسوم التنفيذي رقم 07/ 153 بتاريخ 22 ماي 2007 و التي تحدد طرق توزيع المنتجات التأمينية عبر البنوك ،المؤسسات المالية و شبه الماليةوشبكات التوزيع الأخرى ، الجريدة الرسمية الجزائرية ،العدد 35، الصادر في 23 /2007/05، ص 18.

[32]شريف محمد غنام، التوزيع الالكتروني للسلع والخدمات، دار الجامعة الجديدة، مصر 2012، ص8.

[33]محمد الصيرفي، التسويق الالكتروني، دار الفكر الجامعي، مصر 2008، ص ص 48 – 50.

[34]معدل الكثافة التأمينية (Densité d'assurance) يقاس بنصيب الفرد من مجموع أقساط التأمين المحصلة.

[35]معدّل الاختراق (Pénétration de l'assurance) يقاس بنسبة مجموع أقساط التأمين المحصّلة إلى الناتج الداخلي الخام.

[36]Swiss Re sigma N° 3/2016, **l'assurance dans le monde en 2015**, pp43-**53.**

[37]**الأمر رقم 07/95 المؤرخ في 1995/01/25 المتعلق بالتأمينات، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 13، الصادر في 1995/03/08.**

[38] تقرير مديرية التأمينات، وزارة المالية الجزائرية لسنة 2015.

[39]المرسوم التنفيذي رقم 07-153 المؤرخ في 22 مايو 2007، الذي يهدف لتحديد المنتجات التأمينية الممكن توزيعها بواسطة البنوك والمؤسسات المالية وما شابهها وكذا النسب القصوى لعمولة التوزيع، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 59، 2007.

[40] المادة رقم 72، الأمر 95/ 27 المؤرّخ في 1995/12/30، المتضمن قانون المالية 1996، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 82، الصادر في 1995/12/31، بالإضافة إلى المادة رقم 04، من الأمر 04/06 المؤرّخ في 2006/07/15، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2006، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد47، الصادر في 2006/07/19.

قراءة في علاقة المناطق الصناعية بالتكوين المهني في الجزائر

د .أمال شوتري
جامعة برج بوعريريج
Talbihadj56@gmail.com

د نجوى عبد الصمد
جامعة باتنة
nadjoua513@yahoo.com

Received: Avril 2018 *Accepted: Mai 2018* *Published: Juin 2018*

Abstract:

This paper aims to highlight two important points as follows:

- The indicators related to industrial zones, and vocational training and education in Algeria.
- The most important problems posed by the relationship (industry - vocational training), and what is expected of this relationship in achieving Algerian economic takeoff in light of the challenges posed by the logic of market.

Key Words: Industrial zones; Vocational Training & Education; Competitive Poles; Poles of Excellence.

ملخص:

سنحاول في هذه الورقة تسليط الضوء على بعض المؤشرات المرتبطة بالمناطق الصناعية، والتكوين المهني، وأهم الإشكالات التي تطرحها العلاقة(المناطق الصناعة ـ تكوين مهني)، وما هو المنتظر والمأمول من هذه العلاقة في تحقيق الإقلاع الاقتصادي في ظل التحديات التي يطرحها منطق السوق.

كلمات مفتاحية: المناطق الصناعية؛ التكوين والتعليم المهنيين؛ الأقطاب التنافسية؛ أقطاب التميز.

مقدمة:

لم يهتم الإستدمار الفرنسي بتصنيع الجزائر في عهده، فالصناعات التي كانت موجودة كانت عبارة عن صناعات موجهة لسد الاحتياجات الاستهلاكية للمقيمين الأوروبيين، مثل بعض الصناعات المعدنية والميكانيكية والكهربائية محدودة الأثر والمفعول، فضلاً عن أن الصناعاتوعلى قلتها لم تكن موزعة توزيعاً إقليمياً متوازناً. فلقد تركزت بصورة أساسية في منطقة العاصمة، ثم منطقة البليدة، وخارج هاتين المنطقتين لا تعثر بالكاد على مؤسسات صناعية فيما عدا منطقتي عنابة ووهران، وكانت العاصمة لوحدها تستحوذ على نسبة 64 % من السكان العاملين في الصناعة[1].

ولم تكن الخيارات الصناعية الجزائرية التي أتت فيما بعد خيارات خالصة، وإنما كانت تحت تأثيرات القوى الخارجية بأبعادها المتعددة والمختلفةفلقد حاصر الفكر العالمي الذي كان سائداً آنذاك الجزائر فكرياً وفلسفياً ونظرياً منذ الاستقلال، لاسيما الفكر الفرنسي الذي مارس عليها ضغطاً شديداً لتوجيه التنمية فيها، مستغلاً في ذلك أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية الصعبة. وهو حصار كان الهدف منه توجيه التنمية بما يخدم البلد المستدمر السابق وضمان مصالحه واستمرار وجوده. وغذت ذلك الصعوبات التي واجهتها الجزائر للتخلص من التركة الاستدمارية.فضلاً عن ضعف البنى التحتية الذي مارس هوالآخر تأثيراً قوياً على التوطين الصناعي رغم الإرادة السياسية القوية في إعادة التوازن للمجتمع عمرانياً، جغرافياً واقتصادياً.

ومع ذلك استطاعت الجزائر أن تكون فيما بعد نسيجاًصناعياً ملحوظا خاصة في فترة السبعينيات، يعد من أهم الاستثمارات الوطنية في مجال اكتساب المعرفة التكنولوجية النظرية والتطبيقية، والخبرة في ميادين التسيير والتخطيط وإعداد الإطارات البشرية.

ولم تلتقط الجزائر أنفاسها من حصار الفكر العالمي القديم لتجد نفسها محاصرة بفكر عالمي جديد أكثر شراسة "العولمة"، لاسيما بعد تبنيها لبعض من أوجهه "سياسة الانفتاح الاقتصادي غير المبرمج"؛ إذ بدأت الجزائر بإعادة النظر في سياساتها الصناعية السابقة بكل أوجهها(التوطين الصناعي الحضري، سياسة الأقطاب الصناعية، المناطق الصناعية وسياسة الانتشار الجغرافي للصناعة)؛ واضعة على سلم أولوياتها التوفيق بين الأفضلية الاقتصادية للمنشآت والأفضلية الاجتماعية للمجتمع، وهو التحدي الكبير الذي لن يتحقق إلا بالتوازنات الإقليمية والجهوية.

ومن أبرز الميزات التنافسية التي تمتلكها الجزائر الآن هي مخزونها البشري الذي يجب استثماره لتشجيع علاقة (تكوين- صناعة). فالصناعة الجزائرية تعاني من نقص فادح في العرض من الكفاءات المهنية والمؤهلات العامة والمتخصصة، حيث بلغ مستوى التأطير5 بالمائة في الصناعة و2 بالمائة في الإدارة، 30 بالمائة من الأجراء الحاملين لمستوى جامعي بدون مؤهلات، 40 بالمائة من الأجراء حسب الديوان الوطني للإحصاء يشغلون مناصب لا تتماشى وتكوينهم الأساسي؛ إذ تقدر الاحتياجات من التكوين في الإدارة العليا والوسيطة بـ 1.8 مليون في الجزائر.فضلاً عن ضعف المؤشرات المباشرة لتشجيع التكوين مثل الميزات الضريبية، تشجيع الاستثمار في التكوين، دعم مؤسسات التكوين وتكوين المتكونين وغيرها.

إشكالية البحث:

يعد التكوين المهني بأنماطه المختلفة انطلاقاً من كونه عملية اكتساب مهارة، وإتقانها، وتطبيقها، من الخيارات الإستراتيجية التي تعتمد عليها الجزائر، في تطوير الصناعة بشكل عام والمناطق الصناعية بشكل خاص، من خلال محاولة التجسيد الفعلي للعلاقة (مناطق صناعية ـ تكوين مهني) التي بقدر ما مازالت تطرح إشكالات عديدة، ينتظر منها تقديم دفعة قوية للصناعة الجزائرية.

وعليه؛ سنحاول في هذه الورقة طرح البعض من التساؤلات ذات العلاقة، أبرزها: ما هي أهم الإشكالات التي تطرحها العلاقة (مناطق صناعية ــ تكوين مهني)؟ وما هو المنتظر والمأمول من هذه العلاقة في تحقيق الإقلاع الاقتصادي في ظل التحديات التي يطرحها منطق السوق؟

فرضية البحث: ننطلق في هذا البحث من فرضية أساسية مصاغة كالآتي:

ضعف العلاقة (مناطق صناعية ـ تكوين مهني) في الاقتصاد الجزائري، على الرغم من الإمكانات المتاحة.

أهداف البحث: يهدف البحث إلى:

- تسليط الضوء على أهم الإشكالات التي تطرحها العلاقة (مناطق صناعية ــ تكوين مهني) في الجزائر، من خلال تحديد أهم التحديات التي تواجهها الصناعة والتكوين المهني.

- إبراز المنتظر من كل من الصناعة والتكوين المهني في تحقيق التوطين الصناعي المطلوب في الجزائر من خلال بعض المؤشرات الدالة.

أولاً: العلاقة (مناطق صناعية ـ تكوين مهني) في الجزائر: الإشكالات المطروحة

تطرح العلاقة (مناطق صناعية ـ تكوين) في الجزائر الكثير من الإشكالات، منها ما هو مرتبط بالصناعة، ومنها ما هو مرتبط بالتكوين المهني (Formation Professionnelle)، ومنها ما هو مرتبط بطبيعة العلاقة بينهما سنحاول استعراض البعض منها.

1 . اشكالية التوطن الصناعي والتوطين الصناعي:

يعد التصنيع عملية اقتصادية، واجتماعية، وتقانية متكاملة يخطط لها على المستويات القومية والإقليمية والمحلية، لتحقيق تنمية شاملة بمختلف أبعادها. وذلك من خلال الاختيارات الموفقة بين الأنماط الصناعية المختلفة؛ نمط الصناعات الصغيرة مقابل نمط الصناعات الكبيرة، نمط الصناعات الخفيفة مقابل نمط الصناعات الثقيلة، نمط الصناعات كثيفة العمل مقابل نمط الصناعات كثيفة رأس المال، ونمط الصناعات المعوضة للاستيراد مقابل نمط الصناعات الموجهة للتصدير.

وتتجسد أهداف التصنيع من خلال التوطين الصناعي والتوطن الصناعي؛ ويعني التوطين الصناعي اختيار المواقع والبيئة المناسبة اقتصيلدً، واجتماعياً ، وجغرافياً وحتى سياسياً لإقامة المشروعات الصناعية وتوزيعها مكانياً. فهو عملية إرادية تخضع لتوجيه مباشر ويتم وفق خطة صناعية شاملة تسعى إلى تحقيق أهداف مضبوطة تندرج ضمن برامج الدول للتصنيع وخطط التنمية للبلاد[2]. خلافاً للتوطن الصناعي الذي ينصرف إلى كونه عملية تلقائية، والتلقائية هنا لا تعني الفوضوية وإنما تعني انه لا يخضع لتوجيه مركزي مباشر. فالتوطين الصناعي يختلف مع التوطن الصناعي في المعنى ويتفق

معه في الأثر، كون المنشأة الصناعية كتنظيم اجتماعي مهما كانت طبيعتها القانونية وطبيعة النظام الاقتصادي والإيديولوجي الذي تعمل في إطاره، فسيكون لها التفاعل نفسه مع بيئتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. لأنها تفرض دائما شروطها ومتطلباتها من أجل تحقيق أهدافها. فقط نشير إلى أن التوطين الصناعي يمكن توقع آثاره ومعرفتها مسبقاً وتكون هذه الآثار من أهداف التوطين الصناعي، بينما في التوطن الصناعي قد تكون له آثار لكنها ليست من أهدافه الرئيسية. على الأقل بالنسبة إلى صاحب المشروع الذي يهمه بالأساس النجاح الاقتصادي لمشروعه[3].

ويخضع التوطين الصناعي من حيث التوجيه إلى نوعين من المعايير؛ معايير مصالح المشروع ويرعاها صاحب المشروع مهما كانت طبيعته شخصاً طبيعياً، معنوياً، دولة، ومعايير مصالح البيئة أو الوسط وترعاها الأجهزة المعنية في الدولة والهيئات المحلية وبعض الجمعيات غير الحكومية.

وتعد المناطق الصناعية من الخصائص المميزة للتوطين الصناعي، انطلاقاً من كونها تمثل ذلك المجال النوعي المجسد في الرقعة الجغرافية المجهزة بالوسائل الضرورية لممارسة النشاط الصناعي، والمستجيبة لاحتياجاته. وتقوم المناطق الصناعية على الكثير من الاعتبارات المكانية منها: الاعتبارات السوقية واعتبارات المواد الخام/المنتجات السلعة المقارنة. اعتبارات الاقتصاد الوطني أو الكلي و اعتبارات التدخل الحكومي. اعتبارات الصناعات الحرة أو غير المقيدة واعتبارات أخرى كالعمالة الماهرة والمدربة، وتراكم الخبرة المحلية، والسلوكيات الفردية، وأسعار الأراضي والمباني، والعوامل الإدارية والسياسية. ولا يمكن للتوطين الصناعي أن يحقق أهدافه إلاّ من خلال الاختيار الأمثل لهذه المناطق.

لم تبحث الجزائر بعد الاستقلال عن التوزيع المكاني الأمثل للمشروعات، بقدر ما كانت تبحث عن تعويض الشعب الجزائري عن سنوات الحرمان التي عاشها، فتبنت في خياراتها الصناعية بعد الاستقلال بعض مفاهيم التوطين الصناعي من خلال نموذج ديستان دوبرنيس للتصنيع الذي استنبطه من نظرية أقطاب النمو لفرانسوا بيرو والتي تم تطبيقها في الكثير من البلدان كوسيلة في التخطيط الإقليمي مثل بريطانيا، وايطاليا، واسكتلندا، والأرجنتين، والبرازيل، وذلك باستغلال الثروات المنجمية التي تحوزها الجزائر، هذا النموذج الذي تبنته الحكومة الجزائرية في مخططاتها الأولى للتنمية(المخطط الرباعي الأول والثاني) بالاعتماد على صناعة الحديد والصلب والصناعات البيتروكيماوية وصناعة الإسمنت وغيرها، على اعتبار أنَّ هذه الصناعات المصنعة ستخلق سلسلة من الصناعات الأخرى، ومن ثم يكون هناك نوع من التكامل بين هذه الصناعات، واستطاعت أن تحقق الجزائر نسيجاً صناعياً مهماً من خلال الكثير من المؤسسات الوطنية.

لكن انتقد هذا الخيار في كثير من جوانبه، أهمها تلك المرتبطة بالمناطق الصناعية التي تتعرض اليوم للكثير من الانتقادات سواء من حيث حجمها، أم من حيث أنواع الصناعات الموجودة بها، ودراسة موقعها وتوزيعه:[4]

- فمن حيث حجمها: لوحظت مبالغة كبيرة في مساحة هذه المناطق الصناعية؛ إذ تتراوح المناطق الصناعية بغرب البلاد ما بين 50 هكتار و2000 هكتار، فضلاً عن تموقعها في أراضي زراعية خصبة، مثل المنطقة الصناعية بسعيدة التي أقيمت فوق أراضي زراعية مروية، ومنطقة أرزيو بطيوة التي حولت إلى منطقة صناعية للبتروكيمياء بعد أن كانت أراضي زراعية وشواطئ بمساحة قدرت بـ 2000 هكتار.

- عدم انسجام الصناعات الموجودة بها مع الطابع المحلي والإقليمي، مثل تضمنها لصناعات كيمائية داخل وسط زراعي بدلاً من اختيار صناعات زراعية، واعتماد مصانعها على نقاط بعيدة لجلب المادة الأولية وتصريف المنتج. زيادة على ذلك عدم الاهتمام بالأخطار والسلبيات التي قد تؤدي إليها كأخطار التلوث.

- دراسة الموقع الصناعي التي عادة ما تتم في مكتب بمعزل عن المقومات الصناعية الأساسية والموارد المحلية والإقليمية مما أنتج أخطاء كبيرة. وهذا بسبب إما الدراسات السطحية والإطارات غير الكفؤة التي تسند إليها هذه الدراسات، أو لأنه يعتمد فيها على الوسائل المكتبية دون الخروج للميدان والقيام بما يعرف بالدراسات المقارنة.

- توزيعها غير المتوازن على مستوى القطر والذي جعلها تخلق مناطق يتكدس فيها السكان ومناطق طاردة للسكان وما لذلك من تبعات خاصة على المستوى الاجتماعي.

ونضيف ضعف شروط الاستثمار في العديد منها كالتهيئة والماء والإنارة العمومية والأمن.

باختصار لم تستطع المناطق الصناعية في الجزائر كفاية توليد نمو ديناميكي للاقتصاد وتقوية العلاقات المتبادلة والترابطية فيما بين مكوناته ضمن محور علاقات المستخدم – المنتج، كما أشار إلى ذلك فرنسوا بيرو (أقطاب النمو). فأنتجت بذلك خللاً اقتصادياً واجتماعياً وجغرافياً كبيراً. وهذا ما يظهره تقييم لجاذبية الأقاليم في الجزائر، حسب الجدول الملحق.

لذلك تسعى الجزائر إلى إعادة قراءة للانتشار الصناعي، لاسيما بعد تفاقم مشكلة ضعف الاستثمار خارج قطاع النفط، في ظل الكثير من التحديات تأتي في مقدمتها المؤهل البشري. وعليه؛ أطلقت الحكومة مشروعاً جديداً لتأهيل جميع المناطق الصناعية وطنياً، موازاة مع اتخاذ مجموعة من الإجراءات العملية الرامية لتفعيل مشروع إنجاز 43 منطقة صناعية جديدة عبر 40 ولاية، وذلك في خطوة لضمان إعادة انتشار المشاريع الاستثمارية وضمان نجاعتها بما يمكنها لأن تكون بدائل جديدة لاستحداث مناصب شغل بالولايات خاصة المناطق المعزولة. خصصت له الحكومة غلافاً مالياً مقداره 8800 مليار سنتيم، والمقرر إنهاؤها في آفاق 2014 بتهيئتهاء على خصوصيات الولايات التي ستحتضنها وبمقترحات الولاة ومراعاة المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية؛ إذ يرتقب أن تضم ولايتا البليدة وبجاية مناطق صناعية متخصصة للصناعات الغذائية، وولاية سيدي بلعباس ستحتضن منطقة صناعية بمساحة 63 هكتاراً لإقامة الصناعات الإلكترونية، و قسنطينة ينظر إليها على أنَّها ملائمة للصناعات الميكانيكية. وينتظر حل العديد من المشاكل التي يشتكي الكثيرون من المستثمرين منها، مثل: افتقار معظم هذه المناطق للمرافق الضرورية كالماء والغاز، الإنارة العمومية، الطرقات، شبكات الصرف، وسائل الاتصالات، وغيرها.

تتحمل الدولة وحدها في الوقت الراهن مهام إنشاء وتهيئة وتسيير المناطق الصناعية والنشاطات التي يبلغ عددها 72 منطقة صناعية على مساحة إجمالية تفوق 12 ألف هكتار و450 منطقة نشاطات، تمتد على مساحة تتجاوز 17000 هكتار. وحسب قانون المالية 2017 اعتمدت إجراءات جديدة تسمح للشركات الخاصة بأن تخوض تجربة الإنشاء والتسيير للمناطق الصناعية ومناطق النشاط، بعد أن كانت حكراً على الدولة؛ حيث تمَّ إسناد لوكالة الوساطة والضبط العقاري مشروع إنجاز 42 منطقة صناعية عصرية ونموذجية عام 2012 لمواجهة النقص المسجل في هذا

المجال، موازاة مع إطلاق مشروع جديد، في جانفي 2016، الهدف منه تأهيل 70 منطقة صناعية بعد انقضاء برنامج خاص بعصرنة وتأهيل المناطق الصناعية الذي امتد من 1999 إلى 2015 وخصص له ميزانية 25 مليار دينار.

بمعنى تحاول الدولة أن تعطي للقطاع الخاص دوراً في تحديد الانتشار الصناعي المطلوب، انطلاقاً من مفاهيم التوطن الصناعي، لتزاوج بين دور الدولة ودور المؤسسات الخاصة في ذلك. أي الاستفادة من مزايا التوطين الصناعي والتوطن الصناعي.

2 . إشكالية الإقليم الاقتصادي المتكامل:

ينصب الاهتمام الآن وفي إطار التحليل الموقعي المعاصر على الوصول إلى الإقليم الاقتصادي المندمج الذي يتميز بتكامل مواقعه ومناطقه الإنتاجية من خلال شروط التكافؤ الآتية:[5]

- التأثيرات الانعكاسية: وهي التأثيرات المتولدة الممتدة إلى مناطق أخرى.
- التأثيرات التماثلية أو التناظرية: وهي التأثيرات المتولدة المتبادلة بين المناطق.
- التأثيرات الانتقالية: ومن خلالها تصبح المنطقة الواحدة وسيطة في انتقال التأثيرات مابين المنطقتين الأخرتين.

هذه الشروط التي تؤدي إلى تعادل الطاقة الإنتاجية لمختلف المواقع الاقتصادية مع الطاقة الاستيعابية لنشاطات هذه المواقع فيسود التوازن الإقليمي مع الرفاهية الاقتصادية، انطلاقاً من أنَّ حدود الاقتصادي الإقليمي والحضرية أصبحت ترتبط بنطاق التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لكافة النشاطات والاستثمارات والتحولات المتولدة عن مجال إقليمي أو حضري أو المنعكسة عليه، بعد أن كانت حدود المدن والأقاليم تتقيد عادة بما ترسمه الإدارات المحلية من مجال جغرافي رسمي، فالتقسيمات الإقليمية لاقتصاد بلد لا يفترض أن يتبع بالضرورة التصنيفات الإدارية الرسمية، إلا في نطاق المعلومات الإحصائية التي تكون مصادرها رسمية.

وتتحدد التقسيمات غالباً بمجموعة من المعايير:[6]

- حجم البلد من حيث المساحة أو عدد السكان وتوزيع التجمعات السكانية الحضرية والريفية. فكلما كان البلد كبيراً كلما كان عدد التقسيم أكبر، كالصين مثلاً بالمقارنة مع بلد كتونس.
- العلاقات الهيكلية للاقتصاد الوطني ومدى انتشار الموارد الاقتصادية والنشاطات الإنتاجية عبر البلد، فكلما كانت العلاقات متكاملة ومتوازنة تزداد الحاجة إلى عدد أكبر من التقسيمات.
- شبكة المعلومات ونظم الاتصالات، فكلما كانت هذه الشبكات والنظم أكثر انتشاراً في الداخل وأعلى كفاءة تزداد الحاجة إلى عدد أقل من التقسيمات.
- أساليب التخطيط المتبعة، هل هي من الأعلى إلى الأسفل أو من الأسفل إلى الأعلى، وتزداد الحاجة للتقسيمات في الحالة الأولى بغرض الوصول إلى أدق التفاصيل للمشروعات التخطيطية وإدارتها. ويمكن التركيز على عدد محدود من التقسيمات أو التوزيعات المكانية في الحالة الثانية.
- النظام السياسي للدولة ما إذا كان نظام الحكمركزياً شمولياً أو لا مركزياً فدرالياً، ففي الوضع الأول لا توجد حاجة كبيرة إلى تجزئة الاقتصاد إلى العديد من التقسيمات المكانية، أما في الوضع الثاني فيتطلب الأمر اعتماد المزيد من

التقسيمات، وبما يكفل تجاوز العديد من حالات التعارض بين المصالح الموقعية ضمن كل إقليم، وبين المصالح الخاصة لكل إقليم وبين الأهداف الوطنية الاتحادية من جانب آخر.

ومن أهم التحديات التي تواجه الإقليم الاقتصادي المتكامل في الدول النامية بشكل عام والجزائر بشكل خاص:[7]

- الوحدات المبعثرة قطاعياً وموقعياً ومؤسساتياً، بسبب عدم وجود توافق ديناميكي بين المكونات القطاعية والمكونات الموقعية للبنية الصناعية؛ حيث يوجد تمركز لبعض الصناعات في مواقع محدودة عادة العواصم والموانئ وتخلو منها مواقع أخرى أو ما يعرف بظاهرة الانحسار نحو الرأس.
- عزلة التنظيمات الإنتاجية الكبرى والأكثر أهمية عن بيئتها الاقتصادية والاجتماعية.
- عدم الاستجابة المتبادلة(التفاعلية) بين النشاطات الخدمية والصناعية والزراعية، كإهمال المواد الخام الزراعية في الأغراض الصناعية التحويلية، مع عدم وجود تدفق انسيابي للموارد والسلع والخدمات.
- تشتت الأسواق المحلية والوطنية، مع ضعف عناصر البنية التحتية، ونقص وسائل النقل السريعة والرخيصة، ووسائل الاتصال والتخزين.
- اصطدام الأهداف الاستثمارية بقيود الموارد ومعدلات التفاوت في الدخول وضيق الأسواق الحضرية والإقليمية.
- مشاكل المنظم التي تتمثل في قلة المعلومات حول فرص الاستثمار في المناطق الحضرية والريفية خارج العاصمة وبعض المدن الرئيسية، وهو ما يرفع درجة المخاطر لديهم، فضلاً عن تأثرهم بالحياة الاجتماعية والثقافية السائدة في العاصمة؛ لاسيما والمؤثرات السلوكية: التقليد (العناصر من الفئة نفسها) والمحاكاة (المنظمون من فئة أعلى) والمظهرية(أمام الآخرين) تجعلهم يفضلون التمركز في المركز الحضرية الكبرى على الاستثمار والعمل في المناطق الأقل تقدماً حتى ولو كانوا ينتمون إلى هذه المناطق.
- التباينات الكبيرة في مكافآت عناصر الإنتاج تجعل العمالة الماهرة والمنظمين المبتكرين على قلتهم ورؤوس الأموال على ندرتها تتجه إلى المواقع الأكثر تقدماً.

3. اشكالية التكوين المهني:

إن التكوين المهني عملية اكتساب مهارة، وإتقانها، وتطبيقها. هو تعلم في نطاق ضيق يرتبط بمهنة واحدة فهو ينصب على ذلك التكوين في مجال الحرف التي تتطلب قدراً من المهارة والمعرفة. ويعد دي وايت كلينتون هو أول من أنشأ مدارس التكوين المهني بمفهومه الحديث بنيويورك سنة 1809.[8]

إنَّ مجالات التكوين المهني متعددة لا يمكن حصرها، كون المهن ليست متعددة ومتنوعة فحسب، بل هي معقدة ومتغيرة تتطور مع تجدد التقنيات ومع تطور التكنولوجيا. يقع التكوين المهني في قلب العلاقة بين النظام التربوي التعليمي من جهة وبين النظام الإنتاجي، ويرتبط بأطراف كثيرة: هيئات حكومية، جهوية، محلية ومؤسسات تربوية وتعليمية، ومؤسسات اقتصادية، ومنظمات عمالية ومجتمع مدني وغيره من الأطراف.

يقدم قطاع التكوين المهني بالجزائر أنماطاً كثيرة من التكوين؛ أهمها التكوين الإقامي والتمهين وبخمس مستويات، ويواجه التكوين المهني في الجزائر الكثير من الإشكالات، نوجزها كالآتي:[9]

- القيمة الاجتماعية للتكوين المهني؛ إذ تسجل حالة من الازدراء والرفض من المجتمع للتكوين المهني، على الرغم من أهمية هذا النوع من التكوين. كون قطاع التكوين المهني لا يستوعب عادة إلاّ الراسبين أو الفاشلين من النظام المدرسي، أو ممن سُدَّت أمامه كل الأبواب .

- مشكلة الإدماج المهني؛ لم ينظر للتكوين المهني كعملية حقيقية للإدماج المهني، ومن ثم لم يستفد من الموارد الضرورية لتطويره؛ حيث عان التكوين من إهمال واضح في كل مراحل المنظومة التربوية بالمقارنة مع مستويات التعليم الأخرى، سواء من حيث معدلات الالتحاق أم من خلال الكفاية المالية، أم حيث هدف النوعية، ويطلب منه اليوم أن يؤدي دوراً أكبر في تحقيق التنمية.

- محدودية التوافق النوعي بين طلب المؤسسات من التكوين المهني والعرض الذي تقدمه مؤسسات التكوين المهني، بسبب نظرة المؤسسات الاقتصادية السلبية لمخرجات التكوين المهني.

- محدودية التوافق المكاني من خلال الاعتماد على التعداد السكاني في توزيع مؤسسات التكوين المهني وليس على خصوصية المنطقة.

- محدودية التوافق الكمي، ويمكن أن يلاحظ من خلال نسب البطالة المسجلة بالنسبة إلى خريجي التكوين المهني في بعض المهن، والحاجة الماسة المسجلة لبعض المهن الأخرى.

ثانياً: العلاقة (مناطق صناعة ـ تكوين مهني) في الجزائر: المأمول

تحاول الجزائر التجسيد الإيجابي للعلاقة(مناطق صناعية ـ تكوين مهني) تماشياً مع التطورات التكنولوجية والمعرفية الحاصلة، من خلال الكثير من الآليات، كإنشاء الأقطاب التنافسية المتكاملة وأقطاب التميز، وإصلاح قطاع التكوين المهني بتدعيمه بما يعرف بالتعليم المهني.

1 - مناطق الأنشطة الصناعية المتكاملة و أقطاب التميز:

إن مناطق الأنشطة الصناعية المتكاملة أو الأقطاب التنافسية Clusters هي عبارة عن حيز اقتصادي محلي متطور، يتم فيه تجميع مؤسسات ذات أنشطة اقتصادية وتكنولوجية مرتبطة فيما بينها بعلاقات تكاملية وتعاونية أفقية ورأسية، من خلال تبادل الموارد والخبرات والمعارف من بحث، تكوين واستشارات. وأيضاً مع محيطها الإداري والاجتماعي ومؤسسات التعليم والتكوين للحيز الجغرافي الموجودة به. ويتم اختيار موقع هذه المناطق بتوفره على الأقل على أربعة شروط، هي: (10)

- مدى قدرته واستجابته لتلبية احتياجات المؤسسة؛
- مدى استجابته لبعد التهيئة الإقليمية؛
- الأولوية تعطي فيه للمؤسسات القائدة؛
- اليد العاملة المؤهلة.

حيث تتطلب هذه المناطق لنجاحها المناخ الاقتصادي والتنافسي الملائم، والبنى التحتية الجيدة، والقرب من مراكز التكوين والجامعات والاستفادة من الخدمات العامة. بمعنى أنَّ الأولوية ستكون للمناطق التي لها الاستجابة لأهداف خلق القيمة المضافة وتحسين التنافسية للنظام الإنتاجي الوطني، وتكون في إطار من التهيئة الإقليمية الذي

يفترض أن تضمن التوازن بين المناطق[11]. وعليه؛ تم إنشاء مجمعات صناعية بطريقة تدريجية حتى لا تعيق استمرارية النشاط الصناعي والتجاري للمؤسسات الحالية، وتمَّ في هذا الإطار أيضاً توقيع ثلاث اتفاقيات بين مدارس كبرى وبين هذه المجمعات الصناعية، كاتفاقية بين المدرسة الوطنية متعددة التقنيات و"مجمع ميكانيك الدقة" وآخر بين المدرسة العليا للإعلام الآلي ومجمع الرقمنة بهدف تلبية طلبات المجمعات في مجال البحث والتطوير. ويخص الاتفاق الثالث شراكة بين معهد التكوين في التكنولوجيا والمناجمنت ومركز التجارة العالمي الجزائر، لإطلاق ماستر في التجمعات والشبكات الإقليمية.

أما أقطاب التميز فالغرض منها هو تجميع أنشطة للتكوين والبحث وأنشطة الابتكار في حيز جغرافي واحد وعلى مستوى عالٍ؛ حيث تكون هذه الأقطاب جاذبة للطلبة المتميزين، والعلماء الأكثر شهرة والمؤسسات المبتكرة والأكثر ديناميكية. ويعول على بعض الحيائز الاقتصادية كأقطاب التنافسية وأقطاب التميز لتحقيق أهداف الإستراتيجية الصناعية وربط تواجد مثل هذه الحيائز في حيائز جغرافية على مستوى عالٍ من التأهيل مثل البنى التحتية، والقرب من الجامعة ومراكز التكوين، وتوفير الخدمات العامة[12]،ولقد تم فعلاً إنشاء البعض منها كإنشاء 7 أقطاب امتياز في الفلاحة والصناعة الغذائية.

2 . التكوين والتعليم المهنيين:

تمت إعادة تنظيم الاتجاه التكويني من خلال اعتماد الوزارة المعنية للتعليم المهني في إطار إصلاح قطاع التكوين المهني، وتحسين مستوى مخرجات التكوين المهني، وتحاول وزارة التكوين والتعليم المهنيين بذلك تفعيل دور التكوين المهني والتعليم المهني في التنمية؛ لاسيما بالنسبة على القطاع الصناعي.

تحاول الوزارة الوصية تكييف المهن مع الأقطاب الصّناعية المنتشرة عبر ولايات الوطن ومرافقتها في كل احتياجاتها، وذلك انطلاقاً من دراسة احتياجات كل منطقة على حده، وتحديد طبيعتها سواء كانت فلاحية أم صناعية، فضلاً عن مراعاة متطلباتها الضرورية وأهم القدرات والإمكانيات التي تتميز بها، وترتكز دراسة مطابقة العروض التكوينية في الولاية على عدة أطر مرجعية بالأساس تحتكم إلى الطابع الذي تعرف به المنطقة أولاً، بالإضافة إلى مواكبتها لمختلف التطورات والتحولات التي يعرفها المحيط الاقتصادي.

ويعرض قطاع التكوين المهني بداية 2018 حسب إحصائيات الوزارة المعنية، أكثر من 290.000 منصب بيداغوجي من مختلف أنماط التكوين ويدعم هياكل القطاع بـ 20 مؤسسة تكوينية جديدة ليصل العدد الإجمالي إلى 1.250 مؤسسة علاوة على توظيف 2.000 مكون جديد. مع تسجيل ارتفاع عروض التكوين بالنسبة إلى مستوى تقني سامي إلى 24.000 منصب تكوين إقامي جديد لهذا الدخول أي بزيادة 7.000 منصب تكوين إقامي مقارنة بدخول فيفري لسنة 2017، وذلك نظراً للطلب المتزايد على التكوين في هذا المستوى.

ويتم توزيع عروضالتكوين بناءً على الطلب وبالاعتماد على التخصصات التي تتضمنها المدونة الرسمية للتكوين المهني؛ حيث قامت الوزارة الوصية ببرمجة تخصصات مرتبطة بمهن تتعلق بالصناعة والفلاحة والبناء والأشغال العمومية التي تم تصنيفها ضمن القطاعات الحيوية التي يتم التركيز عليها في مسألة التنويع الاقتصادي. وبلغت نسبة التخصصات المرتبطة بمهن الصناعة 26,46 بالمائة من العرض الإجمالي للتكوين سنة 2017، وتجاوزت نسبة التخصصات

المبرمجة في مهن الفلاحة وصناعة الأغذية والزراعة 10 بالمائة، بينما شكلت نسبة التخصصات المتعلقة بمهن البناء والأشغال العمومية 17,35 بالمائة من العرض الإجمالي للتكوين[13].

وقد برمجت وزارة التكوين والتعليم المهنيين أزيد من 100 تخصص جديد، وتتعلق أساساً بمجالات النسيج، الفلاحة، تربية الحيوانات والفندقة، كما أدرجت الوزارة تخصصات مرتبطة بمهن المياه والبيئة بمراكز التكوين على مستوى 41 ولاية عبر الوطن، والطاقات المتجددة على مستوى 22 ولاية الى جانب تخصص في الاتصالات السلكية على مستوى 33 ولاية. وأدرجت أيضاً تخصصات جديدة في مجال الرقمنة إلى جانب تخصصات أخرى تتوج بشهادات تأهيل في ميادين صيانة الحظائر والحدائق الصيانة والنظافة الحضرية، وكذا فرز وتنظيف المنشآت الحديدية[14].

وتجدر الإشارة إلى أنَّ 83 ٪ من الحاصلين على شهادات في تخصّصاتهم حظوا بإدماج في المؤسّسات المستقبلة لهم .كما تعطية الوزارة الوصية أهمية كبرى للتمهين بوصفه الأكثر تكيفاً مع احتياجات الاقتصاد الوطني وأفضل وسيلة لتسهيل تشغيل الشباب كون 80 بالمائة من الحجم الساعي الإجمالي المخصص للتكوين عن طريق التمهين يتم بالمؤسسة الاقتصادية عن طريق فترات تربص تطبيقي، مما يسهل إدماج حاملي شهادات التمهين في عالم الشغل؛ إذ يسجل تنويع عروض التكوين التأهيلي على المدى القصير والتركيز بصورة أكبر على نمط التكوين عن طريق التمهين

ويستقطب التعليم المهني فقط تلاميذ السنة الرابعة متوسط في إطار ما يعرف بإعادة توجيه تدفقات التعليم الإجباري؛ إذ يستفيد هؤلاء من معارف عامة وعلمية، ويكافأون بشهادة مستوى رابع، حيث يشترط في مخرجات التعليم المهني التحكم في المؤهلات الأساسية التي تسمح لهم بتملك تأهيل مقبول، يمكنهم من الإدماج المهني، ومن القدرة على التكيف والتغيير، وتحقيق هدف استراتيجي وهو تجنب مخرجات نظام تربوي بدون تأهيل، وهو البعد الذي تريد تحقيقه الوزارة الوصية آفاق 2020. ويعول على مخرجات التعليم المهني في تزويد القطاع الصناعي باليد العاملة المؤهلة. وبلغت التدفقات نحو التعليم المهني 936تلميذاً سنة 2005/2006. ويتوقع أن تبلغ 147024تلميذاً في 2020، بنسبة 28 بالمائة[15].

خاتمة:

بعد الطرح السابق، يمكن أن نسجل ضعف العلاقة (مناطق صناعية ـ تكوين مهني) في الجزائر بالنظر للإشكالات المطروحة، وعلى الرغم من الإمكانات الموجودة. والتي يمكن تصحيحها من خلال الكثير من الآليات التي يمكن إيجاز البعض منها في النقاط الآتية:

- أن الوصول إلى الإقليم المتكامل في الجزائر لا يمكن أن يتحقق إلا بتحديد وبشكل دقيق الأنماط الصناعية المناسبة لخصوصية الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات والتحديات الخارجية، وذلك من خلال الاختيارات الموفقة بين الأنماط الصناعية المختلفة: نمط الصناعات الصغيرة، مقابل نمط الصناعات الكبيرة، أو نمط الصناعات الخفيفة مقابل نمط الصناعات الثقيلة، أو نمط الصناعات كثيفة العمل مقابل نمط الصناعات كثيفة رأس المال، أو نمط الصناعات المعوضة للإستراد مقابل نمط الصناعات الموجهة للتصدير.

- أن تجسيد الخيارات الموفقة بين الأنماط الصناعية المختلفة لا يمكن أن يتم دون الأخذ في الحسبان الاعتبارات المكانية للمناطق الصناعية **(الجمع بين السياسة القطاعية والسياسة المكانية):** الاعتبارات السوقية، واعتبارات المواد الخام، واعتبارات الاقتصاد الوطني أو الكلي، واعتبارات التدخل الحكومي، واعتبارات الصناعات الحرة أو غير المقيدة، واعتبارات أخرى كالعمالة الماهرة والمدربة، وتراكم الخبرة المحلية، والسلوكيات الفردية، وأسعار الأراضي والمباني، والعوامل الإدارية والسياسية.

- التأكيد على أهمية أن يكون لدى كل الأطراف المعنية الإيمان الحقيقي بأهمية التكوين المهني في التنمية لاسيما بالنسبة إلى نمط التمهين.

- ضرورة التأكيد على فكرة إجبارية التعليم المهني، وتنميته بالحوافز المعنوية والمادية، كتجسيد فكرة البكالوريا المهنية، وفكرة الراتب وشبه الراتب؛ لإمداد المناطق الصناعية بموارد بشرية عالية التأهيل.

- هناك حاجة إلى تصحيح علاقة المنظومة التربوية والتعليمية بمحيطها الاقتصادي، لاسيما بالنسبة للقطاع الخاص، هذه العلاقة التي تحتاج إلى إعادة قراءة وهندسة شاملتين. فلقد بلغ تمويل الشركات المنتجة وصناديق التمويل الخاص للبحث العلمي مستويات عالية في الدول المتقدمة؛ حيث تسجل اليابان أعلى نسبة بـ 81 بالمائة، السويد 62.9 بالمائة، سنغافورة 62.5 بالمائة، تليها الهند **4.**16 بالمائة[16].

- التأكيد على دور الإعلام المقروء والمكتوب والمسموع في تحسين نظرة المجتمع للتكوين المهني وإبراز أهميته.

- ضرورة الاستفادة من الخبرة المحلية وتجارب الدول في وضع مدونات الاختصاص التي تساير التطورات التكنولوجية الجديدة.

ويبقى نجاح المناطق الصناعية كأية مناطق اقتصادية أخرى في تحقيق أهدافها المتعددة محكوم ليس بالمقومات فقط، بل أيضاً بالإجابة على التساؤل الرئيس ماذا نريد بالضبط من هذه المناطق؟ **...** فمنطق أن نبق ندفع بدون مقابل، وكل من موقعه: طبقة سياسة، ومؤسسات اقتصادية، ومؤسسات تعليمية، ومجتمع مدني، لا يليق بدولة بحجم الجزائر.

الملحق

تقييم جاذبية الأقاليم في الجزائر

معايير التقييم	التقييم		
	ضعيفة	متوسطة	ممتازة
البنية التحتية وتأهيل الشبكات	×		
تكلفة الطاقة(Coût de l'énergie)			×
تكلفة الأرض (Coût de la terre)	×		
تكلفة المياه		×	
تكلفة اليد العاملة		×	
تحضيرات وتسهيلات عمومية		×	

الموقع الجغرافي بالنسبة للأسواق			×
وسائل الاتصال			×
أهمية السوق المحلى			×
السمعة اتجاه المؤسسات الدولية		×	
الأخطار السياسية بالنسبة للمستثمر		×	
المناخ الاجتماعي (النقابات والمجتمع المدني)	×		
عرض وتركيبة المؤهلات	×		
نوع المعرفة الموجودة	×		
المكانة التنافسية للصناعات الأساسية	×		
نوعية خدمات الدعم للمؤسسات المهمة (تكوين استشارة)	×		
مخزون الابتكار والتطور التكنولوجي (وزن رأس المال غي المادي)	×		
نوعية ومردودية الخدمات المالية	×		
حضور وأهمية الاستثمار الأجنبي	×		
توزيع المواقع والأماكن المالية (بنوك تأمين ...)	×		
الانفتاح لمناخ العام للاستثمار الخاص	×		
نوعية ادارة الاستثمارات			×
أخلاقيات العمل	×		
المستوى المعيشي للطبقة المتوسطة والمهمشة	×		
دور وأهمية الأسواق العمومية			×
تدخل الدولة لمراقبة وعملية اتخاذ القرار		×	
تدخل الدولة (مساعدات ودعم)		×	
تدخل الدول (طبيعة ومكونات السياسات الصناعية)	×	×	
حماية البيئة		×	
ديمقراطية الحياة العامة ومساهمة المواطن في تسيير الأعمال العامة	×		
الحرية الشخصية وحقوق الإنسان		×	

المصدر: وزارة الصناعة وترقية الاستثمار، مشروع الإستراتيجية الصناعية، الجزائر، 2007

الهوامش والإحالات:

(1) راجع في ذلك: محمد بومخلوف، التوطين الصناعي وقضايا التنمية في الجزائر، التجربة والآفاق، ط1، دار الأمة النشر، الجزائر، 2001.

(2) محمد بومخلوف، التوطين الصناعي في الفكر والممارسة، ط1، دار الأمة للنشر، الجزائر، 2000، ص ص 26-27.

(3) المرجع نفسه.

(4) بشير محمد تيجاني، مفاهيم وآراء حول تنظيم الإقليم وتوطن الصناعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987، ص110.

(5) راجع في ذلك:

- **غنيم محمد عثمان، مقدمة في التخطيط التنموي، ط1، دار صفاء النشر، عمان، 1998.**
- **هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الإقليمي والحضري، ط1، دار صفاء للنشر، عمان، 2006، الفصل الأول.**

(6) هوشيار معروف، مرجع سابق.

(7) المرجع نفسه، ص ص 19-20.

(8) عبد الرحمان توفيق، التدريب: المبادئ والأصول العلمية: موسوعة التدريب والتنمية البشرية، مركز الخبرات المهنية للإدارة، الجزء الأول، القاهرة، 1994، ص ص 31-23.

(9) راجع في ذلك: أمال شوتري، دراسة الحيز الاقتصادي للتكوين المهني بالجزائر، الجامعة العالمية الإسلامية، ماليزيا، 2015.

(10) وزارة الصناعة وترقية الاستثمار، مشروع الإستراتيجية الصناعية، الجزائر، 2007.

(11) أنظر: عروب رتيبة، بوسبعين تسعديت، أهمية تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الإستراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، الجزائر: حقائق وآفاق، ملتقى وطني حول الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر: استمرارية أم قطيعة، جامعة البويرة، 2012.

قوريش نصيرة،" أبعاد وتوجهات إستراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر "، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الخامس، الشلف، الجزائر، 2008.

(12) أنظر: مشروع الإستراتيجية الصناعية، مرجع سابق.

- Ministère de L'Aménagement du Territoire de l'Environnement , **Projet du Schéma National d'Aménagement du Territoire SNAT 2025** : Synthèse, Alger, 2006.

(13) وزارة-التكوين-المهني-تعلن-عن-فتح-100-تخصص، أنظر : http://www.akhersaa-dz.com/2017/09/05

(14) المرجع نفسه.

(15) تقارير التكوين والتعليم المهنيين 2006/2007.

(16) الإنفاق العربي على البحث العلمي، مجلة العلم والإيمان، العدد 2، سطيف، الجزائر، 2006.

مساهمة حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية والافصاح المحاسبي

-حالة شركات التأمينات-

أ. بوخروبة الغالي

جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم

Ghali.c@live.fr

د. دواح بلقاسم

جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم

kacemdouah1@yahoo.fr

Received: Avril 2018 ***Accepted: Mai 2018*** ***Published:Juin 2018***

ملخص :

تهدف هذه الدراسة الى محاولة ابراز اسهامات حوكمة المؤسسات وتأثيرها على كل من جودة المعلومة المحاسبية والافصاح المحاسبي، وكيفية الاستفادة منها في حل المشاكل التي تواجه اغلب المؤسسات (كالفساد المحاسبي الراجع الى عدم تطبيق المبادئ المحاسبية ونقص الشفافية وعدم اظهار البيانات والمعلومات الحقيقية التي تعبر عن الاوضاع المالية للمؤسسات الاقتصادية) ، ولا سيما المشاكل المالية، واهمها فقدان الثقة في المصداقية الخاصة بالمعلومة المحاسبية والمالية للمؤسسة، وبالتالي فقدان جودتها . في هذا الاطار قمنا وذلك بدراسة حالة عينة عمال من اربع شركات للتامين (CAAT، SAA ، MATEC، CAAR) . تمت هذه الدراسة عن طريق تحليل استبيان تم طرحه على مجموعة مختارة، وقد تم اعداد الاستبيان ليضم 25 سؤال مصنف الى ثلاثة محاور اساسية . وقد تم معالجة نتائج الاستبيان باستخدام برنامج الحزم الاحصائية spss .

وتوصلت الدراسة الى ان حوكمة المؤسسات تلعب دورا هاما من خلال مبادئها في مجال تطوير مهنة المحاسبة وهذا بدوره ينعكس على مستوى جودة المعلومة المحاسبية، وان مستوى الحوكمة المعمول بها في مؤسسات عينة الدراسة يسمح لمجتمع الدراسة توفير مقومات فعالة للإفصاح المحاسبي .

الكلمات المفتاحية : مؤسسة اقتصادية ، حوكمة المؤسسات ، جودة المعلومة المحاسبية ، الافصاح المحاسبي .

Résumé :

L'objectif de cette étude et de tenter de mettre en évidence les contributions de la governance d'entreprise et son impact sur la qualité de l'information comptable et de la diffusion comptable, et comment en en bénéficier pour résoudre les problèmes que rencontrent la plupart des entreprises (corruption comptable due à la non – application des principes comptables , manque de transparence et de non- divulgation des données et information réelles reflétant les conditions financières des entreprises économiques). En particulier, les problèmes financiers dont le plus important est la perte de confiance sur la crédibilité de l'information comptable et financière de l'entreprise, et donc la perte de sa qualité.

Dans ce cadre, nous avons réalisé une étude de cas d'un échantillon des employés de quatre entreprises (CAAT, SAA, MATEC, CAAR). Cette étude a été réalisée en analysant un questionnaire qui a été proposé à un groupe sélectionné, le questionnaire a été préparé pour inclure 25 questions classées en trois axes essentiels, et les résultats du questionnaire ont été traités à l'aide du programme SPSS.

L'étude a révélé que la gouvernance d'entreprise jouent un rôle majeur par ses principes dans le domaine de l'évolution de la profession comptable, ceci a des effets à son tour sur la qualité de l'informations comptable .et le niveau de gouvernance en vigueur dans les entreprises de l'échantillon étudié, ce qui permet à l'échantillon étudié de fournir une diffusion comptable efficace.

Mots clés : Entreprise économique, Gouvernance d'entreprise, la qualité d'information comptable, divulgation comptable.

مقدمة :

تزايد الاهتمام بمفهوم حوكمة المؤسسات في العديد من الاقتصاديات المتقدمة خلال العقود القليلة الماضية على اثر سلسلة من الاحداث المتكررة التي تسببت في افلاس العديد من الشركات الكبرى وحدوث ازمات مالية، فكانت ثمرة لتلك الدراسات لمنع حدوث ذلك او التقليل منها في ادنى المستويات، لذلك اصبحت الترياق المضاد للفساد، وهي تعتبر اداة فعالة للتأكد من موضوعية التقارير المالية وذلك من خلال مجموعة من الاليات اهمها : الشفافية والحرص على الافصاح عن المعلومات المحاسبية والمالية وفقا للمعايير ذات الصلة ، بالإضافة الى اليات اخرى لضمان موثوقية ومصداقية المعلومات المحاسبية وهذا من خلال استخدام اليات حوكمة المؤسسات ، والتي من اهمها المراجعة الداخلية ،الخارجية ،لجان المراجعة ومجلس الادارة. كما ان تطبيق المعايير المحاسبية الدولية يسهم في اضفاء المصداقية على المعلومات المحاسبية .

وإن من أهم الأهداف المبتغاة من وراء تطبيق مفهوم حوكمة الشركات ، هو أن تتولد الثقة في جودة و شفافية المعلومات المحاسبية، و هذه الجودة تبنى على مجموعة من المعايير التي يمكن الوصول إليها من خلال أدوات حوكمة الشركات ، فهذه الأخيرة تضمن الموثوقية للمعلومة المحاسبية بالإضافة إلى توافرها في الوقت المناسب .

بناء على ما سبق فان التساؤل الرئيسي لهذا المقال هو :

كيف يمكن لحوكمة الشركات من خلال أدواتها أن تساهم في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية والافصاح المحاسبي ؟

وتندرج ضمن هذه الاشكالية الاسئلة الفرعية التالية ؟

- **ما مدى تطبيق شركات التامين لمبادئ الحوكمة ؟**
- **ما مدى مساهمة حوكمة الشركات في دعم عملية الافصاح المحاسبي ؟**
- **كيف يمكن لحوكمة المؤسسات تحقيق جودة المعلومة المحاسبية وتعزيز موثوقيتها في عينة الدراسة ؟**

أولا - الفرضيات :

وللإجابة الاولية على الاشكالية ، نتقدم بالفرضيات التالية :

- **الفرضية الاولى : تلتزم شركات التامين بمبادئ الحوكمة حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ؛**
- **الفرضية الثانية : تلتزم عينة الدراسة بمتطلبات الافصاح المحاسبي من خلال التطبيق المحكم لقواعد الحوكمة ؛**
- **الفرضية الثالثة : تعمل حوكمة المؤسسات على تحقيق موثوقية المعلومة المحاسبية من خلال الياتها واهمها المراجعة الداخلية والخارجية ولجنة المراجعة .**

ثانيا – أهمية الدراسة :

تتضح اهمية الدراسة من اهمية الحوكمة في شركات التامين الجزائرية ، هذا من جهة ، ومن جهة اخرى تطبيق مفهوم حوكمة الشركات لضمان شفافية المعلومة المحاسبية وضمان حماية اصحاب المصالح في الشركة، وكذا استقرار الشركة ، مما يولي على المؤسسة بأثار ايجابية ، كجلب الاستثمارات الاجنبية ودعم القدرات التنافسية للشركات .

ثالثا- أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة الى الاجابة على الاسئلة الفرعية ، وكذا اختبار مدى صحة الفرضيات ، فهي تهدف في جانبها النظري الى التعريف بالحوكمة من حيث مفهومها ،خصائصها ومبادئها، بالإضافة الى تسليط الضوء على اهمية حوكمة الشركات وتأثيرها على الافصاح المحاسبي وبالتالي تحقيق جودة المعلومة المحاسبية.

وتهدف في جانبها التطبيقي الى محاولة معرفة مدى مساهمة حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية والافصاح المحاسبي من خلال عينة من شركات التامين الجزائرية .

المحور الأول : الاطار النظري للدراسة

أولا: حوكمة المؤسسات ،اهميتها واهدافها

1- مفهوم حوكمة المؤسسات :

في البداية تجدر الإشارة إلى أنه على المستوى العالمي لا يوجد تعريف موحد متفق عليه بين كافة الاقتصاديين والقانونيين ، ولكن قد يرجع ذلك الى تداخله في العديد من الأمور التنظيمية ، الاقتصادية ، المالية والاجتماعية للمؤسسات، وهو الأمر الذي يؤثر على المجتمع والاقتصاد ككل[i]

يعرفها معهد المدققين الداخليين على أنها: " المنظومة المتضمنة للسيرورات والهياكل المطبقة من طرف الإدارة بهدف إيصال ، توجيه ، إدارة ومتابعة نشاطات المنظمة بغرض تحقيق الأهداف " . [ii]

عرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) على أنها « مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحاملي الأسهم وغيرهم من المساهمين وأصحاب المصالح " . أما مؤسسة التمويل الدولية (IFC) فعرفتها بأنها: " هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها ".[iii]

تعني كلمة " حوكمة " اسلوب قيادة وادارة شؤون منظمة، سواء كانت هذه المنظمة، دولة ، مجموعة دول، ناحية، جماعة اقليمية أو مؤسسة عمومية أو خاصة.[iv]

2- أهمية الحوكمة :

يساعد نظام الحوكمة الجيد على ما يلي [5]:

أ. التطبيق السليم لقواعد الحوكمة في تحسين أداء السهم، وتعظيم الربحية ويولد الثقة لدى المستثمر وحملة الأسهم ويؤدى إلى زيادة قدرة المنظمات على المنافسة على الأجل الطويل نظرا لما تتمتع به هذه الشركات من الشفافية في معاملاتها، وإجراءاتها المحاسبية، والمراجعة المالية في جميع عمليات الشركة بما يدعم ثقة المستثمرين؛

ب.تعظيم ثروة الملاك وتدعيم تنافسية الشركات في أسواق المال العالمية؛ وخاصة في ظل استحداث أدوات وآليات مالية جديدة، وحدوث اندماجات أو استحواذ أو بيع لمستثمر ؛

ت.تطبيق قواعد الحوكمة يعطي الشركات قدرة أكبر في الحصول على التمويل اللازم، ويخفض تكاليف رأس المال، ويحقق أداء أفضل، ومعاملة مرضية للفئات المختلفة من أصحاب المصالح؛

ث.يعتبر التطبيق الجيد لآليات حوكمة الشركات أحد الحلول الممكنة لحل مشكلة الوكالة وتخفيض تكاليفها؛

ج. تجنب الانزلاق في مشاكل محاسبية ومالية، بما يعمل على تدعيم واستقرار نشاط الشركات العاملة بالاقتصاد، ودرأ حدوث انهيارات بالأجهزة المصرفية أو أسواق المال المحلية والعالمية، والمساعدة في تحقيق استقرار أسواق المال والتنمية والاستقرار الاقتصادي؛

ح. توفير الحماية لأصحاب المصالح، والمحافظة على حقوق حملة الأسهم وخاصة الأقلية من حملة الأسهم.

3- مبادئ حوكمة المؤسسات :

وضعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الاقتصادية (OCDE) مجموعة من المبادئ الاساسية فيما يخص حوكمة الشركات ، ويمكن تلخيصها كالآتي :[6]

أ. ضمان وجود اسس نظام فعال لحوكمة المؤسسة : " ينبغي على نظام حوكمة الشركات ان يساهم في شفافية الاسواق وكذلك في فعالية تخصيص الموارد . ويجب ان تكون متماثلة مع دولة القانون وضمان رقابة وموضع تطبيقي فعال " ؛

ب. حقوق والمعاملة المتكافئة والوظائف الرئيسية للمساهمين : " ينبغي على نظام حوكمة المؤسسات ان يحمي حقوق المساهمين وان يسهل لهم عملهم ، وضمان المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين ، بما في ذلك اقليه المساهمين والاجانب . كل مساهم يجب ان تكون لديه قدرة الحصول على اصلاحات فعالة لجميع الحقوق المنتهكة " ؛

ت. مستثمرون مؤسساتيون، اسواق البورصة و وسطاء اخرين: " ينبغي على نظام حوكمة الشركات اقامة حوافز سليمة حول سلسلة الاستثمارات ، وضمان بأن عملية أسواق البورصة تساهم في الحوكمة الجيدة للمؤسسات " ؛

ث. دور مختلف أصحاب المصالح في حوكمة الشركات : " ينبغي على نظام حوكمة الشركات ان يعترف بحقوق اصحاب المصالح المختلفة في حياة الشركة الواردة بموجب القانون الساري ، او تنشا نتيجة اتفاق ، وان يعمل على تشجيع التعاون النشط بين الشركات واصحاب المصالح في انشاء الثروة وفرص العمل واستدامة الشركات السليمة ماليا"

ج. شفافية المعلومة ونشرها : " ينبغي على نظام حوكمة المؤسسات ان يضمن نشر المعلومة الصحيحة في الوقت الملائم عن كل المواضيع المتعلقة بالمؤسسة ، خاصة الوضعية المالية ، النتائج ، الاسهم والحوكمة لهذه الشركة" ؛

ح. مسؤوليات مجلس الادارة : " ينبغي لنظام حوكمة المؤسسات ان يضمن القيادة الاستراتيجية للمؤسسة، والرقابة الحقيقية للتسيير من طرف مجلس الادارة ومسؤوليته (مجلس الادارة) اتجاه الشركة ومساهميها " .

ثانيا : جودة المعلومة المحاسبية ، خصائصها ومعاييرها

- مفهوم المعلومة المحاسبية :

هي ناتج نظام المعلومات المحاسبي الذي يتم تغذيته بالبيانات ، من خلال تسجيلاتها ،معالجتها واخراجها في شكل قوائم للمعلومات المحاسبية الية ، تكون الغاية منها بمثابة المحرك للإدارة لاستخدامها في ادارة مشاريعها ، كما تتوقف فعالية الادارة على مدى توفير هذه المعلومات المحاسبية اللازمة للتخطيط والتوجيه والرقابة ، حيث اصبحت المعلومات موردا جوهريا في العصر الحالي، فاذا سعت المؤسسة الى البقاء ، فعليها ان تجمع ، تخزن وتعالج كما معتبرة من المعلومات ، اما اذا ارادت التفوق فعليها ان تكون السباقة في الحصول على المعلومات ، ولكي تقوم هذه الاخيرة بدورها يجب ان تتوفر على بعض الخصائص والمميزات .[7]

1- جودة المعلومة المحاسبية : حيث تعني " الجودة مصداقية المعلومة المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين ولتحقيق ذلك يجب ان تخلوا من التحريف او التضليل وان تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يحقق الهدف من استخدامها " .[8]

2- خصائص جودة المعلومة المحاسبية : [9]

أ. الملائمة : تعني ان تكون للمعلومات القدرة على التأثير على عملية اتخاذ القرار ، ولذلك من الواجب ان تكون للمعلومات المحاسبية قدرة تنبؤية حتى تكون ملائمة . وبصفة عامة تعتبر المعلومات ملائمة اذا كان عدم وجودها من شانه اتخاذ قرار مختلف عن ذلك الذي يتخذ في حالة وجودها ؛

ب.الموثوقية : تكون المعلومات موثوق بها عندما يجد المستفيد منها انها تعكس الاحداث الاقتصادية التي تعبر عنها بصدق وموضوعية وغيرها من الخصائص الفرعية ؛

ت.الثبات : يقصد به الانتظام في استخدام الطرق والسياسات المحاسبية في المؤسسة وعدم تغييرها من دورة الى اخرى دون ان يكون ذلك قاعدة مطلقة ، اذ يمكن تغييرها بشرط وجود ما يبرر ذلك وينتظر منه ان يؤدي الى الحصول معلومات ذات جودة احسن اضافة الى وجوب الافصاح عن ذلك في الدورة التي حدث فيها مع توضيح الاثار المترتبة ؛

ث.القابلية للمقارنة : يقصد بها امكانية مقارنة المعلومات المحاسبية في المكان والزمان بمعنى ان يكون بالإمكان اجراء المقارنة بين معلومات محاسبية بين عدة فترات لنفس المؤسسة ، او لعدة مؤسسات مماثلة . والهدف من هذه المقارنة هو تحديد وتفسير اوجه التشابه والاختلاف في المعلومات المحاسبية والتوصل الى اخد فكرة عن مسائل معينة .

3- قياس جودة المعلومة المالية :

ان قياس جودة المعلومات يبقى نسبي، لكن ان تكون المعلومة بجودة عالية افضل من لا جودة ، وهذه بعض المعايير لقياس الجودة وهي :[10]

خ. المنفعة : هي استخدام المعلومة من اجل منفعة معينة، وتكمن جودة المنفعة في كمية المعلومات وسهولة الحصول عليها كما يمكن التمييز بين عدة اشكال للمنفعة :

- **منفعة شكلية : تجانس الشكل مع احتياجات المستخدم ؛**
- **منفعة زمنية : الحصول عليها وقت الحاجة لاستخدامها ؛**
- **منفعة مكانية : سهولة الحصول عليها ؛**
- **منفعة التقييم (تصحيحية) : اهميتها في تقييم القرارات المتخذة .**

د. الدقة : ان المعلومات الدقيقة تكون مهمة في التقييم الدقيق للأحداث سواء في المستقبل او الحاضر او الماضي.

ذ. التنبؤ : كلما كانت المعلومة مساعدة على التنبؤ كلما كانت اكثر جودة، لان من بين اهم اهداف المعلومة استخدام معلومات حقيقية عن الماضي في التنبؤ بمعلومات متوقعة عن المستقبل.

ر. الفعالية : هي العلاقة بين الاهداف والنتائج ، أي مدى تحقيق المعلومة للأهداف المسطرة لأجلها وذلك بمقارنتها مع نتائج استخدامها .

ز. الكفاءة : هي العلاقة بين الاستخدام والنتائج ، أي ان تكون المعلومة باقل التكاليف وبأكثر منفعة من وراءها .

4- معايير جودة المعلومة المحاسبية :

تتحقق جودة المعلومة المحاسبية بتطبيق مجموعة من المعايير التالية :[11]

س.معايير قانونية ، معايير رقابية ، معايير مهنية ، معايير فنية .

ثالثا : مفهوم الافصاح المحاسبي واشكاله

1- مفهوم الافصاح المحاسبي :

يعرف الافصاح على " انه عملية اظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية او وصفية في القوائم المالية او في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الاطراف الخارجية والتي ليس لها سلطة الاطلاع على الدفاتر والسجلات للشركة ".[12]

2- أشكال الافصاح المحاسبي :

وقد يتخذ الافصاح احد الاشكال التالية :

ش.الافصاح الكامل (الشامل) : يشير الى مدى شمولية التقارير المالية وتغطيتها لجميع المعلومات ذات الاثر المحسوس، ويأتي التركيز على ضرورة الافصاح الكامل من اهمية القوائم المالية كمصدر اساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات، ولا يقتصر الافصاح على الحقائق المالية حتى نهاية الفترة المحاسبية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم؛[13]

ص. الافصاح العادل : ويعتمد على اخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الاخرى من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن ؛

ض. الافصاح الكافي : يشمل تحديد الحد الادنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، ويختلف هذا الحد حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الاولى كونه يؤثر تأثيرا مباشرا في اتخاذ القرار، غير انه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد ؛

ط. الافصاح الملائم : هو الافصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المنشاة وطبيعة نشاطه اذ انه ليس من المهم فقط الافصاح عن المعلومات المالية بل الاهم ان تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المنشاة وظروفها الداخلية ؛

ظ. الافصاح الاعلامي : هو الافصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ القرارات مثل : الافصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية والافصاح عن الانفاق الرأسمالي الحالي والمخطط ومصادر تمويله، ويلاحظ ان هذا النوع من الافصاح من شانه الحد من اللجوء الى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الاضافية بطرق غير رسمية يترتب عليها مكاسب لبعض الفئات على حساب اخرى.[14]

المحور الثاني : الجانب الميداني للدراسة

بعد التطرق الى مساهمة حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية والافصاح المحاسبي من الجانب النظري ، سيتم في هذا المحور تناول الجانب التطبيقي لهذه الدراسة ، وذلك من خلال وصف افراد العينة ومجتمعها ، الأداة المستخدمة وطرق إعدادها وصدقها وثباتها، كما يتضمن هذا الفصل وصفا للإجراءات التي قام بها الباحث في تقنين وتنظيم أدوات الدراسة وتطبيقها، وأخيرا المعالجات الإحصائية التي اعتمد الباحث عليها في تحليل الدراسة.

أولا : ادوات عينة الدراسة و مصادر البيانات الاولية

1- مصادر البيانات الأولية : وتمثلت هذه المصادر في تصميم استبيان ومن ثم توزيعه على عينة الدراسة، وذلك لدراسة بعض مفردات البحث وحصر وتجميع المعلومات اللازمة في موضوع البحث، ومن ثم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) ، واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

2- أدوات الدراسة :

أدوات الدراسة :اعتمدنا في دراستنا على:

أ. المقابلة : حيث قمنا بزيارة ميدانية لعينة الدراسة على عدة مرات حتى نتمكن من جمع المعلومات والمعطيات التي تساعدنا في إتمام الدراسة.

ب. الملاحظة : بناء على ما تمت ملاحظته من خلال زيارتنا الميدانية لعينة من شركات التامين (MAATEC , CAAT, CAAR , SAA).

ت. الاستبيان : تم إ عداد الاستبيان من أجل استخدامها في جميع البيانات والمعلومات ، وتوزيعها على جميع أفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة. وتم تقسيم الاستبيان إلى جزأين ، يتناول الجزء الاول بيانات شخصية لعينة الدراسة ، اما الجزء الثاني تناولنا فيه مساهمة حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية والافصاح المحاسبي في عينة من شركات التامين لولاية مستغانم وتم تقسيمه إلى ثلاث محاور كما يلي:

ث. المحور الأول : مدى التزام شركة اليانس لمبادئ الحوكمة حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، ويتكون من 8فقرات؛

ج. المحور الثاني: امكانية الالتزام بمتطلبات الافصاح المحاسبي بالتطبيق المحكم لقواعد حوكمة المؤسسات ، ويتكون من 07 فقرات؛

ح. المحور الثالث: الحرص على تحقيق متطلبات جودة المعلومة المحاسبية بتطبيق حوكمة المؤسسات ، ويتكون من10 فقرات .

وقد كانت الإجابات على كل فقرة مكونة من 5 إجابات " غير موافق اطلاقا " ، " غير موافق " ، "غير متأكد " ، " موافق " ، "موافق جدا " .

3- مجتمع وعينة الدراسة : يتكون مجتمع الدراسة من كل الاداريين العاملين في شركات التأمينات الجزائرية، ولصعوبة تحديد عدد العاملين في كل شركات التامين بدقة، فإننا اخترنا عينة عشوائية في اربع وكالات للتامين مختلفة ، والجدول رقم (01) يوضح توزيع عينة الدراسة مع عدد استمارات الاستبيان الموزعة والمسترجعة ونسبتها المئوية .

جدول رقم (01) : يوضح عينة الدراسة وعدد الاستمارات الموزعة والمسترجعة

الرقم	اسم شركة التامين		الموزعة	المسترجعة	الضائعة
01	الشركة الجزائرية للتامين واعادة التامين (CAAR).	العدد	16	16	00
		النسبة %	% 25	% 25	% 00
02	الشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT).	العدد	16	13	03
		النسبة %	% 25	% 20.31	% 4.69
03	الشركة الوطنية للتامين (SAA).	العدد	16	14	02
		النسبة %	% 25	% 21.88	% 3.12
04	تعاضدية التامين الجزائرية لعمال التربية والثقافة (Maatec).	العدد	16	13	03
		النسبة %	% 25	% 20.31	% 4.69
المجموع		العدد	64	56	8
		النسبة %	% 100	% 87.5	% 12.5

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الاستبيان

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه انه تم توزيع 64 استبيان على اداريين في اربعة (4) شركات للتامين وتم استرجاع 56 استمارة بنسبة 87.5%. ، وبلغ عدد الاستمارات الضائعة 8 استمارة بنسبة % 12.5 ، وهي نسبة جيدة للتحليل .

ثانيا : تحليل نتائج الاستبيان

لقد قام الباحثين بإخضاع المعلومات التي تم الوصول إليها من خلال توزيع الاستبيان للتحليل الإحصائي باستخدام الحاسب الآلي ، من خلال بعض الأساليب الإحصائية التي وفرها البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS. v 22.). وذلك على اعتبار أن هذا البرنامج يعتبر من الأدوات الهامة والمتقدمة لإجراء التحليلات الإحصائية اللازمة لتحليل بيانات الأبحاث العلمية في كافة نواحي العلوم الاجتماعية والاقتصادية والهندسية [15]، ومن اجل التعامل مع إجابات أفراد العينة، والوصول إلى نتائج تجيبنا عن الاسئلة الفرعية واختبار فرضيات الدراسة ، اعتمد الباحث على الأساليب والأدوات الإحصائية التالية :

1- الأساليب الإحصائية الوصفية والمتمثلة في :

أ. المتوسطات الحسابية: لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد الدراسة عن كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة الأساسية.

ب. الانحرافات المعيارية : للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة ولكل محور من المحاور الرئيسية عن متوسطها الحسابي.

2- الأساليب الإحصائية الاستدلالية والمتمثلة في اختبار ألفا كرونباخ قبل بداية الدراسة لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة ، ثم يليه اختبار كولومجروف- سمرنوف لمعرفة نوع البيانات هل تتبع التوزيع الطبيعي أم لا ، وفي الاخير معامل ارتباط بيرسون لقياس صدق الفقرات.

ثالثا – تحليل النتائج واختبار الفرضيات :

1- تحليل البيانات العامة لعينة الدراسة من خلال الجدول رقم (02) : وهي الجنس ، المستوى التعليمي والوظيفي .

2- المتغيرات		التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	30	% 53.57
	أنثى	26	% 46.43
المستوى التعليمي	ثانوي	02	% 03.57
	جامعي	54	% 96.43
المستوى الوظيفي	مدير	04	% 7.14
	رئيس مصلحة	06	% 10.71
	رئيس قسم	10	% 17.86
	اداري	36	% 64.29

المصدر : من اعداد الباحثين على اساس نتائج البحث على مستوى عينة من شركات التامين

أ. الجنس : نلاحظ من خلال الجدول رقم **(02)** ، ان عدد الذكور بلغ **30** فرد بنسبة **53.57 %** ، في حين بلغ عدد الاناث **26** مفردة بنسبة **46.43 %** ، اي ان فئة الذكور هي الغالبة في عينة الدراسة في التأمينات الجزائرية .

ب.المستوى التعليمي : نلاحظ من خلال الجدول رقم **(05)** ان الاغلبية من افراد العينة من حملة الشهادات الجامعية بنسبة **96.43 %** ، في حين بلغت نسبة من هم دون المستوى الجامعي **02** افراد بنسبة **3.57 %.**

ت.المستوى الوظيفي : نلاحظ من خلال الجدول رقم **02 :** ان الادارة الدنيا الممثلة في المسمى الوظيفي اداري، بلغت نسبة **64.29 %** ، وهي الغالبة في عينة الدراسة ، لأنها تعتبر العصب و المسير الرئيسي لشركات التامين ، وبلغت نسبة الادارة الوسطى **28.57 %** ممثلة في المسمى الاداري رئيس مصلحة ورئيس قسم ، في حين بلغت نسبة الادارة العليا ممثلة في المسمى الوظيفي مدير **7.14 %** من عينة الدراسة ، وهذا طبيعي لأنها تعتبر مناصب عليا .

رابعا : المعالجة الإحصائية

1- تصميم الاستبيان : فيما يخص تصميم الاستبيان ، فقد تم من خلال جملة من الوثائق والدراسات السابقة ، والجانب النظري للبحث ، واعتمدنا في تصميم الاستمارة، على سلم ليكرت خماسي الابعاد كمقياس للإجابة عن فقرات الاستبيان ، المندرجة تحت ثلاث محاور اساسية ، والجدول رقم **(2)** يوضح سلم ليكرت خماسي الابعاد ودرجات المقياس .

جدول رقم **(03) :** توزيع درجات الموافقة لمقياس **(Likert)**

	غير موافق اطلاقا	غير موافق	غير متأكد	موافق	موافق جدا
الدرجة	1	2	3	4	5

تم تحديد طبيعة كل سؤال عند التحليل عن طريق تحديد الفئة التي يقع فيها قيمة المتوسط الحسابي ، وتم حساب حدود الفئات عن طريق حساب المدى ، (المدى = القيمة الكبرى – القيمة الصغرى) اي 5- 1= 4 .

طول الفئة = المدى / عدد التكرارات اي **(0.8=5/4)** ، نضيف النتيجة **(0.8)** بالتدريج الى الفئات ابتداء من الفئة الاولى وتكون كالتالي :

ث. الفئة الاولى = (1 – 1.8) تمثل الاجابة غير موافق اطلاقا ؛

ج. الفئة الثانية = (1.81 – 2.6) تمثل الاجابة غير موافق ؛

ح. الفئة الثالثة = (2.61 – 3.4) تمثل الاجابة غير متأكد ؛

خ. الفئة الرابعة = (3.41 – 4.2) تمثل الاجابة موافق ؛

د. الفئة الخامسة = (4.21 – 5.00) تمثل الاجابة موافق جدا ؛

وقد تم تقسيم استمارة الاستبيان الى جزأين احدهما خصص للبيانات الشخصية العامة لعينة الدراسة ، وتتكون من ستة فقرات وهي اسم شركة التامين ، الوظيفة ، الجنس، المستوى التعليمي ، اما الجزء الثاني ، فيتناول محاور الدراسة الاساسية والمتعلقة بمساهمة حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية والافصاح المحاسبي في التأمينات الجزائرية ، وتم تقسيمه الى ثلاث محاور ، كما يوضحه الجدول رقم (03) ، والذي يبين عنوان المحور ، وارقام الفقرات ،عددها والنسبة المئوية لكل محور، بالمقارنة مع العدد الكلي لفقرات الجزء الثاني من الاستبيان .

جدول رقم (04) : عدد فقرات الاستبانة لكل محور من محاور الدراسة

الرقم	عنوان المحور	ارقام الفقرات	عدد الفقرات	النسبة %
01	مدى التزام شركة اليانس لمبادئ الحوكمة حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية .	08 - 01	08	% 32
02	امكانية الالتزام بمتطلبات الافصاح المحاسبي بالتطبيق المحكم لقواعد حوكمة المؤسسات .	15 - 09	07	% 28
03	الحرص على تحقيق متطلبات جودة المعلومة المحاسبية بتطبيق حوكمة المؤسسات	25 - 16	10	% 40
	المجموع	25 - 01	25	% 100

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الاستبيان

2- ثبات وصدق اداة الدراسة : يقصد بثبات استمارة الاستبيان، انها تعطي نفس النتيجة لو تم اعادة توزيع الاستبيان اكثر من مرة، تحت نفس الظروف والشروط، او بعبارة اخرى ، ان ثبات الاستبيان يعني الاستقرار في نتائج الاستبيان، وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم اعادة توزيعها على افراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة ، وقد تم التحقق من ثبات استبيان الدراسة من خلال معامل الفا كرونباخ ، وذلك من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (5) : معامل الفا كرونباخ لقياس ثبات اداة الدراسة .

- **الصدق = الجذر التربيعي لمعامل الفا كرونباخ.**

الرقم	المحور	عدد العبارات	معامل الفا كرونباخ	الصدق *
1	مدى التزام شركات التامين بمبادئ الحوكمة حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية .	08	0.681	0.825
2	امكانية الالتزام بمتطلبات الافصاح المحاسبي بالتطبيق المحكم لقواعد حوكمة المؤسسات .	07	0.671	0.819
3	الحرص على تحقيق متطلبات جودة المعلومة المحاسبية بتطبيق حوكمة المؤسسات.	10	0.701	0.837
	جميع المحاور	25	0.704	0.839

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4) : ان معامل الفا كرونباخ لكل محاور الاستبيان تتراوح بين (0.671-0.701) وهي معاملات مقبولة ، وكذلك معامل الفا لجميع محاور الاستبيان معا بلغ (0.704) وهذا يدل على ان قيمة الثبات مقبولة ، وكذلك قيمة الصدق والذي يمثل الجذر التربيعي لمعامل الفا كرونباخ ، لجميع محاور الاستبيان تتراوح بين (0.819 –

0.837) في حين قيمة الصدق لجميع محاور الاستبيان بلغت (0.839) وهي قيمة جيدة تدل على ان اداة الدراسة ذات صدق كبير مما يجعلنا على ثقة تامة بصحة الاستبيان وصلاحيته لتحليل وتفسير نتائج الدراسة واختبار فرضياتها .

3- تحليل نتائج محاور الدراسة :

ع. تحليل نتائج فقرات المحور الاول لأداة الدراسة المتعلق بالتزام شركات التامين بولاية مستغانم بمبادئ الحوكمة حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من خلال حساب المتوسط والانحراف المعياري.

الجدول (11) : تقييم مدى التزام شركات التامين بمبادئ الحوكمة حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة sig	الترتيب
01	يؤدي تطبيق مبادئ الحوكمة الى تحديد الواجبات والصلاحيات لكل مسؤول في الشركة بشكل دقيق لأغراض المساءلة .	3.84	0.824	10.00	8
02	يقوم مجلس الادارة من خلال الحكومة باختيار المسؤولين على اساس الخبرات والمهارات الفنية مع مراعاة المصلحة العامة .	4.01	0.773	0.000	4
03	تقوم مصلحة المراجعة في الشركة بواجبها وبطريقة موضوعية لتنفيذ متطلبات الحوكمة .	4.11	0.801	0.001	2
04	يلتزم مجلس الادارة في اجتماعاته باكتمال النصاب القانوني عند اتخاذه لقراراته	3.90	0.843	0.000	6
05	وجود قوانين واضحة تحدد المسؤوليات مع ضمان تحقيق المصالح العامة .	3.88	0.718	0.002	7
06	يدعم الهيكل التنظيمي والتقسيم الوظيفي في تطوير الحوكمة في الشركة	4.13	0.723	0.000	1
07	تحدد الشركة متطلبات واضحة للوظيفة المعلن عنها.	4.05	0.759	0.003	3
08	لا يشارك موظفي الشركة في اجراءات التعيين لاحد اقاربهم المباشرين وغير المباشرين المرشح للوظيفة	3.91	0.803	0.000	5
	مجموع المحور	3.98	0.574	0.001	

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الاستبيان ومخرجات برنامج Spss

الفرضية الأولى : تلتزم شركات التامين بمبادئ الحوكمة حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

التحليل : النتائج مبينة في جدول رقم (11) ويتضح ان هناك ايجابية في معظم الفقرات ، ذلك لان معظم متوسطاتها الحسابية اكبر من متوسط اداة القياس (المتوسط الكلي (3.98)) ، وهو دال احصائيا عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، لان القيمة الاحتمالية لجميع فقرات المحور اقل من (0.05) ، كما بلغ الانحراف المعياري الكلي (0.574) وذلك مؤشر على تقارب إجابات المبحوثين، مما يدل على أن شركات التامين تلتزم بمبادئ الحوكمة حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في شركات التامين عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، وبالتالي قبول الفرضية.

غ. يتضح من خلال الجدول رقم (11) : والذي يبين اراء افراد العينة في المحور الاول مرتبة تنازليا حسب المتوسط الحسابي لكل فقرة وتبين النتائج أن أعلى ثلاث فقرات حسب المتوسط الحسابي :

1- في الفقرة رقم (6) بلغ المتوسط الحسابي (4.13) وهو اكبر من المتوسط الحسابي الكلي (3.98) و القيمة الاحتمالية تساوي " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " الهيكل التنظيمي يدعم التقسيم الوظيفي في تطوير الحوكمة في الشركة " وهدا ما يؤكده الانحراف المعياري (0.723) والتوجه كان موافق.

2- في الفقرة رقم (4) بلغ المتوسط الحسابي (4.11) وهو اعلى من المتوسط الحسابي الكلي (3.98) و القيمة الاحتمالية تساوي " 0.000" وهي اقل من 0.05 ، مما يدل على أن " تقوم مصلحة المراجعة في الشركة بواجبها وبطريقة موضوعية لتنفيذ متطلبات الحوكمة " وهدا ما يؤكده الانحراف المعياري (0.843) والتوجه كان موافق.

3- في الفقرة رقم (7) بلغ المتوسط الحسابي (4.05) وهو اعلى من المتوسط الحسابي الكلي (3.98) و القيمة الاحتمالية تساوي " 0.003" وهي اقل من 0.05 ، مما يدل على أن " تحدد الشركة متطلبات واضحة للوظيفة المعلن عنها " وهدا ما يؤكده الانحراف المعياري (0.759) والتوجه كان موافق.

- تحليل فقرات المحور الثاني :

ف.تحليل نتائج فقرات المحور الثاني لأداة الدراسة المتعلق بالتزام شركات التامين بولاية مستغانم بمتطلبات الافصاح المحاسبي من خلال التطبيق المحكم لقواعد الحوكمة ، من خلال حساب المتوسط والانحراف المعياري.

الجدول رقم (12) : امكانية الالتزام بمتطلبات الافصاح المحاسبي بالتطبيق المحكم لقواعد الحوكمة في شركات التامين .

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة SIG	الترتيب
09	يتم الافصاح عن الاسم والشكل القانوني وطبيعة عمل الشركة وانشطتها الرئيسية .	3.81	0.690	0.001	7
10	تفصح المؤسسة عن كل بنود الميزانية بالقدر الكافي وبدون استثناء، وايضا عن البنود الاضافية للميزانية بشكل مستقل بالقدر الكافي وبدون استثناء .	4.03	0.471	0.000	3
11	يقوم مجلس الادارة من خلال الحوكمة بالإشراف على عملية الافصاح ووسائل الاتصال.	3.90	0.570	0.000	5
12	يتم الافصاح عن الارتباطات المالية والصفقات مع الاطراف ذات العلاقة بالشركة .	3.94	0.725	0.001	4
13	تتوفر صفحة للشركة على شبكة الانترنت تمكن من الاطلاع على مستجداتها وانجازاتها	3.84	0.698	0.000	6
14	الافصاح عن مكافئات مجلس الادارة والمديرين التنفيذيين ومؤهلاتهم وعملية اختيارهم .	4.06	0.759	0.003	2
15	تعمل الشركة من خلال الحوكمة بإفصاح الشركة عن المخاطر المتوقعة .	4.12	0.833	0.001	1
	مجموع المحور	4.01	0.774	0.001	

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الاستبيان و مخرجات برنامج Spss

الفرضية الثانية : تلتزم عينة الدراسة بمتطلبات الافصاح المحاسبي من خلال التطبيق المحكم لقواعد الحوكمة

التحليل : النتائج مبينة في جدول رقم (12) ويتضح ان هناك ايجابية في معظم الفقرات ، ذلك لان معظم متوسطاتها الحسابية اكبر من متوسط اداة القياس (المتوسط الكلي (4.01)) ، وهو دال احصائيا عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، لان القيمة الاحتمالية لجميع فقرات المحور اقل من (0.05) ، كما بلغ الانحراف المعياري الكلي (0.774) وذلك

مؤشر على تقارب إجابات المبحوثين، مما يدل على أن شركات التامين لولاية مستغانم تلتزم بمتطلبات الافصاح المحاسبي من خلال التطبيق المحكم لقواعد الحوكمة عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، وبالتالي قبول الفرضية.

يتضح من خلال الجدول رقم (11) : والذي يبين اراء افراد العينة في المحور الثاني مرتبة تنازليا حسب المتوسط الحسابي لكل فقرة وتبين النتائج أن أعلى ثلاث فقرات حسب المتوسط الحسابي كما يلي :

1- في الفقرة رقم (15) بلغ المتوسط الحسابي (4.12) وهو اكبر من المتوسط الحسابي الكلي (4.01) و القيمة الاحتمالية تساوي " 0.001 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " الشركة تعمل من خلال الحوكمة بإفصاح الشركة عن المخاطر المتوقعة " وهدا ما يؤكده الانحراف المعياري (0.833) والتوجه كان موافق.

2- في الفقرة رقم (14) بلغ المتوسط الحسابي (4.06) وهو اعلى من المتوسط الحسابي الكلي (4.01) و القيمة الاحتمالية تساوي " 0.003" وهي اقل من 0.05 ، مما يدل على أن " الافصاح عن مكافئات مجلس الادارة والمديرين التنفيذيين ومؤهلاتهم وعملية اختيارهم " وهدا ما يؤكده الانحراف المعياري (0.759) والتوجه كان موافق.

3- في الفقرة رقم (10) بلغ المتوسط الحسابي (4.03) وهو اعلى من المتوسط الحسابي الكلي (4.01) و القيمة الاحتمالية تساوي " 0.000" وهي اقل من (0.05) ، مما يدل على أن " تفصح المؤسسة عن كل بنود الميزانية بالقدر الكافي وبدون استثناء، وايضا عن البنود الاضافية للميزانية بشكل مستقل بالقدر الكافي وبدون استثناء " وهدا ما يؤكده الانحراف المعياري (0.471) والتوجه كان موافق.

- تحليل فقرات المحور الثالث :

تحليل نتائج فقرات المحور الثالث لأداة الدراسة المتعلق بالحرص على تحقيق متطلبات جودة المعلومة المحاسبية بتطبيق حوكمة المؤسسات في شركات التامين لولاية مستغانم ، من خلال حساب المتوسط والانحراف المعياري.

الجدول (13) : الحرص على تحقيق متطلبات جودة المعلومة المحاسبية بتطبيق حوكمة المؤسسات

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة sig	الترتيب
16	تحرص الشركة على الالتزام بمبادئ الحوكمة لأنها توفر معلومات محاسبية ذات فعالية عالية قادرة على تحقيق اهداف الشركة .	4.05	0.950	0.001	2
17	تعمل حوكمة المؤسسة على تطبيق نظم مالية ومحاسبية سليمة تساهم في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية .	3.54	0.653	0.000	10
18	تعمل المؤسسة من خلال الحوكمة على توفير خاصية الثبات للمعلومة المحاسبية مما يساعد على تحليل القوائم المالية .	4.01	0.875	0.001	4
19	تعمل الشركة على توفير معلومات محاسبية ملائمة في الوقت المناسب من خلال قوائمها المالية .	3.99	1.008	0.002	5
20	لجان التدقيق مسؤولة عن مراجعة مدى الالتزام بتطبيق حوكمة المؤسسة .	3.64	1.014	0.000	9
21	لجان التدقيق مسؤولة عن مراجعة وظيفتي التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي.	3.80	0.905	0.000	6
22	لجان التدقيق تدعم استقلالية المراجع الخارجي مما يؤدي الى زيادة ثقة المستثمرين والاطراف الاخرى التي تبني قراراتها على	4.04	1.058	0.003	3

	المعلومات المالية .				
23	يساهم المراجع الداخلي في مراجعة المبادئ والسياسات المحاسبية المطبقة داخل المؤسسة.	4.07	0.958	0.000	1
24	يعمل المراجع الداخلي من خلال الحوكمة على اكتشاف ومنع الغش والتزوير وباستقلالية كاملة .	3.66	1.018	0.001	8
25	يساهم محافظ الحسابات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية التي تفصح عنها المؤسسة .	3.69	0.545	0.000	7
	مجموع المحور	4.02	0.958	0.001	

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الاستبيان ومخرجات برنامج Spss

الفرضية الثالثة : تعمل حوكمة المؤسسات على تحقيق موثوقية المعلومة المحاسبية من خلال الياتها واهمها المراجعة الداخلية والخارجية ولجنة المراجعة .

التحليل : النتائج مبينة في جدول رقم (13) ويتضح ان هناك ايجابية في معظم الفقرات ، ذلك لان معظم متوسطاتها الحسابية اكبر من متوسط اداة القياس (المتوسط الكلي (4.02)) ، وهو دال احصائيا عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، لان القيمة الاحتمالية لجميع فقرات المحور اقل من (0.05) ، كما بلغ الانحراف المعياري الكلي (0.958) وذلك مؤشر على تقارب إجابات المبحوثين، مما يدل على حوكمة المؤسسات تعمل على تحقيق موثوقية المعلومة المحاسبية من خلال الياتها واهمها المراجعة الداخلية والخارجية ولجنة المراجعة في شركات التامين لولاية مستغانم عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، وبالتالي قبول الفرضية.

يتضح من خلال الجدول رقم (13) : والذي يبين اراء افراد العينة في المحور الثالث مرتبة تنازليا حسب المتوسط الحسابي لكل فقرة وتبين النتائج أن أعلى ثلاث فقرات حسب المتوسط الحسابي كما يلي :

ق. في الفقرة رقم (23) بلغ المتوسط الحسابي (4.07) وهو اكبر من المتوسط الحسابي الكلي (4.02) و القيمة الاحتمالية تساوي " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " المراجع الداخلي يساهم في مراجعة المبادئ والسياسات المحاسبية المطبقة داخل المؤسسة " وهدا ما يؤكده الانحراف المعياري (0.958) والتوجه كان موافق.

ك. في الفقرة رقم (16) بلغ المتوسط الحسابي (4.05) وهو اعلى من المتوسط الحسابي الكلي (4.02) و القيمة الاحتمالية تساوي " 0.001" وهي اقل من 0.05 ، مما يدل على أن " الشركة تحرص على الالتزام بمبادئ الحوكمة لأنها توفر معلومات محاسبية ذات فعالية عالية قادرة على تحقيق اهداف الشركة " وهدا ما يؤكده الانحراف المعياري (0.950) والتوجه كان موافق.

ل. في الفقرة رقم (22) بلغ المتوسط الحسابي (4.04) وهو اعلى من المتوسط الحسابي الكلي (4.02) و القيمة الاحتمالية تساوي " 0.003" وهي اقل من (0.05) ، مما يدل على أن " لجان التدقيق تدعم استقلالية المراجع الخارجي مما يؤدي الى زيادة ثقة المستثمرين والاطراف الاخرى التي تبني قراراتها على المعلومات المالية." وهدا ما يؤكده الانحراف المعياري (1.058) والتوجه كان موافق.

4- مناقشة النتائج واختبار فرضيات الدراسة :

بغية اثبات او نفي الفرضيات المتعلقة بالدراسة ، ولاختبارها تم استخدام مصفوفة الارتباط لبيرسون بين المتغير المستقل وكل من المتغيرين التابعين في الدراسة .

- صدق الاتساق البنائي الداخلي لمحاور الدراسة : معامل الارتباط (Pearson)

جدول رقم (14): معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة

المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
الأول	تقييم مدى التزام شركات التامين بمبادئ الحوكمة حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.	8	0.835	0.001
الثاني	امكانية الالتزام بمتطلبات الافصاح المحاسبي بالتطبيق المحكم لقواعد الحوكمة في شركات التامين.	7	0.866	0.001
الثالث	الحرص على تحقيق متطلبات جودة المعلومة المحاسبية بتطبيق اليات حوكمة المؤسسات.	10	0.878	0.001

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الاستبيان و مخرجات SPSS

جدول رقم (14) يبين معاملات الارتباط لكل محور من محاور الدراسة لفقرات الاستبيان، حيث أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05) ، حيث أن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من (0.05)، ومعامل الارتباط لكل محور من محاور الدراسة محصورة ما بين (0.835 و 0.878) وبالتالي محاور الدراسة لها علاقة طردية قوية .

الفرضية الاولى : مدى التزام شركات التامين بمبادئ الحوكمة حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

ذ. H0 : لا تلتزم شركات التامين بتطبيق مبادئ الحوكمة حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية .

ر. H1 : تلتزم شركات التامين بمبادئ الحوكمة حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (14) : ان مستوى الدلالة يساوي (0.001) وهي اقل من (0.05) ، كما ان قيمة معامل الارتباط تساوي (0.835) مما يدل على وجود علاقة ارتباطية موجبة قوية بين تطبيق مبادئ الحوكمة حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وشركات التامين ، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل بفرضية البديل " تلتزم شركات التامين بمبادئ الحوكمة حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية " .

الفرضية الثانية : امكانية الالتزام بمتطلبات الافصاح المحاسبي بالتطبيق المحكم لقواعد الحوكمة في شركات التامين.

ز. H0 : لا تلتزم شركات التامين بمتطلبات الافصاح المحاسبي لعدم التطبيق المحكم لقواعد الحوكمة.

س.H1 : تلتزم شركات التامين بمتطلبات الافصاح المحاسبي من خلال التطبيق المحكم لقواعد الحوكمة.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (14) : ان مستوى الدلالة يساوي (0.001) وهي اقل من (0.05) ، كما ان قيمة معامل الارتباط تساوي 0.866 مما يدل على وجود علاقة ارتباطية موجبة قوية بين تطبيق قواعد الحوكمة والتزام عينة الدراسة بمتطلبات الافصاح المحاسبي ، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل بفرضية البديل " تلتزم شركات التامين بمتطلبات الافصاح المحاسبي من خلال التطبيق المحكم لقواعد الحوكمة" .

الفرضية الثالثة : تعمل حوكمة المؤسسات على تحقيق جودة وموثوقية المعلومة المحاسبية من خلال الياتها، واهمها المراجعة الداخلية والخارجية ولجنة المراجعة.

ش.H0 : لا تعمل حوكمة المؤسسات على تحقيق موثوقية المعلومة المحاسبية من خلال الياتها .

ص. H1 : تعمل حوكمة المؤسسات على تحقيق جودة وموثوقية المعلومة المحاسبية من خلال الياتها.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (14) : ان مستوى الدلالة يساوي (0.001) وهي اقل من (0.05) ، كما ان قيمة معامل الارتباط تساوي (0.878) مما يدل على وجود علاقة ارتباطية موجبة قوية بين حوكمة المؤسسات وجودة المعلومة المحاسبية ، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل بفرضية البديل " تعمل حوكمة المؤسسات على تحقيق جودة وموثوقية المعلومة المحاسبية من خلال الياتها " .

خاتمة:

تطرقنا في هذه الورقة البحثية الى التعرف على عينة من شركات التامين التي تم الاستعانة بها في الدراسة التطبيقية ، وتم التعرض الى امكانية تطبيق الحوكمة على مستواها ، كما تم استخدام برنامج الحزم الاحصائية SPSS من اجل اختبار الفرضيات التي ساهمت في تفسير النتائج التي توصلنا اليها لنبين مدى مساهمة حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية والافصاح المحاسبي في شركات التامين على مستوى ولاية مستغانم كالتالي :

ض. ان تقسيم الوظائف وقيام مصلحة المراجعة في الشركة بواجبها وبطريقة موضوعية لتنفيذ متطلبات الحوكمة ، من اهم العناصر التي تساعد على تطبيق الحوكمة في شركات التامين على مستوى ولاية مستغانم؛

ط. افصاح الشركة عن المخاطر المتوقعة و الافصاح عن مكافات مجلس الادارة والمديرين التنفيذيين ومؤهلاتهم وعملية اختيارهم ، و عن كل بنود الميزانية بالقدر الكافي وبدون استثناء ، من اهم العوامل التي تؤكد على ان شركات التامين على مستوى ولاية مستغانم تلتزم بإحكام بمتطلبات الافصاح المحاسبي من خلال التطبيق المحكم لقواعد الحوكمة؛

ظ. مساهمة المراجع الداخلي في مراجعة المبادئ والسياسات المحاسبية المطبقة داخل المؤسسة، وحرص الشركة على الالتزام بمبادئ الحوكمة لأنها توفر معلومات محاسبية ذات فعالية عالية ، قادرة على تحقيق اهداف الشركة ، وايضا دعم لجان التدقيق استقلالية المراجع الخارجي ، مما يؤدي الى زيادة ثقة المستثمرين والاطراف الاخرى التي تبني قراراتها على المعلومات المالية . من العناصر الرئيسية التي تحرص عليها شركات التامين على مستوى ولاية مستغانم لتحقيق جودة المعلومة المحاسبية من خلال التطبيق الجيد لمبادئ الحوكمة .

بناء على ما توصلنا اليه من نتائج هذه الدراسة ، نحاول اقتراح بعض الحلول بالنسبة لمؤسسة عينة الدراسة كما يلي :

ع. الاجتهاد في التطبيق السليم والموضوعي لمبادئ الحوكمة لتحقيق جودة عالية فيما يخص المعلومة المحاسبية والمالية ؛

غ. اعطاء اهمية اكثر لوظيفة المراجعة الداخلية وتفعيل دورها لتطبيق الحوكمة ؛

ف.زيادة دعم استقلالية المراجع الخارجي من خلال دعم لجنة المراجعة لزيادة الثقة في الشركة، مما يؤدي الى زيادة نسبة الثقة للمستثمرين ؛

ق. العمل على توفير معلومات محاسبية ملائمة في الوقت المناسب من خلال قوائمها المالية .

الهوامش والمراجع :

[i] **نرمين ابو العطا، "حوكمة الشركات سبيل التقدم" مع القاء الضوء على التجربة المصرية ، ص01، 2016.**
http://www.cipe-arabia.org/files/html/art0811.htm

[ii] **خلف عبد الله الوردات ، " التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية " ، الطبعة الأولى ، الورق للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2006 ، ص 42.**

[iii] **محمد حسن يوسف، " محددات الحوكمة ومعاييرها " مع اشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر ، بنك الاستثمار القومي ، النشرة الاقتصادية ، مصر، جانفي 2007، ص4.**

[iv] (4) . K . BOUTALEB , Démocratie, Etat de droit et bonne gouvernance en Afrique : le cas de l'Algérie, colloque international d'Ouagadougou, Faculté des sciences économiques et de gestion, Université de Tlemcen, 2003, p19.

[5] **بن عيشي عمار وعمري سامي ، " تطبيق قواعد الحوكمة واثره على الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية ، دراسة حالة شركات المساهمة الجزائرية" ، مداخلة بملتقى الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع ورهانات وأفاق ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة أم البواقي 7-8 ديسمبر 2010، ص5.**

[6] principe de gouvernance d'entreprise du G20 Turkey et de L'OCDE Rapport de L'OCDE aux ministres des Finances et aux gouverneurs des banques centrales du G20 , Septembre 2015, p 17 – 61.

[7] **عبد المالك عمر زيد ، " المحاسبة المالية في المجتمع الاسلامي " اطار تاريخي للمحاسبة ، الجزء الاول ، عمان ، الاردن ، 2002، ص1 .**

[8] **نمر محمد الخطيب وصديقي فؤاد ، مدى انعكاس الاصلاح المحاسبي على جودة المعلومة المحاسبية والمالية – تجربة الجزائر (النظام المحاسبي المالي) ، الملتقى العلمي الدولي حول الاصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة ورقلة، 2011، ص 2.**

[9] **حامدي علي ، " اثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية " ، مذكرة لنيل شهادة ماجيستير في علوم التسيير ، تخصص محاسبة ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر – بسكرة ، 2011 ، ص 100-101.**

[10] **أ . نمر محمد الخطيب ، أ . صديقي فؤاد ، "مدى انعكاس الاصلاح المحاسبي على جودة المعلومة المحاسبية والمالية " تجربة الجزائر (النظام المحاسبي المالي SCF) ، الملتقى الوطني حول الاصلاح المحاسبي والمعايير المحاسبية الدولية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة ، الجزائر ، ص 09-10.**

[11] **ماجد اسماعيل ابو حمام ، اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير ، جامعة غزة الاسلامية ، 2009 ، فلسطين ، ص 58 – 59 .**

[12] **زغدار احمد سفير محمد ، " خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الافصاح وفق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)" ، مجلة الباحث ، العدد السابع ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2009 – 2010 ، ص84 .**

[13] **احمد مخلوف ، الازمة المالية العالمية واستشراف الحل باستخدام مبادئ الافصاح والشفافية وحوكمة الشركات من منظور اسلامي ، الملتقى العلمي الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 20 و 21 اكتوبر 2009 ، ص6.**

[14] **ماجد اسماعيل ابو حمام ، مرجع سبق ذكره ، ص 47-48.**

[15] **شاكر، جمال محمد، " المرشد في التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام SPSS " ، الدار الجامعية ، مصر ،2005 ، ص 59.**

أثر انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري

- التدعيات والحلول-

د. سفيان بوقطاية
المركز الجامعي غليزان؛ الجزائر
soufyanebouguetaia48@gmail.com

أ. عبد الوهاب بن زاير
جامعة طاهري محمد- بشار- الجزائر
wahab.apolyoss@yahoo.fr

د.مبارك بن زاير
جامعة طاهري محمد- بشار- الجزائر
benzairmebarek@yahoo.fr

Received: Avril 2018 ***Accepted: Mai 2018*** ***Published: Juin 2018***

Abstract:

An oil crisis has emerged in recent years beginning in 2014, where oil prices have been steadily falling, which has had a negative impact on the economies that depend on the revenues of this substance as the main source of funding, The Algerian economy is no exception in view of the significant contribution of oil revenues to the financing of various economic activities.

Within this framework this study aims to shed light on the reality of the Algerian economy and its impact The collapse of oil prices And come up with a range of solutions that will help overcome this crisis.

Key words: Algerian economy, Petroleum economy, Petroleum crisis

ملخص:

ظهرت بوادر ازمة بترولية في السنوات الاخيرة مع بدايات سنة 2014، حيث شهدت أسعار البترول انهيار مستمرا، مما أثر سلبا على الاقتصاديات التي تعتمد على عائدات هذه المادة كمصدر اساسي للتمويل، والاقتصاد الجزائري ليس استثناء في هذا الامر نظرا للمساهمة الكبيرة لعائدات البترول في تمويل مختلف النشاطات الاقتصادية.

ضمن هذا الاطار تهدف هذا الورقة البحثية الى تسليط الضوء على واقع الاقتصاد الجزائري ومدى تأثره بالانهيار الذي شهدته اسعار البترول و الخروج بمجموعة من الحلول التي ستساهم في تجاوز هذه الازمة.

-الكلمات المفتاحية: اقتصاد جزائري، اقتصاد بترولي، أزمة بترولية.

مـــقدمـــة:

يُعتبر البترول أحد اهم مصادر الطاقة منذ مطلع القرن العشرين، وتحظى أسعاره باهتمام بالغ من طرف الخبراء و المحللين الاقتصاديين في الدول المنتجة او المستهلكة له على حد سواء، وتشكل عائداته مصدرا مهما للتمويل في العديد من الاقتصاديات التي يصطلح عليها بالاقتصاديات الريعية التي تحظى بحيز مهم ضمن الدراسات و الابحاث التي تسعى الى تحديد ايجابيات و سلبيات الاعتماد الكبير على الريع.

وفيما يتعلق بالاقتصاد الجزائري، فقلد شكل البترول منذ الاستقلال مصدرا اساسيا للتمويل، حيث ترتبط الحركية التنموية للبلد بأسعار هذه المادة بشكل كبير، وقد سعت الجزائر للخروج من دائرة الاقتصاديات الريعية كهدف اساسي نتيجة التقلبات التي تشهدها أسعار البترول، ورغم التعافي الذي شهدته أسعار البترول خلال مطلع الالفية الثانية إلا انها عاودت الانهيار بشكل واضح خلال سنة 2014، لتبرز اشكالية تنويع الاقتصاد الجزائري من جديد.

وتهدف هذه الورقة البحثية الى الاحاطة بمدى تأثر الاقتصاد الجزائري بالانهيار الاخير الذي شهدته اسعار البترول، والجهود المبذولة لتجاوز هذه الازمة تحت الاشكالية التالية:

الى أي مدى أثر انهيار اسعار البترول على الاقتصاد الجزائري؟ وماهي الحلول المقترحة لتجاوز الازمة؟

- **الهدف من الدارسة:**

تسعى هذه الورقة البحثية الى تسليط الضوء على الأثار التي لحقت بالاقتصاد الجزائري جراء انهيار اسعار البترول مطلع 2014. وابراز مختلف الجوانب المتعلقة بهذا الإطار و الجهود المبذولة للتجاوز هذه الازمة، من اجل الخروج بمعطيات تساهم في رسم صورة واضحة حول موضوع الدراسة كمحاولة للوصول الى ببعض النتائج و الاقتراحات.

- **منهج الدراسة:**

و للوصول الى الهدف المشار اليه و الاحاطة بمختلف جوانب الاشكالية سيعتمد بناء الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي في التعامل مع المعطيات ذات الصلة بموضوع الاشكالية، مع الاستعانة بالإحصائيات و الجداول و غيرها من البيانات، وذلك تحت التقسيم التالي:

- **البترول من زاوية اقتصادية.**
- **مكانة البترول في الاقتصاد الجزائري.**
- **انهيار أسعار البترول، الأزمة والحول.**

I- البترول من زاوية اقتصادية[1].

تتعدد الجوانب التي يمكن من خلالها معالجة البترول نظرا للأهمية الكبيرة التي يلعبها كسلعة استراتيجة، خصوصا من الجانب الاقتصادي. وتعتمد العديد من الدول على الريع كمصدر اساسي للتمويل، خصوصا بعد التحسن الكبير الذي شهدته اسعار هذه المادة نتيجة تزايد استهلاك الطاقة المرتبط بالتحولات الصناعية الكبيرة التي شهدها العالم، و توجد العديد من الدراسات والابحاث الاقتصادية التي تناولت هذه الظاهرة للإحاطة بإيجابياتها و سلبياتها وتأثيرها على التوازنات الاقتصادية.

➢ **I-1 مفهوم الاقتصاد البترولي:**

تتزايد متطلبات العالم من الطاقة لمقابلة النمو الاقتصادي، وحاجات نمو التعداد السكاني وتطلعات كافة المواطنين في ارجاء العالم للارتقاء بمستواهم المعيشي، وحيث ان البترول هو مصدر الطاقة العملي والاقتصادي المتاح لمواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية العالمية ورفاهية المجتمعات[2].

ويتضمن الاقتصاد البترولي مجموعة النشاطات الاقتصادية المتعلقة بإيجاد وانتاج وتوزيع واستهلاك السلعة البترولية سواء كانت بصورة سلعية واحدة او صورة سلعية متنوعة ومتعددة تمر بمراحل مترابطة ومتكاملة مع بعضها البعض لتكوين الاقتصاد البترولي، أي أن الاقتصاد البترولي هو ذلك العلم المتعلق بالنشاط الاقتصادي للبترول من انتاج وتوزيع واستهلاك للسلعة البترولية[3].

وعليه فان الاقتصاد البترولي يرتكز بشكل رئيسي على عائدات هذه المادة كمصدر اساسي لتوفير التمويل، حيث تشكل الصناعة البترولية وكل ما يتعلق بها من ناشطات كالاستخراج و التنقيب الجزء الاكبر من النشاطات الاقتصادية.

ولقد اكتسب البترول هذه الاهمية اقتصاديا من خلال[4]:

- ✓ **يعتبر عاملا من عوامل الانتاج الى جانب الارض، العمل، رأس المال والتنظيم وتعتبر الطاقة البترولية لحد الآن الأوفر والاسهل.**
- ✓ **من الناحية الصناعية يمكن القول أن العملية الصناعية لا تستطيع الاستمرار بشكل منتظم دون بترول فهو مصدر حرارة الطاقة المحركة و أساس الصناعة البتروكيماوية.**
- ✓ **أهميته التجارية تكمن في كون البترول و منتجاته يشكلان سلعة تجارية دولية لها قيمة مالية ضخمة فالشركات الاجنبية تشتري من الاسواق العالمية أكثرية البترول المستخرج من البلدان النامية**
- ✓ **أصبح البترول في قطاع الموصلات بمثابة شريان النقل الحديث و تقدر الكميات المستخدمة منه في قطاع الموصلات بحوالي 35 % من مجموع البترول المستهلك.**
- ✓ **يبقى العامل الاقتصادي السبب الاهم وراء الحروب من بينها محاولة السيطرة على المناطق الغنية بالمواد الاولية التي يأتي البترول في مقدمتها.**

وتحظى سلعة البترول واسواقها باهتمام بالغ، وفيما يتعلق بأسعار البترول فإنه توجد العديد من الطرق لتحديده أهمها:

- سعر الإشارة: هذا النوع من الأسعار ظهر في فترة الستينات، حيث بعد ظهور الأسعار المتحققة إلى جانب المعلنة اخذ واعتمد سعر الإشارة في احتساب قيمة البترول بين بعض الدول البترولية المنتجة والشركات البترولية الأجنبية، من أجل توزيع أو قسمة العوائد البترولية بين الطرفين، إن سعر الإشارة عبارة عن سعر البترول الخام والذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق، أي انه سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر المتحقق، إن هذا السعر أخذت به وطبقته العديد من البلدان البترولية، مثل ما تم بين الجزائر وفرنسا في 1965م.

- سعر الكلفة الضريبية: هو السعر المعادل لكلفة إنتاج البترول الخام مضاف إلى قيمة ضريبة الدخل والربح بصورة أساسية العائدة للدول البترولية المانحة لاتفاقيات استغلال الثروة البترولية، إذن هذا السعر يعكس الكلفة الحقيقية التي

تدفعها الشركات البترولية لحصولها على برميل من البترول الخام، وهو في نفس الوقت يمثل الأساس الذي تتحرك فوقه الأسعار المتحققة في السوق فالبيع بأقل من هذا السعر يعني البيع بالخسارة[5].

ونتيجة للتطورات التي شهدتها الساحة الاقتصادية ذات الصلة بقطاع المحروقات فانه توجد طريقة أخرى لتحديد سعر البترول هي:

السعر الفوري أو الآني: هو سعر الوحدة البترولية المتبادلة آنيا أو فوريا في السوق البترولية الحرة، وهذا السعر مجسد لقيمة السلعة البترولية نقديا في السوق الحرة للبترول المتبادل بين الأطراف العارضة والمشترية وبصورة آنية[6].

و نظرا لوجود بعض الشركات المتعددة الجنسيات و الدول المصنعة على شكل تنظيم مشابه للكارتل التي تسيطر على أسعار البترول و تتحكم فيها، حيث كانت السبب الاساسي في انخفاض الاسعار في معظم الاحيان، وبناءا على مبادرة فنزويلا عقد اجتماع في بغداد بين **10** و **14** من شهر ديسمبر **1960** ضم ممثلي ايران، العراق، الكويت، المملكة العربية السعودية و فنزويلا، وتقرر من هذا الاجتماع التاريخي انشاء منظمة **OPEC** و هدفها الأول هو حماية مصالح الدول المنتجة وضمان دخل ثابت لها و تأمين التصدير الى الدول المستهلكة بطريقة اقتصادية منتظمة[7].

- **II- 2-** البترول بين النعمة والنقمة :

قد ساهم هذا المورد في تحسين وتطوير حياة الإنسان عبر الزمن، وبخاصة على مستوى الدول التي أحسنت استغلاله، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وبعض الدول الأوروبية. ومن بين البلدان التي استطاعت أن تدير وتتحكم في الإيرادات الناتجة من استغلال النفط هي النرويج أندونيسيا وبوتسوانا. وهذا ما يعزز التبريرات النظرية لبعض الباحثين في هذا المجال، ويرجع ذلك إلى وجود مؤسسات داعمة وذات نوعية جيدة وقوية، حيث إن نجاح هذه البلدان في التحكم في هذه النعمة يعود إلى طبيعة السياسات الحكومية التي تجعلها تتحكم في إدارة مواردها بنجاح، وتحويل إيرادات هذه الموارد لمصلحة معظم فئات السكان على المدى البعيد[8].

ورغم كل هذا الا أن العديد من الدراسات تشير الى عواقب الاعتماد على البترول واثر ذلك على الهيكل العام للاقتصاديات البترولية وباقي القطاعات المساهمة في الاقتصاد كنقمة لهذه الموارد.

حيث يشير مفهوم نقمة الموارد الى التناقض المسجل والملحوظ بين زيادة الموارد الطبيعية غير المتجددة خاصة النفط وضعف النمو الاقتصادي وظهور نتائج سيئة للتنمية، ولأن هذه الوفرة لا تستغل في تحريك مفاصل الاقتصاد الحقيقي في شكل استثمارات صناعية او تجارية وهذا ما يسمى بمرض الفوائض النفطية[9]، وعادة ما يُنظُر إلى أي اكتشاف لكميات كبيرة من النفط في البلدان النامية على أنه نعمة، فهو يعد بمثابة فرصة للدول للقفز إلى الأمام في مجال التنمية لصالح مصلحة مواطنيها. ولكن للأسف، نادراً ما يكون هذا هو واقع الحال حيث أن الموارد الطبيعية الوفيرة مثل النفط هي في الواقع عقبة رئيسية تعترض التنمية في العديد من البلدان. فهي بمثابة "الفخ" الذي يخنق الأنشطة الاقتصادية الأخرى، ويؤدي إلى سوء الحوكمة[10].

وعند الحديث عن نقمة البترول تعتبر العلة الهولندية احد اهم الاسس النظرية في هذا الموضوع، والمرض الهولندي هو مفهوم يشير الى جميع الأثار السلبية التي تحدث في الاقتصاد من خلال التوسع في القطاعات التي تنتج الموارد الطبيعية و انكماش القطاعات الاخرى[11].و يعد مصطلح المرض الهولندي احد التفسيرات التي يستخدمها الاقتصاديون

للدلالة على ضعف القطاعات غير النفطية من الاقتصاد، اذ تقول النظرية ان الارباح غير المتوقعة في احد القطاعات تميل الى رفع اسعار الصرف، مما يجعل التصدير في القطاعات الاخرى اعلى تكلفة و الاستيراد ارخص[12].

و يؤدي الاعتماد الكبير على العوائد النفطية الى مجموعة من الأثار السلبية هي[13]:

- ✓ الانكشاف الكبير امام الاقتصاديات الصناعية المتقدمة.
- ✓ ان الفوائض المالية المتأتية بصورة فجائية نتيجة ارتفاع الأسعار ينجم عنه عنها استثمار غير مجدي لهذه الأموال التي غالبا ما توظف في سندات وأذونات الخزينة لدول أجنبية.
- ✓ تأثر الدخول النفطية بالتغيرات الطارئة على العملات الأساسية.
- ✓ تعرض الاقتصاديات النفطية الى ما يعرف بالتضخم المتبادل (التضخم المستورد).

ومن خلال ما سبق يمكن الخروج بنتيجة مفادها أن العوائد البترولية و الريعية تشكل مصدرا مهما تعتمد عليه العديد من الدول، لكن ان عدم استغلال هذه العوائد بشكل الصحيح يؤدي الى انعكاسات سلبية تضر بباقي القطاعات المنتجة مما يؤثر سلبا على التنوع الاقتصادي من جهة، ويجعل الاقتصاد عرضة للتقلبات التي تطرأ على الاسعار من جهة أخرى خصوصا ان اسباب تلك التقلبات لا تقتصر على العوامل الاقتصادية بل حتى السياسية.

➢ II- مكانة البترول في الاقتصاد الجزائري :

يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا بامتياز، حيث تشكل العائدات البترولية اهم مصدر للتمويل، وترتبط باقي القطاعات المساهمة في تكوين الناتج الكلي للبلد بشكل مباشر بقطاع المحروقات.

II-1- مساهمة البترول في الاقتصاد الجزائري :

اكتشف البترول لأول في الجزائر بكميات تجارية سنة **1949** في الجنوب الغربي من البلاد وبدأ الانتاج من هذه المنطقة عام **1953**، وشهدت سنة **1956** أولى الاكتشافات الكبرى في حاسي مسعود في الصحراء الجزائرية حيث اكتشف حقل حاسي مسعود الذي بدأ الانتاج سنة **1957**، وبعد أن نالت الجزائر استقلالها أممت في **24** فبراير سنة **1971** **51 %**من أسهم شركتي البترول ايراب **ERAP** وشركة البترول الفرنسية[14].

ويعتبر قطاع المحروقات العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، وذلك لأنه لا يزال بعد أكمن أربعة عقود من الاستقلال القطاع المهيمن على النشاط الاقتصادي، فهو يساهم في الصادرات الجزائرية بنسبة تزيد عن **9 %** في المتوسط، وفي الإيرادات الجبائية للدولة بنسبة تتراوح حسب السنوات بين **60** و**1575%**. اضافة الى هذا تشكل الجباية البترولية في الجزائر أهم إيرادات الدولة و النظام الجبائي في الجزائر يطبق على الأنشطة التالية[16]:

- التنقيب، البحث واستغلال المحروقات.
- نقل المحروقات عبر القنوات.
- تمييع الغاز الطبيعي و معالجته و استخراج غاز البترول المميع. وتضم جباية المحروقات الحقوق على المحروقات المستخلصة و الضريبة على النتيجة المتعلقة بالنشاط،كما تفرض هذه الحقوق على الشركات الوطنية النشطة في القطاعات المذكورة سابقا والشركاء الأجانب،كما يتم فرض هذه الحقوق و تطبيقها في حدود إقليم الدولة و نأخذ كمثال الجزائر التي تعد من بين دول عالم الثالث و التي تشكل المداخيل ال أكثر من **80%**من مجمع المداخيل الجبائية.

و نظرا لهذا الدور الكبير للبترول و قطاع المحروقات كان لابد ان يصاحب ذلك ضخامة الاستثمارات الموجه لهذا القطاع، حيث قامت الحكومة الجزائرية بابرام العديد من الاتفاقيات و انجاز العديد من المشاريع كمشروع مصفاة ادرار سنة **2004**بطاقة انتاجية تصل الى **600**الف طن سنويا من البترول، و مشروع هيليوم سكيكدة بدءا من جوان **2005**، كما يقدر ان يتم استثمار نحو **80** مليار دولار خلال الفترة **2015** الى **2019** لزيادة الطاقة الانتاجية الى **225** مليون طن[17].

و المخطط التالي يوضح نسبة قطاع المحروقات من مجموع الصادرات الجزائرية خلال الفترة **1970-2014**

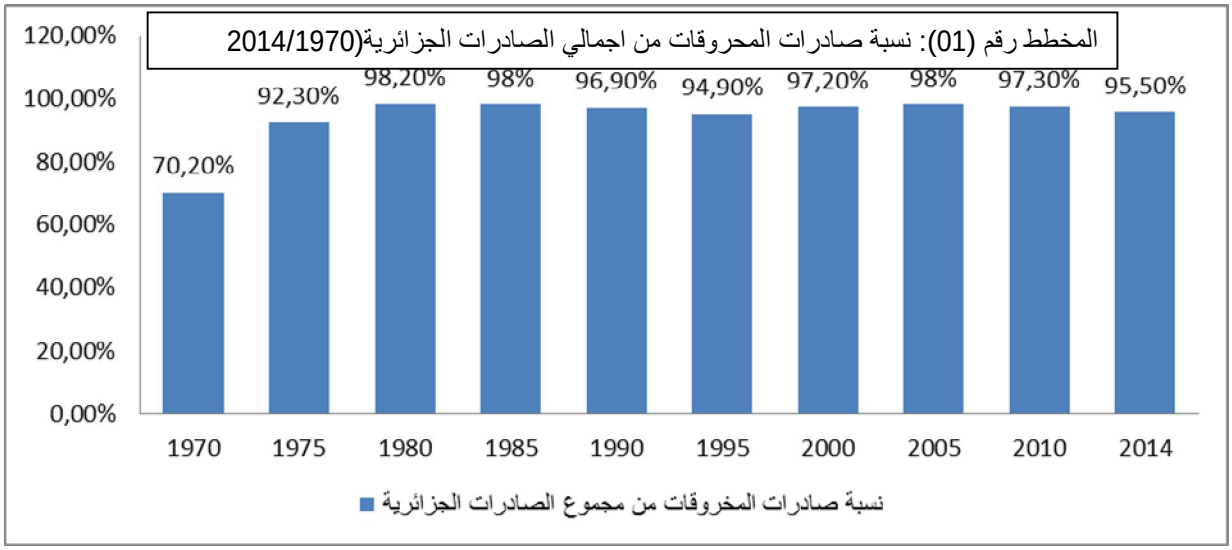

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على احصائيات الجمارك الجزائرية، وزارة المالية الجزائرية

يبين المخطط رقم **(01)** النسبة الكبيرة التي يساهم بها البترول و المحروقات بشكل عام في اجمالي الصادرات الجزائرية، حيث تتراوح هذه النسبة ما بين **98%** خلال مرحلة الثمانينات هذا رغم ازمة انهيار اسعار البترول آواخر تلك المرحلة**(1986)** وما نتج عنها من اضرار بليغة لحقت بالاقتصاد الجزائري، ورغم الجهود المبذولة لتحقيق هدف تقليل التبعية لقطاع المحروقات الا ان هذا القطاع ظل يحتل نسبة تتراوح بين **97%** و **95%** من اجمالي الصادرات الجزائرية على مدى السنوات الاخيرة منذ سنة **2000** و التي تمثل المصدر الرئيسي للعملة الصعبة، هذا رغم التحسن الكبير لأسعار البترول و المحروقات بشكل عام والتي كان يجب ان تستغل لتطوير باقي القطاعات التي يمكنها ان تساهم في تنويع الصادرات الجزائرية.

وتساهم أموال الريع البترولي بقدر كبير جدا من الناتج الإجمالي الجزائري خصوصا بعد سنة **2010** وذلك راجع للتحسن الكبير الذي شهدته أسعار البترول وهي أيضا تغطي جزء كبير جدا من النفقات العامة للدولة إذ تذر على الخزينة العمومية أكثر من **12%** من إجمالي إيراداتها السنوية، كما تلعب دور غير مباشر في دعم الأجور وتمويل الاستهلاك ودعم مختلف قطاعات الاقتصاد بمختلف أنواعها.

➢ II-2- عواقب اعتماد الاقتصاد الجزائري على البترول:

رغم كل الجهود التي بذلتها الجزائر للخروج من دائرة الاقتصاديات الريعية الا ان البترول ظل يشكل المصدر الاساسي الذي تعتمد عليه الجزائر لتلبية حاجياتها، الأمر الذي جعل الاقتصاد الجزائري مرهونا بتقلبات اسعار البترول وأزماته.

ورغم تعدد التقلبات التي تشهدها اسعار البترول الا ان اهم ازمة شهدتها هذه المادة و كان لها اثر كبير على الاقتصاد الجزائري هي ازمة **1986**، والتي كان لها اثر كبير أدى الى تحولات اقتصادية جوهرية نتيجة العجز الذي شهدته الميزانية العامة الذي لم تقتصر آثاره على الجانب الاقتصادي والمتمثلة في اللجوء الى المديونية إثر الأزمة العالمية التي ضربت الأسواق النفطية عام **1986**وانهيار سعر البرميل الواحد ووصوله أقل من **13** دولار للبرميل مما ادى الى انخفاض العوائد النفطية للجزائر بصورة كبيرة وخسارتها ما يقارب مبلغ قدره **500**مليون، وحقق الميزان التجاري عجزا كبيرا قدره **6589,45** مليون دينار خلال نفس السنة، أما ميزان المدفوعات فقد سجل هو الأخر عجزا قدره **15** مليار دج[18].و بعد التعافي الطفيف الذي شهدته الاسواق العالمية، عاودت بوادر الازمة بالظهور مطلع سنة **1998** حيث انخفضت الاسعار الى مادون **13** دولار لبرميل، مما أدى الى حدوث كبير في الايرادات العامة يقدر ب: **2.871** مليون دولار حيث سجلت الميزانية العامة عجزا قدر ب**1.849** مليون دولار[19].

وأدى الاعتماد الكبير على المحروقات الى استنزاف هذه الثروة غير المتجددة، ويبرز هذا من خلال المنحى رقم**(01)** و الذي يمثل تطورات انتاج النفط بشكل عام في الجزائر خلال سنوات الاخيرة:

المنحى رقم(01) و الذي يمثل تطورات انتاج النفط في الجزائر (2017/2000)

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات البنك الدولي.

يبدو واضحا من خلال المنحني رقم**(01)** الانخفاض المستمر في انتاج النفط الخام بشكل عام وذلك نتيجة الاستنزاف الهائل لهذه الثروة غير المتجددة، حيث تراوحت كميات الانتاج خلال سنوات **2008** الى غاية منتصف **2009** مايقارب **1400** الف برميل ليشهد هذا الانتاج انخفاض مستمرا مع مطلع الالفية ليقارب **1150** الف برميل سنة **2016**، ورغم ان ارتفاع الاسعار في السوق الدولية خلال تلك المرحلة قد غطى على نقص الانتاج الا ان تفقام

بمجرد بدأ انهيار الاسعار بدايات **2014**، و تستدعي هذه الوضعية ايجاد بدائل للطاقة حيث اصبح الانتقال الى الطاقات المتجددة حتمية ضرورية تفرضها المتغيرات الدولية، خصوصا مع توفر المؤهلات الهائلة في هذا المجال.

اضافة الى ما سبق فإن كل المؤشرات ذات الصلة بقطاع المحروقات تفيد بأن أعرض المرض الهولندي بادية على الاقتصاد الجزائري، حيث مارس حقن الريع البترولي في الاقتصاد أثرا سلبيا على باقي القطاعات، وبالتالي فان النتيجة التي نخلص اليها ان اعراض المرض الهولندي موجودة في الاقتصاد الجزائري وزادت حدتها مع انخفاض اسعار البترول وتقلص الريع البترولي الامر الذي ساعد على اختلال الاستقرار الاقتصادي الكلي[20].

III- إنهيار اسعار البترول، الأزمة و الحلول.

تشهد اسعار البترول تقلبات كبيرة نتيجة تدخل العديد من العوامل الاقتصادي وحتى السياسية في تحديد هذه الاسعار، وتعتبر الازمات البترولية من أكثر الازمات التي أثرت على الاقتصاديات العالمية خصوصا الناشئة منها التي تعتمد على الريع كمصدر للتمويل.

III-1- أثر الازمة البترولية الاخيرة على الاقتصاد الجزائري.

شهدت أسعار البترول ارتفاعا نوعيا مع مطلع الألفية الثانية استمر ما يقارب العقد من الزمن، حيث عاشت الدول المنتجة للبترول بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة بحبوحة مالية، اذ شكلت صادرات المحروقات خلال هذه الفترة **95 %**من المجموع الكلي للصادرات وشكلت الجباية البترولية أكثر من **60%** من ايرادات الميزانية العامة للدولة، غير أن الانهيار المفاجئ لأسعار البترول في النصف الثاني من سنة **2014** بنسبة تزيد عن **50 %**أدى الى العديد من الآثار السلبية.

ان هذا الانخفاض الكبير لأسعار المحروقات جعل احتياطات الدول المنتجة للنفط تتآكل وتدخل ميزانيتها مرحلة العجز، وهي التي بنتها على اساس مرجعي يفوق **90** دولار للبرميل، ومنها الجزائر التي تعتمد سعر مرجعي نظري بعيد كل البعد عن واقع ميزانيتها[21]. و في سنة **2015** انخفض متوسط سعر برميل البترول ب **47.1%** من **100.2** دولار في **2014** الى **53.1** دولار في **2015**، نجم عن هذا الانخفاض القوي تقلص في ايرادات صادرات المحروقات **(33.08** مليار دولار في **2015** مقابل **58.46** مليار دولار في **2014)**، و امتد هذا التأثير السلبي ليشمل الرصيد الكلي لميزان المدفوعات الذي سجل عجزا قدره **27.54** مليار دولار سنة **2015** مقابل غجز قدره **5.88** مليار دولار سنة **2014**، و نتيجة لذالك انخفضت احتياطيات الصرف ب **34.81** مليار دولار منتقلا من **178.94** مليار دولار نهاية **2014** الى **144.13** مليار دولار نهاية **2015**[22].

ونتيجة الاعتماد الكبير على العائدات البترولية فقد كان لانهيار الاسعار اثر سلبي كبير على معدلات النمو، و هو ما يبينه المخطط التالي:

المخطط رقم (03) معدل النمو للناتج المحلي الاجمالي الجزائري(2017/2014)

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات البنك الدولي

نلاحظ من خلال المخطط رقم(03) مدى تأثر معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي للجزائر بانخفاض اسعار البترول حيث انخفضت من نسبة 5.2% سنة 2014 الى 2.5% مباشرة بعد الازمة سنة 2015، و رغم التعافي الذي تشهده تلك المعدلات بعد مضي سنتين من الانهيارت لكن تبقى دائما دون المطلوب وعكس توقعات الحكومة التي اتخذت من معدل نمو 7% كهدف خلال السنوات المقبلة.

أما على المدى البعيد فيمكن لانهيار اسعار البترول ان يؤدي الى آثار سلبية كبيرة خوصصا على المستوى الاجتماعي و ذلك من خلال توفير مناصب الشغل التي تتكفل الدولة بتوفير الجزء الاكبر منها من خلال التوظيف العمومي و الذي شهد تجميدا الا في بعض القطاعات كالتعليم و الصحة مما أدى الى راتفاع نسبة البطالة الى 10.6 % -حسب معطيات البنك الدولي- بعد الازمة خلال سنة 2015.

ومع نهاية 2014 عرف احتياطي الصرف الخارجي انخفاضا بأكثر من 500 مليون دولار نتيجة انهيار اسعار البترول، كما تراجعت احتياطيات البلد من النقد الاجنبي الى 172.6 بنهاية 2015، كما ان هذا الانكماش سيمتد الى الناتج الداخلي الخام الذي سينخفض الى 208 مليار دولار خلال السنوات المقبلة على اساس نمو سنوي في حدود 4%، وهو مايمكن ان يؤدي الى ازمات مالية[23].

بالحديث عن المستقبل، اشار العديد من الخبراء الاقتصاديين الى انه في الأعوام العشرة المقبلة ستتعرض الدول النفطية لمزيد من المشاكل الاقتصادية إذا لم توسع استثماراتها، معتمدين بهذا التوقع على بيانات الاكتشافات الجديدة الموجودة لدى الغرب خاصة الغاز الصخري، الذي سيؤدي الى تراجع أسعار الطاقة، وبالأخص الغاز والنفط. وبالتالي التأثير على ميزانيات الدول على المدى القصير و البعيد، ولهذا رجح خبراء أن تحقق الدول الكبرى المصدرة للغاز المسال مزية استراتيجية في تسويق إنتاجها، على رأسها قطر، وسط بوادر عجز قطاع الغاز المسال في الولايات المتحدة عن التكيف تماما مع أسعار منخفضة للطاقة[24].

وتفيد هذه المعطيات الى الأثر السلبي الذي لحق بالاقتصاد الجزائري نتيجة الازمة البترولية، الامر الذي ادى الى اختلال معظم المؤشرات الاقتصادية، خصوصا ان معظم العوائد البترولية تستعمل لتغطية التكاليف الاجتماعية في ظل سياسة الدعم التي تنتهجها الجزائر.

III-2- الحول المقترحة للخروج من الازمة.

شكل ارتفاع اسعار البترول مع مطلع الالفية الثانية وضعا مريحا للدول الريعية ومن بينها الجزائر، حيث شهدت الايرادات العامة التي يشكل البترول مصدرها الاساسي تزايدا ملحوظا، ورغم البحبوة المالية التي عاشتها الجزائر خلال السنوات الماضية وتزايد احتياطيات الصرف الاجنبي، الا أن هذا لم يستغل لتطوير القطاعات المساهمة في الاقتصاد خارج المحروقات.

وفيما يلي صورة عامة حول تلك القطاعات والتي يعول على تطويرها للخروج من الازمة.

✓ **قطاع الفلاحة:** عند الحديث عن الهدف الاساسي الذي تسعى الجزائر الى تحقيقه منذ الاستقلال ألا وهو الخروج من دائرة الاقتصاديات الريعية، يعتبر قطاع الفلاحة اول القطاعات المعول عليها للتوفير تنويع اقتصادي خارج المحروقات و تحقيق الامن الغذائي الذي يعتبر اولوية ملحة، لدى سعت الجزائر على غرار باقي الدول الى محاولة تدارك النقص الحاصل في المجال الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي من خلال مجموعة من السياسات والمخططات التي كان أخرها سياسة التجديد الفلاحي والريفي وذلك في إطار الخطة الخماسية للتنمية للفترة **(2009-2014)** كمسعى لتطوير القطاع[25]، و الامر لم يتوقف هنا بل تم تسطير خطط لتطوير القطاع ضمن خطة الفلاحة **2019** ترتكز على معدل نمو للقطاع في حدود **5%** مع محاولة تحقيق الاكتفاء من الحليب و القمح اللذان يشكلان النسبة الكبيرة من الواردات الغذائية التي تمول اساسا من عائدات البترول، كما تسعى هذه الخطة الى توفير مايقارب **1.5** مليون وظيفة في قطاع الفلاحة[26]، ويعتبر التطور الذي شهدته بعض الشعب الفلاحية مثل الباطاطا في واد سوف مثال محفز للمدى نجاح قطاع الفلاحة في المساهمة بالخروج من الازمة البترولية، اذا ماتم تطبيق مخطط الفلاحة **2019** فعالية و كفاية على ارض الواقع.

✓ **قطاع السياحة:** من بين المقومات التي يزخر بها الاقتصاد الجزائري يعتبر قطاع السياحة أحد أهم القطاعات التي يمكن التعويل عليها كأداة للتنويع و الخروج من دائرة الريع، ذلك أن العديد من الخبراء يجمعون على أن القطاع السياحي يعتبر مصدرا مهما يمكن التعويل عليه لحل أزمة الاقتصاد الجزائري، مع العلم أن هذا التوجه ليس استثناءا، حيث تلقى السياحة اهتمام متزايدا من طرف الدول النامية و المتقدمة على حد سواء، و يساهم القطاع بشكل ضئيل جدا في النتاج الكلي للجزائر لا تكاد تتراوح بين **3.3%** سنة **2014** و **3.5%** سنة **2015** رغم المؤهلات الكبيرة المتوفرة. و كمحاولة للنهوض بقطاع السياحة في الجزائر، و فيما يتعلق بالآفاق المستقبلية فقد تم تسطير المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية **(SDAT)** و يتعلق هذا المخطط بآفاق **2030** من أجل تنمية السياحة بالجزائر،حيث يشكل المخطط التوجيهي للتنمية السياحية مرجعا لسياسة جديدة تبنتها الدولة و يعد جزءا من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم في آفاق **2030**، فهو المرآة التي تعكس لنا مبتغى الدولة فيما يخص التنمية المستدامة و ذلك من أجل الرقي الاجتماعي و الاقتصادي على الصعيد الوطني طيلة العشرينية القادمة، حيث يضم المخطط كهدف اول وأساسي ترقية

اقتصاد بديل للمحروقات ضمن خمسة اهداف اخرى[27]، ومن خلال هذا يكمن ان تعوض السياحة جزءا كبيرا من مداخيل العملة الصعبة بدل المحروقات مما يساهم لامحالة في الحفاظ على توازن احتياطيات الصرف الاجنبي التي استنزف مأخرا.

✓ **قطاع الصناعة:** يعتبر تشكيل قاعدة صناعية متينة ومتنوعة هدفا منشودا من طرف السلطات الجزائرية منذ وضع الخطوط العريضة للسياسة الاقتصادية الجزائرية، حيث ورد في ميثاق طرابلس سنة **1962** "إن التنمية الحقيقة والطويلة المدى بالنسبة للوطن، مرتبطة بإقامة صناعات قاعدية ضرورية من أجل فلاحة متطورة. على هذا الأساس منحت الجزائر امكانيات كبيرة للصناعات البترولية و صناعات الحديد و الصلب، وفي هذا الاطار تتحمل الدولة مسؤولية توفير الظروف والوسائل الكفيلة بإنشاء صناعات ثقيلة[28]، ورغم كل الجهود المبذولة من شراكة و فتح باب امام الاستثمارات الاجنبية خاصة مع الاتحاد الاوربي الذي يعتبر شريك استراتيجي حيث كان الهدف الأساسي للجزائر من خلال اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي الاستفاذة من مزايا التي تتمتع بها دول الاتحاد الاوربي مما يؤدي الى تعزيز التنافسية لدى المؤسسات الجزائرية امام المنافسة التي تتعرض لها خاصة في ظل منطقة التبادل الحر آفاق **2017** اضافة الى رغبة الجزائر في توازن العلاقات الاقتصادية والاجتماعية و توسيعها و غيرها الا ان قطاع الصناعة يظل يرواح مكانه.

✓ **الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الآلية الجديدة لتطوير وتنويع الاقتصاديات خارج الريع خصوصا النامية منها، وضمن هذا الاطار ذلك توالت القوانين الهادفة الى تحفيز انشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال مجموعة من القوانين و الأوامر على رأسها الامر رقم **01-03** المتعلق بتطوير الاستثمار و المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المؤرخ في **20** اوت سنة **2001** و يليه القانون المعدل و المتم رقم **06-08** المؤرخ في **15** جويلية سنة **2006** و الذي تم بموجبه تقديم مجموعة من المزايا الكفيلة بتشجيع الاستثمار، و انشاء المجلس الوطني للاستثمار لدى الوزير المكلف بالاستثمار و الموضوع تحت سلطة ورئاسة الحكومة، اضافة الى هذا تم بموجب هذا القانون انشاء صندوق لدعم الاستثمار والذي يوجه لتمويل المزايا الممنوحة للاستثمار[29].

وينص القانون التوجيهي الخاص بترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة اضافة الى ما سبق على تاسيس هياكل و مراكز خاصة هدفها تسهيل اجراءات التأسيس و اعلام و توجيه ودعم و متابعة المؤسسات، و من بين هذه الوكالات نجد الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (**ANSEJ**)، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، القرض المصغر، الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار، بالاضافة الى استحداث مجموعة من حاضنات الاعمال و مشاتل المؤسسات.

وبالرغم من هذه الجهود والامكانيات الكبيرة التي وضعتها الدولة في هذا الاطار، الا ان التجربة اظهرت الفارق الكبير بين الاهداف المسطرة من وراء هذه البرامج و النتائج المحصلة، حيث كشف خبراء اقتصاديون بمناسبة الاسبوع العالمي للمقاولاتية **2013** الذي ينظم على مستوى ازيد من **130** دولة حول العالم منها الجزائر ان هذه الاخيرة خسرت رهان انشاء **02** مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة الذي اعلنته قبل عشر سنوات[30]. ويعتبر نشر روح المقاولاتية بين الشباب خصوصا خرجي الجامعات والمعاهد، الخطوة الاولى لتحفيز انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمساهمة في القضاء على البطالة وانشاء قاعدة صناعية متينة تساهم في تنويع الاقتصاد خارج المحروقات.

- خـــاتمـــة:

يبدو واضحا من خلال ما سبق الاثر الكبير الذي خلفته الازمة البترولية الاخيرة على الاقتصاد الجزائري بمختلف قطاعاته، لتبقى صفة الاقتصاد الريعي ملازمة للاقتصاد الجزائري منذ ما يفوق الخمسين سنة من الاستقلال رغم الانتعاش الذي شهده مع طلع الالفية من خلال ارتفاع اسعار البترول، وبعد مرور ما يقارب ثلاثة سنوات على الازمة تزداد الاثار و الانعكاسات تفاقما، و كنتيجة عامة يمكن القول:

- يبقى الاقتصاد الجزائري عرضة لتقلبات اسواق المحروقات بصفة عامة والبترول بصفة خاصة، رغم كل المساعي و الجهود المبذولة لتطوير القطاعات المساهمة في الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات.

- لقد كان لارتفاع اسعار البترول مع مطلع الالفية قبل الازمة وتحسن الوضعية المالية للجزائري من خلال القضاء على المديونية الخارجية وارتفاع احتياطات الصرف الاجنبي مساهمة في التخفيف من حدة الازمة، لكن يبقى ذلك على المدى القصير جدا فقط نتيجة الاستنزاف الكبير.

- وجب التعامل مع الازمة البترولية الاخيرة كخيار حتمي لتطوير القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات من فلاحة وسياحة وغيرها، عن طريق استراتيجيات متكاملة تراعي الظروف الاقتصادية الداخلية والخارجية.

المراجع والهوامش.

[1]- نتيجة تعدد المراجع المستعملة من طرف الباحثين، قد تتداخل كلمة النفط مع البترول في الورقة البحثية، رغم مابين المصطلحين من فرق.

[2]- جهاد عودة، **مقدمة في العلاقات الدولية المتقدمة**، المكتب العربي للمعارف، مصر، 2014، ص

[3]-محمد أحمد الدوري، "**محاضرات في الاقتصاد البترولي** "ديوان المطبوعات الجزائرية، ،1983ص04.

[4]- محمود موسى عثمان، **الموارد الاقتصادية، منظور بيئي**، دار المنطقة العمرانية، مصر،الطبعة الأولى، 1988، ص 87.

[5]-محمد أحمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الأولى، 1983، ص 198.

[6]-Jean Pierre Angelier , **énergie international 1987-1988** , Economica ,1987, P 66.

[7]- عبد القادر سيد أحمد، **الأوبك ماضيها، حاضرها وآفاق تطورها**، ديوان المطبوعات الجامعية، 1982، ص 75.

[8]- جمال بوثلجة، **النفط بين النعمة و النقمة، حالة الجزائر**، المستقبل العربي- مركز دراسات الوحدة العربية- العدد 453، لبنان، 2016، ص 39.

[9]- عبد الحي زلوم، **مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط و الاستثمار**، مؤسسة عبد الحميد شومان، الاردن، 2008، ص06.

[10] - Paul Collier **The Bottom Billion: Why the Poorest Countries Are Failing and What Can Be Done About it**, Oxford University Press, USA, 2007, P12.

[11] -Jean Philipe **. le syndrome hollandaise : théorie et vérification empirique au congo et cameroun** .universite montesquier , bordeaux 4 , France , P 2.

[12] -Toby Shelley **, Oil :Politics, Poverty and The Planet**, Zed Books, United Kingdom, 2005, P 53.

[13]- مصطفى رشيد شيحة، **مشكل التضخم في الاقتصاد البترولي**، الدار الجامعية، لبنان، 1981، ص 20.

[14]- محمد خنتاوي، **النفط و تأثيره في العلاقات الدولية**، دار النفائس، لبنان، الطبعة الاولى، 2010، ص91.

[15]-**M**ouloud Hedir, **L'économie algérienne à l'épreuve de l'OMC,** Anep, Alger 2003, P335.

[16]- مراس محمد، **الأثر المباشر و غير المباشر للجباية البترولية و العادية على نمو الاقتصاد الجزائري**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا – جامعة حسيبة بن بوعلي- العدد 10، 2012،ص 153.

[17]- بوريش احمد، **تداعيات و انعكاسات انهيار اسعار البترول على الاقتصاد الجزائري**، المؤتمر الاول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الحاجيات الدولية، جامعة سطيف، 07-08 أفريل 2015، ص07.

[18]- هاشم جمال، **السوق البترولية العالمية وانعكاسها على الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 1988،ص4.

[19]- مصطفى بن ساحة، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ،مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية ، ص 8.

[20]- وليد عبد الحميد عايب، الأثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفقا الحكومي، مكتبة الحسين العصرية، لبنان

[21]- راهم فريد، بوركاب نبيل، **انهيار اسعار النفط: الأسباب و النتائج**، المؤتمر الأول: السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية و تأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف، يومي 08/07 أفريل 2015، ص 02.

[22]- تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، متاح على موقع بنك الجزائر على الرابط التالي:
http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/interventiongouv_cnavril2017arabe.pdf

[23]- بوريش أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[24]- عامر عمران، **انخفاض اسعار النفط: الأسباب و العواقب**، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية:
تصفح بتاريخ: (2017/07/20)http://rawabetcenter.com/archives/901

[25]- حول سياسة التجديد الفلاحي و الريفي أنظر: القانون 8-16 المؤرخ في 03 أوت 2008 و المتضمن للتوجيه الفلاحي، الجريدة الرسمية، العدد 46 الصادر في 08 أوت 2008، ص 06.

[26]- مخطط الفلاحة 2019، وزارة الفلاحة و التنمية الريفية الجزائرية: http://www.minagri.dz/

[27]- **الوكالة الوطنية للتنمية السياحية، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT)**:
تصفح بتاريخ(2017/07/23) http://www.andt-dz.org/ar/?action=formunik&type=menu&idformunik=22

[28] - PROJET DE PROGRAMME pour la réalisation de la révolution démocratique populaire-adoptée à l'unanimité par le C.N.R.A à Tripoli en juin 1962.

[29]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، العدد 47، الصادر في اوت سنة 2001، ص 04.

[30]- محمد قوجيل، يوسف قريشي، **سياسة دعم المقاولاتية في الجزائر**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 04، سنة 2015، ص 158.

تنمية الأصول الذكية والاندماج في اقتصاد المعرفة

أ.بوران سمية
المركز الجامعي نور البشير البيض - الجزائر -
soumia_bourane@yahoo.fr

أ.د. شليل عبد اللطيف
جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان - الجزائر -
chelil.abdellatif@gmail.com

Received: Avril 2018 *Accepted: Mai 2018* *Published: Juin 2018*

ملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف الى مفهوم الأصول الذكية كمفهوم حديث لتسيير الموارد البشرية في منظمات الاعمال المعاصرة التي تسعى الى الاندماج في الاقتصاد المبني على المعرفة والتي سمته الأساسية توفر المعلومات والمعرفة او كما يسميه البغض الاقتصاد الرقمي او الاقتصاد الجديد .من هنا اصبح لازما على منظمات الاعمال السعي وراء تنمية وتطوير رأس مالها البشري باعتباره اصولا ذكية لديها لما له من عوائد مستقبلية تضمن مركز تنافسي لها في ظل المتغيرات البيئية في المستقرة والقوية لما يقدمه رأس المال البشري من حلول ابتكارية إبداعية يدعمها تبني استراتيجيات تعليمية وتدريبية مستمرة وتعزيز كل ما يسهم في الرفع من مستوى معرفة الافراد داخل المنظمة.

الكلمات المفتاحية: الأصول الذكية، المعرفة ، اقتصاد المعرفة ، الابداع والابتكار.

Abstract:

The purpose of this study is to identify the concept of smart assets as a modern concept of human resource management in contemporary business organizations that seek to integrate into the knowledge-based economy and designating information and basic knowledge or as he calls loathing digital economy or new economy. Here it became necessary to business organizations seek to develop human capital as smart assets has because of its competitive status ensures future revenues under environmental variables in a strong and stable for its human capital creative innovative solutions supported by adopting strategies Continuing education and training and promote all contribute to raising the level of knowledge of individuals within the organization.

Keywords: smart assets, knowledge, knowledge economy, innovation and creativity.

مقدمة:

اننا نعيش اليوم في عالم يطلق عليه عالم انفجار المعرفة, وتوفر المعلومات, عالم ينفعل بالمعلومة، ويتفاعل معها, وإذا كنا نتحدث في السابق عن صناعة الطرق والسيارات, أصبحنا اليوم نتحدث عن صناعة المعرفة. فقد تحول الفرد إلى عامل معرفة "Knowledge Worker" ... فأكثر من (90%) من المعارف وليدة القرن العشرين, وأكثر من (70%) من هذه المعارف ظهرت في النصف الثاني من القرن العشرين ... وتطورت وسائل نقل وتحليل وحفظ واسترجاع المعرفة , وظهرت ثورة الاتصالات والمعلومات, وما هيئته من تقنيات أسهمت في هذا التطور ... وهذا ما جعل دور المعرفة يتنامى في نجاح المنظمات، وتطورت مساهمتها في تحوّل تلك المنظمات إلى اقتصاد المعرفة ""Knowledge Economy"، وبما يحدث تغييرا جذريا في المنظمة، وجعلها تتكيف مع التغير السريع في بيئتها. في ظل هذه المعطيات كان ولا يزال وسيظل موضوع الموارد البشرية من أكثر الموضوعات أهمية وإلحاحاً بالنسبة للمخططين الاستراتيجيين والممارسين الإداريين على مستوى المنظمات الإدارية أو المجتمعات. بل يمكن القول بأن هذا الموضوع يعد اليوم من أكثر الموضوعات تحدياً بالنسبة للمجتمعات المتقدمة والنامية، فالمنظمات اليوم ادركت ان العامل الوحيد الذي يبقيها في السباق نحو الريادة ويوفر لها الميزة التنافسية المتواصلة هو أفرادها ذوي المعرفة او أصولها الذكية في ظل ما يسمى بالاقتصاد الرقمي .

مشكلة الدراسة:

تتمحور مشكلة الدراسة حول محاولة تسليط الضوء على مفهوم الأصول الذكية ودورها في ادماج المنظمة في الاقتصاد الرقمي

أسئلة الدراسة:

بناء على ما تقدم يمكن للباحثين تحديد مشكلة الدراسة في الأسئلة الآتية:

السؤال الرئيسي:

- كيف يمكن لمنظمات الاعمال الحديثة الاندماج في اقتصاد المعرفة من خلال تنمية أصولها الذكية؟

الأسئلة الفرعية:

- ما المقصود بالأصول الذكية في منظمات الاعمال الحديثة؟

- ما هو اقتصاد المعرفة؟

- ما هو دور تنمية وتطوير الأصول الذكية للاندماج في اقتصاد المعرفة؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة كونها تسعي لبلورة مفهوم كل من الأصول الذكية واقتصاد المعرفة بالاستفادة مما طرحته الأدبيات التي أتيح للباحثان مراجعتها، وتقديم اسهام متواضع فيما يخص هذه المفاهيم كما تهدف الدراسة الى تحليل سبل تنمية الأصول الذكية في منظمات الاعمال بهدف تسهيل اندماجها في اقتصاد المعرفة وكذا التنبيه لضرورة الاهتمام بالعنصر البشري كونه يمثل ثروة اليوم ومنجم المستقبل وميزة تنافسية لا تنضب بل تتعاظم مع الوقت اذا ما تم تطويرها وتنشيطها والحفاظ عليها بالشكل الذي يضمن ولاءها ويرفع من مستوى أدائها وابداعها.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى تبيان الجوانب الايجابية للاستفادة منها وجوانب القصور لاجتنابها لتحقيق الاندماج في اقتصاد المعرفة بالاعتماد على الأصول الذكية من خلال الآتي:

- **التعريف بالأصول الذكية كمفهوم حديث لإدارة الموارد البشرية .**
- **تقييم مناخ الاعمال الجديد للمنظمات في ظل المعطيات الحالية والتوجه نحوى اقتصاد المعرفة**
- **تحول مفهوم إدارة الموارد البشرية القديم وادارتها في ظل اقتصاد المعرفة**

مصطلحات الدراسة:

الأصول الذكية : يمكن تعريف الأصول الذكية او رأس المال البشري بأنها الإجمالي المجتمع من معارف و المهارات وقدرات الموارد البشرية التي يمكن ان تمتلكها المنظمة وتوجهها نحو الإنتاج البناء.[1]

اقتصاد المعرفة : عرف اقتصاد المعرفة أنه هو الاقتصاد الذي يكون للتطور المعرفي والإبداع العلمي الوزن الأكبر في ويقوم على تنمية الموارد البشرية لعمال المعرفة علميا ومعرفيا كي تتمكن من التعامل مع التقنيات الحديثة والمتطورة معتمدا على المعرفة التي يمتلكها العنصر البشري كمورد استثماري وكسلعة استراتيجية وكخدمة وكمصدر للدخل القومي[2]

المحور الأول: الاطار المفاهيمي لرأس المال البشري

هناك من يرجع بدايات رأس المال الفكري إلى آدم سميث في القرن الثامن عشر[3]**، أين صنف مهارات وقدرات العنصر البشري في فئة رأس المال البشري في فئة رأس المال الثابت، وقدم الطبيعة البشرية كرأس المال في كتابه ثورة الأمم (1776) وحلل طرق عمل الأفراد مع مستويات مختلفة من التعليم والتدريس التي تعكس اختلافات العوائد لتغطي كلف الحصول على هذه المهارة.**[4]

وقد حافظ على هذه الفكرة علماء اقتصاد آخرون أمثال Alfred Marshall و ((Irvin Ficher 1906 و .Walsh إلا أنها أهملت فيما بعد وأصبح يركزون على دور الأرض ورأس المال وساعات العمل كمكون حاسم للنمو الاقتصادي.

فيما بعد استوحى الباحثون مصطلح رأس المال البشري للتعبير عن مجموع المهارات والخبرات والمعارف المتراكمة لدى المورد البشري واعتباره كأصل من أصول المؤسسة بعدما كان ينظر إليه كتكلفة.

كما عرف Edvisson رأس المال البشري بأنه مجموع مهارات الخبرات ومعرفة العاملين بالمنظمة، ويتضمن قيم المنظمة وثقافتها وفلسفتها[5]

أما بيكر يرى (Becker) أن رأس المال البشري هو مجموعة الأصول التي يجلبها الفرد معه إلى المؤسسة مثل: التعليم، التدريب في الوظائف السابقة والعمر والخبرة المهنية وغيرها.

وهي في مجموعها وتراكمها من مجموعة الأفراد العاملين في المؤسسة يطلق عليها رأس المال البشري، وهذه الأصول أو العناصر التي يجلبها كل فرد معه إلى المنظمة، يفترض أنها تؤدي إلى إحداث تأثيرات إيجابية وإلى تحقيق التقدم المهني، وتؤدي إلى زيادة قيمة الفرد في نظر إدارة المؤسسة .

أما تعريف تقرير التنمية الإنسانية العربية سنة 2003 برأس المال البشري "هو النواة الصلبة نسبيا لرأس المال المعرفي".[6]

ويمكن ان نعرج لنعرف رأس المال الفكري باختصار كمايلي :

يعرف رأس المال الفكري حسب عدة وجهات نظر حيث تناولها جون جيلبرت من وجهة نظر شمولية تخص المنظمة وهو أن أي نشاط فكري يهدف إلى تحسين نشاط المنظمة ويشكل الاستعمال الفعال للمعرفة كما عرفه على أنه "المعرفة والتجربة والقوة الذهنية للموظفين بالإضافة إلى مصادر المعرفة المخزنة من قواعد البيانات وعملياتها وثقافتها[7]. "

أما **Edvinsson** أكد أن رأس المال الفكري هو الموجودات الفكرية التي تتجاوز قيمتها قيمة الموجودات الأخرى والتي لا تظهر في الميزانية العمومية وتتكون من نوعين الأول بشري وهو مصدر الابتكار والتجديد والثاني هيكلي وهو المساند البشري مثل نظم المعلومات وقنوات السوق وعلاقات الزبائن[8].

وحسب**Miller** فإن المعرفة والذكاء هم الموجودات الفكرية الأساسية لدى مؤسسة وهما اللذان يؤثران على الأداء الكلي للمؤسسة ويرى أيضا أن نجاح المؤسسة يعتمد على مدى استثمارها للقدرات العقلية فالذكاء هو المادة الخام الرئيسية لما يتم إنتاجه وبيعه حيث إن القيمة الحقيقية للمؤسسة تتوقف على قدرة التعلم ونقل المعرفة الجديدة ووضعها حيز التطبيق هذا ما يؤدي إلى تعزيز رأس المال الفكري وبالتالي ضمان الأداء المتفوق.[9]

تباينت توجهات الباحثين في تحديد مكونات رأس المال الفكري، غير أن أغلب الباحثين اتجهوا واتفقوا على ما جاء به **Stewart** من مكونات، حيث رأى ستيوارت أن رأس المال الفكري يتكون من ثلاثة عناصر هي المال البشري **Human capital** ورأس المال الهيكلي **structure capital** ورأس المال الزبوني **Customer capital** والجدول التالي يقدم تصنيفات عديدة قدمها باحثون ومختصون في مجال رأس المال الفكري.

-الجدول رقم (1): مكونات رأس المال الفكري لعدد من الباحثين

الباحث	مكونات رأس المال الفكري	الأمثلة
توماس ستيوارت **Stewart (1997)**	رأس المال البشري رأس المال الهيكلي رأس المال الزبوني	الأفراد، الفرق القيادة الهياكل، الأنظمة، البراءات قواعد البيانات، العقود الولاء، العلامات.
إدفينسون ومالون **Edvinson et Malone(1997)**	رأس المال البشري رأس المال الزبوني رأس المال التجديد والتطوير رأس المال العملية	مهارات، خبرات، معارف العاملين، العلاقات مع الزبائن، الموردون، العقود، مشروعات البحث والتطوير، المنتجات الجديدة، التكنولوجيا، الراية الفنية.
كارل إيرك سفيبي **K.E.Svieby (1997)**	الهيكل الداخلي الهيكل الخارجي البشري	الأنظمة والعمليات، نماذج الاعمال، قواعد البيانات، الوثائق، المعرفة المرمزة، التحالفات، العلاقات مع الزبائن، الشركاء، الموردين، السمعة والتميز، القدرات، المعارف، الخبرات الفردية والجماعية، قدرات حل المشكلات.
جوران روس **Goran Ross (2003)**	الموارد البشرية الموارد التنظيمية الموارد المرتبطة بالعلاقات	القدرات المعرفية، الوظيفية، السلوكية، قدرات إنشاء القيمة، الروتينيات التنظيمية، العمليات، المعلومات، البرمجيات، الهياكل، العلاقات مع الزبائن، الموردين، المجتمع المحلي الحكومة...إلخ.
مور وآخرون **B.Morr et al(2004)**	الموارد البشرية موارد العلاقات البنية التحتية الملكية الفكرية	الخبرات، الإبداع، المهارات الريادية والإدارية، العلامة التجارية، العقود، الزبائن، العقود، الزبائن، قنوات التوزيع، عقود الترخيص والامتياز. التكنولوجيا، الأساليب الفنية، العمليات، الأسرار التجارية، حقوق التصميم.

الاتحاد الأوروبي European union	أصول رأس المال البشري أصول رأس المال الهيكلي أصول رأس مال العلاقات	مستوى التعليم، الخبرات، القدرات المعرفية، الهياكل العمليات، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، العقود، مشروعات التعاون والتشبيك.
هاميرتين وفان ديرمير Merten et van der meer(2005)	المستوى الأول المستوى الثاني رأس المال بشري موارد غير ملموسة رأس المال هيكلي أنشطة غير ملموسة رأس مال علاقات	الموارد اللاملموسة، الأصول، العلامة، البراءة، الترخيص، مهارات التنظيم، الفرق بين الأنشطة الملموسة والبحث والتطوير، التدريب، التخطيط، التسويق.

المصدر: نجم عبود نجم، "إدارة اللاملموسات إدارة مالا يقاس"، عمان-الأردن، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2010، ص ص129-131.

مكونات رأس المال البشري:

تعددت مكونات رأس المال البشري حسب التصنيفات التي وضعها مختلف الباحثين حسب مختلف وجهات النظر التي نستعرضها فيمايلي:[10]

- **المعارف:** وهناك من صنفها إلى نوعين المعرفة الظاهرة والمعرفة الضمنية وحسب **lundvall& jonhsn (1994)** فقد صنف المعارف المرتبطة برأس المال البشري إلى أربعة أنواع كمايلي:
  - معرفة ماذا **savoir quoi** وتعبر عن معرفة الأفعال.
  - معرفة لماذا **savoir pour quoi** وتعبر عن معرفة الأسس والقوانين التي تسير الطبيعة والمجتمعات.
  - معرفة كيف **savoir comment**وتعبر عن معرفة طريقة أداء الأعمال وعن كيفية استخدام المؤهلات .
  - معرفة من **qui savoir** ويعبر عن القدرة على الاتصال والتعامل مع الآخرين.
- الكفاءات:
  - كفاءات الاتصال من خلال الكلام والاستماع والكتابة.
  - كفاءات الفرد والتي تبنى من التعلم والانضباط الذاتي.
  - كفاءات العلاقات وتقوم على المشاركة في العمل والعمل الجماعي وفن الإدارة.
  - كفاءات أساسية وتعتمد على سهولة استخدام التقنيات التكنولوجية والإعلام والاتصال.
- **الخبرات:** تعتبر الخبرة عنصرا أساسيا في تكوين رأس المال البشري، وذلك تعكس رصيدا متزايدا من المعارف والمهارات المتراكمة لدى الفرد أو فريق عمل من خلال الممارسة العلمية لوظيفة أو أكثر، في نفس المجال العمل لفترة من الزمن.

يتشكل رصيد الخبرة ويتعزز من خلال التجميع والنقل من مختلف موارد الخبرات العلمية والعملية، الناجمة عن التعلم من خلال التدريب، فالخبرة الفعلية ليست موهبة فطرية بل وهي قدرة مكتسبة.

يمثل التعليم والتدريب عملية تجديد بناء الخبرة، فالتعليم وفق لنظرية النمو الطبيعي والاجتماعي، عبارة عن سلسلة خبرات تؤدي كل خبرة إلى أخرى، فتتسع ارتباطات واتصالات الفرد بالمحيط وتنمو ثروة المعاني لديه، معاني الأشياء

والظواهر الطبيعية التي يختبرها، وبذلك يكتسب الفرد سيطرة وقدرة في توجيه الأمور فكيف ما حوله وفقا لاحتياجاته كما انه هو نفسه يتكيف وفق ما يحيط به.

وللخبرات لها تأثير بشكل كبير على أداء المورد البشري:

- تقلل من التكلفة والوقت
- تقلل هامش الخطأ في اتخاذ القرار.
- الحصول على ترقية فطول الفترة ليس مبرر بقدر نوع العمل المنجز.
- سلاح تنافسي وميزة خاصة يصاحبها.

كما يمكن تلخيص أهمية رأس المال البشري في النقاط التالية[11]:

- يمكن للمور البشري من خلق مصادر جديدة للدخل الوطني تكون بديلة لدخل النفط باعتباره مصدر غير متجدد وقابل للنفاذ.
- العنصر البشري هو أساس التنظيم والتنسيق بين مختلف عناصر الإنتاج المادية والبشرية.
- الكفاءات البشرية هي أساس البحث العلمي وتقنياته وتوظيف إنتاجاته.
- أنه يعتبر من المصادر الحرجة والفريدة التي تؤثر على الأداء لأن ما يمتلكه الأفراد من معارف ومهارات وخبرات وتعليم وقدرات وكفاءات غير ذلك تؤثر بشكل مباشر على أداء المنظمات فالمنظمة التي تملك رأس مال بشري غني يمكنها أن تنافس وتبقى وتنمو وتتطور بفعل ما سيضيفه العاملون من إبداعات وابتكارات جديدة.
- أنه يساعد في خلق معارف جديدة فكلما كان رأس المال البشري أكثر غني كلما أسهم ذلك بشكل فاعل في خلق وابتكار وإنشاء معارف جديدة لاستخدامها وتوظيفها في تطوير عمل المنظمة.
- أنه يساعد في تحقيق الميزة التنافسية للمنظمة لأن التنافس الحالي بين المنظمات يقوم على أساس التسابق على تقديم الأفكار والمنتجات الجديدة وبالسرعة الممكنة.
- أنه يساعد في زيادة كفاءة استخدام الأصول ويحقق إنتاجية أعلى وخدمة أفضل للزبائن لأن واحدة من مكونات رأس المال البشري هي التدريب فالشخص الذي يمتلك تدريبا وتأهيلا سيكون أكثر قدرة على استخدام أصول المنظمة المختلفة بكفاءة عالية ما يحقق إنتاجا أعلى يشبع رغبات ومتطلبات الزبائن.

المحور الثاني: اقتصاد المعرفة

تعريف اقتصاد المعرفة

اقتصاد المعرفة " هو الاقتصاد الذي تحقق فيه المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة وهذا يعني أن المعرفة في هذا الاقتصاد ، تشكل مكونا أساسيا في العملية الإنتاجية وعمليات التسويق وغيرها وأن النمو يزداد بزيادة هذا المكون القائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصال باعتبارها المنصة الأساسية التي يطلق منها [12] .

كما استخدمت العديد من التسميات لتدل على اقتصاد المعرفة مثل إقتصاد المعلومات ، إقتصاد الإنترنت ، الإقتصاد الرقمي، الإفتراضي، الإقتصاد الإلكتروني، إقتصاد الويب، الإقتصاد الشبكي اللاملموسات وهذا ما يبرز لنا تعدد وجهات النظر في تحديد تعريف لهذا الاقتصاد ويمكن استعراض بعض الآراء لمختلف الباحثين الذين تناولوا هذا الموضوع.

إذ تعرفها "منى مؤتمن عماد الدين" إقتصاد المعرفة بأنه :

***الإقتصاد الذي يدور حول الحصول على المعرفة، والمشاركة فيها، واستخدامها وتوظيفها وابتكارها وإنتاجها، بهدف تحسين نوعية الحياة بمجالاتها كافة، من خلال الإفادة من خدمات معلوماتية ثرية وتطبيق تكنولوجيا متطورة واستخدام العقل البشري كرأس مال معرفي ثمين، وتوظيف البحث العلمي لإحداث مجموعة من التغيرات الإستراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادي وتنظيمه ليصبح أكثر استجابة وانسجام مع تحديات العولمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعالمية المعرفة والتنمية المستدامة بمفهومها الشمولي التكاملي[13].**

*** أما عن التقرير الاستراتيجي العربي : فيرى أنه اقتصاد حديثا فرض طائفة جديدة من ألوان النشاطات المرتبطة بالمعرفة والتكنولوجيات والمعلومات خلافا لأدبيات التنمية ومن أهم ملامحه التجارة الالكترونية التي تشير إلى التعاملات التجارية التي تتم عن طريق الإنترنت[14].**

ومن هنا يمكن القول أن اقتصاد المعرفة هو ذلك الاقتصاد الجديد الذي يعتمد على المعرفة والإبداع والتطور التكنولوجي لخلق الثروة من خلال استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

متطلبات اقتصاد المعرفة : يتطلب اقتصاد المعرفة مايلي [15]:

1 - الاعتراف بالمعرفة ورأس المال الفكري كموجودات جوهرية وأكثر أهمية من الموجودات المادية الملموسة.

2 - وجود هياكل تنظيمية شبكية ومرنة ونماذج وأنماط إدارية جديدة.

3 - الإنتاج المتعدد للسلع والخدمات .

4 - اعتماد التغيير الجذري لمواجهة الأزمات الاقتصادية بدل الإصلاحات التدريجية الروتينية .

5 - التركيز على مهارات وقدرات وخبرات الموارد البشرية .

6 - توافر المواهب البشرية أو رأس المال الفكري المتنوع معرفيا .

7 - بناء واعتماد نظم حوافز ومكافآت تركز على توليد المعرفة بدل نظام العمولة والأجر المقطوع التقليدي .

8 - إقامة بيئة تنظيمية تعتمد على نشر المعرفة والمشاركة بها .

9 - يتوقف استثمار المعرفة في المؤسسة على قدرتها على توجيه المعرفة المناسبة للأفراد المناسبين والوقت المناسب .

3 /أهمية اقتصاد المعرفة :[16]

تبرز أهمية اقتصاد المعرفة من خلال إسهامه في رفع وتحسين الأداء والإنتاجية وتخفيض كلفة الإنتاج وتحسين النوعية وذلك باستخدام الوسائل والأساليب التقنية المتقدمة وذلك يستدعي ضرورة اكتساب المؤسسة لتلك التقنيات والعمل على تطبيقها واستغلالها وتكييف مواردها البشرية معها من خلال تدريبها وتكوينها .

كما أصبحت المعرفة الأساس المهم في توليد الثروة في اقتصاد المعرفة مما أدى إلى رفع وتحسين الإنتاجية والذي بدوره يؤدي الى رفع الدخل القومي وحسن دخل الفرد .

ساهم اقتصاد المعرفة ومعطياته وتقنياته في إحداث التجديد والتحديث والتطور للنشاطات الاقتصادية وبشكل سريع .

والجدول الآتي يميز لنا في جملة خصائص معينة، مقارنة بين ما اُصطلح عليه بالاقتصاد القديم واقتصاد المعرفة.

الجدول رقم (2): خصائص الاقتصاد المعرفي مقارنة بالاقتصاد التقليدي

الاقتصاد التقليدي:	الاقتصاد المعرفي:
- الاستثمار في رأس المال المادي.	- الاستثمار في رأس المال المعرفي.
- الاعتماد عل الجهد العضلي (الملموسات) بدرجة أساسية في الاقتصاد التقليدي.	- الاعتماد على الجهد الفكري (اللاملموسات) بدرجة أساسية في الاقتصاد المعرفي.
- استقرار الأسواق في ظل منافسة تتحكم فيها -غالباً - البيروقراطية السلطوية.	- ديناميكية الأسواق والتي تعمل في ظل تنافسية مفتوحة.
- الميكنة **Mechanisation** هي المحرك الأساسي للاقتصاد الصناعي.	- الرقمية **Digitization** هي المحرك الأساسي للاقتصاد المعرفي.
- يهدف الاقتصاد التقليدي إلى التوظيف الكامل للقوى العاملة دون تحديد مهارات مميزة لأداء العمل.	- يهدف الاقتصاد المعرفي إلى وضع قيمة حقيقية للأجور والتوسع في استخدام العاملة ذات المهارات العالية التي تتفاعل مع التعليم والتدريب المستمر.
- أنه اقتصاد ندرة، حيث تنضب موارده بكثرة الاستخدام.	- أنه اقتصاد وفرة، حيث تزداد موارده (المعرفة) بكثرة الاستخدام.
- خضوع الاقتصاد الزراعي لقانون تناقص العوائد (تزايد التكاليف)، والاقتصاد الصناعي لقانون ثبات العوائد (ثبات التكاليف) مع الاستمرار في الاستخدام.	- خضوع الاقتصاد المعرفي لقانون تزايد العوائد (تناقص التكاليف) مع الاستمرار في الاستخدام.
- العلاقات بين الإدارة والقوى العاملة في الاقتصاد التقليدي تتسم بالاستقرار.	- العلاقات بين الإدارة والقوى العاملة في الاقتصاد المعرفي تتسم بعدم الاستقرار، إذ ينتفي مبدأ التوظيف مدى الحياة.
- العلاقة بين قطاعات الأعمال والدولة غير متكافئة، إذ تفرض الدولة سيطرتها وتصدر أوامرها طبقا لمتطلبات الدولة وتوجهاتها الاقتصادية.	- العلاقة بين قطاعات الأعمال والدولة في الاقتصاد المعرفي قائمة على التحالف والتعاون.
- مقيد بزمان ومكان.	- ليس مقيداً بزمان أو مكان.

المصدر: علي بن حسن يعن الله القرني، "متطلبات التحول التربوي في مدارس المستقبل الثانوية بالمملكة العربية السعودية في ضوء تحديات اقتصاد المعرفة"، رسالة دكتوراه في الإدارة التربوية والتخطيط، قسم الإدارة والتخطيط، كلية التربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، **2009** ص **49.**

المحور الثالث : دور تنمية رأس المال البشري في ادماج المنظمات في الاقتصاد المبني على المعرفة

قبل التطرق الى تنمية الاصول الذكية ودورها في ادماج المنظمات في اقتصاد المعرفة لابد لنا من ان نوضح النموذج الانتقالي بين إدارة الموارد البشرية التقليدية و إدارة الموارد البشرية بالمعرفة والجدول التالي يوضح لك .

الجدول رقم (03) : النموذج الانتقالي بين إدارة الموارد البشرية التقليدية و إدارة الموارد البشرية بالمعرفة

	إدارة الموارد البشرية التقليدية	إدارة الموارد البشرية بالمعرفة
1	تهتم بالبناء المادي للإنسان	تهتم بعقل الانسان و المعرفة
2	تركز على الأداء الالي للمهام	تركز على الأداء الفكري و الذهني
3	لا تتطلب فكر الانسان ومعارفه	تسعى لاستخلاص المعرفة الكامنة

4	لا تطبق مفهوم التمكين	تطبق مبدأ وتقنيات التمكين
5	تركز على العناصر المادية في محيط الأداء	تهتم بالجوانب المعنوية و الفكرية في العمل ذاته
6	تركز على تنمية مهارات وقدرات الفرد الميكانيكية	تهتم بتنمية القدرات الفكرية و الطاقات الإبداعية للفرد
7	تركز على قدرات الفرد	تعمل على تنمية العمل الجماعي
8	تركز على استخدام الحوافز المالية و المادية	تركز على استخدام الخوافز المعنوية ومنح الصلاحية
9	تنتهي اهتماماتها بتوظيف الفرد ومتابعة شئونه	تهتم بدارة الأداء وتحقيق النتائج

المصدر : فرعون امحمد، محمد اليفي، مرجع سبق ذكره، ص12.

النموذج الانتقالي لرأس المال البشري في ظل اقتصاد المعرفة: منذ العام 2000 يبذل الكثير من الباحثين جهودا مكثفة اجل بناء نموذج متكامل لرأس المال البشري يكفل تحقيق النجاح لمنظمات الاعمال في ظل الاقتصاد المعرفي وعليه من أجل بناء هذا النموذج المتكامل ينبغي مراعاة عدة جوانب تتمثل في : [17]

- **قضايا ومضامين العلاقات مع العاملين .**
- **الاعتبارات القانونية.**
- **التخصص ومستوى الحاجة اليه.**
- **مستوى توفر المهارات والقدرات المطلوبة .**
- **اختيار الأشخاص المناسبين**
- **اعتبارات وقضايا البيئة الداخلية والبيئة الخارجية .**
- **الحاجة الى خلق والابداع قياسا بالاحتياجات الوظيفية التقليدية .**
- **الخصائص والمواصفات الشخصية المطلوبة .**

وعليه فإن راس المال البشري يشمل مضامين واعتبارات الموارد البشرية بصورتها الواسعة والتي تتضمن سوق العمل و الموارد البشرية اللازمة لاداء الأنشطة المختلفة، كما يشمل المضامين والمتطلبات المحددة الخاصة بالقدرات الفردية في مجالات المعرفة وخصائص المديرين وخصائص العاملين وقد أكد العديد من الباحثين على ان هناك مجموعة من القدرات و المواصفات التي تؤهل العاملين للنجاح في ظل اقتصاد المعرفة واهم هذه القدرات و المواصفات : المعرفة ، المهارة، المرونة ، سرعة التكيف ، القدرة على التعلم ، وغيرها .

دور تنمية رأس المال البشري في ادماج المنظمات في الاقتصاد المبني عل المعرفة :

ان العمل على تنمية رأس المال البشري سيقود المنظمة لان تكون السباقة للاندماج بفعالية في اقتصاد المعرفة ووفق ذلك نرى بأن دور عمليات التنمية تلك تساهم في تحقيق ذلك نختصرها في : [18]

مجال البنية الأساسية التكنولوجية الحديثة : يسهم رأس المال البشري من حيث :

- يعتبر عمال المعرفة وخبرائها من مقومات رأس المال البشري ويتجلى اسهام هؤلاء في توليد ،اكتساب ،توطين ونقل التكنولوجيا في شقيها المعلوماتي و الاتصالي فلا يمكن لاي منظمة او دولة ان تحقق تلك البنية التكنولوجية الحديثة دون تعبئة لهياكلها وكدوادرها البشرية فاذا ارادت على سبيل المثال نقل او توطين التكنولوجيا فإنها تحقق ذلك بواسطة عمال المعرفة اما ذا كانت تسعى الى توليدها فلا يتأتى لها ذلك الا من خلال خبراء المعرفة او العقول التي تمكنها من

توليد وابتكار التكنولوجيا الحديثة ولعل أنشطة التدريب ودعم عملية التعلم المستمر و الثقافة التنظيمية الداعمة تساهم بفعالية في تحقيق هذا البعد.

- ان الاعتماد على رأس المال البشري الخالق للقيمة من شأنه ان يساعد في اثراء منظومة التكنولوجيا بواسطة تحقيق ما يسمى بالانشطة الالكترونية ولذا فإن تأهيل العنصر البشري لاستيعاب التطبيقات الجديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال يمكن الى حد كبير من تحقيق اتمتة جل الأنشطة و التي تتجسد في الإدارة الالكترونية الحكومة الالكترونية

مجال نظام الابداع : من المعلوم ان اعتماد الكثير من المنظمات في تنمية رأس مالها البشري على أنشطة التدريب في تنمية روح الابداع لدى الافراد و بالتالي وضع تلك المنظمات في وضع تنافسي استباقي متميز عن باقي المنظمات الأخرى ولذلك يمكن القول بأن مقومات نظام الابداع الوطني لا تستقيم الا في ظل توافر منظمات الاعمال تشجع وتثمن الابداع لدى الافراد مما سينعكس على براءات الاختراع حقوق التسجيل التراخيص التي تعود بالفائدة على المنظمات انفسها أولا وعلى اقتصاد الوطني ثانيا .

مجال أنظمة التعليم و التدريب : لا يمكننا الكلام عن التعليم و التدريب ضمن نطاق منظمات الاعمال فقط بل يجب ان يمتد ذلك الى حياة ما قبل التوظيف لان التعليم هو بمثابة حلقة لا يمكن عزلها عن مرحلتي ما قبل وبعد التوظيف ولذلك فإن تنمية رأس المال البشري في هذا المجال بالذات ليست من مستويات منظمات الاعمال فقط بل هي مسؤولية المنظومة التربوية و الجامعية أيضا ، ولو اخذنا على سبيل المثال مسؤوليات منظمات الاعمال حيال هذا المرتكز فإننا نؤكد على الدور الإيجابي الذي تؤديه التنمية بعملياتها السابقة في ادماج المنظمات في الاقتصاد المبني عل المعرفة ويعتبر من خلال ذلك ان مقياس الحكم الرئيس على مدى تكيف المنظمات مع واقعها هو مدى ادراكها لأهمية التعليم و التدريب من جهة والى المحطات العملية التي تطبقها من جهة أخرى.

مجال الحوكمة الرشيدة : ان انفتاح المنظمات على واقعها ومتغيرات محيطها ومجاراته تؤكد ان تلك المنظمات بالفعل تسير بخطى ثابتة نحو ضمان حوكمة رشيدة في شتى المجالات سواء على مستوراها او حتى على مستوى الحكومات و السياسات الكلية .

خاتمة:

أدت التحولات في البيئة الاقتصادية الإقليمية و الدولية الى زيادة حدة المنافسة بين المنظمات على المستويين المحلي و الدولي، و أصبحت المنظمات اليوم في مواجهة مع الضغوطات و التحديات الداخلية والخارجية التي تؤثر على بقائها وقدرتها على الاستمرار ، واهم هذه التحولات هي الثورة الرقمية والتحول من اقتصاد ومجتمع صناعي تقليدي الى اقتصاد حديث معرفي حيث المعلومات اكثر اتساعا وتنوعا ،ويتسم اقتصاد المعرفة بالتعقيد و الديناميكية وأصبحت المعرفة موردا استراتيجيا يتنامى بشكل تراكمي و يؤثر بشكل كبير على المركز التنافسي للمنظمة.

من هنا بدأت المؤسسات تعي أهمية و مكانة رأس المال الفكري والذي يعد رأس المال البشري او ما يطلق عليه الأصول الذكية كعنصر هام و المكون الرئيسي له ، ويترجم هذا الأخير في مجمل المهارات و الخبرات و المعارف المتراكمة التي تكتسبها الموارد البشرية من خلال التعليم والتدريب و هي أساس الابداع والابتكار و التحسن المستمر.

وهنا أصبحت المؤسسات تركز وبشكل أكبر على تنمية رأس المال البشري وزيادة معارفها وتجديدها و المحافظة عليها كغيرها من الموارد الغير ملموسة التي تكتسبها المنظمة. حيث أن الأهمية لا تكمن في امتلاك رأس المال البشري بل في الكيفية التي يتم بها تطبيق تلك المعارف و الأفكار التي يمتلكها ووضعها موضع التنفيذ ، وهذا يتطلب وجود إدارة فعالة

قادرة على ترجمة كل تلك المعارف الى واقع عملي لتنمية الابداع والابتكار وتسهيل اندماج منظمات الاعمال في اقتصاد المعرفة .

الهوامش والمرجع:

[1] بوزيان عثمان ، **اقتصاد المعرفو وإدارة الأصول الذكية والابداع** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ، جامعة أبو بكر بالقايد تلمسان، 2010/2009 ، ص 88.

[2] عبد الرحمن الهاشمي، فايزة العزاوي، **"المنهج واقتصاد المعرفة"**، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007، ص 25.

[3] فرعون أمحمد محمد أليفي، **"الاستثمار في رأس المال البشري كمدخل حديث لإدارة الموارد البشرية بالمعرفة"**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 14-15 أفريل، 2009، ص5.

[4] زكريا مطلك الدوري، يعرب عدنان السعيدي، **"نحو منظور شامل لإدارة رأس المال البشري الخيارات الاستراتيجية والعمليات والقياس"**، مجلة كلية المأمون الجامعة، العدد 27، العراق، 2016، ص108.

[5] Edvinsson, Malone," intellectual capital", Harper coline, new york, 1997, pp 34-35.

[6] 2 تقرير التنمية الإنسانية العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2003، ص90.

[7] Nermien Al-Ali, "comprehensive Intellectual capital Management Step-step",john & sons,inc,2003,p33

[8] Edivinsson ,L& Malone ;M,"Intellectual Capital Realizing your company's True value bay finding its hidden brainpower",Harper Collins,New York,1991,p 82

[9] Miller,William, "Building the ultimate Resource ", Management Geview, 88(1), jan ,1999,p42.

[10] عابدي محمد السعيد، **"رأس المال البشري والابتكار في المؤسسة الجزائرية"**، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد4 العدد10 العراق، 2014

[11] فرعون أمحمد محمد أليفي، **"الاستثمار في رأس المال البشري كمدخل حديث لإدارة الموارد البشرية بالمعرفة"**، مرجع سبق ذكره، ص07. (بتصرف)

[12] أحمد الخطيب ، عادل سالم معايعه ، **الإدارة الحديثة نظريات واستراتيجيات ونماذج حديثة** ،عمان، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، 2009، ص 84.

[13] منى مؤتمن عماد الدين،" **نحو رؤية جديدة للبحث التربوي في مجتمع الاقتصاد المعرفي**"، بحث مقدم إلى إدارة البحث والتطوير التربوي في المملكة الأردنية الهاشمية، مجلة رسالة المعلم 43، العدد الأول، 2003، ص 03.

[14] عن التقرير الإستراتيجي العربي ، **تكنولوجيا المعلومات كمدخل للتنمية والتكامل العربي** ، القاهرة ،مركز الأهرامات للدراسات السياسية والإستراتيجية ، 2001.

[15] صلاح الدين الكبيسي، **إدارة المعرفة** ، مصر: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2005،ص ص:4-5.

[16] فليح حسن خلف ، **إقتصاد المعرفة** ، عمان، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع ، طبعة الأولى ، 2007 ، ص22 .

[17] فرعون امحمد، محمد اليفي، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[18] الداودي الشيخ ، حمدي أبو القاسم ، دور تنمية رأس المال البشري في ادماج منظمات الاعمال في اقتصاد المبني على المعرفة ، المؤتمر العلمي الدولي السنوي الثاني عشر للاعمال حول رأس المال البشري في اقتصاد المعرفة ، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية ، جامعة الزيتونه الأردنية ، افريل 2013، ص 452.

تقييم دور الجامعات المصرية في تنمية ثقافة ريادة الأعمال لدي الطلاب

- إستراتيجية مقترحة للتحسين -

د. بسام سمير الرميدي

مدرس بكلية السياحة والفنادق – جامعة مدينة السادات –

Email: bassam.samir@fth.usc.edu.eg

***Received**: Avril 2018* ***Accepted:** Mai 2018* ***Published**: Juin 2018*

Abstract:

Studying entrepreneurship has grown in universities around the world, given its economic and social development, the creation of many jobs for young people, and the creation of innovative and entrepreneurial individuals. The aim of this study is to evaluate the role of the Egyptian universities in developing the culture of entrepreneurship among students, as well as obstacles faced. To achieve the objectives of the study, the researcher distributed 1200 electronic and paper survey forms on a random sample of staff in the Egyptian universities. The analysis was based on an analysis of 891 valid forms. The study found that there is a clear lack of the role of universities in developing a culture of entrepreneurship among students in all areas including vision, mission and strategy, leadership and governance, resources and infrastructure, education for leadership, university support, internationalization and external university relations, and evaluation of entrepreneurship. The study concluded with a proposed strategy to improve the role of the Egyptian universities in developing a culture of entrepreneurship among students.

Keywords: entrepreneurship, entrepreneurship, universities, entrepreneurship education, business incubators, Egypt

ملخص: ازداد الاهتمام بريادة الأعمال داخل لجامعات في مختلف أنحاء العالم، نظراً لما تحققه من تنمية اقتصادية واجتماعية، وخلق فرص عمل كثيرة للشباب، وخلق أجيال من المبدعين والمبتكرين. وتهدف هذه الدراسة إلي تقييم دور الجامعات المصرية في تنمية ثقافة ريادة الأعمال لدي الطلاب، وكذلك التعرف علي المعوقات التي تواجهها في ذلك. ولتحقيق هدفي الدراسة قام الباحث بتوزيع 1200 استمارة استقصاء بشكل إلكتروني وورقي علي عينة عشوائية من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة بالجامعات المصرية المختلفة، وقد تم الاعتماد علي تحليل 891 استمارة صالحة للتحليل. وقد توصلت الدراسة إلي أن هناك قصور واضح في دور الجامعات في تنمية ثقافة ريادة الأعمال لدي الطلاب في كل المحاور التي شملت الرؤية والرسالة والإستراتيجية، والقيادة والحوكمة، والموارد والبنية التحتية، والتعليم للريادة، والدعم الجامعي، والتدويل والعلاقات الجامعية الخارجية، وتقويم ريادة الأعمال. وقد اختتمت الدراسة بإستراتيجية مقترحة لتحسين دور الجامعات المصرية في تنمية ثقافة ريادة الأعمال لدي الطلاب.

الكلمات الدالة: ريادة الأعمال، الريادي، الجامعات، التعليم للريادة، حاضنات الأعمال، مصر.

مقدمة:

بدأ الاتجاه إلي ريادة الأعمال يزداد شيئاً فشيئاً بعد أن عجزت مؤسسات القطاع العام والخاص عن استيعاب الآلاف من الراغبين في العمل، والذي نتج عنه زيادة نسبة البطالة بين خريجي الجامعات، مما دفعهم للبحث عن عمل خاص بهم يستطيعون العيش من خلاله (الهابيل وأبو قرن، 2015). وقد ازداد الاهتمام أيضاً بريادة الأعمال نتيجة التطورات التكنولوجية الهائلة، والعولمة، والتوسع في القطاع الخاص (الباجوري، 2017)ومن ثم بدأ يُنظر إلي ريادة الأعمال بأنها ظاهرة يجب الاهتمام بها، لدورها الهام في تحقيق التنمية الاقتصادية، وتنمية المجتمعات، ووجود أجيال مؤهلين بشكل يمكنهم من استغلال الفرص المتاحة أمامهم من خلال ما يمتلكونه من إبداع وابتكار، واستثمارهم كافة الموارد المتاحة أمامهم لتنفيذ مشروعاتهم الخاصة (محيلان، 2016). وعلي العكس مما يحدث في الدول النامية؛ فقد اهتمت الدول المتقدمة بريادة الأعمال ودورها في عملية التنمية المستدامة، وبادرت بطرح العديد من الممارسات والخطط والإجراءات والبرامج التعليمية التي تهتم بتطوير ريادة الأعمال وثقافتها، ودعم الأفراد الرياديين، وتوفير البيئة المناسبة لهم لإنشاء مشروعاتهم الخاصة، ودعم تحقيق أهدافهم، بجانب توفير كل أسباب استمرار وبقاء هذه المشروعات (الحديدي وسعد، 2016). وكنتيجة طبيعية لتزايد أعداد خريجي الجامعات، وارتفاع نسبة البطالة فيما بينهم، فقد قامت العديد من الدول بمراجعة أنظمتها التعليمية والتدريبية لتطويرها بشكل يشجع الطلاب والشباب نحو العمل لحسابهم الخاص، وتأهيلهم للقيام بهذه الدور، واتجاههم لعمل مشروعات خاصة بدلاً من الاتجاه للعمل في القطاع العام أو الخاص، وقد قامت هذه الدول بتوفير البيئة الاقتصادية المناسبة لتطبيق أفكارهم وأعمالهم الريادية (الفواز، 2014؛ الحمالي والعربي، 2016).

وفي وطننا العربي؛ فعلي الجامعات دور كبير في الاهتمام بالشباب، وتأهيلهم التأهيل الكامل بهدف مشاركتهم الإيجابية في تنمية مجتمعاتهم، وتخفيف حدة الفقر، والارتقاء بمستوي معيشتهم، وتعزيز اتجاهاتهم الإيجابية نحو المجتمع، واستغلال طاقات هؤلاء الشباب وأوقات فراغهم بما يفيد مجتمعاتهم ووطنهم، وكذلك توجيههم نحو مصادر التنمية (عبد الفتاح، 2016).ومع اعتراف الجامعات بأهمية ودور ريادة الأعمال في مختلف المجالات، فقد ظهر ما يُسمي بالتعليم للريادة أو تعليم ريادة الأعمال لطلاب التعليم العالي، والذي يتضمن إدراج مقررات خاصة بريادة الأعمال، وكيفية إعداد المشروعات الخاص، وتسويق منتجاتها. بالإضافة إلي عقد مؤتمرات وندوات وورش عمل بهدف نشر معلومات حول ريادة الأعمال، بجانب الاستعانة بخبراء ورواد أعمال ناجحين لكي ينقلوا خبراتهم في تطوير التعليم للريادة (عبد القادر وإبراهيم، 2015).

مشكلة الدراسة:

في الوقت الذي يتجه فيه العالم ومختلف المؤسسات إلي الاهتمام بريادة الأعمال، وتشجيع مختلف الشباب علي الاتجاه للعمل الحر والمشروعات الريادية، نظراً لما تحققه من مزايا كثيرة مثل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق الثروة، وخلق فرص عمل كثير، وتحقيق التنمية المستدامة، وخلق أجيال ريادية مؤهلة قادرة علي المنافسة عالمياً، وتنشيط السوق، والتشجيع علي الإبداع والابتكار ... وغيرها من المزايا المتعددة التي تحققها ريادة الأعمال. كما أن بيئة العمل قد شهدت العديد من التغيرات نتيجة التطورات التكنولوجية الهائلة، والعولمة، وازدياد أهمية ودور المعرفة خاصة مع التحول إلي اقتصاد المعرفة، مما أدي زيادة الاهتمام بريادة الأعمال، وتشجيع الشباب علي أن يصبحوا رواد

أعمال. ونتيجة لذلك فإن الجامعات عليها دوراً كبيراً في تأهيل هؤلاء الشباب، وتنمية ثقافة ريادة الأعمال لديهم، وإكسابهم الخصائص الريادية التي تدفعهم وتشجعهم علي العمل الريادي. وفي الوقت الذي اهتمت فيه الجامعات العالمية بريادة الأعمال، وعدلت برامجها الدراسية وطورتها لإدخال مقررات خاصة بريادة الأعمال، نجد أن الوضع في جامعات الوطن العربي بشكل عام، ومصر بشكل خاص مازال يعاني من القصور الواضح في دعم ريادة الأعمال، وتنمية الثقافة الريادية لدي الشباب.وبناءً علي ذلك تجيب الدراسة علي التساؤلين التاليين:

- **هل تقوم الجامعات المصرية بدور فعال في تنمية ثقافة ريادة الأعمال لدي الطلاب؟**
- **ما هي المعوقات التي تواجه الجامعات المصرية في تنمية ثقافة ريادة الأعمال لدي الطلاب؟**

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أنها:

- **تأتي في وقت صعب مرت فيه مصر بظروف اقتصادية صعبة نتيجة لما للأحداث السلبية والاضطرابات التي أعقبت ثورتي يناير 2011 ويونيو 2013.**
- **توعية المسئولين، والقيادات الجامعية، وكذلك الطلاب بأهمية ريادة الأعمال، وتنمية الثقافة الريادية لديهم.**
- **تساعد نتائج الدراسة القيادات الجامعية والمسئولين في وزارة التعليم علي التعرف علي المعوقات التي تواجهها في تنمية ثقافة ريادة الأعمال لدي الطلاب.**
- **تساعد نتائج الدراسة صناع القرار داخل الجامعات وفي وزارة التعليم العالي علي كيفية دمج ثقافة ريادة الأعمال في التعليم بمختلف التخصصات.**
- **تفيد النتائج الدراسات المستقبلية والباحثين الذين سيتناولون موضوع ريادة الأعمال داخل الجامعات.**
- **تقدم الدراسة إستراتيجية مقترحة لزيادة دور الجامعات المصرية في تنمية ثقافة ريادة الأعمال لدي الطلاب.**

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلي:

- **إبراز دور الجامعات في تنمية ثقافة ريادة الأعمال لدي الطلاب.**
- **تقييم دور الجامعات المصرية في تنمية ثقافة ريادة الأعمال لدي الطلاب.**
- **طرح إستراتيجية مقترحة لزيادة دور الجامعات المصرية في تنمية ثقافة ريادة الأعمال لدي الطلاب، وتحولها إلي جامعات ريادية.**

الإطار النظري

أولاً: مفهوم ريادة الأعمال

تعد ريادة الأعمال أحد دعائم الإبداع والابتكار، وترتبط بشكل كبير بالقدرة علي الاستجابة للفرص المتاحة، حيث تظهر روح الريادة من خلال فتح أسواق جديدة، وخلق منتجات مبتكرة، وابتكار أساليب إنتاجية جديدة تساهم في نجاح المؤسسات، والذي ينعكس بدوره علي تحقيق التنمية الاقتصادية (الدارس، 2015). ويوضح جدول رقم (1) بعض المفاهيم الخاصة بريادة الأعمال.

جدول (1) مفاهيم ريادة الأعمال

المؤلف	المفهوم
عبد الفتاح، 2016، 632	التوجه برغبة لإنشاء عمل خاص يديره الفرد من خلال بذل الفكر والجهد والوقت والمال، ويتحلي فيها بروح المغامرة وتقبل المخاطرة المحسوبة، وتحمل التبعات النفسية والاجتماعية والمالية لذلك، واستثمار عوائده في التوسع الأفقي أو الرأسي لتوفير فرص عمل جديدة له ولغيره للتخفيف أو الحد من البطالة، وكذلك تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لنفسه ولغيره، والمساهمة في بناء مستقبله ومستقبل وطنه، والمساهمة في إحداث تطوير وتنمية وطنية شاملة ومستدامة.
المومني، 2016، 816 ؛ العجايب، 2017، 12	مجموعة من الأنشطة تقوم علي الاهتمام وتوفير الفرص، وتلبية الحاجات والرغبات من خلال الإبداع وإنشاء الأعمال.
محيلان، 2016، 47	مجموع الإجراءات اللازمة لإيجاد شئ مختلف ذي قيمة من خلال تكريس الوقت والجهد اللازمين لذلك، مع الأخذ في الاعتبار المخاطرة المحسوبة لذلك للحصول علي مكتسبات مادية أو تحقيق الرضا الفردي بهدف الوصول إلي منظمة قادرة علي دعم الابتكارات بشكل نظامي ومستمر.
زيدان وخليل، 2017، 96	المبادرة والمبادأة في ابتكار سلع أو خدمات يكون للريادي السبق في عرضها في السوق، مع تحمل لمخاطر ومواجهة التهديدات، وهكذا يصبح رائداً إذا استمر علي هذا الوضع لفترة طويلة.
العتيبي وموسي، 2015، 628	إنشاء عمل خاص وإدارته من خلال إنفاق الجهد والوقت والمال، وتحمل تبعاته النفسية والاجتماعية والمالية، واستثمار عوائده لتحقيق الرفاهية الاجتماعية وبناء المستقبل.

المصدر: من إعداد الباحث

ثانياً: العوامل المؤثرة علي ريادة الأعمال ومعوقاتها

أشار اليماني (2016) و Saleh (2014) إلي أن هناك 3 عوامل تؤثر علي اتجاه الأفراد نحو ريادة الأعمال. تتمثل هذه العوامل فيما يلي:

أ- الخصائص الديموغرافية: وتشمل الجنس، والسن، والطبقة الاجتماعية، والقدوة، والدخل، ومستوي التعليم، ومستوي تعليم الوالدين، ووظيفة الوالدين، والخبرات السابقة، والدين، والحالة الاجتماعية، وحجم الأسرة.

ب- العوامل السياقية: تشمل التعليم، وبيئة الأعمال، والعوامل الثقافية.

ج- السمات الشخصية: وتشمل الإنجاز، وقبول المخاطرة، وتحمل الغموض، والابتكار، والتحكم الذاتي الداخلي، والاستباقية، الاندفاع للعمل، الاستعداد الذاتي للعمل لساعات طويلة، التفاؤل.

فيما أضاف المخيزيم (2017) بأن الطاقة الريادية، والثقافة الريادية، والتعليم، والمجتمع من العوامل المؤثرة علي اتجاه الأفراد نحو ريادة الأعمال.

كما ذكر عبد الفتاح (2016)؛ العتيبي وموسي (2015) والشميمري (2010) أن هناك بعض المعوقات المرتبطة بالتعليم، والتي تواجه الأفراد في اتجاههم لريادة الأعمال، وتتمثل هذه المعوقات في عدم الاهتمام بنشر ثقافة ريادة الأعمال في المؤسسات التعليمية، وعدم وجود برامج تدريبية مكملة للتعليم الجامعي، وعدم تشجيع التعليم المستمر، بجانب الاهتمام بالأبحاث والدراسات العلمية كوسيلة للترقيات فقط، وعدم الاهتمام بها لتطوير وتقدم ونهضة الدولة، وقصور في التعليم القائم علي الإبداع والابتكار والتحليل والربط، والفجوة الكبيرة بين ما يتم تدريسه من مقررات في المؤسسات التعليمية، وما يتطلبه سوق العمل. بالإضافة إلي ضعف مخصصات البحث العلمي، وعدم الاهتمام به، وغياب الدعم المقدم للطلاب الموهوبين والمبدعين، وعدم تشجعيهم علي تنفيذ أفكارهم ومقترحاتهم المبتكرة، وعدم اهتمام الدولة بتشجيع ريادة الأعمال، وتشجيع الخريجين للاتجاه ونحوها، ومساعدتهم وتوفير متطلبات تنفيذ مشروعاتهم.

ثالثاً: أهمية ريادة الأعمال

تساهم ريادة الأعمال في عملية التنمية، وتحقيق الكثير من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، والتي من بينها ما يلي:

- **توفير فرص عمل.**
- **استحداث أنشطة اقتصادية جديدة.**
- **تشجيع ثقافة ريادة الأعمال بين الأفراد (المخيزيم، 2017).**
- **تحقيق الأرباح.**
- **الاستقلالية في العمل.**
- **الأمان مدي الحياة (أبو هديب، 2017).**
- **أحد مدخلات عملية اتخاذ القرارات الخاصة باستغلال الموارد المتاحة للبدء في المشروع، وطرح منتج أو سلعة جديدة مبتكرة (زيدان وخليل، 2017؛ دياب، 2012).**
- **تمثل فرصة للتميز وتحقيق الإنجاز.**
- **المساهمة في خدمة المجتمع.**
- **التوظيف الذاتي.**
- **زيادة الدخل.**
- **دعم النمو الاقتصادي والاجتماعي.**
- **تقليل هجرة الكفاءات خارج الوطن.**

- **زيادة القدرة علي مواجهة كافة التحديات.**
- **التكيف مع كافة التغيرات بمرونة وفاعلية.**
- **توزيع الثروات وعدم احتكارها لدي البعض (مرعي وحسن، 2017).**
- **تعد ريادة الأعمال إستراتيجية هامة لتحقيق النمو السريع، والميزة التنافسية.**
- **المشروعات الريادية تمثل آلية فعالة للتغيير والتجديد الإستراتيجي.**
- **القضاء علي البيروقراطية والروتين، والاعتماد علي الإبداع والابتكار.**
- **اكتشاف كافة الفرص المتاحة في بيئة العمل، والاستفادة منها بدرجة كبيرة (الحديدي، وسعد، 2016؛ حسين، 2013).**
- **تنمية القدرات البشرية الهائلة، بما يفيد المشروعات، والمجتمع بأكلمه.**
- **تخفيض معدل البطالة، وزيادة فرص التوظيف.**
- **تعزيز القدرة التنافسية (القهيوي والوادي، 2012).**
- **تحسين الدخل القومي (Loss and Bascunan, 2011).**

رابعاً: دور الجامعات في تنمية الثقافة الريادية للطلاب

تساهم ريادة الأعمال في إعادة هيكلة الجامعات التي تسعي لزيادة قدرتها التنافسية، والتوسع في برامجها التعليمية، والبقاء في ظل المنافسة الكبيرة بين الجامعات محلياً وعالمياً، وفي نفس الوقت تحقيق التوازن بين كون الجامعة مؤسسة تعليمية عامة، وكوسيلة للتسويق وريادة الأعمال (محمد ومحمود، 2014). كما أن إكساب الطلاب المهارات الريادية يتطلب من الجامعات بذل المزيد من الجهود لإكساب هؤلاء الطلاب هذه المهارات، وتأهيلهم نفسياً وفكرياً للبدء في العمل الحر (سلطان، 2015)، حيث اتجهت العديد من الجامعات في أنحاء العالم إلي تصميم بعض البرامج التعليمية والمقررات الدراسية في ريادة الأعمال، بجانب تصميم برامج تعليمية لمنح درجة الماجستير والدكتوراه في ريادة الأعمال، كما اتجهت الكثير من المؤسسات الحكومية والخاصة إلي إعداد برامج تدريبية ودراسات متخصصة في ريادة الأعمال (شحاته، 2013). ونتيجة لذلك ظهر ما يُسمي بالجامعة الريادية التي تستهدف تدريب وتأهيل الطلاب حتى يكون رواد أعمال في المستقبل، وتدريبهم علي كيفية بدء مشروعات الخاصة، وإكسابهم المهارات الريادية اللازمة، كما يستهدف هذا النوع من الجامعات إدارة وتنظيم ومشاريعهم بطريقة ريادية، وتقديم المساعدات المالية لهم (محمد ومحمود، 2014). كما يقع علي عاتق هذه الجامعات مهمة تنمية الثقافة الريادية لدي الطلاب من خلال توفير العنصر البشري المؤهل للعمل الحر، والراغب في تحمل المخاطر، وتدريبهم علي تحويل أفكارهم ومقترحاتهم المبتكرة إلي مشروعات هامة، وإكسابهم مهارات إعداد وتنفيذ المشروعات، وتقديم كافة الاستشارات والدعم والتوجيه لهؤلاء الطلاب (المخيزيم، 2017).

وقد أشار الشميمري (2010) إلي بعض المرتكزات الضرورية لزيادة دور الجامعة في تنمية ثقافة ريادة الأعمال لدي الطلاب، وتتمثل هذه المرتكزات فيما يلي:

- تحويل دور الجامعة من التركيز علي التوظيف إلي التركيز علي خلق فرص العمل، وذلك من خلال إعادة النظر في البرامج الأكاديمية والمقررات الدراسية الحالية، والعمل علي إدخال برامج ومقررات دراسية مرتبطة بريادة الأعمال لتخريج طلاب قادرين علي خلق فرص عمل.
- عقد شراكات وعلاقات مع كافة القطاعات ذات العلاقة بالجامعة، سواء مؤسسات حكومية أو المجتمع المحلي أو الخريجين، وفتح قنوات تواصل مستمر فيما بينهم.
- التعاون مع الجامعات العالمية والمتميزة في مجال ريادة الأعمال لنقل التكنولوجيا والمعارف المتطورة.
- تطبيق التعليم القائم علي الإبداع والابتكار، والابتعاد عن الحفظ والتلقين، وتشجيع الطلاب أن يكونوا منتجين للمعرفة بدلاً من تلقيها فقط، وإتاحة الفرصة لهم للتعبير عن آرائهم وأفكارهم، وتشجيعهم علي الإبداع، ودعم أفكارهم ومقترحاتهم.
- توفير القيادة التي تؤمن بأهمية ريادة الأعمال، ولديها الرغبة في توفير الإمكانات المادية والمالية لرواد الأعمال.

وحتي تستطيع الجامعات القيام بدورها بنجاح في تنمية ثقافة ريادة الأعمال لدي الطلاب فعليها أن تركز علي الآليات التالي:

أ- التعليم للريادة أو التعليم الريادي:

أصبح التعليم الريادي أحد الإستراتيجيات المستخدمة للتعامل مع الضغوط الديموغرافية، وتقليل حجم البطالة بين خريجي الجامعات والشباب، حيث يوفر هذا التعليم المعارف والمهارات التي تساعد هؤلاء الشباب علي مواجهة الظروف الاقتصادية والاجتماعية، بجانب تأهيلهم لخلق فرص وظيفية لأنفسهم، وعمل مشروعات ريادية تساهم في تحقيق دخل مناسب لهم، وتخفيف حدة الفقر، وتحسين مستوي المعيشة (مهناوي، 2014). وقد عرّف السيد وإبراهيم (2014، 282) التعليم الريادي علي أنه "اكتساب طلاب الجامعة اتجاهات ومهارات العمل الحر، وذلك لزيادة الوعي بإدراك الفرص الوظيفية، وتدريبهم علي مهارات الإبداع والابتكار، وتنمية الرغبة للمبادرة بإطلاق وممارسة العمل الحر والتوظيف الذاتي، وجعل الخريجين خالقين لفرص العمل لا باحثين عنها، وتزويدهم بالقدرة علي إدراك الطرق التي يستطيعون من خلالها المساهمة في التنمية، وفي رخاء مجتمعاتهم، وذلك لعلاج مشكلات البطالة والفقر والعنف والتهميش الاجتماعي". كما عرفه أبو الشعر (2016، 17) بأنه "مقاربة تربوية تهدف إلي تعزيز التقدير الذاتي، والثقة بالنفس عن طريق تعزيز وتغذية المواهب الإبداعات الفردية، وفي الوقت نفسه بناء القيم والمهارات ذات العلاقة، والتي ستساعد الدارسين في توسيع مداركهم من خلال الدراسة". كما أشار مبارك (2014) إلي أن نشر التعليم الريادي في المجتمعات العربية له نتائجه الإيجابية في التنمية المستدامة، حيث يخلق قاعدة كبيرة من الأشخاص الرياديين في مختلف التخصصات، وإعداد أجيال تتسم بالإبداع والابتكار والإنجاز.

وتهدف برامج التعليم الريادي إلي تحقيق ما يلي:

- توفير المعارف والخبرات في مجال ريادة الأعمال.
- تأهيل الشباب لإدارة المشروعات الريادية.

- تدريب الشباب علي كيفية إعداد خطط العمل.
- تحفيز الشباب علي التفكير الإبداعي.
- تحويل ثقافة المجتمع من السعي وراء العمل في القطاع الحكومي أو القطاع الخاص إلي ثقافة العمل الحر (اليماني، 2016).
- خلق نوع جديد من السلوكيات والاتجاهات الإيجابية للحاضر والمستقبل.
- غرس ثقافة الإبداع (Akinboye and Pihie, 2014).
- تدريب الشباب علي التفكير الإستراتيجي (Sandri, 2016).
- تنمية قدرات الشباب في كيفية التفاعل مع بيئة الأعمال المحيطة بشكل إيجابي (مبارك، 2014).

كما أشار كل من الحمالي والعربي (2016)؛ عبد (2016)؛ إدريس (2015)؛ نوفل (2015)؛ العبيدي والجراح (2014) إلي أن مميزات التعليم الريادي تتمثل في خلق أسواق جديدة، والاستخدام المكثف للتكنولوجيا المتطورة لزيادة الإنتاجية، والاعتماد علي الذات بدلاً من الاعتماد علي الآخرين، وتقليل هجرة المواهب، وتحسين الوضع المالي الحالي للفرد، وتنمية المناطق الريفية من خلال تطوير المزيد من الصناعات، وزيادة الدخل، وزيادة النمو الاقتصادي. هذا بجانب استخدام الموارد المحلية في تصنيع منتجات وخدمات للمجتمع وتصديرها أيضاً، وخلق المزيد من الخدمات والمنتجات المبتكرة، وإجراء المزيد من الدراسات والأبحاث حول كيفية تطوير الأدوات والمعدات المستخدمة في الإنتاج، والقدرة علي تحقيق إنجازات كبيرة، وخلق منافسة شريفة بين مختلف الشباب والمشروعات، مما يشجع علي خلق منتجات ذات جودة متميزة، وأخيراً التحول من طلب التوظيف إلي توفير الفرص الوظيفية.

علاوة علي ذلك؛ فإن تنمية ودعم التعليم الريادي داخل الجامعات يتطلب وجود إستراتيجية داعمة للتعليم الريادي بالجامعات، واستخدام أساليب تعليم ريادية في مختلف التخصصات، وتعديل لوائح مختلف الكليات وإدراج مقررات دراسية خاصة بريادة الأعمال، وإنشاء مراكز للتعليم الريادي داخل الجامعات، وتحسين القدرات المؤسسية في ريادة الأعمال، وتدريب أعضاء هيئة التدريس علي التعليم الريادي وأنشطته (Arasti et al., 2012)

ب- البيئة الداعمة:

مع ازدياد دور المعرفة في جميع المؤسسات ومنها الجامعات، ومع التحول من الاقتصادي التقليدي إلي اقتصاد المعرفة، كان لزاماً علي الجامعات هي الأخري التحول إلي اقتصاد المعرفة، حتى تتمكن من تنمية ثقافة ريادة الأعمال لدي طلابها. كما يجب علي التركيز علي توفير المتطلبات التالية (المخيزيم، 2017):

- تطوير البنية التحتية، وتوفير أحدث أنواع التكنولوجيا.
- زيادة وعي الطلاب بأهمية ريادة الأعمال ودورها، مما يؤدي إلي سيادة مفهوم الثقافة الريادية.
- تشجيع الشراكات والتعاون بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص، لربط المقررات التدريسية بالواقع العملي.
- السماح لأعضاء هيئة التدريس للعمل بعض الوقت في مؤسسات القطاع الخاص، لاكتساب خبرات من القطاع الخاص ونقلها إلي الطلاب.

- **تطوير مرافق الجامعة.**

وهناك عدة جوانب تتطلبها تنمية الثقافة الريادية داخل الجامعات، مثل تشجيع التعاون بين الجامعة والقطاع الخاص في دعم ريادة الأعمال بالجامعة، ووضع إستراتيجية قائمة علي توافق الآراء لتعزيز رواح المبادرة بين الطلاب، دعم النظام البيئي الريادي وتعزيز مشاركة أصحاب المصلحة، واستخدام التعليم للريادة كأداة لدعم ريادة الأعمال، والاتجاه بشكل كبير إلي ريادة الأعمال في الصناعات المهمة (محمد ومحمود، 2014؛ Hofer et al., 2010).

ج- حاضنات الأعمال:

تواجه الأعمال والمشروعات الصغيرة الكثير من المشكلات في بداية تنفيذها مثل المشكلات الخاصة بضعف التمويل، وضعف الخبرة في مجال العمل، بجانب عدم وجود مهارات إدارية أو فنية لدي القائمين علي المشروعات مما يتسبب في توقفها أحياناً في الأشهر الأولي، وبالتالي يكون أصحاب هذه المشروعات في موقف صعب سواء بضياع الموارد المحدودة التي يملكها أو ضياع فرصة العمل. ونتيجة لذلك؛ ظهرت الحاجة إلي وجود مؤسسات تقدم الدعم لهذه المشروعات، ودعمها بالخبرات والاستشارات والتمويل اللازم حتى تستطيع البقاء والاستمرار والنجاح لأطول فترة ممكنة، حيث أن بعض هذه المشروعات يعتبر مشروعات واعدة، وتمتلك الروح الريادية، ولديها القدرة علي الاستمرار والمنافسةإذا ما توفرت لها الظروف المناسبة، ومنا هنا ظهرت الحاجة الماسة لما يُسمي بحاضنات الأعمال (نوفل، 2015).

وقد عرّف مهدي (2015، 89) حاضنات الأعمال علي أنها "مؤسسات تعمل علي دعم المبادرين الذين تتوافر لهم الأفكار الطموحة والدراسة الاقتصادية السليمة، وبعض الموارد اللازمة لتحقيق طموحاتهم، بحيث توفر لهم بيئة عمل مناسبة خلال السنوات الأولي الحرجة من عمر المشروع، وزيادة فرص النجاح من خلال استكمال النواحي الفنية والإدارية بتكلفة رمزية، ودفع صاحب المشروع إلي التركيز علي جوهر العمل، وذلك لفترة محددة تتضاءل بعدها العلاقة لتتحول إلي مبادر جديد". كما أنها "المشروع الذي يقدم الخبرة والمعدات والدعم التوجيهي ورأس المال للأعمال الجديدة التي هي علي وشك البدء بالعمل". ومن خلال هذا التعريف؛ يتضح أن حاضنات الأعمال يرتكز دورها في تقديم الدعم والمساعدة للمشروعات الريادية مثل تقديم القروض والإعانات، والتسهيلات مثل الآلات والمعدات والأجهزة والأدوات المطلوبة في المشروع، والخدمات التي تأخذ شكل استشارات فنية وقانونية واقتصادية وتسويقية (نوفل، 2015).

وتهدف حاضنات الأعمال إلي تنمية المجتمع المحلي، ودعم التنمية الاقتصادية، ودعم وتنمية الموارد البشرية، ودعم المشروعات الريادية والصغيرة الناشئة، وخلق الفرص أمام رواد الأعمال، ودعم التنمية الصناعية والتكنولوجية (مهدي، 2015). وقد أشارت التجارب إلي أن نسبة نجاح المشروعات التي تدعمها حاضنات الأعمال تبلغ أكثر من 80%، بينما نسبة نجاح المشروعات التي لا ترعاها حاضنات الأعمال تبلغ أقل من 50% (القهيوي والوادي، 2012؛ مهدي، 2015).

الدراسة الميدانية:

أولاً: أداة الدراسة:

قام الباحث بتصميم استمارة استقصاء مقسمة إلي محورين، الأول يتناول المعلومات العامة: وشملت النوع، والجامعة، والدرجة العلمية، وعدد سنوات الخبرة. والثاني يناقش الدور الذي تلعبه الجامعات في تنمية ثقافة ريادة الأعمال لدي الطلاب، وقد تم قياس هذا الدور من خلال سبع عناصر هم الرؤية والرسالة والإستراتيجي، والقيادة والحوكمة، والموارد والبنية التحتية، والتعليم للريادة، والدعم الجامعي، والتدويل والعلاقات الجامعية الخارجية، وتقويم ريادة الأعمال. وقد تم الاعتماد علي دراسة كل من المخيزيم (2017)؛ الحمالي والعربي (2016) ومحمد ومحمود (2014) في إعداد عبارات هذه المحور. وقد تم تصميم الاستمارة باستخدام مقياس ليكرت الخماسي في جميع المحاور، والذي يعتمد علي وجود خمس درجات ما بين الموافقة وعدم الموافقة (5=موافق تماماً، 4= موافق، 3= محايد، 2= غير موافق، 1= غير موافق إطلاقاً).

ثانياً: طبيعة وحجم العينة

تمثل مجتمع العينة في أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة بالجامعات المصرية الحكومية. وقد تم تصميم الاستمارة بشكل إلكتروني، وتم إرسالها إلي عينة عشوائية من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة بالجامعات المصرية بلغت حوالي 900 عضو، كما تم توزيع 300 استمارة بشكل ورقي. وتم الاعتماد علي تحليل عدد 891 استمارة صالحة لتحليل بياناتها من إجمالي ما تم توزيعه من الاستمارات، حيث بلغت نسبة الاستجابة 74.3%.

ثالثاً: تحليل البيانات

تم استخدام برنامج SPSS V.25 لتحليل بيانات استمارة الاستقصاء.

اختبار الثبات والاتساق الداخلي لاستمارة الاستقصاء "معامل ألفا كرونباخ"

جدول (2) نتائج اختبار الثبات والاتساق الداخلي- معامل "ألفا كرونباخ" Alpha Cronbach

العنصر	قيمة معامل الثبات (ألفاكرونباخ)	عدد العبارات
الرؤية والرسالة والإستراتيجية	0.84	8
القيادة والحوكمة	0.87	5
الموارد والبنية التحتية	0.92	5
التعليم للريادة	0.89	9
الدعم الجامعي	0.84	6
التدويل والعلاقات الجامعية الخارجية	0.93	6
تقويم ريادة الأعمال	0.83	5
دور الجامعات في تنمية ثقافة ريادة الأعمال لدي الطلاب	0.94	44
معوقات تنمية ثقافة ريادة الأعمال في الجامعات	0.89	14

يوضح جدول رقم (1) أن معامل الثبات لجميع المتغيرات يبلغ أكثر من 83%، وهي نسبة أكبر من النسبة المقبولة والتي يبلغ مقدارها 60%، وتعتبر هذه القيم مقبولة بالشكل الذي يعكس توافر الاعتمادية والثقة بمتغيرات الدراسة، وتدعم هذه النتائج الثقة في متغيرات الدراسة، وتؤكد صلاحيتها لمراحل التحليل التالية.

البيانات العامة:

يوضح شكل رقم (1) أن نسبة الذكور بلغت 59.8%، وبلغت نسبة الإناث 40.2%. كما يوضح شكل رقم (2) الجامعات التي ينتمي لها أفراد العينة، وقد جاءت جامعة مدينة السادات كأكثر الجامعات مشاركة في الدراسة بنسبة 11.3%، يليها جامعة القاهرة بنسبة 8.2%، ثم جامعة المنوفية بنسبة 7.2%، يليها جامعة حلوان بنسبة 6.5، ثم جامعة عين شمس بنسبة 6.4%، ثم جامعة الإسكندرية بنسبة 6.1%، وكانت أقل الجامعات مشاركة جامعة العريش بنسبة 1%. ويوضح شكل رقم (3) أن أكثر الدرجات العلمية مشاركة هم المدرسين بنسبة 30.4%، يليهم الأساتذة المساعدين بنسبة 22.1%، ثم المدرسين المساعدين بنسبة 19.1%، ثم المعيدين بنسبة 13.5%، ثم الأساتذة بنسبة 13%، وأخيراً يأتي الأساتذة المتفرغين كأقل الدرجات العلمية مشاركة بنسبة 1.9%. كما يوضح شكل رقم (4) عدد سنوات خبرات أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة، وقد بلغت نسبة من تتراوح عدد سنوات خبرتهم ما بين 11-15 سنة 33.8%، يليهم من تتراوح عدد سنواتهم خبرتهم ما بين 5-10 سنوات بنسبة 20.7%، ثم من تتراوح سنوات خبرتهم ما بين 16-20 سنة بنسبة 13.2%، ثم من تتراوح سنوات خبراتهم ما بين 21-25 سنة بنسبة 12.8%، ثم من تزيد عدد سنوات خبرتهم عن 25 سنة بنسبة 10%، وأخيراً من تقل عدد سنوات خبرتهم عن 5 سنوات بنسبة 9.5%.

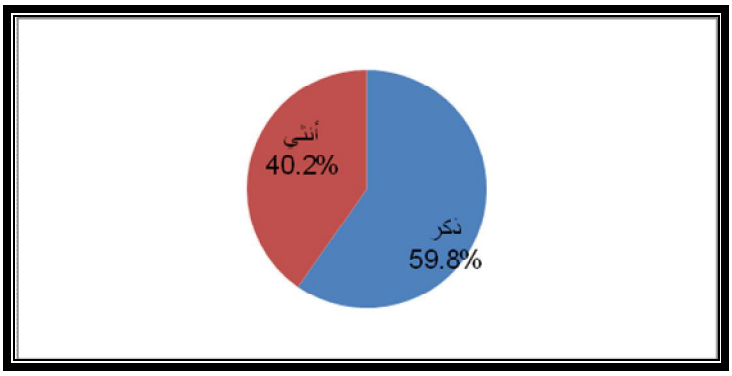

شكل (1) نوع أفراد العينة

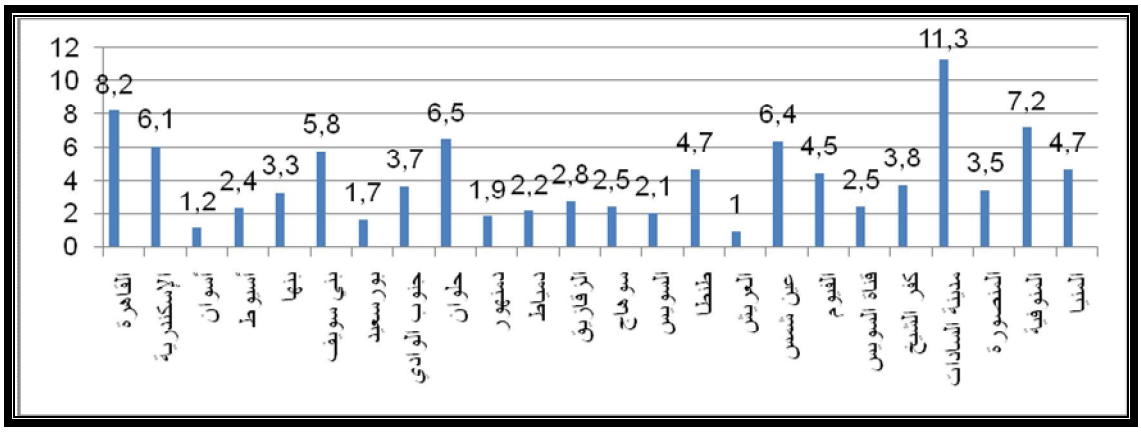

شكل (2) الجامعات التي تمثل أفراد العينة

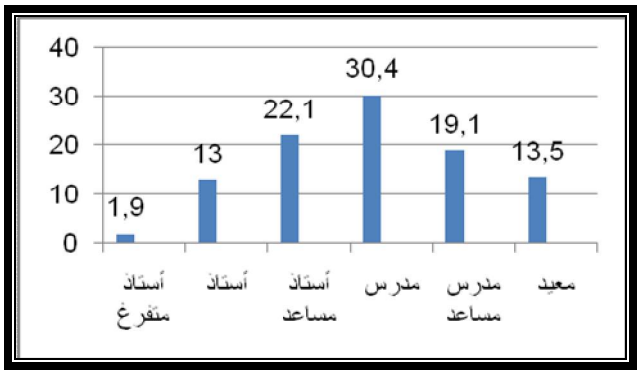

شكل (3) الدرجة العلمية لأفراد العينة

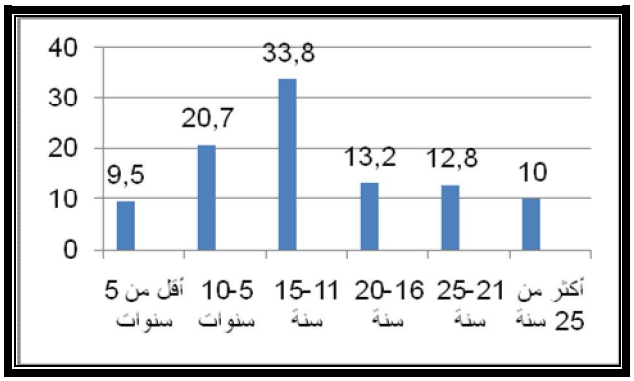

شكل (4) عدد سنوات خبرة أفراد العينة

دور الجامعة في تنمية ثقافة ريادة الأعمال لدي الطلاب:

أولاً: الرؤية والرسالة والإستراتيجية

جدول (3) الرؤية والرسالة والإستراتيجيات الجامعية وريادة الأعمال

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
توجد بالجامعة رؤية ورسالة واضحة تتبني فكرة ريادة الأعمال لدي الطلاب	2.06	1.13
تعكس رؤية ورسالة الجامعة الاهتمام بخلق رياديين من الطلاب	1.86	1.07
تهتم رؤية ورسالة الجامعة بالبحوث التطبيقية ونقل التكنولوجيا	2.00	1.10
تعكس رؤية ورسالة الجامعة الاهتمام بالمساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية	4.05	1.41
تشجع رؤية ورسالة الجامعة تطوير ثقافة العمل الحر من خلال تنمية ريادة الأعمال	**1.95**	1.14
تتبني الجامعة إستراتيجية تحفيز الطلاب الرياديين لتشجعيهم علي أداء المبادرات	1.93	1.06
تركز إستراتيجية الجامعة علي إضافة ريادة الأعمال إلي قائمة معايير تقييم أداء الطالب	1.84	1.02
تمتلك الجامعة إستراتيجية مالية مستدامة لدعم تنمية المشاريع الطلابية	1.83	1.07
الرؤية والرسالة والإستراتيجية	2.19	0.76

يوضح جدول رقم (3) أن رؤية ورسالة وإستراتيجية الجامعات لا ترتبط بشكل كبير وفعال بتنمية ريادة الأعمال لدي الطلاب، وعدم اهتمامها بغرس الثقافة الريادية لدي طلابها بشكل كبير. فالنتائج توضح أن هذه الجامعات لا تمتلك إستراتيجية مالية مستدامة لدعم وتشجيع المشاريع الريادية الطلابية، وعدم إعطاء أهمية لريادة الأعمال عند تقييم أداء الطلاب، بجانب عدم الاهتمام بخلق رياديين من الطلاب، وكذلك عدم وجود إستراتيجيات لتحفيز الطلاب الرياديين المبدعين لتشجعيهم علي أداء المبادرات. بالإضافة إلي أن رؤية ورسالة الجامعة لا تشجع الطلاب علي العمل الحر، ولا تتبني رؤية ورسالة الجامعات الحالية تشجيع فكر ريادة الأعمال بين الطلاب. وعلي العكس من ذلك فإن رؤية ورسالة الجامعات تعكس اهتمامها بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية بشكل كبير.

ثانياً: القيادة والحوكمة

جدول (4) القيادة والحوكمة وريادة الأعمال

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مثل ريادة الأعمال هدفاً إستراتيجياً للقيادات الجامعية	1.94	1.08
نمية روح المبادرة الطلابية جزءاً رئيسياً من اهتمامات القيادات الجامعية	1.99	1.16
لدي قيادات الجامعة نموذجاً لدمج أنشطة المشاريع علي جميع مستويات الطلاب	2.14	1.05
تمنح قيادات الجامعة استقلالية لكافة الوحدات والكليات لتنمية الريادة الطلابية	2.15	1.23
تضع القيادات الجامعية لوائح منظمة للمشاريع الطلابية	2.11	1.19
القيادة والحوكمة	2.07	1.01

يوضح جدول رقم (4) عدم اهتمام القيادات بتنمية روح ريادة الأعمال لدي الطلاب، حيث توضح النتائج أن ريادة الأعمال لا تمثل هدفاً إستراتيجياً تسعي القيادات الجامعية إلي تحقيقه، بجانب عدم اهتمامهم بتنمية روح المبادرة الطلابية، وكذلك عدم وجود لوائح منظمة للمشروعات الطلابية الريادية، وعدم وجود نموذجاً لدمج أنشطة المشاريع الريادية علي جميع مستويات الطلاب، بالإضافة إلي عدم استقلالية كافة الوحدات والكليات لتنمية ريادة الأعمال بين الطلاب.

ثالثاً: الموارد والبنية التحتية

جدول (5) مدي توافر الموارد والبنية التحتية لتنمية ريادة الأعمال

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
توفر الجامعة الحد الأدني من الميزانية اللازمة لتنمية ريادة الأعمال لدي الطلاب	1.82	0.99
توفر الجامعة الاكتفاء الذاتي من التمويل اللازم لدعم روح المبادرة لدي الطلاب	1.94	1.11
توفر الجامعة الموارد اللازمة لبدء المشروعات الطلابية	1.88	1.08
يوجد هيكل متخصص بالجامعة لريادة الأعمال يتضمن أعضاء هيئة التدريس ورجال الأعمال	1.88	0.90
يتوافر بالجامعة مرافق خاصة بحاضنات أعمال لمشروعات الطلاب	1.70	0.89
الموارد والبنية التحتية	1.84	0.93

يوضح جدول رقم (5) قصور في الموارد والبنية التحتية اللازمة لتنمية ريادة الأعمال. فقد أوضحت النتائج عدم وجود حاضنات أعمال للمشروعات الريادية للطلاب، وعدم وجود ميزانية لتنمية ريادة الأعمال لدي الطلاب، وكذلك عدم توفير الموارد اللازمة لبدء المشروعات الطلابية، بجانب عدم وجود هيكل متخصص بالجامعات لريادة الأعمال يشمل أعضاء هيئة تدريس ورجال أعمال، بالإضافة إلي عدم توفير الاكتفاء الذاتي من التمويل اللازم لدعم روح المبادرة لدي الطلاب.

رابعاً: التعليم للريادة

جدول (6) مدي وجود التعليم للريادة في الجامعات

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
يوجد مقررات دراسية تهتم بتنمية ثقافة ريادة الأعمال	1.77	1.04
يتم دمج التعليم للريادة تدريجياً في المناهج الدراسية	1.58	0.91
توفر الجامعة دورات تدريبية قبل وأثناء بدء المشروعات الطلابية	1.76	1.06
تحرص الجامعة علي الوصول للخريجين ومنظمات دعم الأعمال التجارية للمساهمة في التعليم للريادة	1.76	0.94
تدعم الجامعة أعضاء هيئة التدريس المعززين لروح المبادرة لدي الطلاب	1.70	0.96
تشجع الجامعة علي استخدام أساليب تربوية ريادية في مختلف التخصصات	1.82	0.93
ترسخ الجامعة التعليم للريادة في كافة التخصصات	1.87	1.05

توفر الجامعة ندوات ودورات تدريبية لتنمية مهارات تنفيذ المشاريع لدي الطلاب	1.88	1.03
تُشرك الجامعة أصحاب المصلحة ورجال الأعمال في برامج التعليم للريادة	1.79	1.00
التعليم للريادة	1.77	0.85

يتضح من جدول رقم (6) الغياب الواضح للتعليم الريادي داخل الجامعات، فقد أوضحت النتائج عدم دمج التعليم للريادة في المناهج الدراسية، وعدم وجود مقررات دراسية تهتم بتنمية ثقافة ريادة الأعمال بشكل كبير، وعدم دعم أعضاء هيئة التدريس المحفزين لروح المبادرة لدي الطلاب، وعدم تدريب الطلاب علي ريادة الأعمال أو حول كيفية تنفيذ المشروعات، بجانب عدم استخدام أساليب تعليمية ريادية في مختلف التخصصات، وعدم إشراك أصحاب المصلحة ورجال الأعمال في برامج التعليم للريادة لعدم وجودها من الأساس، وعدم ترسيخ التعليم للريادة في مختلف التخصصات، وأخيراً عدم عقد ندوات أو دورات تدريبية لتنمية مهارات الطلاب في تنفيذ المشروعات الريادية.

خامساً: الدعم الجامعي

جدول (7) الدعم الجامعي وريادة الأعمال

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
تشجع الجامعة الطلاب ليصبحوا رواد أعمال	1.87	0.99
توفر الجامعة الدعم الكافي للطلاب لتحويل أفكارهم إلي مشاريع	1.85	0.99
تسهل الجامعة للطلاب فرص الوصول إلي مصادر التمويل	1.70	0.96
تمتلك الجامعة خطة للانتقال من الدعم الداخلي إلي الدعم الخارجي للمشروعات الريادية	1.74	0.97
تستخدم الجامعة التعليم للريادة كأداة لدعم ريادة الأعمال لدي الطلاب	1.75	1.11
توفر الجامعة المناخ التنظيمي الداعم لمشاركة ريادة الأعمال في دعم مشروعات الطلاب	1.80	1.10
الدعم الجامعي	1.77	0.87

يوضح جدول رقم (7) غياب الدعم الجامعي لتنمية ريادة الأعمال لدي الطلاب، فقد أوضحت النتائج غياب الدعم الكافي للطلاب لكي يصبحوا رواد أعمال، وعدم توفير فرص للوصول إلي تمويل المشروعات الريادية، بالإضافة إلي عدم وجود خطة بالجامعات للانتقال من الدعم الداخلي إلي الدعم الخارجي للمشروعات الريادية الخاصة بالطلاب، وعدم استخدام التعليم الريادي كأداة لتنمية الثقافة الريادية بين الطلاب، وكذلك عدم توفير المناخ التنظيمي المناسب لدعم مشروعات الطلاب، وأخيراً غياب الدعم الكافي للطلاب لتحويل أفكارهم إلي مشروعات.

سادساً: التدويل والعلاقات الجامعية الخارجية

جدول (8) التدويل والعلاقات الجامعية الخارجية وريادة الأعمال

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
تلتزم الجامعة بالتعاون وتبادل المعرفة مع الصناعة والقطاع الخاص في دعم مشروعات الطلاب	1.87	1.03
لدي الجامعة صلات قوية مع الحاضنات والمؤسسات العلمية والمبادرات الخارجية الأخرى	1.80	0.98
توفر الجامعة الفرص للطلاب للمشاركة في أنشطة تنظيم المشاريع مع رجال الأعمال	1.75	1.06
تدعم الجامعة انتقال الطلاب بين الأوساط الأكاديمية والمشاريع الإدارية الناجحة	1.57	0.91
تحرص الجامعة علي إستراتيجية التدويل في مجال تنظيم المشروعات	1.56	0.87
تشارك الجامعة بفاعلية في شبكات المشاريع الدولية	1.84	1.02
التدويل والعلاقات الجامعية الخارجية	1.73	0.84

يوضح جدول رقم (8) القصور في التدويل والعلاقات الجامعية الخارجية داخل الجامعات كعنصر فعال في تنمية ثقافة ريادة الأعمال لدي الطلاب. فقد أظهرت النتائج عدم حرص الجامعات علي إستراتيجية التدويل في مجال تنظيم المشروعات، بجانب غياب الدعم التشجيع لانتقال الطلاب بين الأوساط الأكاديمية والمشاريع الريادية الناجحة، وعدم إتاحة الفرصة للطلاب للمشاركة في أنشطة تنظيم المشروعات مع رجال الأعمال، بالإضافة إلي عدم المشاركة الفعالة في شبكة المشروعات الدولية الكبري، وعدم التعاون مع الصناعة والقطاع الخاص في دعم مشروعات الطلاب الريادية.

سابعاً: تقويم ريادة الأعمال

جدول (9) مدي تقويم ريادة الأعمال في الجامعات

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
تقيم الجامعة باستمرار أثر إستراتيجياتها الريادية علي أداء الطلاب	1.62	0.96
تقيم الجامعة باستمرار أداء المشاريع الطلابية ومعوقاتها	1.69	0.95
تقيم الجامعة بصورة دورية شراكاتها مع رجال الأعمال في تنفيذ المشروعات الريادية	1.77	0.99
تتخذ الجامعة الإجراءات الكفيلة بتطوير دورها في تنمية ريادة الأعمال في ضوء نتائج التقويم	1.68	0.95
تقيم الجامعة تطوير ريادة الأعمال لدي طلابها في ضوء معايير محددة	1.68	0.89
تقويم ريادة الأعمال	1.69	0.90

يوضح جدول رقم (9) غياب تقويم ريادة الأعمال داخل الجامعات، نظراً لغياب كافة متطلباتها. فالجامعات لا تقيم باستمرار أثر إستراتيجياتها الريادية علي أداء الطلاب لعدم وجود هذه الإستراتيجيات من الأساس، وعدم اتخاذ إجراءات واضحة وكافية لتطوير دورها في تنمية ثقافة ريادة الأعمال لدي الطلاب في ضوء نتائج التقويم، وعدم تقييم تطوير ريادة الأعمال في ضوء معايير واضحة، بالإضافة إلي غياب التقييم المستمر لأداء المشروعات الطلابية ومعوقاتها لعدم وجود

هذه المشروعات من الأساس بشكل كبير، وأخيراً غياب التقييم الدوري لشراكة الجامعات مع رجال الأعمال في تنفيذ المشروعات الريادية.

ويلخص جدول رقم (10) العناصر السبع لدور الجامعات في تنمية ثقافة ريادة الأعمال

جدول (10) دور الجامعات في تنمية ثقافة ريادة الأعمال لدي الطلاب

العنصر	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الرؤية والرسالة والإستراتيجية	2.19	0.76
القيادة والحوكمة	2.07	1.01
الموارد والبنية التحتية	1.84	0.93
التعليم للريادة	1.77	0.85
الدعم الجامعي	1.77	0.87
التدويل والعلاقات الجامعية الخارجية	1.73	0.84
تقويم ريادة الأعمال	1.69	0.90
دور الجامعات في تنمية ثقافة ريادة الأعمال لدي الطلاب	1.85	**0.79**

معوقات تنمية ثقافة ريادة الأعمال في الجامعات

جدول (11) معوقات تنمية ثقافة ريادة الأعمال في الجامعات

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
تأخر اهتمام الجامعة بريادة الأعمال مقارنة بالجامعات الأخرى	4.60	1.10
وجود موروثات ثقافية لدي الطلاب تحثهم علي التمسك بالوظائف الحكومية لأنها أكثر أماناً	4.77	0.82
عدم وجود مقررات خاصة بريادة الأعمال يدرسها طلاب الجامعة	4.71	0.85
قلة عدد المنسقين المختصين باكتشاف الطلاب ذوي الأفكار الريادية	4.63	0.98
ضعف ثقة أصحاب المشاريع الريادية من الطلاب في دعم الجامعة لهم	4.68	0.90
عدم وجود موقع إلكتروني لريادة الأعمال يهتم بنشر كل ما يُستجد من فعاليات وأنشطة ودورات	4.71	0.79
عدم إبرام الجامعة لاتفاقيات مع المؤسسات الداعمة لرواد الأعمال والمشاريع الصغيرة	4.70	0.87
ضعف الخدمات التوعوية والتثقيفية التي تقدمها الجامعة لتنمية ثقافة ريادة الأعمال	4.89	0.34
ضعف الدعم المادي المخصص لنشر وتنمية ثقافة ريادة الأعمال	4.80	0.68
قلة أعداد الموارد البشرية المتخصصة في ريادة الأعمال	4.82	0.68
عدم وجود تسهيلات لرواد الأعمال لبدء مشاريعهم	4.77	0.74
اقتصار اهتمام الجامعة بريادة الأعمال في المناسبات فقط	4.79	0.73
عدم وجود حاضنات أعمال في الجامعة	4.74	0.77
عدم وجود مركز لخدمات التوظيف والأعمال الريادية لمزاولة بعض الأنشطة	4.83	0.57

يوضح جدول رقم (11) أن تنمية ثقافة ريادة الأعمال لدي الطلاب تواجه عدد كبير من المعوقات داخل الجامعات. فقد أظهرت النتائج أن أهم هذه المعوقات ضعف الخدمات التوعوية والتثقيفية التي تقدمها الجامعات لتنمية ثقافة ريادة الأعمال، يليها عدم وجود مركز لخدمات التوظيف والأعمال الريادية لمزاولة بعض الأنشطة، ثم قلة أعداد الموارد البشرية المتخصصة في ريادة الأعمال، وضعف الدعم المادي المخصص لنشر وتنمية ثقافة ريادة الأعمال، ثم اقتصار اهتمام الجامعات بريادة الأعمال في المناسبات فقط، يليها عدم وجود تسهيلات لرواد الأعمال لبدء مشروعاتهم، ثم وجود موروثات ثقافية لدي الطلاب تحسهم علي التمسك بالوظائف الحكومية لأنها أكثر أماناً، ثم عدم وجود حاضنات أعمال داخل الجامعات، عدم وجود موقع إلكتروني لريادة الأعمال يقوم بنشر كل ما يستجد من فعاليات ودورات وأنشطة، وعدم وجود مقررات خاصة بريادة الأعمال يدرسها طلاب الجامعات، يليها عدم إبرام الجامعات لاتفاقيات مع المؤسسات الداعمة لرواد الأعمال والمشروعات الصغيرة، وضعف ثقة أصحاب المشروعات الريادية من الطلاب في دعم الجامعة لهم، ثم قلة عدد المنسقين المختصين باكتشاف الطلاب ذوي الأفكار الريادية، وأخيراً تأخر اهتمام الجامعة بريادة الأعمال مقارنة بالجامعات الأخري العالمية.

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

1- **تلعب المؤسسات التعليمية دوراً هاماً في تنمية ثقافة ريادة الأعمال لدي طلابها، وتشجعيهم علي التوسع في المشروعات الريادية.**

2- **لا توجد لدي الجامعات المصرية رؤية ورسالة وإستراتيجية تتبني تنمية ثقافة ريادة الأعمال.**

3- **عدم اهتمام القيادات الجامعية بشكل كبير بتشجيع الطلاب علي ريادة الأعمال.**

4- **عدم وجود حاضنات أعمال للمشروعات الريادية داخل هذه الجامعات، بجانب ضعف الموارد والبنية التحتية لدعم ريادة الأعمال لدي الطلاب.**

5- **غياب التعليم الريادي بشكل كبير في مختلف التخصصات، بجانب ضعف الدعم الجامعي لريادة الأعمال لدي الطلاب.**

6- **عدم الاهتمام بعمل شركات مع الجهات الخارجية لدعم مشروعات ريادة الأعمال لدي الطلاب بشكل كبير.**

7- **غياب تقويم ريادة الأعمال داخل الجامعات، نظراً لعدم وجود إستراتيجية واضحة لتنمية ثقافة ريادة الأعمال لدي الطلاب.**

8- **تواجه عملية تنمية ثقافة ريادة الأعمال عدد كبير من المعوقات داخل الجامعات، أهمها ضعف التوعية والتثقيف بأهمية ريادة الأعمال، وعدم وجود مركز للتوظيف وريادة الأعمال، وقلة أعداد الموارد البشرية المتخصصة في ريادة الأعمال، وضعف الدعم المادي المخصص لنشر ثقافة ريادة الأعمال، بجانب الموروثات الثقافية لدي الطلاب والتي تدفعهم للتمسك بالوظائف الحكومية.**

ثانياً: التوصيات

في ضوء من توصلت إلي الدراسة من نتائج، فالجامعات المصرية مطالبة بالتحول إلي عصر اقتصاد المعرفة، ومن ثم التحول إلي الجامعات الريادية، وذلك من خلال الإستراتيجية المقترحة التي يوضحها جدول رقم (12):

جدول (12) إستراتيجية مقترحة لزيادة دور الجامعات المصرية في تنمية ثقافة ريادة الأعمال لدي الطلاب

رؤية الإستراتيجية	**أن تتحول الجامعات المصرية إلي جامعات ريادية هدفها ونشر تنمية ثقافة ريادة الأعمال لدي الطلاب حتى يصبحوا رواد أعمال عالميين.**
رسالة الإستراتيجية	**تسعي الجامعات المصرية إلي تعظيم دورها في نشر وتنمية ثقافة ريادة الأعمال لدي الطلاب، بشكل يساعد في تشجيعهم علي العمل الحر بدلاً من تمسك الكثير منهم بالوظائف الحكومية، بجانب دعم المشروعات الريادية لما لها من دور في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.**
هدف الإستراتيجية	**تهدف الإستراتيجية إلي تحسين دور الجامعات المصرية في نشر وتنمية ثقافة ريادة الأعمال لدي طلابها، وزيادة قدرتها علي مواجهة المعوقات التي تواجهها في توجيه الطلاب للمشروعات الريادية.**
أهداف الإستراتيجية الفرعية (الخيارات الإستراتيجية)	**- تبني القيادات الجامعية فكر ريادة الأعمال داخل الجامعات.** **- تطوير قدرات الجامعات المصرية التعليمية والتكنولوجية.** **- زيادة دور الجامعات المصرية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.** **- وضع إستراتيجيات ريادية داخل الجامعات تستهدف نشر الثقافة الريادية.** **- وجود كوادر بشرية متخصصة في ريادة الأعمال.** **- وضع خطة تستهدف توفير كافة متطلبات دعم المشروعات الرياضية.** **- عمل برامج توعية وتثقيف للطلاب حول أهمية ريادة الأعمال.** **- خلق أجيال مؤهلة من رواد الأعمال، ولديهم القدرة علي المنافسة عالمياً.** **- توفير الإمكانات المادية والملية والبشرية اللازمة لدعم المشروعات الريادية.** **- تعديل وتطوير البرامج الدراسية والمقررات داخل الجامعات في مختلف التخصصات.**
مقومات تنفيذ ونجاح الإستراتيجية	**- قيادات جامعية مبدعة.** **- هياكل تنظيمية مرنة.** **- حاضنات أعمال.** **- برامج تعليمية متطورة.** **- التعليم للريادة.** **- مراكز توظيف وريادة أعمال.** **- علاقات عامة متميزة.** **- إعلام وإعلان.** **- أعضاء هيئة تدريس مؤهلين.** **- شراكات مع القطاع الخاص.**

	- مؤسسات مصرفية للتمويل. - مركز استشارات فنية وقانونية واقتصادية وإدارية. - بنية تكنولوجية حديثة. - مراكز تدريب لريادة الأعمال. - خبراء في ريادة الأعمال.
إجراءات تنفيذ الإستراتيجية	- تعديل الرؤية والرسالة بما يتوافق مع الاتجاه العالمي الذي يشجع ريادة الأعمال، والمشروعات الريادية. - وضع إستراتيجية خاصة بريادة الأعمال تشجع الطلاب وتدفعهم للعمل الحر. - وجود القيادات الجامعية التي تؤمن بفكر ريادة الأعمال، وتحفز أعضاء هيئة التدريس والعاملين والطلاب علي تبني هذا الفكر. - توفير الموارد المالية والمادية اللازمة لدعم المشروعات الريادية للطلاب. - إنشاء حاضنات الأعمال داخل الجامعات حتى تكون داعمة للمشروعات الريادية للطلاب. - الاتجاه إلي التعليم الريادي بشكل واضح من خلال تعديل البرامج الدراسية واللوائح، وإدراج مقررات دراسية خاصة بريادة الأعمال. - وضع سياسات تحفيزية (مادية ومعنوية) لتشجيع الطلاب علي توليد الأفكار الابتكارية وتحويلها إلي مشروعات ريادية. - عمل شراكات مع الجهات الخارجية ورجال الأعمال لدعم المشروعات الريادية الخاصة بالطلاب. - اهتمام الجامعات بتوعية وتثقيف طلابها بأهمية ريادة الأعمال. - عقد دورات تدريبية للطلاب بهدف إكسابهم الخصائص والمهارات الريادية التي تمكنهم أن يصبحوا رواد أعمال. - تدريب الطلاب علي كيفية بدء المشروعات الخاصة بهم، وتقديم كل الدعم أثناء تنفيذ هذه المشروعات. - محاولة تغيير ثقافة الطلاب بالتمسك بالوظائف الحكومية لأنها أكثر أماناً، وتشجيعهم علي التحول إلي العمل الحر، وأن يكونوا رواد أعمال. - وضع ميزانية مناسبة خاصة بنشر وتنمية الثقافة الريادية بين مختلف الطلاب. - قيام الجامعات بتمويل المشروعات الريادية الخاصة بالطلاب في المراحل الأولي، علي أن يكون لها نسبة من الأرباح عند استقرار المشروعات ونجاحها. - توفير الاستشارات الفنية والقانونية والاقتصادية للطلاب لتشجيعهم علي بدء مشروعاتهم الخاصة. - تصميم برامج تعليمية خاصة بريادة الأعمال، تكون مدتها عام دراسي، تستهدف إكساب الطلاب المهارات الريادية، وتكسبهم المعارف الخاصة بكيفية توليد الأفكار الإبداعية وتحويلها إلي مشروعات، وإعداد دراسات الجدوي، وتنفيذ المشروعات. - تشجيع أعضاء هيئة التدريس علي نشر ثقافة ريادة الأعمال بين الطلاب، وتحفيزهم للاتجاه إلي

	العمل الحر. - عمل شراكات مع بعض المؤسسات المصرفية لتمويل المشروعات الريادية، وتقديم الدعم المالي المطلوب، وتقديم تسهيلات في السداد، وتخفيض نسبة الفائدة علي القروض. - إعفاء المشروعات الريادية الخاصة بالطلاب من الضرائب والجمارك في المراحل الأولي. - عمل شراكات مع رجال الصناعة والقطاع الخاص للتعرف علي البرامج التعليمة والتدريبية المطلوبة، والتي من شأنها إكساب الطلاب مهارات التفكير الريادي والإبداعي. - توفير المناخ التنظيمي المناسب لتشجيع الطلاب علي التفكير الريادي.
البرنامج الزمني	تجتمع القيادات الجامعية لوضع برنامج زمني مقترح لتطبيق الإستراتيجية، بشرط أن يتم وضع إمكانيات الجامعاتفي الاعتبار قبل تحديد البرنامج الزمني لتطبيق الإستراتيجية لضمان نجاحها، ويُقترح فترة زمنية تتراوح ما بين 4 : 6 سنوات كمدى زمني لتطبيق الإستراتيجية.
طرق متابعة تنفيذ الإستراتيجية وتقييمها	- تشكيل لجنة عليا من القيادات الجامعية لمتابعة وتقييم مدي تطبيق بنود الإستراتيجية، والنتائج المتحققة، ومقارنتها بما هو مستهدف. - متابعة الجدول الزمني لتنفيذ الإستراتيجية. - متابعة مدى التزام كل جهة بالأدوار المكلفين بها. - التعرف علي المعوقات والمشكلات التي تواجه تنفيذ الإستراتيجية. - التعرف علي انطباعات الطلاب حول ريادة الأعمال. - تقييم مستوي الثقافة الريادية لدي الطلاب كل سنة. - قياس مدى اتجاه الطلاب لتنفيذ مشروعات ريادية خاصة. - تقييم الدعم المقدم من الجامعات إلي الطلاب لتشجعيهم علي ريادة الأعمال. - متابعة مدى التغيير في الموروث الثقافي لدي الطلاب، والتغيير في طرق تفكيرهم بمستقبلهم بعد التخرج.

المصدر: من إعداد الباحث

الهوامش:

1. أبو الشعر، حنين (2016) مدي توافر النية الريادية والعوامل المؤثرة فيها لدي طلبة الجامعات الحكومية في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك.

2. أبو هديب، إيمان (2017) أثر استخدام نظم دعم القرار علي ريادة الأعمال في جمعية شركات تقنية المعلومات والاتصالات (إنتاج) الأردن، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة العلوم الإسلامية العالمية.

3. إدريس، عبد الجليل (2015) ريادة الأعمال وأثرها في معالجة البطالة في المملكة العربية السعودية، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، مصر، 19(55)، 663-703.

4. الباجوري، خالد (2017) ريادة الأعمال مفتاح التنمية الاقتصادية في العالم العربي، اتحاد الغرف العربية، دائرة البحوث الاقتصادية.

5. الحديدي، نسرين وسعد، نيرمين (2016) المرأة السعودية وريادة الأعمال: نجاحات وتحديات، مجلة كلية التربية، جامعة طنطا، مصر، 64(4)، 332-362.

6. الحمالي، رشاد والعربي، هشام (2016) واقع ثقافة ريادة الأعمال بجامعة حائل وآليات تفعيلها من وجهة نظر الهيئة التدريسية، دراسات عربية في التربية وعلم النفس، فلسطين، 76، 387-442.

7. الدراس، أسامه (2015) أثر ريادة الأعمال في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي علي المسئولية الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية.

8. السيد، لمياء وإبراهيم، إيمان (2014) سياسات وبرامج التعليم الريادي وريادة الأعمال في ضوء خبرة كل سنغافورة والصين وإمكانية منها في مصر، دراسات عربية في التربية وعلي النفس، السعودية، 53، 275-349.

9. الشميمري، أحمد (2010) دور التعليم في دعم رأس المال الجرئ في المملكة العربية السعودية، ريادة الأعمال، منتدى رأس المال الجرئ.

10. العبيدي، رأفت والجراح، أضواء (2014) رأس المال الفكري في إطار متغيرات بيئة ريادة الأعمال: دراسة استطلاعية في عينة من الشركات الصناعية العاملة في محافظة نينوي، مجلة دراسات إدارية، العراق، 6(12)، 158-202.

11. العتيبي، منصور وموسي، محمد (2015) الوعي بثقافة ريادة الأعمال لدي طلاب جامعة نجران واتجاهاتهم نحوها: دراسة ميدانية، مجلة التربية، جامعة الأزهر، مصر، 162(2)، 615-670.

12. العجايب، أمنة (2017) أثر تمكين المرأة علي نمو الأعمال الريادية في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية.

13. الفواز، عمران (2014) دور حاضنات الأعمال في توجيه الطلبة نحو ريادة الأعمال في الجامعات الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك.

14. القهيوي، ليث والوادي، بلال (2012) المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان.

15. المخيزيم، حسام (2017) واقع تنمية ثقافة ريادة الأعمال لطلاب جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

16. المومني، هنادة (2016) دور الخصائص الريادية للعاملين في الجامعات في بناء الجامعة الريادية - دراسة تطبيقية علي الجامعات الأردنية الخاصة، مجلة دراسات، كلية العلوم الإدارية والمالية،جامعة البتراء، 43(2)، 813-825.

17. الهابيل، وسيم وأبو قرن، سعيد (2015) واقع ريادة الأعمال في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة: دراسة مقارنة بين قسمي التعليم المستمر في جامعتي الأزهر والإسلامية، أعمال مؤتمر "الريادة والإبداع في تطوير الأعمال الصغيرة"، الجامعة الإسلامية - غزة، فلسطين.

18. اليماني، عبير (2016) دور الإدارة المدرسية في تعليم ريادة الأعمال لطلاب المرحلة الثانوية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الملك سعود.

19. حسين، ميسون (2013) ريادية الأعمال Entrepreneurship Business - الريادة في منظمات الأعمال مع الإشارة لتجربة بعض الدول: بحث نظري، مجلة جامعة بابل (العلوم الإنسانية)، العراق، 21(2)، 385-407.

20. دياب، عبد الحميد (2012) مدي تأثير الثقافة التنظيمية في نجاح ريادة الأعمال في الخطوط الجوية العربية السعودية بالتطبيق علي موظفي الخدمات الفنية في مطار الملك عبد العزيز الدولي بمدينة جدة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مصر، 4، 1-53.

21. زيدان، عبد الرازق وخليل، عبد القادر (2017) متطلبات تحقيق الريادة في القطاع المصرفي حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، 17، 95-101.

22. سلطان، سعدية (2015) مدي توافر خصائص الريادة لدي طلبة البكالوريوس تخصص "إدارة الأعمال" في جامعات جنوب الضفة الغربية، أعمال مؤتمر "الريادة والإبداع في تطوير الأعمال الصغيرة"، الجامعة الإسلامية - غزة، فلسطين.

23. شحاته، صفاء (2013) تنمية جدارات سوق العمل لدي المتعلمين في مؤسسات التعليم العالي من خلال سياسات وبرامج ريادة الأعمال: رؤية إستراتيجية، دراسات تربوية واجتماعية، مصر، 19(4)، 33-208.

24. عبد الفتاح، محمد (2016) الوعي بثقافة ريادة الأعمال لدي طلبة السنة التحضيرية / جامعة الملك سعود واتجاهاتهم نحوها: دراسة ميدانية، مجلة البحث العلمي في التربية، مصر، 17(3)، 623-654.

25. عبد القادر، سمية وإبراهيم، أحمد (2015) تقييم وتطوير ريادة الأعمال في كليات إدارة الأعمال السودانية: دراسة حالة كلية التجارة جامعية النيلين، مجلة الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا (أماراباك)، الولايات المتحدة الأمريكية، 6(16)، 35-46.

26. عبد، ضرغام (2016) أثر ممارسات القيادة الإستراتيجية في تحقيق ريادة الأعمال: دراسة استطلاعية في بعض المصارف التجارية في محافظة النجف الأشرف، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، 39، 313-348.

27. مبارك، مجدي (2014) التربية الريادية والتعليم الريادي، مجلة رسالة المعلم، الأردن، 51(2)، 30-33.

28. محمد، عوض الله ومحمود، أشرف (2014) قياس مستوي ريادة الأعمال لدي طلاب جامعة الطائف ودور الجامعة في تنميتها، مجلة البحث العلمي في التربية، مصر، 15(1)، 549-599.

29. محيلان، محمد (2016) أثر نظم المعلومات الإدارية علي ريادة الأعمال في قطاع الصناعات الدوائية الأردنية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة العلوم الإسلامية العالمية.

30. مرعي، كائنكان وحسن، حنان (2017) أثر رأس المال الفكري في تحقيق ريادة الأعمال لشركات الاتصالات السعودية: دراسة ميدانية علي قطاع الاتصالات السعودية بمدينة تبوك، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المركز القومي للبحوث، فلسطين، 1(6)، 1-24.

31. مهدي، جابر (2015) أثر حاضنات المشروعات في تعزيز ريادة الأعمال بمدينة عنابة، مجلة دراسات، الجزائر، 35، 85-110.

32. مهناوي، أحمد (2014) دور التعليم الثانوي الفني المزدوج في إكسابه طلابه ثقافة ريادة الأعمال لمواجهة مشكلة البطالة في مصر، دراسات عربية في التربية وعلم النفس، السعودية، 52، 313-361.

33. نوفل، صبري (2015) ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة: الطرية إلي التنمية المستدامة، مجلة المال والتجارة، مصر، 556، 7-13

34. Akinboye, A. and Pihie, Z. (2014) Effects of Learning Styles on Students' Perceptions of Entrepreneurship Course Relevance and Teaching Methods, International Interdisciplinary Journal of Education, 3(1), 217-224.

35. Arasti, Z.; Falavarjani, M. and Imanipour, N. (2012) A Study of Teaching Methods in Entrepreneurship Education for Graduate Students, Higher Education Studies, 2(1), 1-10.

36. Hofer, A.; Potter, J.; Fayolle,A.; Gulbrandsen,M.; Hannon, P.; Harding, R.; Dahlstrand, Å. And Phan, P. (2010) From Strategy to Practice in University Entrepreneurship Support: Strengthening Entrepreneurship and Local Economic Development in Eastern Germany: Youth, Entrepreneurship and Innovation, OECD Local Economic and Employment Development (LEED) Working Papers, 2010/09, OECD Publishing, Paris.

37. Loss, M. and Bascunan, F. (2011) Entrepreneurship Development, Global Vision Publishing House, India

38. Saleh, H. (2014) The Perceptions of the Lebanese Students of Choosing their Career in Entrepreneurship, Jordan Journal of Business Administration, 10(2), 333-364.

39. Sandri, S. (2016) The Need for Entrepreneurial Education in Jordan- An Empirical Investigation, Jordan Journal of Business Administration, 12(2), 417-435.

دور الصناعات البترولية في التنمية الاقتصادية وتحدياتها

د.سالمي محمد دينوري
كلية العلوم الاقتصادية جامعة حمة لخضر؛ الوادي
E-mail: md.salami@yahoo.fr

أ.علاق فاطمة
كلية العلوم الاقتصادية جامعة حمة لخضر؛ الوادي
E-mail: fatmaalgeria@gmail.com

Received: Avril 2018 ***Accepted: Mai 2018*** ***Published: juin2018***

Abstract:
The most successful oil characteristics unique to invade the world and control the human and gave a new life, Where man dominated the oil in the primitive stages of use, when the oil industry has developed and opened his international markets, And managed the development of the petroleum industry to build a solid economic structure by oil wealth and the development of investment and insurance reserves to achieve sustainable economic development.
This study aims to shed light on the role of oil in the petroleum industry development Which it was divided into three first pivot axes we dealt with the nature of the petroleum (Concept, characteristics, theories are petroleum products, installed) The second axis we dealt with the petroleum industry in terms of the definition and the importance of the stages of the petroleum industry, The third axis Vtnolna the petroleum industry and the development of the most important challenges they face and the face of these challenges to achieve economic development results**.**
key words: Petroleum; petroleum industry; the petrochemical industry, ; Petroleum Industry Development.

ملخص:
نجح البترول بخصائصه الفريدة بغزو العالم والسيطرة عليه و وهب البشرية حياة جديدة، حيث سيطر الانسان على البترول في مراحله البدائية للاستعمال وعندما تطورت صناعة البترول وفتحت له الاسواق العالمية، وتمكن تنمية الصناعات البترولية من بناء هيكل اقتصادي متين بواسطة تنمية الثروة البترولية واستثمارها وتأمين احتياطها لتحقيق التنمية اقتصادية مستدامة.
وتهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور البترول في تنمية الصناعات البترولية حيث قسم إلى ثلاث محاور المحور الأول تطرقنا إلى ماهية البترول (مفهومه، خصائصه، نظريات تكون البترول، منتجاته، تركيبه) والمحور الثاني تطرقنا إلى الصناعات البترولية من حيث تعريف وأهمية ومراحل صناعة البترول، أما المحور الثالث فتناولنا فيه تنمية الصناعات البترولية وأهم التحديات التي تواجهها ومواجهة هذه التحديات لتحقيق نتائج التنمية الاقتصادية.
الكلمات المفتاحية: البترول؛ الصناعة البتروكيميائية؛ الصناعة البترولية؛ تنمية الصناعة البترولية.

مقدمة:

يلعب البترول والصناعات البترولية دوراً رئيسياً في تحديد مسار وطبيعة التنمية منذ أوائل السبعينات وحتى وقتنا الحاضر سواء في الأقطار العربية المنتجة أو المستوردة له. وقد جاءت أهمية البترول باعتباره سلعة استراتيجية ومادة أساسية في الصناعة ولها أثراً فعالاً على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والمالي والمصرفي، ويعتبر كذلك سلعة هامة في التجارة الدولية ومصدر دخل رئيسي للدول المنتجة وبدرجة أقل للدول المستهلكة وذلك من خلال ايرادات الضرائب على استهلاكه وما شابه ذلك، ومن هنا يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هو دور البترول والصناعات البترولية في التنمية الاقتصادية؟ وما هي أهم التحديات التي تواجه الصناعات البترولية؟

ويندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- **ما المقصود بالبترول؟**
- **ما المقصود بالصناعات البترولية وما هي مراحلها؟**
- **فيما تتمثل أهمية ومميزات تنمية الصناعة البترولية؟**
- **ماهي التحديات التي تواجه تنمية الصناعات البترولية؟**

وللإجابة عن هذه التساؤلات قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى النقاط التالية:

أولا: ماهية البترول؛

ثانيا: الصناعات البترولية؛

ثالثا: تنمية الصناعات البترولية؛

أهداف الدراسة:

- **تسليط الضوء على البترول والصناعات البترولية ودورهما في التنمية الاقتصادي.**
- **تحديد مراحل صناعة البترول من مرحلة البحث والتنقيب إلى استهلاكه.**
- **تسليط الضوء على أهمية البترول سواء خام أو مصنع على الاقتصاد العالمي.**

أولا: ماهية البترول:

1- مفهوم البترول:

البترول كلمة من أصل لاتيني وتعني زيت الصخر وهو مادة بسيطة من حيث أنه يتكون كيميائيا من عنصرين فقط، هما الهيدروجين H والكربون C ومركب من حيث اختلاف خصائص مشتقاته باختلاف التركيب الجزئي لكل منها باعتبار خليط من المواد الهيدروكربونية (C_nH_{2n+2})، والبترول سائل دهني له رائحة خاصة تميزه وتختلف ألوانه بين الأسود والأخضر، البني والأصفر، كما تختلف تبعا لكثافته النوعية.[1]

البترول هو سائل يتكون أساساً من الهيدروكربونات وكذلك على نسبة صغيرة من الكبريت والأوكسجين والنتروجين، يوجد البترول في الطبيعة إما في حالة صلبة أو شبه صلبة كعروق الاسفلت أو يوجد في حالة سائلة كخام البترول أو في حالة غازية كالغازات الطبيعية.[2]

2- الخصائص العامة للبترول:

للبترول مميزات هامة ترفعه فوق مصادر الطاقة البديلة نظرا لما يلي:[3]

- **التركيبة الكيميائية الفريدة من نوعها حيث أن الهيدروجين المدموج مع الكربون يعطيه خواص، لا توجد في غيره من المواد وهذا الدمج تقدمه الطبيعة مجانا وقد حاول الإنسان تقليد الطبيعة في هذا المجال لكن التكليف باهظة جدا.**
- **يؤدي ارتفاع نسبة الكبريت في الزيت الخام إلى تقليل جودته وتخفيض سعره لأن احتراقه مع البنزين يؤدي على تلوث الهواء.**
- **البترول مادة استراتيجية تتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية مما يضفي عليها طبيعة دولية وأهمية خاصة.**
- **يعتبر البترول مصدرا ناضبا تتناقص كثافته باستعماله.**
- **تبلغ المشتقات البترولية حوالي 80 000 منتجا.**
- **البترول هو المصدر الرئيسي للطاقة ويعتمد عليه التطور التكنولوجي المعاصر.**
- **تتركز معظم منابع البترول في الدول النامية، ويتوفر الفحم في الدول الصناعية.**
- **تعتبر صناعة البترول من الصناعات العملاقة التي تتضمن مخاطر عالية وتحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة.**
- **استعمال البترول كمادة خام حيث تساهم بنحو 65% من احتياجات العالم من الكيميائيات.**

ومن الخصائص الاقتصادية للبترول العربي تتضح من خلال:[4]

- **انخفاض تكلفة الإنتاج؛**
- **ارتفاع عوائد رأس المال المستثمر؛**
- **خضوع أسعار البترول للعوامل السياسية والاقتصادية.**

3-نظريّات تكوّن البترول:[5]

أ- النظريّة البيولوجية:

طرحت هذهالنظريّة أنّ البترول تكوّن من بقايا الكائنات الحية التي كانت في العصور القديمة وخاصة الأحياء البحرية التي دفت واختلطت بالرمال وبرواسب أخرى، ومع الوقت تحولت إلى صخور رسوبية وتعرّضت لضغوط هائلة من حرارة وغيرها من العوامل فتكوّنت الصخور الرسوبية وهي الصخور التي تحمل في ثناياها البقايا العضوية التيتتميّز بغناها بمادة الكربون والهيدروجين والتي تتحول إلى مواد هيدروكربونية التي يتكون منها البترول والغاز الطبيعي، والأهم هو نشاط البكتيريا اللاهوائية التي قام بانتزاع الأكسجين والكبريت والنيتروجين من خلايا الكائنات الحية؛ هذهالنظريّة هي الأكثر قبولاً بين العلماء المعاصرين لعدة أسباب وهي: أنّ حقول البترول التي يتم اكتشافها غالباً ما تكون في صخور رسوبية أو قريبة من شواطئ. أنّ الزيوت التي يتم استخراجها من باطن الأرض تحتوي على مركبات عضوية. أنّ البترول المستخرج يتّميز بخاصية النشاط الضوئي وهذه الخاصية تنفرد بها المواد العضوية.

ب-النظريّة المعدنية:

تقول هذهالنظريّة أنّ البترول غير عضوي، وأنّ أصله معدني ويتكوّن نتيجة بخار الماء الذي تتعرّض له رواسب كربيدات الفلزات المتواجدة في باطن الأرض، حيث إنّ كربيد الكالسيوم عند تفاعله مع الماء يكوّن الهيدروكربون غير

المشبع، ولكن رواسب الكربيدات نادرة ولم تكن موجودة بكميات هائلة وكافية لاستخراج الكميات الهائلة من البترول والتي ما زالت متواجدة في باطن الأرض.

ت- النظريّة الكيميائية:

تفترض هذهالنظريّةأنّه وفي الزمن القديم اتّحد الهيدروجين مع الكربون ليتكون الهيدروكربونات، وبعد ذلك انتشرت في باطن الأرض واختزنت بها، وتفترض هذهالنظريّة أنّ البترول متواجد في كافة أنحاء الكرةالأرضيّة، وما يناقض ذلك أنّ منطقة الخليج العربي وحدها تحتوي على أكثر من ثلثي الاحتياطي العالمي وتم تأكيد ذلك، وليس من المعقول أن الكائنات الحية كثيرة لدرجة تغطّي مساحة الكرةالأرضيّة، ويوجد الكثير من العلماء الذين يصدقون هذه النظريّةحتّى أنه تمت عمليات حفر على أعماق تزيد عن خمسة ألاف متر في روسيا والسويد والولايات المتحدةحتّى يؤكدوا نظريتهم ولكن دون جدوى.

4- منتجات البترول:

فالنفط الخام يتضمن ويستخلص منه العديد من المنتجات النفطية المختلفة في طبيعتها أو شكلها أو قيمتها أو استعمالها. فمنها المنتجات النفطية الرئيسية أو الثانوية أو منها الخفيفة أو الثقيلة أو المتوسطة. ويمكن سرد هذه المنتجات النفطية بحسب قيمتها كالأتي:[6]

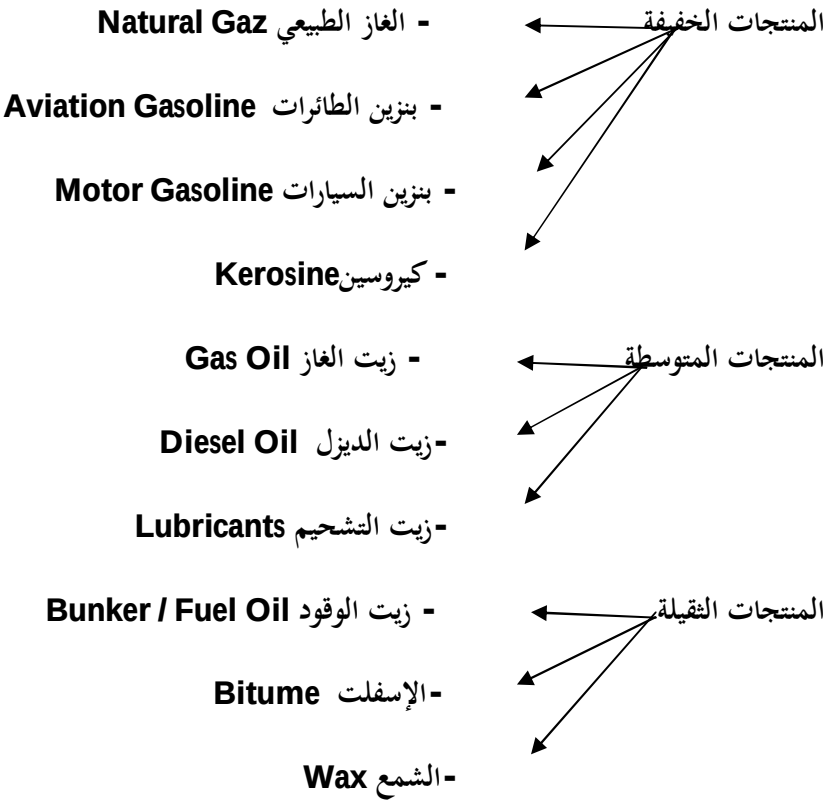

5- تركيب البترول:[7]

أثناء عمليات التصفية، يتم فصل الكيمياويات المكونة للنفط عن طريق التقطير التجزيئي، وهو عملية فصل تعتمد على نقط الغليان النسبية (أو قابلية التطاير النسبية) للمواد المختلفة الناتجة عن تقطير النفط. وتنتج المنتجات المختلفة بترتيب نقطة غليانها بما فيها الغازات الخفيفة، مثل: الميثان، الإيثان من طرق الكيمياء التحليلية، ويتكون النفط من الهيدروكربونات، وهذه بدورها تتكون من مركبات عضوية تحتوي على الهيدروجين والكربون. وبعض الأجزاء غير الكربونية مثل النيتروجين والكبريت والأكسجين، وبعض الكميات الضئيلة من الفلزات مثل الفاناديوم أو النيكل، ومثل هذه العناصر لا تتعدى 1% من تركيب النفط.

وأخف أربعة ألكانات هم: ميثان CH_4، إيثان C_2H_6، بروبان C_3H_8، بوتان C_4H_{10}وهم جميعا غازات، ومنتجات السلاسل الكربونية C5-7 كلها خفيفة، وتتطاير بسهولة ونافثا ونقيا، ويتم استخدامهم كمذيبات وسائل التنظيف الجاف ومنتجات تستخدم في التجفيف السريع الأخرى.

أما السلاسل الأكثر تعقيدا من C_6H_{14} إلى $C_{12}H_{26}$ فهي تكون مختلطة بعضها البعض وتكون البنزين (الجازولين). ويتم صنع الكيروسين من السلاسل الكربونية C10 إلى C15. ثم وقود ديزل وزيت المواقد في المدى من C10 إلى C20.

أما زيوت الوقود الأثقل من ذلك فهي تستخدم في محركات السفن. وجميع هذه المركبات النفطية سائلة في درجة حرارة الغرفة، زيوت التشحيم والشحم شبه الصلب والفازلين تتراوح من C16 إلى C20، السلاسل الأعلى من C20 تكون صلبة، بداية من شمع البرافين، ثم بعد ذلك القطران، القار، الأسفلت، وتتواجد هذه المواد الثقيلة في قاع برج التقطير، بالإضافة الأجزاء الغليظة الباقية: قار، أسفلت، شمع، وقود متبقي.

ثانيا: صناعة البترول:

1- تعريف الصناعة البترولية:

تعرف الصناعة النفطية على أنها: "مجموعة النشاطات أو الفعاليات أو العمليات الصناعية المتعلقة باستغلال الثروة النفطية، سواء بإيجادها خاما وتحويل ذلك إلى منتجات سلعية صالحة للاستعمال والاستهلاك المباشر أو غير المباشر من قبل الإنسان"[8]

ولقد أصبح شائعا ومعروف لدى المعنيين بالشؤون الاقتصادية من التميز والتفريق بين النشاطات الصناعات المختلفة وبصورة خاصة بين الصناعات الاستخراجية والتحويلية وهي:[9]

أ- نشاط اقتصادي صناعي استخراجي (الصناعة الاستخراجية):

وتهدف إلى استخراج مورد النفط من باطن الأرض وتسويقه بعد إجراء ما يلزم عليه من تنقية وتعبئة ...الخ والتركيز في المركب وتندرج هذه ضمن مرحلة المنبع من نشاط النفطية.

ب- نشاط اقتصادي صناعي تحويلي (الصناعات التحويلية):

وهي تهدف الى تحويل تلك المواد الاولية الى اشكال اخرى تزيد من مجالات استخراجها لخدمة المزيد من الأغراض الاستهلاكية بحيث تندرج ضمن مرحلة المصب من النشاط الصناعة النفطية.

2- أهمية الصناعة البترولية:

إن البترول ضروري للعديد من الصناعات، ومهم للحفاظ على الحضارة الصناعية في شكلها الحالي، ومن ثم يمثل أهمية بالغة للعديد من الدول. ويعتبر النفط مسؤولاً عن نسبة كبيرة من استهلاك الطاقة العالمي، والذي يتراوح بين نسبة منخفضة تبلغ 32% في أوروبا وآسيا وحتى 53% في الشرق الأوسط، وأنماط الاستهلاك في المناطق الجغرافية الأخرى هي : أمريكا الوسطى والجنوبية (44%) وإفريقيا (41%) وأمريكا الشمالية (40%) ويستهلك العالم 30 مليار برميل (4.8كم³)من النفط سنوياً، والدول المتقدمة هي أكبر المستهلكين، وقد استهلكت الولايات المتحدة 25% من النفط المنتج في عام 2007. وتمثل جميع مراحل إنتاج النفط وتوزيعه وتكريره وبيعه بالتجزئة أضخم صناعة في العالم من حيث القيمة الدولارية.10

وهي الصناعة التي تنتج مواد كيمياوية من مصادر النفط أو الغاز الطبيعي من اهم المواد البتروكيميائية الأساسية هو الأثيلين والبروبلين والبيوتلين، وعن طريق تصنيع هذه المنتجات تمكن الحصول على عديد من المنتجات الصناعية الاخرى كالمواد البلاستيكية والالياف التركيبية والمطاط الصناعي والمنظفات والأصباغ والعطريات ومبيدات وغيرها من المنتجات الكيمياوية الاخرى.

ولقد أحدث تطور الهائل في فهم كيمياء البترول مع تقدم البحوث والطرق التكنولوجية وادت النتائج المذهلة في استخدام العوامل المساعدة ومعرفة ظروف العمليات الصناعية الى التوصل لمعرفة المزيد عن الكنوز التي يحتويها البترول ومشتقاته مما ادى الى إنتاج المنتجات الجديدة التي لها خواص تشابه مع الخواص الطبيعية، واصبح بديلاً (للحديد والخشب والزجاج والقطن والحرير والصوف والورق والمعادن) واحياناً تتفوق عليها في الاستخدامات والعديد من التطبيقاتبحيث صارت صناعة البتروكيمياويات مقياساً ومؤشراً لحضارة المجتمعات وتقدمها.11

3- مراحل صناعة البترول:

شمل قطاع النفط جميع عمليات التنقيب والاستخراج والتكرير والنقل(البحراً بواسطة ناقلات النفط وخطوط الأنابيب وتسويق المنتجات النفطية. جدير بالذكر أن المنتجات الأعلى قيمة في هذا القطاع هي زيت الوقود ووقود السيارات (البنزين). النفط (الزيت) هو أيضًا المادة الخام للعديد من المنتجات الكيميائية، من بينها المستحضرات الدوائية والمذيبات والأسمدة والمبيدات الحشرية واللدائن. وينقسم قطاع النفط عادةً إلى ثلاثة مكونات رئيسية هي صناعات المنبع والصناعات الوسطى وصناعات المصب، وتدرج الصناعات الوسطى مع صناعات المصب ويمكن توضيح ذلك من خلال:

3-1- مرحلة المنبع:

وتدعى هذه المرحلة كذلك بالمرحلة العليا، حيث تعني مجموع الأنشطة المختلفة والمتعددة التي تتجسد في الدراسات النظرية المعرفية والعلمية، وكذلك التحليلية والتطبيقية وفي جوانبها الفنية والتنظيمية والإدارية الجيولوجية والتكنولوجية والاقتصادية، الهادفة إلى معرفة وتحديد تواجد الثروة النفطية. سواء من ناحية كمية النفط وأنواعه وموقعه

الجغرافي والجيولوجي وكذلك اقتصادية استغلاله، إن هذه المرحلة رغم كونها مجازا لمرحلة واحدة، إلا أنها فعليا تتضمن ثلاث مراحل أساسية أو الأنشطة (مرحلة البحث والاستكشاف، مرحلة الحفر والتنقيب، مرحلة الاستخراج والإنتاج البترولي) رغم التباين فيما بينها والاختلاف بين كل منها فهي متداخلة ومتكاملة فيما بينها. وإن هدفها واحد وهو المعرفة بتواجد النفط مكانيا وطبيعة وتحديد خصائصه ومميزاته الممهدة لاستغلال الاقتصادي له نظريا وعمليا. ونستعرض المراحل الثلاث كالأتي: [12]

أ- مرحلة البحث والاستكشاف:

ظهرت مرحلة البحث والاستكشاف منذ اكتشاف علاقة النفط بأنواع الصخور المكونة للأرض، حيث ثبت أنه يوجد غالبا في الصخور الرسوبية، وبالتالي يربط المستكشفون احتمالية تواجده بهذه الصخور، وعليه تركز البحث في الأحواض الرسوبية عند حافات القارات وقرب السلاسل الجبلية وفي الجرف القاري. ومن أهم الطرق المتبعة في البحث عن البترول هي :

✓ المسح الجيولوجي: حيث تنحصر مهمة الجيولوجي في رسم خرائط مختلفة توضح تراكيب الصخور وأنواعها للمنطقة المراد مسحها، بعد أخذ العينات والنماذج وتحليلها مخبريا، كما يهتدي الباحثون على أماكن وجود البترول من خلال بعض الظواهر الطبيعية، كأن تجذبه التراكيب القبابية والالتواءات الواضحة المعالم وتعتبر هذه الطريقة من أسهل الطرق وأقلها كلفة.

✓ المسح الجيوفيزيائي: نتيجة للتقدم العلمي والتكنولوجي في مجال الصناعة النفطية فقد اهتدى العلماء إلى طرق أكثر تعقيدا إلا أنها أكثر جدوى من أهمها:

- المسح الزلزالي: تعتمد هذه الطريقة على إرسال موجات صوتية إلى الأرض عن طريق إحداث حركة على السطح أو في أعماق مناسبة ويتم تسجيل ترددات الموجات الصوتية التي ترسلها الطبقات المختلفة على أشرطة مغناطيسية يتم معالجتها بالفعل الآلي وبتفسير هذه المعلومات يمكن التعرف على التراكيب الصخرية وأنواعها.

- المسح المغناطيسي: هو قياس عنصر المجال المغناطيسي في مناطق مختلفة لمعرفة سمك الصخور الرسوبية أي بعد الصخور القاعدية (النارية) عن سطح الأرض وهذا يعطي صورة لوضع الطبقات الصخرية يمكن من خلالها الاستدلال على وجود المكمن من عدمه.

ب- مرحلة الحفر والتنقيب:

تعتبر هذه المرحلة حاسمة لنجاح عملية الاستغلال الاقتصادي لثروة البترول الطبيعية بعد أن تم تحديد المصايد البترولية أو الغازية المتوقعة يتم تحديد موقع البئر الاستكشافية، لمعرفة ما إذا كان هناك بترول أم لا .حيث أن الحفر هو الوسيلة الوحيدة التي يتم بموجبها التحقق من وجود البترول أو من عدمه، وتجب الدقة في اختيار مواقع الآبار خاصة الاستكشافية منها، حيث هي التي توضح مدى صحة المعلومات التي تم الحصول عليها وإن الدقة في اختيار مواقع الآبار لا تحتمها الناحية العلمية فقط بل الناحية الاقتصادية كذلك بسبب التكلفة. إن الخطأ في اختيار موقع البئر الاستكشافي يمكن أن يؤدي إلى عدم العثور على البترول رغم وجوده وذلك بسبب عدم الوصول إلى المكمن، كما يعتمد على نتيجة حفر البئر الاستكشافي حفر الآبار التقييمية والإنتاجية، تعد عملية الحفر من أخطر مراحل البحث عن

البترول وأكثرها نفقة إذ تتراوح تكلفة الحفر في المناطق المغمورة ثلاثة أو أربعة أمثالها على اليابسة حيث تتراوح تكلفة الحفر على اليابسة بأسعار سنة **1979** ما بين **(0.9-1.8)** مليون دولار، أما في سنة **1990** فتراوحت تكلفة المناطق المغمورة من **(6.7** إلى **57)** مليون دولار أما بالنسبة لليابسة فقد تراوحت ما بين **(1.7** إلى **38)** مليون دولار[13]

لقد كان حفر الآبار قبل سنة **1900** بطريقة الحفر بالطرق وذلك بإسقاط إزميل كبير معلق في نهاية حبل، وجعلت أبار حفر دورانية سنة **1901** بساحل خليج المكسيك يقوم برج الحفر الدوار بتدوير عمود من أنابيب الحفر الثقيلة المرتبطة ببعضها، وهذا العمود يحمل في نهايته السفلى لقمة مسننة دوارة، وكان سائل خاص رقيق يدور هابطا إلى الأسفل خلال الأنابيب ليعود صاعدا في المجال خارج الأنابيب، صمم النوع السائل من قبل والد هاوارد هيوز (**Hozard Hughes**).[14]

ت- مرحلة الاستخراج والإنتاج النفطي:

وهي المرحلة الهادفة إلى استخراج النفط الخام من باطن الأرض ورفعه إلى سطح الأرض ليكون جاهزا أو صالحا للنقل والتصدير والتصنيع في الأماكن القريبة أو البعيدة، في داخل المنطقة أو البلد أو خارجه. وتتضمن هذه المرحلة النشاط المتعلق بتهيئة وصلاحية المنطقة النفطية للاستغلال الاقتصادي وسواء كان من الجوانب الفنية أو التكنولوجية أو الإنشائية كاستعمال حفر الآبار النفطية الناجحة وتحديد عددها وجعلها صالحة للإنتاج أو الاستخراج، وإنشاء مختلف المعدات الميكانيكية من مكامن وأنابيب نقل وتنقية وصهاريج تنقي وتجميع **...الخ.**[15]

2-3- مرحلة المصب:

تأتي هذه المرحلة مباشرة بعد مرحلة المنبع، وتدعى كذلك بالمرحلة الدنيا. حيث تعني مجموعة الأنشطة المختلفة والمتعددة التي تقوم باستغلال مادة النفط بعد استخراجه. وترتكز هذه المرحلة على الجانب الاقتصادي والصناعي أكثر مما هو على الجانب النظري والمعرفي، حيث تقوم مرحلة المصب كسابقتها على مجموعة من مراحل أخرى متسلسلة ومترابطة ومتكاملة عموديا فيما بينها. وتتجسد لنا هذه المراحل في أربع كالآتي:[16]

أ- مرحلة النقل البترول:

وهي المرحلة الهادفة إلى نقل النفط الخام من مراكز أو مناطق إنتاجه إلى مناطق تصديره أو تصنيعه التكريري أو استهلاكه. ويتم ذلك بواسطة تكوين المنشآت مع توفير مختلف الوسائل والمعدات لنقل النفط بأنواعها البرية (كأنابيب والشاحنات**.....** الخ) والبحرية (السفن العملاقة) وقد تكون مناطق تصدير النفط وتصنيعه قريبة أو بعيدة وعلى النطاق الداخلي والخارجي.

ب- مرحلة التكرير أو التصفية البترولية:

وهي المرحلة الهادفة إلى تصنيع النفط في المصافي التكريرية بتحويله من صورته الخام إلى أشكال من المنتجات السلعية البترولية المتنوعة والمعالجة لسد وتلبية الحاجات الإنسانية إليها مباشرة أو للعمليات التصنيعية لمراحل صناعية لاحقة متعددة، حيث تمر عملية تكرير البترول في ثلاث مراحل كالتالي:[17]

✓ **عمليات الفصل التي تعتمد على العلوم الفيزيائية: وهي كالتالي:**

- **التقطير: يتم في هذه المرحلة فصل الجزيئات عن بعضها اعتمادا على درجات الغليان وعملية التكثيف؛ فالجزيئات الأخف التي لها درجة غليان أقل تنفصل في أعلى الأبراج، بينما الجزيئات الأقل يتم فصلها في أسفل البرج.**
- **استخدام المذيبات: ويتم في هذه المرحلة فصل جزيئات النفط اعتماداً على التركيب الكيميائي للنفط.**
- **التبريد: ويتم في هذه المرحلة فصل الغازات عن بعضها البعض، كما يتم تثبيت غازي البروبان والبيوتان اللذان يتبخران في حال تم حفظهما في جوٍّ حار وتسمى هذه العملية بتثبيت البنزين، وهناك الكثير من العمليات التي تتم ضمن هذه المرحلة اعتماداً على نوع الوقود المشتق.**

✓ **عمليات التحويل التي تعتمد على العمليات الكيميائية: تتم في هذه المرحلة تحويل المواد الثقيلة إلى مواد أخف من خلال تقليل عدد ذرات الكربون، مثل زيادة كمية وقود السيارات وزيادة كثافته من خلال تعريضهما للضغط والحرارة وبعض العوامل المساعدة التي تؤدي كلها إلى تغيير في تركيب جزيئات الهيدروكربونات.**

✓ **المعالجة أو التنقية: هذه هي المرحلة الأخيرة من عملية تكرير البترول حيث يتم استخدام طرق فيزيائية أو كيميائية حسب المطلوب، ويكون الهدف هو تحسين المشتقات التي تم الحصول عليها والتخلّص من بعض الشوائب الضارة التي قد تؤثر على كفاءته.**

ت- مرحلة التسويق والتوزيع:

وهي المرحلة الهادفة إلى تسويق وتوزيع النفط بصورته خاما أو منتجات نفطية إلى مناطق وأماكن استعماله واستهلاكه القريبة والبعيدة وعلى النطاق المحلي أو الإقليمي أو العالمي، تكون مراكز التوزيع مراكز رئيسية أو فرعية وبتوفير كافة معدات وأدوات وأماكن الاستلام والتخزين للنفط الخام أو المنتجات النفطية وإعادة التوزيع.

ث- مرحلة التصنيع البتروكيمياوية:

وهي المرحلة الهادفة إلى تحويل وتصنيع المنتجات السلعية النفطية إلى منتجات سلعية بتروكيمياوية مختلفة ومتنوعة تعد بالمئات، كالأسمدة الزراعية والمنظفات والمبيدات والأصباغ والمواد البلاستيكية والأنسجة الاصطناعية .... .الخ تضم هذه المرحلة عددا واسعا وغير محدود من النشاطات الاقتصادية والصناعية المهمة والحيوية في المجمل الاقتصادي الوطني أو العالمي (لم يبدأ ظهورها للوجود إلا منذ فترة الثلاثينات من القرن العشرين وفي بعض الأقطار كالولايات المتحدة الأمريكية و ألمانيا).

وفي العديد من بلدان العالم يقتصر النشاط الصناعي النفطي على المراحل الستة الأولى من مرحلتي المنبع والمصب في الحين يمتد في العديد من البلدان الصناعية الأخرى إلى مرحلة التصنيع البتروكيمياوية، بينما يقتصر نشاط الصناعة النفطية في العديد من بلدان أوروبا الغربية والأسيوية التي لا تتوفر على الثروة النفطية في أراضيها بل تقوم باستيراد المنتجات النفطية خاما من أجل الصناعة البتروكيماوية.

ثالثا: تنمية الصناعات البترولية

1- أهمية تنمية الصناعة البترولية: يترتب على التنمية في مجال الصناعات البترولية عدة نتائج أهمها:[18]

- **تساهم في زيادة الدخل القومي للبلدان المنتجة وترفع من معدل حركة التصنيع.**

- تعيد للتجارة الدولية نوعا من التوازن وإعادة بناء نظام اقتصادي عالمي جديد على أساس تحسين نسبة التبادل التجاري بين البلدان المتقدمة والنامية حيث أن الطاقة التكريرية بالبلدان العربية لا تتجاوز **10 %** من الطاقة التكريرية العالمية.
- التنمية هي الوسيلة الرئيسية لتطبيق الطرق الفنية ذات المستوى المتقدم في مختلف القطاعات الصناعية وبالتالي تمثل الصناعة البترولية مصدرا لتنمية الصناعة بالمنطقة.
- تقوم بتدعيم الهياكل الاقتصادية للبلدان المنتجة وغير المنتجة للبترول.
- تؤدي إلى تنسيق خطط التنمية وتكوين الاختصاصيين في تشغيل المشروعات البترولية.
- يبلغ معدل رأس المال الناتج عن الصناعة البترولية ثلاث أضعاف حجم النفقات اللازمة لإقامة المشروعات الصناعية مما يؤدي إلى توفير رؤوس أموال لتنمية الاقتصاد.

2- مميزات تنمية الصناعة البترولية:

تشكل الصناعة البترولية أحدث صناعة في العالم المتقدم وذلك لخصائصها العديدة ودورها في إنتاج المواد العضوية اللازمة لدفع التنمية، وتشير كافة الأبحاث والدراسات الاقتصادية إلى أن حاجة العالم من المنتجات البتروكيمياوية في ارتفاع مستمر نتيجة لارتفاع القيمة المضافة التي تحققها هذه الصناعة ومنتجاتها، وأهم هذه المميزات أو الخصائص ما يلي:[19]

2-1-معدل النمو:

يشير معدل النمو في صناعة البترول إلى ارتفاع في انتاج المادة العضوية التي تنتج المواد الأساسية الخاصة بالاستهلاك المحلي، والصناعة البترولية لم تكن نسبة تذكر في النتاج عام **1930**، وفي عام **1965** شكلت الصناعة البتروكيمياوية **35%** من مجموع الصناعة الكيمياوية وارتفعت إلى **62 %.**

2-2-درجة التقدم العلمي:

تعتبر الصناعة البترولية أكثر قدرة على التطور واستخدام أحدث الأساليب العلمية والفنية المتطورة، ويرجع ذلك إلى الأبحاث العلمية والدراسات المتطورة التي ترتب عليها اكتشاف العديد من المواد الضرورية واستخدامها في مجالات أكثر تطورا مما يساهم في تحول التكنولوجيا من البلدان المتقدمة إلى البلدان البترولية.

2-3-حجم التكاليف:

الصناعة البتروكيمياوية من الصناعات ذات التكاليف المرتفعة حيث تتناسب وظروف المنطقة البترولية في استغلال استثماراتها المالية في الصناعة البترولية، ويعتمد حجم التكاليف على حجم الاستثمارات، قوانين حماية البيئة، حجم الطاقة الإنتاجية.

3- أهم التحديات التي تواجه الصناعات البترولية:[20]

3-1- متطلبات الاستثمار المرتفعة:

تتجه صناعة البترول الى تقليل الاستثمار في المناطق الهامشية ذات الظروف البيئية والأمنية الصعبة والعمل في المناطق السهلة كي تدر عائدات أكبر، إذ ان استغلال الاكتشافات الجديدة التي تقع في المناطق الصعبة يتطلب

استثمارات أكبر. ان عمليات استغلال الغاز وتسويقه تعد أكثر تكلفة من مثيلاتها في حالة البترول، ولذا يعتمد الاستثمار في هذا المجال على اسعار الطاقة السائلة خاصة البترول

3-2- القيود البيئية:

القيود البيئية على مستقبل عمليات الاستكشاف والانتاج، هناك اتجاه عام لألقاء اللوم على صناعة البترول باعتبارها أحد مسببات المشاكل البيئية، ويفل ذلك تحدياً خطيراً بالنسبة لصناعة البترول، لذلك يتطلب الأمر حماية الطبيعة من أنشطة الانسان لذا أصبح تحليل المخاطر البيئية وتكلفة العمل عنصراً رئيسيا في صناعة البترول المحلية وفي الانتاج وهذا دفعت الدول المنتجة للبترول الى فرض معايير بيئية متشددة، مقابل محاولات الدول الصناعية على رفع سقف الضرائب على البترول ومشتقاته.

3-3- متطلبات العمالة:

أدى الهبوط الحاد في أسعار البترول عام 1985- 1986 إلى انخفاض عائدات شركات البترول، بالتالي عمدت الشركات اتخاذ العديد من الإجراءات لخفض تكاليف العمليات، حيث بدأت بتطبيق برامج مكثفة لإعادة الهيكلة مما أدى الى نقص حاد في القوى البشرية وترك الكثير من العمالة الفنية المدربة لصناعة البترول. وفي الوقت الحالي الذي استعادت صناعة البترول نشاطها تجد صناعة البترول القوى البشرية المدربة الكافية لتلبية وطاقتها لا احتياجات المستقبل .

3-4- الارهاب:

لقد تحول الارهاب الى مشكلة عالمية تهدد الأمن والاستقرار في اغلب مناطق العالم ولاسيما في الدول التي تفتقر الى المناخ الديمقراطي تلك الدول الغنية بالمواد الطبيعية ومنها الدول الموجودة في احواض المناطق النفطية (حوض الخليج، حوض بحر قزوين، حوض شمال أفريقيا) وخطوط امداداتها الى الاسواق العالمية، بحيث يؤثر على السوق العالمية للنفط وعلى الصناعات النفطية، هذا ما يدفع جميع الدول والجهات المهتمة بهذا الشأن من تعزيز العمل المشترك لمواجهة الارهاب.

4- مواجهة التحديات البترولية:

تتطلب مواجهة تلك التحديات إجراء تغيرات أساسية في عدد من عقليات وأساليب إدارة العمل، وهناك بعض الخطوات المقترحة لإيجاد حلول علمية ناجحة لمواجهة هذ التحديات ومن أبرز تلك الخطوط ما يلي :

- عقد اجتماعات ومؤتمرات تقودها المنظمات المختصة بالبترول (أوبك، وغيرها من الدول المنتجة للبترول، الجمعيات الجيولوجية والجمعيات الجيوفيزيائية للاستكشاف، جمعيات مهندسي البترول وغيرها) لتبادل الآراء والأفكار حول الأمور ذات الاهتمام المشترك ومن أهمها دراسة سبل ترشيد وخفض التكاليف.

- خلق نشاط عالمي مكثف لتطوير ونقل التكنولوجيا للاستفادة من التقدم الفني والانجازات التي يحرزها العالم بما يساعد على خفض تكاليف الانتاج ويقلل من مخاطر الاستثمار. ساعدت الدراسات الجيولوجية والجيوفيزيائية المتطورة في اكتشاف الكثير من حقول النفط، إضافة الى تنمية وتطوير الحقول من خلال الاهتمام بعمليات الصيانة والوقاية والحفر وتقييم الاحتياطي البترولي وتقنيات الاستخراج.

- ترشيد الاستهلاك المحلي في الدول المنتجة والعمل على تشجيع استخدام الغاز الطبيعي بدلاً من النفط الذي ساعد وسيساعد على تحرير فائض أكبر من الزيت الخام للتصدير في الدول المنتجة للنفط وخاصة في الدول المصدرة للنفط (اوبك) ودول منطقة الشرق الاوسط التي لم تستعمل الغاز الطبيعي بشكل ملحوظ.

- مساعدة الدول النامية على إقامة بنية أساسية لاستخدام الزيت والغاز بدلا من الاعتماد على الاشجار والغابات لتلبية احتياجاتهم من الطاقة، هذا يساعد على الحفاظ على المساحات الخضراء بما يعود بالنفع على البيئة العالمية .

- تطوير نظم الادارة بما يحقق أهداف العمل من خلال تطبيق مفاهيم جديدة لتنظيم المشاركة والجودة من اجل الاسراع في تنفيذ خطوات اخرى تساعد على تطبيق الاساليب الحديثة في خفض التكاليف وزيادة القيمة للعمل دون إنفاق استثمارات باهضة.

- الدخول في مشاركات تقوم على الثقة والتعاون المتبادل لتحسين ظروف العمل وزيادة وتطوير عمليات الاستكشاف؛ لقد أصبح نظام المشاركة والتحالف على مستوى العالم وسيلة شائعة لخفض التكاليف وتقليل المخاطر، اضافة الى كونها أفضل وسيلة في معالجة مشاكل البيئة وفي مواجهة التحديات الاخرى، ومنها تحدى الارهاب الذي يتوجه أنظاره صوب الشركات النفطية وطرق امدادها ونقلها .

- الاهتمام بنظام تكامل الخدمات من خلال توحيد مواردها لمواجهة التحديات التي تفرضها عوامل السوق وجمع أنشطتها لتقليل التكاليف وتحسين جودة المنتوجات والخدمات بما يحقق مكاسب لكل الاطراف.

- وضع مزايا البيئة للغاز في الاعتبار عند تسعير الغاز، يؤدي ذلك الى تحسين اقتصاديات مشروعات الغاز وسيخلق وضعا يتنافس في اسعاره مع البترول وغيره من مصادر الطاقة مما سيؤدي الى انتشار استخدام الغاز في بعض المناطق التي تهتم بالبيئة.

- العمل على إقامة سوق عالمي للغاز مثل سوق البترول العالمي.

خلاصة:

إن صناعة البترول دائبة في سعيها الدائم لتحقيق استغلال الموارد بأقل تكلفة رغم زيادة التحديات التي تواجهها، حيث شهدت صناعة البترول العديد من التغيرات السريعة والمتلاحقة التي أثرت على الساحة العالمية بحكم اتساع منتوجات الصناعات البترولية إلى أن شملت معظم مرافق الحياة، وعليها ان تواصل الى ان يتم توفير احتياجات الطاقة المتزايدة والمتسارعة في مسيرتها نحو التقدم، ويصعب تحقيق ذلك دون اللجوء إلى تطبيق أحدث التقنيات وتكثيف عمليات الاستثمار في الصناعة البتروكيميائية، إضافة إلى أهمية تأمين الامداد بالطاقة لأجيالنا القادمة.

الهوامش:

[1] سالمي محمد الدينوري، تكييف نظام المحاسبة البترولية وفق النظام المحاسبي المالي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013/2014، ص: 36.

[2] بيوار خنسي، البترول - أهميته، مخاطره وتحدياته، ط1، دار ئاراس للطباعة والنشر، العراق، 2006، ص: 9.

[3] سالمي محمد الدينوري، مرجع سابق، ص – ص: 38-39.

[4] يسرى محمد أبو العلا، نظرية البترول، ط1، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2008، ص: 23.

[5] Khalid Mhaisen، http://mawdoo3.com، 29/10/2016، 13:00.

[6] أمينة مخلفي، محاضرات في مدخل إلى الاقتصاد البترولي، ج1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2013/2014، ص: 14.

[7] https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%86%D9%81%D8%B7، 29/10/2016، 10:30.

[8] أمينة مخلفي، مرجع سابق، ص: 20.

[9] سراي بوبكر وعماري ادريس، مخاطر الصناعة النفطية على البيئة، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 20/12/2013، ص: 3.

[10] الصناعة نفطية، https://ar.wikipedia.org/wiki/، 29/10/2016، 12:00.

[11] بيوار خنسي، مرجع سابق، ص – ص: 16-17.

[12] أمينة مخلفي، مرجع سابق، ص: 24.

[13] أمينة مخلفي، مرجع سابق، ص: 25.

[14] كينيث س. ديفيس، ترجمة صباح صديق الدملوجي، ما بعد النفط، ط 1، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2009، ص: 68.

[15] أمينة مخلفي، مرجع سابق، ص – ص: 27-28.

[16] أمينة مخلفي، مرجع سابق، ص ص: 29-30.

[17] Sanaa Ayman، http://mawdoo3، 29/10/2016، 15:00.

[18] يسرى محمد أبو العلا، مرجع سابق، ص – ص: 169-171.

[19] يسرى محمد أبو العلا، مرجع سابق، ص – ص: 172-177.

[20] بيوار خنسي، مرجع سابق، ص- ص: 54-55.

التعبيـر العيـادي للصدمة النفسية وإجهاد ما بعد الصدمة

-دراسة نظرية تحليلية للنشاط النفسي للمورد البشري في منظمات الأعمال -

د. عبيـــــدي سناء

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف-ميلة، الجزائر

sanaabidi@ymail.com

Received: Avril 2018 ***Accepted: Mai 2018*** ***Published: Juin 2018***

ملخص:

إن التغيرات السريعة والساحقة التي شملت مختلف مجالات الحياة والتي نتج عنها كثرة الأعباء والمطالب الحياتية التي تفوق قدرة الفرد على تحملها ومواجهتها والسيطرة عليها نتج عنها مجموعة من الظروف من شأنها أن تقف حائلا بين الفرد ونفسه أو أسرته أو عمله أو أفراد مجتمعه...، مما يولد لديه الشعور بالضغط في علاقاته الأسرية ، الاجتماعية وخاصة المهنية ويقع بذلك فريسة سهلة لما نسميه الاجهاد.

ولعل أخطر مظاهر الاجهاد تلك التي تلي التعرض لصدمة نفسية حيث يأخذ أبعادا عيادية تختلف باختلاف الأفراد وما لديهم من عوامل خطر تعزز تظاهراته العيادية أو عوامل حماية تخفض من حدة هذه التظاهرات.

وسنحاول في هذا المقال الوقوف على عيادية الاجهاد ما بعد صدمي والصدمة النفسية التي يمكن أن يعانيها المورد البشري (الفرد) في مختلف المؤسسات والمنظمات الفاعل فيها جراء تعرضه لإجهاد ما.

الكلمات المفتاحية: الاجهاد . الصدمة النفسية . اجهاد ما بعد الصدمة . التناذر النفسو صدمي . المورد البشري (الشخص المجهد)- منظمات الأعمال.

Résumé

Les changements rapides qui comprenaient les différents domaines de la vie ont entraîné beaucoup des charges et d'exigences qui dépassent la capacité de l'individu à supporter et à contrôler.

Ce qui génère un sentiment de pression dans ses relations familiales, sociales et surtout professionnelles et devient une victime facile à ce que l'on appelle **le stress.** Et les manifestations les plus graves du stress qui apparaissent après une exposition à un traumatisme psychologique.

Ces manifestations prennent des dimensions cliniques différentes selon les individus et leurs facteurs de risque qui augmentent leurs manifestations cliniques ou leurs facteurs de protection qui réduisent l'intensité de ces manifestations cliniques.

Dans cet article nous présenterons l'expression clinique du stress post-traumatique et du **t**raumatisme psychologique vécu par l'individu après un certain stress.

les mots clés : Stress - Traumatisme psychologique- Stress post_traumatique - Syndrome de stress post_traumatique -Ressource humaine (personne stressée)- Organisations de travail**.**

مقدمة:

يواجه الواقع الصحي الإنساني للموارد البشرية في مختلف المؤسسات والمنظمات على اختلافها سواء ذات الطابع الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي أو غيرها جملة من الأعراض و التناذرات و الأمراض الكثيرة المتعددة ذات الأسباب البيولوجية التكوينية أو البيئية المحيطية أو المهنية أو النفسية في إطارها السببي المرضي الداخلي أو الخارجي المنشأ القابل للتحكم فيه، ذو النتائج المرضية بمختلف صيغاتها وميكانيزماتها الدالة على مختلف السيرورات و التطورات المرضية التي تعانيها هذه الموارد البشرية في مختلف المنظمات الفاعلة فيها، و كذا مختلف التقنيات التشخيصية و العلاجية المتاحة والممكنة للتعامل مع المرض. و هذا ضمن معالم مرجعية ما يعرف بالجداول العيادية أو السريرية للأمراض أو الاضطرابات. ولعل من أمراض العصر والتي تفشت لدى الفئة العظمى من الأشخاص هو المعاناة من الإجهاد. حيث أصبحت ظاهرة الإجهاد حقيقة وواقعة نحيا فيها نتيجة التغيرات التي تولد عنها ضغوطات الحياة ما يولد لدى الفرد الشعور بتظاهرات الاجهاد في مختلف جوانب الحياة النفسية، الأسرية، الاقتصادية، الاجتماعية وحتى المهنية. وإذا كان هذا الإجهاد مستمر وشديد فقد يؤدي إلى أعراض مرضية مزمنة، خاصة إذا لم يلق الفرد الدعم النفسي والاجتماعي ولم تكن لديه أساليب واستراتيجيات نفسية معرفية، سلوكية لمواجهته.

ولعل أشد أعراض الإجهاد تلك التي تتولد نتيجة التعرض لحادث صدمي حيث يعتبر رد فعل الإجهاد مهما كانت طبيعته أول رد فعل ما بعد صدمي على اعتبار أن تطور الصدمة يمكن أن يأخذ عدة أبعاد، إما الشخص المجهد يستمر طبيعيا بعد المرور بوقت يختلف حسب الافراد ودون أي عرض شاق، وإما أن تظهر أعراض ما بعد صدمية مشكلة تناذر نفسو صدمي.

وعليه : ماهي عيـــادية الاجهاد ما بعد صدمي والصدمة النفسية التي يعيشها المورد البشري في مختلف المنظمات بعد التعرض للإجهاد ؟ .

المحور الأول: التعبير العيادي للصدمة النفسية L'expression Clinique du Trauma

أولا: مصطلح: إجهاد، صدمة Stress et Trauma

في البداية لابد من الإشارة إلى الخلط بين استعمال عبارة تناذر اجهاد ما بعد الصدمة syndrome de stress post-traumatique **وعبارة إجهاد ما بعد الصدمة** stress post-traumatique **وكأنهما مترادفتان إلا أنه في الحقيقة يوجد اختلاف جوهري بين مفهومي: الاجهاد والصدمة** il existe une distinction radicale entre stress et trauma**. حيث أن الإجهاد هو رد فعل فيزيولوجي ، عصبي، وهرموني ينفجر حينما يتعرض الفرد لحادث محتمل أن يكون صدمي** le stress est

une réaction physiologique, neurologique et hormonale déclenchée à partir du moment où l'individu est exposé à un événement potentiellement traumatique.

والإجهاد هو زائل ولا يخلف آثار le stress est éphémère et sans séquelle

ونجد ليفين و سكوتش Livine – Scotche ، يعرفان الاجهاد على أنه: " حالة تكون في اضطراب وعدم كفاية الوظائف المعرفية، ويتضمن المواقف التي يدرك فيها الفرد بأن هناك فرق بين ما يطلب منه سواء كان داخليا وقدرته على الإستجابة لها". [1]

كما يعرفه كوفر و أبلاي **Coffre – Appley** ، بأنه : "حالة تكوف فيها الحالة العامة والشخصية معرضة للخطر، ويكرس الفرد كل حيويته للحماية منها". [2]

لكن الصدمة هي رد فعل نفسي ينتج عنها تظاهرات عيادية تميز التناذر النفسو صدمي **trauma, c'est une réaction psychologique provoquant des manifestations cliniques caractéristiques du syndrome psychotraumatique.**

فالصدمة هي إصابة حقيقية للجهاز النفسي وأصل تطور المرض **Le trauma est une véritable blessure de l'appareil psychique à l'origine du développement de la pathologie.** [3]

و يعتبر **HMICEL 1909 :**" أن الصدمة بسبب وضعية ما حيث ضغط نفسي فعال، إلا أن الضغط لا يمكن اعتباره صدمة إلا إذا أدى إلى إستغلال الفرد حيث يستجيب له بعدة اضطرابات وتحمل الصدمة لا يتوقف على الوضعية أو الحالة النفسية بل حسب خصائص الفرد". [4]

ويرى مايكنبوم **MEICHEN BOUM 1994 :**" أن الصدمة تشير إلى حوادث شديدة تعد مؤذية وقوية ومهددة للحياة، بحيث تحتاج هذه الحوادث إلى مجهود غير عادي لمواجهتها والتغلب عليها". [5]

وهناك ثلاث من الأنماط من الاضطرابات الناتجة عن الصدمة النفسية تتمثل في الإضطرابات المباشرة **les troubles immédiats**، ما بعد المباشرة (المتأخرة) **les troubles post- immédiats** ثم الإضطرابات المزمنة **les troubles chroniques** وهذه الأخيرة تتمثل في العصاب الصدمي **la nevrose traumatique** أو إضطراب إجهاد ما بعد الصدمة **le PTSD.**

ثانيا: الإضطرابات المباشرة **les troubles immédiats** (الإجهاد) : وتتمثل في رد فعل الإجهاد **la réaction de stress** الذي يكون مباشر**immédiate** ووقتي (زائل) **éphémère** ، ولا يدوم عادة إلا دقائق والذي يزول بزوال الحادث المفجر. فهو رد فعل نفسي فيزيولوجي شبيه بالمنعكس **reflexe** . من خلال تفريغ الادرينالين على المستوى الفيزيولوجي والذي يسرع نبضات القلب ، وانقباض دموي من الأعضاء المحيطة إلى الأعضاء النبيلة و...،أما على المستوى النفسي يؤدي إلى زيادة الإدراك والتركيز و...الخ.

إذن فالإجهاد هو تعبئة عامة للعضوية **mobilisation générale de l'organisme** تجاه الخطر لحماية الفرد من خلال الهروب أو المواجهة. وهناك نوعين من الإجهاد:

1- الإجهاد المتكيف **le stress adapté**: رد فعل عادي لا يتعلق فقط بوضعية عنيفة **situation agressante** ولكن يمتد لإستجابات الفرد على كل تعديل ذو معنى للبيئة. ويوجد الإجهاد المتعلق بالاستجابة على العدوان والضرر والذي يسمى **Di-stress**، كما يوجد الإجهاد المتعلق بالإستجابة على المستجدات المفرحة والمسمى **Eu-stress**. حيث لما يواجه الفرد وضعية صدمية يرفع من مستوى اليقظة والتنبه **l'individu élève son niveau de vigilance** ، يركب المعلومات **fait la synthèse des informations**، يقيم الخطر ووسائل المواجهة **évalue le danger et les moyens pour y faire face** ، ويتصرف بسرعة وفعالية لإختيار حل لمواجهة الحادث ومساعدة الآخرين **et efficacement en choisissant une solution :faire face à l'évènement ,aider les autres....**

وأعراض الإجهاد المتكيف تزول تلقائيا لتترك مكان للإحساس بالراحة الممزوج بالإرهاق.

2- الإجهاد غير المتكيف **le stress inadapté (dépassé) :** يظهر هذا النوع من الإجهاد عند الأشخاص الهشة **les sujets vulnérables** وفي الوضعيات العنيفة **les situations trop violentes** جدا ويمكن تمييزه من خلال أربعة أنماط من رد الفعل:

- رد فعل الذهول **la réaction de sidération :** نوع من الدهشة العقلية **une stupéfaction intellectuelle** والتخذير العاطفي **une stupeur affective**، والتثبيط الحركي **une inhibition motrice** الذي يجعل الفرد ساكنا امام الخطر مع عدم القدرة على الادراك، التقييم، الاستنتاج وكأن الفرد مسلوب الإرادة.

- رد فعل الهياج **la réaction d'agitation:** يظهر من خلال القيام بإشارات غير منتظمة **gesticulations désordonnées**، عدم إنتظام حركي وشفوي **incoherence motrice et verbale**، وهو ليس رد فعل إنقاذي.

- الهروب الهلعي **la fuite panique :** ويكون فردي أو جماعي ، وهو رد فعل اندفاعي لا تفكيري، ويأخذ معنى المقاومة لكل ما يعترض الفرد، وهو لا يحمي من الخطر بل يمكن ان يدفع للخطر.

- الآلية **automatisme:** من خلال تنفيذ حركات وسلوكات تظهر في البداية متكيفة ولكنها في الواقع تتم بصورة آلية. دون هدف محدد ودون وعي . [6]

و ينتهي رد فعل الاجهاد غير المتكيف بالشعور بالذنب والخجل من عدم التصرف كما ينبغي . والعديد من الباحثين يعتبرونه تنبؤ سيء **un mauvais pronostic** لأن الافراد الذين كان لهم رد فعل الإجهاد غير المتكيف غالبا ما يعانون فيما بعد من تناذر نفسو صدمي من الذين كان لهم رد فعل إجهاد تكيفي.

وهناك من قدم العديد من التصنيفات الأخرى للإجهاد منها:

3- الإجهاد الناقص**Sous – Stress :** يظهر عندما تكون المنبهات والمثيرات غير كافية سواء على المستوى العقلي أو الجسمي إذ أن الفرد لا يقوم بنشاط ويبقى مدة طويلة في راحة تامة وعدم ممارسة أي عمل أو ممارسة عمل جد بسيط وسهل وبصفة دورية ومتكررة مما يؤدي إلى ضياع الدافعية و الشعور بالملل .

4-الإجهاد الزائد **Pur –Stress :** يظهر عندما تكون المثيرات أكثر من قدرات الفرد بكثير والفرد يتعرض إلى مواقف ووضعيات فيها مطالب كثيرة مما يستوجب عليه التكيف معها وبصورة متتالية ومستمرة. ومن أعراض الاجهاد النفسي الزائد نجد مثلا تضخيم المشاكل، تغيرات مزاجية، ردود فعل متتالية، انخفاض في تقدير الذات والثقة بالنفس، واستجابات جسمية مثل الصداع النصفي والأرق والعياء أو ارتفاع في ضغط الدم، تغيرات متعددة، كأن يستخدم الفرد عبارات مثل " أعيش عمى أعصابي...الخ. [7]

فضلا عن وجود أنواع أخرى كالإجهاد المتوقع وهو استجابة الفرد لإجهاد يتم توقعه فيحضر الذهن الجسم سلفا للتعبير. والإجهاد الجاري (الحالي) وينشأ هذا الإجهاد ويتراكم خلال تجربة الضغط إذ يستثار الجسد إثارة شديدة كاليقظة الشديدة أو تدفق طاقة كمتسابق في المائة متر الأخيرة فإذا ضبط هذا الإجهاد يصبح حيويا وفعالا لإنجاز العمل

إنجازا جيدا. والإجهاد المتبقي والذي يتراكم أو يبقى بعد انتهاء خبرة الإجهاد إذ يبقى الجسم في حالة استثارة و...غيرها من الأنواع الاخرى.

ثالثا: الإضطرابات غير المباشرة **troubles post-immédiats** (فترة الكمون**Phase de latence**):

وهو الزمن الفاصل بين الصدمة وظهور التناذر النفسو صدمي **le temps entre la réaction de stress et l'apparition du syndrome psycho-traumatique**، فالمؤكد أن العصاب الصدمي هو حالة ذات آثار وعواقب مرضية وذات ديمومة قد تطول أو تقصر .وعليه فإنه لا يجب الخلط بينه وبين ردود الأفعال الفورية الناجمة عن شدة الصدمة والارهاق النفسي الذي تسببه، فمظاهر العصاب الصدمي تستقر مع الوقت وتحديدا بعد فترة الكمون .وتختلف هذه الفترة باختلاف الأشخاص والوضعيات من أيام إلى سنوات.

وتمثل هذه الفترة العمل الدينامي الذي تقوم به دفاعات الأنا في محاولة منها لإصلاح الخلل الناجم عن الصدمة وهذا العمل الدينامي يستدعي دفاعات جديدة لمساعدته في مواجهة التخريب الذي نجم عن حدث لم يكن بالإمكان التحكم به وبأثره لدى وقوعه.

فترة الكمون يمكن ان تكون صامتة كليا **peut être totalement muette** دون أي عرض نفسي او جسدي **asymptomatique** ،كما يمكن ان نلاحظ بعض التفريغات الانفعالية خاصة عند الافراد الذين كان لهم اجهاد متكيف من خلال أزمات دموع ،أزمات هياج حركي ...التي تريح الفرد. وهي عموما وضعيات انتقالية. وفي حالات أخرى مرحلة الكمون يمكن ان تظهر اضطرابات نفسية غنية وظاهرة حسب الحالات وتمس خاصة ثلاث أنواع من الاضطرابات: اضطرابات الطبع **troubles du caractère** كالغضب والعدوانية و...، اضطرابات السلوك **troubles des conduites** كتناول المخذرات والمحاولات الانتحارية و....، ثم اضطرابات المزاج **troubles de l'humeur** كالقلق والاكتئاب.

إن الكشف عن العصاب الصدمي في هذه المرحلة أي قبل تظاهره العيادي الواضح يعتبر خطوة رئيسية على الصعيد الوقائي، إذا ما لجأ المعالج خلال هذه المرحلة إلى كسر وحدة المريض وجموده وإلى تنفيس صدمته من خلال حوار ثنائي فإنه يمكن عرقلة العمل العصابي والحول دون تحول صدمة المريض إلى بناء هيكل عصابي. [8]

المحور الثاني: عيادية التناذر النفسو صدمي **le syndrome psychotraumatique**

وتشمل هذه المرحلة الإضطرابات المزمنة **les troubles chroniques** من خلال ظهور العديد من الآثار النفسية المتباطئة **séquelles psychiques tardives** والمعبر عنها بمجموعة من التظاهرات النمطية والخاصة، وهو ما وصف في العصاب الصدمي **la névrose traumatique** أو ما يسمى أيضا بإضطراب إجهاد ما بعد الصدمة **PTSD** أو حالة إجهاد ما بعد الصدمة **ESPT** ، وكلها تناذرات نفسوصدمية تظهر على شكل امراض منظمة **pathologies organisée** وغير مبنية **constitutionnelle non** لأنها حديثة ، مكتسبة وتابعة للحادث الصدمي **récemment acquise et consécutives à l'évènement traumatique** .وهذه التناذرات النفسو صدمية مميزة بتناذر التكرار **le syndrome de répétition** والذي يعتبر ضروري وكاف لوضع تشخيص العصاب الصدمي أو إضطراب إجهاد ما بعد الصدمة. فضلا عن تميزها

بأعراض لا نوعية **symptômes non spécifiques** وتغيرات الشخصية **altération de la personnalité**، كما يلي:

أولا: العصاب الصدمي la névrose traumatique

1- تعريف العصاب الصدمي

هو نمط من العصاب تظهر فيه الأعراض إثر صدمة انفعالية ترتبط عموما بوضعية أحس الفرد فيها أن حياته مهددة بالخطر، وهو يتخذ في لحظة الصدمة شكل نوبة قلق عارمة تجر إلى حالات من الهياج والذهول أو الخلط العقلي، ويتيح التطور اللاحق لنا والذي يأتي غالبا بعد فترة من السكينة أن نميز إجمالا ما بين حالتين:

أولا :تقوم الصدمة بدور العنصر المفجر الذي يكشف عن بنية عصابية سابقة.

ثانيا :تلعب الصدمة هنا دورا حاسما في محتوى العرض نفسه وهذا على شكل معاودة الحادث الصدمي وكوابيس تكرارية واضطرابات النوم... الخ والذي يبدو وكأنه محاولة متكررة لاستيعاب الصدمة وتصريفها .يخصص فرويد والمحللون النفسيون تسمية العصاب الصدمي عادة لهذه اللائحة الإكلينيكية الأخيرة. [9]

2- مميزات العصاب الصدمي

أ- تناذر التكرار Syndrome de répétition

أكبر حادث صدمي يمكن أن يتعرض له الفرد هو تلك المواجهة المفاجأة والعنيفة للموت، وهذه المواجهة مع تهديد الحياة هي ما اصطلح على تسميتها عند العلماء بالعصاب الصدمي NEVROSE TRAUMATIQUE.

ويتميز العصاب الصدمي بمجموعة من الأعراض التي أصبحت محددة بشكل واضح وقد تم الإجماع على تسميتها بتناذر التكرار والذي يرمز خاصة إلى كابوس تكراري (إعادة معايشة الحادث الصدمي)، ويكون هذا الكابوس معاشا أكثر منه تأمليا، وفيه يعيش المريض مجددا الحدث الصدمي سواء بشكله الأصلي أو بشكل آخر تبعا لميكانيزمات الإزاحة والتكثيف والترميز في الحلم .ويكون هذا الكابوس معاشا بصورة حادة بحيث يدفع المريض إلى الصراخ والتقلب وأحيانا الوقوع من السرير، ثم يستيقظ المريض مذعورا ومتعرقا.

كما أن هناك أشكال أخرى للتكرار مثل اقتحام الوعي من قبل أفكار ذات علاقة بالحادث الصدمي والاجترار العقلي لظروفه وأحداثه والرؤية شبه الهلوسية والخاطفة لبعض مشاهده والتعلق الذي تصعب مقاومته بمشاهدة مظاهر العنف وتأملها في الواقع أو في الصور أو الأفلام، وتكرار سلوك حركي مصاحب بحركات دفاعية أو عدائية وكأنه يتعرض للصدمة من جديد، وأخيرا تظاهرات جسدية قد تتسبب بها مثيرات بسيطة. وهذه الانتفاضات ممكنة الاعتبار بمثابة الشكل الاقدم للتكرار. [10]

وعليه فتناذر التكرار هو مجموع اعراض إعادة المعايشة خلالها يعيش الضحية بقلق وشحن انفعالي هام التجربة الصدمية الأولية . وإعادة المعايشة هذه تظهر بتواتر متغير إما تلقائيا أو كاستجابة لمثير. اما عند الأطفال تناذر التكرار يظهر من خلال الألعاب التكرارية، الرسومات والرعب الليلي. ويمكن ان نلمس إعادة معايشة نهارية reviviscences diurnes ، حيث اثناء اليقظة الفرد يمكن ان يغطس ثانية في معاشه الاولي للحادث الصدمي . وهي عبارة عن إعادة

ظهور التجربة الصدمية في الشعور. ويمكن ان نلمس إعادة معايشة ليلية **reviviscences nocturnes** حيث في الليل وأثناء النوم يعيد الفرد معايشته للحادث الصدمي من خلال الكوابيس والتي يمكن ان تصاحب بالصراخ والبكاء.

ب- بعض الأعراض العصابية المستعارة من أعصبة أخرى

إلى جانب تناذر التكرار المرضي، وصف الباحثون في جداولهم العيادية المقترحة للعصاب الصدمي عددا من الأعراض العامة كالقلق والتعب الإعياء، والعجز الجنسي وبعض الأعراض مثل الخواف وتحول هستيري والعلائم الوسواسية.

وهذا ما يؤكد عليه فرويد إذ يبرز أساسا في كتابه" ما فوق مبدأ اللذة " **1920** ويقول: "يقترب الجدول العيادي للعصاب الصدمي من ذلك المتعلق بالهستيريا من حيث الغنى بالأعراض الحركية المماثلة ولكنها تتجاوزه كقاعدة عامة على صعيد إشارات الألم الذاتي الصارخة جدا والخاصة بها، كما تتجاوزها على صعيد دلائل الوهن والاضطراب الأكثر شمولا في الوظائف النفسية ."

وفي هذه الحالات فإن الإمراضية لا تعود للعصاب الصدمي وإنما هي تعد إلى عصاب سابق للتعرض للصدمة أو هي تعود إلى علائم مرضية في شخصية العصابي الصدمي.

ويرى فينيخل **Fenichel** أن هذه الاعراض هي تعقيدات عصابية تعود في جذورها إلى عصاب سابق في شخصية المريض. في حين يقترح **Crocq** تسميتها بالأعراض السيبرهيكلية. [11]

ومنه نجد نوعين من العصاب الصدمي : عصاب صدمي بسيط **névrose traumatique simple** يخلو من بنية شخصية كامنة ولا نجد فيه الأعراض المستعارة من الأعصبة الأخرى، وعصاب صدمي معقد ومركب **névrose traumatique colorée** وهو الغني بمثل هذه الاعراض.

ثانيا: الشخصية العصابية الصدمية

إن العصاب لا يعرف فقط من خلال عارضه المميز وإنما يعرف أيضا من خلال الشخصية الكامنة وراءه والمرشحة للإصابة بذلك. فالشخصية القلقة تكمن وراء عصاب القلق والرهابية وراء الفوبيا والهستيرية وراء الهستيريا والشرجية وراء العصاب الوسواسي. لكن العصاب الصدمي يختلف عن كل هذه الاعصبة من حيث كونه عصابا راهنا وهو بالتالي لا يستند إلى شخصية كامنة بل إنه يحدث تغييرا مميزا في الشخصية بعد حدوثه وبذلك يمكننا الحديث عن الشخصية العصابية الصدمية ولكن بعد حدوث العصاب الصدمي.

وتتميز هذه الشخصية بعلامات الخوف والكف والنكوص والتبعية، كما يعرف **Fenichel** هذه الشخصية باتسامها بتثبيط ثلاث وظائف أساسية للأنا وهي:

- وظيفة تنقية المثيرات.
- وظيفة الحضور والنشاط في العالم.
- الوظيفة الليبيدية وفيها كل إمكانات الحب الموجهة للمواضيع وللأخرين.

وتتميز هذه الشخصية بجملة من الأعراض التكرارية واعراض إعادة المعايشة التي تعبر عن تثبيت الفرد في التجربة الصدمية كما يمكنها أن تتضمن هلوسات سمعية وبصرية ، شمية و...إلخ. كما تظهر عليها بعض التهيئات والذكريات

القهرية من خلال إجترار عقلي حول نتائج الصدمة المعاشة. مع ظهور سلوكات أكثر تعقيدا مثل الحاجة للحديث عن الحادث دون توقف ، اليأس ....وقد تكون هذه الأعراض تلقائية أو كإستجابة لمثير ما. فضلا عن ظهور بعض الإضطرابات العقلية كالعياء العصبي والنفسي والجسدي والجنسي لأقل جهد مبذول. مع إضطراب في التركيز والإنتباه.

كما أن **L .Crocq** يعتبر الواقع الصدمي يؤدي إلى حدوث تغيرا جذريا تنبعث منه شخصية مصدومة مهما كان تكوينها العصبي ويقول:" إن الشخصية الصدمية العصبية ليست شخصية مكونة أصلا مثل الشخصية القلقة ولا هي شخصية مكتسبة في الطفولة على غرار الشخصيات الأخرى العصابية كالهستيري والخوافي لكنها مستحدثة ومكونة بعد وطأة الصدمة فأصبحت شخصية خائفة جبانة وحائرة، تراجعية ومنصبة على ذاتها". [12]

خـــــاتمة:

كلنا معرضون خاصة إذا كنا نعمل في بعض المنظمات والمؤسسات لمعايشة حوادث إحتمال أن تكون بعضها صدمية، وكل شخص لديه ردود فعل شخصية حسية وجسدية قوية على الحادث الناجم عن صدمة على المدى الفوري. تضعف هذه الردود أو الأعراض لدى معظم الأشخاص مع مرور الوقت. عندما لا تضعف الأعراض، وتستمر في الظهور بشكل دائم، سيعاني من عصاب صدمي أو كما يعرف بإضطراب إجهاد ما بعد الصدمة. ولكن الأفراد مختلفون وردود فعلهم تجاه الصدمة مختلفة، وهنا تتدخل العديد من إستراتيجيات المواجهة السبقية وكذلك البعدية .

وعليه نستطيع القول أن الإجهاد ما بعد صدمي عرض أولي لابد من الإنطلاق منه إذا أردنا توقيف زحف الأعراض مابعد صدمية باعتبار أن معايشة صدمة نفسية شديدة تجعل الفرد يتعرض للإجهاد ومن ثم فقدان التوازن النفسي مما يؤدي إلى زيادة مفرطة في الانفعالات و العجز عن إصدار استجابة ملائمة و التكيف و هذا العجز يؤدي إلى الرجوعية للتخفيض من القلق الناجم عن الضغوط الصدمية. كما لاحظنا أن معايشة اعراض الإجهاد ما بعد صدمي يكون حسب الشخصية المصدومة. وحسب ظروف عملها ومعاشها.

كما يمكننا القول أن استجابات الأفراد و ردود أفعالهم تختلف حسب شخصية الفرد، تاريخه المرضي و حسب نوعية الدعم الذي يتلقاه من طرف المحيط وخاصة المحيط الأسري والمهني وكذلك المدرسي. كما أن ثقافة المجتمع ونظرته يمكن أن تزيد من حدة الصدمة النفسية وترفع من نسبة ردود الأفعال الصدمية أو تخفف منها حسب الموقف الاجتماعي لطبيعة الصدمة .

كما أشير في الأخير أن مواجهة أعراض التناذر ما بعد صدمي يكون بضرورة القيام بتكفل نفسي دقيق ومبكر وعلى يد مختصين أكفاء لضمان معاش نفسي مقبول للفرد المصدوم.

الهوامش والمراجع:

[1]- ماجدة بهاء الدين السيد عبيد **(2008).** الضغط النفسي ومشكلاته وأثره على الصحة النفسية. عمان: دار صفاء للنشر و التوزيع. ص **20.**

[2]-هارون توفيق الرشيدي **(1998).** الضغوط النفسية. مجلة البحوث التربوية. القاهرة: مكتب الأنجلو المصرية . ص**17-18.**

[3]- **Crocq L. (1996). Critique du concept d'état de stress post-traumatique. Perspectives psychiatriques, 35(5). p35-76.**

[4]-أحمد محمد الحواجري **(2003).** الصدمة النفسية. دائرة التربية والتعليم . غرة: وكالة الغوث. ص**20 .**

[5]- أحمد محمد الحواجري. المرجع السابق. ص **20.**

[6]- **Crocq L. (2000). Le retour des enfers et son message. Revue Francophone du Stress et du Trauma, 1(1). p19-22.**

[7]-**Charline L. (2005) . Savoir gérer son stress. France : jeunes éditions - Studyrama.p23-24.**

[8]- محمد أحمد النابلسي **(1991).** الصدمة النفسية علم نفس الحروب والكوارث . من سلسلة الثقافة النفسية **05.** بيروت :دار النهضة العربية.

ص **42-43.**

[9]-لابلانش وج.ب.بونتاليس **(2002).** معجم مصطلحات التحليل النفسي. بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات. ص **335.**

[10]- محمد أحمد النابلسي. المرجع السابق. ص **43-44.**

[11]- محمد أحمد النابلسي. المرجع السابق. ص **44-45.**

[12]- محمد أحمد النابلسي. المرجع السابق. ص **46-47.**

الإجهاد المهني لدى أساتذة التعليم العالي

(دراسة ميدانية على عينة من أساتذة المركز الجامعي " أحمد زبانة " بغليزان)

ط.د .دراعو فاطمة
جامعة وهران 2 الجزائر
draoufatima.relizane@gmail.com

أ.د.مزيان محمد
جامعة وهران 2 الجزائر
mezianeoran@yahoo.fr

Received: Avril 2018 *Accepted: Mai 2018* *Published: Juin 2018*

RESUME :

Le but de cette recherche est d'identifier le niveau de stress professionnel chez le professeur d'université Ahmed Zabana à Relizane, basé sur une approche descriptive et un échantillon de 45 professeurs et professeurs de différentes spécialités. Enseignants et professeurs administratifs.

Les chercheurs ont atteint les résultats suivants:

- Le niveau de stress professionnel chez les enseignants est moyen.
- Le niveau de stress professionnel parmi les enseignants et les enseignants administratifs est élevé.
- Il existe des différences entre les enseignants en raison de la variable d'âge.
- Il n'y a pas de différences entre les enseignants en raison de la variable de genre.

Mots-clés: Stress au travail, Professeur.

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى التعرف على مستوى الإجهاد المهني لدى الاستاذ الجامعي بالمركز الجامعي "احمد زبانة "بغليزان ، واعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي، وعينة مقصودة متكونة من 45 استاذ واستاذة من اساتذة لديهم تخصصات مختلفة، حيث طبق عليهم مقياس الإجهاد لقياس مستواه ما بين الأساتذة المدرسين و الأساتذة الإداريين.

وقد توصل الباحثان إلى النتائج التالية:

- **مستوى الإجهاد المهني لدى الاساتذة المدرسين متوسط .**
- **مستوى الاجهاد المهني لدى الاساتذة المدرسين الاداريين مرتفع.**
- **هناك فروق بين الاساتذة تعزى لمتغير السن.**
- **لا توجد فروق بين الاساتذة تعزى لمتغير الجنس.**

الكلمات المفتاحية : الإجهاد المهني ، الأستاذ الجامعي .

مقدمة:

إنّ إنسان عالم اليوم يعيش ظروف حياتية متنوعة تنوع وسائلها وتعقد أساليب العيش فيها ، وأصبح التغير سمة العصر الذي نعيش فيه إن لم تكن الأبرز على الإطلاق ، ودوامة هذا التغير السريع أوقعت الإنسان في عدة إضطرابات كالقلق و ضغط الدم، والإكتئاب والإجهاد، هذا الأخير الذي أصبح مصطلحا متداولا بين اغلب الأخصائيين و الباحثين في علم النفس، وأصبح لغة الدارسين والمهتمين بالصحة النفسية للفرد عموما و الموظف بصفة خاصة .

والعامل باعتباره فرد هام في المجتمع يعيش هو الآخر وسط إجهادات نفسية تتباين درجاتها من منطقة الى اخرى، ومن مؤسسة إلى اخرى ومن مهنة إلى مهنة اخرى وحتى من فرد الى فرد آخر .وتقف مجموعة من الظروف النفسية والإجتماعية حائلا بين العامل وعمله، ما يجعل العامل يقع فريسة الإجهاد وهو يؤدي عمله ، وتزايد حجم ما يصادفه منها ينمي لديه شعورا بالإجهاد المهني الناتج عن الصراع القائم بين ادائه لواجباته و مسؤولياته ومهامه وفقا لما هو ملزم به وبين ظروف أداء عمله .وهذا ما قدمته الملخصات النفسيةPsychological Abastracts) عام 1979 [1]

ولقد أكدت العديد من الدراسات أنّ للإجهاد أثارا إيجابية واخرى سلبية على الموظف وعلى المنظمة التي يزاول بها عمله، ما جعل موضوع الاجهاد ولحد الساعة يلقى الكثير من الاهتمام من طرف باحثين و مختصين بالصحة النفسية . ويعاني الموظفون بصفة عامة مهما كان موقع عملهم من إجهادات مختلفة ومهنة التدريس كغيرها من المهن تشهد مجموعة من الإجهادات التي تؤثر على مستوى أداء الاساتذة أثناء تأديتهم لمهامهم .

المحور الأول :

أولا :الإطار العام للدراسة .

1- مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

في الجزائر وخلال مؤتمر دولي نظمته الجمعية الجزائرية للطب النفسي في نوفمبر 2007 ، كشفت دراسة أجريت بالجزائر أن مالا يقل عن 10 % من الجزائريين في الحاجة إلى رعاية [2]

هذا بصفة عامة ، أما في ميدان التعليم العالي نجد أنّ معظم الاساتذة الجامعيين يعانون من ضغوط مهنية نتيجة الإجهاد الذي يتعرضون إليه في عملهم خاصة ممن يمارسون مهام إضافية في المجال الإداري كمدير معهد و رئيس قسم ... الخ

يمكن اعتبار هذه المؤشرات بمثابة جرس إنذار يلفت الانتباه إلى مستوى الصحة النفسية بالجزائر، ويلقي الضوء على ظاهرة الإجهاد التي صارت منذ عقود اهتمام العام والخاص، حيث نجد أنّ العديد من دراسات علم النفس العمل والتنظيم تسعى إلى إيجاد أساليب فعالة لمواجهة هذا الإجهاد للحد منه أو التقليل من حدته ، وفي هذه الدراسة اخترنا اساتذة المركز الجامعي بغليزان كنموذج للدراسة باعتبار الجامعة من أهم المؤسسات الإجتماعية التي تعتمد عليها الدولة في بلورة وانتاج نخبة متميزة من خريجي الجامعة على اختلاف تخصصاتهم و الذين نعتبرهم الاطارات السامية التي يزخر بهم الوطن ، وفي هذا الصدد كانت عينة الدراسة الاجرائية مجموعة من الاساتذة المدرسين و الاساتذة الذين يدرسون و يمارسون مهاما ادارية ،و منه جاءت إشكالية الدراسة للبحث في مفهوم الإجهاد من وجهة نظر علماء النفس .

و العامل خاصة الأستاذ الجامعي يتعرض لكثير من الضغوط المهنية في عمله سواء التدريس لساعات محددة أو طويلة، و خاصة الذين يمارسون المهام الإدارية اضافة إلى توليهم مسؤولية تسيير المعاهد و الإهتمام بشؤون الطلبة، ما

من شأنه ان يولد لديهم التعب و الوهن لكثرة المسؤوليات الإدارية وبالتالي يصابون بالإجهاد في حجرة التدريس ، ناهيك عن الاساتذة الذين يتولون مهاما إدارية و مسؤوليات اضافة إلى التدريس(مدير معهد، رئيس قسم ، مسؤول ميدان)، وهذه المسؤوليات تلقي بعبئها وثقلها على كاهل الاستاذ من تحضير للبرنامج الدراسي وإعداد استعمال الزمن الخاص بكل فصل و لمختلف التخصصات ومن هذا المنطلق جاء هذا الدراسة للبحث في تأثير الإجهاد المهني على اساتذة المركز الجامعي، من خلال التساؤلات التالية:

- **ما مستوى الإجهاد المهني لدى الأساتذة المدرسين ؟**
- **ما مستوى الإجهاد المهني لدى الأساتذة المدرسين الإداريين؟**
- **هل هناك فروق بين الأساتذة تعزى لمتغير السن؟**
- **هل هناك فروق بين الأساتذة تعزى لمتغير الجنس؟**

2- فرضيات الدراسة :

- **مستوى الإجهاد المهني لدى الأساتذة المدرسين متوسط .**
- **مستوى الاجهاد المهني لدى الأساتذة المدرسين الاداريين مرتفع.**
- **هناك فروق بين الأساتذة تعزى لمتغير السن.**
- **هناك فروق بين الأساتذة تعزى لمتغير الجنس.**

3- أهداف الدراسة:

- **تحديد مستوى الإجهاد المهني لدى الأساتذة المدرسين.**
- **تحديد مستوى الإجهاد المهني لدى الأساتذة المدرسين الاداريين .**
- **التأكد من مدى تأثير العوامل الديموغرافية (السن، الجنس) في الأساتذة .**
- **تزويد الإدارة بالمعلومات المفيدة حول عمل الأساتذة والتي من شانها التقليل من الاجهاد المهني لديهم وخاصة الأساتذة الاداريين.**

4- المفهوم الإجرائي لمتغيرات الدراسة:

- **الأستاذ الجامعي: وهو الموظف الذي يقوم بمهمة تقديم البرنامج الدراسي للطلبة وفق منهجية محددة وساعات تدريس محددة وحسب المسؤولية الملقاة على عاتق الاستاذ وظروف مهنته .**
- **الإجهاد المهني : وهو حجم ما يتعرض له الأستاذ الجامعي داخل المركز الجامعي من ظروف تعترضه في مكان عمله ، بحيث تساهم مع عدة مصادر مختلفة في ظهوره والتي تؤدي في الأخير إلى شعوره بالإجهاد والذي ينعكس على أدائه لمهامه و هذا ما تقيسه فقرات استبيان الإجهاد المهني .**

المحور الثاني:

أولا : الإطار النظري لمتغيرات الدراسة:

1- مفهوم الإجهاد المهني:

عرف العلماء والباحثين الإجهاد المهني من زوايا مختلفة إلى درجة جعلت البعض منهم مثل لوبسون . Lobson **يوضحون صعوبة وضع تعريف مناسب له يتفق عليه الجميع يعود ذلك إلى أسباب عدة، يضع دانتزر** Dantzer 2002 **على رأسها كونه برنامجا كاملا، بما أنه يشير في نفس الوقت إلى العامل المسؤول، والاستجابة لهذا العامل، وحالة المستجيب وعلى الرغم من ذلك فإن الملاحظة المتفحصة تجعل بإمكاننا تصنيف هذه التعاريف في ثلاثة اتجاهات :**

1. الإجهاد عبارة عن قوة (عمل طبيعي أو نفسي) تمارس على جسم ما، فتؤدي إلى ظهور توتر وتشوه على هذا الأخير؛ أي تعاريف تقوم على أساس المنبه.

2. الإجهاد هو نتيجة تأثير عامل (طبيعي أو نفسي أو اجتماعي) تظهر في تعابير متنوعة(مظهر عقلي، نفسي، بيولوجي)، في وجود عوامل مساعدة (الزمن، الاستعداد الوراثي....)؛ أي تعاريف تقوم على أساس الاستجابة.

3. الإجهاد عبارة عن تفاعل ديناميكي بين العامل الخارجي يواجه الفرد في زمان ومكان معينين، فيستخدم دفاعاته الذهنية والبدنية في مواجهته، فيصير معرضا لمخاطر جسدية تبعا لحالة بنيته النفسية، وللسياق الجسدي والاجتماعي، أي تعاريف على أساس تفاعلي [2]

الإجهاد كما أشار إليه سيلي (Selye**) هو استجابة جسدية غير محددة لمتطلبات المحيط جعلته يميز نوعين من آثار الإجهاد على الفرد، الإيجابية والسلبية هذه الإستجابة التي تتكون من ردود فعل سماها سيلي أعراض التكيف العام.**

يقول ريفولي(Rivolier) أن :الضغط أو العبارات التي تشير إليه كالإجهاد التوتر النفسي، القلق، الإحتراق النفسي ، مصطلحات صعبة التحديد لأنها تحتوي على مجموعة من المتغيرات أو من المسببات التي تعيق نمط الجهاز النفسي والعقلي وحتى الفيزيولوجي، لذلك فهو يشير إلى ثلاث دلالات لغوية متداخلة هي:

أ -معنى يشبه الضغط الفيزيقي أو المادي كما أنه يشير إلى القوة الإندفاعية التي تمارس على الأشياء أو الأفراد.

ب -يعتبر الضغط أيضا منبها سيكو إجتماعي أو سيكولوجي، شريطة أن يكون مطابقا للعلاقة التالية :منبه (ضغط) ⟵ إستجابة⟵ ظهور نتائج الضغط.

ت -الضغط هو نتاج الفعل المؤثر (أو المنبه) كما يلي :ضغط ⟵ فعل منبه. فالضغط النفسي أو التوتر النفسي أو الإجهاد كلها مصطلحات تحد من سعادة الفرد وراحة باله وتؤدي إلى إصابته بكثير من الإضطرابات النفسية وحتى الجسمية [3]

المحور الثالث:

أولا : منهجية الدراسة وإجراءاتها:

نظرا لطبيعة الدراسة وتساؤلاتها تم تطبيق المنهج الوصفي التحليلي.

1- عينة الدراسة :

شملت عينة الدراسة (45) استاذ واستاذة يعملون بالمركز الجامعي " أحمد زبانة " بغليزان ، و قد تم اختيارهم بطريقة قصدية ، وجاءت خصائص العينة كالآتي :

جدول رقم 01 يوضح : توزيع عينة الدراسة (الأساتذة المدرسين ، ا الأساتذة الإداريين) حسب الجنس و السن .

الفئات العمرية	الجنس				المجموع
	ذكور		إناث		
	الأساتذة المدرسين	الأساتذة الإداريين	الأساتذة المدرسين	الأساتذة الإداريين	
(30-25)	5	0	8	0	13
(36-31)	5	1	2	1	09
(41-37)	2	2	6	3	13
(46-42)	4	1	3	2	10
المجموع	16	4	19	6	45

يوضح الجدول رقم 01 أن عدد الأساتذة المدرسين يفوق عدد الأساتذة الإداريين ، بينما عدد الأساتذة الاداريين اناث يفوق عدد الذكور .

2- أدوات جمع المعطيات:

تم اعتماد مقياس الإجهاد المهني الذي صممته الباحثة (بن زروال فتيحة) وهذا حسب الجدول التالي :

جدول رقم 02 يوضح : فقرات الإستبيان وما تقيسه .

الأبعاد	رقم الفقرة	محتوى الفقرة
الأعراض الجسدية	1-2-3-4-5-6-7-8	احس بالتعب أثناء التدريس – تنتابني آلام حادة أسفل الظهر –أحس بإضطرابات معدية (حموضة غازات ، إسهال ....)- أحيانا كثيرة يجف فمي و حنجرتي –الحاجة الملحة للتبول-آلام على مستوى الرقبة-تؤلمني يداي من الاستعمال المطول لجهاز الكمبيوتر-تسارع نبضات القلب حتى في ساعات الراحة .
الأعراض النفسية	9-10-11-12-13	لدي حساسية اتجاه النقد-فقدت الإحساس بالحماس –تنتابني أحلام مخيفة-اشعر بنقص طاقتي-أحيانا افقد الثقة بنفسي و اشعر بالكآبة.
الاعراض السلوكية	14-15-16-17-18	كثيرا ما أشد فكي أثناء قيامي بتحضير رزنامة الإمتحانات-لدي سلوكات عدوانية اتجاه الطلبة-اقوم بالدق بأصابعي وعض الشفتين-اصبحت استهلك المنبهات بكثرة (شاي،قهوة، تبغ...)-لدي صعوبات في تنظيم الوقت.

تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي (أبدا ، نادرا ، أحيانا ، غالبا ، دائما).

3- عرض النتائج و مناقشتها :

3-1 عرض نتائج الفرضية الأولى :مستوى الإجهاد المهني لدى الأساتذة المدرسين متوسط .

للتأكد من صحة الفرضية قام الباحثان بحساب المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري من أجل تحديد مستوى الإجهاد المهني لدى الأساتذة المدرسين : مرتفع، متوسط، منخفض، فكانت النتائج ملخصة في الجدول الآتي:

جدول رقم 03 :يبين مستوى الإجهاد المهني لدى الاساتذة المدرسين .

المتغير	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	طبيعة المستوى
الإجهاد المهني	34,60	10,09	متوسط

من خلال النتائج المستخلصة من الجدول رقم(03) نستنتج أن مستوى الإجهاد لدى الأساتذة المدرسين متوسط حيث قدر المتوسط الحسابي ب : (34,60) والإنحراف المعياري ب: (10,09) وهذا ما يثبت أن الأساتذة الذين يمارسون مهنة التدريس فقط لهم مستوى إجهاد متوسط .

وعليه نستنتج أنّ أساتذة المركز الجامعي "أحمد زبانة" لديهم مستوى إجهاد مهني متوسط وهذا راجع إلى قيامهم بمهام محددة تتمثل في تحضير البرنامج الدراسي وتقديم المحاضرات والأعمال التطبيقية، بحيث تم تحديد ساعات العمل من (03 ساعات إلى 7,5 ساعات)، و بعض الأساتذة يقسمون استعمال الزمن لديهم إلى يومين أو ثلاثة لتخفيف العبء عليهم، وبحكم ممارستهم للتدريس فقط فهذا يمنحهم بعض الراحة لبقية أيام الأسبوع فتقل حدة الإجهاد، وهذا حسب دراسات قامت بها الجمعية الأمريكية لعلاج الأمراض السيكوسوماتية في السنوات العشر الأخيرة على أنّ التقليل من ساعات التدريس دون ممارسة مهام إضافية يقلل من مستوى وحدة الإجهاد المهني لدى أساتذة التعليم العالي [4].

و أجرت نفس الجهة بحثا في مدينة تكساس الأمريكية حول 70 استاذا بجامعة كاليفورنيا تتراوحأعمارهم ما بين (45-55 سنة) ، وأظهرت نتائجه أنّ مستوى الإجهاد لديهم متوسط لارتباطه بتقديم المحاضرات عن طريق الأنترنت و تنظيم ورشات مع الطلبة لتطبيق الاعمال الموجهة.[5]

3-2 عرض وتفسير نتائج الفرضية الثانية :مستوى الإجهاد المهني لدى الأساتذة الإداريين مرتفع .

للتأكد من صحة الفرضية قام الباحثان بحساب المتوسط الحسابي والإحراف المعياري من أجل تحديد مستوى الإجهاد المهني لدى الأساتذة االإداريين : مرتفع، متوسط، منخفض، فكانت النتائج ملخصة في الجدول الأتي:

جدول رقم 04 :يبين مستوى الإجهاد المهني لدى الأساتذة المدرسين .

المتغير	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	طبيعة المستوى
الإجهاد المهني	56,70	18,10	مرتفع

من خلال النتائج المستخلصة من الجدول رقم(04) نستنتج أن مستوى الإجهاد لدى الأساتذة المدرسين متوسط حيث قدر المتوسط الحسابي ب : (56,70) والإنحراف المعياري ب: (18,10) وهذا ما يثبت أن الأساتذة الذين يمارسون مهنة التدريس إضافة إلى مهام إدارية لهم مستوى إجهاد مرتفع مقارنة ببقية الأساتذة.

وعليه نستنتج أنّ أساتذة المركز الجامعي "أحمد زبانة" لديهم مستوى إجهاد مهني مرتفع وهذا راجع إلى قيامهم بمهام إضافية تتمثل في تحضير البرنامج الدراسي و استعمال الزمن الخاص بجميع التخصصات لكل معهد مع العلم أنّ عدد الطلبة إزداد هذه السنة مما ولد لديهم ضغطا لدرجة التأخر في بدء دروس الفصل الثاني للسنة الجامعية (2017/2018) حيث تم تحديد ساعات العمل من (03 ساعات إلى 7,5 ساعات) ، حتى أنهم لا يستطيعون تقديم المحاضرات في وقتها مما يشكل لديهم التعب و الإرهاق و يلقي بالعبء عليهم ، وبحكم ممارستهم للتدريس لديهم عدة مشاكل تتمثل في الامراض العضوية مثل آلام في الرقبة و أسفل الظهر وهذا ما تشير إليه فقرات الإستبيان في بعد الأعراض الجسدية (الفقرتين 2-6) ، إضافة إلى الأمراض النفسية كالقلق وفقدان الثقة بالنفس و نسيان محتوى و التلعثم في الكلام مرات عديدة أثناء العمل ،كما لا ننسى التصرفات السلوكية مثل العنف ضد الطلبة عند التعامل معهم أو أثناء إلقاء المحاضرات ، فبعض الأساتذة يقومون بطرد الطلبة من قاعة المحاضرة لأتفه الأسباب مثل (التحدث مع زميله ، التأخر بدقيقتين عن موعد المحاضرة ..) ، وهذا حسب دراسة لـ (كوبر COOPER) أجريت حول مجموعة من أساتذة التعليم العالي لإكتشاف ما يشعر به الأساتذة من إجهاد مهني و نفسي في نفس الوقت وتحديد العوامل الشخصية التي ترتبط بالإصابة بمرض القلب ، وقد استخدم الباحث المقابلة الشخصية [4]

3-3 عرض و تفسير نتائج الفرضية الثالثة : تنص الفرضية على أن هناك فروق بين الأساتذة تعزى إلى متغير السن ، وللتأكد من صحة الفرضية قمنا بحساب المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري لاستجابات الأساتذة على مقياس الإجهاد المهني من أجل تحديد مستوى (مرتفع، متوسط، منخفض) الإجهاد المهني وأيضا الإعتماد على تحليل التباين الأحادي ANOVA من أجل التأكد من دلالة الفروق والنتائج ملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم 05 يوضح : المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لمحور الإجهاد المهني تبعا لمتغير السن .

السن	30-25		36-31		41-37		46-42		المجموع	
الإجهاد المهني	متوسط حسابي	إنحراف معياري	متوسط حسابي	إنحراف معياري	متوسط حسابي	إنحراف معياري	متوسط حسابي	إنحراف معياري	متوسط حسابي	إنحراف معياري
	44,13	10,61	48,65	51,20	50,44	6,30	61,32	3,33	54,34	9,44

الجدول رقم 06 يوضح : نتائج تحليل التباين الأحادي ANOVA لدلالة الفروق في محور الإجهاد المهني تبعا لمتغير السن.

المحور		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف"	مستوى الدلالة
الإجهاد المهني	بين المجموعات	955,097	2	299,05	6,01	0,003 دالة إحصائيا
	داخل المجموعات	305567,45	42	60,77		
	المجموع	3566,32	44			

يوضح الجدول رقم (06) تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق بين مختلف مستويات المهنة لأساتذة المركز الجامعي عند مستوى الدلالة (0,05) يعزى لمتغير السن ، حيث نلاحظ من البيانات الواردة فيه وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الإجهاد المهني تعزى لمتغير السن.

ونلاحظ أن مستوى الإجهاد المهني جاء متوسط عند جميع الفئات العمرية وهذا بدلالة المتوسط الحسابي الذي تراوح ما بين 44,13 و 61,32 ،بحيث كان اضعف متوسط عند الفئة التي تراوح عمرها ما بين (25-30) وأعلى متوسط كان عند الفئة التي تراوح عمرها ما بين (42-46) ، والفئة التي استحوذت على أكبر متوسط حسابي هي الفئة العمرية الممتدة ما بين (42-46) ، وهذا راجع إلى أنّ الأساتذة أصحاب هذه الأعمار هم من الذين يمارسون مهمة التدريس إضافة إلى المهام الإدارية مما يعني كثرة الإجهاد المهني لدى هؤلاء و توليهم مناصب إدارية ذات مسؤولية كمدير معهد و رئيس قسم و مسؤول ميدان و مسؤول التخصص [5]، بحيث كل مسؤول تخصص يتحمل مسؤولية التخصصات التي بين يديه ويقوم بتحضير شهادات التسجيل الجامعية لجميع طلبة تلك التخصصات ، إضافة إلى إعداد الإستعمال الزمني الخاص بأساتذة تلك التخصصات و قد لاحظ الباحثان التعب و الارهاق اللذان يرافقان مسؤولي الشعب على اختلافها ، والأخطاء التي يقعون فيها بسبب الضغط المتزايد عليهم و ضيق الوقت ،إضافة إلى مطالبة الطلبة بالإستعمال الزمني الخاص بهم وخاصة طلبة الليسانس و الماستر المقبلين على التخرج بحيث أنهم يحتاجون إلى دفع ملف التخرج و رخصة التربص ...الخ .

هذا الضغط لا يتفق مع الفئة العمرية فوق الثلاثين بحيث يفقد الأستاذ نشاطه وحيويته بسبب التعب ويصبح يحس كأنه أكبر من عمره الحقيقي وأيضا لاحظ الباحثان أنّ السرعة في إنجاز المهام لتفادي التأخر يصيب بعض الأساتذة بارتفاع الضغط الدموي وتزايد في ضربات القلب ،إضافة إلى الغضب وحدة الطبع الناتج عن جميع هذه السلوكات و الإضطرابات [6] .

وهذه النتائج كلها تتفق مع نتائج ما جاءت به دراسات كل من (هوارد و زملائه 2002) [7] والتي هدفت إلى تحديد مصادر الإجهاد لدى أساتذة الجامعة على عينة قوامها (30) أستاذ من كلا الجنسين وقد استخدم مقياس لهذا الغرض ، وأظهرت نتائج الدراسة أنّ الأساتذة ذوي سن 45 فما فوق لديهم عدم قابلية لممارسة المهن التي بها إجهاد كبير و ضغط مهني و العمل لساعات طويلة ما من شأنه التسبب لهم بإعماءات في أحيان كثيرة ، و أمراض سيكوسوماتية مختلفة

مثل آلام الرأس والكتفين والمعدة والقولون العصبي، ويأخذون فقط ساعة أو ساعة ونصف لتناول وجبة الغذاء وقد حصلوا على درجات أعلى في مقياس الإجهاد المهني [8].

عرض و تفسير نتائج الفرضية الرابعة : تنص الفرضية على أن هناك فروق بين الأساتذة تعزى إلى متغير الجنس، وللتأكد من صحة الفرضية قمنا باستخدام اختبار" ت "والنتائج ملخصة في الجدول التالية:

الجدول رقم 07 يوضح : الفروق بين الأساتذة بدلالة الجنس .

الجنس	ن	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة "ت"	مستوى الدلالة
ذكور	25	34,12	8,60	0,66	0,22 غير دالة احصائيا
إناث	20	35,06	11,04		

نستخلص من خلال النتائج المتحصل عليها أنّ قيمة "ت" بلغت (0,66) وهي غير دالة عند مستوى الدلالة (0,05) مما يدل على أنّ الإجهاد المهني لا يؤثر في اختلاف الجنسين ولا يمكن اعتباره محدد من محددات الاجهاد المهني لدى الأساتذة ، مما يعني أنّ متغير الجنس لا يؤثر في مستوى الإجهاد المهني لدى الأساتذة سواءا الذين يمارسون مهنة التدريس فقط أو الذين يمارسون مهاما إضافية مع مهنة التدريس ، مما يجعلنا نتقبل الفرض البديل ونرفض الفرض الصفري الذي يؤكد على وجود فروق بين الجنسين.

وهذا ما يتفق مع النتائج التي وردت في دراسة النووي (2009) [9]ودراسة الجفري (2012) [11]ودراسة عدنان (2010)[10] إلى عدم وجود فروق بين الذكور والإناث في مستوى الإجهاد الذي يمكن أن يتأثر بعوامل شخصية أخرى وأن مصادر الإجهاد المهني كانت تقريبا واحدة لكلا الجنسين وكانت متمثلة في عبء العمل الإداري، التعامل اليومي مع كم هائل من الطلبة ، تحضير البرنامج الدراسي وتحضير شهادات التسجيل الجامعي ، إضافة إلى حضور الإجتماعات الدورية مع المدراء والإجتماعات البيداغوجية مع ممثلي الطلبة لبحث شؤون الطلبة فيما يخص التغيبات وشكاوى الأساتذة والطلبة في نفس الوقت.

خاتمة:

لقد تناولت هذه الدراسة الإجهاد المهني لدى أستاذ التعليم العالي في المركز الجامعي " أحمد زبانة " بغليزان حيث توصلت الدراسة إلى أنّ مستوى الإجهاد المهني لدى الأساتذة المدرسين متوسط ، ومستوى الإجهاد المهني لدى الأساتذة المدرسين الإداريين مرتفع ، إضافة إلى وجود فروق بين الأساتذة تعزى لمتغير السن و و عدم وجود فروق بين الأساتذة تعزى لمتغير الجنس وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات:

- إجراء دراسات علمية أخرى تهتم بالصحة النفسية لأستاذ التعليم العالي كونه العصب الرئيسي في الجامعة .
- التخفيف من الحجم الساعي للأستاذ حتى يتمتع بالراحة أثناء التدريس.
- توجيه الجامعات والمعاهد العلمية لإعداد بحوث حول هذه الظاهرة على شكل رسائل ماجستير بحيث تكون موجهة ومدروسة وموزعة على القطاعات الصناعية والخدماتية المختلفة .
- تشكيل لجنة تتبع لهذه الدراسات وتحليل النتائج ورفعها إلى وزارة العمل ووزارة التعليم العالي .

الهوامش والمراجع :

1-عثمان نجاح عبد الرحيم ، **(1999)**، الإضرابات النفسية و السيكولوجية ، جامعة الازهر ، مصر، ص **01.**

2- بن زروال، فتيحة **(2010)**، الإجهاد على مستوى المنظمة المصادر و التأثيرات و استراتيجيات المواجهة، دراسات نفسية وتربوية ، العدد **4** ، جامعة أم البواقي ، الجزائر **.**ص **126**

3- بحري، صابر **(2009)** الإجهاد المهني وعلاقته بالإغتراب المهني ، رسالة ماجستير في علم النفس العمل و التنظيم، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ص **37**

4- اسماعيل، طه ؛الطاف، ياسين **(د ت)** الضغوط المهنية و علاقتها بالتوافق المهني لدى أساتذة الجامعة ، مجلة البحوث التربوية و النفسية ، العدد **12** ،كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، العراق ص **02** انظر الموقع (http://www.novapdf.com)

5- هدى ،جعفر **(2012)** الضغط النفسي وعلاقته ببعض سمات الشخصية، مجلة العلوم الإجتماعية ، مجلد **24** ، العدد **02** ، جامعة معسكر ، الجزائر ، ص **02 - 85**

6- يوسف عبد الفتاح محمد**(2010)**، الضغوط النفسية لدى المعلمين وحاجاتهم الارشادية ،مجلة مركز البحوث التربوية ، السنة **8** ، العدد **15** ، جامعة قطر ص **02 - 26**

7- محمود محمد فتحي **(2009)**،السلوك التنظيمي، الدار الجامعية ، الأسكندرية ، مصر ، ص **04**

8- صالح بن ناصر القحطاني **(2007)**، الضغوط الاجتماعية وضغوط العمل وأثرها على اتخاذ القرارات الإدارية، رسالة ماجستير في العلوم الادارية ،كلية العلوم الإدارية ، جامعة نايف ، السعودية ص **16**

9- الزغبي، محمد تركي **(2009)**، الضغوط النفسية على الإطارات السامية الجامعية ،رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الأردن ، ص **40.**

10- عياش، بن سمير العنزي**(2004)** الضغوط النفسية وعلاقتها ببعض المتغيرات الشخصية لدى العاملين في المرور، رسالة ماجستير في العلوم الاجتماعية و الصحة النفسية و الرعاية ،كلية الدراسات العليا ، جامعة نايف ، السعودية ص **56**

11- كابل **(2001)** الضغوط النفسية والاحتراق النفسي وتأثيرهما على عينة من اساتذة المدارس الثانوية ، دراسات نفسية واجتماعية ، الجامعة الأردنية ، ص **85.**

القروض البنكية الاستثمارية دعم مالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة تيسمسيلت –

ط.د. مركان محمد البشير مخبر السياحة، الإقليم والمؤسسات جامعة غرداية *mbfeco1@yahoo.fr*

أ.د. بوخاري عبد الحميد جامعة غرداية *bkhamib@yahoo.com*

د. عادل رضوان المركز الجامعي تيسمسيلت *adelredouane301@gmail.com*

***Received**: Avril 2018* ***Accepted**: Mai 2018* ***Published:** Juin 2018*

Abstract:

Small and medium enterprises (SMEs) mainly dependent to investment activity, in order to ensure its continuity and position in market. Through the expansion, renovation and development of its structures, equipment, and investment properties. However, when its undertaking an investment activity, in often face the insufficient financial private resources. That's forcing them to find an external financial support, which is often provided by banks, through granting investment bank loans, in order to finance its investment activity. So in this research paper, Entitled "Investment Banking Loans Financial Support to Small and Medium Enterprises", we will try to shed light on the investment bank loans which are granting by banks as financial support for small and medium enterprises, With the case study of the bank (bank of agriculture and rural development -Agency Tissemsilt -).

Keywords: Banks, Bank loans, Investment bank loans**.**

ملخص:

يعتبر النشاط الاستثماري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدعامة الأساسية لاستمرارية نشاطها وبقائها قائمة في السوق، وذلك من خلال توسيع وتجديد وتطوير هياكلها ومعداتها وممتلكاتها الاستثمارية، إلا أنه عند قيامها بنشاط استثماري ما فإنها في غالب الأحيان لا تكفيها مواردها المالية الذاتية، وإنما تلجأ إلى دعم مالي خارجي والذي غالبا ما توفره البنوك، فهذه الأخيرة تمنحها قروضا بنكية من أجل تمويل نشاطها الاستثماري. وعليه سوف نحاول من خلال هذه الورقة البحثية، الموسومة ب "القروض البنكية الاستثمارية دعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، التطرق للقروض البنكية الاستثمارية التي تمنحها البنوك كدعم مالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع دراسة حالة بنك (بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة تيسمسيلت -).

كلمات مفتاحية: بنوك، قروض بنكية، قروض بنكية استثمارية.

مقدمة:

لبناء اقتصاد وطني مساير للتحولات الاقتصادية العالمية الجديدة، وجب وجود تكامل اقتصادي بين جميع أعوانه، والذي لا يتم إلا من خلال وجود وتناسق مجموعة من القطاعات الاقتصادية، والتي من أهمها المؤسسات والبنوك، فالمؤسسات تكمن وظيفتها الأساسية في العمليات التجارية والصناعية والخدماتية، أما البنوك فوظيفتها الأساسية تكمن في توفير الأموال اللازمة لشتى القطاعات الأخرى. إلا أن المؤسسات، خاصة الصغيرة والمتوسطة، عند قيامها بنشاطها الاعتيادي، أو عند زيادة قدراتها الإنتاجية من خلال القيام باستثمارات تعويضية أو توسعية أو جديدة، أو حتى عند إنشاءها أول مرة، فهي لا تستطيع القيام بذلك بالاعتماد على مواردها المالية الذاتية، خاصة ما تعلق منها بالاستثمارات على المدى المتوسط والطويل، فهاته الأخيرة بطبيعة الحال تحتاج إلى غلاف مالي ضخم للقيام بها وحتى عند متابعتها، وعليه فهي تحتاج إلى موارد مالية خارجية، أي ممول خارجي، والذي غالبا ما يكون البنك، والذي من أهم وظائفه تمويل استثمارات المؤسسات على المدى المتوسط والطويل.

فالاستثمارات المتوسطة والطويلة الأجل تحتاج إلى تمويل خارجي كاف لتغطيتها، والتي تقوم البنوك غالبا بتوفيرها، إلا أن ذلك التمويل لا يكون بدون مقابل، وإنما يكون مقابل فائدة محسوبة على أساس معدل فائدة مطبق. فالبنوك عند قيامها بعملية التمويل مقابل حصولها على الفائدة فهي تقوم بعملية الإقراض، وهنا تظهر إحدى المهام الأساسية للبنوك والتي هي تقديم القروض بشتى أنواعها، وبما أنها تقدم لغرض تمويل الاستثمارات المتوسطة والطويلة الأجل، فنوع القرض في هذه الحالة هو القرض البنكي الاستثماري، والذي يقدم من طرف البنوك لتمويل المشاريع الاستثمارية المتوسطة والطويلة الأجل والتي تقوم بها المؤسسات على المدى المتوسط والطويل. فالقروض البنكية الاستثمارية، في ظل إقتصاد يحتم على الدولة التدخل وتقديم الدعم المالي للمؤسسات، خاصة الصغيرة والمتوسطة منها، تعتبر وسيلة هامة للقيام بالاستثمارات ذات الآفاق العالية في شتى الميادين الاقتصادية، والتي تتطلب دراسة وتخطيط، وجهاز مالي قادر على متابعة وتغطية التكاليف. وعليه: ما هي أصناف القروض البنكية الاستثمارية التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

أهمية وأهداف ومنهجية البحث:

يستمد هذا البحث أهميته من الحاجة إلى التطرق إلى أهم أصناف القروض البنكية الاستثمارية، والتي تعتبر بمثابة دعم مالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة في ظل إقتصاد يحتم على الدولة التدخل وتقديم الدعم المالي بشكل فعال.

وعليه، يسعى هذا البحث إلى تحقيق جملة الأهداف التالية:

-معرفة أهم العموميات المتعلقة بالقروض البنكية الاستثمارية.

-عرض أصناف القروض البنكية الاستثمارية الممنوحة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة تيسمسيلت.

ومن أجل الإجابة على التساؤل السابق والإلمام بجوانبه الفرعية تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتلاءم وطبيعة الموضوع وذلك من أجل إثراء الجانب المفاهيمي المتعلق بالقروض البنكية الإستثمارية.

وعليه قمنا بتقسيم البحث إلى النقاط التالية:

المحور الأول: مدخل عام حول القروض البنكية الاستثمارية

المحور الثاني: القروض البنكية الاستثمارية الممنوحة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة تيسمسيلت –

المحور الأول: مدخل عام حول القروض البنكية الاستثمارية

عملية تمويل النشاط الاستثماري للمؤسسات الصغيرة والكبيرة والمتوسطة تعني أن البنك مقبل على تجميد أموال ضخمة لمدة ليست بالقصيرة، يمكن أن تمتد على كل حال لأكثر من سنتين حتى 25 سنة وذلك حسب طبيعة الاستثمار. ونظرا لما تتميز به هذه العملية من حجم الأموال الضخمة والمدة الغير قصيرة، فهناك طرق عديدة لتمويل هذا النوع من العمليات والتي من أشهرها القروض البنكية الاستثمارية.

أولا: تعريف القروض البنكية الاستثمارية

القروض البنكية الاستثمارية هي قروض توجه لتمويل المشاريع عقب تأسيس المؤسسة أو بقصد إعادة تجديد وتوسيع الأصول الثابتة من وسائل إنتاج ومعدات أو عقارات مثل الأراضي والمباني الصناعية والتجارية والادارية[1]، وتتميز هذه القروض بطول مدتها ومبالغها الضخمة وأسعار فائدتها المرتفعة، أما عمليتي السحب والسداد عادة ما تكون على شكل دفعات (أقساط).

فالقروض البنكية الاستثمارية هي قروض تمنحها البنوك لتمويل استثمارات المؤسسات باختلاف أحجامها، الصغيرة والمتوسطة والكبير، لمدة متوسطة أو طويلة الأجل.

ثانيا: أنواع القروض البنكية الاستثمارية

يمكن تصنيف هذه القروض حسب طبيعة الاستثمار ذاته إلى:

- قروض متوسطة الأجل: وتوجه لتمويل الاستثمارات التي لا يتجاوز عمر استعمالها سبعة سنوات مثل الآلات والمعدات، ووسائل النقل وتجهيزات الإنتاج بصفة عامة. ونظرا لطول هذه المدة، فإن البنك يكون معرضا لخطر تجميد الأموال، ناهيك عن المخاطر الأخرى المتعلقة باحتمالات عدم السداد، والتي يمكن أن تحدث تبعا للتغيرات التي يمكن أن تطرأ على مستوى المركز المالي للمقترض[2].

- قروض طويلة الأجل: توجه هذه القروض لتمويل الاستثمارات التي تفوق في الغالب سبعة سنوات ويمكن أن تمتد أحيانا إلى غاية عشرين سنة، وهي توجه لتمويل نوع خاص من الاستثمارات مثل الحصول على عقارات (أراضي ومباني)، ونظرا لطبيعة هذه القروض (المبلغ الضخم والمدة الطويلة)، تقوم بها مؤسسات متخصصة لاعتمادها في توفير الأموال اللازمة لذلك على مصادر ادخارية طويلة لا تقوى البنوك التجارية عادة على جمعها[3]. وتمنح عادة مقابل رهن عقاري. ومبلغ هذا القرض لا يتجاوز 70٪ من مبلغ المشروع ومدته لا تتجاوز 20 سنة، فهي ترتبط بإمكانيات المقترض على السداد.

- قروض الإيجار: وهو نوع من أنواع القروض الموجهة لتمويل الاستثمارات، إلا أنه يختلف عن النوعين السابقين الذكر كونه لا يمنح على شكل أموال (بل يمنح على شكل الاستثمار المراد به)، وهذا النوع من القروض يوجه عموما لاقتناء

الاستثمارات المنقولة كالآلات والمعدات، ووسائل النقل وتجهيزات الإنتاج بصفة عامة. فهو عبارة عن عملية يقوم بموجبها بنكا أو مؤسسة مالية (المؤجر) بوضع الاستثمار بحوزة مؤسسة مستعملة (المستأجر) على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها، ويتم التسديد على أقساط يتفق بشأنها تسمى ثمن الإيجار[4].

ثالثا: أهداف القروض البنكية الاستثمارية

- **تسمح بالقيام بعملية التجديد من خلال اقتناء الآلات والمعدات ووسائل النقل وتجهيزات الإنتاج[5].**
- **تسمح للمؤسسة بالحصول على العقارات والتي تتميز بارتفاع تكاليفها وبالتالي فترة أطول لاسترجاع أموالها[6].**
- **تسمح بمسايرة التطور التكنولوجي العالي عن طريق إدخال وسائل تقنية أكثر تطورا.**
- **ترمي إلى توسيع نشاط المؤسسة بزيادة معدات جديدة ذات مردودية كبيرة.**
- **ترفع من مكانة المؤسسة بين المؤسسات وتضمن مستقبلها نتيجة الأرباح المحققة من المشروع.**
- **زيادة الإنتاج والإنتاجية يخلق مشاريع استثمارية جديدة.**

رابعا: أسباب اللجوء إلى القروض البنكية الاستثمارية

إن أغلب المؤسسات تلجأ إلى هذا النوع من القروض بسبب[7]:

- **ضخامة حجم مبالغ المشاريع الاستثمارية خاصة الاستثمارات طويلة الأجل.**
- **طول مدة الاستثمار وبالتالي فترات الانتظار الطويلة قبل البدء في الحصول على عوائد، والتي تكون متقطعة خلال سنوات عمر الاستثمار، وبالتالي الحاجة إلى ممول خارجي من أجل تفادي الإفلاس والضائقة المالية.**
- **يتم الإنفاق على المشروع الاستثماري عادة مرة واحدة في بداية المشروع، وهو يشكل عبئا ثقيلا على المؤسسة لا تستطيع تحمل نفقاته وحدها.**
- **كثرة وارتفاع تكاليف المشاريع الاستثمارية خاصة تلك التي تتطلب مدة طويلة لإنجازها.**
- **تلجأ المؤسسات لهذا النوع من القروض لعدم كفاية مواردها الذاتية وذلك من أجل سد وتعبئة حاجيات المشروع الاستثماري.**

خامسا: شروط منح القروض البنكية الاستثمارية

قبل أن يتخذ البنك القرار النهائي لمنح أو عدم منح القرض يجب عليه القيام بدراسة شاملة لوضعية المؤسسة طالبة القرض وسمعتها ومدى ملائمة الضمانات المقدمة من طرفها مع القرض المطلوب، أي التأكد من قدرة كفاءة المؤسسة على تسديد الالتزام التعاقدي في الأجل المتفق عليه.

ويمنح البنك القرض للمؤسسة التي تتوفر فيها الشروط التالية[8]:

- **التمكن والقدرة الإدارية والفنية والذهنية والبدنية على التسيير.**
- **لها السمعة والخبرة والكفاءة المهنية التي تمكنها من كسب ثقة البنك.**
- **يجب أن توضح الهدف من اقتراض هذه الأموال والغرض الموجه لها.**
- **أن تتوفر على الضمانات الكافية والتي من خلالها يضمن البنك استرجاع أمواله.**

- **أن تبين بأن مشروعها يحقق نسبة ربح مناسبة، ويساهم في التنمية الاقتصادية المستدامة.**
- **أن يكون لها سجل تجاري يبين نشاطها، وأيضا أن يكون لديها حساب بنكي.**
- **ليس لها طلب قرض في بنك آخر.**

بحيث يجب على كلا الجانبين (المؤسسة الطالبة للقرض البنكي الاستثماري والبنك) القيام بما يلي:

1- جانب المؤسسة: تكوين ملف طلب القرض من خلال[9]:

- **إعداد الوثيقة التقو اقتصادية: يقوم المختص المالي بإعداد وثيقة تحدد احتياجات المؤسسة المختلفة موضحا فيها مبلغ القرض وكذا غرضه ثم يقدمها إلى مجلس إدارة المؤسسة للمصادقة عليها.**
- **تقديم الملف إلى البنك: توضح المؤسسة احتياجاتها وحالتها المالية من خلال تقديم ملف يتكون من:**

- **وثيقة طلب القرض المسلمة من قبل البنك والتي ينبغي ملؤها بعناية تامة من طرف العميل.**
- **طلب خطي من طرف الزبون موضحا فيه مبلغ القرض وهدفه، أما إذا كانت شركة فيوضح نشاطها.**
- **نسخة مصادق عليها من السجل التجاري ومن شهادة الوضعية الضريبية.**
- **الوثائق والمستندات الخاصة بالممتلكات والضمانات والوثيقة التقنو اقتصادية.**

2- جانب البنك: يتعين عليه جمع المعلومات الائتمانية من المصادر التالية:

- **المقابلة الشخصية مع المقترض مع دراسة ملف القرض.**
- **زيارة المنشأة الطالبة للقرض: وتعطي زيارة المنشأة فكرة عامة عن أحوالها وسير العمل بها سواء من النواحي الإنتاجية أو التجارية، ولهذا من الضروري التعرف على ما يلي:**

- **موقع المنشأة وحالة المباني ومدى كفايتها لاحتياجات المنشأة والتوسع في المستقبل.**
- **حالة الآلات والمعدات المستخدمة ومدى كفايتها، وأسلوب توزيعها.**
- **العمالة المستخدمة ومدى طاقتها الإنتاجية وحجم أجورها نسبة إلى إجمالي التكلفة.**
- **الهيكل التنظيمي الداخلي للمنشأة، وأساليب المحاسبة المتبعة ومدى كفاءتها.**
- **المتعاملون مع المنشأة من بائعين ومشترين، وشروط الشراء والبيع التي يجري التعامل على أساسها.**
- **حالة المخازن والمخزون من الخامات والسلع المنتجة، ومدى توافر احتياطات الأمن ضد مختلف المخاطر.**

- **الاستعلام باللجوء إلى المصادر الداخلية البنك ومن البنوك الأخرى ومن المحيط الذي يتعامل معه العميل.**

سادسا: إجراءات منح القروض البنكية الاستثمارية

تمر عملية منح القروض البنكية الاستثمارية بالإجراءات التي يتخذها البنك وفق الخطوات التالية:

1- الفحص الأولي لطلب القرض: يقوم البنك بدراسة الطلب المقدم من طرف العميل لمعرفة إذا كانت تتوفر فيه الصلاحية المبدئية للتمويل وفقا لسياسة الإقراض في البنك، وكذا غرض القرض وأجل الاستحقاق، وأسلوب السداد، وعلى ضوء هذه الأمور يمكن اتخاذ قرار مبدئي[10]، إما الاستمرار في دراسة الطلب أو الاعتذار عن قبوله، والرفض يكون عادة بالنسبة للطلبات التي لا تلائم البنك إما لعدم قانونيتها أو لضخامة مبالغها.

2- التحليل الائتماني للقرض: وهنا يتم دراسة الوضعية الاقتصادية والسوقية والتقنية والفنية للعميل وبعدها دراسة الوضعية المالية للعميل باستخدام مختلف تقنيات التحليل المالي للقوائم المالية للمؤسسة المقترضة، وذلك لمعرفة قدرته أو عجزه على تسديد مبلغ القرض، مع الأخذ بعين الاعتبار مصادر السداد التي يمكنه اللجوء إليها للسداد، كبيع المخزون السلعي، الأصول الثابتة أو الاقتراض من مصادر أخرى[11].

3- مرحلة التفاوض مع العميل: استنادا للمعلومات التي تم تجميعها والتحليل المالي تقوم إدارة القرض بإعداد عقد مقترح استعدادا للدخول في مفاوضات مع العميل، حيث يدور مضمون هذه المفاوضات حول مبلغ القرض وغرضه، مدته، أسلوب سداده، أهم الضمانات المطلوبة وسعر الفائدة، ويكون التفاوض وفقا لشروط البنك لضمان استرجاع المبلغ الأصلي للقرض والفوائد المترتبة عليه[12].

4- اتخاذ القرار النهائي: يقوم البنك بطرح شروطه على العميل في مرحلة التفاوض التي تنتهي بقبوله أو عدم قبوله لها. فبعد موافقة العميل على جميع شروط البنك بما في ذلك سعر الفائدة، تقوم السلطة المختصة بمنح القرض والمتكونة من مدير الوكالة، رئيس المصلحة، نائب المدير بتوقيع الاتفاق. وبصدور القرار النهائي بمنح القرض يتم تجهيز اتفاقية القرض التي تتضمن سعر الفائدة والعمولات المحددة، وطريقة تسديد القرض من خلال دفعة واحدة أو عن طريق عدة دفعات مع تحديد تواريخ الدفع، ويعتبر القرض المقدم تدفق نقدي خارجي (طبعا بالنسبة للبنك مقدم القرض).

5- صرف القرض: قبل أن يتسلم المقترض الطالب للقرض البنكي مبلغ القرض يشترط عليه توقيع الاتفاقية والتقديم الفعلي للضمانات المتفق عليها واستفاء الالتزامات التي تنص عليها الاتفاقية. وبعدها، حسب نص الاتفاقية، يتحصل العميل على مبلغ القرض إما دفعة واحدة أو على عدة دفعات محددة بتواريخ مسبقا أو حسب حالة تقدم المشروع.

6- متابعة القرض: في هذه المرحلة يراقب البنك سيرورة عمل المنشأة، فهي تهدف إلى تقديم يد المساعدة للعميل لتخطي المشاكل التي قد تعترضه، والاطمئنان على عدم حدوث حوادث أو طوارئ من شأنها عرقلة نشاط المؤسسة، وبالتالي التأثير على التزاماتها اتجاه البنك فيما يخص سداد القرض وفوائده.

7- تحصيل القرض: يقوم البنك بتحصيل مستحقاته من العميل حسب الطرق التي تنص عليها الاتفاقية، وفي هذا الصدد يجب التأكد من تحصيل مبلغ القرض كله بالإضافة إلى الفوائد وبعدها يتم غلق الملف وحفظه[13].أما في حالة طلب تجديد القرض بسبب حاجة المقترض إلى قروض إضافية لتمويل مشروعه الاستثماري مع محافظته على مركزه المالي وسمعته، أو تأجيل السداد إذا كان العميل غير قادرا على السداد في المدة المتفق عليها لأسباب خارجية لا دخل له فيها، فيقبل البنك التأجيل مع رفع معدل الفائدة السابق. وقد يتخذ البنك الإجراءات القانونية ضد العميل لإجباره على الوفاء إذا لاحظ تهربه من التسديد، فيقوم البنك بالحجز على الضمانات المقدمة لتحويلها إلى نقود ليحصل على حقوقه بالتصرف فيها بمعرفته.

المحور الثاني: القروض البنكية الاستثمارية الممنوحة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة تيسمسيلت –

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية واحد من أكبر البنوك العمومية التجارية الموجودة في الجزائر، والذي نتيجة لخبرته وتنافسيته استطاع أن يفرض مستواه في بيئة تنافسية تضم بنوك وطنية عمومية وخاصة وبنوك أجنبية، وذلك بتبنيه

استراتيجيات تنافسية تميزه عن باقي البنوك التي تنشط في محيطه. فبنك الفلاحة والتنمية الريفية يعتبر رائدا في مجاله (أي المجال الفلاحي والريفي) وفي مجالات أخرى كالصناعية والاستثمارية والحرفية وغيرها، وذلك من خلال تكتيكاته ومساهماته التمويلية الفعالة للمجالات السابقة الذكر.

أولا: لمحة عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية

بنك الفلاحة والتنمية الريفية ("BADR" Banque de l'agriculture et du développement rural) هو بنك تجاري عمومي تأسس في 13 مارس 1982 بموجب المرسوم رقم 82-206، بعد إقرار إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، ومن بين مهامه الأساسية تمويل أنشطة القطاع الزراعي[14]. فهو بنك تجاري يمكنه جمع الودائع سواء كانت جارية أو لأجل، ويمثل أيضا بنك تنمية باعتباره يستطيع أن يقوم بمنح قروض متوسطة وطويلة الأجل هدفها تكوين رأس المال الثابت. وفيما يخص الجانب الإقراضي لهذا البنك، فهو يعتبر بنكا متخصصا في القطاع الفلاحي. وفي هذا المجال، يمكن أن يمنح قروضا لتمويل القطاع الفلاحي، وترقية النشاطات الفلاحية، والحرفية، وكذلك تمويل أنشطة الصناعات الغذائية والأنشطة المختلفة في الريف. وكما قلنا فقد ورث بإنشائه تمويل القطاع الفلاحي عن البنك الوطني الجزائري[15].

كان يتألف في البداية من 140 وكالة تنازل عنها البنك الوطني الجزائري لصالحه، تمتلك حاليا أكثر من 300 وكالة و39 مديرية جهوية، وتضم تعداد من الإطارات والموظفين عددهم 7000 يشتغلون على مستوى الهياكل المركزية والجهوية وكذا المحلية، فكثافة شبكة هذا البنك مهم بالنسبة لهذه الإطارات[16]. وقد احتل هذا البنك المرتبة الأولى في الجزائر حسب (BANKERS ALMANACH (Edition 2001، وأيضا المرتبة 13 إفريقيا والمرتبة 668 على المستوى العالمي من مجموع 4100 بنك مصنف[17]. كما أنه أصبح بمرور الوقت وخاصة منذ صدور قانون النقد والقرض 90/10 والمؤرخ بتاريخ 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض بنك عام أو شامل يمول كل القطاعات أو النشاطات، وهو الآن يعتبر شركة ذات أسهم "SPA" ذات رأس مال يقدر ب 33 مليار دج ويوجد مقره الرئيسي بشارع العقيد عميروش– الجزائر العاصمة[18].

ولبنك الفلاحة والتنمية الريفية 26 شركة تابعة (Filiale) من أهمها نذكر: الجزائر استثمار، شركة توظيف القيم المنقولة، شركة القرض التأجيري الجزائر إيجار، بنك البركة، شركة تسيير بورصة القيم[19].

وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لتيسمسيلت (الرمز 544) أنشئت بتاريخ 13 مارس 1982 (بتاريخ انفصالها عن البنك الوطني الجزائري) والموجود مقرها الآن بشارع الاستقلال ببلدية تيسمسيلت، وهي تابعة للمديرية الجهوية للاستغلال لتيارت (الرمز 014) والموجود مقرها بطريق السوقر ببلدية تيارت[20].

ثانيا: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

من أهم الأهداف المسطرة من طرف إدارة البنك في المدى القصير والمتوسط والطويل نجد[21]:

- **توسيع وتنويع مجالات تدخل البنك كمؤسسة بنكية شاملة.**
- **تحسين نوعية وجودة الخدمات، وتحسين العلاقات مع العملاء.**

- **الحصول على أكبر حصة من السوق.**
- **تطوير العمل البنكي قصد تحقيق أقصى قدر من الربحية.**
- **رفع حجم الموارد بأقل التكاليف، وتوسيع نشاطات البنك فيما يخص التعاملات.**
- **تسيير صارم لخزينة البنك بالدينار والعملة الصعبة.**

ثالثا: وظائف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تتمثل أهم الوظائف التي يقوم بها بنك الفلاحة والتنمية الريفية باعتباره بنك تجاري عمومي فيما يلي[22]:

1- **جمع الودائع والمدخرات من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين وفتح الحسابات.**
2- **منح قروض الاستهلاك؛ وقروض الاستغلال؛ وقروض تمويل التجارة الخارجية؛ وقروض الاستثمار.**
3- **القيام بالوساطة المالية وبخلق النقود.**
4- **وضع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن.**
5- **القيام بمختلف العمليات الأخرى التقليدية والحديثة والتي يقوم بها أي بنك تجاري.**

رابعا: الخدمات التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية

سنتناول في هذه النقطة مختلف الخدمات التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية، والتي تتنوع بتنوع فئات الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يستهدفهم البنك. ففئات الأشخاص الذين يستهدفهم البنك بخدماته هم[23]:

1- **فئة الخواص: أهم الخدمات التي يقدمها لهم البنك باختصار هي:**
- **فتح حساب الشيك بالعملة الوطنية والصعبة.**
- **فتح حساب دفتر الادخار ودفتر ادخار الأشبال.**
- **توفير ومنح البطاقات المغناطيسية الخاصة بالسحب والخاصة بالدفع والخاصة بالتوفير والادخار.**
- **خدمة التأمين على الأشخاص.**
- **خدمة تأمين السكن ضد المخاطر والكوارث الطبيعية.**

2- **فئة الشباب: أهم الخدمات التي يقدمها لهم البنك باختصار هي:**
- **فتح حساب الشيك بالعملة الوطنية والصعبة.**
- **فتح حساب دفتر الادخار ودفتر ادخار الأشبال.**
- **توفير ومنح البطاقات المغناطيسية الخاصة بالسحب والخاصة بالدفع والخاصة بالتوفير والادخار.**
- **جهاز مساعدة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.**

3- **فئة الفلاحين: أهم الخدمات التي يقدمها لهم البنك باختصار هي:**
- **منح قروض الاستغلال والقروض البنكية الاستثمارية.**
- **منح القروض الفلاحية وقروض الإيجار، ومنح قروض السكن الريفي.**
- **تقديم خدمة التأمين الفلاحي.**

- **منح قروض الاستغلال لتمويل المؤسسات الاقتصادية التي تنشط في كل ما يخص المنتوج الفلاحي.**

4- **فئة الصيادين البحريين ومربين المائيات: أهم الخدمات التي يقدمها لهم البنك باختصار هي:**

- **فتح الحسابات الجارية بالعملة الوطنية وبالعملة الصعبة.**
- **تمويل الاستثمارات.**
- **وتمويل دورة الاستغلال (قصيرة الأجل).**

5- **فئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة: أهم الخدمات التي يقدمها لهم البنك باختصار هي:**

- **فتح الحسابات الجارية بالعملة الوطنية وبالعملة الصعبة.**
- **استقبال الإيداعات لأجل.**
- **منح أذونات الخزينة.**
- **كراء صناديق الادخار.**
- **منح قروض الاستغلال وقروض الاستثمار وقروض الإيجار.**
- **تقديم خدمة التحويلات المالية الدولية.**

6- **فئة الجزائريين المقيمين في الخارج: أهم الخدمات التي يقدمها لهم البنك باختصار هي:**

- **فتح الحسابات بالعملة الصعبة.**
- **وفتح حساب دفتر الادخار ودفتر ادخار الأشبال.**
- **استقبال الإيداعات لأجل.**
- **منح أذونات الخزينة.**
- **كراء صناديق الادخار.**

خامسا: القروض البنكية الاستثمارية التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

القروض البنكية الاستثمارية هي قروض طويلة أو متوسطة الأجل يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بمنحها، وهي مدعمة جزئيا من قبل الدولة، وتمنح لإنشاء أو توسيع أنشطة المؤسسات التي تنتج السلع والخدمات، ومن بين فئات المؤسسات التي يستهدفها بنك الفلاحة والتنمية الريفية من خلال منحها هذا النوع من القروض نجد: فئة مؤسسات الفلاحين، فئة مؤسسات الصيادين البحريين ومربين المائيات، فئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة[24].

ومن أهم أنوع القروض البنكية الاستثمارية التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد[25]:

- **قروض الاستثمار "التحدي" للمؤسسات الفلاحية الصغيرة والمتوسطة والفلاحين، هذا النوع من القروض البنكية الاستثمارية عوض البرنامج الوطني لتطوير الفلاحة[26]. وهي قروض استثمار متوسطة وطويلة الأجل مدعمة جزئيا من طرف الدولة، مخصصة وموجهة للأنشطة الاستغلالية الجديدة الفلاحية وتربية الماشية، أو لمشاريع ذات طابع فلاحي تقع على أراضي فلاحية غير مستغلة ذات ملكية خاصة أو ملكية الدولة في المجال الخاص ومتنازل عنها لصالح الخاص[27].**

وتمنح للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الذين يملكون دفتر مواصفات وأعباء مصادق عليه من طرف الهياكل المؤهلة والمختصة لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية بما في ذلك الديوان الوطني للأراضي الفلاحية، أما المشاريع ذات الطابع الفلاحي المراد إنجازها على الأراضي الغير فلاحية فهي معفاة من التصديق والتحقيق من طرف الديوان الوطني للأراضي الفلاحية[28]. ومن بين المشاريع المؤهلة للاستفادة من هذا النوع من القرض نجد[29]: عمليات تطوير السقي الفلاحي؛ إنجاز البنى التحتية ومنشآت التخزين والتحويل والتعبئة والتغليف والتقييم؛ حماية وتطوير مجمعات الجينات الحيوانية والنباتية. أما بالنسبة للمجالات المعنية بهذا القرض فهي[30]: إنشاء وتجهيز وتحديث الأنشطة الاستغلالية الجديدة الفلاحية وتربية المواشي؛ المؤسسات الاقتصادية التي تسهم في رفع مستوى المنتجات الزراعية والحيوانية.

- قروض استثمار لتمويل استثمارات مؤسسات الصيادين البحريين ومربيين المائيات. وهي موجهة للمشاريع الاستثمارية التي تستجيب لمعايير الأهلية والربحية والملائمة.

- قروض استثمار لتمويل أنشطة مؤسسات الفلاحين. وهي قروض طويلة ومتوسطة الأجل تمنح للفلاحين الذين هم بحاجة إلى أموال من أجل السيرورة في مزاولة نشاطاتهم الإنتاجية الفلاحية والحيوانية وتعزيز تطويرها.

- قروض استثمار لتمويل أنشطة المؤسسات الصناعية والتجارية. وهي قروض موجهة لتمويل وتعزيز مختلف أنشطة المؤسسات الصناعية والتجارية.

- قروض استثمار لتمويل أنشطة مؤسسات البناء والأشغال العمومية. وهي قروض موجهة لتمويل وتعزيز مختلف أنشطة مؤسسات البناء والأشغال العمومية.

- قروض استثمار لتمويل أنشطة مؤسسات الخدمات. وهي قروض موجهة لتمويل وتعزيز مختلف أنشطة مؤسسات الخدمات.

- قروض استثمار لتمويل أنشطة المؤسسات والمهنيين الذين يعملون في القطاع الصحي. وهي قروض موجهة لتمويل وتعزيز مختلف أنشطة المؤسسات والمهنيين الذين يعملون في القطاع الصحي.

- قروض استثمار موجهة لتجار الجملة والمؤسسات الصغيرة والحرفيين لاقتناء المركبات النفعية. وهي قروض موجهة لتمويل مختلف نشاطات تجار الجملة والمؤسسات الصغيرة والحرفيين لاقتناء المركبات النفعية.

سادسا: ملف طلب القروض البنكية الاستثمارية التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية

وهي تختلف باختلاف أنواع القروض البنكية الاستثمارية كالتالي:

1- قروض الاستثمار "التحدي" للمؤسسات الفلاحية الصغيرة والمتوسطة والفلاحين: ويتكون ملف القرض من[31]:

- طلب الحصول على قرض.

- دفتر أعباء حظي بموافقة الديوان الوطني للأراضي الفلاحية.

- شهادة ضمان اعتماد بالنسبة إلى التعاونيات (في حالة طالب القرض شخص معنوي).

- محضر لتعيين ممثل عن الشركات والتعاونيات (في حالة طالب القرض شخص معنوي).

- شهادة ميلاد (في حالة طالب القرض شخص طبيعي).

- **عقد التنازل أو عقد ملكية بالنسبة إلى الأراضي التابعة للقطاع الخاص.**
- **دراسة "تقنو-اقتصادية" للمشروع معدة من طرف مكتب دراسات معتمد من طرف الديوان الوطني للأراضي الفلاحية.**
- **فواتير شكلية.**
- **دراسة قبلية للمشروع.**
- **رخصة بناء خاصة بالمباني المجهزة للاستغلال.**
- **اعتماد صحي للمباني المرشحة لاستغلالها في تربية المواشي.**
- **الحصول على ترخيص من طرف مصالح مديرية الري لحفر آبار في حالة ما إذا كان الأمر لزاما.**

2- قروض استثمار لتمويل أنشطة مؤسسات الفلاحين: ويتكون ملف القرض من[32]:

- **طلب القرض.**
- **دراسة "تقنو-اقتصادية".**
- **امتيازات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (إن وجدت).**
- **الميزانية وحساب النتائج للثلاثة دورات (سنوات) الأخيرة في حالة مؤسسة تزاول نشاطها من قبل.**
- **الميزانية وحساب النتائج وحساب الاستغلال التقديريين ل 5 سنوات قادمة في حالة مؤسسة جديدة.**
- **خبرة الإنجازات على الموقع.**
- **فاتورة شكلية.**
- **الوضعيات الجبائية والشبه جبائية.**
- **عقد الملكية، أو الامتياز، أو الإيجار.**
- **رخصة البناء.**
- **ترخيص مصالح الري أو المصالح الأخرى.**

3- قروض استثمار لتمويل استثمارات مؤسسات الصيادين البحريين ومربيين المائيات: ويتكون الملف من[33]:

- **طلب القرض.**
- **دفتر الأعباء.**
- **دراسة "تقنو-اقتصادية".**
- **فاتورة شكلية.**
- **ترخيص مديرية الصيد البحري والموارد المائية من أجل استيراد الأجهزة.**
- **امتيازات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (إن وجدت).**
- **خبرة وتقييم الممتلكات في حالة وجود اقتراح حيازي.**

4- قروض استثمار لتمويل أنشطة المؤسسات الصناعية والتجارية والبناء والأشغال العمومية والخدمات: ويتكون ملف القرض من[34]:

- **طلب القرض.**
- **دراسة "تقنو-اقتصادية".**
- **خبرة الإنجازات على الموقع.**
- **فاتورة شكلية.**
- **الميزانية وحساب النتائج للثلاثة دورات (سنوات) الأخيرة في حالة مؤسسة تزاول نشاطها من قبل.**
- **الميزانية وحساب النتائج وحساب الاستغلال التقديريين ل 5 سنوات قادمة في حالة مؤسسة جديدة.**
- **امتيازات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (إن وجدت).**
- **عقد الملكية أو امتياز أو ايجار.**
- **فاتورة شكلية تقديرية للأشغال الباقي إنجازها.**
- **الوضعيات الجبائية والشبه جبائية.**
- **خبرة وتقييم الممتلكات في حالة وجود اقتراح حيازي.**
- **رخصة بناء خاصة بالمباني المجهزة للاستغلال.**
- **شهادة ميلاد (في حالة طالب القرض شخص طبيعي).**

5- قروض استثمار لتمويل أنشطة المؤسسات والمهنيين الذين يعملون في القطاع الصحي: ويتكون ملف القرض من[35]:

- **طلب القرض.**
- **شهادة في التخصص.**
- **الترخيص بمزاولة النشاط صادرة عن السلطات الوصية.**
- **امتلاك عيادة خاصة أو عقد كراء عيادة لمدة على الأقل تساوي مدة القرض.**
- **دراسة "تقنو-اقتصادية".**
- **فاتورة شكلية.**
- **الوضعية المالية المبررة لمستوى الدخل.**
- **شهادة ميلاد (في حالة طالب القرض شخص طبيعي).**

6- قروض استثمار موجهة لتجار الجملة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرفيين لاقتناء المركبات النفعية: ويتكون ملف القرض من[36]:

- **سجل تجاري.**
- **شهادة تثبت ممارسة النشاط على الأقل سنتان في نفس العنوان التجاري الحالي (بالنسبة لتجار الجملة والمؤسسات الصغيرة).**
- **عقد ملكية المحل التجاري أو عقد كراء لمدة على الأقل تساوي مدة القرض.**
- **الوضعية المالية المثبتة لمستوى الدخل الذي يغطي أقساط القرض.**

- **رخصة سياقة "صنف ب" ذات أقدمية أكثر من سنة وغير منتهية الصلاحية، أو شهادة تثبت العمل كسائق موزع (بالنسبة لتجار الجملة والمؤسسات الصغيرة).**
- **شهادة الإقامة بمكان تواجد البنك.**
- **مستخرج الضرائب صافي.**
- **شهادة الحرفي (بالنسبة للحرفيين).**
- **أحدث وآخر ميزانيتين أو الوضعيات المحاسبية (بالنسبة لتجار الجملة والمؤسسات الصغيرة).**
- **شهادة تثبت مزاولة نشاط دائم مع تشغيل ثلاثة أشخاص على الأقل (بالنسبة للحرفيين).**
- **شهادة ميلاد (في حالة طالب القرض شخص طبيعي).**

خاتمة:

تلعب البنوك دورا جوهريا وهاما في منح الدعم المالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة عندما يتعلق الأمر بالاستثمارات المتوسطة والطويلة الأجل، فهاته الأخيرة تحتاج إلى أموال ضخمة لتمويلها ومدة طويلة لإنجازها وتحقيق العوائد المتوقعة منها. فهذا النوع من الاستثمارات تعتبر البنوك من بين المصادر المالية الأنسب له، وذلك من خلال ما يعرف بالتمويل عن طريق القروض البنكية الاستثمارية. فالقروض البنكية الاستثمارية التي تمنحها البنوك تعتبر من أهم وأبرز صيغ التمويل الموجهة لتمويل المشروعات الاستثمارية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي يعود لها الدور الكبير في تطوير وتوسيع أنشطة المؤسسة من جهة، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى. إلا أنه ينبغي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استغلال ذلك الدعم المالي من أجل تنمية وتوسيع استثماراتها والذي من شأنه الرفع في قدراتها الإنتاجية وبالتالي رفع رقم الأعمال وتخفيض الاستهلاكات الوسيطية وهو ما يؤدي إلى الرفع في القيمة المضافة للمؤسسة.

ومن خلال هاته الدراسة استخلصنا النتائج التالية:

- **تعتبر القروض البنكية الاستثمارية مصدر تمويل هام للمشاريع الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**
- **تتعدد وتتنوع القروض البنكية الاستثمارية وطبيعة المشاريع الاستثمارية المراد تمويلها.**
- **القروض البنكية الاستثمارية تتناسب ومدة وحجم المشاريع الاستثمارية المتوسطة والطويلة الأجل.**
- **القروض البنكية الاستثمارية ضرورة حتمية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب ضخامة تكاليف المشاريع الاستثمارية.**
- **يتم منح القروض البنكية الاستثمارية للمؤسسات بعد اتخاذ عدة إجراءات من شأنها دراسة جدوى المشاريع الاستثمارية المراد تمويلها وضمان استرجاع القروض بفوائدها وفي الوقت المحدد.**
- **يعتبر منح القروض البنكية الاستثمارية من أهم الوظائف التي يقوم بها بنك الفلاحة والتنمية الريفية.**
- **تتنوع القروض البنكية الاستثمارية التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية حسب الفئات التي يستهدفها.**
- **القروض البنكية الاستثمارية التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية موجهة لتمويل شتى الأنشطة الإقتصادية.**

- القروض البنكية الاستثمارية التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية مصدر تمويل أساسي للعديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة حديثة النشأة منها.

- أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من القروض البنكية الاستثمارية التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية هي في إطار سياسة الدولة الرامي لخلق ودعم المؤسسات.

- أغلب القروض البنكية الاستثمارية التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تتم بدراسة جدوى اقتصادية حقيقة وإنما يتم المنح وفقا لخلفيات سياسية واجتماعية.

- نقص التعريف والتشهير بأصناف القروض البنكية الاستثمارية التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية خاصة الحديثة منها مثل قروض الاستثمار التحدي، وهذا ما يفسر الإقبال القليل على هذا النوع من القروض الاستثمارية.

- تركيز بنك الفلاحة والتنمية الريفية على استرجاع القرض البنكي الاستثماري أكثر من تركيزه على نجاح المشروع الاستثماري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- علاقة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال منحها القروض البنكية الاستثمارية هي علاقة مدين ودائن فقط، فالبنك يقوم فقط بالتمويل اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دون تقديم الإرشادات والتوجيهات لها.

وعليه، من أجل نجاح ونجاعة القروض البنكية الاستثمارية، وجب على بنك الفلاحة والتنمية الريفية ما يلي:

- التعريف والتشهير بأصناف القروض البنكية الاستثمارية التي يمنحها خاصة الحديثة منها.

- التركيز أثناء منح القروض البنكية الاستثمارية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لها مشاريع استثمارية رائدة.

- ضرورة القيام بدراسة اقتصادية جدية وفعلية للمشاريع الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- تفادي منح القروض البنكية الاستثمارية بناءا على خلفيات سياسية واجتماعية.

- ضرورة التركيز على نجاح المشروع الاستثماري الممول وذلك من خلال متابعته.

- يجب على بنك الفلاحة والتنمية الريفية تقديم الارشادات والتوجيهات اللازمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من القروض البنكية الاستثمارية.

الهوامش والمراجع:

[1] **الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 45.**

[2] **الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 74.**

[3] **نفس المرجع، ص 75.**

[4] **نفس المرجع، ص 76.**

[5] **نفس المرجع، ص 74.**

[6] **نفس المرجع، ص 75.**

[7] **نفس المرجع، ص ص: 73-75.**

[8] **مفلح محمد عقل، الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي، الأردن، 2009، ص ص: 82-83.**

فادي محمد الرفاعي، المصارف الإسلامية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2004، ص ص: 12-15.

محمد محمود المكاوي، البنوك الإسلامية (النشأة والتمويل والتطوير)، المكتبة العصرية، مصر، 2009، ص 244.

[9] عبد الحق بوعتروس، الوجيز في البنوك التجارية، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، 2000، ص ص: 62-64.

[10] رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي، الطبعة الأولى، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 260.

[11] عبد الحق بوعتروس، الوجيز في البنوك التجارية، مرجع سبق ذكره، ص ص: 67-68.

محمد مطر، التحليل المالي والائتماني، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2000، ص 338.

[12] وفاء يحي أحمد حجازي، المحاسبة عن القروض والائتمان، كلية التجارة، جامعة بنها، مصر، 2009، ص 28.

[13] رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي، مرجع سبق ذكره، ص 263.

[14] فضيل فارس، التقنيات البنكية، الجزء الأول، الطبعة الأولى، مطبعة ألموساك رشيد، الجزائر، 2013، ص 56.

[15] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الرابعة، مرجع سبق ذكره، ص 191.

[16] الموقع الإلكتروني لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، شوهد بتاريخ 20/03/2017. www.badr-bank.dz

[17] BADR info, N° 27, Revue Bimestrielle D'information, Banque BADR, ALGERIE, Mars 2002, p 01.

[18] الموقع الإلكتروني لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، مرجع سبق ذكره.

[19] نفس المرجع.

[20] نفس المرجع.

[21] BADR infos, N° 16, Revue Bimestrielle D'information, Banque BADR, ALGERIE, 2000, p p: 32-33.

[22] الموقع الإلكتروني لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، مرجع سبق ذكره.

[23] نفس المرجع.

[24] نفس المرجع.

[25] تحضير ملف القرض، دليل متوفر على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيسمسيلت، اصدار 2003، ص ص: 2-3.

الموقع الإلكتروني لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، مرجع سبق ذكره.

[26] حسب تصريح السيد مدير بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيسمسيلت، بتاريخ 24/03/2017.

[27] الموقع الإلكتروني لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، مرجع سبق ذكره.

[28] أفضل **10** أجوبة لتساؤلاتكم، قروض الاستثمار "التحدي"، مطوية متوفرة على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيسمسيلت.

[29] الموقع الإلكتروني للديوان الوطني للأراضي الفلاحية، شوهد بتاريخ 20/03/2017. www.onta.dz

[30] الموقع الإلكتروني لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، مرجع سبق ذكره.

[31] كيف تُكَوِنْ ملف قرض استثمار "التحدي"، مطوية متوفرة على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيسمسيلت.

[32] تحضير ملف القرض، مرجع سبق ذكره، ص 2.

[33] نفس المرجع، ص 2.

[34] نفس المرجع، ص 3.

[35] نفس المرجع، ص 3.

[36] نفس المرجع، ص ص: 3-4.

مساهمة الذكاء الإقتصادي في تحسين تسيير خدمات منظمات المعرفة

دراسة حالة -مؤسسة اتصالات الجزائر لولاية تلمسان-

أ.بوريش أحمد

أبي بكر بلقايد –تلمسان -؛ الجزائر

Ahmed89_13@yahoo.fr

أ.د تشوار خير الدين

أبي بكر بلقايد –تلمسان -؛ الجزائر

tchokh13@yahoo.fr

ط.د. رحماني يوسف

أبي بكر بلقايد –تلمسان -؛ الجزائر

tyoussef_zaki@yahoo.fr

***Received**: Avril 2018* ***Accepted**: Mai 2018* ***Published**: Juin 2018*

ملخص:

يتحرك العالم اليوم اتجاه ما يعرف بالإقتصاد المعرفي، هذا الإقتصاد الذي يمثل ثروة تنظيمية واجتماعية واقتصادية كبرى، حيث يعتمد فيه على الاستخدام الكثيف للمعرفة لأنها أصبحت سلاحا تنافسيا قويا في يد منظمات الاعمال. ويرى بعض المختصين أن العالم يتعامل مع صناعات معرفية بحتة تكون الأفكار منتجاتها والبيانات مواردها الأولية والعقل البشري أداتها، وهذا ما يجعل منظمات الأعمال تبحث عن أساليب تسييرية حديثة تعتمد على تسيير المعلومات والمعارف التي نتج عنها مصطلح يعرف بالذكاء الاقتصادي.

وعليه هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور الذكاء الاقتصادي في دعم منظمات معرفة قادرة على تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال دراسة حالة شملت مؤسسة اتصالات الجزائر تكونت عينة الدراسة من 30 استمارة موجهة إلى إطارات وعمال بعض المؤسسات الجزائرية حيث تم استخدام برنامج SPSS للمعالجة الإحصائية لقياس أثر الذكاء الاقتصادي على منظمات المعرفة .حيث أشارت النتائج إلى أن مؤسسة اتصالات الجزائر تولي اهتمام كبير بالأسلوب التسيري (الذكاء الاقتصادي) الذي سجل متوسط قدره 3,5 ووجود علاقة إحصائية بين الذكاء الاقتصادي ومنظمات المعرفة .

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاقتصادي ،أسلوب تسييري ،إدارة المعرفة ،منظمات المعرفة .

Abstract:

The world moves today towards what is know as the knowledge economy, which represents a major organizational, social and economic revolution, which depends on the large use of information and knowledge because it has become a strong competitiveness weapon in the hands of business organization. Some specialists believe that the world deals with the purely cognitive Industries ;their products are ideas, its row material is data and the human mind its tool. This is what makes business organizations looking for modern management methods based on the management of information and knowledge, which resulted in a term known as economic intelligence.

The objective of this study was to determine the role of economic intelligence in supporting knowledge organizations capable of achieving economic development through a case study that included Algeria Telecom ,SPSS program used to analyze sample of (30) questionnaire directed to employees and manager's of the telecom of Algeria company who means we impact of the Economic Intelligence and Knowledge Organization . The results show that the applying the Economic Intelligence was middle ,on average (3.5) ,and the existence of statistical significant between the Economic Intelligence and knowledge oragnization

Key Words : the Economic Intelligence , Knowledge Management , Knowledge Organization

مقدمة:

إن تغير أنظمة وطرق التسيير أصبحت من المميزات المصاحبة لإقتصاد المعرفة حيث فرضت التكنولوجيا الجديدة للإتصالات والمعلومات زيادة وتيرة التطور التكنولوجي والإبداعي وعليه وجب على منظمات المعرفة البحث عن طرق وأساليب جديدة للتسيير تمكنها من زيادة مرونتها وتجعلها أكثر تأقلما مع محيطها المتغير حيث تمكنها من حسن استغلال مواردها المتاحة، تخفيض تكاليفها اكتسابها ميزة تنافسية عن غيرها من منظمات المعرفة. حيث نجد أن أغلب منظمات معرفة تعتمد على الذكاء الاقتصادي كأسلوب تسييري ينظم موردها المعرفي الذي يساعدها على تحقيق أهدافها وهو ما ينعكس على التنمية الاقتصادية التي تصبوا إليها كل الدول.

1_إشكالية الدراسة: وعلى هذا الأساس يمكن صياغة مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى أهمية الذكاء الاقتصادي في تحسين تسيير منظمات المعرفة في ظل التغيرات التي أصبحت تشهدها البيئة العالمية، وماهو واقعها بمؤسسة اتصالات الجزائر؟

2_فرضيات الدراسة: لتسهيل تحليل إشكالية الدراسة سيتم طرح الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: لدى المؤسسة اهتمام كبير بتطبيق الذكاء الاقتصادي كأسلوب تسييري للتكيف مع تغيرات المحيط.

الفرضية الثانية: وجود علاقة ذو دلالة إحصائية بين الذكاء الاقتصادي ومنظمات المعرفة .(α =5%).

الفرضية الثالثة: وجود علاقة ذو دلالة احصائية بين الذكاء الاقتصادي منظمات المعرفة سببه متغير إدارة المعرفة (α =5%).

3_منهجية الدراسة: لتحقيق هدف الدراسة تم الإعتماد على المنهج الوصفي لمناسبته هذا النوع من الدراسات .وكانت الإستبانة الأداة لجمع البيانات اللازمة وتحليلها باستخدام برنامج SPSS إصدار 20.

4_أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة الى تحقيق جملة من الأهداف، منها ما يلي :

_ملامسة واقع اهتمام منظمات الأعمال بالذكاء الاقتصادي في ظل التغيرات والتقلبات التي أصبحت تشهدها البيئة العالمية؛

_معرفة مدى تأثير الذكاء الاقتصادي على منظمات المعرفة؛

5_أهمية الدراسة: تستمد هذه الدراسة أهميتها من المكانة التي أصبح يحتلها الذكاء الاقتصادي اليوم في ميدان الإدارة الحديثة، لإهتمامه بتسيير مورد المعلومة الذي أصبح مورد حيوي في نشاطات منظمات الأعمال المعرفية، وهذا لقدرته على جمع المعلومات وتحليلها وتحويلها إلى معارف تساعد متخذي القرار على مواجهة تحديات وتقلبات المحيط، وهو ما يضمن السير الحسن والتسيير الجيد لمنظمات الأعمال المعرفية بإعتبار أنها تعيش اليوم في عصر العولمة والمعرفة.

6- الإطار النظري للدراسة: والذي تطرقنا فيه إلى العناصر التالية:

6-1-مظاهر التحول نحو منظمات المعرفة: إن التحول من إقتصاد صناعي إلى اقتصاد معرفي ساهم في تحول منظمات الأعمال من منظمات تقليدية صناعية إلى منظمات معرفة جديدة وهو ما يتم ملاحظته من خلال التحولات التي طرأت على أنشطة منظمات الأعمال ويمكن تلخيصها كالأتي:[1]

6-1-1-من المحلية إلى العولمة: الإقتصاد المبني على المعرفة هو اتجاه نحو أفاق التكامل العالمي وحسب بعض الدراسات ستخضع 90% من قوة العمل العالمية لقوانين اقتصاد عالمي مفتوح، وطبعا لم يكن هذا الاقتصاد ممكنا لولا ثورة المعلومات والاتصالات فعند الحديث عن العالم كقرية صغيرة أو ربما كمدينة كونية فإن ذلك يعني بالدرجة الأولى تقصير المسافات من خلال شبكة الانترنت ولكن التجارة كانت أول المستفيدين من خدمات الانترنت للتعزيز والاتصال وإبرام الصفقات، الإعلان، الترويج والتسويق والحصول على المعلومات في الزمن الحقيقي عن اقتصاد العالم وعن المنافسة وعقد الشراكات وتقيم العمل الدولي إذن العولمة كنظام اقتصادي قبل أن تكون نظام سياسي تعتمد على ثورة الاتصالات والمعلومات.

6-1-2-من الإنغلاق نحو الإنفتاح: كانت منظمات أعمال الستينات والسبعينات من القرن العشرين تسعى نحو الانغلاق أي نحو إنتاج كل شيء ضمن أقسام الشركة بما في ذلك توزيع المنتج وتسويقه، في حين يتميز اقتصاد العالم اليوم بقدرته على صنع السيارة أو الحاسوب أو أية آلة أخرى في أربعة بلدان مختلفة ثم يمكن أن تجمع أجزائها في بلد خامس، حيث أن المنتج النهائي سيكون نتاج تعاون خمس شركات أو أكثر ضمن إطار شراكة تتخطى الحدود العقلية المركزية الضيقة، وهذه الطريقة تمنح فرصة الحصول على أعلى قيمة مضافة ممكنة مما يتيح الحصول على ربح معقول مقابل إنتاج غير مكثف وغير نمطي.

6-1-3-التحول من المنتج المادي إلى المنتج المعرفي: إنه بمراجعة أكبر عشر منظمات في عام 1910 نجد أنها تنتج جميعها منتجات مادية ملموسة معتمدة في ذلك على الموارد المادية الأساسية مثل الحديد والفحم وغيرهما من الموارد المادية الملموسة، ولكن الوضع اختلف مع حلول سنة 1998 حيث نجد أن الإنتاج في أكبر المنظمات أصبح يمثل فيه الكون المعرفي الجانب الأكبر على اختلاف إنتماء هذه الشركات للقطاعات الاقتصادية والإنتاجية المختلفة وهذا يعطي دليلا على أن التقدم الاقتصادي يشتق الآن من اكتشاف وخلق وتطبيق معرفة جديدة.

6-1-4-التحول من ملكية رأسماليون إلى ملكية معرفيون: بعدما كانت منظمات الأعمال ملكية لرجال أعمال يملكون النفوذ والمال أصبحت منظمات الأعمال اليوم ملكية رجال العلم والمعرفة وهو ما يجعلهم الملاك الجدد [2]. وهم بالتأكيد الرأسماليون المعرفيون الذين تحدث عنهم L.C.Thurow في مقاربة معبرة بين أبطال العصر الصناعي وأبطال العصر المعرفي. فقد بدأ ولأكثر من قرن من الزمان أن الإنسان الأكثر ثراء في العالم قد ترافق مع النفط بدأ من Rockefeller في القرن 19 م، إلا أنه ومع العصر الرقمي يصبح الرجل الأثرى في العالم ولأول مرة هو صاحب المعرفة القائمة على الملكية الفكرية B.Gates مالك مؤسسة Microsoft .

6-1-5-التوسع المتنامي للصناعات القائمة على المعرفة: وقد أثبتت الدراسات الإحصائية هذا الإتجاه أي التوسع المتنامي للصناعات القائمة على المعرفة فأصبحت بذلك المحرك الأساسي لعملية النمو الإقتصادي وذلك ما يوضحه الشكل التالي :

شكل رقم (1) يبين أغلى 10 شركات في العالم حسب بيانات BrandZ لسنة 2017

	Brand	Category	Brand Value 2017 $Mil.	Brand Contribution	Brand Value % Change 2017 vs. 2016	Rank Change
1	Google	Technology	245,581	4	7%	0
2		Technology	234,671	4	3%	0
3	Microsoft	Technology	143,222	4	18%	0
4	amazon	Retail	139,286	4	41%	3
5	facebook	Technology	129,800	4	27%	0
6	AT&T	Telecom Providers	115,112	3	7%	-2
7	VISA	Payments	110,999	4	10%	-1
8	Tencent 腾讯	Technology	108,292	5	27%	3
9	IBM	Technology	102,088	4	18%	1
10	McDonald's	Fast Food	97,723	4	10%	-1

Source: Forbes Magazine, BrandZ Top 10 Des Plus Grandes Entreprises Mondiales ;voir le site suivant https://www.forbes.fr/classements/brandz-top-entreprises-2017 /: (visité 20/02/2018)

وفقا لترتيب BrandZ الصادر في سنة 2017 فإن 7 من أكبر 10 شركات عالمية هي شركات متخصصة في التكنولوجيا، فهي لوحدها تمثل قيمة إجمالية تقدر ب 1.1 تريليون $. وهو ما يمثل 1/3 القيمة الإجمالية ل 100 أكبر شركة عالمية التي تملك قيمة إجمالية تقدر ب 3.6 تريليون $.

وبموجب بيانات مؤشرات الجدول أعلاه، تتربع شركة Google في المقدمة بقيمة 245,5 مليار دولار، فيما حافظت Apple المصنعة لهواتف I phone وأجهزة I pad على المركز الثاني بقيمة 243,7 مليار دولار. وفي المركز الثالث جاءت شركة البرمجيات العملاقة مايكروسوفت بقيمة سوقية بلغت 143 مليار دولار أميركي. أما المركز الرابع فهو من نصيب شركة Amazon للتجارة الإلكترونية، والتي دخلت مؤخرا المنافسة وتقدمت 3 مراتب كاملة بعدما حققت زيادة في حصتها السوقية بنسبة 41% لتبلغ قيمتها 139,2 مليار دولار. أما شركة facebook التي تدير موقع التواصل الاجتماعي الأكبر في العالم حلت في المركز الخامسة في مجال التقنيات بقيمة سوقية 129 مليار دولار [3].

وحسب مجلة Forbes التي قامت بترتيب أغنى أغنياء العالم. فقد جاء ترتيب صاحب مؤسسة Microsoft الأمريكي Bill Gits على رأس القائمة بثروة تقدر 84,5 مليار دولار يليه Jeff Bezos صاحب مؤسسة Amazon.com بثروة تقدر ب 81,7 مليار دولار، متبوعا ب Mark Zuckerberg صاحب مؤسسة Facebook بثروة تقدر ب 69,6 مليار دولار [4] .وهو ما يبين سيطرة الرأسماليون المعرفيون الذين تحدث عنهم L.C.Thurow.

2_6 منظمات المعرفة كوحدة أساسية في بناء اقتصاد المعرفة:نسرد في هذا السياق مجموعة من التعاريف لمنظمات المعرفة كالتالي:

تعرف بأنها "نوع جديد من المنظمات بدأ في الظهور في ظل إقتصاد المعرفة وتمثل الأصول غير الملموسة وكذلك المنتجات غير ملموسة المكون الأساسي لهذه المنظمات وأنها تختلف كلية عن تلك المنظمات التقليدية ليس فقط في الأسلوب وإنما أيضا في الملكية والغرض وطريقة إدارتها وذلك بسبب الطبيعة الخاصة للأصول التي تستخدمها ونوع المنافسة التي تواجهها "[5].

كذلك تعرف أيضا بأنها المنظمات التي حدث فيها تحول في التركيز من الأصول المادية إلى رأس المال البشري، وأن المنظمة الذكية التي لديها فرصة كبيرة للنجاح والنمو بشكل سريع ،وأن القوى الفكرية حلت محل الأصول المادية "[6].

نلاحظ أن التعريفين السابقين إذا أخذنا منهج النظم ركزت في تعريفها للمنظمة المتعلمة على جانب المدخلات فقط وأغفلت جانب العمليات والمخرجات.

بصفة عامة يمكن إعطاء تعريف شامل لمنظمات المعرفة "المنظمة التي تمثل فيها الأصول غير الملموسة أهم مدخلاتها وتتركز عملياتها الداخلية حول تبادل المعلومات واستكشاف حلول جديدة والتعاون والتنسيق مع نظم ومنظمات أخرى والعمل بإستمرار على أن تصبح منظمة متعلمة من أجل التوصل إلى مخرجات على جانب كبير من عدم الملموسية مثل الابتكار والاختراع والاستكشاف وإضافة معرفة جديدة مما يساعد على تحقيق الإمتياز التنظيمي "[7].والشكل الموالي يترجم ما جاء في التعريف السابق.

شكل رقم (2) يشرح المفهوم الجديد لمنظمات المعرفة

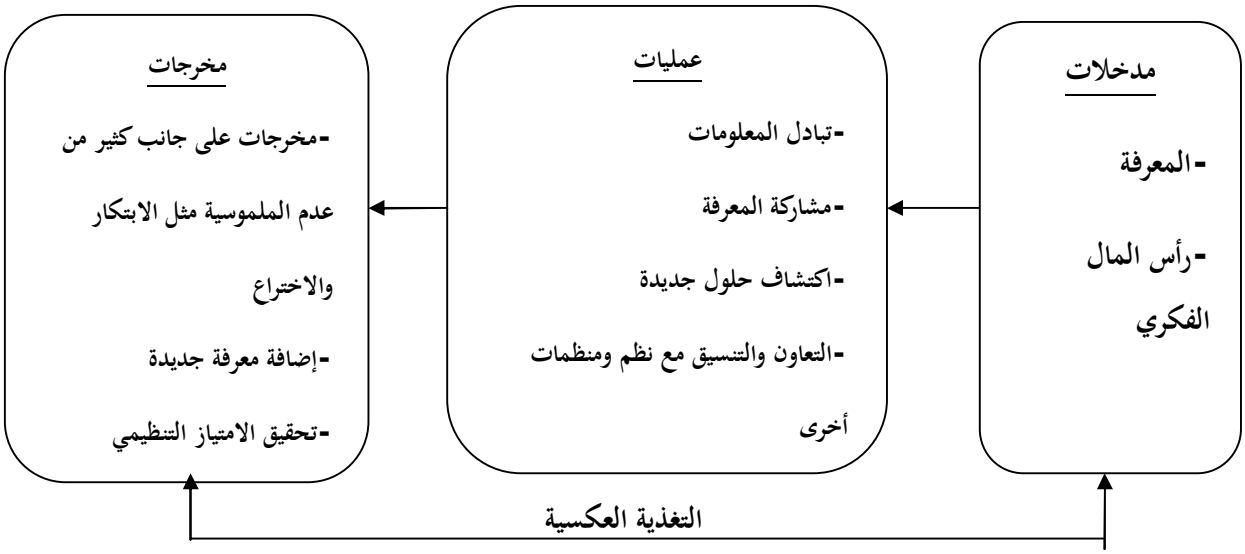

المصدر :أشرف عبد الرحمان محمد، دور إدارة الموارد البشرية في منظمات الاعمال في ظل إقتصاد المعرفة، منشورات كلية التجارة جامعة القاهرة، 2005. ص 40 .

نستنتج مما سبق أن منظمات المعرفة الناجحة هي التي تستطيع الإستفادة مما تمتلكه من معرفة (خبرات، مواهب، مخابر البحث والتطوير) وتحويلها إلى ابتكارات أو اختراعات جديدة تمكنها من خلق قيمة مضافة لمنظمة الأعمال، من خلال دعم ميزتها التنافسية وبالتالي تحقيق التميز والتفوق. وهناك مجموعة من الدراسات ترى أن منظمات المعرفة ينبغي أن تتميز عن المنظمات التقليدية بمجموعة من المميزات هي:[8]

6-2-1-القيادة التعليمية: فالقيادة في المنظمة المتعلمة ليست هي التي تضع الأهداف وترسم السياسات وتتخذ القرارات وتدير العمليات فحسب، بل هي التي تتعلم من أساليب التفكير والتحليل والتحاور والعقلنة وتبادل الأفكار والمعلومات مع الاخرين فهي تعمل وتتعامل معهم بدلا من الإشراف عليهم والتخطيط نيابة عنهم وهي التي توفر الفرص للعاملين لكي يشاركوا في بلورة الرؤية المحددة للمستقبل ويتحملون المسئولية الجماعية والتضامنية.

6-2-2-الهيكلة التعليمية: لكي يصبح هيكل المنظمة ملائما لاكتساب ولإثراء المعرفة ونشرها ينبغي عدم الفصل بين المستويات التنظيمية العليا والوسطى والدنيا كما تفعل الهياكل التقليدية. فالهياكل الهرمية لا تصلح لإقامة المنظمات المتعلمة لكونها تركز المعلومات في قمة الهرم وتدعي أن من يملك المعلومة يملك صلاحية اتخاذ القرار، لذلك فإن المنظمات المتعلمة تعتمد لجان وفرق وجماعات عمل تدير مهامها بمرونة ودون الرجوع للمركز، وتضم هذه الفرق ممثلين من مختلف المهن والأقسام ذات العلاقة بالمهام التي تكلف بها وهم الذين يبحثون بالمشاكل التي تواجههم ويقترحون التحسينات التي يرونها مناسبة لعملهم، وهذا الأسلوب في هيكلة المنظمات سيعفي القيادات من مهمة الدخول بالتفاصيل اليومية وبالجزئيات وتوفر لهم الوقت للمهام الكبرى والمهمة بما فيها التخطيط والتنسيق والتقييم.

6-2-3-إتاحة المعلومات والوصول للمعرفة: المنظمات المتعلمة لا تعمل في ظل غياب الثقة أو التشكيك أو الاحتكار وإنما تسعى للإنفتاح والشفافية ليصبح الجميع على قدم المساواة في حقهم بالتعرف على ما يدور في منظماتهم سواء ما يتعلق ببنود الميزانية السنوية أو حسابات الأرباح والخسائر أو بالفرص والتهديدات المتوقعة مما يستوجب على المنظمات المتعلمة إعداد أنظمة معلومات وقواعد بيانات يمكن الدخول لها بضوابط يتم الإتفاق عليها.

6-2-4-إستراتيجية المشاركة: الإستراتيجية في المنظمة المتعلمة ليس حكرا على المستوى الأعلى الذي ينفرد بوضعها في المنظمات التقليدية وإنما هي من شأن الجميع ومن صنعهم، فبعد بلورة الرؤية والصورة المستقبلية للمنظمة بكل المستويات وكل العاملين فإنهم يصبحون مهيؤون لوضع استراتيجيتهم التي توصلهم للرؤية التي التزموا بها وقد يكون للزبائن والعملاء دور في وضع هذه الإستراتيجيات إن كانت مشاركتهم ستساهم في جعلها أكثر فاعلية وواقعية.

6-2-5-ثقافة وحضارة تنظيمية تكيفية: مجموعة من القيم والمعتقدات عندما تؤمن بقيمة التعلم وتحث التعلم عليه فإنها تكون عنصرا هاما وإيجابيا في المنظمة لتتكيف وتتطور وحين تكون المساواة، الإنتماء، الولاء، الصدق والإخلاص من بين القيم التنظيمية فإن التعلم لا بد أن يكون في مقدمتها أيضا والقيمة الأكثر صلة بالتعلم هي قيمة الإبداع والتميز التي غالبا ما تكون حافزا لبعض الأفراد لأن يواصلوا تعلمهم من أجل تحقيق ذواتهم وحين تكون المفاضلة بين الأفراد قائمة على العطاء وعلى الإنجاز وبالتالي الإبداع يتفجر بين الأفراد الذين لديهم القدرة والرغبة والطموح مهما كانت انتماءاتهم أو مستوياتهم.

وهكذا تصبح المنظمات المتعلمة نمط جديد يمكن بموجبه للعاملين والإداريين أن يقودوا أنفسهم ويقودون من هم أعلى منهم بالمستوى التنظيمي فالكل يتعلم من الآخرين، من فشلهم فلا يكرروه ومن نجاحهم فيعززوه والأهم من ذلك التعلم من أجل تفهم الأشياء التي يمكنها أن تحدث تغيرا وأشياء أخرى مستقبلا. لكن هذا يجعلها تصطدم بمجموعة من التحديات والعقبات.

3-6 التحديات التي تواجه منظمات المعرفة: تعيش منظمات المعرفة مجموعة من التحديات والمشاكل التي يمكن أن تهدد وجودها في أي لحظة وذلك نتيجة التغيرات التالية:

1-3-6-تغير قواعد المنافسة: لقد كانت المنافسة في الماضي منافسة داخلية تتم بين شركات متجانسة في المفاهيم والخبرات والقدرات والتكنولوجيا، فهي تعتمد على نفس القاعدة الوطنية التكنولوجية، وتتكلم نفس اللغة، ومديروها يدرسون في نفس الكليات ومدارس الأعمال ويتلقون الاستشارات من نفس منظمات الاستشارية. لهذا كان الحرص على أشده على أن تحافظ منظمات الأعمال على معرفتها الخاصة بطريقة سرية ومحاطة بجدران التخصص والقسم المعني الذي لا يجوز الاحتكاك به أو التحدث معه لكي لا يتسرب إلى بقية منظمات الأعمال ومن ثم إلى خارجها. ولكن مع المنافسة الجديدة وهي المنافسة التي تأتي من كل مكان في العالم، ومن أقاليم متعددة (خلافا للإقليم الواحد) ومن دول وليس من دولة واحدة، ومن بيئات وتقاليد مختلفة، ومن أساليب وطرق تفكير وممارسة أي إقليم أو بيئة أخرى. لهذا لابد الوصول إلى المعلومة اللازمة بسرعة وفعالية مقارنة بمنظمات الأعمال المنافسة.

2-3-6-المعرفة العلمية والأسرار المهنية: إذا كانت السمة الأساسية للمعرفة العامة هي انها معرفة النطاق العام أي المعرفة التي تتحول إلى شكل من أشكال الخارجيات حرة الوصول ومتاحة للإستخدام العام وبشكل مجاني، فإن المعرفة التي يتم التوصل إليها من قبل منظمات الأعمال تكون خلافا لذلك تماما (على الأقل خلال فترة الحماية القانونية) فهي صعبة الوصول وغير متاحة للجميع وإنما مقتصرة على منظمة الأعمال ومن تخوله للإستفادة منها وهي أيضا غير مجانية (الترخيص يكشف ذلك). لهذا فإن أخطر ما تواجهه منظمات الأعمال هو تحول معرفتها إلى النطاق العام وإلى أن تكون معرفة علمية متداولة بشكل حر يفقدها ميزتها في الإستخدام الحصري من قبل منظمة الأعمال.

3-3-6-فوضى المعلومات: إن تكنولوجيا المعلومات التي تبدو في حالات كثيرة أنها ساهمت في زيادة كفاءة الأفراد ومنظمات الأعمال في استخدام بياناتها ومعلوماتها وقواعدها الواسعة والكبيرة، فإنها أيضا قد أدت إلى توفر المعلومات التي لا نحتاجها بشكل كبير وبطريقة فيه الكثير من إضاعة الوقت وربما الإحساس بالعجز إزاء ما يتوفر منها في كل موضوع أو مجال. هذا ما يجعل تكنولوجيا المعلومات في مجال المعرفة تحمل الكثير من المشكلات ما يؤثر على فعالية اتخاذ القرار الذي يحتاج إلى المعلومة المناسبة في الوقت المناسب.

هذه التحديات دفعت الباحثين في مجال الإدارة إلى البحث عن أساليب تسييرية تواكب عصر المعرفة وتعطي حل لهذه الإشكاليات فظهر ما يعرف بالذكاء الاقتصادي الذي يقوم على جمع وتحليل ومعالجة وحماية المعلومات التي تحتاجها منظمات الأعمال من أجل بثها في قرارات فعالة تسهم في مواجهة المنافسين.

4-6 :جوانب تطبيق الذكاء الاقتصادي في منظمات الأعمال: بعدما كانت تطبيقات الذكاء الاقتصادي حكرا على المؤسسات الكبيرة، أصبح الذكاء الاقتصادي في الآونة الأخيرة يحتل مكانة عالية في اهتمامات العديد من المؤسسات الاقتصادية الكبرى، وذلك نتيجة للإمتيازات التي حققها في مجال رفع القدرات التنافسية للمؤسسات و زيادة التأثير في محيطها الخارجي خاصة في ظل البيئة المعقدة التي تعيش فيها. وذلك حسب ما أوضحته دراسة إحصائية أجريت في فرنسا سنة 1999 على 1200 منظمة [9].و لقد أجريت من قبل المعهد العالي لدراسات الدفاع الوطني L'IHEDN.كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (1) : المصطلح المستعمل في منظمات الأعمال

	منظمات الأعمال كبيرة الحجم	منظمات الأعمال صغيرة ومتوسطة الحجم
الذكاء الاقتصادي	%9,8	%13,1
الذكاء التنافسي (الاستراتيجي)	%54,5	%45,8
اليقظة	%35,9	%41,1
المجموع	%100	%100

Source :F.Bournois ,P.J.Romani ,l'intelligence économique dans les entreprises française ;Economica ;Paris ;p.62

فمن خلال الجدول نلاحظ أن المصطلح المفضل استعماله في المنظمات هو مصطلح الذكاء التنافسي و ذلك ب 54.5 % أو الذكاء الاستراتيجي. حيث أن الذكاء الاقتصادي و التنافسي ظهر منذ زمن، لكن الجديد في ذلك هو أنه في مرحلة عدم التأكد هذه ، أصبح ضروري جدا للمنظمات[10]:

بالنسبة للمنظمات الكبيرة، لأن المحيط يتغير و يجب أن تتكيف و تتعايش معه؛

بالنسبة للمنظمات الصغيرة، وهي دائما مهددة من طرف منافسيها؛

بالنسبة للمنظمات المتوسطة،والتي تطمح أن تصبح قوية،ولذلك عليها أخذ الأحسن؛

6_5 العناصر الأساسية للذكاء الاقتصادي الواجب توفرها في منظمات المعرفة: في الإدارة الاستراتيجية نجد أن الأدبيات المتعلقة بالذكاء الاقتصادي ما هي إلا امتداد لأعمال الباحثين السابقين حول (environnement scanning) المسح البيئي، حيث أن العناصر الأساسية للذكاء الاقتصادي التي تحتاجها منظمات المعرفة تختلف من إقتصاد الى أخر ومن منظمة إلى أخرى لكن يمكن حصرها في النقاط التالية:[11]

6-5-1-اليقظة الاستراتيجية: جاءت اليقظة تارة إعلامية Informationnel ،وتارة أخرى استعلامية Renseignement فكانت أقرب ما يكون للذكاء الاقتصادي.وعليه فقد عرفت على أنها "العملية الاعلامية Informationnel تقوم من خلالها المؤسسة بالاستمتاع المسبق للإشارات الضعيفة في محيطها، بهدف فتح نوافذ للفرص وتقليص عدم اليقين " [12]، مثل ماهي أيضا عملية إستعلامية ونشاط تجسسي أو استخباراتي تقوم به المؤسسة

أثناء مسحها لمحيطها التنافسي وفي رقابتها لمنافسيها، لتحل في عملها محل عمل الرادار في رصد أية إشارة ضعيفة وفي الكشف عن أية عملية تنبيهية للإستدلال عن إمكانية وجود أي خطر أو فرصة لسبق المنافسين.[13]

وعليه من المفترض أن يكون الذكاء الاقتصادي من الأدوار الرئيسية في ادارة المعلومة من خلال اليقظة الاستراتيجية التي يمكن الاعتماد عليها خاصة فيما يتعلق بالتعرف على احتياجات المؤسسة والمراحل والأدوات التي يعتمد عليها في عملية البحث ومن جهة أخرى يهتم بجمع وترتيب المعلومات، وبالتالي فانه يحقق الوظيفة الابتدائية أي اليقظة، حيث أن المعلومة يمكن أن تشّكل أو تحوّل الى تمثيل يبين العلاقة بين نظام المؤسسة والبيئة التي تعيش فيها، وهو وسيلة مختصرة لحالات عدم التأكد، فهو ينتج التحليل العقلاني للمعلومة بفضل التنظيم البشري والتقني لليقظة أو كما يفضل تسميتها اليقظة الذكية la veille intelligente التي تتمثل في قدرة المؤسسة على تحديد والحصول على المعلومات الصحيحة في الأوقات المناسبة وهي جزء من العملية المنطقية لإنتاج المعلومات لوصف وتوقع الحالات المعّقدة التي يمكن أن تمر بها المؤسسة. ونحن نفضل أن نسميها التأهيل الذكي la qualifier d'intelligente ذلك لأن له القدرة على إقامة التقارير المعروفة والتي تبحث عنها المؤسسة في مجال إنتاج المعلومات الاستراتيجية التي تساعد المؤسسة على توقع الرؤية المستقبلية لها من خلال استغلال الفرص ومواجهة التحديات.

هذه المعلومات بعد تفسيرها وترجمتها يمكن أن تقود الى اعادة بناء تنظيم النوايا الإستراتيجية للمؤسسة التي تسمح لها أيضا بتقليص الفوارق بين طبيعة البيئة التي تعيش فيها المؤسسة وطبيعة البيئة التي تتوقعها.

2-5-6-الحماية والتأثير: في أدبيات الذكاء الاقتصادي هناك العديد من الأعمال التي تؤكد على الحماية أو ما يعرف بالذكاء المضاد، هذا الأخير يجمع من ناحية بين مجموعة إجراءات حمائية لرأسمال الغير مادي ومن ناحية أخرى بين التأثير والجماعات الضاغطة. وهو ما تجلى في تعريف ALAIN JUILLET (المسئول الأعلى للذكاء الاقتصادي بفرنسا سنة 2005)الذي عرفه على أنه:

"يشتمل على السيطرة و حماية المعلومة الإستراتيجية لجميع الأعوان الاقتصاديين من أجل الوصول إلى:المنافسة في المجال ألاقتصادي الأمن الاقتصادي أمن المؤسسات تعزيز سياسة التأثير" [14].

حيث أن المعلومة والمعرفة تشكّل بالأساس رأسمال الغير مادي، وهي تشكل من أي وقت مضى ثروة حقيقية للمؤسسة التي لابد عليها صيانتها وحمايتها ولذلك لا يمكن تجاهلها أمام المخاطر التي يمكن أن تواجهها والتي تكون مؤثرة خاصة في حالات إجراءات الإخفاء بسبب عدم الانتباه أو نقص تنافسية المؤسسة أو تكون مقصودة بفعل إرادي للحصول على نحو غير مشروع على المعلومات الإستراتيجية

وعليه فإن الذكاء الاقتصادي هو العملية التي تقوم على نوعية الأفراد وتنفيذ الاجراءات وتقنيات الحمائية، بمعنى أخر هذا المعيار على وجه التحديد بالنسبة للدول أو في مجال المؤسسات، الحماية والأمن ليس الوحيد الذي يقتصر على تطبيق الذكاء الاقتصادي في المؤسسة، فهي ترتكز على التأثير بصفة عامة والجماعات الضاغطة بصفة خاصة وهنا أيضا ليس فقط الذكاء الاقتصادي الذي يسمح بتأديته، حيث أن الجماعات الضاغطة تعرف على أنها تأثير المسئولين وقرارات

السلطة العامة فهي بعيدة عن كونها المنتوج الحصري من تطبيق الذكاء الاقتصادي، هذا المعيار يبقى حكرا للأعمال على الذكاء الاقتصادي الذي يعد ركيزة هامة في الاستعمالات العسكرية وكذلك في الجيو اقتصاد، هذه الأعمال في الذكاء الاقتصادي تعتبر سلاح لابد من تسييره حسب متغيرات المحيط، في هذا المعنى فهي ترتكز على la propagande استخراج الشبكات.

3-5-6-إدارة المعرفة: جاءت العديد من التعاريف التي تؤكد على هذا العنصر وهو ما برز من خلال تعريف l'AFDIE *

الذي عرفته على أنه " مجموعة الوسائل المنظمة في نظام ادارة المعرفة، من أجل انتاج المعلومات المفيدة لإتخاذ القرار في ظل الأداء الناجع وخلق قيمة لكل الجوانب المؤثرة " [15].

حيث يتضح من خلال هذا التعريف أن مفهوم إدارة المعرفة يهتم بتوفير المعلومات وإتاحتها لجميع العاملين في المنظمة، والمستفيدين من خارجها حيث يرتكز على الاستفادة القصوى من المعلومات المتوفرة في المنظمة، والخبرات الفردية الكامنة في عقول موظفيها، لذا فإن أهم مميزات تطبيق هذا المفهوم هو الاستثمار الأمثل لرأس المال الفكري، وتحويله إلى قوة إنتاجية تساهم في تنمية الفرد ورفع كفاءة المنظمة [16] .

وعليه فإن الذكاء الاقتصادي وإدارة المعرفة لهما نفس العمليات التي تقوم على تحويل المعلومات الى معارف قابلة للتنفيذ كما يتوفران على نفس القدرات فيما يخص المعرفة الجماعية. ومع ذلك يتم تتبع هذه الخطوات وفقا لمنهجيات معينة وحسب الغايات المختلفة للمنظمة التي تود استهدافها. ومن هنا يمكن ان نعتبر كلا من إدارة المعرفة والذكاء الاقتصادي على أنهما شكلان من أشكال نظم المعلومات، التي تمثل مجموعات من الأدوات والإجراءات الجماعية الموجهة للتعلم التي تقوم على تحويل المعلومات إلى معرفة قابلة للتنفيذ.

شكل رقم (3) يبين علاقة ادارة المعرفة بالذكاء الاقتصادي

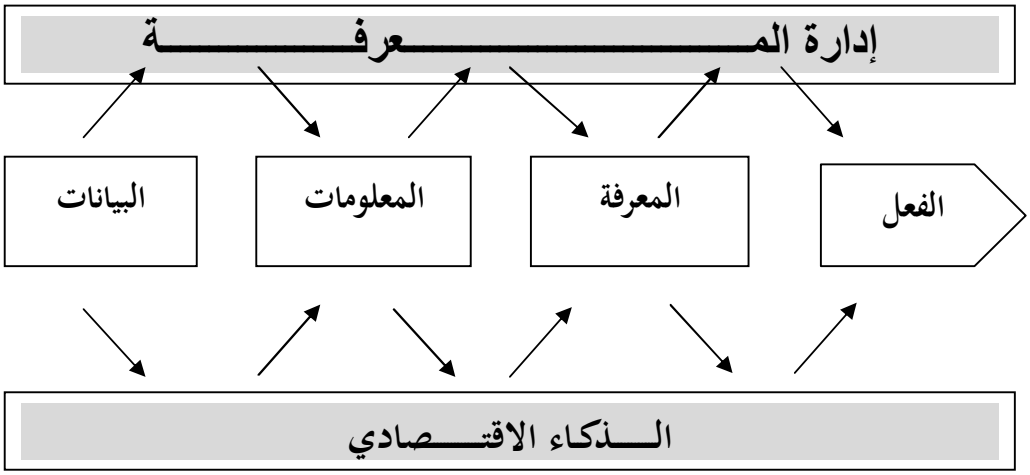

Source :Frédérique Blondel et Serge Edouard et Mohamed Nabil el Marouki ,**Quelle articulation entre IE et KM au seine de l'entreprise** ,Vie et Science de l'entreprise ,p 161**.**

ويبرز دور الذكاء الاقتصادي في دعم منظمات المعرفة من خلال المنظور المعرفي للذكاء الذي يقوم على تسهيل بروز مشاريع منتجة وتطوير التعلم التنظيمي بين الأطراف المشاركة التي تسبب الإبتكار [17].أي الاهتمام بالتعلم وتجميع الكفاءات بغرض تنشيط وتجهيز الأفراد ذوي الكفاءات المختلفة من أجل التعاون بين منظمات الأعمال.

حيث نجد أن الدور الذي يمكن أن يلعبه الذكاء الاقتصادي في هذا المجال هو إدارة المعرفة أي الجهد المنظم الواعي الموجه من قبل منظمة ما من أجل التقاط وجمع وتصنيف وتنظيم وخزن كافة أنواع المعرفة ذات العلاقة بنشاط تلك المنظمة وجعلها جاهزة للتداول والمشاركة بين أفراد وأقسام ووحدات تلك المنظمة بما يرفع مستوى كفاءة اتخاذ القرارات والأداء التنظيمي[18].وهو ما اتضح من تعريف الذكاء الاقتصادي الذي قدمته l'ADBS حيث تم تعريفه على أنه مجموعة تصورات، أدوات، منهجيات وتطبيقات تسمح بوضع علاقة وبطريقة ملائمة تشمل مختلف المعارف والمعلومات من أجل السيطرة وتطور الديناميكية الاقتصادية، هذه العلاقة تتضمن على وجه الخصوص:[19]

6-5-3-1-تفعيل آلية اتخاذ القرار: إن الدور الأساسي للذكاء الاقتصادي يكمن في تحضير القرارات الاستراتيجية وهو ما يتضح من خلال التعاريف التالية:

_تعريف Michael Porter وهو أستاذ في جامعة Havard وله دور في تطور مفهوم الذكاء الاقتصادي.

اذ قال أنه ''يعتمد على تزويد المعلومة المناسبة للشخص المناسب وفي الوقت المناسب من أجل اتخاذ القرار المناسب، والقيام بالتصرف المناسب والمثالي، وبالتالي تطوير بيئته في الإتجاه المناسب والملائم '' [20].

_تعريف C.Revelli :''الذكاء الاقتصادي هو سيرورة جمع، معالجة ونشر المعلومات بهدف تقليص حالة عدم التأكد في إتخاذ كل القرارات الاستراتيجية ''[21] .

بمعنى أخر يتمثل في قدرات المؤسسة على التحليل والتركيب الدوري الذي يقود إلى فعل، حيث أن تطبيق الذكاء الاقتصادي يخلق قدرات جديدة مكملة للفعل، والفعل يقتصر بالأساس على معرفة المحيط الذي يتوقف على دمج الموارد التي تزخر بها المؤسسة لتشكيل وبناء مهارات أساسية تعتمد عليها. حيث أن الطريق من المعلومة الى المعرفة وتحويل المعرفة إلى فعل يتم عن طريق التعلم هذا الإجراء الذي يتطلب قدرات ديناميكية خاصة القدرة الاستيعاب التي تعتمد على قيمة المعلومة التي يمكن استيعابها وتطبيقها لتحقيق الهدف المطلوب والذي يعتمد على الرسالة التنظيمية والتي تعتمد على نظام المعلومات وهذه العملية يمكن أن تتم بشكل فردي لكنها تدخل في سيرورة التعلم الكلاسيكي الذي ينطلق أولا بإشارات ثم تفسيرها لإعطاء اجابة، ويمكن أيضا ان يتم بشكل جماعي يعتمد بالأساس على بناء مراجع مبوبة التي تكون بشكل قوانين وهي بجد ذاتها إجراءات تحقق الاستمرارية في هذا المعنى الذي يقودنا الى نشاطات لحل المشاكل ووسائط للتفاعل مع المتعاملين لكن هذا الدور يتلاشى إذا لم يكن هناك ثقافة تنظيمية معرفية وقيادة تنظيمية فعالة.

6-5-3-2-بناء ثقافة تنظيمية معرفية: تعتبر الثقافة التنظيمية (Organizational Culture) من أهم العوامل التي يمكن من خلالها التمييز بين مختلف المنظمات بالنظر لثراء وتعدد وتنوع العناصر التي تتضمنها. حيث يعرفها Shermerbon على أنها نظام من القيم والمعتقدات يشترك بها العاملون في المنظمة بحيث ينموا هذا النظام ضمن

المنظمة الواحدة[22] .أما **Kossen** فيعتبرها مجموعة القيم التي يجلبها أعضاء المنظمة (رؤساء ومرؤوسين) من البيئة الخارجية الى البيئة الداخلية لتلك المنظمة. وبهذا فان للثقافة التنظيمية ارتباط وثيق بإجمالي القيم، المعتقدات والافتراضات، التجارب والخبرات التي يحملها العاملون بالمنظمة، وبحكم أن لهذه العناصر دورا هاما في تشكيل العديد من المعايير وتجسيد الكثير من الممارسات والقرارات في المواقف والأوضاع المختلفة، فإن هذه الثقافة تعد حاضنة أساسية لمعارف المنظمة. وعليه فان تبادل وتقاسم هذه المعارف فيما بين الأفراد والمجموعات لإنشاء الأفكار الإبداعية يتطلب من مسئولي المنظمة العمل على تعزيز مبادئ الثقة والأمان والمشاركة لخلق التفاعل والتواصل الداعم للتدفق الفعال للمعرفة في مختلف الاتجاهات والمستويات. وهو ما يعني ضرورة الاهتمام ببناء ثقافة تنظيمية أساسها التعاون والنجاح الجماعي وليس المنافسة والنجاح الفردي وذلك في أبعادها المختلفة (المظهر الخارجي ،القيم الظاهرية والقيم غير الملموسة) مع ضرورة تطوير نظم الحوافز والمكافأت الجماعية لتشجيع الأفراد على الانسجام معها دون اغفال لطبيعة المرحلة التي تمر بها المنظمة، وذلك لتوفير الوسط الملائم لدعم عملية تطبيق إدارة المعرفة. ففي دراسة أجريت على أكثر من **50** شركة امريكية لديها مشروعات في مجال ادارة المعرفة تبين ان العائق الأساسي في بناء واستثمار الموارد المعرفية هو الثقافة التنظيمية، وهي نفس النتيجة التي توصل اليها **D.Skyrme** في دراسته ،حيث بين أن التحدي الأكبر الذي يواجه ادارة المعرفة لا يمكن في الأدوات ولا في التكنولوجيا وانما في الانسان والعوامل الثقافية[23].

6-5-3-3-اتباع قيادة تنظيمية فعالة ورسم خرائط المعرفة: لقد أصبح واضحا الان بأن العنصر البشري عامل هام وحاسم في العملية المعرفية والإبداعية بالنظر لقدرته على انتاج أفكار جديدة تدعم باستمرار قدرات المنظمة على انتاج المزيد من القيمة المضافة ،وعليه فالأفراد والجماعات في المنظمة في حاجة الى قيادة تنظيمية فعالة تعطي المثال ،القدوة والنموذج الذي يحتذى به في مجالات التعاون والمشاركة والتقاسم، فكما يتم التعلم من خلال العمل يمكن التعلم من خلال الاقتداء. وبهذا يساعد القائد التميز بهذه الصفات مختلف الأفراد والجماعات على تطوير قدراتهم باستمرار بشكل يتيح توسيع القاعدة المعرفية للمنظمة خاصة وانه يسعى بصفة دائمة لايجاد طرق وأساليب جديدة من شأنها خلق الانسجام الضروري بين الأفراد لبناء رؤية مشتركة وموحدة تجاه مختلف القضايا .

كما يوجد الكثير من الباحثين منهم **Deft, Prusak, Davenport** على أهمية خريطة المعرفة **Knowledge Map** كأداة لجرد موجودات منظمة ما من أفراد ووثائق وقواعد بيانات وغيرها ،وبذلك فهي تمثل دليلا على معارف المنظمة وليس مخزنا لها ،وعليه فان رسمها يسمح بتحديد الاماكن الهامة لمعارف المنظمة بغرض الوصول اليها واستغلالها[24] وينبغي التذكير بأن تقييم الموقف المعرفي للمنظمة يتطلب فهرسة المصادر الفكرية الموجودة فيها وتشخيص وبيان أنواع معارفها (المعرفة الجوهرية، المعرفة المتقدمة والمعرفة الابتكارية) بشكل يوضح علاقاتها الاستراتيجية التنافسية للمنظمة، وهو ما يعني الكشف عن طبيعة المحفظة المعرفية للمنظمة من خلال هذه الخريطة بهدف تقليص الفجوتين الاستراتيجية والمعرفية بالمقارنة مع المنافسين. وربما لهذا يعتقد البعض بأن هذه الخريطة تعتبر أداة قوية تساعد على تنفيذ ادارة المعرفة، مما يتوجب رسمها [25] ،علما أن هناك العديد من النماذج المتميزة لهذه الخريطة نذكر منها: نموذج **M.Zack** الذي يمكن أن نبينه في الشكل التالي:

شكل رقم (4) يبين خريطة المعرفة (نموذج M.Zack)

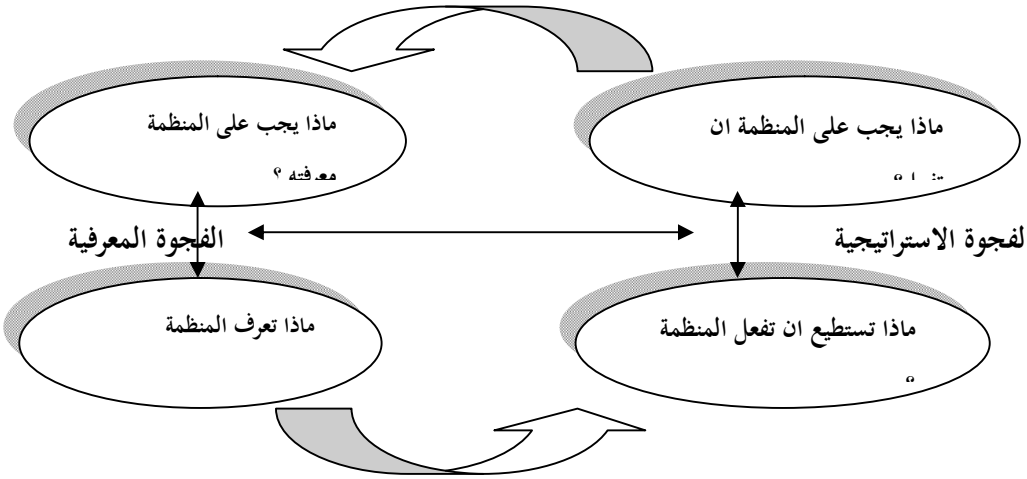

Source :Michel.H.ZAck :Developing a Knowledge Strategy ,California Management Review ,Vol 42 .N° 3 ,Spring 1999 ,P 125 **.**

ثانيا:منهجية الدراسة: وهي المتعلقة بالإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية وذلك من خلال ما يلي :

1-مجتمع وعينة الدراسة: يعرف على أنه مجموعة المفردات الممكنة التي تربطها خصائص وسمات محددة. وحدد المجتمع الإحصائي لمؤسسة اتصالات الجزائر فرع تلمسان حيث تم اختيار عينة عشوائية وتوزيع 35 إستبانة تم استرداد 33 استبعد منها 3 فبقي 30 استبانة صالحة للتحليل الإحصائي أي ما نسبته 85.7% من الإستبانات الموزعة .

2-أداة الدراسة: تم الإعتماد على إعداد استمارة لجمع المعلومات بهدف تحديد مدى التكامل الموجود بين الذكاء الاقتصادي وأخلاقيات الاعمال في سبيل دعم حوكمة العلاقات بين المنظمات

3-متغيرات البحث والعبارات المقابلة لها: بالإضافة إلى المتغيرات الشخصية (الجنس Sex ،العمر Age ،والمستوى التعليمي Edu) فإن الجدول التالي يبين متغيرات البحث وكذلك العبارات المقابلة لها:

جدول رقم (2) يبين متغيرات البحث

متغيرات البحث	الإسم	أرقام العبارات المقابلة
الذكاء الاقتصادي	IE	Q1_Q10
اليقظة الاستراتيجية	Veille	Q1_Q4
إدارة المعرفة	KM	Q5_Q7
الحماية والتأثير	Security	Q8_Q10
منظمات المعرفة	KO	Q11_Q19
الثقافة التنظيمية	Culture	Q11_Q13
القيادة التعليمية	Pilotage	Q14_Q16
اتخاذ القرار	PDécision	Q17_Q19

4- خصائص عينة الدراسة: تتوزع مفردات عينة الدراسة وفق خصائص الجنس والعمر والمستوى التعليمي مثلما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (3) يبين خصائص عينة الدراسة

المتغير	الحالة	التكرار	النسبة
الجنس	ذكر	18	62,1
	أنثى	11	37,9
العمر	من 20 إلى 30	15	50
	من 30 إلى 40	7	23,3
	من 40 إلى 50	4	8,7
	أكثر من 50	4	8,7
المستوى التعليمي	ثانوي	3	10
	بكالوريا	3	10
	جامعي	19	63,3
	دراسات عليا	5	16,7

5- قياس ثبات أداة القياس: للتأكد من درجة ثبات أداة القياس قمنا بالإعتماد على معامل الثبات Cronbach Alpha وقد اتضح أن أداة القياس تتمتع بدرجة عالية من الثبات، حيث بلغ معامل الثبات بالنسبة للعبارات المكونة لمتغير الذكاء الاقتصادي (1_10) ،90.5% بينما بالنسبة للعبارات المكونة لمتغير أخلاقيات الأعمال ومتغير حوكمة العلاقات كانت 66,89 % و 62,5% على التوالي وهو ما توضحه النتائج التالية:

جدول رقم (4) يبين معامل الثباث Cronbach Alpha لمتغيرات لدراسة

متغيرات البحث	معامل الثبات Cronbach Alpha
الذكاء الاقتصادي	90.5
اليقظة الاستراتيجية	70,2
نظم المعلومات	75,2
الحماية والتأثير	80,8
منظمات المعرفة	88,4
القيادة التعليمية	66,8
الثقافة التنظيمية	76,8
اتخاذ القرار	62,5

أما فيما يتعلق بمعامل الثبات للمتغيرات التي تدخل ضمن تشكيل الذكاء الاقتصادي فقد بلغت 70,2 % لليقظة الاستراتيجية و 75,2 % لنظم المعلومات و 80,8 % الحماية والتأثير وهي كلها أكبر من 60% وهو ما يدل على ثبات الاستبانة:

أما فيما يتعلق بمعامل الثبات للمتغيرات التي تدخل ضمن تشكيل متغير منظمات المعرفة فقد بلغت 66,8% للقيادة التعليمية و 76,8 % للثقافة التنظيمية و 62,5 % اتخاذ القرار وهي كلها أكبر من 60% وهو ما يدل على ثبات الاستبانة.

6- اختبار توزيع البيانات: للتأكد من أن أراء مفردات عينة الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي اعتمدنا على إختبار Kolmogorov-Smirnov ،حيث وصلنا إلى النتائج التالية:

جدول رقم (5): يبين إختبار التوزيع الطبيعي Kolmogorov-Smirnov لمتغيرات الدراسة

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

		IE	Veille	KM	Security	KO	Culture	Pilotage	Pdéc
N		30	30	30	30	30	30	30	30
Normal Parameters[a,b]	Mean	3,5000	3,5375	3,5667	3,3833	2,8833	2,9856	3,1244	3,3643
	Std. Deviation	,95145	,97763	1,02655	1,07755	,66028	,8868	,9808	,43596
Most Extreme Differences	Absolute	,192	,186	,164	,216	,221	,237	,277	,228
	Positive	,114	,133	,092	,134	,198	,126	,098	,117
	Negative	-,192	-,186	-,164	-,216	-,221	-,238	-,225	-,228
Kolmogorov-Smirnov Z		,858	,832	,731	,968	,990	,824	,771	1,022
Asymp. Sig. (2-tailed)		,453	,493	,659	,306	,281	,337	,289	,247

a. Test distribution is Normal.

b. Calculated from data.

المصدر: من إعداد الباحثين حسب نتائج الإستبيان SPSS

بالنظر إلى الشكل أعلاه يتبين أن البيانات الواردة أن المتغيرات الثمانية تتمتع بالتوزيع الطبيعي حيث أن قيمة Asymp.Sig لكل منها أكبر من 0,05 المستوى المعتمد للدراسة.

ثالثا:تحليل ومناقشة النتائج: سنقوم بتحليل ومناقشة نتائج الدراسة من خلال محاولة إثبات او نفي الفرضيات التي اقترحناها:

1-تحليل مدى اهتمام مؤسسة اتصالات الجزائر بالذكاء الاقتصادي:

الفرضية الرئيسية الأولى:تهتم مؤسسة اتصالات الجزائر بالذكاء الاقتصادي

H0 : المؤسسة غير مهتمة بتطبيق الذكاء الاقتصادي.

H1 :المؤسسة مهتمة بتطبيق الذكاء الاقتصادي.

تقوم الفرضية الرئيسية الأولى على مقارنة الوسط الحسابي للإجابات على مدى تطبيق الذكاء الاقتصادي مع الوسط الحسابي للأداة (3) على أساس مقياس Likert الخماسي المستخدم .ولاختبار هذه الفرضية استخدما – One Sample T Test

جدول رقم (6): يبين استخدام اختبار One –Sample T Test في قياس إجابات الخاصة بمتغيرات الذكاء الاقتصادي

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
IE	30	3,5000	,95145	,21275

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
IE	2,350	29	,030	,50000	,0547	,9453

المصدر: من إعداد الباحثين وفقا لنتائج الإستبيان SPSS

تبين المخرجات أعلاه أن الوسط الحسابي لإجابات العبارات المكونة للذكاء الاقتصادي قد بلغ 3.5 وبإنحراف معياري قدره 0.95145 .وحيث أن قيمة t المحسوبة قد بلغت 2.35 .وبالتالي يمكننا رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائمة على أن المؤسسة تطبق الذكاء الاقتصادي ومما يؤيد هذا القرار ان مستوى الدلالة المحسوب Sig=0.03 كان أقل من 0.05 أي المستوى المعتمد لأن اختبار الفرضية من طرف واحد. وهو ما يؤكد أن مؤسسة إتصالات الجزائر تحاول الإعتماد على الذكاء الإقتصادي في تسييرها. رغبة منها في مواكبة التطورات الحاصلة في البيئة العالمية، ومواجهة تحديات البيئة التي تعيش فيها ،لكن الواقع لا يعكس هذه النتيجة لسبب بسيط أن شركة اتصالات الجزائر تعيش في بيئة تتميز بعدم وجود أي منافسة.

2-تحليل مدى تأثير الذكاء الاقتصادي على منظمات المعرفة:

-الفرضية الرئيسية الثانية: وجود علاقة ذو دلالة إحصائية بين الذكاء الاقتصادي ومنظمات المعرفة

H0 :لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين تطبيق الذكاء الاقتصادي ومنظمات المعرفة.

H1 : يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين تطبيق الذكاء الاقتصادي ومنظمات المعرفة.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,722[a]	,521	,495	,36071

a. Predictors: (Constant), IE

جدول رقم (7): يبين قيمة الإرتباط الثنائي بين متغيري الذكاء الاقتصادي ومنظمات المعرفة

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2,552	1	2,552	19,613	,000[a]
	Residual	2,342	28	,130		
	Total	4,894	29			

a. Predictors: (Constant), IE

b. Dependent Variable: Governance

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2,052	,315		6,516	,000
	IE	,385	,087	,722	4,429	,000

a. Dependent Variable: Relation

المصدر: من إعداد الباحثين وفقا لنتائج الإستبيان SPSS

من الجداول أعلاه يتضح أن قيمة معامل الإرتباط الثنائي كانت 0.722 كما بلغ معامل التحديد 0,521 .مما يعني أن 52.1% من التغير في منظمة المعرفة بين المنظمات يعود إلى التغير في تطبيق الذكاء الاقتصادي.

وحيث أن قيمة F المحسوبة 19,613 أكبر من قيمتها الجدولية .وبما أن مستوى الدلالة يساوي صفرا وهو أقل من 0.05 مستوى الدلالة المعتمد ،فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائمة على وجود أثر دال إحصائيا لتطبيق الذكاء الاقتصادي على منظمات المعرفة .وهو ما يؤكد أن منظمات المعرفة اليوم أصبحت ترتكز على الذكاء الاقتصادي الذي يهتم بتسيير المعلومات والمعارف التي تعتبر المورد الرئيسي لمنظمات المعرفة، من خلال قدرته على إلتقاط الإشارات الضعيفة للمنافسين والمتعاملين الموجودين في بيئة المنظمة وكذلك أهميته تكمن في إعتماده على

الأفراد المتخصصين ونظم معلومات القادرة على تسيير المعارف وحمايتها وتوفيرها لمتخذي القرار وبالتالي فإن هذه النتائج تثبت صحة الفرضية الثانية .

كما يشير الجدول الأخير إلى معادلة الإنحدار الخطي بين تطبيق الذكاء الاقتصادي ومنظمات المعرفة بين المنظمات كما يلي :

Y=2.052+0.315 IE

علما أن Y تمثل المتغير التابع أي منظمات المعرفة.حيث تمثل هذه المعادلة أثر الذكاء الاقتصادي .

3-تحليل قوة العلاقة الموجودة بين الذكاء الاقتصادي ومنظمات المعرفة وأهم العناصر المتدخلة فيها

-الفرضية الرئيسية الثالثة :

H1 وجود علاقة ذو دلالة احصائية بين الذكاء الاقتصادي ومنظمات المعرفة سببه متغير إدارة المعرفة

H0 :وجود فروق ذو دلالة إحصائية بين تطبيق الذكاء الاقتصادي ومنظمات المعرفة لا يعود سببه إلى متغير إدارة المعرفة .

من أجل اثبات صحة الفرضية من عدمها نقوم بدراسة الارتباط الثنائي Correlations بمعرفة قوة العلاقة بين المتغيرين (KM_KO) بإستخدام معامل ارتباط Pearson لدراسة قوة الارتباط بين كل متغيرات الدراسة .

جدول رقم (8): يبين قوة الإرتباط بإستخدام معامل Pearson بين متغير منظمات المعرفة ومتغيرات الذكاء الاقتصادي

Correlations

		Veille	Governance	KM	Security
Veille	Pearson Correlation	1	,812**	,748**	,562**
	Sig. (2-tailed)		,000	,000	,010
	N	03	03	03	03
Governance	Pearson Correlation	,812**	1	,845**	,696**
	Sig. (2-tailed)	,000		,000	,001
	N	03	03	03	03
KM	Pearson Correlation	,748**	,845**	1	,706**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000		,001
	N	03	03	03	03
Sicurity	Pearson Correlation	,562**	,696**	,706**	1
	Sig. (2-tailed)	,010	,001	,001	
	N	03	03	03	03

****. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).**

Correlations

		Veille	Governance	KM	Security
Veille	Pearson Correlation	1	,812**	,748**	,562**
	Sig. (2-tailed)		,000	,000	,010
	N	03	03	03	03
Governance	Pearson Correlation	,812**	1	,845**	,696**
	Sig. (2-tailed)	,000		,000	,001
	N	03	03	03	03
KM	Pearson Correlation	,748**	,845**	1	,706**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000		,001
	N	03	03	03	03
Sicurity	Pearson Correlation	,562**	,696**	,706**	1
	Sig. (2-tailed)	,010	,001	,001	
	N	03	03	03	03

المصدر: من إعداد الباحثين وفقا لنتائج الإستبيان SPSS

يلاحظ من الجدول أعلاه أن أعلى قوة علاقة بالنسبة الى متغير منظمات المعرفة كان مع إدارة المعرفة حيث بلغت 84,5 وهي علاقة قوية مقارنة بالمتغيرات الأخرى وما يؤكد حقيقة هذه النتيجة أن Sig<0.05 وهو ما تم تأكيده من طرف العديد من الباحثين في دراساتهم النظرية حيث أن علاقة الذكاء الاقتصادي بمنظمات المعرفة يتمثل في الدور المعرفي الذي يقدمه الذكاء الاقتصادي الى منظمات المعرفة من خلال إهتمامه بتوفير المعلومات والمعارف التي مصدرها خبرات ومواهب الأفراد، وإتاحتها لجميع العاملين في المنظمة. الأمر الذي يساهم في تفعيل عملية اتخاذ القرار ،وخلق ثقافة تنظيمية وقيادة متعلمة. وبالتالي خلق أهداف منظمات الأعمال المعرفية. وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة .

خاتمة:

بعد مناقشتنا لموضوع مساهمة الذكاء الاقتصادي في تحسين تسيير منظمات الأعمال المعرفية، يتبين أن هذا الأسلوب التسييري الحديث يلعب دورا حيويا في نشاطات منظمات الأعمال المعرفية لقدرته على التعامل مع المعلومات وتحليلها وتحويلها إلى معارف مما يمكن متخذي القرار من إنتقاء أفضل المعلومات، التي تساهم في مواجهة تحديات وتقلبات المحيط الذي تعيش فيه المنظمة، وعلى هذا الأساس نجد إهتمام مدراء المنظمات العالمية بهذا السلاح التسييري الحديث؛

1_النتائج: من أهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة:

- **أهمية الذكاء الاقتصادي في تحسين تسيير منظمات المعرفة؛**
- **بالرغم من وجود بوادر اهتمام مؤسسات اتصالات الجزائر بالذكاء الاقتصادي إلا أن لم تصل بعد الى مرحلة الاستفادة من هذا الأسلوب التسييري وحصد مزاياه، وهذا لسبب بسيط أن بيئة الأعمال في الجزائر تخلوا من المنافسة**

التي تمكننا من الحكم على اعتمادها على هذا النهج التسييري الحديث، خاصة أذا علمنا ان مؤسسة اتصالات الجزائر هي الوحيدة التي تسيطر على قطاع الاتصالات في الجزائر؛

- **وجود علاقة قوية بين تطبيق أسلوب الذكاء الاقتصادي وأداء منظمات المعرفة ،يعود إلى إهتمام الذكاء الاقتصادي بالمعلومات والمعارف من خلال قدرته على جمعها بإلتقاط الإشارات الضعيفة (اليقظة الإستراتيجية) ،وتسييرها وإتاحتها لجميع العاملين (إدارة المعرفة)، وحمايتها والتأثير على تقلبات المحيط؛**
- **وجود علاقة ذو دلالة إحصائية بين الذكاء الاقتصادي ومنظمات المعرفة سببه إدارة المعرفة التي تعتبر أحد مكونات الذكاء الاقتصادي التي تقوم على البحث عن المعلومات التي تحتاجها المنظمة من خلال خرائط المعرفة ومن ثم إتاحتها لجميع الموظفين للإستفادة منها، وهو ما يساهم في تفعيل عملية إتخاذ القرار وبناء قيادة متعلمة وخلق ثقافة تنظيمية، تشجع الإبداع والإبتكار وهو ما يضمن السير الحسن لمنظمات الأعمال المعرفية؛**

2_التوصيات: من النتائج المتوصل إليها يمكننا تقديم بعض الإقتراحات :

- **زيادة الإهتمام بتطبيقات الذكاء الاقتصادي في منظمات الأعمال الجزائرية بهدف رصد المعلومات والتقليل من حالات عدم التأكد البيئي؛**
- **الإهتمام بمختلف أنواع المعلومات، بإعتبارها من الموارد ذات الاهمية لضمان نجاح واستمرارية منظمة الأعمال في عصر العلولمة والمعارف؛**
- **تنمية الوعي لدى المديرين والأفراد والعمال بالمؤسسات بضرورة تطبيق الذكاء الاقتصادي من أجل مواكبة تغيرات المحيط؛**
- **إدخال التعديلات المناسبة على الهياكل التنظيمية عبر مختلف المديريات الجهوية والوكالات التجارية خاصة في المدن الداخلية التي تسمح بتوسيع استخدام الذكاء الاقتصادي؛**
- **الحرص على وضع نظام دقيق لجمع ومعالجة وتخزين وتوزيع البيانات والمعلومات عن الإمكانيات المتاحة والمتغيرات البيئية؛**
- **الإهتمام أكثر بالعنصر البشري، خاصة فيما يخص عمليات التكوين والتدريب. لأنه العنصر الأساسي في خلق المعرفة والإستفادة منها؛**
- **ضرورة تفعيل التعاون بين مؤسسات البحث العلمي ومنظمات الأعمال من اجل بناء مشروعات معرفية قادرة على إحداث طفرة معرفية تساهم في خلق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني بعيدا عن الريع؛**

الهوامش والمراجع:

[1] _بلقيدوم صباح، أثر تكنولوجيا المعلومات والإتصالات الحديثة (NTIC) على التسيير الإستراتيجي للمؤسسات الإقتصادية، رسالة دكتوراه علوم، تخصص علوم التسيير ،جامعة قسنطينة ،2013/2012 ،ص.ص 27-28 .

[2] _بيتر دراكر :الإدارة للمستقبل :التسعينات وما بعدها ،ترجمة صليب بطرس ،الدار الدولية للنشر والتوزيع ،القاهرة 1994 ،ص 276 .

[3] _ Forbes Magazine**, BrandZ Top 10 Des Plus Grandes Entreprises Mondiales** ;voir le site suivant : (visité 20/02/2018)
https://www.forbes.fr/classements/brandz-top-entreprises-2017 /

[4] _ Magazine Forbes ,Classement Forbes 2017 :Les 100 plus riches de la Tech ;voir le site suivant :(visité 20/02/2018)
https://www.forbes.fr/classements/fortunes/les-100-milliardaires-tech-les-plus-riches-au-monde-en-2017/

[5] _ Lead Beater, Charles : **Who Will Own the Knowledge Economie** , political quarterly,black will publishers, oxford,uk, oct/dec,98, vol 69, issue 4,p : 375.

[6] _ Due Richard : **The knowledge Economie, Information system Management**, uk summer 1995 ;P76 .

[7] _ أشرف عبد الرحمان محمد ،دور إدارة الموارد البشرية في منظمات الاعمال في ظل إقتصاد المعرفة ،منشورات كلية التجارة ،جامعة القاهرة 2005 ص 44 .

[8] _ A. Yannakov et N. Gorjestanil: **Incresing knowledge flower the rongh**, disponible sur le site:
http; // www. Reasearch-alliance. net , consulté, le: 12-11-2017 a 23:15.

[9] _:F.Bournois ,P.J.Romani ,l'intelligence économique dans les entreprises française ;Economica ;Paris ;p.62

[10] _ عبد الرزاق خليل، أمل بوعبدلي، الذكاء الإقتصادي في خدمة منظمة الأعمال، المؤتمر العلمي الدولي حول اقتصاد المعرفة و التنمية الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم الإدارية، جامعة الزيتونة ، الأردن : 27-28 أفريل 2005، ص 3

[11] __El Mabrouki Nabil Mohamed ,le pratique de l'intelligence économique dans les grandes entreprises :voyage au cœur d'un système non univoque ;14 em conférence international de management stratégique p.p 2_4 voir le site suivant :
http://www.strategie-aims.com/events/conferences/7-xvieme-conference-de-l-aims/communications/2166-la-pratique-de-lintelligence-economique-dans-les-grandes-entreprises-voyage-au-coeur-dun-systeme-non-univoque/download

[12] _ Lesca.H.(1994) ,**Veille stratégique pour le management stratégique de l'entreprise** , P32 .

[13] _ Lesca.H.et J.C.Castagnos (2004) ,**Capter les signaux faibles de la veille stratégique :comment amorcer le processus ?Retour D'éxperience et recommandation** ,P32.

[14] __ Frédérique PEGUIRON, Application de l'Intelligence Economique dans un Système d'Information Stratégique universitaire : les apports de la modélisation des acteurs, thèse de Doctorat, Université Nancy 2, 2006, P37.

[*] _ L'Association Française pour le Développement de l'Intelligence Economique

[15] _ Alain Juillet ;modèle d'intelligence économique ;édition économic a Paris ;2004 ;p4

[16] _- Jean-Yves Prax : **Le Manuel Du Knowledge Management**, 2 ème édition, DUNOD, paris, 2007, p22-26.

[17] _ بلبركاني أم خليفة ،أليات الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية ،مجلة التنظيم والعمل الصادرة من فريق البحث حول الهندسة الوظيفية وتطوير المنظمات بجامعة معسكر العدد الخامس ،ص**9** .

[18] -محمد عواد الزيات ،اتجاهات معاصرة في إدارة المعرفة ،دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن ،**2008** ،ص **55** .

♠ _ L'Association des professionnels de l'information et de la documentation ,appelée originellement :Association des Documentalistes Bibiothécaires Spécialisés

[19] __ Définitions de l'intelligence économique, voir le site suivant (visité 27/03/2017): http://www.actulligence.com/ressources/definitions-delintelligence-economique

[20] _ Djibril Diakhate ;**des cours en veille strategique** ;2010-2011 ;p8 voire http://foad.refer.org/IMG/pdf/Veille_maj.pdf

[21] _ Cohin Corin ;la veille et intelligence stratégique ;op cit p13 .

[22] _ الفاعوري رفعت عبد الحليم :إدارة الابداع التنظيمي ،المنظمة العربية للتنمية الادارية ،جامعة الدول العربية ،القاهرة ،مصر ،ص **151**

[23] _ حيدر عبيسات ،**2005** :الثقافة التنظيمية وتأثيرها على بناء المعرفة المؤسسة :دراسة ميدانية لمؤسسة المناطق الحرة بالزرقاء ،الأردن ،أنظر الى الموقع التالي :

http://www.free-zones.gov.jo/km1/studies/organizationalculture.pdf (متاح بتاريخ **13** فيفري **2016** ،**18.08**)

[24] _ لفاعوري رفعت عبد الحليم :إدارة الابداع التنظيمي ،المنظمة العربية للتنمية الادارية ،جامعة الدول العربية ،القاهرة ،مصر ،ص **151** .

[25] _ العلي عبد الستار وأخرون :المدخل الى ادارة المعرفة ،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ،عمان ،الأردن ،الطبعة الأولى،**2006** ،ص **30**

طرق وإجراءات خوصصة البنوك والآثار الناجمة عنها

- دراسة تجربة فرنسا، مصر والجزائر -

د. دوفى قرمية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف-ميلة ؛ الجزائر
E-mail : wisale2007@yahoo.fr

Received: ***Avril 2018*** *Accepted:* ***Mai 2018*** *Published:* ***Juin 2018***

ملخص:

تحول القطاع العام إلى القطاع الخاص أو ما يسمى بالخوصصة هو أحد أبرز التغيرات العالمية التي عرفتها اقتصاديات العالم المتقدم والمتنامي خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، ولقد حققت الخوصصة نجاحا كبيرا في الدول المتقدمة في حين ظلت الدول النامية والدول العربية على وجه الخصوص متباطئة في اتخاذ قرارات حاسمة فيما يخص خوصصة البنوك، بحيث تطلبت عملية الخوصصة في هذه الدول ضرورة تأهيل البنوك وتهيئتها وذلك من خلال إعادة الهيكلة التي تعد ركيزة أساسية لتطوير البنوك وتهيئتها لتنفيذ عملية الخوصصة، ويترتب عن خوصصة البنوك مجموعة من الآثار الاقتصادية والاجتماعية وذلك حسب الطريقة المتبعة ونسبة البيع إلى القطاع الخاص و مدى تقبل الجمهور لفكرة الخوصصة.

الكلمات المفتاحية: الخوصصة، الطرق والإجراءات، الآثار، تجربة فرنسا، مصر والجزائر.

Abstract:

the public sector transformed into private sector or what is called “privatization”, It is one of the most remarkable global changes of the advanced and developing world economies during the two last decades of the twentieth century.

The privatization realized a great success in advanced countries while developing and Arabic countries kept slowly advancing in crucial decisions taking concerning banks privatization. Indeed, the privatization process in these countries requires the obligation to qualify and adapt banks by restructuring which is considered as an essential basis for developing banks and adapting them to perform the privatization process.

Key words: Privatization, method, procedure, effect,

مقدمة:

عرفت اقتصاديات الدول مجموعة من التطورات والتحولات من أهم سماتها البحث عن دور جديد للدولة في الحياة الاقتصادية وذلك بطرح رؤية أكثر جدية لمفهوم اقتصاديات السوق والحرية الاقتصادية، وفي هذا الإطار برزت الخوصصة كسياسة معبرة لهذه الرؤية، والتحولات الاقتصادية التي نتجت عن حالة الانتقال إلى اقتصاد السوق صاحبتها تغيرات مماثلة على المستوى المالي والمصرفي.

ويترتب عن خوصصة البنوك مجموعة من الآثار الاقتصادية والاجتماعية وذلك حسب الطريقة المتبعة ونسبة البيع إلى القطاع الخاص ومدى تقبل الجمهور لفكرة الخوصصة، وبما أن خوصصة القطاع المصرفي تعالج بحساسية أكثر من القطاعات الأخرى فمن الضروري توضيح الإجراءات والأساليب المتبعة في خوصصة هذا القطاع والآثار الناتجة عنها، ومن خلال الطرح السابق يتضح لنا التساؤل الرئيسي التالي:

ما هي طرق وإجراءات خوصصة البنوك وآثارها الاقتصادية والاجتماعية؟ وهل نجاح خوصصة البنوك في الدول المتقدمة يعني بالضرورة نجاح هذه السياسة في الدول النامية؟

وللإجابة على الإشكالية المطروحة يمكن تقديم بعض الفرضيات المراد اختبارها من خلال هذه الدراسة:

1. تتم خوصصة البنوك من خلال طرح الأسهم في البورصة.

2. تختلف نتائج الخوصصة في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية باختلاف ظروف وأهداف كلا منهما في تبني سياسة الخوصصة.

وسوف يتم معالجة هذه الإشكالية من خلال المحاور التالية:

المحور الأول : طرق وإجراءات خوصصة البنوك

سنعرف من خلال المحور التالي خوصصة البنوك وطرق وإجراءات إتمامها:

أولا: تعريف خوصصة البنوك

تحول القطاع المصرفي هو جزء من التحول الاقتصادي العام المتمثل في التحول إلى اقتصاد السوق بعد زوال دوافع الملكية العامة، وتعرف خوصصة البنوك على أنها " توسيع قاعدة الملكية من خلال طرح رأس مال البنك كله أو جزء منه للبيع والتداول في بورصة الأوراق المالية بالتدرج بهدف خلق بيئة تنافسية في السوق المصرفية وتحقيق كفاءة أكبر لتلك البنوك في ظل العولمة "، بحيث يقوم صاحب القرار باختيار أحد البنوك المراد خوصصتها وطرحه للاكتتاب العام بعد تقييم أصوله وخصومه وإعادة هيكلته وتأهيله لعملية الخوصصة، على أن تحتفظ الحكومة بملكية جزء كبير من رأس مال البنك كمرحلة أولى ثم تزداد نسبة البيع إلى القطاع الخاص تدريجيا مع الأخذ بعين الاعتبار الطاقة الإستعابية للبورصة، بمعنى أن خوصصة البنوك تتم على المدى الطويل أو المتوسط".[1]

أي أن هناك خوصصة جزئية وخوصصة كلية، الخوصصة الجزئية يقصد بها " تخلي الدولة عن جزء من ملكية البنوك بمعنى إدخال عناصر من القطاع الخاص إلى البنوك العمومية، وتهدف الدولة من وراء ذلك إلى سيطرتها على الرقابة الجزئية والكلية لهذه البنوك "، ويقصد بالخوصصة الكلية " تحويل البنوك كليا إلى بنك خاص محلي أو أجنبي ".

نلاحظ من خلال هذا التعريف أن خوصصة البنوك تتم وفق خطوات وإجراءات محددة وتتطلب توفر بعض الشروط لنجاحها لتحقيق الهدف منها.

ثانيا: الطرق المتبعة في خوصصة البنوك :

هناك عدة طرق لخوصصة البنوك نذكرها فيما يلي :

1. التنازل في السوق المالية:

يكون التنازل في السوق المالي مؤطرا قانونا ومدعما بتنظيمات الأسواق المالية وتتم عملية الخوصصة بتقنيتين أساسيتين، إما عن طريق البيع بالمناقصة بسعر افتتاحي قابل للارتفاع أو البيع عن طريق سعر محدد وذلك كما يلي:[2]

أ. البيع بالمناقصة:

تتم عملية البيع بالمناقصة بايجابيات نظرية تتم على أساس السوق، كما أنها تتجنب تثبيت سعر إصدار أعلى أو أقل من القيم الحقيقية للبنك في حين يتعين على الدولة تعظيم أرباح البيع، ويعاب على هذه العملية أنها معقدة ولا تشجع صغار حاملي السندات بالإضافة إلى أن وجود مستثمرين أساسيين يحد من المنافسة بقصد اكتساب أسهم بأدنى الأسعار، أما إذا تم طرح الأسهم لأول مرة في البورصة فإن السعر الاسمي يحصل على تخفيض مبلغ الضريبة بطريقة تضمن الاكتتاب لمجموع الأسهم المطروحة في السوق.

أ. البيع عن طريق سعر محدد:

يكون السهم مسعرا مسبقا، ومن إيجابيات هذه الطريقة أنها تؤمن دخلا معلوما ومحددا مسبقا للدولة كما أنها توفر فرصا لصغار حاملي السندات، وتتم عمليات التنازل وفق هذا الأسلوب من خلال عرض عام للبيع وعرض عام للمبادلة من خلال الاكتتاب العام وهو انتقال الحيازة من الدولة إلى مشتركين خواص سواء كانوا مقيمين أو غير المقيمين.

وخوصصة البنوك عن طريق البورصة تعتريها مجموعة من المخاطر وهي كما يلي :[3]

- ✓ **خطر نزع الملكية المالية؛**
- ✓ **تحمل تكاليف جد مرتفعة؛**
- ✓ **يصعب على السلطات المعنية الحفاظ على سلطة التأثير على سير العملية؛**
- ✓ **تتطلب العملية سياسة اتصال وثيقة وقوية؛**
- ✓ **ضرورة ملائمة الظروف الاقتصادية وأوضاع البورصة.**

وتحقق مجموعة من المزايا نذكرها فيما يلي:

- **توسيع عدد المساهمين من خلال طرح الأسهم لمختلف فئات المستثمرين سواء كانوا أفراد أو عمال لدى البنوك، أو مستثمرين أساسيين محليين أو أجانب؛**
- **إشهار أرباح المؤسسة المصرفية المعنية بالخوصصة عن طريق نشر البيانات والمعلومات الخاصة بها وإمكانية إطلاع المستثمرين على هذه البيانات لتأكيد قرار الشراء من عدمه؛**
- **سيولة السندات عن طريق إمكانية تداولها في البورصة أو عن طريق مبادلتها بأسهم البنك المخوصص؛**
- **توسيع حجم المعاملات نتيجة توفير موارد إضافية؛**

- **تنشيط سوق الأوراق المالية.**

2. التنازل خارج السوق المالية[4]

تتم عملية الخوصصة عن طريق تحويل الملكية بالتراضي، أي بيع الأسهم بسعر محدد لجزء أو لكل رأس المال لأحد أو لمجموعة من المستثمرين المختارين، واللجوء إلى التنازل الودي أو بالتراضي له ثلاثة جوانب:

- **قلق اتجاه استقرار وضع المساهم وخاصة في مجال المؤسسات المالية؛**
- **البحث عن شريك فيما يخص قاعدة تقوية رأس المال، نشاطات مكملة، توسع جغرافي ....؛**
- **مساعدة المؤسسات التي هي في طريق الإفلاس.**

وتستخدم هذه الطريقة لعدة أسباب منها:

- ✓ **استحالة البت في العملية على مستوى البورصة وهذا في حالة عدم أهلية هذه الأخيرة لذلك أو إمكانية إحداث خلل في السوق أو بسبب ضعف كفاءة المؤسسة المعنية؛**
- ✓ **محاولة الحفاظ على بعض الرقابة على نشاط المؤسسة المصرفية؛**
- ✓ **محاولة دفع المؤسسة المصرفية للاستمرار عن طريق رفع الأرباح؛**
- ✓ **ضرورة إعادة هيكلة البنك.**

3. خوصصة الإدارة

وذلك بالاحتفاظ بالملكية العامة لرأس المال، ويمكن للدولة أن تقدم الأموال اللازمة الخاصة بالبنك بحيث تقوم هذه الأخيرة بتقديم مجموعة من المهارات الإدارية الضرورية للنجاح في المنافسة المصرفية، وتتمثل فوائد هذا الأسلوب في التغلب على مشاكل عدم مرونة العمالة الحكومية مع التغيرات في طبيعة العمل وظروفه والتخلص من أعباء التسيير اليومي للبنوك والنفقات الإضافية.[5]

4. البيع لمستثمر رئيسي

يستخدم هذا الأسلوب من أجل تحسين أداء البنك ورفع كفاءته، نظرا لما يتميز به المستثمر الأجنبي من الإمكانيات الواسعة والتكنولوجيا المتطورة والالتزام بتطوير البنك فنيا وتكنولوجيا، مع الإنفاق على البرامج التدريبية لرفع كفاءة العاملين وتطوير النظم المتبعة في العمل مما يؤدي إلى زيادة القيمة السوقية لأسهم البنك، ويستخدم هذا الأسلوب طالما أن البنك المركزي يتمتع بالقوة والاستقلالية والفعالية في ضبط السوق النقدي والمالي وحماية أموال المودعين وضبط المعروض النقدي والسيولة والرقابة الفعالة.[6]

ثالثا: مراحل وإجراءات خوصصة البنوك

تتلخص إجراءات ومراحل الخوصصة فيما يلي :

1. مرحلة التحضير

من بين الإجراءات المتبعة لتهيئة المناخ العام لتنفيذ برنامج الخوصصة ما يلي :

أ. تهيئة الرأي العام ومناقشة الجوانب المختلفة لخوصصة البنوك

إذ ينبغي القيام بحملة واسعة قبل البدء في تنفيذ عملية الخوصصة من أجل توضيح مفاهيمها وآثارها المتوقعة من خلال وسائل الإعلام المختلفة وعن طريق عقد الندوات والمحاضرات وغيرها من الإجراءات، والسبب في ذلك أن هناك تعود على وجود القطاع العام والتمسك في الملكية العامة، وبالتالي قد تواجه عملية خوصصة البنوك معارضة شديدة من طرف بعض الفئات خاصة من طرف العمال الذين يخشون على وظائفهم.[7]

ب. إجراء التعديلات القانونية والتشريعية اللازمة لخوصصة البنوك

إن الدعوة إلى الخوصصة ليست دعوة مستقلة ومنعزلة عن غيرها من التطورات في المجال الاقتصادي والاجتماعي إنما تشكل أحد أضلاع مثلث متكامل تتمثل في الخوصصة والتحرر المالي وتدويل النشاط المصرفي، فعملية الخوصصة تتطلب مراجعة شاملة وتطوير جوهري للتشريعات والقوانين كنتيجة حتمية لتغير الأدوار بين القطاعين الخاص والعام،[8]وذلك بإصدار القوانين والتشريعات المنظمة لعمليات الخوصصة تبين كيفية التنازل عن البنوك العامة ونسبة الأصول المتنازل عنها والفئات الموجه إليها هذا العرض مع تعيين قائمة المؤسسات المصرفية المعنية بعملية التنازل،[9] لأن القوانين المطبقة في القطاع العام لا توفر ميزة تنافسية للمؤسسات كما أن حجم العمالة ورواتب العمال دون المستوى المطلوب في بعض الأحيان، لذلك فمن الضروري القيام بتحديث قوانين العمل وإصدار قوانين لحماية العاملين وإعادة النظر في هيكل الأجور وجعله قريبا لما يقوم عليه العمل في القطاع الخاص،كل هذه الإصلاحات من شأنها أن تؤدي إلى تحسين مستوى الأداء وتحقق مزايا تنافسية.[10]

ج. التقييم الأولي للبنوك :

تعتبر هذه الخطوة من أهم خطوات تنفيذ الخوصصة لأنه يمكن أن يترتب على عدم الإفصاح والشفافية في هذه المرحلة فساد كبير، ويتم تقييم وتصنيف البنوك للوقوف على وضعيتها المالية واتخاذ الإجراءات المناسبة سواءا بتصفيتها أو بيعها أو إعادة هيكلتها وتأهيلها للخوصصة، ويتم الاعتماد على خمسة معايير أو محددات تعبر بشكل شامل عن الموقف المالي للبنك وإدارته وهي: ملاءة رأس المال وكفايته، جودة الأصول في المركز المالي، كفاءة إدارة البنك، القوة الإيرادية، مدى سيولة المركز المالي.[11]

2. مرحلة تنفيذ برامج نقل الملكية

تتم وفق الإجراءات التالية:

أ. إعادة هيكلة البنوك

تعد إعادة هيكلة البنوك العامة ماليا وإداريا ركيزة أساسية من ركائز إصلاح القطاع المصرفي، بحيث تستهدف إعادة الهيكلة خلق كيانات مصرفية قوية قادرة على المنافسة محليا وعالميا بحيث يمكن خوصصة أحدها أو أكثر في المستقبل، وتتمثل إعادة الهيكلة المالية في زيادة رؤوس أموال تلك البنوك لتتناسب مع حجم الودائع وحجم التمويل الذي تقوم تلك البنوك بمنحه، أما فيما يتعلق بالهيكلة الإدارية فتتم من خلال عدة محاور من أهمها :[12]

- **الاهتمام برفع كفاءة العاملين وصقل خبراتهم من خلال الدورات التدريبية المتخصصة والمتطورة سواء في الداخل أو الخارج؛**
- **تحديث نظم الإدارة واختيار القيادات المصرفية ذات الكفاءات المتميزة والخبرات العالمية؛**

- تطوير أنظمة وتكنولوجيا المعلومات وميكنة الفروع وربطها بالمراكز الرئيسية للبنك بهدف السرعة في اتخاذ القرار الإداري على أساس سليم؛
- دعم وسائل الرقابة الداخلية بالبنوك وإنشاء لجان للمراجعة الداخلية؛
- إنشاء وتطوير إدارات للمخاطر بالبنوك بهدف تقييم مختلف المخاطر بما فيها الائتمانية وتحسين أساليب وأسس تقييمها. ب. تقييم السمات الداخلية والخارجية " تقييم ثانوي "

يعطي التحليل المالي الذي سبق ذكره صورة شاملة عن البنوك التي يتم تقييمها لأن البيانات المالية تمكننا من القيام بمقارنة موضوعية بين البنك المراد تقييمه والبنوك الأخرى، ولإعطاء صورة دقيقة وكاملة عن البنك ولإعداد تقييم كامل وشامل من الضروري أن نقوم بتحليل السمات الداخلية من خلال البحث في عشرة مجالات يطلق عليها " العوامل العشرة " وهي : الأرباح، الأفراد، الشخصية، التوزيع المادي، المحفظة، المنتجات، العمليات، الممتلكات، التخطيط، الاحتمالات والإمكانيات، ولاستكمال التحليل لابد من عمل تقييم للبيئة الخارجية التي يعمل فيها البنك، لأن حالة البيئة الخارجية لها تأثير على قيمته فكلما كان السوق أفضل كلما زادت قيمة البنك الذي يعمل في هذه السوق ويتم ذلك من خلال التحليل الديمغرافي والتحليل الاقتصادي.[13]

ج. استخدام الأساليب الفنية لتقييم البنوك :

توجد العديد من الأساليب الفنية التي يتم استخدامها في تقييم البنوك المطروحة للخوصصة، إلا أن هذا التقييم يستند على بعض التقديرات لذلك فإن السعر الذي يتم الوصول إليه ينتج عن التفاوض، أي أن الأساليب التي سيرد ذكرها فيما يلي تقدم الحدود الدنيا والقصوى لتحديد سعر البنك، و يمكن تصنيها إلى أربعة أنواع وهي كالتالي :[14]

- التقييم المستند على العائد:

يتم تقدير قيمة البنك من خلال حساب القيمة الحالية للتوزيعات المستقبلية أو من خلال رسملة العائد.

- القيمة الحالية للتوزيعات المستقبلية: وفي هذه الحالة توجد ثلاثة احتمالات أساسية تتمثل في ما يلي:

✓ عدم وجود نمو في التوزيعات: يتم حساب القيمة في هذه الحالة من خلال الصيغة التالية:

$$P_o = \frac{D_o}{K_e}$$

بحيث:

P_0 = السعر الحالي للسهم.

D_0 = التوزيعات الحالية للسهم.

K_e = معدل العائد المطلوب للسهم.

✓ معدل النمو ثابت للتوزيعات : ويتم حساب القيمة الحالية من خلال الصيغة التالية :

$$P_o = \frac{D_o(1+g)^1}{(1+K_e)^1} + \frac{D_o(1+g)^2}{(1+K_e)^2} \cdots\cdots + \frac{D_o(1+g)^n}{(1+K_e)^n}$$

g = معدل النمو الثابت للتوزيعات.

$D_0(1+g)^1$ = توزيع العام الأول.

$D_0(1+g)^2$ = توزيع العام الثاني.

n = عدد السنوات.

ويمكن تبسيط المعادلة كالتالي ولكن بشرط ثبات معدل نمو التوزيعات وأن يكون سعر الخصم أكبر من معدل النمو:

$$P_0 = \frac{D_1}{K_e - g}$$

✓ **تغير معدل نمو التوزيعات: يتم حساب القيمة الحالية في هذه الحالة وفق الصيغة التالية:**

$$P_0 = \frac{D_1}{(1+K_e)^1} + \frac{D_2}{(1+K_e)^2} \cdots\cdots + \frac{D_n}{(1+K_e)^n}$$

بحيث :

D_1 = توزيع العام الأول.

D_2 = توزيع العام الثاني.

D_n = توزيع العام n.

تواجه هذه الطريقة عدة صعوبات من بينها تقدير العوائد المستقبلية وتحديد عدد السنوات التي يستند عليها حساب القيمة والمعدل المناسب لسعر الخصم، كما أنها لا تأخذ في الاعتبار معدل العائد الأمثل الذي يعكس إمكانيات تطوير وتحسين إدارة الأصول.

- **التقييم المستند على رسملة العوائد:**

يتم تحدد القيمة وفق هذه الطريقة من خلال دراسة أرقام العوائد لخمس سنوات ماضية على الأقل، وحساب متوسط العائد ثم ضربه في مقلوب معدل العائد الذي يطلبه المستثمر ومن سلبيات هذا الأسلوب أنه يعتمد على الأرقام التاريخية لنشاط البنك ولا يعكس إمكانيات تطوير وتحسين كفاءة إدارة الأصول.

- التقييم المستند على الأصول :

الأساليب السابقة الذكر تفترض استمرار الإدارة السابقة للبنك بالإضافة إلى أنه يكون من الصعب استخدام هذه الطرق إذا كانت أرباح البنك في انخفاض أو في حالة عدم تحقيق أرباح، لذلك تستخدم طريقة تقييم الأصول من خلال حساب صافي قيمة الأصل بالنسبة للسهم بقسمة قيمة الأصول على عدد الأسهم العادية.

- التقييم المستند على العوائد والأصول :

من الأساليب الفنية التي تأخذ في الحسبان العوائد والأصول معا أسلوب الرسملة المزدوج للأرباح والذي تتحدد خطواته كالتالي:

✓ **دراسة أداء البنك خلال الخمس سنوات الماضية على الأقل؛**

✓ **حساب متوسط العائد أو العائد الثابت لتلك الفترة؛**

✓ **تحديد معدل العائد المقبول للمستثمر على رأس المال المستثمر في الأصول الملموسة وغير الملموسة؛**

✓ **تقييم الأصول الملموسة؛**

✓ **حساب أرباح الأصول الملموسة من خلال ضرب معدل العائد المقبول على الأصول الملموسة في قيمة الأصول الملموسة؛**

✓ **طرح الأرباح المتولدة عن الأصول الملموسة من العائد الثابت للحصول على أرباح الأصول غير الملموسة؛**

✓ **رسملة عوائد الأصول غير الملموسة عن طريق قسمتها على المعدل المقبول على الأصول غير الملموسة.**

وبالتالي فإن:

- التقييم المستند | **القيمة الكلية = قيمة الأصول الملموسة + قيمة الأصول غير الملموسة**

من بين هذه الأساليب نذكر ما يلي: [15]

- **علاوة القيمة الدفترية:**

تستعمل هذه الطريقة لتسعير الأسهم وذلك وفق الصيغة التالية :

$$\text{القيمة الدفترية للسهم الواحد} = \frac{\text{القيمة الدفترية لحقوق الملكية}}{\text{عدد الأسهم المتداولة}}$$

بحيث أن القيمة الدفترية لحقوق الملكية = القيمة الدفترية لأصول البنك – القيمة الدفترية لخصومه

ويتم مقارنة علاوة القيمة الدفترية مع سعر السهم المعروض على المساهمين في البنك بالقيمة الدفترية للبنك.

و علاوة القيمة الدفترية =VR-P1 / VR

بحيث أن:

p1: سعر السوق للسهم المعروض على البنك المستهدف.

VR: القيمة الدفترية للسهم في البنك المستهدف.

- **التسعير وفقا لسعر السهم السائد**

تقوم هذه الطريقة على مقارنة سعر الشراء المعروض للسهم على البنك المستهدف مع سعره في السوق، تفترض هذه الطريقة أن يكون سعر السهم الجاري يعكس بدقة القيمة السوقية، ولكن إذا لم يتم تداول أسهم البنك على نطاق واسع لا يعكس السعر الحالي ظروف السوق الجارية.

- **العائد على الاستثمار :**

تعتبر عملية شراء أسهم البنك أنها عملية استثمار، لذلك يتم مقارنة القيمة الحالية لحقوق الملكية المتوقعة والمخصومة لمعدل عائد البنك المستهدف مع القيمة الجارية لحقوق الملكية، فإذا كانت القيمة المخصومة اكبر من القيمة الجارية لحقوق المساهمين فإن صافي القيمة الحالية لعملية شراء الأسهم تكون إيجابية ويحقق الاستثمار أدنى حد للعائد المطلوب، وتتحد حقوق الملكية من خلال التنبؤ بالعائد على حقوق الملكية لمدة عشر سنوات على الأقل.

المحور الثاني: الآثار الاقتصادية والاجتماعية لخوصصة البنوك

نحاول فيما يلي إبراز الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن خوصصة البنوك والتي يمكن اختصارها فيما يلي :

أولا: الآثار الاقتصادية لخوصصة البنوك

1. زيادة المنافسة وتحسين الأداء والكفاءة المصرفية

تؤدي الخوصصة إلى تطوير الجهاز المصرفي وزيادة كفاءته وقدرته التنافسية، وتؤدي المنافسة المصرفية الناتجة عن تحرير سعر الفائدة إلى خفض هامش الوساطة المالية لأن تزايد التنافس بين البنوك سوف يجعلها توجه الائتمان المصرفي نحو المشروعات الأكثر ربحية مما يساهم في إعادة تخصيص الائتمان بالاعتماد على المعايير الاقتصادية السليمة،[16] بالإضافة إلى تحسين نوعية وجودة الخدمات المقدمة عن طريق الابتكار والاستحداث وتقديم الخدمات بأقل تكلفة وبأحسن جودة وبسعر تنافسي وفي أسرع وقت ممكن مما يزيد من القدرات التنافسية للبنوك اتجاه المنافسة العالمية في ظل العولمة.[17]

2. تنشيط سوق الأوراق المالية وتوسيع قاعدة الملكية

ترتبط الخوصصة بتطوير الأسواق المالية بصورة وثيقة، لأن وجود سوق مالي متطور يسهل تطبيق الخوصصة لأنه يعتبر إحدى متطلبات تنفيذها وفي نفس الوقت فإن عمليات الخوصصة تنشط عملية تطوير الأسواق المالية، وهذا الارتباط المتبادل بين تطوير القطاع الخاص وتطوير الأسواق المالية هو الذي يؤدي إلى إسراع التنمية الاقتصادية لأن ذلك سيؤدي إلى زيادة الموارد المالية والمنافسة وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى زيادة الوعي العام وضمان رفع مستوى مسؤولية المقترضين ولذلك فإن هناك حاجة للسياسات التي تؤدي إلى توعية الجمهور وزيادة مشاركته في الأسواق، ولا يمكن حدوث ذلك إلا من خلال إيجاد الإطار القانوني والتنظيمي الصحيح لسوق مالي كفؤ.[18]

فوجود قطاع مالي تنافسي وفعال يدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية نتيجة وجود العديد من المدخرين والوسطاء الماليين ومجموعة واسعة من الأدوات المالية وجهات الإصدار، وبالتالي فإن الخوصصة تعتبر عاملا حيويا في إيجاد سوق مالية تتوفر فيها مجموعة كافية من الأنشطة الضرورية لتحقيق قدر من الكفاءة ،[19] إذ تساهم الخوصصة في زيادة إصدارات الأسهم المطروحة في البورصة وفي جذب رؤوس الأموال الخارجية إلى الميدان المالي وبالتحديد إلى أنشطة الأوراق المالية، الأمر الذي يدعم قيام صناعة وطنية متطورة للأوراق المالية، كما تساهم الأسواق المالية في توفير الأموال اللازمة للبنوك المطروحة للخوصصة من جهة وتقييم البنوك من خلال تحديد قيمة الأسهم وفقا للعرض والطلب من جهة أخرى.[20]

3. تحديث الإدارة

ينتج عن خوصصة البنوك تحسين نوعية اتخاذ القرار الإداري من خلال تخفيض درجة التدخل السياسي من خلال نقل الإدارة من موضع المسؤولية أمام البيروقراطية إلى موضع المسؤولية المباشرة أمام حملة الأسهم وهم فئة تسعى إلى تحقيق الربح،[21] فهي تمنح الإدارة الحرية في اتخاذ القرارات سواء تعلق الأمر بمجال الاستثمار أو أداء الخدمات المصرفية أو المساهمة في دعم أسواق المال والنقد، لأن البنوك تخضع لعوامل المنافسة والتطوير المستمر في تكنولوجيا العمل المصرفي ويحتاج ذلك إلى تحرير الإدارة وزيادة درجة استقلاليتها بعيدا عن التدخل الحكومي.[22]

4. ترشيد الإنفاق العام وإدارة أفضل للسياسة النقدية

إن تخفيض سيطرة الدولة على البنوك يدفع بالحكومة إلى ترشيد إنفاقها العام من جهة وتنمية الموارد المالية من جهة أخرى،ويقصد بترشيد الإنفاق العام التزام الفعالية في تخصيص الموارد والكفاءة في استخدامها من خلال التخلص من صور الدعم التي يستفيد منها القطاع العام، ويقصد بالفعالية توجيه الموارد العامة إلى الاستخدامات لتحقيق أهداف الدولة، وتزيد درجة الفعالية في تخصيص الموارد كلما زادت درجة الديمقراطية في اتخاذ القرارات العامة، وتزداد الإيرادات نتيجة زيادة حصيلة الدولة من الضرائب، كما أن تحرير أسعار الفائدة يؤدي إلى زيادة المنافسة بين البنوك مما يؤدي إلى تحسين كفاءة العمليات المصرفية وزيادة استخدام القروض.[23]

5. الارتقاء بالعنصر البشري

إن قطاع البنوك التجارية يعتبر أحد القطاعات التي وجدت أمام متطلب السعي نحو تحسين مستوى الخدمات المصرفية لمواجهة التطورات المتسارعة في هذه الصناعة العالمية ضرورة تبني سياسات واضحة لتطوير مستوى أداء الموارد البشرية لديها، وبالتالي لابد من تركيز اهتمامها على نوعية العاملين لديها ومستوى أدائهم وكفاءتهم وذلك من خلال تنمية قدراتهم وتعزيز روح المبادرة لديهم.

ولكي تكون البنوك قادرة على مواجهة هذه التحديات والمستجدات يكون لزاما عليها الاستمرار في إحداث التطوير الإداري للكوادر الوظيفية من خلال اختيار الموظفين ذوي القدرات المتخصصة، ومراقبة عملية تدريبهم على مستجدات تطور الصناعة المصرفية العالمية وتسليحهم بأدوات ومهارات التعامل مع العملاء والمستثمرين.[24]

ثانيا : الآثار الاجتماعية لخوصصة البنوك

1. آثار خوصصة البنوك على العمالة

تؤدي الخوصصة في الكثير من الحالات إلى التقليص من العمالة، كما أن استخدام التكنولوجيا المتطورة سوف يؤثر على اليد العاملة بالبنوك ذلك أنها سوف تتأثر بهذه التغيرات من خلال ضرورة توفر بعض المواصفات في هذه الأخيرة لمواكبة هذه التطورات،لذلك قد يتم الاستغناء عن اليد العاملة غير الماهرة وقد يكون من الصعب تطبيق الخوصصة ما لم تتخذ تدابير خاصة لامتصاص آثارها السلبية على العمالة ومن بين الإجراءات المتخذة في هذا المجال نذكر ما يلي :[25]

- **الإبطاء من عملية تخفيض العمالة أو بمعنى أصح إطالة المدة التي يجرى فيها هذا التخفيض بالإضافة إلى بعض الترتيبات المخصصة لحماية عمال البنك المراد خوصصته لمدة محدودة من الزمن بعد انتقال ملكيته والاعتماد على العمل القصير المدعوم،ولقد ساعدت هذه الترتيبات في أوروبا الشرقية على تيسير تنفيذ عمليات الخوصصة تمهيدا لخلق بيئة اقتصادية كلية ملائمة، غير أن هذه الإجراءات تشكل عبئا ماليا على الدولة.**
- **استخدام أسلوب تجميد التوظيف، التقاعد المبكر من أجل تقليص عدد العمال المسرحين وتيسير عملية الانتقال، وضع لوائح منظمة لتعويضات التسريح ونظم الإنذار المبكر بشأن التسريحات وتقديم مكافآت للعمال المستقيلون.**
- **تيسير عملية إعادة دمج العمال المسرحين في أعمال أخرى، من خلال المساعدة على إقامة مشاريع صغيرة ومتوسطة.**

2. آثار خوصصة البنوك في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية

تأتي أهمية البنوك العمومية من خلال الدور التنموي الذي تقوم به، ويأتي الحرص على بقاء بنوك القطاع العام واستمرارها في نطاق الملكية العامة واعتراض العديد من الخبراء الاقتصاديين خوصصة البنوك العامة من الإدراك الواعي للدور الحيوي الذي تحتله تلك البنوك كعصب للاقتصاد القومي، " نظرا للدور الذي تلعبه البنوك العامة في مجال التنمية والإصلاح الاقتصادي ودورها الفعال في أوقات الأزمات والحروب بحيث تعتمد عليها الحكومة في إدارة الأزمات "[26] وكأداة لمواجهة حالات التضخم أو الانكماش التي قد تتعرض لها الدولة، بالإضافة إلى القدرة التي تنفرد بها البنوك العمومية في التأثير على حجم السيولة المحلية عن طريق قدرتها في خلق النقود بمنح القروض لعملائها وتوفير مصادر لتمويل عملية التنمية والنشاط الاستثماري.

ونتيجة للدور التنموي الهام الذي تقوم به البنوك العامة فهي تتحمل مبالغ كبيرة لتحقيق هذا الدور بالإضافة إلى المبالغ التي تتكبدها نتيجة إعادة هيكلة المؤسسات العمومية وتطهيرها، لذلك فهناك بعض التخوفات من أن تعاق هذه الوظائف الأساسية التي تقوم و تنفرد بها بنوك القطاع العام لأن القطاع الخاص هدفه الأساسي تحقيق الربح فقط.

ومن جهة أخرى فإن القطاع المصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية وأكثرها حساسية وتأثيرا في نمو اقتصاديات الدول لما له من تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية من خلال تعبئة المدخرات الكافية التي يتطلبها النمو الاقتصادي والتوزيع الكفء لها على مختلف مجالات الاستثمار والاستغلال، ويتوقف هذا الدور الكبير الذي يلعبه القطاع المصرفي في النهوض باقتصاديات الدول على مدى فعالية هذا القطاع، بحيث يعد الأداء الفعال لأي قطاع بنكي أداة هامة لتعزيز التنمية المستدامة ويساعد على استقطاب الاستثمارات الضرورية لتغطية حاجيات التنمية المحلية، ويستلزم الأمر تحديث وإصلاح الجهاز المصرفي حتى يساهم بقدر كبير في إحداث النمو المستدام، وترتبط فعالية القطاع المصرفي بمدى توفر جو تنافسي بين البنوك القائمة في هذا القطاع، لأن المنافسة المصرفية تزيد من فعالية القطاع المصرفي وتمنحه القوة والقدرة على التصدي ومواجهة المنافسة الخارجية.[27]

3. السيطرة الأجنبية على السوق المصرفية المحلية

تؤدي الخوصصة إلى عودة سيطرة رأس المال الأجنبي على الممتلكات والمؤسسات المحلية الصناعية والمالية والتجارية، نتيجة ضعف سوق المال المحلي وتحفظ المدخرين إزاء عمليات شراء أسهم المؤسسات المحلية، ومع تصاعد عمليات بيع القطاع العام للأجانب سوف يتصاعد معه نصيب الأجانب في الدخل القومي المحلي الأمر الذي سيؤثر على مقدار الدخل الصافي المتاح للمواطنين وبالتالي على مستوي معيشتهم، وعلى الرغم من أن شراء الأجانب لأصول القطاع العام سيخفف من العجز في ميزان المدفوعات في الأجل القصير إلا أن ذلك سيفاقم من هذا العجز في الأجل المتوسط والطويل حينما يقوم المستثمرون الأجانب بتحويل دخولهم وأرباحهم إلى الخارج، كما أن التحويلات الكبيرة (بالنقد الأجنبي) لأرباح ودخول الملاك الأجانب إلى الخارج سيؤدي إلى حدوث ضغط شديد على سعر الصرف المحلي بالإضافة إلى الخطر المتمثل في احتمال أن يتصرف المالك الجديد ببيع هذه الأصول لطرف ثالث.

غير أن دخول مصارف أجنبية للسوق المصرفية المحلية قد يترتب عليه آثار إيجابية كتحسين الخدمات المصرفية وتقديم خدمات جديدة ومبتكرة مما يساهم في تعزيز كفاءة النظام المصرفي في توظيف الموارد ورفع مستويات النمو،

خصوصا إذا تم تشجيع هذه البنوك على تمويل مشروعات التنمية ونقل المعرفة والتقنية المصرفية والمساهمة في إعداد وتدريب الإطارات البشرية.[28]

المحور الثالث: تجارب بعض الدول في خوصصة البنوك

اختلفت تجارب الخوصصة في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية والانتقالية وسنحاول من خلال هذا المبحث استعراض بعض التجارب للوصول إلى الدروس المستفادة منها.

أولا : خوصصة البنوك في فرنسا

بعد فترة التأميمات المصرفية التي عرفتها فرنسا في 1945 و 1982 شهدت خطوة مهمة نحو الإصلاحات المصرفية وذلك بإصدار القوانين والتشريعات التنظيمية خلال الثمانينات والتسعينات وصدور قرار خوصصة البنوك من خلال القانون 1986، ولقد مرت الخوصصة بعدة مراحل نذكرها فيما يلي:

المرحلة الأولى: 1986 – 1988

قررت الحكومة الفرنسية سنة 1986 إلغاء تأميم المؤسسات التي أممت سنة 1945 و 1982 وذلك من خلال صدور القانون 86-793 الصادر في 2 جويلية 1986، الذي يشمل قائمة بـ 65 مؤسسة بإستثناء بنك فرنسا على أن يتم خوصصتها على مدى 5 سنوات وبدأت تنفيذ البرنامج في نهاية 1986، ولقد قامت الحكومة الفرنسية بخوصصة خمس مجموعات مصرفية سنة 1987، حول عن طريقها 33 مؤسسة قرض للقطاع الخاص أي ما يعادل 13 % من المجموع نتناولها فيما يلي:

1. خوصصة المؤسسة المالية لبارياس :

المؤسسة المالية لبارياس هي عبارة عن شركة مساهمة لمجموعة بارياس، نتجت عن إعادة التنظيم الذي حدث سنة 1968 خلال حكومة الرئيس " Jeane Reyre " للبنك الباريسي " BNP " والبنك الهولندي " pays-bas " و هو بنك للصناعة والاستثمار أنشأ سنة 1872 وتأمم سنة 1982.[29]

كان رأس مال هذه المؤسسة قبل الخوصصة متكون من 2.332.710.000 فرنك مقسم إلى 34.990.650 سهم عادي بقيمة إسمية قدرها 50 فرنك للسهم الواحد، و 11.663.550 شهادة إستثمار إمتيازية بقيمة إسمية قدرها 50 فرنك، وتتكون قاعدة المساهمين من :[30]

- **الحكومة الفرنسية 75.2 %؛**
- **الجمهور 24.8 %؛**

تمت الخوصصة في جويلية 1986 وذلك على النحو التالي :

- **11 ديسمبر 1986: البيع بالتراضي لـ 9.330.840 سهم بقيمة إسمية قدرها 50 فرنك للسهم الواحد بحيث تأخر تقديم عروض الشراء إلى غاية 1987/01/13، تم البيع بسعر وحدوي يقدر بـ 102.5 فرنك.**
- **14 جانفي 1987 : قامت لجنة الخوصصة بتحديد قيمة البنك في حدود دنيا تقدر بـ 17.5 مليار فرنك.[31]**
- **16 جانفي 1987 : تم تحديد طرق التحول إلى القطاع الخاص لـ 34.990.650 سهم و11.663.550 شهادة استثمار إمتيازية، مع احتفاظ الدولة بنسبة 75 % (في حدود 34.990.634 سهم و 11.663.550 حق تصويت**

)، و 25 % (16 سهم و 11.663.550 شهادة استثمار إمتيازية) لأشخاص آخرين، تحصل المساهمون الدائمون المتكونين من 17 عضو على 24.27 % سهم بالتراضي.

- **19 إلى 31 جانفي 1987: عرض عام للبيع بسعر 405 فرنك للسهم لما قيمته (42.9 % من رأس المال) والاستفادة من امتلاك أسهم مجانية في حدود 10 أسهم بشرط الاحتفاظ بها لمدة 18 شهرا على الأقل.[32]**

بلغ مجموع الأسهم التي تم بيعها بـ 34.990.634 سهما بقيمة إسمية تقر بـ 50 فرنك للسهم الواحد وذلك كما يلي:[33]

- ✓ **42.23 % (14.777.709 سهم) تم التنازل عنها بسعر 405 فرنك؛**
- ✓ **24.27 % تم التنازل عنها بالتراضي: 8.491.062 من المجموع تم بيعها للمستثمرين بسعر أعظمي قدر بـ 2.5 %؛**
- ✓ **18 % تم التنازل عنها في السوق الخارجية أي في حدود 6.298.314 سهم بسعر 405 فرنك؛**
- ✓ **10% تم التنازل عنها للأجراء على مرحلتين؛**
- ✓ **احتفظت الدولة بـ 5.5% أي في حدود 1.924.485 سهم.**

وفي نهاية 1987 أصبح عدد المساهمين حوالي 2.8 مليون مساهم بعد أن كان عددهم 150.000 مساهما قبل التأميم،[34] وفي 1996 احتلت مجموعة باريباس المرتبة الرابعة ضمن مجموعة البنوك الفرنسية والمرتبة الخامسة والعشرون في الترتيب العالمي باتخاذ مستوى رأس المال كمعيار، وارتفع عدد الأسهم في 1995 إلى 117 مليون بالمقارنة بـ 114 سنة 1994، وفي 1997/12/17 حدد سعر السهم الواحد بـ 500 فرنك، وفيما يلي طرق التنازل عن رأس مال المؤسسة المالية لباريباس:

جدول رقم (01) : طرق التنازل عن المؤسسة المالية لباريباس

الطريقة	عدد الأسهم	السعر	حقوق التصويت
الطرح العام للبيع	14.999.249	405	306.427
الحصة الدولية	5.668.483	405	-
الأجراء 5 %	2.331.824	384.75	-
الأجراء 20 %	1.164.464	324	-
المساهمين الدائمين	8.491.062	415.125	-
الأسهم المجانية	2.335.552	-	-
المجموع	34.990.634		

source: Dominique Lacoue,Lzbarthe , **Les Banque en france, privatisation,restructuration**, consolidation iconomica,paris, 2001), p : 100.

ولقد نتج عن هذه العملية إيرادات حقيقية قدرت بـ 13.579 مليون فرنك.

2. خوصصة بنك البناء والأشغال العمومية BTP

تأمم بنك البناء والأشغال العمومية سنة 1982 من خلال قانون التأميم الصادر في 11 فيفري 1982، وعرض للخوصصة سنة 1986 من خلال القانون الصادر في 6 أوت 1986 والقانون المتمم الصادر في 7 مارس 1987 تم ذلك على الشكل التالي:[35]

أ. البيع بالتراضي: لنسبة 51 % من رأس مال البنك للمساهمين الدائمين بسعر 130 فرنك للسهم الواحد : 20.5 % من رأس المال للفدرالية الوطنية للبناء و 11.5 % للفدرالية الوطنية للأشغال العمومية و 8 % للمؤسسات المالية الخاصة و 5.5 % للقرض العقاري الفرنسي و 5.5 % للقرض الليوني.

ب. عرض عام للبيع: من 6 إلى 10 أفريل 1987 بحيث تم التنازل عن 1.030.305 سهم (34 % من رأس المال.

ج. البيع للأجراء وقدامى الأجراء: من 6 إلى 10 أفريل 1987 بحيث تم التنازل عن 300.536 سهم منها 264.156 تم بيعها بتخفيض قدره 5 % (أي بقيمة 123.5 فرنك)، و36.380 سهم تم بيعه بتخفيض قدره 20 % (أي بسعر 104 فرنك)،بشرط أن يحتفظ حملة الأسهم بالأوراق لمدة لا تقل عن سنتين ودفع مسبق لقيمة 30 %.

د. احتفظت الدولة بـ 237.159 سهم، ولقد نتج عن خوصصة هذا البنك إيرادات حقيقية قدرها 420 مليون فرنك.

3. خوصصة القرض التجاري الفرنسي (CCF) :

أمم القرض التجاري الفرنسي سنة 1982 من خلال القانون الصادر في 11 فيفري 1982، وعرض للخوصصة في 1987 من خلال عملية سهلة وذات أهمية، وبهذا أصبح البنك يحتل المرتبة السادسة ضمن البنوك الفرنسية وذو شبكة فروع تمتد إلى كامل التراب الجغرافي، قسم رأس ماله إلى 41.317.148 سهم وحددت طرق الخوصصة على أن تنتهي العملية في 24 أفريل 1987 وذلك من خلال أربع عمليات متتالية :[36]

أ. التنازل بالتراضي : من 16 مارس إلى 16 أفريل بحيث تم التنازل عن 12.396.464 سهم (30 % من رأس المال) للمساهمين الدائمين، وبسعر قدر بـ 111.28 فرنك فرنسي، ولقد بلغت القيمة الإجمالية للأسهم بـ 1379.4 مليون فرنك.

ب.عرض عام للبيع : من 27 أفريل إلى 7 ماي 1987، تم التنازل عن 16.291.858 سهم (40 % من رأس المال) بقيمة إجمالية تقدر بـ 1743.2 مليون فرنك وبسعر وحدوي قدر بـ 170 فرنك.

ج. بيع الأسهم للأجراء وقدامى الأجراء : تم ذلك من خلال مجموعتين متجانستين بقيمة 10% من رأس مال البنك :

- **(1.543.709 سهم) تم بيعها بتخفيض 5 % وبسعر وحدوي يقدر بـ 101.65 فرنك بمداخيل قدرت ب 156.9 مليون؛**
- **(2.349.709 سهم) تم التنازل عنها بتخفيض قدر بـ 20 % أي بقيمة 85.6 فرنك وبمداخيل قدرت ب201 مليون.**

د. بلغت الحصة الدولية 5.790.200 سهما بسعر 107 فرنك للسهم و بمداخيل قدرت بـ 619.5 مليون فرنك.

وبالتالي فإن المجموع النهائي هو : 38.371.328 سهما احتفظت الدولة بـ 2.945.820 سهما مخصصا ومقسما إلى أسهم مجانية، هذا وقد حققت الدولة إيرادات من خلال هذه العملية قدرت بـ 63.7 مليون فرنك.

4. خوصصة الشركة العامة (Société générale) :

أنشأ هذا البنك في 1864 وتأمم في 1945، وأصبح يحتل المرتبة الأولى على مستوى فرنسا والمرتبة السادسة عشر على المستوى العالمي وذلك حسب التصنيف الذي تم في 1997 بأخذ مجموع الميزانية كمعيار،[37]وهي أول مؤسسة تم تأميمها ضمن قانون التأميم لسنة 1945 خلال حكومة الرئيس " متران " وتاسع مؤسسة تم التنازل عنها من طرف الدولة ففي 12 جوان 1987 صدر قرار يحدد طرق خوصصتها وذلك كما يلي:[38]

أ. التنازل بالتراضي : من 9 ماي إلى 9 جوان لنسبة 20 % من رأس المال للمساهمين الدائمين.

ب. البيع للعمال الأجراء : من 15 جوان إلى 27 جوان.

ج. إصدار شهادات الاستثمار الإمتيازية: في الفترة الممتدة من 15 جوان إلى 30 سبتمبر.

ولقد بلغ الحجم الإجمالي للأسهم 55.000.000 سهما، منها (45.712.424 سهما عاديا و9.287.576 شهادات استثمار إمتيازية) و9.287.576 حقوق التصويت لصالح الدولة، باعت الدولة حوالي 45.711.624 سهم في حدود 83.1 % من رأس مال البنك، وحددت لجنة الخوصصة قيمة دنيا للبنك بقيمة 21.5 مليار فرنك وبسعر أعظمي قدر بـ 4 % أي بقيمة إجمالية قدرها 22.4 مليار فرنك وسعر السهم العادي بـ 407 فرنك، وبلغت الحصة الدولية بـ 3.4 % و1.5 % تم التنازل عنها للأجراء، ولقد بلغت إيرادات الدولة من هذه العملية 17.762 مليون فرنك، والجدول التالي يوضح طرق التنازل:

جدول رقم (02) : طرق التنازل عن رأس مال " Société générale "

طرق التنازل	عدد الأسهم	السعر (فرنك)
عرض عام للبيع	22.396.319	407
الحصة الدولية	5.828.450	407
5 % للأجراء	2.045.252	386.65
20 % للأجراء	2.313.056	325.60
مجموعة المساهمين الدائمين	11.000.000	427.35
أسهم مجانية محفوظة	2.128.547	-
المجموع	45.711.624	-

source : Dominique Lacoue,Lzbarthe , Op,Cit, p : 123.

المرحلة الثانية : التراجع عن الخوصصة (1988 – 1993)

تميزت هذه المرحلة برئاسة الرئيس " ميتران " ومذهبه الشهير لسنة 1988 الذي دعا بضرورة عدم تنفيذ أي عملية خوصصة جديدة و لا إعادة تأميم وقد عرف مذهبه بـ " NI - NI " لا خوصصة و لا إعادة تأميم وذلك لعدة أسباب.[39]

المرحلة الثالثة : إعادة بعث برنامج خوصصة البنوك في 1993

مع صدور القانون 93-923 الصادر في 19 جويليا 1993 فتحت الدولة مجالا آخرا لعمليات الخوصصة ومن بين البنوك التي تمت خوصصتها وفق هذا القانون البنك الوطني الباريسي BNP في سنة 1993، الشركة المرسيلية للائتمان SMC سنة 1998، بنك هارفت والقرض الليوني سنة 1996، وتم إدراج خوصصة بنوك أخرى لم تكن مدرجة في البرامج السابقة وهي البنك الفرنسي للتجارة BFCE، بنك Laydernier سنة 1996، الصندوق الوطني للاحتياط و بنك CIC BU سنة 1998.

1. خوصصة البنك الوطني الباريسي :

أنشئ هذا البنك من خلال اندماج الصرافة الوطنية للحسم لباريس والبنك الوطني للتجارة والصناعة سنة 1966، و في 31 مارس 1993 كان اتجاه المساهمين على النحو التالي :[40]

- **المساهمون الدائمون 5 % من رأس المال؛**
- **الجمهور العريض والمساهمين الآخرين 71.63 %؛**
- **12.5% من رأس المال لاتحاد التأمينات لباريس (UAP)؛**
- **الأجراء 2.52 %.**

طرح هذا البنك للخوصصة سنة 1993 وفي 1 أكتوبر 1993 قامت لجنة الخوصصة بتحديد قيمة دنيا لهذا البنك تقدر بـ 33 مليار فرنك يتوقف التقييم في 4 أكتوبر 1993، وحدد السعر الأدنى للسهم بواسطة لجنة الخوصصة بـ 235.50 فرنك، أما بالنسبة للسعر المعروض للمستثمرين الأساسيين المحليين والأجانب فقد وصل إلى 4 % (249.60 فرنك للسهم) وبلغ المجموع الإجمالي 88.6 مليون سهم و 19.2 مليون شهادة استثمار امتيازية، وتمت الخوصصة على النحو التالي :[41]

أ. عرض عام للبيع: للأشخاص الطبيعيين ل (37.1 مليون سهم)؛

ب. البيع للمستثمرين الأساسيين: بتحويل 21.1 مليون سهم للمستثمرين الأساسيين المحليين و22.5 مليون سهم للأجانب؛

ج. البيع للأجراء لدى البنك وقدامى الأجراء : ل 8 ملايين سهم؛

د. البيع بالتراضي : لمجموعة من المساهمين الدائمين؛

هـ. عرض عام للجمهور والمستثمرين الأساسيين : لتبادل شهادات الاستثمار المطروحة من طرف البنك الوطني الباريسي.

نتج عن هذه العملية إيرادات حقيقية للدولة تقدر بـ 17.320 مليار فرنك، وتمويل نفقات الدولة بقيمة 18 مليار فرنك، والجدول التالي يوضح توزيع رأس مال البنك:

جدول رقم (03) : توزيع رأس مال البنك الوطني الباريسي

الجهة	قبل تنازل الدولة %	بعد تنازل الدولة %
الدولة	72.89	0
المساهمين المساندين UAP	10	14.67
شهادات الاستثمار	17.11	0.43
أشخاص طبيعيين ومعنويين	0	66.46
مجموعة المساهمين الثابتين	0	3.52
أجراء لدى البنك	0	4.92
المجموع	%100	% 100

Sourse : Dominique Lacoue,Lzbarthe, Op,Cit,p 156.

والجدول التالي يوضح أهم التطورات التي شهدها البنك :

جدول رقم (04) : أهم التطورات التي شهدها البنك الوطني الباريسي بعد الخوصصة

المؤشرات	السنوات		
	1992	1995	1996
مجموع الميزانية	1.568.080مليون	15.937 مليار	1.861.1 مليار
رأس المال	50.917 مليون	50.9 مليار	57.4 مليار
ودائع العملاء	7.67.571 مليون	7.792 مليار	8.321 مليار
قروض العملاء	829.948 مليون	786.2 مليار	8.431 مليار
النتيجة الصافية	2.168 مليون	1.925 مليون	4.129 مليون

Sourse : Dominique Lacoue,Lzbarthe, Op,Cit,p : 153
Guy caudamin, Jean Montier, Op,Cit,p : 630.

2.خوصصة القرض الليوني:

تأسس القرض اللوني في 1863 وتم تأميمه في 1945، وتعرض البنك إلى أزمة شديدة لذلك قامت الدولة الفرنسية بإعادة هيكلته لعدة سنوات وبإعادة رسملته خلال 1994-1995 ب200 مليار فرنك فرنسي.[42]

وفي 1995 تم وضع خطة إصلاح محددة لاستعادة البنك لمكانته وتطويره، وفي 29 أكتوبر 1998 تم الإعلان عن طرق خوصصة هذا البنك والتي تمت بموافقة اللجنة الأوروبية في 1999 بصدور القرار الذي يسمح بتحويل أسهم هذا البنك للخواص في 12 مارس 1999،[43] وتمت الخوصصة بالطرق التالية :[44]

أ. عمليات السوق: تم التنازل عن 66.545.234 سهما بسعر 25.5 أورو للسهم الواحد، بتخفيض قدر بـ 0.7 أورو للسهم.

ب. عمليات خارج السوق: من خلال البيع لعمال البنك لـ 14.143.660 سهما سعر السهم الواحد 20.4 أورو.

ج. العرض العام للتداول: بتحويل الأسهم العادية بشهادات استثمار مطروحة للجمهور، بحيث قدر الفرق في السعر بـ 0.6 أورو على أن يتم ذلك من 1 إلى 22 جويلية 1999، ولقد تم طرح أسهم القرض الليوني في بورصة باريس في 8 جويلية 1999، والجدول التالي يوضح توزيع رأس مال القرض الليوني:

جدول رقم (05) : توزيع رأس مال القرض الليوني

الجهة	قبل التنازل		بعد التنازل و زيادة رأس المال و حقوق التصويت
	نسبة رأس المال	نسبة حقوق التصويت	
الدولة	38.93	49.01	في حدود 10%
Epfr	48.75	48.75	-
صندوق الودائع	2.08	2.24	-
GAP	-	-	في حدود 33 %
الأجراء	-	-	4.33
الجمهور	10.24	-	49.31

Source : Dominique Lacoue,Lzbarthe, Op,Cit, p : 201

ثانيا : خوصصة البنوك في مصر (تجربة بنك الإسكندرية)

اتجهت الدولة المصرية في بداية التسعينات نحو آليات السوق وذلك لإتمام سياسة الإصلاح الاقتصادي التي بدأت في الثمانينات، ومع تزايد ضغوط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وشروطهما في الإقراض وبضرورة الإصلاح الاقتصادي بدأت الحكومة المصرية بتنفيذ برامج للتحول إلى آليات السوق، ومع بداية 1991 بدأت الدولة في تحرير سعر صرف الجنيه المصري وتعويم أسعار الفائدة الدائنة والمدينة وبدأت الدعوة لتطوير القطاع العام عن طريق الخوصصة.[45]

ولقد مرت خوصصة القطاع المصرفي بمصر بمرحلتين أساسيتين وذلك كم يلي :

1. خوصصة البنوك المشتركة

سعت الحكومة المصرية إلى تقليص نسب مساهمتها في مجموعة من البنوك التجارية إلى أقل من 20 % من خلال بيع مساهمتها في سوق المالية أو من خلال البيع المباشر، ولقد بدأت خوصصة البنوك المشتركة عمليا في مصر سنة 1994 حيث كان هناك 27 بنك تتراوح الملكية العامة فيه ما بين 50 % و 90 % ولم يبق سوى 3 بنوك مشتركة لا تتجاوز ملكية البنوك العامة فيها 51%.[46]

كما سمح القانون رقم 97 لسنة 1996 للأجانب المشاركة في رأس مال البنوك المشتركة بنسبة تفوق 49 %، ولتفادي انتقال الاحتكار العام إلى الاحتكار الخاص اشترطت السلطات المسئولة عن الخوصصة أن لا تتعدى الملكية الفردية للأشخاص المعنويين أو الطبيعيين نسبة 10 % من رأس مال البنك إلا عن طريق الميراث أو بعد موافقة البنك المركزي.[47]

و لقد وافقت اللجنة الوزارية المصرية في اجتماعها عام 1998 على بيع حصة المال العام في بنك قناة السويس وحصة البنك العقاري العربي وحصة المال العام في بنك مصر الدولي وفي البنك المصري الأمريكي وبنك التمويل

العقاري، كما تم بيع المساهمات الحكومية في كل من بنك العمال، البنك المصري الخليجي، بنك الكويت الدولي، البنك المصري الوطني، و بنك مصر العربي الإفريقي المصري، ولقد أعتبرت مرحلة خوصصة البنوك المشتركة كمرحلة أولية للانطلاق نحو خوصصة البنوك العامة، بحيث تم تحديد قائمة بـ 32 بنكا مشتركا للنظر في وضع الأوليات والبرنامج الزمني لطرحها للخوصصة، وكانت بداية تنفيذ مخطط بيع البنوك باستحواذ بنك سوسيتيه جنرال الباريسي على 74% من الأهلي سوسيتيه.[48]

2. خوصصة البنوك العامة

تركزت هذه المرحلة على مضمون القانون رقم 155 لعام 1998، الذي أعطى لأول مرة في تاريخ مصر الانطلاق نحو تحويل ملكية البنوك العامة إلى الخواص وذلك بهدف توسيع قاعدة الملكية من خلال طرح جزء من رأس مال تلك البنوك للبيع والتداول في بورصة الأوراق المالية بالتدريج، ومن بين الإجراءات المتخذة في هذا المجال ما يلي :

- **أن لا تتجاوز النسبة المطروحة عن 30% على مدى عشر سنوات تقريبا على ألا تزيد نسبة مساهمة الأفراد أو الشركات عن 5 % بهدف حفظ التوازن في السوق المالي؛[49]**
- **تحديد السقف الأقصى لمساهمة الأفراد والتي يجب أن لا تتعدى 10 % من إجمالي القيمة المصدرة لرأس مال البنك،واستبدال الطرح الخاص الذي يتمثل في اختيار مستثمر رئيسي يتم البيع له بالاتفاق واستبدال البيع لنواة صلبة من المساهمين؛**
- **استبعاد خوصصة الإدارة واستبعاد المساهمة الأجنبية خلال المرحلة الأولى نظرا لتخوف الأطراف المعنية من إعادة سيطرة الأجانب على القطاع البنكي من جديد.[50]**

2. تجربة بنك الإسكندرية في الخوصصة

تعد تجربة بنك الإسكندرية التجربة الرائدة التي نجحت في تحويل بنك مصري من بنك قطاع عام يعانى العديد من المشاكل إلى بنك يعمل وفق آليات القطاع الخاص وينافس بقوة على الريادة في تقديم خدمات مالية ذات مقاييس الجودة العالمية، محققا سمعة جيدة داخليا وخارجيا والتي دفعت بمؤسسات التقييم الدولية لإعادة تقييم هذا البنك بحيث رفعت مؤسسة Moody's التقييم الائتماني للبنك من مستقر إلى ايجابي ولقد اختارته الدولة المصرية كي تبدأ به تجربة خوصصة البنوك التجارية العامة.

ولقد حقق البنك تقدما سنة 2002 عندما أعلنت الدولة عن خطة تطوير وتحديث الجهاز المصرفي المصري بالاستعانة بقيادات تتمتع بخبرات متخصصة، وإسناد مسئولية الإصلاح الهيكلي في البنك لقيادات ذات خبرات دولية التي اضطلعت بمهمة إعادة بناء البنك وتطوير أدائه وتصفية أي مشكلات قد تؤثر على تقييمه عند طرحه للخوصصة، ثم إعادة تشكيل مجلس إدارة للبنك لتحقيق الأهداف الرئيسية التي تعد بمثابة الخطوط العريضة لمنظومة الإصلاح الهيكلي للبنك ويمكن إيجاز أهم هذه الأهداف فيما يلي :[51]

- ✓ **إعادة هيكلة العمليات المصرفية للوصول بمستوى الأداء إلى المقاييس العالمية؛**
- ✓ **إقامة بنية أساسية ذات تقنية حديثة؛**
- ✓ **تطوير شكل البنك وهويته وتحديث منشآته؛**

✓ **جعل الفروع أكثر استجابة لاهتمامات واحتياجات العميل من خلال تقديم حزمة متكاملة ومبتكرة من الخدمات المصرفية ذات ميزة تنافسية؛**

✓ **تغيير الثقافة السائدة بين العاملين لمساعدتهم على الانتقال إلى أسلوب عمل يعتمد على استخدام النظم الالكترونية ومساعدتهم على تطوير أسلوب أدائهم للخدمة المصرفية.**

ولتحقيق الأهداف السابقة تم التركيز على مجموعة من محاور العمل الرئيسية وهي كما يلي:[52]

❖ **الارتقاء بآليات تقديم الخدمة المصرفية؛**

❖ **تطوير البنية التكنولوجية؛**

❖ **إعادة هيكلة البنك إداريا وتنظيميا؛**

❖ **إعادة هيكلة منظومة الائتمان والتسويق؛**

❖ **الارتقاء بخدمات التجزئة؛**

❖ **تنمية الموارد البشرية.**

ولقد أحدثت خطط التطوير والتحديث التي تبناها البنك تحسنا كبيرا في المؤشرات المالية في جوان 2005 مقارنة بالمؤشرات المالية في بنوك القطاع العام التجارية الأخرى، حيث احتل البنك المركز الأول بين بنوك القطاع العام التجارية الأربعة طبقا لمعدل النمو في صافي الأرباح بعد الضرائب بما يعكس الكفاءة في استخدام الموارد والفعالية في تحقيق الأهداف، بحيث بلغ صافي أرباح البنك بعد الضرائب في 30 جوان2005 نحو 100.1 مليون جنيه مقابل 67.5 مليون جنيه في 30 جوان 2004 بمعدل نمو 48.3 %، ومن ناحية أخرى حقق بنك الإسكندرية المركز الثاني بعد البنك الأهلي من خلال معدلات النمو في حجم الائتمان في 30 جوان 2005 متقدما على بنك مصر والقاهرة محققا معدل نمو في حجم الائتمان بلغت نحو 3 %، وبلغ حجم ميزانيته 38.4 مليار جنيه في 2005/06/30 بزيادة قدرها حوالي 1.1 مليار جنيه مقارنة بسنة 2004، كما سجلت إجمالي الاستثمارات المالية زيادة ملحوظة لتصل إلى نحو 17.2 مليار جنيه وبمعدل نمو بلغ 21.2% مقارنة بسنة 2004، وارتفع معدل كفاية رأس المال في نهاية العام المالي 2005/2004 ليبلغ 16.1%، هذا النجاح الذي حققه البنك كان دافعا رئيسيا وراء اختياره كأول بنك قطاع عام يخضع للخوصصة في مصر، بحيث توالت الخطة لتجهيز البنك للخوصصة على النحو التالي :

- **الانتهاء من عملية الفحص المالي للبنك حسب الأصول العالمية بمعرفة مكتب محاسبة وطني على درجة عالية من الخبرة، بالتوازي مع فحص قانوني يختص به مكتب محاماة يتولى مراجعة الأوضاع القانونية للبنك وموقف الملكية ووثائقها؛**
- **تقييم الأصول العقارية من قبل بنك التعمير والإسكان؛**
- **إجراء فحص كامل للموارد البشرية داخل البنك من ناحية الهياكل التنظيمية، الإدارات وأسلوب تقييم العاملين، الأجور، المزايا والتدريب مع طرح نظام المعاش المبكر؛**
- **إعداد غرفة معلومات شاملة عن معاملات البنك داخليا وخارجيا بهدف إعداد مذكرة معلومات واضحة للاستعانة بها من قبل مستشار الطرح البنك الأمريكي" Citigroup "؛**

- **اضطلع مستشار الطرح بعمل مراجعة شاملة لنطاق عمل البنك وأوجه النمو المستقبلي طبقا للموقف المالي وظروف السوق والأسواق المشابهة، وإعداد مستندات البيع بما في ذلك مذكرة المعلومات والتوصية بشأن سياسة وأسلوب الطرح وإدارة عملية البيع حتى انتهائها؛**
- **أعلنت وزارة الاستثمار عن دعوة المستثمرين الراغبين في شراء أسهم بنك الإسكندرية للتقدم بعروض شراء نسبة تتراوح ما بين 75% . 80% من أسهم البنك على أن يتم تخصيص 5% من الأسهم للعاملين، أما النسبة الباقية والتي تتراوح ما بين15 % - 20 % من الأسهم فسيتم طرحها للاكتتاب العام في بورصة الأوراق المالية بعد إتمام عملية البيع لمستثمر استراتيجي؛**
- **بعد انتهاء الوقت المحدد لتقديم العروض من قبل المستثمرين يتم دعوة البنوك والمؤسسات المالية الراغبة في الشراء للتوقيع على اتفاق سرية المعلومات لتزويدهم بمذكرة المعلومات الخاصة بالبنك والقطاع المصرفي وأحدث تطورات الاقتصاد المصري، ويعقب ذلك السماح للأطراف الراغبة في الشراء بإجراء عمليات الفحص الفني لاستكمال قاعدة المعلومات الأساسية التي يتيحها مستشار البيع" Citigroup "، على أن يتم بعد ذلك إعداد قائمة مختصرة من العروض المقدمة ثم دعوة أطراف هذه القائمة للتقدم بعروض شراء محددة لاختيار العرض الفائز بالصفقة.**

ولقد تقدمت ثلاثة عشر مؤسسة مالية من أكبر البنوك في أوروبا وآسيا ومصر بطلبات مبدئية لشراء البنك، وتم اختيار ستة عروض من المؤسسات المالية المتوافر فيها الشروط المطلوبة وقد قامت تلك المؤسسات بالفحص الفني وتقديم عروض شراء مالية وفنية نهائية، وعلى جانب مواز تم تحديد سعر تقييم أسهم البنك من خلال مستشار البيع وعرضه على لجنة فنية متخصصة لاعتماد سعر التقييم كأساس لعملية البيع وبدء المفاوضات النهائية مع الراغبين في الشراء، وفي 17 / 10 / 2006 تم اتخاذ القرار في العروض النهائية و في 2006/12/5 صدر قرار مجلس إدارة البنك المركزي المصري رقم 2506/ 2006 بشأن تملك مجموعة "Intesa Sanpaolo " الإيطالية لنسبة 80 % من أسهم رأس المال المصدر والمدفوع للبنك بقيمة بلغت أكثر من 9 مليار جنيه أي بمضاعف قيمة دفترية تتجاوز 5.5 مرة، وأعلنت مجموعة سان باولو احتفاظها باسم البنك وعلامته التجارية وتمسكت بالإدارة الحالية لبنك الإسكندرية لمواصلة قيادة هذه المؤسسة المصرفية نحو تحقيق الأهداف الطموحة للمجموعة الإيطالية في تعزيز تواجد البنك على المستويين المحلى والإقليمي.[53]

ومع بقاء بنك سان باولو الإيطالي على الإدارة المصرية بالكامل و وفقا للدراسات التي أعدت بواسطة بيوت خبرة مصرية وأجنبية والتي أكدت أن العدد الأمثل للعمالة هو 5700 موظف بعد أن كان عددهم 9 آلاف موظف، وهنا تم عرض بدائل مغرية للموظفين منها المعاش المبكر بقيم مغرية وكذلك تم تأهيل العناصر البشرية المتبقية ليصل حجم العمالة قبل عملية البيع مباشرة إلي 5600 موظف بجميع فروع البنك التي تغطي مختلف أنحاء الجمهورية المصرية.[54]

و فيما يلي أهم التطورات التي شهدها البنك نتيجة الخوصصة :

جدول رقم (06): أهم التطورات التي شهدها بنك الإسكندرية بعد الخوصصة

الوحدة مليون جنيه

البيان	السنة المالية 2005/2004	السنة المالية 2006/2005
رأس المال المصدر و المدفوع	800	800
صافي أرباح العام	100.1	2182.6
حصة العاملين من صافي أرباح العام	7.7	28.3
المتوسط المرجح لعدد الأسهم	92.4 مليون سهم	2154.3 مليون سهم
نصيب السهم من حصة المساهمين في صافي الأرباح	0.58 جنيه	13.46 جنيه

المصدر : بالاعتماد على الموقع الرسمي للبنك:

http:/www.alexbanm.com/alexbank/arab/highlights-b.aspx,consulté Le 03/03/2017.

ثالثا: تجربة الجزائر في خوصصة البنوك

1. مسار خوصصة البنوك في الجزائر

وضع مخطط لخوصصة البنوك في الجزائر بوضع قائمة بثلاثة بنوك عمومية وهي بنك التنمية المحلية " BDL "، القرض لشعبي الجزائري " CPA " والبنك الوطني الجزائري " BNA "، وفي 1995 وقع الاختيار على بنك التنمية المحلية لإعادة هيكلته لتتم خوصصته بعد ذلك كليا وهذا لما كان يمتاز به عن باقي البنوك في ذلك الوقت ومن بين هذه المميزات ما يلي:[55]

- **✓ خوصصة وحل المؤسسات المحلية التي كانت تتعامل معه، فقد تم التخلص من أغلبية القروض غير مضمونة الدفع في محفظته المالية عند عملية التطهير.**
- **✓ يتميز هذا البنك بخصائص تجعله يتماشى مع صفة الإقليمية لنشاطه وهذا ما سمح للسلطات بإعادة هيكلته وهذا بخلق عدد من البنوك الإقليمية الصغيرة لتتم خوصصتها لاحقا.**

ومشروع خوصصة بنك التنمية المحلية " BDL "بدأ من خلال الدراسة التحضيرية لفتح رأس ماله التي أنجزت من طرف الهيئات الأجنبية وبمساعدة من طرف البنك الدولي، إلا أن هذا المشروع رفض من طرف فئات عديدة كالعمال والأفراد.[56]

أما التجربة الثانية فتخص القرض الشعبي الجزائري بفتح رأسماله كخوصصة جزئية، ولقد تم التفاوض حول خوصصة البنك عدة مرات إلا أن المشكل الذي أخر العملية هو نسبة التنازل فالدولة تريد التنازل عن 49 % أما المؤسسات المالية فتريد الحصول على51 % لكي تتحكم في تسير البنك.[57]

ولتأهيل البنوك العمومية أنفقت الدولة العديد من المبالغ من خلال عمليات التطهير المالي، فعملية التطهير الأولى لمحافظ البنوك التي تحمل ديون مستحقة على المؤسسات الأم والتي قدرت بـ 35.4 مليار دينار جزائري تمت في نهاية ديسمبر 1990،قامت الخزينة بشراء هذا المبلغ على شكل سندات بقسيمة صفرية " coupon Zéro " (

21.9 مليار دينار جزائري) لمدة 20 سنة ومعدل فائدة 5 % ، تحولت هذه السندات بالقسيمة صفرية إلى سندات عادية سنة 1996، وشراء ديون البنوك المشكوك فيها على المؤسسات العمومية تمت انطلاقا من 1991، والجدول التالي يوضح ميزانية التطهير المالي:

الجدول رقم (07) : ميزانية التطهير المالي للبنوك (خارج صندوق التوفير والاحتياط)

الوحدة مليون دينار

الاتفاقيات	نهاية 2000	نهاية 2001
اتفاقية تدعيم باسم المرحلة الأولى والثانية لشراء ديون البنوك.	238.730	214.857
اتفاقية باسم المرحلة الثالثة لشراء ديون البنوك.	346.228	311.605
مجموع السندات المستحقة من طرف البنوك.	584.958	526.462

Source : Banque of algérien, Rapport 2001, évolution Economique et Monétaire en Algérie, juillet 2002, p52.

كما قامت الخزينة العمومية بإعادة رسملة البنوك بمساعدة تقنية ومالية من طرف البنك الدولي، وفي هذا الإطار أنفقت الدولة مبالغ هامة لإعادة تأهيل المؤسسات المصرفية بحيث منحتها ما قيمته 217 مليار دج نقدا والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول رقم (08) : إعادة رسملة البنوك (بما فيها صندوق التوفير والاحتياط)

السنوات	نقدا (مليون دينار)	سندات مشاركة
1991	8.800	-
1993	9.000	-
1995	14.000	24.900
1997	18.000	10.000
2001	24.600	25.200
المجموع	74.400	60.100

source : Banque of algérien,Rapport 2001, Op.Cit, p 54.

ومع نهاية 2001 حققت إعادة الرسملة لستة بنوك بما فيها صندوق التوفير والإحتياط 74.4 مليار دينار دفعت نقدا، تتضمن مبلغ 66 مليار دينار دفعت فعلا سنة 2002 و 60.1 مليار دينار تم تسويتها بسندات تتضمن 10 مليار دينار في بداية 2002.[58]

وفي التقرير الذي أعدته الوزارة المالية حول وضعية القطاع المالي في الجزائر في جوان 2004 تم اقتراح الطريقة الفعالة لخوصصة كلا من القرض الشعبي الجزائري وبنك التنمية المحلية والبنك الوطني الجزائري وذلك من خلال البيع بالتراضي نظرا لخصوصية العملية وسريتها، ولكن توقف مسار خوصصة بنك التنمية الريفية في 2004 بقرار من الوزارة المالية إلى حين الإنتهاء من التقييم المالي، أما بالنسبة لكلا من بنك الفلاحة والتنمية الريفية وصندوق التوفير والاحتياط

والبنك الخارجي الجزائري فلقد اقترح التقرير إبقاء هذه البنوك تابعة إلى القطاع العام للاعتماد عليها في سياسة الدولة في تنمية قطاعات السكن والزراعة وأن يتم التعامل معها وفق الإستراتيجيات التالية :[59]

- ❖ المساعدة التقنية بالنسبة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية " BADR ".
- ❖ التوأمة بالنسبة لصندوق التوفير والاحتياط " CNEP Banque ".
- ❖ خوصصة التسيير بالنسبة للبنك الخارجي الجزائري " BEA ".

2. مسار خوصصة القرض الشعبي الجزائري:

أ. البنك المسؤول عن هذه العملية

أوكلت الحكومة الجزائرية عملية خوصصة أول بنك عمومي جزائري إلى بنك الدراسات " روتشيلد كومبني " الذي تكفل بإعداد الدراسة واستدعاء البنوك المهتمة بهذه الخوصصة لسحب ملف التأهيل الأولي، ولكي يكون البنك الشريك مؤهلا للدخول إلى هذه العملية اشترط أن يكون هذا البنك يمتلك شبكة من 200 وكالة على الأقل في نفس البلد وأموال خاصة لا تقل قيمتها عن 3 مليارات أورو بتاريخ 30 جوان 2004، ويسمح فقط للبنوك ذات التنقيط العالي لكي تعلن عن نيتها في المشاركة في هذه العملية بالإضافة إلى حجم البنك وانتشاره، وأن يكون الشريك من أعلى المستويات ليس فقط من ناحية التنقيط بل من ناحية شبكة الوكالات، لأن الحكومة الجزائرية قررت فرض أعلى تنقيط في النظام الدولي يبدأ بحرف "س" وينتهي بحرف "الدال" وآخر شيء هو " ألف موجب " كما أنها فرضت شرطا أساسيا وهو البنوك ذات الشبكات لأن هناك بنوك كبيرة ولكن لديها وكالات قليلة هي التي تعمل مع العمليات المعقدة، في حين ما تتحتاجه الجزائر هو الاثنين معا.[60]

ب. الطريقة المتبعة في الخوصصة

يمكن اعتبار أن الأسلوب المتبع في خوصصة القرض الشعبي الجزائري هو "البيع إلى مستثمر أجنبي إستراتيجي " كخوصصة جزئية من خلال التنازل عن نسبة 51% من رأس مال البنك إلى مستثمر أجنبي، لأنه من الخطأ خوصصة كل البنوك الحكومية دفعة واحدة لأن الحكومة تعتمد عليها في برنامج إصلاح الاقتصاد وهي بذلك بحاجة إلى مؤسسات مصرفية تساعدها على تحقيق هذا الهدف، ولقد عبرت البنوك الفرنسية التي تملك فروعا في الجزائر عن إهتمامها بخوصصة القرض الشعبي الجزائري، خاصة بعد قرار الحكومة الجزائرية القاضي بفتح رأس مال البنك بنسبة تفوق 50 % وفي مقدمة هذه البنوك الشركة العامة " سوسيتي جنرال"، والبنك الباريسي "بي أن بي باري با" وهما البنكان اللذان يتوفران على شبكات بنكية صغيرة في الجزائر، والقرض الفلاحي المتواجد في الجزائر من خلال البنك التابع له والمختص بتمويل الإستثمارات "كاليون"، وإلى جانب أكثر من سبعة بنوك فرنسية تم تسجيل أكثر من 40 عرضا لبنوك دولية أغلبها أوروبية فنجد أسماء بنوك كبيرة عالميا مثل " فورتيس البلجيكية " و " أش أس بي سي " البريطانية و "سيتي بنك الأمريكية "و "سانتندار " الإسباني، هذه البنوك على غرار المؤسسات المالية والمصرفية الفرنسية أرسلت وفودا إلى الجزائر للإطلاع عن قرب على وضعية البنك الجزائري والفرص المتاحة.[61]

ج. الإجراءات المتبعة لخوصصة هذا البنك

أما بخصوص سير هذه العملية التي تعتبر الأولى من نوعها في الجزائر فلقد مرت بعدة مراحل، من خلال تقييم هذا البنك وتحديد إستراتيجية البيع والإعلان عن مناقصة للانتقاء الأولي للبنوك وإعداد الوثائق القانونية (عقد التنازل وعقد الأسهم...) التي سلمت للبنوك المؤهلة في هذا الإطار، وحتى يستفيد البنك من الانتقاء الأولي كان ينبغي أن يتحصل الشريك الاستراتيجي في تاريخ 30 جوان 2006 على أموال خاصة تقدر بـ 3 ملايير أورو على الأقل وشبكة تقدر بـ 400 وكالة على الأقل في نفس البلد والتسعير يحدد مسبقا بهذه المناقصة.

ثم تأتي مرحلة الفرز للبنوك الأجنبية التي أبدت استعدادا لتقديم عروض بخصوص فتح رأسمال القرض الشعبي الجزائري بنسبة 51 %، بعد استكمال كافة الإجراءات خاصة بعد تسليم بنك الأعمال" روتشيلد " لتقييمها العام لوزارة المالية ومختلف تقديراته بعد مرور سنة على اختياره في مناقصة تمت في سبتمبر 2005، وقد كانت مهمة البنك الفرنسي مصاحبة عملية فتح رأسمال البنك الجزائري وإيجاد بنك أجنبي يقدم مزايا عديدة للطرف الجزائري، وقد تم الانتقاء الأولي لـ 6 بنوك دولية لاقتناء 51 % من رأسمال القرض الشعبي الجزائري، أربع بنوك فرنسية تتمثل في بنك " بي-ان- بي- باريبا " و " القرض الفلاحي " و" البنك الشعبي- ناتكسيس " و " سوسييتي جنيرال " بالإضافة إلى " سيتي بنك " الأمريكي " و" سانتندر " الأسباني " وقد تم استدعاء الشركاء المهتمين بهذه الخوصصة لسحب ملف الانتقاء الأولي لدى المستشار الوحيد لهذه المناقصة " روتشايد " وشركاؤه.[62]

ولقدت شرعت البنوك العالمية الستة التي تنافس على شراء حصة 51 % من رأس مال البنك في إرسال وفودا للقيام بجولات ميدانية تفقدية للوكالات الرئيسية بهدف الإطلاع عن قرب على وضعيته وظروف العمل ومستوى الأداء وإمكانيات البنك، وما يوفره من قدرة انتشار في السوق المصرفية الوطنية وهي بمثابة زيارة استطلاعية قامت بها البنوك المؤهلة قصد التعرف بدقة على البنية العامة والشبكات وعمال القرض الشعبي الجزائري والبيئة البنكية في الجزائر، وبعد هذه الزيارة الاستطلاعية تنتقل العملية إلى مرحلة تسليم العروض التقنية والمالية للتنازل النهائي عن القرض الشعبي الجزائري بحيث يمكن أن يجني الفائز بالصفقة أكثر من 1.1 مليار أورو حسب تقديرات مالية فرنسية أذيعت في نشريات البورصة الفرنسية على موقعها الإلكتروني.[63]

د. أسباب تأخر وتأجيل العملية

لم تتمكن الحكومة الجزائرية من احترام الآجال التي حددتها لإنهاء عملية خوصصة القرض الشعبي الجزائري بحيث كان من المنتظر الإعلان عن الفائز من بين البنوك الخمسة المعنية (بعد انسحاب بنك " سانتاندار " الإسباني)، ويرجع ذلك إلى تأخر الحكومة الجزائرية في إعداد دفتر الشروط الخاص بعملية خوصصة البنك مما أخر البنوك المعنية بالصفقة من تقديم عروضها التقنية والمالية، ومن بين الأسباب التي أخرت هذه العملية كذلك إلغاء التعليمة الصادرة في عهد رئيس الحكومة السابق " أحمد أويحي " المتعلقة بمنع إيداع الأموال العمومية في البنوك الخاصة وهو ما أعاد لهذا البنك 25% من رقم أعماله التي كان سيفقدها في حال بقاء تلك التعليمة سارية إلى غاية خوصصته، لذلك اضطرت البنوك المرشحة للفوز بنسبة 51 % من رأس مال البنك إلى مراجعة حساباتها فيما يخص القيمة المالية المقترحة، بحيث قامت بإدراج المعطيات الجديدة الناجمة عن هذا القرار والتي مكنتها من الاحتفاظ بمحافظ القطاع العمومي في البنك والمقدرة

بـ 45 %، بحيث كان تقييمها الأولي للحصة المطروحة للتنازل يتراوح بين المليار و المليار ونصف أورو، هذه القيمة التي يمكن لها بعد إلغاء هذه التعليمة أن تتجاوز 2 مليار أورو.[64]

ولقد أعلنت الوزارة المالية في نوفمبر 2007 تأجيل عملية الخوصصة بسبب أزمة الرهن العقاري التي انفجرت في أمريكا والتي أثرت في عدد كبير من البنوك على رأسها البنوك الفرنسية " سيتي بنك " و" القرض الفلاحي " بتقديم طلب تأجيل عملية تقديم العروض رغم أن الاقتصاد الجزائري بعيدا عن تأثير الأزمة كما أكدته تقارير صندوق النقد الدولي و البنك العالمي.[65]

خاتمة:

الخوصصة هي جزء من إصلاح اقتصادي شامل ومتكامل لأننا لو حاولنا علاج عيوب القطاع العام بالخوصصة وتم النجاح في ذلك ثم تمت إعادته إلى تلك البيئة الاقتصادية المتدهورة لتدهورت وضعيته من جديد، لذلك لابد من توفير برنامج شامل للإصلاح يعطي فرصة لنجاح الخوصصة، وموضوع الخوصصة في قطاع المصرفي يعالج بحساسية أكثر من القطاعات الأخرى لخصوصية الدور الذي تلعبه البنوك العامة في مجال التنمية والإصلاح الاقتصادي، ودورها الفعال في أوقات الأزمات والحروب بحيث تعتمد عليها الحكومة في إدارة الأزمات، وفيما يلي اختبار فرضيات البحث:

- **تمكنا من خلال الدراسة تأكيد خطأ الفرضية الأولى، فلكل دولة ظروف وأهداف مختلفة فيما يخص خوصصة البنوك فلقد قامت فرنسا بخوصصة البنوك من خلال عدة أساليب نذكر منها: " البيع بالتراضي، الطرح العام للأسهم في البورصة، البيع للعمال وللمساهمين الدائمين"، وبالتالي فإن الاعتماد على مجموعة مختلفة من الأساليب في خوصصة البنوك كان السبب في نجاح هذه العملية في الدول المتقدمة " فرنسا كمثال "، بينما قامت مصر بخوصصة أحد البنوك العمومية من خلال التنازل عن نسبة 80 % من رأس مال البنك إلى مستثمر أجنبي مع تخصيص نسبة من الأسهم للعمال أما النسبة المتبقية فلقد تم طرحها في البورصة، وقامت الجزائر بفتح رأس مال القرض الشعبي الجزائري بنسبة 51 % بالإعتماد كذلك على أسلوب البيع إلى مستثمر أجنبي، لأن أسلوب الطرح العام للأسهم لا يناسب مثل هذه الدول نظرا لضعف الأسواق المالية لديها، أي توجد عدة طرق لخوصصة البنوك داخل السوق المالية (البيع بالمناقصة والبيع بسعر محدد) وخارجها (البيع بالتراضي، إلى مستثمر إستراتيجي، خوصصة الإدارة).**
- **لقد تأكد من خلال الدراسة صحة الفرضية الثانية بحيث يكمن الفرق بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية في اختلاف ظروف وأهداف كلا منهما في تبني سياسة الخوصصة، ففي مجموعة الدول الأولى نجحت برامج الخوصصة فيها في تحقيق أهدافها لأن السياسات التي اتبعت كانت سياسات منسجمة مع متطلبات السوق بالإضافة إلى وجود قطاع خاص نشط وفعال، لأن تحول القطاع العام إلى القطاع الخاص في الدول الصناعية المتقدمة يعتبر تطور طبيعي وكجزء من مسار الرأسمالية،ومن الخطأ الفادح أن يتم نقل تجارب بعض الدول المتقدمة إلى البلدان النامية والعربية منها بدون تغيير يتناسب مع أوضاع وظروف هذه البلدان بما في ذلك مرحلة تطورها ونموها ونضوجها الاقتصادي والسياسي وخصائصها المجتمعية والحضارية،لأن الخوصصة ليست مجرد تحول المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص فهذا هو المفهوم الضيق لها ولكن الخوصصة تعني تطوير القطاع العام ونموه وتحسين إدارته من خلال آليات السوق.**

وفيما يلي أهم النتائج المتوصل إليها:

✓ تتطلب عملية الخوصصة تهيئة المناخ العام لتنفيذها وسعي الحكومة إلى تدعيم قوى السوق وآليات العرض والطلب والحد من الاحتكار وتهيئة الرأي العام وإجراء التعديلات القانونية والتشريعية وتقييم أصول وخصوم البنك للوصول إلى أسعار الأسهم، فهي ليست بالقرار السهل الذي يتم تنفيذه على الفور وإنما تتطلب الكثير من الدراسة والاستعداد والشفافية لنجاحها.

✓ تعد إعادة هيكلة البنوك العامة ماليا وإداريا ركيزة أساسية من ركائز إصلاح القطاع المصرفي بحيث تستهدف إعادة الهيكلة خلق كيانات مصرفية قوية قادرة على المنافسة محليا وعالميا.

✓ حققت الخوصصة نجاحا كبيرا في الدول المتقدمة " فرنسا مثلا " في حين ظلت الدول العربية متباطئة في اتخاذ قرارات حاسمة فيما يخص خوصصة البنوك.

✓ تؤدي الخوصصة إلى تطوير الجهاز المصرفي وزيادة كفاءته وقدرته التنافسية وتنشيط السوق المالية هذه الأخيرة التي تعتبر إحدى متطلبات تنفيذ الخوصصة، بحيث تساهم في توفير الأموال اللازمة للبنوك المطروحة للخوصصة من جهة وتقييم البنوك من خلال تحديد قيمة الأسهم وفقا للعرض والطلب من جهة أخرى.

✓ ومن أهم الآثار الاجتماعية لخوصصة البنوك تسريح العمال لذلك يتم عرض بعض البدائل كالمعاش المبكر بقيم مغرية بالإضافة إلى تأهيل العناصر البشرية المتبقية.

الهوامش والمراجع:

[1] عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، (الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003)، ص – ص: 205- 206.

[2] كمال رزيق، رحمون بوعلام، تقنيات وأساليب خوصصة المصارف، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة- منافسة، مخاطر، تقنيات، جامعة جيجل، يومي، **6** و 7 جوان 2005، ص: 3.

[3] نفس المرجع، ص : 3.

[4] نفس المرجع، ص : 4.

[5] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص : 217.

[6] نفس المرجع، ص: 217.

[7] المرسي السيد الحجازي، اقتصاديات المشروعات العامة، النظرية والتطبيق، (الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004) ص- ص : 307-308.

[8] عباس النصراوي وآخرون، القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع صندوق النقد العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، بيروت، 1990 ، ص : 731.

[9] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص : 222.

[10] منير إبراهيم هندي، الخصخصة خلاصة التجارب العالمية، (المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر،1995)، ص : 30.

[11] أحمد غنيم، الديون المتعثرة والائتمان الهارب، (دار النشر والمكان والسنة غير موجودة)، ص - ص : 129- 130.

[12] بنك الإسكندرية، النشرة الاقتصادية المجلد السابع والثلاثون 2005، الصادرة عن إدارة البحوث الاقتصادية بالبنك، منشورة في الموقع التالي : *iefpedia.com* ,consuté le 03/05/2017.

[13] طارق عبد العال حماد، تقدير قيمة البنك لأغراض الاندماج أو الخصخصة، (الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000)، ص – ص: 325-344.

[14] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص - ص : 180-184.

[15] طارق عبد العال حماد، إندماج وخصخصة البنوك، (الدار الجامعية، الإسكندرية، **2003**)، ص، ص : 123،130,134.

[16] نفس المرجع، ص - ص : **225- 226.**

[17] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص : 222.

[18] محمد الفنيش، القطاع المالي في البلدان العربية وتحديات المرحلة المقبلة، (صندوق النقد العربي والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، أبو ظبي، 2000)، ص : 201.

[19] سعيد النجار، التخصصية والتصحيحات الهيكلية في البلاد العربية، (مطابع الأهرام التجارية، مصر ، 1988)، ص : 154.

[20] السعيدي ناصر، الخصخصة والاستثمار في إصدارات الأسهم الخاصة، إصدارات الملكية للقطاع الخاص عنصر فاعل في التنمية المالية، إتحاد المصارف العربية، مجلة شهرية متخصصة تصدر عن إتحاد المصارف العربية، العدد 199، المجلد السابع عشر، أوت 1997، ص- ص : 71-72.

[21] سعيد النجار، مرجع سابق، ص : 113.

[22] طارق عبد العال حماد، إندماج وخصخصة البنوك ، مرجع سابق، ص 226.

[23] محمد عمر أبو دوج، ترشيد الإنفاق العام وعجز ميزانية الدولة، (الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006)، ص : 44.

[24] أحمد زكريا صيام، اقتصاد المعرفة والاستثمار البشري في البنوك، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، جامعة ورقلة، يومي 9- 10 مارس 2004، ص:80.

[25] ظاهر كنعان، الآثار الاجتماعية للتصحيح الاقتصادي في الدول النامية، (الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي، أبو ظبي، 1996)، ص- ص: 306-307.

[26] عبد المطب عبد الحميد، مرجع سابق، ص: 208.

[27] عايشي كمال، زيتوني عمار، تحديث القطاع المصرفي الجزائري في ضوء التحولات الاقتصادية الإستراتيجية والسياسة المصرفية، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة- منافسة، مخاطر، تقنيات، مرجع سابق، ص : 2

[28] http://rashd-karama.maktoobblog.com, le 03/03/2017.

[29] Dominique Lacoue,Lzbarthe, **Les Banque en France, privatisation, restructuration**,(consolidation iconomica,paris, 2001), p 95.

[30] Guy Baudeu, préface de Michel vasseur, **Les privatisation et premières opérations**, (éditeur copies proma, paris, 1987), p 74.

[31] Guy Baudeu, Op,Cit, p : 74.

[32] Dominique Lacoue,Lzbarthe , Op,Cit, p : 99.

[33] guy Baudeu, Op,Cit, p : 74.

[34] Dominique Lacoue,Lzbarthe , Op,Cit, p : 99.

[35] Op,Cit, p : 105-106.

[36] Op,Cit, p - p :117- 118

[37] Guy caudamin, Jean Montier**, Banque et marchés financiers -préface de Lucien douroux**, (edition economica, paris, 1998), p : 636.

[38] Dominique Lacoue,Lzbarthe , Op,Cit, p-p : 123-124.

[39] Dominique Lacoue,Lzbarthe , Op,Cit, p : 52.

[40] Guy caudamin, Jean Montier**,** Op,Cit, p 630.

[41] Dominique Lacoue,Lzbarthe , Op,Cit, p : 156.

[42] Zuhayr Mikdashi, **Les Banque à L'ère de La Mondialisation**, (édition economica, paris, 2002), p-p: 223-224.

[43] Guy caudamin, Jean Montier**,** Op,Cit,p : 642.

[44] Dominique Lacoue,Lzbarthe, Op,Cit, p-p : 205 – 206.

[45] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص: 205.

[46] طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، (الدار الجامعية، الإسكندرية، **2003**)، ص : 229.

[47] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص : 205.

[48] نادية أمين، خصخصة البنوك، إلى أين، مقال منشور في جريدة العربي صادرة بتاريخ 04/03/ 2007، منشورة على الموقع التالي:
http://www.al-araby.com/articles/953/050403-953-inv04.htm le 03/03/2017.

[49] طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص: 229.

[50] مجدي محمود شهاب، اقتصاديات النقود والمال، (دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية 2000)، ص : 261.

[51] **بنك الإسكندرية، النشرة الاقتصادية المجلد السابع والثلاثون** 2005، **الصادرة عن إدارة البحوث الاقتصادية بالبنك، منشورة في الموقع التالي:** *iefpedia.com* ,consuté le 03/05/2017.

[52] **نفس المرجع.**

[53] http:/www.alexbanm.com/alexbank/arab/highlights-b.aspx,consulté Le 03/03/2017.

[54] **محضر اجتماع لجنة الائتمان والتمويل مع الاستاذ " محمود عبد اللطيف " رئيس بنك الإسسكندرية المنعقد بتاريخ 2007/02/11 المنشور في الموقع التالي :**

http://www.eba.org.eg/docs/Committees/cr110207.doc, consulté le 17/05/2017.

[55] **بعلوج بولعيد، إشكالية خوصصة البنوك في الجزائر، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة- منافسة، مخاطر، تقنيات، جامعة جيجل، يومي، 6 - 7 جوان 2005، ص 10.**

[56] Leila Abdeladim, **Les privatisation d'entreprises publique dans les pays du Maghreb - Maroc, Algérie, Tunisie**,(les édition internationale, Algie, 1998), p :266.

[57] **بعلوج بولعيد، مرجع سابق، ص : 10.**

[58] Banque of Algeria, Rapport 2001, Rapport 2001, évolution Economique et Monétaire en Algérie, juillet 2002, p :54.

[59] Belgahersa Abdelatif, **Questionnement sur la privatisation Des banques publiques en Algérie ,** Revue des Sciences Humaines, périodique scientifique A comité de Lecture publiée par L'université Mohamed khider, Biskra- Algérie, N^0 11, Mai 2007, p- p : 80-81.

[60] **الخبر، جريدة يومية، العدد** 4834، **الثلثاء** 17 **أكتوبر** 2006، **ص:** 13.

[61] **عبد الحفيظ. ص، خوصصة القرض الشعبي، مقال منشور في جريدة الخبر الصادر بتاريخ** 2006/10/02، **منشور في الموقع التالي :**

http://www.babeldjazair.com, consulté le 19/05/2017.

[62] **سليم بن عبد الرحمان، خوصصة القرض الشعبي الجزائري ستتم قبل نهاية سنة 2007، مقال منشور المنشور في الموقع التالي :**

http://www.echoroukonline.com, consulté le 19/05/2017.

[63] **الخبر، جريدة يومية، العدد** 5029، **بتاريخ** 2 **جوان** 2007، **ص : 5.**

[64] **الخبر، جريدة يومية، العدد** 5158، **بتاريخ** 3 **نوفمبر** 2007، **ص : 5.**

[65] R. Ryad; **le ministère des finances évoque la crise des crédit hypothécaires- la privatisation du CPA suspendue**, Liberté qutidien Edition N^0 4623 du dimanche 25 novembre 2007, p : 10.

اشكال المسؤولية الاجتماعية الممارسة على المورد البشري في الشركات

-دراسة حالة ثلاثة شركات عربية-

بلقايد محمد جواد– طالب سنة ثانية دكتوراه علوم
جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان؛ الجزائر مخبر ***larmho***
belgaidmohameddjawad@gmail.com

د. سعيداني محمد-استاد محاضر-أ-
جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان؛ الجزائر
med_saidani@yahoo. fr

***Received**: Avril 2018* ***Accepted**: Mai 2018* ***Published:** Juin 2018*

ملخص: إن مصطلح المسؤولية الاجتماعية عرف في السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا ومستمرا حيث حقق قفزة نوعية و ذلك من خلال التطرق اليه بصفة دقيقة في العديد من البحوث الجامعية والملتقيات التكوينية مما لفت انتباه مسيري المؤسسات لهذا المفهوم من أجل التوسع فيه.فالمسؤولية الاجتماعية ابتعدت من كونها القيام بمبادرات اجتماعية طوعية في المؤسسات وحماية الحقوق الاجتماعية والبيئية وانتقلت لتكون من بين الأدوار المهمة التي يقوم بها مسيرو هذه المؤسسات من أجل تحفيز الموارد البشرية وحثهم على تطوير ادائهم .

نهدف من هذه الدراسة الى التعرف على اهم اشكال الممارسات الاجتماعية اتجاه المورد البشري في ثلاثة شركات عربية تعد الابرز في بلدانها ممثلة بشركة شركة قطر للبتروكيماويات (قابكو), بنك الإمارات دبي الوطني,شركة سوناطراك الجزائرية. تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي والي يعمل على تحليل بيانات الشركات الثلاثة وتوصلنا الى ان الشركات تعتمد على التكوين والتوظيف والسلامة كابرز السياسات والبرامج الاجتماعية التي تعتمد عليها اتجاه الموارد البشرية .

الكلمات المفتاحية: اشكال المسؤولية الاجتماعية،الموارد البشرية، شركة قطر للبتروكيماويات بنك الإمارات دبي الوطني,شركة سوناطراك.

***Abstract*:** The term social responsibility in recent years has developed in a remarkable way and has achieved a quantum leap through careful consideration in many university researches, study days and formative forums, drawing the attention of the institutions' managers to this concept in order to expand it. In fact, social responsibility has changed from merely the social initiatives and the protection of social and environmental rights. Yet, it has become one of the significant roles that the managers of these institutions use in stimulating human resources and encouraging them to develop their performance.

The aim of this study is to identify the most important forms of social practices towards the human resource in three Arab companies, the most potential in their countries represented by Qatar Petrochemical Company (QAPCO), Emirates National Bank of Dubai (NDB) and SONATRACH in Algeria. The analytical descriptive approach was followed to analyze the data of the three companies. As a result, it has been found that companies rely on training, employment and safety as the main drivers of social policies and programs on which the human resource direction depends.

Keywords: Social Responsibility Forms, Human Resources, Qatar Petrochemical Company, Emirates NBD, SONATRACH

مقدمة:

إن تركيز منظمات الأعمال على دورها الإقتصادي و محاولتها تعظيم أرباحها مهما كانت الوسيلة المتبعة جعلها تقوم بأخطاء جسيمة و تسبب مشاكل اتجاه المجتمع و البيئة المتواجدة بها و نتيجة التطور الذي شهده العالم الآن من ناحية الإعلام و تكنولوجيا الإتصال جعل معظم هذه الأخطاء تظهر للجميع مما جعل منظمات الأعمال في مواجهة العديد من الدعاوي القضايا و تحت ضغوط المستهلكين و جماعات الضغط و لمواجهة هذه الفضائح المالية التي كانت سببا رئيسيا فيها وجهت الأنظار نحو الممارسات الاجتماعية كوسيلة للخروج من هذا المأزق الا ان هذا المفهوم لم يسلم ايضا من الانتقادات ففي الكثير من الأحيان ينظر اليها على انها ممارسة طوعية من قبل المنظمات اتجاه المجتمعات المتواجدة فيها كما يتم حصرها على انها تحمل تكاليف اضافية من قبل هذه المؤسسات و بالتالي التركيز على ثنائية الربح و الخسارة لكن المدقق في مفهوم المسؤولية الإجتماعية يعرف أن المؤسسات تجني منافع نتيجة ممارستها لمسؤوليتها فاذا تمكنت المنظمات أثناء قيامها بأعمالها من الجمع بين التصرفات الأخلاقية و المكاسب الإقتصادية فيمكن الجزم بانها حققت الهدف من تواجدها في الأسواق.

إن مصطلح المسؤولية الإجتماعية ليس ذا طابع جامد بل عكس ذلك فهو يتميز بصفات الديناميكية أي القابلية للتطور و التغير و ذلك من أجل مواكبة المتغيرات الإجتماعية و الإقتصادية و السياسية التي من الممكن أن تطرأ عليها كما اتمتد نطاق تطبيق هذا المفهوم العديد من الاطراف سواءا كانت اطرافا داخلية او خارجية و من ابرزها المورد البشري و التي من واجب منظمات الاعمال ان تتبنى مسؤوليتها اتجاه و تلتزم بدورها الاجتماعي حتى تضمن تحسين الاداء بشكل عام.

ومن أجل توضيح ما سبق ارتأينا أن يكون هيكل ومحاور البحث على الشكل التالي:

1- الإطار المنهجي للبحث

2- مدخل إلى المسؤولية الاجتماعية

3- المسؤولية الاجتماعية و الموارد البشرية

4- الاطار التطبيقي و الذي من خلاله سنتعرف على اهم اشكال السؤولية الاجتماعية الممارسة اتجاه المورد البشري في ثلاثة شركات عربية تعتبر من بين الاهم في بلدانها وهي : شركة قطر للبتروكيماويات (قابكو), بنك الإمارات دبي الوطني,شركة سوناطراك الجزائرية.

1- الإطار المنهجي للبحث:

1-1- أهداف البحث:

من أهداف البحث التي نسعى إلى تحقيقها:

- توضيح ماهية المسؤولية الاجتماعية

-مراحل تطور مصطلح المسؤولية الاجتماعية.

- مبادئ المسؤولية الاجتماعية و ابعادها.

- اشكال المسؤولية الاجتماعية الممارسة اتجاه المورد البشري في الشركات محل الدراسة.

1-2- أهمية البحث:

يكتسب هذا البحث أهمية كبيرة من خلال تعرضنا لموضوع المسؤولية الاجتماعية الممارسة اتجاه الموارد البشرية و الذي أصبح ضروريا لا يمكن للمنظمات الاستغناء عنه لأنه أصبح من المواضيع التي تحضي باهتمام كبير نتيجة انتشار الازمات الاقتصادية.

1-3- اشكالية البحث:

لم يعد مصطلح المسؤولية الاجتماعية من المواضيع الهامشية بل أصبح من الأطروحات الجادة في الساحة الاقتصادية المعاصرة، والتي جاءت لمعالجة ومكافحة الفضائح المالية والاقتصادية و كذالك للتأثير الإيجابي على الأفراد لاستخراج أحسن أداء ممكن منهم.

وبناءا على ذلك يمكن حصر مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي : ما هي البرامج الاجتماعية الممارسة من قبل منظمات الاعمال اتجاه الموارد البشرية ؟

1-4 فرضيات الدراسة

يقوم البحث على الفرضيات التالية:

- يعتبر تكوين الافراد من ابرز اشكال المسؤولية الاجتماعية التي تمارسها منظمات الاعمال اتجاه الموارد البشرية
- ان عملية الاستقطاب تبرز تبني منظمات الاعمال لمسؤوليتها الاجتماعية اتجاه المورد البشري

1-5.المنهجية العلمية المستعملة في البحث:

المنهج العلمي المستخدم في هذا البحث هو المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم جمع المعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة، بغرض وصف الظاهرة وصفا دقيقا و الإلمام بكل الجوانب المتعلقة بها، و تم تحليل هذه المعلومات للتوصل إلى نتائج قابلة للتعميم.

أما في الجانب التطبيقي، فقد حصلنا على المعلومات انطلاقا من المواقع الالكترونية لهذه الشركات الثلاث في شبكة الانترنت، حيث تتضمن هذه المواقع معلومات كافية ووافية عن موضوع الدراسة.

1-6 الدراسات السابقة

دراسة البكري **2002**حول المسؤولية الاجتماعية والاخلاقية للمنظمات الانتاجية في توفير مبدأ حماية المستخدم بالتطبيق على مجموعة من المنظمات العراقية . هدفت الدراسة الى بيان المواقف المتناقضة في تطبيق مفهومي المسؤولية الاجتماعية والمسؤولية الاخلاقية لدى المظمات الانتاجية, والتعرف على مسؤولية الادارة تجاه العاملين لديها ومدى توفيرها لحقوق العاملين من حيث حمايتهم من المخاطر واصابات العمل والامراض .كما هدفت الدراسة الى التعرف على بعض النقاط السلبية من حيث ادراك المنظمات عينة الدراسة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية والاخلاقية وتطبيقها . وقد بلغ عدد افراد العينة**40**مدير موزعين على**12** منظمة.

دراسة (ضيافي نوال**2010**) ،بعنوان :" المسؤولي ة الاجتماعية للمؤسسات و الموارد البشرية ". تهدف هذه الدراسة ان المؤسسة امام الالتزام بمسؤوليتها الاجتماعية خاصة اتجاه مواردها البشرية باعتبارها من أهم مقومات النجاح و

الارتقاء، إذ تمثل البحث الحالي إسهاما متواضعا يربط بين الأداء الاجتماعي للمؤسسة و العمال و منه تنبع أهمية هذه الدراسة كو نها إطارا شموليا لمعرفة مدى التزام المؤسسات بهذه المسؤولية و خاصة المؤسسات الوطنية ذات الطابع الخاص . كما تقوم بتأصيل المفاهيم الأساسية للمسؤولية الاجتماعية و توعية المؤسسات بأهمية تبنيها نظرا لمساهمتها في تطوير المجتمع و معالجة مشاكله و ، كذا عرض عدد من أبعاد المسؤولية الاجتماعية اتجاه العمال و أهمية الالتزام بها نظرا لمساهمتها في خلق مجتمع داخلي متماسك و ، بالاخص التعرف على و اقع تبني المسؤولية الاجتماعية من طرف المؤسسات الجزائرية الخاصة و مدى الالتزام بها.

دراسة (راهب محمد زين العابدين **2013**) ،بعنوان:" أثر تطبيق إستراتيجية تمكين العاملين في تحسين أداء المؤسسة ". تكمن أهمية الدراسة في الحاجة الأكاديمية لمثل هذه المواضيع إلى الوقوف عند حقيقة تطبيق مثل هذه المواضيع في و اقع مؤسساتنا الاقتصادية الجزائرية و النظر على مدى تأثيرها على الأداء في المدى البعيد . وتهدف هذه الدراسة إلى ، توضيح أهم المفاهيم المتعلقة بإستراتيجية تمكين العاملين، توضيح كل المفاهيم المتعلقة بإستراتيجية تمكين الأداء، محاولة اختبار بيئة أعمال الشركة لاحتضان إستراتيجية التمكين و انجاحها بوصفها منهج جديد الوقوف على و اقع تطبيق إستراتيجية التمكين في المؤسسات الجزائرية، إيجاد العلاقة بين تطبيق إستراتيجية تمكين العاملين و أثر هذه العلاقة على قدرة الشركة في تطوير الأداء

2- مدخل إلى المسؤولية الاجتماعية:

يكتسي موضوع المسؤولية الإجتماعية اهتماما متزايدا يوما بعد يوم جراء التغيرات الجوهرية التي تمسه فهو عبارة عن تركيب معقد و ليس مفهوم بسيط و ذلك بسبب احتوائه على جوانب ثقافية ، دينية، تجعل من الصعب وضعه في ركن واحد هذا الأمر الذي برر عدم وجود تعريف موحد يلقي الإجماع على الرغم من العديد من الدراسات والبحوت العلمية و الجامعية التي تعرضت لهذا المفهوم.

2-1 تعريف المسؤولية الاجتماعية

اذا أردنا تقديم تعاريف للمسؤولية الإجتماعية فعلينا البدأ بتعريف الأب الروحي للمسؤولية الإجتماعية ألا وهو **(Howard.Bowen)** والذي عرفها " مسؤولية رجال الأعمال في متابعة السياسات واتخاذ القرارات والقيام بالأنشطة التي تتلائم مع أهداف و قيم المجتمع"[1]

عرفها **(Boone & kurtz)** بأنها الفلسفة التسويقية المعبر عنها سياسات الإجراءات و الأفعال و التي تحقق رفاهية المجتمع كهدف أساس"[2]

عرفها **(Watts et all)** " أنها التزام مستمر من قبل منظمات الأعمال بالتصرف أخلاقيا والمساهمة في تحقيق التنمية الإقتصادية و العمل على تحسين النوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم والسكان المحليين والمجتمع" [3]

ويرى**(Pride etFerell)** أن المسؤولية الإجتماعية هي التزام من قبل المنظمات من أجل تعزيز تأثيرها الإيجابي و التقليل تأثيرها السلبي على المجتمع"[4]

وعرفها (Harold Johnson 1971) " المسؤولية الإجتماعية هي التي تهتم بوضع برامج اجتماعية لتعظيم أرباح المنظم(PE4)[5]

عرفها (Holmes) بانها" التزام أخلاقي و انساني و أدبيتتحمله المنظمات اتجاه المجتمع المتواجدة فيه من خلال القيام بمجموعة كبيرة من الأنشطة الإجتماعية على غرار محاربة الفقر و تحسين الخدمات الصحية ومكافحة التلوث و خلق فرص عمل وحل مشاكل الإسكان و غيرها"[6]

يرى (Drucher1977) المسؤولية الإجتماعية بأنها "التزام المؤسسة اتجاه المجتمع العاملة به ومن شان هذا الإلتزام ان يتسع باتساع شريحة أصحاب المصالح في هذا المجتمع وتباين وجهاتهم"[7]

عرفها البنك الدولي المسؤولية الإجتماعية " بأنها التزام أصحاب النشاطات الإقتصادية بالمساهمة و بدوافع ذاتية في التنمية المستدامة من خلال العمل مع مكونات المجتمع المحلي لتحسين مستوى معيشة الناس بما يخدم الإقتصاد و التنمية معا"[8]

عرفتها منظمة الأمم المتحدة" توسع المفهوم باستخدام عبارة الشركات بروح المواطنة العالمية التي تغطي كلا من حقوق و مسؤولية الشركات عبر الوطنية في السياق الدولي"[9]

أما الغرفة التجارية العالمية"جميع المحاولات التي تساهم في تطوع الشركات لتحقيق تنمية ذات اعتبارات اخلاقية و إجتماعية"[10]

وتعتبر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي" مسؤولية الشركات هي انعكاس لفعالية العمال الملائمة التي تطورها المجتمعات المتواجدة فيها و العنصر الأساسي لمسؤولية الشركات هي أنشطتها"[11]

وباختصار لهذه التعاريف يمكن أن نتبنى التعريف الجامع التالي:

المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال هي دلك الالتزام الأخلاقي والتصرف المسؤول نحوعدة أطراف يطلق عليهم أصحاب المصلحة ومن أبرز الأطراف التي تعود عليه تبني برامج المسؤولية الاجتماعية ندكر كلا من المجتمع والبيئة ،وهذا ما يدل على أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية هدف الى تحسين و تعزيز دور ومكانة المنظمات في المجتمع ليس فقط باعتبارها منظمة اقتصادية إنما أيضا ككيان اجتماعي يشارك بصفة جدية في ايجاد حلول لمشكلات المجتمع والمحافظة على الثروات البيئية.

2-2- نشأة وتطور المسؤولية الإجتماعية:

يمكننا أن نوضح نشأة و تطور المسؤولية الإجتماعية من خلال ثلاث مراحل وهي:[12]

1- مرحلة تعظيم الأرباح(1800-1920): و ذلك من خلال اتخاذ اتجاه المحكة الذاتية حيث كان لرجال الأعمال هدف واحد ووحيد هو تعظيم الربح لا سواه و حمل شعار (ما هو مهم لي مهم للمجتمع)و تطويره فيما بعد ماهو جيد لي جيد للبلد

2- مرحلة الوصاية(1920-1960) برزت كرد فعل لموجة الإنتقادات الموجهة للمؤسسات باعتمادها على تعظيم الربح كهدف وحيد من خلال ظهور أطراف تنادي بتأمين السلامة والأمن في العمل و تقليص ساعات الشغل(ماهو جيد للشركات جيد للبلد.

3- مرحلة نوعية الحياة (1960 الى يومنا هذا): عرفت هذه المرحلة انتقال المسؤولية الإجتماعية الى مستوى باحتوائها للبيئة ومتغيرتها الواسعة أي العمل على تحيين السلع والخدمات المقدمة للفرد ومحاولة تحقيق نوع من الرفاهية في الحياة وكذلك منع الغش في السلع و التلاعب في الأسعار.فأصبح الفرد يعتبر أهم من النقود (ماهو جيد للمجتمع جيد للبلد).

3-2-2 ابعاد و مبادئ المسؤولية الاجتماعية:

❖ **أبعاد المسؤولية الاجتماعية :** قام العديد من الباحثين والكتاب المختصين في مجال المسؤولية الاجتماعية على تحديد الأبعاد الخاصة بها تحت تسميات متباينة ومن بين المحاولات الباحث **(Archie Carroll)** الذي أشار الى أربعة أبعاد والتي لاقت الإجماع والقبول من طرف باحثي الإدارة ألا و هي: البعد الإقتصادي، البعد الأخلاقي، البعد القانوني و أخيرا البعد الخير وسنوضحها في الهرم أدناه :

الشكل(1): هرم المسؤولية الاجتماعية لـ Carroll

***Source**: Carroll Archie, **The Pyramid of Corporate Social Responsibility Toward The Moral Management of Organizational Stakeholders**, Business- Horizons, July. August,1991,p 405.*

❖ **مبادئ المسؤولية الإجتماعية للشركات**

تعتمد المسؤولية الإجتماعية لمنظمات الأعمال على تسعة مبادئ رتينية تتمثل في ما يلي[13]

1- الحماية و اعادة الإصلاح البيئي:(Enviromental Restoration)

ينص على ضرورة قيام المنظمة بعملية اصلاح البيئة و حمايتها و كذلك الإعتماد على التنمية المستدامة في المنتجات و مختلف الانشطة و العمليات التي تقوم بها بصفة يومية.

2- القيم و المبادئ الأخلاقية : **(Ethics)** و ذلك من خلال تثبيت الإلتزام بالتصرفات و السلوكيات المبنية على أسس أخلاقية متينة المتعلقة بالتعامل مع أصحاب الحق و المصلحة.

3- المسائلة و المحاسبة: من خلال الإفصاح و الكشف عن المعلومات الضرورية و عدم اخفاء الحقائق و محاسبة من يقوم بعكس ذلك و مسائلته.

4- تقوية و تعزيز السلطات: **(Enpouvernert)** ضرورة تحقيق التوازن بين الأهداف الإستراتيجية و كذلك الإدارة اليومية لمصالح العملاء والمستثمرين.

5- الأداء المالي والنتائج **(Financial performance and results)** من خلال اعطاء المساهمين عائد مالي محترم ومنافس بصفة دائمة مع المحافظة على الممتلكات والأصول والعمل على تحقيق نمو المنظمة على المدى البعيد

6- مواصفات موقع العمل: **(Workplace standards)** وذلك من خلال تحسين ظروف العمل من حيث أمن و سلامة الموظفين وتحسين مناخ العمل ودفع أجور تنافسية من خلال استقطاب و الإبقاء على أحسن الموظفين

7- العلاقات التعاونية: **(Collaborative relations)** من خلال الإتصاف بالعدالة والأمانة والمساواة مع موظفي المؤسسة.

8- المنتوجات ذات الجودة والخدمات: **(quality products andservices)** وذلك من خلال تحديد احتياجات الزبائن والإستجابة لهذه المتطلبات من خلال تقديم منتجات وخدمات ذات نوعية جيدة لنيل رضا الزبون و الحرص على سلامته.

9- الإرتباط المجتمعي: **(Comminty involvent)** وذلك من خلال إقامة علاقات مع المجتمع المتواجدة فيه و تحطيم الحواجز والعوائق.

3- المسؤولية الاجتماعية والموارد البشرية:

اصبح للمورد البشري مكانة مهمة وخاصة لدى منظمات الاعمال لما يحققه من تميز للشركات اذ اصبح ها العنصر يشكل ميزة تنافسية اصلية للمنظمات لا يمكن تقليدها باي طريقة كانت ما دفع بالمؤسسات لان تصب جل تركيزها على المورد البشريي من خلال تحملها لمسؤوايتها الاجتماعية اتجاهه باعتباره ايضا من اهم اصحاب المصالح في المنظمة بالاعتماد على مجموعة من الاساليب يمكن تلخيصها في :

1-الاستقطاب او التوظيف: تعتبر من بين ابرز الاساليب التي يمكن لمنظمة الاعمال ان تعتمدها لممارسة مسؤوليتها الاجتماعية و ذلك من خلال :[14]

-اتباع عملية بحث سليمة و تامين حقوق المترشحين لشغل المنصب الإعلان عن الوظائف الشاغرة بشكل علني، النزاهة في الاختيار في إجراء المسابقات (البعد عن الرشاوى و الواسطة و استغلال النفوذ) ، قبول الشكاوي و الطعن التحقيق فيها.

-مسابقات التوظيف يجب أن تتم على أسس علمية و موضوعية، و ليس بشكل عشوائي، و يجب أن توافق طبيعة العمل الذي يمتحن فيه المترشح.

-عدم إهمال كل طلبات التوظيف التي تصل إلى المنظمة سواء تم ذلك بالتسليم المباشر أو عن طريق البريد العادي أو البريد الالكتروني.

-عدم سحب الموظفين بشكل عمدي من المنافسين الآخرين بطرق غير قانونية و غير أخلاقية.

-استناد عملية الاستقطاب إلى تحديد دقيق و موضوعي للاحتياجات من مختلف التخصصات من مختلف التخصصات لشغل وظائف حقيقية.

-الموازنة بين الاستقطاب الداخلي و الخارجي، حيث يفيد الأول في منح فرص الترقية لعمال المنظمة.

- عدم التحيز في عملية اختيار العمال لصالح جنس معين دون الآخر.

2- التدريب او التكوين:

يمكن ان تعتمد منظمات الاعمال على التدريب و التكوين كاساليب لممارسة مسؤوليتها الاجتماعية لما تتركه من اثار ايجابية على العمال والمنظمة على حد سواء وما يجب التركيز عليه يتمثل في :[15]

- **تطوير المهارات والقيادات المستقبلية**
- **خلق فرص عمل ملتزمة وبمهارات عالية**
- **اعطا فرص التكوين والتدريب لجميع العمال دون اقصاء اي فئة,و عدم استغلالها كحجة لتبذير الموارد.**
- **ان يتم تنظيم عملية التكوين ضمن نظام ممنهج وهادف لمسايرة التطور العلمي والتكنولوجي لتحيين معارف و معلومات العمال.**

3- ظروف العمل: يمكن لمنظمة الاعمال ان تجسد التزامها الاجتماعي من خلال العمل على تحسين ظروف العمل مما يسمح للعمال بالعمل باكثر اريحية وذلك من خلال:

-ضرورة توفير جميع وسائل الامن والسلامة في موقع العمل

- تنظيم موقع العمل وتسهيل حركة العمال والالات

- توفير معدات العمل كالنظارات والقفازات والأحذية الواقية والقبعات

-توفير جو ومناخ عمل سليم يشجع على الابداع .

4- الاجور ومكافات العاملين:

تمثل الاجور من ابرز الوسائل التي تبرز مدى تجسيد المنظمة لبرامجها الاجتماعية والاخلاقية كما تسمح لها بتحفيز الافراد على العمل اكثر كما تزيد من ولائهم وانتمائهم للمنظمة وهذا ما ينعكس بالايجاب بتحقيق المنظمة للنتائج المرجوة ومن ابرز الجوانب المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية من جانب الاجور نذكر:[16]

- ان يتسم نظام الاجور المعتمد في المنظمة على المساواة و العدل و ان يتم اعداده وفقا لاسس سليمة حتى يستطيع تحفيز العمال

- عدم التمييز بالاجور بين الرجل و المراة.

- اعتماد طرق و اساليب سليمة في دفع الاجور.

- **5-** التقييم:

يمكن لمنظمة الاعمال ان تمارس مسؤوليتها الاجتماعية في اطار عمليات التقييم تسمح لها بارضا جميع الاطراف بالعتماد على:[17]

- الموضوعية و النزاهة في تقييم أداء العاملين، واستعمال معايير تقييم دقيقة.
- يجب أن ترتبط عملية التقييم بالإجراء الإداري والقانوني الموافق، ففي حالة الأداء الجيد يجب أن يحصل العامل على مكافأة بغرض تشجيعه، وفي حال الأداء السلبي يمكن أن يتعرض العامل لعقاب بحسب درجة إهماله.
- عدم الاكتفاء بالتحفيز المادي، بل يجب أن يحص العامل على قدر كاف من التقدير و الاحترام نظير ما يقدمه من عمل متقن في المنظمة.
- لا يجب أن تكون الرقابة على الأداء رقابة لصيقة مباشرة لأنها ستؤدي إلى مضايقة العمال، و سيصبح الأمر أكثر استفزازا لهم.
- يجب ان تمنح عملية التقييم لافراد ذوي خبرة و ذراية بالعملية و ان يتميزوا بقدرة التعامل مع الاخرين

ان لا تقتصر عملية التقييم على الفترة الحديثة للادا بل تشمل العملية كلها.

4-الاطار التطبيقي :

سنتطرق خلال هذا الجانب التطبيقي إلى سياسات و برامج المسؤولية الاجتماعية المطبقة على مستوى إدارة الموارد البشرية في ثلاث شركات عربية من خلال الحالات الثلاث التالية.

الحالة الاولى: شركة قطر للبتروكيماويات (قابكو)

1- نبذة حول قابكو[18]

شركة قطر للبتروكيماويات (قابكو) ش.م.خ.ق. هي واحدة من أكبر وأنجح الشركات في العالم في إنتاج البولي إثيلين منخفض الكثافة – وهو بوليمر بلاستيك أساسي مستخرج من النفط والغاز الطبيعي.

تضم منشآتنا الرئيسية مصنع الإيثلين التي تبلغ طاقته الإنتاجية **840** كيلو طن في العام ومصنع الكبريت بطاقة إنتاجية **70** كيلو طن في العام وثلاثة مصانع للبولي إيثلين منخفض الكثافة بإجمالي طاقة إنتاجية تزيد عن **780** كيلو طن في العام.

ومساهمونا الرئيسيون هم صناعات قطر **(80%)** وشركة توتال **(20%).**

تاسست الشركة سنة **1974** فضلاً عن نشاطها الرئيسي، قامت قابكو بالاستثمار بشكل مباشر وغير مباشر في أربعة مشاريع مشتركة تساهم في تنمية قطاع البتروكيماويات في دولة قطر.

واشتركنا أيضًا في عدد من المشروعات المشتركة منها شركة قطر للفينيل وشركة قاتوفين المحدودة وشركة قطر للمنتجات البلاستيكية، ومن ثم نتنوع في منتجات البتروكيماويات وصارت قابكو قوة إقليمية في مجال البتروكيماويات.

شركة قابكو ملتزمة التزاما قويا بتحقيق الازدهار والتنمية المستدامة لدولة قطر وذلك من خلال سعيها لإحراز الأهداف الطموحة الواردة في الرؤية الوطنية لدولة قطر **2030.**

إننا نتبنى مجموعة متنوعة من برامج المسؤولية الاجتماعية ترتكز على ثلاثة جوانب أساسية هي التعليم والبيئة والرياضة والصحة. وندعم كل جانب بالتزامنا بالركائز الأربعة التي تقوم عليها الرؤية الوطنية لدولة قطر **2030** فضلاً عن تنمية المواطن القطري والقدرات المحلية.

مجالات المسؤولية الاجتماعية[19]

دعم قطاع التعليم المساهمة في تطوير قطاع التعليم والمهارات المحلية وبناء القدرات في إطار تعزيز التنويع والاقتصاد المعتمد على المعرفة مع التركيز على مناهج العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضات وتنمية المهارات القيادية.

البيئة حماية البيئة الطبيعية ورعايتها في دولة قطر مع التركيز على حماية سواحل قطر وتثقيف المجتمع المحلي بشأن استخدام منتجات البلاستيك وإعادة التدوير وإدارة النفايات على نحو مسؤول.

الرياضة والصحة التركيز على دعم التوجه العام لدولة قطر في خلال مواجهة تحديات الصحة العامة الرئيسية والتشجيع على أنماط حياة صحية.

2- المسؤولية الاجتماعية للموارد البشرية في شركة قطر للبتروكيماويات (قابكو)

حماية الأفراد[20] تضع الشركة سلامة موظفيها ومساهميها في صدارة اولوياتها . إضافة إلى سلامة منشآتها ومنتجاتها. وتقوم استراتيجيتها على أساس السلامة فهي قيمة محورية يتبعها الجميع في قابكو. وتقوم بتطبيق نظام سلامة متسق مع العمليات اليومية واتخاذ الخطوات اللازمة لضمان أن السلامة هي جزء لا يتجزأ من العمليات وأنها توجه تصرفاتنا.

وحرصًا على تحسين أدائها في الصحة والسلامة والبيئة، نعكف على تدشين مبادرات ومباشرة الأنشطة مع التركيز الدائم على الصحة والسلامة الشخصية فضلاً عن سلامة العمليات.

✓ نظام إدارة السلامة يوجد لدى قابكو نظم قوية ومعتمدة لإدارة السلامة، فهي حاصلة على شهادة إدارة الصحة والسلامة **OHSAS 18001-2007** وتقوم بانتظام بمراجعات دورية على يد مراجعين خارجيين معتمدين للتحقق من امتثالنا للمعايير.

✓ برنامج تنمية الموظفين المواطنين قامت بإعداد برنامج تنمية الموظفين المواطنين المخصص وفقا لاحتياجات كل موظف قطري يعمل بنظام الدوام الكامل.

ويشار إليه باسم برنامج) **LEAD** تعلم، شارك، أنجز، افعل). ويضم دورة التنمية الكاملة مما يؤدي إلى توفير وسيلة قوية ومبتكرة لتأهيل متخصصين متميزين.

✓ برنامج التدريب تقدم شركة قابكو برنامجا تدريبا متميزا مدته عام، يوفر لخريجي كلية الهندسة مسارا وظيفيا جديدًا في صناعة النفط والغاز.

فحسب شركة قابكو فإن مستقبل صناعتها يعتمد في الأساس على موظفيها ذوي المهارات والمواهب التي نحرص حاليا على توفير الرعاية اللازمة لهم.

مزايا برنامج التدريب بشركة قابكو:

- **برنامج تدريبي شامل؛**
- **تأهيل الخريجين للتعرف على العالم المهني الحقيقي؛**
- **تطوير وتنويع مهارات الموظفين في مسارهم المهني؛**

الحالة الثانية: بنك الإمارات دبي الوطني

نبدة عن الشركة:

تأسس بنك الإمارات دبي الوطني، المجموعة المصرفية الرائدة في المنطقة، في 16 أكتوبر 2007 حين أدرجت أسهم بنك الإمارات دبي الوطني في سوق دبي المالي رسميا، ويعتبر بنك الإمارات دبي الوطني نتيجة لعملية الإندماج بين بنك الإمارات وبنك دبي الوطني وأصبح خطة إقليمية لتعزيز القطاع المصرفي والمالي لأنه جمع بين ثاني ورابع أكبر بنكين في دولة الإمارات العربية المتحدة. وشكلت عملية الدمج مجموعة مصرفية قادرة على تقديم قيمة معززة عبر الخدمات المصرفية للشركات والأفراد والإستثمارية والإسلامية في المنطقة.

وتتمثل رؤية بك الإمارات دبي الوطني في أن يكون المؤسسة المصرفية الأكثر قيمة والمعروفة عالمياً إنطلاقاً من موقعها في الشرق الأوسط. كما في 31 ديسمبر2017، بلغ مجموع أصول المجموعة 450.4 مليار درهم (ما يعادل تقريباً 128 مليار دولار أمريكي).

ويعمل لدى بنك الإمارات دبي الوطني حالياً أكثر من 9,000 موظف يمثلون ما يزيد على 70 جنسية مختلفة، مما يجعله أحد أكبر جهات التوظيف في الدولة وأكثرها تنوعاً. وكونها المجموعة المصرفية الوطنية الأبرز، تعتبر مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني سفيراً للتقدم الإقتصادي والإجتماعي للإمارات في العالم بأسره [21].

نشاطات بنك الإمارات دبي الوطني الاجتماعية اتجاه الموارد البشرية

❖ التحفيز: قام بنك الإمارات دبي الوطني، بالتعاون مع تامكست، بمبادرة خلال شهر رمضان المبارك لجلب الابتسامة إلى معسكر الشعفار للمقاولات العامة. وقد تم تنظيم حملة جمع مواد العناية خلال الأسبوع الثاني من شهر يونيو، حيث تبرع موظفو بنك الإمارات دبي الوطني بمعدات العناية الجديدة. وفي 9 يونيو، تعاون المبادلون مع متطوعين من DHL لفرز العناصر وإعداد 1600 كيس ابتسامة على الوجه. ثم قام 45 مبادلا بتوزيع أكياس الابتسامة على الوجه جنبا إلى جنب مع صناديق الإفطار يوم 16 يونيو في معسكر ASGC للعمل

❖ السلامة :قام بنك الإمارات دبي الوطني بإطلاق حملة التبرع بالنظارات الشمسية للعمال خلال موسم الصيف وعبر شراكة مع "لامودا للنظارات الشمسية" ومؤسسة SmartLife ،حيث قام متطوعون من بنك الإمارات دبي الوطني بجمع وتوزيع أكثر من 2,000 نظارة شمسية جديدة ومستعملة على العمال في دبي خلال شهر رمضان المبارك.

وفي أعقاب نجاح الحملة الخيرية في جمع أكثر من ألف نظارة شمسية من قبل البنك العام الماضي، اتفق بنك الإمارات دبي الوطني مع "لامودا للنظارات الشمسية" على توسعة نطاق الحملة وتشجيع عموم الجمهور على المشاركة بها.

وتهدف هذه المبادرة إلى ضمان حماية عيون العمال في الدولة من التعرض المباشر إلى الأشعة فوق البنفسجية المؤذية والتي قد تؤدي إلى الإصابة بعتامة العين أو العمى البطيء أو السرطان. ومن خلال تشجيع الموظفين على المشاركة بدور فعال في الحملة عبر تسهيل حصولهم على يوم إجازة للتطوع، يسعى البنك إلى تحقيق التوازن بين العمل والحياة اليومية والخدمة[22]

❖ التوظيف : اطلق بنك الإمارات دبي الوطني برنامج توظيف تحت عنوان #معاً_بلا_حدود " هو برنامج للدعوة إلى دمج الأشخاص ذوي الإعاقات الذهنية وسيعمل على معالجة النقاط التالية[23]:

- نقص الدمج في سوق العمل.
- مخاوف القطاع الخاص فيما يتعلّق بتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية.
- غياب الخبرات المحلية في تعيين اصحاب الهمم.

❖ المواطنة و تنمية الموارد البشرية: ابرام وزارة الموارد البشرية والتوطين مذكرة تفاهم مع بنك الإمارات دبي الوطني بشأن التعاون في توظيف المواطنين الباحثين عن عمل بنظام العمل عن بعد[24]

الحالة الثالثة: شركة سوناطراك الجزائرية

نبذة عن الشركة:

تم تاسيس المؤسسة الوطنية للبحث و التنقيب و الاستغلال و النقل للمحروقات سوناطراك سنة **1963**، و هي شركة المحروقات الوحيدة في الجزائر و احد اهم المؤسسات في أفريقيا، و هي مختصة في التنقيب و الإنتاج و النقل عن طريق الأنابيب و التحويل و تسويق المحروقات و مشتقاتها.

و تتوسع سوناطراك في نشاطات توليد الطاقة الكهربائية، الطاقات الجديدة و المتجددة، تحلية مياه البحر، البحث و التعدين، و تعمل سوناطراك في الجزائر و في عدة مناطق من العالم: في أفريقيا (مالي، النيجر، ليبيا، مصر) و في أوربا (إسبانيا، إيطاليا، البرتغال، بريطانيا العظمى) و في أمريكا اللاتينية (البيرو) و في الولايات المتحدة الأمريكية.

و تم ترتيبها الأولى إفريقيا و الثانية عشر عالميا، و هي أيضا رابع مصدر عالمي للغاز الطبيعي المميع **GNL**، ثالث مصدر عالمي لغاز البترول المميع **GPL**، و خامس مصدر للغاز الطبيعي.[25]

المسؤولية الاجتماعية للموارد البشرية في شركة سوناطراك

❖ رؤية الشركة للموارد البشرية:تولي شركة سوناطراك اهمية كبرى للمورد البشري من خلال التركيز على زيادة كفاءته و تطوير امكانياته كمااعتمدت الشركة على سياسة جديدة و متطورة خاصة بالموارد البشرية ما يظهر الاهتمام الذي توليه لهذه الفئة.

❖ التوظيف: تعمل شركة سوناطراك على استقطاب الافراد الحاملين للشهادات و الذين يتميزون بالكفاءة و من اجل ضمان جلب هذه الكفاءة لمنظمتها عملت على القيام بحملات ترويجية تظهر فيها البرامج التطويرية التي تقدمها على مستوى الجامعات و المعاهد الوطنية.

❖ **التكوين:**[26] **تولي شركة سوناطراك اهمية بالغة لتكوين العمال والموظفين و هذا ما يظهر جليا من خلال تخصيصها لميزانية معتبرة للتكوين . وتعتمد الشركة في سياستها التكوينية على ثلاثة مراكز وهي: المعهد الجزائري للبترول (IAP)، مركز تطوير المؤسسة (CPE) ، ونفطوغاز.**

➢ **مركز تطوير المؤسسة (CPE) :يختص هذا المركز على تمكين الافراد من التكنولوجيات و تقنيات التسيير، إدارة الأعمال، اللغات، تكوين المكونين، المالية والشؤون القانونية، الإعلام الآلي و أنظمة الإعلام و الصحة و السلامة و البيئة.**

➢ **المعهد الجزائري للبترول (IAP) :هذا المعهد متواجد بولاية بومرداس، حيث يقدم هذا المعهد برامج تكوينية ذات مستوى دولي في مجالات الطاقة و المناجم تتعلق بنشاطات المنبع للمحروقات، نقل المحروقات، نشاطات المصب للمحروقات، الاقتصاد البترولي، إدارة الأعمال، الصحة و السلامة و البيئة، هندسة البيئة، المالية، الموارد البشرية، الاتصال في الشركة.**

➢ **معهد التكوين نفطوغاز (NAFTOGAZ) :هذا المركز المتواجد بحاسي مسعود، يعمل على:**

- **تكوين التقنيين السامين و أعوان التحكم العملياتي.**
- **إعادة تأهيل و تحسين أداء إطارات الشركة.**

المساعدة و الاستشارة و البحث التطبيقي

❖ **استقطاب اليد العاملة النسوية: يلاحظ في الاونة الاخيرة استقطاب عدد كبير من الجنس النسوي ما يظهر الاهمية التي توليها الشركة لهذه الفئة كما تمنحهم نفس الفرص في الترقية و التكوين لنظرائهم الذكور مؤكدة مبدا تكافؤ الفرص عند تساوي الكفاءات.**

❖ **التقليل من هجرة الادمغة: تحاول شركة سوناطراك جاهدة التقليل من هجرة الاطارات الى الشركات الاجنبية معتمدة على تحسين ظروف العمل و توفير كل الوسائل المالية و المعنوية لتحفيز الافراد على البقاء.**

❖ **إصدار مدونة سلوك لمجمع سوناطراك:**[27] **قامت شركة سوناطراك باصدار اول مدونة توضح السلوك المرغوب به سنة 2010حيث ركزت هذه الوثيقة على أن مجمع سوناطراك يعتمد "على محورين تكميليين لقيمه" من أجل تطوره و هما "القيم الجوهرية ومبادئ المؤسسة"، تتعلق القيم الجوهرية بالالتزام لمصلحة البلاد و روح المؤسسة و الأخلاقيات و المهنية والثقة.**

في ختام هذا الاطار التطبيقي يتضح لنا ان الشركات محل الدراسة تولي اهتماما كبيرا بالمورد البشري و هذا ماتؤكده الممارسات الاجتماعية التي تمارسها اتجاه هذا العنصر و التزامها الكبير على توفير المناخ الملائم للعمل و الوسائل التي تحتاجه الموارد البشرية و لا شك ان هذا الاهتمام يرجع بالفائدة للشركات و ه1ا ما جعلها ضمن ابرز و انجح الشركات العربية كل في اختصاصه.

نتائج البحث: من خلال هده الورقة البحثية و اجابة على فرضيات الدراسة:

- المسؤولية الاجتماعية هو مصطلح يلح على ضرورة ان تعلب المنظمات دورا تجاه كل الأطراف المتعاملة معها، فالمنظمة ليست وحدة آلية و لا آلة اقتصادية مصنعة للنقود للمساهمين ، و إنما هي وحدة اقتصادية اجتماعية تؤثر و تتأثر بأطراف متعددة و من ابرزهم الموارد البشرية.

- تشكل الموارد البشرية طرفا مستفيدة من الأطراف الذين يجب أن تتوجه المنظمة إليهم ببرامج للمسؤولية الاجتماعية، و لهذا الطرف دور بالغ الأهمية سواء من حيث دوره في تحسين الأداء المالي و حتى الأداء الاجتماعي للمنظمة.

- تختلف اشكال و برامج المسؤولية الاجتماعية المنتهجة على الموارد البشرية من منظمة أعمال لأخرى، فنجد أن هذه السياسات موجودة بكثرة و أكثر تميزا في المنظمات الكبيرة، في حين في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يقتصر الأمر على الالتزام بالمسؤولية القانونية تجاه العاملين في المنظمات

- من خلال التطرق الى الادبيات المتعلقة بموضوع المسؤولية الاجتماعية و اعتمادا على المسح الذي مس ثلاثة شركات تبين لنا ان تكوين الافراد من ابرز اشكال المسؤولية الاجتماعية التي تمارسها الشركات محل الدراسة اتجاه الموارد البشرية وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الاولى.

- ان المؤسسات محل الدراسة تعتمد على الاستقطاب لابراز تبنيه لفكرة المسؤولية الاجتماعية اتجاها المورد الايجابي وايلاء هذه العملية اهمية كبرى تسمح لها بجلب احسن العناصر و اكفإهم وهذا اجابة على الفرضية الثانية.

خاتمة:

ينظر في كثير من الأحيان الى المسؤولية الإجتماعية على انها ممارسة طوعية من قبل المنظمات اتجاه موظفيها كما يتم حصرها على انها تحمل تكاليف اضافية من قبل هذه المؤسسات وبالتالي التركيز على ثنائية الربح و الخسارة لكن المدقق في مفهوم المسؤولية الإجتماعية يعرف أن المؤسسات تجني منافع نتيجة ممارستها لمسؤوليتها فاذا تمكنت المنظمات أثناء قيامها بأعمالها من الجمع بين التصرفات الأخلاقية و المكاسب الإقتصادية فيمكن الجزم بانها حققت الهدف من تواجدها في الأسواق كما ان الاهتمام بالمورد البشري يجعلها تكتسب ميزة تنافسية تجعلها متميزة و متفوقة على باقي المنظمات الاخرى.

التوصيات والمقترحات:

1- من الواجب على منظمات الاعمال ان تلتزم بمسؤوليتها الاجتماعية اتجاه جميع اصحاب المصالح و في مقدمتهم الموارد البشرية حيث يعتبر استثمارا مستقبلي مفيدا.

2- يجب على منظمات الاعمال تطوير برامج و سياسات جديدة للممارسات الاجتماعية اتجاه المورد البشري حتى تستطيع تحفيز الافراد وتحقيق الرضا الوظيفي.

3- ضرورة دمج هذه البرامج والسياسات الاجتماعية ضمن السياسة و الاستراتيجية العامة للمنظمات لاعطائها طابعا رسميا و ليست نشاطات هامشية وفقط.

4- على شركة سوناطراك هيكلة الممارسات الاجتماعية التي تقوم بها و انشاء وحدة تنظيمية خاصة بالمسؤولية الاجتماعية تهتم بالممارسات الاجتماعية.

5- تنويع الممارسات والنشاطات الاجتماعية التي تقوم بها الشركات الثلاثة محل الدراسة حتى تضمن رضا و ولاء الموارد البشرية التي بحوزتها وتحافظ عليها.

6- يجب إبقاء قنوات الحوار والتواصل مفتوحة بين الإدارة و الموارد البشرية، فمن االاحسن اشراك الموظفين في عملية اختيار السياسات الاجتماعية و الاخلاقية التي يفضلون وجودها .

7- ضرورة الإطلاع على تجارب الشركات الرائدة في مجال الالتزام المسئول اتجاه الموارد البشرية و التعرف على برامجها من أجل الاستفادة منها

الهوامش:

[1]منصور العور، المسؤولية المجتمعية للمؤسسات ماهيتها و ركائزها الخمسة,موقع رسالة التميز **(2010/02/02)www.excellencemag.org.**

[2]بوبكر محمد الحسن,دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين اداء المنظمة، دراسة حالة لمؤسسة نفطال وحدة باتنة كلية العلوم الاقتصادية التجارية و التسيير جامعة بسكرة، **2014**، ص: **7.**

[3]غادة عمر ابو الرشيد,المسؤولية الاجتماعية و اثرها على الاداء، دراسة ميدانية للمستشفيات الخاصة في مدينة عمان,رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في تخصص ادارة الاعمال، جامعة اليرموك ، غير منشورة، عمان، **2006**,ص: **12.**

[4]فؤاد محمد حسين الحمدي، «الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات وإنعكاساتها على رضا المستهلك» رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، **2006**، ص: **40.**

[5] Shafiqur Rahman Evaluation of Definitions: Ten Dimensions of Corporate Social Responsibility World Review of Business Research Vol. 1. No. 1. March 2011. P: 168**.**

[6]طاهر محسن منصور الغالبي,مهدي محسن العامري,,مرجع سابق,ص: **47.**

[7]محمد الصيرفي، المسؤولية الاجتماعية للإدارة، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، **2007**، ص:**15.**

[8] Michel Capron et Françoise Quairel-Lanoizelée, **la responsabilité d'entreprise**, éditions la découverte, Paris,
2007, p: 23.

[9]الأمم المتحدة, مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية,كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات على المجتمع الاتجاهات والقضايا الراهنة منشورات الأمم المتحدة **2004**, ص: **28.**

[10]الاسرج حسين,المسؤولية الاجتماعية للشركات,مرجع سابق,ص:**4.**

[11]الأمم المتحدة, مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية,كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات على المجتمع الاتجاهات والقضايا الراهنة,مرجع سابق,ص: **29.**

[12]نجم عبود نجم,اخلاقيات الادارة و مسؤولية الاعمال ,مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ,عمان ,الاردن,الطبعة الاولى, **2006**,ص-ص**127-128.**

[13]عويرة معاد، دور الأداء المتوازن في قياس و تقييم الأداء المستدام بالمؤسسات المتوسطة للصناعات الغذائية: مذكرة لنيل شهادة ماجستير ، طلبة العلوم الإقتصادية و علوم التسيير بجامعة فرحات عباس سطيف **2017**، ص**55.**

[14]مقدم وهيبة, سياسات و برامج المسؤولية الاجتماعية تجاه الموارد البشرية في منظمات الأعمال (دراسة حالة ثلاثة شركات عربية), بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الخامس حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة يومي **14/13** ديسمبر **2011** ص **10,11.**

[15]طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العمري، مرجع سبق ذكره، ص ص: **264،.265.**

[16]المرجع السابق,ص ص :**266,267.**

[17] المرجع السابق،ص ص :268,267.

[18] http://qapco.com/ar/.
[19] http://qapco.com/ar/sustainability/community/.
[20] http://qapco.com/ar/sustainability/safety/.
[21] https://www.emiratesnbd.com/ar/about-emirates-nbd/about-us/.
[22] https://www.emiratesnbd.com/ar/media-centre/media-centre-info/?mcid_ar=286.
[23] https://www.emiratesnbd.com/ar/corporate-social-responsibility/careers-network/.
[24] https://www.araanews.ae/363919.
[25] - Sonatrach. Annuel report 2010.P 31.
[26] Sonatrach. Annuel report 2010 P33.
[27] موقع جزايرس، سوناطراك تصدر مدونة سلوك لمكافحة الرشوة بين موظفيها، **(2011/11/1)**، **http://www.djazairess.com/annasr/7948**.

الاندماج في اقتصاد المعرفة: بين المتطلبات ومؤشرات القياس

د. كنيدة زليخة، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف –ميلة-

د. بوقموم محمد، جامعة 8 ماي1945 –قالمة-

zkenida@yahoo.fr

Boukemoummohamed@gmail.com

***Received**: Avril 2018* ***Accepted**: Mai 2018* ***Published** : Juin 2018*

الملخص:

لقد ساهم التطور التقني والعلمي والاستخدام المكثف لتكنولوجيا المعلومات والاتصال على المستوى العالمي في ظهور نمط اقتصادي جديد وهو ما يعرف باقتصاد المعرفة، الذي يعتمد في هيكله الإنتاجي على البعد غير المادي لرأس المال ممثلا أساسا في المعرفة التي أصبحت تشكل جزءا مهما في خلق القيمة المضافة وتوليد الثروة في الاقتصاد، كما أن تراكمها يعتبر الدافع والمحرك الأساسي للنمو الاقتصادي.

إن التحول نحو اقتصاد المعرفة يتطلب وجود بيئة معرفية يتم من خلالها إنتاج، اكتساب، نشر، وتوظيف المعرفة بكفاءة في جميع الأنشطة الاقتصادية، حيث تحتل تكنولوجيا المعلومات والاتصال مكانة مركزية فيها، إضافة إلى الاهتمام بالتعلم النوعي بدلا من الكمي، دعم عمليات البحث والتطوير، تشجيع عمليات الإبداع والابتكار والتي تشكل في مجموعها المقومات الأساسية للاندماج في اقتصاد المعرفة.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد المعرفة، مؤشرات اقتصاد المعرفة، متطلبات اقتصاد المعرفة.

Abstract:

the technical and scientific development has contributed to the intensive use of information and communication technology at the global level in the emergence of a new economic pattern, which is known as the knowledge economy, which depends on the productive structure of the non-material dimension of capital represented mainly in knowledge, which has become an important part in the creation of value added and the generation of wealth in the economy, and the accumulation is the motive of the main engine of economic growth.

The shift toward knowledge economy requires a knowledge environment in which the production, acquisition, deployment, and employing knowledge efficiently in all economic activities, where information and communication technology occupies a central place, in addition to the interest in qualitative rather than quantitative learning, support for research and development, and the promotion of creativity and innovation, which constitute the basic ingredients for integration in the knowledge economy.

Keywords: Knowledge Economy, indicators of the knowledge economy, the requirements of the knowledge economy.

مقدمة:

لقد صاحب تطور الفكر الاقتصادي اختلاف مستمر في عامل الإنتاج الأساسي، فبعدما كانت الأرض في الاقتصاد الزراعي هي عامل الإنتاج الأساسي، ولكن ومع ظهور الثورة الصناعية تزايد التوجه العالمي نحو الاقتصاد الصناعي والذي يمثل فيه كل من رأس المال والعمل عوامل الإنتاج الأساسية التي تساهم وبشكل فعال في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق الثروة، بعد ذلك حدثت طفرت تكنولوجية كبيرة خاصة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال الذي شهد تطورا كبيرا ومعدلات نمو كبيرة، الأمر الذي فسر انتقال الكثير من الاستثمارات إليه وبالتالي ظهور نمط اقتصادي جديد وهو ما أصطلح على تسميته باقتصاد المعرفة، والذي يمكن اعتباره التحول الثالث أو الثورة الثالث للتطور الاقتصادي للمجتمعات.

اقتصاد المعرفة هو ذلك الاقتصاد الذي تمثل فيه المعرفة عنصر الإنتاج الأساسي والقوة الدافعة لتكوين الثروة حيث ينتقل فيه مركز الثقل من التركيز على المواد الأولية والمعدات الرأسمالية إلى التركيز على المعرفة والمعلومات ومراكز البحث العلمي والتطوير وتنمية عمليات الإبداع والابتكار، ويمتاز اقتصاد المعرفة مقارنة بالاقتصاد الصناعي بكونه اقتصاد وفرة غير محكوم بالعقبات الزمانية والمكانية أكثر منه اقتصاد ندرة، ذلك أن أغلب الموارد الاقتصادية تنفذ وتهتلك بالاستهلاك فيما تزداد المعرفة بالممارسة والاستخدام وتنتشر بالمشاركة، هذا ما ساعد بدوره على إقبال معظم دول العالم سواء المتقدمة منها أو حتى النامية على الاندماج والتحول نحو اقتصاد المعرفة والذي يحمل في طياته فرص كبيرة تساعدها على تحسين وانتعاش اقتصادياتها، إلا أنه في المقابل قد لا يخلو اقتصاد المعرفة من بعض التحديات خاصة ما يتعلق منها بالجرائم المعلوماتية والتي تشكل خطرا كبيرا يهدد كل من حقوق الملكية الفكرية وعمليات البحث العلمي والتطوير واللذان يعتبران السمة الأساسية لهذا الاقتصاد.

والجدير بالذكر أن مفهوم المعرفة ليس بالمفهوم الجديد في النشاط الاقتصادي، ولكن الجديد حجم تأثيرها الراهن على مختلف نواحي الحياة الاقتصادية، حيث أصبحت المعرفة موردا أساسيا من الموارد الاقتصادية يتم إنتاجها والاستثمار فيها وتداولها بما يحقق النمو الاقتصادي، فهي عبارة عن رأس مال في حد ذاتها تقوم على الأفكار والخبرات والممارسات الأفضل، وهو ما يؤكد بأن حجم المساحة التي تحتلها المعرفة في ظل هذا الاقتصاد أصبحت أكثر وأكبر عمقا عما كانت عليه من قبل في ظل الاقتصاد الصناعي.

تأسيسا على ما سبق تعالج هذه الورقة البحثية الاشكاليـــة التالية:

ما هي متطلبات ومؤشرات قياس الاندماج في اقتصاد المعرفة؟

تستخدم هذه الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي، وتستمد معلوماتها وبياناتها من مصدرين متكاملين هما:

- **مصادر أولية: تتمثل في مختلف المراجع والمقتنيات المكتبية، بما في ذلك الكتب والدوريات.**
- **مصادر ثانوية: تتمثل في مختلف الندوات والملتقيات والمؤتمرات العلمية والمقالات العلمية.**

ونظرا لأهمية البحث، وبغية الاجابة على الإشكالية المطروحة فقد ارتأينا تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور رئيسة على النحو التالي:

- **المحور الأول: مفهوم المعرفة وعملية الارتقاء المعرفي.**
- **المحور الثاني: التأصيل النظري لاقتصاد المعرفة.**
- **المحور الثالث: متطلبات اقتصاد المعرفة: مؤشرات قياس، والتحديات.**

المحور الأول: مفهوم المعرفة وعملية الارتقاء المعرفي

أصبحت المنظمات في الوقت الحالي أكثر اعتمادا استيعابا واستخداما للمعرفة باعتبارها أحدث عوامل الإنتاج الذي يعترف به كمورد أساسي لتحقيق القيمة المضافة، خاصة في ظل التغيرات والتطورات التكنولوجية المتزايدة، بما أدى إلى ارتفاع معدل إنتاجية المعرفة وانتشارها في جميع مجالات عمل المنظمات منها: الإنتاجية، التسويقية، الإدارية.... إلخ.

أولا: نشأة وتطور المعرفة: يرجع ظهور معرفة إلى بدايات ظهور الإنسان على وجه الأرض، فقد خلق الله سبحانه وتعالى سيدنا آدم ليكون خليفته في الأرض وأحاطه علما بمسميات الأشياء التي حوله لقوله تعالى ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾الآية31 سورة البقرة، وعليه فقد ارتبطت المعرفة بوجود الإنسان على هذه الأرض، فقد وظف الإنسان عقله وحواسه لمعرفة ذاته وما حوله من كائنات حية وأشياء، فالمعرفة قديمة قدم الإنسان ويتجلى ذلك في أوجه ازدهار وعظمة الحضارات القديمة والتي حصل فيها تراكم معرفي مكن الإنسان من تحقيق انجازات كبرى.

ففي حضارة بلاد الرافدين كان حمورابي أول حاكم في التاريخ يهتدي إلى أهمية التعليم حيث أنشأ أول مدرسة في حدود عام 2000 قبل الميلاد، ثم جدد الفيلسوف الصيني كونفوشيوس الدعوة إلى نشر المعرفة حيث قال: "إن المعرفة هي الطريق الوحيد للتقدم والنجاح الدنيوي على الأرض"، أما الفيلسوف أفلاطون فقد أعطى دفعة قوية لأهمية المعرفة من خلال دعوته لإقامة المدينة الفاضلة التي يحكمها الفلاسفة وعشاق المعرفة، فهو القائل: "بدون المعرفة لن يكون الإنسان قادرا على معرفة ذاته، وأن حامل المعرفة هو القادر على فهم عالمه المحيط به والمتمثل بالوجود".[1]

إلا أن أهم ما يميز المعرفة في الحضارات القديمة أنها لم تخرج عن كونها خبرات متوارثة لم تخضع للتجربة والبرهان وعدم تأطير هذه المعرفة المتراكمة بنظريات علمية، حيث بني الكثير من هذا التراكم المعرفي على الأساطير بما يسمح بتسمية هذه المعرفة بالمعرفة الأسطورية، من ثم انتقلت المعرفة عند البابليين إلى ما يسمى بالمعرفة الفلسفية والتي انصرفت إلى معرفة الأشياء ومعرفة كيفية عمل الأشياء حيث اعتبرت المعرفة شيئا موجودا وما على العقل البشري سوى أن يتأملها كما هي، ولكنها لم تحظ بالتحليل العقلي ولم تأطر نظريا إلا عند اليونان والذين صاغو مفهوم المعرفة النظرية التي امتازت بالقدرات التحليلية وتمكنوا من تدوينها.[2]

قد توالت الأجيال في نقل المعرفة من جيل إلى آخر إلى أن جاء الدين الإسلامي وحث على طلب العلم، حيث كانت أولى الأوامر في الدين الإسلامي هي القراءة لقوله تعالى﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ (1) خَلَقَ الإنسان مِنْ عَلَقٍ (2) اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ (3) الذي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ (4) عَلَّمَ الإنسان مَا لَمْ يَعْلَمْ (5)﴾الآيات1-5 سورة العلق.

فقد جعل الإسلام القراءة أساس المعرفة ونقطة الانطلاق لكسب المعرفة، كما أن الإسلام كرم العلم والعلماء ورفع من مراتبهم، وأصبح طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة بعد أن كانت المعرفة حكرا على الفلاسفة وتلاميذهم، فبرع العرب المسلمون في نقل معارف الحضارات الأخرى في محاولة جادة لإخضاعها للتجربة والبرهان ولم يقتصر دورهم على الترجمة والنسخ فقط بل كان لهم إسهامات جادة في توليد المعرفة، من ثم انتقل مركز توليد المعرفة إلى أوروبا وظهر

ما يسمى بالمعرفة العلمية التي تستخدم أساليب فكرية وعقلية جديدة تختلف عن أساليب الفلسفة النظرية ودائما ما تخضع للتجربة والبرهان.[3]

أما في الوقت المعاصر فتؤكد الأدبيات على تنامي الاهتمام بالمعرفة منذ بدايات القرن الـ 20 عبر مراحل تطويرية عديدة بداء بالمجتمع الزراعي من ثم المجتمع الصناعي والذي استمر إلى حدود منتصف القرن الـ 20 حيث ظهر عصر آخر هو العصر المعلوماتي الذي يعتمد على المعلومات حيث تحولت القيادة من الماكنة أو الآلات إلى النظم الإلكترونية التي تتحكم بالآلة والمصنع ككل وبكل مجالات الحياة التي يديرها من يمتلك الذكاء وأدوات تكنولوجيا المعلومات وهم القادرون على السيطرة على الأجهزة الإلكترونية والبرمجة والأنظمة المعلوماتية والذين يطلق عليهم اسم عمال المعرفة.

ثانيا: مفهوم المعرفة: من الناحية اللغوية المعرفة تعني الإدراك الجزئي أو البسيط، في حين أن العلم يقال للإدراك الكلي أو المركب، وقد اقترنت المعرفة في اللغة العربية بالعلم، فتطلق كلمة المعرفة ويراد بها العلم وذلك كما في قوله عز وجل﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ ۖ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ الآية 146 سورة البقرة، وكذا في قوله تعالى ﴿مِمَّا عَرَفُوا مِنَ الْحَقِّ ۖ يَقُولُونَ رَبَّنَا آمَنَّا فَاكْتُبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ﴾ الآية 83 سورة المائدة، فقد أقام العلم مقام المعرفة والمعرفة مقام العلم.

أما من الناحية الاصطلاحية فإن المعرفة هي منهج متشابك وبهدف توضيح واستكمال الرؤية الشاملة لمفهوم المعرفة، يمكن استعراض ذلك وفقا للمداخل التعريفية التالية:

1. المدخل الاقتصادي: ينظر للمعرفة ضمن هذا المدخل على أنها المورد الأساسي لخلق القيمة، فالمعرفة هي رأس المال الفكري والقيمة المضافة للمنظمة، ولكنها لا تعد ذلك إلا إذا اكتشفت واستثمرت من قبل المنظمة وتم تحويلها إلى قيمة لخلق الثروة من خلال التطبيق العملي، وفي هذا السياق يعرف T. Stewart المعرفة على أنها: "رأس المال الفكري والقيمة المضافة التي تتحقق من خلال استثمارها الفعلي، وهي تعتمد بالدرجة الأولى على الأفكار والممارسات والخبرات بمعنى أن القابليات البشرية هي أساس المعرفة".[4]

2. المدخل المعلوماتي: يرى في المعرفة القدرة على التعامل مع البيانات ومعالجتها وتوظيفها لتتحول إلى معلومات ومن ثم ترجمة هذه المعلومات إلى أداء لتحقيق مهمة محددة، ضمن هذا المدخل يعرف P. Drucker المعرفة على أنها: "القدرة على ترجمة المعلومات إلى أداء لتحقيق مهمة محددة أو إيجاد شيء محدد، وهذه القدرة لا تكون إلا عند البشر من ذوي العقول والمهارات الفكرية".[5]

3. المدخل الإداري: من الناحية الإدارية تعتبر المعرفة أحد الموجودات الكلية في المنظمة والتي تستخدم في إنتاج السلع والخدمات المختلفة، بالتالي على إدارة المنظمة أن تتعامل معها في سعيها للتطوير، في هذا الصدد يعرف Zeithmal المعرفة على أنها: "موجودات المنظمة والتي لها القدرة على تحويل التقنية من مرحلة البحث إلى مرحلة التطبيق لإنتاج السلع والخدمات".[6]

4. المدخل الاجتماعي: وفقا لهذا المدخل فإن المعرفة تشمل الخبرة الواسعة وأسلوب الإدارة المتميز والثقافة المتراكمة للمنظمات، وعليه فإن مفهوم المعرفة يرتبط بالموقع والشخص والمحيط الذي يتعلم فيه، لذا يزداد فهم المعرفة بوصفها بنية اجتماعية، وهذا ما يعني بالضرورة توظيف أعضاء هذه البنية الاجتماعية لتحقيق أهداف المنظمة، من هذا المنطلق

يشير **Lucier** إلى أن: "المعرفة تعبر عن قدرة الأفراد داخل المنظمة، وبالتالي قدرة المنظمة ككل على الفهم والتصرف، أي إنجاز العمل بطريقة فاعلة في بيئة العمل".[7]

5. المدخل الوظيفي: يعتبر هذا المدخل بأن المعرفة هي وظيفة تجعل منها قوة تمكن المنظمة من مواجهة تحدياتها وتحقيق التميز، وهذا ما يعني أن المعرفة تشكل ميزة تنافسية تمكن المنظمة من تعزيز قدرتها الخاصة في ظل بيئة تتميز بالتغير المستمر، وفي هذا السياق يعرفها نجم عبود نجم على أنها: "الأصل الجديد وهي أحدث عوامل الإنتاج الذي يعترف به كمورد أساسي لإنشاء الثروة في الاقتصاد وهي مصدر أساسي للميزة التنافسية".[8]

6. المدخل الثنائي: تتولد المعرفة من زاوية التفاعل بين نوعين من المعرفة وهما المعرفة الضمنية والمعرفة الظاهرة (الصريحة)، من هذا المنطلق يعرفها **Nonaka** بأنها: "التفاعل ما بين المعرفة الضمنية وما تحويه من خبرات، مهارات، أفكار يكتسبها الفرد، والمعرفة الظاهرة والناتجة عن التفاعل مع البيئة الخارجية".[9]

بناء على ما سبق يمكن القول بأن المعرفة هي توليفة من كل المداخل السابقة على هذا الأساس يمكن تعريف المعرفة على أنها: توليفة من الأفكار، القيم، المفاهيم، الأساليب، الخبرات، المهارات المتأصلة في عقول الموارد البشرية على مستوى المنظمات، حيث يساعد الاستثمار فيها على تكوين رأس المال الفكري الذي يمتلك القدرة على تطوير وتوليد أفكارا إبداعية جديدة (تترجم في شكل سلع وخدمات)، مما يعطي للمنظمة موردا تنافسيا يميزها عن غيرها من المنظمات الأخرى يسهم في تحسين الأداء وتحقيق قيمة مضافة، وعليه تعتبر المعرفة من أهم موجودات المنظمات خاصة في ظل التوجه نحو اقتصاد المعرفة.

ثالثا: خصائص المعرفة: للمعرفة جملة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من الموارد التنظيمية على مستوى المنظمات، ويمكن إبراز هذه الخصائص كما يلي:[10]

- ❖ المعرفة يمكن أن تولد؛ حيث يمكن إيجاد المعرفة من خلال الاستنباط والاستقراء والتحليل، ويتم ذلك من خلال البحث العلمي، فالمنظمات ذات الكفاءات الذهنية لها القدرة على الابتكار وتوليد المعارف الجديدة بواسطة الأفراد المبتكرين؛
- ❖ المعرفة يمكن أن تموت؛ ذلك أن المعرفة تموت مع موت حاملها إذا لم يتم تسجيلها وتوثيقها، كما يعني موت المعرفة أيضا إحلالها بمعارف جديدة؛
- ❖ المعرفة يمكن امتلاكها؛ أي الحصول على المعرفة من قبل الأفراد من خلال التعليم، كما يمكن تحويل المعرفة إلى براءات اختراع وأسرار تجارية تتمتع بالحماية القانونية مثل الموجودات المادية؛
- ❖ المعرفة يمكن أن تخزن؛ أي حفظ المعرفة سواء على الورق أو الوسائل الإلكترونية بما يسهل الوصول إليها؛
- ❖ المعرفة يمكن أن تنشر؛ من خلال الوسائل المتوفرة خصوصا الإلكترونية منها مثل: شبكة الأنترنيت؛
- ❖ المعرفة يمكن تصنيفها؛ فقد تم تصنيف المعرفة إلى عدة تصنيفات يتمثل أهمها في: المعرفة الضمنية والمعرفة الصريحة؛
- ❖ المعرفة لا تستهلك بالاستخدام؛ بل تتولد المعرفة وتتطور وتزداد باستخدامها؛
- ❖ المعرفة مجردة وأثيرية؛ وغير ملموسة وأنها توجد كمنتج معرفي بمعزل عن المنتجات المادية الأخرى؛

❖ **المعرفة متجذرة في عقول الأفراد؛ ليست كل معرفة المنظمة هي معرفة صريحة ومنظورة، إذ أن هناك الكثير من المعرفة التي يحتفظ بها بشكل خلاق في عقول الأفراد وهي قابلة للتحول إلى معرفة صريحة.**

رابعا: عملية الارتقاء المعرفي (هرمية المعرفة): للمعرفة هرم قمته الحكمة وقاعدته البيانات وهذه الهرمية تمثل مراحل التطور والارتقاء من الأدنى إلى الأعلى في المعرفة، في هذا الصدد يشير كل من Henderson et Harris إلى أن المعرفة تشكل أحد العناصر الأساسية ضمن سلسلة متكاملة تبدأ بالبيانات وتتدرج إلى المعلومات ومن ثم إلى المعرفة ثم إلى الحكمة والتي تعد أساسا فاعلا في عملية الابتكار، وعليه فإن المعرفة الفاعلة والسليمة هي جوهر الحكمة والإبداع، هذا ما يمكن توضحه من خلال الشكل التالي.

الشكل رقم(01): عملية الارتقاء المعرفي.

المصدر: ربحي مصطفي عليان، اقتصاد المعلومات، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، **2010**، ص: **136.**

استقراءا للشكل أعلاه يمكن التميز بين كل من البيانات والمعلومات والمعرفة وصولا إلى الحكمة في سياق عملية الارتقاء المعرفي على النحو التالي:[11]

1. البيانـــات: تعرف البيانات على أنها ملاحظات غير مفهومة وحقائق غير مصقولة تظهر في أشكال مختلفة قد تكون أرقام، حروف، كلمات، إشارات، صور دون أي سياق أو تنظيم لها؛

2. المعلومـات: إن المعلومات كما يعرفها Drucker على أنها هي بيانات ترتبط ضمنيا بسياق وهدف"، إذن فالمعلومات هي عبارة عن البيانات التي تمت معالجتها وتحويلها إلى شكل له معنى، وتعرف المعلومات أيضا على أنها: "مجموعة البيانات المنظمة والمنسقة بحيث تعطي معني خاص وتركيبة متجانسة من الأفكار والمفاهيم، التي تمكن الإنسان من الاستفادة منها للوصول إلى المعرفة واكتشافها؛

3. المعرفـة: هي معلومات ممتزجة بالتجربة والخبرة والحقائق والقيم التي تعمل مع بعضها البعض، فهي تركيبة فريدة تسمح للأفراد والمنظمات من خلق أوضاع جديدة وإدارة التغيير بالتالي فإن المعرفة هي حصيلة مهمة لاستخدام واستثمار المعلومات بما يعطي ميزة اقتصادية لمستخدميها سواء كانوا أفراد أو منظمات.

4. الحكمـــة: هي قمة الهرم المعرفي، تعرف الحكمة على أنها استخدام المعرفة من أجل الوصول إلى اتخاذ القرارات صائبة، ومن ثم استخدام هذه القرارات في المواقف الصعبة والحرجة، بالتالي الوصول إلى تحقيق قرارات إبداعية تعطي نتائج متميزة مقارنة بالآخرين.

المحور الثاني: التأصيل النظري لاقتصاد المعرفة

لقد ساهم التطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تغيير العديد من المفاهيم والأسس الاقتصادية، فبينما كانت كل من: الأرض، العمالة، رأس المال العوامل الأساسية المساهمة والمؤثرة في العملية الإنتاجية في ظل الاقتصاد الصناعي، برزت المعرفة كمورد أساسي في النشاط الاقتصادي في ظل اقتصاد المعرفة، والذي تتمثل أنشطته الأساسية في توليد المعرفة تقاسمها وإدارتها، إضافة إلى الاستثمار في الموارد البشرية بما يساهم في تكون رأس المال الفكري، والاستخدام المكثف لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات باعتبارها أداة تفاعل للمنظمات الاقتصادية مع بيئتها الداخلية والخارجية.

أولا: مفهوم اقتصاد المعرفة*: يتميز اقتصاد المعرفة عموما بالقدرة على توليد واستخدام المعرفة بما يساعد في تحقيق كفاءة عمليات الإنتاج والتوزيع وكذا تحسين نوعية وكمية الإنتاج، ولقد تعددت التعاريف المقدمة لاقتصاد المعرفة، وإن كانت في مجملها تشترك في المضمون العام والغاية النهائية لهذا النمط الاقتصادي.

اقتصاد المعرفة هو: "ذلك الاقتصاد الذي ينشئ الثروة من خلال عمليات المعرفة (الإنشاء، التحسين، التقاسم، التطبيق) الاستخدام للمعرفة بأشكالها المختلفة (المعرفة الضمنية، المعرفة الصريحة) في القطاعات المختلفة بالاعتماد على الأصول البشرية واللاملموسة وفق قواعد وخصائص جديدة".[12]

اقتصاد المعرفة هو: "الاقتصاد الذي يتم فيه إنتاج السلع والخدمات بالاعتماد على عمليات المعرفة وكذا القدرات الفكرية بدلا من الثروات المادية والطبيعية مع دمج جهود التحسين في كل مرحلة من مراحل العملية الإنتاجية عن طريق البحث والتطوير بما ينعكس إيجابا على تزايد حجم الناتج المحلي الإجمالي".[13]

يعرف أيضا اقتصاد المعرفة على أنه: "الاقتصاد الذي تحقق فيه المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة، بمعنى أن المعرفة تشكل موردا أساسيا في العملية الإنتاجية كما في التسويق، وأن النمو يزداد بازدياد هذا المكون القائم على تقنية المعلومات والاتصالات باعتبارها قاعدة انطلاق هذا الاقتصاد".[14]

بناء على جملة التعريف السابقة يمكن القول بأن اقتصاد المعرفة عموما يهتم بـ:

- ❖ إنتاج المعرفة من خلال الاعتماد على الابتكار، اكتساب، نشر، استعمال، تخزين المعرفة؛
- ❖ صناعة المعرفة من خلال الاعتماد على التدريب، التعليم، الاستشارات، المؤتمرات، البحث والتطوير.

في ذات السياق لابد من التمييز فيما بين:

1. اقتصاد المعرفة: كما سبق تعريفه بأنه الاقتصاد الذي تشكل فيه المعرفة العنصر الأساسي في العملية الإنتاجية، كما أن تكنولوجيا المعلومات والاتصال هي التي تحدد أساليب الإنتاج وفرص التسويق ومجالاته؛

2. الاقتصاد المبني على المعرفة: يعتبر مرحلة متقدمة من اقتصاد المعرفة، ينبع أساسا من إدراك مكانة المعرفة والتكنولوجيا والعمل على تطبيقها في الأنشطة الإنتاجية، أي أنه يعتمد على تطبيق أساليب اقتصاد المعرفة وقواعده في

مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في إطار مجتمع المعرفة، بالتالي فإن الاقتصاد المبني على المعرفة تؤدي فيه المعرفة دورا بارزا في خلق الثروة، وهذا دور قديم ضلت المعرفة تؤديه في الاقتصاد ولكن الجديد هو حجم المساحة التي تحتلها المعرفة في هذا الاقتصاد حيث أصبحت أكثر وأكبر عمقا عما كانت عليه من قبل.

بالتالي فإن الاقتصاد المبني على المعرفة يمثل مرحلة النضج والتطور لاقتصاد المعرفة والذي يركز أكثر على قيمة القدرات الفكرية والمعرفية لدى الأفراد وينظر للإنسان بوصفه منتجا للمعرفة، بمعنى أنه لم يعد هناك حدود لدور المعرفة، إذ تعدت من دورها في تحويل الموارد المتاحة إلى خلق موارد جديدة (معلومات، خبرات، بحوث، تكنولوجيا.....)، وعلى الرغم من هذا الاختلاف فيما بين اقتصاد المعرفة والاقتصاد المبني على المعرفة إلا أنهما يشتركان في ضرورة توافر رأس المال البشري من ذوي المهارات والخبرات، إضافة إلى أن كلاهما يعكس طبيعة المكون المعرفي وإن كان بنسب متفاوتة.

ثانيا: خصائص اقتصاد المعرفة: بعد الاطلاع على العديد من الأدبيات في هذا المجال يمكن تلخيص أهم خصائص اقتصاد المعرفة على النحو التالي:[15]

- **الاستخدام الكثيف للمعرفة في عمل الاقتصاد وأداء نشاطاته وتوسعه ونموه؛**
- **الموارد الضخمة والإمكانيات الكبيرة التي يتم استخدامها في المجالات المعرفية سواء ما يتعلق بالبحوث العلمية والتطور التكنولوجي أو ما يتعلق بالاستثمار في المعرفة من خلال تكوين رأس المال الفكري؛**
- **خضوع اقتصاد المعرفة لقانون تزايد العوائد (تناقص التكاليف)، بمعنى أن زيادة مدخلات الإنتاج المعرفي يحقق إنتاجا معرفيا أعلى، وذلك على اعتبار أن المعرفة تراكمية وباتجاه متزايد ومتصاعد حيث أن إنتاج معرفة جديدة يقود إلى إمكانيات لإنتاج معرفة جديدة أخرى؛**
- **التغيرات المتسارعة في اقتصاد المعرفة وبالذات فيما يتعلق بتقنياته، حيث ترتبط هذه التغيرات بإنتاج منتجات ووسائل وأساليب معرفية يتم إحلالها محل ما هو موجود؛**
- **الاعتماد على التعليم والتدريب وإعادة التأهيل باستمرار بما يضمن للعاملين مستويات عالية من التدريب ومواكبة التطورات التي تحدث في مجالات المعرفة؛**
- **انتقال النشاط الاقتصادي من إنتاج السلع إلى إنتاج وصناعة الخدمات المعرفية؛**
- **توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات توظيفا يتسم بالفعالية لبناء نظام معلومات واتصالات فائق السرعة، الدقة والاستجابة؛**
- **تفعيل عمليات البحث والتطوير كمحرك أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية؛**
- **ارتفاع الدخل بالنسبة لصناع المعرفة كلما ارتفعت وتنوعت مؤهلاتهم وخبراتهم وكفاءتهم؛**
- **يعتمد اقتصاد المعرفة على القدرة على التجديد والإبداع والتطوير بالتالي لا توجد حواجز للدخول إليه فهو اقتصاد مفتوح؛**
- **هو اقتصاد لا يعاني من مشكلة الندرة، بل هو اقتصاد الموارد التي يمكن أن تستمر وتتجدد عبر الاستخدام المتزايد للمعلومات والمعرفة؛**

❖ **تتعدد وتتنوع مجالات إيجاد القيمة المضافة في اقتصاد المعرفة، وذلك بتوليد منتجات وخدمات معرفية وغير معرفية جديدة أكثر إشباعا لحاجات المستهلكين؛**

❖ **تصاعد أهمية الاستثمار في مصادر المعرفة (الأصول البشرية) أكثر من الاستثمار في نواتج المعرفة (الأصول المادية) لرأس المال البشري بنوعية عالية؛**

❖ **تتوقف قيمة المعرفة في اقتصاد المعرفة على دخولها حيز التشغيل ونظم الإنتاج، وبالمقابل تصبح قيمتها صفرا إذا بقيت حبيسة في عقول أصحابها؛**

❖ **تغير مفهوم الأسواق في ظل اقتصاد المعرفة حيث تتقلص فيه أهمية وتأثير الموقع نتيجة الاستخدام الفعال للتقنية.**

ثالثا: التمييز بين الاقتصاد الصناعي واقتصاد المعرفة: لقد ساهم اقتصاد المعرفة في تغيير العديد من المفاهيم المتعلقة بالاقتصاد مثل: المواد الأولية، القدرة، القيمة، الاستخدام، الإنتاج....الخ، عليه فإن اقتصاد المعرفة يقوم على مفاهيم وأسس تختلف عن تلك التي يقوم عليها الاقتصاد الصناعي، وبهدف استكمال وتوضيح الرؤية حول خصائص اقتصاد المعرفة سنحاول مقارنته مع الاقتصاد الصناعي من خلال الجدول التالي.

الجدول رقم (01): معايير المقارنة ما بين الاقتصاد التقليدي(الصناعي) واقتصاد المعرفة.

معيار المقارنة	الاقتصاد الصناعي	اقتصاد المعرفة
هيكل القيمة	- ثنائية القيمة: الاستعمال؛ الاستبدال؛ -الأصول مادية: نهائية؛ ثابتة؛ تستهلك بالاستخدام؛ -يسهل تحديد قيمة الأصول؛ -أصول ملموسة؛	-رباعية القيمة: الاستعمال؛ الاستبدال؛ القيمة الرقمية؛ قيمة المعرفة؛ - أصول معرفية: لانهائية؛ متغيرة؛ لا تستهلك بالاستخدام؛ - من الصعب تحديد قيمتها؛ -أصول غير ملموسة؛
هيكل التكلفة والعوائد	- قانون تناقص العوائد؛ - تزايد التكلفة الثابتة؛ - تزايد التكاليف المتغيرة؛ - العائد على الاستثمار؛	- قانون تزايد العوائد؛ - تناقص التكاليف الثابتة؛ - ثبات التكاليف المتغيرة؛ -العائد على المعرفة؛
هيكل الملكية	- ملكية فردية: يسهل تحديدها؛ توثيقها؛ حمايتها؛ - ملكية رأس المال المادي؛ - سيطرة الرأسماليون الصناعيون؛ - رأسمالية صناعية؛	- ملكية فردية: يصعب تحديدها؛ توثيقها وحمايتها؛ - ملكية رأس المال الفكري؛ - سيطرة الرأسماليون المعرفيون؛ - رأسمالية رقمية؛
هيكل الطلب والعرض	-التركيز على جانب العرض؛ - الندرة وقلة العرض؛ -منتجات مادية؛ - اقتصاديات الحجم؛ - خدمات مادية؛	- التركيز على جانب الطلب؛ - الوفرة وزيادة العرض؛ - منتجات رقمية مجردة؛ - اقتصاديات النطاق؛ - خدمات متنوعة: مادية؛ معرفية؛ معلوماتية؛
هيكل الإدارة والتنظيم	-إدارة هرمية؛ ساكنة؛ - تنظيمات فعلية؛ مركزية؛ - جودة السلعة لزيادة القدرة التنافسية؛	-إدارة مسطحة؛ ديناميكية؛ - تنظيمات افتراضية؛ لا مركزية؛ - الإبداع والابتكار أساس الميزة التنافسية؛

	- إدارة وتنظيم الإنتاج؛ - العمل الفردي قليل المرونة؛ - رأس المال المادي عامل الإنتاج الرئيسي؛	- التدفق المعرفي لزيادة الإنتاج؛ - العمل الجماعي؛ الأكثر مرونة؛ - رأس المال الفكري عامل الإنتاج الرئيسي؛
هيكل الأداء والنمو الاقتصادي	-اقتصاد قائم على الإنتاج؛ - نضوب الموارد الأولية مع زيادة الاستهلاك؛ - طاقة إنتاجية.	- اقتصاد قائم على إعادة الإنتاج؛ - نمو الموارد المعرفية مع زيادة الاستهلاك؛ - طاقة معرفية.

المصدر: ثريا عبد الرحيم الخرزجي، شيرين بدري البارودي، اقتصاد المعرفة-الأسس النظرية والتطبيقية في المصارف التجارية-، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص ص: 85-86.

بناء على الجدول السابق يمكن القول بأن اقتصاد المعرفة يتميز بجملة من الخصائص التي تجعله يختلف عن الاقتصاد الصناعي، فهو يعتمد بصورة أساسية على استخدام القدرات المعرفية بدلا من استخدام القدرات المادية، وعلى تطبيق التكنولوجيا والاعتماد على رأس المال الفكري بدلا من تحويل المواد الأولية واستخدام الأيدي العاملة البسيطة، حيث يعتبر العنصر البشري في اقتصاد المعرفة المكون الرئيسي في قيمة السلع والخدمات، وبذلك يزداد الاهتمام ببناء القدرات وتنمية المهارات ويضع التعليم على رأس أولوياته.

كما أن دورة الإنتاج في اقتصاد المعرفة أقصر والحاجة إلى الابتكار والإبداع أكبر وأوسع، يتميز بالوفرة وليس الندرة تتناقص فيه أهمية المكان وتتعاظم فيه قيمة المنتجات ذات المكون المعرفي، ويرتبط فيه العمال بشكل مباشر أو غير مباشر بأنشطة لها علاقة بالمعلومات والاتصال.

رابعا: أهمية اقتصاد المعرفة: تتجلى أهمية اقتصاد المعرفة في جملة النقاط التالية: [16]

- **تعتبر المعرفة (العلمية، العملية) التي يتضمنها اقتصاد المعرفة والفكر الخلاق المبدع المبتكر أساس توليد الثروة في الاقتصاد وزيادتها وتراكمها مصدرا لتحقيق القوة الاقتصادية؛**
- **أحدث اقتصاد المعرفة تغيرات هيكلية واضحة وملموسة في الاقتصاد، وتتمثل أهم هذه التغيرات فيما يلي:**
  - ✓ **تصاعد استخدام مضامين المعرفة ومعطياتها في كافة مجالات الأعمال؛**
  - ✓ **تزايد أهمية الإنتاج المعرفي؛**
  - ✓ **تزايد الأهمية النسبية للاستثمار وتكوين رأس المال الفكري؛**
  - ✓ **تزايد حجم الصادرات من المنتجات المعرفية؛**
  - ✓ **نمو مستمر في المؤسسات والمشروعات التي تعمل في مجال المعرفة توليدا، إنتاجا، استخدما.**
- **يرفع اقتصاد المعرفة من قيمة الأصول غير الملموسة بزيادة أهمية الأفكار، العلامات التجارية، براءات الاختراع كمدخلات، وأهمية الخدمات كمخرجات؛**
- **يعمل اقتصاد المعرفة على إعادة استخدام المعرفة الجديدة بما يقلل من التكلفة ويسرع من عملية طرح المنتجات في الأسواق وتحقيق العوائد بما يضمن ميزة تنافسية لمدة أطول للمنظمة؛**
- **يساهم اقتصاد المعرفة في تنامي العائد الاستثماري بالتوازي مع تزايد حجم النفقات المصاحبة للتقدم التقني والعلمي، بما يؤدي إلى تحول قانون تناقص الغلة الإنتاجية عند زيادة عناصر الإنتاج التقليدية إلى تزايد العوائد عند إضافة عنصر المعرفة في العملية الإنتاجية؛**

❖ **يمنح اقتصاد المعرفة مكانا محوريا لنظم التعليم والتدريب المستمرين بما ينمي خبرات العمالة، وما يتطلب ذلك من أساليب جديدة في التفكير ووضع السياسات والخطط؛**

❖ **خفف اقتصاد المعرفة من قيود الموارد التقليدية وخاصة الطبيعية منها، بتحويل المعرفة والمعلومات إلى مورد اقتصادي متجدد، بما يقلل من ندرة الموارد ويضمن التوسع في الأنشطة الاقتصادية؛**

❖ **يساهم اقتصاد المعرفة في تحسين الأداء والرفع من الإنتاجية وتخفيض حجم تكاليف الإنتاج وتحسين نوعيته من خلال استخدام الأساليب التقنية المتطورة بما يحقق بدوره الاستمرارية في تطور الاقتصاد ونموه بسرعة؛**

❖ **يساهم اقتصاد المعرفة في توفير فرص عمل جديدة ومتنوعة خصوصا في المجالات التي يتم فيها استخدام التقنيات المتقدمة، وهي ترتبط بالدرجة الأولى بمن يتوفر لديهم المهارات والقدرات المتخصصة عالية المستوى بما يتناسب مع استخدام هذه التقنيات المتقدمة؛**

❖ **يساهم اقتصاد المعرفة في زيادة الناتج المحلي والدخل القومي بزيادة الدخل والعوائد التي تحققها المعرفة، وزيادة دخول الأفراد الذين ترتبط نشاطاتهم بالمعرفة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.**

المحور الثالث: متطلبات اقتصاد المعرفة: مؤشرات القياس والتحديات

يستند اقتصاد المعرفة على المعرفة كمحرك أساسي لتحقيق النمو الاقتصادي، بذلك فإن تحقيق عملية تنموية أساسها المعرفة يقتضي ضرورة توفر مجموعة من المتطلبات الأساسية لتحقيق التحول والاندماج فيه، في المقابل قد يواجه اقتصاد المعرفة جملة من التحديات التي قد تؤثر سلبا على عملية الاندماج فيه خاصة فيما يتعلق بالدول النامية.

أولا: متطلبات الاندماج في اقتصاد المعرفة: إن عملية التحول من الاقتصاد التقليدي(المادي)إلى اقتصاد المعرفة(غير المادي) والقائم بالدرجة الأولى على المعرفة ورأس المال البشري، يقتضي تبني إستراتيجية ذات شقين يكمل كل منهما الآخر، من خلال الزيادة في مصادر إنتاج ونقل المعرفة على المدى الطويل كالتعليم، التدريب، البحث والتطوير هذا من جهة، من جهة أخرى تطور تكنولوجي يعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصال، بمعنى أن الاندماج في اقتصاد المعرفة يتطلب توفر شرطين أساسين وهما: إقامة بنى تكنولوجية متطورة والاستثمار في رأس المال البشري، ويمكن التفصيل أكثر في متطلبات الاندماج في اقتصاد المعرفة على النحو التالي:

1. البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات: تشييد البنى التحتية في إطار اقتصاد المعرفة يكون أساسا من خلال الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مثل: صناعة البرمجيات صناعة معدات الإعلام الآلي، بما يحتم على الدول أن تركز على جانب تكنولوجيا الإعلام والاتصال كي تندمج في اقتصاد المعرفة ذلك أن الاستثمار في هذه الأخيرة يكون أقل تكلفة من عدم الاستثمار فيها. (17)

تهدف تكنولوجيا المعلومات والاتصال إلى تيسير التواصل الفعال ونشر المعلومات ومعالجتها، كما ساهمت في ترميز المعرفة بما يجعل من عملية مشاركتها وتحويلها أسهل، وتجنيب ازدواجية البحث عن المعرفة من جديد بما يساهم إيجابا في تحقيق النمو الاقتصادي، حيث تعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأكثر قدرة على المحافظة على المعرفة كرصيد أو كرأسمال معرفي في جانبه الصريح والمحدد مثلا: في شكل براءات الاختراع، قواعد البيانات، أنظمة المعلومات. (18)

2. التعليـــم: ينظر إلى التعليم على أنه عملية إنتاجية تنموية واستثمار طويل الأجل، يمثل العمود الفقري لتقدم لكل مجتمع، بالإضافة إلى كونه الوسيلة الرئيسية لتأهيل الموارد البشرية، فمستوى أداء المنظمات عموما يتوقف في نهاية المطاف على كفاءة القائمين عليها، حيث يساهم التعليم في رفع كفاءة العنصر البشري وتنمية ملكاته الفكرية وقدرته على استيعاب المعارف والتقنيات الحديثة بما يجعل من عملية الإنفاق على التعليم ضرورة حتمية يتطلبها اقتصاد المعرفة.

في المقابل تعتمد قدرة دولة ما على الاستفادة من اقتصاد المعرفة على مدى السرعة التي يمكن من خلالها التحول إلى اقتصاد تعليمي، حيث يكون الأفراد والشركات قادرين على إنتاج الثروة بحسب قدرتهم على التعلم ومشاركة الإبداع.

إن أولويات التعليم في ظل اقتصاد المعرفة تتعدد وتتنوع كما أنها تختلف في مدى أهميتها من اقتصاد إلى آخر، وهو ما يفرض بالتالي ضرورة تحديد هذه الأولويات بما يضمن مراعاة أهمية الأهداف المراد تحقيقها على ضوء الموارد والإمكانيات المتاحة في كل اقتصاد، وبشكل عام يمكن القول بأن أولويات التعليم في ظل اقتصاد المعرفة خاصة بالنسبة للدول النامية تتمثل فيما يلي:[19]

- **تحديد معدلات النمو والتطوير في أنواع التعليم المختلفة وتحقيق العدالة في توزيع الخدمات التعليمية على مختلف أقاليم الدولة، والاتجاه إلى الإلزامية التعليم من أجل تدعيم وتوسيع مشاركة جميع أفراد المجتمع في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وهذا من شأنه أن يزيد من مهارات ومعارف وإنتاجية أفراد المجتمع؛**
- **يفرض اقتصاد المعرفة ضرورة منح الأولوية للتطوير النوعي لا الكمي للتعليم، بحيث يكون الاهتمام والتركيز على تطوير مضامين التعليم ومحتوياته وأساليبه وطرقه من خلال استغلال التقنيات الحديثة في مجال التعليم والاستثمار الأمثل لتكنولوجيا التعليم والمعلومات للارتقاء بنوعية التعليم مثل: التعليم الإلكتروني، التعليم عن بعد؛**
- **إعطاء الأولوية لتحقيق الترابط ما بين المراحل التعليمية المختلفة، لأن ارتفاع مستوى التعليم في مرحلة معينة يؤدي إلى ارتفاع المستوى في المراحل الأخرى؛**
- **التركيز على الجوانب ذات الطابع العملي والتطبيقي التي تخدم النشاطات عموما وبالأخص النشاطات الاقتصادية والإنتاجية منها؛**
- **إعطاء الأولوية لعملية التدريب بحكم ارتباطها بالجوانب العلمية والتطبيقية، بالشكل الذي يجعل التدريب أكثر ارتباطا بالتقنيات المتقدمة التي يتضمنها اقتصاد المعرفة؛**
- **التركيز على المتابعة والتعليم الذاتي، ذلك أن التعليم والتدريب لا يحققان كامل أهدافهما بدون توفر شرط الاستمرارية، والتي تتحقق بدورها من خلال المتابعة الذاتية للأفراد والتعليم مدى الحياة وتطوير المعارف العلمية والعملية للمجتمع عموما بما يجعله قادرا على توليد التقنيات وأكثر قدرة على استخدامها وبكفاءة أعلى.**

3. عمليات البحث العلمي والتطوير: إن عملية الاندماج في اقتصاد المعرفة تقتضي بالضرورة توجيه الاهتمام نحو البحث العلمي وتحقيق التطور التكنولوجي من خلال الاهتمام بمراكز البحث العلمي وزيادة نسبة الإنفاق على مشاريع البحث العلمي، إضافة إلى الاستخدام الأمثل لنتائجه في الواقع العملي.

يقصد بالبحث العلمي مجموعة الأنشطة التي تعتمد على المعارف والخبرات والأفكار كمدخلات، وتكون مخرجاتها معرفة جديدة، أو توسيع المعرفة القائمة، بالتالي فنشاط البحث العلمي يسعى إلى زيادة حجم المعرفة العلمية وتطبيقها في الواقع العملي، وينقسم البحث العلمي عموما إلى: [20]

أ) البحوث الأساسية: هي تلك البحوث التي تتجه نحو تحقيق إضافة للمعرفة العلمية، أي الإضافة للعلم في جوانبه النظرية ذلك أن معظم المفاهيم العلمية غير ثابتة وتتطور بتطور المعرفة، بذلك تساهم البحوث العلمية الأساسية في إثرائها وتطورها.

ب) البحوث التطبيقية: هي تلك البحوث التي يتم من خلالها تطبيق نتائج البحوث الأساسية في المجالات العلمية، بالتالي هي البحوث التي تحقق الانتفاع من البحوث العلمية ونتائجها، بما يحقق زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته من خلال الوسائل والأساليب الجديدة التي تم التوصل إليها من خلال البحوث التطبيقية، كما تتيح هذه البحوث اكتشاف سلع وخدمات جديدة وتحسين ما هو موجود منها أو اكتشاف أسواق جديدة للمواد ومستلزمات الإنتاج بالشكل الذي يبرر الإنفاق الضخم على البحث العلمي.

أما التطوير فهو نشاط منهجي يعتمد على المعارف العلمية الموجودة والتي يتم التوصل إليها عن طريق البحث أو الخبرة العلمية، والذي يكون الهدف الأساسي منه هو إنتاج مواد جديدة أو منتجات وآلات تستعمل في عمليات جديدة، ثم إدخال التحسينات المطلوبة على المنتجات والآلات والأنظمة المستعملة.

تتجلى أهمية البحث العلمي والتطوير في كونه يساهم في زيادة المعرفة العلمية وتطويرها، وتطوير المعرفة التقنية المستندة إلى البحث العلمي، التي يتم استخدامها في مختلف المجالات لاسيما المجلات الاقتصادية والإنتاجية منها، بالشكل الذي يؤدي إلى زيادة إنتاجية الاقتصاد وتحسين الإنتاج وزيادة القدرة التنافسية، إضافة إلى تطوير نوعية رأس المال البشري وقدرات العاملين خاصة في المجالات غير المادية كالمعلومات والبرمجيات، ومن أجل أن يؤدي البحث العلمي والتطوير الدور المنوط به على أكمل وجه لابد من توفر بعض المقومات الأساسية التي يمكن إبرازها في جملة النقاط التالية:[21]

- **وجود إستراتيجية واضحة ومحددة مسبقا للبحث العلمي الأساسي منه والتطبيقي تحدد مجالاته وأهدافه بالشكل الذي يراعي فيها أولويات المجتمع ظروفه وإمكانياته، بما يجعل نشاطات البحث العلمي أكثر نفعا ومردودا؛**
- **وجود مؤسسات فاعلة تتولى مهمة البحث العلمي والتطور التكنولوجي، بحيث تتوفر لها الإمكانيات المطلوبة بما يجعلها قادرة على القيام بمهام البحث العلمي بشكل واسع وعلى قدر أكبر من الفاعلية والكفاءة؛**
- **توفر الأطر التي تنظم نشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي بالشكل الذي يتيح دعمه وتشجيعه في ضوء الأولويات التي تحددها الإستراتيجية التي تنظمه وتوجهه؛**
- **توفر البيئة الملائمة والتي تضمن الوعي المجتمعي بأهمية البحث العلمي والتطوير؛**
- **ربط نتائج البحث العلمي والتطوير بالواقع العملي بما يحقق نتائج نافعة وملموسة؛**
- **تطوير التعليم كما ونوعا بما يشجع عمليات البحث والتطوير التكنولوجي خاصة ما يرتبط بالمجالات التقنية المتقدمة التي يتضمنها اقتصاد المعرفة؛**

- **توفير الحوافز المادية والاعتبارية للعاملين في مجال البحث العلمي والتطوير؛**
- **تيسير سبل الاطلاع على المعلومات ونشاطات البحث العلمي والتطور التكنولوجي التي تتحقق في العالم، وذلك من خلال توفير البنية التحتية وكل الأجهزة والوسائل التي تتيح ذلك؛**
- **تحقيق التعاون الدولي في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وتطوير الاتصالات والبنية التحتية وتوفير القدرات البشرية والفنية والمادية والمالية للقيام بنشاطات البحث العلمي والتطوير.**

ثانيا: مؤشرات قياس اقتصاد المعرفة: من أجل معرفة حجم التقدم في اقتصاد المعرفة بالنسبة لبلد ما لابد من قياس هذا التقدم باستخدام عدة مؤشرات ترتبط بالدرجة الأولى بحجم الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تشجيع عمليات البحث والتطوير، تنمية الموارد البشرية، وعلى الرغم من أن هناك اهتمام متزايد بتطوير تلك المؤشرات إلا انه لا يوجد اتفاق دولي على مؤشر محدد بذاته ومن جملة هذه المؤشرات نستعرض المؤشرات التالية حسب التسلسل الزمني كالتالي:

1. مؤشر البنك الدولي Knowledge Assessement Methodology (KAM 1995): فقد عمل معهد البنك الدولي على تطوير مؤشر تحت مسمى منهجية تقييم المعرفة لقياس مدى قدرة الدول على إنتاج وتبني ونشر المعرفة، ويتم قياس تلك المتغيرات بناء على مقياس من 0-10 مقارنة بالدول الأخرى موضع المقارنة، وببساطة فإن KAM تعتبر أداة تفاعلية لإنتاج مؤشر لاقتصاد المعرفة من خلال ستة أنماط رئيسية لقياسه تمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (02): منهجية تقييم المعرفة وفقا للبنك الدولي.

النمط	الشرح
بطاقة الأداء الأساسية **Basic Scorecard**	**التي تستخدم أربعة ركائز أساسية تتضمن 14 متغير أساسي كمؤشرات للتعرف على الأداء الاقتصادي للدولة وموقعها في طريق تحويل اقتصادها نحو اقتصاد المعرفة، وهذه الركائز الأربعة هي: الابتكار (البحث والتطوير)، التعليم، البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الحاكمية الرشيدة.**
بطاقات أداء خاصة **Custom Scorecard**	**تسمح باختيار أي مجموعة من المتغيرات ومقارنة ما لا يزيد على ثلاث دول في وقت واحد.**
مؤشرات المعرفة **Knowledge Indexes**	**مؤشر المعرفة** The knowledge Index(KI)**:** **يهدف إلى قياس قدرة الدولة على توليد المعرفة وتبنيها ونشرها بحيث تشكل نمطا جوهريا في نظمها الاقتصادية، ويتألف من ثلاث مؤشرات وهي: التعليم والتدريب، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الابتكار.**
	مؤشر اقتصاد المعرفة The knowledge Economy Index(KEI) **الذي يسعى إلى قياس مدى جاهزية البيئة والمجتمعات لاستخدام المعرفة كمقوم اقتصادي في نظمها الاقتصادية، وهو بذلك يعتبر مؤشر تجميعي بين متغيرات المعرفة وبين المتغيرات الاقتصادية التقليدية بما يمكن من الوقوف على الحالة الراهنة للاقتصاد الدولة الموجه نحو اقتصاد المعرفة، ويتألف من أربعة مؤشرات والتي تمثل ركائز اقتصاد المعرفة وهي: نظام الحافز الاقتصادي والمؤسسي، التعليم والتدريب، نظام الابتكار، تكنولوجيا المعلومات**

	والاتصالات
المقارنة الزمنية **Overtime-Comparison**	والتي تسمح بعرض تطور الدول في ركائز اقتصاد المعرفة من العام **1995** إلى أحدث سنة متوفرة؛
المقارنة بين الدول **Cross-Country Comparison**	يسمح بالمقارنة من خلال الرسوم البيانية بين أكثر من **20** دولة في مؤشرات المعرفة؛
خريطة العالم **World Map**	يوفر خريطة مرمزة للنظرة العالمية لاقتصاد المعرفة.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

Knowledge Economy Index (World Bank), 2012 retrieved https://knoema.com/WBKEI2013/knowledge-economy-index-world-bank-2012

2. مؤشر الاتحاد الأوربي European Commission Knowledge Economy Indicator (2008): يقوم مؤشر قياس اقتصاد المقدم من قبل الاتحاد الأوربي في عام 2008 على ثلاث مجموعات أساسية كل منها يشمل متغيرات فرعية نلخصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (03): مؤشر الاتحاد الأوربي لقياس اقتصاد المعرفة.

المجموعة الأولى: الخصائص والدوافع	
إنتاج ونشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	الأثر الاقتصادي لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
	استخدام الانترنيت من قبل الشركات.
	استخدام الانترنيت من قبل الأفراد.
	استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل الحكومة.
الموارد البشرية والمهارات والإبداع.	التعليم العام
	تعليم العاملين في قطاع التكنولوجيا
	المهارات.
	المرونة.
إنتاج المعرفة ونشرها.	بيئة البحوث والتطوير.
	براءات الاختراع.
	تدفق المعرفة.
	إجمالي الاستثمار في الأصول غير المادية.
الابتكار وريادة الأعمال.	ريادة الأعمال.
	الطلب على المنتجات إبداعية.
	سوق مخرجات الإبداع.
	مؤشرات تنظيمية.
المجموعة الثانية: المخرجات –الأداء الاقتصادي، والمجتمع والاقتصاد القائم على المعرفة.	
المخرجات الاقتصادية.	الدخل.
	الإنتاجية.
	التوظيف.
الأداء الاجتماعي.	البنية المحيطة.

	التوظيف والرخاء الاجتماعي.
المجموعة الثالثة: العولمة	
التجارة.	
إنتاج المعرفة.	
الموارد البشرية.	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: صلاح ناجي محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص: 18-19.

3. مؤشر المعرفة العربي 2015: وهو مبادرة مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، من أجل تطوير فكر لقياس المعرفة في المنطقة العربية عبر بناء مؤشر استدلالي للبلدان العربية يوضح مكانتها المعرفية ضمن مجلات ستة وهي: العليم ما قبل الجامعي؛ التعليم العالي؛ التعليم التقني والتدريب المهني، البحث والتطوير والابتكار والتنمية؛ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والاقتصاد.

أما مؤشر الاقتصاد فيحاول قياس أهمية قياس مؤشر المعرفة في إطار العملية الاقتصادية في إطار اقتصاد المعرفة، والذي يتكون من أربعة أبعاد أساسية يوضحها الشكل التالي:

الشكل رقم(02): مؤشرات قياس اقتصاد المعرفة وفقا لمؤشر المعرفة

الع

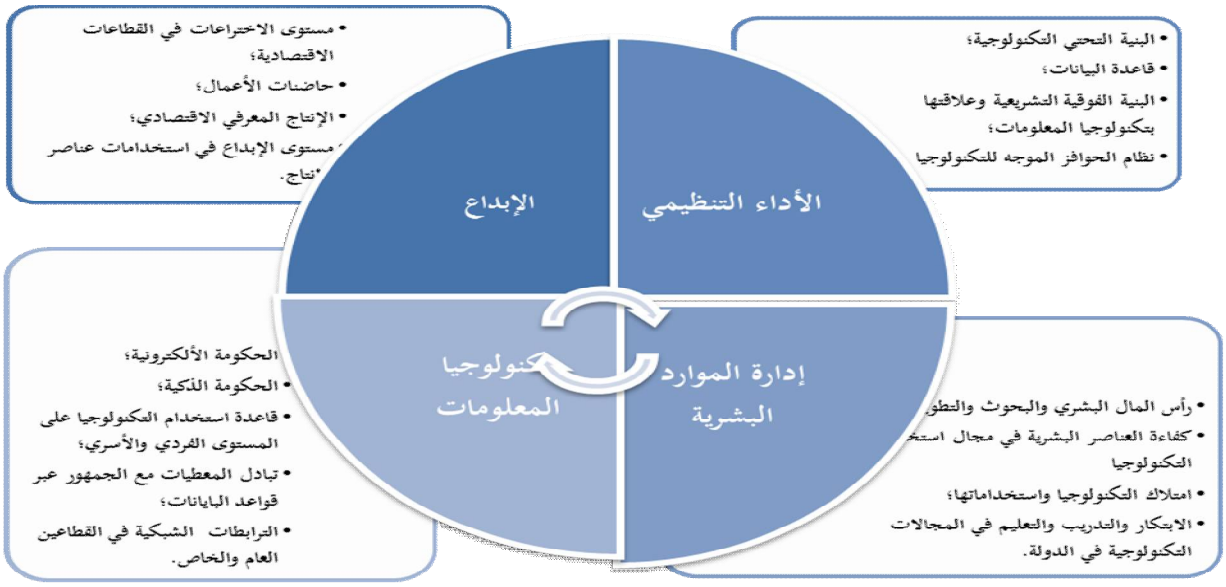

المصدر: تقرير مؤشر المعرفة العربي 2015، ص:90 عن موقع :

http://www.knowledge4all.com/uploads/files/AKI2015/PDFAr/AKI2015_Full_Ar.pdf

لقد حاولت كل هذه المؤشرات أن تقدم التحليل الأساسي لبيئة اقتصاد المعرفة، حيث تشترك كل هذه المؤشرات في النقاط التالية:

- **التأكد على قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واعتبرته محورا رئيسيا، بما يؤكد على أن اقتصاد المعرفة يقوم في الأساس على الاستثمار الإمكانيات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كافة القطاعات في المجتمع؛**
- **كذلك الأمر بالنسبة لرأس المال الفكري، بما يؤكد على أهمية الاستثمار في رأس المال البشري توليد رأس المال الفكري باتجاه التحول نحو اقتصاد المعرفة؛**
- **التركيز على عمليات الإبداع والابتكار باعتبارها من السمات الأساسية في اقتصاد المعرفة.**

في المقابل قد تتولد العديد من الصعوبات في سبيل وضع مؤشرات اقتصادية دقيقة لقياس اقتصاد المعرفة هذا من جهة، ومن جهة أخرى هناك العديد من الصعوبات والتي تتعلق ببناء المؤشرات من حيث توفر البيانات والمعلومات المتعلقة بذلك وكذا حول مدى دقتها، وعموما يمكن تلخيص الصعوبات المتعلقة ببناء مؤشر قياس اقتصاد المعرفة في جملة النقاط التالية[22]:

- **تأثر المعلومات بالأبعاد السياسية وعلاقات الدول؛**
- **عمليات التجميل التي قد تجريها بعض الدول على المعلومات قبل الإفصاح عنها؛**
- **إمكانية عدم توفر بعض المؤشرات في بعض الدول والتي سيبنى عليها المؤشر اقتصاد المعرفة؛**
- **تفاوت الإمكانيات بين الدول بما يجعل عملية المقارنة صعبة؛**
- **قضية الملكية الفكرية التي قد تحول دون الإفصاح الحقيقي عن بعض المؤشرات خاصة تلك المتعلقة بالبحوث والتكنولوجيا**

ثالثا: التحديات التي تواجه الدول النامية في ظل التحول نحو اقتصاد المعرفة: هناك العديد من التحديات والصعوبات التي تواجه الدول خاصة النامية منها، للدخول والاندماج في اقتصاد المعرفة، خاصة في ظل الطبيعة الخاصة لاقتصاد المعرفة الذي يعتمد بالدرجة الأولى على المعرفة كمورد أساسي في العملية الإنتاجية، بما يستلزم بالمقابل ضرورة الاستثمار المستمر في الموارد البشرية وتطوير البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويمكن إبراز أهم التحديات التي تواجه الدول في سبيل الاندماج في اقتصاد المعرفة فيما يلي:

1. حماية حقوق الملكية الفكرية: إن قانون الملكية الفكرية يعتبر المعرفة والمعلومات نوعا من أنواع الملكية الفكرية التي يترتب عليها مسؤوليات قانونية، حيث ترى المنظمات الخلاقة للمعرفة في احترام حقوق الملكية الفكرية شرطا أساسيا لاضطلاعها بأنشطة البحث والتطوير، ومن أجل أيضا المحافظة على مكتسباتها واحتكارها للمنتجات.

بالنظر إلى أن القسم الأكبر من أنشطة البحث والتطوير على المستوى العالمي يكون في الدول المتقدمة بما يؤدي إلى احتكار هذه الأخيرة لبراءات الاختراع بالتالي الحد من تدفق المعرفة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية[23]، بما يؤدي إلى تعميق الفجوة المعرفية فيما بينهما، كما أن تطبيق حقوق الملكية الفكرية خاصة ما يتعلق ببراءات الاختراع له أثر كبير على أسعار هذه المنتجات في الدول النامية.

2. الإرهاب المعلوماتي (القرصنة التقنية): لقد رافق التطور التكنولوجي والتقني الذي يشهده اقتصاد المعرفة ظهور ما يعرف بالإرهاب المعلوماتي، والذي اتخذ صورا متعددة سواء من حيث الأساليب أو حتى من حيث صور التصدي له، وبصفة عامة يمارس الإرهاب المعلوماتي من خلال ما يطلق عليه القوى الرمزية اللينة على عكس القوى التقليدية الصلبة.

يشكل الإرهاب المعلوماتي خطرا كبيرا يهدد الملكية الفكرية في ظل اقتصاد المعرفة، إذ أنه يمثل انتهاكا لحقوق الغير ويلحق الضرر بهم ويمنعهم من استيفاء كامل حقوقهم، فهو يستخدم نفس الوسائل التي يقوم عليها اقتصاد المعرفة والمتمثلة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث أنه من السهل حماية ملكية الأشياء مثل المعدات والأدوات والموارد الطبيعية لكن الأمر أكثر تعقيدا فيما يتعلق بالملكية الفكرية ،فقد استطاع المختصون وأصحاب الخبرة بالتكنولوجيا اختراق شبكة المعلومات وكسر شفرات المحافظة على سرية المعلومات على اعتبار أساسي في ذلك مفاده أنه يجب أن تكون المعرفة في متناول الجميع وكذا المعلومات دون قيد أو شرط.[24]

3. هجرة الأدمغة: تمثل ظاهرة هجرة الأدمغة مشكلا أساسيا يكبد البلد الأصلي خسائر اقتصادية جد معتبرة، ذلك أن النفقات الطائلة التي خصصت للاستثمار في رأس المال البشري لم يجني منها الاقتصاد المحلى العائد المنتظر، خاصة وأن اقتصاد المعرفة يقوم أساسا على رأس المال البشري فهو بالتالي مهدد بشكل مباشر بظاهرة هجرة الأدمغة خاصة في مجال التكنولوجيا، بالتالي لابد على الدول النامية خاصة اتخاذ الإجراءات والقرارات المناسبة لاسترجاع تلك العقول المهاجرة والحفاظ على العقول التي لم تهاجر من خلال توفير البيئة المناسبة للعمل والإبداع.[25]

على عكس الدول النامية نجد أن الدول المتقدمة تدرج ضمن إستراتيجيتها في اقتصاد المعرفة عامل استقطاب الموارد البشرية المتميزة من الخارج خاصة من الدول النامية من خلال توفير أحسن وأفضل الامتيازات لذلك، وقد نجحت في ذلك إلى حد كبير بينما تعجز الدول النامية التي تنطلق منها هذه العقول على وضع إستراتيجية مناسبة للاحتفاظ بهذه الموارد البشرية، فإذا كان من المتطلبات الأساسية للاندماج في اقتصاد المعرفة الاستثمار في الموارد البشرية فإنه يجب على الدول النامية تبني إستراتيجية تعمل على منع أو على الأقل تقليص من ظاهرة هجرة الأدمغة.

4. ضعف المعلوماتية: إن التحدي الذي يواجه الدول النامية في سعيها للاندماج في اقتصاد المعرفة لا يتمثل في قلة أو وفرة المعرفة بقدر ما يتمثل في عدم كفاءة انتشار واستخدام هذه المعرفة، ذلك أن تدفق الأفكار والمعلومات وانتقال التكنولوجيا التي أصبحت جزءا أصيلا من اقتصاد المعرفة بما يجعلها قوة دافعة نحو الارتقاء بالإنتاجية ورفع القدرات التنافسية للاقتصاديات، ويمكن إرجاع ضعف المعلوماتية في الدول النامية إلى جملة العوامل التالية:[26]

- **التمويل غير الكافي لبحوث تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فقد أدى غياب التمويل الكافي لصناعة البرمجيات إلى الاعتماد المتزايد على الخبراء الأجانب؛**
- **البطء الشديد في وضع القوانين الحاكمة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛**
- **ضعف الإمكانيات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المستوى المحلي فمعظم التقنيات والأدوات المتعلقة بها مستوردة من الخارج؛**
- **نقص الكفاءات البشرية المؤهلة والقادرة على التعامل مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛**
- **تعاني غالبية الدول النامية من انخفاض الارتباط بشبكة الانترنيت بما يؤثر على التجارة الإلكترونية.**

خاتمة:

لقد ساهم التطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تغيير العديد من المفاهيم والأسس الاقتصادية، فبينما كانت كل من: الأرض، العمالة، رأس المال العوامل الأساسية المساهمة والمؤثرة في العملية الإنتاجية في ظل

الاقتصاد الصناعي، برزت المعرفة كمورد أساسي في النشاط الاقتصادي في ظل اقتصاد المعرفة، والذي تتمثل أنشطته الأساسية في توليد المعرفة تقاسمها وإدارتها، إضافة إلى الاستثمار في الموارد البشرية بما يساهم في تكون رأس المال الفكري، والاستخدام المكثف لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات سواء على المستوى الجزئي(المؤسسات) أو حتى على المستوى الكلي (الدول)، وكخلاصة للقول ندرج النتائج التالية:

- **يعتمد اقتصاد المعرفة في هيكله الإنتاجي على البعد غير المادي لرأس المال ممثلا أساسا في المعرفة والتي أصبحت تشكل جزءا مهما في خلق القيمة المضافة وتوليد الثروة؛**
- **تشكل المعرفة أحد العناصر الأساسية ضمن سلسلة متكاملة تبدأ بالبيانات وتتدرج إلى معلومات ومن ثم إلى المعرفة وصولا إلى الحكمة التي تعتبر عنصرا فاعلا في عملية الإبداع؛**
- **خفف اقتصاد المعرفة من قيود الموارد التقليدية خاصة الموارد الطبيعية منها، بتحويل المعرفة إلى مورد اقتصادي متجدد بما ساهم في التقليل من ندرة الموارد وضمان التوسع في الأنشطة الاقتصادية؛**
- **إن التحول نحو اقتصاد المعرفة يتطلب وجود بيئة معرفية يتم من خلالها إنتاج واكتساب وتوظيف المعرفة بكفاءة في مختلف الأنشطة الاقتصادية سواء على مستوى المنظمات (المستوى الجزئي) أو حتى على مستوى الدول (المستوى الكلي)؛**
- **يتطلب الاندماج في اقتصاد المعرفة ضرورة الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصال، الاهتمام بالتعليم النوعي بدلا من التعليم الكمي، دعم البحث العلمي والتطوير، تشجيع عميات الإبداع والابتكار؛**
- **وضعت عدة مؤشرات بهدف قياس مدى اعتماد الدول على المعرفة واقتصاد المعرفة في نظمها الاقتصادية، وعلى الرغم من اختلاف هذه المؤشرات إلا أنها تشترك في التركيز على ثلاث نقاط أساسية وهي: تكنولوجيا المعلومات، رأس المال الفكري، الإبداع والابتكار.**

الهوامش والمراجع:

[1]: عبد الوهاب بوقجي، عبد الله ابراهيمي، الاقتصاد العربي أمام تحديات اقتصاد وإدارة المعرفة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: المعرفة الركيزة الجديدة والتحدي التنافسي للمؤسسات والاقتصاديات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي: 13/12 نوفمبر 2005، ص: 423

[2]: صلاح الدين الكبيسي، إدارة المعرفة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2005، ص: 04.

[3]: المرجع نفسه، ص: 06.

[4]: T .Stewart, **Intellectual Capital-The New Wealth Of Organization**, New Yourk, 1999, P: 58.

[5]: صلاح الدين الكبيسي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 9-10

[6]: المرجع نفسه، ص: 9.

[7]: إبراهيم الخلوف الملكاوي، إدارة المعرفة الممارسات والمفاهيم، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص: 34.

[8]: نجم عبود نجم، إدارة المعرفة-المفاهيم والاستراتيجيات العمليات-، ط2، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص: 21.

[9]: ثريا عبد الرحيم الخزرجي، شيرين بدري البارودي، اقتصاد المعرفة –الأسس النظرية والتطبيقية في المصارف التجارية-، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص: 35.

(10): محمد تركي البطاينة، زياد محمد المشاقبة، **إدارة المعرفة -بين النظرية والتطبيق-**، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص ص: 28-29 (بتصرف).

(11):كنيدة زليخة، متطلبات البنوك التجارية لتعزيز قدرتها التنافسية في ظل اقتصاد المعرفة –دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال –ميلة-، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016/ 2017، ص ص: 9-10.

*** تجدر الإشارة إلى أن أول من استخدم مصطلح: اقتصاد المعرفة هو العالم الاقتصادي الأمريكي Peter Drucker في كتابه المعنون بـ: عصر التوقف في العام 1969، ولقد استخدمت فيما بعد عدة تسميات للدلالة على اقتصاد المعرفة مثل: اقتصاد المعلومات، اقتصاد الأنترنيت، الاقتصاد الرقمي، الاقتصاد الافتراضي، اقتصاد الواب، الاقتصاد الشبكي، الاقتصاد الإلكتروني، اقتصاد اللاملموسيات وكل هذه التسميات إنما تشير إلى اقتصاد المعرفة في الغالب وتستخدم بطريقة متبادلة.**

(12): ربحي مصطفي عليان، إدارة المعرفة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص: 377.

(13): Walter Powell ,**The knowledge Economy** , Annual Revieu of Sociology ,Vol 30, 2004, P :201

(14): أحمد علي الحاج محمد، اقتصاد المعرفة واتجاهات تطويرية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2014، ص: 106.

(15):كنيدة زليخة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 18-19.

(16): أحمد على الحاج محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص: 107-110 (بتصرف).

(17): كمال منصوري، عيسي خليفة، اندماج اقتصاديات البلدان العربية في اقتصاد المعرفة المقومات والعوائق، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، جوان 2006، ص: 52.

(18): نجم عبود نجم، مرجع سبق ذكره، ص ص: 55.

(19): فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص ص: 105-113 (بتصرف).

(20): المرجع نفسه، ص ص: 125-126.

(21): المرجع نفسه، ص ص: 134-139 (بتصرف).

(22): تقرير المعرفة العربي 2015، ص: 96.

(23): محمد عواد الزيادات، اتجاهات معاصرة في إدارة المعرفة، دار صفاء لطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص: 256-257.

(24): جمال يوسف بدير، اتجاهات حديثة في إدارة المعرفة والمعلومات، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص: 167 (بتصرف)

(25): كمال منصوري، عيسى خليفة، مرجع سبق ذكره، ص: 65.

(26): المرجع نفسه، ص ص: 64 -65.

الاحتراق الوظيفي لدى مربي ذوي الاحتياجات الخاصة

- دراسة ميدانية بالمؤسسات المختصة بالاغواط و الجلفة -

د. كمال بورزق

جامعة الاغواط؛ الجزائر

E-mail:kamelbourzegue@gmail.com

د. نورة نميش

جامعةالبليدة 2؛ الجزائر *noranemmiche@yahoo.fr*

د. نقموش محمد الطاهر

جامعةالجزائر2؛ الجزائر

tahar-88@hotmail.fr

***Received: Avril** 2018* ***Accepted Mai** 2018* ***Published: : Juin** 2018*

ملخص:

تهدف هذه الدراسة للكشف عن مستوى الاحتراق الوظيفي لدى مربيي ذوي الاحتياجات الخاصة وكذا معرفة الفروق بين الجنسين، ومعرفة مستوى الاحتراق الوظيفي لدى مربيي ذوي الاحتياجات الخاصة من ناحية الخبرة ، وقد تم الاعتماد في هاته الدراسة على مقياس "ماسلاش" للاحتراق النفسي ، وبعد التطبيق والتحليل للنتائج، كشفت الدراسة عن وجود مستوى معتدل للاحتراق الوظيفي لدى مربيي ذوي الاحتياجات الخاصة ،كما كشفت عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجنس وكذا متغير الخبرة .

الكلمات المفتاحية: الاحتراق الوظيفي –المربي- ذوي الاحتياجات الخاصة.

Abstract:

Today's This study aims to investigate the level of the occupational combustion among people with special needs educators, identify this level in terms of experience and know the gender differences. The study was based on the Maslash scale of psychological combustion. When the results were applied and analyzed, the study revealed the existence of a moderate level to the occupational combustion among people with special needs educators and the absence of differences with statistical significance due to both gender and experience variables .

Keywords: Occupational Combustion - Educator – People with Special Needs

مقدمة:

يواجه الأفراد في الحياة المعاصرة المليئة بالمتغيرات زيادة وتنوعا في مصادر التوتر والضغط النفسي التي يتعرض لها الأفراد في مختلف الأعمار، مما جعل العلماء والدارسين يولون لموضوع الضغط النفسي اهتماما متزايدا لما له من آثار خطيرة على الصحة النفسية والجسدية، ولعل انعكاس أثار التغير والتطور المتفجر في مجال العلوم الإنسانية والثقافة والتكنولوجيا على الأفراد وأعمالهم، جعلهم يعانون حالات التوتر النفسي حتى دعا ذلك بعض العلماء إلى وصف هذا العصر بعصر الضغوط والأزمات النفسية .

وتلعب الضغوط النفسية دورا هاما في إصابة الأفراد بمعظم الأمراض النفسية و الجسدية، ولا يقف الفرد موقفا سلبيا تجاه الموقف التي يعرضه للضغط النفسي، بل يحاول في العادة العمل على حله ويتوقف ذلك على قدراته وإطاره المرجعي للسلوك ومهاراته في تحمل التأزم والضغط النفسي . (انتصار يونس،2000،ص 344)

وان زيادة المجهود قد لا يجدي في بعض الحالات، مما يستدعي تغير حالات العمل أو طريقة السعي نحو الهدف أو حتى تغير الهدف في حد ذاته، في بعض الأحيان السبيل الوحيد لمواجهة الضغوط تحقيق توازن الشخصية وتوافقها مع البيئة والمحيط .(مصطفى عشوي : ب ت، ص 176)

وبقدر الأهمية التي تحظى بها تربية ذوي الاحتياجات الخاصة،فإنها تعتبر من المهن الصعبة التي لابد لأفرادها من التحمل والعناء حيث أنها مهنة، إنسانية في حين أن الفكر الإداري والتربوي المتعلق بإدارة الأفراد وعلم النفس الإداري يشير إلى أن الأفراد العاملين في المهن الإنسانية أكثر تعرضا لظاهرة الاحتراق الوظيفي في العمل بسبب ظروف العمل المختلفة والواجبات التي تحتم عليهم بذل أقصى المجهود من أجل تحقيق الأهداف المرسومة لهم، وقد أصبحت هذه الظاهرة أكثر شيوعا واستخداما لدى الدارسين والباحثين في مجال إدارة الأفراد والذين عنو بها في كتاباتهم وبحوثهم نظرا للآثار السلبية على العاملين وعلى أداءهم وإنتاجهم .

وقد أكدت دراسات نظرية وميدانية كثيرة في البيئتين العربية والغربية في المجالين الإداري والتربوي أن العاملين في مختلف المهن الإنسانية يتعرضون لحالة من التوتر والاحتراق النفسي بسبب ضغوطات العمل النفسية والمهنية التي تمر بهم خلال ممارستهم الوظيفية، حيث تلعب العلاقات الرسمية وغير الرسمية مع زملاء العمل ومع الاختلاط بذوي الاحتياجات الخاصة، وقضايا النمو المهني والنفسي والظروف الفيزيقية وضغط العمل وعبئ الدور وغموض الدور، وغيرها من المتغيرات دورا رئيسيا في وجود ظاهرة الاحتراق النفسي، وقد أشار الكثير من خبراء وعلماء النفس إلى ظاهرة الاحتراق النفسي أمثال "ماسلاش"، وعملوا على دراستها والبحث في مظاهرها، أسبابها ومكوناتها والأساليب والطرق النفسية اللازمة لوضع حد لها أو للتقليل من خطرها وآثارها السلبية بأقل حد ممكن .

وتوجد الكثير من الأسباب المؤدية للاحتراق الوظيفي ، وتختلف هذه الأسباب من فرد إلى أخر من حيث وقعها النفسي عليه، بسبب قدرة التحمل النفسي من فرد لآخر وطريقة تعامل الأفراد مع مسببات ومصادر الاحتراق، وكذلك بسبب الفروق الفردية بين الأفراد وخبرات الفرد السابقة وطبيعة شخصيته ومفهومه لذاته،والقدرات والدعم الاجتماعي من البيئة المحيطة بالفرد.

وإذا كان الاحتراق الوظيفي يمثل حالة من الإجهاد والتوتر تنجم عن المهام والمسؤوليات وأعباء العمل التي تزيد عن طاقة الفرد، وتتواصل على حساب قدراته الجسمية والنفسية وتتأثر بضغوطات العمل المختلفة فان ذلك يبدو بوضوح من

خلال الإصرار على تحقيق الأهداف الموكلة إليه ورغبته المطلقة في مثالية العمل الذي يؤديه سواء بمحض إرادته أو بتأثير البيئة التي يعمل فيها .

وانطلاقا من هذا اخترنا موضوعا يتعلق بهاته المهن الإنسانية، وكان اختيارنا على مربي ذوي الاحتياجات الخاصة، وتتجلى أهمية الدراسة في معرفة الاحتراق الوظيفي لدى مربي ذوي الاحتياجات الخاصة، مما يمكنهم من مواجهة هاته الظاهرة ومعالجة الأسباب الكامنة وراءها،كما أن أهدافها تكمن في الكشف عن مستوى الاحتراق الوظيفي لدى مربي ذوي الاحتياجات الخاصة، وكذا معرفة الفروق بين الجنسين في مستوى الاحتراق، ومعرفة مستوى الاحتراق الوظيفي لدى مربي ذوي الاحتياجات الخاصة من ناحية الخبرة ،وفيما يتعلق بنتائج هذه الدراسة فإنها تنطبق فقط على العينة المدروسة ولا يمكن تعميمها.

- مشكلة البحث :يعتبر الاحتراق الوظيفي من المفاهيم الحديثة نسبيا، ويعتبر "فرويدنبرجر" أول من استخدم هذا المصطلح في أوائل السبعينات للإشارة إلى الاستجابات الجسمية والانفعالية لضغوط العمل لدى العاملين في المهن الإنسانية، والذين يرهقون أنفسهم في السعي لتحقيق أهداف صعبة حيث يرى "أن الأشخاص في بعض الأحيان يكونون ضحايا للاحتراق مثلهم مثل المباني، وهذا نتيجة الضغط الناتج عن الحياة في هذا العالم المعقد، فتتآكل الطاقة الداخلية للإنسان مثل تآكل اللهب مخلفا فراغ داخلي هائل".

والعمل مع ذوي الاحتياجات الخاصة يأتي في مقدمة المهن التي يمكن أن تلف مشاعر الإحباط لدى العاملين لما تقتضيهه المهن من متطلبات وطاقة جسدية ونفسية كبيرة مع فئات متنوعة من الأشخاص غير العاديين، حيث يعتبر كل شخص حالة من الإعاقات الحركية والعقلية والسمعية والبصرية، و هذه الإعاقات تتطلب نمطا خاصا من الخدمة والتعليم والتدريب والمساندة، بالإضافة إلى ذلك فان انخفاض قدرات و إمكانيات بعض المصابين بالإعاقة، وتنوع مشكلاتهم قد يخلق لدى العديد من العاملين معهم الشعور بالإحباط وضعف الشعور بالانجاز، الأمر الذي من شأنه أن يولد لدى هؤلاء العاملين الشعور بالضغوط، هته الأخيرة التي يقول عنها ماك غراف بأنها "إدراك الفرد لعدم قدرته على إحداث استجابة مناسبة لمطلب أو مهام، ويصاحب هذا الإدراك انفعالات سلبية فالغضب والقلق والاكتئاب والتغيرات الفيزيولوجية كرد فعل للضغوط التي يتعرض لها الفرد" (زينب محمود شقير،2005، ص165). وبالتالي هنا الوصول إلى مرحلة الاحتراق النفسي ومن هذا كله جاءت مشكلة الدراسة حول قياس مشكلة الاحتراق الوظيفي لدى مربي ذوي الاحتياجات الخاصة ومعرفة دور عامل الخبرة والجنس في زيادة أو انخفاض نسبة الاحتراق النفسي ومن هته الإشكالية افترضنا مجموعة من الفرضيات وهي كالآتي:

1- يوجد مستوى عالي من الاحتراق الوظيفي لدى مربي ذوي الاحتياجات الخاصة .

2- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الاحتراق الوظيفي لدى المربين حسب مقياس ماسلاش للاحتراق النفسي تعزى لمتغير الجنس.

3- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الاحتراق الوظيفي لدى مربي ذوي الاحتياجات الخاصة تعزى لمتغير الخبرة .

أهداف الدراسة: تهدف هاته الدراسة للكشف عن مستوى الاحتراق الوظيفي لدى مربيي ذوي الاحتياجات الخاصة وكذا معرفة الفروق بين الجنسين في مستوى الاحتراق، ومعرفة مستوى الاحتراق النفسي لدى مربيي ذوي الاحتياجات الخاصة من ناحية الخبرة.

- **الخلفية النظرية :مفهوم الاحتراق النفسي:**

يشير مفهوم الاحتراق النفسي (burnout) إلى حالة من الاستنزاف الانفعالي أو الاستنفاذ البدني بسبب ما يتعرض له الفرد من ضغوط، أي أنه يشير إلى التغيرات السلبية في العلاقات والاتجاهات من جانب الفرد نحو الآخرين بسبب المتطلبات الانفعالية والنفسية الزائدة .

كما يعرف الاحتراق النفسي بأنه عرض لاتجاهات غير ملائمة نحو العملاء ونحو الذات، وغالبا ما يرتبط بأعراض انفعالية وجسمية غير مريحة، تتراوح ما بين الإنهاك والأرق إلى القرحة والصداع النصفي إضافة إلى تدهور الأداء بشكل ملحوظ . (علي عسكر، 2005، ص 181)

إن الاحتراق النفسي يظهر نفسه بأشكال عديدة، كأن تظهر أعراض التعب وأعراض ضعف الحماسة وشعوره بفقدان معنى العمل، ويشعر بأنه غير مقدّر، وغير معترف به وغير مهم، ويذهب الى عمله بشكل ميكانيكي روتيني، ولديه إحساس بالاضطهاد وانّه أكثر عزلة .(عبد الفتاح الخوجا، 2002، ص 28)

أما "كاري جرنس " فيعرف الاحتراق النفسي بأنه الاستنزاف العاطفي أو الانفعالي نتيجة الحمل الوظيفي الزائد، والذي يصاحبه مجموعة من الأعراض تتمثل في الإحساس بالفشل والغضب والعناد، والإحساس معظم اليوم (لأقل جهد) وفقدان الإحساس الايجابي نحو العمل، والعناد المتكرر وعدم المرونة، ومقاومة التغيير والسلبية بصورة عامة في معاملة الآخرين ويضاف إليه بعض المتغيرات الفسيولوجية عند الفرد. (علي عسكر، مرجع سابق، ص 182)

ويعرفه " فرويد نبرجر " بأنه حالة من الإعياء والإحباط ويتسبب عن بذل الذات والتفاني في مجال معين أو عن أسلوب الحياة، أو عن علاقات فشلت في تحقيق نتيجة متوقعة .

ومن جهة أخرى تعتبر الباحثة " كرستينا ماسلاش " الاحتراق النفسي بأنه حالة من الإنهاك الجسدي والانفعالي والعقلي، تظهر على شكل إعياء شديد وشعور بعدم الجدوى وفقدان الأمل، وتطور مفهوم ذات سلبي واتجاهات سلبية نحو العمل والحياة والناس.

ويعرفه "جولد وروث"بأنه حالة تتسبب عن شعور الفرد بأنّ احتياجاته لم تلبّى، وتوقعاته لم تتحقق ويتصف بتطور خيبة أمل ترافقها أعراض نفسية وجسدية، التي تؤدي غالبا لتدني مفهوم الذات، ويتطور الاحتراق النفسي تدريجيا مع الوقت .
وعلى الرغم من اختلاف تعريفات الاحتراق النفسي، إلا أنّ هناك نقاطا تجمع عليها معظم وجهات النظر المختلفة وهي أنّ الاحتراق النفسي:

1- يحدث على مستوى فردي.
2- عبارة عن خبرة نفسية سلبية داخلية تتضمن المشاعر والاتجاهات والدوافع والتوقعات.
3- يشمل التغير السلبي في الاستجابة للآخرين حيث يشمل استجابات سلبية أو غير ملائمة نحو الغير
4- يشمل استجابات سلبية نحو الذات ومفهومها . (فوزية عبد الحميد الجمالي، 2003، ص160)

- **أسباب الاحتراق الوظيفي :يعتبر الاحتراق النفسي محصلة لمجموعة من العوامل الضاغطة على العامل في محيط عمله، وعليه فانّ الأسباب المؤدية إلى الاحتراق النفسي يمكن حصرها في الآتي:**

1- القيام بنوع واحد من العمل والتقليل من التغيير، وخاصة اذا كان يشعر بأن العمل لا معنى له.
2- الشعور بعدم تقدير الآخرين بالرغم من تقديم الكم الكبير من المجهود الشخصي.
3- ضعف الإحساس بالانجاز.

4- العمل مع نوعية صعبة من الناس :مثلا عندهم مقاومة عالية، أو الذين يظهرون تقدما ضئيلاً .

5- البقاء تحت ضغط ثابت قوي لتحسين الأداء، وهذا شيء غير واقعي .

6- ضعف الثقة مابين المشرفين والعاملين في مجال الصحة النفسية .

7- عدم وجود فرص للحديث عن انطباعاته الشخصية .

8- يواجه طلبات غير واقعية أكثر من وقته وطاقته .(عبد الفتاح الخوجا، مرجع سابق، ص ص 27-28)

- **مصادر الاحتراق الوظيفي :**

من المعروف أن مصادر الاحتراق النفسي متنوعة ومتداخلة ومن أهم تلك المصادر :

1-أعباء العمل الزائدة عن الحد : (overload)استخدم علماء النفس مصطلح (overload) أي تحميل الفرد أعباء أكثر من طاقته للتعبير عن تلك الحالة، فقد أشار علي حمدان سنة 2002 الى نمطين ينطبقان على هذه الحالة هما :

أ- العبء الكمي : (quantitative overload) : وهو العبء المتعلق بكم الأعمال المطلوبة من الفرد، وهو حالة يكون فيها الفرد مثقلا بالأعمال الضخمة المطلوبة منه في أوقات العمل المسموح بها .

ب- العبء الكيفي : (qualilativeoverload) : وهو الذي يحدث كنتيجة للصعوبة التي يعانيها الأفراد عن القيام بمهام عملهم، وهو لا يتضمن حجم العمل المطلوب، ولكن يتضمن الصعوبة الشديدة لأداء هذا العمل فان لم يكن لدى الفرد مقدرة كافية أو كفاءة على أداء العمل، فان ذلك يمثل بالنسبة له مصدراً للاحتراق النفسي .

2- الضغوط المرتبطة بالدور : يوجد هناك جانبان للدور يجعلانه مصدرا لمثل هذه الضغوط هما :

أ- غموض الدور : ينشأ غموض الدور عندما يكون الفرد غير متأكد تماماً من المهمة الموكلة إليه، ويتعلق غموض الدور بغياب الوضوح حول المسؤوليات المهنية المطلوبة من الفرد، وفي الغالب يخبر الكثير من العاملين درجة من الغموض في حالات مثل : بداية استلام عمل جديد، والترقية، والنقل ومسؤولية الإشراف لأول مرة، وإعادة التنظيم في المؤسسة وهكذا يرتبط غموض الدور بانخفاض الرضا الوظيفي وتكرار الرغبة في التعبير عن ترك العمل، ودرجة منخفضة من الثقة بالنفس .

ب/ صراع الدور : ينشأ صراع الدور عندما يكون هناك تباين بين مطالب العمل ومعايير شخصية أي قيمية، كما ينشأ هذا الصراع عندما تكون أنماط السلوك المحددة كمطالب العمل على نحو مضاد أو معاكس لأخلاقيات الفرد أو قيمه وصراع الدور يحدث عندما يكون هناك أكثر من مطلب على الفرد، الاستجابة لأحدهما تصعّب عليه الاستجابة إلى الآخر .

3- تقييم الأداء : قليل من الناس هم الذين يفضلون أن يتم تقييم بواسطة الأشخاص الآخرين، لأن ذلك يعدّ بمثابة اختبار لمدى كفاءة الفرد مقارنة بكفاءة الآخرين، والتقييم السيئ وغير الموضوعي يمكن أن يكون له تأثير في مستقبل الفرد، فربما يؤدي الى طرد الفرد أو فقدان وظيفته، لذا فتقييم الأداء يعد مصدرا من مصادر الاحتراق النفسي .

4/ التغيير : إن أي تغيير يحدث في حياة الفرد يتطلب منه إعادة توافق فحياة الفرد كلها عبارة عن سلسلة من الأحداث المتلاحقة المتغيرة، فقد أشار فيلدمان سنة 1987إلى أن الأفراد الذين ينظرون للتغيير على أنّه أمر مثير ويعدونه نوعا من التحدي، هم أفراد أقل قابلية للتأثر بالضغوط النفسية، ففي حين أن الأفراد الذين ينظرون إلى التغيير على أنه نوع من

التهديد ويعدونه أمراً مثيراً للرعب، فهم من المحتمل أن يتعرضوا لضغوط شديدة، لذلك من هذا المنطلق فان نظرة الفرد للتغيير هي التي تجعله يدركه أو يتفاعل معه، وليس التغيير نفسه مما يجعله مصدراً من مصادر الاحتراق النفسي .

5/ مشكلات التطور المهني : ينشأ هذا النوع من الضغوط عندما يفشل الفرد في أن يسبق غيره في الوصول إلى النمو في عمله، وفي هذه الحالة فان طموح الفرد المهني لن يكون مشبعا مما يعرضه للإحباط الشديد، وبالعكس فانّ ترقية الفرد لوظيفة أكبر من إمكانياته يمكن أيضا أن يجعله يشعر بالضغوط نتيجة لخوفه من الفشل . (http://gulfkids.com/ar/)

- **أعراض ومؤشرات الاحتراق الوظيفي:**

وعن أعراض ومؤشرات الاحتراق النفسي تؤكد إحدى الدراسات بأنه يمكن أن نستدل على وجود الاحتراق النفسي بواسطة ثلاثة مؤشرات أو إعراض بارزة هي :

- شعور الفرد بالإنهاك الجسمي والنفسي مما يؤدي إلى شعور الفرد بفقدان الطاقة النفسية أو المعنوية وضعف الحيوية والنشاط وبالتالي إلى فقدان الشعور بتقدير الذات.

- الاتجاه السلبي نحو العمل والفئة التي يقدم له الخدمة (طلاب، مرضى، مسترشدين) وفقدان الدافعية نحو العمل- النظرة السلبية للذات و الإحساس باليأس والعجز والفشل.

http://www.gulfkids.com/ar/index.php?action=show_art&ArtCat=2&id=84

ويمكن أن نشير كذلك إلى أن العديد من الدراسات والبحوث العلمية توصلت أنّ أعراض الاحتراق النفسي تكمن في الآتي :

1- العواطف السلبية : الشعور بالإحباط والغضب والاكتئاب والاستياء والقلق أحياناً والإعياء العاطفي وتتمثل المشاعر السلبية في السخرية والتشاؤمية واللامبالاة، والسأم .

2- الأعراض النفسية : تتمثل في فقدان الحماس وعدم القابلية للعمل، أو القيام بالمسؤوليات والنفور من أنشطة الحياة المعتادة وعدم الانسجام على المستوى الشخصي، أو مع زملاء العمل والشعور بالقلق والضيق والعدوانية وعدم الصبر والعصبية وسرعة الاستثارة، وازدياد الشعور بالإجهاد الانفعالي والتعب من قبل العاملين واستنفاذ مصادرهم العاطفية، وعندما تستنفذ هذه المصادر يشعر الأفراد أنهم غير قادرين على العطاء .

3- الأعراض العضوية : وترتبط بما يتعرض له الفرد من أعراض وتدهور في الأعراض الصحية مثل : الإجهاد والإعياء ومشاكل عدم النوم بشكل طبيعي، وارتفاع ضغط الدم، آلام الظهر، الإرهاق الشديد، الصداع المستمر، الأرق، التعب، ومنها كذلك فقدان الشهية ونقص المناعة لمقاومة الأمراض وضعف بدني من آلام متفرقة في الجسم .

يشير ويلسون **(Wilson,198)** إلى أن من الأعراض الجسدية ؛ الصداع، الأرق، الإعياء الشديد نقصان في مستوى التوافق، مشكلة في التنفس، الضغط، التقرحات، مشاكل في الجهاز الهضمي، تغير في الوزن، ازدياد في عدد حالات البرد والأنفلونزا .

4- الأعراض السلوكية :تبدأ بالشكوى والتذمر من العمل والسخرية من العملاء وزملاء العمل والتشاؤمية والقسوة في التعامل مع العملاء، والتغيب عن العمل والتغيير الوظيفي.

وعندما يشعر بالإنهاك العاطفي يصعب التعامل مع الناس في العمل أو في البيت، وعندما تظهر النزاعات الحتمية، فمن المتوقع المبالغة في ردة الفعل والانفجار العاطفي أو العداء الشديد والصعوبة في الاتصال بالزملاء والأصدقاء وأعضاء العائلة، ونجد بعض ضحايا الاحتراق النفسي يحتمل أن ينسحبوا اجتماعياً وينعزلوا بعيداً عن الناس.

أظهرت دراسة كارتس **(Geurts,1998)** أن الموظفين أكثر انشغالاً في الاتصال السلبي مع زملائهم والمناقشات السلبية عن الإدارة، ويشعرون بالتعب والإجهاد العاطفي والرغبة في ترك المؤسسة التي يعملون بها.

حيث تظهر أعراض الاحتراق النفسي عند المربين من خلال عدد من الجوانب التالية:

أ - الانزعاج من التدريس وعدم الشعور بالحاجة إلى التعلم ومواكبة كل ما هو جديد بالعمل.

ب- اتخاذ موقف عدائي تجاه الاقتراحات الجديدة في التعامل مع أطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.

ج - الحكم بالكمال والحكم على الأداء الوظيفي بدون موضوعية .

د - يلازمه الشعور بالانزعاج على أنه يجب أن يقوم بعمل أكثر في المؤسسة على الرغم من أنه يعمل بجد

هـ - الانسحاب والميل للعمل الكتابي أكثر من الميل إلى التفاعل مع أطفال الاحتياجات الخاصة

و - لا يتذكر كيف أصبح يعمل في مهنته التدريسي (يلازمه شعور بالندم على هذا التخصص)

ز - يكثر من الشكوى ويستمر الإحباط معه حتى عند عودته إلى المنزل، ولا يستطيع أن يوقف التفكير فيه

ح- يحسب باستمرار لأيام العطل وإجازة الصيف.

ط- القلق المبالغ فيه حول الأطفال ومشكلاتهم.

ي-لا يهتم بنفسه، قليل الأكل، لا يأخذ قسطاً كافياً من النوم.

5/الأعراض الإدراكية: عدم القدرة على التركيز والمزاج الساخر، وتظهر بوضوح هذه الأعراض على شكل تغير في نمط إدراك الفرد .

6/سوء استغلال المادة:عند حدوث التوتر والنزاع في العمل قد نجد الفرد نفسه يشرب الكحول كثيراً ويستعمل المخدرات، ويأكل كثيراً (أو أقل) يشرب القهوة كثيراً ويدخن، وأن سوء استغلال المادة الزائد إلى أبعد حد مشاكله سوءاً. (http : // dakram.maktoobblog.com)

يشير الباحثون إلى أن مجمل أعراض الاحتراق النفسي التي يمكن أن يتعرض لها المربي سواء كانت عضوية نفسية، سلوكية أو اجتماعية، فإنها كلها تتفل مع بعضها البعض، فتشكل عبئاً وجهداً ثقيلاً على كاهله، مما تنعكس سلباً على صحته، وتجعله معرضاً للإصابة بالأمراض الجسمية والنفسية وظهور المشكلات والأزمات في حياته المهنية والأسرية، والشعور بفقدان التعاطف والتواصل مع زملائه وطلابه أو الميل للعزلة والانسحاب من الأنشطة والمشاركات الاجتماعية، والشكوى من التربية وغياب الشعور بالسعادة والمتعة في أداء وظيفته، مما يؤثر على أداء رسالته الإنسانية والتربوية .

- مراحل حدوث الاحتراق الوظيفي:

الاحتراق النفسي لا يحدث دفعة واحدة، ولكنه يمر بعدد من المراحل حتى يصل إلى ذروة المعاناة بالاحتراق النفسي وهذه المراحل هي :

المرحلة الأولى: الاستثارة **Stress Arousal**

وتعرف بمرحلة الاستثارة الناتجة عن الضغوط، أو الشد العصبي الذي يعايشه الفرد في عمله وترتبط بالأعراض التالية:

- سرعة الانفعال.
- القلق الدائم.
- فترات من ضغط الدم العالي.
- الأرق.

- صعوبة التركيز والصداع.

المرحلة الثانية: الحفاظ على الطاقةEnergy Conservation

وتشمل هذه المرحلة بعض الاستجابات السلوكية مثل:

- التأخير عن مواعيد العمل.
- تأجيل الأمور المتعلقة بالعمل.
- زيادة في استهلاك المنبهات مثل الشاي والقهوة.. الخ.
- الانسحاب الاجتماعي.
- الشعور بالتعب المستمر.

المرحلة الثالثة: الاستنزافExhaustion

وترتبط هذه المرحلة بمشكلات بدنية ونفسية مثل:

- الاكتئاب المتواصل.
- اضطرابات مستمرة في المعدة.
- تعب جسمي مزمن.
- إجهاد ذهني مستمر.
- صداع دائم.
- الرغبة في الانسحاب النهائي من المجتمع.
- الرغبة في هجر الأصدقاء.

علينا أن نشير أنّه ليس من الضروري وجود جميع الأعراض بكل مرحلة للحكم بوجود حالة الاحتراق النفسي، ولكن ظهور عرضين أو أكثر في كل مرحلة يمكن أن يشير إلى أن الشخص يمر بإحدى مراحل الاحتراق النفسي .

بالإضافة إلى الاستنزاف والإنهاك والمشكلات البدنية والنفسية مثل ما ذكرنا سابقا : الاكتئاب المتواصل واضطرابات مستمرة في المعدة، تعب جسمي مزمن، إجهاد ذهني مستمر، صداع دائم والرّغبة في الانسحاب النهائي من المجتمع والرغبة في هجر الأصدقاء . (http://bafree.net)

- الدراسات السابقة:

أولا : الدراسة العربية

دراسة محمد الدبابسة 1993، أنجزت هذه الدراسة حول موضوع مستويات الاحتراق النفسي لدى معلمي التربية الخاصة في الأردن وعلاقتها ببعض المتغيرات، اشتملت الدراسة على عينة قدرها (308) من معلمي التربية الخاصة، منطلقا من إشكالية حول مستوى الاحتراق النفسي لدى معلمي التربية الخاصة وصاغ لهذا البحث مجموعة من الفرضيات . الفرضية الرئيسية هي معلمي التربية في الأردن من الاحتراق النفسي، اعتمد على المنهج الوصفي، وطبق مقياس ماسلاش للاحتراق النفسي وقد توصل إلى النتائج التالية : أن معلمي التربية الخاصة في الأردن يعانون من الاحتراق بدرجة متوسطة، ووجدت فروق ذات دلالة إحصائية في درجة الاحتراق النفسي لصاح الذكور والمعلمين من حملت المؤهلات الجامعية ومعلمي الأطفال المعاقين حركيا والمعلمين من ذوي الخبرة القصيرة والمعلمين من ذوي الدخل

المرتفع، ولم توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة الاحتراق النفسي لشدة الإعاقة على أي بعد من أبعاد الاحتراق النفسي .

ودراسة فوزية محمد الجمالي وعبد الحميد سعيد **(2003)** بسلطنة عمان، والتي حملت عنوان مستويات الاحتراق النفسي عند معلمي ذوي الاحتياجات الخاصة واحتياجاتهم التدريبية أثناء الخدمة في سلطنة عمان، وأثر كل من متغيرات الجنس، الجنسية، الخبرة، المؤهل العلمي، نوع إعاقة الطلبة الذين يعلمون معهم . تكونت عينة الدراسة من **(133)** معلم ومعلمة وهم يشكلون مجتمع الدراسة تقريبا والمتضمن **5** مدارس بسلطنة عمان، استخدم الباحث أداتين للإجابة على أسئلة الدراسة هما : مقياس ماسلاش وجاكسون للاحتراق النفسي واستبانه الاحتياجات التدريبية التي طورت من قبل مجموعة من الباحثين، وأشارت النتائج إلى ما يلي :

1- يعاني معلمو ذوي الاحتياجات الخاصة من الاحتراق النفسي بدرجة معتدلة.

2- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغيري الجنس والخبرة التدريبية في أبعاد مقياس الاحتراق النفسي الثلاث .

دراسة الفرح **(2001)** بعنوان الاحتراق النفسي لدى العاملين مع الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في دولة قطر هدفت الدراسة إلى الكشف عن مستوى الاحتراق النفسي لدى العاملين مع الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في المؤسسات والمراكز ذات العلاقة في دولة قطر . وقد تكونت عينة الدراسة من **(122)** من العاملين والعاملات مع ذوي الاحتياجات الخاصة . وتوصلت الدراسة إلى أن درجة الاحتراق النفسي الكلية كانت متوسطة لدى أفراد العينة ولم تظهر الدراسة فروقا دالة إحصائيا تعزى لمتغير سنوات الخبرة .

زيدان السرطاوي **(1997)** دراسة حول الكشف عن مستويات ومصادر الاحتراق النفسي في ضوء بعض المتغيرات الديمغرافية، أقيمت على عينة من المعلمين في معاهد ومراكز التربية الخاصة التابعة لوزارة المعارف السعودية بالرياض، واستخدم مقياس ماسلاش للاحتراق النفسي تبين أن مستوى الاحتراق النفسي كان معتدلا على بعدي الشعور بالانجاز والاجهاد الانفعالي، في حين كان المستوى متدنيا بخصوص تبلد المشاعر . كما أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات المتخصصين وغير المتخصصين في التربية الخاصة على بعد الإجهاد الانفعالي، وذلك لصالح المتخصصين في التربية الخاصة، ولم تكشف الدراسة عن وجود أية فروق دالة إحصائيا وفق متغيري التخصص ونمط الخدمة، وذلك على بعد تبلد المشاعر في حين كشفت النتائج عن وجود فروق دالة إحصائيا وفق نفس المتغيرين على بعد نقص الشعور بالانجاز وذلك لصالح المتخصصين في التربية الخاصة الذين يعانون من مشاعر نقص الشعور بالانجاز أكثر من غير المتخصصين .

(فوزية عبد الحميد سعيد حسن، 2003،ص ص167-168)

دراسة القريوتي وعبدالفتاح **(1998)** قام بإجراء دراسة للتعرف على الاحتراق النفسي لدى عينة من معلمي الطلاب العاديين وذوي الاحتياجات الخاصة بدولة الإمارات العربية المتحدة، على عينة مكونة من **(244)** معلم ومعلمة منهم **(149)** من معلمي الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة

و **(95)** من معلمي الطلبة العاديين، باستخدام مقياس "شرينك"، وقد أشارت النتائج إلى وجود زيادة في درجات الاحتراق النفسي لدى معلمي الطلاب العاديين مقارنة بمعلمي الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة . وأظهرت فروقا في درجات الاحتراق عند معلمي الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة تعزى لاختلاف مستويات الخبرة . وأظهرت النتائج أيضا

أن درجات الاحتراق النفسي لدى معلمي الطلبة ذوي الإعاقات البصرية والحركية كانت أعلى من درجات الاحتراق النفسي لدى معلمي الطلاب من ذوي الإعاقات العقلية و السمعية .

ثانيا : الدراسات الأجنبية

دراسة جينيت وهاريس وميسيبوف (2003)، تحت عنوان الاحتراق النفسي لدى معلمي الأطفال المتوحدين، وبلغت العينة (64) معلم ومعلمة . أظهرت النتائج تحليل الانحدار المتعدد لمستوى الالتزام والجنس والتخصص والتوجيه المهني، ووجود الاحتراق النفسي لدى المعلمين والمعلمات بمستوى متوسط .

دراسة فيميانوبلانتون 1986 أنجزت هذه الدراسة حول المتغيرات المرتبطة بالضغوط والاحتراق النفسي لدى معلمي التربية الخاصة في مرحلة التدريب ومعلمي التربية الخاصة في السنة الأولى من العمل، والتي هدفت إلى الكشف عن الضغوط والاحتراق النفسي .وقد أشارت نتائج هته الدراسة إلى أن معظم المشكلات المتعلقة بالضغوط والاحتراق النفسي هي مشكلات متداخلة، ولم تتمكن الدراسة من الكشف عن مستوياتها، فقد تم ملاحظة مستويات مختلفة من المشكلات في المراحل المختلفة للتطور المهني .

دراسة ستراسمير 1992 أنجزت هته الدراسة حول الضغوط التي تواجه معلمي الأطفال ذوي الإعاقات العقلية وعلاقتها بالمتغيرات (مستوى التعليم،الكفاية الذاتية، التوجهات، الشعور بالرضا، العلاقة مع الزملاء) اشتملت عينة الدراسة على (716) أخصائي يعملون مع الأطفال المعوقين عقليا وأشارت نتائج هته الدراسة إلى أن (12%) من عينة الدراسة أظهروا مستويات عالية من الضغوط، ولديهم سبل للاحتراق النفسي، واتصف هؤلاء بمستوى تعليمي عالي وشعور بعدم الكفاية الذاتية، وبالتوجهات السلبية والشعور العام بعدم الرضا والميل إلى عدم الاتفاق مع الزملاء.

التعريف الاجرائي : فمن خلال الاطلاع على مختلف التعريفات توصلنا إلى أن الاحتراق النفسي هو" حاله نفسيه داخليه يشعر بها الفرد نتيجة لضغوط العمل والأعباء الزائدة الملقاة على عاتقه، فهي استجابة الفرد للتوتر النفسي والضغوط المهنية ".

الاجراءات التطبيقية للدراسة:

- المنهج المستخدم:

يعتبر المنهج الوسيلة التي يتبعها الباحث للوصول إلى تحقيق أهدافه، وقد اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي، وهو من أكثر المناهج انتشارا وشيوعا واستخداما في الدراسات التربوية والنفسية بصفة خاصة، والاجتماعية بصفة عامة، وهو بذلك يركز على ما هو كائن في وصفه وتفسيره للظاهرة موضوع الدراسة.

- حدود الدراسة:

1- الحدود المكانية:

تم إجراء الدراسة الميدانية في مدينتي الأغواط والجلفة ، بالنسبة لمدينة الأغواط كان ذلك في مركز صغار الصم وفي الجلفة بمدرسة صغار المكفوفين.

2- الحدود الزمانية:

أجريت الدراسة خلال الموسم الجامعي 2009-2010 وذلك خلال شهر أفريل بكلا المركزين، وبالتحديد من 5 أفريل إلى 28 أفريل 2010.

- **عينة الدراسة:**

- تم اختيار العينة وهي تضم (58) فردا وتم إلغاء (18) استمارة لم تكن كاملة الإجابة ولهذا تم حذفها . حيث ضمت (40) فردا ، (19) من الذكور و (21) من الإناث . حيث كان الأفراد ذوي الخبرة أكثر من 5 سنوات (23) مربيا و (19) مربيا أقل من 5 سنوات ، واقتصرت نتائج الدراسة على أفراد العينة إذ يمكن أن تتأثر هذه النتيجة لتغيرات الظروف المهنية والحالة النفسية وعليه لا يمكن تعميمها

- **أدوات البحث في الدراسة:**

نظرا لطبيعة المتغير الذي أردنا قياسه وهو الاحتراق النفسي، وكذا عدد أفراد العينة المدروسة اخترنا الاعتماد على الاستمارة وهي مقياس "ماسلاش" للاحتراق النفسي كوسيلة مناسبة لهذا البحث.

اعتمدنا في انجاز الاستمارة على المعطيات الواردة في النسخة العربية لمقياس ماسلاش للاحتراق النفسي، المعدلة والخاضعة لإجراءات المصداقية والثبات والمطبقة من طرف الدكتور " زيد البتال " من جامعة الرياض السعودية .

- تشتمل الاستمارة على جزأين، يتضمن الجزء الأول معلومات عامة كالجنس والخبرة و التخصص، في حين يضم الجزء الثاني ثلاث محاور تدور حول الإجهاد الانفعالي وتبلد المشاعر ، والشعور بالانجاز يحتوي المقياس على 22 بند موزعة وفق ما يلي :

*** محور الإجهاد الانفعالي : يشتمل على البنود التالية :**

20 - 16 - 14 - 13 – 8 - 6 - 3 - 2 – 1

*** محور تبلد المشاعر : يشتمل على البنود التالية :**

22 – 15 – 11 – 10 – 5

*** محور الشعور بالانجاز : يشتمل على البنود التالية :**

21 – 19 – 18 – 17 – 12 – 9 – 7 – 4

- وعلى أساس الدرجات التي يحصل عليها المفحوص على كل من بعد الإجهاد الانفعالي وبعد تبلد المشاعر وبعد نقص الشعور بالانجاز ، تصنف درجة الاحتراق النفسي عنده مابين عالية أو معتدلة أو منخفضة.

- **المعالجة الإحصائية:**

استخدمنا في المعالجة الإحصائية معادلة المتوسط الحسابي ومعادلة (ت)

معادلة المتوسط الحسابي:

$$\bar{X}=\frac{\sum x}{n}$$

معادلة التباين :

$$s^2=\frac{\sum(x-\bar{x})2}{n-1}$$

المعادلة ت:

$$\frac{\bar{x}_1-\bar{x}_2}{\sqrt{\frac{(n1-1)s_1^2+(n2-1)s_1^2}{n1+n2-2}\left(\frac{1}{n1}+\frac{1}{n2}\right)}}$$

- **عرض وتفسير نتائج الدراسة:**

نص الفرضية الأولى:

- يعاني مربيي ذوي الاحتياجات الخاصة من مستوى عالي من الاحتراق الوظيفي حسب مقياس "ماسلاش" للاحتراق النفسي .

حساب المتوسط الحسابي : $\overline{X}=\frac{\sum N}{N}=\frac{2575}{40}$

$$\overline{X} = 64.37$$

بعد حسابنا للمتوسط الحسابي = (64,37) وبعد أن كانت التكرارات مابين (25 و 215)

فبالتالي الاحتراق النفسي لدى مربيي ذوي الاحتياجات الخاصة معتدل وبالتالي نرفض الفرضية .

نص الفرضية الثانية :

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى الاحتراق الوظيفي تعزى لمتغير الجنس .

جدول (2) يوضح الفروق بين الجنسين في مستوى الاحتراق النفسي

المتغير	الذكور			الاناث			ت المحسوبة	ت المجدولة	درجة الحرية	الدلالة الاحصائية
الاحتراق النفسي	N	$\overline{X}$	S2	N	$\overline{X}$	S2				
	19	64.37	184.87	21	62.52	229.11	1.24	3.30	38	0.01

- إن الجدول رقم (1) يوضح الفروق بين الجنسين في مقياس الاحتراق النفسي فقد تم حساب المتوسط الحسابي ؟

م1 = 67.89

م2 = 62.52

وحساب التباين S21 S2=184.87

S22= 229.11

بعد تطبيق اختبار (ت) وجدنا أن ت المحسوبة (1.24) أصغر من ت المجدولة (3.30) عند درجة حرية (38) وبمستوى دلالة إحصائية (0.01) وعليه فإنها غير دالة إحصائيا، وبالتالي نقبل الفرض الصفري لتحققه ومنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الاحتراق النفسي لدى مربيي ذوي الاحتياجات الخاصة تعزى لمتغير الجنس.

نص الفرضية الثالثة:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى الاحتراق الوظيفي لدى مربيي ذوي الاحتياجات الخاصة تعزى لمتغير الخبرة.

جدول رقم (2) يوضح الفروق في عامل الخبرة في مستوى الاحتراق الوظيفي

المتغير	أقل من 5 سنوات			5 سنوات فأكثر			ت المحسوبة	ت المجدولة	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
الاحتراق الوظيفي	N	$\overline{X}$	S2	N	$\overline{X}$	S2	1.23	3.30	38	0.01
	17	62.70	209.72	23	66.82	212.96				

- يوضح الجدول رقم (2) دراسة الفروق في عامل الخبرة في مقياس الاحتراق النفسي وقد تم

حساب المتوسط الحسابي $م_1 = 62.70$

$م_2 = 66.82$

وحساب التباين S2 $S\ 21 = 209.72$

$S22 = 212.96$

- وبعد تطبيق الاختبار (ت) وجدنا أن ت المحسوبة (1.23) أصغر من ت المجدولة (3.30) عند درجة حرية (38) وبمستوى دلالة إحصائية (0.01) وعليه فأنها غير دالة إحصائيا، وبالتالي نقبل الفرض الصفري لتحققه ومنه : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الاحتراق النفسي لدى مربيي ذوي الاحتياجات الخاصة تعزى لمتغير الخبرة.

مناقشة نتائج الفرضيات

مناقشة نتائج الفرضية الأولى

من خلال عرض نتائج الفرضية الأولى أوضح الجدول الإحصائي قيمة المتوسط الحسابي (64.37) لدى عينة دراسة متكونة من (40) مربي ومربية ، فالاحتراق الوظيفي معتدل بالنسبة لمربيي ذوي الاحتياجات الخاصة .

وحسب دراسة السرطاوي (1997) الذي أنجز دراسة حول الكشف عن مستويات ومصادر الاحتراق النفسي في ضوء بعض المتغيرات الديمغرافية، كشفت النتائج أن مستوى الاحتراق النفسي كان معتدلا على بعدي الشعور بالانجاز والإجهاد الانفعالي، في حين كان مستوى متدني بخصوص تبلد المشاعر، وقد اتفق مع دراستنا في جانب الاعتدال في مستوى الاحتراق الوظيفي.

كما اتفقت دراستنا مع دراسة الدبابسة (1993) حول موضوع مستوى الاحتراق الوظيفي لدى معلمي التربية الخاصة وعلاقتها ببعض المتغيرات ، وخلصت النتيجة إلى أن معلمي التربية الخاصة بالأردن يعانون من الاحتراق النفسي بدرجة متوسطة .

كما اتفقت أيضا دراستنا مع دراسة هاريس وجينيتوميسيوف (2003) التي وجدت أن الاحتراق النفسي متوسط لدى معلمي الأطفال التوحديين .

مناقشة نتائج الفرضية الثانية

بعد عرض نتائج الفرضية الثانية أوضح الجدول رقم (2) أن قيمة ت المحسوبة =1.24 أصغر من ت الجدولة 3.30 عند مستوى دلالة إحصائية (0.01) ، بمعنى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الاحتراق النفسي لدى مربي ذوي الاحتياجات الخاصة تعزى لمتغير الجنس .

وجاءت النتائج مشابهة لدراسة فوزية عبد الحميد الجمالي (2003) بأنها لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الاحتراق النفسي تعزى لمتغير الجنس .

واختلفت ودراسة محمود الدبابسة (1993) وكشفت هاته الدراسة أنها توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الاحتراق النفسي لدى معلمي التربية الخاصة تعزى لمتغير الجنس لصالح الذكور .

مناقشة نتائج الفرضية الثالثة

بعد عرض نتائج الفرضية الثالثة أوضح الجدول رقم (3) أن قيمة ت المحسوبة (1.23) أصغر من ت المجدولة (3.30) عند درجة حرية (38) وبمستوى دلالة إحصائية (0.01) بمعنى أنها لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الاحتراق النفسي لدى مربي ذوي الاحتياجات الخاصة تعزى لمتغير الخبرة .

وأقرت نتائج هته الفرضية من دراستنا نفس التي أقرت بها دراسة الفرح (2001) حول أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الخبرة في مستوى الاحتراق النفسي لدى مربيي ذوي الاحتياجات الخاصة في المؤسسات والمراكز ذات العلاقة بدولة قطر .

وأيضا مع دراسة فوزية عبد الحميد الجمالي، التي وجدت أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الاحتراق النفسي لدى معلمي ذوي الاحتياجات الخاصة تعزى لمتغير الخبرة .

- الاستنتاج العام

تناولت هذه الدراسة الاحتراق الوظيفي لدى مربيي ذوي الاحتياجات الخاصة بمدينتي الأغواط والجلفة ، وقد انطلقت الدراسة من خلفية نظرية تشير الى تعرض العديد من مربي ذوي الاحتياجات الخاصة إلى ضغوط كبيرة ومنها الاحتراق الوظيفي ، ولهذا حاولت الدراسة الإجابة عن بعض التساؤلات باستخدام مقياس "ماسلاش" للاحتراق النفسي .

وتمثلت الفرضية الاولى عن الكشف عن مستوى الاحتراق الوظيفي لدى مربيي ذوي الاحتياجات الخاصة . وأظهرت النتائج أنهم يعانون من احتراق نفسي بمستوى معتدل ، واتفقت هذه النتيجة مع دراسة كل من السرطاوي (1997) والدبابسة (193) وهاريس وآخرون (2003) والتي تقول كلها بالمستوى المعتدل أو المتوسط في الاحتراق النفسي .

- أما بالنسبة لمعرفة الفروق بين الجنسين في مستوى الاحتراق النفسي ، فقد أظهرت النتائج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لهذا المتغير ، واتفقت هذه النتيجة مع دراسة فوزية عبد الحميد الجمالي (2003) غير أنها اختلفت دراستنا مع دراسة محمود الدبابسة (1993) الذي وجد أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الاحتراق النفسي تعزى لمتغير الجنس لصالح الذكور .

وعند دراسة أثر سنوات الخبرة في مستوى الاحتراق النفسي، فقد أظهرت النتائج أن مستوى الاحتراق النفسي لدى المربيين لا يتأثر بسنوات الخبرة لديهم ، وهذا يتفق مع ما توصلت إليه فوزية عبد الحميد الجمالي (2003) ودراسة الفرح (2001) حول أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الاحتراق النفسي لدى المربيين تعزى لمتغير الخبرة . واختلفت الدراسة مع دراسة محمود الدبابسة (1993) الذي قال بوجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الخبرة.

- **خاتمة:**

تّم تظهر في كثير من المهن لاسيما المهن ذات الطابع الإنساني والتعاونيمعوقات وضغوط مختلفة تحول دون قيام الموظف بدوره المطلوب، كما يتوقعه هوويتوقعه الآخرون، وتعتبر ظاهرة الاحتراق الوظيفي من أبرز المعوقات التي قد تظهرفي مجال العمل مع ذوى الاحتياجات الخاصة . ولما تقتضيه هذه المهنة من متطلبات مع فئات من الأشخاص غير العاديين،حيث يعد كل شخص حالة خاصة تتطلب نمطا خاصا من الخدمة والتعليم والتدريبوالمساندة، بالإضافة إلى أن انخفاض قدرات الأشخاص المصابين بالإعاقة وتنوعمشكلاتهم، وحدتها أحيانا قد يولد لدى العديد من العاملين معهم الشعور بالإحباط، وضعف الشعور، بالإنجاز أو النجاح، الأمر الذي من شأنه أن يولد لدى هؤلاءالعاملين الشعور بالضغوط النفسية والمهنية . وبالتالي الوصول إلى درجة الاحتراقالنفسي و الذي كان محور اهتمام العديد من والباحثين .

وقد هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مستوى الاحتراق النفسي عند مربيي ذوي الاحتياجات الخاصة، و كذلك معرفة إن كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في درجاتالاحتراق النفسي تعود لمتغير الجنس والخبرة.

واعتمدنا في هذه الدراسة على مقياس "ماسلاش" للاحتراق الوظيفي ، وقد تم استخدام المنهج الوصفيلملائمته لطبيعة الدراسة، ثم تم إجراء بعض التحليلات الإحصائية، تمثلت في المتوسط الحسابي وحساب التباين واختبار (ت) لمعرفة إذا كانت هناك فروق في مستوى الاحتراق النفسي .

وكشفت الدراسة عن النتائج التالية:

1- يعاني مربي ذوي الاحتياجات الخاصة الى مستوى متوسط من الاحتراق الوظيفي .

2- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الاحتراق الوظيفي تعزى لمتغير الجنس .

3- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الاحتراق الوظيفي تعزى لمتغير الخبرة .

الهوامش :

1- انتصار يونس، السلوك الإنساني، المكتبة الجامعية، ب ط، الإسكندرية 2000 .

2- عبد الفتاح محمد سعيد الخوجا، الإرشاد النفسي والتربوي،الدار العلمية للنشر، ط1، عمان 2002 .

3- علي عسكر، الأسس النفسية والاجتماعية للسلوك في مجال العمل، دار الكتاب الحديث، ب ط القاهرة 2005 .

4- مصطفى عشوي، مدخل إلى علم النفس المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، الجزائر ب ت.

5- فوزية عبد الحميد الجمالي و عبد الحميد حسن سعيد، مستويات الاحتراق النفسي لدى معلمي ذوي الاحتياجات الخاصة واحتياجاتهم التدريبية، مجلة الدراسات العربية في علم النفس، سلطنة عمان العدد الأول المجلد الثاني، يناير 2003 القاهرة .

6- زينب محمود الشقير، الشخصية السوية والمضطربة، مكتبة النهضة المصرية، ط3، القاهرة 2005

مواقع الانترنت :

http://gulfkids.com/ar
http : // dakram.maktoobblog.com
http://bafree.net

الآثار النفسية السلبية للأزمات الإقتصادية على الموارد البشرية الموظفة

- دراسة حالة عينة من حوض البحر الأبيض المتوسط-

(فرنسا، إسبانيا، اليونان)

د. بوزنورة أسماء

جامعة قسنطينة2- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر

bouzenouraasma@yahoo.fr

هاجر يحياوي

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف -ميلة - الجزائر

hadjer.alger7@yahoo.fr

***Received**: Avril 2018* ***Accepted:** Mai 2018* ***Published**: Juin 2018*

Abstract:

L'effondrement de la situation économique au niveau familial Pendant les crises économiques, ce qui entraîne souvent à la désintégration et La pire chose qui pourrait l'atteindre est le suicide. Pour créer un lien entre les crises financières et économiques et Crises psychologiques, Nous essayons d'analyser le phénomène du suicide par trois grandes crises économiques (la grande dépression1929, la crise pétrolière en 1973 et la crise financière mondiale en 2008) dans les trois pays de la Méditerranée (France, Espagne, Grèce).

Mots clés: la Crise financière, la crise économique, le suicide, les ressources humaines, les pays de la méditerranéens.

ملخص:

انهيار الوضع الاقتصادي على المستوى العائلي خلال فترات الأزمات الاقتصادية، غالبا ما يؤدي إلى التفكك وأسوأ ما يمكن أن يصل إليه هو الانتحار .ولدراسة العلاقة بين الأزمات المالية والاقتصادية والأزمات النفسية، نحاول تحليل ظاهرة الانتحار من خلال ثلاث أزمات اقتصادية كبرى (الكساد الكبير 1929، أزمة البترول 1973 والأزمة المالية العالمية 2008) في ثلاثة بلدان من البحر الأبيض المتوسط (فرنسا، إسبانيا، اليونان).

الكلمات المفتاحية: الأزمة المالية، الأزمة الاقتصادية، الانتحار، الموارد البشرية، بلدان البحر الأبيض المتوسط.

مقدمة:

ورث العالم عدة أزمات مالية واقتصادية على مدى عقود خلت، والتي أولها معظم المنظرون الاقتصاديون إلى تطور الرأسمالية الذي غالبا ما يفرز تناقضات، وأشهر هذه الأزمات الاقتصادية: أزمة الكساد الكبير سنة 1929 امتدت على طول فترة الثلاثينات، انعكست على معظم دول العالم باستثناء الاتحاد السوفياتي سابقا. تلتها الأزمة الهيكلية الطويلة 1973و 1979 الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول (دامت حسب بعض المصادر أربعة عشر سنة)، لها آثار اقتصادية شديدة على الدول المعتمدة على النفط العربي خاصة الدول المتقدمة، كما شهد العقد الأول من القرن الحادي والعشرين أزمة مالية عالمية حادة سنة 2008 انطلاقا من الولايات المتحدة الأمريكية إلى كافة دول العالم مسببة انعكاسات سلبية على مختلف الجوانب المالية ، الاقتصادية ، الاجتماعية والنفسية.

هذه الأزمات أفرزت تحديات ومازالت تفرز آثارا أغلبها سلبية على الموارد البشرية الموظفة، وما تشهده من إفلاس المؤسسات وتسريح آلاف العمال وإحالتهم على البطالة خير دليل على ذلك، لكن الأمر لا يتوقف عند هذا الحد فأغلبية الذين فقدوا وظائفهم لا يجدون موردا آخر فتزداد الضغوط المالية عليهم وتؤثر سلبيا على حياتهم الأسرية والاجتماعية، بزيادة المشاكل والتوترات داخل الأسرة الناتجة عن عدم القدرة على تحمل أعباء الحياة المرافقة لتراكم الديون، وبفقد الوظيفة يفقد الفرد مركزه ومكانته الاجتماعية أيضا، هذا الوضع ينعكس على الصحة النفسية للمسرحين بمعاناتهم من القلق المستمر والإكتآب الذي يؤدي بهم مع مرور الوقت إلى اليأس، ويصبح الوضع أكثر خطورة بفقد الأمل في الحياة واللجوء إلى الانتحار.

بناء على الطرح السابق تتمحور إشكالية هذه الورقة العلمية حول:

ماهي الانعكاسات النفسية للأزمات الاقتصادية للفترات(1929، 1973، 2008)على الموارد البشرية في كل من (اسبانيا، فرنسا، اليونان)؟

فرضيات الدراسة: اعتمدنا لحل هذه الإشكالية على الفرضيات التالية:

- **تولد الأزمات الاقتصادية ضغوط نفسية كبيرة لدى الموارد البشرية تدفعها إلى الانتحار.**
- **نسبة انتحار الموارد البشرية الموظفة ارتفعت في اليونان بشكل أكبر من غيرها خلال أزمة 2008.**
- **تعتبر الموارد البشرية الفرنسية أقل تأثرا من الانعكاسات النفسية السلبية للأزمات الاقتصادية.**

أهداف الدراسة:

- **دراسة ثلاثة من الأزمات الاقتصادية العالمية الكبرى خلال قرن من الزمن بالتركيز على نوعين من الأزمات الاقتصادية (الدورية والهيكلية) للإلمام أكثر بطبيعة هذه الأزمات.**
- **الوقوف على نتائج هذه الأزمات الكبرى على الموارد البشرية لأهميتها في اقتصاد أي بلد.**
- **دراسة التكلفة البشرية للأزمات الاقتصادية[1] في ثلاثة دول(فرنسا، اسبانيا، اليونان) خلال ثلاث فترات من الأزمات الاقتصادية الكبرى.**

[1]التكلفة البشرية للأزمات الاقتصادية: تتمثل في عدد الأفراد الذين يقدمون على الانتحار كآخر خطوة لوضع حد لمعاناتهم الاقتصادية والاجتماعية والنفسية بعدما تم تسريحم من العمل جراء الأزمات المالية التي يعيشها اقتصاد البلد الذي ينتمون إليه.

منهجية الدراسة: اعتمدنا في انجاز هذه الورقة على المنهج الوصفي التحليلي لإيجاد العلاقة بين مختلف المتغيرات المدروسة، المنهج الاستنتاجي من خلال تحليل وتفسير هذه العلاقة واستخلاص النتائج، المنهج المقارن للمقارنة بين الدول الثلاثة فيما يخص إسقاطات الأزمات الاقتصادية الثلاث عليها .

عناصر الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة نعتمد على الخطة التالية:

ماهية الأزمات الاقتصادية.

1. الانعكاسات النفسية للأزمات الاقتصادية خلال فترات(1929، 1973، 2008)على الموارد البشرية الموظفة لكل من(فرنسا، اسبانيا، اليونان).

1. تعريف الأزمة المالية والأزمة الاقتصادية والعلاقة بينهما:

أ. تعريف الأزمة المالية:

يمكن تعريف الأزمة الاقتصادية: بأنها الانخفاض المفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول، والأصول إما رأس مال مادي يستخدم في العملية الإنتاجية مثل الآلات والمعدات والمباني وإما أصول مالية وهي حقوق ملكية لرأس المال المادي أو للمخزون السلعي مثل: الأسهم وحسابات الادخار... أو أنها حقوق ملكية للأصول المالية وهذه تسمى مشتقات مالية ومنها العقود المستقبلية(للنفط أو للعملات الأجنبية مثلا)(1)

الأزمة المالية تصيب القطاع المالي من بنوك ومؤسسات مالية وأسواق مالية فتنخفض المؤشرات الرئيسية في البورصات، وتفلس البنوك، يتوقف الاقتراض وغيرها من مظاهر هذا النوع من الأزمات.

ب.تعريف الأزمة الاقتصادية:

يمكن تعريف الأزمة الاقتصادية: بأنها التدهور الحاد في الأوضاع والتوقعات الاقتصادية وقد تمس قطاع اقتصادي واحد في منطقة واحدة ولفترة وجيزة كما قد تمس الاقتصاد العالمي بأسره ولعدة سنوات، وتتسبب إما في التباطؤ الاقتصادي أو فيما هو أسوأ من ذلك وهو الركود الاقتصادي. وينتج عن ذلك انخفاض في الانتاج وعدم توفر السيولة وانتشار حالات الإفلاس والبطالة وزيادة حدة التوتر.

الأزمة الاقتصادية تمس القطاع الحقيقي للاقتصاد فيتوقف الإنتاج وينخفض النمو الاقتصادي وتغلق المصانع ويسرح العمال وتزداد البطالة وغيرها من مظاهر هذا النوع من الأزمات.

نستنتج أن الأزمة المالية تؤدي إلى أزمة اقتصادية فتعثر القطاع المالي لأي سبب من الأسباب ينعكس سلبا على قيمة العملة وأسعار الأسهم والإقراض... هذا يؤثر سلبا أيضا على الإنتاج والعمالة والنمو الاقتصادي فتظهر الأزمة الاقتصادية وعموما يمكن القول أن الأزمة الاقتصادية ذات أبعاد أشمل وأوسع من الأزمة المالية وتعتبر كإطار عام لها ويمكن توضيح كيف تتحول الأزمة المالية إلى أزمة اقتصادية وفقا للشكل وقم 01.

2.1 أنواع الأزمات المالية والاقتصادية:

أ. أنواع الأزمات المالية:

- **أزمة العملة: تسمى أيضا (أزمة النقد الأجنبي، أزمة ميزان المدفوعات وأزمة أسعار الصرف)**

تحدث عندما تتغير أسعار الصرف بسرعة كبيرة بشكل يؤثر على قدرة العملة على أداء مهمتها كوسيط للتبادل أو مخزن للقيمة، وتحدث عندما تكون هناك مضاربة شديدة على عملة بلد ما، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض قيمتها والى هبوط حاد فيها فيقوم البنك المركزي ببيع مقادير ضخمة من احتياطياته دفاعا عن قيمة العملة أو عن طريق رفع أسعار الفائدة عليها بشكل حاد(2) هذا ما حدث في تايلاند وكان السبب المباشر في اندلا ع الأزمة المالية في دول جنوب شرق آسيا سنة 1997

حسب دراسة لصندوق النقد الدولي حصلت 158 أزمة عملة في الفترة 1975-1997.(3)

- الأزمة المصرفية (الذعر المالي):

تظهر عندما يواجه بنك ما زيادة كبيرة ومفاجئة في طلب سحب الودائع (بينما يقوم البنك بإقراض وتشغيل معظم الودائع لديه ويحتفظ بنسبة بسيطة لمواجهة طلبات السحب اليومي) فلا يستطيع الاستجابة لطلبات المودعين إذا ما تخطت تلك النسبة وبالتالي تحدث" أزمة سيولة" لدى البنك وإذا امتدت إلى بنوك أخرى تحدث "أزمة مصرفية" ، وعندما تتوفر الودائع لدى البنوك وترفض منح القروض خوفا من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب تحدث "أزمة إقراض" أو ما يسمى ب"أزمة ائتمان"، ومن حالات التعثر المالي ما حدث في بريطانيا لبنك "Gurney and overend " وبنك الولايات المتحدة الأمريكية "bank of united state" سنة 1931.

بين كل من Caprio et Klingebiel (2003) اتساع ظاهرة الأزمات المصرفية وعالميتها حيث قاما بإحصاء 117 أزمة بنكية هذه الأزمات مست 93 بلد (4)

- أزمة أسواق المال(حالة الفقاعات):

تحدث العديد من الأزمات في أسواق المال نتيجة ما يعرف اقتصاديا بظاهرة الفقاعة "bubble" ، حيث تتكون الفقاعة عندما يرتفع سعر الأصل بشكل يتجاوز قيمته العادلة على نحو ارتفاع غير مبرر، وهذا ما يحدث عندما يكون الهدف من شراء الأصل هو الربح الناتج عن ارتفاع سعره وليس بسبب قدرته على توليد الدخل، حيث يعتقد كل مضارب انه بمنأى عن مخاطر انهيار السوق لأنه يستطيع الخروج منه في الوقت المناسب أو لأنه حقق مكاسب ضخمة تؤمنه ضد مخاطر الانهيار، ولكن بمجرد عودة أسعار الأصول إلى قيمتها الحقيقية يحدث الانهيار ومن ثم تبدأ حالات الذعر في الظهور فتنهار الأسعار ويمتد هذا الأثر نحو أسعار الأصول الأخرى سواء في نفس القطاع أو في قطاعات أخرى ، ومن أشهر الأمثلة على ذلك انهيار سوق الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية الذي ساهم في اندلا ع أزمة الكساد الكبير سنة 1929 وانهيار سوق الأوراق المالية في اليابان سنة1990 وانهيار سوق الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية سنة2008 (5).

ب.أنواع الأزمات الاقتصادية:

تقسم الأزمات الاقتصادية إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي: (6)

- الأزمة الدورية: تصيب تكرار الإنتاج والجوانب الرئيسية فيه من إنتاج وتداول واستهلاك وتخزين.وتكون شاملة لمختلف الدول. مثل: أزمة 1929.

- **الأزمة الوسيطة: تحدث نتيجة لاختلالات وتناقضات جزئية في عملية تكرار الإنتاج ،تشمل الكثير من جوانب ومجالات الحياة.مثل أزمة المكسيك، أزمة جنوب شرق آسيا.**
- **الأزمة الهيكلية: تشمل قطاعات كبيرة في الاقتصاد العالمي مثل: أزمة الغداء وأزمة الطاقة.**

تعريف الأزمات الاقتصادية للفترات(1929، 1973، 2008):

أ. أزمة 1929: هي أزمة دورية عالمية كبرى حدثت في الولايات المتحدة الأمريكية يوم الخميس24 أكتوبر 1929 استمرت خلال الثلاثينات وبداية الأربعينات، نتيجة للمضاربات الكبيرة بداية من العشرينات والبعيدة عن الاقتصاد الحقيقي (ارتفعت أسعار الأوراق المالية ب300% في المتوسط بينما الإنتاج الصناعي لم يرتفع إلا ب 50% خلال الفترة 1921-1929) الأمر الذي أدى إلى انفجار فقاعة المضاربة وبالتالي خسرت أسعار الأوراق المالية 32 مليار دولار*من قيمتها سنة 1929 واستمر الانخفاض في أسعارها إلى غاية سنة 1933 حيث سجلت نسبة انخفاض بلغت 216% مقارنة بعام 1929 وخسر مؤشر داوجونز الصناعي 90% من قيمته خلال أربع سنوات من الأزمة ولم يسترجع مستواه إلى غاية سنة 1954، انتشرت هذه الأزمة إلى معظم دول العالم باستثناء الاتحاد السوفياتي سابقا.

ب.أزمة البترول (1973- 1986): حدثت خلال هذه الفترة صدمتي النفط الأولى سنة 1973 والثانية سنة 1979، وهما أزمتين اقتصاديتين هيكليتين تعلقتا بارتفاع أسعار البترول بشكل كبير، حيث ضاعفت الدول المنتجة له السعر بثلاث مرات خلال عام واحد بالنسبة لصدمة النفط الأولى (3.1 دولار للبرميل عام 1973 إلى 10.7 دولار للبرميل عام 1974)، وارتفعت بمرتين ونصف خلال صدمة النفط الثانية ما دفع بالأسعار إلى الارتفاع لتبلغ أقصاها سنة 1982 بسعر 32.5 دولار للبرميل. (7)

وضعت أزمة البترول نهاية لثلاثينات الرفاه في الدول الغربية المستوردة للنفط العربي وبرزت معها ظاهرة جديدة في الاقتصاديات الرأسمالية وهي ظاهرة التضخم الركودي (اتجاه الأسعار للارتفاع مع ركود الإنتاج والتجارة وارتفاع معدل البطالة).

ج. أزمة 2008: هي أزمة مالية عالمية (دورية) ظهرت في القطاع المالي في الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة الإفراط في منح ما يطلق عليه قروض الرهن العقاري من الدرجة الثانية (Subprime)التي تعرف بأنها قروض رهن عقاري تمنح لمقترضين ذات جودة ائتمانية متوسطة وضعيفة يقبلون على مخاطر كبيرة قد لا يستطيعون تعويضها لضعف مداخلهم، هذه القروض تتميز بأنها تعطى بسعر فائدة ثابت ومنخفض لمدة من سنتين إلى ثلاثة سنوات ثم يصبح سعر الفائدة متغيرا، ويضاف إليه بعد ذلك علاوة الخطر نتيجة انخفاض الجدارة الائتمانية للمقترضين (8)

* يمثل هذا المبلغ في ذلك الوقت عشرة أضعاف الميزانية الفيدرالية ويفوق الانفاق الحربي الامريكي خلال الحرب العالمية الاولى ووجد آلاف المساهمين أنفسهم مفلسين وانتحر 11 مضارب.

عندما اتجهت المؤشرات الاقتصادية إلى الارتفاع والتحسن نهاية عام **2009** في أغلب الدول المتقدمة انطلقت أزمة الديون السيادية الأوروبية وتعرف بأنها سندات تقوم الحكومة بإصدارها بعملة أجنبية وطرحها للبيع لمستثمرين من خارج الدولة (أي أنها شكل من أشكال الاقتراض) ولهذا فعلى الحكومة أن تكون قادرة علي الوفاء بديونها المقومة في شكل سندات بالعملة الأجنبية وان يكون لها هيكل تدفقات من النقذ الأجنبي والذي يسمح لها بذلك حرصا منها على ثقتها لدى المستثمرين الأجانب وكذلك على تصنيفها الائتماني في سوق الإقراض ولو عجزت الحكومة على الوفاء بمديونيتها تجاه الديون السيادية تنشأ أزمة الديون السيادية.

التي بدأت أواخر **2010** وبداية **2011** وأثرت خاصة على دول **BIIGS** ، انطلقت شرارتها من اليونان نتيجة عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المرتبطة بالمديونية تجاه دائنيها بالإضافة إلى العجز المستمر في الميزانية العمومية.

2.الانعكاسات النفسية للأزمات الاقتصادية خلال فترات(**1929**، **1973**، **2008**)على الموارد البشرية الموظفة لكل من(فرنسا، اسبانيا، اليونان).

دراسة الانعكاسات النفسية لأزمات (**1929** ، **1973**، **2008**) على الموارد البشرية في كل من (فرنسا، اسبانيا واليونان) بالتركيز على مؤشري: نسبة الانتحار لكل **100.000** عامل، ونسبة الانتحار لكل **100.000** نسمة باعتبار هذين المؤشرين يعبران عن التكلفة البشرية للأزمات الاقتصادية وبهذا نستطيع قياس الآثار النفسية للازمات الاقتصادية في كل من الدول المدروسة والمقارنة فيما بينها.

1.2 أزمة الكساد الكبير 1929:

دراسة ظاهرة الانتحار في فرنسا (نظرا لعدم توفر المعلومات في كل من اسبانيا واليونان) خلال فترة أزمة الكساد الكبير **1929**، مكنتنا من الحصول على النتائج المعروضة في الشكل رقم **02**

حيث يتضح من الشكل أن فرنسا سجلت ارتفاعا كبيرا في عدد المنتحرين جراء الوضع الاقتصادي المتدهور، بلغ العدد **8.629** حالة انتحار سنة **1932** بارتفاع بلغ **14.08%** مقارنة بعام **1929** زاد العدد مع استمرار تدهور الأوضاع الاقتصادية ليصل إلى **8.998** منتحر سنة **1934** مرتفعا ب **19%** مقارنة بعام **1929** وهو بذلك يعتبر الأعلى خلال الفترة (**1929-1940**)، وبلغ مجموع عدد الانتحارات خلال ثماني سنوات(**1929-1936**) من الأزمة الاقتصادية **66050** منتحر(**9**)

الملاحظ أيضا بالنسبة لهذه الأزمة الارتفاع الكبير في عدد المنتحرين لدى الرجال مقارنة بالنساء بما يعادل ثلاثة أضعاف ما يعني التأثير السلبي الكبير للأزمة على فئة الرجال.

عند مقارنة عدد حالات الانتحار بالموارد البشرية الموظفة نلاحظ الارتفاع الكبير المسجل في عدد المنتحرين في أوساط العاملين خلال فترة أزمة الكساد الكبير في فرنسا (**1931-1938**) كما يبينه الجدول رقم **01**

نلاحظ من الجدول رقم **01** الارتفاع الكبير في عدد العمال المنتحرين خاصة في فترة اشتداد الأزمة الاقتصادية (**1931-1938**) حيث بلغ عدد العمال المنتحرين **21.267** منتحر. سجلت معدل ارتفاع في عدد العمال المنتحرين بلغ **16** نقطة مئوية خلال الفترة (**1931-1935**) مقارنة بعدد العمال المنتحرين خلال الفترة (**1926-1930**) وهذا

يدل على الانعكاس السلبي الشديد للأزمة خاصة على الموارد البشرية الموظفة بسبب انعدام الأمان الوظيفي و تسريحها أو وزيادة معدلات البطالة، بمعنى أنه هناك علاقة طردية بين البطالة والانتحار.

2.2 أزمتي 1973، 2008:

دراسة ظاهرة الانتحار خلال أزمتي(1973، 2008) في كل من (فرنسا، اسبانيا واليونان) مكنتنا من الحصول على النتائج المعروضة في الشكلين رقم 03 و04

- **فرنسا:**

➢ **أزمة البترول 1973:**

خلال أزمة البترول 1973 تجاوز عدد المنتحرين 9000 منتحر ووصل خلال فترة التضخم الركودي (1973-1986) ذروته بعدد 10614 منتحر سنة 1980 بنسبة انتحار بلغت 19.7% ويعتبر الأكبر في تاريخ فرنسا وأكبر مما سُجل خلال أزمة 1929 ، حيث مثل الانتحار فيها ما يعادل 8000 شخص منتحر سنويا خلال فترة (1977-1981).(10)، أما نسبة الانتحار في أوساط العمال فقد سجلت رقم قياسي بلغ 49% سنة 1980 بارتفاع بلغ 11.6 نقطة مئوية مقارنة بعام 1970 (37.4%). يعود هذا الارتفاع الكبير في نسبة الانتحار للضائقة المالية وعمليات التسريح الواسعة التي شهدتها الموارد البشرية خلال هذه الفترة والتي ترافقت بارتفاع كبير في معدلات البطالة ما يظهر حقيقة اليأس الشديد المرتبط بالأزمة التي طال أمدها.

➢ **أزمة 2008:**

نلاحظ من (الشكل رقم04) أنه خلال الأزمة المالية العالمية 2008 سجلت فرنسا معدلات انتحار أقل من تلك المسجلة خلال أزمة البترول بلغت نسبة 15% لكل مئة ألف نسمة ما يمثل 9375 منتحر سنة 2009 وسجلت نسب قريبة من تلك المسجلة خلال أزمة البترول في أوساط العمال حيث بلغت نسبة 49% خلال عامي 2009 و 2010 مرتفعة ب 3.4 نقطة مئوية مقارنة بعام 2007 كما أصبحت نسبة الانتحار في أوساط العاطلين عن العمل أكبر بستة مرات من فئات المجتمع الأخرى (OIT) هذا بسبب التشاؤم والمعانات التي يعيشهما من فقدوا وظائفهم وممن لم يجدوا من يتكفل بهم.

نستنتج من المقارنة بين التكلفة البشرية للأزمات الاقتصادية الثلاثة على الموارد البشرية الموظفة في فرنسا أنها كانت أكبر خلال أزمة البترول 1973 بارتفاع بلغ 11.6 نقطة مئوية ورغم ارتفاع عدد المنتحرين لكل مئة ألف نسمة خلال أزمة 1929 الذي بلغ أعلاه سنة 1934 بارتفاع بلغ 19% مقارنة بعام 1929 إلا أن أزمة البترول 1973 تبقى أشد تأثيرا بارتفاع بلغ 37.8% سنة 1980 مقارنة بعام 1970.

- **اسبانيا:**

➢ **أزمة البترول 1973:**

نلاحظ من (الشكل رقم 04) تسجيل معدلات انتحار منخفضة مقارنة بفرنسا خلال أزمتي البترول والأزمة المالية العالمية 2008، فخلال أزمة البترول سجلت ارتفاعا في معدلات الانتحار بلغت أعلاها سنة 1985 بنسبة 6.5 %

منتحر لكل مئة ألف نسمة ما يمثل **2167** منتحر.ترتفع هذه النسبة في أوساط الموارد البشرية الموظفة حيث سجلت نسبة **15.9%** سنة **1985** لكل مئة ألف عامل مرتفعة ب **4** نقاط مئوية مقارنة بعام **1970.**

➢ أزمة **2008:**

خلال أزمة **2008** زادت حالات الانتحار للظروف الاقتصادية الصعبة فوفقا للمعهد الوطني الاسباني للإحصاء فإن عدد حالات الانتحار سجلت ارتفاعا خاصة عام **2008** وعام **2011** كما يوضحه الجدول رقم **02**

يتضح من الجدول رقم **02** الارتفاع المسجل عام **2008** في عدد حالات الانتحار التي عرفت ارتفاعا بلغ نسبة **6%** مقارنة بعام **2007** أغلبها حصلت لدى الفئة العمرية **(30-65)** التي سجلت نسبة زيادة بلغت **9 %** لكنها شهدت انخفاضا خلال الأعوام التالية من الأزمة عاودت الارتفاع عام **2011** مع بداية أزمة الديون السيادية، حيث بلغت نسبة **34%** من حالات الانتحار عام **2012** بسبب الضغوطات المالية الكبيرة التي يعيشها السكان، أما نسبة الانتحار في أوساط الموارد البشرية الموظفة فارتفعت إلى **15.1%** سنة **2009 (**شكل رقم **03)** مرتفعة بنصف نقطة مئوية مقارنة بعام **2008** والتي ترافقت مع ارتفاع عمليات الطرد من المنازل. حيث أن السلطات القضائية الإسبانية تخلي كل **8** دقائق منزلا من قاطنيه بسبب عدم أدائهم أقساط القروض الشهرية المخصصة للسكن ليبلغ الرقم كل يوم **520** حالة إخلاء في مجموع التراب الوطني الإسباني خلال عام **2012** الأمر الذي جعل السكان يعيشون في حالة خوف وقلق مستمر.

أمام هذه الأوضاع زاد عدد طالبي الخدمة النفسية ففي دراسة في اسبانيا تم من خلالها مقارنة معدلات انتشار الاضطرابات النفسية في مراكز الرعاية الصحية الأولية بين عامي **2006** و **2010.** أظهرت نتائجها زيادة كبيرة خلال عام **2010** في نسبة المرضى الذين يعانون من اضطراب المزاج، القلق، والاضطرابات المرتبطة بالكحول مقارنة مع بيانات عام **2006 (**قبل الأزمة**)** وهذا الارتفاع مرتبط لحد كبير بزيادة خطر الركود الكبير المرتبط بسداد الرهن العقاري وعمليات الإخلاء **(11)**

مقارنة خسارة الموارد البشرية في اسبانيا خلال أزمتي البترول وأزمة **2008** تبين أنها كانت أكبر خلال أزمة البترول **1973** بارتفاع بلغ **4** نقاط مئوية بالنسبة للموارد البشرية الموظفة.

- **اليونان:**

➢ أزمة **1973:**

نلاحظ أن التكلفة البشرية في اليونان **(**شكل رقم 03،04**)** منخفضة مقارنة بكل من فرنسا واسبانيا. خلال أزمة البترول سجلت اليونان ارتفاعا في معدلات الانتحار وأعلى معدل سجلته سنة **1985** بلغ **4%** مرتفعا قليلا ب **0.8** نقطة مئوية عن عام **1970** لكن نسبة الانتحار مرتفعة بشكل خاص لدى الموارد البشرية الموظفة حيث سجلت معدل **10.3%** لكل مئة ألف عامل سنة **1985** مرتفعة ب **1.4** نقطة مئوية مقارنة بعام **1970.**

➢ أزمة **2008:**

خلال أزمة **2008** سجل معدل الانتحار لكل مئة ألف نسمة ارتفاعا في اليونان كما يتضح من الشكل رقم **04.** بلغ أعلى معدل له سنة **2012** بنسبة **3.8%** لكل مئة ألف نسمة ما يعادل **422** منتحر مرتفعا ب **1.2** نقطة مئوية خلال

خمس سنوات من الأزمة المالية أما في أوساط الموارد البشرية الموظفة فقد سجلت خسارة بشرية بلغت نسبة 11.5% لكل مئة ألف عامل مرتفعة ب 5.1 نقطة مئوية مقارنة بعام 2007 وهذا راجع للديون التي يعاني منها أغلب العمال والخوف من عدم التخلص منها بالإضافة إلى القلق من الخطط الاجتماعية التي تطبقها الشركات وعدم الشعور بالأمان الوظيفي كلها عوامل تزيد من مخاطر الانتحار لدى الموارد البشرية الموظفة اليونانية.

الملاحظ أيضا بالنسبة لليونان على غرار اسبانيا وفرنسا هو أن الانتحار يكثر لدى الرجال أكثر من النساء حيث أشارت منظمة "كليماكا" اليونانية أن الرجال ينتحرون بأكثر من أربعة أضعاف عدد النساء، وأن أغلب الذكور يكونون في منتصف الخمسينيات والنساء في أواخر الثلاثينات ويعانون من مصاعب مالية ، وأكثر من نصف عمليات الانتحار تتم عن طريق الشنق يأتي بعده إطلاق النار والقفز من أماكن مرتفعة ثم عن طريق السموم. (12)

وفقا لبيانات صدرت من الهيئة الإحصائية اليونانية وضح بعض العاملين في قطاع الصحة في اليونان أن بعض الآفات الاجتماعية زادت أيضا حيث اتجه الآلاف من المواطنين إلى إدمان المخدرات هربا من مواجهة الخطط التقشفية التي فرضتها الأزمة الاقتصادية وأوضح أطباء يونانيين أن البطالة زادت من أزمة إدمان المخدرات بالإضافة إلى بعض الآفات السلوكية الأخرى مثل :إدمان الكحول وزيادة العنف في المنازل (13).

نستنتج أن التكلفة البشرية لأزمة 2008 أكبر منها خلال أزمة البترول 1973 في اليونان بنسبة ارتفاع بلغت 5.1 نقطة مئوية لدى الموارد البشرية الموظفة كما تعتبر أعلى نسبة مقارنة بكل من فرنسا واسبانيا.

خاتمة:

نستخلص من كل ما سبق أن التكلفة البشرية في فرنسا مرتفعة جدا بتسجيلها لنسب انتحار قياسية تصل في فترات الأزمات المالية والاقتصادية إلى معدل 49% لدى الموارد البشرية الموظفة و19.7% لكل مئة ألف نسمة، ورغم ارتفاع عدد المنتحرين لكل مئة ألف نسمة خلال أزمة 1929 الذي بلغ أعلاه سنة 1934 بارتفاع بلغ 19% مقارنة بعام 1929 إلا أن أزمة البترول 1973 تبقى أشد تأثيرا بارتفاع بلغ 37.8% سنة 1980 مقارنة بعام 1970. بينما تعتبر اليونان من الدول الأوروبية التي تسجل أقل معدلات الانتحار خلال فترات الأزمات الاقتصادية وتصل في أعلى معدلاتها لنسبة 3.8% أما في أوساط الموارد البشرية الموظفة فأعلى معدل لها يبلغ نسبة 11.5%، وأيضا تسجل الموارد البشرية الاسبانية معدلات استجابة منخفضة تجاه معدلات الانتحار في فترات الأزمات الاقتصادية حيث تسجل في أعلى نسبة لها 6.5% لكل مئة ألف نسمة ونسبة 15.9 % بالنسبة للموارد البشرية الموظفة.

نستخلص أيضا أن ارتفاع معدلات الانتحار لدى الموارد البشرية الموظفة في فرنسا لا يعكس بالضرورة التأثير السلبي الكبير بالأزمات المالية والاقتصادية كما لا يعني الانخفاض الكبير في معدلات الانتحار عدم التأثر بها (حالة اليونان)، حيث سجلت فرنسا أعلى نسبة ارتفاع خلال أزمة البترول 1973 بارتفاع بلغ 11.6 نقطة مئوية وهي تعد أكبر المتضررين مقارنة باسبانيا واليونان، لكنها رغم النسبة المرتفعة المسجلة خلال أزمة 2008 (49% خلال عامي 2009 و 2010) إلا أن اليونان تعد أكبر المتضررين خلالها بتسجيل أعلى معدل نمو بلغ 5.1 نقطة مئوية، بينما زاد المعدل في فرنسا ب 3.4 نقطة مئوية فقط، وتعد اسبانيا أقل المتضريين من أزمة 2008 بتسجيلها أعلى معدل بنسبة ارتفاع بلغت نصف نقطة مئوية فقط.

الأشكال والجداول:

شكل رقم01: يبين انتقال الأزمة المالية إلى أزمة اقتصادية

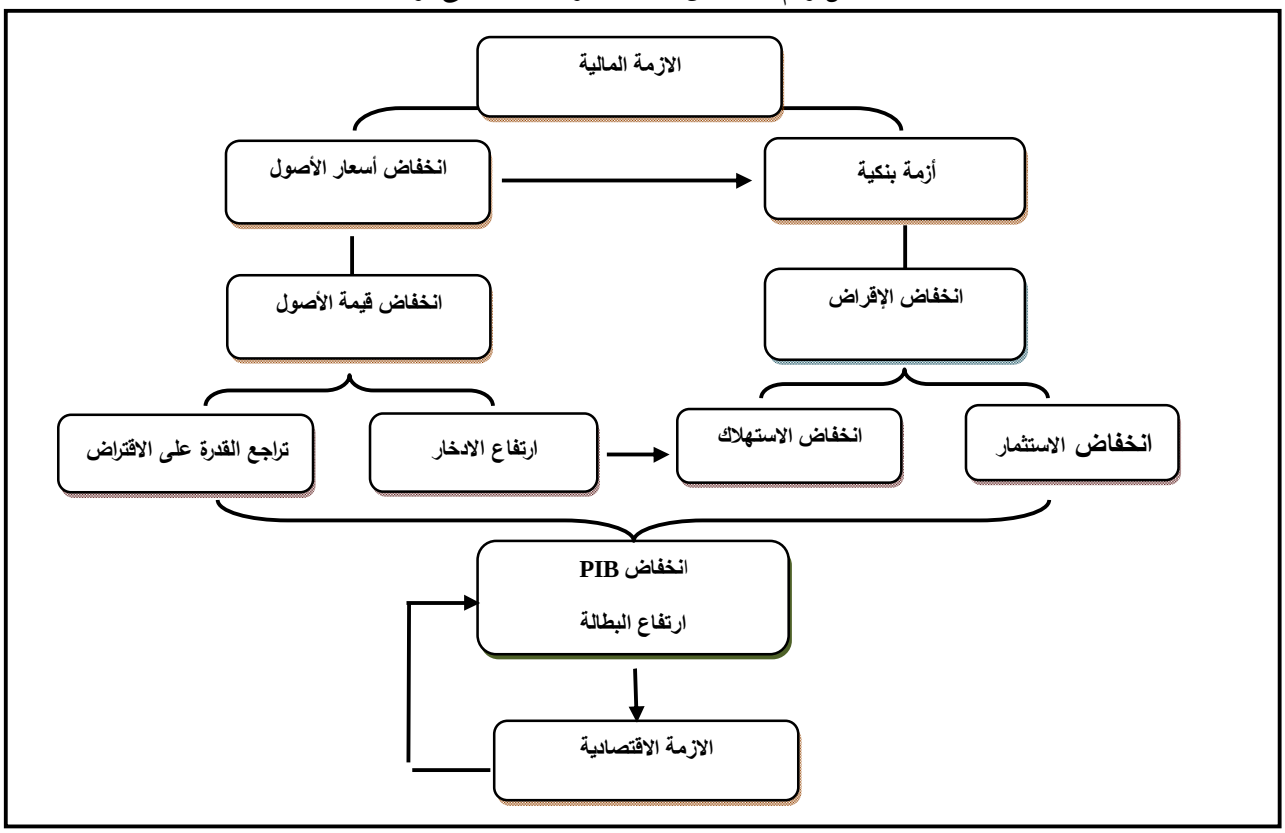

المصدر: INSEE, 2009 (Institut National de la Statistique et des Etudes Economiques)

شكل رقم02: يبين عدد المنتحرين لدى كلا الجنسين في فرنسا خلال أزمة الكساد الكبير.

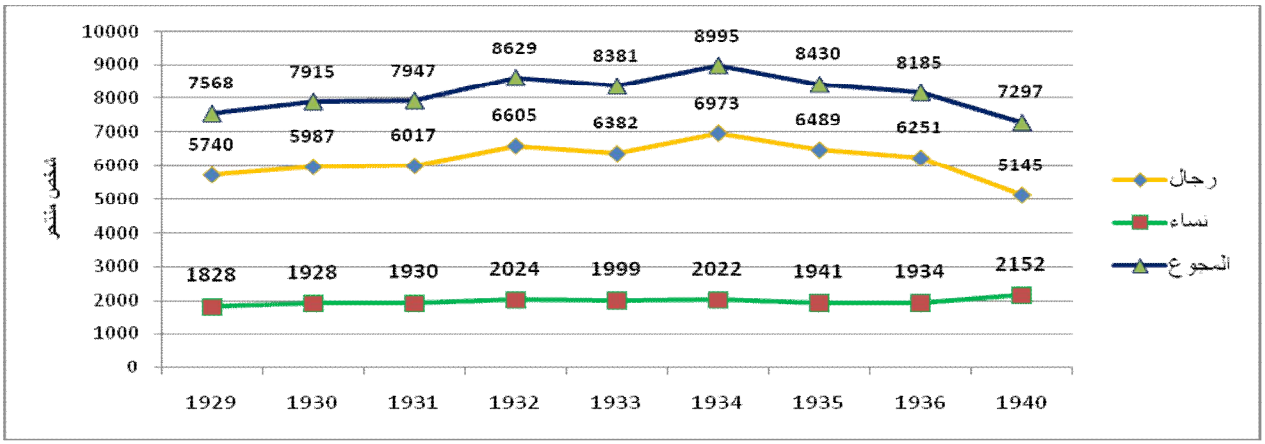

المصدر: إعداد الباحثتين بالاعتماد على:

Jean Claude Chesnais, les morts voilentes en France de puis 1826: comparaisons internationales, travaux et document ,cahier n° 75 ,presses universitaires de France

جدول رقم01: يبين عدد حالات الانتحار في فرنسا حسب متوسط عدد الموارد البشرية الموظفة خلال الفترة(1926-1950).

	رجال	نساء	المجموع
1930-1926	6867	2436	9303
1935-1931	10828		10828
1938-1936	10439		10439
1950-1946	5189	2209	7398

المصدر:

Jean Claude Chesnais, les morts voilentes en France de puis 1826: comparaisons internationales, travaux et document ,cahier n° 75 ,presses universitaires de France

شكل رقم 03: يبين نسبة الانتحار لكل 100.000 عامل خلال أزمتي (1973، 2008) في كل من (فرنسا، اسبانيا، اليونان)

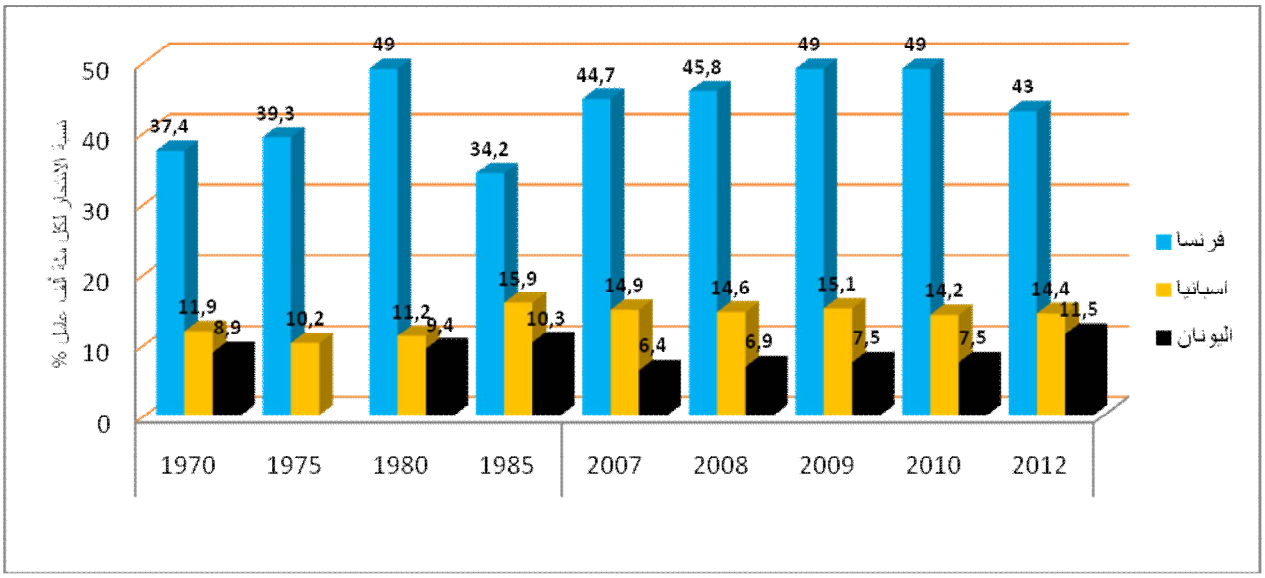

المصدر: إعداد الباحثتين بالاعتماد على: OIT, OCDE, WHO,INSEE

حسبنا نسبة الانتحار لكل مئة ألف عامل من خلال العلاقة التالية:

$$\text{نسبة الانتحار لكل مئة ألف عامل} = \frac{\text{عدد المنتحرين}}{\text{عدد العمال}} \times 100\,000$$

شكل رقم 04: يبين نسبة الانتحار لكل 100.000 نسمة خلال أزمتي البترول وأزمة2008 في كل من(فرنسا، اسبانيا، اليونان)

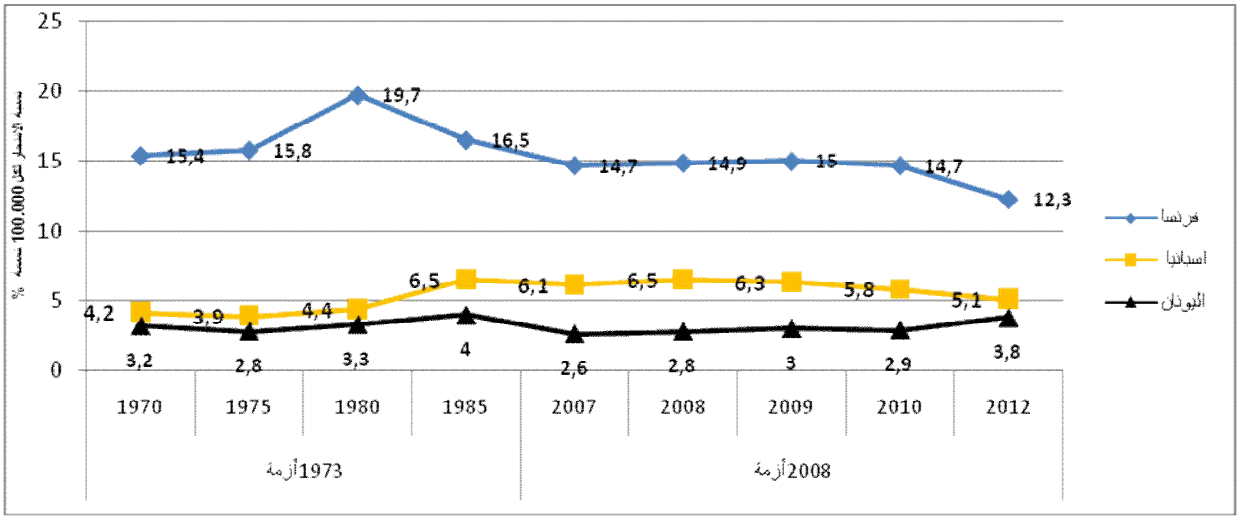

المصدر: إعداد الباحثتين بالاعتماد على:

Issn.Bulletin Mensuel d'Informations démographioues, économique, sociales : population et societies mai 1981, N^{0}147

World Health Organization, INSEE

جدول رقم02 : يبين مجموع حالات الانتحار في اسبانيا خلال أزمة 2008-2013.

	2006	2007	2008	2009	2010	2011
المجموع	3246	3263	3457	3429	3158	3180
حسب الفئات العمرية						
أقل من 15	5	12	4	8	3	2
29-15	374	331	380	370	239	244
65-30	1789	1815	1978	1950	1922	1885
99-65	1078	1105	1095	1101	994	1049

المصدر: Spanish National Institute of Statistics

الهوامش والمراجع:

1. http:// www. Aljàzeera. Net
2. IMF ,1998,p74
3. Robert Boyer, Mario Dehove et Dominique Plihom ,2004 ,p :13
4. robert boyer. Mario dehove et dominique plihom.2004.p24
5. قدري علي عبد المجيد،اتصالات الأزمة وإدارة الأزمات ،دار الجامعة الجديدة ،الازاريطة،2008
6. http://vmvolontar.com/types-economic-crises-dynamics.html
7. Annual Statistical Bulletin, OPEC,1999 p:8
8. Lacost , olivier, Comprendre les crises financières.eyrolles. 2009,p49
9. Jean Claude Chesnais, les morts voilentes en France de puis 1826: comparaisons internationales, travaux et document ,cahier n° 75 ,presses universitaires de France
10. Issn.Bulletin Mensuel d'Informations démographioues, économique, sociales : population et societies mai 1981, $N^0$147.
11. .http://arabic.euronews.com
12. http://www.skynewsarabia.com
13. Reuters,15/10/2012
14. Jean Claude Chesnais, les morts voilentes en France de puis 1826: comparaisons internationales, travaux et document ,cahier n° 75 ,presses universitaires de France
15. OIT .LABORSTAT
16. OCDE
17. Spanish National Institute of Statistics
18. Issn.Bulletin Mensuel d'Informations démographioues, économique, sociales : population et societies mai 1981, $N^0$147
19. World Health Organization

تسويق المنتجات التقليدية والحرفية في ظل حماية الملكية الفكرية

ط.د. أم كلثوم جماعي جامعة محمد طاهري بشار -الجزائر - omkalthom29@gmail.com

Received: ***Avril 2018*** *Accepted:* ***Mai 2018*** *Published* ***: Juin 2018***

Abstract:
This study aims atimproving the understanding of the relationship between the intellectual property system and the successful marketing of the two parties and artisanal institutions. The marketing of traditional products and crafts is a fundamental social and cultural function and contributes significantly to local and national economies. However, the design, reputation, brand and "pattern" Craftsmanship are subjected to imitation and misappropriation. The intellectual property system is the best tool available to deterun fair competition, ensuring that creative and creative activity in the market issecured through the collection of revenue from their creative activity.

Keywords: Intellectual Property, Traditional Products &Crafts, Brand, Patent, Copyright.

ملخص:
تهدف هذه الدراسة إلى تحسين فهم العلاقة بين نظام الملكية الفكرية والتسويق الناجح للحرفين والمؤسسات الحرفية ، إذ يضطلع تسويق المنتجات التقليدية والحرف بوظيفة اجتماعية وثقافية أساسية ويسهم إسهاما كبيرا في الاقتصادات المحلية والوطنية، ومع ذلك، فإن التصميم والسمعة والعلامة التجارية و"النمط" المرتبط بالحرفية يتعرضان للتقليد والتملك غير المشروع. ونظام الملكية الفكرية هو خير الأدوات المتاحة لردع المنافسة غير المشروعة، إذ يكفل الاستئثار بنتاج النشاط الإبداعي والابتكاري في السوق من خلال تحصيل عائد من نشاطهم الإبداعي.

الكلمات المفتاحية: الملكية الفكرية، المنتجات التقليدية والحرفية، العلامة التجارية، براءة الاختراع، حق المؤلف.

مقدمة:

تعد الملكية الفكرية الثمرة التي تنتجها القريحة الإنسانية والعقل البشري،ولقد ازداد الاهتمام بحمايتها مع ازدياد الإدراك لأهميتها في صنع التنمية والتقدم من خلال تحويل المعلومة إلى ابتكار والابتكار إلى سلعة يتم إنتاجها وتطويرها ،الأمر الذي تزداد معه أهميتها الاقتصادية،ومن تم أصبحت المعلومة ملكية والملكية حق،والحق في حاجة لحماية يجب توفيرها لصاحبها،مما يستوجب الاهتمام والحماية ضد التقليد أو السرقة أو القرصنة،كما أن قطاع الصناعة التقليدية والحرف يعد من الركائز الأساسية للتنمية باعتباره قطاعا مشغلا ،له مساهماته في الناتج القومي فضلا عن أنه يشكل خزانا حقيقيا للتراث الحرفي والمهارات الفنية التي أفرزتها الحضارات على مر العصور، لذ فإن هذه الثمرة هي موضع حماية منذ القدم وإن كان ذلك بأشكال وصور وبطرق مختلفة عما هو متعارف عليه اليوم .

وتسويق المنتجات الحرفية هو أيضا وسيلة تعزز الجماعات بها هويتها الثقافية وتسهم بها في التنوع الثقافي .كما يمكن أن تعين الملكية الفكرية في التمييز بين المنتجات الحرفية واليدوية عن طريق اعتماد منشأها أو بمكافحة تمويه المنتجات المقلدة على أنها "أصلية".

الإشكالية: تأسيساً على ما سبق تتبلور اشكالية الدراسة في الآتي:كيف يمكن حماية الملكية الفكرية للمنتجات التقليدية والحرفية لدى الحرفيين والمؤسسات الحرفية في ممارساتهم التسويقية؟

الفرضية:من منظور الملكية الفكرية، يمكن أن ينطوي تسويق المنتجات التقليدية والحرفية على ثلاثة عناصر مختلفة هي السمعة المتأتية من أسلوبها أومنشئها أو نوعيتها، فالمظهر الخارجي الخاص بشكلها وتصميمها، ثم الدراية المتمثلة في المهارات والمعارف الُمستخدمة لاستنباطها وصنعها.

الأهداف والأهمية: تهدف هذه الدراسة إلى تقديم معلومات أساسية حول خطوط التماس ممابين الملكية الفكرية وتسويق المنتجات التقليدية والحرفية، من خلال اقتراح تصور للآليات والوسائل الناجحة والتي تضمن حقوق الحرفي التقليدي. بينما تتجلى أهمية هذه الدراسة في أن جوهر عملية الحفاظ والحماية تكمن في استمرارية حياة المنتجات التقليدية ذات القيمة التراثية ووضع التشريعات والقوانين في سبيل حمايتها.

المحور الأول: التأصيل العلمي للملكية الفكرية

الملكية بصفة عامة،هي العلاقة التي توجد بين الإنسان والأشياء بمعنى إحرازها وتملكها واصطحابها،حيث يشمل مفهوم الملكية المال والمنفعة والحقوق.

أولا: مفهوم الملكية الفكرية

الملكية الفكرية ProprieteIntelectuelle تعبير عام يشتمل على الملكية الأدبية والفنية والملكية الصناعية وهي ما لايتعلق بتحقيق عمل، وإنما بتصوره بخلاف مادي[1]، فالملكية الفكرية هي كل مايتعلق بملكية الإبداعات الفكرية عموما،فهي بالنسبة لرجل القانون مجموع القواعد القانونية المنظمة لحقوق الملكية الفكرية،وللباحث هي مصدرا للمعلومات ،ولرجل المال والأعمال هي مصدرا أساسيا لتطوير المؤسسة[2]. وتعرف الملكية الفكرية وفقا للمنظمة العالمية لحماية الملكية الفكرية(WIPO)* بأنها"كل ما له علاقة بإبداعات العقل كالاختراعات، الأعمال الأدبية والفنية، الأسماء

*WIPO : World IntellectualPropertyOrganization .

والرسوم المستخدمة في التجارة[3]. كما تنص بعض التعاريف على كل من برمجيات الكمبيوتر، عروض السينما وأنواع الشاشات والتوزيعات الموسيقية المكتوبة والتركيبات الكيميائية الخاصة بعقار(دواء) جديد"[4].

أما عبارة "حقوق الملكية الفكرية" فتعني السماح للمبدع أو المالك لبراءة الاختراع أو علامة أو أي عمل محمي بحقوق المؤلف أن يستفيد من عمله أو استثماره. وقد تم الاعتراف بهذه الحقوق في المادة السابعة والعشرون، من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يستأثر الفرد بحماية نتائج أعماله المادية أو المعنوية التي تدخل في أي عملية إنتاج علمي أو أدبي أو فني يكون هو مصدره[5].

ثانياً:أقسام الملكية الفكرية

قد تختلف أقسام حقوق الملكية الفكرية والمحافظة عليها من بلد إلى آخر،إلا أن معظم البلدان تشترك في المبادئ الرئيسية لتلك الإجراءات فمنهم من يقسمها إلى قسمين : حقوق غير قابلة للاستثمار التجاري والصناعي "الملكية الأدبية، والفنية والعلمية"وهي (حق المؤلف والحقوق المجاورة)،وحقوق قابلة للاستثمار التجاري والصناعي وتسمى بالملكية الصناعية والتجارية وهي (براءة الاختراع والعلامة التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والاسم التجاري والعنوان التجاري)[6]، والبعض الآخر يقسمها إلى ثلاثة أقسام، فالقسم الأول الملكية الأدبية والفنية والعلمية وهي مجموعة الأفكار والآراء ونتاج العقل والذهن والخيال والفن وجميع الصور الأخرى للإبداع الفكري أو العقلي، والقسم الثاني الملكية الصناعية وهي مجموعة الرسوم والنماذج الصناعية وبراءات الاختراع وامتيازات الاختراعات والرسوم، أما القسم الثالث الملكية التجارية وهي مجموعة العناصر المادية والمعنوية المخصصة، لممارسة مهنة تجارية بوجه عام والأسهم والعلامات التجارية والأسماء التجارية وعلامات البضائع[7].

ثالثاً:أهمية الملكية الفكرية

تزداد الأهمية التي توليها الدولحالياً لمجال الملكيةالفكرية،انطلاقاً من الدور الذي يلعبه في تحفيز الأمم،إلى الأخذبأسباب التطور والتقدم والازدهار عن طريق الابتكار لاعن طريق التقليد[8]، وفي تنشيط دواليب الاقتصاد العالمي،وما يحققه من مداخيل مالية هامة. مما سبق يمكن تلخيص الأهمية البالغة للحقوق الفكرية باعتبارها تؤدي أدوارا على مستويات التالية:

أ. أهمية حماية الملكية الفكرية على المستوى الفردي: من أهم أنواع الملكية الفكرية في عصر الإنتاج المعرفي والتي فرضت نفسها على الساحة الدولية هي البراءات لذا يستوجب تخصيصها بقدر من الاهتمام طالما أن حمايتها تؤدي إلى ما يلي[9]:

- حماية المبدع: في البداية كان الهدف من منح البراءات يتمثل في استئثار المبدع بحق معين لفترة محددة جزاء العمل المفيد الذي قام به، وبذلك يمكن أن ينتفع من نتيجة جهده بواسطة حصوله على إتاوة(*Royalty*) يدفعها المستخدمون للابتكار طيلة فترة الحماية، ويتبوأ خلالها المخترع مركزا احتكاريا. وبذلك يحصل صاحب البراءة على ميزة تقيه من منافسيه المحتملين ومن الأشخاص الذين قد يتوصلون إلى الفكرة أو المعلومة بطرق ملتوية للاستفادة منها.

- استمرارية الابداع: في حقيقة الأمر فإن الحماية التي يتلقاها المبدع تجعله يحسب أهمية العمل الذي قام أو يقوم بإنجازه ،وبأن هنا كهيئات تقدر هذا الجهد المبذول وبأنه يمكن أن يحصل على مردود مادي مقابل ذلك مما يدفعه إلى

الاستمرارية في البحث ويحفزه على رفع قدراتها لإبداعية وإنتاج أفكار جديدة، وبذلك تتحسن حياة الفرد المبدع وحياة المحيطين به لأن القدرة على الإبداع في المجالات التقنية والثقافية تعد مقياسا للرفاهية.

ب.الأهمية الاقتصادية لحماية الملكية الفكرية على مستوى الجزئي: تنعكس أثار الاقتصادية لحماية الملكية الفكرية على مستوى المؤسسات في النقاط التالية[10]:

- تدعيم القدرة التنافسية للمؤسسات: فأصول الملكية الفكرية، شأنها في ذلك شأن الأصول المادية، تكتسب وينبغي الحفاظ عليها، وإثابتها وتقييمها ومراقبتها عن كثب وإدارتها بحرص بغية استخراج قيمتها كاملة، وينبغي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أولا وقبل كل ذلك،أن تقّر بقيمة الملكية الفكرية وتنظر فيها كثروة تجاريةقيّمة، فحيثما كانت الملكية الفكرية مشمولة بالحماية،وحيثما طلبت السوق المنتجات و/أو الخدمات المحمية بموجب الملكية الفكرية، صارت الملكية الفكرية ثروة تجاريةقيّمة.
- تمويل وإعادة تمويل عمليات البحث والتطوير: ويمكن أن تعّزز حقوق الملكية الفكرية قيمة الشركات الصغيرة والمتوسطة وأن تزيد من شأنها في أعين المستثمرين ومؤسسات التمويل.
- دعم القوى التفاويضية في مجال الترخيص: ويمكن أن تعّزز حقوق الملكية الفكرية قيمة الشركات الصغيرة والمتوسطة وأن تزيد من شأنها في أعين المستثمرين ومؤسسات التمويل.
- رفع الأصول المالية للمؤسسة: يمكن أن تساهم أصول الملكية الفكرية، عند البيع أو الاندماج أو الاقتناء، في زيادة قيمة المؤسسة بقدر كبير وقد تكون في بعض الحالات الثروة الأساسية أو الثروة الحقيقية الوحيدة التي لها قيمتها.
- تعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الأسواق العالمية.

المحور الثاني: تسويق المنتجات التقليدية والحرفية

باعتبار أن المستهلك قد أصبح المحور الرئيسي لكل قرارات المنتجين، وحيث أن المنتوجات التقليدية والحرفية المملوئة بالذوق والترف الفني من حيث الأصالة والتراث والاتقان والابتكار وذات البعد الثقافي والحضاري جعلها تحتل مكانة للذين يرغبون باقتنائها، وبالتالي أصبحت هذه المنتوجات تلبي حاجة السوق فعندما تتحول هذه الحاجة إلى طلب فعال(الرغبة في الحيازة والقدرة على شرائها)، فإنه يصبح من المهم والضروري أن تكون المنتوجات التقليدية والحرفية متاحة لطالبيها ومحتاجيها بالشكل المناسب وبالجودة المناسبة وبالسعر المناسب وفي الزمان والمكان المناسبين.

أولاً: إنتاجية الصناعات التقليدية والحرفية

إن إنتاجية الصناعات الحرفية بشكل عام محدود نسبيا والأسباب متباينة منها قلة الأيدي العاملة المتخصصة نسبيا قياسيا الى التطور الحاصل في مستويات الدخول الفردية.

1.المفهوم التسويقي للمنتجات التقليدية والحرفية: فمن وجهة نظر التسويق، فإن أحسن تعريف لمنتوجات الصناعات التقليدية هو المرتبط بكيفية إدراك المستهلك لهذه المنتوجات، أي كيف يرى المستهلك منتوجات الصناعات التقليدية؟ ما هي جاذبيتها له؟ ما هي دوافع شراء المستهلك؟[11]. فما هي إذن رؤية المستهلك لمنتوجات الصناعات التقليدية؟ يلخص مركز التجارة الدولية تعليقات المستهلك للصناعات التقليدية والمرتبطة بنظرتهم للحرفيين في الفقرة التالية" يعتبر الحرفيون التقليديون الأشخاص الذين يمارسون الصناعات التقليدية، وهم فنانون، فصناعتهم هي تعبير عن فن وتقنيات جماعة من الناس، وكذلك تعبير عن مواهبهم في إنتاج ما يمثل ثقافتهم وما ورثوه من أجدادهم"[12]. يفهم من هذا التعريف

أن نظرة المستهلك الدولي للصناعات التقليدية هي نظرة تعكس إعجابه وتقديره لهذه المنتوجات بصفتها فنية وذات نوعية رفيعة وهذا لاعتمادها على مواهب خاصة وهذا ما يشجع للتفكير في توصيل شتى أنواع المنتوجات التقليدية الوطنية للأسواق.

إلى جانب هذا الوصف للمستهلك تجاه منتوجات الصناعات التقليدية، يوجد وصف آخر للمستهلك المعاصر، وهذا الوصف أتى أثناء الأيام الدراسية الخاصة بتطوير الصناعات التقليدية لبلدان البحر الأبيض المتوسط والمنعقد بمرسيلية **1993**، ومحتوى هذا الوصف هو كالتالي: «إن المستهلك المعاصر هو أكثر اشتراطا وأكثر انتقاء، فهو يبحث عن أصالة ومجلوبية المنتوج[13]". يفهم من هذا التعريف أن من شروط استهلاك المنتوج التقليدي، هو الأصالة والمجلوبية للمنتوج، وتعني الأصالة **l'authenticité** الصفات الفنية للمنتوج المنجز في البلد الأصلي دون تقليد، أما المجلوبية**l'exotisme** فهي تعني بعد المنتوج الدخيل أو المجلوب من الخارج والذي لا يمكن إنجازه في بلد المستهلك الأجنبي، ويشار هنا، أن كلا من الأصالة والمجلوبية يعبران عن ثقافة الحرفي ومجتمعه.

2.أنواع المنتجات التقليدية والحرفية: قسم المجلس العالمي للصناعة التقليدية سنة 1974 الصناعة التقليدية إلى أربعة مجموعات وهي[14]:

- الإبداعات ذات الطابع الفني ويتعلق الأمر بالأنشطة التي تكون منتجاتها ذات محتوى إبداعي والتي يتطلّب إنتاجها مهارات وتقنيات مرتفعة.
- الفنون الشعبية والفلكلورية: تعكس منتجاتها تعابير مستوحاة من تقاليد وثقافات محلية ووطنية وتتطلّب درجة عالية من الكفاءة والتقنيات اليدوية.
- الصناعات التقليدية: تشمل الورشات المنتجة لمنتجات ذات طابع تقليدي أصيل والمصنوعة يدويا ولكن بكميات كبيرة وفي حالة توسع هذه الورشات إلى غاية الوصول إلى تقسيم العمل لا تعتبر آنذاك منتجاتها موادا لصناعات تقليدية ولكن منتجات مصنوعة بالسلسلة تحمل ذوقا محليا وموجها إلى السوق الواسع؛
- الإنتاج الصناعي: تخص كل نماذج الصناعات التقليدية أو المواد المعاد إنتاجها بواسطة آلات أوتوماتيكية وبكميات كبيرة.

ثانياً:التسعير

يقصد بالسعر بأنه "مبلغ من المال يدفع لقاء الحصول على سلعة أو خدمة كما أنه مجموع القيم التي يتبادلها العملاء للحصول على فوائد السلع والخدمات"[15].فأسعار المصنوعات الحرفية متباينة وتختلف باختلاف النوعية والحجم أو الوزن أو المنطقة، غير أن العوامل التي تتحكم بتسعير المنتجات المختلفة يمكن تلخيصها بالعوامل التالية[16]:

- الحرفيون أنفسهم ،نظراً لدقة العمل ومتطلباته من الاختصاص ومستوى من المهارة؛
- المنافسة؛
- كلفة المواد الأولية.
- السياسة العامة للدولة.

ثالثاً. التوزيع

لقد أعطت الغرفة التجارية الدولية سنة 1949 التعريف الآتي : "التوزيع هو المرحلة التي تلي مرحلة إنتاج السلع والحاجيات انطلاقا من وقت وضعها في السوق تسلمها من قبل المستهلك النهائي ويشمل ذلك مختلف النشاطات والأعمال التي تؤمن للمشترين توفير البضائع و الخدمات[17]".

هناك سلسلة معقدة من مراحل توزيع المصنوعات الحرفية عدا الفضيات والنحاسيات التي تباع عادة من قبل المنتجين مباشرة وأول هذه المراحل:

- **الوسيط؛**
- **تجار الجملة؛**
- **تجار التجزئة.**
- **جهات أخرى تتولى عملية التسويق خارج البلد مثل المراكز التجارية التابعة لوزارة المعنية بالقطاع،أو المعارض المتخصصة أو المعارض الدورية التي تقيمها شركة المعارض أو وزارة الإعلام أو بعض الدوائر السياحية.**

رابعا: ترويج المنتجات التقليدية والحرفية

يمثل جميع النشاطات التي تمارسها الشركة من أجل الاتصال بالمستهلكين المستهدفين ومحاولة إقناعهم بشراء المنتج ويشمل الإعلان، البيع الشخصي، تنشيط المبيعات العلاقات العامة[18].

الترويج هو من العناصر الأساسية لإستراتيجية التسويق، وبما أن الحرف كسلعة أو كخدمة يسعى للترويج لها،فإنه لنتغفل التحديات والصعوبات التي تواجه المسؤولين عن عملية الترويج، فعند البدء بوضع استرايجية التنفيذ لأية عملية ترويجها دفة خاصة بأي نوع من أنواع الحرف، يتوجب التوجه نحو الإعلام التنموي،الذي يعتمد على التخطيط الإعلامي المحدد الأهداف، ويستخدم وسائل الإعلام الجماهيري إذاعة،تلفزيون،صحف، ندوات،معارض ... الخ، إضافة إلى أن هذا النوع من الإعلام يساعد على ترسيخ المفاهيم التنموية والاجتماعية والثقافية للحرفة لدى المجتمعات[19].

من هنا يبرز الدور الفعال والمؤثر الذي يمكن أن يلعبه الإعلام بمختلف وسائله،ويدفع بالمعنيين عن القطاع الحر في التخطيط لحملات إعلامية واضحة الأهداف والعمل على تنفيذها،بغية إلقاء الضوء على هذا القطاع وإبراز أهميته الحضارية والاقتصادية، وتتضمن هذه الحملات عدة خطوات تخدم أهدافا لترويج للحرفة،منها تغطية المؤتمرات،الدورات التدريبية للكوادر الإعلامية، تحفيز التحقيقات الإعلامية،ورش العمل للإعلاميين المراسلين،تنظيم المعارض الداخلية في مختلف المناطق الأثرية والسياحية والتراثية،وإتباع وسائل التحفيز من هدايا وجوائز وغيرها من الحوافز التسويقية.

خامساً: مسار تسويق المنتجات التقليدية والحرفية

بالنسبة للمسار التسويقي، فالتسويق يركز على المستهلك والمسار يتشكل من ثلاث مراحل هي التحليل، من خلال تجزئة السوق وتحديد الحقل التنافسي، التكيف في موقع تنافسي بالاعتماد على الاستراتيجية، والتصرف في السوق للبيع[20].

في هذا المسار يتضح مستويان من التحليل والقرارات، التسويق الاستراتيجي والتسويق العملي التسويق الاستراتيجي يحدد مهام المؤسسة، حافظة النشاطات، التوجه نحو الفرص واستغلالها وذلك على المدى الطويل، وفي المقابل يتضمن التسويق العملي الأسواق الموجودة بمساعدة المزيج التسويقي آفاق نشاطه في المدى القصير والمتوسط[1]. و فيما يلي الشكل رقم (1،) الذي يوضح المسار التسويقي.

الشكل رقم (1،) : المسار التسويقي

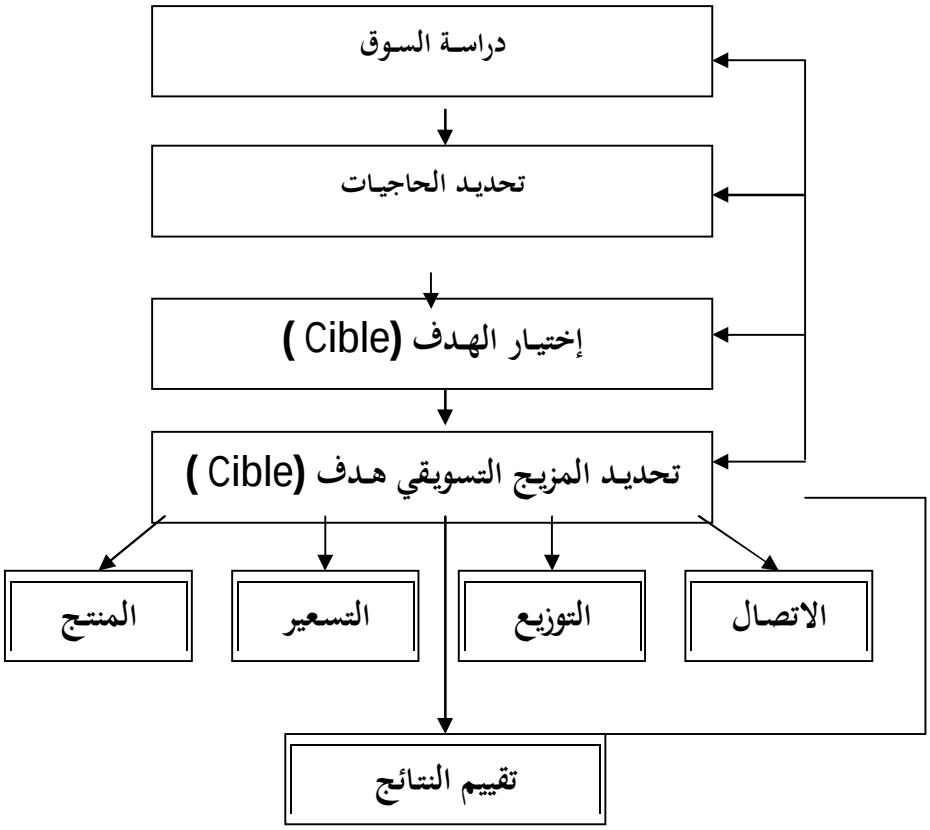

SOURCE : S .Martin , J-P.Vérdine, op-cit , p 16

يظهر من شكل للمسار التسويقي ثلاث مراحل هي:

1. تحليل ودراسة السوق: تعد دراسة السوق أولى خطوات المسار التسويقي وذلك بمعرفة بنية السوق أي التجزئة وتعني عند المختصين العادات والسلوكات التي يتميز بها المستهلكون، ومن بين مجموعة السلوكات والخصائص التي تميز المشترين المحتملين، يجب توضيح أفواج متجانسة أو أجزاء الزبائن مع تقييم أهمية وتطور كل جزء من الزبائن، كما من الضروري تحديد سوق مناسب محلي جهوي، وطني، دولي، فالمؤسسات الصغيرة ليس عليها الاهتمام بالنمو والتطور لأنها ستفقد معرفة زبائنها، وتتعرض لخطر عدم الجمع مع الطلب، وفي المقابل الحجم الكبير يسمح بالعمل في أجزاء عديدة من الأسواق، ومن الأفضل مراقبة الأرضية، والحصول على إمكانيات واسعة للتفاوض مع مورديها و القيام باقتصاديات الحجم والاستجابة للزبائن الحسّاسين للسعر المنخفض.

[1] S–Martin , J-P.Vedine , Marketing :les concepts clés,ed organisation , Paris, 1993 , p 17.

فدراسة مختلف مكونات بيئة السوق من قبل يمهد لاتخاذ أي قرار استراتيجي. حيث أن الدراسات النوعية والكمية تركز، عموماً على السوق والموردين والمنافسين والعملاء والبيئة والمنتجات، والتوزيع،وطرق الاتصال. نتائج هذه الدراسات تحتوي على معلومات قيمة،والتي تساعد الفرد أو المؤسسة لتحديد أسواق جديدة، عملاء جدد ومنتجات جديدة. وتعرف هذه الدراسات بدراسات السوق[21].

2. الإستراتيجية والتخطيط.التكيف:باستخدام نتائج دراسة السوق، يمكن للحرفي أو المؤسسة الحرفية أن تتكيف مع إستراتيجيتها، أو تنشأ واحدة جديدة،لاستهداف قطاعات السوق المختارة وموقع لمنتجات في السوق بحيث تصل العملاء المستهدفين [22]. وتعرف هذه الممارسة بإستراتيجية التسويق.

إن رجل التسويق يحدِّد الأهداف أو الطرق" Les Cibles"المختارة للخدمة، ويكيِّف بصفة مستمرة السلع أو الخدمات للبيع، وتحديد الأسعار التي يستطيع السوق دفعها، إضافة إلى تكييف طرق التوزيع والقوى البيعية(الشبكة التجارية) بطريقة أفضل من المنافسين، وذلك بالطبع يتم حسب رغبة المستهلكين، وهذا يسمح بإعطاء ميزة تنافسية للمؤسسة، ويحتاج التقرب للزبون مباشرة أو من خلال الشبكات الخاصة إلى طرق وأنظمة اتصال مختلفة.

3.التصرف(اتخاذ القرار): تنفيذ القرارات المتخذة لتصميم،تصنيع، وتعزيز وتقديم المنتجات المصممة لتلبية احتياجات ومصالح العملاء. إن وجود سياسة المنتج، البيع والاتصال يسمح للمؤسسة الوصول إلى أهدافها، فإن حصة كبرى من السوق، يجب أن تكون مقرونة بسياسة هامش منخفض، وحصة سوقية صغيرة لكن مع هوامش مرتفعة، كما يمكن التصرف في العرض عن طريق سياسة منتج وسعر أو عن طريق سياسة البيع والحضور في قنوات التوزيع.

إضافة إلى ذلك يمكن التصرف بالطلب عن طريق الإعلان والتوزيع عند توقع تطور هام في السوق، أو لربح وحفظ ثقة المستهلكين[23]. إلاّ أنه تبقى متغيرات المزيج التسويقي من بين المتغيرات الرئيسية للنشاط التسويقي.

تشكل المراحل السابقة الذكر دورة وتكرر على أساس منتظم،وعادة ما تكون سنويا، فبالنسبة للحرفيين والمؤسسات الحرفية،من الضروري أن تمر بجميع الخطوات المذكورة أعلاه،من أجل تعظيم الفوائد المحتملة في جميع مراحل نشاطهم المهني. ومن غير المحتمل أن يكون لدى الحرفين خبرة كبيرة في استخدام العديد من العمليات المذكورة أعلاه، ولكن لايزال من المهم تخطيط النشاط المهني واستكشاف جميع الإمكانات لضمان إدارة فعالة من حيث التكلفة والفعالية. من أجل استخدام أفضل للملكية الفكرية.

الشكل رقم (2،): دورة أعمال الحرفين والمؤسسات الحرفية

تحليل

دراسة السوق

- صيانة وتحسين صورة المؤسسة.
- تحديد أسواق جديدة.
- العثور على عملاء جدد.
- بحث عن المنتجات المتخصصة الجديدة.
- تحليل مبيعات المنتجات للعام السابق
- تحديد ضعيفة المنتجات / قوية لاستبعاد / تعديل / مخزن

SOURCE : IPID, P25

كخلاصة لهذا الجزء يمكن القول أن النشاط التسويقي هو تلك الأنشطة التي تمارسها المؤسسة قبل الإنتاج، وأثناء الإنتاج وبعد الإنتاج، وحتى وصول المنتج إلى المستهلك النهائي لذلك، فالنشاط التسويقي له عدة خطوات يجب القيام بها حتى يتم التكامل لأن النجاح في تأديتها يؤدي على نجاح المؤسسة ككل.

المحور الثالث: الملكية الفكرية وتسويق المنتجات الحرفية والتقليدية

أولاً.أشكال حماية الملكية الفكرية لتسويق المنتجات التقليدية والحرفية

1.حماية سمعة المنتجات التقليدية والتقليدية: يمكن حماية السمعة بالعلامات التجارية، أو العلامات الجماعية أو علامات التوثيق، أوالبيانات الجغرافية.

أ.العلامة التجارية: يرجع أصل العلامة التجارية إلى زمن بعيد عندما كان أصحاب الحرف يوقعون على منتجاتهم الفنية أو النفعية أو يضعون" علامات"عليها، وعلى مر السنين، تطورت تلك العلامات، إلى نظام لتسجيل العلامات التجارية وحمايتها كميُعرف اليوم.ويساعد هذا النظام المستهلكين على تحديد المنتجات أو الخدمات وشرائها لأن الطبيعة والنوعية اللتين تدل عليهما العلامة التجارية الفريدة تلبيان احتياجاتهم[24]. فقد تستخدم في هذه الإشارات الكلمات

والحروف والأرقام والصور والأشكال والألوان فضلا عن أية تشكيلة من هذه العناصر [25].والغرض من تلك السمات هو الإشارة إلى منشأ السلع أو الخدمات، حتى يتسنى التمييز بينها وبين منتجات مماثلة أو مشابهة تنتجها جهات منافسة. وتسجيل العلامة التجارية واستخدامها من الأمور الكفيلة بزيادة اعتراف المستهلكين بالمصنوعات اليدوية الأصيلة وتعزيز القيمة التجارية لتلك المصنوعات..

ب.تسجيل العلامة التجارية:ويمنح التسجيل لمالك العلامة التجارية الحق الاستئثاري في منع الغير من استخدام علامة مماثلة أو مشابهة بدرجةتسبّب الارتباك للإشارة إلى سلع أوخدمات مماثلة أومشابهة .ويوفر قانون العلامات التجارية أيضا الحماية من تسجيل الغير لعلامات مضلّلة؛ فإذ طلب أحد، مثلا، تسجيل علامة تجارية توحي، زورا، بأنّ السلعة أو الخدمة التي تنطوي عليها تلك العلامة لها منشأ أصلي،كي يحثّنا لنسعى لشراء تلك السلعة أو الخدمة، فلابدّ للجهة المسجِلة من رفض الطلب.

يمكن استخدام العلامات الجماعية وعلامات التوثيق لإبلاغ الجمهور ببعض الخصائصالمعيّنة التي تتسم بها المنتجات أو الخدمات المُسوّقة ضمن تلك العلاماتوتميّز العلامة الجماعية السلع والخدمات التابعة لأعضاء رابطة ما، تكون هي المالكة للعلامة، عن السلع والخدمات التابعة لمؤسسات أخرى .والتوثيق ليس أمرا مشروطا؛ إذ يحق لأيّ عضو من أعضاء الرابطة استخدام العلامة .فعلى سبيل المثال سُجّلت العلامة الجماعية MGLASS من قبل اللجنة الإقليمية لصناعة البلّور في البرتغال وهيتُستخدم على مصنفات الزجاج المنفوخ ومصنفات البلّور الفنية التي يصنعها الحرفيون في منطقة مارينا غراندي[26]. أمّا علامة التوثيق فهي تشير إلى أنّ السلع والخدماتُ توثّقة من قبل مالك العلامة كعلامات تمتثل لبعض المعايير أو الخصائص، مثلا لمنشأ الجغرافيأ والمواد أو طريقة الصنع أو النوعية .ففي بنما،مثلا،تُستخدم وسوم الأصالة على المولاسmolas وهي لوحات نسيجية تنتجها النساء الحرفيات المنتميات إلى قبائل كونا)لضمان أصالتها والتصدي لظاهرة بيع نُسخ المولاس المقلّدة بأسعار رخيصة على نطاق واسع.

يمكن بتسجيل واستخدام علامة جماعية أوعلامة توثيق، مساعدة الجماعات الأصلية على التمييز بين مصنوعاتها اليدوية وغيرها من المنتجات،والترويج لتلك المصنوعات وللفنانين الذي صنعوهاعلى الصعيدين الوطني والدولي .ويمكن أن يساعد ذلك على تحسين وضعهم الاقتصادي وضمان حصولهم على عائدات عادلة ومنصفة .ويمكن أن تسهم العلامات الجماعية وعلامات التوثيق أيضا في إذكاء الوعي العام وطمأنة المستهلكين فيما يخص أصالة السلع التي يشترونها .وفي حين يتعذّر على علامات التوثيق أووسوم الأصالة منع بيعالنُسخ المقلّدة، فإنّ بإمكانها تثبيط عزيمة صانعيها من خلال التمييز بينها وبين المصنوعات اليدوية التقليدية الأصيلة.

ت.البيانات الجغرافية: البيان الجغرافي إشارة توضع على السلع التي لها منشأ جغرافي محدد وصفات أو سمعة تعزى إلى ذلك المكان. ومن المعتاد أن تستمد المنتجات الزراعية صفاتها من مكان إنتاجها وأن تتأثر بعوامل محلية محددة كالمناخ والتربة .وتكتسب الإشارة صفة البيان الجغرافي وفقا لشروط القانون الوطني وإدراك المستهلك .إذ يجوز أن يكون البيان الجغرافي موضع استخدام يغطي أنواعا مختلفة من المنتجات الزراعية، مثلا اسم مقاطعة "توسكانا" بالنسبة لزيت الزيتون المنتج في تلك المقاطعة الإيطالية أو اسم "روكفور" بالنسبة للجبنة المنتجة في منطقة فرنسية محددة[27].

والبيانات الجغرافية لا توفر حماية مباشرة للمعارف أو الدراية الفعلية المرتبطة بالمصنوعات اليدوية .بل إنّ المعارف غالبا ما تظلّ في الملك العام ضمن الأنظمة المألوفة للملكية الفكرية، وتبقى عرضة للتملّك غير المشروع من قبل الغير .ولكن

يمكن أن تسهم البيانات الجغرافية في حمايتها على نحو غير مباشر وبطرق عدة .فيمكنها حماية تلك المصنوعات من الممارسات التجارية المخادعة والمضلّلة، وحماية السمعة أو الشهرة التي اكتسبتها مع مرور الوقت، والحفاظ على سوق متخصّصة .ويمكنها، بالإضافة إلى ذلك، منع الغير من استخدام بيان جغرافي محمي لتمييز سلع لا تنتمي إلى منطقة معيّنة أو لا تملك النوعية أو الخصائص المشروطة.

2.حماية المظهر الخارجي للمنتجات التقليدية والحرفية:

أ.الرسم والنموذج الصناعي: هو أي مجموعة من الخطوط أو الألوان أو يشكل ثلاثي الأبعاد – بما فيه الرسومات – يعطي مظهراً مميزاً لأداة تستخدم في منتج صناعي أو حرفي[28]، الرسم أو النموذج الصناعي هو المظهر الزخرفي أو الجمالي لسلعة ما، ومن الممكن أن يتألف الرسم أو النموذج الصناعي من عناصر مجسمة مثل شكل السلعة أو سطحها أو من عناصر ثنائية الأبعاد مثل الرسوم أو الخطوط أو الألوان[29]. فيمكن، على سبيل المثال،حماية شكل سلة أو تصميم قلادة أو زخرفة زهرية باعتبارها رسوما ونماذج.

ويجب في معظم البلدان تسجيل الرسم أو النموذج لضمان حمايته .ويجب،علاوة على ذلك أن يكون ذلك الرسم أو النموذج جديدا وأصيلا وذي طابع خاص .وتدوم الحماية فترة محدّدة لا تتجاوز عادة 25 عاما .وقد يسهم الحرفي الذي يملك حقوقا على رسماً ونموذج مجسّد في منتج مصنوع يدويا في منع الغير من إنتاج أو استيراد أو بيع أو توزيع منتجات تبدو مثل الرسم أو النموذج المحمي أو تشبهه بصورة كبيرة .غير أنّ الرسم أو النموذج المُستلهم، في معظمه أو مجمله، من الخصائص التقنية لمنتج ما قد لا يستفيد من الحماية .كما أنّ بعض البلدان تستبعد المصنوعات اليدوية من الحماية في إطار الرسوم والنماذج، باعتبار أن تلك الحماية لا تنطبق سوى على منتجات تُعد بوسائل صناعية.

ب.حق المؤلف: المؤلفون هم أشخاص يبتكرون المصنفات، فالمهندسون المعماريون والرسامون والمؤلفون الموسيقيون والمصورون وغيرهم من الفنانين،يعدون جميعاً مؤلفي مصنفاتهم،فكلما كانت هناك كتابة أو رسمة أو صّورة لشيء ما، كان هنالك مصنف فني فريد .وبهذا المعنى يعتبر الكل مؤلفين[30].

غالبا ما ينتج الحرفيون مصنفات إبداعية يمكن حمايتها بقانون حق المؤلف .ويوفر حق المؤلف،الذي ينشأ تلقائيا بمجّرد استنباط مصنف ما،الحماية للمنتجات الإبداعية .ويوفر ذلك الحق لأصحابه حقوقا استئثارية تمكّنهم من الانتفاع ماليا لفترة زمنية طويلة ومحدّدة تدوم عادة مدة حياة المؤلف زائد 50 عاما .وتحمي تلك الحقوق،التي تُسمى أيضا الحقوق الاقتصادية،مالكي حق المؤلف من النسخ والاقتباس غير المصّرح بهما .وتشمل الحماية بموجب حق المؤلف أيضا الحقوق المعنوية،مثل الحق في المطالبة بالأبوة على المصنف والحق في الاعتراض على استخدام المصنف بطرق مذلّة أو مهينة .ويمكن حماية المصنوعات اليدوية بحق المؤلف إذا كانت أصيلة وتمتلك سمات فنية .مثل المصنفات المطلية بالمينا والمجوهرات والمنحوتات والمنتجات الخزفية والمفروشات والسلع المنسوجة والزخارف الجلدية.

3.حماية الدراية المرتبطة بالمنتجات التقليدية والحرفية: يمكن،حماية الدراية بالبراءات أو باعتبارها أسرارا تجارية.

أ..براءة الاختراع:تمثل البراءة شهادة لمولد ابتكار جديد، تتعلق بالاختراعات، فهي حق استئثاري يمنح نظير اختراع في شكل منتج أو عملية تتيح طريقة جديدة لإنجاز عمل ما أو تقدم حلا تقنيا جديد المشكلة ما.بمعنى أنها وثيقة رسمية تعطيها الحكومة لمخترع ما. وتمنح هذه الوثيقة عموماً المخترع حقّ منع أي شخص آخر من نسخ اختراعه من دون إذنه

أو استخدامه أو توزيعه أو بيعه[31]. وتكفل البراءة لمالكها حماية اختراعه. وتمنح لفترة محدودة تدوم 20 سنة على وجه العموم[32].

ويمكن أن توفر البراءات حماية غير مباشرة للمنتجات اليدوية عن طريق حماية الأدوات أو العملية المُستخدمة لصنعها، في الحالات التي يكون قد أدخل فيها الحرفي تحسينات كبيرة على عملية سابقة أو اخترع عملية جديدة قابلة للتطبيق الصناعي .فمن الممكن، مثلا،توفير الحماية ببراءات لخصائص وظيفية جديدة أضيفت إلى أدوات مثل أدوات صناعة الخشب والأدوات اليدوية والفُرش والدهانات والأدوات الموسيقية،شأنها شأن التحسينات الوظيفية الكبيرة التي تُدخل على الآلات أو الأنوال أو الأتاتين أو الأفران المُستخدمة لصنع المنتجات اليدوية.

ب.الأسرار التجارية: يمكن إدراج أية معلومات مؤتمن عليها تمنح الحرفيين قوة تنافسية في فئة الأسرار التجارية .وقد تتعلق الأسرار التجارية بتركيبة منتج ما أو المفهوم الذي يقوم عليه،أو بطريقة الصنع أو الدراية اللازمة لإجراء عمليةمعيّنة . وقد يمتلك الحرفيون معلومات يريدون إخفاءها عن منافسيهم نظرا لقيمتها التجارية واحتمال استخدامها من قبل هؤلاء المنافسين .فمن الممكن،مثلا، أن يكون أحد نساجي السجّاد على علم بتقنية نسيج أسرع وأعلى مردودا من التقنيات التي يستخدمها منافسوه.

ولابدّ،كي تندرج المعلومات ضمن الأسرار التجارية،أن تكون ذات طابع مؤتمن عليه أو سري،وأن تكون لها قيمة تجارية بسبب سريتها، وأن تكون خطوات معقولة قداتُخذت للحفاظ على طابعها المؤتمن عليه أو السري .وعلى عكس البراءات،التي ينبغي طلبها تُوفر الحماية للأسرار التجارية بشكل تلقائي طالما أُبقي على الطابع المؤتمن عليه للمعلومات .ويمكن للحرفيين الذين يملكون أسرارا تجارية منع الغير من الحصول عليها أو الكشف عنها أو استخدامها بطريقة غير مناسبة .فإذا تبين لمؤسسة نسيج، مثلا، أنا احد عامليها أفشى تقنية نسيج سرية لأحد منافسيها ،يمكن لها أن تحصل على أمر قضائي لمنع المنافس المعني من استخدام تلك التقنية.غير أنّ قانون الأسرار التجارية لا يمكنه التصدي لمن يحصل على المعلومات أو يستخدمها بطرق مشروعة.

ثانياً. مساهمة حقوق الملكية الفكرية في استراتيجيات التسويقية

أثناء إعداد استراتيجيتها التسويقية يجعل بالحرفيين والمؤسسات الحرفية أيضا التخطيط بعناية لاستخدام أصول الملكية الفكرية الخاصة بهم بشكل استراتيجي لأغراض التسويق. وفي الواقع، حتى لو قام الحرفيون أو الفنانون بإنشاء وحماية محفظة كافية من الملكية الفكرية لمنتجاتهم، فلن يكون لهم فائدة تذكر في حال فشلهم في تعزيز أصول الملكية الفكرية بذكاء. من خلال تسويق منتجاتها.

1.العلامات التجاريةوعلامات الخدمة: العلامات المحكمة التصميم أداة حاسمة في نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأسواق من خلال أنها:

- تمكن المستهلك من التمييز بين المنتجات أو الخدمات التابعة للمؤسسة عن تلك التابعة لمنافسيها وربطها ببعض الميزات المطلوبة؛
- قد تؤدي دورا مهماً في قدرة منتجاتها أو خدماتها على ولوج أسواق جديدة، لا سيما إذا كانت العلامة قد اختيرت أو أنشئت بعناية تجعلها جذابة للسوق المستهدفة؛

▪ لا بد من البحث عن أية علامات متضاربة قبل إيداع الطلب أو الانتفاع بعلامة جديدة على منتجاتها أو خدماتها.ويوصى في مثل تلك الحالات بالاستعانة بخدمات محام أو وكيل متخصص. وبفضل ذلك تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تتفادى تكبد نفقات لا داعي لها في حال وجود علامة مطابقة أو متضاربة في السوق المستهدفة .

2.العلامات الجماعية: يساعد الانتفاع بالعلامات الجماعية **(على يد تعاونيات أو جمعيات تجارية)** المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأعضاء على الاستفادة من:

- سمعة تكتسب انطلاقاً من مصدر مشترك أو خصائص أخرى مشتركة في المنتجات التي تنتجها مختلف المؤسسات والخدمات التي تقدمها؛
- ينطبق ذلك بوجه خاص على المنتجات أو الخدمات التي تتحدد جودتها أو يتأثر طعمها أساساً بمصدرها أو خصائصها المشتركة؛
- يساهم الانتفاع بالعلامات الجماعية في تعزيز التحالف مع الشركات الصغيرة والمتوسطة الأخرى أو تيسير التعاون معها بغية الاستفادة بالمصادر المشتركة على أكمل وجه.

3.الرسوم والنماذج الصناعية: تستطيع المؤسسات، في ظل الاقتصاد العالمي الذي تشتد فيه المنافسة، أن تستقطب زبائن كثيري التنوع والمطالب بواسطة تصميم جميل المظهر؛

- يمكن للمؤسسة، بفضل رسوم ونماذج صناعية إبداعية، أن تصل إلى مجموعات متنوعة من الزبائن وتستجيب لتطلعاتهم رغم اختلاف أعمارهم ومناطقهم وثقافاتهم وما إلى ذلك؛
- قد تقطع المسافة المطلوبة لتجاوز منافسها بفضل اكتساب حقوق الرسم أو النموذج فيما يتعلق بشكل المنتج أو أسلوبه الجذاب.

4.البيانات الجغرافية: تتميز بعض المنتجات الآتية من منطقة معيّنة بخصائص مستمدة من التربة أو المناخ أو مهارة خاصة بشعوب المنطقة، وهي خصائص يقصدها مستهلكو تلك المنتجات ويثقون فيها. واستغلال تلك السمعة لمنتجاتك الصادرة من تلك المنطقة أو المستفيدة من تلك المهارات في استراتيجية التسويق له دور تجاري متين في تمييز منتجات المؤسسات عن منتجات الغير. ولا بد للمؤسسة، فيما يتعلق بمنتجات من ذلك القبيل، أن تحافظ على المعايير والجودة التي يتوقعها المستهلك في سلع صادرة من تلك المنطقة أو منتجة بتلك المهارة.

5. حقوق المؤلف: تشجع حماية حقوقا لطبع والنشر الجهود الإبداعية التي يبذلها الحرفيون ويمكن أن يكون لها العديد من المزايا لتسويق أعمالهم[33]:

- الحصول على الحق الحصري في استخدام العمل:تشجع حقوق الطبع والنشر الفنانين ومنحهم الاستخدام الحصري لأعمالهم. يتمتع مالك حقوق الطبع والنشر بالحق الاستئثاري في إعادة إنتاجا لمصنف وبيعه وتوزيع النسخ وإعداد أعمال جديدة من العمل المحمي؛
- حقوق إعادة البيع:في بعض البلدان، الحرفيين قد يستفيدون من مبيعات كبيرة من الأعمال الفنية الأصلية. وبشكل أكثر تحديدا، فإن هذا يعني أن الحرفيين قد يكون لهم الحق في الحصول على نسبة تتراوح بين 2٪ إلى 5٪ من سعر بيع أعمالهم،طالما أنهم لا يعيدون بيعهم من قبل التجار أو المفوضين. المزادات فالحديث هنا عن حقوق البيع أو حق الاستمرار.

6.أسرار العمل: يمتلك جميع الحرفيين المعرفة التي يمكن حمايتها كأسرار تجارية، بشرط الحفاظ على طابعها السري بشكل جيد. على سبيل المثال،الدراية المتعلقة بتصنيع أو تلميع أو خبز خزفيات الفرن أو حتى الجوانب العامة من الأعمال مثل قوائم العملاء. إذا كانت الأسرار التجارية محمية بشكل صحيح، قد يمنع أصحابها الآخرين من اكتسابها أو الكشف عنها أو استخدامها بشكل غير صحيح.

7.براءات الاختراع: تنص براءات الاختراع على الطابع الحصري على تسويق الاختراعات. وغالبا ما تكون البراءة أفضل دليل على قدرة المقاول، لمنع منافسيها من التدخل في الميزات المبتكرة أو الأصلية لمنتجاتها أو خدماتها. كما يمكن أن يؤدي عقد براءة اختراع إلى فتح أبواب مهنية أخرى مثل الترخيص أو التحالفات الإستراتيجية. في القطاع الحرفي، معظم براءات الاختراع تتعلقب تحسين نوعية المواد المستخدمة أو التحسينات الوظيفية التي أدخلت على أدوات يدوية أو تقنيات الإنتاج. في قطاع الفنون البصرية، قد تنطوي على تحسينات على المواد المستخدمة فيرسم، والطلاء، أو صورة، أو برنامج للفنون بمساعدة الحاسوب، الفن على شبكة الإنترنت، الفن الرقمي، وهلمجرا.

الخاتمة:

من الممكن أن تتيح الملكية الفكرية للحرفين والمؤسسات الحرفية تسويق إبداعاتها القائمة على التقاليد،إن رغبوا في ذلك،أو منع المنافسين المستغلين لها دون مقابل .وعلى ذلك يكون للمؤسسات استخدام ملكياتها الفكرية لممارسة التحكم في كيفية استخدام منتجاتها التقليدية والحرفية الخاصة بها ولمنع الاستخدام المجحف والمحط من شأن أشكال التعبير التقليدي.

من جهة أخرى تتيح الملكية الفكرية للمستهلك إمكانية الاختيار بين حرفيين أو مؤسسات حرفية متنافسة، وبين السلع والخدمات التي يسوقونها. لذا فالملكية الفكرية مواتية بطبيعتها للمنافسة بحيث تضمن حماية الأصول التجارية غير الملموسة المختلفة. وبدون الملكية الفكرية، فإن أصحاب الحرف ومقدمي الخدمات الأقل كفاءة سيحاولون جذب الزبائن عن طريق نسخ سلع وخدمات المنافسين الأكثر كفاءة. ولن يجد هؤلاء أي حافز لتحسين منتجاتهم وخدماتهم أو تقديم منتجات وخدمات جديدة وفي هذه الحالة فالخاسر هو المجتمع. بيد أن الملكية الفكرية لن تضطلع بذلك الدور الحاسم في ضمان المنافسة إلا عندما تتم حماية الاختلافات الحقيقية.

التوصيات:

- توثيق كافة المعارف المتعلقة بالحرف والتي تكونت لدى الحرفيين بصورة متراكمة مع مرور السنين وذلك باستخدام كافة الوسائل العلمية"تحرير،تسجيل،تصوير،رسم"لحفظ هذه المعارف قبل ضياعها أو عجز الحرفيين عن نقلها لغيرهم؛
- المبادرة والعمل على تسجيل الإجراءات اللازمة لدى المنظمات العالمية فيما يتعلق بحماية حقوق المعرفة المتصلة بالحرف ذات المنشأ؛
- التنسيق والمتابعة لمحاولة الاستفادة من خبرات الهيئات العالمية المختصة مثل المنظمة العالمية للملكية الفكرية والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ومنظمة اليونسكو وغيرها للتغلب على التحديات الحالية التي تقابل حماية الحرف؛
- ضرورة التنسيق والاستفادة من إمكانات الجهات الحكومية ذات العلاقة، في التغلب على القضايا ذات العلاقة بحماية المنتجات التقليدية والحرف.

الهوامش والمراجع:

[1]JermyPhilips ,AlisenFifth**, Introduction to intellectualpropretylow**,NP,1990,P4.
[2]1 Kermadek, Yande, Manager la propriété intellectuelle dans l'entreprise, colloque de l'IRPI, 2010, p. 5.
[3]WIPO, **WhatisIntellectualProperty?**WIPO Publication No. 450(E) , Geneva , ND, P , p2.
[4]Charles W.L.Hill, **International Business Competing in The Global Marketplace** Chicago , 1997, P.41.
[5]IPID, p3.
[6]عامر محمود الكسواني،**الملكية الفكرية "ماهيتها، مفرداتها، طرق حمايتها**، دار الجيبل لنشر والتوزيع، عمان، **(1998**، ص**68**.
[7]محمدمحمودالكمالي، إياد محمد محمود طنش، **آلية حماية حقوق الملكيةا لفكرية**، مؤتمر حول الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، مركز البحوث الاقتصادية وكلية الشريعة والقانون وغرفة تجارة وصناعة دبي، من**9** إلي**11** مايو **2004**، دبي" الامارات العربية المتحدة"، ص **4**.
[8]طلال أبو غزالة، **جدول الأعمال المستقبلي في مجالات حقوق الملكية الفكرية لدى الدول العربية**، ندوة الوايب وحول الملكية الفكرية، 8_6 تشرين أول 1998 ،عمان، ص6.
[9]ليلى شيخة، **اتفاقية حقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالتجارة الدولية، واشكالية نقل التكنولوجيا للبلدان النامية**، دراسة حالة الصين، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة ، 2007/2006، ص 32.
[10]طهرات عمار، **فعالية حماية حقوق الملكية الفكرية في الجزائر ودورها في تطوير بيئة الاستثمار الاجنبي المباشر**، دراسة قياسية خلال الفترة 2010/2005، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2013/2012، ص 36.
[11]International Trade centre (ITC), Handicrafts and cottage Industries a guide to export marketing for developing countries , Geneva 1991, P 32
[12]CCI , exportations des pays en developpement : enjeux et perspectives, op cit , P 141.
[13] chambre des metiers(APCM), les outils de developpementseconomique et sociale , les petites entreprises de l'artisanat en tant que facteurs de distribution sociale et de réduction du chomage et de l'immigration, table ronde n°03, Marseille, 1993, p5.
[14]ANQUETIL Jacques,la préservation et le dèveloppement de l'artisanat utilitaire et createur dans le monde contemperain,**consultation d'experts sur « la preservation et le developpement de l'artisanat dans le monde contemporain »**,rio de janeiro,27-31 aout 1984, p.p3 - 7
[15]Ph. Kotler et B. Dubois ,Marketing management ,10ème édition , paris , 2000, p474.
[16]ابراهيمراشد، ماهردرويش، **مرجع سبق ذكره، ص49**.
[17]BERNARD et COLLI, vocabulaire economique et financier ,edition du seuil.Paris 1991 ,p63
[18]فهد سليم الخطيب، محمد سليم عواد، **مبادئ التسويق: مفاهيم أساسية**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2000 ، ص07.
[19]نجوى بدير، **أهمية تطبيق الاسس العلمية للتسويق والترويج على الحرف والصناعات اليدوية**، الندوة الرابعة لتنمية الصناعات التقليدية في الدول العربية، 6/ 8/ 2009/10، دمشق، ص 4.
[20]J- P .Bernardet ,A .Bouchez , S – pichier , Precis de marketing, Natan , paris, 1996 ,P6.
[21]UNCTAD,WIPO, Marketing Crafts And Visual Arts: The Role Of IntellectualProperty A Practical Guide, WIPO Publication No 159.E, Geneva, Geneva, 2003, P28 .
[22]IPID ,P28 .
[23] J-P.Bernardet , A .Bouchez , op-cit , p6 .
[24] WIPO, What**isIntellectualProperty?**OP, CIT, P7.
[25]Wipo,UnderstandingIndustrialProperty ,Wipo Publication No. 895 ,Geneva, 2016,P17 .
[26]WIPO ,**IntellectualProperty&TraditionalHandicrafts, Background Brief N°5 ,**Wipo Publication,Geneva, ND,P02.
[27]Wipo, Under standing IndustrialProperty, OP CIT,P19 .
[28]جودي وانجر جوانز، وآخرون، ترجمة صطفى الشافعي،**الملكية الفكرية المبادئ والتطبيقات**، شركة ناثان أسوسيتس، مصر، 2003،ص112.
[29]**الأمانة العامة للحكومة، الأمر رقم01- 96المؤرخ في 10جانفي1996، الجريدة الرسمية، الجزائر، 14 /01/1996.**
[30]WIPO, **The Arts And Copyright**,LearnFrom The Past, Create The Future, WIPO Publication No. 935E, Geneva, 2010, P 10.
[31] WIPO, **LearnFrom The Past, Create The Future: Inventions and Patents,OP_CIT, P18 .**
[32] WIPO, What**isIntellectualProperty?**OP, CIT,P6 .
[33]UNCTAD,WIPO, Marketing Crafts and Visual Arts: The Role of IntellectualProperty A practicalguide,OP CIT, P65 .

قوة المكافأة المعنوية في تنمية روح الابداع لدى الافراد

(دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري _ بشار_BEA)

ط.د مومني سارة ، د. طافر زهير
الجامعة طاهري محمد بشار ؛ الجزائر
E-mail : saramoumni4@gmail.com

Received: Avril 2018 ***Accepted: Mai 2018*** ***Published: Juin 2018***

Abstract:
This research study aims at checking the impact of reward power dimensions (Engaging employees, Recognition of the effort of workers, Provide work environment) on creativity and innovation in the Mobilis Corporation Bechar /(Algeria). To achieve suchaim, we have conceived a questionnaire which was delivered to a random sample made of 30 employees all responses to the questionnaire have been collected the software package SPSS has been used for data analysis, and after necessary statistical discussion, we came across the following results*:*
*The existence of statistical sing (at the significance level $\alpha = 0.05$) which signifies that there is an acceptable level of creativity and innovation of the employees of the Mobilis Corporation
*The existence of an impact the has a statistical significance (at the significance level of $\alpha = 0.05$) for of reward power dimensions (Engaging employees, Recognition of the effort of workers, Provide work environment) together and separately pertaining to creativity and innovation inside the Mobilis Corporation.
Key words: Employing employees, recognizing employees' efforts, providing work environment,The strength of moral reward, creativity, innovation, human resource

ملخص:
هدفت الدراسة الى التحقق من أثر ابعاد قوة المكافأة المعنوية (اشراك العاملين، الاعتراف بجهد العاملين، توفير جو العمل) على الابداع و الابتكار في البنك الخارجي الجزائري/بشار، الجزائر ولتحقيق هذا الهدف تم تطوير استبانة وزعت على عينة عشوائية طبقية مكونة من (25) موظف وقد تم استردادها كلها وتم استخدام برنامج الحزمة الاحصائية (SPSS) وبعد اجراء التحليل الاحصائي اللازم توصلت الدراسة الى النتائج التالية:
وجود أثر ذو دلالة إحصائية (عند مستوى دلالة 0.05=) يدل على وجود مستوى مقبول من الابداع و الابتكار في البنك الخارجي الجزائري/بشار.
وجود أثر ذو دلالة إحصائية (عند مستوى دلالة 0.05=) لابعاد قوة المكافأة المعنوية (اشراك العاملين، الاعتراف بجهد العاملين، توفير جو العمل) مجتمعه ومنفردة على مستوى الابداع و الابتكار في البنك الخارجي الجزائري/بشار.
الكلمات المفتاحية : اشراك العاملين، الاعتراف بجهد العاملين، توفير جو العمل، قوة المكافأة المعنوية، الابداع ،الابتكار، المورد البشري.

مقدمة:

ان التطورات التي أفرزها عصر ثورة المعلومات و التكنولوجيا أوجدت مشكلات عدة، لذلك كان من المحتم على المنظمات أن تستجيب لهذه التطورات بإحداث التعديلات التي تواكبها وتكون هذه الاستجابة عن طريق الأفكار الجديدة والأساليب الحديثة التي تمكن المنظمات من مواجهة المشكلات، و بما أن المؤسسة تمارس اعمالها بواسطة موردها البشري فهنالك العديد من الوسائل التي تنمي روح الابداع لديهم ومن أهم هذه العوامل قوة المكافأة ذلك لرد الجميل اولا بأول ولتحفيزهم على الاستمرارية في الاداء الجيد خاصة المكافأة المعنوية أو الغير مادية منها التي لها دور هام في دفع الافراد نحو تحقيق الاهداف المرجوة.

ومن هذا المنطلق فإن هذه الدراسة جاءت للبحث في أهمية المكافأة المعنوية في خلق الابتكارات في المنظمات ،والتركيز بشكل أكبر على استثمار وتوظيف موجوداتها المعرفية لرفع من مستويات الابتكارات التنظيمية فيها، وانطلاقها لتحقيق السبق التنافسي.

مشكلة الدراسة:

ان عدم توافر الحوافز للعامل المجتهد قد يؤثر سلبا على ادائه ويسهم في ضعف إنتاجيته وبالتالي يقلص فرصة تحقيق الاهداف المرجوة للمؤسسة. ولعل هذا يبرز أحد جوانب اهمية الحوافز بشكل عام لرفع مستوى ابداع العامل . ومن هذا المنطلق يمكن القول أن للحوافز دور كبير في تغيير مستوى اداء الموظف سواء بشكل سلبي أو ايجابي, الأمر الذي يتطلب الحرص في توزيع تلك الحوافز بشكل عادل.

هناك سؤال محوري تدور حوله هذه الدراسة وتهدف للإجابة عليه وهو: إلى أي مدى او هل تسهم قوة المكافآت المعنوية أو التحفيز المعنوي في خلق الابداع؟

فرضيات الدراسة:

- الفرضية الرئيسة الأولى: يوجد دليل إحصائي (عند مستوى دلالة α=0.05) على وجود مستوى مقبول من الابداع و الابتكار للعاملين في البنك الخارجي الجزائري/بشار.

- الفرضية الرئيسة الثانية: يوجد أثر ذو دلاله إحصائية (عند مستوى دلالة α=0.05) لعناصر قوة المكافأة المعنوية مجتمعه (إشراك العاملين، الاعتراف بجهد العاملين، توفير جو العمل) على الإبداع و الابتكار للعاملين في البنك الخارجي الجزائري/بشار وينبثق عن هذه الفرضية الرئيسة الفرضيات الفرعية التالية:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية (عند مستوى دلالة α=0.05) إشراك العاملين على مستوى الابداع و الابتكار للعاملين في مؤسسة البنك الخارجي الجزائري/بشار.

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية (عند مستوى دلالة α=0.05) الاعتراف بجهد العاملين على مستوى الابداع والابتكار للعاملين في البنك الخارجي الجزائري/بشار.

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية (عند مستوى دلالة α=0.05) توفير جو العمل على مستوى الابداع و الابتكار للعاملين في البنك الخارجي الجزائري/بشار.

- ثالثا: الفرضية الرئيسة الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية (عند مستوى دلالة 0.05=α) بين المتغيرات الشخصية للعاملين في البنك الخارجي الجزائري/بشار ومستوى الابداع و الابتكار لديهم.

أهداف الدراسة :

- التعرف على اثر المكافأة في تحسين أداء العاملين.

- إبراز وتوضيح المفاهيم النظرية المتصلة بقوة المكافأة والإبداع في المنظمات، وأهمية العلاقة بينهما.

- إبراز دور المكافأة المعنوية و أن المادية ليست كافية للتحفيز .

اهمية الدراسة:

- وهي تنبع من أهمية موضوع الحوافز لما لها من آثارك كبيرة في تنمية السلوك الإبداعي لدى العاملين.

- التعرف على قوة التحفيز كفلسفة إدارية حديثة تسعى العديد من المنظمات إلى تطبيقها والاستفادة منها.

منهجية البحث وهيكله:

يعد البحث دراسة نظرية بحثة تمكن من تشكيل خلفية أدبية للموضوع مع إبراز لأهم ما يرتبط به من مفاهيم وأفكار تبين كيف تسهم قوة المكافأة الغير مادية في الرفع و تنمية روح الابداع. فبذلك البحث قائم على المنهج الإستقرائي الوصفي.

وللإحاطة بحيثياته تم هيكلته تبعا ل محورين اساسين أولهما يلم بالجانب المفاهيمي لتشكيل خلفية نظرية للموضوع من خلال الوقوف عند كل مصطلح أدرج في الإشكالية أي قوة المكافأة المعنوي و الابداع و عرض بعض الدراسات كمثال للدراسة اما المحور الثاني يمثل الجانب التطبيقي يبين العلاقة بين القوة المكافأة والإبداع في البنك الخارجي الجزائري/بشار.

المحور الأول: المفاهيم النظرية

1.ماهية الابداع

الابداع لغة من بدع و بدع الشيء أنشأه، في معنى آخر يعني الإتيان بشيء جديد وغير مألوف أما اصطلاحا فهو تطبيق فكرة طورت داخل المنظمة او تمت استعارتها من خارج المنظمة سواء كانت تتعلق بالمنتج او الوسيلة او النظام او غيرها و هده الفكرة جديدة بالنسبة للمنظمة حينما طبقتها.[1]

و قد أعطى الباحثين عدد من التعريفات كل حسب وجهته نستعرض منها مايلي:

يتعلق الأمر في الابداع بإدخال إجراءات و تطبيقات جديدة للتسيير، أو تعديل إجراءات و تطبيقات قديمة في المؤسسة. ويهدف الإبداع التنظيمي « أساسا إلى تحويل أو إعادة تنظيم الطرائق، الكيفيات و المعارف المكتسبة؛ حتى تكون سلوكات وعمليات المؤسسة و الأفراد أكثر إيجابية، وذات مردودية ...».[2]

ويعرف أيضا أنه " تصميم شيء جديد(منتج او خدمة) ليحل محل شيء او فكرة مبتكرة مسبقا"[3]،كذلك يعرف الإبداع على انه :انتاج الجديد النادر المختلف المفيد ،سواء كان فكرا او عملا متماشيا مع مقاصد الشرع منضبطا بضوابط الدين الإسلامي الحنيف [4]، و يعرف الإبداع على انه تحويل المعرفة و الافكار والبيانات الموجودة إلى شيء غير مالوف ومفيد.[5]عرفه جيلفورد بأنه هو سمات استعدادية تضم الطلاقة في التفكير والمرونة والأصالة والحساسية للمشكلات

وإعادة تعريف المشكلة وإيضاحها بالتفصيل.[6] ويرى روجرس أن الإبداع الإداري هو:" كل عملية ينشأ عنها ناتج جديد، نتيجة التفاعل بين الأفراد في المنظمة،باستخدام أسلوب جديد يحقق التميز والتفوق ويعطي مرونة أكبر للمنظمة.[7]

وحسب **(Drucker,1983)** بأنه تغيير لنتائج الموارد والإمكانات حيث تزداد تلك النتائج من خلال تحليل هادف للفرصة المتاحة[8]،و للإبداع أهمية كبيرة بالمؤسسات، ويمكن إبراز الأهمية كما يلي: إن ما تعرفه المؤسسات من تحديات وصعوبات بسبب البيئة المضطربة والمعقدة التي تنشط فيها، ولمواجهة كل هذا أصبح لزاما عليها تقديم جهود وقدرات إبداعية لضمان البقاء والاستمرارية، فالإبداع أصبح ميزة بالغة الأهمية خصوصا في ظل التحولات السريعة وهو يضمن النجاح للمنظمات وهذا الأخير أصبح يقاس بما تملكه هاته الأخيرة من أفكار جديدة وقدرة على تجسيد هته الأفكار:

- تحقيق خدمة أفضل للزبائن من خلال المرونة والتكيف لتلبية احتياجاتها، كما يسمح الإبداع من جهة أخرى بإيجاد فرص جديدة للمؤسسة من خلال زيادة أرباحها ومبيعات.

-ودلك كونه يساعد في إحداث تغيرات ايجابية و حل المشكلات بكفاءة و فعالية و التي تؤدي الى تحقيق ميزة تنافسية للمؤسسة ،بالإضافة الى دلك يمكن أن يساهم فيما يلي :-زيادة جودة القرارات المتخدة لمعالجة المشكلات-يساعد على تقليل الفترة بين تقديم منتج و اخر[9].

من كل ما سبق فإن الإبداع مهم بالمؤسسات لمواجهة المنافسة فهو يكسبها ولاء عملائها، وأنه على المؤسسة التعرف على خصائص المبدعين لتكون كقاعدة تستخدمها في عملية اختيار موظفيها[10]،كما يسمح الإبداع في المؤسسة زيادة قدر أعلى مواجهة تهديدات المحيط الخارجي و استغلال الفرص المتاحة، مما يمكنها التفوق على منافسيها و البقاء في السوق، في هذا المجال يوجد عدة أثار إيجابية للإبداع في المؤسسة نلخصها فيما يلي : تحسين أداء المؤسسة؛ تحسين التنظيم الإداري في المؤسس وتدعيم تنافسية المؤسسة[11].

2.أنواع الإبداع:

-الإبداع الإضافي: ولقد وجد هذا النوع ليضع خطوة إضافية في تطور المنتج ، حيث يحدث تطور لدى المستعملين

-الإبداع التقني : لا يظهر مباشرة على المنتج بحد ذاته و إنما يمثل تقدم للمنتج (ربح الوقت ، الاقتصاد ...إلخ) .

-الإبداع الاجتماعي : و يتميز بمحتواه التكنولوجي الضعيف ، و التغير في سلوك الإستهلاك و/أو الاستعمال في نفس الوقت .

-الإبداع الجذري : وهو إبداع ذو محتوى تكنولوجي قوي ، كما يتميز بتغير جذري في سلوك الاستهلاك و الاستخدام.[12]

3. أهم جوانب ومتغيرات البيئة التنظيمية التي تحفز الإبداع الوظيفي وتشجعه:

1.3- الهيكل التنظيمي العضوي :يؤثر إيجاباً على الإبداع وذلك لأنه يتضمن درجة متدنية من تقسيم التمايز الرأسي، والرسمية والمركزية، فالهيكل العضوي يوفر المرونة والتكيف والتفاعل الأفقي بين الوحدات المختلفة مما يشجع ويسهل تبنـــي الإبـــداعات

2.3-استقرار الإدارة لفترة طويلة يرتبط بالإبداع :حيث إن استقرار الإدارة يوفر المشروعية والمعرفة في كيفية إنجاز العمـل وتحقيـق النتـائج المرجـوة

3.3- ثقافة المنظمة :المنظمات المبدعة لديها ثقافات متشابة،فهي تشجع المخاطرة والاختبار والتجربة،وتكافئ النجاح والفشل، على السواء، وتشجع بل وتكافئ الأخطاء، وتنظر إلى الفشل على أنه نتيجة ثانوية طبيعية للخوض في المجهول.

4.3- القيادة :الإبداع يتطلب قيادة ملتزمة بالتغيير وتدعم الإبداع وتسانده وتتسامح مع الأخطاء، بل وتشجعها، وعلى المدير أن يساعد الأفراد على التغلب على خوفهم من الفشل، وتطوير ثقافة المخاطرة الذكية التي تؤدي إلى الإبداع الدائم.

5.3- جماعة العمل :لقد دلت الدراسات على أن وجود درجة معتدلة من التنوع، والتماسك، والاستقلالية تتصف بها جماعة، فريق عمل يشجع ويعزز الإبداع، ولكن إذا ما زادت هذه الخصائص أو قلت درجة الاعتدال فإن ذلك يعيق الإبداع في المنظمات. ومن ناحية أخرى فإن الدراسات أثبتت أن وجود علاقات قوية بين أفراد الجماعة الواحدة يشجع على الامتثال وتضر بالإبداع.أن المنظمة التي تسودهاالعلاقات الاجتماعية القوية يمكن أن تصبح راضية ذاتياً بالوضع الراهن ومنعزلة عن المعلومات والتحديات الأخرى، وهذا يعني أن المنظمات التي تعزز التنوع والانفتاح الداخلي ولو على حساب جزء من التماسك يمكن أن تساعد على جذب الأفراد الموهوبين والمبدعين، وتشجع الإبداع التعاوني.

6.3- أنظمة المكافآت والحوافز Rewards & Incentives:مما يحفز الإبداع ويسانده وضع نظم المكافآت التي تلائم الإبداع، والربط بين أنظمة المكافآت والإبداع هو منح الاعتراف والتقدير والأداء الجيد.[13] ومنه هده الأخيرة تشكل ما يدعى ب" قوة المكافأة Reward Power " و هي إحدى مصادر القوة التنظيمية التي لها دور هام في تشجيع عملية الابداع لدى الافراد داخل المنظمة.

4.قوة المكافأة:

هي قوة " يمتلكها الفرد الذي له القدرة على مكافأة الآخرين أو التأثير في قرار مكافأتهم ماديا أو معنويا، مما يجعلهم يطيعون أوامره وينفذونها.كما انها تمثل القوة التي تحرك وتستثير الفرد لكي يؤذي العمل، أي قوة الحماس أو الرغبة للقيام بمهام العمل وهذه القوة تنعكس في كثافة الجهد الذي يبدله الفرد وفي درجة مثابرته واستمراره في الأداء، وفي مدى تقديمه لأفضل ما عنده من قدرات ومهارات في العمل،14إن المنظمة الناجحة هي التي تتبنى قيمة المكافأة وتقوم بتحديد معايير النجاح ومكافأته، والإدارة الناجحة تستخدم أنظمة الثواب والعقاب من أجل توحيد جهود المنظمة في اتجاه رفع مستوى الأداء، ولما كانت المكافأة تؤثر تحت ظروف معينة في الأساليب التي يتصرف بها الأفراد في بعض أمورهم، فإنه يمكن استخدام قوة المكافأة لاجتذاب العاملين القادرين، وإبراز الإمكانات المناسبة، وتشكيل السلوك، وتوحيد الجهود من أجل تحقيق أهداف المنظمة15، و لا تستطيع المنبهات الخارجية وحدها ان تثير سلوك الفرد ان لم تتجاوب مع عوامل داخلية فرؤية الطعام لا تثير الشهية في الشبعان بل تثير النفور.[16]

وقوة المكافأة تبرز من إدراك الآخرين بأن استراتيجيي المنظمة يملكون القدرة على تحقيق نتائج إيجابية لهم وأن المكافئة التي يمكن الحصول عليها تكون بشرط التوافق مع رغبات وأهداف صانعي الإستراتيجية .[17]

تعرف الحوافز على أنها: عبارة عن مجموعة من العوامل و المزايا التي تهيئها الادارة للعاملين لتحريك قدراتهم الانسانية بما يزيد من كفاءة أدائهم لأعمالهم ، على نحو اكبر و افضل ،و دلك بالشكل الذي يحقق لهم أهدافهم و بما يحقق اهداف المنظمة.[18]

ونظرا لأهمية الحوافز وعلاقتها الوطيدة بالدوافع، قد تناولتها عدة نظريات كنظرية الإدارة العلمية على يد فريديريك تايلور السباق في الحديث عن التحفيز(1911) الذي ركز على الحوافز المادية دون المعنوية، وأن دفع العمال للعمل ممكن بتحفيزهم من خلال الأجور والحوافز المالية.[19]

5.أنواع الحوافز

الحوافز على أنواع بعضها فردي وبعضها جماعي و بعضها الأخر على مستوى المنظمة.كما يمكن أن تكون الحوافز مادية كالأجر و المشاركة بالأرباح أو حوافز معنوية ككتب الشكر والثناء و التقدير .

1.5.الحوافز الفردية:

على الرغم من وجود أنظمة عديدة للحوافز على المستوى الفردي إلا أن جميعها تربط بين أداء الفرد و المكافأة.ومن أهم مزايا الحوافز الفردية انه بإمكان الفرد تلمس العلاقة بين الأداء و المكافأة, على العكس من هذا فان العلاقة تكون غير واضحة في حالة المكافآت على مستوى الجماعة أو المنظمة و لهذا السبب فان نظام الحوافز الفردية هو من أكثر أنواع الحوافز استخداما في المنظمات الصناعية .

ويمكن تقسيم الحوافز الفردية إلى مادية ومعنوية.

1.1.5.الحوافر الفردية المادية:

إن من انسب أنظمة الحوافز الفردية المادية هي نظام التحفيز بالقطعة و حوافز الوقت المتوفر .

- الحوافز بالقطعة:

وتعتبر من أهم طرق دفع كل من الأجور و الحوافز معا. و يتحدد الحافز الذي يحصل عليه العامل بحسب كمية الإنتاج,أو القطع المنتجة.

- حوافز الوقت المتوفر:

تعطى الحوافز هنا على أساس الوفر في الوقت الذي حققه العامل. إذ يحصل الفرد على الحوافز إذا أنتج المستوى المطلوب من الإنتاج في وقت اقل من الوقت المعياري المحدد.

- حوافز المتخصصين و الإداريين:

تختلف حوافز العمال عن حوافز المتخصصين و الإداريين من حيث اعتماد الأولى على القياس الكمي .

ويوجد ثلاث أنواع لحوافز المتخصصين و الإداريين وهي العمولات والعلاوات والمكافأة:

- العمولات:

يطبق هذا النوع على مندوبي البيع و التأمين. وبالرغم من تنوع أسلوب منح العمولات إلا أن كلها يعتمد على حجم المبيعات, ولو بصورة جزئية. حيث يحصل البائع على نسبة مئوية من الصفقات و المبيعات التي يحققها. و يفضل غالبا أن يحصل البائع أو التخصصي على مرتب ثابت بجوار العمولة من اجل مواجهة أعباء المعيشة.

- العلاوات:

هنا يجب التفريق بين عدة أنواع من العلاوات من أهمها :

علاوة الكفاءة و الأقدمية و الاستثنائية.

علاوة الكفاءة هي: زيادة في الأجر أو المرتب بناءا على إنتاجية الفرد في عمله وهي تدفع بعد فترة عام تقريبا.

علاوة الأقدمية فهي: تعويض كامل عن عضوية الفرد في المنظمة و تعبيرا عن إخلاصه لمدة عام.

العلاوة الاستثنائية أو الإضافية فهي: علاوة للفرد نتيجة أدائه المتميز جدا.

- المكافأة :

قد تلجأ المنظمة إلى تقديم مكافأة لكبار المتخصصين و الإداريين و ذلك بناء على الأداء العام للمنظمة أو الأداء المتميز للأقسام التي يشرفون عليها . ويتدخل المستوى الإداري في تحديد حجم المكافأة (والتي يطلق عليها أحيانا اسم المكافأة السنوية),فمن كان مستواه الإداري أعلى يحصل على نسبة اعلى.

وقد أجمعت التجارب و البحوث العلمية على أن الحوافز المادية وحدها غير كافية ما لم تدعم بالحوافز المعنوية(الجريد,2007).

2.1.5.الحوافز الفردية المعنوية:

إن حاجات الإنسان متعددة وبالتالي تحتاج إلى مصادر إشباع متعددة فهناك بعض الحاجات يمكن أن تشبع ماديا والبعض الأخر يشبع معنويا,فهنالك حاجات إنسانية لا يمكن إشباعها إلا بالحوافز المعنوية. والحوافز المعنوية هي الحوافز التي تحقق للإنسان إشباع حاجاته النفسية والاجتماعية. وللحوافز المعنوية أشكال متعددة منها:.

- موظف الشهر :تعزز هذه الطريقة إحساس الموظف بأهميته وانجازه المميز وأفضليته للبقاء في المنشأة والترقية المستقبلية وتعريف عائلة الموظف والمجتمع بتقدير المنشأة لجهوده. ويعاب على هذه الطريقة أنها تتطلب تقييم أداء الموظفين على أساس شهري مما يزيد من نفقات الجهد والوقت.

- حفل التقدير السنوي:ويتم فيه تقدير جهود عدد كبير من الموظفين ويتميز بتخفيض نفقات الجهد والوقت. (نيلسون,2000).

- الباب المفتوح:ويقدم إشباع حاجات تأكيد الذات واحترام الآخرين ويعني السماح للعاملين بتقديم المقترحات والآراء مباشرة إلى رؤسائهم.

- لوحات الشرف:ويعني ذلك إدراج أسماء المتميزين في العمل في لوحات داخل المنظمة مما يزيد ولائهم ويدفعهم للمزيد من الجهد.

- المشاركة في اتخاذ القرار.

- الأوسمة والتذكارات.

- الثناء والشكر شفهيا أو كتابيا.

- الثقة بالمرؤوسين وتفويض المدير جزءا من مهماته لمرؤوسيه.

2.5.الحوافز الجماعية:

وفقا للحوافز الجماعية يحصل كل أفراد المجموعة على حوافز تعتمد على أداء المجموعة ككل , وتعتمد معظم خطط الحوافز الجماعية على ما تحقق من أرباح أو تخفيض في تكلفة التشغيل.

ومن بين الأمور التي تساعد على نجاح الحوافز الجماعية حجم المجموعة,تماسكها,وضوح الأهداف, ومدى إدراك الفرد للعلاقة المباشرة بين أدائه و أداء المجموعة. إذ من الواضح انه كلما قل حجم المجموعة وزاد التماسك نحو تحقيق أهداف واضحة, ازداد إدراك الفرد بأهمية العلاقة بين أدائه و الأداء العام للمجموعة.

3.5.الحوافز التنظيمية:

إن أنظمة الحوافز التنظيمية ترتبط بشكل وثيق بمدى التعاون و الترابط بين الإدارة بمختلف مستوياتها و الأفراد العاملين في المنظمة,إذ أن سبل التعاون بين الطرفين من شانه أن يسهم في تأجيج روح التفاعل البناء من اجل تحقيق الفاعلية التنظيمية بالصورة المستهدفة.

إن هذا النمط من الحوافز التنظيمية غالبا ما يتيح فرص الحصول عليه من قبل جميع الأفراد العاملين في المنظمة خصوصا لو تحقق انخفاضا واضحا في التكاليف الناجمة عن الأداء المنظمي أو أن أرباحا مجزية قد تم تحقيقها من قبل الأفراد العاملين في المنظمة.[20]

6.ماهي الحوافز المعنوية أو الغير مادية ؟

أياً كان نوع الحوافز فإنها جميعاً مثيرات خارجية لو أحكم تخطيطها وإدارتها فإنها تلعب دوراً هاماً في إثارة وإيقاظ دوافع الفرد، كما أنها تحرك وتوقظ شعور ووجدان العاملين وتوجه سلوكهم وتغريهم على الاستخدام الأمثل لقدراتهم وطاقاتهم، كما أنها تدعم الصلة بين الموظف وعمله, وبينه وبين المشروع بصفة عامة، وأفضل الحوافز هي تلك التي تشعر العاملين بأن الإدارة تسهر على راحتهم وتقدر أعمالهم وتقوم على رعايتهم, من اهمها هي الحوافز المعنوية و التي تتمثل في الحوافز التي تشبع الحاجات المعنوية لدى الفرد حيث تعرف على انها: عبارة عن حوافز غير نقدية مثل الشكر والتقدير للجهد الوظيفي والترقيات ,والثناء وفرص التعبير عن الذات والمشاركة في اتخاذ القرارات والمشاركة في الفعاليات والاجتماعات[21].

وتمثل أهم هذه الحوافز في :

1.6.حوافز متعلقة بالعمل :وهي تشمل :

- العمل المناسب : ويقصد به تناسب أو توافق عمل الفرد مع معارفه ومهاراته وميوله واهتماماته وطموحاته وهذا من شأنه أن يحفز العامل على الأداء الفاعل.

- التصميم المحفز للعمل : ويقصد به أن يكون تصميم العمل في حد ذاته محفزاً للعمل على الأداء الفعال ويتضمن تصميم العمل درجة التعقيد أو الصعوبة في الأداء أو درجة التكرار ودرجة التنوع والاستقلالية .

2.6.الحوافز المتعلقة ببيئة العمل :وتتمثل أهم هذه الحوافز في الإشراف وظروف العمل المادية والعلاقات مع الزملاء والمشاركة في الإدارة.

- الإشراف : يجب أن يشمل الإشراف الجانب المعنوي بالإضافة إلى جانب المسؤولية على الأداء , فلا يقصر دور المشرف على مسؤوليته عن أداء مجموعة من العاملين ولكنه أيضاً مسؤول عن خلق وتنمية جو معنوي مناسب يهيئ للعاملين أن يعملوا بفاعلية تجاه تحقيق الأهداف المخططة,وحتى يكون نمط الإشراف حافزاً للمرؤوسين على الأداء الفاعل, فيجب أن تتوافر للمشرف أو القائد بناءة مثل الذكاء والنضج, القدرة على فهم الناس والتأثير فيهم من خلال الاتصال الناجح وديمقراطية القيادة.

- ظروف العمل المادية : وتتضمن ظروف العمل المادية الإضاءة والتهوية والحرارة والضوضاء والنظافة, وتسهم هذه الظروف في تحديد درجة الشعور بالرضا عن العمل حيث يتأثر أداء الفرد بانطباعاته عن بيئة عمله وتفاعله معها, لذلك تسهم بيئة العمل الجيدة في تنمية الدافع للعمل وتقليل أخطائه ورفع مستويات الجودة زيادة الإنتاج.

- العلاقات مع الزملاء : تساهم العلاقات مع الزملاء في إشباع الحاجات الاجتماعية وشيوع روح الفريق وذلك حيث أن العمل يقضي نصف يومه تقريباً في العمل, فإذا تهيأت للعامل صحبة عمل متآلفة تسود روح التعاون والتفاعل الإيجابي من جماعات العمل ويسهل الإشراف.

- المشاركة في الإدارة : ويقصد بها إتاحة الفرصة للمرؤوسين للاشتراك في تحليل المشكلات واتخاذ القرارات, وتتمثل مشاركة المرؤوس في اشتراكه المباشر في مواقف العمل بحيث يسهم في تصميم الأهداف وتنفيذها ويشارك في المسؤولية عن النتائج,وكذلك يتضمن حافزاً للمشاركة في الإدارة نظام الاقتراحات, حيث تخصص وحدة تنظيمية بالمنظمة لتلقي وفحص الاقتراحات المقدمة من العاملين ودراستها من حيث مدى إسهامها في تبسيط إجراءات الأداء أو ترشيد التكاليف أو حل مشكلة عامة مع اقتراح مكافأة لمقدمها.[22]

7.بعض الدراسات تبين مدى تأثير التحفيز المعنوي على عمل و ابداع الفرد:

من خلال هدا العنصر سوف نوضح مدى أهمية و تأثير الحوافز المعنوية و ذلك من خلال الدراسات التي عرضها عالم الاقتصاد السلوكي دان أريلي **Dan Ariely** في تيد **TEDx** عن ماذا يجعلنا نشعر بالرضا والسعادة في العمل حيث يقول : "عندما نفكر في العمل، فإننا عادة ما نفكر في أن الحافز للعمل والمرتب هما شيء واحد، لكن في الحقيقة لابد أن نضيف جميع العوامل الأخرى، مثل معنى العمل وطبيعة المنتَج والتحديات والإحساس بالتملك والهوية والفخر وأشياء أخرى"

و هذه بعض الدراسات التي قام بها أريلي وبعض من الباحثين الآخرين التي تظهر نتائج مثيرة للاهتمام عن ماذا يجعلنا نشعر بالرضا عن عملنا:

1.7. رؤية نتائج عملنا يحسّن من إنتاجيتنا

الدراسة: في دراسة البحث عن معنى: حالة الليجو سأل أريلي المشاركين أن يقوموا ببناء شخصيات باستخدام الليجو .كل مشارك يتم إعطاؤه مبلغًا من المال يقل لكل شخصية يبنيها؛ **3** دولار للأولى و**2.70** دولار للتالية وهكذا. لكن تم تقسيمهم إلى مجموعتين يتم تخزين منتجات الأولى أسفل المنضدة ليتم فكها مع نهاية التجربة، بينما يتم تفكيك إنتاج المجموعة الثانية بمجرد الانتهاء من تركيبها. وكما شرح أريلي "كانت عبارة عن حلقة لا نهائية، يقومون بالبناء ونقوم بتدمير عملهم إمام أعينهم.

النتائج: قامت المجموعة الأولى بإنشاء **11** شخصية في المتوسط، بينما المجموعة الثانية قاموا بإنشاء **7** شخصيات قبل أن يتوقفوا.

الاستنتاج: رغم عدم وجود معنى كبير للمهمة، ورغم أن المجموعة الأولى كانت تعرف أن عملها سيتم تدميره في نهاية التجربة، لكن مشاهدة نتائج عملهم أمام أعينهم – حتى لمدة بسيطة – كان كافيا لزيادة الإنتاجية بصورة كبيرة.

2.7. كلما قل تقديرنا للعمل زاد المرتب الذي نريده مقابل أدائه

الدراسة: أعطى أريلي المشاركين في الدراسة – وهم طلبة في **MIT** ورقة بها مجموعة من الحروف العشوائية، وكانت مهمتهم أن يتعرفوا على الحروف المتشابهة.وفي كل جولة يتم إعطاؤهم مبلغًا من المال أقل من الجولة السابقة لها. طُلب من المجموعة الأولى كتابة أسمائهم على الورقة ويقوم مستلم الورق بإلقاء نظرة عليها ثم يقول كلمات تشجيعية قبل وضعها في كومة الورق الذي استلمه، بينما لم يكتب طلبة المجموعة الثانية أسماءهم ويقوم المستلم بوضع الورق في الكومة بدون إلقاء نظر عليها، ويتم تقطيع ورق المجموعة الثالثة مباشرة بعد انتهائهم من عملهم.

النتائج: احتاج أعضاء المجموعة التي تم تقطيع أوراقهم ضعف المال الذي طلبه أعضاء المجموعة الذين تم الاعتراف بإنجازهم ليكملوا المهمة. أعضاء المجموعة الثانية – الذين تم حفظ عملهم لكن تم تجاهله – احتاجوا تقريبا نفس القدر من المال الذي طلبه من تم تقطيع أوراقهم.

الاستنتاج: "تجاهل مجهود الناس هو تقريبا في نفس درجة سوء تمزيق عملهم أمام أعينهم" هذا ما قاله أريلي. ثم أضاف "الجيد في الأمر هو أن إضافة الحافز ليس صعبا. الشيء السيء هو أن افتقاد الحافز يبدو في غاية السهولة، وإن لم ننتبه لذلك فقد نفقده بطريقة زائدة عن الحد."

3.7. يزداد فخرنا بأنفسنا كلما كان المشروع أصعب

الدراسة: في دراسة أخرى قام أريلي بإعطاء ورق وتعليمات لتكوين شكل أوريجامي، ولم يكن الشكل المطلوب جميلا. وطلب من القائمين على المشروع والمارة تقييم كم يدفعون مقابل ذلك المنتج. وفي تجربة أخرى أخفى أريلي التعليمات من بعض المشاركين مما نتج عنه عملية أصعب في تكوين الشكل، وأيضا كان المنتج أسوأ.

النتائج: في التجربة الأولى قيّم الذين قاموا ببناء الأوريجامي منتجاتهم بخمس مرات القيمة التي قرر أن يدفعها من قام فقط بتقييم المنتج بدون أن يعمل فيه. في التجربة الثاني تسبب نقص التعليمات في تعظيم ذلك الفارق، حيث قيّم البناؤون المنتج الأسوأ شكلا لكن الأصعب في تكوينه بقيمة أكبر كثيرا من المنتج الأسهل والأجمل، في الوقت الذي أعطى فيه المقيمون قيمة أقل لذلك المنتج الأصعب.

الاستنتاج: إننا نقيم عملنا بطريقة مرتبطة بصورة مباشرة مع المجهود الذي بذلناه فيه، بل ونتوقع أن يقيم الناس عملنا بنفس القيمة التي قدرناها.

4.7. عندما نعرف أن عملنا يساعد الآخرين يزداد حافزنا اللاواعي للقيام به

الدراسة: قام عالم النفس آدم جرانت **Adam Grant** بدراسة في جامعة ميشجين، وهي عبارة عن قيام الطلبة الذين استفادوا من منح مركز جمع التبرعات الخاص بالجامعة بالاتصال بأحد العاملين في المركز لمدة **10** دقائق.

النتائج: بعد شهر من إجراء التجربة لاظوا أن العاملين في مركز جمع التبرعات أصبحوا يقضون وقتاً أكثر بنسبة 142% في عملهم على التليفون، وزادت الإيرادات بنسبة 171% عما قبل الدراسة. على الرغم من ذلك أنكر العاملون أن مكالمات الطلبة المستفيدين من منح المركز قد أثرت عليهم.

الاستنتاج: "وكأن المشاعر الطيبة قد مرت من وعي العامل مباشرة إلى مصادر التحفيز الأقل وعيا. فقد تم دفعهم للنجاح حتى رغم أنهم لم يستطيعوا تحديد الحافز وراء تصرفهم" هكذا قال تقرير التايمز.

5.7. احتمالية اتباع القواعد تزداد إذا كانت ستساعد الآخرين

الدراسة: أجرى جرانت دراسة أخرى (تم نشرها أيضا في نيويورك تايمز) وضع فيها لافتات في أماكن غسيل اليدين في المستشفى تقول إما "نظافة اليد تحميك من الأمراض" أو "نظافة اليد تحمي المرضى من الأمراض".

النتائج: قام الأطباء والممرضات باستخدام الصابون ومنظف اليدين بنسبة 45% أكثر في العنابر التي تشير إلى حماية المرضى.

الاستنتاج: مساعدة الآخرين عن طريق ما يسمى السلوك الاجتماعي الإيجابي prosocial behavior يحفزنا للقيام بالعمل.

6.7. التعزيز الإيجابي لقدراتنا قد يحسّن من أدائنا

الدراسة: طُلب من مجموعة من طلبة جامعة هارفارد أن يقوموا بإلقاء خطب والقيام بمقابلات مع مصممي التجربة، بحيث يكون ردهم تشجيعيا مع أحد المجموعات ومنتقد مع المجموعة الأخرى.

النتائج: استطاع المشاركون في المجموعة الأولى الإجابة على مجموعة من المسائل الرقمية بصورة أفضل من أفراد المجموعة الثانية.

الاستنتاج: يمكن النجاح في التعامل مع المواقف المسببة للتوتر – الموضوع كله يعتمد على ما نشعر به. قد نكون في حالة تحدٍ عندما نشعر أننا نستطيع القيام بالمهمة (مثل المجموعة الأولى)، أو في حالة تهديد عندما تكون المهمة شديدة الصعوبة وعندما نشعر بتثبيط العزيمة.أننا نكون محفَزين ونؤدي أداءً أفضل عندما نكون في حالة تحدٍ وعندما نمتلك الثقة في إمكانياتنا.

7.7. الصور التي تحفز المشاعر الإيجابية يمكنها فعلا أن تزيد من تركيزنا

الدراسة: قام باحثون في جامعة هيروشيما بإجراء اختبارات لقياس مهارات بعض طلبة الجامعة قبل وبعد مشاهدة صور لحيوانات صغيرة السن وكبيرة السن.

النتائج: أداء المشاركين تحسن في الحالتين، لكن التحسن كان أفضل (تحسن بنسبة 10%) عندما كان المشاركون ينظرون إلى الكلاب والقطط صغيرة السن.

الاستنتاج: يرى الباحثون أن الشعور الإيجابي المرتبط بالجمال والجاذبية يساعدنا على التركيز وتحسين أدائنا في المهمات التي تحتاج اهتمامًا وتركيزًا. نعم، تفسر هذه الدراسة وسواس الحيوانات الصغيرة.[23]

المحور الثاني: الجانب التطبيقي

1 .ثبات اداة الدراسة:

الجدول 01: اختبار ثبات أداة الدراسة

المحاور وتقسيماتها	عدد العبارات	معامل الفا كرومباخ	معامل الصدق
المتغير الأول: أبعاد قوة المكافأة المعنوية			
اشراك العاملين	05	0.337	0.580
الاعتراف بجهد العاملين	05	0.345	0.587
توفير جو العمل	05	0.118	0.345
جميع عبارات قوة المكافأة المعنوية	15	0.664	0.814
المتغير الثاني: الابداع و الابتكار			
جميع عبارات الابداع و الابتكار	15	0.651	0.806
جميع عبارات الاستمارة	30	0.804	0.896

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا على نتائج SPSS

نلاحظ من الجدول السابق أن كل نتائج معامل ألفا كرونباخ موجبة مما يدل على ثبات أداة القياس من ناحية العبارات الموضوعة في الاستمارة حيث تراوحت بين**0.118** و**0.814** كما أن معامل الصدق لكل عبارة يفوق **60%** مما يزيد من تأكيد صلاحية وصدق وثبات أداة القياس.

2. التحليل الوصفي للبيانات الشخصية لأفراد العينة:

الجدول 02:التحليل الوصفي للبيانات الشخصية لأفراد العينة

المتغير	الخيار	التكرار	النسبة	التفسير
السن	من20-25	9	%36	من الجدول يتضح لنا أن معظم أفراد العينة تتراوح أعمارهم بين 20 و25 سنة و ما بين 50 و60 سنة أي هناك الفئة من الشباب الذين يتمتعون بإمكانيات وطاقات كبيرة أي لديهم طموح وفكر يتميز بالنشاط و الفئة الاخرى التي لديهم الخبرة
	من25-35	3	%12	
	من35-50	5	%20	
	من50-60	8	%23	
	أكثر من60	0	%0	
المجموع		25	%100	
الجنس	ذكر	12	%48	نلاحظ أن نسبة الانات اكثر من الذكور و لكن ليست بنسبة كبيرة بفرد واحد فقط و بالتلي فالمؤسسة تتألف من ذكور و انات بشكل تقريبا متساوي
	أنثى	13	%52	
المجموع		25	%100	
المستوى التعليمي	غير متمدرس	0	%0	من الجدول نلاحظ أن جميع افراد العينة هم متوسطوا المستوى فالنسبة تتوزع على المستوى المتوسط و الثانوي و الجامعي حيث
	ابتدائي	1	%4	

	متوسط	7	%28	لا يوجد الغير متمدرس و لا الحاصل على شهادة ما بعد التدرج
	ثانوي	8	%36	
	جامعي	9	%34	
	ما بعد التدرج	0	%0	
المجموع		25	%100	
سنوات الخبرة	أقل من 3سنوات	10	%40	نلاحظ من الجدول ان اكبر نسبة في سنوات الخبرة هي الاقل من 3 سنوات و الاكثر من 10 سنوات و تليهما النسب الاخرى.
	من 3-5 سنوات	2	%8	
	من 5-10 سنوات	5	%20	
	أكثر من 10سنوات	8	%32	
المجموع		25	%100	
المنصب في المؤسسة	إطار	4	%16	نلاحظ ان اكبر نسبة في مناصب المؤسسة يمثلها عون التنفيد و تليه عون تحطم ثم منصب إطار
	عون تحكم	9	%36	
	عون تنفيذ	12	%48	
المجموع		25	%100	

المصدر: من اعداد الباحثين استنادا على نتائج SPSS

3.تحليل وتفسير نتائج الاستمارة:

1.3. اشراك العاملين:

الجدول 03: تحليل وتفسير نتائج الاستمارة لبعد اشراك العاملين

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	رتبة العبارة من وجهة نظر المستجوبين
يسمح لكم في عملية اتخاذ القرارات	2.000	0.910	4
تشرككم مؤسستكم في وضع و تحديد اهداف المؤسسة	2.800	1.000	2
تمنح لكم الفرصة في ابداء و التعبير عن ارائكم	2.400	1.040	3
يسمح لكم في المشاركة و المناقشة في الاجتماعات	2.400	0.816	3
يسمح لكم المدير في مشاركته اتخاد القرارات	2.920	1.288	1
المتوسط المرجح	2.504	1.010	/

المصدر: من اعداد الباحثين استنادا على نتائج SPSS

نلاحظ من الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي المرجح لاستجابات أفراد عينة الدراسة بلغ **2.504** و بانحراف معياري**1.01** حيث حصلت الفقرة الخامسة على المرتبة الاولى بمتوسط حسابي **02.92** و انحراف معياري **1.288** و هدا

مؤشر جيد نوعا ما مقارنة مع المتوسط الفرضي مما يدل على انه هناك اهتمام باشراك العاملين من طرف البنك الخارجي الجزائري لافراده.

2.3. توفير جو العمل

الجدول 04: تحليل وتفسير نتائج الاستمارة لبعد توفير جو العمل

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	رتبة العبارة من وجهة نظر المستجوبين
تشعر بالرضى الوظيفي	3.200	0.763	4
هناك دورات تكوينية للعاملين	3.200	1.500	4
تضع مؤسستكم فريق رياضي لترفيه عنكم	2.800	1.500	2
تضع لكم رحلات ترفيهية	3.840	1.027	1
تعملون وفق فرق عمل	3.600	0.816	3
المتوسط المرجح	3.328	1.121	/

المصدر: من اعداد الباحثين استنادا على نتائج SPSS

نلاحظ من الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي المرجح لاستجابات أفراد عينة الدراسة بلغ 3.328 و بانحراف معياري ما بين 1.121 حيث حصلت الفقرة الرابعة على المرتبة الأولى بمتوسط 3.840 و هذا مؤشر جيد يدل على مدى توفير المؤسسة لظروف عمل جيدة .

3.3. الاعتراف بجهد العاملين

الجدول05: تحليل وتفسير نتائج الاستمارة لبعد الاعتراف بجهد العاملين

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	رتبة العبارة من وجهة نظر المستجوبين
هناك منح لشهادات ترقية للملتزمون بأعمالهم	3.000	1.290	2
هناك شهادات تفوق و تمييز للأداء المتميز	3.800	0.408	1
هناك حسن معاملة من طرف الرؤساء لكم	2.800	0.763	4
تقدم لكم عبارات الثناء والشكر من طرف رؤسائكم	2.920	0.702	3
هناك رفع للروح المعنوية من طرف رئيسكم	2.400	1.384	5
المتوسط المرجح	3.184	0.909	/

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا على نتائج SPSS

نلاحظ من الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي المرجح لاستجابات أفراد عينة الدراسة بلغ 3.184 وبانحراف معياري ما بين0.909 حيث حصلت الفقرة الثانية على المرتبة الأولى والفقرة الخامسة في المرتبة الأخيرة وهده النسبة جيدة و تدل على ان المؤسسة مهتمة بالعاملين و تقدر مجهوداتهم.

4.3. الابداع و الابتكار:

الجدول06: تحليل وتفسير نتائج الاستمارة فيما يتعلق بالإبداع و الابتكار

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	رتبة العبارة من وجهة نظر المستجوبين
يسمح لكم مديركم بالمناقشة و اقتراح افكار جديدة	2.200	1.000	8
تزيل مؤسستكم العوائق لتبال الافكار بينكم	3.600	0.500	2
توفر مؤسستكم للعاملين الحرية في اتخاد القرار لتوليد افكار جديدة	2.000	0.000	9
يقبل مديركم مناقشتكم له في حل المشكلات	2.200	1.190	8
تمتلك القدرة على اقتراح الحلول لمواجهة مشاكل العمل	3.000	1.118	5
تحاول مؤسستكم تطبيق أساليب جديدة لحل أية مشكلة تواجه المؤسسة	4.000	0.912	1
الاشراف المباشر والمتابعة المستمرة من قبل الرؤساء يؤدي لتحسين مستوى عملكم لتقديم الافضل باستمرار	2.000	1.118	9
تسعى مؤسستكم لتحقيق ميزة تنافسية من خلال تطوير منتجاتها او خدماتها	3.400	1.040	3
تسعى مؤسستكم لتنمية و رفع مستوى كفاءة و ابداع افرادها لضمان تحقيق اهدافها	3.200	0.763	4
تسعى مؤسستكم لتقديم منتجات جديدة لضمان استمراريتها	3.000	1.443	5
تقدم مؤسستكم منتجات أو خدمات ذات جودة تكسب رضى عملاءها بالاعتماد على الابداع و الابتكار و التجديد المستمر	3.200	1.000	4
يشجع مديركم على التغير و يضع الاجراءات اللازمة لمنع مقاومة هدا التغيير	3.000	0.645	5
تستند في اداء عملك على أسلوب متجدد بعيدا عن الروتين .	2.400	0.816	6
تستخدم مؤسستكم الأفكار الجديدة غير المألوفة لحل المشكلات وتحسين أساليب العمل.	2.000	0.000	9
تحرص مؤسستكم على إحداث تغيرات في أساليب العمل من فترة لأخرى.	2.400	0.816	6
المتوسط المرجح	3.186	0.780	/

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا على نتائج SPSS

نلاحظ من الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي المرجح لاستجابات أفراد عينة الدراسة بلغ 3.186و بانحراف معياري 0.780حيث حصلت الفقرة السادسة على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 4 و هدا مؤشر دليل على وجود ابداع و ابتكار من طرف العاملين راجع لمدى اهتمام البنك و تحفيزه لهم.

4.اختبار فرضيات الدراسة:

1.4.فرضيةالعلاقة:

سيتم توضيح معامل الارتباط سبيرمان لكل متغيرات نموذج الدراسة و كانت النتائج كما يلي:

الجدول07: معامل الارتباط سبيرمان لكل متغيرات

البيان		الابداع الابتكار
اشراك العاملين	معامل الارتباط مستوى الدلالة N	0.632 ,001 25
الاعتراف بجهد العاملين	معامل الارتباط مستوى الدلالة N	0.672 ,000 25
توفير جو العمل	معامل الارتباط مستوى الدلالة N	0,544 ,005 25
قوة المكافأة المعنوية	معامل الارتباط مستوى الدلالة N	0,698 ,000 25

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا على نتائج **SPSS**

من خلال نتائج تحليل الظاهرة في الجدول يتبين بأنه بالنسبة لعلاقة قوة المكافأة المعنوية و مستوى الابداع و الابتكار وجود علاقة قوية ذات دلالة معنوية بين أبعاد قوة المكافأة المعنوية و مستوى الابداع الابتكار حيث بلغت قيمة معامل الارتباط 0.698 عند مستوى الدلالة (α= 0.05) و هو يفوق 0.6 و بالتالي ارتباط قوي

2.4.فرضيات الأثر:

1.2.4اختبار صحة الفرضية الرئيسية الاولى:

يوجد دليل إحصائي (عند مستوى دلالة α= 0.05) على وجود مستوى مقبول من الابداع و الابتكار للعاملين في البنك الخارجي الجزائري/بشار.

مستوى الدلالة	معامل التحديد	معامل الارتباط	النموذج
0.000	0.487	[a]0.698	المتغير المستقل: قوة المكافأة المتغير التابع: الابداع و الابتكار

المصدر: من اعداد الباحثين استنادا على نتائج **SPSS**

مستوى الدلالة	T	المعاملات الغير معيارية	المعاملات المعيارية		النموذج
		Béta	الخطأ المعياري	معاملات المتغيرات	
0.116	1.633	0.698	0.470	0.768	المتغير المستقل
0.000	2,399		0.151	0.707	(قوة المكافأة المعنوية)

المصدر: من اعداد الباحثين استنادا على نتائج **SPSS**

0.768x + 0.707Y= : من الجدول نستنتج معادلة الانحدار كالتالي

تشير نتائج الجدول أن معامل الارتباط **0.698** وهو ارتباط قوي بين أبعاد قوة المكافأة والإبداع و الابتكار، كما أن معامل التحديد بلغ **0.487** و هذا يعني التغيرات التي تحدث في الابداع و الابتكار تعود إلى التغيرات التي تحدث في قوة المكافأة المعنوية هذا بنسبة **48.7 %** و بما أن مستوى الدلالة **0.000** أقل من مستوى المعنوية **0.05** اذن تقبل الفرضية.

2.2.4.اختبار صحة الفرضية الرئيسة الثانية :

يوجد أثر ذو دلاله إحصائية (عند مستوى دلالة **0.05**) لعناصر قوة المكافأة المعنوية مجتمعه (إشراك العاملين، الاعتراف بجهد العاملين، توفير جو العمل) على مستوى الإبداع والابتكار للعاملين في البنك الخارجي الجزائري/بشار. وينبثق عن هذه الفرضية الرئيسة الفرضيات الفرعية التالية:

1.2.2.4 يوجد أثر ذو دلالة إحصائية (عند مستوى دلالة **0.05**) لإشراك العاملين على مستوى الابداع و الابتكار في البنك الخارجي لجزائري/بشار.

مستوى الدلالة	معامل التحديد	معامل الارتباط	النموذج
0.010	0.400	[a]0.632	المتغير المستقل: إشراك العاملين المستقل التابع: الإبداع و الابتكار

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا على نتائج SPSS

مستوى الدلالة	T	المعاملات الغير معيارية	المعاملات المعيارية		النموذج
		Béta	الخطأ المعياري	معاملات المتغيرات	
0.000	4.620	0.632	0.348	1.610	المتغير المستقل: إشراك العاملين
0.010	3.915		0.123	0.480	

المصدر: من اعداد الباحثين استنادا على نتائج **SPSS**

Y=0.480x+ 1.616 و من الجدول نستنتج معادلة الانحدار كالتالي :

تشير نتائج الجدول أن معامل الارتباط **0.632**وهو ارتباط قوي لأنه يفوق **0.6** بين اشراك العاملين و مستوى الإبداع و الابتكار، كما أن معامل التحديد بلغ **0.400** و هذا يعني التغيرات التي تحدث في مستوى الابداع و الابتكار تعود إلى التغيرات التي تحدث في عملية اشراك العاملين هذا بنسبة **40 %** و بما أن مستوى الدلالة **0.010** أقل من مستوى المعنوية **0.05** اذن نرفض الفرضية مقبولة.

2.2.2.4 يوجد أثر ذو دلالة إحصائية **(عند مستوى دلالة 0.05)** للاعتراف بجهد العاملين و مستوى الابداع و الابتكار في البنك الخارجي الجزائري/بشار.

مستوى الدلالة	معامل التحديد	معامل الارتباط	النموذج
0.000	0.452	[a]0.672	المتغير المستقل: الاعتراف بجهد العاملين المستقل التابع: الإبداع و الابتكار

المصدر: من اعداد الباحثين استنادا على نتائج SPSS

مستوى الدلالة	المعاملات الغير معيارية	المعاملات المعيارية		النموذج
	Béta	الخطأ المعياري	معاملات المتغيرات	
0,000	1.062	0.547	0.580	المتغير المستقل: إشراك العاملين
0,000	4.352	0.154	0.670	

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا على نتائج SPSS

Y=0.670x+ 0.580 ومن الجدول نستنتج معادلة الانحدار كالتالي:

تشير نتائج الجدول أن معامل الارتباط **0.672** وهو ارتباط قوي بين الاعتراف بجهد العاملين ومستوى الإبداع و الابتكار، كما أن معامل التحديد بلغ **0.452** و هذا يعني التغيرات التي تحدث في مستوى الابداع و الابتكار تعود إلى التغيرات التي تحدث في عملية اشراك العاملين هذا بنسبة **45 %** و بما أن مستوى الدلالة **0.05** يساوي مستوى المعنوية **0.05** فإننا نقبل الفرضية.

3.2.2.4 يوجد أثر ذو دلالة إحصائية **(عند مستوى دلالة 0.05)** لتوفير الجو العمل و مستوى الابداع و الابتكار

مستوى الدلالة	معامل التحديد	معامل الارتباط	النموذج
0.05	0.296	[a]0.544	المتغير المستقل: توفير جو العمل المستقل التابع: الإبداع و الابتكار

المصدر: من اعداد الباحثين استنادا على نتائج SPSS

مستوى الدلالة	المعاملات الغير معيارية	المعاملات المعيارية		النموذج
	Béta	الخطأ المعياري	معاملات المتغيرات	
0.012		0.506	1.386	المتغير المستقل:
0.005	0.544	0.171	0.530	توفير جو العمل

المصدر: من اعداد الباحثين استنادا على نتائج SPSS

Y= 0.530 x + 1.386 ومن الجدول نستنتج معادلة الانحدار كالتالي :

تشير نتائج الجدول أن معامل الارتباط **0,544**وهو ارتباط قوي بين توفير جو العمل و مستوى الإبداع و الابتكار، كما أن معامل التحديد بلغ **0,296** وهذا يعني التغيرات التي تحدث في مستوى الإبداع و الابتكار تعود إلى التغيرات التي تحدث في توفير جو العمل هذا بنسبة **29.6 %** و بما أن مستوى الدلالة **0.005** أقل من مستوى المعنوية **0.05** اذن نقبل الفرضية

خلاصة: استعرضنا من خلال هذه الدراسة في شقها النظري والتطبيقي واقع قوة المكافأة المعنوية ومساهمتها في تحقيق الابداع والابتكار وقد تبين مدى فعالية دورها في تحفيز ورضى عمال البنك الخارجي الجزائري لولاية بشار للعمل و الابداع والابتكار وعلى ضوء التحليل الاحصائي واختبار الفرضيات فقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالي:

- بالنسبة الفرضية الرئيسة الأولى:

- يوجد دليل إحصائي (عند مستوى دلالة 0.05=) على وجود مستوى مقبول من الابداع و الابتكار في البنك الخارجي الجزائري/بشار .

-قبول فرضية يوجد دليل إحصائي (عند مستوى دلالة 0.05=) على وجود مستوى مقبول من الابداع و الابتكار في البنك الخارجي الجزائري/بشار.

بالنسبة الفرضية الرئيسة الثانية:

- يوجد أثر إحصائي (عند مستوى دلالة 0.05 =) لعناصر قوة المكافأة المعنوية مجتمعه (إشراك العاملين، الاعتراف بجهد العاملين، توفير جو العمل) على الإبداع والابتكار للعاملين في البنك الخارجي الجزائري/بشار ،الجزائر ذلك ل:

- قبول فرضية يوجد أثر ذو دلالة إحصائية (عند مستوى دلالة 0.05 =) لإشراك العاملين على مستوى الإبداع و الابتكار للعاملين في البنك الخارجي الجزائري/بشار.

- قبول فرضية وجود أثر ذو دلالة إحصائية (عند مستوى دلالة 0.05 =) للاعتراف بجهد العاملين على مستوى الابدع و الابتكار للعاملين في البنك الخارجي الجزائري/بشار.

- قبول فرضية يوجد أثر ذو دلالة إحصائية (عند مستوى دلالة 0.05 =) لتوفير جو العمل على مستوى الابداع و الابتكار للعاملين في البنك الخارجي الجزائري/بشار.

ونختم هذه الدراسة بمجموعة من الاقتراحات المنبثقة عن نتائج الدراسة الميدانية:

- استخدام قوة المكافأة المعنوية لتشجيع ودفع الأفراد للإبداع و الابتكار ويمكن ان يتم ذلك من خلال برامج تدريبية للمديرين توضح كيفية العمل بها.

- زيادة الاهتمام بقوة المكافأة المعنوية وتقديمها للأفراد لزيادة ادائهم وتشجيعهم على الابداع و الابتكار.

- استخدام المكافآت المعنوية لتعبير عن الجهد المبذول.

الهوامش والمراجع:

[1] **زاهد محمد ديري، السلوك التنظيمي، الطبعة الأولى،عمان ،الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع،2011،ص297.**

[2] **منية خليفة، آليات تطوير الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية،الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات بالدول العربية ،المركز الجامعي خميس مليانة،الجزائر،معهد العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، ص10.**

[3] Hervé Christofol، Patrick Corsi, Henry Samier, **Anthony Delamarre1, la pratique au savoir de la pratique au savoir**, Systèmes et Organisations 8 ème congrès, Bruxelles .Belgique . 20-21-22 Octobre 2011 ,p02.

[4] **محمد عبد الرحيم بن سعيد ال ناقرو، الإبداع مفهومه ووسائل تنمية ،مداخلة،لملتقى الاول بعنوان:بناء معايير التدريب الجمعية العلمية السعودية للتدريب و تطوير الموارد البشرية ،جامعة الامام بن سعود الإسلامية،السعودية،مكة المكرمة،ص19.**

[5] Olaf Diegel, Breaking Down .Innovation: New Tools for Project Managing Innovative Projects the ، Innovation Journal: The Public Sector Innovation Journal, Volume 10(3), 2005, article 8.p4.

[6] **الصيرفي محمد، إدارة الأفكار، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مؤسسة حورس للنشر والتوزيع، 2008، ص26.**

[7] **صديقي مسعود، مرزوقي مرزوقي، التفكير الإبداعي والتغيير في المنظمة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول استراتيجيات تنظيم ومرافقة PME في الجزائر، يومي 19/18 أفريل ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2012، ص9.**

8خالد يوسف الزعبي،حسين محمد العزب، قياس اتجاهات العاملين لأثر المناخ التنظيمي في تبني السلوك الإبداعي: دراسة ميدانية على شركة كهرباء محافظة إربد،المنارة، المجلد 13، العدد 2، 2007، قسم الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة مؤتة.،ص77.

9أحمد السيد مصطفى، إدارة البشر أصول و مهارات، الناشر المؤلف،الطبعة الأولى ،القاهرة،2004،ص260.

10سهيلة معمري،دور الإبداع التسويقي في تحسين الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،مذكرة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم علوم التسيير،جامعة قاصدي مرباح بورقلة،الجزائر،،2013ص.

[11] **ناصر مراد، واقع الإبداع في المؤسسة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة، جامعة سعد دحلب، البليدة،يوم 2011/12، ص8.**

[12] **ايمان بوشنقير، قطاف ليلى،الملتقى الدولي حول الذكاء الاقتصادي و متطلبات التنمية ،عنوان المداخلة:الذكاء الاقتصادي و دور الابداع التكنولوجي في خلق ميزة تنافسية مستدامة داخل المنظمات، جامعة باجي مختار عنابة،2012، ص9.**

[13] **نجم العزاوي، طلال نصير ، أثر الإبداع الإداري على تحسين مستوى أداء إدارة الموارد البشرية في البنوك التجارية الأردنية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الثالث و الثلاثون،2012، ص54.**

[14] **يوسف عنصر، ناجي ليتيم، اهم المحددات السيكو سوسيولوجية المستخدمة في قياس وتشكيل سلوك العمال التنظيمي، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جويلية 2014 ،جامعة الوادي العدد السابع، ص132.**

[15] **بروبي سمية، دور الإبداع والابتكار في إبراز الميزة التنافسية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة دراسة حالة مؤسسة المشروبات**

[16] **زاهد محمد ديري،السلوك التنظيمي، الطبعة الأولى،عمان ،الأردن، دار المسيرة للنشر و التوزيع،2011،ص297.**

17 وفيق حلمي الأغا، المؤتمر السنوي العام الرابع في الإدارة القيادة الإبداعية لتطوير وتنمية المؤسسات في الوطن العربي، المؤتمر السنوي العام الرابع في الإدارة، دور القيادات الإدارية في التطوير والتنمية الإدارية، دمشق – الجمهورية العربية السوري**13 - 16** أكتوبر (تشرين أول) ،**2003**،ص**286.**

[18]عبد الرحمن بن علي الوابل ،دور الحوافز المادية و المعنوية،في رفع مستوى اداء العاملين من وجهة نظر ضباط الأمن العام المشاركين في موسم الحج، رسالة ماجيستير،تخصص علوم ادارية،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،السعودية،**2005**،ص**22.**

[19]عزيون زهية، التحفيز و اثره على الرضى الوظيفي للمورد البشري في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة وحدة نوميديا بقسنطينة، شهادة ماجيستر في علو التسيير،جامعة **20**اوت **1955**،سكيكدة ،الجزائر،**2007/2006**،ص**20.**

[20] مصطفى سلعس، حوافز العمل، ماجيستير في إدارة الأعمال، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد قسم الدراسات العليا،سوريا،**2008/ 2009.**ص**4.**

21عبد الله حمد محمد الجساسي، اثر الحوافز المادية والمعنوية في تحسين اداء العاملين في وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان، دراسة، الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالين ،**2011/2010**، ص**17.**

22راني بلّور، التحفيز، ماجيستير إدارة أعمال، جامعة دمشق،كلية الاقتصاد، **2010/2009**، ص**4.**

[23] ***https://www.sasapost.com/translation/motivated-by-more-than-money 16/09/2019***

أثر أساليب التميز التنظيمي على الأداء السياقي

- دراسة حالة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء-CASNOS- فرع بشار-

د. عبد الحكيم بن سالم

جامعة بشار؛ الجزائر

hakimbensalem7@gmail.com

د. الياس سليماني

جامعة بشار؛ الجزائر

iliesmc7@gmail.com

د. سعاد دولي

جامعة بشار؛ الجزائر

tn_hayat@yahoo.fr

Received: Avril 2018 ***Accepted: Mai 2018*** ***Published: Juin 2018***

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إيجاد العلاقة الطردية بين أساليب التميز التنظيمي(التدريب،التمكين،الحوافز) والأداء السياقي بصفة عامة بجميع أبعاده داخل المؤسسة الاقتصادية CASNOS،وقد اعتمدنا في دراستنا هذه على توزيع نسخ استبيان في المؤسسة محل الدراسة وقد اقتصرت دراستنا الحالية على عينة من عمال الضمان الاجتماعي لغير الأجراء مكونة من 46 عامل من مختلف المستويات الوظيفية،وقد استخدمنا برنامج إحصائي تمثل في نظام SPSS نسخة 22 لمعالجة المعطيات وتحليل النتائج ،وتوصلنا إلى ثبوت الفرضية نتيجة وجود علاقة وطيدة بين أساليب التميز التنظيمي والأداء السياقي.

الكلمات المفتاحية: التميز التنظيمي،التميز الإداري،التدريب،التحفيز،الحوافز،التمكين الإداري، الأداء السياقي،السلوك التنظيمي،الالتزام التنظيمي،المواطنة التنظيمية.

Abstract:

This study aimed at finding the positive relationship between the methods of organizational excellence (training, empowerment, incentives) and contextual performance in all its dimensions within the economic institution (CASNOS). In this study we relied on the distribution of copies of a questionnaire in the institution under study. The social workers of the non-wage workers consisted of 46 workers of various levels of employment. We used a statistical program in spss version 22 to process the data and analyze the results. We found the hypothesis as a result of a close relationship between the methods of organizational excellence And contextual performance.

Keywords: organizational excellence,Administrative Excellence, training, empowerment, incentives, contextual performance,organizational behavior,Organizational commitment,Organizational Citizenship.

مقدمة:

يعد التميز التنظيمي احد محددات السلوك التنظيمي،نظراً لعلاقته المباشرة بمجموعة من المتغيرات التنظيمية التي تؤثر على نجاح المنظمات، وتطورها وقدرتها على تحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية ولأن التميز التنظيمي يعكس الطريقة التي يحكم من خلالها الفرد على المستوى الوظيفي والإنساني الذي يعامل به من قبل رؤسائه في العمل.

وحتى تستطيع المنظمة ضمان بقاء العاملين فيها يجب عليها ان تعمل على تحقيق مستوى من التميز التنظيمي يساهم في ظهور مشاعر الانتماء والالتزام التنظيمي الذي يعبر عن قوة إيمان الفرد وقبوله لأهداف المنظمة وقيمها،بل أبعد من ذلك وجود مشاعر المواطنة التنظيمية التي تعبر عن سلوك تطوعي اختياري بطبيعته وليس جزءاً من متطلبات الدور الرئيسي للأفراد من أجل القيام بواجباتهم.

والتميز التنظيمي لا يأتي من العدم و إنما هو شعور يكتسب،والفرد العامل يستمر بالعمل في المؤسسة التي يشعر بالانتماء إليها ويجد أن مصالحه تتحقق بتحقيقه لمصالح المؤسسة، لذلك على المؤسسات خلال سعيها لكسب عمالها وإرضاء دوافعهم وتحسين مستواهم وتعزيز شعورهم بالتمكين وتحسسهم أن أهدافهم تتحقق بتحقيق أهداف المؤسسة،وهذا يتطلب من المسيرين دراية تامة بأساليب التميز التنظيمي(التدريب،الحوافز،التمكين)،حتى يتمكنوا من فهم سلوك العامل وتوجيهه لخدمة مصالح المؤسسة،فسلوك الفرد أيا كان لا يكون عشوائي وإنما يكون مدفوعا بحاجات يسعى لإشباعها ورغبات يحاول تحقيقها.

وحيث إن مجتمع الدراسة المتمثل بالعاملين في مؤسسة CASNOS من أهم فئات المجتمع التي تساهم بشكل كبير في خدمة المواطنين والتي تعاني الكثير من المشاكل الإدارية والتنظيمية خاصة في الوقت الراهن،حاولنا من خلال دراستنا التعرف على أساليب التميز التنظيمي المدركة من قبل هؤلاء الموظفين وتأثير ذلك على أبعاد الأداء السياقي لديهم،لوضع اليد على بعض أسباب هذه المشاكل ومحاولة إيجاد حلول لها،وفي ظل هذا التوجه تتبلور ملامح إشكالية دراستنا في التساؤل الجوهري التالي:

-إشكالية الدراسة

ما مدى تأثير أساليب التميز التنظيمي على الأداء السياقي في مؤسسة CASNOS ؟

وللإلمام بجميع النواحي التي تتضمنها هذه الإشكالية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

-ما طبيعة العلاقة بين أساليب التميز التنظيمي و أبعاد الأداء السياقي؟

-ما هو مستوى رضا مفردات العينة المدروسة على أساليب التميز التنظيمي التي تطبقها مؤسستهم.

3-فرضيات الدراسة

ولغرض الإجابة على هذه التساؤلات تم الاعتماد على الفرضيات التالية:

-هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين أساليب التميز التنظيمي وأبعاد الأداء السياقي؟

-لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أساليب التميز التنظيمي وأبعاد الأداء السياقي؟

4- أهداف الدراسة

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

-تسليط الضوء على التميز التنظيمي والتعرف على أدبياته.

-توضيح العلاقة بين أساليب التميز التنظيمي وأبعاد الأداء السياقي لدى الأفراد العاملين.

-معرفة مستوى الأداء السياقي للأفراد في المؤسسة محل الدراسة **(CASNOS)** وهل لأساليب التميز التنظيمي دور في ذلك.

5-المنهج وأدوات الدراسة

لدراسة هذا الموضوع والاطلاع على مختلف أبعاده والإجابة على الإشكال المطروح تم الاعتماد على المنهج الوصفي،والمنهج التحليلي وذلك لمعرفة علاقة التأثير الموجودة بين أساليب التميز التنظيمي والأداء السياقي،وكذا لكتمت الاستعانة أيضا بالمنهج الإحصائي من أجل اختبار الفرضيات والإجابة على الإشكالية.

بغرض الإجابة على الإشكالية واختبار الفرضيات المطروحة قسمت الدراسة لمحورين:

- المحور الأول":الإطار النظري للتميز التنظيمي والأداء السياقي"
- المحور الثاني : علاقة أساليب التميز التنظيمي بالأداء السياقي في مؤسسة **CASNOS** ،وهو إسقاط للجانب النظري على عينة من عمال المؤسسة،وتم فيها لتعرف على مستوى رضا العمال عن برامج التدريب وأنظمة الحوافز والتمكين لمؤسستهم،ومستويات أبعاد الأداء السياقي(الالتزام والمواطنة التنظيمية) لديهم والى شدة العلاقة بين المتغيرين وخلصنا في الأخير إلى اختبار الفرضيات التي وضعناها وخرجنا بجملة من النتائج والتوصيات.

المحور الأول:ماهية التميز التنظيمي

يعتبر التميز التنظيمي احد مقومات النجاح الاستراتيجي لمنظمات الأعمال المعاصرة خصوصا في ظل ما تفرضه متطلبات القرن الحادي والعشرين من تحديات كبيرة على منظمات الأعمال باختلاف حجمها وطبيعة عملها، حيث يشكل التميز التنظيمي نظاما متكاملا ونموذجا مهما يضم ممارسات الإدارة الحديثة وأساليبها الهادفة إلى الرفع من مستوى الأداء السياقي إلى أعلى مستوياته، بالاعتماد على العديد من أساليب التميز التنظيمي التي تساعد على فهم جوانب القصور في الأداء السياقي للأفراد بما يضمن في الأخير بقاء واستمرارية الأفراد في هذه المنظمة.

وعلى هذا الأساس سنتناول في هذا الفصل الإطار النظري للتميز التنظيمي والأداء السياقي كما يلي:

1. مفهوم التميز التنظيمي

قبل البدء لابد من الإشارة إلى مصطلح التميز من حيث المعنى اللغوي في اللغتين العربية و الانجليزية.

- في اللغة العربية :وردت كلمة التميز في المعجم الوسيط كاسم مصدر من الفعل (تميز) الذي يعني امتاز.[1]

ويقال: تميز القوم أي انفردوا، وقياسا على دلك فان المؤسسة المتميزة هي المؤسسة الممتازة والمنفردة عن المنافسين.

- وفي اللغة الانجليزية :وردت كلمة **Excellence** في القاموس الموسوعي بمعنى تفوق،تفوق أو امتياز،وإتقان ،وإبداع :شيء يبدع به الشخص ويتميز به عن الآخرين .هناك أكثر من مصطلح للتميز في الفكر الإداري،حيث يوجد [2]:

- **Business Excellence** ويمكن ترجمته بالتميز المؤسسي.
- **Excellent Organization** ويمكن ترجمته بالمنظمات أو المؤسسات المتميزة.
- **Total OrganizationalExcelence** ويمكن ترجمته بالتميز التنظيمي الشامل.

ويعرف التميز التنظيمي حسب كل من:

- **Eskild&Andres:** التميز التنظيمي هو الطريقة الإجمالية للعمل التي تؤدي إلى الرضا المتوازن لكل من (المتعاملين مع المنظمة،الموظفين،المجتمع)وبالتالي زيادة إمكانية النجاح طويل الأمد في العمل .[3]

- **Meyer:** وصف التميز التنظيمي بأنه تميز إداري ووظيفي يتأتى من خلال الاستثمار في الإمكانات الغير مستغلة في العاملين والمنظمة على حد سواء ، ويتسم التميز التنظيمي بنقاط قوة تتمثل في القيادة، التمكين والنمو،لزيادة الرضا الوظيفي .[4]

- **Pénard&Gerrard:** هو استثمار المنظمات الفرص الحاسمة التي يسبقها التخطيط الاستراتيجي الفعل والالتزام بادراك رؤية مشتركة يسودها وضوح الهدف وكفاية المصادر والحرص على الأداء.[5]

ومن خلال قراءتنا لكافة التعاريف السابقة خلصنا إلى أنه يمكننا أن نعرف التميز التنظيمي بانه قدرة المنظمات على المساهمة بشكل استراتيجي في تحقيق أهداف المنظمة على التفوق في أداءها وحل مشكلاتها ثم تحقيق أهدافها بصورة فعالة عن باقي المنظمات .

1- أهداف التميز التنظيمي

تسعى العديد من المنظمات العالمية والعربية إلى تبني منهج التميز التنظيمي رغبة منها في الاستجابة لمتطلبات العصر الحالي وتحقيق الأهداف التالية :

- فهم مبادئ وتطبيقات نماذج التميز التنظيمي المعتمدة واستخدامها في إدارة التميز التنظيمي .
- إرساء وترسيخ فكر ومفاهيم ومبادئ وأسس نظم الجودة ومعايير التميز لدى كافة العاملين في المنظمة .
- دراسة سبل تنفيذ منهجيات فرص التحسين من خلال تطبيقات ناجحة.
- متابعة نتائج التقييم الذاتي للتميز حسب متطلبات معايير جوائز التميز المعتمدة من قبل المنظمة .
- ضمان تحقيق المنظمة رضا المتعاملين والعاملين من خلال تميز أداءهم والتحسين المستمر .
- توفير مرجعية لكافة قطاعات المنظمة فيما يختص بالتميز .[6]

3-مفهوم الأداء السياقي:

في البداية وقبل التطرق لمفهوم الأداء السياقي سنتطرق لمفهوم الأداء.

تعريف الأداء:هو تحويل المدخلات التنظيمية كالمواد الأولية والمواد نصف المصنعة والآلات إلى مخرجات تتكون من سلع وخدمات بمواصفات فنية ومعدلات محددة.[7]

4-مفهوم الأداء السياقي

سنتطرق لمفهوم الأداء السياقي حسب كل من:

-**Bormann&Mottowidlo:** هوالنشاطات التي تساهم بفاعلية المنظمة من خلال طرق عديدة تعمل على تشكيل السياق النفسي والاجتماعي للمنظمة التي تعتبر كمحفزات لعمليات ونشاطات المهمة.[8]

-**Chmit&mottowidlo:** بأنه السلوكيات التي تساهم في ثقافة ومناخ المنظمة،والسياق الذي تنفد من خلاله النشاطات التحويلية ونشاطات الصيانة.[9]

-العطوي:بأنه السلوكيات التي لا تدعم الجوهر الفني للمنظمة بل تدعم البيئة النفسية والاجتماعية لها والتي تجري فيها العمليات الفنية.[10]

5- أبعاد الأداء السياقي

من خلال مراجعة الأدبيات الإدارية ذات الصلة بموضوع الأداء السياقي يمكن أن نحدد أربع توجهات حول أبعاد الأداء السياقي كما هي ملخصة في الجدول**(1)** الآتي :

الجدول(1):توجهات أبعاد الأداء السياقي

التوجه	الهدف
الأول	اعتبار أبعاد الأداء السياقي مشابه لأبعاد المواطنة التنظيمية.
الثاني	اعتبار أبعاد الأداء السياقي مشابه لأبعاد الالتزام التنظيمي.
الثالث	تمثيل أبعاد الأداء السياقي في خمس سلوكيات هي(التطوع للأعمال ،العمل بحماس،مساعدة الآخرين،إتباع القواعد والإجراءات المنظمية،دعم الأهداف المنظمية)
الرابع	اعتبار أبعاد الأداء السياقي تتمثل بأبعاد المواطنة التنظيمية والالتزام التنظيمي.

المصدر: (عامر علي حسين العطوي,ص 152-153).

وفي هذه الدراسة سيعتمد على التوجه الرابع الذي جاء به Harris في قياس مستوى الأداء السياقي ودلك لكونه أكثر شمولية ويجمع بين التوجه الأول و الثاني،فضلا عن كونه مشابه للتوجه الثالث من حيث المضمون.

أ-مفهوم المواطنة التنظيمية

سنعرف المواطنة التنظيمية حسب كل من:

:-Organهي سلوك الفرد التقديري الذي لا يلاحظ مباشرة او بشكل ظاهري من قبل الإدارة الرسمية،والتي في مجملها تعزز الأداء الفعال للمنظمة.

:-Vane dynهي السلوك الذي تستفيد منه المنظمة أو المقصود لصالحها والتي هي تقديرية وتتجاوز توقعات دور الموظف الحالي.

:-Robensالسلوك الغير الاعتيادي الذي لا يعد جزءا من متطلبات العمل الرسمي ويؤدي إلى زيادة كفاءة المؤسسة.[11]

وتتمثل أبعاد المواطنة التنظيمية في :[12]

- **الإيثار :هو مدى مساعدة الموظف للأشخاص اللذين حوله (الزملاء الرؤساء والعملاء) في المهام المتعلقة بالعمل.**
- **الكياسة :هي محاولة الشخص منع المشاكل المتعلقة بالعمل من وقوعها وإدراكه لتأثير السلوك على الآخرين ، وعدم استغلاله لحقوق الآخرين، وتجنب إثارة المشاكل معهم.**
- **الروح التعاونية :هي مدى تحمل الشخص لأي متاعب شخصية مؤقتة او بسيطة دون تدمر او رفض او ما شابه ذلك وادخار الطاقة الموجهة لمثل دلك لانجاز العمل.**
- **السلوك الراقي : يعني المشاركة البناءة والمسؤولية في إدارة أمور المنظمة ، والاهتمام بمصير المنظمة من خلال الحرص على حضور الاجتماعات المهمة الغير الرسمية،المحافظة على التغيير، قراءة مذكرات المنظمة وإعلاناتها وتأدية العمل بصورة تساعد في المحافظة على سمعة المنظمة.**
- **الوعي الثقافي :يمثل سلوك الموظف التطوعي الذي يفوق الحد من متطلبات الوظيفة في مجال الحضور،احترام اللوائح والأنظمة،الاستراحات،العمل بجدية....الخ.**

هذه الأبعاد الخمسة تمثل الأساس الذي يقوم عليه مفهوم المواطنة التنظيمية،وقد تختلف مسميات هده الأبعاد عند بعض الباحثين،لكنها تبقى متشابهة في جوهرها،وحتى تعريفاتها الإجرائية.

ب - مفهوم الالتزام التنظيمي :

عرف لنا الالتزام التنظيمي كل من:

-عاصي وحسين:بأنه اقتناع الفرد التام وقبوله لقيم وأهداف المنظمة التي يعمل فيها ورغبته في بدل اكبر جهد ممكن لصالحها وعدم ترك العمل فيها حتى لو توفرت له ظروف عمل أفضل في مؤسسة أخرى.[13]

-:Porterيرى أن الالتزام التنظيمي يمثل اعتقادا قويا وقبولا من جانب الأفراد لأهداف المنظمة وقيمها ورغبتهم في بدل اكبر عطاء أو جهد ممكن لصالح المنظمة التي يعملون بها مع رغبة قوية في الاستمرار في عضويتها.[14]

6- أساليب التميز التنظيمي

تتمثل أساليب التميز التنظيمي فيما يلي:

أ- مفهوم التمكين

-اصطلاحاحسب عطية افندي:يرى أن أهم تعريفات التمكين هي [15]:

1. هو عملية إعطاء الأفراد سلطة أوسع في ممارسة الإقبال،وتحمل المسؤولية وفي استخدام قدراتهم،من خلال تشجيعهم على اتخاذ القرار.

2. هو منهج لإدارة الأفراد،يسمح لأعضاء الفريق بممارسة صنع القرار،فيما يتعلق بشؤونهم اليومية في عملهم.

3. هو إعطاء الصلاحية للعاملين في وضع الأهداف الخاصة بعملهم،واتخاذ القرارات وحل المشاكل في نطاق مسؤولياتهم وسلطاتهم.

يعد التمكين احد أهم المصطلحات الإدارية التي تطرق إليها العديد من الكتاب والباحثين في مجالات مختلفة، الأمر الذي ساهم بطريقة أو بأخرى في بروز أبعاد متنوعة ومتعددة لهدا المصطلح،وفي هدا الجانب اقترح العتيبي خمسة أبعاد للتمكين يمكن أن توفر وسيلة لوصف أو تحديد هيئة التمكين في أي منظمة وفيما يلي عرض لهذه الأبعاد :

- **حرية أداء المهمة : ويهتم هدا البعد بحرية التصرف التي تسمح للفرد بأداء المهام التي وظف من اجلها .**
- **وضوح سياسات تحديد المهمة : وهي درجة الاستقلالية المسؤول عنها الموظف أو مجموعة من الموظفين للقيام بمهام عملهم، والى أي مدى يتم توجيههم،أو يحتاجون للحصول على ادن لانجاز المهام التي**

يقومون بها؟وما درجة وضوح سياسات وإجراءات المنظمة أو ما يجب القيام به،والى أي مدى هناك تضارب بين مسؤولية واستقلالية الأهداف المرسومة من قبل المدراء.

- **القوة : وهي مدى الشعور بالقوة الشخصية التي يمتلكها الأفراد إلى أي مدى تقوم الإدارة بجهود مشاركة العاملين في السلطة وتعزيز شعورهم بالتمكين؟**
- **الالتزام : وهي مدى التزام الأفراد وانضباطهم بأسلوب محدد للتمكين.**
- **الثقافة : بعد الثقافة يبحث إلى أي مدى ثقافة المنظمة تعزز الشعور بالتمكين، والى أي مدى يمكن وصف الثقافة بالبيروقراطية أو موجهة للمهمة أو الأدوار أو التحكم؟.**

ويرى الباحث بان أبعاد التمكين تتحقق من هده الكليات من خلال المشاركة بالمعلومات وبناء الهيكل التنظيمي القادر على تفويض السلطات وبناء فرق العمل للبحث والتدريب وإيجاد التوصيات والحلول وأخيرا تبني ثقافة تنظيمية من شانها العمل على تدعيم كل ما سبق.[16]

ب- التدريب

حيث يعتبر التدريب في حد ذاته وسيلة إدارية وفنية وعملية وعلمية لكي نصل بالأداء الإنساني في العمل إلى أقصى حد ممكن بالشكل وبالأسلوب الذي يحقق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية المتاحة لكل من المجتمع والمنظمة.[17]

يمكن تقسيم أهداف التدريب في ضوء التقسيم لأنواع العاملين حسب مستوياتهم الوظيفية تبعا لاحتياجاتهم التدريبية كما هو في الشكل (1)الآتي :

الشكل(1):مستويات العاملين في الإدارة على مستوى المنظمة

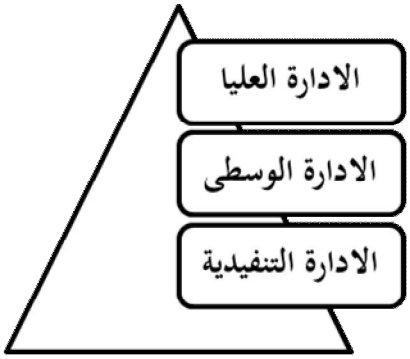

المصدر: (نجم العزاوي,ص15).

ولأن أعمال كل من هده المستويات الإدارية الثلاث تختلف من مستوى إلى آخر حيث الإدارة العليا مسؤوليتها اتخاذ القرارات الإستراتيجية للمنظمة والإدارة الوسطى مسؤوليتها اتخاذ القرارات التكتيكية أما الإدارة التنفيذية فان قراراتها تتعلق بالعمليات اليومية التنفيذية للمنظمة وذات المدى القصير وفي ظروف التأكد التام.لدلك يمكن تقسيم الأهداف التدريبية إلى ثلاثة أنواع من الأهداف :

- الأهداف التدريبية الإبداعية والإبتكارية : وهي الأهداف الموجهة إلى الإدارة العليا بحكم مسؤولياتها عن الأهداف الإستراتيجية التي تقضي الإبداع والابتكار.

- الأهداف التدريبية الإشرافية والتنسيقية وحل المشاكل : وهي الأهداف الموجهة إلى الإدارة الوسطى لمسؤولياتها في الإشراف على العاملين في الإدارة الدنيا،والتنسيق مع الإدارة العليا ومعالجة المشاكل الناجمة عن العمل.

- الأهداف التدريبية الاعتيادية والمعلوماتية : وهي الأهداف الموجهة إلى الإدارة الدنيا أو العاملين التنفيذيين الدين يحتاجون إلى زيادة المعرفة وتنمية القدرات والمهارات التي يحتاجها عملهم.[18]

ج- الحوافز

تعددت التعاريف المقدمة للحوافز وهذا بتعدد الزوايا التي نظر منها كل كاتب للموضوع,وسنتطرق إلى تعريف الحوافز لغة واصطلاحا.

-تعود كلمة الحوافز في أصلها إلى كلمة حفز في اللغة والتي تعني دفعه من خلفه وجد وأسرع للمضي فيه واستعد,بمعنى حثه ودفع إليه.

-هذا في معناه اللغوي,أما اصطلاحا الحافز هو فرصة أو وسيلة(مكافئ،علاوة.....الخ)،نوفرها أمام الفرد لنثير رغبته ،ونخلق لديه الدافع للحصول عليها،وإشباع حاجة يحس بها.[19]

هناك أنواع عديدة من الحوافز مطروحة ومتاحة أمام الإدارة يمكن الاختيار من بينها لتقديم المناسب منها للعاملين لمقابلة دوافعهم وإشباع حاجاتهم.من هده الأنواع نذكر بإيجاز :

التصنيف الأول :

حوافز معنوية	حوافز مالية	حوافز مادية
مثل : • الثناء والمديح والتشجيع. • خطابات الشكر والتقدير.	مثل : • المكافئات المالية. • بطاقات السفر.	مثل : • تحسن ظروف وبيئة العمل. • تحسين أدوات العمل.

التصنيف الثاني :

حوافز ايجابية	حوافز سلبية
وهي التي تصرف للعاملين فرادى أو جماعات على تميزهم وقد تكون معنوية أو مالية أو مادية. والأمثلة السابقة تعتبر أمثلة على الحوافز الايجابية.	مثل : • التحذير,التوبيخ,الإنذار,التحويل,للتحقيق. • الخصم من الراتب.

والحوافز السلبية يجب أن تسير جنبا إلى جنب مع الحوافز الايجابية في توازن مثمر بحيث يثاب المجد ويأخذ المقصر بتقصيره.وكما تمثلت الحوافز الايجابية في حوافز مادية ومعنوية،فان الحوافز السلبية يجب أن تتمثل أيضا في هاتين الصورتين.ويجب أن ترتبط الحوافز بكل صورها بإجراء تقييم شامل لكافة الإدارة ونتائج أعمالها حتى تكون الحوافز مبنية على أساس سليم.

التصنيف الثالث :

حوافز فردية	حوافز جماعية
وهي التي تصرف للعاملين فرادى،وقد تكون ايجابية أو سلبية أو قد تكون معنوية أو مادية أو مالية.	وهي التي تصرف للعاملين جماعات.وقد تكون معنوية أو مالية أو مادية أو ايجابية أو سلبية.

المحور الثاني : علاقة أساليب التميز التنظيمي بالأداء السياقي في مؤسسة **CASNOS**

إن شعور الأفراد بالأمن والضمان الاجتماعيين متطلب من متطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية،ولابد لهذا الشعور أن يكون عمليا لا مجرد شعارات وذلك من خلال مساهمة كل طرف بجدية لتحقيق أهدافه للأفراد والمجتمع معا،فان نظام الضمان الاجتماعي عرف عدة تطورات منذ ظهور هذا الأخير منذ عهد الاستعمار إلى وقتنا الحالي وهذا من خلال الامتيازات التي يمنحها للمؤمنين وذوي والحقوق عن طريق الصناديق الخمسة المعروفة لدى الجميع التابعة لوزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي وهي**CNAS**:،**CACOBATH**،**CNR**،**CASNOS**، **CNAC**

1-الطريقة والأدوات المستخدمة

أ. تحديد حجم مجتمع الدراسة

- يمثل مجتمع الدراسة جميع المفردات التي تتوافر فيها خصائص موضوع الدراسة (عامل في مؤسسة CASNOS)أما عينة الدراسة فهي المفردات المختارة من مجتمع الدراسة والكفيلة بتوفير البيانات المطلوبة.

- تقليص تكاليف جمع البيانات لترتكز الدراسة على مجموعات من الدراسة فقط.

- لا يشترط التحديد الكامل لعناصر مجتمع البحث.

ب.تحديد حجم عينة الدراسة

تم اختيار عينة عشوائية مكونة من 46 عامل من بين عدد العمال الإجمالي لمؤسسة CASNOS من مختلف المستويات الوظيفية والتي رد منها 35 عامل و7 آخرون أعرضوا عن الإجابة لأسباب شخصية وألغينا 4 استمارات لنقص المعلومات بها وذلك لغرض التعرف على أثر أساليب التميز الوظيفي على الأداء السياقي في المؤسسة محل الدراسة.

ج. صياغة الاستبيان

تم تقسيم أسئلة الاستبيان إلى جزئيين:

-الجزء الأول:مجموعة من الأسئلة المتعلقة بالمعلومات الشخصية و تتكون من (06) أسئلة تتعلق ب:الجنس ، العمر ، المستوى التعليمي ، الخبرة المهنية.

-الجزء الثاني : أسئلة مبنية على أساس سلم لكارت مقسمة إلى متغيرين (مستقل و تابع) .

أ-المتغير المستقل ينقسم إلى (03) محاور حيث يضم محورين (04)أسئلة فيما يضم محور ثالث(03) أسئلة.

ب-المتغير التابع يحتوي على (31) سؤال

2- تحليل نتائج الدراسة

أ- نتائج الاستبيان:

من خلال النتائج المتحصل عليها من الاستبيان سوف نقوم بتحليله كما يلي:

الفرضيات:

H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أساليب التميز التنظيمي والأداء السياقي.

H1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أساليب التميز التنظيمي.

و بغية الإجابة عن هذه الإشكالية تم وضع الفرضيات الفرعية التالية:

- ✓ **توجد علاقة ارتباط ايجابية ذات دلالة إحصائية بين التدريب والأداء السياقي.**
- ✓ **توجد علاقة ارتباط ايجابية ذات دلالة إحصائية بين التمكين والأداء السياقي.**
- ✓ **توجد علاقة ارتباط ايجابية ذات دلالة إحصائية بين الحوافز والأداء السياقي.**

ب -صدق الاستبيان

جدول رقم **(II-3)** : صدق الاستبيان ألفا كرونباخ

Alpha de Cronbach	Nombred'éléments
0,935	38

المصدر :إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج-SPSS

يقدر صدق الاستبيان ب **0.935** ما يعادل **93.5%**وهذا يعني أن الاستبيان صادق جدا وإذا تمت إعادته في زمان ومكان آخر لنفس العينة سيتم الحصول على نفس النتائج.

الشكل(3): نموذج الدراسة

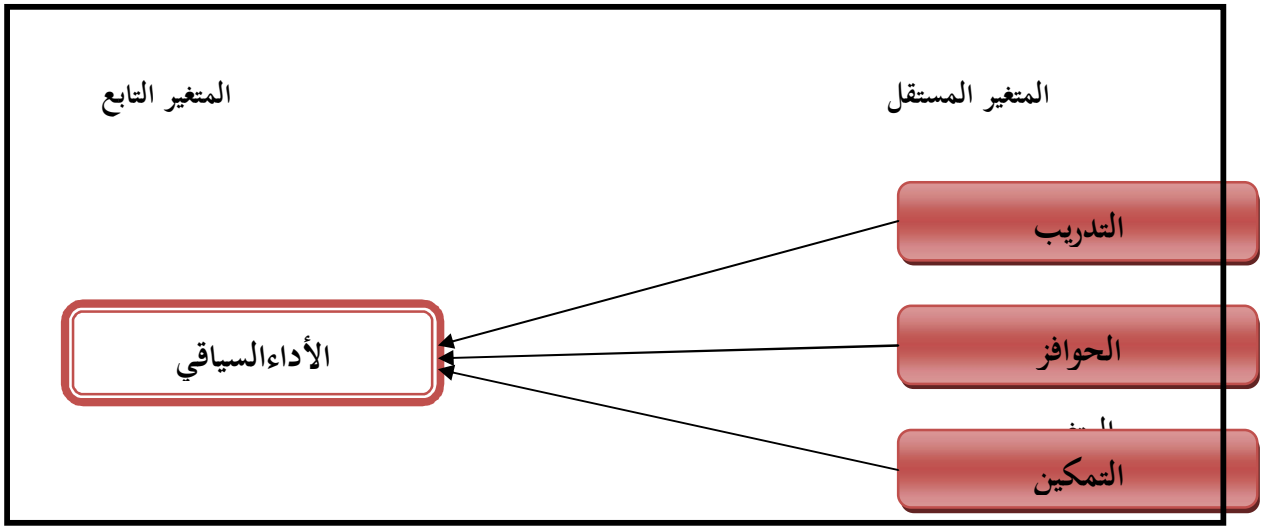

المصدر :إعداد الباحثين

الجزء الأول: المعلومات الشخصية

1- الجنس:

الجدول (2):توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	Fréquence	Pourcentage
ذكر	10	34,5
أنثى	19	65,5
Total	29	100,0

المصدر :إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج– SPSS

يوضح الجدول أعلاه رقم **(2)** توزيع أفراد العينة تبعا للجنس إذ يمثل **10**ذكرو**19**أنثى أي **34.5%** من مجتمع الدراسة ذكور و **65.5%** إناث

2-السن

الجدول (3) :توزيع أفراد العينة حسب السن

السن	Fréquence	Pourcentage
أقلمن 30 سنة	8	27,6
من 30 الى 40 سنة	13	44,8
40سنةفمافوق	8	27,6
Total	29	100,0

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج-SPSS

يوضح الجدول(3) توزيع أفراد العينة حسب السن حيث27.6نسبة %من عينة المجتمع كانت بالتساوي بين فئة أقل من 30 سنة و فئة 40 سنة فما فوقوهي أقل نسبة،تليها نسبة44.8% لفئة 30 إلى 40 سنة المستوى التعليمي:

الجدول(4) : توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	Fréquence	Pourcentage
ثانوي	8	27,6
جامعي	17	58,6
دراساتعليا	4	13,8
Total	29	100,0

المصدر :إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج-SPSS

يوضح الجدول(4) توزيع أفراد العينة تبعا للمستوى التعليمي، فيلاحظ أن نسبة58.6 %من أفراد العينة مستواهم التعليمي جامعي، تليها 27.6% من العينة مستواهم ثانوي، تليها 13.8%من أفراد العينة مستواهم دراسات عليا، مما يدل على أن معظم أفراد العينة مستواهم جامعي.

4-الخبرة المهنية:

الجدول(5): توزيع أفراد العينة تبعا للخبرة المهنية

الخبرة المهنية	Fréquence	Pourcentage
أقلمن 5 سنوات	4	13,8
من 5 الى 15 سنة	12	41,4
من 15 الى 25 سنة	10	34,5
أكثرمن 25 سنة	3	10,3
Total	29	100,0

المصدر :إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج-SPSS

من خلال الجدول 5،نلاحظ أن من حيث معامل الخبرة المهنية أن مؤسسة CASNOS اغلب عمالها لديهم خبرة تتراوح بين 5 إلى 15 سنة وذلك بنسبة 41.4% .

2-تحليل واختبار الفرضيات:

الفرضيات الفرعية:

من خلال دراستنا لتأثير أساليب التميز التنظيمي على الأداء السياقي اعتمادا على قاعدة القرار و التي تنص على أنه يتم قبول الفرضية العدمية إذا كانت Sig>α و ترفض الفرضية العدمية إذا كان .Sig<α

1-اختبار الفرضية الفرعية الأولى: علاقة التدريب بالأداء السياقي

H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدريب والأداء السياقي.

H1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدريب والأداء السياقي.

α : مستوى الدلالة(α=0.05)

الجدول رقم6):العلاقة بين التدريب والأداء السياقي

المتغير المستقل:	ميل خط الانحدار a	مقطع خط الانحدارb	المتغير التابع: الأداء السياقي			
			R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	Sig مستوى الدلالة	قبول أو رفض الفرضية
التدريب	0.267	1.761	0.285	0.081	0.135	رفض

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج-SPSS

التحليل:يبين الجدول أعلاه أن قيمة الارتباط الثنائي (R) بين التدريب والأداء السياقي كانت(0.285)أي بنسبة(28.5%) فهو ارتباط ضعيف جدا، كما بلغ معامل التحديد (R^2=0.081) أي أن (8.1%)من التغيير في الأداء يعود إلى التغيير في التدريب.نلاحظ أن مستوى الدلالة(Sig 0.135)فهو أكبر من مستوى المعنوية (0,05)وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الأداء السياقي والتدريب، فإننا نقبل الفرضية المعدومة ونرفض الفرضية البديلة أي لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأداء السياقي والتدريب وبالتالي يمكن كتابة معادلة الانحدار بين التدريب (X_1) و الأداء السياقي (y)كما يلي:

$$Y=1.761+0.267X_1$$

2-اختبار الفرضية الفرعية الثانية: علاقة التمكين بالأداء السياقي

H_0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمكين والأداء السياقي.

H_1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمكين والأداء السياقي.

α: مستوى الدلالة(α=0.05)

الجدول رقم (7): العلاقة بين التمكين و الأداء السياقي

المتغير المستقل:	ميل خط الانحدار a	مقطع خط الانحدارb	المتغير التابع: الأداء السياقي			
			R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	Sig مستوى الدلالة	قبول أو رفض الفرضية
التمكين	0.574	1.355	0.507	0.257	0.05	قبول

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج-SPSS

التحليل:يبين الجدول أعلاه أن قيمة الارتباط الثنائي (R) بين التمكين و الأداء السياقي كانت(0.507)أي بنسبة(50.7%) فهو ارتباط متوسط،كما بلغ معامل التحديد (R^2=0.257)أي أن (25.7%)من التغيير في الأداء السياقي يعود إلى التغيير في التمكين.نلاحظ أن مستوى الدلالة(0.05 Sig)فهو مساو لمستوى المعنوية (0,05)وهذا يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الأداء السياقي و التمكين، فإننا نقبل الفرضية البديلة ونرفض الفرضية المعدومة أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأداء السياقي والتمكين وبالتالي يمكن كتابة معادلة الانحدار بين التمكين (x_2)و الأداء السياقي (y) كما يلي:

$$Y=1.355+0.574X_2$$

3-اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:علاقة الحوافز بالأداء السياقي

H_0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحوافز والأداء السياقي.

H_1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحوافز والأداء السياقي.

α: مستوى الدلالة(α=0.05)

الجدول رقم 8): العلاقة بين الحوافز والأداء السياقي

المتغير المستقل:	ميل خط الانحدار a	مقطع خط الانحدارb	المتغير التابع: الأداء السياقي			
			R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	Sig مستوى الدلالة	قبول أو رفض الفرضية
الحوافز	0.525	0.692	0.596	0.355	0.01	قبول

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج-SPSS

التحليل:يبين الجدول أعلاه أن قيمة الارتباط الثنائي (R) بين الحوافز و الأداء السياقي كانت(0.596)أي بنسبة(59.6%) فهو ارتباط متوسط، كما بلغ معامل التحديد (R^2=0.355)أي أن (35.5%)من التغيير في الأداء السياقي يعود إلى التغيير في الحوافز.نلاحظ أن مستوى الدلالة(Sig0.01) فهو أقل من مستوى المعنوية (0,05)وهذا يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الأداء السياقيو الحوافز، فإننا نقبل الفرضية البديلة ونرفض الفرضية المعدومة أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأداء السياقي و الحوافز وبالتالي يمكن كتابة معادلة الانحدار بين الحوافز (x_3)و الأداء السياقي كما يلي:

$$Y=0.692+0.525X_2$$

الفرضية الرئيسية:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أساليب التميز التنظيمي والأداء السياقي.

H_0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أساليب التميز التنظيمي والأداء السياقي.

H_1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أساليب التميز التنظيمي والأداء السياقي.

α : مستوى الدلالة(α=0.05)

الجدول رقم (9): العلاقة بين أساليب التميز التنظيمي والأداء السياقي

المتغير المستقل:	ميل خط الانحدار a	مقطع خط الانحدارb	المتغير التابع: الأداء السياقي			
			R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	Sig مستوى الدلالة	قبول أو رفض الفرضية
أساليب التميز التنظيمي	0.621	0.555	0.568	0.323	0.01	قبول

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج-SPSS

التحليل: يبين الجدول أعلاه أن قيمة الارتباط الثنائي (R) بين أساليب التميز التنظيمي والأداء السياقي كانت(0.568)أي بنسبة (56.8%) فهو ارتباط متوسط، كما بلغ معامل التحديد (R^2=0.323)أي أن (32.3%)من التغيير في الأداء السياقي يعود إلى التغيير في أساليب التميز التنظيمي.نلاحظ أن مستوى الدلالة (Sig0.01)فهو أقل من مستوى المعنوية (0,05)وهذا يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الأداء السياقي وأساليب التميز التنظيمي، فإننا نقبل الفرضية البديلة ونرفض الفرضية المعدومة أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أساليب التميز التنظيمي والأداء السياقي وبالتالي يمكن كتابة معادلة الانحدار أساليب التميز التنظيمي (X)و الأداء السياقي كما يلي:

$$Y=0.555+0.621X_2$$

خاتمة:

من خلال هذه الدراسة التحليلية وباستغلال الخبرات الميدانية وبعد الاحتكاك مع موظفي CASNOS يمكن القول أن المؤسسة لها مكانة جيدة نوعا ما في أوساط موظفيها وفي أذهانهم خلال الوقت الراهن وذلك من خلال أساليب التميز التنظيمي التي تعتمدها حاليا، والتي أثرت على ولائهم والتزاماتهم اتجاه المؤسسة ،وعلى أدائهم للعمل فيها ومن خلال الدراسة التي قمنا بها بالاعتماد على مخرجات SPSSتبين لنا أن معامل الارتباط متوسط و الذي يقدر ب R=0.568 مما أكد لنا أنه يوجد أثر لأساليب التميز التنظيمي على الأداء السياقي و توضح لنا من خلال طرح استبيان أن الحوافز والتمكين لهما تأثير كبير على الأداء السياقي لموظفي CASNOS،أما فيما يخص التدريب بمؤسسة CASNOS فأغلب موظفيها غير راضين عنه ولا يؤثر على أدائهم السياقي.

نتائج الدراسة: بعد الدراسة الميدانية التي قمنا بها على عينة من عمال مؤسسة CASNOS بواسطة الاستبيان توصلنا إلى جملة من النتائج منها :

- **أغلب عمال المؤسسة غير راضين عن البرامج التدريبية للمؤسسة .**
- **التمكين يساهم في خلق سلوكيات وممارسات لدى العاملين في المنظمة تزيد وتنمي تحقيق أهداف المنظمة .**
- **أنظمة الحوافز التي تتبعها المؤسسة تنمي من شعور الانتماء والولاء للعاملين فيها و ضمان بقائهم واستمراريتهم.**
- **التعاون بين عمال المؤسسة يؤدي إلى تنمية روح الرياضية بينهم وتقوية روابط الاتصال بينهم ومنه تضمن المؤسسة تحقيق أهدافها والحفاظ على عمالها .**

الاقتراحات: من خلال دراستنا الحالية التي قمنا بها في مؤسسة CASNOS توصلنا إلى الاقتراحات التالية :

- ✓ **على المؤسسات الجزائرية عامة ومؤسسة CASNOS خاصة الاهتمام بتدريب مواردها البشرية وتطوير برامجها التدريبية لتحسين مستواهم والرفع من كفاءتهم .**
- ✓ **على المؤسسات الجزائرية الاهتمام بجانب المكين للأفراد لأنه يعزز شعورهم بالانتماء وحسهم بالمسؤولية والمشاركة في اتخاذ لقرار وهذا مر لصالح المؤسسة.**
- ✓ **على المؤسسات الجزائرية إعادة النظر في أنظمة الأجور المعمول بها وكذلك تحسين أنظمة الترقيات و الحوافز .**

الهوامش والمراجع:

---

[1]**المعجم الوسيط** متوفر بموقع https://www.almaany.com/appendix.php?language تاريخ التصفح :2-6-2018

[2]عبدالمعطيمحمودالبحيصي,**دور تمكين العاملين في تحقيق التميزالمؤسسي**، مذكرةماجستيرادارةاعمال ،جامعةالازهر،غزة,2014,ص27-28.

[3]خليدة محمد بلكبير,**تحقيق التميز التنظيمي من خلال المنظمة المتعلمة**،مجلة الاقتصاد الجديد،جامعة الجيلالي بونعامة-خميس مليانة،العدد14, 2016/01,ص167.

[4]آلاء بنت عبد الرحمان بن محمد بالحمر، **مستوى تطبيق ممكنات التميز التنظيمي للمنظمات العامة**، مذكرة ماجستير في الادارة العامة،جامعة الملك عبد العزيز،جدة،السعودية،2016ص10-11.

[5]مجيد منصور،حسين العابد ،**علاقة التميز التنظيمي بالجودة الشاملة لدى منظمات الصناعات الغذائية في شمال الضفة الغربية**،المؤتمر العلمي الدولي الثاني - دور التميز والريادة في تفوق منظمات الأعمال،جامعة العلوم الإسلامية العالمي،,ص7.

[6]آلاء بنت عبد الرحمان بن محمد بالحمر، **مرجع سبق ذكره**، ص16.

[7]أسعد احمد محمد عكاشة،**اثر الثقافة التنظيمية على مستوى الاداء الوظيفي**،مذكرة ماجستير ادارة اعمال،الجامعة الاسلامية،غزة،فلسطين،2008،ص33.

[8]Borman, W. C., &Motowidlo, S. J. (1997). Task performance and contextual performance: The meaning for personnel selection research. Human Performance, 10, 99–109.

[9]Motowidlo, S. J., &Schmit, M. J. (1999).Performance assessment inunique jobs. In D. R. Ilgen& E. D. Pulakos (Eds.), *The changing nature ofperformance* (pp. 56-86). San Francisco: Jossey-Bass

[10]صابرين مراد نمرابوجاسر،**اثر إدراك العاملين للعدالة التنظيمية على أبعاد الأداء السياقي**، مذكرة ماجيستير إدارة أعمال،الجامعة الاسلامية،غزة،فلسطين،2010،ص18.

[11]كريمة صاطا و بخته بشبش،**علاقة العدالة التنظيمية بسلوك المواطنة التنظيمية**،مذكرة ماستر اكاديمي في تسيير الموارد البشرية،جامعة طاهري محمد، بشار،2015-2016،ص9.

[12]توفيق كرمية،**تمكين العاملين**،مذكرة ماجستير إدارة أعمال،جامعة الجزائر،الجزائر،2007-2008، ص120-121.

[13]مباركة دحان و صليحة هيبي، **دور العدالة التنظيمية في تعزيز الالتزام التنظيمي**، مذكرة ماستر اكاديمي في تسيير الموارد البشرية، جامعة طاهري محمد ، بشار،2015-2016،ص13.

[14]زينب تزير و نعيمة خليفي،**اثر ضغوط العمل على الالتزام التنظيمي**،مذكرة ماستر اكاديمي في تسيير الموارد البشرية، جامعة طاهري محمد،بشار،2015-2016، ص17.

[15]عبد الرزاق سالم الرحاحلة،**نظريةالمنظمة**,الطبعةالاولى،مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،2010،ص1-3.

[16]عبد المعطي محمود البحيصي،**مرجع سبق ذكره**،ص16-17.

[17]حسن أحمد الطعاني،**التدريب الإداري المعاصر**،الطبعة2،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة,عمان، الأردن،,2010، ص15-16.

[18]نجم العزاوي،**جودة التدريب الإداري المعاصر ومتطلبات المواصفة الدولية الايزو 10015**،دار اليازوري للنشر والتوزيع،عمان الأردن،2009ص21-22-23.

[19]مزوار منوبة،**أثر الحوافز على الولاء التنظيمي**،مذكرة ماجستير إدارة أعمال،جامعة امحمد بوقره،بومرداس,2012-2013،ص10.

دور الحكامة في تحسين جودة وأداء مؤسسات التعليم العالي

دراسة مقارنة لنتائج التقييم الذاتي لميدان الحكامة بين المركز الجامعي مرسلي عبد الله - تيبازة – والمركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف - ميلة –

ط.د بدوي سامية — المدرسة العليا للتجارة القليعة -الجزائر- — etd_bedoui@esc-alger.dz

د. بن الدين أمحمد — جامعة ادرار -الجزائر- — mustadine@yahoo.fr

Received: Avril 2018 *Accepted: Mai 2018* *Published: Juin 2018*

Abstract:

Academic governance is one of the most important modern strategies adopted by international universities and has achieved positive results in improving its performance and guaranteeing its quality.

The importance of the current study is to highlight the national reference to quality assurance adopted in Algerian higher education, and to highlight the role and effectiveness of the self-evaluation process in the field of governance in improving the quality and performance of institutions of higher education by analyzing and comparing the results of the self-evaluation of two university centers for 2017.

Keywords: Governance, Quality, Quality assurance and self -evaluation.

ملخص:

تعتبر الحكامة من أهم الاستراتجيات الحديثة التي انتهجتها الجامعات العالمية وحققت من خلالها نتائج إيجابية تمثلت في تحسين أدائها وضمان جودتها.

تهدف هذه الدراسة بداية إلى تسليط الضوء على المرجع الوطني لضمان الجودة المتبنى في التعليم العالي الجزائري، ثم إبراز دور وفعالية عملية التقييم الذاتي لميدان الحكامة في تحسين جودة أداء مؤسسات التعليم العالي من خلال إجراء تحليل ومقارنة لنتائج التقييم الذاتي الخاص بمركزيين جامعيين.

الكلمات المفتاحية: الحكامة، الجودة، ضمان الجودة و التقييم الذاتي.

مقدمة:

تعد قضية ضمان جودة التعليم العالي في الدول العربية عامة والجزائر خاصة من القضايا المهمة في الوقت الحاضر، خاصة في ظل ما فرضه الواقع والتوقعات المستقبلية التي تتجه نحو تدويل التعليم العالي في هذه الدول والارتقاء بمستوى تعليمها العالي وبجودة مخرجاتها التعليمية. كما أن ضمان جودة التعليم العالي أضحى يستدعي وجود قيادات تعتمد الحكامة أساسا لإدارتها متمثلة في مجالس الحوكمة فيها، وتوفر أنظمة إجراءات تنظيمية ورقابية تضمن جودة التعليم بشفافية ومسؤولية.

ويعد التقييم مدخلا طبيعيا لضمان الجودة وتحسينها بشكل مستمر، فهو يؤدي إلى حصول المؤسسة على شهادات الاعتماد والموثوقية لدى كل من يتعامل معها أو يستفيد منها، ودوام الحصول على الاعتماد والموثوقية يتطلب حرص المؤسسة على تحسين جودتها ومحاولة ضمانها بشكل دائم.

1.اشكالية الدراسة:

تتمحور اشكالية الدراسة الحالية حول إبراز دور عملية التقييم الذاتي لميدان الحكامة في تحسين وضمان الجودة بالجامعات الجزائرية، وعلى ضوء ذلك فإن إشكالية الدراسة تتبلور في التساؤل التالي:

ما أهمية عملية تقييم ميدان الحكامة في تحسين جودة وأداء مؤسسات التعليم العالي؟

2. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على معايير ضمان الجودة للتعليم العالي في الجزائر من خلال قراءة للدليل الوطني لضمان الجودة، ثم الوقوف على الجانب الميداني لعملية التقييم الذاتي لميدان الحكامة لإبراز مساهمتها في بناء وتطوير هذا النظام من جهة وفي تحسين جودة وأداء مؤسسات التعليم العالي من جهة أخرى.

3. منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال وصف الدليل الوطني لضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي ثم تحليل ومقارنة نتائج التقييم الذاتي لميدان الحكامة لمركزين جامعيين بالجزائر هما المركز الجامعي بولاية تيبازة والمركز الجامعي بولاية ميلة.

4. خطة الدراسة:

من أجل الالمام بجميع جوانب الموضوع وتحقيق أهداف الدراسة تم تقسيمها الى محورين:

_ قراءة في الدليل الوطني لضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية.

_ تحليل ومقارنة نتائج التقييم الذاتي لميدان الحكامة بين المركز الجامعي تيبازة والمركز الجامعي ميلة (سنة 2017)

المحور الأول: قراءة في الدليل الوطني لضمان الجودة الداخلية في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية.

قبل التطرق إلى تحليل تركيبة الدليل الوطني لضمان الجودة سنحاول تعريف المفاهيم الأساسية للدراسة: الجودة في التعليم العالي ونظام ضمان الجودة.

أولا: مفهوم جودة التعليم:

عرف مفهوم الجودة العديد من التطورات منذ بداية القرن العشرين وقد تطرق إليها الباحثين من أكثر من زاوية، ومن أهم تعريفات الجودة نذكر:

عرف فيليب كروسبي **(Philip Crosby)** الجودة على أنها[1]: "المطابقة مع المواصفات" ويشير هذا التعريف الى أنّ جودة المنتج تنحصر في مدى مطابقته للمعايير الموضوعة لتحقيق مبدأ التلف الصفري.

وحسب (Jaupi) فالجودة بشكلها هي "مجموعة الخصائص الضمنية للمنتوج _ سواء المادي أو غير المادي_ والتي تجعله قادرا على الوفاء باحتياجات العملاء"[2]

أما بالنسبة للجودة في التعليم العالي فيصعب وضع تعريف محدد وشامل، ومن أهم التعاريف التي حاولت شرح المفهوم:

"مقدرة مجموع خصائص ومميزات المنتج التعليمي على تلبية متطلبات الطالب، وسوق العمل والمجتمع وكافة الجهات الداخلية والخارجية المنتفعة، اننا نعرف جيدا أن تحقيق جودة التعليم يتطلب توجيه كل الموارد البشرية والسياسات والنظم والمناهج والعمليات والبنية التحتية من أجل خلق ظروف مواتية للابتكار والابداع لضمان تلبية المنتج التعليمي للمتطلبات التي تهيئ الطالب لبلوغ المستوى الذي نسعى جميعا لبلوغه"[3].

ثانيا: مفهوم ضمان الجودة ونظام ضمان الجودة:

1/ ضمان الجودة في التعليم:

يعرف ضمان الجودة على أنه" القوة المرشدة وراء نجاح أي برنامج أو نظام أو مقرر دراسي، وهذا الأمر يستدعي أن تندمج آلياتها في جميع نشاطات المؤسسة التعليمية"[4].

أما رضا إبراهيم المليجي فقد عرف نظام ضمان الجودة أنه[5] "مجموعة الأدوات والأساليب والإجراءات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والحفاظ على استمراريتها داخل المؤسسة التعليمية".

كما عرفها المجلس العالي للتعليم بكندا بأنها " عملية منظمة لتفحّص النوعية تقتضي التأكد من وفاء المؤسسة التعليمية بالمعايير، ومن قدرتها على التحسين المستمر والوفاء بها لاحقا، بحيث أن المؤسسة تضمن جودة التعليم لنفسها وللجمهور العام"[6]

2/ نظام ضمان الجودة في التعليم العالي

لقد ظهرت تعاريف عدة لنظام ضمان الجودة في التعليم العالي فهناك من أشار إلى أن هذا النظام يشمل:"جودة عناصر العملية التعليمية المكّونة من الطالب، عضو هيئة التدريس، جودة المادة التعليمية، بما فيها من برامج وكتب جامعية وطرائق التدريس وجودة مكان التعلم في الجامعات والمخابر ومراكز الحاسوب والورشات والقاعات التعليمية من سياسات وفلسفات إدارية، وما تعدّاه من هياكل تنظيمية ووسائل تمويل وتسويق وأخيرا جودة التقويم الذي يلبي احتياجات سوق العمل"[7]

ثالثا: قراءة في الدليل الوطني لضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي

1/ أهم مراحل تطبيق نظام جودة التعليم العالي في الجزائر:

مر تجسيد نظام ضمان الجودة في التعليم العالي الجزائري بعدة مراحل أهمها:

- قامت وزارة التعليم العالي بتنظيم مؤتمر دولي حول ضمان الجودة والذي كان انطلاقا لدراسة إمكانية تطبيق ضمان الجودة في المؤسسات الجامعية الجزائرية؛

- تم انشاء المجلس الوطني للتقييم (CNE) سنة 2008، كما انبثقت فرقة عمل كلفت بالتفكير في المشروع مدعمة ببعض الخبراء الدوليين[8] .
- في 31 ماي 2010 تم ترسيم عمل الفرقة بقرار إنشاء اللجنة الوطنية لتطبيق ضمان الجودة في التعليم العالي والبحث العلمي (CIAQES) [9].
- انشاء المرجع الوطني لضمان الجودة ليقدم لأول مرة في 2014، ثم تحديثه في 2016.
- مراسلة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لجميع مؤسسات التعليم العالي في جانفي 2017 للشروع في عملية التقييم الذاتي لمختلف الميادين.

2/ تركيبة المرجع الوطني لضمان الجودة الداخلية بمؤسسات التعليم العالي:

لقد تم إنشاء الدليل المرجعي الوطني الجديد لضمان الجودة الداخلية في مؤسسات التعليم العالي، متضمنا المقاييس والمعايير المتعلقة بضمان الجودة، بعد أن أدركت المنظومة التعليمية الجزائرية حتمية تطبيق نظام ضمان الجودة في التعليم العالي، حيث تم إنجازه بمساعدة مسؤولي ضمان الجودة في المؤسسات الجامعية ليقدم لأول مرة سنة 2014.

يحتوي المرجع الوطني لضمان الجودة على سبعة مجالات، كل واحد منها مجزأ إلى حقول يتراوح عددها بين ثلاثة وسبعة؛ تمثل المجالات والحقول النشاطات الموجودة عادة في المؤسسات الجامعية[10].

الجدول الموالي يوضح توزيع الحقول والمراجع على مختلف المجالات:

جدول رقم 01: تركيبة المرجع الوطني لضمان الجودة الداخلية في مؤسسات التعليم العالي

الميادين	الحقول	المراجع	المعايير	الاثباتات
التكوين	7	23	49	107
البحث العلمي	3	17	32	55
الحكامة	5	27	53	180
الحياة الجامعية	4	14	24	70
الهياكل القاعدية	5	17	19	38
التعاون مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي	3	11	19	40
العلاقة مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي	4	14	22	70
المجموع	31	123	219	564

المصدر: http :// www.ciaqes-mesrs.dz.2016 (consulté le 29/5/2018)

من خلال قراءتنا لمحتويات المرجع الوطني لضمان الجودة الداخلية في مؤسسات التعليم العالي، نلاحظ أن الوزارة الوصية أولت أهمية كبرى لميدان الحكامة لضمان مشاركة مختلف الأطراف في اتخاذ القرارات الخاصة بالمؤسسة مع الأخذ بعين الاعتبار تلبية مختلف حاجاتهم، وأعطت للتقييم الذاتي الاولوية باعتباره الركيزة الأساسية لضمان الجودة وسنقوم في المحور الموالي بتحليل ومقارنة نتائج التقييم الذاتي لميدان الحكامة لإبراز مساهمته في تحسين الجودة.

المحور الثاني : تحليل ومقارنة نتائج التقييم الذاتي لميدان الحكامة للمركز الجامعي - تيبازة - والمركز الجامعي - ميلة – (سنة 2017)

إن الهدف من التقييم الذاتي لميدان الحكامة هو أنه يعتبر أداة لضبط وتوجيه وتسيير التوجهات الإستراتيجية الكبرى لمؤسسات التعليم العالي، كما أنه يعتبر أداة لتأهيلها للدخول في التنافسية الوطنية والدولية.

أولا: تقييم ميدان الحكامة: المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف - ميلة-

1/ التعريف بالمركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف بميلة

تأسس المركز الجامعي بموجب المرسوم التنفيذي رقم 08-204 مؤرخ في 06 رجب عام 1429 الموافق لـ 09 يوليو سنة 2008، حيث فتح أبوابه خلال الموسم الجامعي 2008-2009 لأكثر من 1000 طالب ليكون بذلك أول مؤسسة جامعية ينطلق بها قطاع التعليم العالي و البحث العلمي في الولاية، وبموجب المقرر رقم 14/01 المؤرخ في 29 ذي الحجة الموافق لـ 23 اكتوبر 2014 الصادر عن وزارة المجاهدين والذي يتضمن تكريس تسمية المؤسسات الجامعية، تم إعادة تسمية المركز الجامعي لميلة باسم المجاهد عبد الحفيظ بوالصوف و ذلك يوم أول نوفمبر 2014 بذكرى ثورة التحرير الوطنية[11].

2/ نتائج تقييم ميدان الحكامة بالمركز

يتمحور التقييم الذاتي لميدان الحكامة على 5 حقول:

الحقل الأول يدور حول نظام المعلومات الذي ضم 5 مراجع، أما الحقل الثاني فقد تمحور حول شروط إعداد السياسات الذي ضم 7 مراجع، والحقل الثالث تنظيم وقيادة المكونات والمصالح الذي ضم 7 مراجع، ثم الحقل الرابع الذي تناول إدارة الوظائف الداعمة في خدمة المهام وضم 4 مراجع، بعدها الحقل الخامس والأخير تناول مقاربات الجودة الذي ضم 4 مراجع.

أ/ حساب الوسط الحسابي لكل حقل:

حساب الوسط الحسابي للحقل الأول:

$$\overline{X} = \frac{2+2+1+2+2+1+3+1+2+2+2+2+2+2}{14} = 1,85714286$$

✓ حساب الوسط الحسابي للحقل الثاني:

$$\overline{X} = \frac{1+2+2+2+3+2+1+3+3+2+1+3}{12} = 2,08333333$$

✓ حساب الوسط الحسابي للحقل الثالث:

$$\overline{X} = \frac{2+3+3+3+3+2+3+3+3+3+3+2+2}{13} = 2,69230769$$

✓ حساب الوسط الحسابي للحقل الرابع:

$$\overline{X} = \frac{3+3+2+1+1+3+2}{07} = 2,14285714$$

✓ حساب الوسط الحسابي للحقل الخامس:

$$\overline{X} = \frac{3+2+3+2+3+2+2}{07} = 2,42857143$$

وفيما يلي تمثيل الوسط الحسابي بيانيا لميدان الحكامة:

الشكل 1: الوسط الحسابي لكل حقل

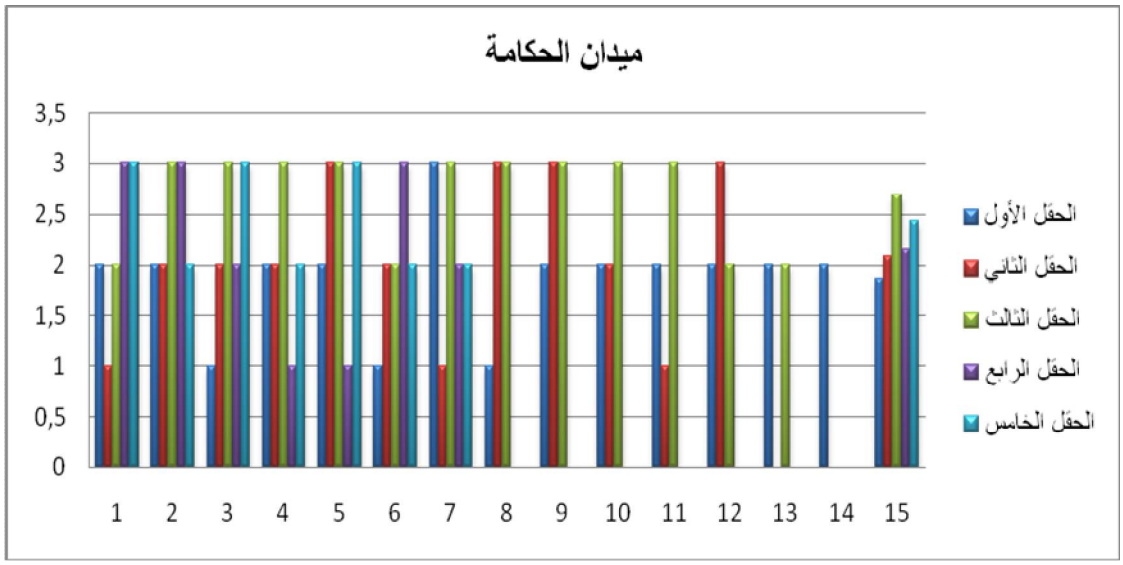

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تقرير خلية ضمان الجودة للمركز الجامعي بميلة

من خلال التمثيل البياني لمختلف حقول ميدان الحكامة نلاحظ أن الحقل الثالث المتعلق بتنظيم وقيادة المكونات والمصالح سجل اكبر نسبة (وسط حسابي) وهذا يعني أن هناك التزام كبير من قبل المركز فيما يخص هيئات الإدارة والقيادة، احترام المهام وتحديد المسؤوليات، توفير إطار للتشاور و كذا العتاد والوسائل والبرامج اللازمة.

من جهة أخرى نسبت أضعف نسبة للحقل الأول المتعلق بنظام المعلومات حيث يعاني إهمال ملاحظ رغم انه يعتبر أساس وصحة قيام الحكامة فبدون نظام معلومات لايمكن بناء خطط إستراتيجية هادفة وواضحة.

أما الحقول الأخرى فنلاحظ أنها سجلت نسب متوسطة على العموم.

ب/ تحليل نقاط القوة ونقاط الضعف لكل حقل:

_ الحقل ك 1: نظام المعلومات

*** نقاط القوة:**

- أنشأ المركز الجامعي جهازا لجمع المعلومات ومراقبتها وكذا جهاز للاتصال والإعلام؛

- يحرص المركز الجامعي على نشر المعلومات لفائدة شركائه من خلال الأيام المفتوحة، المطويات والملصقات ووسائل الإعلام ؛

- توفر المؤسسة الإمكانيات المناسبة للاتصال الداخلي والخارجي.

*** نقاط الضعف:**

- المركز الجامعي لا يطور ولا يحسن نظام المعلومات لديه؛

- المركز الجامعي لم ينشأ جهاز رصد ومتابع؛

- الربط بشبكة الانترنت فهو ضعيف جدا بالمقارنة مع الجامعات؛

- الأدوات والوسائل الرقمية (موقع الانترنت، البريد الرقمي) لا تستجيب لاحتياجات المستخدمين بالشكل الجيد.

_ تحليل الحقل ك 2: شروط إعداد السياسات

*** نقاط القوة:**

- تمتلك المؤسسة آليات تشاور داخلي بغرض إعداد سياساتها الخاصة بالتكوين والبحث والحكامة؛

- سياسة المركز الجامعي تأخذ بعين الاعتبار التوجهات الإستراتيجية للوزارة الوصية؛

- يقترح المركز مشاريع جديدة للبحث وعروض تكوين ملائمة لاحتياجات شركائه.

*** نقاط الضعف:**

- المركز الجامعي لم ينشأ هيئات مشورة؛

- المركز الجامعي لا يبرم الاتفاقيات أو الشراكات الدولية؛

- المركز لا يحدد نقاط ضعفه وقوته.

_ تحليل الحقل ك 3: تنظيم وقيادة المكونات والمصالح

*** نقاط القوة:**

- المركز الجامعي يحرص إلى حد معين على احترام المهام وتحديد المسؤوليات من خلال مجلس ميثاق أخلاقيات المهنة؛

- يتم إشراك الطلبة في هيئات التشاور الخاصة بالمركز كما توفر المؤسسة إطارا للتشاور للموظفين؛

- يتم وضع النظام الداخلي للمؤسسة بالتشاور مع الجهات المعنية.

*** نقاط الضعف:**

- العتاد والوسائل والبرامج متوفرة نوعا ما للعاملين والهياكل القاعدية ملائمة إلى حد ما؛

- نقص في التمويل المالي للمركز .

_ تحليل الحقل ك 4: إدارة الوظائف الداعمة في خدمة المهام

*** نقاط القوة:**

- تقوم المؤسسة بتعزيز تنمية الموارد البشرية من خلال عقد دورات تكوينية من طرف خلية ضمان الجودة، كما يعمل على تقييم الموظفين؛

- يقوم المركز الجامعي نوعا ما بتعريف كل ما يملكه ويحدد طريقة عمله.

*** نقاط الضعف:**

- المركز الجامعي ميلة لا يمتلك ميزانية ملائمة وموافقة لمهامها، إلا أنه يقوم بتوزيع الميزانية حسب الأبواب والفصول؛

- المركز الجامعي لا يمتلك موارد مالية خارج الميزانية بالتوافق مع القوانين والقيم.

_ تحليل الحقل ك 5: مقاربات الجودة

*** نقاط القوة:**

- يضع المركز الجامعي سياسة للجودة من خلال خلية الجودة ومسؤولها، كما تعمل هذه الخلية على تعريف وإذاعة أهداف الجودة والحكامة؛

- يضع المركز مقاربة للجودة للوصول إلى انضمام جميع الأطراف الفاعلة، كما قام مسؤول الجودة بإنشاء لجنة للتقييم الذاتي؛

- بدأ المركز الجامعي يعزز من ثقافة الجودة من خلال عمليات تحسيس وتكوين الموظفين، تنظيم دورات تكوينية لفائدة الأساتذة الجدد.

*** نقاط الضعف:**

- قلة الموارد لتحقيق أهداف واستراتيجيات ومؤشرات الجودة؛

- عملية التقييم الذاتي للمركز الجامعي، أول تجربة يمر بها من قبل خلية ضمان الجودة فهي تفتقر نوعا ما للخبرة.

ثانيا: تقييم ميدان الحكامة: المركز الجامعي مرسلي عبد الله- تيبازة –

1/ التعريف بالمركز الجامعي مرسلي عبد الله بتيبازة:

تأسس هذا المركز بموجب المرسوم التنفيذي رقم **11- 302** المؤرخ في **22** رمضان **1432** الموافق لـ **22** أوت **2011**، وفي العام الدراسي **2012- 2013** فتح المركز الجامعي مرسلي عبد الله لتيبازة أبوابه ليمثل اعلى قمة الهرم الاكاديمي بالولاية وأول مؤسسة جامعية ينطلق بها قطاع التعليم العالي والبحث العلمي فيها، وفي الفاتح من شهر نوفمبر **2014** سمي المركز الجامعي على اسم المجاهد المتوفي "مرسلي عبد الله" المدعو "عبد المنعم"، يضم المركز الجامعي حاليا **5** معاهد هي: معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، معهد العلوم الاجتماعية والإنسانية، معهد الحقوق والعلوم السياسية، معهد اللغة والأدب العربي، معهد العلوم والتقنيات[12].

2/نتائج تقييم ميدان الحكامة بالمركز

يتمحور التقييم الذاتي لميدان الحكامة على **5** حقول كما ذكرنا سابقا حيث تم حساب المتوسط الحسابي لكل حق مع تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف :

أ/ حساب الوسط الحسابي لكل حقل:

✓ حساب الوسط الحسابي للحقل الأول

$$X = \frac{2+2+2+2+2+2+2+2+2+3+2+2+2+2}{14} = 2,0714286$$

✓ حساب الوسط الحسابي للحقل الثاني:

$$X = \frac{2+2+3+3+2+2+3+2+2+3+2+2}{12} = 2,3333333$$

✓ حساب الوسط الحسابي للحقل الثالث:

$$X = \frac{3+3+3+2+3+2+3+2+3+2+2+3+2}{13} = 2,6153846$$

✓ حساب الوسط الحسابي للحقل الرابع:

$$\bar{X} = \frac{3+3+2+1+1+3+2}{07} = 2,14285714$$

✓ حساب الوسط الحسابي للحقل الخامس:

$$X = \frac{2+3+2+3+3+2+2}{70} = 2,2857143$$

الشكل 2: الوسط الحسابي لكل حقل

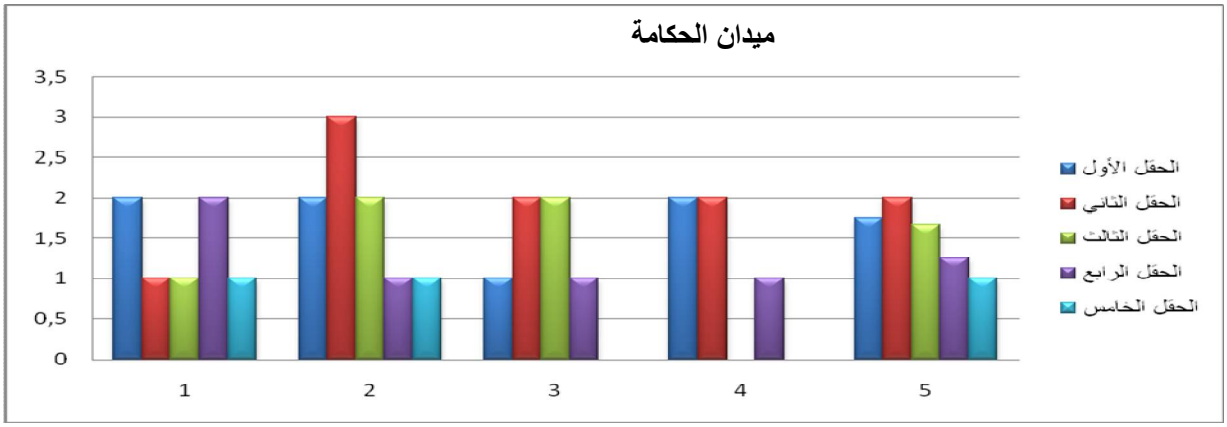

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على تقرير خلية ضمان الجودة للمركز الجامعي تيبازة

من خلال التمثيل البياني لتقييم الحقول الخمسة المرتبطة بميدان الحكامة للمركز الجامعي لتيبازة، نلاحظ أن الحقل الثالث المتعلق بتنظيم وقيادة المكونات والمصالح تصدر المرتبة الاولى يليه الحقل الثاني المتعلق بشروط اعداد السياسات. بمعنى أن المركز الجامعي يركز اهتمامه على الهيكل التنظيمي والقيادي اضافة الى متطلبات اعداد السياسات وضرورة توفير التشاور بين اصحاب المصلحة.

في حين أخذ الحقل الاول المتعلق بنظام المعلومات أضعف نسبة وهذا يرجع لعدم ادماج الوسائل الحديثة بشكل جيد. أما بالنسبة للحقل الرابع المتعلق بادارة الوظائف الداعمة في خدمة المهام والحقل الخامس المتعلق بمقاربات الجودة فكانت قيم الاوساط الحسابية متوسطة.

ب / تحليل نقاط الضعف ونقاط القوة لكل حقل لميدان الحكامة

_تحليل الحقل ك1: نظام المعلومات

* نقاط القوة:

- وجود عتاد وتأطير بشري قادر على رقمنة المعلومات ومعالجتها؛

وجود تجهيزات ومتخصصين وموارد لتطوير نظام المعلومات؛

تمتلك المؤسسة واجهة الكترونية لنشر المعلومات ،بالإضافة الى موقع الكتروني وبرامج لتسيير مصالح المركز الجامعي؛

- للمؤسسة هيئات لتطوير العلاقات الداخلية والخارجية.

*نقاط الضعف:

- ليس هناك استراتيجية في مجال رقمنة وتداول وحماية المعلومات؛
- بيانات ومعلومات غير محينة على مستوى موقع الجامعة؛
- عدم وجود لوحات الكترونية على مستوى المعاهد.

_ تحليل الحقل ك2: شروط إعداد السياسات

***نقاط القوة:**

- **وجود هيئات للتشاور الداخلي في ميدان البحث والتكوين والتسيير؛**
- **محيط المركز الجامعي يتوفر على فرص كثيرة للتنمية والمركز يسعى لتحقيق مشاريع تطوير مع الشركاء الداخليين و الخارجيين.**

***نقاط الضعف:**

- **لا توجد هيئات يقضة ومتابعة للهيئات المكلفة بالبحث والتكوين؛**
- **مشاريع تكوين أكاديمية فقط.**

_تحليل الحقل ك 3: تنظيم وقيادة المكونات والمصالح

***نقاط القوة:**

- **هيكل المركز موحد مع بقية المراكز الجامعية؛**
- **يشارك الطلبة في هيئات التشاور بالمؤسسة ويقدم المركز اطار للتشاور خاص بالعمال؛**
- **النظام الداخلي للمركز محل تشاور بين الاطراف المعنية ؛**

***نقاط الضعف:**

- **نقص في ميزانية التجهيز والتكوين والبحث؛**
- **ان العتاد الموجه للنشاطات يحفظ بطريقة سيئة ويتجاهلون احيانا الصيانة.**

_تحليل الحقل ك 4: إدارة الوظائف الداعمة في خدمة المهام

***نقاط القوة:**

- **يمتلك المركز الجامعي نصوصا تنظيمية وقوانين ومعايير في التسيير؛**
- **يضع المركز اطارا مناسبا للمصالح المشتركة ويشاركها في اعداد المشاريع .**

_ نقاط الضعف:

- **المركز لا يشجع بشكل كاف تطوير موارده البشرية كي يضمن سير هامه؛**
- **لا يملك المركز الجامعي موارد مالية خارج اطار الميزانية المطابقة للقانون.**

_تحليل الحقل ك5: مقاربات الجودة

***نقاط القوة:**

- **قامت ادارة المركز بتبني اجراءات الجودة مؤخرا وتهدف الى الحصول على انخراط كل الفاعلين مستقبلا؛**
- **نظمت ادارة المركز عملية التقييم الذاتي الاولى خلال الموسم 2017/2016 وقررت القيام بها بشكل دوري،**

***نقاط الضعف:**

- **نقص في الكوادر والمتخصصين في مجال الجودة بالمركز الجامعي؛**
- **نقص انتشار ثقافة الجودة بالمستوى المطلوب**

ثالثا: مقارنة نتائج تقييم ميدان الحكامة للمركز الجامعي ميلة والمركز الجامعي تيبازة كحوصلة لنتائج تقييم ميدان الحكامة بالنسبة للمركز الجامعي بميلة

يعاني هذا الأخير من مجموعة نقائص(نقاط الضعف) والتي مست جميع حقول الميدان مقارنة بنتائج التقييم للمركز الجامعي بتيبازة حيث لاحظنا أن هناك رضى جزئي فيما يخص الحكامة.

✓ بالنسبة للحقل الأول المتعلق بنظام المعلومات فقد أظهرت نتائج التقييم أن المركز الجامعي بتيبازة يولي اهتماما أكبر لمراقبة وتطوير وصيانة نظام المعلومات(وسط حسابي **2,07**) على عكس المركز الجامعي بميلة الذي لا يولي الاهتمام اللازم بنظام المعلومات لديه حيث قدر الوسط الحسابي لهذا الحقل ب**1,85** ؛

✓ بالنسبة للحقل الثاني المتعلق بشروط إعداد السياسات فبالنسبة للمركز الجامعي لميلة لاحظنا أنه لا يحدد نقاط الضعف ونقاط القوة كما أنه لم ينشىء هيئات مشورة بعد وقد قدر الوسط الحسابي لهذا الحقل **2,08**، على عكس المركز الجامعي بتيبازة الذي تنقصه فقط هيئات متابعة ويقظة حيث كان الوسط الحسابي اكبر **2, 33** ؛

✓ بالنسبة للحقل الثالث المتعلق بتنظيم وقيادة المكونات والمصالح والحقل الرابع المتعلق بإدارة الوظائف الداعمة في خدمة المهام فحسب نتائج التقييم للمركزين نلاحظ أنه لا يوجد اختلاف كبير بينهما حيث كانت قيم الاوساط الحسابية متقاربة؛

✓ بالنسبة للحقل الخامس المتعلق بمقاربات الجودة فقد تبنى المركزين الجامعيين إجراءات الجودة مؤخرا كما أن تجربة التقييم الذاتي تعتبر أول تجربة من قبل خلية ضمان الجودة، الا أن المركز الجامعي لميلة يبذل جهدا اكبر في هذا المجال حيث يسعى بجد للقيام بإجراءات وطرق لضمان الجودة لجميع الأنشطة، ويحدد إستراتيجية مشتركة لتحديد العمليات والأهداف ومؤشرات الجودة،ويسعى للتميز بالرغم من قلة الموارد، وقد قدر الوسط الحسابي لهذا الحقل ب **2,42**، وتبقى التحديات نفسها فكلاهما يسعيان لتعزيز ثقافة الجودة وتكوين مختصين في ضمان الجودة لدعم نجاح النظام.

خاتمة:

على ضوء ما سبق يمكن القول أن ميدان الحكامة يعد أحد الميادين الهامة التي تضمنها المرجع الجديد لضمان الجودة الداخلية، والتي يجب على مؤسسات التعليم العالي اعطاءها الاهتمام اللازم سواء تعلق الامر بتقييمها أو سبل تحسينها.

وبالتالي فان عملية التقييم الذاتي لميدان الحكامة تعتبر أداة ضبط وتوجيه وتسيير للتوجهات الإستراتيجية الكبرى لمؤسسات التعليم العالي، وكذا أداة لتأهيلها للدخول في التنافسية الوطنية والدولية والاستجابة للمهام الرئيسية التي أناطها بها القانون.

وقد خلص بحثنا هذا إلى ضرورة تفعيل وتحسين ميدان الحكامة بالمركزين الجامعيين من خلال:

- وضع خطة تنفيذية واضحة ومعلنة تضمن استدامة عملية التقييم الذاتي بميدان الحكامة؛
- إعادة تصميم نظام العمل في رئاسة المركزين الجامعين لكي يتضمن تحقيق فاعلية أكبر في العملية الأكاديمية والإدارية؛
- استحداث إجراءات تقيم أداء القيادات الإدارية والأكاديمية، وتحديد آليات تنفيذها ومتابعتها والاستفادة من نتائجها؛
- استحداث نظام للحوافز وآليات تطبيقه؛

- **تطوير آليات التشاور الداخلي والخارجي بغرض إعداد السياسات المختلفة في التكوين والبحث والتسيير الإداري والحكامة؛**
- **تعزيز ثقافة الجودة في مختلف الأنشطة بالمركزين الجامعين وذلك من خلال التقييم الذاتي الدوري والحرص على معالجة الاختلالات المحتملة.**

الهوامش والمراجع:

[1] **نجم عبود نجم،" إدارة الجودة الشاملة في الجامعات "،ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي الأول حول رهانات ضمان جودةالتّعليم العالي ،ص48 .**

[2] Jaupi Luan, **Contrôle de la Qualité**, Dunod, Paris, France, 2002, p03.

[3] **يوسف حجيم الطائي، محمد فوزي العبادي وآخرون، إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي، 2008، ص 135.**

[4] **الخرابشة عمر محمد عبد الله، تجربة المملكة الأردنية الهاشمية في ضمان الجودة ومعايير الاعتماد الأكاديمي في الكليات التربوية، المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي .البحرين :الجامعة الخليجية .2012 ,ص 592.**

[5] L'Organisation de coopération et de développement économiques, **La recherché et l'innovation dans l'enseignement supérieur à l'horizon 2030**: Mondialisation, Volume 2, OCDE, 2011, P: 380.

[6] Conseil supérieur de l'éducation du Québec , **" L'assurance Qualité A L'enseignement Universitaire: Une Conception A Promouvoir Et A Mettre En OEuvre** "2012.

[7] Zineddine BERROUCHE et Nabil BOUZID, "**Assurance Qualité Dans L'enseignement Supérieur**", Support de cours de la session3 de la formation des RAQ, CIAQES, MESRS, Algérie, 2012, p07.

[8] BOUZID, Zineddine BERROUCHE et Nabil. Assurance Qualité Dans L'enseignement Supérieur. Support de cours de la session 2 de la formation des RAQ, Alger: CIAQES, MESRS, 2008.

[9] CIAQES (2011), http :// www.ciaqes-mesrs.dz /presentation_suite.html (consulté le 29/5/2018)

[10] **المرجع الوطني لضمان الجودة (الميادين، المجالات، المراجع) اللجنة الوطنية لتطبيق ضمان الجودة في التعليم العالي، وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، الجزائر العاصمة، الفصل الأول، 2016 ، ص5.**

[11] **الموقع الرسمي للمركز الجامعي بميلة، على الرابط:**
http://www.centre-univ-mila.dz/ar/index.php/cum/2015-03-16-09-26-47، بتاريخ: 2018/04/20.

[12] **الموقع الرسمي للمركز الجامعي بتيبازة، على الرابط:**
http://www.cu-tipaza.dz/index.php/menu-centre-arabe/presentation-univ-arabe، بتاريخ: 2018/04/20.

تأثير التحول الوبائي على زيادة التكاليف الصحية في الجزائر

-دراسة حالة ولاية الجزائر العاصمة –

ط.د. أسماء رجيل
جامعة محمد الصديق بن يحي –جيجل-
E-mail : asma.redjil@outlook.com

Received: Avril 2018 ***Accepted: Mai 2018*** ***Published: Juin 2018***

الملخص :

تمر الجزائر في السنوات الأخيرة بمرحلة تغيير وبائي من خلال التحول من الأمراض المتنقلة ***(التيفويد، التهاب الكبد الفيروسي B / C،السيدا،..)***، والتي تسمى بأمراض الفقر، إلى الأمراض غير المنتقلة وتسمى بأمراض الرفاهية والثروة ، وهي الأمراض المزمنة **(** السرطان ، السكري ، الضغط الدموي ؛**...)**، ومن بين هذه الأمراض مرض السرطان والذي يطلق عليه اسم الخلية المتمردة الذي فتك بحياة العديد من سكان العالم بشكل عام و على الجزائر بشكل خاص، حيث سيتم توضيح هذا التحول الوبائي من خلال دراسة حالة إنتشار كل من هذه الأمراض في ولاية الجزائر العاصمة و تأثيره على زيادة التكاليف الصحية.

الكلمات المفتاحية: التحول الوبائي – مرض السرطان – الأمراض المتنقلة - إنتشار السرطان – إنتشار الأمراض المتنقلة – التكاليف الصحية.

Abstract:

In recent years, Algeria has been undergoing a phase of epidemiological change through the transition from mobile diseases (typhoid, hepatitis B / C, AIDS, etc.), which are called diseases of poverty, to non-communicable diseases, called diseases of well-being and wealth, (Such as cancer, diabetes, blood pressure, etc.), among which are cancer, the so-called rebellious cell that has killed many people in the world in general and Algeria in particular. During the study of the case of the spread of each of these diseases in the state of Algiers and its impact on the increase Health costs .

Keywords: Epidemiological transformation - Cancer - Mobile diseases - Spread of cancer - Spread of communicable diseases- Health costs.

تمهيد:

تمر الجزائر بمرحلة تحول وبائي حددت من خلال تواجد الأمراض المتنقلة (أمراض الأطفال المعدية ، السل / الأمراض المتنقلة عبر المياه ؛...)، والتي تسمى بأمراض الفقر وهي تمس بالدرجة الأولى الفئات الإجتماعية المهمشة. إضافة إلى تلك هناك بروز للأمراض غير المتنقلة و تسمى بأمراض الرفاهية والثروة، وهي الأمراض المزمنة فيمكن تعريف المرض المزمن أنه المرض الذي يسبب انقطاعا مفاجئا في التوازن الصحي، حيث تؤدي العوامل المرضية أو العمليات المميتة والتي تأخذ مكانها داخل الجسم إلى تدمير عمليات حفظ الحياة، مما يسرع بالاتجاه نحو الموت أو بتأخير الشفاء وازدياد المعاناة.

إن مفهوم الأمراض المزمنة في الوقت الحاضر يرتبط بأية حالة مرضية تتصف بالامتداد الزمني الطويل أو الأوجاع المصاحبة للإصابات أو الإعاقة أو أمراض الشيخوخة[1]. يختلف المرض المزمن عن المرض الحاد في كونه غير قابل للشفاء التام وضرورة علاجه المستمر وإعاقته وظيفيا للمصاب به، إضافة إلى الأعباء النفسية والاجتماعية والاقتصادية المترتبة عليه. و في هذه الورقة البحثية سننطرق للمرض السرطان ضمن الأمراض المزمنة بإعتباره خطير جدا ومنتشر بكثرة حيث زادت عدد الاصابات خلال السنوات الأخيرة، كما أن المصاب به درجة شفاءه تعد جد ضعيفة و هذا ما جعله مرض فتاك على المجتمع الجزائري بصفة خاصة. ووجب دق ناقوس الخطر و بذل الدولة جهود للوقاية منه وتوفير التغطية الصحية اللازمة لتطوير طرق العلاج للشفاء منه .

ولكن قبل التفصيل في مرض السرطان بالجزائر وجب التطرق أولا للأمراض المتنقلة بإعتبارها الأكثر إنتشارا من قبل في الجزائر.

1- الأمراض المتنقلة: لا شك أن الجزائر عملت منذ الاستقلال على وضع مبادئ أساسية تقوم عليها السياسة الصحية ، سعيا منها لتجسيد حق المواطن في العلاج، كما نصت عليه المواثيق والدساتير والذي اعتبر مكسبا ثوريا. فلقد كانت الوضعية الصحة العمومية للجزائر قبل الإستقلال متردية حيث كان الشعب الجزائري يعاني الفقر و الحرمان ومختلف الأمراض الوبائية وهذه الأمراض التي كانت ناتجة عن الظروف المعيشية السيئة لأغلبية الجزائريين من جهة، وغياب التغطية الصحية من جهة أخرى، حيث عملت الدولة جاهدة لمكافحة هذه الأمراض عن طريق تعميم العلاج الوقائي، كالتلقيح، نظافة المحيط،...إلخ. فلقد كانت الحماية هدف أساسي للسياسة الصحية بالجزائر. و الجدول الموالي يبين انتشار بعض من هذه الأمراض خلال الفترة (2005-2015).

الجدول رقم (01): يوضح تطور إنتشار بعض الأمراض المتنقلة

السنوات	2005	2006	2008	2010	2014	2015
Tetanos	15	5	10	0	0	0
Diphtérie	3	31	0	1	0	0
Coqueluche	55	171	47	78	8	0

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على المراجع التالية :

1-MINISTERE DE LA SANTE, DE LA POPULATION ET DE LA REFORME HOSPITALIERE, DIRECTION GENERALE DE LA PREVENTION.ET DE LA PROMOTION DE LA SANTE, "RAPPORT DE SITUATION EPIDEMIOLOGIQUE EVOLUTION DES INDICATEURS PERIODE 2000-2015", P 5-7.

يظهر جليا من خلال الجدول أن درجة إنتشار بعض الأمراض المنتقلة كان مرتفع في الفترة **(2005-2010)**، و هذا يعود لعدم نظافة المحيط و لعدة أسباب أخرى تؤدي لزيادة هذه الأمراض ، و لكن سرعان ما بدأت هذه الأمراض في التلاشي حتى وصلها لعدد إصابات معدوم خلال الفترة **(2011-2015)** بإعتبارها أخر إحصاءات متوفرة لدى وزارة الصحة، وهذا يعتبر مؤشر إيجابي للتخلص من أمراض الفقر، فيعود هذا لجهود الدولة في محاربتها، من خلال تعميم التلقيح، والاهتمام بنظافة المحيط و القضاء على السكانات العشوائية ...، و تطوير الوضع المعيشي للفرد الجزائري مما يمكنه من الوقاية من هذه الأمراض المنتقلة. إلا أن هنالك بعض الأمراض المنتقلة لازالت الدولة تسعى جاهدة للقضاء عليها ولكنها في ارتفاع في وقتنا الحالي .

والشكـــل المـــوالي يوضـــح ذلـــك:

الشكل رقم **(01):** الأمراض المتنقلة الأكثر إنتشرا في الجزائر

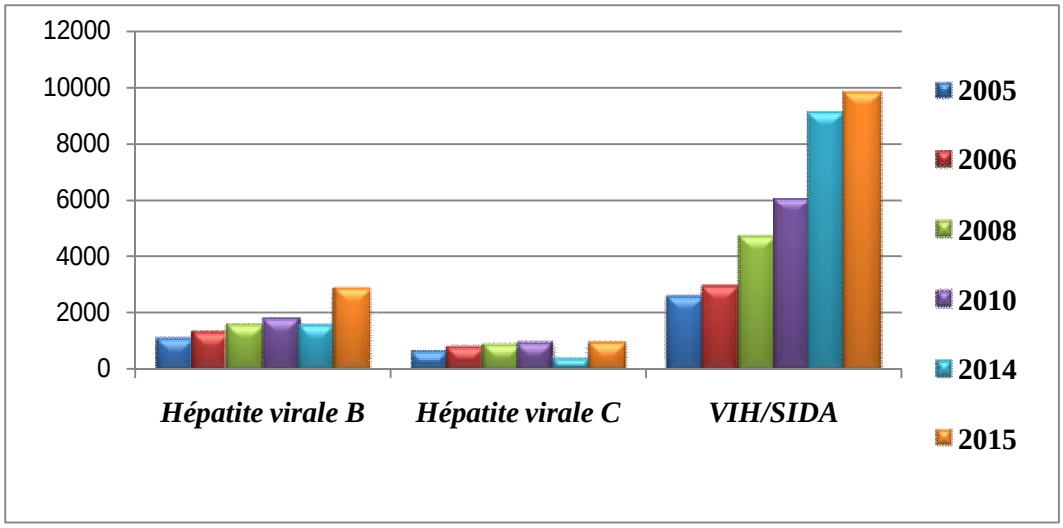

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على المراجع التالية :

1-MINISTERE DE LA SANTE, DE LA POPULATION ET DE LA REFORME HOSPITALIERE, DIRECTION GENERALE DE LA PREVENTION.ET DE LA PROMOTION DE LA SANTE, Op.Cit,P9-10.

يظهر من خلال الجدول أن هناك إرتفاع كبير لعدد حالات الاصابة بمرض **VIH/SIDA** خلال طول فترة **(2000-2015)** على غرار مرض **Hépatite virale B** الذي يحتل المرتبة الثانية بعده بارتفاع مستمر ، و يليه مرض **Hépatite virale C** في المرتبة الأخيرة للأمراض المتنقلة الأكثر إنتشارا في الجزائر خلال الفترة **(2000-2015)** ، و هذا يعكس صعوبة القضاء النهائي على هذه الأصناف من الأمراض المنتقلة في الجزائر .

2- مفهوم مرض السرطان: إن مرض السرطان ليس مرضا جديدا وإنما هو موجود منذ القدم يهاجم ضحاياه من بني الانسان و من الحيوان على السواء حيث ذكر قديما في الكتب الهندية المقدسة، كما أن المصريون القدماء أول من وصف هذا المرض حيث كشف تشريح عدد من المومياوات إلى وجود إصابات بسرطان العظام بالاضافة إلى أورام سرطانية أخرى.

و قد تم اكتشاف العلاج الكيميائي للسرطان بمحض الصدفة نتيجة دراسة تأثير الغازات السامة (غاز الخردل) المستعملة في الحرب العالمية الأولى و الثانية فقد لوحظ أن ذلك الغاز يسبب هبوطا حادا في عدد كرات الدم البيضاء

للمصابين، الأمر الذي أدى استعماله بنجاح في علاج سرطانات الدم و الغدد الليمفاوية ، و منذ ذلك التاريخ توالت الاكتشافات لمئات من الأدوية الكيميائية ذات الفعالية الكبيرة في علاج السرطان [2].

1-1-تعريـف مـرض السرطـان : هو عبارة عن "نمو غير طبيعي لخلايا الجسم " ، و الخلية هي " وحدة تكوين الأجسام الحية و الجسم البشري "، و لها وظيفتين، التكاثر ووظيفة أخرى تخصصية تختلف باختلاف نوع الخلية قد تكون هذه الوظيفة التخصصية "حركة" كما في العضلات أو "إنزيمات"، أو "إفراز" عصارة، أو غير ذلك من الوظائف الحيوية، في الجسم البشري مكتمل النمو. و النمو السرطاني هو عبارة عن " قيام الخلايا بتكاثر متزايد و غير منتظم يفوق حاجة الجسم بل و ينقلب إلى الإضرار بها ، وذلك على حساب الوظيفة الأصلية و يؤدي هذا التكاثر و النمو غير الطبيعي في كثير من الأحيان إلى ظهور الأورام وفي بعض الحالات كما في الدم مثلا لا تكون هناك أورام محسوسة و إنما تتجول الخلايا السرطانية مع الدم. وتختلف الأعراض باختلاف العضو المصاب، فالسرطان يمكن أن يصيب أي جزء من جسم الإنسان إذ يمكن أن يحدث في الثدي أو المسالك البولية أو الرئتين وغيرها ، وظهور الورم في أي عضو يؤدي إلى ظهور لأعراض معينة، فإذا حدث في الثدي مثلا ظهر على هيئة ورم محسوس، و قد تصاحبه إفرازات، و في المثانة يؤدي إلى كثرة التبول والحرقان وتغيير لون البول ووجود إفرازات. كما يؤدي إلى نزيف بولي، وفي الرئتين قد يؤدي إلى السعال والإفرازات التي قد تكون مصحوبة بدم وهكذا تختلف الأعراض بإختلاف العضو المصاب [3].

1-2- أنواع الأورام : هناك نوعان من الأورام : أورام حميدة و أورام خبيثة . [4]

- **الأورام الحميـدة:** تتكون من خلايا غير سرطانية و يمكن استئصالها بعملية جراحية ، ولا تعود في غالب الأحيان . كما أنها لا تنتشر داخل الجسم و لا تؤثر في الأنسجة المجاورة لها ونادرا أن يكون لها تأثير خطير على حياة المصاب.

- **الأورام الخبيثـة :** تتكون من خلايا سرطانية ، تتكاثر بالانقسام و تدمر الخلايا و الأنسجة المجاورة إذا لم تعالج. و تنتقل مع مرور الوقت إلى أنحاء متفرقة من الجسم بواسطة الدورة الدموية أو النظام الليمفاوي. الأورام السرطانية الصغيرة تكتشف بواسطة الكشف اليدوي الجيد أو بواسطة أشعة أكس أو الأشعة الصوتية. و سبب تسمية الخلايا السرطانية بالمرض الخبيث لانقسام و تكاثر الخلايا بشكل غير طبيعي ، و هذا الانقسام و التكاثر يحتاج إلى طاقة مما يؤدي إلى استنفاذ طاقة الجسم التي يحتاجها لاتمام عمله الطبيعي.

2- مسببـات مـرض السرطـان : لـدى مـرض السـرطان مسـببات غيـر معلومـة بالتحديـد لظهـوره و لكـن هنـاك بعـض المسببات المتعارف عليها أهمها : [5]

- **التدخين :** من المعروف و الثابت طبيا أن التدخين بجميع أنواعه من سجائر و غليون و تبغ يسبب سرطان الرئة و أمراض شرايين القلب و ضغط الدم التي تؤدي إلى الذبحة الصدرية و النوبة القلبية .[6] ويسبب تدخين الطباق أو يشجع على الاصابة بسرطان الفم والحلق والمثانة والمريء والبنكرياس.[7] كذلك فإن هناك مخاطر تصيب أحد الزوجين غير المدخنين أصلا عند ارتباطه بالزواج من شخص مدخن. وفي دراسة للباحث (همبل) أوضح أن الإصابة بسرطان الرئة من الممكن أن يصيب غير المدخن لمجرد تواجده في مكان ما مع شخص مدمن على التدخين[8]،كذلك فإن معدلات سرطان الرئة عند الإناث في هونج كونج هي الأعلى في العالم بسبب تزايد نسبة المدخنات.[9]

- **شرب الخمر :** إن تناول الخمور يؤدي إلى احتمال الإصابة بالسرطان في الطريق التي تسلكه الخمور في الجسم بدأ من الفم ومرورا بالبلعوم والحنجرة والمريء وبعد أن تمتص الكحول من المعدة والأمعاء الدقيقة وينتشر في الدم ليؤثر على القولون والثدي على شكل أورام سرطانية .[10]

- المهنة : دور المهنة في سرطان الإنسان ينبغي أن يدرس من ناحية التعرض الكيميائي الشديد الخطورة والمحدد المصدر في موقع العمل، وتوضح دراسات الحالات وشواهدها أن الرئة والمثانة وجهاز تكوين الدم هي أكثر المواضيع تأثيرا بالأخطار المهنية . وفي عدد قليل فقط من السرطانات التي تقع في مواضع أخرى مثل سرطانات الأنف أو الجلد.[11]

- الإشعاع : إن تعرض صغار السن للإشعاع يزيد من خطر إصابتهم بالسرطان أكثر من تعرض كبار السن، على الأقل بالنسبة لسرطان الثدي و المعدة ، و هناك فئات قليلة من البشر يتعرضون باستمرار لأخطار الأشعة العالية بحكم عملهم في مناجم العناصر المشعة ثم هنالك المشتغلون باستخدام الطاقة الاشعاعية في الطب والمعالجون بالأشعة العميقة .[12]

- المبيدات الحشرية: إن انتشار مرض السرطان بين الصغار يعود إلى وصول بعض المبيدات مثل اليالدرين إلى أغذيتهم عن طريق الخضر والفواكه المرشوشة بمبيدات و أسمدة تحتوي على هذه المادة، أو بالتغذية على ألبان و لحوم حيوانات تغذت على نباتات مرشوشة بهذا المبيد الذي استخرج من أجسامها.[13]

- عوامل البيئة الحضرية : قرب السكن من مراكز النشاط الصناعي أو محطات الوقود أو خطوط كهرباء ذات ضغط عالي.

3- إنتشار الأمـراض السرطانية بالجزائر حسب العمر والجنس: يعتبر مرض السرطان مرض خطير جدا لأنه يمس بكل الفئات العمرية و كل من الجنسين سواء ذكور أو إناث .

3-1- بالنسبة للذكور: يوضح الشكل الموالي المعدلات الإجمالية لإنتشار مرض السرطان لدى الذكور حسب فئاتهم العمرية.

الشكل رقم **(02)** : المعدل الإجمالي لإنتشار مرض السرطان عند الذكور حسب الفئات العمرية **2015**

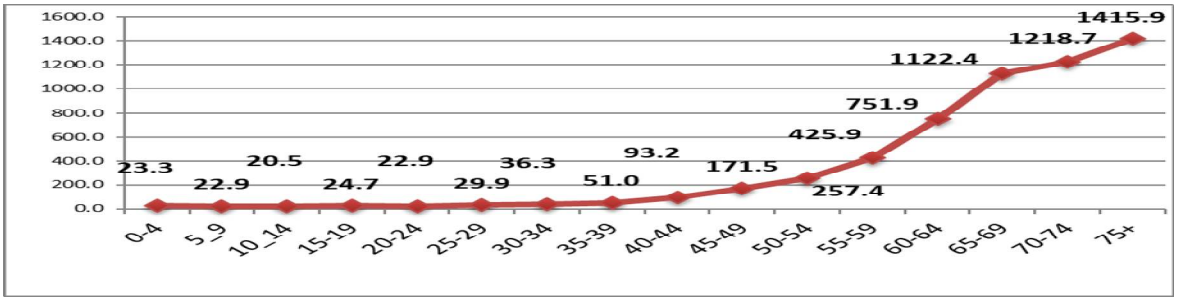

Source: Institut *National de Santé Publique, (INSP), Institut National de Santé Publique INSP Résultats du réseau national des registres du cancer, Alger, le 28 / 10 / 2014, P 06.*

يوضح الشكل الموالي معدل إنتشار مرض السرطان لدى الذكور في الجزائر خلال سنة **2015** ، حيث نلاحظ تذبذبات على مستوى معدل إنتشار مرض السرطان مابين الإرتفاع و الإنخفاض عند الفئات العمرية التالية: **((0-4)،(5-9)،...(20-24))**، كما واصل معدل إنتشار إرتفاعه بداية من الفئة العمرية **(25-29)** بمعدل **29,9**إصابة لكل **100000** شخص) ليصل إلى معدل إنتشار جد مرتفع (**141,9** إصابة لكل **100000** شخص) عند الفئة العمرية **(+75)**. و هذا يدل على أن مرض السرطان جد مرتفع عند الفئة المسنة خاصة .

3-2- بالنسبة للإناث: كما يوضح الشكل الموالي المعدلات الإجمالية لإنتشار مرض السرطان لدى الإناث حسب فئاتهم العمرية.

الشكـل رقـم (03) : المعدل الإجمالي لإنتشار مرض السرطان لدى الإناث حسب الفئات العمرية خلال 2015

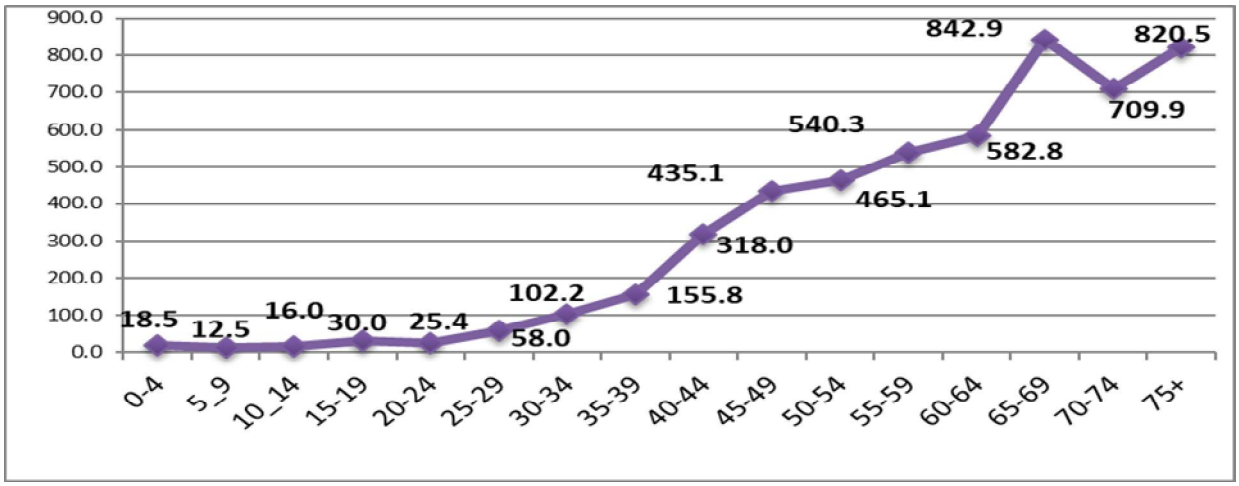

Source: Institut *National de Santé Publique ,(INSP), Op.cit, p10* .

يتضح من خلال الشكل الموالي أن معدل إنتشار مرض السرطان عند الإناث، يمتاز بالتذبذب عند الفئات العمرية التالية ((0-4)،...(20-24)) بين الإرتفاع والإنخفاض، وهذا يعود لضعف إصابة هذه الفئات بمرض سرطان الثدي الذي يعتبر أكثر مرض سرطان انتشارا بين النساء في الجزائر، ليعود بعد ذلك إلى الإرتفاع (58,0 إصابة لكل 100000 شخص) عند الفئة العمرية (25-29)، و يواصل إرتفاعه (842,9 إصابة لكل 100000 شخص)، إلى غاية الفئة العمرية (65-69) التي تعتبر أكثر الفئات العمرية تعرضا لمرض السرطان عند النساء، حيث يعود بعدها للإنخفاض عند الفئة (70-75)بـ(709,9 إصابة لكل100000 شخص) ، ليواصل إرتفاعه (820,5 إصابة لكل 100000 شخص) عند الفئة العمرية (+75) بإعتبارها الفئة الأكبر سنا. يعد إنتشار الأمراض السرطانية لدى الذكور و الإناث مرتفع جدا لدى فئة كبار السن ، والتي بدورها تتطلب رعاية صحية كبيرة .

4- إنتشار الأمراض السرطانية حسب نوع المرض والجنس في الجزائر: هناك أنواع مختلفة لمرض السرطان و منتشرة بكثرة في الجزائر لدى كل من الجنسين سواء ذكور أو إناث .

4-1- بالنسبة للذكور: يوضح الشكل الموالي معدلات إنتشار أنواع مرض السرطان لدى الذكور.

الشكل رقم **(04)** : أنواع الأمراض السرطانية المنتشرة لدى الذكور

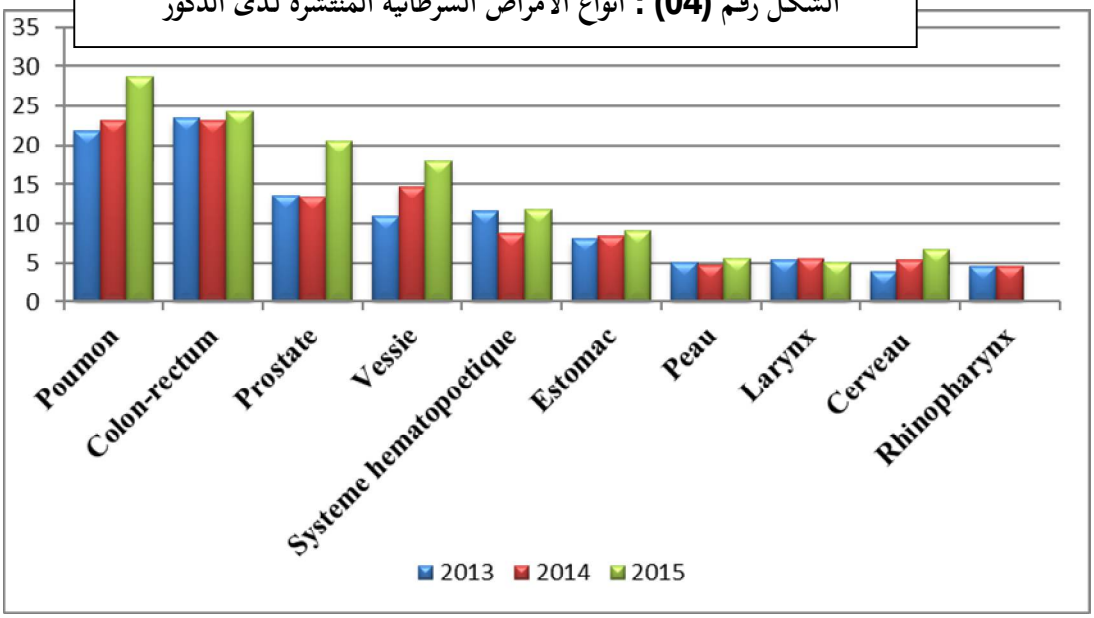

المصدر : من إعـداد الباحثـة بالاعتمـاد على المراجـع التاليـة :

1-Institut National de Santé Publique (INSP), Direction des statistiques, Op.cit,(2013-2015) , P15.

يظهر من الشكل أعلاه أن مرض السرطان عند الذكور له أنواع عدة كما أنه متواجد بمعدلات مرتفعت وهذا ما يؤكد خطورة هذا المرض بدرجة ازدياده و تنوعـه، فنلاحظ أن كل نوع من الأمراض السرطانية المتواجدة في الشكل في زيادة شبه مستمرة خاصة خلال سنة **2015**. والشكل الموالي يوضح أكثر الأمراض السرطانية التي تصيب الذكور .

الشكل رقم **(05)**: أكثر أمراض السرطان إنتشارا بين الذكور

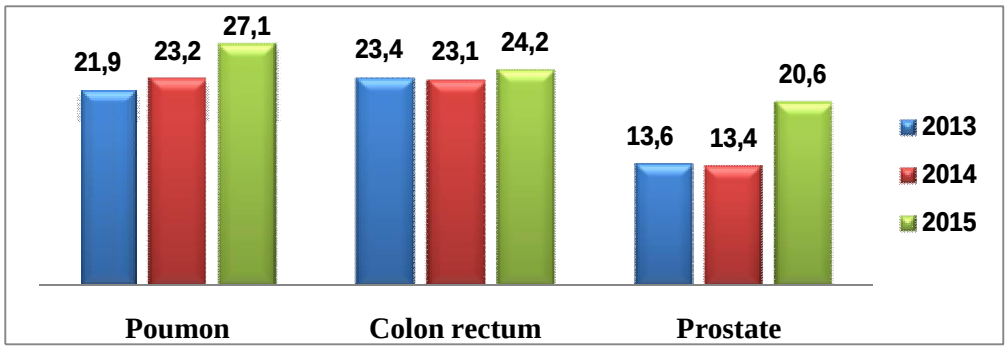

المصدر: مـن إعـداد الباحثـة بالإعتمـاد على المراجـع التاليـة :

1-Institut National de Santé Publique, (INSP),Op.cit,p10-15.

تعد الأنواع السرطانية الثلاث الظاهرة في الشكل السابق الأكثر إنتشارا لدى الذكور ، و هذا يعود للنوعية التغذية و التدخين بدرجة كبيرة جدا .

2-4- بالنسبـة للإنـاث: كما يوضح الشكل الموالي معدلات إنتشار أنواع مرض السرطان لـدى الإناث.

الشكل رقم **(06)** : الأمراض السرطانية المنتشرة لدى الإناث

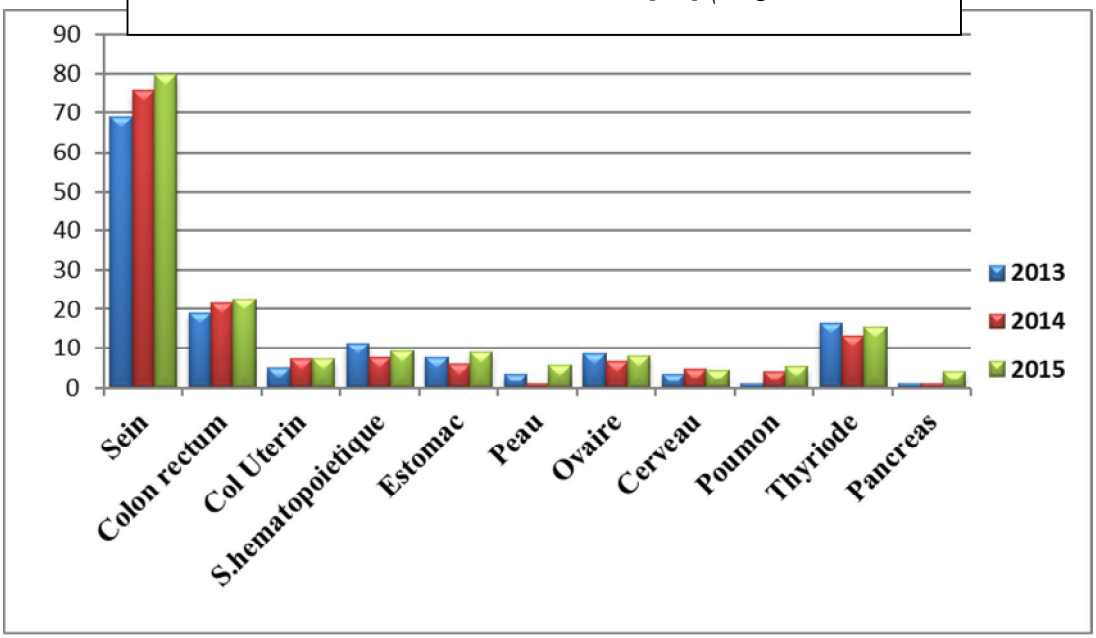

المصدر: مـــن إعـــداد الباحثـــة بالإعتمـــاد على المراجـــع التـــاليـــة :

1-Institut National de Santé Publique,(INSP),Op.cit,p10-15.

يبين الشكل السابق أنواع الأمراض السرطانية التي أصابت الإناث خلال الفترة الزمنة **(2015-2013)**، كما أن معظمها متزايد على طول الفترة خاصة مرض سرطان الثدي . والشكل الموالي يوضح أكثر الأمراض السرطانية التي تصيب الإناث .

الشكل رقم **(07)** : أكثر أمراض السرطان إنتشارا بين الإناث

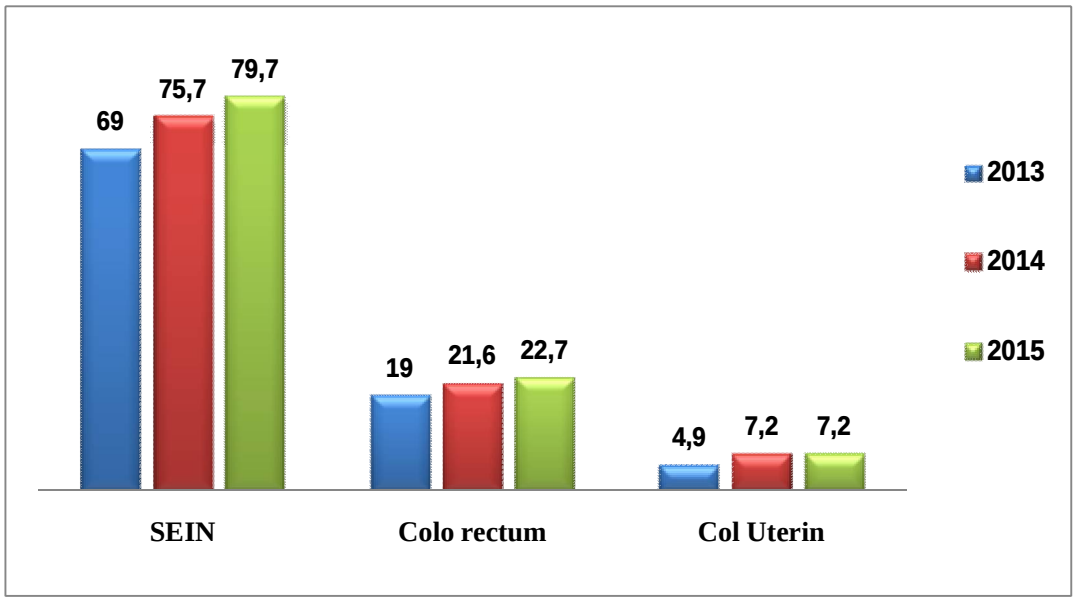

المصدر: من إعـــداد الباحثـــة بالإعتمـــاد على المراجـــع التـــاليـــة :

1-Institut National de Santé Publique, (INSP),Op.cit .

يوضح الشكل السابق أكثر الأمراض السرطانية فتكا بالجزائريات على مدار السنوات **(2015،2014،2013)** ، حيث يحتل مرض سرطان الثدي أكبر المعدلات، كما أنه متزايد على طول الفترة مما يوضح جليا أن مرض السرطان

بشكل عام منتشر بالجزائر سواء بالنسبة للإناث أو الذكور على حد سواء ، وهو في تزايد مستمر وفتك بحياة العديد من المجتمع الجزائري لذا وجب على الدولة التصدي لهذا الأمر بتوخي كل إجراءات الحيطة والحذر، أي الوقاية خير من العلاج . من خلال نشر التوعية ضد هذا المرض بشكل موسع على مستوى التراب الوطني . كما لابد من توسيع و زيادة التغطية الصحية ، وتطوير الأجهزة الإستشفائية بما يتماشى مع التطور التكنولوجي الذي يساهم في زيادة نسبة شفاء المرضى من هذا المرض المزمن .

5-حصـة الأدوية من النفقـات الوطنيـة للصحـة: تخصص المنظومة الصحية في الجزائر جزءا كبيرا من مواردها لنفقات الأدوية ، ولهذه النفقات وزن كبير من إجمالي الإنفاق الصحي ، حيث قدر هذا الأخير بـ **73.03**مليار دينار سنة **2004** ، ليبلغ **392.16** مليار دينار سنة **2018** . حيث هذه النفقات في زيادة مستمرة و هذا راجع لعدة أسباب منها : زيادة عرض العلاج، التحول الوبائي الذي نجم عنه أمراض مزمنة تكاليف علاجها و أدويتها جد باهظة كالسرطان ، كما أن تحسن المستوى المعيشي وزيادة العمر المتوسط عند الولادة ساهم هو الآخر في زيادة استهلاك الأدوية خاصة المخصصة لعلاج الأمراض المزمنة كمرض السرطان. و الجـدول المـوالي يبين حصـــة الأدويـــة من النفقـــات الصحيـــة الوطنيـــة:

الجدول رقم (02): حصة الأدوية من النفقات الصحية الوطنية (2004-2018)

الوحـدة : مليـار دينـار جـزائـري

Année	2004	2005	2006	2007	2008	2015	2016	2017	2018
Budget total ouvert aux établissements de santé en Algérie	73.03	76.74	111.36	145.14	193.89	381.97	379.40	389.07	**392.16**
Budget ouvert aux médicaments	10.73	11.98	20.94	30.04	40.12	59.03	52.54	63.04	**64.01**
Part du budget de médicaments dans le budget total	14.69	15.6	18.8	13.49	20.69	30.32	29.38	35.13	**35.99**

المصدر: من إعـداد الباحثـة بالإعتمـاد على المراجـع التاليـة :

1-Ziani Farida, Analyse de la consommation des médicaments en Algérie, cas de la Wilaya de Sétif, mémoire de magister en science économique, Juillet 2010, p 81.
2-Ministère de la Santé, de la Population et de la Réforme Hospitalière, Documents de la direction de la pharmacie, (2015-2018).

يظهر جليا من الجدول السابق إرتفاع حصة الأدوية من النفقات الصحية العمومية و هذا يعود للإستيراد الدوائي من الخارج بالعملة الصعبة ، و هذا نتيجة التحول الديمغرافي و الوبائي الذي ساهم و بشكل كبير في تفاقم مشكلة التغطية الصحية و تكاليفها الباهضة خاصة على مستوى أدوية الأمراض المزمنة و التي لا تنتج بالجزائر مثل أدوية السرطان ،..و غيرها من الأدوية المكلفة و التي تثقل كاهل الدولة .

حيث لابد من يقظة الدولة لهذا المرض الخطير وإنعكاساته على المستوى الإجتماعي الصحي و الإقتصادي للفرد بنشر التوعية بين أفراد المجتمع بكل الوسائل الإعلامية ضد هذا المرض الخطير و توضيح مسببات الإصابة به لكي

يتفادها الأفراد ؛ وقف إستيراد الأطعمة و المواد الكيمياوية الخطيرة التي تساهم و بشكل كبير في نشر الأمراض المزمنة ؛ الرقابة المشددة على مبيدات الحشرات المستعملة على المحاصيل الزراعية ؛ خلق نظام معلومات صحية إلكترونية يسهل معرفة كم حالة إصابة و معرفة أعراض المرض للوقاية من إنتشاره أكثر عن طريق الفحص الطبي العام السنوي الإجباري لكل الجزائريين على المستوى الوطني؛ محاولة خلق إستثمارات لبناء مصانع بمواصفات دولية للصناعة أدوية الأمراض المزمنة و خاصة مرض السرطان في الجزائر، مما يساهم في تخفيض تكاليف الإستيراد.

خـاتمـــة: بالرغم من تحسن صحة السكان والقضاء النهائي على معظم الأمراض المتنقلة بفضل توسيع البرامج الوطنية للقاحات إلا أن الصحة العمومية بالوطن عموما وبالجزائر العاصمة خصوصا أصبحت تشهد مؤخرا تهديدا حقيقيا بسبب الأمراض المزمنة التي غيرت الخارطة الصحية حيث أن معظم سكان الجزائر مصابون بالأمراض المزمنة التي تهدد التقدم المحرز نحو بلوغ المرامي الإنمائية للألفية ، وخصوصا منها مرض السرطان.

حيث من المتوقع أن تتسبب الزيادة السريعة التي تشهدها هذه الأمراض السرطانية بكافة أنواعها التي تصيب كل من الإناث و الذكور على حد سواء، و كافة الفئات العمرية دون إستثناء، في عرقلة مبادرات التخفيف من وطأة الفقر في البلدان المنخفضة الدخل لاسيما برفع التكاليف التي تتحملها الأسر مقابل الاستفادة من خدمات الرعاية الصحية ذات الصلة. فبالرغم من أن الإنفاق على الصحة يمثل إستثمارا بشريا إلا أن هذه النفقات الصحية و الصيدلانية منها خصوصا ، أصبحت تشكل ضغوط تمويلية على أنظمة الضمان الإجتماعي، وذلك نظرا لتسارع وتيرة نموها في ظل التحول الوبائي الحاصل بالإنتقال من الأمراض المتنقلة إلى الأمراض المزمنة مما أدى إلى الحاجة لتطوير العرض الصحي و توفير التغطية الإجتماعية.

وقد عملت الجزائر على إطلاق استراتيجية وطنية مدمجة لمكافحة كافة الأمراض المزمنة و تشمل ثلاثة محاور للوقاية منها ؛ تطوير الوسائل العلاجية، ودعم المراقبة ، وتخفيف تكاليف العلاج خاصة في مجال الأدوية حيث أن هذه الأخيرة باتت تشهد ارتفاع متزايد بسبب زيادة الأمراض المزمنة و على وجه خاص مرض السرطان الذي تعد أدويته مستوردة بنسبة **100%** و ذات تكاليف جد باهظة . كما أني أرجح للتخفيف من حدة هذا التحول الوبائي وجب تبني الوقاية قبل العلاج و لهذا أعتبر أن تطبيق نظام صحي جديد يعتمد على التطور و الحصول على معلومات أكيدة و سريعة في كافة الميادين الصحية أمر جد ضروري الآن، وهذا يمكن تحقيقه بتطبيق نظام البطاقة الصحية الوطنية التي تساهم في التخفيف من حدة هذه الأزمة بشكل كبير و فعال.

الهوامش والمراجع:

[1]- خليل إسماعيل إبراهيم، **الآثار الاقتصادية والاجتماعية لمعاناة ذوي الأمراض المزمنة في العراق**، مركز بحوث السوق وحماية المستهلك، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك ، المجلد 01، العدد رقم 02، (العراق، 2009) ، ص.131.

[2]فيصل محمد مكي أمين ،**السرطان مرض العصر الحقيقة والوهم**، منشورات معهد سكينة ،الطبعة الأولى ،1990،ص 7.

[3] محمود شريف ، **مرض السرطان حقيقته**، مجلة طبيبك الخاص، دار الهلال للنشر، القاهرة، العدد 25 ، 1975، ص15.

[4] المرجع السابق نفسه .

[5] أمان ،غانم سلطان ، **مرض السرطان في دولة الكويت دراسة تحليلية في الجغرافيا الطبية**، دورية الإنسانيات بجامعة الإسكندرية، العدد 9،2001 ،ص231.

[6] نزار الريس، علي قطريب و آخرون، **السرطان أو الخلية المتمردة**، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي إدارة التأليف و الترجمة ، الطبعة الأولى ،1984، ص21.

[7] سعيد محمد الخفار ، **البيئة و الأورام علم السرطان البيئي الوقائي** ، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان،1990 ،ص77.

[8] أمان ، غانم سلطان ، مرجع سابق، ص232.

[9] منظمة الصحة العالمية ، **التبغ-تحذير عالمي** ، 1983، ص124.

[10] أمان ،غانم سلطان ،مرجع سابق ، ص231.

[11] سعيد محمد الخفار، مرجع سابق ، ص104.

[12] **الإشعاع و السرطان** ، مجلة بلسم ، العدد11، 1984 ، ص110.

[13] حسين العروسي، **تلوث البيئة و ملوثاتها**، مكتبة المعارف الحديثة، الإسكندرية، مصر 1999، ص72.

Les Investisseurs Institutionnels : Des Intermédiaires Très Dynamiques Sur les Marchés Financiers.

ZIGHEM Hafida, Maître assistante, classe « A »

Université Mouloud MAMMERI de Tizi-Ouzou

E-mail : zighem.hafida@gmail.com

MATMAR Dalila, Maître de conférences, Classe « A »,

Université Mouloud MAMMERI de Tizi-Ouzou

E-mail : matmar.dalila@gmail.com

Received: ***Avril*** *2018* *Accepted:* ***Mai*** *2018* *Published:* ***Juin*** *2018*

Résumé:

Les marchés financiers jouent un rôle prépondérant dans la vie économique des agents économiques. A partir des années 1980, une catégorie d'acteurs financiers est devenue très dynamique en l'achat et la vente des titres financiers. Ces acteurs sont *les investisseurs institutionnels*. Ils sont des intermédiaires financiers sur le marché. Leur intervention sur ce dernier ce cesse d'augmenter. Depuis leur arrivée, les différents agents économiques s'orientent vers leurs services et leurs produits financiers. Derrière leur dynamisme, beaucoup de questions se posent, chose qui nous a encouragée d'écrire ce papier.

Mots-clés : Investisseurs institutionnels, marchés financiers, titres financiers, épargne, financement.

الملخص:

تلعب الأسواق المالية دورا رئيسيا في الحياة الاقتصادية للأعوان الاقتصادية. منذ سنة1980، فئة من الأعوان المالية أصبحت جد نشيطة في شراء وبيع الأوراق المالية المالية. هذه الأعوان هي المستثمرين المؤسساتيين. هم وسطاء ماليون في السوق. عملهم في هذا الأخير في تطور مستمر. منذ وصولهم، مختلف الأعوان الاقتصادية تتجه نحو خدماتهم ومنتجاتهم المالية. وراء كل هذا النشاط، تطرح أسئلة عديدة. الأمر الذي شجعنا على كتابة هذه الورقة.

الكلمات المفتاح : المستثمرون المؤسساتيون، الأسواق المالية، الأوراق المالية، الادخار، التمويل.

Introduction

Au début des années 1980, les pays industrialisés ont connu des changements notables dans leurs systèmes financiers. Un mouvement d'innovations financières et de déréglementations s'est déclenché. Ces deux phénomènes ont permis un développement très important des marchés financiers (et surtout la montée en puissance du marché des actions) et l'apparition de nouveaux intermédiaires financiers non bancaires, chargés de la gestion collective de l'épargne collectée, par différents moyens, pour être placée sur le marché financier. Ces acteurs financiers sont appelés *Investisseurs Institutionnels.* Ainsi, on assiste à une institutionnalisation de l'épargne des ménages accélérée surtout durant la décennie 1990.

Avec l'avènement de ces nouveaux acteurs financiers « les investisseurs institutionnels », ils sont devenus des intermédiaires financiers prépondérants dans le financement de l'économie.

L'objectif de notre article est de mettre en évidence le rôle, de plus en plus important de cet acteur principal du marché financier.

Ainsi, une question se pose : en arrivant sur les marchés financiers, quelles sont les tâches confiées aux investisseurs institutionnels ?

Pour répondre à cette question et mener à bien notre travail, nous nous sommes basées sur une méthodologie descriptive pour clarifier les différents aspects théoriques de ces acteurs de marché et une méthodologie analytique, pour traiter leur rôle majeur sur le marché des titres financiers.

1- Les investisseurs institutionnels, naissance et développement :

De leur apparition à nos jours, les investisseurs institutionnels ne cessent d'évoluer. Dans cette partie, nous abordons des généralités sur ces derniers.

1-1- Définition et objectifs des investisseurs institutionnels :

1-1-1- Définition :

La définition des investisseurs institutionnels diffère d'un auteur à un autre. Selon Lehmann (2011) : « *les investisseurs institutionnels sont des organismes financiers qui collectent des ressources d'épargne qu'ils se doivent de gérer rationnellement, dans des objectifs précis : sécurité, liquidité, rentabilité, régularité des rendements…il s'agit d'operateurs actifs et influents sur les marchés de titres.* ».

Pour Boulier et Prado (2005) : « *les investisseurs institutionnels sont des établissements ou organismes structurellement excédentaires, généralement dotés de la personnalité morale, qui*

placent régulièrement des capitaux, en ayant de plus en plus recours à la délégation de leur gestion, sur les marchés financiers ou immobiliers. ».

Selon Boubel & Pansard (2004) : « *Cette appellation désigne des investisseurs, autres que des individus, qui ont pour fonction d'investir sur les marchés financiers l'épargne collectée auprès des ménages; ils contribuent de ce fait à satisfaire le besoin de financement des entreprises et des Etats. On peut, donc définir les investisseurs institutionnels comme des intermédiaires financiers entre les agents à capacité de financement (ménages, entreprises et autres investisseurs institutionnels) et les agents à besoin de financement (entreprises et Etat) dans l'objectif de faire fructifier l'épargne nationale. ».*

Selon Lavigne (2004) : *« Si l'appellation Investisseurs Institutionnels regroupe une diversité d'acteurs intervenant sur le marché financier, ces acteurs exercent pourtant un métier identique : celui d'intermédiation financière. En effet, les Investisseurs Institutionnels participent de ce qu'il est convenu de nommer la finance indirecte en mettant en relation des agents à capacité de financement (les ménages) avec les agents à besoin de financement (les entreprises notamment). Leur fonction consiste plus précisément à investir l'épargne des ménages sur le marché financier en acquérant des titres de sociétés avec un horizon de placement de moyen à long terme.*

Lavigne schématise la fonction des investisseurs institutionnels comme suit :

Figure n°1 : La fonction des investisseurs institutionnels

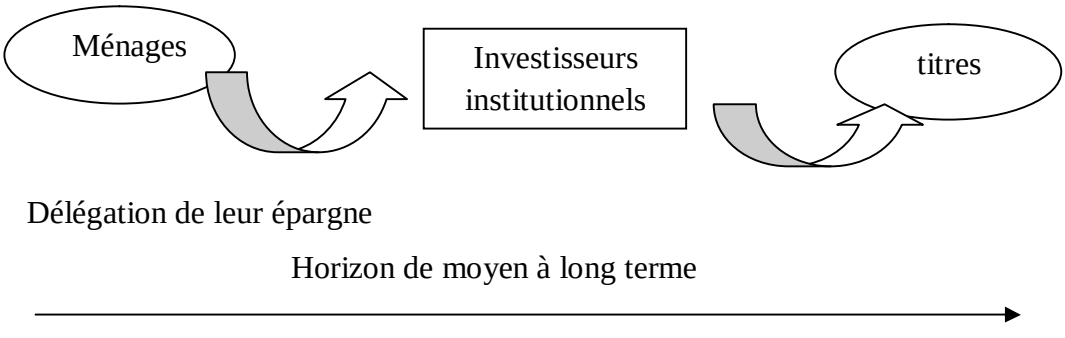

Source : LAVIGNE Stéphanie, *L'INDUSTRIE DES FONDS DE PENSION,*

Les Investisseurs Institutionnels américains, L'Harmattan, Paris, 2004, p. 17.

Nous pouvons définir des investisseurs institutionnels comme des intermédiaires qui interviennent sur le marché financier en s'interposant entre les épargnants et les emprunteurs. Leur rôle est de gérer (ou de déléguer la gestion pour un autre organisme) un portefeuille diversifié, que ce soit pour eux ou pour leur clientèle, tout en garantissant une rentabilité optimale.

1-1-2- Objectifs :

L'objectif des investisseurs institutionnels à travers leur mission d'intermédiaire financier est d'assurer un rendement élevé avec un risque bas pour eux et pour le compte de leurs clients en diversifiant le portefeuille géré.

1-2- Les différentes catégories d'investisseurs institutionnels :

Selon Plihon et Ponssard (2002), Boubel et Pansard (2004), Grosjean (2006), les investisseurs institutionnels sont au nombre de trois : les organismes de placement collectifs, les fonds de pension et les sociétés d'assurance. Pour Lavigne (2004), ils sont au nombre de quatre : Les organismes de placement collectifs, les fonds de pension, les compagnies d'assurance et les *hedge funds*. Pour les autres, ils intègrent d'autres organismes financiers. En ce qui suit, nous présentons, les investisseurs institutionnels les plus dynamiques sur le marché financier.

1-2-1- Les Organismes de Placements Collectifs (OPC) :

Selon Lavigne (2004, p. 17) *« Un organisme de placement collectif (OPC) est un fonds constitué de sommes mises en commun par des épargnants et géré pour leur compte par un gestionnaire professionnel. En contre partie des sommes versées, l'épargnant reçoit des quote-parts de l'ensemble des avoirs du fonds… Les OPC sont chargés de collecter des fonds auprès des ménages, d'entreprises ou d'autres investisseurs institutionnels et de les investir en titres de sociétés. »*.

Pour Boubel et Pansard (2004, p. 5), *« Les organismes de placement collectif (OPC) collectent auprès des épargnants des fonds pour les investir sur les marchés financiers. Chaque déposant est détenteur d'une fraction de portefeuille de l'OPC, au prorata de son apport. Ce type d'institution financière permet à des individus ne disposant pas d'une surface financière importante de détenir un portefeuille d'actifs correctement diversifié.»*.

Dénommés, aux Etats-Unis *mutual funds* et Organismes de Placement Collectifs en Valeurs Mobilières (OPCVM) en France, ils sont des organismes financiers qui ont pour rôle d'investir sur les marchés financiers, l'épargne collectée en émettant des parts.

En France et selon l'Autorité des Marchés Financiers (AMF), qui classifie les OPCVM selon la nature des fonds gérés, on peut distinguer : les OPCVM monétaires, les OPCVM obligataires, les OPCVM actions, les OPCVM de fonds alternatifs, les OPCVM de fonds à formule et les OPCVM diversifiés.

1-2-1-1- Les Sociétés d'Investissement à Capital Variable (SICAV) :

La SICAV est une société anonyme (société par actions) avec, donc, une personnalité morale. Elle émet des actions dont le porteur a le droit de vote au sein des assemblées générales.

1-2-1-2- Les Fonds Commun de Placement (FCP) :

Le FCP est une copropriété de valeurs mobilières sans personnalité morale. Il émet des parts qui ne donnent pas, à son propriétaire, le droit de vote. Le FCP est soumis à une réglementation allégée par rapport à celle appliquée sur les SICAV.

1-2-2- Les fonds de pension (Fonds de retraite) :

Selon Plihon et Ponssard (2002, p. 21), *« Un fonds de pension est une institution financière chargée de collecter, de détenir et d'investir des actifs en vue d'assurer le paiement de prestations futures à ses adhérents. »*.

Selon Lavigne (2004, p. 18), *« Les fonds de pension sont des institutions financières chargées de collecter les cotisations des salariés et des employeurs pour les investir dans des actifs financiers afin d'assurer le versement d'une prestation de retraite aux salariés. »*.

Ainsi, on peut définir les fonds de pension comme des institutions financières qui reçoivent des cotisations auprès des salariés (cotisations salariales) et des employeurs (cotisations patronales) pour les placer sur le marché financier sous forme de titres financiers afin d'assurer aux adhérents à l'âge de retraite, une prestation (pension).

Il existe deux types de fonds de pension : les fonds à cotisations définies et les fonds à prestations définies :

1-2-2-1- Les fonds de pension à cotisations définies :

Les cotisations sont fixées et connues par les adhérents du fonds, par contre, la prestation dépend des fluctuations des cours des titres financiers sur le marché financier. Dans ce cas, c'est le bénéficiaire (l'adhérent) qui supporte le risque financier.

1-2-2-2- Les fonds de pension à prestations définies :

Sont les employeurs qui financent ce type de pensions qui seront versés aux adhérents au moment de la retraite. Cette pension est calculée sur la base du salaire (une fraction) et le nombre d'années travaillées. Elle peut être un pourcentage du salaire ou bien un montant forfaitaire pour chaque année travaillée. Le risque financier doit être couvert par l'entreprise qui doit verser la différence, le cas échéant, au bénéficiaire.

Dans ce cas là, les adhérents connaissent le montant de la prestation fournie par le fonds quand ils seront à la retraite.

1-2-3- Les hedge funds (fonds spéculatifs) :

Un hedge fund (fonds spéculatif), dénommé aussi fonds alternatif, fonds d'arbitrage ou bien fonds de couverture, est une institution de placement qui utilise une gestion dite alternative dans la gestion du portefeuille. Il ne s'adresse pas au large public, par contre, il vise les investisseurs institutionnels et les investisseurs fortunés qui prennent le risque.

1-2-4- Les compagnies d'assurance :

Selon Lavigne (2004, p. 19), *« Les compagnies d'assurance ont une fonction et un horizon temporel différents puisqu'elles offrent des contrats pour protéger les souscripteurs d'un risque de perte financière lié à la réalisation d'un type d'évènement. L'industrie de l'assurance est une industrie de l'incertitude qui garantit contre les conséquences financières des aléas de l'existence… A côté de ces activités,les compagnies d'assurance peuvent développer une activité retraite en proposant soit des produits achetés par les fonds de pension (type rente), soit des contrats d'épargne retraite souscrits par les individus ou encore en agissant comme des gestionnaires externes d'actifs pour les fonds de pension. ».*

Les compagnies d'assurance sont des organismes financiers qui ont pour rôle de conclure des contrats avec des souscripteurs qui ont peur de la survenance d'un risque qui les touche eux même ou bien leur bien.

1-2-5- Les fonds souverains :

Un fonds souverain est un organisme financier qui appartient à l'Etat. Il est chargé de placer l'épargne nationale, résultant de l'excédent de la balance des paiements et du budget, sur le marché financier national ou international sous forme de titres financiers. Son objectif est de préserver la stabilité économique locale.

2- Les facteurs de la montée en puissance des investisseurs institutionnels :

2-1- La globalisation financière (La déréglementation) :

Selon l'idéologue américain Th. Friedman : « Dans le système de la globalisation, tous les pays et les nations sont à un degré ou à un autre, subordonnés aux Etats-Unis » (Grossjean, p. 27).

La déréglementation de l'industrie financière américaine dans les années 1980 a permis la montée en puissance des investisseurs institutionnels qui vont diversifier leurs ressources un peu par tout dans le monde.

La suppression des différents obstacles empêchant la libre circulation du capital financier a donné lieu à la création d'un vaste champ d'intervention pour les investisseurs institutionnels.

2-2- Le mouvement des privatisations des entreprises :

La privatisation d'un nombre important d'entreprises européennes, et en particulier françaises en 1986, qui a donné lieu à une offre de titres financiers très importante suite aux émissions faites par ces entreprises, a favorisé le développement des investisseurs institutionnels notamment, américains, en participant dans leurs capitaux.

2-3- L'importance des déficits publics des pays industrialisés :

L'enregistrement des déficits publics dans les principaux pays industrialisés, vers les années 1980, a permis l'émission d'un emprunt public peu risqué et avec une rémunération élevée et garantie. Ce déficit a, donc, contribué dans le dynamisme des marchés financiers, champs d'intervention des investisseurs institutionnels.

2-4- Environnement fiscal et d'innovations financières :

Les décennies 1980 et 1990 ont été marquées par l'innovation financière ainsi qu'un allègement fiscal des produits financiers dans de nombreux pays (Boubel et Pansard, 2004) ce qui implique une offre importante de produits financiers sur le marché pour le premier cas, contre une demande importante de la part des ménages, pour le deuxième cas.

Selon Boubel et Pansard (2004), le processus d'innovation financière réside dans l'amélioration et souvent la création de service de gestion d'actifs financiers à long terme proposé par les investisseurs institutionnels.

Concernant l'allègement fiscal, il a comme objectif de promouvoir la détention directe et indirecte des valeurs mobilières (l'épargne longue). Selon l'exemple donné par Boubel et Pansard (2004) : *« Ces incitations se sont matérialisées par la création d'enveloppes fiscales (comme les plans d'épargne retraite individuels en vigueur aux Etats-Unis, les IRA – individual retirement account), ou bien par un traitement fiscal préférentiel de produits déjà existants, en l'occurrence l'assurance-vie et les fonds de pension. Dans chaque cas,les incitations fiscales se sont appliquées, soit à l'entrée (via des déductions d'impôts proportionnelles aux sommes placées moyennant l'application d'un plafond), soit lors de la phase d'accumulation des revenus, soit enfin à la sortie du produit… ».*

Ainsi, durant ces deux décennies, on avait assisté à un système fiscal avantageux des produits financiers de longue durée, offerts par les investisseurs institutionnels, dans la plupart des

pays. Chaque pays avait sa propre manière de promouvoir ses produits. En conséquent, les ménages ont recours de plus en plus à ces actifs de long terme.

3- Les investisseurs institutionnels vus comme des intermédiaires financiers :

Un intermédiaire financier est un organisme financier qui s'interpose entre les agents à capacité de financement et les agents à besoin de financement. Traditionnellement, cette tâche était confiée aux banques.

3-1- La différence entre banque et investisseur institutionnel :

Même si sont, actuellement, tous les deux des intermédiaires financiers, mais, des différences notables peuvent exister entre les banques et les investisseurs institutionnels. Ces points de divergences sont résumés dans le tableau suivant :

Figure n° 2 : La différence entre Banque et investisseur institutionnel

Points de divergences	Banques	Investisseurs institutionnels
Actif	- Octroyer des prêts aux agents non financiers d'après les dépôts reçus. - L'actif est composé, en grande partie, de créances non négociables (des crédits accordés).	- Placer sur les marchés financiers l'épargne collectée. - L'actif est composé de titres acquis sur les marchés financiers.
Passif	- Les banques se financent largement par des ressources liquides (Pas de risque en capital).	- Passif moins liquide : Engagement à long terme (ex. : contrat d'assurance-vie) ou pas de garantie pour le capital investi (ex. : titres émis par les OPCVM).
Le transfert des fonds	- Des actifs liquides servent de support pour l'acquisition de créances illiquides (crédits à moyen ou long terme)	- Passif et actif en adéquation en termes de couple rendement/risque ou de durée.
Service	- Service d'assurance de liquidité.	- Service de gestion de l'épargne à long terme.

Source : Compilé de BOUBEL A. et PANSARD F., *Les investisseurs institutionnels*, La Découverte, Paris, 2004, p. 7.

3-2- L'activité des banques et des investisseurs institutionnels :

L'activité de l'intermédiaire financier, que ce soit banque ou investisseur institutionnel, peut être schématisée comme suit, et qui reprend ce qui a été résumé dans le tableau précédent concernant la différence entre la banque et l'investisseur institutionnel :

Figure n° 3 : L'activité des Banques et des investisseurs institutionnels

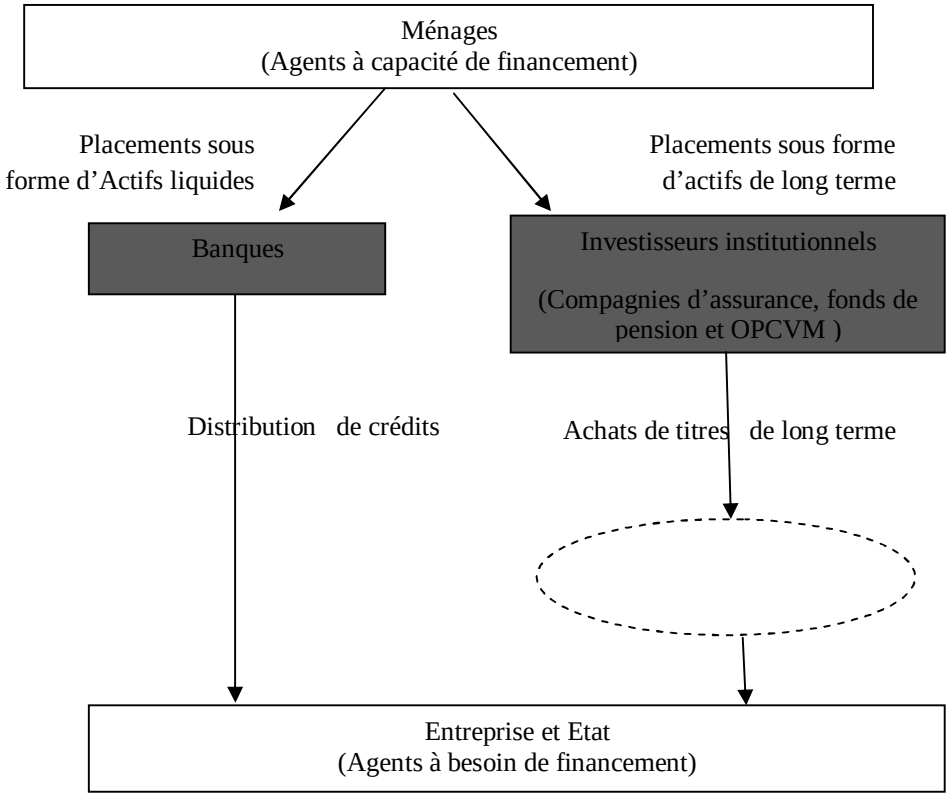

Source : BOUBEL A. et PANSARD F., *Les investisseurs institutionnels*, La Découverte, Paris, 2004, p. 8.

Remarque : Il s'agit d'une présentation schématique de l'activité des banques et des investisseurs institutionnels. En particulier, les banques détiennent, en pratique, à leur actif, parallèlement aux crédits qu'elles ont accordés, un portefeuille de titres d'un montant souvent significatif.

Ce tableau résume bien l'activité des investisseurs institutionnels qui est l'achat et la vente des valeurs mobilières sur le marché financier.

Pour ce qui est de la banque, ce schéma résume son activité traditionnelle qui est la collecte des dépôts des épargnants et l'octroi des crédits aux investisseurs et consommateurs.

Pour ne pas être évincées de la sphère financière et pour faire face à la concurrence des investisseurs institutionnels, les banques ont, à la fin des années 1990, développé leur activité d'intermédiaire financier, pour assurer d'autres tâches en franchissant le marché des titres. Le schéma suivant montre comment les banques ont su diversifier leurs activités :

Figure n° 4 : Un modèle de diversification des activités bancaires

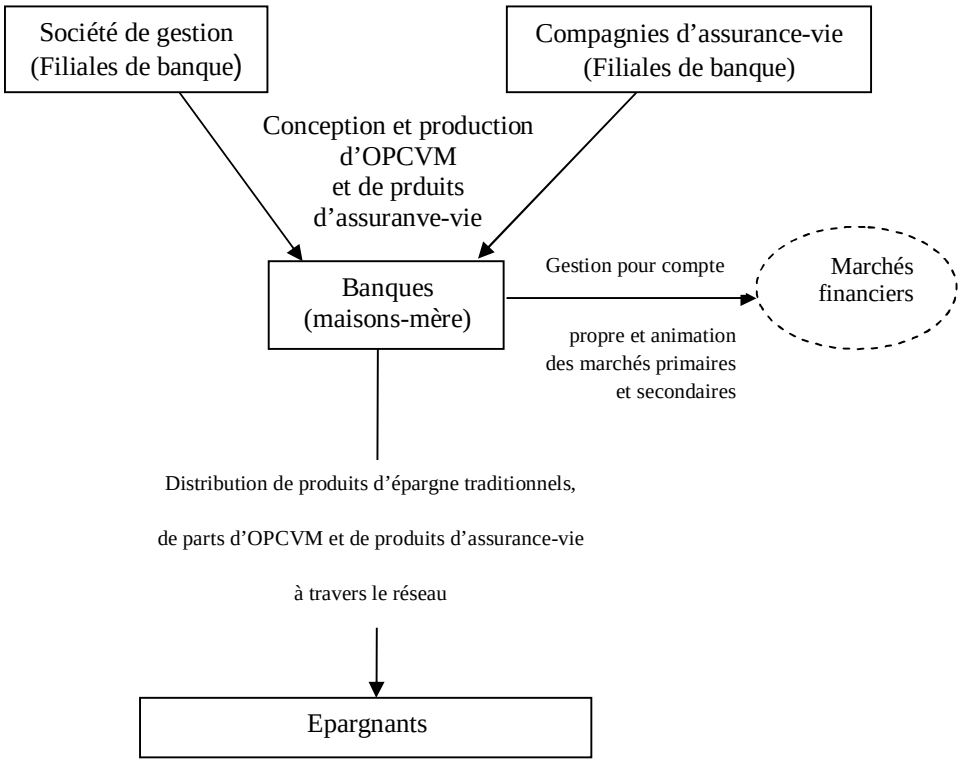

Source : BOUBEL A. et PANSARD F., *Op.cit.*, p. 51.

D'après ce schéma, nous remarquons qu'en plus de l'activité traditionnelle, les banques assurent les mêmes tâches que les investisseurs institutionnels sur le marché financier. Donc, la banque est considérée comme investisseur institutionnel.

Après avoir intégré les activités sur le marché dans les activités de la banque, c'est-à-dire que cette dernière est considérée comme investisseur institutionnel, le tableau suivant visualise la place occupée par la banque et les autres investisseurs institutionnels en jouant le rôle d'intermédiaire financier sur le marché :

Figure n° 5 : La décomposition effective* de l'intermédiation financière (en %, 2001)

	Groupes bancaires	OPCVM indépendants	Compagnies d'assurance et fonds de pension	Total
Allemagne	77,6	0,0	22,4	100
Espagne	94,0	1,3	4,7	100
France	82,0	2,7	15,3	100
Italie	90,7	0,3	9,0	100
Royaume-Uni	46,7	2,2	51,1	100

∗ C'est-à-dire après prise en compte des activités de gestion d'actifs pour compte de tiers et d'assurance opérées par les banques.

Source : BOUBEL A. et PANSARD F., *Op.cit.*, p. 55.

Nous remarquons que dans les pays européens (Allemagne, Espagne, France et Italie), l'intermédiaire financier ou bien l'investisseur institutionnel le plus dynamique est bien, la banque, à l'inverse des pays anglo-saxons, où le recours est plus important aux fonds de pension.

4- Le dynamisme des investisseurs institutionnels sur le marché financier :

4-1- La place des investisseurs institutionnels sur le marché financier :

A partir des années 1980, les pays industrialisés ont assistés à une financiarisation de leurs économies de plus en plus importante. Cela peut être expliqué par le montant global des actifs financiers qui ne cesse d'augmenter, gérés par les investisseurs institutionnels.

Dans ce premier cas, nous prenons le cas de la France, pour montrer la place des investisseurs institutionnels par rapport à l'autre catégorie d'investisseurs concernant la gestion d'actifs financiers :

Figure n° 6 : Montant des actifs financiers gérés par les deux catégories d'investisseurs en France.

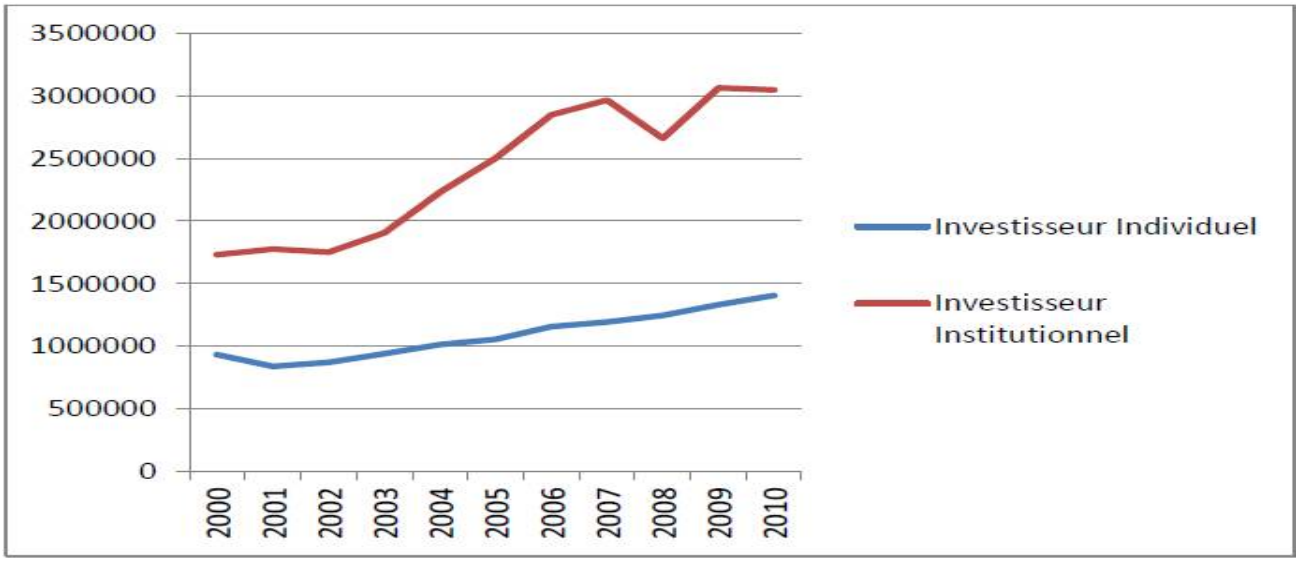

Source : BOUZOUBAA Fatem-Zahra, Les besoins des investisseurs en informations financières et comptables : Le cas des investisseurs institutionnels, Option : Gestion et management, Université de Toulouse I Capitole, France, 2015, p. 59.

D'après ce graphique, nous remarquons un écart énorme entre le montant global des actifs financiers géré par les investisseurs institutionnels et celui géré par les investisseurs individuels, et c'est le cas pour tous les autres pays, (environs 3 000 Milliards d'euro pour les investisseurs institutionnels, contre environ 1 400 Milliards d'euro pour les investisseurs individuels en 2010).

Ensuite, nous passons à l'évolution de l'encours global des actifs financiers géré par les investisseurs institutionnels (rapporté à son PIB) au fil du temps :

Figure n° 7: Total des actifs financiers des investisseurs institutionnels en pourcentage du PIB

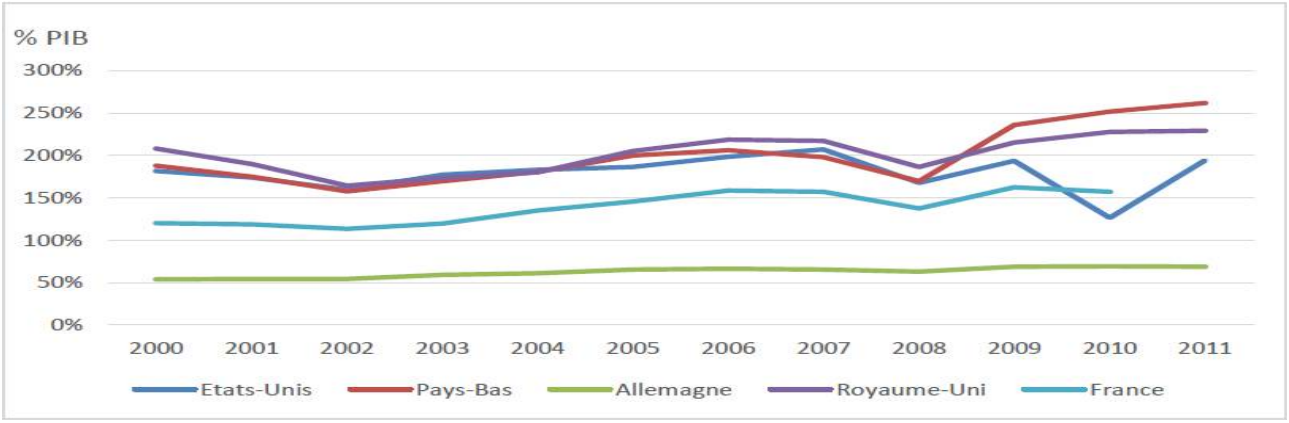

Source : BOUZOUBAA Fatem-Zahra, *Op.cit.*, p. 54.

Nous remarquons que les investisseurs institutionnels anglo-saxons sont très dynamiques par rapport aux investisseurs institutionnels européens. Une évolution constante pour tous les pays jusqu'au 2008, déclenchement de la crise financière mondiale et ses effets néfastes sur tous les marchés financiers interconnectés. Par la suite, sont les investisseurs institutionnels du Pays-Bas, qui deviennent les plus forts.

Nous prenons aussi, le cas français, et donc, l'évolution du montant global des actifs financiers géré par les investisseurs institutionnels français :

Figure n° 8 : L'évolution du montant des actifs financiers gérés par les investisseurs institutionnels en France.

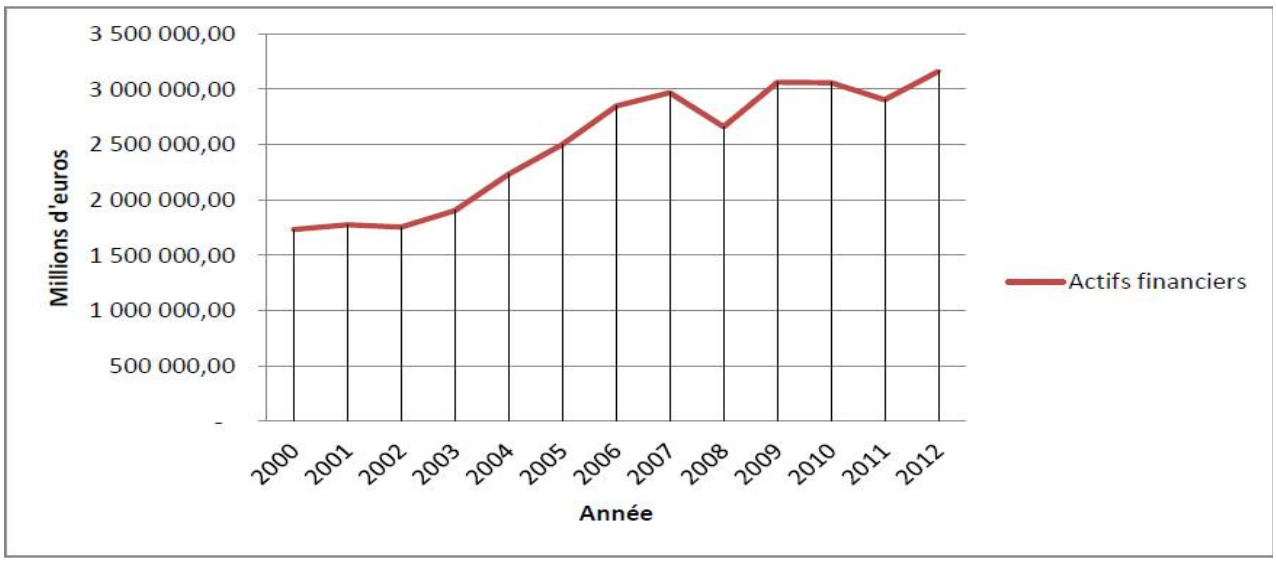

Source : BOUZOUBAA Fatem-Zahra, *Op.cit.*, p. 55.

Selon le graphique, le montant des actifs financiers géré par les investisseurs institutionnels est en évolution constante à l'exception de l'année 2008, où on enregistre un recul notable suite aux conséquences de la crise financière mondiale.

4-2- La composition du patrimoine financier des ménages et des entreprises :

Le tableau suivant montre la composition du patrimoine financier des ménages, dans plusieurs pays européens et anglo-saxons :

Figure n° 9 : La composition du patrimoine financier des ménages (en %)

	Numéraires et dépôts bancaires		**Titres***		**Actifs offerts par les investisseurs institutionnels**		**Divers****		**Total**	
	1991	2002	1991	2002	1991	2002	1991	2002	1991	2002
Allemagne	45,8	35,9	24,1	20,9	23,0	36,1	7,1	7,1	100	100
Espagne	56,7	42,5	21,5	26,7	12,8	27,0	9,0	3,8	100	100
France	32,5	31,7	37,2	25,9	28,0	38,0	2,3	4,4	100	100
Italie	36,8	29,4	51,9	40,9	10,9	29,1	0,3	0,6	100	100
Royaume-Uni	29,1	27,9	17,3	12,2	**48,7**	**56,6**	4,9	3,4	100	100
Etats-Unis	24,6	20,3	32,3	28,5	**41,3**	**49,6**	1,8	1,5	100	100
Japon	49,4	56,6	23,9	11,4	22,6	29,0	4,1	3,0	100	100

*Actions et autres participations, obligations et titres de créances négociables (TCN).

** Crédits commerciaux et autres comptes à recevoir ou à payer.

Source : BOUBEL A. et PANSARD F., *Op.cit.*, p. 31.

D'après ce tableau, Il y a un fort recours des ménages aux produits offerts par les investisseurs institutionnels dans les pays anglo-saxons, là où ils apparaissent des pourcentages très importants : Royaume-Uni (56,6 % en 2002, contre 48,7 % en 1991) et aux Etats-Unis (49,6 % en 2002, contre 41,3 % en 1991).

Pour le cas français, les ménages recourent beaucoup plus aux compagnies d'assurance comme le montre le graphique suivant :

Figure n° 10 : Principaux placements financiers des ménages français

(Flux en milliards d'euros)

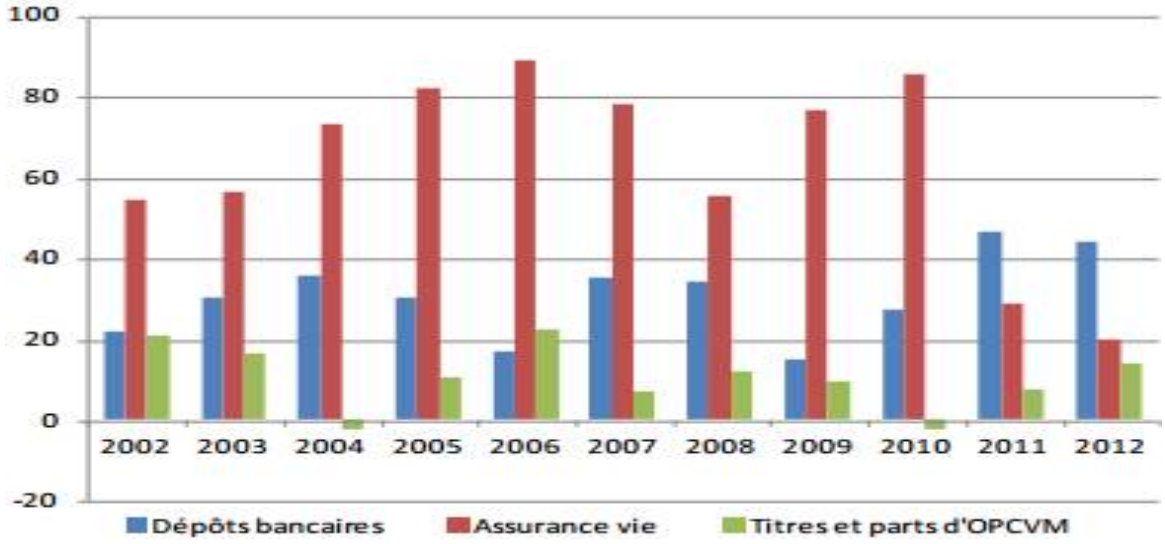

Source : Rapport de la Banque de France, 2013.

Ainsi, il existe trois raisons qui justifient le recours des épargnants aux investisseurs institutionnels. La première est *l'économie d'échelle* réalisée a travers de la gestion d'une masse très importante de l'épargne qui sera placée sous forme d'un portefeuille diversifié de titres financiers. Cette gestion demande des coûts volumineux. Mais, la mise en commun de l'argent des épargnants permet la diminution du coût unitaire (des coûts fixes) des transactions quand le montant global d'actifs financiers augmente. La deuxième raison est que la mise en commun des fonds et la gestion collective de l'épargne permet une diversification satisfaisant du portefeuille, ainsi, une diversification du risque et des zones géographiques permettant d'éviter la faillite de l'organisme gérant l'épargne. La troisième et dernière raison, pour laquelle les épargnants recourent aux investisseurs institutionnels réside dans la notion du coût de participation. Les épargnants individuels n'ont ni le temps ni les compétences nécessaires pour s'investir sur le marché financier. Alors, ils délèguent ça aux investisseurs institutionnels pour bénéficier de leur compétence et de leur savoir-faire.

A tous ces avantages qu'offrent les investisseurs institutionnels aux ménages, on rajoute aussi le système fiscal avantageux offert par l'Etat, montrent bien le recours de plus en plus important aux investisseurs institutionnels.

De l'autre côté, les investisseurs institutionnels jouent, aussi un rôle très important en finançant les entreprises. La figure suivante, montre la part de participation des investisseurs institutionnels dans le capital des entreprises américaines (actions) ainsi que l'encours d'obligations géré :

Figure n° 11 : Etats-Unis : encours d'actions et d'obligations détenues par les investisseurs institutionnels.

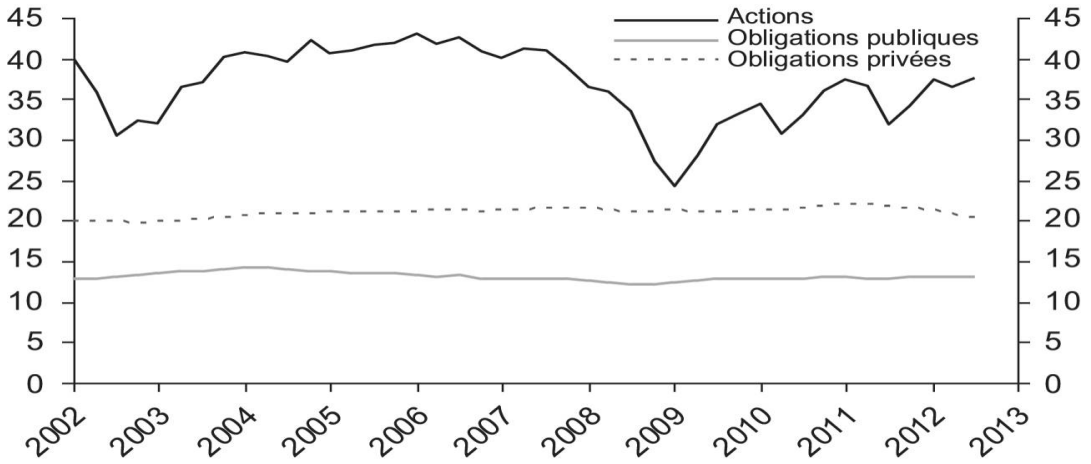

Source : ARTUS Patrick, Financement des entreprises par les marchés financiers aux Etats-Unis, Financement des entreprises par les banques dans la zone euro : Que nous a appris la crise ?, *Revue d'économie financière*, p. 192 ;

Nous remarquons d'après, ce graphique, que la part du financement des entreprises (actions) des investisseurs institutionnels est très importante et en évolution continue. En 2009, nous constatons un recul dû à la récession économique causée par la crise financière mondiale de 2008.

Conclusion:

La présence massive des investisseurs institutionnels, en particulier, les fonds de pension et les *mutual funds* (OPC) sur les marchés financiers américains, d'un côté, et du rôle fondamental de l'information offerte par les analystes financiers ou bien les agences de notation pour aider ces investisseurs à prendre la décision d'investissement ont donné lieu à une forte croissance des capitalisations boursières, entre 1990 et 2000. La croissance de la capitalisation boursière du NYSE (*New York Stock Exchange*) a atteint 328,45 % et celle du NASDAQ (*National Association of Securities Dealers Automated Quotation System*) était de 1057 % (Lavigne, 2004).

Les investisseurs institutionnels jouent un rôle prépondérant, certes, sur le marché financier, que ce pour gérer un portefeuille pour leur clientèle ou pour financer des entreprises. Mais, les conditions doivent se réunir pour accomplir ce rôle. Les informations pertinentes doivent être disponibles pour prendre les meilleures décisions d'investissement. Aussi, l'activité des ces investisseurs doit être réglementée pour éviter que des derniers prennent, excessivement, des risques.

Listes des figures :

Figure n° 1: La fonction des investisseurs institutionnels

Figure n° 2 : La différence entre Banque et investisseur institutionnel

Figure n° 3 : L'activité des Banques et des investisseurs institutionnels

Figure n° 4 : Un modèle de diversification des activités bancaires

Figure n° 5 : La décomposition effective* de l'intermédiation financière (en %, 2001) p.

Figure n° 6 : Montant des actifs financiers gérés par les deux catégories d'investisseurs en France.

Figure n° 7 : Total des actifs financiers des investisseurs institutionnels en pourcentage du PIB

Figure n° 8 : L'évolution du montant des actifs financiers gérés par les investisseurs institutionnels en France.

Figure n° 9 : La composition du patrimoine financier des ménages (en %)

Figure n° 10 : Principaux placements financiers des ménages français

Figure n° 11 : Etats-Unis : encours d'actions et d'obligations détenues par les investisseurs institutionnels.

Bibliographie :

1. AGLIETTA Michel & RIGOT Sandra, *Crise et rénovation de la finance*, Odile Jacob, Paris, 2009.
2. ARTUS Patrick, Financement des entreprises par les marchés financiers aux Etats-Unis, Financement des entreprises par les banques dans la zone euro : Que nous a appris la crise ?, *Revue d'économie financière*, p-p. 189-196.
3. BEN M'BAREK Noura, Les facteurs explicatifs de la passivité ou de la neutralité des investisseurs institutionnels vis-à-vis du contrôle des firmes de leurs portefeuilles, Laboratoire Orléanais de Gestion, Document de recherche n° 2001-06, Institut d'administration des entreprises, Faculté de droit d'économie et de gestion, Orléans, 2001.
4. BERTHOZ Alain, *La décision*, Odile Jacob, Paris, 2003.
5. BOUBEL Aurélie & PANSARD Fabrice, *Les investisseurs institutionnels*, La Découverte, Paris, 2004.
6. BOULIER Jean-François & PARDO Carlos, Mini guide de la gestion pour compte de tiers ou ce que vous avez toujours voulu savoir sur la gestion d'actifs, *Revue d'économie financière* 79 : 35-60, 2005.
7. BOUZOUBAA Fatem-Zahra, Les besoins des investisseurs en informations financières et comptables : Le cas des investisseurs institutionnels, Option : Gestion et management, Université de Toulouse I Capitole, France, 2015.
8. COLMANT Bruno, GILLET Roland & SZAFARZ Ariane, *Efficience des marchés, Concepts, bulles spéculatives et image comptable*, LARCIER, Bruxelles, 2003.
9. EL MEKKAOUI-DE FREITAS Najat, *Fonds de pension et marchés financiers*, L'Harmattan, Paris, 1999.
10. GROSJEAN Philippe, *Fonds de pension et marchés financiers internationaux*, E.J.A, Paris, 2006.
11. HASSINE TADLAOUI Faïza, *L'information économique et financière et le processus de prise de décision*, Rabat Net Maroc, Rabat, 2006.
12. HILLAIRET Caroline and JIAO Ying, *Portfolio Optimization with Different Information Flow*, ISTE PRESS, UK, 2017.
13. KONTE Mamadou, Investisseurs et marchés financiers : du comportement des agents à la formation du prix d'équilibre, thèse de doctorat, Université Panthéon-Sorbonne, Paris I, 2010.
14. LARDIC Sandrine & MIGNON Valérie, *L'efficience informationnelle des marchés financiers*, La Découverte, Paris, 2006.
15. LAVIGNE Stéphanie, *L'INDUSTRIE DES FONDS DE PENSION, Les Investisseurs Institutionnels américains*, L'Harmattan, Paris, 2004.
16. LEHMANN Paul-Jacques, *Economie des marchés financiers*, De Boeck, Paris, 2011.
17. MALECOT Sylvie, *MARCHES OBLIGATAIRES*, RB Edition, Paris, 2016.
18. PLIHON Dominique & PONSSARD Jean-Pierre, *La montée en puissance des fonds d'investissements*, La documentation Française, Paris, 2002.
19. POMEROL Jean-Charles, *Décision et Action*, Lavoisier, Paris, 2012.
20. Rapport de la Banque de France, 2013.
21. SWENSEN David, *GESTION DE PORTEFEUILLES INSTITUTIONNELS*, MAXIMA, Paris, 2009.

Organizational Education & its Role in The Development of Human Efficiency

BENDJIMA MERIEM

bendjimanacira@yahoo.fr
Tahri Mohamed University Bechar

Pr.BOUDI ABDELKADER

abhicham@yahoo.fr

Tahri Mohamed University Bechar

Received: Avril 2018 ***Accepted: Mai 2018*** ***Published: Juin 2018***

Abstract:
Education is the process of providing individuals with a wealth of knowledge and knowledge in a particular framework. It is concerned with the development of knowledge as a means of qualifying the individual to enter the working life by increasing public information and understanding level to the outside world. The aim of education is to develop intellectual property and to acquire public and private knowledge, and obtaining certain professional qualifications that qualify them to join specific jobs.

Keywords :. Organizational education، development of human efficiency ، Individual learning، Training، Human competencies

ملخص:
يعد التعليم عملية تزويد الأفراد بثروة من المعرفة والمعرفة في إطار معين .يهتم بتطوير المعرفة كوسيلة لتأهيل الفرد لدخول الحياة العملية من خلال زيادة مستوى المعلومات العامة والفهم للعالم الخارجي .الهدف من التعليم هو تطوير الملكية الفكرية واكتساب المعرفة العامة والخاصة والحصول على مؤهلات مهنية معينة تؤهلهم للانضمام إلى وظائف محددة.

الكلمات المفتاحية: التعليم التنظيمي ، تطوير الكفاءة البشرية ، التعلم الفردي ، التدريب ، الكفاءات البشرية.

1.Problematic search:

There is no doubt that education is a subject directly related to knowledge within the institution, where specialists see a way to create new knowledge, so the institution that wants to stay, the education process at a level that is more than or equal to at least the level of change that it faces, Learning is very important to the institution's members. Learning is becoming more common in contemporary institutions as an important means of distributing and increasing competitive advantage.

Based on the above, we have proposed the following problem:

To what extent can organizational learning contribute to the formation and development of the organization's human resources?

research assumes:

In order to facilitate the answer to the problem posed, some hypotheses that will be the starting point of our study were formulated and can be summarized as follows:

1. Organizational education plays a key role in the development and development of the working hand within the institution;

2 Organizational learning is the link between acquiring new knowledge and increasing the productive capacity of an organization;

3 It is not necessarily that the institution is educated or depends on education to develop and develop its human resources;

2.Objectives and importance of the study:

The objectives of this study are as follows:

- Identify organizational education its important and dimensions;
- Management of competencies and human resources;
- Demonstrating the role of organizational education in the management and development of human competencies;

3.The importance of studying:

The importance of this research stems from the importance of organizational education, which witnessed its growth and spread at the beginning of the 21st century and its direct link in the development of individuals and efficiency within the institution.

Research methodology and tools used:

In order to take into account the aspects of the subject of the study, the descriptive approach was used to clarify the theoretical aspects of the subject,

The topic will be addressed through three axes, as follows:

- The concept of organizational education, its dimensions and importance.
- Human competencies and development.
- Developing human competencies based on organizational learning.

4. The concept of organizational education

Organizational education has emerged from the early 1950s and 1960s in Herbert Simon's studies on decision making, laying the foundation stone for organizational learning within the institution.

Organizational education has been defined as "the process leading to better work through better knowledge and better understanding" (Amer Khadairy ElKibsi,2004,p89)

In another definition, "the process by which members of the organization can detect and correct errors by changing their working theories, the organization learns when knowledge is acquired in all its forms, whatever means, information, skills, techniques, and practices."(Chris Argyris and Donald A. Schon,2002,p24)

It is also known as the "process process of order, known and repeated regularly: to acquire a set of knowledge and applications that contribute to the permanent adjustment of the organization."(V.I. of City, Organizational Learning.2006,p96)

Organizational learning is a "collective phenomenon of acquisition and production of knowledge that modifies and manages status(Koenig G, 1994 ,P76)

Organizational learning is thus the process by which the institution seeks to acquire new knowledge that aspires to improve organizational capabilities, develop itself and increase the competencies of its members.

The talk about organizational education does not mean that the institution is the one who learns, and its material elements are also incapable of learning because they lack the ability to perceive and sense the variables and the inability to respond to them. But the people who occupy different functions within the institution are the ones concerned with learning. Institutions where employees and clients have conditions that lead to new patterns of behavior that are reflected in the performance of their various businesses. Organizational learning is the learning of individuals within the institution, in different fields including:

1. In the area of working conditions: the individual learns when he comes to work, when he is expected to get a rank, and from anyone who can ask for help.
2. In terms of performance: he learns how to do his job effectively, what is required to achieve and what performance is worth the reward.
3. Socially: The individual learns how to deal with others, what is accepted and unacceptable behavior, and how to deal with the group.
4. In terms of the career path: the individual learns how to progress in his work and how to master and develop, and what tasks that must try to try or try to avoid

The term organizational education has become a common concept among institutions that seek to become more adaptive to continuous change. It depends on organizational learning within the organization to develop the abilities of individuals to acquire the formulas, methods and processes that help them accomplish their work, so that they constantly try to learn new things that enable them to improve and develop. Performance and thus improve their products and services.

5.Individuals and their relationship to organizational education

5.1 Individual learning

The individual learns according to the theory of organizational education through five mechanisms and means:

1 - Learning to build intellectual models that summarize the individuals factors affecting a particular phenomenon and explain the movement and effects.

2 - Learning through the formation of common concepts and views with others.

3 - Learning through the development of individual capabilities to possess knowledge in the field of specialization and depth.

4. Learning by working in a team.

5 - Learning through the application of systemic thinking, which links the elements of a certain phenomenon and determines the relations between them, and see the part through the whole.

It should be noted that individual learning in organizational education is not limited to the individual experiences and skills that are applicable to the form of observing behaviors, but rather to the teaching and development of mental and cognitive processes, such as analysis and reasoning, and the construction of theoretical frameworks and scientific models And rationalizing the mental and mental behavior of the employees, that is, the organizational education can transform the institution into an institutional framework for teaching the individuals working in it, after the institutions in the past were just a framework for employing the knowledge gained by individuals through the stages of learning in educational institutions specialized in education, The close link between the concept of organizational education and individual education. Which is the most important aspects of the training process.

5.2 Training

The methods available to institutions to learn are based on the principle of change in behavior or motivation and results from a direct experience or through others, and from which the institution can practice several methods in this, where training is * the most effective method in this area and means training " The efforts and the efforts to develop the skills and skills of the employees of the organization at all levels and disciplines, and to rationalize their behavior. This will increase the effectiveness of their performance and improve their levels to achieve their personal goals and goals.(Ahmed Sayed Mustafa,2004,P223)

The training process consists of a combination of sub-processes, from training planning to training and development programs to training evaluation. These processes are carried out either by the institution itself or through specialized training centers, institutes or university colleges.

With the speed of change in the organization's environment, every worker, employee or manager will need to absorb new knowledge and skills, at least eight times during his / her career. This understanding and understanding is what changes, developments, and threats Of risk.

6.The importance of organizational education and its dimensions

6.1 The importance of organizational education

The importance of organizational education is that it is the only way to spread knowledge within the institution. It is not limited to individuals or groups without others. It transforms the entire institution into a continuous and flexible learning machine at anytime, anywhere and at all levels. Pro goals(Ali ElSilmi,2002,P232):

1- Facilitate and expand communication circles and contacts in the organization so that individuals can exchange experiences and discuss individual experiences, thus contributing to the formation of new concepts and patterns of positive practices and behaviors.

2. Develop and deepen the use of teamwork methods and work teams as the basis for performance in the various operations of the institution.

3 - Develop methods and incentives to think about solving the problems of work, through seminars, discussion sessions and other mechanisms adopted by the Department to motivate employees to think and manage.

4 - Create an atmosphere of transparency among the workers and this by providing full information on everything that the workers must know and understand about the working conditions and the objectives behind it, and other information that used to be the preserve of the heads of management.

5. Develop opportunities and the possibility of using the methodology of systematic thinking and encourage employees to contribute to labor issues and problems

6.2 The scope and dimensions of organizational education

Key dimensions of organizational education are:

1- The internal and external environment to know the active forces and the working human capacities in it and the goals it aspires to, or the required inputs or pressures exerted on it.

2. The resources and capacities available, exploited and full, and the strengths and weaknesses in the process of obtaining them, exploiting them and exploiting their results, and identifying the imbalances and foresight in them to review the plans, programs and processes that include the good management of these inputs to achieve the efficiency and effectiveness of the outputs.

3 - The near and far future awaiting the institution, and study and research in order to develop appropriate strategies, and to ensure survival and meet the challenges that may occur in numbers and the calculation of its requirements.

4. Technology is the driving heart of learning and knowledge. Technology has a major role in knowledge management through the use of a set of concepts and techniques that derive from it.(patrick storhaye and partick bouvard,2002,p100)

We draw several focal points that are the basic specifications and dimensions of the organizational learning process.(Chris Argyris and Donald A. Schon,2002,p28)

Collective dimension of organizational learning: The most important feature of organizational learning is the association of the organization's knowledge inventory, which acquires a special memory separate from the individual, to store individual and collective information, knowledge and experiences. This creates a special dimension for the organization that distinguishes organizational learning qualitatively and quantitatively from the totality of individual learning.

Targeting changes in values and behaviors: To meet changes and maintain competitiveness, the organization finds itself obliged to identify new ways and approaches.

Typical examples of DIGITAL EQUIPMENT CORPORATION, IBM, and HP are considered Intelligent, early understanding of the trends of environmental change, making radical shifts in their structures And prevailing value systems.

Learning by drawing lessons from success and failure: The experiences of the organization at the individual and collective levels are important sources for learning lessons and learning from mistakes made and successes. If the organization knows how to read the search for organizational learning levels and dimensions, and try to understand its most important aspects is not enough to reach the true meaning of organizational learning, the organizational learning process and its successful completion requires human resources and appropriate competencies. Seeks to apply this concept and to achieve the objectives of the Organization. This is about the next element.And organizational learning several reasons and motives, the most important of which:

1 - accelerated knowledge explosion, which has become knowledge and ideas are increasing.

2. Rapid change in learning techniques, methods and centers, in information banks, centers of expertise, research and consultation, which made it easier for learners to learn and access to knowledge.

3 - The fierce competitiveness that institutions are currently living in the path of globalization and freedom of trade, so that each institution is trying to control the tastes and markets and this can only be achieved in the past in the generation of knowledge and employment and marketing.

4. The rapid and continuous change in the economic, social and political environment in the world today, which has imposed on institutions a set of constraints, forcing them to respond to and work within it, which leads them to learn and keep abreast of all developments in the world of knowledge, skills and behavior.

In order for education to be an effective source of competitive advantage, the following conditions must be met in education (Najem Abboud Najm,2005,p286):

1. Continuing education: learning is a continuous process and not a passing concern.

2- Education shall be at the level of everyone within the institution and shall not be restricted to one department, such as the research and development department.

3 - Search for sources of education: where you can get knowledge and experience from inside and outside the institution and from anywhere else.

4 - Transforming education into value: This is by providing a systematic way to turn learning into valuable results both in increasing the knowledge assets and maximizing the intellectual capital of the institution or in improving the performance of the business performance within the institution.

5 - Measurement of education: that the measurement has to be done periodically and in an organized manner depends on the use of competitive calibration, making the institution faster and more comprehensive in learning from its competitors.

7.Human competencies:

The competitiveness of the organization depends primarily on the efficiency of its human resources. The competency and the knowledge and experience it holds are essential to the competitive advantage. It is an important factor in the process of creating value for the institution and making the appropriate changes to achieve its objectives. On this basis, the efficiency and skill of the human resources of the institution is one of the most important factors responsible for the institution's competitive advantage and success.

The competitiveness of the organization depends primarily on the efficiency of its human resources. The competency and the knowledge and experience it holds are essential to the competitive advantage. It is an important factor in the process of creating value for the institution and making the appropriate changes to achieve its objectives. On this basis, the efficiency and skill of the human resources of the institution is one of the most important factors responsible for the institution's competitive advantage and success.

7.1 The concept of human competencies

The knowledge economy has changed the general orientation of economic institutions from the intensity of investment in information technology to the intensity of knowledge based on competencies, as the institutions realized that their competitiveness is linked to the possibility of benefiting from what they know and learned. The concept of efficiency has been given several definitions(Benmerzouga Ouahida,2006,p100).

 is the ability to solve a specific problem in a particular context.

 is a set of skills, knowledge, and abilities behaviors that are used to perform a specific work with a specific goal.

 is the highest level that an individual can receive based on professional knowledge, abilities and departments.

The concept of competence refers to the range of knowledge, characteristics, abilities and behaviors that allow an individual to perform his functions at the highest possible level, as well as a consistent set of know-how and technical know-how, and model actions and specific actions to address particular problems.

7.2 Characteristics of competencies

There are several advantages of efficiency, including:

1. It is the concept of just an invisible competency, and it is determined by analyzing the practice activities and the means used.

2. It is derived from the individual not being born competent to perform a particular activity.

3 - With a specific goal or goal, gaining them without employment does not give us with them.

4 - Formulated in a dynamic manner, as all its constituents are engaged in a vicious cycle of knowledge, skills and behavior.

On the strategic side, it has two main characteristics:

1- The ability to create value which is represented either in the final product or the final service.

2. Difficulty of imitation, discrimination and exclusivity from competitors.

Management and development of human competencies

8.Competency management

The process of identifying and strategic management of the core competencies within the institution requires directing the resources and efforts of the institution towards private sectors and distinct to improve and develop their products and services. In other words, strategic efficiency comes through the integration of individual competencies through specific coordination mechanisms. Strategic competencies are collective competencies. In order for the organization to reach these goals, it must from the planning, organization and evaluation of these competencies, which must be managed. Competency management includes the following elements, which can be explained in the following form

: **Figure 1**: Competency management content

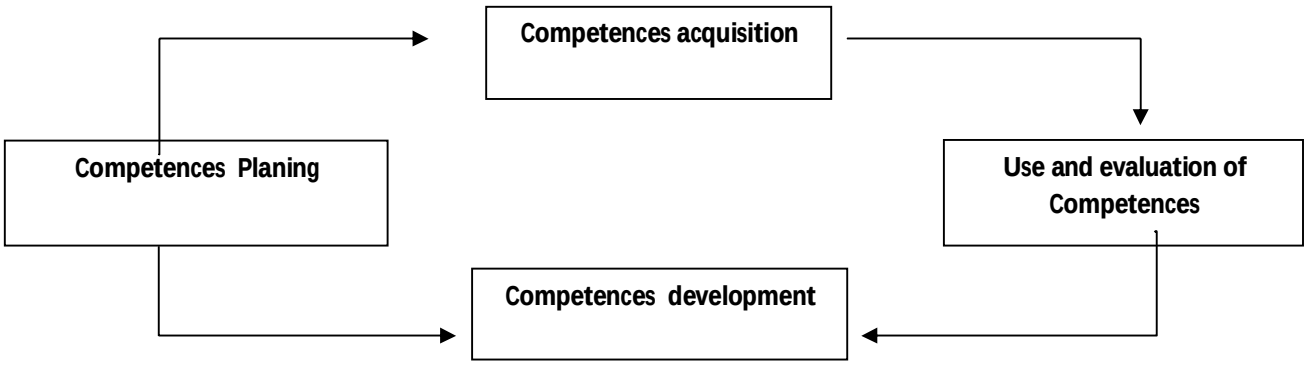

Source: Bouziane Othman, reference previously mentioned, 2004,pp. 248-249.

✓ Competency planning: The process of planning the competencies by assessing the future needs, then comparing them with the current positions in the institution, and be the result of a gap and lack of competencies that the institution tries to fill. This gap is usually translated on the basis of the number required to be identified and the areas that need to be identified.

✓ Acquisition of competencies: Acquiring competencies involves attracting new individuals or purchasing consulting services or collaborating with other institutions.

✓ Competency development: refers to each process leading to learning which in turn changes one or more of the following dimensions: knowledge, skills, behaviors, trends, and learning activities may be effective if the institution is well exploited.

✓ The use and evaluation of competencies: the stage in which the competencies are used and employed, where the benefits of training, skills and learning are reaped. This phase also helps to identify the results of the training efforts, which lead to the assessment of competencies used.

Human competencies are created within the organization through the development, communication and exchange of information and knowledge among the different members of the organization. It is cumbersome in nature, which is difficult to identify and evaluate. Due to these competencies, the organization achieves the desired performance. By failing to do so, the institution is unable to devise new methods of work. This is what leads to the creation of the so-called educated organization, the institutions in which everyone works independently and cooperatively to constantly develop the order to achieve the results they desire, which seeks to develop new patterns of thinking and set a set of goals and collective aspirations, where he learns Their members constantly learn
how to collectively. "(Peter. Senge,1990,P 08)

9.Development of human competencies based on organizational learning:

The process of development of personal and professional competencies requires communication with tasks and non-dispersion of efforts with the need to continue to acquire knowledge and learning. To achieve this most effectively, knowledge must be organized within three past, present and future time horizons(Souhila Abbas,2004,p125).

The application of institutions to knowledge management earns its practitioners three main aspects: knowledge sharing, collaborative work, the use of advanced technologies in terms of communication, transformation and protection, and finally the relationship with the customer. On the other hand, they expect four gains: acceleration of the enterprise's interaction, customer value-added benefits and higher productivity To succeed in the process of developing and renewing its competencies in order to extend the competitive advantage, it relies on two methods:

9.1 Internal renewal: The organization can renew its resources and competencies implicitly through daily activities, and explicitly by updating knowledge through training and strategic vigilance.

9.2 External renewal: These agreements are established between the institutions for the purpose of transferring and exchanging information, knowledge and competencies for the integration and acquisition with the external perimeter of the institution. Some of the positives of this method are:

 Conversion of functional competencies: allowing the institution to improve its efficiency through learning from other institutions.

 Conversion of managerial competencies: allowing the institution to acquire knowledge about management, strategic and financial planning.

 Contribute to and share new resources: thus achieving greater rationality in the use of the assets of the institution and thus achieving the economics of peace.

Organizational education is established and operates throughout the institution and its levels more and more rapidly as management approaches more application in the knowledge management methodology. The first objective of organizational learning is to seek knowledge, monitor, analyze, interpret and apply it to the benefit of the institution. Enterprise.(Jean Brilman,200,P405)

Therefore, organizational education is the cornerstone in the development of labor within the institution. This is illustrated by:

 Facilitate individuals' learning of the knowledge, concepts, intellectual and theoretical bases of an activity, as well as learning the skills and techniques and the ability to apply them at work sites and achieve quality outputs.

 Planning and flow of information so that it reaches all workers in a degree parallel to the demands of work, providing them with opportunities to learn and acquire new knowledge and skills.

 Create work sites to be the primary reference for education, where opportunities for individuals to interact with each other and exchange experiences, and communicate with the presidents and supervisors and openness to external sources of knowledge, and renew their knowledge and skills and the continuous recognition of the results of management evaluation of their performance and knowledge of imbalances.

 Investment of human potential and increase in their desire to learn, in order to improve their performance and obtain several benefits and benefits that increase the capacity and performance of the institution.

Organizational learning is the acquisition of knowledge, skill or new behavior that is translated through the performance of the individual. This education contributes to improving the performance and achieving the competitive advantage of the institution, since the essence of the education process is to obtain knowledge or skill The organization distinguishes the rest

of the other institutions, and it contributes to reducing costs as a result of reducing the possibility of error in performance.

In order for education to be an effective source of competitive advantage, the following conditions must be met in education(Najem Abboud Najm,2005,p286):

1. Continuing education: learning is a continuous process and not a passing concern.

2- Education shall be at the level of everyone within the institution and shall not be restricted to one department, such as the research and development department.

3 - Search for sources of education: where you can get knowledge and experience from inside and outside the institution and from anywhere else.

4 - Transforming education into value: This is by providing a systematic way to turn learning into valuable results both in increasing the knowledge assets and maximizing the intellectual capital of the institution or in improving the performance of the business performance within the institution.

5 - Measurement of education: that the measurement periodically and in an organized manner depends on the use of competitive calibration, making the institution faster and more comprehensive in learning from its competitors.

Conclusion

We are living in an age of accelerated scientific and technical progress, as there is a need to invest more in intelligence than ever in education and training while at the same time radically rethinking the current division of life into three distinct phases: education, training and working life.

These stages should be seen as an ongoing process in which individuals are able, throughout their lives, to deepen, revitalize and expand their knowledge of the market world and in a time of rapid change, to become self-reliant and judge things and learn from basic characteristics, Between analytical capabilities and technical skills in a more effective and harmonious manner. Therefore, the learning process requires more knowledge formation processes and effective interaction with that change. On the other hand, the greater the scope and speed of knowledge development and accumulation as reflected in the speed and depth of knowledge As a starting project, the goal is to transform the organization from a stable state to another, so in the conclusion of this research we prove the validity of the first and second hypothesis and negate the validity of the third hypothesis.

Researcher John Abbott points out that successful societies in the 21st century will have learning communities that are consistent with the ever-changing social and economic environment, defined as "societies that use all their material and intellectual resources, both formal and informal, in school and out of school, According to a work schedule that enables each individual to grow and engage with others. "Organizational learning is the process through which the planned change in the institution is made and prepared to be adaptable to changes in the surrounding environment at the appropriate pace, A group of processes, the most important of which are: empowering individuals, investing past experiences and experiences in the face of the future, managing and using knowledge and technology effectively for learning and improving performance, in an organizational culture based on the shared vision of the members of the organization, Enabling organizations to have the advantage of speed learning and achieve their goals efficiently and effectively.

Bibliography

1 - Amer Khadairy ElKibsi, **Knowledge Management and Organizational Development**, Modern University Office, Alexandria, 2004.

2- Ali ElSilmi, **Department of Excellence Models and Techniques of Management in the Age of Knowledge**, Dar Ghraib for Printing and Publishing, Cairo, 2002.

3 - Ahmed Sayed Mustafa, **Human Resources Department: Modern management of intellectual capital** (omnipotent: publisher (author), 2004).

4-Najem Abboud Najm, **Knowledge Management, Concepts, Strategies and Processes**, Al-Warraq Publishing and Distribution, First Edition, Jordan, 2005.

5 - Bouziane Osman, **Knowledge Economy Concepts and Trends, International Forum on Human Development and Opportunities for Integration in the Knowledge Economy and Human Competencies**, University of Ouargla, March 2004.

6- Souhila Abbas, **Innovative Leadership and Distinguished Performance** (Jordan: Dar Wael for Publishing and Distribution, I, 2004).

7-V.I. of City, **Organizational Learning: Theoretical Perspectives**, In cachier de francais,) N ° 287, 1998

8-Benmerzouga Ouahida, **The Role of E - learning In Business Skills Development**, (Memory of Magister in Management Sciences) University of Tlemcen 2006 .

9-Jean Brilman, **Best management practices** (Paris: Edition Organization, 3rd Ed, 2001).

10- patrick storhaye and partick bouvard**, the knowledge management** (paris: Editions EMS, 2002) p: 100.

11-Chris Argyris and Donald A. Schon, **Organizational Learning: Theory, Method, Practice**, De Boeck University, American, 2002.

12-Koenig G, **Organizational Learning: Locating Places**, in French Review of management, France, January-February, 1994.

13-Peter. Senge, **The Fifth Discipline: The Art And Practice Of The Learning Organization**, Currency Doubleday, New York, 1990.

Un Cluster Pour La Métropole Constantine

Rofia ABADA *Maitre assistante classe B / Centre universitaire Abdelhafid Boussouf Mila*
Doctorante à l'université Salah Boubnider Constantine 3
abadarofia@gmail.com
Fatiha BOUTELDJA *Centre universitaire Abdelhafid Boussouf Mila*
fatibouteldja7@gmail.com

Received: Avril 2018 *Accepted: Mai 2018* *Published: Juin 2018*

Résumé : Constantine, troisième ville de l'Algérie et capitale de l'Est par excellence exerce une influence digne de celle d'une grande métropole depuis des siècles, de par son passé, sa situation géographique et son poids démographique, qui lui ont permis de se doter du statut de pole de convergence et de commandement sur toute la région Nord Est. Entre report de croissance et saturation, la métropole puise dans ses ressources pour s'affirmer. Doté d'une aire métropolitaine non négligeable, elle doit jouer des rôles multiples pour mettre un terme aux dysfonctionnements spatiaux. Son ambition est d'être un pole macro régional compétitif. C'est dans cette perspective que nous allons essayer d'étudier une logique de cluster (pole de compétitivité), que nous avions pu détecter au sein de Constantine métropole tout au long de ce travail.

Mots clés : Constantine métropole, cluster, attractivité, compétitif, ville.

ملخص: قسنطينة ثالث مدينة من حيث موقعها الإستراتيجي الهام ،وعاصمة الشرق الجزائري بامتيازمند قرون، من حيث تاريخها،وموقعها الجغرافي، وكثافتها السكانية اللذان سمحالها بالتحصل على مرتبة أحسن وأكبر قطب مسيطر على منطقة الشمال الشرقي الجزائري، وبين نزوح ديموغرافي عالي وتشبع سكاني ضخم ؛ فإن مدينة قسنطينة تلعب أدوارا متعددة حيث تسعى جاهدة للتغلب على العراقيل والصعاب التي تواجهها لتضع حدا لها، طموحها يثمثل في أن تصبح من أكبر الأقطاب الإقليمية والتنافسية وفي هذاالسياق، سنحاول من خلال دراستنا هذه، أن نبين أن مدينة قسنطينة بإمكانها أن تكون قطبا تنافسيا مهما وذلك من خلال مشروع عمران يقوم بتحقيقه العديد من الأعضاء المختصين في ميادين عدة ومن أجل تحقيق ذلك الغرض فإن خطوات بحثنا هذه سترتكز على عاملين أساسيين وهما الجاذبية و التنافسية الموجودان في مدينة قسنطينة واللذان يغذيان رقعتها الجغرافية باستمرار؛ إن هذين العاملين يسمحان بتكوين وخلق عدة أقطاب تنافسية عنقودية.

الكلمات المفتاحية: العنقودية، ألجاذبية، قطب، مدينة، مدينة قسنطينة.

Introduction:

On assiste à une grande concentration des dynamiques économiques dans les grandes métropoles, dans les grands systèmes productifs locaux spécialisés ; ou les pôles de compétitivité (POCs), la région Nord Est de L'Algérie connait des développements différenciés doté d'une grande métropole reconnue à l'échelle nationale Constantine qui veut jouer un rôle prépondérant dans la compétition maghrébine et internationale ; parallèlement à cette dynamique qui règne, le phénomène de métropolisation s'installe provoquant un grand risque d'inégalités entre la métropole et les territoires.

Plusieurs stratégies sont mises en place afin de concrétiser ce projet à venir ; entre autre une stratégie métropolitaine de maitrise et de cohérence territoriale, afin de renforcer la compétitivité, ainsi qu'une ouverture internationale des métropoles avec un renforcement de l'attractivité métropolitaine, par la proposition de pôles d'excellence métropolitains, ainsi qu'une mise à niveau des services métropolitains.

La thématique de cet essai tourne autour des clusters c'est-à-dire les pôles de compétitivité (POCS) ; « les politiques des clusters sont devenus un outil clé depuis quelques années en Europe, actuellement ils gagnent du terrain en Algérie, la preuve est que l'Algérie à opter pour cette nouvelle façon d'aménagement du territoire par le choix de 6 pôles distincts en fonction de leur rapprochement géographique et de leur spécialisations » [1] (Voire schéma1)

Nous allons tenter de démontrer que la métropole de Constantine représente un vrai pole de convergence en précisant les facteurs qui la métropolise.

Schéma 1 : les pôles de compétitivité en Algérie

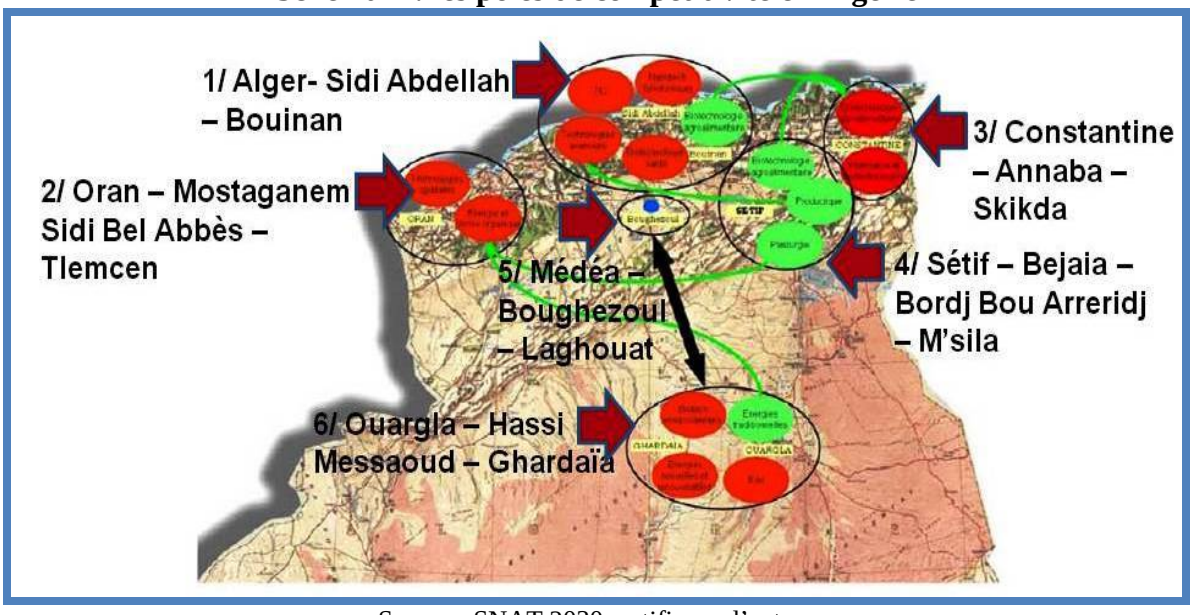

Source : SNAT 2030 rectifie par l'auteur

1/ Problématique de recherche:

L'Algérie s'est engagée dans une nouvelle politique d'aménagement et de reconfiguration de son territoire (perspectives 2030). Cette démarche volontariste est focalisée autour du renforcement efficient du rôle de l'Etat en tant que garant d'un développement équilibré et durable du territoire et de ses composantes, cela va permettre d'éviter le gaspillage des ressources, de combattre la ségrégation territoriale, d'assurer la cohésion sociale et spatiale de l'ensemble du territoire algérien, mais surtout de préserver et de valoriser l'héritage historique et culturel. *« Car le territoire n'est plus considéré comme un support physique des activités anthropiques, c'est aussi un lieu de rencontres et d'échanges de toute nature, le sentiment d'appartenance à un territoire donné se forge à travers les âges, il se consolide par les traditions, l'éthique, les normes, les pratiques et*

l'héritage culturel collectif. » [2] *« Donc, un fort ancrage caractérise la relation entre territoire et culture et les limites qui les séparent restent toujours floues. »* [3]

En restant dans cette logique de compétitivité et de valorisation territoriale, l'Algérie doit maîtriser et cerner au mieux son territoire. Cet objectif ultime permettra d'atténuer davantage les contraintes et les atouts d'un territoire connu pour sa diversité et sa complexité.

Le territoire algérien est déséquilibré et cela se manifeste par la répartition du développement et du peuplement. Afin de redistribuer d'une façon équilibrée les surcharges sur un territoire vaste, une approche prospective et centrée sur la rationalité s'impose. Cet angle de vision a pour objectif d'instaurer un travail fondé sur la concertation et l'intégration, dans une ultime finalité qui est l'adoption d'une politique d'aménagement du territoire globale ayant à la fois une forte dimension économique, sociale, environnementale et culturelle. Ces principes sont fortement imbriqués dans la nouvelle politique algérienne de reconquête du territoire.

« Quatre lignes directrices viennent orienter le SNAT et répondre aux enjeux du développement du territoire algérien tels qu'ils ont été identifiés, dans le diagnostic puis déclinés en différents futurs possibles dans les scénarios. Ces lignes directrices sont les suivantes :

1/ La durabilité des ressources ;

2/ Le rééquilibrage du territoire ;

3/ L'attractivité et la compétitivité des territoires ;

4/ L'équité sociale et territoriale. » [4]

Dans la ligne directrice numéro trois celle de l'attractivité et la compétitivité des territoires ; l'Algérie propose Les six Pôles de Compétitivité et d'Excellence (POC) qui sont consacrés au développement de la recherche scientifique et technique de haut niveau, depuis l'enseignement jusqu'à la valorisation des innovations en relation avec le monde économique. Que faire dans ce cas pour passer du stade d'idées au stade opérationnel ?

C'est à dire par la stratégie pour aboutir à des actions efficaces.

1/ Peut-on arriver réellement à rééquilibrer les territoires par les POCS ?

2/ Comment valoriser un territoire délaissé par un projet urbain, comment transformer les faiblesses en potentialités de développement ?

3/ Quelle validité du terme de cluster dans les pays émergents ou en développement ? S'agit-il des mêmes systèmes de fonctionnement ?

4/ Quel est le rôle du projet urbain dans les politiques territoriales en quête d'attractivité ?

Tableau1 : Ligne Directrice 3 : Créer les conditions de l'attractivité et la compétitivité des territoires

PAT 11	La modernisation et le maillage des infrastructures des travaux publics, de transports, de logistique et de technologies de l'information et de la communication
PAT 12	La mise à niveau et la modernisation des 4 grandes villes : Alger, Oran, Constantine et Annaba
PAT 13	Les Pôles d'Attractivité (PA) et les Zones Intégrées de Développement Industriel (ZIDI)
PAT 14	Les Espaces de Programmation Territoriale
PAT 15	Le développement local
PAT 16	L'ouverture à l'international
PAT 17	Le Maghreb

Source : SNAT 2030

2/ Les Hypotheses de la recherche :

« Actuellement nous avons besoin de « clustérisation » des équipements, des projets des moyens, de recherches, au plan national ou international.

Le phénomène de «clustérisation» a fait ces preuves il entraine dans la grande majorité des cas, la création d'infrastructures et d'équipements par les villes. » [5]

L'urbanisation actuelle prend les formes de la métropolisation qui combine concentration des activités et de la population et diffusion de leur influence. Nous essayerons d'émettre quelques hypothèses pour le cas de la métropole de Constantine et du « POC-EST » afin de tenter de les vérifier durant le parcours de notre recherche :

1/ les clusters peuvent réellement contribuer à augmenter le potentiel d'attractivité d'un territoire ; et nous pouvons valoriser ces nouveaux territoires métropolitains difficiles à cerner par les clusters.

2/ la démarche projet urbain par le biais de la gouvernance des différents acteurs nous permet de réaliser des clusters réussis et concurrents ce qui permet un développement local ; si la démarche de projet urbain peut être appliquée dans le « POC EST », alors dans ce cas préciser ce que peut apporter le projet urbain au cluster.

Schéma 2 : les hypothèses

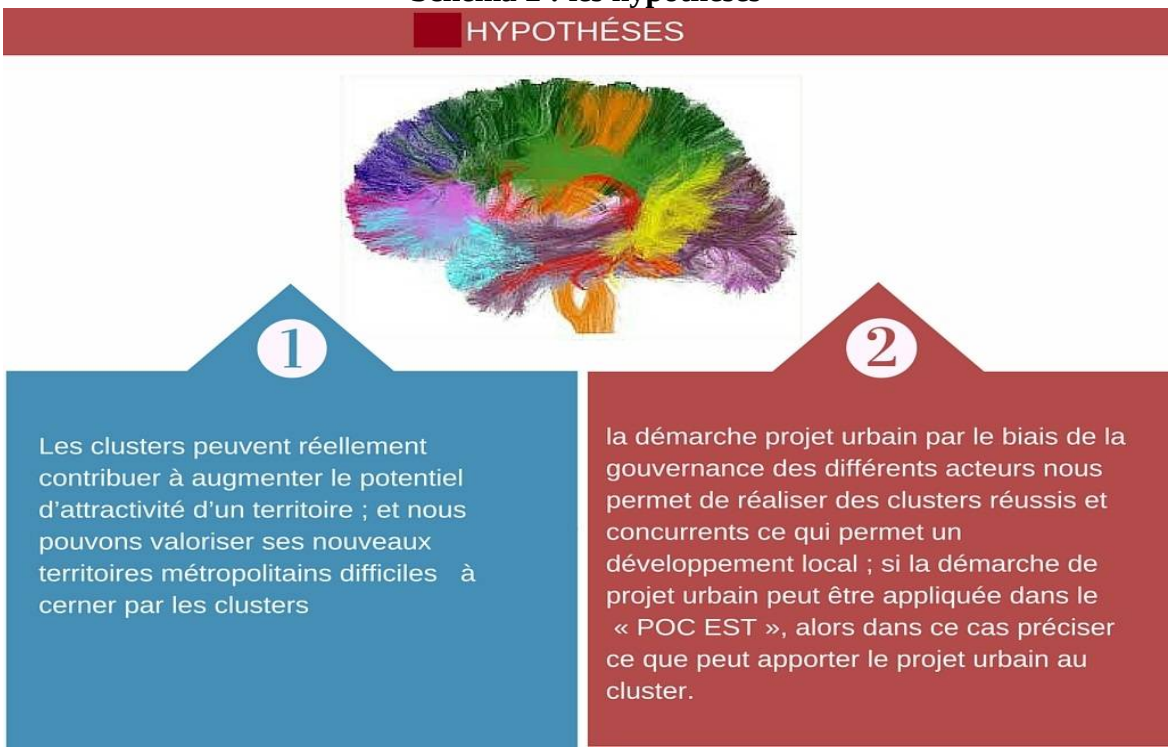

Source : l'auteur

Dés lors plusieurs questions nous traversent l'esprit : Peut-on arriver réellement à rééquilibrer les territoires par les POCS ? Comment valoriser un territoire délaissé par un projet urbain, comment transformer les faiblesses en potentialités de développement ? Quelle validité du terme de cluster dans les pays émergents ou en développement ? S'agit-il des mêmes systèmes de fonctionnement ? Quel est le rôle du projet urbain dans les politiques territoriales en quête d'attractivité ?

3/ Objectifs de la recherche :

1/ Définir le rôle du cluster dans le développement local.

2/ Vérifier si nous sommes réellement dans la possibilité de décider de l'existence d'un « cluster » et tenter de dresser un état de situation du « POC EST ».

3/ Evaluer le degré de contribution des différents acteurs par le biais de la gouvernance des clusters.

4/ Identifier les lieux les plus déterminants ou s'effectuent la croissance et l'excellence ; en précisant le rôle du « cluster » dans le développement local de la ville.

5/ Vérifier si l'intelligence économique, stratégique et territoriale est au service des clusters ; en identifiant la place des « clusters » dans la dynamique des territoires.

6/ Dresser une logique selon laquelle la « clustérisation » s'effectue.

Schéma3: Le Triangle de la connaissance

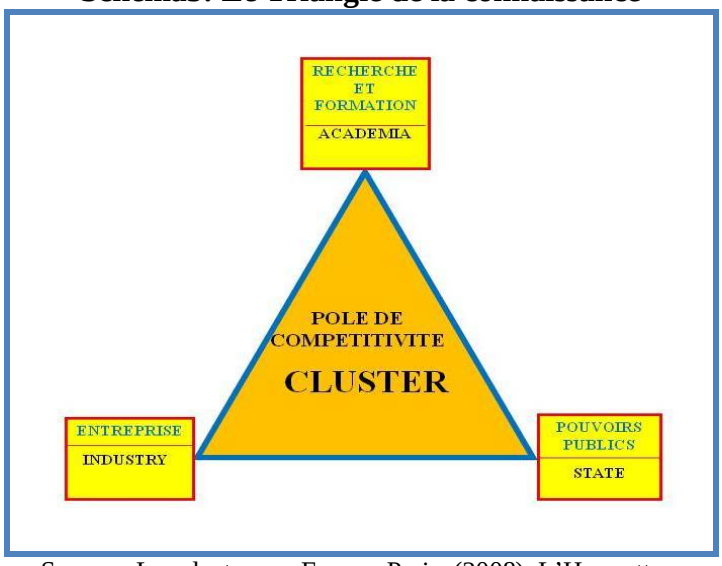

Source : Les clusters en France, Paris, (2008) L'Harmattan.
Auteur : Patrick Dambron

Selon Daniel Béhar **(4)** ; les acteurs des pôles de compétitivité sont généralement articulé selon le triptyque Entreprise, Pouvoirs publics, Recherche et Formation. Appelé aussi le Triangle de la connaissance par plusieurs spécialistes. Pour lui l'effet Cluster est constitué dés que le triptyque (Campus, Ville existante, Sites et Projets) est présent, afin de mieux réussir la gestion des territoires par le développement des communautés urbaines, l'essentiel réside donc de convaincre tous les adhérents (acteurs des entreprises, collectivités locales, R&D) du Cluster à s'investir dans des projets partagés et communs fondés sur des coopérations accrues et durables.

Schéma4: L'Effet Cluster

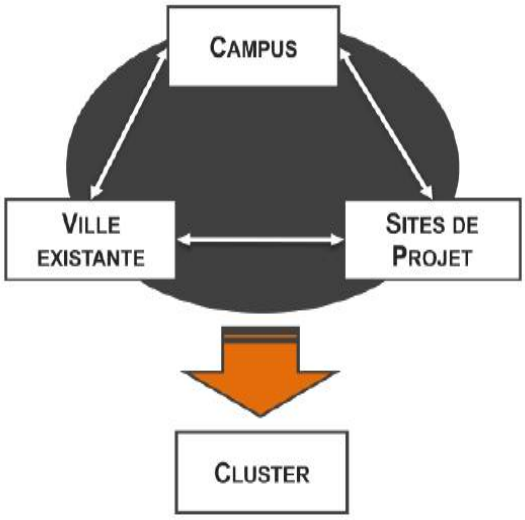

Source : Daniel Béhar

Donc pour qu'un territoire soit attractif il doit avoir accès aux talents; aux marchés, au capital et il doit aussi offrir la qualité de vie, avec un soutient gouvernemental bien sur.

Schéma 5 : L'Attractivité c'est quoi ?

Réalisé par R. Abada, fatiha BOUTELDJA

« *Le terme de projet signifie démarche mais c'est avant tout aussi un processus qui implique différents acteurs pour la réalisation d'une opération d'urbanisme, dans cette stratégie d'attractivité des villes les projets urbains y trouvent place et rentre dans le développement économique et social, ils ne sont pas dissociables de celle-ci mais doivent aussi s'adapter aux différents contextes et changements. Le territoire est le lieu et à la fois la source du projet on assiste actuellement a une polarisation de l'économie associé a un fonctionnement en réseau pour lequel nous ne pouvons plus échapper désormais.* » [6]

Photo1 : les projets structurants de la métropole Constantine

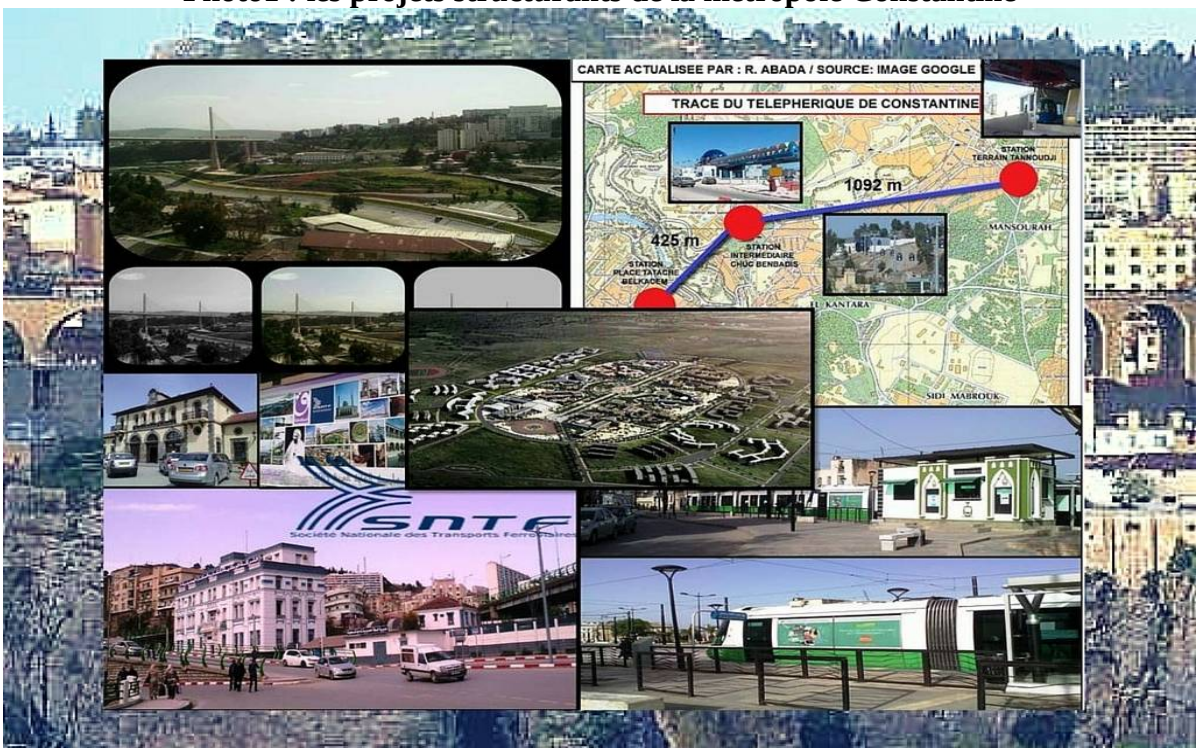

Source : l'auteur

les impacts des projets structurants réalisé au sein de Constantine métropole que se soit sur le plan environnemental, socioéconomique ou urbain ont démontré que le potentiel qui existe au sein de celle ci est articulé autour de son maillage d'infrastructures routières qui lui permettront dans un futur proche et suite à leur achèvement de s'ouvrir encore plus et d'être une ville plus attractive et plus compétitive.

4/ Résultats de la recherche (Etude qualitative) :

Dans le cadre de notre analyse de terrain nous avons effectué quelques entretiens avec des acteurs de la ville, pour comprendre et dresser un état des lieux de Constantine métropole. Les résultats furent les suivants :

La réalité du terrain ne répond pas vraiment aux ambitions affichées par l'état ; il s'agit pour le moment de pôles industriels spécialisés le développement d'un travail collectif tarde à se faire en ce qui concerne les relations entre les entreprises, la recherche, les labos et les universités ainsi que les collectivités locales, les acteurs interrogés ont notés à l'unanimité que Constantine métropole contient un potentiel remarquable et même d'excellence, en ce qui concerne les universités et la recherche et cela jouera sans doute en faveur de la création d'un Cluster dans la métropole, mais le territoire seul ne peut pas répondre a tous les besoins se sont ses acteurs et leur travail en commun qui véhiculeront cette collaboration et cette synergie qui peut donner des projets réussis, on soulignant l'importance de ce pole de compétitivité pour l'attractivité et la compétitivité de la métropole, il offrira des opportunités pour les acteurs qui se trouvent en son sein, ainsi que des offres d'emplois intéressants ce qui favorisera le développement local et économique de cette dernière. Ils ont précisé que la relation entreprise-université incitera le troisième acteur principale (Collectivités locales) à entrer dans cette dynamique ils ont jugé l'unanimité que le Cluster participera efficacement dans la promotion de l'image de la métropole Constantine.

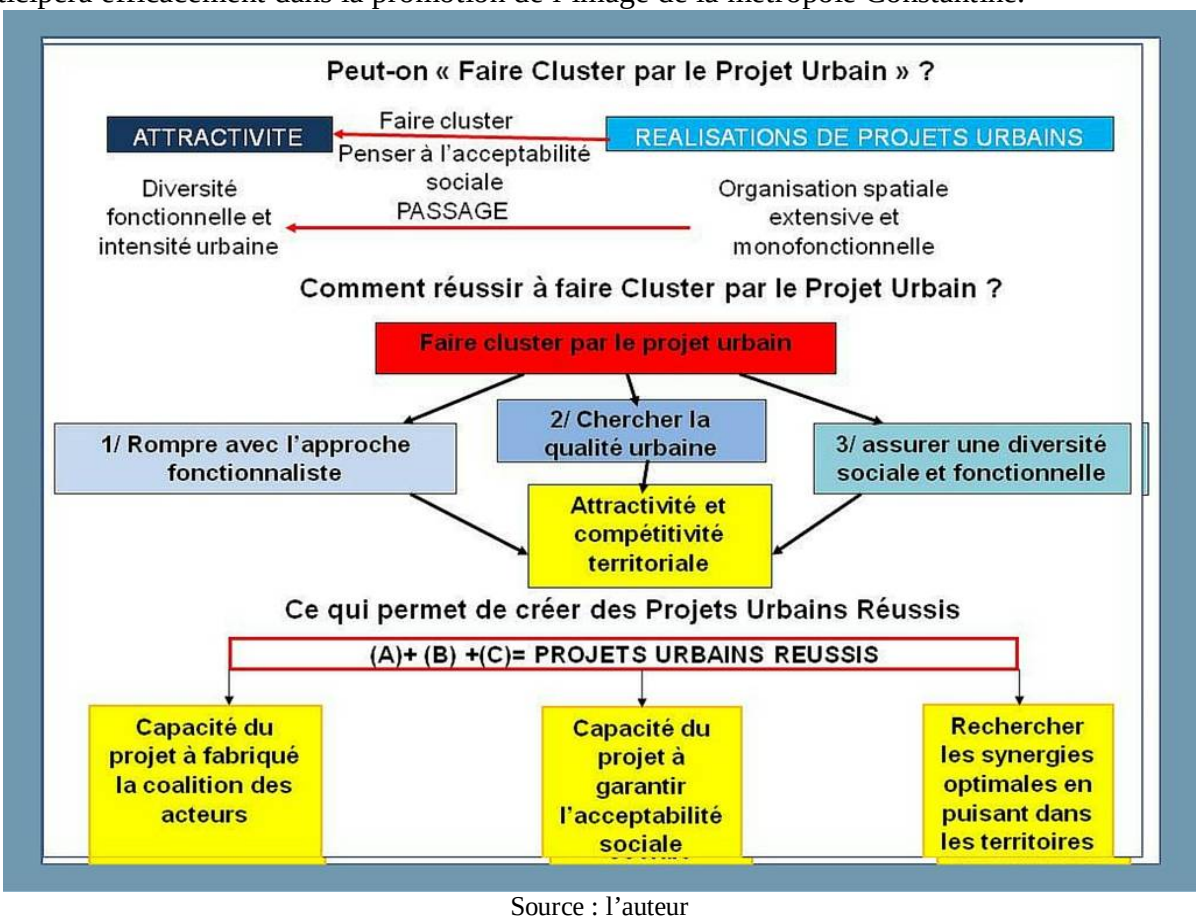

Source : l'auteur

Le territoire de la métropole Constantine est caractérisé par son excellence son développement scientifique, et ses grands établissements publics de recherche et d'enseignement supérieur, d'autre part la métropole Constantine représente le berceau de l'industrie mécanique et pharmaceutique. Pour qu'elle soit *« une Interface entre global et local »* [7].

1/ elle doit assurer la fabrication locale du positionnement des territoires et des nations dans le global ;

2/ elle doit répondre à une exigence de compétitivité ;

3/ elle doit cristalliser les activités d'excellence pour qu'elles dynamisent les territoires locaux.

nous avons pu constater que la réalisation de projets urbains a fort rayonnement peut stimuler l'attractivité de la métropole Constantine et d'autre part faire cluster par le projet urbain peut se faire éventuellement par l'assurance d'une diversité sociale et fonctionnelle et l'instauration de la qualité urbaine ; d'ailleurs la concentration de fonctions métropolitaines supérieures va participé a créer un dynamisme qui nourrit le développement territorial et qui favorise la création d'emplois malgré certaines carences, mais la difficulté primordiale est celle d'articuler entre l'échelle locale et globale qui reste a résoudre.

Ce travail nous a permit de lever le voile sur les trois dimensions : celle de l'urbain du social et de l'économique c'est grâce à ce triptyque que la démarche de projet urbain peut avoir lieu par la création de conditions d'attractivité durable. Il faudra donc agir conjointement sur les leviers d'attractivité allant de l'attractivité du quartier jusqu'au bassin d'emplois ainsi que les facteurs de croissance des entreprises allant des enjeux liés à l'entreprise jusqu'aux enjeux liés à l'environnement économique. Avec une instauration d'un portage et d'un arbitrage par la gouvernance politique ce qui offrira une vision partagée du Cluster de Constantine métropole par l'association des 3 volets social, économique et urbain et leurs acteurs ainsi que les habitants de Constantine métropole.

Schéma 5 : Le cluster et les trois dimensions (économique, sociale, urbaine)

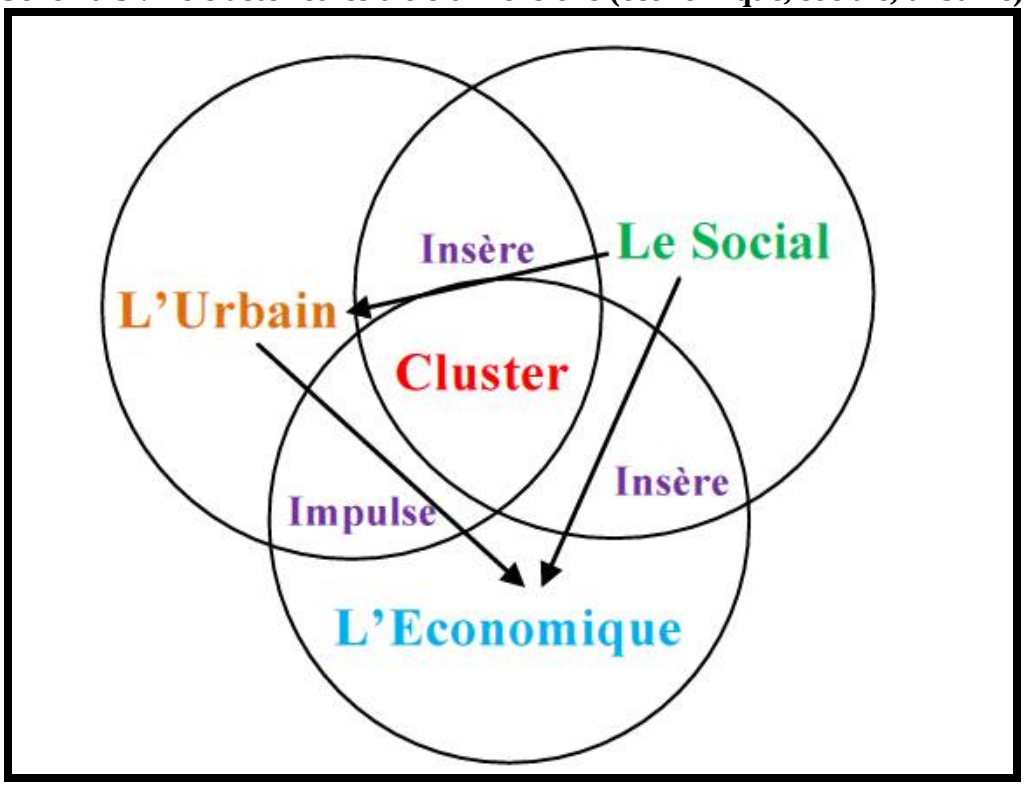

Schéma réalisé par R. Abada, *fatiha BOUTELDJA*

Schéma 6 : Un Cluster dans la Métropole Constantine par une démarche de Projet Urbain

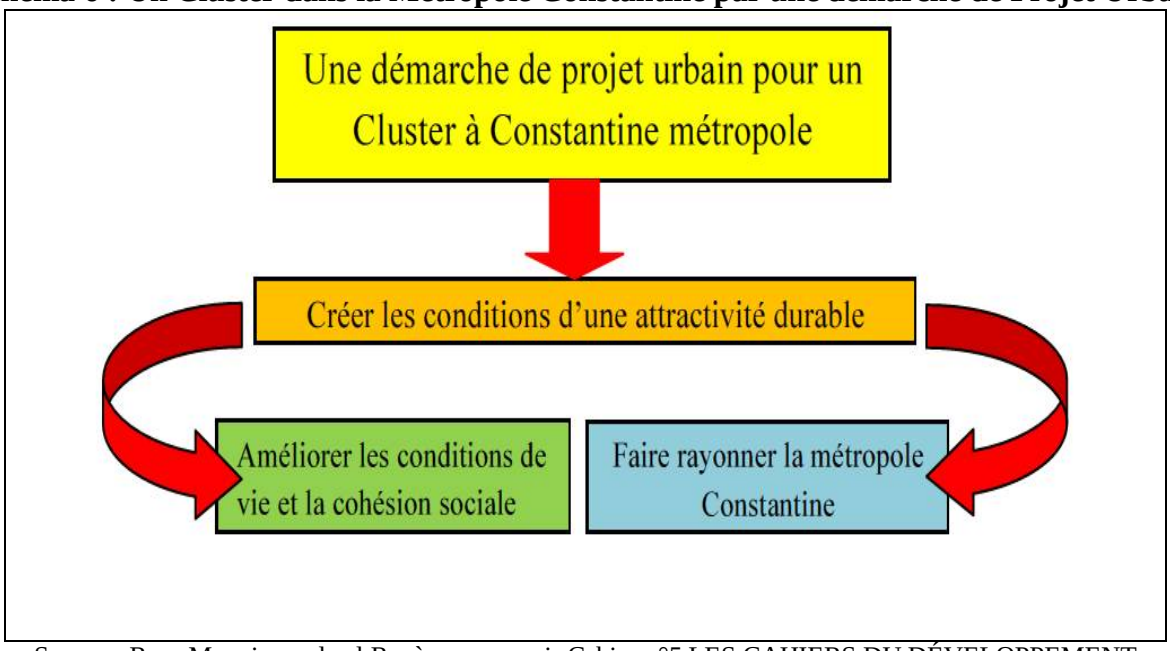

Source : Rose Meunier and col Repères pour agir Cahier n°5 LES CAHIERS DU DÉVELOPPEMENT ÉCONOMIQUE URBAIN.

5/ Discussion :

A/Potentialités de la métropole Constantine

La ville de Constantine possède des potentialités conséquentes ce qui lui a permit d'assurer la pérennité de son développement :

1/ un site exceptionnel (le rocher) qui a rendu la ville unique et célèbre.

2/ une ville caractérisé par son histoire ; de plus de 2000 ans ;

3/ une ville ou tradition et culture vie en symbiose : littérature, musique (malouf), artisanat (dinanderie, broderie), art culinaire, qui font son authenticité ;

4/ une ville connu pour son patrimoine architectural et urbain riche et diversifié : palais du bey, médina, ponts sur le Rummel, université...) ;

5/ une ville à commandement régional depuis l'antiquité ;

6/ une ville universitaire de renom, la seconde du pays.

B/La coopération entre les acteurs du cluster un atout majeur :

La relation des acteurs du cluster est importante surtout pour l'optimisation de l'attractivité économique de la métropole Constantine. Le rôle des entreprises en place est de véhiculer l'image d'une métropole compétitive, donner envie à d'autres de venir s'y installer, est un point déterminant pour la réussite du cluster. .

L'implication dés le départ des élus et de leurs équipes, des entreprises, des R&D de l'université, et de la formation est un facteur majeur, elle permet la mise en évidence des difficultés et des contradictions de la démarche de projet urbain pour un éventuel aller retour si nécessaire car cette démarche se veut itérative. *« C'est un processus qui conduit a des remise en questions continues »* [8] Le dialogue entre acteurs sur la qualité urbaine conduira à des améliorations du traitement des accès, des éléments paysagers et architecturaux des zones d'activité, des zones industrielles ainsi que des parcs d'activités, ce qui favorisera l'émergence d'une identité, d'une valeur ajouté à la métropole Constantine et participera à la rendre plus attractive et plus compétitive.

Tableau 2 : Articulation des Acteurs au sein du Cluster (pole de compétitivité RNE) dans la Métropole Constantine

Pole de compétitivité	Acteurs	Stratégie	Actions	Objectifs
Région Nord Est Métropole Constantine	MICL : ministère de l'intérieur et des collectivités locales MATET : ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement MIPI : ministère de l'industrie et des mines MERS : ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique MPTIC : ministère de la poste et de la technologie de l'information et de la communication collectivités locales déconcentrés décentralisés Entreprises leaders PME publiques ENMTP, CYCMA, ECVE, GERMAN… PME privés : COM, ETS, ABLA, DJAMIL RYM	Mettre en place/ stratégie métropolitaine / maîtrise / cohérence territoriale, Renforcer /compétitivité /l'ouverture internationale des grandes villes, Renforcer l'attractivité métropolitaine, Définir/ positionnement sectoriel/ géographique Spécifique, Etablir /nouvelles échelles / gouvernance/ coopérations territoriales restructuration industrielle, Meilleure adaptation/ production/ NTICs Concurrence internationale équilibré création d'emplois +diversifiés, création/ climat social économique /culturel favorable ; Création richesses nouvelles Ancrage sur un territoire (région) d'un tissu économique dynamique cohérent	La mise à niveau des services métropolitains Un pole métropolitain Un cadre urbain attractif / fonctionnel, Une accessibilité et des dessertes performantes, Une valorisation d'image, Une gouvernance métropolitaine Mettre / synergie /compétences/ 3 partenaires (universités/ R&D/entreprises, et l'Etat) ; Dégager des synergies/ projets communs/innovants; Détermination/ politiques/ financement/ impacts attendus	Renforcer /capacités de la métropole pour s'inscrire dans les dynamiques de l'économie Mailler le territoire / réseau d'institutions de recherche et de parcs technologiques / mise en place/ véritable économie de la connaissance. Cadre urbain/ qualité (services, équipements, infrastructures) / aire métropolitaine Bonne accessibilité nationale / internationale; Concentration/ fonctions de production/ capacités de recherche d'innovation / services supérieurs/ Développement économique /territoire/polarisation/ aire d'influence métropolitaine/ échanges denses et variés Complémentarités /solidarités/ métropole et les villes régionales Ouverture internationale/ l'ensemble du territoire

		Visibilité internationale industrielle/ technologique Qualité /partenariats entre les acteurs (entreprises performantes/ laboratoires de recherche/ organismes d'enseignement et de formation).		Services / ouverture point nodal des échanges (ports, aéroports), Implantations /entreprises étrangères Relations /métropoles algériennes/ l'ouverture internationale/développer/ complémentarités ; services/équipements rares; Une image positive.

Tableau réalisée par R. Abada, fatiha BOUTELDJA

6/ Les Scénarios Prospectifs :

Scénario1 : Constantine ville Pôle

En tant que pôle structurant de la Région Nord Est de l'Algérie la métropole Constantine assume un rôle et des charges de centralité pour un territoire qui s'étend bien au-delà de ses limites administratives.

L'attractivité régionale de Constantine métropole repose principalement sur les fonctions administratives d'une ville qui s'est imposée sur le plan de son tertiaire supérieur, à l'échelle de son propre territoire ainsi qu'à celle des autres territoires limitrophes, ainsi que son offre commerciale et ses équipements culturels et de loisirs de niveau régional : théâtre, salle de spectacle le Zénith, Palais de la culture El khalifa, centre culturel Malek Haddad….).

Cette offre récente en équipements «métropolitains» est un facteur déterminant pour les choix résidentiels des habitants et les décisions d'implantations des entreprises.

Cette fonction de pôle structurant repose essentiellement sur la présence de plusieurs universités qualifiées et un tertiaire supérieur conséquent desservi par un pôle multimodal de transports qui est en voie d'achèvement.

Le renforcement de la centralité d'agglomération constantinoise repose sur la capacité à articuler les enjeux liés au rayonnement métropolitain de l'agglomération et les enjeux liés aux usages quotidiens et particuliers des quartiers par leurs habitants.

Il repose aussi sur la création d'une offre de logements et la production d'immobilier tertiaire, ainsi que le soutien au développement de l'enseignement supérieur et le développement de l'inter modalité (tramway, téléphérique, stations de bus, circulations douces….).

La localisation, la qualité et la quantité des équipements sont des facteurs déterminants pour l'attractivité résidentielle du territoire constantinois et pour les choix d'implantation des entreprises.

C'est aussi dans cette logique que Constantine s'est portée candidate pour accueillir l'événementiel Constantine capitale de la culture arabe 2015. Ce projet qui mobilise et fédère tous les acteurs locaux dans une même ambition et détermination à valoriser le territoire, aura duré une année pendant laquelle la ville de Constantine avait subi plusieurs transformations et liftings, entre ceux qui ont été réussis et ceux qui ont étés ratés, l'opinion sur le déroulement de cet événementiel et ces impacts futurs reste mitigée.

Propositions : la centralité d'agglomération doit jouer un rôle essentiel dans le rayonnement et l'attractivité du territoire constantinois ; Inscrire le territoire dans les enjeux de développement de la métropole Constantinoise durable ; Impulser un développement dynamique et coordonné du territoire de référence de l'agglomération en partenariat avec les intercommunalités limitrophes, en articulation avec les territoires voisins; Développer l'offre en équipements métropolitains (commerces, culture, loisirs, sport…) Permettre et accompagner le développement des équipements de rayonnement régional de la métropole Constantine. Développer la fonction de cluster urbain : conjuguer enseignement supérieur, développement économique et qualité du cadre de vie.

SCENARIO N° I : CONSTANTINE VILLE POLE

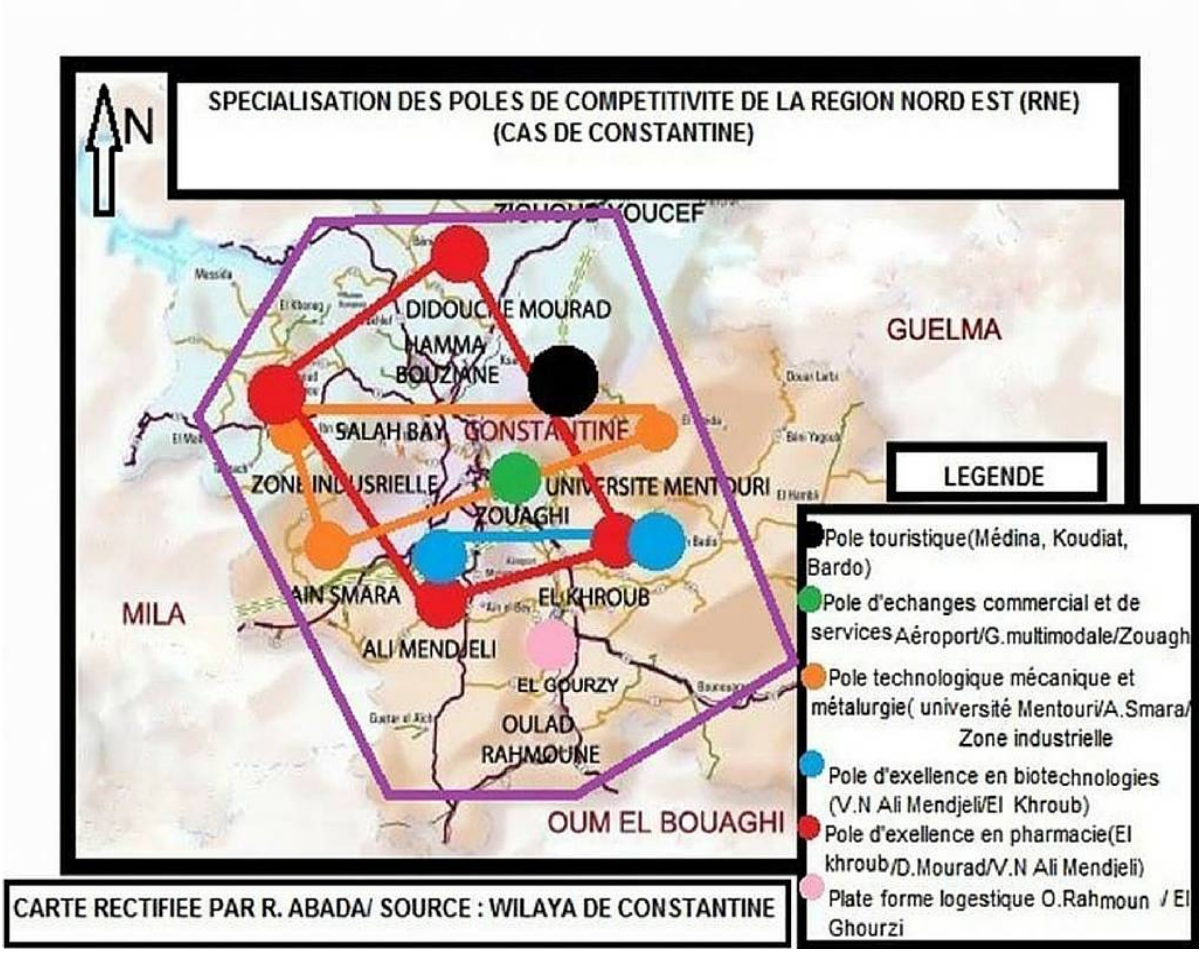

Scénario 2 : Constantine ville campus

Permettre le développement de l'enseignement supérieur et de la recherche en synergie avec le développement urbain du territoire.

Selon la déclaration du recteur de l'université Mentouri de Constantine Mr Djekoune la métropole Constantine est constituée de trois universités, l'université 1 des « Frères Mentouri », l'université 2 « Abdelhamid Mehri » et l'université 3 « Rabah Bitat », elle compte en son sein une capacité de 29.000 étudiants inscrits en Licence, 6.400 en Master, et 197 en Magister et 2.612 doctorants. Sachant que plus de 800 000 candidats se sont présentés cette année 2015 à l'examen du baccalauréat.

La métropole Constantine « ville des savants et du savoir » accentue ce titre grâce à son pôle d'enseignement supérieur et de recherche. Lieu de rencontre entre la recherche, les formations de haut niveau, le pole universitaire réunit des laboratoires de recherche performants et des formations pluridisciplinaires allant de la licence au doctorat, dispensées par un total de 16 facultés de

différentes spécialités et 6 instituts. La répartition des établissements d'enseignement et des pôles de vie étudiante (résidences, restaurants, bibliothèques universitaires) met en évidence une organisation relativement polarisée.

Au-delà du nombre d'étudiants, de chercheurs et d'entreprises, le campus "Constantine University one two and three" se caractérise par la diversité des spécialités des acteurs de l'enseignement supérieur qui représente un grand atout, afin de fédérer leurs énergies pour construire un projet commun. La création du Pôle de Recherche et d'Enseignement Supérieur permettra sans doute de construire des écoles doctorales communes, de développer des projets de recherche collaboratifs, et de favoriser l'accueil des étudiants étrangers.

Le renforcement des liens avec les entreprises est l'un des axes stratégiques, que nous proposons dans la création du pole de compétitivité dans la métropole de Constantine.

Propositions : Améliorer la lisibilité du campus multipolaire de la métropole constantinoise ; Développer la vie culturelle et l'animation urbaine à destination des jeunes et des étudiants ; Réserver des emprises foncières destinées au développement de l'enseignement supérieur ; Relier l'ensemble des pôles d'enseignements (circulations douces, transports en commun, liaisons numériques,…) ; Développer l'offre de logement à destination des étudiants; Renforcer les processus de transferts technologiques ; Favoriser les synergies avec le pôle de recherche et d'enseignement supérieur les Instituts, et les écoles de formation doctorale, Articuler le cluster de Constantine avec les autres clusters technologiques algériens et africains ; Promouvoir l'installation de nouveaux établissements d'enseignement supérieur.

SCENARIO N° II : CONSTANTINE VILLE CAMPUS

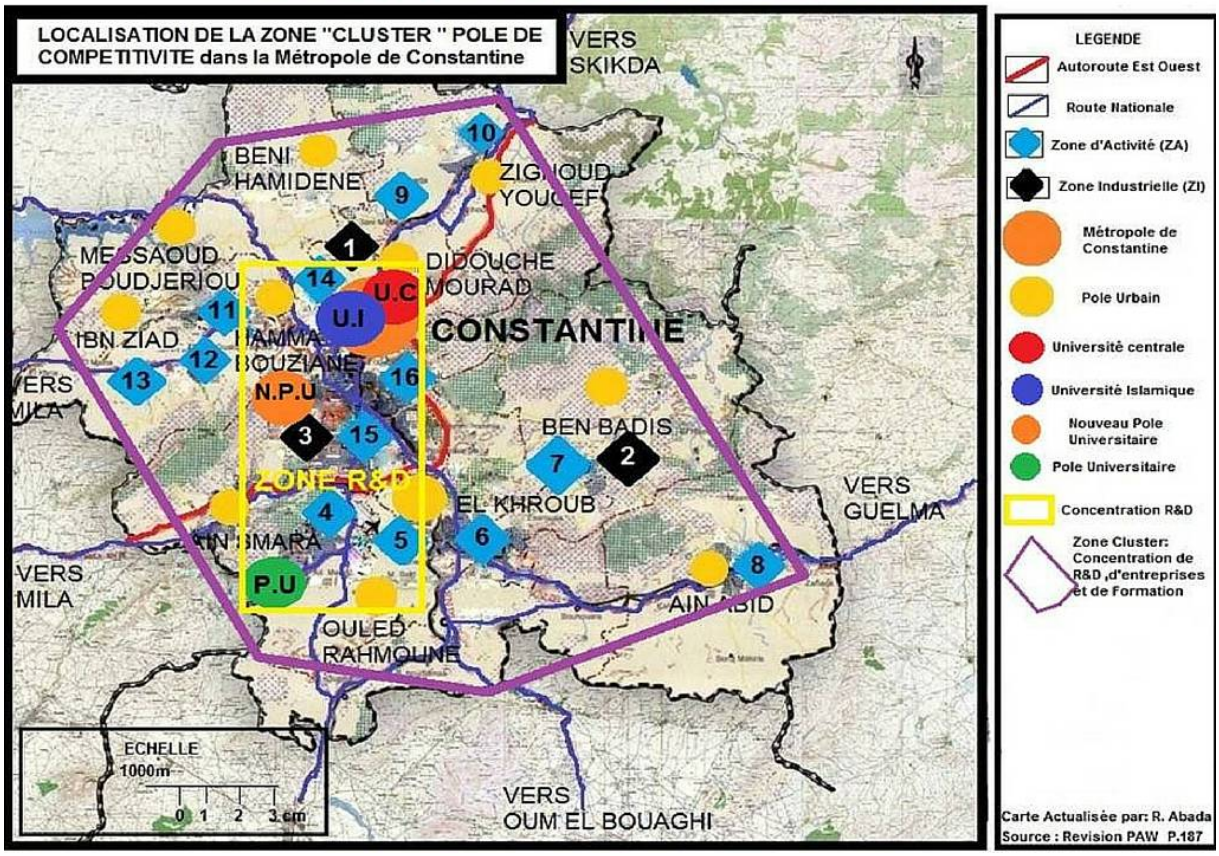

Scénario 3 : Constantine ville compétitive

La métropole avec le potentiel qu'elle possède doit encourager l'ancrage territorial des entreprises et des acteurs économiques du territoire et la cristallisation des compétences en jouant la carte de l'attractivité.

La métropole Constantine doit soutenir la dynamique des pôles de compétitivité qui représente de forts enjeux d'ancrage territorial, des activités de R&D, et d'attractivité du territoire vis-à-vis des organismes de recherche, des établissements d'enseignement supérieur et des entreprises technologiques.

Les acteurs du territoire, établissements d'enseignement supérieur et entreprises innovantes peuvent être impliqués dans la dynamique régionale et interrégionale, pour que le territoire fasse partie des périmètres de recherche, de développement du Nord Est Algérien afin de bénéficier d'une position unique.

Constantine métropole est considérée comme un principal pôle tertiaire, mais demeure menacé par la non - implication de ces différents acteurs stratégiques dans une démarche commune pour la réalisation de projets structurants pour son territoire.

Avec ces 1852 hectares destinés à l'activité économique, dont 518 hectares pour les zones industrielles (ZI) et un total de 350.9 hectares pour les zones d'activités (ZA).

Ainsi que trois parcs industriels importants (PI) celui d'Ain Abid avec ces 543 hectares dédiés à l'industrie agroalimentaire, le second de Didouche Mourad avec ces 300 hectares dédiés à l'industrie pharmaceutique, ainsi que le dernier qui est localisé à Ain Smara avec ses 140 hectares dédiés à l'industrie mécanique, totalisant 983 hectares destinés aux trois parcs industriels situés dans la métropole de Constantine.

C'est un moyen efficace pour structurer le territoire et promouvoir l'investissement, et surtout pour mettre en synergie les différents acteurs et les filières qu'ils représentent.

Un des enjeux consiste en l'amélioration de l'attractivité du territoire auprès des entreprises pour fidéliser celles déjà implantées et commercialiser les nouveaux parcs d'activité.

Propositions : Affirmer l'inscription du territoire dans les pôles de compétitivité ; Développer une offre de bureaux de haute qualité ; Assurer la requalification des zones d'activités (ZA) ; Gérer de façon économe l'espace dédié aux activités (recherche d'une certaine compacité tout en maintenant une part d'espaces verts importante…) ; Inciter l'évolution écologique des parcs d'activités (aménagement écologique des voiries et parkings, promotion des circulations douces, valorisation écologique et paysagère des espaces verts, Développer une offre de service spécifique pour les actifs du territoire : loisirs, services....

SCENARIO N° III CONSTANTINE VILLE COMPETITIVE

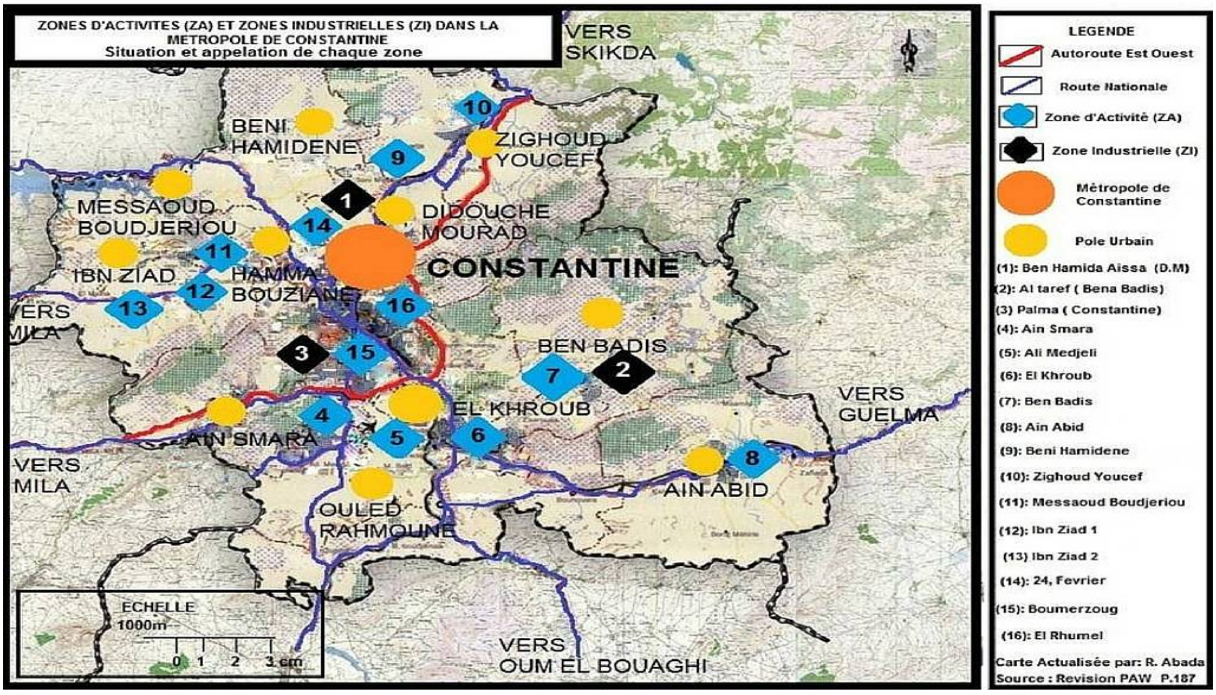

Conclusion:

Nous avons pu constater que le territoire de Constantine offre la possibilité de la création d'un cluster, la métropole Constantine s'appuiera ainsi sur 6 pôles de compétitivité qui ont été proposés et validés dans le PAW 2015 et qui sont représentés par:

1/ le pole touristique: Medina / Coudiat / Bardo;

2/ le pole d'échanges commerciales et de service: Aéroport / gare multimodale / Zouaghi;

3/ le pole technologique mécanique et métallurgie : université Mentouri/ Ain Smara/ zone industrielle;

4/ le pole d'excellence en biotechnologies: ville nouvelle Ali Mendjelli / el khroub;

5/ le pole d'excellence en pharmacie: Ali Mendjeli / Didouche Mourad / El Khroub; et enfin

6/ la plateforme logistique: Ouled Rahmoune/ El Gourzi.

La sélection de ces pôles c'est effectué grâce au principe du cluster c'est à dire le rapprochement géographique et la spécialisation .La création de pôles de compétitivité à Constantine lui permettra:

1/ d'abord de s'affirmer comme lieu de référence dans leurs domaine de spécialisations ;

2/ ensuite soutenir le développement économique tout en rationalisant l'étalement urbain.

Et aussi grâce aux infrastructures de transports qui permettront de les mettre en connexion ce qui représentera un atout pour la région Nord Est et un atout pour l'Algérie. Ainsi il apparaît que beaucoup d'ingrédients de la création de pôles de compétitivité sont bien là et surtout apparents à Constantine métropole, seulement la volonté des acteurs fait défaut.

Constantine fait partie du pole de compétitivité de la région Nord et elle devrait être dotée de son propre pole de compétitivité. Son potentiel universitaire très important, son caractère de métropole et son tertiaire supérieure lui permettent une ouverture et une visibilité à l'échelle nationale voire même internationale.

Cirta la capitale de l'Est rassemble plusieurs critères qui jouent en faveur de l'émergence et du succès d'un pôle de compétitivité en son sein; seulement la volonté des acteurs fait défaut. Il se pourrait que cette absence provienne de la non-sensibilisation de ces acteurs à la question de cluster, ce qui expliquerait l'absence d'intérêt porté à cette dernière.

Notes Révérencielles

[1] (SNAT : Schéma National d'Aménagement du Territoire 2030)
[2] CLAVAL.P., 1995, *La géographie culturelle*, Paris, Nathan, 384 p.
[3] (SNAT, 2013, p. 4)
[4] Idem
[5] INGALLINA Patrizia l'attractivité des territoires regards croisés (actes des séminaires février/ juillet 2007) PUCA.
[6] VELTZ. Pierre, Des lieux et des liens. Politique du territoire à l'heure de la mondialisation (éditions de l'Aube, 2002)-et Mondialisation, villes et territoires : une économie d'archipel (PUF, 1996, rééd. 2005).
[7] VELTZ. Pierre op.cit.
[8] Patrizia Ingallina, Le Projet Urbain, Que sais-je? Edition : PUF, 127 pages.

Bibliographie

(1) ALEXANDRE Hervé, CUSIN François, JUILLARD Claire ; L'attractivité résidentielle des agglomérations françaises Enjeux, mesure et facteurs explicatifs Avec la collaboration de SATH Jade, Université Paris-Dauphine Chaire Ville & Immobilier Fondation Paris-Dauphine Juillet 2010
(2) ASSENS Christophe, ABITTAN Yoni, Le Management d'un bien commun : le territoire Le cas des pôles de compétitivité
(3) ABOULKHEIR David, Directeur Adjoint Chaire « Attractivité et Nouveau Marketing Territorial », 10e Forum du Tourisme Durable 5 Décembre 2014.
(4) BEHAR Daniel, ESTEBE Philippe, « Aménagement du territoire. Une mise en perspective », L'état de la France 2011-2012, p. 288, mai 2011.
(5) BEHAR Daniel et col, La mixité économique comme volonté et comme représentation. Des villes nouvelles aux clusters en Île-de-France. (1963-2013)
(6) BEHAR, Daniel, ESTEBE, Philippe, VANIER, Martin « Pôles métropolitains : du faire territoire au faire politique » www.métroplitiques.eu 18 mai 2011.
(7) BEHAR Daniel, « Grand Paris : la gouvernance métropolitaine : pour quoi faire ? » www.métroplitiques.eu 6 avril 2011
(8) BEHAR Daniel (2009), "Compétitivité nationale, compétition territoriale, stratégies de développement local", in: L'attractivité des territoires: Regards croisés, Actes des séminaires février-juillet 2007, sous la coordination scientifique de P. Ingallina, PUCA, Paris-La Défense, pp.53-55.
(9) BEHAR, Daniel, « Stratégie, Prospective et Territoires : un usage local ? », Territoires 2030, n°4 - 2008.
(10) BEHAR Daniel, « Partenariat et territoire : une nouvelle donne », Informations sociales, n° 95, 2001.
(11) Barcelone : une métropole laboratoire Créativité et innovation au cœur de la stratégie de développement Comparaisons internationales - Mai 2010 observatoire partenariale en économie.
(12) BALLESTER Patrice ; Quartier d'artistes versus cluster numérique. Entre conflit foncier et production d'un nouvel espace créatif : le 22@ de Poblenou à Barcelone, patrice.ballester@ac-toulouse.fr
(13) SCHOUMAKER B. M, De la compétitivité à la compétence des territoires. Comment promouvoir le développement économique ? Exposé de synthése. From competitiveness to competence of territories. How to promote economic development? Synthesis.
(14) SCHOUMAKER B. M, De l'aménagement du territoire au développement territorial : évolution ou révolution ? 1/10/2010 /2 pages
(15) Clusters Mondiaux : regards croisés sur la théorie et la réalité des clusters ; identification et cartographie des principaux clusters internationaux. Institut d'Aménagement et d'Urbanisme de la Région d'Ile-de-France - http//www.iau-idf.fr.
(16) Colloque international « Economie de la connaissance et aménagement universitaire : quels enjeux pour l'attractivité et la compétitivité des territoires ? Comparaisons internationales. » 29 – 30 JUIN 2011 MEDDTL Grande Arche de La Défense.
(17) Programme d'appui aux PME et PMI et à la maitrise des technologies d'information et de communication Du 23 au 27 Juin 2013.
(18) « Territoires 2030 » Revue scientifique de la Datar consacrée aux territoires et à la prospective, DATAR 1, avenue Charles Floquet, 75343, Paris, Cedex 07.
(19) Patrick Dambron, les clusters en France, pourquoi les pôles de compétitivité ? Préface de Nicolas Jacquet, Edition L'Harmattan 2009, N 60817/ 244 pages.
(20) Rose Meunier et col / Repères pour agir Cahier n°5 Les cahiers du développement économique urbain.